

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء العاشر

دار القلم

دمشق

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لا تُقَدِّمُوا﴾: العامَّةُ على ضمِّ التاءِ وفتح القافِ وتشديدِ الدالِ مكسورةً، وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه متعدٍّ، وحُذِفَ مفعولُه: إمَّا اقتصاراً كقولهم: هو يعطي ويمنع، «وكُلوا واشْربوا»[١]، وإمَّا اختصاراً للدلالةِ عليه أي: لا تُقَدِّموا ما لا يَصْلُحُ. والثاني: أنه لازمٌ نحو: وَجَّه وتَوَجَّه، ويَعْضُدُه قراءةُ[٢] ابنِ عباس والضَّحَّاك «لا تَقَدَّمُوا» بالفتح في الثلاثة، والأصلُ: لا تَتَقَدَّمُوْا فحذَف إحدىٰ التاءَيْن. وبعضُ المكِّيين «لا تَّقَدَّمُوْا» كذلك،/ إلاَّ أنَّه بتشديد التاء [٨١٠/أ] كتاءات البزي. والمتوصَّلُ إليه بحرفِ الجرِّ في هاتَيْن القراءتَيْن أيضاً محذوفٌ أي: لا تَتَقَدَّموا إلى أمرٍ من الأمور. وقُرِىء «لا تُقْدِموا» بضمِّ التاءِ وكسرِ الدال مِنْ أَقْدَمَ أي: لا تُقْدِموا على شيءٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ تَحْبَطَ﴾: مفعولٌ من أجلِه. والمسألةُ من التنازعِ لأنَّ كُلاًّ مِنْ قولِه: «لا تَرْفَعوا» و «لا تَجْهروا له» يَطْلُبه من حيث

---

(١) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧٨، والإتحاف ٢/٤٨٥، والقرطبي ١٦/٣٠٠، والبحر ٨/١٠٥، والنشر ٢/٣٧٥.

المعنى، فيكون معمولاً للثاني عند البصريين في اختيارِهم، وللأولِ عند الكوفيين. والأولُ أَصَحُّ للحَذْفِ من الأولِ أي: لِأَنْ تحبطَ. وقال أبو البقاء[1]: «إنها لامُ الصيرورة» ولا حاجةَ إليه. «وأنتم لا تَشْعرون» حالٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿أولئكَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «أولئك» مبتدأ، و «الذين» خبرُه. والجملةُ خبر «إنَّ» ويكونُ «لهم مغفرةٌ» جملةً أخرى: إمَّا مستأنفةً وهو الظاهرُ، وإمَّا حاليةً. ويجوزُ أَنْ يكونَ «الذين امتحنَ» صفةً لـ «أولئك» أو بدلاً منه أو بياناً، و «لهم مغفرةٌ» جملةٌ خبريةٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» هو الخبرَ وحده، و «مغفرةٌ» فاعلٌ به.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ وراء﴾: «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. وفي كلامِ الزمخشريِّ[2] ما يمنعُ أَنَّ «مِنْ» تكونُ لابتداءِ الغاية وانتهائِها. قال: «لأن الشيءَ الواحدَ لا يكونُ مَبْدَأً للفعلِ ومنتهىً له» وهذا أثبتَه بعضُ الناس[3]، وزعم أنَّها تَدُلُّ على ابتداءِ الفعلِ وانتهائِه في جهةٍ واحدةٍ نحو: «أَخَذْتُ الدرهمَ من الكيس»[4]. والعامَّةُ على «الحُجُرات» بضمتين. وأبو جعفر[5] وشَيْبَةُ بفتحها[6]. وابنُ أبي عبلةَ بإسكانها وهي ثلاثُ لغاتٍ تقدَّم تحقيقُها

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٠.
(٢) الكشاف ٣/ ٥٥٨.
(٣) انظر: البحر ٨/ ١٠٨.
(٤) قالوا: فالكيس محلٌّ لابتداء الأخذ منه وانتهائه معاً.
(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٨٥، والنشر ٢/ ٣٧٦، والقرطبي ١٦/ ٣١٠، والبحر ٨/ ١٠٨.
(٦) الحُجَرات.

في البقرة في قوله: «في ظُلُمات»[1]. والحُجْرَةُ فُعْلَة بمعنى مَفْعولة كغُرْفة بمعنى مَغْروفة.

آ. (٥) **قوله: ﴿ولو أنَّهم صَبَروا﴾**: قد تقدَّم مِثْلُه. وجعله الزمخشري[2] فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ أي: ولو ثَبَتَ صبرُهم، وجعل اسمَ كان ضميراً عائداً على هذا الفاعلِ. وقد تقدَّم أنَّ مذهب سيبويهِ[3] أنها في محلِّ رفع بالابتداءِ، وحينئذٍ يكون اسمُ كان ضميراً عائداً على صبرِهم المفهومِ من الفعل.

آ. (٦) **قوله: ﴿أَنْ تُصِيْبُوا﴾**: مفعولٌ له، كقولِه: «أَنْ تَحْبَطَ»[4].

آ. (٧) **قوله: ﴿لو يُطِيعُكم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً: إمَّا من الضميرِ المجرور مِنْ «فيكم»، وإمَّا من المرفوعِ المستترِ في «فيكم» لوقوعِه خبراً. ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[5] منعَ هذا لأدائِه إلى تنافرِ النَّظْمِ. ولا يَظْهر ما قاله بل الاستئناف واضحٌ أيضاً. وأتى بالمضارعِ بعد «لو» دلالةً على أنه كان في إرادتِهم استمرارُ عملِه على ما يتقوَّلون.

قوله: «ولكنَّ اللَّهَ» الاستدراكُ هنا من حيث المعنى لا من حيث

---

(١) الآية ١٧ من البقرة. ولم يتقدم شيء.

(٢) الكشاف ٣/ ٥٥٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٠، وانظر: الدر المصون ٢/ ٤٨.

(٤) الآية ٢ من الحجرات.

(٥) الكشاف ٣/ ٥٦٠.

اللفظُ؛ لأنَّ مَنْ حُبِّبَ إليهِ الإيمانُ غايَرَتْ صفتُه صفةَ مَنْ تقدَّم ذِكْرُه.

وقوله: «أولئك هم» التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبَةِ.

آ. (٨) **قوله: ﴿فَضْلاً﴾**: يجوز أَنْ ينتصِبَ على المفعولِ من أجله. وفيما ينصِبُه وجهان، أحدهما: قوله: «ولكنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إليكم»، وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ مِنْ قولِه: «أولئك هم الراشدون». والثاني: أنه الراشدون. وعلى هذا فكيف جازَ مع اختلاف الفاعلِ لأنَّ فاعلَ الرُّشدِ غيرُ فاعلِ الفضل؟ فأجاب الزمخشريُّ[١]: بأنَّ الرُّشْدَ لَمَّا وقع عبارةً عن التحبيب والتزيين والتكريهِ مسندةً إلى أسمائِه صار الرُّشد كأنه فِعْلُه». وجَوَّزَ أيضاً أَنْ ينتصِبَ بفعلٍ مقدرٍ أي: جرىٰ ذلك أو كان ذلك. قال الشيخ[٢]: «وليس مِنْ مواضِع إضمارِ «كان»، وجَعَلَ كلامَه الأولَ اعتزالاً. وليس كذلك؛ لأنه أراد الفعلَ المسندَ إلى فاعلِه لفظاً، وإلاَّ فالتحقيقُ أنَّ الأفعالَ كلَّها مخلوقةٌ للَّهِ تعالىٰ، وإنْ كان الزمخشريُّ غيرَ موافقٍ عليه. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة السابقةِ لأنها فضلٌ أيضاً. إلاَّ أنَّ ابنَ عطيةَ[٣] جعله من المصدرِ المؤكِّد لنفسِه. وجَوَّزَ الحوفيُّ أن ينتصبَ على الحالِ وليسَ بظاهرٍ، ويكون التقديرُ: مُتَفَضِّلاً مُنَعِّماً، أو ذا فضلٍ ونِعْمة.

آ. (٩) **قوله: ﴿اقْتَتلوا﴾**: عائدٌ على أفراد الطائفتَيْن، كقوله:

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٦٢.

(٢) البحر ٨/ ١١١.

(٣) المحرر ١٥/ ١٣٩.

«هـذان خَصْمـان اخْتصمـوا»[1] وفـي «بينهمـا» علـى اللفـظ. وقـرأ[2] ابن أبـي عبلة «اقْتتلَتا» مراعِياً لِلّفْظ. وزيد بن علي وعبيد بن عمير «اقتتلا» أيضاً، إلاَّ أنه ذَكَّر الفعلَ باعتبار الفريقَيْن، أو لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ.

قوله: «حتى تَفِيْءَ» العامَّةُ على همزِه مِنْ فاء يَفيء أي: رَجَعَ كجاء يجيْء. والزهري[3] بياءٍ مفتوحةٍ كمضارع وَفَى، وهذا على لغةِ مَنْ يَقْصُرُ فيقـول: جـا، يَجي، دونَ همـزٍ، وحينئـذ فَتَحَ الياءَ لأنهـا صـارَتْ حـرفَ الإعراب./ [٨١٠/ب]

آ. (١٠) قـولـه: ﴿بَيْـنَ أَخَـوَيْكُـمْ﴾: العـامَّـةُ علـى التثنيـةِ، وزيدبن ثابت[4] وعبد الله والحسن وحماد بن سلمة وابن سيرين «إخوانِكم» جمعاً على فِعْلان. وقد تقدَّم أنَّ «الإخوان» تَغْلِبُ في الصداقة، والإِخْوَة في النَّسَب. وقـد يُعْكس كهـذه الآيـةِ. ورُوي عـن أبـي عمروٍ وجمـاعةٍ «إخْـوَتِكـم» بـالتـاء مِنْ فـوقُ. وقـد رُوي عـن أبـي عمروٍ أيضـاً القـراءاتُ الثلاثُ.

وتقـدَّم الخـلاف[5] فـي «القـوم». وجَعَلـه الـزمخشـريُّ[6] هنـا جمعـاً

---

(١) الآية ١٩ من الحج.

(٢) البحر ٨/ ١١٢، والقرطبي ١٦/ ٣١٦.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ١/ ٣٨٦، والقرطبي ١٦/ ٣١٦، والبحر ٨/ ١١٢، والشواذ ١٤٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٠، والحجة ٦٧٥، والنشر ٢/ ٣٧٦، والبحر ٨/ ١١٢، والقرطبي ١٦/ ٣٢٣، والمحتسب ٢/ ٢٧٨.

(٥) انظر: الدر المصون ١/ ٣٦٠.

(٦) الكشاف ٣/ ٥٦٥.

لـ «قائم» قال: «كصَوْمٍ وزَوْرٍ جمع صائم وزائر» وفَعْل ليس من أبنية التكسير إلَّا عند الأخفش[1] نحو: رَكْب وصَحْب.

وقرأ[2] أُبَـيٌّ وعبد الله «عَسَوْا» و «عَسَيْنَ» جعلاها ناقصةً وهي لغةُ تميم. وقرأ العامَّةُ لغة الحجاز. وقرأ[3] الحسن والأعرج «ولا تَلْمُزوا» بالضمِّ. واللَّمْزُ بالقول وغيره، والهَمْزُ باللسانِ فقط.

قوله: «ولا تَنابزُوا» التنابُزُ: تفاعُلٌ من النَّبْزِ، وهو التداعِي بالنَّبْزِ. والنَّزْبُ، وهو مقلوبٌ منه لقلةِ هذا وكثرةِ ذاك ويُقال: تنابَزُوا وتنازَبُوا إذا دعا بعضُهم بعضاً بلقَبِ سُوْءٍ. وأصلُه من الرَّفْعِ كأنَّ النَّبْزَ يَرْفَعُ صاحبَه فيشاهَدُ، واللَّقَبُ: ما أَشْعَرَ بضَعَة المُسَمَّىٰ كقُفَّة وبَطَّة، أو رِفْعَتِه كالصِّدِّيق وعتيق والفاروق وأسدِ الله وأسدِ رسوله، وله مع الاسم والكنيةِ أحكامٌ ذكَرْتُها في النحو[4].

آ. (١٢) **قوله: ﴿إِثْمٌ﴾**: جعلَ الزمخشريُّ[5] همزه بدلاً من واوٍ. قال: «لأنه يَثِمُ الأعمال أي: يكسِرُها»[6] وهذا غيرُ مُسَلَّمٍ بل تلك مادةٌ أخرى. ولا تَجَسَّسوا: التجسُّسُ: التتبُّع، ومنه الجاسوسُ والجَسَّاسَةُ. وجَواسُّ الإنسان وحواسُّه: مشاعِرُه، وقد قرأ[7] هنا بالحاء الحسنُ وأبو رجاء وابن سيرين.

---

(١) انظر: معاني القرآن له ٥٠٤.
(٢) البحر ٨/ ١١٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٧٢.
(٣) الإتحاف ٢/ ٤٨٦، والقرطبي ١٦/ ٣٢٧، والنشر ٢/ ٢٨٠، والبحر ٨/ ١١٣.
(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٤٩٨.
(٥) الكشاف ٣/ ٥٦٨.
(٦) قال: «بإحباطه» ووَثَم الشيء: كسره.
(٧) الإتحاف ٢/ ٤٨٦، والبحر ٨/ ١١٤، والقرطبي ١٦/ ٣٣٢.

قوله: «مَيْتاً» نصبٌ على الحالِ من «لحم» أو «أخيه» وتقدَّم الخلافُ في «مَيْتا»[1].

قوله: «فَكَرِهْتُموه» قال الفراء[2]: «تقديرُه: فقد كرهتموه فلا تَفْعَلُوه». وقال أبو البقاء[3]: «المعطوفُ عليه محذوفٌ تقديره: عَرَضَ عليكم ذلك فكرِهْتموه، والمعنى: يُعْرَضُ عليكم فتكرهونه. وقيل: إنْ صَحَّ ذلك عندكم فأنتم تكْرهونه» وقيل: هو خبرٌ بمعنى الأمرِ كقولهم: «اتقى اللَّهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه». وقرأ[4] أبو حيوةَ والجحدري «فَكُرِّهْتُموه» بضمِّ الكاف وتشديدِ الراءِ عُدِّيَ بالتضعيفِ إلى ثانٍ، بخلافِ قولِه أولاً: «وكَرَّه إليكم الكفرَ»[5]، فإنه وإنْ كان مُضَعَّفاً لم يَتَعَدَّ إلاَّ لواحدٍ لتضمُّنِه معنى بَغَّض.

آ. (١٣) قوله: ﴿وجَعَلْناكم شُعوباً وقبائلَ﴾: الشُّعوب: جمع شَعْب وهو أعلى طبقاتِ الأنسابِ، وذلك أن طبقاتِ النَّسَبِ التي عليها العربُ ستٌّ: الشَّعْبُ والقبيلة والعِمارة والبَطْنُ والفَخِذُ والفَصيلةُ، وكلُّ واحدٍ يَدْخُل فيما قبله، فالفصيلةُ تَدْخُلُ في الفَخِذ، والفَخِذُ في البطن. وزاد بعضُ الناسِ بعد الفَخِذ العشيرة، فجعلها سبعاً وسُمِّيَ الشَّعبُ شعباً لتشَعُّبِ القبائلِ منه، والقبائل سُمِّيَتْ بذلك لتقابُلها، شُبِّهَتْ بقبائلِ الرأسِ وهي قطعٌ متقابلةٌ. وقيل: الشُّعوب في العجم، والقبائل في

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/١٠٣.

(٢) معاني القرآن له ٣/٧٣.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٠.

(٤) الشواذ ١٤٣، والبحر ٨/١١٥.

(٥) في الآية ٧.

العرب، والأسباطُ في بني إسرائيل[١]. وقيل: الشعبُ النَسبُ الأبعدُ، والقبيلةُ الأقربُ. وأنشد[٢]:

٤٠٨٦ـ قبـائـلُ مِـنْ شُعـوبٍ ليـس فيهِـمْ
كـريـمٌ قـد يُعَـدُّ ولا نَجيـبُ

والنسَبُ إلى الشَّعْب «شَعوبيَّة» بفتح الشين[٣]، وهم جيلٌ يَبْغَضون العربَ.

قوله: «لِتَعارَفوا» العامَّةُ على تخفيفِ التاء، والأصلُ: لتتعارفوا فحذفَ إحدى التاءَيْن. والبزيُّ[٤] بتشديدِها. وقد تقدَّم ذلك في البقرة[٥]. واللام متعلقةٌ بجَعَلْناكم. وقرأ الأعمش بتاءَيْن وهو الأصلُ الذي أدغمه البزيُّ وحَذَفَ منه الجمهورُ. وابن عباس: «لِتَعْرِفُوا» مضارعَ عَرَفَ. والعامَّةُ على كسرِ «إنَّ أكْرَمَكم». وابن عباس[٦] على فتحها: فإنْ جَعَلْتَ اللامَ لامَ الأمرِ ـ وفيه بُعْدٌ ـ اتَّضَحَ أن يكونَ قولُه: «أنَّ أكْرَمَكم» بالفتح مفعولَ العِرْفان، أمَرَهم أَنْ يَعْرِفوا ذلك، وإنْ جَعَلْتَها للعلة لم يظهرْ أَنْ يكونَ مفعولاً؛ لأنه لم يَجْعَلْهم شعوباً وقبائلَ ليعرِفوا ذلك، فينبغي أن يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً واللامُ للعلة أي: لِتَعْرِفوا الحقَّ؛ لأنَّ أكرمَكم.

---

(١) انظر: المحرر ١٥/ ١٥٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/ ١١٦، والقرطبي ١٦/ ٣٤٤.

(٣) كذا في الأصل. وفيه نظر فالذي يُصَغِّر من شأن العرب يقال له شُعوبيّ بضم الشين انظر: اللسان (شعب).

(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ٨٣، والنشر ٢/ ٢٢٢، والبحر ٨/ ١١٦، والشواذ ١٤٤، والمحتسب ٢/ ٢٨٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠.

(٦) القرطبي ١٦/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ١١٦.

آ. (١٤) **قوله: ﴿ولَمَّا يَدْخُلِ﴾**: هذه الجملةُ مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. وجعلها الزمخشريُّ[١] حالاً من الضميرِ في «قولوا». وقد تقدَّم[٢] الكلامُ في «لَمَّا» وما تدلُّ عليه والفرقُ بينها وبينَ «لم». وقال الزمخشري[٣]: «فإنْ قلت: هو[٤] بعدَ قولِه: «لم تؤمنوا» يُشْبِهُ التكريرَ من غير استقلالٍ بفائدةٍ مُتَجدِّدة. قلت: ليس كذلك فإنَّ فائدةَ قولِه: «لم تؤمنوا» هو تكذيبُ دَعْواهم. و«لَمَّا يَدْخُلِ» توقيتٌ لِما أُمِروا به أَنْ يقولوه» ثم قال: «وما في «لَمَّا» مِنْ معنى التوقع دليلٌ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ». قال الشيخ[٥]: «ولا أدري مِنْ أيِّ وجه يكونُ المنفيُّ بـ «لَمَّا» يقعُ بعدُ»؟ قلت: لأنَّها لنفيِ قد فَعَلَ، و «قد» للتوقع.

قوله: «لا يَلِتْكُمْ» قرأ[٦] أبو عمروٍ و «لا يَأْلِتْكُمْ» بالهمز مِنْ أَلَتَه يَأْلِتُهُ بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، والسوسيُّ يُبْدل الهمزةَ ألفاً على أصلِه. والباقون «يَلِتكم» مِنْ لاته يَلِيتُه كباعه يَبيعه، وهي لغةُ الحجازِ، والأولى لغة غطفانَ وأَسَدٍ. وقيل: هي مِنْ وَلَتَه يَلِتُه كوَعَده يَعِدُه، فالمحذوفُ على القولِ الأول عينُ الكلمةِ ووزنُها يَفِلْكم، وعلى الثاني فاؤُها ووزنها يَعِلْكم. ويقال أيضاً: ألاتَه يُليته/ كأَباعه يُبِيعه، وآلَتَه [٨١١/أ] يُؤْلِتُه كآمَنَ يُؤْمِنُ. وكلُّها لغاتٌ في معنى: نَقَصَه حَقَّه. قال الحطيئة[٧]:

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٧٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٨١.

(٣) الكشاف ٣/ ٥٧٠.

(٤) أي قوله: «ولَمَّا يدخل الإيمان في قلوبكم».

(٥) البحر ٨/ ١١٧.

(٦) السبعة ٦٠٦، والبحر ٨/ ١١٧، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٦/ ٣٤٨، والحجة ٦٧٦.

(٧) ديوانه ١٣٥، واللسان (ألت). والمغلغلة: الرسالة. جهد: حقَّ.

٤٠٨٧ـ أَبْلِــغْ سَــراةَ بنــي سعــدٍ مُغَلْغَلَــةً
جَهْـدَ الـرسـالـةِ لا أَلْتـاً ولا كَـذِبـاً

وقال رؤبة[١]:

٤٠٨٨ـ وليلــــةٍ ذاتِ نــــدىً سَــــرَيْــــتُ
ولــم يَلِتْنــي عــن سُــراهــا ليــتُ

أي: لم يَمْنَعْني ويَحْبِسْني.

آ. (١٦) **قوله: ﴿أَتُعَلِّمون﴾**: هذه منقولةٌ بالتضعيفِ مِنْ عَلِمْتُ به بمعنى شَعَرْتُ به، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ بنفسِها ولآخرَ بالباء.

آ. (١٧) **قوله: ﴿أَنْ أَسْلَموا﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنَّه مفعولٌ به؛ لأنه ضُمِّن «يَمُنُّون» معنى يَعْتَدُّون، كأنه قيل: يَعْتَدُّون عليك إسلامَهم مانِّيْنَ به عليك؛ ولهذا صَرَّح بالمفعولِ به في قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» أي: «لا تَعْتَدُّوا عليَّ إسلامَكم» كذا استدلَّ الشيخُ[٢] بهذا. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ انتصابَ «إسلامَكم» على المفعولِ به، بل يجوزُ فيه المفعولُ مِنْ أجلِه، كما يجوزُ في محلِّ «أَنْ أَسْلَموا» وهو الوجهُ الثاني فيه، أي: يمنُّون عليك لأجلِ أَنْ أَسْلَمُوا، فكذلك في قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» وشروطُ النصبِ موجودةٌ، والمفعولُ له متى كان مضافاً استوىٰ جَرُّه بالحرفِ ونصبُه.

وقوله: «أَنْ هَداكم» كقولِه: «أن أَسْلَموا». وقرأ[٣] زيد بن علي

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في اللسان (ليت).
(٢) البحر ٨/ ١١٧.
(٣) البحر ٨/ ١١٨، والقرطبي ١٦/ ٣٥٠.

«إذ هَداكم» بـ «إذ» مكانَ «أَنْ» وهي تفيد التعليلَ. وجوابُ الشرطِ مقدرٌ أي: فهو المانُّ عليكم لا أنتم عليه وعليَّ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿واللَّهُ بصيرٌ بما تَعْملون﴾**: ابن كثير[١] بالغَيْبة نظراً لقولِه: «يَمُنُّون» وما بعده، والباقون بالخطابِ نظراً إلى قولِه: «لا تَمُنُّوا عليَّ إسلامَكم» إلى آخره.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحجرات]

---

(١) السبعة ٦٠٦، والحجة ٦٧٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٦/٣٥٠، والبحر ٨/١١٨.

سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والقرآنِ﴾: قَسَمٌ. وفي جوابِه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «قد عَلِمْنا ما تَنْقُصُ الأرضُ». الثاني: «ما يُبَدَّلُ القولُ». الثالث: «ما يَلْفِظُ مِنْ قولٍ». الرابع: «إنَّ في ذلك لَذِكْرى». الخامس: «بل عَجِبوا» وهو قولٌ كوفيٌّ[١]. قالوا: لأنَّه بمعنىٰ «قد عَجِبوا». السادس: أنَّه محذوفٌ، فقدَّره الزجَّاجُ[٢] والأخفشُ[٣] والمبردُ «لَتُبْعَثُنَّ». وغيرُهم: لقد جِئْتُم مُنْذِراً. والعامَّةُ على سكونِ الفاءِ[٤]. وقد تقدَّم. وفَتَحَها[٥] عيسى، وكَسَرها الحسنُ وابن أبي إسحاق، وضمَّها هارونُ وابنُ السَّمَيْفَع. وقد مَضَىٰ توجيهُ ذلك كلِّه: وهو أنَّ الفتحَ يحتمل البناءَ على الفتح للتخفيفِ، أو يكونُ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ومُنِع الصرفَ، أو مجرورٌ بحرفِ قسمٍ مقدرٌ، وإنما مُنِعَ الصرفَ أيضاً. والضمُّ على أنه مبتدأٌ أو خبرٌ، ومُنِع الصرف أيضاً.

---

(١) مذهب الفراء أن الجواب مقدر بـ«لتبعثُنَّ». انظر: معاني القرآن ٣/ ٧٥.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٥/ ٤١ أن الجواب محذوف تقديره: إنكم مبعوثون.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٤٨٣ أن جواب القسم «قد علمنا ما تنقص».

(٤) مِنْ قوله تعالى: «ق».

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٨١، والقرطبي ١٧/ ١، والإتحاف ٢/ ٤٨٨، والبحر ٨/ ١٢٠.

آ. (٣) قوله: ﴿أإذا مِتْنا﴾: قرأ العامَّةُ بالاستفهام، وابنُ عامر[١] في روايةٍ، وأبو جعفر والأعمش والأعرج بهمزةٍ واحدةٍ، فتحتملُ الاستفهامَ كالجمهورِ، وإنما حَذَفَ الأداةَ للدلالةِ، وتحتملُ الإِخبارَ بذلك. والناصبُ للظرفِ في قراءةِ الجمهورِ مقدرٌ أي: أنُبْعَثُ أو أنَرْجِعُ إذا مِتْنا. وجوابُ «إذا» على قراءةِ الخبرِ محذوفٌ أي: رَجَعْنا. وقيل: قولُه: «ذلك رَجْعٌ» على حذفِ الفاءِ، وهذا رأيُ بعضِهم. والجمهور لا يُجَوِّزُ ذلك إلاَّ في شعرٍ. وقال الزمخشريُّ[٢]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوع هو الجوابَ، ويكونَ مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى، استبعاداً لإِنكارهم ما أُنْذِروا به من البَعْثِ. والوقفُ على ما قبلَه على هذا التفسيرِ حسنٌ». فإنْ قلت: فما ناصبُ الظرفِ إذا كان الرَّجْعُ بمعنى المَرْجوع؟ قلت: ما دَلَّ عليه المنذِرُ من المنذَرِ به وهو البعثُ» وأَنْحَىٰ عليه الشيخُ[٣] في فهمِه هذا الفهمَ.

آ. (٥) قوله: ﴿بل كَذَّبوا﴾: هذا إضرابٌ ثانٍ. قال الزمخشري[٤]: «إضرابٌ أُتبع الإِضرابَ قبله للدلالةِ على أنَّهم جاؤُوا بما هو أفظعُ مِنْ تعجُّبهم، وهو التكذيبُ بالحق». وقال الشيخ[٥]: «وكأن هذا الإِضرابَ الثاني بدلُ بداءٍ من الأول». قلت: وإطلاقُ مثلِ هذا في

---

(١) انظر في أوجه قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٨٨، والبحر ٨/ ١٢٠، والمحتسب ٢/ ٢٨١، والنشر ١/ ٣٦٩.

(٢) الكشاف ٤/ ٤.

(٣) البحر ٨/ ١٢١.

(٤) الكشاف ٤/ ٤.

(٥) البحر ٨/ ١٢١.

كتابِ الله لا يجوزُ البتةَ. وقيل: قبل هذه الآيةِ جملةٌ مُضْرَبٌ عنها. تقديرُها: ما أجادُوا النظرَ، بل كَذَّبوا. وما قاله الزمخشريُّ أحسنُ.

والعامَّةُ على تشديدِ «لَمَّا» وهي: إمَّا حرفُ وجوبٍ لوجوب، أو ظرفٌ بمعنى حين، كما عَرَفْتَه[1]. وقرأ[2] الجحدريُّ بكسرِ اللام وتخفيفِ الميمِ على أنَّها لامُ الجرِّ دَخَلَتْ على «ما» المصدرية، وهي نظيرُ قولِهم: «كتبْتُه لخمسٍ خَلَوْن» أي: عندها.

قوله: «مَرِيْج» أي: مُخْتَلِط. قال أبو واقد[3]:

٤٠٨٩ـ مَرِجَ الدِّيْنُ فأَعْدَدْتُ له
مُشْرِفَ الأَقْطارِ مَحْبوكَ الكَتَدْ

وقال آخر[4]:

٤٠٩٠ـ فجالَتْ والتمسْتُ به حَشاها
فَخَرَّ كأنَّه خُوْطٌ مَرِيْجُ

وأصلُه من الحركةِ والاضطرابِ/ ومنه: مَرَجَ الخاتمُ في إصبعِه. [٨١١/ب]

---

(١) ذهب الفارسي إلى ظرفيتها، وذهب الجمهور إلى حرفيتها. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

(٢) المحتسب ٢/٢٨٢، والبحر ٨/١٢١.

(٣) نسب في اللسان (مرج) لأبي دُواد، وهو في القرطبي ١٧/٣٢. والبيت في وصف فرس. والكتد: مجتمع الكتفين.

(٤) البيت لعمرو بن الداخل الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ٣/١٠٣، واللسان (مرج) ومجاز القرآن ٢/٢٢٢، والقرطبي ١٧/٥. والخوط: الغصن. والتمست: قصدت. خرَّ: سقط. وبه: أي بالسهم. والحشا: حشوة الجوف.

آ. (٦) قوله: ﴿فوقَهم﴾: حالٌ من «السماء» وهي مؤكِّدةٌ. و «كيف» منصوبةٌ بما بعدها وهي معلِّقَةٌ للنظرِ قبلها.

آ. (٨) قوله: ﴿تَبْصِرَةً﴾: العامَّةُ على نصبِها على المفعول مِنْ أجله أي: تبصيرَ أمثالِهم وتذكيراً مِنَّا لهم. وقيل: منصوبان بفعلٍ مِنْ لفظِهما مقدرٍ أي: بَصَّرْهم تَبْصِرةً وذكَّرْهم تَذْكرةً. وقيل: حالان أي: مُبَصِّرين مُذَكِّرين. وقيل: حالٌ من المفعول أي: ذاتَ تَبْصيرٍ وتَذْكيرٍ لِمَنْ يَراها. وزيد بن علي[1] بالرفع. وقرأ «وذِكْرٌ» أي: هي تبصرةٌ وذِكْرٌ. و «لكلِّ»: إمَّا صفةٌ، وإمَّا متعلِّقٌ بنفسِ المصدر.

آ. (٩) قوله: ﴿وحَبَّ الحَصِيد﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ حَذْفِ الموصوفِ للعِلْم به تقديرُه: وحَبَّ الزَرْعِ الحصيدِ نحو: مسجد الجامع وبابِه. وهذا مذهبُ البصريين[2]؛ لئلا تَلْزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه؛ لأنَّ الأصلَ: والحَبَّ الحصيدَ أي: المحصود.

آ. (١٠) قوله: ﴿والنَّخْلَ﴾: منصوبٌ عطفاً على مفعول «أَنْبَتْنا» أي: وأَنْبَتْنا النخلَ. و «باسِقاتٍ» حالٌ. وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لأنَّها وقتَ الإنباتِ لم تكن طِوالاً. والبُسُوْقُ: الطُّوْلُ. يُقال: بَسَقَ فلانٌ على أصحابِه أي: طالَ عليهم في الفَضْلِ. ومنه قولُ ابنِ نوفل في ابن هبيرة[3]:

---

(١) البحر ٨/١٢١.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

(٣) اللسان (بسق)، ومجاز القرآن ٢/٢٢٣، والمحرر ١٥/١٦٥.

٤٠٩١ـ يـا بـنَ الـذيـن بمَجْـدِهـمْ
بَسَقَـتْ علـى قَيْـسٍ فَـزارَهْ

وهو استعارةٌ، والأصلُ استعمالُه في: بَسَقَتِ النخلةُ تَبْسُق بُسُوْقاً أي: طالَتْ. قال الشاعر[١] :

٤٠٩٢ـ لنـا خَمْـرٌ وليسَـتْ خمـرَ كَـرْمٍ
ولكـنْ مِـنْ نِتـاجِ البـاسِقـاتِ
كِـرامٌ فـي السمـاءِ ذَهَبْـنَ طُـوْلاً
وفـاتَ ثمـارَهـا أيـدي الجُنـاةِ

وبَسَقَتِ الشاةُ: وَلَدَتْ، وأَبْسَقَت الناقةُ: وَقَع في ضَرْعِها اللِّبَأ قبل النِّتاج، ونوقٌ مَباسِيْقُ من ذلك. والعامَّةُ على السين. وقرأ[٢] قطبة ابن مالك ـ ويَرْويها عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ـ «باصِقاتٍ» بالصاد، وهي لغةٌ لبني العَنْبر، يُبْدِلون السينَ صاداً قبل القافِ والغينِ والخاءِ والطاء إذا وَلِيَتْها، أو فُصِلَتْ منها بحرفٍ أو حَرْفين.

قوله: «لها طَلْعٌ نَضِيْدٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً من النخل أو من الضمير في «باسِقاتٍ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الحالُ وحدَه لها، و «طَلْعٌ» فاعلٌ به، ونَضِيْدٌ بمعنىٰ مَنْضود.

آ. (١١) **قوله: ﴿رِزْقاً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: مرزوقاً

---

(١) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٨/١١٨.

(٢) المحتسب ٢/٢٨٢، والبحر ٨/١٢٢، والقرطبي ١٧/٧. وقطبة بن مالك الثعلبي له صحبة، سكن الكوفة روى عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وزيد ابن أرقم. انظر: الإصابة ٣/٢٣٨، وتقريب التهذيب ٤٥٥.

للعباد أي: ذا رزقٍ، وأَنْ يكونَ مصدراً مِنْ معنىٰ أَنْبَتْنا؛ لأنَّ إنباتَ هذه رِزْقٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له. و «للعباد» إمَّا صفةٌ، وإمَّا متعلِّقٌ بالمصدرِ، وإمَّا مفعولٌ للمصدرِ، واللامُ زائدةٌ أي: رزْقاً للعباد.

قوله: «به» أي: بالماءِ. و «مَيْتاً» صفةٌ لـ «بَلْدة». ولم يُؤَنَّثْ حَمْلاً على معنى المكانِ. والعامَّةُ على التخفيف. وأبو جعفر[1] وخالد[2] بالتثقيل.

آ. (١٤) **قوله: ﴿الأَيْكَةِ﴾**: قد تقدَّم الكلامُ عليها في الشعراء[3]. وقرأ[4] ههنا «لَيْكَة» بزِنَةِ لَيْلَة أبو جعفر وشيبةُ. وقال الشيخُ[5]: «وقرأ أبو جعفرٍ وشيبةُ وطلحةُ ونافع «الأَيْكةِ» بلام التعريفِ، والجمهور «لَيْكَة» وهذا الذي نقلَه غفلةٌ منه، بل الخلافُ المشهورُ إنما هو في سورة الشعراء و صَ[6] كما حَقَّقْتُه ثَمَّةَ، وأمَّا هنا فالجمهورُ على لامِ التعريفِ.

قوله: «كلٌّ» التنوينُ عِوَضٌ من المضافِ إليه. وكان بعضُ النحاةِ يُجيز حَذْفَ تنوينِها وبناءَها على الضم كالعامَّةِ نحو: قبل وبعد.

آ. (١٥) **قوله: ﴿أَفَعَيِينا﴾**: العامَّةُ على ياءٍ مكسورةٍ بعدها

---

(١) الإتحاف ٢/٤٨٨، والنشر ٢/٢٢٥، والبحر ٨/١٢٢.

(٢) لعله خالد بن يزيد الأسدي الكوفي، من أصحاب حمزة الزيات. توفي سنة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦.

(٤) الإتحاف ٢/٤٨٨، والبحر ٨/١٢٢.

(٥) البحر ٨/١٢٢.

(٦) الآية ١٣.

ياءٌ ساكنةٌ. وقد مَضَىٰ معناه في الأحقاف[1]. وقرأ[2] ابنُ أبي عبلة «أفَعَيِّنا» بتشديدِ الياءِ مِنْ غيرِ إشباعٍ. وهذه القراءةُ على إشكالِها قرأ بها الوليد بن مسلم و أبو جعفر وشيبةُ ونافعٌ في روايةٍ، وروىٰ ابنُ خالويه[3] عن ابن أبي عبلة «أفَعَيِّينا» كذلك لكنه أتىٰ بعد الياء المشدَّدة بأخرىٰ ساكنة. وخرَّجَها الشيخ[4] على لغةِ مَنْ يقولُ في عَيِيَ: عَيَّ، وفي حَيِيَ: حَيَّ بالإدغام. ثم لَمَّا أَسْنَدَ هذا الفعلَ وهو مُدْغَمٌ، واعتبر لغةَ بكر بن وائل: وهو أنهم لا يَفُكُّون الإدغامَ في مثلِ هذا إذا أَسْنَدوا ذلك الفعلَ المدغَم لتاءِ المتكلم، ولا إحدىٰ أخَواتها التي تُسَكَّنُ لها لامُ الفعل، فيقولون في رَدَّ: رَدْتُ ورَدْنا، قال: «وعلىٰ هذه اللغةِ/ تكونُ [٨١٢/أ] الياءُ مفتوحةً». قلت: ولم يَذْكُرْ توجيهَ القراءةِ الأخرى[5]. وتوجيهُها: أنها مِنْ عَيَّا يُعَيِّي كحَلَّىٰ يُحَلِّي.

آ. (١٦) قوله: ﴿ونَعْلَمُ﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ. تقديرُه: ونحن نعلمُ. والجملةُ الاسميةُ حينئذٍ حالٌ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ هو[6] حالاً بنفسه؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ باشَرَتْهُ الواو. وكذلك[7] قولُه: «ونحن أقربُ».

قوله: «مِنْ حَبْلِ الوَرِيد» هذا كقولهم: مسجد الجامع أي: حبلِ

(١) انظر إعرابه للآية ٣٣.
(٢) البحر ٨/ ١٢٣.
(٣) الشواذ ١٤٤.
(٤) البحر ٨/ ١٢٣.
(٥) أي: قراءة «أفعَيِّينا».
(٦) أي: نعلم.
(٧) أي: جملة حالية.

العِرْقِ الوريد، أو لأنَّ الحبلَ أعمُّ للبيان نحو: بعير سانية[1] ، أو يراد حَبْلُ العاتق فأضيف إلى الوريد كما يضاف إلى العاتِق، لأنهما في عضو واحد. والوريد: إمَّا بمعنى الوارد، وإمَّا بمعنى المورود. والوريد: عِرْقٌ كبير في العنق يقال: إنهما وريدان. قال الزمخشري[2] : «عِرْقان مُكْتنفان لصفحتَيْ العُنُق في مُقَدَّمِهما يتصلان بالوَتين، يَرِدان من الرأس إليه. ويسمَّىٰ وريداً؛ لأنَّ الروحَ تَرِدُ إليه». وأنشد[3] :

٤٠٩٣ـ كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ

وقال الأثرم[4] : «هو نهرُ الجسدِ. هو في القلبِ الوَتينُ، وفي الظهر الأَبْهَرِ، وفي الذِّراعِ والفَخِذِ الأَكْحَلُ والنَّسا، وفي الخِنْصِرِ الأَسْلَم».

آ. (١٧) قوله: ﴿إذْ يَتَلَقَّىٰ﴾: ظرفٌ لـ «أَقْرَبُ». ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ اذكُرْ.

قوله: «عن اليمين وعن الشِّمال قعيد» يجوز أَنْ يكونَ مفرداً على بابِه، فيكون بمعنىٰ مُفاعِل كخليط بمعنى مُخالِط، أو يكونَ عَدَلَ مِنْ فاعِل إلى فعيل مبالغةً كـ عليم. وجوَّز الكوفيون[5] أَنْ يكونَ فعيل واقعاً مَوْقِعَ

---

(١) بعير سانية: هي البعير التي تُعَدُّ للسقيا.

(٢) الكشاف ٤/٦.

(٣) تقدم برقم ٢٧١٥.

(٤) انظر: البحر ٨/١١٩. والأثرم: علي بن المغيرة أبو الحسن، عالم بالعربية والحديث. له النوادر، وغريب الحديث توفي سنة ٢٣٢. انظر: الإنباه ٢/٣١٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٧٧ حيث أجاز أن يكون القعيد دالاً على الجمع =

الاثنين. وقال المبرد: «والأصل: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال، فأُخِّرَ عن موضعِه» وهذا لا يُنْجي مِنْ وقوعِ المفردِ موقعَ المثنى. والأَجْوَدُ أَنْ يُدَّعَىٰ حَذْفٌ: إمَّا من الأول أي: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال قعيدٌ، وإمَّا من الثاني، فيكون قعيدٌ الملفوظُ به للأول. ومثلُه قولُ الآخر[1]:

٤٠٩٤ـ رَمانـي بـأَمْـرٍ كنـتُ منـه ووالـدي
بَـريئـاً ومِـنْ أجـلِ الطَّـوِيِّ رَمانـي

آ. (١٨) قوله: ﴿ما يَلْفِظُ﴾: العامَّةُ على كسرِ الفاء ومحمدُ بن أبي معدان[2] على فتحِها[3]. ورقيبٌ عتيدٌ قيل: هو بمعنى: رقيبان عتيدان.

آ. (١٩) قوله: ﴿بالحقِّ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسةً بالحقِّ، ويجوزُ أَنْ تكونَ للتعديةِ. وقرأ[4] عبد الله «سَكَراتُ» وتَحيد: تميلُ، مِنْ حادَ عن الشيء يَحيد حُيُوداً وحُيُوْدَة وحَيْداً.

آ. (٢١) قوله: ﴿معها سائقٌ﴾: جملةٌ في موضعِ جرّ صفةً

= كما تجعل الرسول للاثنين نحو «إنَّا رسولُ ربِّ العالمين»، وأجاز أن يكون القعيد واحداً اكتفى به من صاحبه.

(١) تقدم برقم ١٠٧٩.

(٢) محمد بن معدان أبو عبد الله الحراني. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي. ثقة. توفي سنة ٢٥٢. تهذيب الكمال ٣/ ١٢٧٤.

(٣) لم أقف على هذه القراءة عند غير المؤلف وفي شواذ ابن خالويه ١٤٤ لهذا القارىء «ما نَلْفِظُ» وأرجح أن يكون السمين ناقلاً عنه فاختلف الضبط في نسخ الشواذ.

(٤) البحر ٨/ ١٢٤.

لـ «نَفْسٍ» أو رفعِ صفةً لـ «كل»، أو نصبٍ حالاً مِنْ «كلٌّ». والعامَّةُ على عدمِ الإدغامِ في «معها»، وطلحة[1] على الإدغام «مَحًّا» بحاءٍ مشددةٍ؛ وذلك أنه أدغم العينَ في الهاء، ولا يمكنُ ذلك، فقَلَبَ الهاءَ حاءً، ثم أدغم فيها العينَ فقلبها حاءً. وسُمِع «ذَهَبَ مَحُّمْ» أي: معهم. قال الزمخشري[2]: «ومحلُّ «معها سائقٌ» النصبُ على الحال من «كلُّ» لتعرُّفه بالإضافة إلىٰ ما هو في حكم المعرفة». وأنحىٰ عليه الشيخ[3] مُتَحَمِّلاً على عادته، وقال: «لا يقولُ هذا مبتدِىءٌ في النحوِ؛ لأنه لو نُعِتَ «كلُّ نفس» ما نُعِتَ إلاَّ بالنكرة». وهذا منه غيرُ مَرْضيٍّ؛ إذ يَعْلم أنه لم يُرِدْ حقيقةَ ما قاله[4].

آ. (٢٢) **قوله: ﴿لقد كُنْتَ﴾**: أي: يُقال له: لقد كنتَ، والقولُ: إمَّا صفة أو حالٌ. والعامَّةُ على فتح التاءِ والكافِ في «كنتَ» و «غِطاءَكَ» و «فبصَرُكَ» حَمْلاً على لفظ «كلُّ» من التذكير. والجحدري[5] «كنتِ» بالكسرِ مخاطبةً للنفس، وهو[6] وطلحة بن مصرف «عنكِ»، «غطاءَكِ»، «فبصَرُكِ» بالكسر مراعاةً للنفس أيضاً. ولم ينقل صاحبُ «اللوامح» الكسرَ في الكاف عن الجحدريِّ، وعلى الجملة فيكونُ قد راعىٰ اللفظَ مرةً والمعنى أخرى.

(١) البحر ٨/ ١٢٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٧.
(٣) البحر ٨/ ١٢٤.
(٤) كيف لم يُرِد وعبارة الزمخشري واضحة؟
(٥) القرطبي ١٧/ ١٥، والبحر ٨/ ١٢٥.
(٦) البحر ٨/ ١٢٥.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هذا ما لَدَيَّ عتيدٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً و «عتيدٌ» صفتُها و «لَدَيَّ» متعلقٌ بـ «عتيدٌ» أي: هذا شيءٌ عَتيدٌ لديَّ أي: حاضرٌ عندي. ويجوزُ على هذا أَنْ يكونَ «لديَّ» وصفاً لـ «ما»، و «عتيدٌ» صفةٌ ثانيةٌ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو عتيدٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي. و «لَدَيَّ» صلتُها و «عتيدٌ» خبرُ الموصولِ، والموصولُ وصلتُها[1] خبرُ الإشارةِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بدلاً مِنْ «هذا» موصولةً كانت أو موصوفةً بـ «لَدَيَّ» و «عتيدٌ» خبرُ «هذا». وجَوَّز الزمخشريُّ[2] في «عَتيدٌ» أَنْ يكونَ بدلاً أو خبراً[3] بعد خبر أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ./ والعامَّةُ على رفعِه، وعبد الله[4] نصبَه حالاً. والأجودُ [٨١٢/ب] حينئذٍ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً؛ لأنها معرفةٌ، والمعرفةُ يَكْثُرُ مجيءُ الحالِ منها. قال أبو البقاء[5]: «ولو جاء ذلك في غيرِ القرآنِ لجاز نصبُه على الحالِ». قلت: قد جاء ما وَدَّه ولله الحمدُ، وكأنَّه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَلْقِيا﴾: اختلفوا: هل المأمورُ واحدٌ أم اثنان؟ فقال بعضُهم: واحد، وإنما أتىٰ بضميرِ اثنين، دلالةً على تكرير الفعل كأنه قيل: أَلْقِ أَلْقِ. وقيل: أراد أَلْقِيَنْ بالنونِ الخفيفة فأبدلها ألفاً إجراءً للوَصْلِ مُجْرىٰ الوقفِ، ويؤيِّده قراءة[6] الحسنِ «أَلْقِيَنْ» بالنونِ.

---

(١) أي: صلة «ما».

(٢) الكشاف ٤/ ٧.

(٣) الأصل: «خبر»، ولعله سهو.

(٤) البحر ٨/ ١٢٦.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٤٢.

(٦) المحتسب ٢/ ٢٨٤، والبحر ٨/ ١٢٦، والقرطبي ١٧/ ١٦.

وقيل: العرب تخاطِبُ الواحدَ مخاطبةَ الاثنين تأكيداً كقولِه[1] :

٤٠٩٥ـ فإن تَزْجُراني يا بنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ

وإنْ تَدَعاني أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا

وقال آخر[2] :

٤٠٩٦ـ فقُلْتُ لصاحبي لا تَحْبِسانا

. . . .

البيت. وقال بعضُهم: المأمور مثنى. وهذا هو الحقُّ لأنَّ المرادَ مَلَكان يفعلان ذلك.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿الذي جَعَلَ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الذمِّ، أو على البدلِ مِنْ «كل»، وأَنْ يكونَ مجروراً بدلاً من «كَفَّار»، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ «فَأَلْقِياه». قيل: ودَخَلَتِ الفاءُ لشِبْهِه بالشرط. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ[3] مبتدأ مضمرٍ أي: هو الذي جَعَلَ، ويكونُ «فَأَلْقِياه» تأكيداً. وجَوَّز ابنُ عطية[4] أَنْ يكونَ صفةً للكَفَّار قال: «من حيثُ يختصُّ

---

(١) تقدم برقم ٩٧٨.

(٢) عجزه:

بِنَزْعِ أصولِه واجْدَزَّ شِيْحا

والبيت ليزيد بن الطثرية أو مضرس بن ربعي الفقعسي، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٧٨، وابن يعيش ١٠/ ٤٩، واللسان جزز، وشرح شواهد الشافية ٤٨١. والضمير في أصوله راجع إلى الحطب. والجزُّ: القطع. واجدَزَّ أي: اجتز فأبدل. يقول: لا تقلع أصول الحطب واكتف بقطع الشيح فهو أسهل.

(٣) الأصل «خبراً» وهو سهو.

(٤) المحرر ١٥/ ١٨٠.

«كَفَّار» بالأوصافِ المذكورة، فجاز وَصْفُه بهذه المعرفة»، وهذا مردودٌ.
وقُرِىء[1] بفتح التنوينِ فِراراً مِنْ توالي أربعة متجانساتٍ[2].

آ. (٢٧) قوله: ﴿قال قَرِينُه﴾: جاءَتْ هذه بلا واوٍ؛ لأنها قُصِدَ بها الاستئنافُ؛ كأنَّ الكافرَ قال: ربِّ هو أَطْغاني. فقال قَرِينُه: ما أَطْغَيْتُه، بخلاف التي قبلَها، فإنها عُطِفَتْ على ما قبلَها للدلالة على الجمعِ بين معناها ومعنىٰ ما قبلَها في الحصولِ، أعني مجيْءَ «كلُّ نفس» مع المَلَكَيْن وقولَ قرينِه ما قاله له.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قال: لا تَخْتَصِمُوا﴾: استئنافٌ أيضاً، كأن قائلاً قال: فماذا قال اللَّهُ له؟ فأُجيب بـ «قال: لا تَخْتصموا».

قوله: «وقد قَدَّمْتُ» جملةٌ حاليةٌ. ولا بُدَّ مِنْ تأويلِها: وذلك أنَّ النهيَ في الآخرةِ وتَقْدِمةَ الوعيدِ في الدنيا، فاختلف الزمنان، فكيف يَصِحُّ جَعْلُها حاليةً؟ وتأويلها[3]: هو أن المعنى وقد صَحَّ أني قَدَّمْتُ، وزمانُ الصحةِ وزمانُ النهيِ واحدٌ، و «قَدَّمْتُ» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ تَقَدَّمْتُ، فتكون التاءُ للحال، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: وقد تقدَّم قولي لكم مُلْتبساً بالوعيد. ويجوزُ أن يكونَ «قَدَّمْتُ» على حاله متعدِّياً، والباءُ مزيدةٌ في المفعولِ أي: قَدَّمْتُ إليكم الوعيدَ.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٢ «مُرِيْبِنَ الذي».
(٢) كسرة الراء، والياء، وكسرة الباء، والتنوين الذي كسر في الأصل لالتقاء الساكنين.
(٣) انظر: الكشاف ٤/ ٩.

آ. (٣٠) قوله: ﴿يومَ نقولُ﴾: «يوم» منصوبٌ: إمَّا بظَلَّام، ولا مفهومَ لهذا؛ لأنه إذا لم يَظْلِمْ في هذا اليومِ فَنَفْيُ الظلمِ عنه في غيرِه أَحْرَىٰ أو بقولِه: «ونُفِخَ في الصُّور»[1] والإشارة بذلك إلى «يومَ نقول» قاله الزمخشري[2]، واستبعده الشيخُ[3] بكثرةِ الفواصلِ، أو بـ «اذْكُرْ» مقدَّراً أو بأَنْذِرْ، وهو على هذَيْن الأخيرَيْن مفعولٌ به لا ظرفٌ.

قوله: «هل مِنْ مزيد» سؤالُ تقريرٍ وتوقيفٍ. وقيل: معناه النفيُ. وقيل: السؤالُ لخَزَنَتِها، والجوابُ منهم، فلا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ أي: نقولُ لخزنةِ جهنمَ ويقولون، ثم حَذَفَ. وقرأ[4] نافع وأبو بكر «يقول لجهنمَ» بياء الغَيْبة، والفاعلُ اللَّهُ تعالى لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه: «مع الله»، والباقون بنونِ المتكلِّمِ المعظِّم نفسَه لتقدُّم ذِكْرِه في قوله: «لديَّ»، «وقد قَدَّمْتُ». والأعمش «يُقال» مبنياً للمفعول. والمزيد يجوز أَنْ يكونَ مصدراً، وأن يكونَ اسمَ مفعولٍ أي: مِنْ شيءٍ تَزيدونَنِيْه أَحْرقه.

آ. (٣١) قوله: ﴿غيرَ بعيدٍ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الجنة، ولم تُؤَنَّثْ لأنها بمعنى البستان، أو لأنَّ فعيلاً لا يُؤَنَّثُ لأنه بزنةِ المصادرِ، قاله الزمخشري[5]، ولم يُسَلِّمْه الشيخُ[6]، وقد تقدَّم في قولِه:

---

(١) الآية ٢٠.

(٢) الكشاف ٤/ ٩.

(٣) البحر ٨/ ١٢٧.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/ ٣٧٦، والحجة ٦٧٨، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/ ١٨، والبحر ٨/ ١٢٧.

(٥) الكشاف ٣/ ١٠.

(٦) البحر ٨/ ١٢٧.

«إنَّ رحمةَ الله قريب»[1] ما يُغْنيك عن هذا. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الظرفِ المكانيِّ أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إزْلافاً غيرَ بعيدٍ، وهو ظاهرُ عبارةِ الزمخشري[2] فإنه قال: «أو شيئاً غيرَ بعيدٍ».

آ. (٣٢) **قوله: ﴿هذا ما تُوْعَدُون﴾**: هذه الجملةُ يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ معترضةً بين البدلِ والمبدلِ منه؛ وذلك أنَّ «لكل أَوَّابٍ» بدلٌ من «للمتقين» بإعادةِ العامل. والثاني: أَنْ تكونَ منصوبةً بقولٍ مضمرٍ، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ أي: مقولاً لهم. وقد تقدَّم[3] في صَ أنه قُرِىء «تُوْعَدون» بالتاء والياء. ونَسَبَ الشيخُ[4] قراءةَ الياءِ مِنْ تحتُ هنا لابن كثيرٍ وأبي عمروٍ، وإنما هي عن ابنِ كثير وحدَه[5].

آ. (٣٣) **قوله: ﴿مَنْ خَشِيَ﴾**: يجز أن يكونَ مجرورَ المحلِّ بدلاً أو بياناً لـ «كل». وقال الزمخشري[6]: «إنه يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً بعد بدل تابعاً لكل» انتهى. يعني أنه بدلٌ مِنْ «كل» بعد أن أُبْدِلَتْ «لكل» مِنْ «للمتقين» ولم يَجْعَلْه بدلاً آخر من نفس «للمتقين» لأنَّه لا يتكرَّرُ البدلُ والمبدلُ منه واحدٌ/. ويجوز أن يكونَ بدلاً عن موصوفِ أَوَّاب وحفيظ، [٨١٣/أ]

(١) الآية ٥٦ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٣٤٤.

(٢) الكشاف ٤/ ١٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٣

(٤) البحر ٨/ ١٢٧.

(٥) انظر: التيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٨، والنشر ٢/ ٣٧٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠.

(٦) الكشاف ٤/ ١٠.

قاله الزمخشري[1]، يعني أن الأصلَ: لكل شخصٍ أوّابٍ، فيكون «مَنْ خَشِي» بدلاً مِنْ شخص المقدر قال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ في حُكم أوّاب وحفيظ لأنَّ «مَنْ» لا يُوْصَفُ بها، ولا يُوْصَفُ مِنْ بين الموصولاتِ إلاَّ بـ «الذي». يعني بقولِه: «في حُكْم أوّابٍ» أن يُجْعَل «مَنْ» صفةً، وهذا كما قال لا يجوزُ. إلاَّ أنَّ الشيخ[2] اسْتَدْرَكَ عليه الحصرَ فقال: «بل يوصف بغير «الذي» من الموصولاتِ كوَصْفِهم بما فيه أل الموصولة[3] نحو: الضارب والمضروب، وكوَصْفِهم بـ ذو وذات الطائيَّتين[4] نحو قولهم: «بالفضل ذو فَضَّلكم اللَّهُ به والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللَّهُ بَهْ».

وجَوَّز ابنُ عطية[5] في «مَنْ خَشِي» أَنْ يكونَ نعتاً لِما تقدَّم، وهو مردودٌ بما تقدَّم، ويجوز أَنْ يكونَ يرتفع «مَنْ خَشِي» على خبر ابتداءٍ مضمرٍ، أو يُنْصَبُ بفعلٍ مضمرٍ، وكلاهما على القطع المُشْعِرِ بالمدح، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه قولٌ مضمرٌ ناصبٌ لقولِه: «ادْخُلوها» أي: مَنْ خَشِي الرحمنَ يُقال لهم: ادْخُلوها. وحُمِل أولاً على اللفظِ، وفي الثاني على المعنى، وقيل: «مَنْ خَشِي» منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ أي: يا مَنْ خَشِي ادْخلُوها باعتبار الحَمْلَيْن المتقدِّمَيْنِ، وأَنْ تكونَ شرطيةً، وجوابُها محذوفٌ وهو ذلك القولُ، ولكن رُدَّ معه فاءٌ أي: فيقال لهم. و «بالغيب» حالٌ أي: غائباً عنه، فيُحتمل أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل

---

(١) الكشاف ٤/ ١٠.

(٢) البحر ٨/ ١٢٧.

(٣) وتكون بمعنى الذي وفروعه، وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول. انظر: الارتشاف ١/ ٥٣١.

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٥٢٧.

(٥) المحرر ١٥/ ١٨٥ قال: «يحتمل أن يكون من نعت الأواب».

أو المفعول أو منهما. وقيل: الباءُ للسببية أي: خَشْيَةً بسببِ الغيب الذي أَوْعَدَه مِنْ عذابِه. ويجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لمصدرِ خشي أي: خَشِيَه خَشْيَةً ملتبسةً بالغيب.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿بسَلامٍ﴾**: حالٌ من فاعل «ادْخلوها»، أي: سالمين من الآفات، فهي حالٌ مقارِنةٌ أو مُسَلَّماً عليكم، فهي حالٌ مقدرةٌ كقوله: «فادْخُلوها خالدين»(١) كذا قيل. وفيه نظر؛ إذ لا مانعَ من مقارنة تسليم الملائكةِ عليهم حالَ الدخول بخِلافِ «فادْخُلوها خالدين»(٢) فإنه لا يُعْقَلُ الخلودُ إلاَّ بعد الدخولِ.

قوله: «ذلك يومُ الخلودِ» قال أبو البقاء(٣): «أي زمنُ ذلك يومُ الخلود» كأنه جَعَلَ ذلك إشارةً إلى ما تقدَّم مِنْ إنعام اللَّهِ عليهم بما ذُكِرَ. ولا حاجةَ إلى ذلك؛ بل ذلك مُشارٌ به لما بعدَه من الزمانِ كقولك: «هذا زيدٌ».

قوله: «فيها» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ يَشاؤُون، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الموصول، أو مِنْ عائِده والأولُ أَوْلىٰ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿وكم أَهْلَكْنا﴾**: «كم» نُصِب بما بعده. وقُدِّم: إمَّا لأنه استفهامٌ، وإمَّا لأنَّ الخبريَّةَ تَجْري مَجْرىٰ الاستفهاميةِ في التصدير. و «مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و «هم أشدُّ» صفةٌ: إمَّا لـ«كم» وإمَّا لـ «قرن».

قوله: «فَنَقَّبوا» الفاءُ عاطفةٌ على المعنى كأنه قيل: اشتدَّ بَطْشُهم

---

(١) الآية ٧٣ من الزمر.
(٢) الآية ٧٣ من الزمر.
(٣) الإملاء ٢/٢٤٢.

فنَقَّبوا. والضمير في «نَقَّبوا»: إما للقرونِ المتقدمةِ وهو الظاهرُ، وإمَّا لقريش، ويؤيِّده قراءةُ[1] ابنِ عباس وابن يعمر وأبي العالية ونصر ابن سيَّار[2] وأبي حيوةَ والأصمعيِّ عن أبي عمرو «فنَقِّبوا» بكسر القاف أَمْراً لهم بذلك. والتنقيب: التنقير والتفتيش، ومعناه التطوافُ في البلاد. قال الحارث بن حِلِّزة[3]:

٤٠٩٧ـ نَقَّبوا في البلاد مِنْ حَذَرِ المو
تِ وجالُوا في الأرض كلَّ مجَالِ

وقال امرؤ القيس[4]:

٤٠٩٨ـ وقد نَقَّبْتُ في الآفاقِ حتى
رَضِيْتُ مِن الغنيمة بالإِياب

وقرأ ابن عباس وأبو عمروٍ أيضاً في رواية «نَقَبوا» بفتح القاف خفيفةً. ومعناها ما تقدَّم. وقُرِيء[5] «نَقِبوا» بكسرها خفيفةً أي: تَعِبَتْ أقدامُهم وأقدامُ إبلِهم ودَمِيَتْ، فَحُذِفَ المضافُ، وذلك لكثرةِ تَطْوافِهم.

قوله: «هل مِنْ مَحيصٍ» مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ تقديرُ: هل لِمَنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٨٩، والبحر ٨/١٢٩، والقرطبي ١٧/٢٢، والمحتسب ٢/٢٨٥، والشواذ ١٤٤.

(٢) نصر بن سيار الكناني. أمير خراسان، غزا ما وراء النهر، عُرف بحصافة الرأي والتدبير، كان والياً لهشام بن عبد الملك. انظر: ابن الأثير ٥/١٤٨، والخزانة ١/٣٢٦.

(٣) المحرر ١٥/١٨٨، والبحر ٨/١٢٩.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية طوَّفْتُ، ومجاز القرآن ٢/٢٢٤، والإياب: الرجوع.

(٥) قراءة أبي العالية ويحيى بن يعمر. انظر: الشواذ ١٤٤.

سَلَكَ طريقتَهم، أو هل لهم مِنْ مَحيصٍ. وهذه الجملةُ تحتمل أن تكون على إضمارِ قولٍ، وأَنْ لا تكونَ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿أو أَلْقَىٰ﴾: العامَّةُ على «أَلْقى» مبنياً للفاعل. والسلمي[١] وطلحة والسُّدِّي وأبو البرهسم «أُلْقِي» مبنياً للمفعول «السَّمعُ» رُفِع به، وذُكِرت هذه القراءةُ لعاصمٍ عن السُّدِّي فمقته وقال: أليس يقول: «يُلْقُوْن السَّمْعَ»[٢].

آ. (٣٨) قوله: ﴿وما مَسَّنا مِنْ لُغوب﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على ضمِّ لام اللُّغوب. وعلي[٣] وطلحة والسلمي ويعقوبُ بفتحِها، وهما مصدران بمعنىً. وينبغي أَنْ يُضَمَّ هذا إلى ما حكاه سيبويه من المصادرِ الجائيةِ على هذا الوزنِ وهي خمسة[٤]، وإلى ما زاده الكسائي وهو الوَزُوعُ[٥]، فتصير سبعةً. وقد أتقَنْتُ هذا في البقرة عند قوله: «وَقودها»[٦]./ [٨١٣/ب]

آ. (٤٠) قوله: ﴿وأدبارَ﴾: قرأ[٧] نافع وابن كثير وحمزة «إدْبار» بكسر الهمزة، على أنه مصدرٌ قام مَقامَ ظرفِ الزمان كقولهم:

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ١٢٩.
(٢) الآية ٢٢٣ من الشعراء.
(٣) المحتسب ٢/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ١٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٨٠.
(٤) الوقود، الولوع، والقبول، الوضوء، الطهور. انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٨.
(٥) الوزوع: الولوع.
(٦) الآية ٢٤، وانظر: الدر المصون ١/ ٢٠٥.
(٧) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/ ٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/ ٢٦، والحجة ٦٧٨، والبحر ٨/ ١٣٠.

«آتيك خُفوقَ النجمِ وخلافةَ الحجَّاج». والمعنى: وقتَ إدبار الصلاة أي: انقضائِها وتمامِها. والباقون بالفتح جمعَ «دُبُر» وهو آخرُ الصلاة وعَقِبُها، ومنه قولُ أوس[1].

٤٠٩٩ـ علـى دُبُـرِ الشهـرِ الحَـرامِ فـأَرْضُنـا
ومـا حـولَهـا جَـدْبٌ سِنـونَ تَلْمَـعُ

ولم يختلفوا في «وإدبارَ النجوم»[2].

آ. (٤١) قوله: ﴿واستمعْ﴾: هو استماعٌ على بابِه. وقيل: بمعنى الانتظارِ، وهو بعيدٌ. فعلى الأولِ يجوزُ أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً أي: استمعْ نداءَ المنادي أو نداءَ الكافر بالويلِ والثُّبور، فعلى هذا يكون «يومَ ينادي» ظرفاً لـ«استمعْ» أي: استمعْ ذلك في يوم.

وقيل: استمعْ ما أقولُ لك. فعلى هذا يكون «يومَ يُنادي». منصوباً بـ«يَخْرجون» مقدَّراً مدلولاً عليه بقوله: «ذلك يومُ الخروج»[3]، وعلى الثاني يكون «يومَ ينادي» مفعولاً به أي: انتظرْ ذلك اليومَ.

ووقف[4] ابن كثير على «يُنادي» بالياء، والباقون دونَها. ووجهُ إثباتِها أنه لا مُقْتضٍ لحذفِها، ووجهُ حَذْفِها وَقْفاً اتِّباعُ الرسمِ، وكان الوقفُ مَحَلَّ تخفيفٍ. وأمَّا «المنادي» فأثبتَ ابنُ كثير[5] أيضاً ياءَه وصلاً

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في المحرر ١٥/١٩٣، والبحر ٨/ ١٣٠.

(٢) الآية ٤٦ من الطور.

(٣) في الآية ٤٢.

(٤) السبعة ٦٠٧، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٢/١٣٨.

(٥) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/٢٧، والبحر ٨/ ١٣٠، والحجة ٦٧٨.

ووقفاً، ونافع وأبو عمروٍ بإثباتِها وصلاً وحَذْفِها وقفاً، وباقي السبعةِ بحَذْفِها وَصْلاً ووقفاً. فمَنْ أثبت فلأنَّه الأصلُ، ومَنْ حَذَفَ فلاتِّباع الرسمِ، ومَنْ خَصَّ الوقفَ بالحذفِ فلأنَّه مَحَلٌّ راحةٍ ومَحَلٌّ تغييرٍ.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿يومَ يَسْمَعونَ﴾**: بدلٌ مِنْ «يومَ ينادي» و «بالحق» حالٌ من الصيحة أي: ملتبسةً بالحق، أو من الفاعلِ أي: يَسْمعون مُلْتبسين بسماع حق.

قوله: «ذلك يومُ الخروجِ» يجوز أَنْ يكونَ التقديرُ: ذلك الوقتُ أي: وقتُ النداءِ والسماع يومُ الخروجِ. ويجوز أَنْ يكونَ «ذلك» إشارةً إلى النداء، ويكونُ قد اتُّسِع في الظرف فأُخْبِرَ به عن المصدر، أو يُقَدَّرَ مضافٌ إلى ذلك النداءِ والاستماع: نداء يومِ الخروجِ واستماعِه.

آ. (٤٤) **قوله: ﴿يومَ تَشَقَّقُ﴾**: «يوم» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يوم» قبله. وقال أبو البقاء[١]: «إنه أُبْدِل مِنْ «يوم» الأول» وفيه نظرٌ مِنْ حيث تَعَدُّدُ البدلِ والمبدلُ منه واحدٌ. وقد تقدَّم أن الزمخشريَّ[٢] منعه. ويجوزُ أَنْ يكونَ اليوم ظرفاً للمصير. وقيل: ظرفٌ للخروج. وقيل: منصوبٌ بـ «يَخْرُجون» مُقَدَّراً. وتقدَّمَ الخلافُ في «يَشَّقَّقُ» في الفرقان[٣]. وقرأ[٤] زيد «تَتَشَقَّق» بفكِّ الإدغام.

قوله: «سِراعاً» حالٌ من الضمير في «عنهم»، والعاملُ فيها «تَشَقَّقُ»

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٣.

(٢) الكشاف ٤/١٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥.

(٤) البحر ٨/١٣٠.

وقيل: عاملُها هو العامل في «يومَ تَشَقَّقُ» المقدر أي: يَخْرُجون سِراعاً يوم تَشَقَّقُ.

قوله: «علينا» متعلق بـ «يَسير» ففَصَل بمعمولِ الصفة بينها وبين موصوفِها، ولا يَضُرُّ ذلك. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه. لأنه في الأصلِ يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً. وقال الزمخشري[1]: «التقديمُ للاختصاصِ، أي: لا يتيسَّر ذلك إلاَّ على الله وحده». وقد تقدَّم الخلافُ في ياء «وعيد» إثباتاً وحَذْفاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة قَ]

(١) الكشاف ٤/ ١٢.

سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ذَرْواً﴾: منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّد، العاملُ فيه فَرْعُه وهو اسمُ الفاعلِ. والمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً؛ إذ لا نظيرَ لما يَذْرُوه هنا. وأدغم[1] أبو عمروٍ وحمزةُ تاءَ «الذاريات» في ذال «ذَرْواً».

آ. (٢) قوله: ﴿وَقْراً﴾: مفعولٌ به بالحاملات. والوِقْر بالكسر: اسمُ ما يُوْقَر أي: يُحْمَلُ. وقُرِىء[2] «وَقْراً» بالفتح، وذلك على تسمية المفعول بالمصدر. ويجوز أن يكونَ مصدراً على حالِه، والعاملُ فيه معنى الفعلِ قبله؛ لأنَّ الحَمْلَ والوَقْرَ بمعنىً واحد، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ/. [٨١٤/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿يُسْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدراً مِنْ معنى ما قبلَه أي: جَرْياً يُسْراً، وأَنْ تكونَ حالاً أي: ذات يُسْرٍ أو مَيْسَرة أو جُعِلَتْ نفسَ اليُسْرِ مبالغةً.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، وهو

---

(١) النشر ٢٨٨/١، ٣٠٠، والبحر ١٣٣/٨، والإتحاف ٤٩١/٢.

(٢) البحر ١٣٣/٨.

الظاهر، وأَنْ يكونَ حالاً أي: مأمورَه، وعلى هذا فيحتاج إلى حَذْف مفعولِ «المُقَسِّمات». وقد يقال: لا غرضَ لتقديرِه كما في «الذَّارِيات». وهل هذه أشياءُ مختلفةٌ فتكونُ الواوُ على بابِها من عطفِ المتغايراتِ، فإنَّ الذارياتِ هي الرياحُ، والحاملاتِ الفلكُ، والجارياتِ الكواكبُ، والمُقَسِّماتِ الملائكةُ. وقال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يُراد الريحُ وحدَها لأنها تُنْشِىءُ السحابَ وتُقِلُّه وتُصَرِّفُه، وتجري في الجوِّ جَرْياً سهلاً». قلت: فعلى هذا يكونُ مِنْ عطفِ الصفاتِ، والمرادُ واحدٌ كقولِه[2]:

٤١٠٠ـ يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارثِ الصَّا ... بِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

وقولِ الآخر[3]:

٤١٠١ـ إلى المَلِك القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ ... ولَيْثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وهذا قَسَمٌ جوابُه قولُه: «إنما تُوْعدون».

آ. (٥) و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ اسميةً، وعائدُها محذوفٌ أي: تُوْعَدونه، ومصدريةً فلا عائدَ على المشهور، وحينئذٍ يُحتمل أَنْ يكونَ «تُوْعدون» مبنياً من الوَعْدِ، وأَنْ يكونَ مبنيَّاً من الوعيد لأنه صالحٌ أَنْ يُقال: أَوْعَدْتُه فهو يُوْعَد، ووَعَدْتُه فهو يُوعَد لا يختلفُ، فالتقدير: إنَّ

---

(١) الكشاف ٤/١٣.
(٢) تقدم برقم ١٢٢.
(٣) تقدم برقم ١٢١.

وَعْدَكم، أو إنَّ وَعيدكم. ولا حاجةَ إلى قولِ مَنْ قالَ: إن قولَه: «لَصادِقٌ» وقع فيه اسمُ الفاعلِ موقع المصدرِ أي: لصِدْقٌ؛ لأنَّ لفظَ اسمِ الفاعل أَبْلَغُ إذ جُعِل الوعدُ أو الوعيدُ صادقاً مبالغةً، وإن كان الوصفُ إنما يقوم بمَنْ يَعِدُ أو يُوْعِدُ.

آ. (٧) قوله: ﴿ذاتِ الحُبُك﴾: العامَّةُ على «الحُبُك» بضمتين وهي الطرائقُ نحو: طرائق الرَّمْل والماءِ إذا صَفَقَتْه الريحُ، وحُبُك الشَّعْر: آثارُ تَثَنِّيه وتكَسُّرِه. قال زهير[1]:

٤١٠٢ـ مُكَلَّلٌ بأصولِ النجم تَنْسُجُه ... ريحُ حَريقٍ لضاحي مائِه حُبُكُ

والحُبُكُ: جمعٌ يُحتمل أَنْ يكونَ مفردُه «حَبيكة» كطريقةٍ وطُرُق أو حباكٍ نحو: حِمار وحُمُر. قال الراجز[2]:

٤١٠٣ـ كأنَّما جَلَّلها الحُوَّاكُ ... طِنْفِسَةٌ في وَشْيِها حِباكُ

وأصلُ الحَبْكِ: إحكامُ الشيءِ وإتقانُه، ومنه يقال للدِّرع: مَحْبوكة. وقيل: الحَبْكُ الشَّدُّ والتوثُّقُ. قال امرؤ القيس[3]:

٤١٠٤ـ قد غدا يَحْمِلُني في أَنْفِه ... لاحِقُ الإِطْلَيْنِ مَحْبوكٌ مُمَرّ

---

(١) تقدم برقم ٢٣٨٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٣٢، والقرطبي ١٧/ ٣٢، والمحرر ١٥/ ٢٠١.

(٣) ديوانه ١٤٦. أنف كل شيء: أوله. لاحق الإطلين: فرس ضامر الكشحين، والممر: المحكم الفتْل.

وفي هذه اللفظةِ قراءاتٌ كثيرةٌ[1]: فعن الحسن ستٌ: الحُبُك بالضم كالعامَّةِ، الحُبْك بالضمِّ والسكون، وتُروى عن ابن عباس وأبي عمروٍ، الحِبِك بكسرهما، الحِبْك بالكسر والسكون، وهو تخفيف المكسور، الحِبَك بالكسر والفتح، الحِبُك بالكسر والضم. فهذه سِتٌّ أقلقُها الأخيرةُ؛ لأنَّ هذه الزِّنَةَ مهملةٌ في أبنية العربِ. قال ابنُ عطية[2] وغيرُه: «هو من التداخُلِ» يعني: أن فيها لغتين: الكسرَ في الحاء والباء والضمَّ فيهما، فأخذ هذا القارىءُ الكسرَ من لغةٍ والضمَّ مِنْ أخرى. واستبعدها الناسُ؛ لأن التداخُلَ إنما يكون في كلمتين. وخَرَّجها الشيخ[3] على أن الحاءَ أُتْبِعَتْ لحركةِ التاءِ في «ذات» قال: «ولم يَعْتَدَّ باللام فاصلةً لأنها ساكنةٌ فهي حاجزٌ غيرُ حصينٍ». وقد وافق الحسنَ على هذه القراءةِ أبو مالك الغفاريُّ. وقرأ عكرمةُ بالضمِّ والفتح جمعَ «حُبْكَة» نحو: غُرْفة وغُرَف. وابن عباس وأبو مالك «الحَبَك» بفتحتين جمعُ «حَبَكَة» كعَقَبة وعَقَب، فهذه ثمانِ قراءات.

آ. (٨) قوله: ﴿إنكم﴾: هذا جوابُ القسم.

آ. (٩) قوله: ﴿يُؤْفَكُ عنه﴾: صفةٌ لقول. والضميرُ في «عنه» للقرآن، أو للرسول، أو للدِّين، أو لِما تُوْعَدون أي: يُصْرَفُ عنه. وقيل: «عن» للسبب. والمأفوكُ عنه محذوفٌ، والضميرُ في «عنه» على هذا لـ «قولٍ مختلفٍ» أي: يُؤْفَكُ بسبب القولِ مَنْ أراد الإسلام بأَنْ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٩١، والقرطبي ١٧/٣٢، والمحتسب ٢/٢٨٦، والبحر ٨/١٣٤، والمحرر ١٥/٢٠١.

(٢) المحرر ١٥/٢٠١.

(٣) البحر ٨/١٣٤.

يقول/ : هو سحرٌ، هو كِهانَةٌ. والعامَّةُ على بناء الفعلَيْن للمفعول. [٨١٤/ب] وقتادة[1] وابن جبير «يُؤْفَكُ عنه مَنْ أَفَكَ» الأول للمفعول، والثاني للفاعل أي: يُصْرَفُ عنه مَنْ صَرَفَ الناسَ عنه. وزيد بن علي يَأْفَكُ مبنياً للفاعل مِنْ أفك الشيء أي: يَصْرِف الناسَ عنه مَنْ هو مأفوك في نفسه. وعنه أيضاً: «يَأْفِكُ عنه مَنْ أَفَّك» بالتشديد أي: مَنْ هو أفَّاك في نفسِه. وقُرِىء «يُؤْفَنُ عنه مَنْ أُفِنَ» بالنون فيهما أي: يَحْرِمُه مَنْ حَرَمه، مِنْ أَفِنَ الضَّرْعَ إذا نهكَه حَلْباً.

آ. (١٠) وقُرِىءَ[2] «قَتَلَ» مبنياً للفاعل هو اللَّهُ تعالى، «الخَرَّاصين» مفعولُه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَيَّانَ يومُ الدِّين﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. قيل: وهما ظرفان فكيف يقع أحدُ الظرفين في الآخر؟ وأُجيب: بأنه على حَذْفِ حَدَثٍ، أي: أيَّان وقوعُ يومٍ، فأيَّان ظرفٌ للوقوع. وتقدَّم قراءة «إيَّان» بالكسر في الأعراف[3].

آ. (١٣) قوله: ﴿يومَ هم﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بمضمرٍ أي: الجزاءُ كائنٌ يومَ هم. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يومُ الدين»، والفتحةُ للبناء على رأي مَنْ يُجيز بناءَ الظرفِ وإنْ أُضيفَ إلى جملةٍ اسميةٍ، وعلى هذا فيكون حكايةً لمعنى كلامِهم قالوه على الاستهزاء، ولو جاء على حكايةِ لفظِهم المتقدِّمِ لقيل: يومَ نحن على النار نُفْتَنُ. ويومَ

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٥، والقرطبي ١٧/ ٣٣، والبحر ٨/ ١٣٥.

(٢) الكشاف ٤/ ١٥.

(٣) وهي قراءة السلمي: انظر: الدر المصون ٥/ ٥٣٠.

منصوبٌ بالدين. وقيل: بمضمرٍ أي: يَحارون. وقيل: هو مفعولٌ بـ أعني مقدراً. وعَدَّىٰ «يُفْتَنون» بـ على لأنه بمعنى يُخْتبرون. وقيل: على بمعنى في. وقيل «يومَ هم» خبرُ مبتدأ مضمر أي: هو يومَ هم. والفتحُ لِما تقدم، ويؤيِّد ذلك قراءةُ[1] ابن أبي عبلة والزعفراني «يومُ هم» بالرفع، وكذلك يؤيِّد القولَ بالبدلِ. وتقدَّم الكلامُ في مثلِ هذا في غافر[2].

آ. (١٤) **قوله: ﴿ذُوقوا﴾**: أي: يُقال لهم: ذُوقوا. و «هذا الذي كنتم» مبتدأٌ وخبر، هذا هو الظاهرُ. وجَوَّز الزمخشريُّ[3] أن يكونَ «هذا» بدلاً مِنْ «فِتْنتكم» لأنها بمعنى العذاب.

آ. (١٦) **قوله: ﴿آخِذين﴾**: حالٌ من الضمير في قوله: «جناتٍ». و «ما آتاهم» يعني من ما في الجنة فتكونُ حالاً حقيقية. وقيل: ما آتاهم مِنْ أوامِره ونواهيه في الدنيا، فتكون حالاً محكيَّةً لاختلافِ الزمانين. وجعل الجارَّ هنا خبراً، والصفةَ[4] فضلةً، وعَكَسَ هذا في قولِه: «إنَّ المجرمين في عذابِ جهنمَ خالدون»[5]. وقيل: لأن الخبرَ مقصودُ الجملة، والغرضُ هناك الإِخبارُ عن تخليدِهم؛ لأنَّ المؤمِنَ قد يَدْخُلُ النارَ، ولكن لا بُدَّ مِنْ خروجِه. وأمَّا آيةُ المتقين فجعل الظرفَ فيها خبراً لِأَمْنِهم الخروجَ منها، فجعل لذلك مَحَطَّ الفائدةِ لتحصُل لهم الطمأنينةُ فانتصبَتْ الصفةُ حالاً.

---

(١) القرطبي ١٧/ ٣٤، والبحر ٨/ ١٣٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.

(٣) الكشاف ٤/ ١٥.

(٤) وهي «آخذين».

(٥) الآية ٧٤ من الزخرف.

آ. (١٧) قوله: ﴿كانوا قليلاً﴾: فيه أوجهٌ؛ أحدها: أنَّ الكلامَ تَمَّ على «قليلاً»، ولهذا وَقَفَ بعضُهم على «قليلاً» ليُؤاخيَ بها قولَه تعالى: «وقليلٌ ما هم»[1] و «قليلٌ من عباديَ الشَّكورُ»[2] ويَبْتدىء «مِن الليل ما يَهْجَعون». أي: ما يَهْجَعون من الليل، وهذا لا يَظْهر من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة: أمَّا الأول فلا بُدَّ أن يَهْجَعوا ولا يُتَصَوَّرُ نَفْيُ هجوعِهم. وأمَّا الصناعةُ فلأنَّ ما في حيِّز النفي[3] لا يتقدَّم عليه عند البصريين، هذا إنْ جَعَلْتَها نافيةً، وإنْ جَعَلْتَها مصدريةً صار التقديرُ: من الليل هجوعُهم. ولا فائدةَ فيه لأنَّ غيرَهم من سائر الناس بهذه المَثابة.

الثاني: أَنْ تجعلَ «ما» مصدريةً في محلِّ رفع بـ «قليلاً». والتقدير: كانوا قليلاً هجوعُهم.

الثالث: أَنْ تجعلَ «ما» المصدريةَ بدلاً من اسم كان بدلَ اشتمال، أي: كان هجوعُهم قليلاً، و «من الليل» على هذين لا يتعلَّق بـ «يَهْجَعون»؛ لأنَّ ما في حَيِّز المصدر لا يتقدَّم عليه على المشهورِ؛ وبعضُ المانعين اغتفره في الظرفِ، فيجوزُ هذا عنده، والمانع يُقَدِّر فعلاً يدلُّ عليه «يَهْجَعون» أي: يهجعون من الليل.

الرابع: أن «ما» مزيدةٌ و «يَهْجَعون» خبرُ كان. والتقدير: كانوا يَهْجَعون من الليلِ هُجوعاً أو زمناً قليلاً؛ فـ «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ أو ظرف. الخامس: أنها بمعنى الذي، وعائدُها محذوفٌ تقديره: كانوا قليلاً من الليل الوقتَ الذي يَهْجَعونه، وهذا فيه تكلُّفٌ.

---

(١) الآية ٢٤ من صَ.
(٢) الآية ١٣ من سبأ.
(٣) وهو من الليل.

آ. (١٨) قوله: ﴿وبالأسْحارِ﴾: متعلقٌ بـ «يَسْتَغْفرون». والباءُ بمعنى «في»، قُدِّمَ متعلَّقُ الخبرِ على المبتدأ لجواز تقديمِ العامل.

آ. (٢١) قوله: ﴿وفي أنفسِكم﴾: نَسَقٌ على «في الأرض» فهو خبر عن «آياتٌ» أيضاً. والتقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آياتٌ. وقال أبو البقاء[1]: «ومَنْ رفع بالظرفِ جَعَل ضميرَ الآيات في الظرف» يعني مَنْ يرفعُ الفاعلَ بالظرفِ مطلقاً/ أي: وإنْ لم يَعْتَمِدْ يَرْفَعُ بهذا الجارِّ فاعلاً هو ضمير «آياتٌ». وجَوَّز بعضُهم أَنْ يتعلَّقَ بـ «تُبْصِرُون» وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ والفاء يمنعان جوازَه. وقرأ قتادة «آيةٌ»[2] بالإِفراد. [٨١٥/أ]

آ. (٢٢) قوله: ﴿رِزْقُكم﴾: أي: سببُ رزقِكم. وقرأ[3] حميد وابن محيصن «رازِقُكم» اسمَ فاعل، واللَّهُ تعالى مُتَعالٍ عن الجهة.

آ. (٢٣) والضميرُ في «إنَّه لحقٌّ»: إمَّا للقرآنِ، وإمَّا للدينِ، وإمَّا لليوم في قولِه: «وإنَّ الدينَ لواقعٌ»[4] و «يومَ هم»[5] و «يومُ الدين»[6] وإمَّا للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

قوله «مِثْلَ ما» الأَخَوان[7] وأبو بكر «مثلُ» بالرفع، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ،

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٤.
(٢) في الآية ٢٠. وانظر: البحر ٨/ ١٣٦.
(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٤٩٢، والقرطبي ١٧/ ٤١، والبحر ٨/ ١٣٦.
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ١٣.
(٦) الآية ١٢.
(٧) السبعة ٦٠٩، والنشر ٢/ ٣٧٧، والحجة ٦٧٩، والتيسير ٢٠٣، والبحر ٨/ ١٣٦، والقرطبي ١٧/ ٤٤.

أحدها: أنه خبرٌ ثانٍ مستقلٌ كالأولِ. والثاني: أنه مع ما قبله خبرٌ واحدٌ نحو: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، نقلهما أبو البقاء[1] . والثالث: أنَّه نعتٌ لـ «حق» و «ما» مزيدةٌ على ثلاثةِ الأوجهِ. و «أنَّكم» مضافٌ إليه أي: لَحَقٌّ مثلُ نُطْقِكم. ولا يَضُرُّ تقديرُ إضافتِها لمعرفةٍ لأنها لا تتعرَّفُ بذلك لإبهامِها.

والباقون بالنصبِ وفيه أوجُه، أشهرُها: أنه نعتٌ لـ «حَقٌّ» كما في القراءةِ الأولى، وإنما بُنِي الاسم لإضافتِه إلى غيرِ متمكنٍ، كما بناه الآخرُ في قولِه[2] :

٤١٠٥ـ فتَداعَى مَنْخِراه بِدَمٍ
مثلَ ما أثمرَ حَمَّاضُ الجَبَلْ

بفتح «مثلَ» مع أنها نعتٌ لـ «دم» وكما بُنِيَتْ «غيرَ» في قوله[3] :

٤١٠٦ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَن نَطَقَتْ
حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

«غيرَ» فاعلُ «يَمْنع» فبناها على الفتح لإضافتِها إلى «أنْ نَطَقَتْ» وقد تقدَّم في قراءةِ «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكم»[4] بالفتحِ ما يُغْني عن تقريرِ مثل هذا.

الثاني: أنَّ «مثلَ» رُكِّب مع «ما» حتى صارا شيئاً واحداً. قال

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٤.

(٢) تقدم برقم ١٩٨٩.

(٣) تقدم برقم ١٩٩٠.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة حفص ونافع والكسائي. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٨.

المازني: «ومثلُه: وَيْحَما وهَيَّما وأَيْنَما» وأنشد لحميد بن ثور[1]:

٤١٠٧ـ ألا هَيَّمــا مِمَّــا لَقِيْــتُ وهَيَّمـــا
وويْحـاً لِمَـنْ لـم يَـدْرِ مـا هُـنَّ وَيْحَمـا

قال: فلولا البناءُ لكان منوَّناً. وأنشد أيضاً[2]:

٤١٠٨ـ . . . .
فـأَكْـرِمْ بنـا أُمَّـاً وأكْـرِمْ بنـا ابْنَمـا

وهذا الذي ذكرَه ذهب إليه بعضُ النَّحْويين، وأَنْشد[3]:

٤١٠٩ـ أثـورَ مـا أَصِيـدُكـم أم ثـورَيْـنْ
أم هــذه الجَمَّــاءَ ذاتَ القــرنَيْــنْ

وأمَّا ما أنشدَه مِنْ قولِه: «وأكرِمْ بنا ابنَما» فليس هذا من الباب لأنَّ هذا «ابن» زِيْدَتْ عليه الميم. وإذا زِيْدَتْ عليه الميمُ جُعِلَتِ النونُ تابعةً للميم في الحركاتِ على الفصيح، فتقول: هذا ابنمٌ، ورأيت ابنَماً، ومررت بابنِمٍ، فتُجْري حركاتِ الإِعراب على الميم وتَتْبَعُها النونُ. «وابنما» في البيت منصوبٌ على التمييز، فالفتحُ لأجلِ النصبِ لا للبناءِ، وليس هذه «ما» الزائدةَ، بل الميمُ وحدَها زائدةٌ، والألفُ بدلٌ من التنوين.

---

(١) ديوانه ٧، وينسب لحميد الأرقط، وهو في الخصائص ٢/ ١٨١، واللسان (هيا)، والبحر ٨/ ١٣٧، والمحرر ١٥/ ٢١٠.

(٢) البيت لحسان وصدره:

وَلَدْنا بني العنقاءِ وابنَيْ مُحَرِّقٍ

وهو في ديوانه ٣٥، واللسان (بني).

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الخصائص ٢/ ١٨٠، ورصف المباني ٣٣٦، واللسان (ثور). والجماء: التي لا قرنين لها، ويُحمل البيت على الهزء.

الثالث: أنَّه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ الكوفيين، ويجيزون «زيدٌ مثلَك» بالفتح. ونقله أبو البقاء[1] عن أبـي الحسن، ولكن بعبارةٍ مُشْكِلةٍ فقال: «ويُقْرَأُ بالفتح، وفيه وجهان، أحدُهما: هو مُعْرَبٌ. ثم في نصبِه أوجهٌ». ثم قال: «أو على أنه مرفوعُ الموضعِ، ولكنَّه فُتِحَ كما فُتح الظرفُ في قوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكم»[2] على قولِ الأخفشِ». ثم قال: «والوجه الثاني هو مبنيٌّ». وقال أبو عبيد: «بعضُ العربِ يَجْعَلُ «مثلَ» نصباً أبداً فيقولون: هذا رجلٌ مثلَك».

الرابع: أنه منصوب على إسقاطِ الجارِّ، وهو كافُ التشبيهِ. وقال الفراء[3]: «العربُ تَنْصِبُها إذا رُفِعَ بها الاسمُ، يعني المبتدأ، فيقولون: مثلَ مَنْ عبدُ الله؟ وعبدُ الله مثلَك، وأنت مثلَه؛ لأنَّ الكافَ قد تكونُ داخلةً عليها فتُنْصَبُ إذا أَلْقَيْتَ الكافَ». قلت: وفي هذا نظرٌ، أيُّ حاجةٍ إلى تقدير دخولِ الكافِ و «مِثْل» تفيدُ فائدتَها؟ وكأنه لمَّا رأىٰ الكافَ قد دخلَتْ عليها في قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ»[4] قال ذلك.

الخامس: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لحَقٌّ حقاً مثلَ نُطْقِكم.
السادس: أنه حالٌ من الضميرِ في «لَحَقٌّ» لأنه قد كَثُرَ الوصفُ بهذا المصدرِ، حتى جَرَىٰ مَجْرىٰ الأوصافِ المشتقةِ، والعاملُ فيها «حَقٌّ».
السابع: أنه حالٌ من نفس «حقٌّ» وإن كان نكرةً. وقد نَصَّ سيبويه[5] في مواضع من كتابه على جوازِه. وتابعه أبو عمرَ على ذلك.

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٤.
(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٣) معاني القرآن ٢/٨٥.
(٤) الآية ١١ من الشورىٰ.
(٥) الكتاب ١/٢٧٢.

و «ما» هذه في مثلِ هذا التركيبِ نحو قولِهم: «هذا حَقٌّ كما أنَّك ههنا» لا يجوز حَذْفُها فلا يُقال: «هذا حقٌّ كأنَّك هنا». نَصَّ على ذلك الخليل[1] ـ رحمه الله تعالى ـ فإذا جعلْتَ «مثلَ» معربةً كانت «ما» مزيدةً و «أنكم» في محلِّ خفضٍ بالإِضافةِ كما تقدَّم، وإذا جَعَلْتَها مبنيَّة: إمَّا للتركيب، وإمَّا لإِضافتِها إلى غيرِ متمكِّنٍ جاز في «ما» هذه وجهان: الزيادةُ وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً/ كذا قال أبو البقاء[2]. وفيه نظرٌ لعدمِ الوصفِ هنا. فإنْ قال: هو محذوفٌ فالأصلُ عَدَمُه. وأيضاً فنصُّوا على أن هذه الصفةَ لا تُحْذَفُ لإِبهامِ موصوفِها، وأمَّا «أنَّكم تَنْطِقون» فيجوز أَنْ يكونَ مجروراً بالإِضافةِ إنْ كانَتْ «ما» مزيدةً، وإنْ كانت نكرةً كان في موضعِ نصبٍ بإضمارِ أعني أو رفعٍ بإضمار مبتدأ. [٨١٥/ب]

آ. (٢٥) قوله: ﴿إذ دَخَلوا﴾: في العاملِ في «إذ» أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه «حديثُ» أي: هل أتاك حديثُهم الواقعُ في وقت دخولِهم عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بما في «ضَيْف» من معنىٰ الفعل؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ، ولذلك استوىٰ فيه الواحدُ المذكرُ وغيره، كأنه قيل: الذي أضافهم في وقتِ دخولِهم عليه. الثالث: أنَّه منصوبٌ بـ «المُكْرَمين» إنْ أريد بإكرامِهم أنَّ إبراهيمَ أكرمَهم بخدمتِه لهم. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمارِ اذْكُرْ، ولا يجوزُ نصبُه بـ «أتاك» لاختلافِ الزمانَيْن.

وقرأ العامَّةُ «المُكْرَمين» بتخفيفِ الراءِ مِنْ أكرم. وعكرمة[3] بالتشديد.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٤.

(٣) البحر ٨/ ١٣٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿سلاماً، قال: سَلام﴾**: قد تقدَّم تحريرُ هذا في هود[1]. وقال ابن عطية[2]: «ويتجهُ أن يعملَ في «سَلاماً» «قالوا» على أَنْ يُجعل «سلاماً» في معنى قولاً، ويكون المعنىٰ حينئذٍ: أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً. وهذا قولُ مجاهد». قلت: ولو جُعِل التقدير أنَّهم قالوا هذا اللفظَ بعينِه لكان أَوْلىٰ، وتفسيرُ هذا اللفظِ هو التحيةُ المعهودةُ. وتقدَّم أيضاً خلافُ القرَّاءِ[3] في «سلاماً» بالنسبة إلى فتحِ سينِه وكسرِها وإلى سكونِ لامِه وفتحِها.

والعامَّةُ على نصب «سلاماً» الأول ورفع الثاني، وقُرِئا[4] مرفوعَيْن، وقُرِىء[5] «سَلاماً قال: سِلْماً» بكسرِ سينِ الثاني ونصبِه، ولا يَخْفَىٰ توجيهُ ذلك كلِّه مِمَّا تقدَّمَ في هود.

قوله: «قومٌ مُنْكرون» خبرُ مبتدأ مضمرٍ فقدَّروه: أنتم قومٌ، ولم يَسْتحسِنْه بعضُهم؛ لأنَّ فيه عَدَمَ أُنْسٍ فمثلُه لا يقعُ من إبراهيم عليه السلام، فالأَوْلَىٰ أَنْ يُقَدَّر: هؤلاء قومٌ أو هم قومٌ، وتكون مقالتُه هذه مع أهلِ بيتِه وخاصَّتِه لا لنفسِ الضيفِ؛ لأنَّ ذلك يُوْحِشُهم.

آ. (٢٦) **وقوله: ﴿فجاء﴾**: عطفٌ على «فراغَ»، وتَسَبُّبُه عنه واضحٌ. والهمزةُ في «ألا تأكلون» للإنكارِ عليهم في عَدَمِ أكلِهم، أو للعَرْضِ أو للتحضيضِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥١.

(٢) المحرر ١٥/ ٢١٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٢.

(٤) البحر ٨/ ١٣٩.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. انظر: التيسير ١٢٥، والنشر ٢/ ٢٩٠، والقرطبي ١٧/ ٤٥، والبحر ٨/ ١٣٩، والحجة ٦٧٩.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فِي صَرَّةٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل أي: كائنةً في صَرَّة. والصَّرَّة قيل: الصيحة. قال امرؤ القيس[1]:

٤١١٠ــ فَأَلْحَقَنا بالهادياتِ ودونَه
جَواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ

قال الزمخشري[2]: «مِنْ صَرَّ الجُنْدُبُ والبابُ والقلمُ. ومحلُّه النصبُ على الحالِ أي: فجاءَتْ صارَّةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «أَقْبَلَتْ» أي: أقبلَتْ في جماعةِ نسوةٍ كُنَّ معها. والصَّرَّةُ: الجماعةُ من النساء.

قوله: «فصَكَّتْ» أي: لَطَمَتْ. واخْتُلف فيه، فقيل: هو الضَّرْبُ باليد مبسوطةً. وقيل: بل ضَرْبُ الوجهِ بأطرافِ الأصابع فِعْلَ المتعجِّبِ، وهي عادةُ النساءِ.

قوله: «عجوزٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: أنا عجوزٌ عقيمٌ فكيف أَلِدُ؟ تفسِّرها الآيةُ الأخرىٰ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿كذلك﴾: منصوبٌ على المصدرِ بـ «قال» الثانية أي: مثلَ ذلك القولِ الذي أخبرناك به قال ربُّك أي: إنه من جهةِ اللَّهِ تعالى فلا تَتَعجَّبي منه.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مُسَوَّمَةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على النعتِ لحجارة. والثاني: أنَّه حالٌ من الضمير المستكنِّ في

---

(١) تقدم برقم ٦٧.
(٢) الكشاف ٤/١٨.

الجارِّ قبله. الثالث: أنه حالٌ مِنْ «حجارة» وحَسَّن ذلك كونُ النكرةِ وُصِفَتْ بالجارِّ بعدها.

قوله: «عند ربِّك» ظرفٌ لـ «مُسَوَّمةً» أي: مُعْلَمَةً عنده.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فيها آية﴾: يجوز أن يعود الضمير على القرية أي: تَرَكْنا في القرية علامةً كالحجارةِ أو الماء المُنْتِنِ، ويجوزُ أَنْ يعودَ على الإِهلاكةِ المفهومةِ/ من السِّياق. [٨١٦/أ]

آ. (٣٨) قوله: ﴿وفي موسىٰ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنه عطفٌ على قوله: «فيها» بإعادةِ الجارِّ؛ لأن المعطوفَ عليه ضميرٌ مجرورٌ فيتعلَّقُ بـ «تَرَكْنا» من حيث المعنىٰ، ويكونُ التقديرُ: وتَرَكْنا في قصةِ موسىٰ آيةً. وهذا معنىً واضحٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على قوله: «وفي الأرضِ آياتٌ»[١] أي: وفي الأرضِ وفي موسىٰ آياتٌ للموقِنين، قاله الزمخشري[٢] وابنُ عطية[٣]. قال الشيخُ[٤]: «وهذا بعيدٌ جداً يُنَزَّه القرآنُ عن مثلِه». قلت: ووجهُ استبعادِه له: بُعْدُ ما بينهما، وقد فعل أهلُ العلمِ هذا في أكثرَ من ذلك. الثالث: أنه متعلقٌ بـ «جَعَلْنا» مقدرةً لدلالةِ «وتَرَكْنا». قال الزمخشري[٥]: «أو على قولِه ـ يعني أو يُعْطَفُ على قولِه ـ وتَرَكْنا فيها آيةً على معنى: وجَعَلْنا في موسى آيةً كقوله[٦]:

---

(١) الآية ٢٠.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩.

(٣) المحرر ١٥/ ٢١٨.

(٤) البحر ٨/ ١٤٠.

(٥) الكشاف ٤/ ١٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٠.

٤١١١ـ فَعَلَفْتُهـــــا تِبْنـــــاً ومـــــاءً بـــــارداً

. . . .

قال الشيخ[(١)]: «ولا حاجةَ إلى إضمار «وجَعَلْنا» لأنه قد أمكن أَنْ يكونَ العامل في المجرور «وتَرَكْنا». قلت: والزمخشريُّ إنما أراد الوجهَ الأولَ بدليلِ قوله: «وفي موسىٰ معطوف على «وفي الأرض» أو على قوله: «وتركْنا فيها». وإنما قال: «على معنى» من جهةِ تفسيرِ المعنى لا الإِعراب، وإنما أظهر الفعلَ تنبيهاً على مغايرة الفعلَيْن، يعني: أن هذا التركَ غيرُ ذاك التركِ، ولذلك أبرزَه بمادةِ الجَعْلِ دون مادة التركِ لتظهرَ المخالفةُ.

قوله: «إذ أَرْسَلْناه» يجوز في هذا الظرفِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ منصوباً بآية على الوجهِ الأول أي: تركنا في قصة موسى علامةً في وقتِ إرْسالِنا إياه. والثاني: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنَّه نعتٌ لآية أي: آيةً كائنةً في وقتِ إرْسالِنا. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «تَرَكْنا».

قوله: «بسلطانٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الإِرسال، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِنْ موسىٰ، وإمَّا مِنْ ضميرِه أي: ملتبساً بسلطان، وهي الحُجَّةُ.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿برُكْنِه﴾**: حالٌ من فاعل «تَوَلَّىٰ».

قوله: «ساحرٌ أو مجنونٌ» «أو» هنا على بابِها من الإِبهام على السامعِ أو للشكِّ، نَزَّل نفسَه مع أنَّه يَعْرِفُه نبياً حقاً منزلةَ الشَّاكِّ في أمرِه

---

(١) البحر ٨/ ١٤٠.

تَمْويهاً على قومِه. وقال أبو عبيدة[1]: «أو بمعنى الواو». قال: «لأنه قد قالهما، قال تعالى: «إنَّ هذا لساحِرٌ عليمٌ»[2]. وقال في موضع آخرَ: «إن رسولَكم الذي أُرْسِلَ إليكم لَمجنونٌ»[3]. وتجيْءُ «أو» بمعنى الواو كقوله[4]:

٤١١٢ـ أثَعْلَبَةَ الفوارِسَ أو رِياحا
عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

وردَّ الناسُ عليه هذا وقالوا: لا ضرورةَ تَدْعُو إلى ذلك، وأمَّا الآيتان فلا تَدُلَّان على أنَّه قالهما معاً، وإنما تفيدان أنه قالهما أَعَمَّ مِنْ أَنْ يكونا معاً، أو هذه في وقت وهذه في آخرَ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿وجنودَه﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على مفعول «أَخَذْناه» وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ مفعولاً معه.

قوله: «وهو مُلِيْمٌ» جملةٌ حاليةٌ، فإن كانت حالاً من مفعول «نَبَذْناهم» فالواوُ لازمةٌ إذ ليسَ فيها ذِكْرٌ يعودُ على صاحب الحال، وإن كانت حالاً من مفعول «أَخَذْناه» فالواوُ ليسَتْ واجبةٍ؛ إذ في الجملة ذِكْرٌ يعودُ عليه. وقد يُقال: إنَّ الضمير في «نَبَذْناهم» يعود على فرعون وعلى جنودِه، فصار في الحال ذِكْرٌ يعودُ على بعض ما شَمَلَه الضميرُ الأول. وفيه نظرٌ؛ إذ يصيرُ نظيرَ قولِك: «جاء السلطانُ وجنودُه فأكرمتُهم راكباً فرسَه» فتجعل «راكباً» حالاً من بعضِ ما اشتمل عليه ضميرُ «أكرمتُهم».

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٢٧.

(٢) الآية ١٠٩ من الأعراف.

(٣) الآية ٢٧ من الشعراء.

(٤) تقدم برقم ٧٧٢.

آ. (٤١) قوله: ﴿وفي عادٍ، وفي ثمود، وفي موسى﴾: تقدَّم مثلُه[١].

آ. (٤٢) قوله: ﴿إلاَّ جَعَلَتْه كالرَّميم﴾: هذه الجملةُ في موضع المفعول الثاني لـ «تَذَرُ» كأنه قيل: ما تَتْرك من شيءٍ إلاَّ مجعولاً نحو: ما تركتُ زيداً إلاَّ عالماً. وأعربَها الشيخُ[٢] حالاً وليس بظاهرٍ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿الصاعِقةُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[٣] الكسائي «الصَّعْقَة»، والحسن «الصاقِعة». وتقدَّم ذِكْرُ هذا كلِّه في البقرة[٤].

قوله: «وهم يَنْظرون» جملةٌ حاليةٌ من المفعول. و «ينظرون» قيل: من النظر. وقيل: من الانتظار أي: ينتظرون ما وُعِدوه من العذاب.

آ. (٤٦) قوله: ﴿وقومَ نوحٍ﴾: قرأ[٥] الأخَوان وأبو عمرو بجرِّ الميم، والباقون/ بنصبها. وأبو السَّمَّال وابن مقسم وأبو عمرو في [٨١٦/ب] روايةِ الأصمعيِّ «وقومُ» بالرفع. فأمَّا الخفضُ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه معطوفٌ على «وفي الأرض». الثاني: أنه معطوفٌ على «وفي موسى». الثالث: أنه معطوفٌ على «وفي عاد». الرابع: أنه معطوفٌ على «وفي

---

(١) في الآية ٣٨.

(٢) البحر ٨/ ١٤١.

(٣) التيسير ٢٠٣، والنشر ٢/ ٣٧٧، والقرطبي ١٧/ ٥١، والسبعة ٦٠٩، والبحر ٨/ ١٤١، والحجة ٦٨٠.

(٤) لم يشر إلى ذلك في البقرة، وأشار إلى بعضه في النساء. انظر: الدر ٤/ ١٤٠.

(٥) التيسير ٢٠٣، والنشر ٢/ ٣٧٧، والقرطبي ١٧/ ٥٢، والسبعة ٦٠٩، والبحر ٨/ ١٤١، والحجة ٦٨١.

ثمودَ»، وهذا هو الظاهرُ لقُرْبِه وبُعْدِ غيرِه. ولم يذكرْ الزمخشريُّ[1] غيرَه فإنه قال: «وقُرِىء بالجرِّ على معنى «وفي قوم نوح». ويُقَوِّيه قراءةُ عبد الله «وفي قوم نوح». ولم يَذْكُرْ أبو البقاء[2] غيرَ الوجهِ الأخيرِ لظهورِه.

وأمَّا النصبُ ففيه ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ أي: وأهلَكْنا قومَ نوحٍ؛ لأنَّ ما قبلَه يَدُلُّ عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدراً، ولم يَذْكُرْ الزمخشريُّ[3] غيرَهما. الثالث: أنَّه منصوبٌ عطفاً على مفعول «فأَخَذْناه». الرابع: أنه معطوفٌ على مفعول «فنَبَذْناهم في اليَمِّ» وناسَبَ ذلك أنَّ قومَ نوحٍ مُغْرقون من قبلُ. لكنْ يُشْكِلُ أنَّهم لم يَغْرَقوا في اليمِّ. وأصلُ العطفِ أَنْ يقتضيَ التشريكَ في المتعلَّقات. الخامس: أنَّه معطوفٌ على مفعولِ «فَأَخَذَتْهم الصاعقةُ». وفيه إشكالٌ؛ لأنهم لم تأخُذْهم الصاعقةُ، وإنما أُهْلكوا بالغَرَقِ. إلاَّ أَنْ يُرادَ بالصاعقةِ الداهيةُ والنازلةُ العظيمة من أيِّ نوعٍ كانت، فيَقْرُبُ ذلك. السادس: أنه معطوفٌ على محلِّ «وفي موسى»، نقله أبو البقاء[4] وهو ضعيفٌ.

وأما الرفعُ فعلى الابتداءِ والخبرُ مقدَّرٌ أي: أهلَكْناهم. وقال أبو البقاء[5]: «والخبرُ ما بعدَه» يعني مِنْ قولِه: إنهم كانوا قوماً فاسقين. ولا يجوز أَنْ يكونَ مرادُه قولَه: «من قبلُ»؛ إذ الظرفُ ناقصٌ فلا يُخْبَرُ به.

---

(1) الكشاف ٤/ ١٩.

(2) الإملاء ٢/ ٢٤٥.

(3) الكشاف ٤/ ١٩.

(4) الإملاء ٢/ ٢٤٥.

(5) الإملاء ٢/ ٢٤٥.

آ. (٤٧) قوله: ﴿والسماءَ بَنَيْناها﴾: العامةُ على النصب على الاشتغالِ، وكذلك قولُه: «والأرضَ فَرَشْناها» والتقديرُ: وبَنَيْنا السماءَ بَنَيْناها. وقال أبو البقاء[١]: «أي: ورفَعْنا السماءَ» فقدَّر الناصبَ مِنْ غير لفظ الظاهر، وهذا إنما يُصار إليه عند تعذُّرِ التقديرِ الموافقِ لفظاً نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربْتُ غلامَه. وأمَّا في نحو «زيداً ضربتُه» فلا يُقَدَّر: إلاَّ ضربْتُ زيداً. وقرأ[٢] أبو السَّمَّال وابن مقسم برفعِهما على الابتداء، والخبرُ ما بعدهما. والنصبُ أرجحُ لعطفِ جملة الاشتغال على جملةٍ فعلية قبلَها.

قوله: «بأَيْدٍ» يجوز أَنْ يتعلقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّها حالٌ من فاعل «بَنَيْناها» أي: ملتبسين بقوةٍ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ مفعولِه أي: ملتبسةً بقوةٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للسببِ أي: بسببِ قدرتِنا. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ مُعَدِّيَةً مجازاً، على أن تجعلَ الأَيْدَ كالآلةِ المبنيِّ بها كقولك: بَنَيْتُ بيتَك بالآجُرّ.

قوله: «وإنَّا لَمُوْسِعُون» يجوز أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعل «بَنَيْناها»، ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من مفعوله، ومفعول «مُوْسِعون» محذوفٌ أي: موسِعون بناءَها. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّر له مفعولٌ؛ لأنَّ معناه «لَقادِرون»، مِنْ قولك: ما في وُسْعي كذا أي: ما في طاقتي وقوتي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فنِعْمَ الماهِدون﴾: المخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: نحن كقوله: «نِعْمَ العبدُ»[٣].

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٥.

(٢) البحر ٨/ ١٤٢.

(٣) الآية ٤٤ من ص.

آ. (٤٩) قولـه: ﴿ومِنْ كلِّ شيءٍ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «خَلَقْنا» أي: خَلَقْنا مِنْ كلِّ شيء زوجَيْن، وأَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «زوجَيْن»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له؛ إذ التقديرُ: خَلَقْنا زوجَيْن كائنين من كلِّ شيءٍ، والأولُ أقوىٰ في المعنى.

آ. (٥٢) قوله: ﴿كذلك﴾: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ مثلُ ذلك. والإِشارةُ بـ «ذلك» قال الزمخشريُّ[1]: «إلى تكذيبِهم الرسولَ وتسميتِه ساحراً ومجنوناً» ثم فَسَّر ما أَجْمل بقوله: «ما أَتى». والثاني: أن الكاف في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف، قاله مكي[2]، ولم يُبَيِّنْ تقديرَه/ ولا يَصِحُّ أَنْ ينتصِبَ بما بعده [٨١٧/أ] لأجل «ما» النافية. وأمَّا المعنى فلا يمتنعُ، ولذلك قال الزمخشري[3]: «ولا يَصِحُّ أن تكون الكافُ منصوبةً بـ «أتىٰ» لأنَّ «ما» النافيةَ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولو قيل: لم يأتِ لكان صحيحاً» يعني لو أتىٰ في موضع «ما» بـ «لم» لجازَ أن تنتصِبَ الكافُ بـ «أتىٰ» لأن المعنى يَسُوغ عليه. والتقدير: كَذَّبَتْ قريشٌ تكذيباً مثلَ تكذيب الأمم السابقة رسلَهم. ويَدُلُّ عليه قولُه: «ما أتىٰ الذين من قبلهم» الآية.

قوله: «إلاَّ قالوا» الجملةُ القوليةُ في محلِّ نصب على الحال من «الذين مِنْ قبلهم»، و «من رسولٍ» فاعلُ «أتىٰ» كأنه قيل: ما أتىٰ الأوَّلين رسولٌ إلاَّ في حالِ قولهم: هو ساحرٌ. والضميرُ في «به» يعودُ على القولِ المدلولِ عليه بـ «قالوا» أي: أتواصَىٰ الأوَّلُوْن والآخِرون بهذا القولِ المتضمِّنِ لساحرٍ أو مجنونٍ، والاستفهامُ للتعجب.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠.
(٢) مشكل الإعراب ٢/ ٣٢٦.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٠.

آ. (٥٦) قوله: ﴿إلَّا لِيَعْبُدونِ﴾: متعلقٌ بـ «خَلَقْتُ».
واخْتُلف في الجن والإنس: هل المرادُ بهم العمومُ، والمعنى: إلَّا لآمُرِهم بالعبادة، ولِيقِرُّوا بها؟ وهذا منقولٌ عن عليّ، أو يكون المعنى: ليطيعونِ وينقادوا لقضائي، فالمؤمنُ يفعل ذلك طَوْعاً والكافرُ كَرْهاً، أو يكون المعنى: إلَّا مُعَدِّين للعبادة. ثم منهم منْ يتأتَّى منه ذلك، ومنهم مَنْ لا كقولك: هذا القلمُ بَرَيْتُه للكتابة، ثم قد تكتب به وقد لا تكتب، أو المرادُ بهم الخصوص. والمعنى: وما خلقتُ الجنَّ والإنس المؤمنين. وقيل: الطائعين. والأولُ أحسن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿أَنْ يُطْعِمونِ﴾: قيل: فيه حَذْفُ مضافٍ، أي: يُطعموا خَلْقي. وقيل: المعنى أَنْ ينفعونِ، فعبَّر ببعضِ وجوه الانتفاعات؛ لأنَّ عادةَ السادة أَنْ ينتفعوا بعبيدِهم، واللَّهُ سبحانه وتعالى مُسْتَغْنٍ عن ذلك.

آ. (٥٨) قوله: ﴿المتينُ﴾: العامَّةُ على رفعِه. وفيه أوجهٌ: إمَّا النعتُ للرزَّاق، وإمَّا النعتُ لـ «ذو»، وإمَّا النعتُ لاسم «إنَّ» على الموضع، وهو مذهبُ الجَرْميِّ والفراءِ[١] وغيرِهما، وإمَّا خبرٌ بعد خبرٍ، وإمَّا خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وعلى كل تقدير فهو تأكيدٌ لأن «ذو القوة» يُفيد فائدتَه. وقرأ[٢] ابن محيصن «الرازق» كما قرأ «وفي السماء رازِقُكم»[٣] كما تقدَّم. وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش «المتينِ» بالجر فقيل: صفة

(١) مذهبه في معاني القرآن ٣/ ٩٠ أن المتين مرفوع من صفة الله.
(٢) الإتحاف ٢/ ٤٩٤، والقرطبي ١٧/ ٥٦، والبحر ٨/ ١٤٣.
(٣) الإتحاف ٢/ ٤٩٤، والبحر ٨/ ١٤٣، والمحتسب ٢/ ٢٨٩.

للقوة، وإنما ذَكَّر وصفَها لكونِ تأنيثها غيرَ حقيقي. وقيل: لأنها في معنى الأَيْد. وقال ابن جني[1]: «هو خفضٌ على الجوارِ كقولِهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» يعني أنه صفةٌ للمرفوعِ، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجروراً. وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيرِه، والجِوارُ لا يُصار إليه إلاَّ عند الحاجة.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿ذَنوبا﴾**: الذَّنوبُ في الأصل: الدَّلْوُ المَلأَىٰ ماءً. وفي الحديث[2]: «فأتى بذَنوبٍ من ماءٍ» فإنْ لم تكن مَلأَىٰ فهو دَلْوٌ، ثم عُبِّر به عن النصيب. قال علقمة[3]:

٤١١٣ـ وفي كلِّ حَيٍّ قد خبَطْتَ بنِعْمَةٍ
فحُقَّ لشاسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ

ويُجْمع في القلةِ على: أَذْنِبة، وفي الكثرةِ على: ذَنائب. وقال المَلِكُ لَمَّا أُنْشد هذا البيتَ: نعم، وأَذْنِبَة. وقال الزمخشري[4]: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ العظيمةُ. وهذا تمثيلٌ، أصلُه في السُّقاةِ يَقْتسمون الماءَ، فيكونُ لهذا ذَنُوب، ولهذا ذَنوب. قال الراجز[5]:

٤١١٤ـ لنا ذَنوبٌ ولكم ذَنُوبُ
فإنْ أَبَيْتُمْ فلنا القَليبُ

---

(١) المحتسب ٢/٢٨٩.

(٢) رواية البخاري «دعوه وهَريقوا على بوله سجلاً من ماء ـ أو ذنوباً من ماء ـ». انظر: الفتح ١/٣٨٦، ٤ كتاب الوضوء، ٥٨ باب صب الماء على البول في المسجد.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٧.

(٤) الكشاف ٤/٢١.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٩٠، والبحر ٨/١٣٢، والكشاف ٤/٢١. والقليب: البئر.

وقال الراغبُ[1]: «الذَّنوبُ: الدَّلْوُ الذي له ذَنَبٌ» انتهى. فراعى الاشتقاقَ، والذَّنُوب أيضاً: الفرسُ الطويلُ الذَّنَبِ وهو صفةٌ على فَعُوْل، والذَّنُوب: لحمُ أسفلِ المَتْن. ويُقال: يومٌ ذَنوبٌ أي: طويلُ الشَّرِّ استعارةً من ذلك.

آ. (٦٠) قوله: ﴿الذي يُوْعَدُون﴾: حُذِفَ العائدُ لاستكمالِ [٨١٧/ب] شروطِه أي: يُوْعَدُونه/ .

[تمَّت بعونه تعالى سورة الذاريات]

(١) المفردات ص ١٨١ .

سـورة الطـور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قـولـه: ﴿والطُّـورِ﴾: ومـا بعـدَه أقسـامٌ جـوابُهـا: «إنَّ عذابَ ربِّك لَواقعٌ»[1] والواواتُ التي بعد الأولى عواطفُ لا حروفُ قسم لِمـا قَـدَّمْتُه في أولِ هـذا المـوضـوعِ عـن الخليـل. ونكَّـر الكتـاب تفخيمـاً وتعظيماً.

آ. (٣) قـولـه: ﴿فـي رَقٍّ﴾: يجـوزُ أَنْ يتعلَّـقَ بِمَسْطُـور أي: مكتوبٍ في رَقّ. وجَـوَّز أبـو البقـاء[2] أَنْ يكـونَ نعتـاً آخـرَ لـ «كتـابٍ» وفيه نظرٌ؛ لأنه يُشبه تهيئةَ العاملِ للعملِ وقَطْعَه عنه. والرَّقُّ بالفتح: الجِلْدُ الرقيـقُ يُكتب فيه. وقـال الـراغـب[3]: «الـرَّقُّ مـا يُكتـب فيـه شِبْهُ كـاغَـد»[4] انتهى. فهو أعمُّ مِنْ كونِه جِلْداً وغيرَه. ويقال فيه «رِقٌّ» بالكسر، فأمَّا المِلْكُ للعبيد فلا يُقال إلاَّ «رِقٌّ» بالكسر. وقال الزمخشري[5]: «والرَّقُّ: الصحيفةُ. وقيل: الجِلْدُ الذي تُكتب فيه [الأعمال][6]». انتهى. وقد غَلَّط

(١) في الآية ٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٣) المفردات ص ٢٠٠.

(٤) الكاغد: القرطاس.

(٥) الكشاف ٤/٢٢.

(٦) زيادة من «الكشاف».

بعضُهم مَنْ يقول: كتبْتُ في الرَّق بالكسر، وليس بغلطٍ لثبوتِه لغةً بالكسر. وقد قرأ أبو السَّمَّال[1] «في رِقّ» بالكسر.

آ. (٦) قوله: ﴿المَسْجُور﴾: قيل: هو من الأضدادِ. ويقال: بحر مَسْجور أي: مملوء، وبحرٌ مَسْجور أي: فارغٌ. وروى[2] ذو الرمة الشاعرُ عن ابنِ عباس أنه قال: خرَجَتْ أَمَةٌ لتستقيَ فقالت: إن الحوضَ مَسْجور، أي فارغ. ويؤيِّد هذا أنَّ البحارَ يذهبُ ماؤُها يومَ القيامة. وقيل: المسجورُ المَمْسوك، ومنه ساجورُ الكلب[3] لأنه يَمْسِكُه ويَحْبسه.

آ. (٧) وقرأ زيدُ بن علي[4] «إنَّ عذابَ ربِّك واقعٌ» بغيرِ لامٍ.

آ. (٨) قوله: ﴿ما له مِنْ دافع﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبراً ثانياً، وأَنْ تكونَ صفةً لـ «واقعٌ» أي: واقعٌ غيرُ مدفوعٍ، قاله أبو البقاء[5]. و «مِنْ دافِع» يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلاً، وأَنْ يكونَ مبتدأً، و «مِنْ» مزيدةٌ على الوجهين.

آ. (٩) قوله: ﴿يومَ تَمورُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه «واقعٌ» أي: يقعُ في ذلك اليومِ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ المنفيةُ

---

(١) البحر ٨/١٤٦.

(٢) انظر: البحر ٨/١٤٦.

(٣) وهي القلادة التي توضع في عنق الكلب، وهذه رواية عن ابن عباس أيضاً. انظر: المحرر ١٥/٢٣٣.

(٤) البحر ٨/١٤٧.

(٥) الإملاء ٢/٢٤٥.

معترضةً بين العاملِ ومعمولهِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه «دافعٌ» قاله الحوفي، وأبو البقاء[١] ومنعه مكي[٢]. قال الشيخ[٣]: «ولم يذكرْ دليلَ المنع» وقلت: قد ذَكَرَ دليلَ المنع في «الكشف»[٤] إلاَّ أنه ربما يكونُ غَلَطاً عليه، فإنه وهمٌ وأنا أذكُر لك عبارتَه. قال رحمه الله: «العامل فيه «واقعٌ» أي: إنَّ عذاب ربك لَواقعٌ في[٥] يومِ تمورُ السماءُ مَوْراً. ولا يَعْمل فيه «دافعٌ» لأنَّ المنفيَّ لا يعمل فيما قبل النافي. لا تقول: «طعامَك ما زيدٌ آكلاً»، رفعْتَ «آكلاً» أو نَصَبْتَه أو أَدْخَلْتَ عليه الباءَ. فإن رَفَعْتَ الطعامَ بالابتداءِ وأوقَعْتَ «آكلاً» على هاءٍ جازَ، وما بعد الطعام خبرٌ» انتهى. وهذا كلامٌ صحيح في نفسِه، إلاَّ أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ العاملَ وهو «دافعٌ» والمعمولُ وهو «يومَ»، كلاهما بعد النافي وفي حَيِّزه. وقوله: «وأوقَعْتَ «آكلاً» على هاء» أي على ضميرٍ يعود على الطعامِ، فتقول: طعامَك ما زيدٌ آكلَه.

وقد يقال: إنَّ وجهَ المنعِ مِنْ ذلك خَوْفُ الوهَمِ: أنه يُفْهَمُ أن أحداً يدفعُ العذاب في غيرِ ذلك اليومِ، والفرضُ أنَّ عذابَ اللَّهِ لا يُدفع في كل وقت. وهذا أمرٌ مناسِبٌ قد ذُكِر مثلَه كثيرٌ؛ ولذلك مَنَعَ بعضُهم أن ينتصِبَ «يومَ تجد كلُّ نفسٍ» بقوله: «واللَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ»[٦] لئلا يُفْهَمَ منه ما لا يَليق، وهو أبعدُ من هذا في الوهمِ بكثيرٍ. وقال

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٥.
(٢) مشكل الإعراب ٢/ ٣٢٧.
(٣) البحر ٨/ ١٤٧.
(٤) بل في مشكل الإعراب.
(٥) لم ترد «في» في إعراب المشكل.
(٦) الآيتان ٢٩ ـ ٣٠ من آل عمران.

أبو البقاء[1]: «وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لِما دَلَّ عليه «فوَيْلٌ». انتهى وهو بعيد.

والمَوْرُ: الاضطرابُ والحركةُ يقال: مار الشيءُ أي: ذهب وجاء. وقال الأخفش[2] وأبو عبيدة[3]: تَكَفَّأ. وأنشد للأعشى[4]:

٤١١٥ـ كـأن مِشْيتَهـا مِـنْ بيـتِ جـارتِهـا
مَـوْرُ السَّحـابـةِ لا رَيْـثٌ ولا عَجَـلُ

وقال الزمخشري[5]: «وقيل هو تحرُّكٌ في تموُّج، وهو الشيءُ يتردَّدُ في عَرْضٍ كالداغِصة». قلت: الداغِصَةُ: الجِلْدَةُ التي فوق قُفْل الرُّكْبةِ[6]. وقال الراغب[7]: «المَوْرُ: الجريان السريعُ. ومار الدمُ على وجهِه. والمُوْرُ بالضم: الترابُ المتردِّدُ به الريحُ». وأكَّد بالمصدَرَيْن رفعاً للمجازِ أي: هذان الجُرْمان العظيمان مع كَثافتهما يقعُ ذلك منهما حقيقةً.

آ. (١١) قوله: ﴿يومَئذٍ﴾: منصوبٌ بـ «وَيْل». والخبرُ «للمكذِّبين». والفاءُ في «فوَيْلٌ» قال مكي[8]: «جوابُ الجملةِ المتقدمة. وحَسُن ذلك لأن في الكلام معنى الشرطِ؛ لأنَّ المعنى: إذا كان ما ذُكِر فَوَيْلٌ».

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٤٥.
(٢) لم يرد في كتابه «المعاني».
(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٣١.
(٤) ديوانه ٥٥ وروايته «مَرُّ السحابة».
(٥) الكشاف ٤/ ٢٣.
(٦) قال في اللسان (دغص): «عظم مدور يموج فوق رَضْفِ الركبة».
(٧) المفردات ص ٤٧٨.
(٨) إعراب المشكل ٢/ ٣٢٥.

آ. (١٣) قـولـه: ﴿يـومَ يُـدَعُّـون﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ ظـرفـاً لـ «يُقال» المقدرةِ مع قولِه: «هذه النارُ» أي: يقال لهم هذه النارُ يوم يُدَعُّون. ويجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ قولِه «يومَ تمور» أو مِنْ «يومئذٍ» قبلَه. والعامَّةُ على/ فتح الدال وتشديد العين مِنْ دَعَّه يَدُعُّه أي: دفعه في صدرِه [٨١٨/أ] بعنفٍ وشدةٍ. قال الراغب[١]: «وأصلُه أَنْ يُقالَ للعاثر: دَعْ دَعْ، كما يقال له: لعًا» وهذا بعيدٌ من معنى هذه اللفظةِ.

وقرأ[٢] علي والسلمي وأبو رجاء وزيد بن علي بسكونِ الدالِ وتخفيفِ العينِ مفتوحةً من الدعاء[٣] أي: يُدْعَوْن إليها فيقال لهم: هلمُّوا فادْخُلوها. و «هذه النارُ» جملةٌ منصوبةٌ بقولٍ مضمرٍ أي: تقولُ لهم الخزنة: هذه النارُ.

آ. (١٥) قـولـه: ﴿أفَسِحْـرٌ﴾: خبرٌ مقدمٌ. و «هذا» مبتدأٌ مؤخرٌ. ودَخَلَتِ الفاءُ. قال الزمخشري[٤]: «يعني كنتمْ تقولون للوحي: هذا سحرٌ، فسحر هذا، يريد: أهذا المصداقُ أيضاً سِحْرٌ، ودخَلَت الفاءُ لهذا المعنى».

آ. (١٦) قوله: ﴿سَواءٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: صبرُكم وتَرْكُه سواءٌ، قاله أبو البقاء[٥]. والثاني: أنه

---

(١) المفردات ص ١٦٩.
(٢) البحر ٨/١٤٧، والقرطبي ١٧/٦٤، والشواذ ١٤٥ «وفيه تُدْعَوْن».
(٣) «يُدْعَوْن».
(٤) الكشاف ٤/٢٣.
(٥) الإملاء ٢/٢٤٥.

مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: سواءٌ الصبرُ والجَزَعُ، قاله الشيخ[1]: والأولُ أحسنُ لأنَّ جَعْلَ النكرةِ خبراً أَوْلَى مِنْ جَعْلِها مبتدأً وجَعْلِ المعرفةِ خبراً. ونحا الزمخشريُّ[2] مَنْحَىٰ الوجهِ الثاني فقال: «سواء خبرُه محذوفٌ أي: سواءٌ عليكم الأمران: الصبرُ وعَدَمُه».

آ. (١٧) **قوله: ﴿إنَّ المُتَّقين في جنات﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، أخبر تعالى بذلك بشارةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ من جملة المقول للكفار زيادةً في غَمِّهم وتَحَسُّرهم.

آ. (١٨) **قوله: ﴿فاكهين﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ، نُصِبَ على الحال، والخبرُ الظرفُ. وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ في الظرف. وقرأ[3] خالد «فاكهون» بالرفع، فيجوزُ أن يكونَ الظرفُ لَغْواً متعلقاً بالخبر، ويجوزُ أن يكونَ خبراً آخر عند مَنْ يُجيز تَعْدادَ الخبرِ. وقُرِىءِ[4] «فَكِهين» مقصوراً. وسيأتي أنه قَرَأ به في المطففين في المتواتر حفصٌ عن عاصم[5].

قوله: «بما آتاهم» يجوزُ أن تكونَ الباء على أصلها، وتكونَ «ما» حينئذٍ واقعةً على الفواكه التي في الجنة أي: مُتَلَذِّذين بفاكهة الجنة. ويجوز أن تكونَ بمعنىٰ «في» أي: فيما آتاهم من الثمارِ وغيرِ ذلك. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أيضاً.

---

(١) البحر ٨/١٤٨.

(٢) الكشاف ٤/٢٣.

(٣) البحر ٨/١٤٨، والمحرر ١٥/٢٣٦.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/٤٩٥، والقرطبي ١٧/٦٥، والنشر ٢/٣٥٤.

(٥) في الآية ٣١، وانظر: السبعة ٦٧٦.

قوله: «ووَقاهم» يجوزُ فيه أوجهٌ، أظهرها: أنَّه معطوفٌ على الصلة أي: فَكهين بإيتائِهم ربُّهم وبوقايتِه لهم عذابَ الجحيم. والثاني: أنَّ الجملةَ حالٌ، فتكونُ «قد» مقدرةً عند مَنْ يشترطُ اقترانَها بالماضي الواقعِ حالاً. والثالث: أَنْ يكونَ معطوفاً على «في جنات»، قاله الزمخشريُّ[1]، يعني فيكونُ مُخْبَراً به عن المتقين أيضاً. والعامَّةُ على تخفيفِ القاف من الوِقاية. وأبو حيوة[2] بتشديدها.

آ. (١٩) **قوله: ﴿كُلُوا﴾**: على إضمارِ القولِ كقوله: «هذه النار» وشَتَّان ما بين القَوْلين.

قوله: «هَنيئاً» قد تقدَّم القولُ فيه وفي «مريئاً» مُشْبَعاً في النساء[3]. وقال الزمخشري[4] هنا: «يُقال لهم: كُلوا واشربوا أَكْلاً وشُرْباً هنيئاً، أو طعاماً وشَراباً هَنيئاً، وهو الذي لا تَنْغيصَ فيه. ويجوز أَنْ يكونَ مثلُه في قوله[5]:

٤١١٦ــ هَنِيئاً مَرِيئاً غيرَ داءٍ مُخامِرٍ
لِعَزَّةَ مِنْ أعراضِنا ما اسْتَحَلَّتِ

أعني صفةً اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ المصدرِ القائم مقامَ الفعلِ مرتفعاً به «ما استحلَّت» كما يرتفع بالفعلِ كأنه قيل: هَنَأ عَزَّةَ المُسْتَحَلُّ من أعراضنا، وكذلك معنى «هنيئاً» هنا: هَنَأَكم الأكلُ والشربُ، أو هَنَأَكم

(١) الكشاف ٤/٢٣.
(٢) البحر ٨/١٤٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٥٧٦.
(٤) الكشاف ٤/٢٣.
(٥) تقدم برقم ١٥٤٣.

ما كنتم تعملون، أي: جزاءُ ما كنتم تعملون. والباء مزيدةٌ كما في «كفى بـالله»[1] والبـاءُ متعلقـةٌ بـ «كلـوا واشـربـوا» إذا جَعَلْـتَ الفـاعـلَ الأكـلَ والشربَ». قلت: وهذا مِنْ محاسنِ كلامِه.

قال الشيخ[2]: «أمَّا تجويزُه زيادةَ الباءِ فليسَتْ بمقيسةٍ في الفاعل إلَّا في فاعلِ كفى على خلافٍ فيها، فتجويزُها هنا لا يَسُوغُ. وأمَّا قولُه: إنهـا تتعلَّـقُ بـ «كُلـوا واشـربـوا» فـلا يَصِـحُّ إلَّا علـى الإعمـال فهـي تتعلَّـقُ بأحدهما». انتهى وهذا قريبٌ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿مُتَّكِئِين﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ من فاعلِ «كُلوا». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «آتاهم». الثالث: أنَّه حالٌ من مفعولِ «وَقَاهم». الرابع: أنه حـالٌ مـن الضميرِ المستكنِّ في الظرف. الخامس: أنه حالٌ من الضمير/ في «فاكهين» وأحسنُها أن يكونَ حالاً من [٨١٨/ب] ضميرِ الظرفِ لكونِه عمدةً. و «على سُرُر» متعلقٌ بمتكئين، وقراءةُ العامَّةِ بضم الراءِ الأولى. وأبو السَّمَّال[3] بفتحِها. وقد تقدَّم أنها لغةٌ لكَلْب في المضعَّف يَفِرُّون من توالي ضمتين في المضعَّفِ. وقرأ[4] عكرمة «بحورِ عينٍ» بإضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه على التأويل المشهور.

آ. (٢١) قوله: ﴿والذين آمنوا﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأٌ، والخبرُ الجملةُ من قوله: «أَلْحَقْنا بهم ذُرِّيَّتهم» والذُّرِّيَّةُ هنا تَصْدُق على الآباء وعلى الأبناء أي: إنَّ المؤمنَ إذا كان عملُه أكبرَ أُلْحِقَ

---

(١) الآية ٤٥ من النساء.

(٢) البحر ٨/ ١٤٨.

(٣) البحر ٨/ ١٤٨، والمحرر ١٥/ ٢٣٧.

(٤) البحر ٨/ ١٤٨، وفي المحرر أنه قرأ «بعيسِ عين»، والمحرر ١٥/ ٢٣٨.

به مَنْ دونَه في العمل، ابناً كان أو أباً، وهو منقولٌ عن ابن عباس وغيرِه. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. قال أبو البقاء[1] : «على تقديرِ وأكرَمْنا الذين آمنوا». قلت: فيجوزُ أَنْ يريدَ أنه من باب الاشتغالِ وأنَّ قولَه: «ألحَقْنا بهم ذرِّيَّتهم» مُفَسِّر لذلك الفعلِ من حيث المعنى، وأَنْ يريدَ أنه مضمرٌ لدلالةِ السياقِ عليه، فلا تكونُ المسألةُ من الاشتغالِ في شيء.

والثالث: أنه مجرورٌ عطفاً على «حورٍ عينٍ». قال الزمخشري[2] : «والذين آمنوا معطوفٌ على «حورٍ عينٍ» أي: قَرَنَّاهم بالحورِ وبالذين آمنوا أي: بالرُّفَقاءِ والجُلَساءِ منهم، كقوله: «إخواناً على سُرُرٍ متقابلين»[3] فيتمتَّعون تارةً بملاعبةِ الحُور، وتارةً بمؤانسةِ الإِخوانِ». ثم قال الزمخشري: «ثم قال تعالى: «بإيمانٍ أَلْحَقْنا بهم ذُرِّيَّتَهم» أي: بسببِ إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المحلِّ وهو إيمانُ الآباءِ أَلْحَقْنا بدَرَجَتِهم ذرِّيَّتَهم، وإنْ كانوا لا يَسْتَأْهِلُونها تَفَضُّلاً عليهم».

قال الشيخ[4] : «ولا يتخيَّلُ أحدٌ أنَّ «والذين آمنوا» معطوفٌ على «بحورٍ عينٍ» غيرُ هذا الرجلِ، وهو تخيُّلُ أعجميٍّ مُخالفٍ لِفَهْمِ العربيِّ القُحِّ ابنِ عباسٍ وغيرِه». قلت: أمَّا ما ذكره أبو القاسم من المعنى فلا شكَّ في حُسْنِه ونَضارَتِه، وليس في كلامِ العربيِّ القُحِّ ما يَدْفَعُه، بل لو عُرِض على ابنِ عباسٍ وغيرِه لأَعْجبهم. وأيُّ مانعٍ معنوي أو صناعي يمنعُه؟.

(١) الإِملاء ٢/٢٤٦.
(٢) الكشاف ٤/٢٤.
(٣) الآية ٤٧ من الحجر.
(٤) البحر ٨/١٤٩.

وقوله: «واتَّبَعَتْهم» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على الصلةِ، ويكونَ «والذين» مبتدأً، ويتعلقَ «بإيمان» بالاتِّباع بمعنى: أنَّ اللَّهَ تعالى يُلْحق الأولادَ الصغارَ، وإن لم يَبْلغوا الإيمانَ، بأحكام الآباءِ المؤمنين. وهذا المعنى منقولٌ عن ابنِ عباس والضحاك. ويجوزُ أَنْ يكونَ معترضاً بين المبتدأ والخبر، قاله الزمخشري[(١)] . ويجوزُ أَنْ يتعلَّق «بإيمان» بألحَقْنا كما تقدَّم. فإنْ قيل: قولُه: «اتَّبعتْهم ذُرِّيَّتَهم» يفيد فائدةَ قولِه: «أَلْحَقْنا بهم ذُرِّيَّتَهم». فالجوابُ أنَّ قولَه: «أَلْحَقْنا بهم» أي: في الدرجات والاتِّباعُ إنما هو في حُكْمِ الإيمان، وإن لم يَبْلُغوه كما تقدَّم. وقرأ[(٢)] أبو عمرو «وأَتْبَعْناهم» بإسناد الفعل إلى المتكلمِ المعظِّم نفسَه. والباقون «واتَّبَعَتْهم» بإسنادِ الفعلِ إلى الذرِّيَّة وإلحاقِ تاء التأنيث. وقد تَقَدَّم الخلافُ[(٣)] في إفرادِ «ذُرِّيَّتهم» وجمعِه في سورة الأعرافِ محرراً بحمد الله تعالىٰ.

قوله: «أَلَتْناهم» قرأ[(٤)] ابن كثير «أَلِتْناهم» بكسر اللام، والباقون بفتحِها. فأمَّا الأولى فَمِنْ أَلِتَ يَأْلَتُ بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارع كعَلِمَ يَعْلَمُ. وأمَّا الثانيةُ فتحتمل أَنْ تكونَ مِنْ أَلَتَ يَأْلِتُ كضَرَبَ يَضْرِبُ، وأَنْ تكونَ مِنْ أَلات يُليت كأَمات يُميت، فأَلَتْناهم كأَمَتْناهم.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٤.

(٢) السبعة ٦١٢، والنشر ٢/٣٧٧، والحجة ٦٨١، والبحر ٨/ ١٤٩، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/ ٦٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/ ٥١١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٢، والنشر ٢/ ٣٧٧، والحجة ٦٨٢، والبحر ٨/ ١٤٩، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/ ٦٧، والشواذ ١٤٦، والمحتسب ٢/ ٢٩٠.

وقرأ ابن هرمز «آلَتْناهم» بألفٍ بعد الهمزة، على وزنِ أَفْعَلْناهم. يقال: آلَتَ يُؤْلِتُ كآمَنَ يُؤْمِنُ. وعبد الله وأُبَيٌّ والأعمش وطلحة، وتُرْوى عن ابنِ كثير «لِتْناهم» بكسر اللام كبِعْناهم يُقال: لاتَه يَليته، كباعه يَبيعه. / [٨١٩/أ]

وقرأ طلحة والأعمش أيضاً «لَتْناهم» بفتح اللام. قال سهل[١] : «لا يجوز فتحُ اللامِ مِنْ غيرِ ألفٍ بحالٍ» ولذلك أَنْكر «آلَتْناهم» بالمدِّ. وقال: «لا يَدُلُّ عليها لغةٌ ولا تفسيرٌ». وليس كما زعم؛ بل نَقَلَ أهلُ اللغةِ: آلَتَ يُؤْلِتُ. وقُرِىء «وَلَتْناهم» بالواو كـ «وَعَدْناهم» نَقَلها هارون. قال ابن خالويه[٢] : «فيكونُ هذا الحرفُ مِنْ لاتَ يَليت، ووَلَتَ يَلِتَ، وأَلِتَ يَأْلَت، وآلَت يَأْلِتُ، وأَلات يُليت. وكلُّها بمعنى نَقَص. ويقال: أَلَتَ بمعنىٰ غَلَّظ. وقام رجلٌ إلى عمر يَعِظُه فقال له رجل: لا تَأْلِتْ أميرَ المؤمنين أي: لا تُغْلِظْ عليه». قلت: ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الأثرُ على حالِه، والمعنى: لا تُنْقِصْ أميرَ المؤمنين حَقَّه، لأنه إذا أَغْلَظَ له القولَ نَقَصَه حَقَّه.

قوله: «مِنْ عَمَلِهم مِنْ شيءٍ» «مِنْ شيءٍ» مفعولٌ ثانٍ لـ «أَلَتْناهم» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. والأَولىٰ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «شيء» لأنَّها في الأصلِ صفةٌ له، فلَمَّا قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. وجَوَّزَ أبو البقاء[٣] أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَلَتْناهم» وليس بظاهرٍ. وفي الضمير في «أَلَتْناهم» وجهان، أظهرهما: أنَّه عائدٌ علىٰ المؤمنين. والثاني: أنَّه عائدٌ على أبنائهم. قيل: ويُقَوِّيه قولُه: «كلُّ امرىءٍ بما كَسَبَ رَهين»[٤] .

---

(١) وهو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني وتقدمت ترجمته.

(٢) الشواذ ١٤٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٤) الآية ٢١ من الطور.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يَتَنَازَعُوْنَ﴾: في موضع نصبٍ على الحال مِنْ مفعول «أَمَدَدْناهم»، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً. وتقدَّم الخلافُ في قولِه: «لا لَغْوٌ فيها» في البقرة[1]. والجملةُ في موضع نصبٍ صفةً لـ «كأس» وقوله: «فيها» أي: في شُرْبِها.

آ. (٢٤) والجملة مِنْ قولِه «كأنَّهم لؤلؤٌ مكنونٌ» صفةٌ ثانية لِغلمان.

آ. (٢٥) قوله: ﴿يتساءَلون﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ «بعضُهم» ومعنى يتنازَعون: أي يتعاطَوْنها بتجاذُبٍ لأنه كمالُ اللذة قال[2]:

٤١١٧ــ نازَعْتُه طَيِّبَ الراحِ الشَّمولِ وقد
صاح الدَّجاجُ وحانَتْ وَقْعَةُ السَّاري

آ. (٢٧) قوله: ﴿ووَقانا﴾: العامَّةُ على التخفيفِ، وأبو حيوةَ بالتشديد وقد تقدَّم[3]. والسَّمُومُ في الأصل: الريحُ الحارةُ التي تَتَخَلَّلُ المَسامَّ، والجمع سَمائِم. وسُمَّ يومُنا أي: اشتدَّ حَرُّه. وقال ثعلب: «السَّمومُ شدَّةُ الحرِّ أو شدَّةُ البردِ في النهار». وقال أبو عبيدة[4]: «السَّمومُ بالنهار، وقد تكون بالليلِ، والحَرور بالليل، وقد تكون بالنهار، وقد

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ»، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ٦١٢. ولم ترد الآية في البقرة.

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٦٨، والمحرر ١٥/ ٢٤٢، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣٢، والقرطبي ١٧/ ٦٨. نازعته: ناولته. والشمول: الطيبة الريح.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٦ من الدخان.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز، واكتفى فيه بالقول: «السموم: عذاب النار».

تُستعمل السَّموم في لَفْح البردِ، وهو في لَفْحِ الحرِّ والشمسِ أكثرُ». وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك في سورة فاطر.

آ. (٢٨) قوله: ﴿إنه هو البَرُّ﴾: قرأ[1] نافع والكسائي بفتح الهمزة على التعليل، أي: لأنه. والباقون بالكسرِ على الاستئنافِ الذي فيه معنى العلةِ فيتحدُ معنى القراءتين.

آ. (٢٩) قوله: ﴿بنعمةِ رَبِّك﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مُقْسَمٌ به متوسطٌ بين اسم «ما» وخبرها، ويكونُ الجوابُ حينئذٍ محذوفاً لدلالة هذا المذكورِ عليه، التقدير: ونعمةِ ربِّك ما أنت بكاهنٍ ولا مجنونٍ. الثاني: أنَّ الباءَ في موضع نصبٍ على الحالِ، والعامل فيها «بكاهن» أو «مجنون» والتقدير: ما أنت كاهناً ولا مجنوناً ملتبساً بنعمةِ ربِّك، قاله أبو البقاء[2]، وعلى هذا فهي حالٌ لازمةٌ؛ لأنه عليه السلام لم يُفارِقْ هذه الحال. الثالث: أنَّ الباءَ متعلقةٌ بما دَلَّ عليه الكلامُ، وهو اعتراضٌ بين اسم «ما» وخبرِها. والتقدير: ما أنت في حالِ إذكارِك بنعمةِ ربك بكاهنٍ ولا مجنون، قاله الحوفي. ويظهر وجهٌ رابعٌ: وهو أَنْ تكونَ الباء سببيةً، وتتعلَّقُ حينئذٍ بمضمون الجملةِ المنفيةِ، وهذا هو مقصودُ الآيةِ الكريمةِ. والمعنى: انتفىٰ عنك الكهانةُ والجنونُ بسبب نعمةِ اللَّهِ عليك، كما تقول: ما أنا بمُعْسِرٍ بحمد الله وغَنائه.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أم يقولون﴾: قال الثعلبي: «قال الخليل:

---

(١) السبعة ٦١٣، والنشر ٢/٣٧٨، والبحر ٨/١٥٠، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ١٧/٧٠، والحجة ٦٨٣.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

[٨١٩/ب] كـلُّ مـا فـي سـورة الطـور/ مِـنْ «أم» فـاستفهـامٌ وليـس بعطـفٍ». وقـال أبو البقاء[١] : «أم في هذه الآياتِ منقطعةٌ». قلت: وتقدَّم لك الخلافُ[٢] في المنقطعةِ: هـل تتقـدَّرُ بـ بـل وحـدَهـا، أو بـ بـل والهمـزةِ، أو بـالهمـزةِ وحدَها، والصحيحُ الثاني. وقال مجاهد في قوله: «أم تأمرهم» تقديره: بل تأمرهم. وقرأ[٣] «بل هم قومٌ طاغونُ» بدلَ «أم هم».

قوله: «نَتَرَبَّصُ» في موضعِ رفعٍ صفةً لشاعر. والعامَّةُ على «نتربَّصُ» بـإسنـادِ الفعـل لجمـاعـة المتكلميـن «ريبَ» بـالنصـب. وزيـدُ بـن علي[٤] «يتربَّص» بـاليـاء مِنْ تحتُ على البنـاء للمفعولِ «ريبُ» بـالرفع. وريبُ المنونِ: حوادثُ الدهرِ وتقلُّباتُ الزمانِ لأنها لا تدوم على حالٍ كالرَّيْبِ وهو الشَّكُّ، فإنه لا يبقىٰ، بل هو متزلزِلٌ قال الشاعر[٥] :

٤١١٨ــ تَـرَبَّـصْ بهـا رَيْـبَ المنـونِ لَعَلَّهـا
تُطَلَّـقُ يـومـاً أو يمـوتُ حليلُهـا

وقال أبو ذُؤَيْب[٦] :

٤١١٩ــ أمِـنَ المَنـونِ ورَيْبِـه تَتَـوَجَّـعُ
والـدهـرُ ليـس بمُعْتِـبٍ مَـنْ يَجْـزَعُ

والمنون في الأصل: الدهرُ. وقال الراغب[٧] : «المنون المنيَّة، لأنها

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.
(٣) المحتسب ٢/٢٩١، والبحر ٨/١٥١.
(٤) البحر ٨/١٥١.
(٥) تقدم برقم ٩٦٧.
(٦) تقدم برقم ٣٩٥٧.
(٧) المفردات ٤٧٤.

تَنْقُصُ العددَ وتَقْطَعُ المَدَدَ»، وجَعَل مِنْ ذلك قولَه: «أجرٌ غيرُ مَمْنون»[١] أي: غيرُ مقطوع. وقال الزمخشري[٢] : «وهو في الأصلِ فَعُول مِنْ منَّه إذا قطعه لأنَّ الموتَ قَطوعٌ ولذلك سُمِّيت شَعُوب». و «ريبَ» مفعولٌ به أي: نَنْتَظِرُ به حوادثَ الدهرِ أو المنيَّة.

آ. (٣٤) قوله: ﴿بحديثٍ مثلِه﴾: العامَّةُ على تنوين «حديث» ووصفِه بمثله. والجحدريُّ[٣] وأبو السَّمَّال «بحديثِ مثلِه» بإضافة «حديث» إلى «مثلِه» على حذفِ موصوفٍ أي: بحديثِ رجلٍ مثلِه مِنْ جنسه.

آ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ غيرِ شيءٍ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية على معنىٰ: أم خُلِقوا مِنْ غير شيء حيّ كالجماد، فهم لا يُؤْمَرون ولا يُنْهَوْن كما الجماداتُ. وقيل: هي للسببية على معنى: مِنْ غيرِ علةٍ ولا لغايةِ ثوابٍ ولا عقابٍ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿المُسَيْطِرون﴾: المُسَيْطِرُ: القاهرُ الغالِبُ. مِنْ سَيْطَرَ عليه إذا راقَبَه وحَفِظه أو قَهَرَه. ولم يَأْتِ على مُفَيْعِل إلَّا خمسةُ ألفاظٍ، أربعةٌ صفةٌ اسمُ فاعلٍ نحو: مُهَيْمِن ومُبَيْقِر[٤] ومُسَيْطِر ومُبَيْطِر[٥]، وواحدٌ اسمُ جبلٍ وهو المُجَيْمِر. قال امرؤ القيس[٦] :

---

(١) الآية ٨ من فصلت.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٢، والقرطبي ١٧/ ٧٣، والبحر ٨/ ١٥٢.

(٤) المبيقر: المسرع في الفساد أو العَدْو، أو النازل.

(٥) المبيطر: مُعالج الدواب.

(٦) بياض في الأصل وأثبتنا البيت من (ش) والبيت تقدم برقم ٣٤١٧.

٤١٢٠ـ كــأن ذُرا رأسِ المُجَيْمِــرِ غُـــدْوَةً
مــن السيــلِ والغُثَّــاءِ فَلْكَــةُ مِغْــزَلِ

والعامَّةُ «المُصَيْطِرون» بصادٍ خالصةٍ مِنْ غيرِ إشمامِها زاياً لأجلِ الطاءِ، لِما تقدَّم في «صراط»[١]. وقرأ[٢] بالسين الخالصة التي هي الأصلُ هشام وقنبل من غير خلافٍ عنهما، وحفص بخلافٍ عنه. وقرأ خلَّاد بصادٍ مُشَمَّةٍ زاياً من غير خلافٍ عنه. وقرأ خلَّاد بالوجهين، أعني كخَلَفٍ وكالعامَّةِ. وتوجيهُ هذه القراءاتِ كلِّها واضحةٌ مِمَّا تقدَّم لك أولَ الفاتحة.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿يَسْتمعون فيه﴾**: صفةٌ لسُلَّم. «وفيه» على بابِها من الظرفيةِ. وقيل: هي بمعنى «على» ولا حاجةَ إليه. وقَدَّره الزمخشري[٣] متعلقاً بحالٍ محذوفة تقديره: صاعدِين فيه. ومفعول «يَسْتَمعون» محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[٤]: «يَسْتمعون ما يُوحي إلى الملائكةِ مِنْ عِلْم الغيب». وقَدَّرَهُ غيرُه: يَسْتمعون الخبرَ بصحة ما يَدَّعُون. والظاهر أنه لا يُقدَّر له مفعولٌ بل المعنى: يُوْقِعون الاستماع.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿فالذين كفروا﴾**: هذا مِنْ وقوعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ تنبيهاً على اتِّصافِهم بهذه الصفةِ القبيحة. والأصلُ: أم يريدون كَيْداً فهم المَكيدون، أو حَكَمَ على جنسٍ هم نوعٌ منه فيندرجون اندراجاً أوَّلياً لتوغُّلهم في هذه الصفةِ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٦٤.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٧٨، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ١٧/ ٧٥، والحجة ٦٨٤، والبحر ٨/ ١٥٢.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٦. وعبارته: «يستمعون صاعدين فيه إلى كلامِ الملائكة وما يوحي إليهم من علم الغيب».

(٤) نفس المصدر السابق.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وإن يَرَوْا﴾: «إنْ» هذه شرطيةٌ على بابِها.

وقيل: هي بمعنى «لو» وليس بشيء.

قوله: «سَحابٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هذا سحابٌ. والجملةُ نصبٌ بالقول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُلاقُوا يَوْمَهم﴾: «يَوْمَهم» مفعولٌ به لا ظرفٌ. وقرأ[١] أبو حيوةَ «يَلْقَوْا» مضارعَ لَقِي. ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً، و «يَوْمَهم» ظرفٌ، أي: يُلاقُوا ـ أو يَلْقَوا ـ جزاءَ أعمالِهم في يَوْمِهم.

/ قوله: «يُصْعَقُون» قرأ[٢] ابن عامر وعاصم بضم الياء مبنياً [٨٢٠/أ] للمفعول. وباقي السبعةِ بفتحها مبنياً للفاعل. وقرأ أبو عبد الرحمن بضم الياء وكسر العين. فأمَّا الأُولى فيُحتمل أن تكونَ مِنْ صُعِقَ فهو مَصْعُوق مبنياً للمفعولِ، وهو ثلاثي، حكاه الأخفش، فيكونُ مثلَ سُعِدوا، وأَنْ يكونَ مِنْ أَصْعَقَ رباعياً. يقال: أَصْعَق فهو مُصْعَق، قاله الفارسيُّ[٣]. والمعنى: أنَّ غيرَهم أَصْعَقَهم. وقراءةُ السلمي[٤] تُؤْذِنُ أنَّ أَفْعَلَ بمعنى فَعَل. وقوله: «يومَ لا يُغْني» بدلٌ مِنْ «يومَهم».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وإنَّ للذين ظَلموا﴾: يجوزُ أَنْ يكون مِنْ إيقاعِ الظاهر موقعَ المضمرِ، وأَنْ لا يكونَ كما تقدَّم فيما قبلُ.

---

(١) الإتحاف ٢/٤٩٧، والنشر ٢/٣٧٠، والبحر ٨/١٥٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٣، والنشر ٢/٣٧٩، والقرطبي ١٧/٧٧، والحجة ٦٨٤، والبحر ٨/١٥٣.

(٣) الحجة (خ) ٤/٣٣٨.

(٤) وهو أبو عبد الرحمن المتقدم ذكره.

آ. (٤٨) قـولـه: ﴿بـأَعْيُنِنـا﴾: قـراءةُ العـامـة بـالفـك. وأبو السَّمَّال[1] بإدغامِ النونِ فيما بعدَها. وناسَبَ جمعَ الضميرِ هنا جمعُ العين. ألا تراه أفردَ حيث أفردَها في قوله: «ولِتُصْنَعَ على عيني»[2] قاله الزمخشري[3].

آ. (٤٩) قوله: ﴿وإدبارَ النجوم﴾: العامَّةُ على كسر الهمزة مصدراً بخلافِ التي في آخر قاف[4] كما تقدَّم؛ فإن الفتحَ هناك لائقٌ لأنه يُراد به الجمعُ لدُبْرِ السجود أي: أعقابِه. على أنه قد قرأ[5] سالم الجعدي ويعقوب والمنهال بن عمرو بفتحِها هنا أي: أعقابَ النجوم. وإِدْبارُها: إذا غَرَبَتْ. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطور]

---

(١) الإتحاف ٢/٤٩٨، والبحر ٨/١٥٣.

(٢) الآية ٣٩ من طه.

(٣) الكشاف ٤/٢٦.

(٤) «ومن الليل فسبِّحْه وأدبار السجود» الآية ٤٠ من سورة قَ.

(٥) الشواذ ١٤٦، والإتحاف ٢/٤٩٨، والبحر ٨/١٥٣، والقرطبي ١٧/٨٠، والمحتسب ٢/٢٩٢. وسالم الجعدي لعله سالم بن أبي الجعد، رافع الأشجعي الكوفي. روى عن أنس بن مالك وروى عنه ابنه الحسن توفي سنة ١٠٠. انظر: تهذيب الكمال ١/٤٥٩.

سورة والنجم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا هَوَىٰ﴾: في العاملِ في هذا الظرفِ أوجهٌ، وعلى كلٍ فيها إشكال. أحدُ الأوجهِ: أنه منصوبٌ بفعل القسمِ المحذوفِ تقديرُه: أُقْسِمُ بالنجم وقتَ هُوِيِّه، قاله أبو البقاء[١] وغيرُه. وهو مُشْكِلٌ فإن فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ، والإِنشاءُ حالٌ، و «إذا» لِما يُسْتقبل من الزمان فكيف يتلاقيان؟ الثاني: أنَّ العاملَ فيه مقدرٌ على أنَّه حالٌ من النجم أي: أُقْسِم به حالَ كونِه مستقراً في زمانِ هُوِيِّه. وهو مُشْكِلٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أن النجمَ جثةٌ، والزمانُ لا يكونُ حالاً عنها كما لا يكونُ خبراً عنها. والثاني: أنَّ «إذا» للمستقبلِ فكيف يكونُ حالاً؟ وقد أُجيب عن الأول: بأنَّ المرادَ بالنجم القطعةُ من القرآن، والقرآنُ قد نَزَلَ مُنَجَّماً في عشرين سنةً. وهذا تفسيرُ ابن عباس وغيرِه. وعن الثاني: بأنها حالٌ مقدرةٌ. الثالث: أنَّ العاملَ فيه نفسُ النجم إذا أُريد به القرآنُ، قاله أبو البقاء[٢]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القرآنَ لا يَعْمل في الظرف إذا أُريد به أنه اسمٌ لهذا الكتابِ المخصوص. وقد يُقال: إن النجمَ بمعنى المُنَجَّم كأنه قيل: والقرآنِ المنجَّمِ في هذا الوقتِ. وهذا البحثُ واردٌ في مواضعَ منها

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

«والشمسِ وضُحاها»[١] وما بعدَه، وقولُه: «والليلِ إذا يَغْشىٰ»[٢]، «والضحى. والليلِ إذا سَجا»[٣]. وسيأتي في الشمس بحثٌ أخصُّ مِنْ هذا تقف عليه إنْ شاء الله تعالى. وقيل: المراد بالنجم هنا الجنسُ وأُنْشد[٤]:

٤١٢١ـ فباتَتْ تَعُدُّ النجمَ في مُسْتَحيرةٍ
سريعٍ بأيدي الآكلين جمودُها

أي: تَعُدُّ النجومَ، وقيل: بل المرادُ نجمٌ معين. فقيل: الثُّريَّا. وقيل: الشِّعْرَىٰ لذِكْرِها في قوله: «وأنه هو ربُّ الشِّعرىٰ»[٥]. وقيل: الزُّهْرة لأنها كانت تُعْبَدُ. والصحيح أنها الثريَّا، لأنَّ هذا صار عَلَماً بالغَلَبة. ومنه قولُ العرب: «إذا طَلَعَ النجمُ عِشاءً ابتغىٰ الراعي كِساءً». وقالوا أيضاً: «طَلَعَ النجمُ غُدْيَةً فابتغى الراعي كُسْيَةً». وهَوَىٰ يَهْوي هُوِيّاً أي: سقط من علو، وهَوِي يَهْوَىٰ هَوَىً أي: صَبَا. وقال الراغب[٦]: «الهُوِيُّ سقوطٌ مِنْ عُلُوّ». ثم قال: والهُوِيُّ: ذهابٌ في انحدارٍ. والهوىٰ: ذهابٌ في ارتفاع وأَنْشد[٧]: / [٨٢٠/ب]

٤١٢٢ـ ....
يَهْوي مخارِمَها هُوِيَّ الأجدَلِ

---

(١) الآية ١ من الشمس.

(٢) الآية ١ من الليل.

(٣) الآية ١ من الضحى.

(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٩٤، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣٥. والمستحيرة: المتحيرة لامتلائها، فهي في كرمة أو قدر قد تحيرت، فهي من صفائها وكثرة دسمها ترى فيها نجوم السماء.

(٥) الآية ٤٩ من النجم.

(٦) المفردات ص ٥٤٨.

(٧) تقدم برقم ٢٨٩٧.

وقيل: هَوَىٰ في اللغة خَرَقَ الهوىٰ[1] ، ومَقْصَدُه السُّفْلُ، أو مصيرُه إليه وإن لم يَقْصِدْه. قال[2] :

٤١٢٣ـ ....

هُـوِيَّ الـدَّلْـوِ أَسْلَمَهـا الـرِّشـاءُ

وقد تقدَّم الكلامُ في هذا مُشْبَعاً[3] .

آ. (٢ ـ ٣) وقوله: ﴿ما ضَلَّ﴾ : هذا جوابُ القسم. و «عن الهوى» أي ما يَصْدُرُ عن الهوى نُطْقُه فـ «عن» على بابِها. وقيل: هي بمعنى الباء[4] . وفي فاعِل «يَنْطِقَ» وجهان، أحدُهما: هو ضميرُ النبيِّ عليه السلام، وهو الظاهرُ. والثاني: أنه ضميرُ القرآنِ كقولِه: «هذا كتابُنا يَنْطِقُ عليكم بالحقِّ»[5] .

آ. (٤) قوله: ﴿إنْ هو﴾ : أي: إنْ الذي يَنْطِق به، أو إنْ القرآنُ.

قوله: «يُوْحىٰ» صفةٌ لـ «وَحْيٌ». وفائدةُ المجيْءِ بهذا الوصفِ أنه

---

(١) كذا في الأصل لعلها: الهواء.

(٢) البيت لزهير، وصدره:

فشَـجَّ بهـا الأمـاعـزَ وَهْي تـهـوي

وهو في ديوانه ٦٧، واللسان (هوا)، والبحر ٨/١٥٧، والمحرر ١٥/٢٥٦، وشج: علا، بها: بالأتن. والأماعز: ج الأمعز، المكان الغليظ الكثير الحصى. أسلمها خذلها. الرشاء: الحبل.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٩٩، ٧/١١٥.

(٤) وهو مذهب أبي عبيدة في المجاز ٢/٢٣٦.

(٥) الآية ٢٩ من الجاثية.

يَنْفي المجازَ أي: هو وحيٌ حقيقةً لا بمجردِ تسميتِه، كما تقول: هذا قولٌ يقال. وقيل: تقديرُه: يُوحى إليه، وفيه مزيدُ فائدةٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿عَلَّمه شديدُ﴾: يجوز أَنْ تكونَ هذه الهاءُ للرسول، وهو الظاهرُ، فيكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: عَلَّم الرسولَ الوحيَ أي: المُوْحىٰ، وأن تكونَ للقرآنِ والوحيِ، فيكونَ المفعولُ الأولُ محذوفاً أي: عَلَّمه الرسولَ. وشديدُ القُوىٰ: قيل: جبريلُ وهو الظاهرُ. وقيل: الباري تعالى لقوله: «الرحمنُ عَلَّم القرآن»[1] وشديدُ القُوى: من إضافة الصفةِ المشبهة لمرفوعِها فهي غيرُ حقيقية.

آ. (٦) قوله: ﴿مِرَّةٍ﴾: المِرَّةُ: القوةُ والشدةُ. ومنه «أَمْرَرْتُ الحَبْلَ» إذا أَحْكَمْتَ فَتْلَه، والمَرير: الحَبْلُ، وكذلك المُمَرُّ، كأنه كُرِّر فَتْلُه مرةً بعد أخرى. وقال قطرب: «العربُ تقول لكلِّ جَزْلِ الرأي حصيفِ العقلِ: ذو مِرَّة» وأنشد[2]:

٤١٢٤ـ وإنـــي لَـــذو مِـــرَّةٍ مُـــرَّةٍ

إذا رَكِبَـــتْ خـــالـــةٌ خـــالَهـــا

آ. (٧) قوله: ﴿وهو بالأُفُقِ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأٌ، و «بالأفق» خبرُه، والضميرُ لِجبريلَ أو للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. ثم في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنَّ هذه الجملةَ حالٌ مِنْ فاعل «استوىٰ» قاله مكي[3]. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. والثاني:

---

(١) الآيتان ١ ـ ٢ من الرحمن.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٥٤.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٠ وقال: أي استوى عالياً.

أنَّ «هو» معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في «استوىٰ». وضميرُ «استوىٰ» و «هو»: إمَّا أن يكونا لله تعالى، وهو قولُ الحسنِ. وقيل: ضميرُ «استوىٰ» لجبريل و «هو» لمحمد عليه السلام. وقيل: بالعكس. وهذا الوجهُ الثاني[(١)] إنما يتمشَّىٰ على قول الكوفيين؛ لأن فيه العطفَ على الضمير المرفوع المتصل مِنْ غيرِ تأكيدٍ ولا فاصلٍ[(٢)]. وهذا الوجهُ منقولٌ عن الفراء[(٣)] والطبريِّ[(٤)].

آ. (٨) **قوله: ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾**: التدلِّي: الامتداد من عُلُوٍّ إلى سُفْل، فَيُستعمل في القُرْب من العلوِّ، قاله الفراء[(٥)] وابن الأعرابي. وقال الهُذلي[(٦)]:

٤١٢٥ـ تَدَلَّىٰ علينا وهو زَرْقُ حَمامةٍ
له طِحْلِبٌ في مُنْتهى القَيْظِ هامِدُ

وقال آخر[(٧)]:

---

(١) أي عطف «هو» على الضمير المستتر في استوى.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤. والعطف هنا على الضمير المرفوع المستتر.

(٣) معاني القرآن له ٣/ ٩٥.

(٤) تفسير الطبري ٢٧/ ٤٣.

(٥) لم يرد هذا التفسير في «معاني القرآن».

(٦) البيت لأسامة الهذلي، وليس في ديوان الهذليين من شعر أسامة، واللسان (دلي).

(٧) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٧٩، واللسان (خيط). والسب: الحبل. والخيطة: الوتد. والوكف: بساط من أديم. والجرداء: الصخرة. وعجزه:

بجَرْداءَ مثلِ الوَكْفِ يَكْبو غرابُها

٤١٢٦ـ تَـدَلَّـىٰ عليهـا بيـن سِـبٍّ وخَيْطَـةٍ

. . . .

ويقال: «هو كالقِرِلَّىٰ، إن رأى خيراً تدلَّى، وإن لم يَرَه تولَّى»[١]. واستوى قال مكي[٢]: «يقع للواحد، وأكثرُ ما يقع من اثنين، ولذلك جَعَلَ الفراء[٣] الضميرَ لاثنين».

آ. (٩) قوله: ﴿فكان قابَ﴾: ههنا مضافاتٌ محذوفاتٌ يُضْطَرُّ لتقديرِها أي: فكان مقدارُ مسافةِ قُرْبِه منه مثلَ مقدارِ مسافةِ قابٍ. وقد فَعَلَ أبو علي هذا في قولِ الشاعر[٤]:

٤١٢٧ـ . . . .

وقـد جَعَلَتْنـي مِـنْ حَـزِيْمَـةَ إصبعـا

أي: ذا مقدارِ مسافةِ إصبع. والقابُ: القَدْرُ. تقول: هذا قابُ هذا أي: قَدْرُه. ومثلُه: القِيبُ والقادُ والقِيس قال الزمخشري[٥]: «وقد جاء التقديرُ بالقوس والرُّمْح والسَّوْط والذِّراع والباعِ والخُطْوة والشُّبر والفِتْر والإصبع، ومنه: لا صَلاةَ إلى أن ترتفعَ الشمسُ مِقدار رُمْحين. وفي

---

(١) القرلىٰ: طائر.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٠.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٩٥.

(٤) البيت للكلحبة العرني وصدره:

فـأَدْرَكَ إبقـاءَ الـعَـرادةِ ظَـلْـعُـهـا

وهو في شرح الأبيات للفارسي ٤٩٥، والمفضليات ٣٢، والعرادة: فرسه، الظلع: العرج.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٨.

الحديث[١]: «لَقابُ قوس أحدِكم من الجنة وموضعُ قِدِّه خيرٌ من الدنيا وما فيها»، والقِدُّ السَّوْط. وألفُ «قاب» عن واوٍ. نصَّ عليه أبو البقاء[٢]. وأمَّا «قِيْبٌ» فلا دَلالة فيه على كونِها ياءً؛ لأنَّ الواوَ إذا انكسر ما قبلها قُلِبت ياءً كدِيْمة وقِيمة، وذكره الراغب[٣] أيضاً في مادة «قوب» إلاَّ أنه قال في تفسيره: «هو ما بين المَقْبَض والسِّيَةِ من القوس» فعلى هذا يكون مقدارَ نصفِ القوس؛ لأن المَقْبَضَ في نصفِه. والسِّيَةُ هي الفُرْضَة التي يُخَطُّ فيها الوَتَرُ. وفيما قاله نظرٌ لا يخفى. ويُرْوىٰ عن مجاهد: أنه من الوَتَر إلى مَقْبَضِ القوس في وسَطه. وقيل: إنَّ القوسَ ذراعٌ يُقاس به، نُقل ذلك عن ابن عباس وأنه لغةٌ للحجازيين.

والقَوْسُ معروفةٌ، وهي مؤنثةٌ، وشَذُّوا في تصغيرِها فقالوا: قُوَيْس من غيرِ تأنيثٍ كعُرَيْبٍ وحُرَيْبٍ، ويُجْمع على قِسِيّ، وهو مَقْلوب مِنْ قُوُوْس، ولتصريفِه موضعٌ آخر./ [٨٢١/أ]

قوله: «أو أَدْنىٰ» هي كقوله: «أو يَزيدون»[٤] لأنَّ المعنى: فكان بأحدِ هذين المقدارَيْنِ في رَأْيِ الرائي، أي: لتقارُبِ ما بينهما يَشُكُّ الرائي في ذلك. وأَدْنىٰ أفعلُ تفضيلٍ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ أي: أو أدنى مِنْ قاب قوسين.

آ. (١٠) **قوله: ﴿فأَوْحَىٰ﴾**: أي اللَّهُ، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ

---

(١) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ١٩/٥، ٥٦ كتاب الجهاد، ٦ باب الحور العين.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٣) المفردات ٤١٤.

(٤) الآية ١٤٧ من الصافات.

لعدم اللَّبْس. وقوله «ما أَوْحىٰ» أُبْهِم تعظيماً له ورَفْعاً مِنْ شأنِه، وبه استدلَّ[1] جمال الدين ابن مالك على أنه لا يُشْتَرَطُ في الصلة أَنْ تكونَ معهودة عند المخاطبِ. ومثلُه «فَغَشِيَهُمْ من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ»[2]، إلاَّ أنَّ هذا الشرطَ هو المشهورُ عند النَّحْويين.

آ. (١١) قوله: ﴿ما كَذَّبَ﴾: قرأ[3] هشامٌ بتشديدِ الدال. والباقون بتخفيفها. فأمَّا [القراءةُ][4] الأولى فإنَّ معناها أنَّ ما رآه محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم بعينِه صَدَّقه قلبُه، ولم يُنْكِرْه أي: لم يَقُلْ له: لم أَعْرِفْك و«ما» مفعولٌ به موصولةٌ، والعائدُ محذوفٌ. ففاعِلُ «رأىٰ» ضميرٌ يعودُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. وأمَّا قراءةُ التخفيفِ فقيل فيها كذلك. و«كَذَبَ» يتعدى بنفسِه. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ: أي: فيما رآه، قاله مكي[5] وغيرُه. وجوَّز في «ما» وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ بمعنى الذي. والثاني: أَنْ تكونَ مصدريةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعلُ «رأىٰ» ضميراً يعودُ على الفؤادِ أي: لم يَشُكَّ قلبُه فيما رآه بعينِه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أفتُمارُونه﴾: قرأ[6] الأخَوان «أَفَتَمْرُونَه» بفتح التاء وسكون الميمِ، والباقون «تُمارونه». وعبد الله بن مسعود

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٧.

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) وهو الراوي عن ابن عامر. انظر: السبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والبحر ٨/ ١٥٩، والتيسير ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ش).

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٣١.

(٦) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ١٥٩، والسبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٣٧٩، والقرطبي ١٧/ ٩٣، والتيسير ٢٠٤.

والشعبي «أَفَتُمْرُوْنَه» بضمِّ التاءِ وسكون الميم. فأمَّا الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مَرَيْتُه حَقَّهُ إذا غَلَبْتَه وجَحَدْتَه إياه. وعُدِّي بـ «على» لتضمُّنِه معنى الغَلَبة. وأُنشِد[1]:

٤١٢٨ـ لَئِـن هَجَـرْتَ أخـا صـدقٍ ومَكْـرُمَـةٍ
لقـد مَـرَيْـتَ أخـاً مـا كـان يَمْـرِيكـا

لأنه إذا جَحَده حقَّه فقد غَلَبه عليه. والثاني: أنها مِنْ مَراه على كذا أي: غَلَبه عليه فهو مِن المِراء وهو الجِدالُ. وأمَّا الثانيةُ فهي مِنْ ماراه يُماريه مُراءاة أي: جادَلَه. واشتقاقُه مِنْ مَرْيِ الناقةِ؛ لأنَّ كلَّ واحد من المتجادِلَيْن يَمْري ما عند صاحبه. وكان مِنْ حَقِّه أن يتعدَّىٰ بـ «في» كقولك: جادَلْتُه في كذا، وإنما ضُمِّن معنىٰ الغَلَبة فعُدِّيَ تَعْدِيَتَها. وأمَّا قراءةُ عبد الله فمِنْ أمراه رباعياً.

آ. (١٣) **قوله: ﴿نَزْلَةً أخرىٰ﴾**: فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الظرفِ. قال الزمخشري[2]: «نَصْبَ الظرفِ الذي هو مَرَّة؛ لأنَّ الفَعْلَةَ اسمٌ للمَرَّة من الفعلِ فكانَتْ في حُكْمها» قلت: وهذا ليس مذهبَ البصريين، وإنما هو مذهبُ الفرَّاء[3]، نقله عنه مكي[4]. الثاني: أنها منصوبةٌ نَصْبَ المصدرِ الواقعِ موقعَ الحالِ. قال مكي[5]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/١٥٩، والقرطبي ١٧/٩٣، والكشاف ٤/٢٩.
(٢) الكشاف ٤/٢٩.
(٣) معاني القرآن ٣/٩٧.
(٤) إعراب المشكل ٢/٣٣١.
(٥) إعراب المشكل ٢/٣٣١.

«أي: رآه نازلاً نَزْلة أخرىٰ»، وإليه ذهب الحوفيُّ وابنُ عطية[1]. والثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّد، فقدَّره أبو البقاء[2]: «مرةً أخرى أو رُؤْيَةً أخرى». قلت: وفي تأويلِ «نَزْلَةً» برؤية نظرٌ. و «أخرى» تَدُلُّ على سَبْقِ رؤيةٍ قبلها.

آ. (١٤ ــ ١٥) قوله: ﴿عند سِدْرَة﴾: ظرفٌ لِرَآه و «عندها جنةُ» جملةٌ ابتدائيةٌ في موضعِ الحالِ. والأحسنُ أَنْ يكونَ الحالُ الظرفَ، و «جَنَّةُ المَأْوىٰ» فاعلٌ به. والعامَّةُ على «جنَّة» اسمٌ مرفوعٌ. وقرأ[3] أمير المؤمنين وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزر بن حبيش ومحمد بن كعب «جَنَّه» فعلاً ماضياً. والهاء ضميرُ المفعول يعود للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والمَأْوَىٰ فاعلٌ بمعنى: سَتَره إيواءُ اللَّهِ تعالى. وقيل: المعنى: ضَمَّه المبيتُ والليلُ. وقيل: جَنَّه بظلالِه ودَخَلَ فيه. وقد رَدَّت عائشةُ رضي الله عنها هذه القراءةَ وتبعها جماعةٌ وقالوا: «أَجَنَّ اللَّهُ مَنْ قرأها»، وإذا ثبتت قراءةً عن مثلِ هؤلاء فلا سبيلَ إلى رَدِّها، ولكنَّ المستعملَ إنما/ هو أَجَنَّه رباعياً، فإن استعمل ثلاثياً تَعَدَّىٰ بـ «على» [٨٢١/ب] كقولِه «فلمَّا جَنَّ عليه الليلُ»[4]. وقال أبو البقاء[5]: «وهو شاذٌّ والمستعملُ أجنَّه». وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في الأنعام[6]. و «إذ يَغْشَىٰ» منصوبٌ بـ رآه. وقولُه: «ما يَغْشَىٰ» كقولِه: «ما أَوْحى»[7].

---

(١) المحرر ١٥/ ٢٦٢.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٧.
(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٣، والبحر ٨/ ١٥٩.
(٤) الآية ٧٦ من الأنعام.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٤٧.
(٦) انظر: الدر المصون ٥/ ٨.
(٧) الآية ١٠.

آ. (١٨) قوله: ﴿الكبرىٰ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: وهو الظاهرُ أنَّ «الكبرىٰ» مفعولُ رأىٰ، و «من آياتِ ربِّه» حالٌ مقدمةٌ. والتقدير: لقد رأى الآياتِ الكبرى من آياتِ ربه. والثاني: أنَّ «من آيات ربِّه» وهو مفعولُ الرؤية والكُبْرىٰ صفةٌ لآيات ربِّه. وهذا الجمعُ يجوزُ وَصْفُه بوَصْف المؤنثةِ الواحدةِ، وحَسَّنه هنا كونُه فاصلةً. وقد تقدَّم مِثْلُه في طه كقوله: «لِنُرِيَكَ مِنْ آياتِنا الكبرىٰ»[1].

آ. (٩) قوله: ﴿اللات﴾: اسمُ صَنَمٍ. قيل: كان لثَقيفٍ بالطائف، قاله: قتادة. وقيل: بنخلة. وقيل: بعُكاظ. ورَجَّح ابنُ عطيةَ[2] الأولَ بقولِ الشاعر[3]:

٤١٢٩ـ وفَــرَّتْ ثَقِيْــفٌ إلــى لاتِهــا
بمُنْقَلَــبِ الخــائــبِ الخــاســرِ

والألف واللام في «اللات» زائدةٌ لازمةٌ. فأمَّا قولُه: «إلى لاتِها» فَحَذَفَ للإِضافة. وهل هي والعُزَّىٰ عَلَمان بالوَضْع، أو صفتان غالبتان؟ خلافٌ ويَتَرتَّبُ على ذلك جوازُ حَذْفِ أل وعدمُه. فإنْ قلنا: إنهما ليسا وصفَيْن في الأصلِ فلا تُحْذَفُ منهما أل. وإنْ قلنا: إنهما صفتان، وإنَّ أل لِلَمْحِ الصفةِ جاز، وبالتقديرَيْن فأل زائدةٌ. وقال أبو البقاء[4]: «وقيل: هما صفتان غالبتان مثلَ: الحارث والعباس فلا تكون أل زائدة» انتهى.

---

(١) الآية ٢٣.

(٢) المحرر ١٥/٢٦٦.

(٣) البيت لضرار بن الخطاب، وهو في السيرة ١/٤٩، والمحرر ١٥/٢٦٦، والبحر ٨/١٦٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٤٧.

وهو غَلَطٌ لأن التي لِلَمْحِ الصفةِ منصوصٌ على زيادتِها، بمعنى أنها لم تؤثِّرْ تعريفاً.

واخْتُلِف في تاء «اللات» فقيل: أصلٌ، وأصلُه مِنْ لات يليتُ فألفُها عن ياءٍ، فإنَّ مادةَ ل ي ت موجودةٌ. وقيل: زائدة، وهي مِنْ لَوَىٰ يَلْوي لأنهم كانوا يَلْوُوْن أعناقَهم إليها، أو يَلْتَوون أي: يَعْتَكِفُون عليها، وأصلُها لَوَيَة فحُذِفت لامُها، فألفُها على هذا مِنْ واوٍ. وقد اختلف القراءُ في الوقف على تائِها[1]. فوقف الكسائيُّ عليها بالهاء والباقون بالتاء، وهو مبنيٌّ على القولَيْن المتقدمَيْن: فَمَنْ اعتقدَ تاءَها أصليةً أقَرَّها في الوقف كتاء بَيْت، ومَنْ اعتقد زيادتَها وَقَف عليها هاءً. والعامَّةُ على تخفيفِ تائِها. وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في روايةٍ بتشديدِ التاء. وقيل: هو رجلٌ كان يَلُتُّ السَّوِيْق ويُطْعِمُ الحاجَّ، فهو اسمُ فاعلٍ في الأصل غَلَبَ على هذا الرجلِ، وكان يجلسُ عند حَجَرٍ، فلما مات سُمِّي الحَجَرُ باسمِه وعُبِدَ مِنْ دون الله تعالى.

والعُزَّىٰ فُعْلَىٰ من العِزِّ، وهي تأنيثُ الأَعَزِّ كالفُضْلى والأفضل، وهي اسمُ صنمٍ. وقيل: شجرةٌ كانت تُعْبَدُ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿وَمَنَاةَ﴾**: قرأ[2] ابن كثير «مَنَاءَة» بهمزةٍ مفتوحةٍ بعد الألف، والباقون بألفٍ وحدَها، وهي صخرةٌ كانت تُعْبَدُ من

---

(١) انظر: القرطبي ١٧/ ١٠٠، والنشر ٢/ ١٣٢، ٣٧٩، والمحتسب ٢/ ٢٩٤، والبحر ٨/ ١٦٠، والإتحاف ٢/ ٥٠١.

(٢) السبعة ٦١٥، والنشر ٢/ ٣٧٩، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ١٧/ ١٠١، والحجة ٦٨٥، والبحر ٨/ ١٦١.

دونِ اللَّه. فأمَّا قراءةُ ابنِ كثير فاشتقاقُها من النَّوْء، وهو المطرُ لأنهم يَسْتَمطرون عندها الأَنْواء، ووزنُها حينئذٍ مَفْعَلَة فألفُها عن واوٍ، وهمزتُها أصليةٌ، وميمُها زائدةٌ. وأنشدوا على ذلك[1]:

٤١٣٠ــ ألا هل أَتَىٰ تَيْمَ بنَ عبدِ مَناءة
عَلَىٰ النَّأْيِ فيما بيننا ابنُ تميمِ

وقد أنْكر أبو عبيد قراءةَ ابن كثير، وقال: «لم أسمع الهمز». قلت: قد سمعه غيرُه، والبيتُ حُجَّةٌ عليه.

وأمَّا قراءةُ العامَّةِ فاشتقاقُها مِنْ مَنَىٰ يَمْني أي: صبَّ؛ لأن دماءَ النَّسائكِ كانت تُصَبُّ عندها، وأنشدوا لجرير[2]:

٤١٣١ــ أزيدَ مَناةَ تُوْعِدُ يا بنَ تَيْمٍ
تَأَمَّلْ أينَ تاهَ بكَ الوعيدُ

وقال أبو البقاء[3]: «وألفه من ياءٍ لقولك: مَنَى يَمْني إذا قدَّر، ويجوز أَنْ تكونَ من الواو، ومنه مَنَوان» فوزْنُها على قراءة القصر فَعْلة.

«والأُخْرىٰ» صفةٌ لمَناة. قال أبو البقاء[4]: «والأُخْرىٰ توكيدٌ؛ لأنَّ الثالثةَ لا تكونُ إلاَّ أُخْرَىٰ». وقال الزمخشري[5]: «والأُخْرى ذَمٌّ وهي المتأخرةُ الوضيعةُ المقدارِ، كقولِه: «قالَتْ أُخْراهم»[6] أي: وُضَعاؤُهم

---

(١) البيت لهوبر الحارثي، وهو في اللسان (مني) والبحر ٨/ ١٦١.

(٢) ديوانه ١٦٥، والمحرر ١٥/ ٢٦٧، والبحر ٨/ ١٦١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٣٠.

(٦) الآية ٣٨ من الأعراف.

لأشْرافِهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ الأَوَّليةُ والتقدمُ عندهم لِلاَّت والعُزَّى». انتهى. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الأخرىٰ إنما تدلُّ على الغَيْرِيَّة وليس فيها تَعَرُّضٌ لمَدْحٍ ولا ذَمٍّ، فإنْ جاء شيءٌ مِنْ هذا فلقرينةٍ خارجيةٍ. وقيل: الأُخْرى صفةٌ للعُزَّى؛ لأنَّ الثانيةَ أُخْرى بالنسبة إلى الأُوْلى. وقال الحسين ابن الفضل: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ» أي: العُزَّى الأخرىٰ ومناةَ الثالثة، ولا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ الأصلَ عدمُه.

و «أرأيت» بمعنى أَخْبِرْني فيتعدَّىٰ لاثنين، أوَّلُهما: اللات وما عُطِف عليها. والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قولِه: «أَلَكُمُ الذَّكَرُ» فإنْ قيل: لم يَعُدْ من هذه الجملةِ ضميرٌ على المفعول الأولِ. فالجوابُ: أنَّ قولَه: «وله الأنثى» في قوةِ «وله هذه الأصنامُ» وإن كان أصلُ التركيبِ: ألكم الذَّكَر وله هُنَّ، أي: تلك الأصنامُ، وإنما أُوْثِرَ هذا الاسمُ الظاهرُ لوقوعِه رَأْسَ فاصلةٍ. / [٨٢٢/أ]

وقد جَعَلَ الزجَّاجُ(١) المفعولَ الثاني محذوفاً فإنَّه قال: «وجهُ تَلْفيقِ هذه الآيةِ مع ما قبلَها فيقول: أَخْبِروني عن آلهتِكم هل لها شيءٌ من القدرةِ والعظمة التي وُصِفَ بها ربُّ العزَّةُ في الآي السالفة» انتهى. فعلى هذا يكونُ قولُه: «ألكم الذَّكَرُ» متعلقاً بما قبلَه من حيث المعنى، لا من حيث الإعرابُ. وجَعَل ابنُ عطية(٢) الرؤية هنا بَصَريةً فقال: «وهي من رؤيةِ العين؛ لأنَّه أحال على أَجْرام مرئيةٍ، ولو كانَتْ «أَرَأَيْتَ» التي هي استفتاءٌ لم تَتَعَدَّ» وهذا كلامٌ مُتْبَجٌ(٣)، وقد تقدَّم لك الكلامُ عليها مُشْبَعاً في الأنعام(٤) وغيرها.

---

(١) معاني القرآن له ٥/ ٧٢.
(٢) المحرر ١٥/ ٢٦٥.
(٣) الكلام المثبج: المضطرب المعمى غير البيِّن.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ضِيزَىٰ﴾: قرأ[١] ابنُ كثير «ضِئْزَىٰ» بهمزةٍ ساكنةٍ، والباقون بياءٍ مكانَها. وزيدُ بن علي «ضَيْزَى» بفتح الضادِ والياءِ الساكنة. فأمَّا قراءةُ العامَّةِ فيُحْتمل أَنْ تكونَ مِنْ ضازه يَضيزه إذا ضامه وجارَ عليه. فمعنى ضِيزَىٰ أي: جائرة. قال الشاعر[٢]:

٤١٣٢ـ ضــازَتْ بنــو أَسَــدٍ بحُكْمِهِــمُ
إذ يَجْعلــون الــرأسَ كــالــذَّنَــبِ

وعلى هذا فتحتملُ وجهين، أحدُهما: أَنْ تكونَ صفةً على فُعْلى بضم الفاءِ، وإنما كُسِرت الفاءُ لتصِحَّ الياءُ كبِيْض[٣]. فإنْ قيل: وأيُّ ضرورةٍ إلى أَنْ نقدِّر أصلَها ضمَّ الفاء؟ ولم لا قيل: بأنها فِعْلَى بالكسر؟ فالجوابُ أن سيبويه[٤] حكى أنه لم يَرِدْ في الصفاتِ فِعْلَى بكسر الفاء إنما وَرَدَ بضمِّها نحو: حُبْلى وأُنْثى ورُبَّـىٰ[٥] وما أشبهه. إلاَّ أنه قد حَكى غيرُه في الصفات ذلك، حكى ثعلب: «مِشْية حِيكىٰ»[٦]، ورجلٌ كِيْصَىٰ[٧]. وحكى غيرُه: امرأةٌ عِزْهىٰ[٨]، وامرأة سِعْلى[٩]، وهذا لا يُنْقَضُ لأن

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/ ٣٩٥، والتيسير ٢٠٤، والبحر ٨/ ١٦٢، والقرطبي ١٧/ ١٠٣، والحجة ٦٨٥.
(٢) البيت في الشعر المنسوب إلى امرىء القيس، وهو في ملحق ديوانه ٤٥٧، والقرطبي ١٧/ ١٠٣.
(٣) قال ابن عصفور: «جمع أبيض أصله بُيْض نحو: حُمْر ثم قلبت الضمة كسرة» الممتع ٤٥٨.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٧١.
(٥) الرُّبَّى: الشاة التي وضعت حديثاً.
(٦) حيكىٰ: مشية فيها تبختر.
(٧) رجل كِيْصَىٰ: لئيم.
(٨) امرأة عِزْهى، ورجل عِزْهى: لئيم، أو الذي لا يقرب النساء.
(٩) امرأة سِعْلى: صخَّابة بذيئة.

سيبويه[١] يقول: حِيْكَىٰ وكِيْصىٰ كقوله في «ضيزَىٰ» لتَصِحَّ الياءُ، وأما عِزْهَىٰ وسِعْلى فالمشهورُ فيهما: سِعْلاة وعِزْهاة.

والوجه الثاني: أَنْ تكونَ مصدراً كذِكْرىٰ، قال الكسائي: يقال: ضازَ يَضيز ضِيْزَىٰ، كذَكَر يَذْكُر ذِكْرى. ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ ضَأَزَه بالهمز كقراءةِ ابن كثير، إلاَّ أنه خُفِّفَ همزُها، وإن لم يكنْ من أصولِ القُرَّاءِ كلِّهم إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ ياءً لكنها لغةٌ التُزِمَتْ فقرؤُوا بها، ومعنى ضَأَزَه يَضْأَزُه بالهمز: نَقَصه ظُلماً وجَوْراً، وهو قريبٌ من الأول. ومِمَّنْ جَوَّز أَنْ تكونَ الياءُ بدلاً مِنْ همزة أبو عبيد، وأَنْ يكونَ أصلُها ضُوْزَىٰ بالواوِ لأنه سُمِع ضازَه يَضُوْزُه ضُوْزىٰ، وضازه يَضِيْزُه ضِيْزىٰ، وضَأَزه يَضْأَزُه ضَأْزاً، حكى ذلك كلَّه الكسائيُّ، وحكى أبو عبيد ضِئْزْتُه وضُئْزْتُه بكسرِ الفاء وضمِّها. وكُسِرت الضادُ مِنْ ضُوْزَىٰ لأنَّ الضمةَ ثقيلةٌ مع الواو، وفعلوا ذلك ليَتَوَصَّلوا به إلى قَلْب الواوِ ياءً، وأنشد الأخفش على لغةِ الهمز[٢]:

٤١٣٣ـ فــإن تَنْــأَ عَنَّــا نَنْتَقِصْــك وإن تَغِــبْ
فَسَهْمُــكَ مَضْــؤُوْزٌ وأَنْفُــكَ راغِــمُ

و «ضِئْزَىٰ» في قراءةِ ابن كثير مصدرٌ وُصِفَ به، ولا يكون وصفاً أصلياً لِما تقدَّم عن سيبويه. فإنْ قيل: لِم لا قيل في «ضِئْزى» بالكسر والهمز: إنَّ أصلَه ضُئْزَىٰ بالضم فكُسِرَتِ الفاءُ كما قيل فيها مع الياء؟ فالجواب: أنه لا مُوْجِبَ هنا للتغيير؛ إذ الضمُّ مع الهمز لا يُسْتثقل

---

(١) الكتاب ٢/٣٧١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (ضأز)، والقرطبي ١٧/١٠٣.

استثقالَه مع الياء الساكنة، وسُمع منهم «ضُوْزَى» بضم الضاد مع الواو أو الهمزة.

وأمَّا قراءةُ زيدٍ[1] فَتَحْتمل أَنْ تكونَ مصدراً وُصِف به كدَعْوى، وأَنْ تكونَ صفةً كسَكْرىٰ وعَطْشَى[2].

آ. (٢٣) **قوله: ﴿إنْ هي﴾**: في «هي» وجهان، أحدهما: أنها ضميرٌ للأصنام أي: وما هي إلاَّ أسماءٌ ليس تحتها في الحقيقة مُسَمَّياتٌ في الحقيقة لأنكم تَدَّعُوْن الإلهية لِما هو أبعدُ شيءٍ منها وأشدُّ منافاةً لها، كقوله: «ما تَعْبُدون مِنْ دونِه إلاَّ أسماءً سَمَّيْتُموها»[3]. والثاني: أن تكونَ ضميرَ الأسماءِ، وهي اللاتُ والعُزَّىٰ ومَناة، وهم يَقْصِدُون بها أسماءَ الآلهة، يعني: وما هذه الأسماءُ إلاَّ أسماءٌ سَمَّيْتموها بهواكم وشهواتِكم ليس لكم على صحةِ تَسْمِيَتِها بُرْهانٌ تتعلَّقون به، قاله الزمخشري[4]. وقال أبو البقاء[5]: «أسماء» يجب أن يكون المعنى: ذواتُ أسماءٍ: لقوله: «سَمَّيْتُموها» لأنَّ الاسمَ لا يُسَمَّى».

قوله: «إنْ يَتَّبِعُون» العامَّةُ على الغَيْبة التفاتاً من خطابهم إلى الغيبة عنهم تحقيراً لهم. وقرأ[6] عبد الله/ وابن عباس وطلحة وعيسى بن عمر [٨٢٢/ب] وابن وثاب بالخطاب، وهو حسنٌ موافِقٌ.

---

(١) ضَيْزَىٰ.

(٢) انظر في مسألة ضيزى: الأصول ٣/ ٢٦٧، وأدب الكاتب ٥٩٣، وابن يعيش ١٠/ ٩٧، والمنصف ٢/ ١٦١، والممتع ٤٩٣، وشرح الشافية ٣/ ٨٥.

(٣) الآية ٤٠ من يوسف.

(٤) الكشاف ٤/ ٣١.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٦) القرطبي ١٧/ ١٠٣، والبحر ٨/ ١٦٢.

قوله: «وما تَهْوَىٰ الأنفسُ» نَسَقٌ على الظنِّ، و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنى الذي.

قوله: «ولقد جاءهم مِنْ ربِّهم الهُدىٰ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من فاعلِ «يَتَّبعون» أي: يَتَّبعون الظنَّ وهَوَىٰ النفس في حالِ تنافي ذلك وهي مجيْءُ الهدى مِنْ عند ربِّهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ اعتراضاً فإنَّ قولَه: «أم للإنسان» متصلٌ بقولِه: «وما تَهْوى الأنفسُ» وهي أم المنقطعةُ فتتقدَّر بـ بل والهمزةِ على الصحيح. قال الزمخشري[1]: «ومعنى الهمزةِ فيها الإِنكارُ أي: ليس للإِنسانِ ما تَمَنَّىٰ».

آ. (٢٦) **قوله: ﴿وكم مِنْ مَلَكٍ﴾**: كم هنا خبريةٌ تفيد التكثيرَ، ومحلُّها الرفعُ على الابتداءِ «ولا تُغْني شفاعتُهم» هو الخبرُ. والعامَّةُ على إفراد الشفاعة وجُمِعَ الضميرِ اعتباراً بمعنى مَلَكَ وبمعنى «كم». وزيد بن علي[2] «شفاعتُه» بإفرادها اعتبر لفظ «كم»، و «مَلَكَ». وابن مقسم «شفاعاتُهم» بجمعها. و «شيئاً» مصدرٌ أي: شيئاً من الإِغناء.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿وما لهم به﴾**: أي: بما يقولون أو بذلك. وقال مكي[3]: «الهاءُ تعود على الاسمِ لأنَّ التسميةَ والاسمَ بمعنى». وقرأ[4] أُبي «بها» أي: بالملائكة أو بالتسمية، وهذا يُقَوِّي قولَ مكي.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿ذلك مَبْلَغُهم﴾**: قال الزمخشري[5]: «هو

---

(١) الكشاف ٤/٣١.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٦٣.

(٣) مشكل الإِعراب ٢/٢٨.

(٤) الكشاف ٤/٣٢.

(٥) الكشاف ٤/٣٢.

اعتراض أي: فأَعْرِضْ عنه ولا تُقابِلْه، إنَّ ربك هو أعلمُ [بالضالّ] »[1].

قال الشيخ[2]: «كأنه يقول: هو اعتراضٌ بين «فأعرِضْ» وبين «إنَّ ربك»، ولا يظهر هذا الذي يقولُه من الاعتراضِ». قلت: كيف يقولُ: كأنه يقول هو اعتراضٌ وما بمعنى التشبيه، وهو قد نَصَّ عليه وصرَّح به فقال: أي فأعرِضْ عنه ولا تقابِلْه، إنَّ ربك؟ وقوله: «ولا يَظْهر»، ما أدري عدمَ الظهورِ مع ظهور أنَّ هذا علةٌ لذاك، أي: قوله: «إنَّ ربَّك» علةٌ لقولِه: «فأعْرِضْ» والاعتراضُ بين العلةِ والمعلولِ ظاهرٌ، وإذا كانوا يقولون: هذا معترضٌ فيما يجيءُ في أثناء قصةٍ فكيف بما بين علةٍ ومعلول؟

وقوله: «أعلمُ بمَنْ ضَلَّ» جوَّزَ مكي[3] أن يكونَ على بابِه من التفضيل أي: هو أعلمُ مِنْ كل أحد، بهذين الوصفَيْن وبغيرِهما، وأَنْ يكونَ بمعنى عالِم وتقدَّم نظيرُ ذلك مراراً[4].

آ. (٣١) **قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾**: في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدها: أَنْ تتعلَّقَ بقولِه: «لا تُغْني شفاعتُهم» ذكره مكي[5]. وهو بعيدٌ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى. الثاني: أَنْ تتعلَّقَ بما دَلَّ عليه قولُه: «ولله ما في السموات» أي: له مِلْكُهما يُضِلُّ مَنْ يشاء ويَهْدي مَنْ يشاء ليجزيَ المحسنَ والمسيءَ. الثالث: أَنْ تتعلَّق بقولِه: «بمنْ ضَلَّ وبمَنْ اهتدى». واللام للصيرورةِ أي: عاقبة أمرهم جميعاً للجزاءِ بما عملوا، قال معناه

---

(١) زيادة من «الكشاف».

(٢) البحر ٨/ ١٦٤.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٢.

(٤) نحو قوله تعالىٰ: «وهو أعلم بمَنْ اهتدَىٰ».

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٢، ولم يقل به وإنما نقله عن غيره.

الزمخشري[1]. الرابع: أن تتعلَّقَ بما دَلَّ عليه قولُه: «أعلمُ بمَنْ ضَلَّ» أي: حَفِظ ذلك ليجزيَ، قاله أبو البقاء[2]. وقرأ[3] زيد بن علي «لنجزيَ، ونجزيَ» بنونِ العظمة، والباقون بياء الغَيْبَة.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿الذين يَجْتَنِبون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بدلاً أو بياناً أو نعتاً للذين أحسنوا، وبإضمار أَعْني، وأن يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ أي: هم الذين، وقد تقدَّم الخلاف في «كبائر» و «كبير الإثم»[4].

قوله: «إلاَّ اللَّمَمَ» فيه أوجه، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ اللَّمَمَ الصغائرُ، فلم تندرِجْ فيما قبلَها، قاله جماعةٌ[5] وهو المشهور. الثاني: أنه صفةٌ و «إلاَّ» بمنزلة «غير» كقولِه: «لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللَّهُ»[6] أي: كبائرَ الإثم والفواحش غيرِ اللمم. الثالث: أنه متصلٌ وهذا عند مَنْ يُفَسِّر اللممَ بغير الصغائرِ، والخلاف مذكور في التفسير. وأصلُ اللَّمَم: ما قَلَّ وصَغُر، ومنه اللَّمَمُ وهو المَسُّ من الجنون، وألَمَّ بالمكان قلَّ لُبْثُه به، أَلَمَّ بالطعام أي: قَلَّ أكلُه منه. وقال أبو العباس: «أصلُ اللَّمم: أَنْ يُلِمَّ بالشيء من غير أن يركَبَه يقال: ألَمَّ بكذا إذا قاربه، ولم يُخالِطْه». وقال الأزهري[7]: «العربُ تستعمل الإلمامَ في معنى الدُنوِّ والقُرْب». وقال جرير[8]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٧.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٠٢، والبحر ٨/ ١٦٤.

(٤) انظر إعرابه للآية ٣٧ من الشورىٰ.

(٥) وهو قول أبي عبيدة في المجاز ٢/ ٢٣٧، والنحاس في إعرابه ٣/ ٢٧١.

(٦) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٧) تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٨.

(٨) ديوانه ٥١٢، والبحر ٨/ ١٥٥.

٤١٣٤ـ بنفسـي مَـنْ تجنُّبُـه عـزيـزٌ
علـيَّ ومَـنْ زيـارَتُـه لِمـامُ

وقال آخر(١):

٤١٣٥ـ متـى تـأتِنـا تُلْمِـمْ بنـا فـي ديـارِنـا
تَجِـدْ حَطَبـاً جَـزْلاً ونـاراً تَـأَجَّجـا

وقال آخر(٢):

٤١٣٦ـ لقـاءُ أخِـلَّاءِ الصَّفـاءِ لِمـامُ
....

ومنه لِمَّة الشَّعْرِ لِما دونَ الوَفْرةِ.

قوله: «أَجِنَّةٌ» جمع جَنين، وهو الحَمْلُ في البطنِ لاستتارِه. وجنين وأَجِنَّةَ كسرير وأَسِرة.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وأَكْدَىٰ﴾: أصلُه مِنْ أكدىٰ الحافرُ إذا حفر شيئاً فصادفَ كُدْيَةً مَنَعَتْه من الحفر، ومثلُه أَجْبَلَ أي: صادف جبلاً منعه من الحفر، وكُدِيَتْ أصابِعُه: كلَّتْ من الهزِّ، ثم اسْتُعْمل في كلِّ مَنْ/ [٨٢٣/أ] طلب شيئاً، فلم يَصِلْ إليه أو لم يُتَمِّمْه. وأَرَأَيْتَ بمعنى أخبرني.

آ. (٣٥) و ﴿أعنده عِلْمُ﴾: هو المفعولُ الثاني. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ اقتصاراً لأعطىٰ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٥٤٠، والبحر ٨/ ١٥٥، وعجزه:

وكلُّ وِصالِ الغانياتِ ذِمامُ

قوله: «فهو يَرَىٰ» هذه الجملةُ مترتبةٌ على ما قبلَها ترتُّباً ظاهراً. وقال أبو البقاء[1]: «فهو يرىٰ» جملةٌ اسميةٌ واقعةٌ موقعَ الفعليةِ. والأصل: أَعنده عِلْمُ الغيبِ فيَرى. ولو جاء على ذلك لكان نصباً على جوابِ الاستفهام» انتهى. وهذا لا حاجةَ إليه مع ظهورِ الترتُّبِ بالجملةِ الاسميةِ، وقد تقدَّم له نظيرُ هذا الكلامِ في موضعٍ آخرَ وتقدَّمَ الردُّ عليه.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وإبراهيمَ﴾**: عطفٌ على «موسى»، وإنما خَصَّ هذين النبيَّيْن عليهما السلامُ بالذِّكْر؛ لأنه كان بين إبراهيم وموسى يُؤْخَذُ الرجلُ بجَريرةِ غيرِه، فأولُ مَنْ خالفهم إبراهيمُ عليه السلام. و «أم»[2] منقطعةٌ أي: بل ألم يُنَبَّأ. والعامَّةُ على «وَفَّى» بالتشديد. وقرأ[3] أبو أمامةَ الباهلي[4] وسعيد بن جبير وابن السَّمَيْفع «وَفَى» مخففاً. وقد تقدَّم أنَّ فيه ثلاثَ لغاتٍ[5]، وأَطْلَقَ التوفيةَ والوفاءَ ليتناولا كلَّ ما وَفَىٰ به.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿ألَّا تَزِرُ﴾**: «أَنْ» مخففةٌ من الثقيلة، واسمُها محذوفٌ هو ضميرُ الشأنِ. ولا تزرُ هو الخبرُ وجِيْءَ بالنفيِ لكونِ الخبرِ جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ مقرونةٍ بـ «قد»، كما تقدَّم تحريرُه في المائدة. و «أَنْ» وما في حَيِّزِها فيها قولان، أظهرهُما: الجرُّ بدلاً مِنْ «ما» في قولِه: «بما في صُحُف». والثاني: الرفعُ خبراً لمبتدأ مضمر أي: ذلك أَنْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.
(٢) في الآية ٣٦.
(٣) الإتحاف ٢/٥٠٢، والبحر ٨/١٦٧، والمحتسب ٢/٢٩٤، والقرطبي ١٧/١١٣.
(٤) صدي بن عجلان. صحابي، نزل حمص، روى له الجماعة. توفي سنة ٨٦. انظر: تهذيب الكمال ٢/٦٠٦.
(٥) انظر: الدر المصون ١/٣١٢. واللغات هي: أوفىٰ، ووفىٰ، ووفَّىٰ.

لا تَزِرُ أو هو أَنْ لا تَزِرُ، وهو جوابٌ لسؤالٍ مقدر كأنَّ قائلاً قال: وما في صُحُفهما؟ فأجيب بذلك. قلت: ويجوزُ أَنْ يكونَ نصباً بإضمار أعني جواباً لذلك السَّائل. وكلُّ موضعٍ أُضْمِرَ فيه هذا المبتدأُ لهذا المعنىٰ أُضْمِرَ فيه هذا الفعلُ.

آ. (٣٩ ــ ٤٠) قوله: ﴿وأَنْ ليس﴾: هي المخففةُ أيضاً. ولم يُفْصَلْ هنا بينها وبين الفعلِ لأنه لا يَتَصَرَّفُ. ومحلُّها الجرُّ أو الرفعُ أو النصبُ لعَطْفِها على أَنْ قبلَها، وكذلك محلُّ «وأَنَّ سَعْيَه» و «يُرَىٰ» مبني للمفعول فيجوزُ أَنْ يكونَ من البصرية أي: يُبْصَر، وأن يكونَ من العِلميَّة، فيكونُ الثاني محذوفاً أي: يُرىٰ حاضراً، والأولُ أوضحُ. وقال مكي[1]: «وأجاز الزجَّاج[2] «يَرى» بفتح الياء على إضمارِ الهاءِ أي: سوفَ يَراه، ولم يُجِزْه الكوفيون لأنَّ سَعْيَه يَصير قد عملَ فيه «أنَّ» و «يَرى» وهو جائزٌ عند المبرد وغيرِه؛ لأن دخولَ «أنَّ» على «سَعْيَه» وعملَها فيه يَدُلُّ على أن الهاء المحذوفة مِنْ «يَرَى»، وعلى هذا جَوَّز البصريون: «إنَّ زيداً ضربْتُ» بغير هاء». قلت: وهو خلافٌ ضعيفٌ؛ توهَّموا أن الاسمَ تَوَجَّه عليه عاملان مختلفان في الجنسيةِ، وإنما قلتُ في الجنسية لأنَّ رأيَ بعضِهم أنه يُعْمِلُ فعلَيْن في معمولٍ واحدٍ، ومنه بابُ التنازع في بعض صورِه نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربْتُ وأكرمْتُ عَمْراً، وأن يعملَ عاملٌ واحدٌ في اسمٍ وفي ضميرِه معاً نحو: «زيداً ضربتُه» في باب الاشتغال، وهذا توهُّمٌ باطلٌ لأنَّا نقولُ «سَعْيَه» منصوبٌ بـ «أنَّ»، و «يَرىٰ» متسلِّطٌ على ضميره المقدر.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٣٣٣.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٥/٧٦.

قلت: فظاهرُ هذا أنه لم يُقْرَأْ به[1]، وقد حكى أبو البقاء[2] أنه قُرِىء به شاذّاً، ولكنه ضَعَّفه مِنْ جهةٍ أخرى فقال: «وقُرِىء بفتح الياء وهو ضعيفٌ؛ لأنه ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «أنَّ» وهو السَّعْي، والضميرُ الذي فيه للهاءِ، فيبقى الاسمُ بغير خبرٍ، وهو كقولِك: «إنَّ غلامَ زيدٍ قامَ» وأنت تعني: قام زيدٌ، فلا خبرَ لغلام. وقد وُجِّه على أن التقديرَ: سوف يَراه فتعودُ الهاءُ على السعي وفيه بُعْدٌ» انتهى. وليت شعري كيف توهَّم المانعَ المذكورَ، وكيف نَظَّره بما ذكر؟ ثم أيُّ بُعْدٍ في تقدير: سوف يَرى سعي نفسِه؟ وكأنَّه اطلع على مذهبِ الكوفيين في المنعِ إلَّا أنَّ المُدْرَك غيرُ المُدْرِك.

آ. (٤١) قوله: ﴿ثم يُجْزاه﴾: يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ الضميرَ المرفوعَ عائدٌ على الإنسان، والمنصوبَ عائدٌ على سعيه. والجزاء مصدرٌ مبيِّنٌ للنوع. والثاني: قال الزمخشريُّ[3]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ للجزاء، ثم فَسَّره بقولِه «الجزاءَ»، أو أبدلَه عنه كقولِه: «وأَسَرُّوا النجوىٰ الذين ظلموا»[4]. قال الشيخ[5]: «وإذا كان تفسيراً للضميرِ المنصوبِ في «يُجْزاه» فعلى ماذا ينتصِبُ، وأمَّا إذا كان بدلاً فهو مِنْ بدلِ الظاهرِ/ من المضمرِ، وهي مسألةُ خلافٍ والصحيحُ المنعُ». [٨٢٣/ب]

قلت: العجبُ كيف يقولُ: فعلى ماذا ينتصِبُ؟ وانتصابُه من

(١) أي بـ «يَرَىٰ».
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٨.
(٣) الكشاف ٤/ ٣٣.
(٤) الآية ٣ من الأنبياء
(٥) البحر ٨/ ١٦٨.

وجهَيْن، أحدُهما: ــ وهو الظاهرُ البيِّن ــ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، وعطفُ البيانِ يَصْدُقُ عليه أنه مُفَسِّرٌ، وهي عبارةٌ سائغةٌ شائعةٌ. والثاني: أَنْ ينتصِبَ بإضمار أَعْني، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسَمُّون مثلَ ذلك تفسيراً. وقد مَنَعَ أبو البقاء[1] أن ينتصِبَ الجزاء الأَوْفى على المصدرِ، فقال: «الجزاءَ الأوفى هو مفعولُ «يُجْزاه» وليس بمصدرٍ لأنَّه وَصَفَه بالأَوْفىٰ، وذلك مِنْ صفةِ المَجْزِيِّ به لا من صفةِ الفعلِ». قلت: وهذا لا يَبْعُدُ عن الغلطِ؛ لأنه يلزَمُ أَنْ يتعدَّى يُجْزىٰ إلى ثلاثةِ مفاعيل. بيانه: أنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، والثاني: الهاءُ التي هي ضميرُ السعي، والثالث: الجزاءَ الأوفى. وأيضاً فكيف يَنْتَظِم المعنى؟ وقد يُجاب عنه: بأنه أراد أنه بدلٌ من الهاءِ كما تقدَّم نَقْلُه عن الزمخشريِّ فيَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هو مفعولُ «يُجْزاه»، فلا يتعدَّىٰ لثلاثةٍ حينئذٍ، إلاَّ أنه بعيدٌ مِنْ غَرَضِه، ومثلُ هذا إلغازٌ. وأمَّا قولُه: «والأوفى ليس من صفات الفعل» ممنوعٌ[2]، بل هو من صفاتِه مجازٌ، كما يُوْصف به المجزيُّ به مجازاً، فإن الحقيقةَ في كليهما منتفيةٌ، وإنما المُتَّصِفُ به حقيقةُ المُجازَىٰ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وأنَّ إلى ربِّك﴾: العامَّةُ على فتح هذه الهمزةِ وما عُطِفَ عليها بمعنى: أن الجميعَ في صُحُفِ موسى وإبراهيم. وقرأ[3] أبو السَّمَّال بالكسرِ في الجميع على الابتداءِ. وقولُه: «أَضْحك وأَبْكى» وما بعده: هذا يُسَمِّيه البيانيون الطباقَ والتضادَّ، وهو نوعٌ من البديعِ، وهو أَنْ يُذْكَرَ ضدان أو نَقيضان أو متنافيان بوجهٍ من الوجوه.

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٢) الأفصح: فممنوع.

(٣) البحر ٨/١٦٨.

آ. (٤٨) قوله: ﴿أَقْنَىٰ﴾: قال الزمخشريُّ[١]: «أعطى القُنْيَة وهي المالُ الذي تَأَثَّلْتَه[٢] وعَزَمْتَ أن لا يَخْرُج مِنْ يَدِك». قال الجوهري[٣]: «قَنِيَ الرجلُ يَقْنَىٰ قِنَىً، مثل: غنِيَ يَغْنَى غِنَى». ثم يتعدَّىٰ بتغييرِ الحركة فيقال: قَنَيْتُ مالاً أي: كَسَبْتُه، وهو نظير: شَتِرَتْ عينُه بالكسر وشَتَرَها اللَّهُ بالفتح، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزةُ أو التضعيفُ اكتسب مفعولاً ثانياً فيقال: أَقْناه الله مالاً، وقَنَّاه إياه أي: أَكْسَبه إياه، قال الشاعر[٤]:

٤١٣٧ـ كم مِنْ غنيٍّ أصاب الدهرُ ثَرْوَته
ومِنْ فقيرٍ تَقَنَّىٰ بعد إقْلالِ

أي: تقنَّىٰ مالاً، فحذف الثاني، وحُذِفَ مفعولا أغْنى وأَقْنى؛ لأنَّ المرادَ نسبةُ هذين الفعلين إليه وحدَه وكذلك في باقيها.

وألفُ «أَقْنى» عن ياءٍ لأنه مِنَ القُنْيَةِ قال[٥]:

٤١٣٨ـ ألا إنَّ بَعْدَ العُدْمِ للمَرْءِ قُنْيَةً
....

وقيل: أَقْنى أَرْضَىٰ. قال الراغب[٦]: «وتحقيقُه: أنه جَعَلَ له قِنْيَة من الرضا وقَنَيْتُ كذا واقْتَنَيْتُه قال[٧]:

---

(١) الكشاف ٤/٣٤.
(٢) تأثل: ثبت وادخره صاحبه.
(٣) الصحاح (قنا) ٦/٢٤٦٨.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/١٥٥، والمحرر ١٥/٢٨٣.
(٥) تقدم برقم ٤١٥. وضبط القاف بالضم والكسر.
(٦) المفردات ص ٤١٤.
(٧) البيت لحاتم وصدره:

٤١٣٩ـ ....

قَنِيْــتُ حَيــائــي عِفَّــةً وتكَــرُّمــا

آ. (٤٩) **قوله: ﴿رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾**: الشِّعْرى في لسان العرب كوكبان يُسَمَّى أحدُهما: الشِّعْرى العَبُور، وهو المرادُ في الآيةِ الكريمةِ فإنَّ خُزاعةَ كانت تَعْبُدها، وسَنَّ عبادتَها أبو كبشةَ رجلٌ مِنْ ساداتِهم، وكانت قريشٌ تقولُ لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: أبو كبشَة تشبيهاً بذلك الرجل، في أنه أَحْدَثَ ديناً غيرَ دينهم. والشِّعْرى العَبُور تَطْلُعُ بعد الجوزاءِ في شدَّةِ الحرِّ، ويُقال لها: مِرْزَمُ الجَوْزاء ويُسَمَّى كلبَ الجبَّار. والثاني:/ الشِّعْرَىٰ الغُمَيْصاء، وهي التي في الذِّراع. وسبب تَسْميتها [٨٢٤/أ] بذلك ما زَعَمَتْه العربُ: مِنْ أنَّهما كانا أُخْتَيْن أو زوجَيْن لسُهَيْل، فانحدر سهيلٌ إلى اليمنِ، فاتَّبَعْته الشِّعْرى العَبُوْر فعبَرَتْ المَجَرَّة فسُمِّيَتِ العَبورَ، وأقامَتِ الغُمَيْصاءُ، وبكَتْ لفَقْدِه حتى غَمَصَتْ عَيْنُها، ولذلك كانت أَخْفَى من العَبُوْر.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿عاداً الأُوْلى﴾**: اعلَمْ أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ مِنْ أشكلِ الآياتِ نَقْلاً وتوجيهاً، وقد يَسَّر اللَّهُ تعالى تحريرَ ذلك كلِّه بحولِه وقوتِه فأقول: إنَّ القرَّاءَ[1] اختلفوا في ذلك على أربعِ رُتَبٍ، إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون «عاداً الأُولى» بالتنوين مكسوراً

= إذا قَلَّ مالي أو نُكِبْتُ بنَكْبةٍ

وليس في ديوانه، وهو في المفردات ٤١٤، وعمدة الحفاظ ٤٧٠، وقنيت في البيت وردت بالكسر.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/ ٤١٠، والحجة ٦٨٧، والقرطبي ١٧/ ١٢٠، والبحر ٨/ ١٦٩، والتيسير ٢٠٤.

وسكونِ اللام وتحقيقِ الهمزةِ بعدها، هذا كلُّه في الوصلِ فإذا وقفوا على «عاداً» وابتدؤوا بـ «الأُوْلىٰ» فقياسُهم أَنْ يقولوا «الأولى» بهمزةِ الوصلِ وسكونِ اللامِ وتحقيقِ الهمزة.

الثانيةُ: قرأ قالون «عاداً لُؤْلَىٰ» بإدغامِ التنوين في اللامِ، ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى لام التعريفِ، وهمزِ الواوِ، هذا في الوصل. وأمَّا في الابتداءِ بالأولى فله ثلاثةُ أوجهٍ، الأولُ: «الُؤْلَىٰ» بهمزةِ وصل، ثم بلامٍ مضمومة، ثم بهمزةٍ ساكنة. الثاني: «لُؤْلَىٰ» بلامٍ مضمومةٍ ثم بهمزةٍ ساكنةٍ. الثالث: كابتداءِ ابنِ كثير ومَنْ معه.

الثالثة: قرأ ورش «عاداً لُوْلىٰ» بإدغامِ التنوين في اللام ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إليها كقالون، إلاَّ أنه أبقى الواوَ على حالِها غيرَ مبدلةٍ همزةً هذا في الوصل. وأمَّا في الابتداءِ بها فله وجهان: «الُوْلَى» بالهمزةِ والنقلِ، و «لُوْلَىٰ» بالنقلِ دونَ همزِ وصلٍ، والواوُ ساكنةٌ على حالِها في هذَيْن الوجهَيْن.

الرابعة: قرأ أبو عمروٍ كوَرْشٍ وَصْلاً وابتداءً سواءً بسواءٍ، إلاَّ أنه يزيدُ عليه في الابتداءِ بوجهٍ ثالثٍ، وهو وجهُ ابنِ كثير ومَنْ ذُكِرَ معه، فقد تحصَّل أنَّ لكلّ مِنْ قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثةَ أوجهٍ، وأنَّ لورشٍ وجهين. فتأمَّلْ ذلك فإنَّ تحريرَه صعبُ المأخذِ من كتب القراءات. هذا ما يتعلَّقُ بالقراءات.

وأمَّا توجيهُها فيُوقف على معرفةِ ثلاثةِ أصولٍ، الأول: حكمُ التنوينِ إذا وقع بعدَه ساكنٌ. الثاني: حكمُ حركةِ النقلِ. الثالث: أصلُ «أُوْلَىٰ» ما هو؟ أمَّا الأولُ فحكمُ التنوينِ الملاقي أنْ يُكْسَرَ لالتقاءِ الساكنين نحو:

«قل هو اللَّهُ أحدٌ اللَّهُ»[١] أو يُحْذَفَ تشبيهاً بحرفِ العلةِ كقراءةِ «أحدُ اللَّهُ الصمد»[٢]، وكقولِ الشاعر[٣]:

٤١٤٠ـ . . . .
ولا ذاكـــرَ اللَّـــهَ إلاَّ قليـــلاَ

وهو قليلٌ جداً، وقد مضى تحقيقُه. وأمَّا الثاني فإنَّ للعرب في الحركة المنقولةِ مذهبين: الاعتدادَ بالحركةِ، وعدمَ الاعتدادِ بها، وهي اللغةُ العالية. وأمَّا الثالثُ[٤] فأَوْلَىٰ تأنيثُ أَوَّل، وقد تقدَّم الخلافُ في أصلِه مستوفى في أولِ هذا التصنيفِ فعليك باعتبارِه. إذا تقرَّرَتْ هذه الأصولُ الثلاثةُ فأقولُ:

أمَّا قراءةُ ابنِ كثير ومَنْ معه فإنهم صرفوا «عاداً»: إمَّا لأنه اسمٌ للحيِّ أو الأبِ فليس فيه ما يمنعُه، وإمَّا لأنَّه وإنْ كان مؤنثاً اسماً للقبيلةِ أو الأمِّ، إلاَّ أنَّه مثلُ هِنْد ودَعْد فيجوزُ فيه الصرفُ وعدمُه فيكونُ كقوله[٥]:

٤١٤١ـ لـــم تَتَلَفَّـــعْ بفَضْـــلِ مِئْـــزَرِهـــا
دَعْـــدٌ ولـــم تُسْـــقَ دعـــدُ فـــي العُلَـــب

فصرفَها أولاً ومَنَعَها ثانياً، ولَم يَنْقُلوا حركةَ الهمزةِ إلى لام التعريف فالتقى ساكنان، فكسروا التنوينَ لالتقائِهما على ما هو المعروفُ من

---

(١) الآية ١ من الإخلاص.
(٢) وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون. انظر: السبعة ٧٠١.
(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٤) أي الأصل الثالث من الأصول الثلاثة التي أشار إليها.
(٥) تقدم برقم ٥٠٢.

اللغتين وحذفوا همزةَ الوصلِ من «الأُوْلى» للاستغناءِ عنها بحركة التنوين وَصْلاً فإذا ابتدَؤوا بها احتاجُوا إلى همزة الوصل فأَتَوْا بها فقالوا: الأُوْلى كنظيرِها/ من هَمَزاتِ الوصلِ. وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها ومن ثم اختارها الجَمُّ الغَفيرُ. [٨٢٤/ب]

وأمَّا قراءة[1] مَنْ أدغم التنوينَ في لامِ التعريفِ وهما نافعٌ وأبو عمرو مع اختلافِهما في أشياءَ كما تقدَّم بيانُه فوجْهُه الاعتدادُ بحركةِ النقل؛ وذلك أنَّ مِنَ العربِ مَنْ إذا نَقَل حركة الهمزةِ إلى ساكنٍ قبلَها كلامِ التعريفِ عامَلَها معاملَتَها ساكنةً، ولا يَعْتَدُّ بحركةِ النقلِ، فيكسرُ الساكنَ الواقعَ قبلَها، ولا يُدْغِم فيها التنوينَ، ويأتي قبلها بهمزةِ الوصلِ فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرُ، ورأيت زياداً لَعْجَم، من غيرِ إدغام التنوينِ، والَحْمَرُ والَعْجَمُ بهمزة الوصلِ لأن اللامَ في حكمِ السكونِ، وهذه هي اللغةُ المشهورة. ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بها، فلا يكسِر الساكنَ الأولَ، ولا يأتي بهمزةِ الوصلِ، ويُدْغم التنوين في لام التعريف فيقولُ: لم يَذْهَبْ لَحْمر بسكون الباء، ولَحْمَرُ ولَعْجَمُ من غيرِ همزٍ، وزيادُ لّعجم بتشديدِ اللامِ، وعلى هذه اللغةِ جاءَتْ هذه القراءةُ، هذا من حيث الإجمال.

وأمَّا من حيث التفصيلُ فأقول: أمَّا قالون فإنه نَقَلَ حركة الهمزةِ إلى لام التعريف، وإنْ لم يكنْ من أصلِه النقلُ لأجل قَصْدِه التخفيفَ بالإدغام، ولَمَّا نقل الحركةَ اعْتَدَّ بها، إذ لا يمكن الإدغامُ في ساكنٍ ولا ما هو في حُكْمِه.

وأمَّا همزُه الواوَ ففيه وجهان منقولان، أحدُهما: أَنْ تكونَ أُوْلى أصلُها عنده وُؤْلَى مِنْ وَأَلَ أي: نجا، كما هو قولُ الكوفيين، ثم أَبْدَلَ

---

(١) «عاداً لُّؤْلَى».

الواوَ همزةً لأنها واوٌ مضمومةٌ، وقد تقدَّم لك أنها لغةٌ مطردةٌ، فاجتمع همزتان ثانيتُهما ساكنةٌ فَوَجَبَ قلبُها واواً نحو: «أُوْمِنُ»، فلمَّا حُذِفَتْ الهمزةُ الأولى بسببِ نَقْلِ حركتِها رَجَعَتْ الثانيةُ إلى أصلِها من الهمزةِ لأنَّها إنما قُلِبت واواً من أجلِ الأُولى، وقد زالَتْ، وهذا كما رأيتَ تكلُّفٌ لا دليلَ عليه. والثاني: أنَّه لَمَّا نَقَلَ الحركةَ إلى اللامِ صارَت الضمةُ قبل الواوِ كأنَّها عليها، لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، فأبدل الواوَ همزةً كقوله[1]:

٤١٤٢ـ أَحَبُّ المُؤْقِدِيْنَ إلَيَّ مُوسَى

. . . .

وكقراءةِ «يُؤْقِنون»[2] وهمزِ «السُّؤْقِ»[3] و «سُؤْقِه»[4] وقد تقدَّم تحريرُ ذلك[5]، وهذا بناءً منه على الاعتدادِ بالحركةِ أيضاً. وليس في هذا الوجهِ دليلٌ على أصلِ «أُوْلى» عنده ما هو؟ فيُحتمل الخلافُ المذكورُ جميعُه. وأمَّا ابتداؤُه الكلمةَ من غير نَقْلٍ فإنه الأصلُ، ولأنه إنما نَقَلَ في الوصلِ لقَصْدِه التخفيفَ بالإدغامِ، ولا إدغامَ في الابتداءِ فلا حاجةَ إلى النقلِ. وأمَّا الابتداءُ له بالنقلِ فلأنه محمولٌ على الوصل ليجريَ اللفظُ فيهما على سَنَنٍ واحدٍ.

وعلةُ إثباتِ ألفِ الوصلِ مع النقلِ في أحدِ الوجهَينِ: تَرْكُ الاعتدادِ

---

(١) تقدم برقم ١٢٨.

(٢) الآية ٤ من البقرة وهي قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ١/٤٢، والشواذ ٢.

(٣) الآية ٣٣ من ص، وهي قراءة قنبل. انظر: البحر ٧/٣٩٧.

(٤) الآية ٢٩ من الفتح، وهي قراءة قنبل. انظر: البحر ٨/١٠٣.

(٥) انظر: الدرالمصون ١/١٠١.

بحركةِ اللامِ على ما عليه القراءةُ في نظائرِه ممَّا وُجِدَ فيه النقلُ؛ إذ الغَرَضُ إنما هو جَرْيُ اللفظِ في الابتداءِ والوصلِ على سَنَنٍ واحدٍ، وذلك يَحْصُل بمجرد النقلِ وإنْ اختلفا في تقديرِ الاعتدادِ بالحركةِ وتركِه. وعلةُ تَرْكِ الإتيانِ بالألفِ في الوجهِ الثاني حَمْلُ الابتداءِ على الوصلِ في النقلِ والاعتدادِ بالحركةِ جميعاً. ويُقَوِّي هذا الوجهَ رسمُ «الأولى» في هذا الموضع بغيرِ ألفٍ. والكلامُ في همز الواوِ مع النقل في الابتداءِ كالكلامِ عليه في الوَصْل كما تقدَّم.

وأمَّا ورشٌ فإنَّ أصلَه أن ينقلَ حركةَ الهمزةِ على اللام في الوصلِ فنقل على أصلِه، إلَّا أنه اعتدَّ بالحركةِ ليصِحَّ ما قَصَدَه من التخفيفِ بالإدغامِ، وليس من أصله الاعتدادُ بالحركة في نحو ذلك. ألا ترى أنه يَحْذِفُ الألفَ في «سيرتَها الأولى»[1] و «يتجنَّبُها الأشْقى»[2] ولو اعْتَدَّ بالحركةِ لم يَحْذِفْها. وأمَّا ما جاء عنه في بعضِ الرواياتِ: «قالوا لان جِئْتَ بالحق»[3] فإنه وجهٌ نادرٌ مُعَلَّلٌ باتِّباع الأثرِ والجَمْعِ بين اللغتين. والابتداءُ له بالنَّقْلِ على أصلِه في ذلك أيضاً، والابتداءُ له بألفِ الوصلِ على تَرْكِ الاعتدادِ بالحركةِ، إذْ لا حاجةَ إلى قَصْد ذلك في/ الابتداءِ، [٨٢٥/أ] وتَرْكِ الإتْيانِ له بالألف على الاعتدادِ له بالحركة حَمْلاً للابتداءِ على الوصل وموافقةَ الرسمِ أيضاً، ولا يُبْتَدأ له بالأصل، إذ ليس مِنْ أصلِه ذلك، و «الأُوْلَى» في قراءتِه تَحْتَمل الخلافَ المذكورَ في أصلِها.

وأمَّا أبو عمروٍ فالعلةُ له في قراءتِه في الوصلِ والابتداءِ كالعلةِ

(١) الآية ٢١ من طه.
(٢) الآية ١١ من الأعلى.
(٣) الآية ٧١ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤٣٣.

المتقدمةِ لقالـون، إلاَّ أنَّـه يُخالفه في همـزِ الـواو لأنـه لـم يُعْطِهـا حكـمَ ما جاوَرَها، وليسَتْ عنده مِنْ وَأل بل مِنْ غيرِ هذا الوجهِ، كما تقدَّم لكَ الخلافُ فيه أولَ هذا الموضوع، ويجوز أَنْ يكونَ أصلُها عندَه مِنْ وَأَل أيضاً إلاَّ أنه أَبْدَلَ في حالِ النقلِ مبالغةً في التخفيف، أو موافَقَةً لحالِ تَرْكِ النَّقلِ، وقد عاب هذه القراءةَ ـ أعني قراءةَ الإدغامِ ـ أبو عثمانَ[1]، وأبـو العبـاس[2]، ذهـابـاً منهمـا إلـى أنَّ اللغـةَ الفَصيحـة عـدمُ الاعتـدادِ بالعارِضِ، ولكن لا التفاتَ إلى رَدِّهما لثبوتِ ذلك لغةً وقراءةً، وإن كان غيرُهـا أَفْصَحَ منهـا. وقد ثَبَتَ عن العرب أنَّهم يقولـون: الَحْمَر ولَحْمَر بهمزةِ الوصلِ وعَدَمِها مع النقلِ، واللَّهُ أعلمُ.

وقرأ أُبَـيٌّ ـ وهي في حَرْفِه ـ «عادَ الأُولى»، غيرَ مصروفٍ ذهاباً إلى القبيلةِ أو الأمِّ كما تقدَّم، ففيه العلَمِيَّةُ والتأنيثُ، ويَدُلُّ على التأنيثِ قولُه: «الأُوْلَى» فوصَفَها بوَصْفِ المؤنث.

آ. (٥١) وقد تقدَّمَ الخلافُ في «ثمود» بالنسبة للصَرْفِ وعَدَمِه في سـورة هـود[3]، وفـي انتصـابِه هنـا وجهـان، أحـدُهمـا: أنـه معطـوفٌ علـى «عـاداً». والثـانـي: أنَّـه منصـوبٌ بـالفعـلِ المقـدَّرِ، أي: وأهلَـك، قـالـه أبو البقاء[4]، وبه بَدَأ، ولا حاجةَ إليه، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ بـ «أَبْقَىٰ»؛ لأنَّ مـا بعـد «مـا» النافيـةِ لا يعمـلُ فيمـا قبلهـا، والظـاهـرُ أنَّ متعلَّقَ «أَبْقَى»

---

(١) وهو المازني في المنصف ٣١١/١.

(٢) وهو المبرد. وقد أشار إليها في المقتضب من غير أن يعيبها. انظر: المقتضب: ٢٥٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٦، ٣٥٠.

(٤) الإملاء ٢٤٨/٢.

عائدٌ على مَنْ تقدَّم مِنْ عادٍ وثمودَ، أي: فما أَبْقَى عليهم، أي: على عادٍ وثمودَ، أو يكونُ التقديرُ: فما أَبْقَىٰ منهم أحداً ولا عَيْناً تَطْرُفُ.

آ. (٥٢) و ﴿قومَ نوح﴾: كالذي قبلَه. و «مِنْ قبلُ»، أي: مِنْ قَبْلِ عادٍ وثمودَ.

وقوله: «إنَّهم» يُحْتَمَلُ أَن يكونَ الضميرُ لقومِ نوحٍ خاصةً، وأن يكونَ لجميعِ مَنْ تقدَّمَ مِن الأمم الثلاثةِ.

وقوله: «كانوا هم» يجوز في «هم» أَنْ يكونَ تأكيداً، وأَنْ يكونَ فَصْلاً، ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ بدلاً، والمفضَّل عليه محذوفٌ، تقديرُه: مِنْ عادٍ وثمودَ، على قولنا: إن الضميرَ لقومِ نوحٍ خاصةً، وعلى القول بأنَّ الضميرَ للكلِّ يكون التقديرُ: مِنْ غيرهم. و «المُؤْتَفِكَة» منصوبٌ بـ «أَهْوَىٰ» وقُدِّمَ لأَجْلِ الفواصل.

آ. (٥٤) قوله: ﴿ما غَشَّىٰ﴾: كقوله «ما أَوْحَىٰ»[1] في الإبهام وهو المفعولُ الثاني، إنْ قلنا: إنَّ التضعيفَ للتعديةِ، وإن قُلْنا: إنه للمبالغةِ والتكثيرِ فتكونُ «ما» فاعلةً كقولِه: «فَغَشِيَهم من اليمِّ ما غَشِيَهُمْ»[2].

آ. (٥٥) قوله: ﴿فبأيِّ﴾: متعلقٌ بـ «تَتَمارَىٰ» والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في. وقرأ[3] ابنُ محيصن ويعقوبُ «تَمارىٰ» بالحذف كقراءةِ «تَذَكَّرون»[4].

---

(١) الآية ١٠ من النجم: «فأوحَىٰ إلى عبدِه ما أوحى».

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) قراءة يعقوب وابن محيصن بتشديد التاء كما في الإتحاف ٢/٥٠٤، والنشر ٢/٣٧٩، والشواذ ١٤٧، والبحر ٨/ ١٧٠.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: السبعة ٢٧٢.

آ. (٥٦) و ﴿هـذا﴾: إشـارةٌ إلـى مـا تقـدَّم مـن الآيِ أو إلـى القرآن، وإلـى الرسـول صلَّى الله عليه وسلَّـم، ونـذيـر: يجـوزُ أَنْ يكـونَ مصـدراً، وأَنْ يكـونَ اسـمَ فـاعـلٍ، وكـلاهمـا لا يَنْقـاس، بـل القيـاسُ في مصدرِه إنذار، وفي اسمِ فاعلِه مُنْذِر، والنُّذُر يجوز أَنْ يكونَ جمعاً لنَذير بمعنَيَيْهِ المذكورَيْن، و «الأُوْلَىٰ» صفةٌ حملاً على معنىٰ الجماعةِ كقولِه: «مـآربُ أُخْـرى»[١]، والآزِفَـةُ، أي: السـاعـةُ الآزفـة، كقـولِـه: «اقتـربَـتِ الساعةُ»[٢]، ويجوز أن تكونَ الآزفةُ عَلَماً للقيامة بالغَلَبة.

آ. (٥٨) قـولـه: ﴿كـاشِفـةٌ﴾: يجـوز أَنْ يكـونَ وصفـاً، وأَنْ يكونَ مصدراً، فإنْ كانَتْ وصفاً احتمل أَنْ يكونَ التأنيثُ/ لأجلِ أنَّه صفةٌ [٨٢٥/ب] لمؤنثٍ محذوفٍ وقيل: تقديرُه: نفسٌ كاشفةٌ، أو حالٌ كاشِفة، واحتمل أَنْ تكونَ التاءُ للمبالغة كعلاَّمَة ونَسَّابَة، أي ليس لها إنسانٌ كاشفةٌ، أي: كثيرُ الكشف، وإن كان مصدراً[٣] فهو كالعافِية والعاقِبَة وخائِنَةِ الأَعْين، ومعنىٰ الكَشْفِ هنا: إمَّا مِنْ كَشَفَ الشيءَ، أي: عَرَفَ حقيقتَه كقولِه[٤]: «لا يُجَلِّيها لوَقْتِها إلاَّ هو»، وإمَّا مِنْ كَشَفَ الضُرَّ، أي: أزاله، أي: ليس لها مَنْ يُزيلها ويُنَجِّيها غيرُ اللَّهِ تعالىٰ، وقد تقدَّم الكلامُ على مادة «أزف» في سورة غافر[٥].

آ. (٥٩) قوله: ﴿أفَمِنْ هذا الحديثِ﴾: متعلِّقٌ بـ «تَعْجَبون»

---

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١ من القمر.

(٣) الأصل «مصدر» وهو سهو.

(٤) الآية ١٨٧ من الأعراف.

(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من غافر.

ولا يجيءُ فيه الإعمالُ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الإعمالِ تأخُّرَ المعمولِ عن العوامل، وهنا هو متقدِّمٌ. وفيه خلافٌ بعيدٌ، وعليه تَتَخرَّج الآيةُ الكريمةُ. فإنَّ كلاًّ مِنْ قولِه: تَعْجبون، وتَضْحكون ولا تَبكون يَطْلُبُ هذا الجارَّ مِنْ حيث المعنى.

والعامَّةُ على فتحِ التاءِ والجيم والحاءِ مِنْ تَعْجَبون، تَضْحكون. والحسن[1]: بضم التاء وكسرِ الجيمِ والحاءِ مِنْ غيرِ واوِ عاطفةٍ بين الفعلَيْن، وهي أبْلَغُ: مِن حيث إنَّهم إذا أَضْحكوا غيرَهم كان تجرُّؤُهم أكثرَ. وقرأ[2] أُبَيٌّ وعبد الله كالجماعةَ، إلاَّ أنهما بلا واوِ عاطفةٍ كالحسنِ، فيُحتمل أَنْ تكونَ «تضحكون» حالاً، وأَنْ تكونَ استئنافاً كالتي قبلها.

آ. (٦١) **قوله: ﴿وأنتم سامدون﴾**: هذه الجملةُ تَحْتمل أَنْ تكونَ مستأنفةً، أخبرَ اللَّهُ تعالى عنهم بذلك، وتَحْتمل أَنْ تكونَ حالاً أي: انتفىٰ عنكم التباكي[3] حالَ كونِكم «سامدونَ»[4]. والسُّمُود قيل: الإعراضُ. وقيل: اللهوُ. وقيل: الجمود. وقيل: الاستكبار. قال الشاعر[5]:

٤١٤٣ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ سَعْدٍ ... بمقدارٍ سَمَدْن له سُمودا

(١) البحر ٨/ ١٧١.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٥.

(٣) الأصل: «التكابي» وهو سهو.

(٤) كذا على حكاية لفظ الآية.

(٥) تقدم برقم ٦٧٦.

فـــرَدَّ شعـــورَهـــن الســـودَ بِيْضـــاً
ورَدَّ وجـــوهَهـــن البيـــضَ سُـــودا

فهذا بمعنى الجمود والخُشوع، وقال آخر[1]:

٤١٤٤ــ ألا أيهـــا الإنســـانُ إنَّـــك ســـامِـــدٌ
كـــأنَّـــك لا تَفْنَـــىٰ ولا أنـــت هـــالـــكُ

فهذا بمعنى لاهٍ لاعِبٌ، وقال أبو عبيدة[2]: «السُّمود»: الغناءُ بلغة حمير، يقولون: يا جاريةُ اسْمُدي لنا، أي: غَنِّي، وقال الراغب[3]: «السَّامِدُ: اللاهي الرافعُ رأسَه، مِنْ قولهم: بعيرٌ سامِدٌ في سَيْرِه، وقيل: سَمَّدَ رأسَه وسَبَّدَه، أي: استأصلَ شَعْرَه».

[تمَّت بعونه تعالى سورة النجم]

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ١٥٥.
(٢) ليس في المجاز.
(٣) المفردات ٢٤١.

سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وانْشَقَّ القمرُ﴾: هذا ماضٍ على حقيقتِه وهو قولُ عامَّةِ المسلمين، إلاَّ مَنْ لا يُلْتَفَتُ إلى قولِه، وقد صَحَّ في الأخبار أنه انشقَّ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ مرَّتين. وقيل: انشَقَّ بمعنىٰ: سينشَقُّ يومَ القيامةِ، فأوقع الماضيَ موضع المستقبلِ لتحقُّقِه، وهو خلافُ الإِجماع. وقيل: انشَقَّ بمعنى انْفَلَقَ عنه الظلامُ عند طلوعِه، كما يُسَمَّى الصبحُ فَلَقاً. وأنشد للنابغة[1]:

٤١٤٥ـ فلمَّا أَدْبَرُوا ولهُمْ دَوِيٌّ
دعانا عند شَقِّ الصُّبْحِ داعي

وإنما ذكَرْتُ لك تنبيهاً على ضَعْفِه وفسادِه.

آ. (٢) قوله: ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾: فيه أقوالٌ، أحدها: أنَّ معناه: دائمٌ مُطَّرِدٌ. وكلُّ شيءٍ قد انقادَتْ طريقتُه ودامَتْ حالُه قيل فيه: استمرَّ. قاله الزمخشري[2]. ومِنْه قولُه[3]:

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٧/١٢٦، والبحر ٨/١٧٣.

(٢) الكشاف ٤/٣٦.

(٣) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٩.

٤١٤٦ـ ألا إنمـــا الـــدنيـــا ليـــالٍ وأَعْصُـــرٌ
وليـــسَ علـــى شـــيءٍ قـــويـــمٍ بمُسْتَمِـــرِّ

أي: بدائم باقٍ. الثاني: أنَّ معناه: مُوَثَّقٌ مُحْكَمٌ مِنْ قولِهم: أَمَرَّ الحبلَ، أي: أَحْكَمَ فَتْلَه. قال[1]:

٤١٤٧ـ حتـى اسْتَمَـرَّتْ علـى شَـزْرٍ مَـريـرتُـه
صِـــدْقُ العـــزيمـــةِ لا رثّـــاً ولا ضَـــرَعـــا

الثالث: أنَّ معناه مارٌّ ذاهب مَنَّوْا أنفسَهم بذلك. الرابع: أنَّ معناه شديدُ المرارة. قال الزمخشري[2]: «أي: مُسْتَبْشَعٌ عندنا، مُرٌّ على لَهَواتنا، لا نَقْدِرُ أَنْ نَسِيْغَه كما لا نَسيغُ المُرَّ المَقِرَ»[3] انتهى. يقال: مَرَّ الشيءُ بنفسِه ومَرَّه غيرُه، فيكون متعدياً ولازِماً ويقال: أَمَرَّه أيضاً.

[٨٢٦/أ] الخامس: أنَّ معناه/ مُشْبِهٌ بعضُه بعضاً، أي: استمرَّتْ أفعالُه على هذا الحالِ. قاله الشيخ[4]، وهو راجِعٌ إلى المعنىٰ الأول، أعني الدوامَ والاطِّرادَ، وكان هو قد حكاه قبل ذلك. وأتىٰ بهذه الجملةِ الشرطيةِ تنبيهاً على أنَّ حالَهم في المستقبلِ كحالِهم في الماضي. وقُرِىء «يُرَوْا»[5] مبنياً للمفعول مِنْ أرى.

آ. (٣) قوله: ﴿وكلُّ أمرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾: العامَّةُ على كسرِ القافِ

---

(١) البيت للقيط بن يعمر وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ١٢٧/١٧. والشزر: الذي يفتل مقلوباً وبذلك فُتِل فتلاً شديداً.
(٢) الكشاف ٣٦/٤.
(٣) المقر: المرُّ.
(٤) البحر ١٧٤/٨.
(٥) البحر ١٧٣/٨.

ورفعِ الراء اسمَ فاعلٍ ورفعِه خبراً لـ «كل» الواقعِ مبتدأً. وقرأ[1] شَيْبَةُ بفتح القافِ، وتُروَىٰ عن نافعٍ. قال أبو حاتم: «لا وجهَ لها» وقد وَجَّهها غيرُه على حَذْفِ مضافٍ، أي: وكلُّ أمرٍ ذو استقرار، أو زمانَ استقرارٍ أو مكانَ استقرارٍ، فجاز أن يكونَ مصدراً، وأن يكونَ ظرفاً زمانياً أو مكانياً، قال معناه الزمخشري[2].

وقرأ[3] أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجَرِّ الراء وفيها أوجهٌ، أحدُها: ولم يَذْكُرْ الزمخشريُّ[4] غيرَه أَنْ يكونَ صفةً لأمر. ويرتفعُ «كلُّ» حينئذٍ بالعطفِ على «الساعة»، فيكونُ فاعلاً، أي: اقتربَتِ الساعةُ وكلُّ أمرٍ مستقرٍ. قال الشيخ[5]: «وهذا بعيدٌ لوجودِ الفصلِ بجملٍ ثلاثٍ، وبعيدٌ أَنْ يوجدَ مثلُ هذا التركيبِ في كلام العربِ نحو: أكلتُ خبزاً، وضربْتُ خالداً، وإن يَجِيءْ زيدٌ أُكْرِمْه، ورَحَل إلى بني فلان، ولحماً، فيكونُ «ولحماً» معطوفاً على «خبزاً» بل لا يوجَدُ مثلُه في كلام العربِ. انتهى». قلت: وإذا دلَّ دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصلِ. وأين فصاحةُ القرآنِ من هذا التركيبِ الذي ركَّبه هو حتى يَقيسَه عليه في المنع؟

الثاني[6]: أَنْ يكونَ «مُسْتقرٍ» خبراً لـ «كلُّ أمرٍ» وهو مرفوعٌ، إلَّا أنه

---

(١) وهي رواية محبوب عن أبي عمرو. انظر: الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٧/ ١٢٨، والبحر ٨/ ١٧٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٦

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٠٥، والنشر ٢/ ٣٨٠، والمحتسب ٢/ ٢٩٧، والبحر ٨/ ١٧٤.

(٤) الكشاف ٤/ ٣٦.

(٥) البحر ٨/ ١٧٤.

(٦) في تخريج قراءة أبي جعفر.

خُفِضَ على الجِوار، قاله أبو الفضل الرازي. وهذا لا يجوزُ؛ لأن الجِوارَ إنما جاء في النعتِ أو العطفِ، على خلافٍ في إثباته، كما قدَّمْتُ لك الكلامَ فيه مستوفى في سورةِ المائدة[1]. فكيف يُقال في خبر المبتدأ: هذا ما لا يجوزُ؟ الثالث: أنَّ خبرَ المبتدأ قولُه «حكمةٌ بالغةٌ» أخبر عن كلِّ أمرٍ مستقرٍ بأنَّه حكمةٌ بالغةٌ، ويكون قولُه: «ولقد جاءهم من الأنباءِ ما فيه مُزْدَجَرٌ» جملةَ اعتراضٍ بين المبتدأ وخبرِه. الرابع: أنَّ الخبرَ مقدرٌ، فقدَّره أبو البقاء[2]: معمولٌ به، أو أتىٰ. وقدَّره غيرُه: بالغوه لأنَّ قبلَه «وكَذَّبوا واتَّبعوا أهواءَهم»، أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٌ لهم في القَدَر مِن خيرٍ أو شرٍّ بالغوه.

آ. (٤) **قوله: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ فاعِلاً بـ «فيه»؛ لأنَّ «فيه» وقع صلةً، وأَنْ يكونَ مبتدأ، و «فيه» الخبرُ. والدال بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال[3]. وقد تقدَّم أنَّ تاءَ الافتعال تُقْلَبُ دالاً بعد الزاي والدال والذال؛ لأنَّ الزايَ حرفٌ مجهورٌ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ، فأبدلوها إلى حرفٍ مجهورٍ قريبٍ مِن التاءِ، وهو الدالُ. ومُزْدَجَر هنا اسمُ[4] مصدرٍ، أي: ازْدِجار، أو اسمُ مكانٍ، أي: موضعَ ازْدِجار. وقُرِىء[5] «مُزَّجَر» بقَلْبِ تاءِ الافتعال زاياً ثم أُدْغِمَ. وزيد بن علي «مُزْجِر» اسمَ فاعلٍ من أَزْجر، أي: صار ذا زَجْر كأَعْشَبَ، أي: صار ذا عُشْبٍ.

آ. (٥) **قوله: ﴿حكمةٌ بالغةٌ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من «ما فيه مُزْدَجر» كأنه قيل: ولقد جاءَهُمْ حكمةٌ بالغةٌ من الأنباء،

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١١.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٤.

(٤) أي مصدر ميمي.

(٥) البحر ٨/ ١٧٤.

وحينئذٍ يكونُ بدلَ كلٍ مِنْ كلٍ، أو بدلَ اشتمال. الثاني: أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو حكمةٌ، أي: ذلك الذي جاءهم. وقد تقدَّم أنه يجوزُ على قراءةِ أبـي جعفرٍ وزيدٍ أَنْ يكونَ خبراً لـ «كلُّ أمرٍ مستقرٍ».
وقُرِىء[1] «حكمةً» بالنصب حالاً مِنْ «ما» قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: إن كانَتْ «ما» موصولةً ساغ لك أَنْ تَنْصِبَ «حكمةً» حالاً، فكيف تعمل إنْ كانت موصوفةً وهو الظاهرُ؟ قلت: تَخَصُّصُها بالصفةِ فيَحْسُنُ نَصْبُ الحالِ عنها» انتهىٰ. وهو سؤال واضحٌ جداً.

قولَه: «فما تُغْنِ النُّذُرُ» يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ استفهاميةً، وتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماً، أي: أيُّ شيءٍ تُغْني النذرُ؟ وأن تكونَ نافيةً، أي: لم تُغْنِ النذرُ شيئاً. والنُّذُرُ: جمعُ نذيرٍ المرادِ به المصدرُ أو اسمُ الفاعل، كما تقدَّم في آخر النجم[3].

وكُتِب «تُغْنِ» إتباعاً لِلَفْظِ الوصلِ فإنَّها ساقطةٌ لالتقاء الساكنين: قال بعضُ النحويين: وإنما حُذِفَتِ الياءُ مِنْ «تُغْني» حَمْلاً لـ«ما» على «لم» فجَزَمَتْ كما تَجْزِمُ «لم». قال مكي[4]: «وهذا خطأٌ؛ لأنَّ «لم» تَنْفي الماضيَ وتَرُدُّ المستقبلَ ماضياً، و«ما» تنفي الحالَ، فلا يجوزُ أَنْ تقعَ إحداهما موقع الأخرى لاختلافِ معنيَيْهما».

آ. (٦) **قوله: ﴿يَومَ يَدْعُ الداعِ﴾**: منصوبٌ: إمَّا بـ«اذْكُرْ» مضمرةً وهو أقربُها، وإليه ذهب الرُّمَّاني والزمخشري[5]، وإمَّا

(١) وهي قراءة اليماني. انظر: البحر ٨/ ١٧٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٣٦.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥٦.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٦.
(٥) الكشاف ٤/ ٣٦.

بـ «يَخْرُجون» بعده وإليه ذهب الزمخشريُّ أيضاً، وإمَّا بقولِه «فما تُغْني»، ويكون قولُه «فَتَوَلَّ عنهم» اعتراضاً، وإمَّا منصوباً بقولِه «يقول الكافرون»[1] وفيه بُعْدٌ لبُعْدِه منه، وإمَّا بقولِه «فَتَوَلَّ» وهو ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ المعنىٰ ليس أَمْرَه/ بالتوليةِ عنهم في يومِ النفخ في الصُّورِ، وإمَّا [٨٢٦/ب] بحذفِ الخافض، أي: فَتَوَلَّ عنهم إلى يوم؛ قاله الحسن. وضُعِّف من حيث اللفظُ، ومن حيث المعنى. أمَّا اللفظُ: فلأنَّ إسقاطَ الخافضِ غيرُ مُنْقاس. وأمَّا المعنىٰ: فليس تَوَلِّيه عنهم مُغَيًّا بذلك الزمان، وإمَّا بـ انتظِرْ مضمراً. فهذه سبعةُ أوجهٍ في ناصب «يومَ». وحُذِفَتْ الواوُ مِنْ «يَدْعُ» خَطَّاً اتِّباعاً للَّفْظِ، كما تقدَّم في «يُغْنِ»[2] «ويَمْحُ الله الباطلَ»[3] وشبهِه، والياءُ من «الداعِ»، مبالغةً في التخفيف إجراءً لأل مُجْرىٰ ما عاقبها وهو التنوينُ فكما تُحْذَفُ الياءُ مع التنوينِ كذلك مع ما عاقَبها.

قوله: «نُكُر» العامَّةُ على ضمِّ الكاف وهو صفةٌ على فُعُل، وفُعُل في الصفات عزيزٌ، منه: أمرٌ نُكُرٌ، ورجلٌ شُلُلٌ[4]، وناقةٌ أُجُد[5]، وروضةٌ أُنُفٌ[6]، ومِشْيَةٌ سُجُحٌ[7]. وابن كثير[8] بسكونِ الكافِ فيُحتمل أَنْ يكونَ أصلاً، وأَنْ يكونَ مخفَّفاً مِنْ قراءةِ الجماعةِ. وقد تقدَّم لك هذا محرَّراً

---

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٥ من القمر.

(٣) الآية ٢٤ من الشورى.

(٤) رجل شلل: خفيف سريع.

(٥) ناقة أُجُد: قوية.

(٦) روضة أنف: لم يَرْعَها أحد.

(٧) مشية سجح: سهلة.

(٨) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٧، والنشر ٢/٢١٦، والبحر ٨/١٧٥، والتيسير ٢٠٥، والقرطبي ١٧/١٢٩، والحجة ٦٨٨، والمحتسب ٢/٢٩٨.

في اليُسْر والعُسْر في المائدة[1]. وسُمِّي الشيءُ الشديدُ نُكُراً لأن النفوس تُنْكِره قال مالك بن عوف[2]:

٤١٤٨ـ اقْـــدُمْ مَحـــاجِ إنـــه يـــومٌ نُكُـــرْ
مِثْلـــي علـــى مِثْلِـــك يَحْمـــي ويَكُـــرّْ

وقرأ زيدُ بنُ علي والجحدري وأبو قلابة «نُكِرَ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعولِ؛ لأنَّ «نكِرَ» يتعدى قال[3]: «نَكِرَهُمْ وأَوْجَسَ».

آ. (٧) قوله: ﴿خُشَّعاً﴾: قرأ[4] أبو عمر والأخَوان «خاشِعاً» وباقي السبعة «خُشَّعاً». فالقراءةُ الأولى جاريةٌ على اللغةِ الفُصْحى مِنْ حيث إن الفعلَ وما جرىٰ مَجْراه إذا قُدِّمَ على الفاعلِ وُحِّد. تقول: تَخْشَع أبصارُهم ولا تقولُ: تَخْشَعْن أبصارُهم، وأنشد قولَ الشاعر[5]:

٤١٤٩ـ وشَبـــــابٍ حَسَـــــنٍ أَوْجُهُهُـــــمْ
مِـــنْ إيـــادِ بـــنِ نـــزارِ بـــنِ مَعَـــدّْ

وقال آخر[6]:

---

(١) بل في البقرة. انظر: الدر ٢/ ٢٨٥.

(٢) في الأصل «نجاح» وهو تصحيف؛ لأن «مَحاجِ» اسم فرس معروفة من خيل العرب كما في اللسان (محج) والبيت في اللسان (محج)، والمحرر ١٥/ ٢٩٥.

(٣) الآية ٧٠ من هود.

(٤) انظر في قراءاته: السبعة ٦١٨، والحجة ٦٨٨، والبحر ٨/ ١٧٥، والتيسير ٢٠٥، والقرطبي ١٧/ ١٢٩، والنشر ٢/ ٣٨٠.

(٥) البيت لأبي دواد وهو في ديوانه ٣٠٥، واللسان خشع، والمحرر ١٥/ ٢٩٦، وشرح الأبيات للفارسي ٣٩٨. والبيت شاهد على لغة الإفراد.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٥، والبحر ٨/ ١٧٥. قال الفراء: «الجُدُل جمع الجديل وهو الزمام. فلو قال: معترضات أو معترضة لكان صواباً، مُرخاة ومرخيات».

٤١٥٠ـ يَرْمي الفِجاجَ بها الرُّكبانُ معترِضاً
أعناقَ بُزَّلِها مُرْخىً لها الجُدُلُ

وأمَّا الثانيةُ فجاءَتْ على لغة طَيِّىء يقولون: أكلوني البراغيث. وقد تقدَّم القولُ في هذا مشبعاً في المائدة[١] والأنبياء[٢]. ومثلُه قولُ الآخر[٣]:

٤١٥١ـ بمُطَّرِدٍ لَدْنٍ صِحاحٍ كُعُوبُه
وذي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسا

وقيل: وجمعُ التكسيرِ في اللغة في مثل هذا أكثرُ من الإفراد. وقرأ أُبَيٌّ وعبد الله «خاشعةً» على تَخْشَعُ هي. وقال الزمخشري[٤]: «وخُشَّعاً على: تخشَعْن أبصارهم، وهي لغةُ مَنْ يقول: أكلوني البراغيث وهم طيىء»، قال الشيخ[٥]: «ولا يَجْري جمعُ التكسيرِ مَجْرىٰ جمعِ السلامةِ، فيكون على تلك اللغةِ النادرةِ القليلةِ. وقد نَصَّ سيبويه[٦] على أنَّ جمعَ التكسيرِ في كلام العربِ أكثرُ، فكيف يكونُ أكثرَ، ويكون على تلك اللغةِ

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٣٧٠.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣ من الأنبياء (الورقة ٦٢٦).
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٦/ ١٠٧، والبحر ٨/ ١٧٥. والقوانس: ج قونس وهو أعلى بيضة الحديد.
(٤) الكشاف ٤/ ٣٦.
(٥) البحر ٨/ ١٧٥.
(٦) قال سيبويه ١/ ٢٣٨: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسانٍ قومه وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم فنقول: مررت برجلٍ منطلقٍ قومه».

النادرةِ القليلة؟ وكذا قال الفراء[١] حين ذكر الإفراد مذكراً ومؤنثاً وجمعَ التكسيرِ، قال: «لأنَّ الصفةَ متى تَقَدَّمَتْ على الجماعة جاز فيها جميعُ ذلك، والجمعُ موافِقٌ لِلَفْظِها فكان أشبهَ» قال الشيخ: «وإنما يُخَرَّجُ على تلك اللغةِ إذا كان الجمعُ جَمْعَ سلامةٍ نحو: «مَرَرْتُ بقومٍ كريمين آباؤُهم» والزمخشريُّ قاسَ جَمْعَ التكسيرِ على جَمْعِ السلامةِ وهو قياسٌ فاسدٌ يَرُدُّه النَّقْلُ عن العربِ: أنَّ جَمْعَ التكسيرِ أجودُ من الإفرادِ، كما ذكره سيبويهِ، ودَلَّ عليه كلامُ الفراء». قلت: قد خَرَّج الناسُ قولَ امرىء القيس[٢]:

٤١٥٢ـ وُقــوفــاً بهــا صَحْبِــي عَلَــيَّ مَطِيَّهُــمْ
يقــولــون: لا تَهْلِــكْ أســىً وتَجَمَّــلِ

على أنَّ «صحبـي» فاعل بـ «وقوفاً» وهو جمعُ واقِف في أحدِ القولين في «وقوفاً». وفي انتصابِ خاشعاً وخُشَّعاً وخاشعةً أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ به وناصبُه «يَدْعُ الداعِ» وهو في الحقيقةِ لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُهُ: فريقاً خاشعاً، أو فوجاً خاشعاً. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» المتأخرِ عنه. ولَمَّا كان العاملُ متصرِّفاً جاز تقدُّمُ الحالِ عليه، وهو رَدٌّ على الجرميِّ حيث زعم أنه لا يجوزُ. ورُدَّ عليه أيضاً بقول العرب: «شَتَّى تَؤُوب الحَلَبَة»[٣]، فـ «شتى» حالٌ من «الحَلَبَة» وقال الشاعر[٤]:

(١) معاني القرآن له ٣/ ١٠٥.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٥.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨ يُضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٢، والمساعد ٢/ ٢٤.

٤١٥٣ـ سَريعاً يهون الصَّعْبُ عند أُولي النُّهىٰ

إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسا

[٨٢٧/أ] الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «عنهم» ولم يذكر/ مكيٌّ[١] غيره.

الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعولَ «يَدْعُو» المحذوفِ تقديره: يومَ يَدْعوهم الداعي خُشَّعاً، فالعامل فيها «يَدْعو»، قاله أبو البقاء[٢]. وهو تكلُّفُ ما لا حاجةَ إليه.

وارتفع «أبصارُهم» على وجهين: إمَّا الفاعليةِ بالصفةِ قبلَه وهو الظاهرُ، وإمَّا على البدلِ من الضمير المستتر في «خُشَّعاً» لأنَّ التقديرَ: خُشَّعاً هم. وهذا إنما يتأتَّىٰ على قراءةِ «خُشَّعاً» فقط.

وقرِئ[٣] «خُشَّعٌ أبصارهم» على أنَّ خشعاً خبرٌ مقدمٌ و «أبصارُهُمْ» مبتدأ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ وفيه الخلافُ المذكورُ مِنْ قبلُ كقوله[٤]:

٤١٥٤ـ ....

وَجَدْتُه حاضِراه الجودُ والكرمُ

قوله: «يَخْرُجون» يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضمير في «أبصارُهم»،

---

(١) إعراب المشكل ٢/٣٣٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٩.

(٣) البحر ٨/١٧٦، والقرطبي ١٧/ ١٣٠.

(٤) نسبه الأستاذ هارون في معجم الشواهد إلى الأخطل وليس في ديوانه، وهو في دلائل الإعجاز ١٦٨، والقرطبي ١٧/ ١٣٠، وشواهد الكشاف ٤/٥٤١ وصدره:

إنَّ الذي كنتُ أَرْجو فَضْلَ نائِله

وأنْ يكونَ مستأنفاً. والأَجْداث: القبورُ. وقد تقَدَّم ذكرُه في سورةِ يس[1].

قوله: «كأنهم جَرادٌ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «يَخْرُجون» أو مستأنفةً. و «مُهْطِعين» حالٌ أيضاً مِنْ اسم كان أو مِنْ فاعلِ «يَخْرُجون» عند مَنْ يرى تعدُّدَ الحال. قال أبو البقاء[2]: «ومُهْطِعين حالٌ من الضميرِ في «مُنْتَشِرٌ» عند قوم. وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «مُنتشِر» للجراد، وإنما هو حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» أو من الضمير المحذوف» انتهى. وهو اعتراضٌ حسنٌ على هذا القول.

والإهْطاعُ: الإسراعُ وأُنْشِد[3]:

٤١٥٥ـ بِدِجلَةَ دارُهُمْ ولقد أَراهُمْ
بِدِجْلَةَ مُهْطِعين إلى السَّماع

وقيل: الإسراعُ مع مَدِّ العُنُق. وقيل: النظر. وأنشد[4]:

٤١٥٦ـ تَعَبَّدَني نِمْرُ بنُ سَعْدٍ وقد أُرَىٰ
ونِمْرُ بنُ سَعْدٍ لي مُطيعٌ ومُهْطِعُ

وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة إبراهيم[5].

---

(١) في الآية ٥١.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٤٩.
(٣) تقدم برقم ٢٩٠٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (هطع)، والبحر ٨/ ١٧٦، والقرطبي ١٧/ ١٣٠.
(٥) الدر المصون ٧/ ١١٩.

قوله: «يقولِ الكافرون» قال أبو البقاء[1]: «حالٌ من الضمير في «مُهْطعين». وفيه نظرٌ من حيث خلوُّ الجملةِ مِنْ رابطٍ يَرْبُطُها بذي الحال. وقد يُجابُ عنه: بأنَّ «الكافرون» هم الضميرُ في المعنى، فيكونُ من باب الربطِ بالاسمِ الظاهر عند مَنْ يرى ذلك، كأنه قيل: يقولون هذا. وإنما أَبْرزهم تشنيعاً عليهم بهذه الصفةِ القبيحةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿كَذَّبَتْ قبلَهم﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: كَذَّبَتِ الرسلَ؛ لأنهم لَمَّا كذَّبوا نوحاً عليه السلام فقد كَذَّبوا جميعَ الرسل. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ المسألةُ من باب التنازع؛ إذ لو كان منه لكان التقدير: كَذَّبَتْ قبلَهم قومُ نوحٍ عبدَنا فكذَّبوه، ولو لُفِظ بهذا لكان تأكيداً، إذ لم يُفِدْ غيرَ الأولِ. وشرطُ التنازعِ أَنْ لا يكونَ الثاني تأكيداً، لذلك منعوا أَنْ يكونَ قولُه[2]:

٤١٥٧ـ . . . . أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احبِسِ

من ذلك. وفي كلامِ الزمخشريِّ[3] ما يُجَوِّزُه فإنه أخرجه عن التأكيدِ فقال: «فإنْ قلتَ ما معنى قولِه «فكذَّبوا» بعد قولِه «كَذَّبَتْ»؟ قلت: معناه: كذَّبوا فكذَّبوا عبدَنا أي: كذَّبوه تكذيباً عَقِبَ تكذيبٍ كلما مضى منهم قَرْنٌ مُكَذِّبٌ تَبِعه قرنٌ مكذبٌ» فهذا معنى حسن يسوغُ معه التنازعُ. و «مجنون»

---

(١) الإملاء ٢/٢٤٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله مع شهرته، وصدره:

فأين إلى أينَ النجاةُ ببَغْلتي

وهو في الخزانة ٢/٣٥٣، والعيني ٣/٩، والهمع ٢/١١١، والدرر ٢/١٤٥.

(٣) الكشاف ٤/٣٧.

خبرُ ابتداءٍ مضمر أي: هو مجنون. والدالُ في «ازْدُجِر» بدلٌ مِنْ تاء كما تَقَدَّم[1]. وهل هو مِنْ مَقولِهم، أي: قالوا: إنه ازْدُجِرَ، أي: ازْدَجَرَتْه الجنُّ، وذهبَتْ بلُبِّه، قاله مجاهد، أو هو مِنْ كلام الله تعالى، أخبر عنه: بأنه انتُهِر وزُجِرَ بالسبِّ وأنواع الأذىٰ.

آ. (١٠) قوله: ﴿أَنِّي مَغْلوبٌ﴾: العامَّةُ على فتح الهمزة، أي: دعاه بأني مغلوبٌ وجاء هذا على حكاية المعنى ولو جاء على حكاية اللفظِ لقال: إنه مغلوبٌ، وهما جائزان. وقرأ[2] ابنُ أبي إسحاق والأعمشُ ورُويت عن عاصمٍ بالكسر: إمَّا على إضمارِ القولِ، أي: فقال، فَسَّر به الدعاءَ، وهو مذهبُ البصريين، وإمَّا إجراءً للدعاءِ مُجْرى القولِ وهو مذهبُ الكوفيين. وقد تقدَّم الخلاف في «فتَحْنا» في الأنعام[3] ولله الحمد.

آ. (١١) قوله: ﴿مُنْهَمِر﴾: المنهمر: الغزيرُ النازلُ بقوة. وأُنشد[4]:

٤١٥٨ـ راحَ تَمْرِيْه الصَّبا ثم انتحىٰ
فيه شُؤْبُوْبُ جَنوبٍ مُنْهَمِرْ

/ واسْتُعير ذلك في قولهم: هَمَر الرجلُ في كلامِه، وفلانٌ يُهامِر [٨٢٧/ب] الشيءَ، أي: يَجْرُفُهُ، وهَمَرَه مِنْ ماله: أعطاه بكثرةٍ.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٤.

(٢) البحر ٨/١٧٦، والمحرر ١٥/٢٩٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٤) البيت لامرىء القيس برواية «منفجِرْ» وهو في ديوانه ١٤٥. وتمريه: تحرِّكه وتديره. والصبا عندهم: رياح الخير. والشؤبوب: شدة المطر.

وفي الباء في «بماء» وجهان، أظهرهما: أنها للتعدية ويكونُ ذلك على المبالغة في أنه جَعَلَ الماءَ كالآلةِ المُفْتتح بها كما تقول: فَتَحْتُ بالمفتاح. والثاني: أنها للحال، أي: فَتَحْناها ملتبسةً بهذا الماء. وقرأ[1] عبد الله وأبو حيوة وعاصم في رواية[2] «وفَجَرْنا» مخففاً، والباقون مثقلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿عُيوناً﴾: فيه أوجهٌ، أشهرها: أنه تمييزٌ، أي: فَجَّرْنا عيونَ الأرض فنَقله من المفعوليةِ إلى التمييز، كما يُنقل من الفاعلية.

ومنعه بعضُهم، وتأوَّل هذه الآية على ما سيأتي. «وفَجَّرْنا الأرضَ عيوناً» أبلغُ مِنْ «فَجَّرْنا عيونَ الأرض» لِما ذُكِر في نظيرِه غيرَ مرةٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على البدلِ من «الأرض». ويُضْعِفُ هذا خُلُوُّه من الضميرِ فإنه بدلُ بعضٍ مِنْ كل. ويُجاب عنه: بأنَّه محذوفٌ، أي: عيوناً منها كقوله «الأخدودِ. النارِ»[3] فالنار بدلُ اشتمالٍ. ولا ضميرَ فهو مقدرٌ. الثالث: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضُمِّن «فَجَّرْنا» معنى صَيَّرْناها بالتفجير عيوناً. الرابع: أنها حالٌ. وفيه تَجَوُّزان: حَذْفُ مضافٍ، أي: ذات عيونٍ، وكونُها حالاً مقدرة لا مقارنةً.

قوله: «فالتقى الماءُ» لَمَّا كان المرادُ بالماءِ الجنسَ صَحَّ أَنْ يُقالَ: فالتقى الماء، كأنه: فالتقى ماءُ السماء وماءُ الأرض. وهذه قراءة العامَّة. وقرأ[4] الحسن والجحدري ومحمد بن كعب، ـ وتُرْوَىٰ عن أمير

(١) البحر ٨/ ١٧٧، والشواذ ١٤٧.

(٢) في رواية المفضل.

(٣) الآية ٤ ـ ٥ من البروج.

(٤) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٧/ ١٣٢، والبحر ٨/ ١٧٧.

المؤمنين[1] أيضاً ـ «الماءان» بتثنيةٍ، والهمزةُ سالمةٌ. وقرأ الحسن أيضاً «الماوان» بقَلْبها واواً. قال الزمخشري[2]: كقولهم: عِلْباوان[3] يعني: أنه شَبَّه الهمزةَ المنقلبةَ عن هاء[4] بهمزةِ الإلحاق. ورُوِي عنه أيضاً «المايان» بقَلْبها ياءً وهي أشذُّ مِمَّا قبلَها.

وقوله: «قد قُدِرَ» العامَّةُ على التخفيفِ. وقرأ[5] ابنُ مقسم وأبو حيوةَ بالتشديد، وهما لغتان قُرِىء بهما: قولُه «قَدَّر فَهَدَىٰ»[6]، «قُدِرَ عليه رِزْقُه»[7] كما سيأتي.

آ. (١٣) قوله: ﴿ذاتِ أَلْواحٍ ودُسُرٍ﴾: ، أي: سفينةٌ ذاتُ ألواحٍ. قال الزمخشري[8]: وهي من الصفات التي تقوم مَقام الموصوفات فتنوب مَنابها وتؤدي مُؤَدَّاها، بحيث لا يُفْصَلُ بينها وبينها. ونحوه[9]:

٤١٥٩ـ .... ولكنْ
نَ قميصي مَسْرودةٌ مِنْ حديدِ

(١) علي رضي الله عنه.
(٢) الكشاف ٣/ ٣٧.
(٣) العلباء: عصب عنق البعير.
(٤) لأن أصل ماء: مَوَه.
(٥) البحر ٨/ ١٧٧.
(٦) الآية ٣ من الأعلى.
(٧) الآية ٧ من الطلاق.
(٨) الكشاف ٤/ ٣٨.
(٩) صدره:

مَفْرَشي صَهْوَةُ الحصانِ ولكنْ

وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ٣١٩.

أراد: ولكنَّ قميصي دِرْع. وكذلك[1]:

٤١٦٠ـ ....

ولـو فـي عيـونِ النـازيـاتِ بـأكْـرُعِ

أراد: ولو في عين الجَراد. ألا ترىٰ أنَّك لو جَمَعْتَ بين السفينة وبين هذه الصفاتِ أو بين عيونِ الجراد والدِّرْع وهاتَيْن الصفتَيْن لم يَصِحَّ، وهذا من فصيحِ الكلام وبديعِه». والدُّسُرُ: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه المساميرُ جمع دِسارٍ نحو: كُتُب في جمع كِتاب. وقال الزمخشري[2]: «جمعُ دِسار وهو المِسمارُ فِعال، مِنْ دَسَره إذا دَفَعه؛ لأنه يُدْسَرُ به مَنْفَذُه» وقال الراغب[3]: «الواحدُ دَسْر[4] ـ يعني فيكونُ مثلَ: سَقْف وسُقُف ـ وأصلُ الدَّسْرِ الدَّفْعُ الشديدُ بقَهْر، دَسَرَه بالرُّمْح، ومِدْسَرٌ مثلُ مِطْعَنْ ورُوِي: «ليس في العَنْبَر زكاةٌ إنما هو شيءٌ دَسَرَه البحرُ»[5]، أي: دفعه. الثاني: أنها الخيوطُ التي تُشَدُّ بها السفنُ. الثالث: أنها عَوارِضُ السفينة. الرابع: أنها أضلاعُها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وإنـي لأَسْتَوْفـي حُقوقـي جاهـداً

وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٤٥٤، وقال: «أراد: في عيون الجراد النازيات الواثبات». والأكرع: السوق الدقيقة. والنزو: الوثب. يصف هزال الإبل وأنها لضمورها ترى أشخاصها في عين ما يقابلها حتى في عين الجراد لأن النزو بالأكرع يختصُّ بها.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٨.

(٣) المفردات ١٦٩.

(٤) في المطبوعة دِسار.

(٥) من حديث ابن عباس كما في النهاية ٢/ ١١٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿بِأَعْيُنِنا﴾: أي: مُلْتبسةً بحِفْظِنا وهو في المعنى كقوله تعالى: «ولِتُصْنَعَ على عَيْني»[١]. وقرأ[٢] زيد بن علي وأبو السَّمَّال «بأَعْيُنَّا» بالإدغام.

قوله: «جزاءً» منصوبٌ على المفعولِ له ناصبُه «فَفَتَحْنا» وما بعده. وقيل: منصوب على المصدرِ: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ، أي: جازَيْناهم جزاءً، وإمَّا على التجوُّزِ: / بأنَّ معنى الأفعالِ المتقدِّمة: [٨٢٨/أ] جازَيْناهم بها جزاءً.

قوله: «لِمَنْ كان كُفِرَ» العامَّةُ على «كُفِرَ» مبنياً للمفعول والمرادُ بـ مَنْ كُفِر نوحٌ عليه السلام، أو الباري تعالى. وقرأ[٣] مسلمة به محارب «كُفْر» بإسكان الفاء كقوله[٤]:

٤١٦١ـ لو عُصْرَ منه المِسْكُ والبانُ انعصَرْ

وقرأ يزيد بن رومان[٥] وعيسىٰ وقتادة «كَفَر» مبنياً للفاعل. والمرادُ بـ «مَنْ» حينئذٍ قومُ نوحٍ. و «كُفِرَ» خبرُ كان. وفيه دليلُ على وقوع خبر كان ماضياً مِنْ غيرِ «قد» وبعضُهم يقولُ: لا بُدَّ من «قَدْ» ظاهرةً أو مضمرةً. ويجوز أَنْ تكونَ «كان» مزيدةً. وضميرُ «تَرَكْناها» إمَّا للقصة، أو الفَعْلة، أو السفينة، وهو الظاهرُ.

---

(١) الآية ٣٩ من طه.

(٢) الإتحاف ٢/٥٠٦، والبحر ٨/١٧٨.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٧٨، والمحتسب ٢/٢٩٨، والقرطبي ١٧/١٣٣.

(٤) تقدم برقم ١٧٦٢.

(٥) يزيد بن رومان أبو روح المدني مولىٰ الزبير، ثقة قارىء محدث فقيه. روى عنه نافع وأبو عمرو ومالك بن أنس توفي سنة١٢٠. انظر طبقات القراء ٢/٣٨١.

آ. (١٥) قوله: ﴿مُدَّكِر﴾: أصلُه مُذْتكِر، فأُبْدِلت التاءُ دالاً مهملة، ثم أُبْدِلت المعجمة مهملةً لمقاربتها وقد تَقَدَّم هذا في قوله: «وادَّكَر بعد أُمَّة[1]». وقد قُرِىء[2] «مُذْتكِر» بهذا الأصلِ وقرأ قتادة ـ فيما نَقَل عنه أبو الفضل ـ «مُذَكِّر» بفتح الذالِ مخففةً وتشديد القاف مِنْ ذَكَّر بالتشديد، أي: ذكر نفسه أو غيره بما مضى مِنْ قَصَص الأولين. ونَقَلَ عنه ابنُ عطية[3] كالجماعة، إلاَّ أنَّه بالذال المعجمة وهو شاذٌّ، لأنَّ الأولَ يُقْلَبُ للثاني، لا الثاني للأولِ.

آ. (١٦) قوله: ﴿فكيف كان عَذابي﴾: «كان» الظاهرُ فيها أنها ناقصةٌ فـ «كيف» خبرٌ مقدمٌ. وقيل: يجوزُ أَنْ تكون تامة فتكون «كيف» في محلِّ نصبٍ: إمَّا على الظرف، وإمَّا على الحال، كما تقدَّم تحقيقهُ في البقرة[4].

آ. (١٧) ومعنى يَسَّرْنا القرآن: هَيَّأْناه للذِّكْر مِنْ قولِهم: يَسَّر فَرَسَه، أي: هَيَّأه للركوب بإلْجامِه. قال الشاعر[5]:

٤١٦٢ـ فَقُمْتُ إليه باللِّجام مُيَسَّراً هنالك يَجْزِيني الذي كنتُ أصنع

آ. (١٩) قوله: ﴿صَرْصَراً﴾: أي الشديدةُ الصوتِ مِنْ

---

(١) الآية ٤٥ من يوسف. انظر: الدر ٦/٥٠٧.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/١٧٨، والشواذ ١٤٨، والمحرر ١٥/٣٠١.

(٣) المحرر ١٥/٣٠١.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٣٧.

(٥) البيت للأعرج المَعْنِيّ. وهذا في الحماسة ١/٢٠٤، وشواهد الكشاف ٤/٤٥٤ يقول: ساعةَ يُهيأ هذا الفرس يجزي ما كنت أصنعه في شأنه.

صَرْصَرَ البابُ أو القلمُ إذا صوَّت، أو الشديدة البرد مِنْ الصِّرِّ وهو البرد. وهو كله أصولٌ عند الجمهور. وقال مكي[1]: «أصلُه صَرَّر مِنْ صرَّ البابُ إذا صَوَّتَ لكنْ أبدلوا من الراء المشددة[2] صاداً». قلت: وهذا قول الكوفيين[3]. ومثلُه: كَبْكَبَ وكَفْكَفَ، وتقدَّم هذا في فُصِّلَتْ[4] وغيرها.

قولهُ: «يومِ نَحْسٍ» العامّةُ على إضافة «يوم» إلى «نَحْس» بسكونِ الحاءِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه من إضافة الموصوف إلى صفتِه. والثاني: وهو قَولُ البصريين أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: يوم عذابِ نحس، وقرأ[5] الحسن بتنوينه ووَصْفِه بـ نَحْس، ولم يُقَيِّدْه الزمخشريُّ[6] بكسر الحاء، وقَيَّده الشيخ[7]. وقد قُرِىء قولُه تعالى «في أيام نَحِسات»[8] بسكونِ الحاءِ وكسرِها. وتنوينِ «أيام» عند الجميع كما تقدَّم تقريره «ومُسْتمر» صفةٌ لـ «يوم» أو «نَحْسٍ» ومعناه كما تَقدَّم، أي: دامَ عليهم حتى أهلكهم أو مِنْ المرارة.

آ. (٢٠) و «تَنْزِعُ» في موضع نصبٍ إمَّا نعتاً لـ «ريحاً»، وإمَّا حالاً منها لتخصُّصِها بالصفةِ ويجوزُ أن تكون مستأنفةً. وقال «الناس» لتَضُمَّ

---

(١) إعراب المشكل ٢/٣٣٧.

(٢) وهي الثانية.

(٣) انظر: شرح الشافية ١/٦١.

(٤) انظر إعراب للآية ١٦ من فصلت.

(٥) الإتحاف ٢/٥٠٦، والبحر ٨/١٧٩.

(٦) الكشاف ٤/٣٩.

(٧) البحر ٨/١٧٩.

(٨) الآية ١٦ من فصلت. قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير بالسكون، والباقون بالكسر. السبعة ٥٧٦.

ذَكَرهم وأُنْثاهم، فأوقع الظاهر موقعَ المضمرِ لذلك، وإلاَّ فالأصلُ: تَنْزِعُهم.

قوله «كأنهم أَعْجازٌ» حالٌ من الناسِ مقدرةً. و«مُنْقَعِر» صفةٌ لـ «نَخْلٍ» باعتبار الجنس، ولو أَنَّثَ لاعتبر معنى الجماعة، كقوله «نخل خاوية»[(١)] وقد تقدَّم تحقيق اللغتين فيه، وإنما ذَكَّر هنا وأَنَّثَ في الحاقةِ مراعاةً للفواصل في الموضعَيْن. وقرأ[(٢)] أبو نهيك «أَعْجُزُ» على وزن أَفْعُل نحو: ضَبُع و أَضْبُع، وقيل: الكاف في موضع نصبٍ بفعل مقدرٍ تقديرُه: فتركهم كأنهم أعجازٌ، قاله مكي[(٣)]، ولو جُعِلَ مفعولاً ثانياً على التضمين، أي: يُصَيِّرهم بالنَّزْع كأنهم، لكان أقربَ.

والأَعْجاز: جمعُ عَجُزٍ وهو مُؤَخَّرُ الشيءِ ومنه «العَجْزُ» لأنه يُؤَدِّي إلى تأَخُّرِ الأمورِ. والمُنْقَعِرُ: المُنْقَلعُ مِنْ أصله، قَعَرْتُ النخلةَ: قَلَعْتُها مِنْ أصلها فانقَعَرَتْ. وقَعَرْتُ البئر: وصَلْتُ إلى قعرها. وقَعَرْتُ الإناء: شَرِبْتُ ما فيه حتى وَصَلْتُ إلى قَعْرِه، وأَقْعَرْتُ البئر: ، أي: جعلتُ لها قَعْراً، وقَعَرْتُها: وَصَلْتُ إلى قَعْرِها.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَبَشَراً﴾: منصوبٌ على الاشتغالِ، وهو الراجحُ، لتقدُّم أداةٍ هي بالفعل أَوْلَىٰ، «ومِنَّا» نعتٌ له. و «واحداً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ «بَشَراً» إلاَّ أنه يُشْكِلُ عليه تقديمُ الصفةِ

---

(١) الآية ٧ من الحاقة «أعجاز نخل خاوية».

(٢) البحر ٨/ ١٧٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٣٨ وعبارته: «تقديره: فتركهم كأعجاز نخل، أو مثل أعجاز نخل».

المؤولة على الصريحة. ويُجاب: بأنَّ «مِنَّا» حينئذٍ ليس وَصْفاً بل حالٌ من «واحداً»[1] قُدِّمَ عليه. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ من هاء «نَتَّبِعُه» وهو تخلُّصٌ من الإِعرابِ[2] المتقدِّمِ. إلاَّ أنَّ المُرجِّحَ لكونه صفةً قراءتهما مرفوعَيْنِ: أَبَشَرٌ مِنا واحد نَتَّبِعُهُ على ما سيأتي فهذا يُرَجِّحُ كونَ/ «واحداً» [٨٢٨/ب] نعتاً لـ «بشراً» لا حالاً. وقرأ[3] أبو السَّمَّال ـ فيما نقل الهذليُّ[4] والدانيُّ ـ برفعِهما على الابتداء، و «واحدٌ» صفتُه «ونَتَّبعهُ» خبرُه. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً، فيما نَقَل ابن خالويه[5] وأبو الفضل وابن عطية[6] برفع «بَشَرٌ» ونصب «واحداً» وفيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ «أَبَشَرٌ» مبتدأً، وخبرُه مضمر، تقديره: أَبَشَرٌ منا، يُبْعَثُ إلينا أو يُرْسَلُ. وأمَّا انتصابُ «واحداً» ففيه وجهان، أحدهما: أنَّه حالٌ من هاء «نَتَّبِعُه». وهذا كلُّه تخريجُ أبي الفضل الرازي. الثاني[7]: أنه مرفوعٌ بالابتداءِ أيضاً، والخبر «نَتَّبِعُه» و «واحداً» حالٌ على الوجهَيْن المذكورَين آنفاً. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعل مضمر مبني للمفعول تقديره: أَيُنَبَّأُ بَشَرٌ و «مِنَّا» نعتٌ و «واحداً» حالٌ أيضاً على الوجهَيْن المذكورَيْن آنفاً. وإليه ذهبَ ابنُ عطية[8].

---

(١) الأصل «أحداً» وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٢) الأصل «الإِعراض» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) المحتسب ٢/ ٢٩٨، والبحر ٨/ ١٧٩، والقرطبي ١٧/ ١٣٧.

(٤) الكامل له (خ) ٢٤٠.

(٥) الذي في الشواذ لابن خالويه: أن أبا السَّمَّال قرأ «أبشر منَّا» من غير تنوين، ولم يذكر غير ذلك. الشواذ ١٤٨.

(٦) المحرر ١٥/ ٣٠٥.

(٧) في تخريج «أبشرٌ منَّا واحداً».

(٨) المحرر ١٥/ ٣٠٥.

قوله: «وسُعُرٍ» يجوزُ أن يكون مفرداً، أي: جنون. يقال: ناقةٌ مَسْعُورة، أي: كالمجنونة في سَيْرها. قال الشاعر[1]:

٤١٦٣ـ كأنَّ بها سُعْراً إذا العِيْسُ هَزَّها ... ذَمِيْلٌ وإرْخاءٌ من السير متعبُ

وأَنْ يكونَ جمعَ سَعير، وهو النار، والاحتمالان منقولان.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنْ بَيْنِنا﴾: حالٌ من هاء «عليه»، أي: أُلْقي عليه منفرداً مِنْ بيننا.

قوله: «أَشِرٌ» الأَشِرُ: البَطِرُ. يقال: أَشِر يأْشَر أَشَراً فهو أَشِرٌ كفَرِح، وآشِر كضارب، وأَشْران كسَكران، وأُشارَىٰ كسُكارى. وقرأ[2] أبو قُلابة «بل هو الكذَّاب الأَشَرُّ» «من الكذَّاب الأَشَرُّ» بفتح الشين وتشديد الراءِ، وجعلهما أَفْعَلَ تفضيلٍ وهو شاذٌّ؛ لأنه تُحذَف الهمزة مِنْ لفظ الخير والشر في أَفعلِ التفضيل تقول: زيدٌ خيرٌ مِنْ عمروٍ وشرٌّ مِنْ بكر. ولا نقول: أَخْيرُ ولا أَشَرُّ إلاَّ في نُدورٍ كهذه القراءة وكقول رُؤْبة[3]:

٤١٦٤ـ بِلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

وَثَبَتَتْ فيهما في التعجب نحو: ما أَخْيره وما أَشَرَّه. ولا تُحْذَفُ إلاَّ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٧/ ١٣٨. والعيس: الإبل تضرب إلى الصفرة. والذميل: ضرب من سيرها.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٩٩، والبحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٧/ ١٤٠، والشواذ ١٤٨.

(٣) ليس في ديوانه ولم ينسبه أحد، وهو في الهمع ٢/ ١٦٦، والدر ٢/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٠١.

في نُدورٍ عكسَ أفعل التفضيل. قالوا: «ما خيرَ اللبنِ للصحيح وما شَرَّه للمبطون» وهذا مِنْ محاسِن الصناعة. وقرأ أبو قيس الأَوْدِيُّ[1]، ومجاهد الحرفَ الثاني «الأُشُرُ» ثلاث ضماتٍ. وتخريجها: على أنَّ فيه لغةَ «أَشُر» بضم الشين كحَذُر وحذِر، ثم ضُمَّت الهمزة إتباعاً لضم الشين. ونقل الكسائي عن مجاهد ضمَّ الشين وفتح الهمزة على أصلِ تِلْكَ اللغةِ كحَذُر.

آ. (٢٦) قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾: قرأ[2] ابنُ عامر وحمزةُ بالخطاب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حكاية قول صالحٍ لقومِه. والثاني: أنه خطابُ اللهِ تعالىٰ على جهة الالتفاتِ. والباقون بالياء غَيْبَةً، وهي ظاهرةٌ لجَريان الغيب قَبلَه في قوله: «فقالوا: أَبَشَراً» واختارها مكي[3] لأن عليها الأكثر. و «غداً» في قوله ليس المرادُ به الذي يلي يومَك بل الزمانُ المستقبلُ، كقول الطرمَّاح[4]:

٤١٦٥ـ ألا عَلِّلاني قبل نوحِ النوائحِ ... وقبلَ اضطرابِ النَّفْسِ بين الجوانحِ

وقبلَ غدٍ يا لهفَ نفسي على غدٍ ... إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

---

(١) عبد الرحمٰن بن ثروان الكوفي روى عن شريح القاضي وروى عنه سفيان الثوري. ثقة ثبت. مات سنة ١٢٠، روى له الجماعة سوى مسلم. انظر: تهذيب الكمال ٢/ ٧٧٩.

(٢) السبعة ٦١٨، والنشر ٢/ ٣٨٠، والحجة ٦٨٩، والقرطبي ١٧/ ١٣٩، والبحر ٨/ ١٨٠، والتيسير ٢٠٦.

(٣) الكشف ٢/ ٢٩٨.

(٤) ليس في ديوانه، وإنما هما لأبي الطَمَحان القَيْني، كما في الحماسة ٢/ ٢٨، وأمالي الشجري ١/ ٢٨٦، كما ينسبان لهدبة بن خشرم في العقد الفريد ٣/ ٢٤٨.

آ. (٢٧) قولـه: ﴿فتنـةً﴾: مفعـولٌ لـه أو مصـدرٌ مـن معنـى الأول، أو في موضع الحال.

آ. (٢٨) وقـرأ العـامـة «قِسْمَـةٌ» بكسـر القـاف. ورُوِي[1] عـن أبـي عمرٍو فتْحها وهو قياس المَرَّةِ. والضمير في «بَيْنَهم» لقوم صالحٍ والناقة، فغلَّب العاقلَ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فنادَوْا﴾: قبله محذوفٌ، أي: فتمادَوْا على ذلك ثم مَلُّوْهُ فعزمُوا على عَقْرِها فنادَوْا صاحبَهم/ وتَعاطَىٰ: مطاوعُ عاطَىٰ، كأنهم كانوا يتدافعُوْن ذلك حتى تَوَلاَّه أَشْقاها. [٨٢٩/أ]

آ. (٣١) قولـه: ﴿كهَشِيـم المُحْتَظِـرِ﴾: العامَّـةُ على كسرِ الظاء اسمَ فَاعلٍ وهـو الـذي يَتَّخِذُ حَظيرةً مِنْ حَطَب وغيرِه. وقرأ[2] أبو السَّمَّال وأبو حيوة وأبـو رجاء وعمرو بن عبيد بفتحها. فقيل: هو مصدرٌ، أي: كَهَشِيم الاحتظار وقيل: هو مكانٍ. وقيل هم اسمُ مفعولٍ وهـو الهَشيمُ نفسـهُ، ويكون من بابِ إضافةِ الموصوفِ لصفتهِ كمسجدِ الجامع. والحَظْرُ: المَنْعُ، وقد تقدَّم تحريرُه في سبحان[3].

آ. (٣٤) قوله: ﴿إلاَّ آلَ لوطٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مُتصلٌ ويكون المعنى: أنه أرسل الحاصِبَ على الجميع إلاَّ أهلَه فإنه لم يرسِلْ عليهم. والثاني: أنه منقطعٌ، ولا أدري ما وجهُه؟ فإنَّ الانقطاعَ

---

(١) البحر ١٨١/٨.

(٢) المحتسب ٢٩٩/٢، والقرطبي ١٤٢/١٧، والإتحاف ٥٠٧/٢، والبحر ١٨١/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٣٢/٧.

وعدمَه عبارةٌ عن عدم دخولِ المستثنىٰ في المستثنىٰ منه، وهذا داخلٌ ليس إلا. وقال أبو البقاء[1]: «هو استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: متصلٌ، لأنَّ الجميع أُرْسِلَ عليهم الحاصبُ فهَلَكوا إلاَّ آل لوطٍ. وعلى الوجهِ الأولِ يكون الحاصِبُ لم يُرْسَلْ على آلِ لوطٍ» انتهى. وهو كلامٌ مُشْكِلٌ.

وقوله «نَجَّيْناهُمْ» تفسيرٌ وجوابٌ لقائلٍ يقولُ: فما كان مِنْ شأنِ آلِ لوطٍ؟ كقولِه «أبىٰ» بعد قولِه «إلاَّ إبليسَ»[2] وقد تقدَّم في البقرة.

«وبسَحَرٍ» الباءُ حاليةٌ أو ظرفيةٌ. وانصرف «سَحَر» لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به وقتٌ بعينِه لمُنعَ للتعريفِ والعَدْلِ عن أل، هذا هو المشهورُ. وزعم صدرُ الأفاضل[3] أنه مبنيٌّ على الفتح كأمسِ مبنياً على الكسر.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿ونعمةً﴾**: إمَّا مفعولٌ به، وإمَّا مصدرٌ بفعلٍ مِنْ لفظِها، أو مِنْ معنى «نَجَّيْناهم» لأنَّ تَنْجِيَتَهم إنعامٌ، فالتأويلُ: إمَّا في العامل، وإمَّا في المصدر «ومِنْ عندِنا»: إمَّا متعلقٌ بنعمة، وإمَّا بمحذوفٍ صفةً لها. والكاف في «كذلك» نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: مثلَ ذلك الجزاء نَجْزِي. وقرأ العامَّةُ «فَطَمَسْنا» مخففاً. وابن مقسم[4] مُشَدَّداً على التكثيرِ لأجلِ المتعلَّق أو لشِدَّة الفعلِ في نفسِه.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿بُكْرَةً﴾**: انصرفَ لأنه نكرةٌ، ولو قُصِد به

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٠.

(٢) الآية ٣٤ من البقرة.

(٣) القاسم بن الحسين أبو محمد الخوارزمي الحنفي له: شرح المفصل، وشرح الأنموذج، وشرح سقط الزند. توفي سنة ٦١٧. انظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، والبغية ٢/ ٢٥٢.

(٤) البحر ٨/ ١٨٢.

وقتٌ بعينه امتنع للتعريف والتأنيثِ. وهذا كما تقدَّم في «غُدْوة»[1] ومَنَعَها زيد بن علي[2] الصرفَ، ذَهَب بها إلى وقتٍ بعينه.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعِله.

آ. (٤٤) و: ﴿أم يَقولونَ﴾: العامَّةُ على الغَيْبة التفاتاً. وأبو حيوة[3] وأبو البرهسم وموسى الأسواري بالخطاب جَرْياً على ما تقدَّم مِنْ قوله «أكُفَّاركم» إلى آخره.

آ. (٤٥) والعامَّةُ على «سَيُهْزَمُ» مبنياً للمفعول. «والجَمْعُ» مرفوعٌ به. وقُرِىء[4] «ستَهْزِمُ» بفتح التاء خطاباً للرسول عليه السلام، «الجمعَ» مفعولٌ به، وأبو حيوة في روايةٍ ويعقوب «سَنَهْزِمُ» بنونِ المعظِّمِ نفسَه، و «الجمعَ» منصوبٌ أيضاً، ورُوِيَ عن أبي حيوة أيضاً وابن أبي عبلة «سَيَهْزِمُ» بياء الغَيْبة مبنياً للفاعل، «الجمعَ» منصوبٌ، أي: سَيَهْزِمُ اللهُ الجمعَ. «ويُوَلُّوْن» العامَّة على الغَيْبة. وأبو حيوة[5] وأبو عمروٍ في روايةٍ «وتُوَلُّون» بتاء الخطابِ، وهي واضحةٌ.

والدُّبُرُ هنا: اسمُ جنسٍ. وحَسُنَ هنا لوقوعِه فاصلةً بخلافِ «لَيُوَلُّنَّ الأدبار»[6]. وقال الزمخشري[7]: «أي: الأدبار، كما قال[8]:

---

(١) على قراءة ابن عامر في الأنعام آية: ٥٢. انظر: الدر المصون ٤/ ٦٣٩.

(٢) البحر ٨/ ١٨٢.

(٣) البحر ٨/ ١٨٣، والشواذ ١٤٨.

(٤) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٧/ ١٤٥، والنشر ٢/ ٣٨٠، والبحر ٨/ ١٨٣.

(٥) البحر ٨/ ١٨٣، والقرطبي ١٧/ ١٤٥.

(٦) الآية ١٢ من الحشر.

(٧) الكشاف ٤/ ٤١.

(٨) تقدم برقم ١٥٣.

٤١٦٦ــ كُلُــوا فــي بَعْــضِ بَطْنِكُــمُ تَعِـفُّــوا

. . . .

وقُرِىء «الإِدْبار»[١]. قال الشيخ[٢]: «وليس مثل/ «بعضِ بَطْنكم» [٨٢٩/ب] لأن الإِفراد هنا له مُحَسِّنٌ ولا مُحَسِّنٌ لإِفرادِ «بَطْنكم».

آ. (٤٨) قــولــه: ﴿ذُوْقُــوا﴾: علــى إرادةِ القــولِ، وقــرأ[٣] أبو عمروٍ وفي روايةِ محبوبٍ عنه «مَسَّقَر» وخَطَّأه ابن مجاهد. وهو معذورٌ لأنَّ السينَ الأخيرةَ مِنْ «مَسَّ» مُدْغَم فيها فلا تُدْغَمُ في غيرها لأنها متىٰ أُدْغِم فيها لَزِم تحريكُها، ومتى أُدْغمت هي لَزِم سكونُها فتنافس الجَمْعُ بينهما. قال الشيخ[٤]: «والظَّنُّ بأبـي عمروٍ أنه لم يُدْغِمْ حتى حَذَفَ أحد الحرفينِ، لاجتماع الأمثال ثم أَدْغم» قلت: كلامُ ابن مجاهد إنما هو فيما قالوه إنه أدغم، أمَّا إذا حَذَفَ وأَدْغَمَ فلا إشكالَ.

«وسَقَر» عَلَمٌ لجهنم ــ أعاذَنا اللَّهُ منها ــ مشتقةٌ مِنْ سَقَرَتْه الشمسُ والنارُ، أي: لَوَّحَتْه ويُقال: صَقَرَتْه بالصاد، وهي مبدلَةٌ من السين لأجل القاف. قال ذو الرمة[٥]:

---

(١) ضبطت في «الكشاف» بكسرة الهمزة، وفي نَقْل أبـي حيان عنه «البحر ٨/ ١٨٣» بفتح الهمزة.

(٢) البحر ٨/ ١٨٣.

(٣) البحر ٨/ ١٨٣.

(٤) البحر ٨/ ١٨٣.

(٥) ديوانه ١٤٥٨، والبحر ٨/ ١٧٢، واللسان «صقر». وذابت الشمس، أي: من شدة الحر. واتقى: أي الثور. والأفنان: الأغصان. والصريمة: قطعة من الرمل. ومربوع: أصابها الربيع فاخضرَّت. أعبلت الشجرة: إذا خرج ورقها.

٤١٦٧ـ إذا ذابتِ الشمسُ اتَّقى صَقَراتِها
بأَفْنانِ مَرْبوعِ الصَّريمةِ مُعْبِلِ

«وسَقَر» متحتمُ المنعِ؛ لأن حركةَ الوسطِ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلةَ الحرفِ الرابع كعَقْرب وزينب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناه﴾: العامَّةُ على نصب «كل» على الاشتغال وأبو السَّمَّال[١] بالرفع. وقد رَجَّحَ الناسُ، بل بعضُهم أوجبَ النصبَ قال: لأن الرفعَ يُوْهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل السُّنَّة. وذلك أنه إذا رُفع «كل شيء» كان مبتدأً «وخَلَقْناه» صفةٌ لـ «كل» أو لشيء. و «بقَدَر» خبرهُ. وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يَخْفَى على متأمِّله، فيلزَمُ أن يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقَدَر، كذا قَدَّره بعضُهم. وقال أبو البقاء[٢]: «وإنما كان النصبُ أَوْلى لدلالتِه على عموم الخَلْقِ، والرفعُ لا يدلُّ على عمومِه، بل يُفيد أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر». وقال مكي بن أبي طالب[٣]: «كان الاختيارُ على أصول البَصْريين رفع «كل»كما أن الاختيارَ عندهم في قولك «زيدٌ ضربتُه» الرفعُ، والاختيارُ عند الكوفيين النصبُ فيه بخلاف قولِنا «زيد أكرمتُه» لأنه قد تقدَّم في الآية شيءٌ عَمِل فيما بعده وهو «إنَّ» والاختيارُ عندهم النصبُ فيه. وقد أجمع القرّاءُ على النصبِ ف «كل» على الاختيار فيه عند الكوفيين لِيَدُلَّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلافِ ما قاله أهلُ الزَيْغِ مِنْ أنَّ ثَمَّ مخلوقاتٍ لغير الله تعالى[٤]، وإنما دلَّ النصبُ في «كلَّ» على

(١) المحتسب ٢/ ٣٠٠، والقرطبي ١٧/ ١٤٧، والبحر ٨/ ١٨٣.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٠.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٤) ثم قال: وقوله تعالى «الله خالقُ كلِّ شيءٍ» يَرُدُّ قولَهم.

العموم؛ لأن التقديرَ: إنَّا خَلَقْنا كلَّ شيء خَلَقْناه بقَدَرٍ، فَخَلَقْناه تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ «خَلَقْنا» المضمر الناصبِ لـ «كلَّ». وإذا حَذَفْتَه وأَظْهَرْت الأولَ صار التقديرُ: إنَّا خَلَقْناه كلَّ شيءٍ بقَدَر[١]، فهذا لفظٌ عامٌ يَعُمُّ جميع المخلوقاتِ. ولا يجوز أَنْ يكون «خَلَقْناه» صفةً لـ «شيءٍ» لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ، ولا يكونان تفسيراً لِما يعملُ فيما قبلهما، فإذا لم يَبْقَ «خَلَقْناه» صفةً لم يَبْقَ إلاَّ أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر الناصب، وذلك يَدُلُّ على العموم. وأيضاً فإن النصبَ هو الاختيارُ لأنَّ «إنَّا» عندهم يَطلبُ الفعلَ فهو أَوْلىٰ به، فالنصبُ عندهم في «كل» هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُّبَهِ كان النصبُ أَوْلىٰ من الرفع».

وقال ابن عطية[٢]: / «وقومٌ من أهلِ السُّنَّة بالرفع». قال أبو الفتح[٣]: [٨٣٠/أ] «هو الوجهُ في العربية، وقراءتُنا بالنصب مع الجماعة». وقال الزمخشري[٤]: «كلَّ شيء» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره الظاهرُ. وقُرِىء «كلُّ شيءٍ» بالرفع. والقَدْر والقَدَر: التقديرُ، وقُرِىء بهما، أي: خَلَقْنا كلَّ شيء مُقَدَّراً مُحْكَماً مُرَتَّباً على حَسَبِ ما اقْتَضَتْه الحكمةُ أو مُقَدَّراً مكتوباً في اللوح، معلوماً قبل كونِه قد عَلِمْنا حاله وزمانَه» انتهى. وهو هنا لم يَتَعَصَّبْ للمعتزلةِ لضعفِ وجهِ الرفع.

وقال قومٌ: إذا كان الفعل يُتَوَهَّمُ فيه الوصفُ وأنَّ ما بعدَه يَصْلُحُ

---

(١) كرَّر في الأصل «فخلقناه» تأكيد وتفسير لـ خَلَقْنا المضمر الناصب لكل شيء».
(٢) المحرر ١٥/ ٣١٥.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٠٠.
(٤) الكشاف ٤/ ٤١.

للخبر، وكان المعنى على أن يكون الفعلُ هو الخبرَ اختير النصبُ في الاسمِ الأولِ حتى يتضحَ أنَّ الفعل ليس بوصفٍ، ومنه هذا الموضعُ؛ لأنَّ قراءة الرفعِ تُخَيِّل أنَّ الفعلَ وصفٌ، وأن الخبرَ «بقدَر». وقد تنازع أهلُ السنة والقَدَرِيَّة الاستدلال بهذه الآية: فأهلُ السُّنَّة يقولون: كلُّ شيء مخلوقٌ لله تعالى بقَدَرٍ، ودليلُهم قراءة النصبِ لأنه لا يُفَسَّر في هذا التركيب إلَّا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لو رُفع الأولُ على الابتداء. وقال القَدَرية: القَراءةُ برفع «كل» و «خَلَقْناه» في موضع الصفة لـ «كل»، أي: إنَّ أمْرَنا أو شأنَنا: كلُّ شيء خَلَقْناه فهو بقَدَر أو بمقدار، وعلى حَدٍّ ما في هيئتِه وزمنِه.

وقال بعضُ العلماء: في القَدَر هنا وجوهٌ، أحدها: أنه المقدارُ في ذاتِه وفي صفاته. والثاني: التقديرُ كقولِهِ «فَقَدَرْنا فِنعم القادِرون»[1]. وقال الشاعر[2]:

٤١٦٨ـ ....

وقَـد قَـدَّر الـرحمٰـنُ مـا هـو قـادِرُ

أي: ما هو مُقَدَّر. والثالث: القَدَرُ الذي يُقال مع القضاء كقولِكَ: كان بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه فقوله «بقَدَرٍ» على قراءة النصب متعلِّقٌ بالفعل الناصب وفي قراءةِ الرفع في محلٍّ رفع، لأنه خبرٌ لـ «كل» و «كل» وخبرُها في محل رفع خبراً لـ إنَّ.

آ. (٥٢) وسيأتي قريباً آيةٌ عكسَ هذه أعني في اختيار الرفع وهي

---

(١) الآية ٢٣ من المرسلات.

(٢) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٨/ ١٨٣.

قولُه «وكلُّ شيءٍ فَعَلوه في الزُّبُرِ»[1] فإنَّه لم يختلف في رفعِه قالوا لأنَّ نصبَه يُؤدِّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أنَّك لو نَصَبْتَه لكان التقديرُ: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبُر، وهو خلافُ الواقع؛ إذ في الزُّبُر أشياءُ كثيرةٌ جداً لم يفعلوها. وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتَؤدِّي أنَّ كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُبُر وهو المقصود فلذلك اتُّفِقَ على رفعِه، وهذان الموضعان مِنْ نُكَتِ المسائلِ العربيةِ التي اتَّفق مجيئُها في سورةٍ واحدةٍ في مكانَيْن متقاربين ومما يَدُلُّ على جلالةِ علمِ الإعرابِ وإفهامِهِ المعانيَ الغامضةَ. والجاهلون لأهل العلم أعداءٌ.

آ. (٥٣) وقرأ العامَّةُ «مُسْتَطَرٌ» بتخفيف التاءِ من السَّطر وهو الكَتْبُ، أي: مُكْتَتَب. وقرأ[2] الأعمش وعمران بن حدير وتُرْوَىٰ عن عاصم[3] بتشديدها. وفيه وجهان. أحدهما: أنه مشتقٌ مِنْ طَرَّ الشاربُ والنبات، أي: ظهر ونَبَتَ، بمعنى: أنَّ كلَّ شيءٍ قلَّ أو كثُر ظاهرٌ في اللوح غيرُ خفي، فوزنُه مُسْتَفْعَل كمُسْتَخْرج. والثاني: أنَّه من الاستطار، كالقراءة العامة وإنما شُدِّدَت الراءُ من أجل الوقفِ كقولهم: «هذا جَعْفَرّ وفَرَجّ» ثم أُجري الوصلُ مُجرى الوقف فوزنه مُفْتَعَل كقراءة الجمهور.

آ. (٥٤) **قوله: ﴿نَهَر﴾**: العامةُ بالإفرادِ وهو اسمُ جنسٍ بدليل مقارنتِه للجمع، والهاء مفتوحةٌ كما هو الفصيح، وسَكَّنها[4] مجاهد

---

(١) الآية ٥٢ من القمر.

(٢) البحر ٨/ ١٨٤. وعمران بن حدير السدوسي أبو عبيدة البصري. روى عن أبي مجلز. وروى عنه شعبة. ثقة صدوق. توفي سنة ١٤٩.

(٣) وهي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٠٠، والإتحاف ٢/ ٥٠٧، والبحر ٨/ ١٨٤.

والأعرج وأبو السَّمَّال والفياض وهي لُغَيَّةٌ. وقد تقدَّم الكلامُ عليها أولَ البقرة[1]. وقيل ليس المرادُ هنا نهرَ الماءِ، وإنما المرادُ به سَعَةُ الأرزاقِ [٨٣٠/ب] لأنَّ المادةَ تَدُلُّ على ذلك كقول قيس بن الخطيم[2]: /

٤١٦٩ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها

يَرىٰ قائمٌ مِنْ دونِها ما وراءَها

أي: وسَّعْتُ. وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز والأعمش وزهير الفرقبي «ونُهُر» بضم النونِ والهاءِ، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ جمعَ نَهَر بالتحريك وهو الأَوْلىٰ نحو: أُسُد في أَسَد. والثاني: أن يكون جمعَ الساكنِ نحو: سُقُف في سَقْف ورُهُن في رَهْن، والجمع مناسِبٌ للجمع قبلَه في «جنات» وقراءةُ العامة بإفرادِه أَبْلَغُ وقد تقدَّم كلامُ ابن عباس[3] في قوله تعالى آخر البقرة «وملائكته وكتابِه[4]» بالإفرادِ، وأنه أكثرُ مِنْ «الكتب». وتقدَّم أيضاً تقديرُ الزمخشري[5] لذلك، فعليك[6]...

قوله تعالى «في مَقْعَدِ» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وهو الظاهرُ وأَنْ يكون حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعِه خبراً. وجَوَّز أبو البقاء[7] أَنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢١٣.
(٢) تقدم برقم ٤٥.
(٣) الدر المصون ٢/ ٦٩٢.
(٤) الآية ٢٨٥ وهي قراءة حمزة والكسائي. الدر ٢/ ٦٩٢.
(٥) الكشاف ١/ ٤٠٧.
(٦) كلمة لم أتبينها لعلها «بقراءته».
(٧) الإملاء ٢/ ٢٥٠.

يكونَ بدلاً مِنْ قولِه «في جنات» وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ بعضٍ، لأن المقعدَ بعضُها، وأَنْ يكون اشتمالاً لأنها مشتمِلَةٌ، والأولُ أظهرُ. والعامَّةُ على إفراد «مَقْعَد» مُراداً به الجنس كما تقدَّم في «نَهَر». وقرأ[1] عثمان البَتِّي «مقاعِدِ» وهو مناسبٌ للجمع قبلَه. ومَقْعَدُ صِدْقٍ من بابِ رجلُ صدقٍ: في أنه يجوزُ أنْ يكونَ من إضافةِ الموصوف لصفتِه. والصدقُ يجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ ضدُّ الكذبِ، أي: صُدِّقوا في الإخبار به، وأَنْ يرادَ به الجَوْدَةُ والخيريَّةُ.

و «مليك» مثالُ مبالغةٍ وهو مناسِبٌ هنا، ولا يُتَوهَّمُ أنَّ أصلَه مَلِك لأنه هو الوارِدُ في غيرِ موضع، وأنَّ الكسرةَ أُشْبِعَتْ فتولَّد منها ياءٌ؛ لأنَّ الإشباعَ لم يَرِدْ إلاَّ ضرورةً أو قليلاً، وإنْ كان قد وقع في قراءةِ هشام «أَفئِيدَةً» في آخر إبراهيم[2]، وهناك يطالَع ما ذكَرْتُه فيه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القمر]

---

(١) الشواذ ١٤٨، والبحر ٨/ ١٨٤، والقرطبي ١٧/ ١٥٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/ ١١٢.

سورة الرحمن عزَّ وجلَّ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿الرحمنُ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: اللَّهُ الرحمنُ. الثاني: أنه مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ، أي: الرحمنُ ربُّنا. وهذان الوجهان عند مَنْ يرىٰ أنَّ «الرحمن» آيةٌ مع هذا المضمرِ معه، فإنهم عَدُّوا «الرحمن» آيةً ولا يُتَصَوَّرُ ذلك إلَّا بانضمامِ خبرٍ أو مُخْبَرٍ عنه إليه، إذ الآيةُ لا بُدَّ أَنْ تكونَ مفيدةً، وسيأتي ذلك في قولِه «مُدْهامَّتان»[١]. الثالث أنه ليس بآيةٍ، وأنه مع ما بعده كلامٌ واحدٌ، وهو مبتدأٌ خبرُه «عَلَّم القرآنَ».

آ. (٢) **قوله: ﴿عَلَّمَ القرآنَ﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنها عَلَّم المتعديةُ إلى اثنين أي: عَرَّف، من التعليم، فعلى هذا المفعولُ الأولُ محذوف فقيل: تقديره: عَلَّم جبريلَ القرآنَ. وقيل: علَّم محمداً. وقيل: عَلَّم الإنسانَ. وهذا أَوْلَىٰ لعُمومِه، ولأنَّ قولَه «خَلَقَ الإنسانَ» دالٌّ عليه. والثاني: أنها من العلامةِ. فالمعنى: جَعَله علامةً وآيةً يُعْتَنىٰ بها.

وهذه الجملُ التي جِيْءَ بها من غيرِ عاطفٍ لأنها سِيْقَتْ لتعديدِ نعمةٍ كقولك: فلانٌ أَحْسَنَ إلى فلانٍ: أكرمه، أشاد[٢] ذِكْرَه، رَفَعَ مِنْ قَدْرِه،

(١) الآية ٦٤ من الرحمٰن.

(٢) أشاد به: رفع به صوتَه، وأشاد البناء: أعلاه.

فلشِدَّةِ الوصلِ تَرَكَ العاطفَ. والظاهر أنها أخبارٌ. وقال أبو البقاء[1]: و «خَلَق الإنسان» مستأنفٌ وكذلك «عَلَّمه» ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الإنسان مقدرةً و «قد» معها مرادةٌ». انتهى. وهذا ليس بظاهرٍ بل الظاهرُ ما قدَّمتهُ ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[2] غيرَه. فإن قيل: لِمَ قَدَّم تعليمَ القرآنِ للإنسان على خَلْقِه وهو متأخرٌ عنه في الوجودِ؟ قيل: لأنَّ التعليمَ هو السببُ في إيجادِه وخَلْقِه.

آ. (٥) قوله: ﴿بِحُسْبانٍ﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أن «الشمس» مبتدأ و «بِحُسْبان» خبرُها على حَذْفِ مضافٍ تقديره: جَرْيُ الشمس والقمر بحُسْبانٍ، أي: كائن أو مستقر أو استقرَّ بحُسْبان. الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ يتعلَّق به هذا الجارُّ تقديره: يَجْريان بحسبان، وعلى هذين القولَيْن فيجوز في الحُسْبان وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مفردٌ بمعنى الحُسْبان، فيكون كالشُّكران والكُفْران. والثاني: أنه جمعُ حِساب كشِهاب وشُهْبان./ والثالث: أنَّ الحُسْبَانَ خبرُه، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في، أي: كائنان في حُسْبان، وحُسْبان على هذا اسمٌ مفرد، اسمٌ للفَلَكِ المستدير، شَبَّهه بحُسْبان الرَّحى الذي باستدارته تستدير الرحى، قاله مجاهد[3]. [٨٣١/أ]

آ. (٧) قوله: ﴿والسماءَ رَفَعَها﴾: العامَّةُ على النصب على الاشتغال مراعاةً لعَجُزِ الجملةِ التي يُسَمِّيها النحاةُ ذاتَ وجهين. وفيها

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥١.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٣.

(٣) انظر: البحر ٨/ ١٨٨.

دليلٌ لسيبويه[١] حيث يُجَوِّزُ النصبَ، وإنْ لم يكنْ في جملةِ الاشتغالِ ضميرٌ عائد على المبتدأ الذي تضمَّنَتْه الجملةُ ذاتُ الوجهين. والأخفشُ يقول: لا بُدَّ من ضميرٍ، مثالُه: «هند قامَتْ وعمراً أكرمْتُه لأجلها» قال: «لأنك راعَيْتَ الخبرَ، وعَطَفْتَ عليه، والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ فيُشْترط فيه ما يُشْترط فيه، ولم يَشْتَرِطِ الجمهورُ ذلك وهذا دليلُهم، قال الفراء: «كلهم نَصَبُوا مع عدم الرابط إلاَّ مَنْ شذَّ منهم. وقد تقدَّمَ هذا محرراً في سورة يس عند قولِه تعالى: «والقمَرَ قَدَّرناه»[٢] فهناك اختلف السبعةُ في نَصْبِه ورفعِه ولله الحمدُ.

قوله: «وَوَضَعَ الميزانَ» العامَّةُ على «وَضَع» فعلاً ماضياً. و «الميزانَ» نُصِبَ على المفعولِ به. وقرأ إبراهيم[٣] «ووَضْعَ الميزانِ» بسكون الضاد وخفض «الميزانِ». وتخريجُها: على أنه معطوفٌ على مفعولِ «رَفَعَها»، أي: وَرَفَعَ وَضْعَ الميزان، أي: جَعَلَ له مكانةً ورِفْعَةً لأَخْذِ الحقوق به، وهو مِنْ بديعِ اللفظِ، حيث يصير التقديرُ: ورَفَعَ وَضْعَ الميزان.

وقال الزمخشري[٤]: «فإن قلتَ: كيف أَخَلَّ بالعاطف في الجمل الأُوَل وجِيْءَ به بعدُ؟ قلت: بَكَّتَ بالجملِ الأُوَلِ واردةً على سَنَنِ التعديد الذين أنكروا الرحمنَ وآلاءَه كما يُبَكِّتُ مُنْكِرُ أيادي المُنْعَمِ [عليه][٥] من

(١) الكتاب ١/ ٤٧.
(٢) الآية ٣٩ من يس. قرأ الكوفيون وابن عامر بالنصب والباقون بالرفع، انظر: السبعة ٥٤٠.
(٣) البحر ٨/ ١٨٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٤٤.
(٥) من الكشاف.

الناسِ بتعدُّدها عليه في المثالِ الذي قَدَّمْتُه[1]، ثم رَدَّ الكلامَ إلى منهاجِه بعد التبكيت في وَصْلِ ما يجب وَصْلُه للتناسُبِ والتقارُب بالعاطفِ. فإنْ قلت: أيُّ تناسُبٍ بين هاتَيْنِ الجملتَيْن حتى وَسَّط بينهما العاطفَ؟ قلت: إن الشمسَ والقمرَ سماويان، والنجمَ والشجرَ أَرْضيان فبينهما تناسُبٌ من حيث التقابلُ، وأن السماءَ والأرضَ لا تزالان قرينتَيْن، وأنَّ جَرْيَ الشمسِ والقمرِ بحُسْبان مِنْ جنسِ الانقيادِ لأمرِ اللَّهِ، فهو مناسِبٌ لسُجودِ النجمِ والشجرِ».

آ. (٨) قوله: ﴿أَنْ لا تَطْغَوْا﴾: في «أنْ» هذه وجهان، أحدُهما: أنَّها الناصبةُ، و «لا» بعدها نافيةٌ، و «تَطْغَوْا» منصوبٌ بـ «أنْ»، وأنَّ قبلَها لامَ العلةِ مقدرةً، تتعلَّقُ بقولِه: «ووَضَع الميزانَ» التقدير: لئلا تَطْغَوْا، وهذا بَيِّنٌ. وأجاز الزمخشريُّ[2] وابنُ عطية[3] أَنْ تكونَ المفسِّرَةَ، وعلى هذا تكونُ «لا» ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. إلاَّ أنَّ الشيخَ[4] رَدَّه: بأنَّ شَرْطَها تقدُّمُ جملةٍ متضمنةٍ لمعنى القول، وليسَتْ موجودةً. قلت: وإلى كونِها مفسِّرةً ذهبَ مكي[5] وأبو البقاء[6]. إلاَّ أنَّ أبا البقاءِ كأنَّه تَنَبَّه للاعتراضِ فقال: «وأَنْ بمعنى أَيْ، والقولُ مقدَّرٌ»، فجعل الشيءَ المفسَّرَ بـ «أَنْ» مقدَّراً لا ملفوظاً بها، إلاَّ أنه قد يُقال: قولُه/ «والقولُ مقدرٌ» ليس [٨٣١/ب]

---

(١) مثاله: «زيد أغناك بعد فقر، أعزَّك بعد ذل، كثَّرك بعد قلة، فعل بك ما لم يفعل أحدٌ بأحد فما تُنْكر من إحسانه».

(٢) الكشاف ٤/ ٤٤.

(٣) المحرر ١٥/ ٣٢٣.

(٤) البحر ٨/ ١٨٩.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.

(٦) الإملاء ٢/ ٢٥١.

بجيدٍ، لأنها لا تُفَسِّرُ القولَ الصريحَ، فكيف يُقَدِّر ما لا يَصِحُّ تفسيرُه؟ فإصْلاحُه أَنْ يقولَ: وما هو بمعنى القول مقدرٌ.

آ. (٩) قوله: ﴿ولا تُخْسِروا﴾: العامَّةُ على ضَمِّ التاءِ وكسرِ السينِ مِنْ أَخْسَرَ، أي: نَقَصَ كقوله: «وإذا كالُوهم أو وَزَنوهم يُخْسِرون»[(١)]. وقرأ[(٢)] زيد بن علي وبلال بن أبي بردة بفتح التاءِ وكسرِ السينِ فيكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنىً. يقال: خَسِر الميزانَ وأخسَره، بمعنىً واحدٍ نحو: جَبَرَ وأَجْبَرَ. ونقل أبو الفتح[(٣)] وأبو الفضل عن بلال فتحَ التاءِ والسينِ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه على حَذْفِ حرفِ الجر تقديره: ولا تَخْسَروا في الميزان. ذكره الزمخشري[(٤)] وأبو البقاء[(٥)]. إلاَّ أنَّ الشيخَ[(٦)] قال: «لا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ «خَسِرَ» جاء متعدياً. قال تعالى: «خَسِروا أنفسَهم»[(٧)]، «خَسِر الدنيا والآخرةَ»[(٨)]. قلت: وهذا ليس مِنْ ذاك. ألا ترىٰ أنَّ «خَسِروا أنفسَهم» و «خَسِر الدنيا والآخرةَ» معناه: أنَّ الخُسْرانَ واقعٌ بهما، وأنَّهما معدومان. وهذا المعنى ليس مُراداً في الآيةِ قطعاً، وإنما المرادُ: لا تُخْسِروا الموزونَ في الميزان. وقُرِىء «تَخْسُروا»

---

(١) الآية ٣ من المطففين.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٠٣، والشواذ ١٤٩، والبحر ٨/١٨٩، والقرطبي ١٧/١٥٥.

(٣) المحتسب ٢/٣٠٣.

(٤) الكشاف ٤/٤٤.

(٥) تخريج أبي البقاء على حَذْفَ «في» متعلق بقراءة العامة «تُخْسِروا»، انظر: الإملاء ٢/٢٥١.

(٦) البحر ٨/١٨٩.

(٧) الآية ١٢ من الأنعام.

(٨) الآية ١١ من الحج.

بفتح التاءِ وضمِّ السينِ. قال الزمخشري[1]: «وقُرِىء ولا تَخْسروا بفتح التاء وضم السين وكسرِها وفتحِها. يقال: خَسِر الميزانَ يَخْسِره ويَخْسُره. وأمّا الفتحُ: فعلىٰ أنَّ الأصلَ «في الميزان» فحذف الجارَّ وأوصلَ الفعلَ إليه» وكَرَّر لفظَ الميزان، ولم يُضْمِرْه في الجملتَيْن بعده تقويةً لشأْنِه وهذا كقوله[2]:

٤١٧٠ـ لا أَرى المـوتَ يَسْبِـقُ المـوتَ شـيءٌ
نَغَّـصَ المـوتُ ذا الغِنـىٰ والفقيـرا

آ. (١٠) قـولـه: ﴿والأرضَ وضعَهـا﴾: كقولـه: «والسماءَ رفعها»[3]. وقرأ أبو السَّمَّال[4] بالرفع مبتدأً. و «للأَنام» علةٌ للوَضْع. والأَنام: قيل: الحيوان. وقيل: بنو آدمَ خاصةً. وقيل: هم الإِنسُ والجنُّ، ووزنُه فَعال كقَذال، فيُجْمع في القلة على آنِمَة بزنة: امرأةٌ آثِمة وفي الكثرة: على أُنُم، كقَذال وأَقْذِلَة وقُذُل.

آ. (١١) قوله: ﴿فيها فاكهةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكون هذه الجملةُ حالاً من الأرض، إلاَّ أنَّها حالٌ مقدَّرَةٌ. ويجوزُ وهو الأحْسَنُ أَنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ هو الحالَ، و «فاكهةٌ» رَفْعٌ بالفاعليَّةِ، ونُكِّرَتْ؛ لأنَّ الانتفاعَ بها دونَ الانتفاعِ بما ذُكِرَ بعدها، وهو من بابِ الترقِّي مِن الأَدْنىٰ إلى الأعلَىٰ. والأَكْمام: جمعُ كِمّ بالكسر وهو وعاءُ الثمرة.

(١) الكشاف ٤/ ٤٤.
(٢) تقدم برقم ٤٩٠. وفي الأصل: كقول الآخر، وليست مناسبة.
(٣) الآية ٧ من الرحمن.
(٤) البحر ٨/ ١٩٠.

آ. (١٢) قوله: ﴿والحَبُّ ذو العَصْفِ والرَّيْحان﴾: قرأ[1] ابنُ عامر بنصب الثلاثة. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ: النصبُ على الاختصاص، أي: وأَخُصُّ الحبَّ، قاله الزمخشري[2]. وفيه نظرٌ؛ لأنه لم يَدْخُلْ في مُسَمَّى الفاكهة والنخل حتى يَخُصَّه مِنْ بَيْنِها، وإنما أراد إضمارَ فعلٍ وهو أَخُصُّ، فليس هو الاختصاصَ الصناعيَّ. الثاني: أنَّه معطوفٌ على الأرض. قال مكي[3]: «لأنَّ قولَه «والأرضَ وَضَعَها»، أي: خلقها، فعطف «الحَبَّ» على ذلك». الثالث: أنَّه منصوبٌ بـ«خَلَق» مضمراً، أي: وخلق الحَبَّ. قال مكي[4]: «أو وخَلَقَ الحَبَّ» وقرأ به موافقةً لرَسْم مصاحِف بلده، فإنَّ مصاحفَ الشامِ «ذا» بالألف. وجَوَّزوا في «الرَّيْحان» أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أي: وذا الريحان فحُذِفَ/ المضافُ، وأُقيم [٨٣٢/أ] المضافُ إليه مُقامَه كـ«واسْأَلِ القريةَ»[5].

وقرأ الأخَوان برفع الأوَّلين[6] وجَرِّ «الرَّيْحان» عطفاً على «العَصْفِ»، وهي تؤيِّدُ قولَ مَنْ حذفَ المضافَ في قراءةِ ابنِ عامرٍ. والباقون برفع الثلاثةِ عطفاً على فاكهة، أي: وفيها أيضاً هذه الأشياءُ. ذكر أولاً ما يتلذَّذُون به من الفواكه، وثانياً الشيءَ الجامعَ بين التلذُّذِ والتغذِّي وهو ثَمَرُ النَخْلِ، وثالثاً ما يَتَغَذَّىٰ به فقط، وهو أعظمُها؛ لأنه قُوْتُ غالبِ

---

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٢/ ٣٨٠، والتيسير ٢٠٦، والبحر ٨/ ١٩٠، والحجة ٦٩٠، والقرطبي ١٧/ ١٥٨.

(٢) الكشاف ٤/ ٤٥.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٢.

(٥) الآية ٨٢ من يوسف.

(٦) «والحبُّ ذو».

الناس. ويجوز في الرَّيْحان على هذه القراءةِ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما قبلَه، أي: وفيها الرَّيْحانُ أيضاً، وأَنْ يكونَ مجروراً بالإضافةِ في الأصلِ، أي: وذو الرَّيحْان ففُعِلَ به ما تقدَّم.

والعَصْفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ. وقيل: التِّبْنُ. وأصلُه كما قال الراغب[1]: مِن «العَصْفِ والعَصِيْفة وهو ما يُعْصَفُ، أي: يُقْطَعُ من الزَرْع» وقيل: هو حُطامُ النباتِ. والريحُ العاصف: التي تكسِرُ ما تمرُّ عليه وقد مَرَّ ذلك. والرَّيْحان في الأصلِ: مصدرٌ ثم أُطْلِقَ على الرزق كقولهم: «سُبْحانَ الله ورَيْحانَه»، أي: استِرْزاقُه وقيل: الرَّيْحان هنا هو المَشْمومُ.

وفي الرَّيْحان قولان، أحدُهما: أنه على فَعْلان كاللَّيَّان[2] مِنْ ذواتِ الواوِ. والأصلُ: رَوْحان. قال أبو علي[3]: «فأُبْدِلَتْ الواوُ ياءً، كما أَبْدَلوا الياءَ واواً في «أَشاوى»[4]. والثاني: أن يكون أصلُه رَيْوِحان، على وزن فَيْعِلان، فأُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ فيها الياءُ، ثم خُفِّفَ بحَذْفِ عينِ الكلمةِ كما قالوا: كَيْنُوْنة[5] وبَيْنُونة. والأصلُ تشديدُ الياءِ فخفِّفَتْ كما خُفِّفَ هَيْن ومَيْت. قال مكي[6]: «ولَزِم تَخْفِيْفُه لطولِه بلَحاق الزيادتَيْن»، ثم رَدَّ قولَ الفارسيِّ بأنه لا مُوْجِبَ لقَلْبِها ياءً ثم قال: «وقال بعضُ الناسِ» فذكَر ما قَدَّمْتُه عن أبي علي إلى آخره.

---

(١) المفردات ٣٣٦.
(٢) لواه دَيْنَه لَيَّاناً: مَطَله.
(٣) الحجة (خ) ٤/ ٣٥٢.
(٤) أشاوى جمع شيء فهي في معنى أشياء. انظر: الممتع ٥١٦.
(٥) انظر: الممتع ٥٠٢.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٣.

آ. (١٣) قوله: ﴿فبأيِّ﴾: متعلقٌ بـ «تُكذِّبان» والعامَّةُ على إضافة «أيّ» إلى الآلاء. وقُرِىء[1] في جميع السورة بتنوينِ «أيّ» وتخريجُها: على أنه قَطَع أيّاً عن الإضافةِ إلى شيء مقدر، ثم أَبْدَل منه «آلاءِ ربكما» بدلَ معرفةٍ مِنْ نكرةٍ. وتقدَّم الكلامُ[2] في «الآلاء» وما مفردُها في الأعراف ولله الحمد. والخطابُ في «رَبّكما» قيل: للثَّقَلَيْن من الإنس والجنِّ؛ لأنَّ الأنامَ يتضمَّنُهما على القول المشهور. وقيل: للذكر والأنثى. وقيل: هو مثنًى مُرادٌ به الواحدُ، كقولِه تعالى: «أَلْقيا في جهنم»[3] وقولِ الخبيث الثقفي: «يا حَرَسيُّ[4] اضْربا عُنُقَه» وقد تقدَّم ما فيه. و «كالفَخَّار» نعتٌ لصَلْصال وتقدَّم تفسيرُه.

آ. (١٥) والجانُّ قيل: هو اسم جنس كالإنسان. وقيل: هو أبو الجنِّ إبليسُ. وقيل: هو أبوهم وليس بإبليسَ.

قوله: «مِنْ مارِجٍ مِنْ نار» «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية. وفي الثانيةِ وجهان، أحدهما: أنها للبيانِ. والثاني: أنها للتبعيض. والمارِجُ قيل: ما اخْتَلَطَ مِنْ أحمرَ وأصفَرَ وأخضرَ، وهذا مُشاهَدٌ في النار، تُرى الألوانُ الثلاثةُ مختلِطاً بعضُها ببعض. وقيل: الخالِصُ. وقيل: الأحمرُ. وقيل: الحُمْرَةُ في طرفِ النار. وقيل: المختلطُ بسواد. وقيل: الخالصُ. وقيل: اللهبُ المضطربُ. و «مِنْ نار» نعتٌ لـ «مارج». وقوله: «فبأيِّ» إلى آخره

---

(١) نسبها ابن خالويه في شواذه ١٤٩ إلى أبي الدنيان الأعرابي، وذكرها في البحر ٨/ ١٩٠ مِنْ دونِ نسبة.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٦٠.

(٣) الآية ٢٤ من قٓ.

(٤) الحَرَسِيُّ: واحد الحُرَّاس.

توكيدٌ وتكريرٌ، كما تقدَّم في قوله: «ولقد يَسَّرْنا القرآن»[1] وكقولِه فيما سيأتي: «ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين»[2]. وذهبَ جماعةٌ منهم ابنُ قتيبة[3] إلى أنَّ التكريرَ لاختلافِ النِّعَم، فلذلك كَرَّر التوقيفَ مع واحدةٍ واحدةٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿رَبُّ المشرقَيْن﴾: العامَّةُ على رَفْعِه. وفيه وجهان[4]، أحدهما: أنه مبتدأٌ، خبرُه «مَرَج البحرَيْن» وما بينهما/ اعتراضٌ. [٨٣٢/ب] والثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هوَ رَبُّ أي: ذلك الذي فَعَلَ هذه الأشياء. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير في «خَلَق». وابن أبي عبلة[5] «ربِّ» بالجر بدلاً أو بياناً لـ «ربِّكما». قال مكي[6]: «ويجوزُ في الكلام الخفضُ على البدلِ مِنْ «ربِّكما» كأنَّه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ منقولةٌ والمَشْرقان، قيل: مَشرِقُ الشتاءِ والصيفِ ومَغْرباهما. وقيل: مَشْرقا الشمس والقمر ومَغْرباهما. وقيل: مَشرقا الشمس فقط ومَغْرباها. قال الشيخ[7]: «وعن ابن عباس: للشمس مَشْرِقٌ في الصيفِ مُصْعِدٌ، ومَشْرِقٌ في الشتاءِ مُنْحَدِرٌ، تنتقل فيهما مُصْعِدةً ومُنحَدرة». قال الشيخ: «فالمشرقان والمغربان للشمس» قلت: وهذا هو القولُ الذي يقول: مَشْرِقُ الصيفِ ومَشْرِقُ الشتاء فإنه إنَّما يعني بهما شُروق الشمسِ والقمرِ فيهما، أو شروق الشمسِ وحدَها فيهما، فهو داخلٌ في أحدِ القولَيْن المذكورَيْن ضرورةً.

---

(١) الآية ١٧ من القمر.

(٢) الآية ١٥ من المرسلات.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن له ٢٣٩.

(٤) سوف يذكر ثلاثة أوجه.

(٥) البحر ٨/ ١٩١.

(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٤٣.

(٧) البحر ٨/ ١٩١.

آ. (١٩ ــ ٢٠) قوله: ﴿يَلْتَقِيان﴾: حالٌ من «البحرَيْنِ» وهي قريبةٌ من الحال المقدرةِ. ويجوز بتجوُّزٍ أَنْ تكونَ مقارِنَةً. و «بينهما بَرْزَخٌ» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً، وأَنْ تكونَ حالاً، وأَنْ يكونَ الظرفُ وحدَه هو الحالَ. والبَرْزَخ: فاعلٌ به وهو أحسنُ لقُرْبه من المفرد. وفي صاحبِ الحال وجهان، أحدُهما: هو «البحرَيْن»، والثاني: هو فاعلُ «يَلْتقيان» ولا «يَبْغِيان» حالٌ أخرى كالتي قبلَها أي: مَرَجَهما غيرَ باغيَيْن، أو يلتقيان غيرَ باغيين، أو بينهما بَرْزَخٌ في حالِ عَدَم بَغْيهما. وهذه الحالُ في قوة التعليل؛ إذ المعنى: لئلا يَبْغِيا. وقد تَمَحَّل بعضُهم وقال: أصلُ ذلك لئلا يَبْغِيا، ثم حَذَفَ حرفَ العلة، وهو مُطَّرِدٌ مع «أَنْ»[1] و «أَنَّ»[2]، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» أيضاً وهو حَذْفٌ مُطَّرِد كقولِه تعالى[3]: «ومن آياتِه يُريكم» فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ، وهذا غيرُ ممنوعٍ، إلاَّ أنه يتكرَّرُ فيه الحَذْفُ، وله أَنْ يقولَ: قد جاء الحَذْفُ أكثرَ مِنْ ذلك فيما هو أَخْفَىٰ من هذا، كما تقدَّم في «قابَ قوسَيْن»[4]، وكما سيأتي في قولِه: «وتَجْعَلون من رِزْقَكم»[5].

آ. (٢٢) قوله: ﴿يَخْرُجُ﴾: قرأ[6] نافع وأبو عمرو «يُخْرَج» مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعل على المجاز. قالوا: وثَمَّ مضافٌ

---

(١) كقوله تعالى: ﴿أوعَجِبْتُمْ أَنْ جاءكم ذكر...﴾ الأعراف الآية: ٦٣.

(٢) كقوله تعالى: ﴿شهد الله أنَّه لا إله إلاَّ هو...﴾ آل عمران الآية: ١٨.

(٣) الآية ٢٤ من الروم.

(٤) الآية ٩ من النجم.

(٥) الآية ٨٢ من الواقعة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٢/ ٣٨٠، والحجة ٦٩١، والتيسير ٢٠٦، والبحر ٨/ ١٩١، والقرطبي ١٧/ ١٦٣.

محذوفٌ أي: مِنْ أحدِهما؛ لأنَّ ذلك لم يُؤْخَذْ من البحرِ العَذْبِ، حتى عابُوا قولَه[1]:

٤١٧١ـ فجـاءَ بهـا مـا شِئـتَ مِـنْ لَطَمِيَّـةٍ
علـى وَجْهِهـا مـاءُ الفُـراتِ يمـوجُ

قال مكي[2]: «كما قال تعالى: «على رجلٍ من القَرْيَتَيْن»[3] أي: مِنْ إحْدى القريَتَيْن، وحَذْفُ المضافِ كثيرٌ شائعٌ» وقيل: هو كقوله: «نَسِيا حُوْتَهما»[4] وإنما الناسِي فتاه، ويُعْزَىٰ هذا لأبي عبيدة[5]. وقيل: يَخْرُجُ من أحدِهما اللؤلؤ، ومن الآخر المَرْجانُ. وقيل: بل يَخْرجان منهما جميعاً، ثم ذكروا تآويلَ منها: أنهما يَخْرُجان من المِلْح في الموضعِ الذي يقع فيه العَذْبُ، وهذا مشاهَدٌ عند الغوَّاصين، وهو قولُ الجمهورِ فناسَبَ ذلك إسنادَه إليهما. ومنها قولُ ابنِ عباس: تكون هذه الأشياءُ في البحرِ بنزول المطر، والصَّدَفُ تفتح أفواهَها للمطر وقد شاهده الناسُ. ومنها: أنَّ العَذْبَ في المِلْح كاللِّقاح كما يُقال: الولدُ يخرُجُ من الذَّكر والأنثى. ومنها أنه قيل «منهما» من حيث هما نوعٌ واحدٌ، فخروجُ هذه الأشياءِ إنما هي مِنْهما، كما قال تعالى: «وجَعَلَ القمرَ فيهنَّ نُوراً»[6] وإنما هو في واحدةٍ منهن.

---

(١) البيت لأبـي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ١/٥٧، واللسان (فرت). قال في اللسان: «ليس هنالك فرات لأن الدر لا يكون في الماء العذب، وإنما يكون في البحر. وقوله: «ما شئت» أي كاملة الحسن. والإبل اللطمية: التي تحمل العطر.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٤٤.

(٣) الآية ٣١ من الزخرف.

(٤) الآية ٦١ من الكهف.

(٥) مجاز القرآن ٢/٢٤٤.

(٦) الآية ١٦ من نوح.

وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: لِمَ قال «منهما» وإنما يَخْرجان من المِلْح؟ قلت: لَمَّا التَقَيا وصارا كالشيء الواحدِ جاز أَنْ يُقال: يَخْرجان منهما، كما يقال: يَخْرجان من البحر ولا يَخْرجان من جميع البحر، وإنما يخرجان مِنْ بعضِه. وتقول: خَرَجْتُ من البلد، وإنما خَرَجْتُ مِنْ مَحَلَّةٍ مِنْ محالِّه، مِنْ دارٍ واحدة من دُوْره. وقيل: لا يخرجان إلاَّ مِنْ ملتقىٰ المِلْح والعَذْب» انتهىٰ. وقال بعضُهم: كلامُ الله أَوْلى بالاعتبارِ من كلامِ بعض الناس فمن الجائز أنه يَسُوقُها من البحرِ العَذْب إلى المِلْح، واتفق أنهم لم يُخْرجوها إلاَّ من المِلْح، وإذا كان في البرِّ أشياءُ تَخْفَى على التجار المتردِّدين القاطِعِين للمَفاوُز، فكيف بما في قَعْر البحرِ؟ والجوابُ عن هذا: أنَّ اللَّهَ تعالى لا يُخاطِبُ الناسَ ولا يَمْتَنُّ عليهم إلاَّ بما يَأْلَفُون ويشاهِدُون.

واللؤلؤ قيل:/ كبارُ الجوهر. والمَرْجانُ صغاره، وقيل بالعكس، [٨٣٣/أ] وأنشدوا قولَ الأعشىٰ[2]:

٤١٧٢ـ مِنْ كلِّ مَرْجانةٍ في البحرِ أَخْرزَها
تيّارُها ووقاها طِيْنَها الصَّدَفُ

أراد اللؤلؤةَ الكبيرةَ. وقيل: المَرْجان حجرٌ أحمرُ. وقيل: حجرٌ شديد البياض، والمَرْجانُ أعجميٌّ. قال ابن دريد[3]: «لم أسمَعْ فيه فعلاً متصرفاً. واللؤلؤ بناءٌ غريبٌ، لم يَرِدْ على هذه الصيغة إلاَّ خمسةُ ألفاظٍ:

---

(١) الكشاف ٤/ ٤٥.

(٢) ديوانه ٣١١ وهو برواية «أَخْرَجها غوَّاصها» فالنسوة تتلألأ وجوههن كالمرجانة التي صانتها الأصداف.

(٣) جمهرة اللغة ٣/ ٣٢٤ ورجَّح أن يكون مُعَرَّباً.

اللُّؤْلُؤ، والجُؤْجُؤ وهو الصَّدْر، والدُّؤْدُؤُ[1]، واليُؤْيُؤُ لطائر، والبُؤْبؤ[2] بالموحَّدتين، وهو الأصلُ. واللؤلؤُ بضمتين والهمز هو المشهورُ، وإبدال الهمزةِ واواً شائعٌ فصيحٌ وقد تقدَّم ذلك.

وقرأ[3] طلحة «اللُّؤْلِيءُ» بكسر اللام الثالثة، وهي لغةٌ محفوظةٌ. ونَقَل عنه أبو الفضلِ «اللُّؤْلِيْ» بقَلْبِ الهمزة الأخيرة ياءً ساكنة كأنه لَمَّا كَسَر ما قبل الهمزة قلبها ياءً استثقالاً. وقرأ[4] أبو عمرو في رواية[5] «يُخْرِجُ» أي الله تعالى. ورُوِي عنه أيضاً وعن ابن مقسم «نُخْرِجُ» بنون العظمة. واللؤلؤُ والمَرْجان في هاتين القراءتَيْن منصوبان.

آ. (٢٤) قوله: ﴿الجَوارِ﴾: العامَّةُ على كسرِ الراء لأنه منقوصٌ على مَفاعِل[6]، والياءُ محذوفةٌ لفظاً لالتقاءِ الساكنين. وقرأ[7] عبد الله والحسن ـ وتُروَىٰ عن أبي عمروٍ ـ «الجَوارُ» برفع الراء تناسياً للمحذوف ومنه[8]:

٤١٧٣ـ لهـا ثنـايـا أربـعٌ حِسـانُ
وأربـعٌ فثَغْـرُهـا ثَمـانُ

---

(١) الدُّؤْدُؤ: آخر أيام الشهر.

(٢) بؤبؤ الرجل: أصله.

(٣) البحر ٨/ ١٩٢ وليس فيه شيء عن الهمزة الأولى، هل بقيت همزة أو أبدلت واواً؟

(٤) البحر ٨/ ١٩١.

(٥) في رواية حسين الجعفي عنه. انظر: المحرر ١٥/ ٣٣٢.

(٦) أي شبه مفاعل لأن وزنه فواعل.

(٧) الإتحاف ٢/ ٥١٠.

(٨) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (ثمن) والخزانة ٣/ ٣٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٧٤.

وهذا كما قالوا: «هذا شاكٌ»[1] وقد تقدَّم تقريرُ هذا في الأعراف عند قولِه: «ومِنْ فوقِهم غَواشٍ»[2].

قوله: «المُنْشَآت» قرأ[3] حمزةُ وأبو بكر[4] بخلافٍ عنه بكسرِ الشينِ بمعنى: أنها تُنْشِىءُ الموجَ بجَرْيِها، أو تُنْشِىء السيرَ إقبالاً وإدباراً، أو التي رَفَعَتْ شُرُعَها أي: قِلاعَها. والشِّراع: القِلْع. وعن مجاهد[5]: كلما رَفَعتْ قِلْعَها فهي من المُنْشَآت، وإلاَّ فليسَتْ منها. ونسبةُ الرَّفْع إليها مجازٌ كما يقال: أنْشَأَتِ السحابةُ المطرَ. والباقون بالفتح وهو اسمُ مفعول أي: أنشأها اللَّهُ أو الناسُ، أو رفعوا شُرُعَها. وقرأ ابن أبي عبلة «المُنَشَّآت» بتشديد الشين مبالغةً. والحسنُ «المُنْشات» بالإِفراد، وإبدالِ الهمزة ألفاً وتاءٍ مجذوبة[6] خَطَّاً فَأَفْرَدَ الصفةَ ثقةً بإفهام الموصوف الجمعيةَ، كقولِه «أزواجٌ مُطَهَّرة»[7] وأمَّا إبدالُه الهمزةَ ألفاً، وإنْ كان قياسُها بينَ بينَ فمبالَغَةٌ في التخفيف، كقوله[8]:

٤١٧٤ـ إنَّ السِّباعَ لَتَهْدَا في مَرابِضِها

. . . .

---

(١) رجل شاكي السلاح: إذا كان ذا شوكة وحدّ في سلاحه فلامه ياء فهو منقوص.
(٢) الآية ٤١ من الأعراف وانظر: الدر ٥/ ٣٢٢.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٠، والنشر ٢/ ٣٨١، والقرطبي ١٧/ ١٦٤، والبحر ٨/ ١٩٢، والحجة ٦٩١، والتيسير ٢٠٦.
(٤) وهي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر فتحاً وكسراً، أمَّا حرمي عن حماد عن عاصم فبالفتح انظر: السبعة ٦٢٠.
(٥) انظر: المحرر ١٥/ ٣٣٣.
(٦) أي مفتوحة.
(٧) الآية ٢٥ من البقرة.
(٨) تقدم برقم ٣٦٩١.

أي: لتهدأ. وأمَّا كَتْبُها بالتاءِ المجذوبة فإتباعاً للفظها في الوصلِ. و «في البحر» متعلقٌ بالمُنْشِئات أو المنشَآت، ورسمُه بالياء بعد الشين في مصاحفِ العراقِ يُقَوِّي قراءةَ الكسرِ ورَسْمُه بدونِها يُقَوِّي قراءةَ الفتح، وحَذَفُوا الألفَ كما تُحْذَفُ في سائر جمع المؤنث السالم. و «كالأَعْلام» حالٌ: إمَّا من الضميرِ المستكنِّ في «المُنْشَآت»، وإمَّا مِن «الجوار» وكلاهما بمعنىً واحد. والأَعلام: الجبالُ جمعُ عَلَم. قال[1]:

٤١٧٥ــ رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

آ. (٢٦) وقوله: ﴿كلُّ مَنْ عليها فانٍ﴾: غَلَّبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره، وجميعُهم مُرادٌ. والضميرُ في «عليها» للأرضِ. قال بعضُهم: «وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ كقولِه: «حتى توارَتْ بالحِجاب»[2]. وقد رُدَّ على هذا القائلِ وقالوا: بل تَقَدَّم ذِكْرُها في قولِه: «والأرضَ وَضَعَها»[3].

آ. (٢٧) قوله: ﴿ذو الجَلالِ﴾: العامَّةُ على «ذو» بالواو صفةً للوجه. وأُبَيٌّ[4] وعبدُ الله «ذي» بالياءِ صفةً لـ «ربِّك» وسيأتي خلافٌ بين السبعةِ في آخر السورة إنْ شاءَ الله تعالى.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَسْأَلُه مَنْ في السموات﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو مستأنفٌ. والثاني: أنه حالٌ مِنْ «وَجْه» والعاملُ فيه «يَبْقَى» أي: يَبْقَى مَسْؤولاً مِنْ أهلِ السمواتِ والأرضِ.

---

(١) تقدم برقم ٤٠٥.

(٢) الآية ٣٢ من صۤ.

(٣) الآية ١٠ من الرحمن.

(٤) البحر ٨/ ١٩٢، والكشاف ٤/ ٤٦.

قوله: «كلَّ يومٍ» منصوبٌ بالاستقرارِ الذي تضمَّنه الخبرُ وهو قولُه «في شَأْنٍ» والشَّأْنُ: الأَمْرُ.

آ. (٣١) قوله: ﴿سَنَفْرُغُ﴾: قرأ[1] سَيَفْرُغُ بالياءِ الأخَوان أي: سَيَفْرُغُ اللَّهُ تعالىٰ. والباقون من السبعة بنون العظمة، والراءُ مضمومةٌ في القراءتَيْن، وهي اللغةُ الفُصْحى لغة الحجازِ. وقرأها مفتوحة الراء مع النونِ الأعرجُ، وتحتمل وجهَيْن، أحدهما: أَنْ تكونْ مِنْ فَرَغَ بفتحِ الراء في الماضي، وفُتِحت في المضارع لأَجْلِ حرفِ الحَلْقِ. والثاني: أنه سُمِعَ فيه فَرِغَ بكسرِ العينِ، فيكون هذا مضارعه / وهذه لغةُ تميمٍ. [٨٣٣/ب] وعيسىٰ بن عمر وأبو السَّمَّال «سَنِفْرَغُ» بكسر حرفِ المضارعةِ وفتحِ الراءِ. وتوجيهُها واضحٌ مِمَّا تقدَّم في الفاتحة[2] قال أبو حاتم: «وهي لُغَةُ سُفْلىٰ مُضَرَ. والأعمش وأبو حيوةَ وإبراهيمُ «سَنِفْرَغُ» بضم الياء مِنْ تحتُ مبنياً للمفعولِ. وعيسى أيضاً بفتح نونِ العظمةِ وكسرِ الراء. والأعرجُ أيضاً بفتح الياء والراء. ورُوي عن أبي عمروٍ. وقد تقدَّم قراءةُ «أيها» في النور[3]. والفَراغُ هنا استعارةٌ. وقيل: هو القَصْدُ. وأُنْشِد لجرير[4]:

٤١٧٦ـ ألانَ وقد فَرَغْتُ إلى نُمَيْرٍ
فهذا حينَ كُنْتُ لهم عَذاباً

---

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٦٢٠، والنشر ٢/ ٣٨١، والحجة ٦٩٢، والبحر ٨/ ١٩٤، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ١٦٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٦٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣١ من النور.

(٤) ليس في ديوانه وهو في البحر ٨/ ١٩٤، والقرطبي ١٧/ ١٦٩.

وأنشد الزجاج[1]:

٤١٧٧ــ ....

فَرَغْتُ إلى العبدِ المقيَّدِ في الحِجْلِ

ويَدُلُّ عليه قراءةُ أُبَيّ «سَنَفْرُغُ إليكم» أي: سَنَقْصِدُ إليكم. والثَّقَلان: الجن والإنس لأنهما ثَقَلا الأرضِ. وقيل: لِثِقَلِهم بالذنوب. وقيل: الثَّقَلُ: الإنسُ لشَرَفِهم. وسُمِّيَ الجنُّ بذلك مجازاً للمجاورة. والثَّقَل: العظيم الشريف. وفي الحديث[2]: «إني تاركٌ فيكم ثَقَلَيْن كتابَ الله وعِتْرتي».

آ. (٣٣) **قوله: ﴿فانفُذوا﴾**: أمرُ تعجيزٍ. والنُّفوذُ: الخروج بسرعة وقد تقدَّم في أولِ البقرة[3]: أنَّ ما فاؤُه نونٌ وعينُه فاءٌ يَدُلُّ على الخروج كنَفَق ونَفَرَ. و «إلاَّ بسُلْطان» حالٌ أو متعلِّقٌ بالفعلِ قبلَه. وقرأ[4] زيد بن علي «إنْ استَطَعْتما» خطاباً للثَّقَلَيْن، وحَقُّه أَنْ يمشيَ على سَنَنٍ واحدٍ فيَقْرأَ «أَنْ تَنْفَذا، لا تنفُذان» والعامَّةُ جعلوه كقولِه: «وإنْ طائفتان من المؤمنين اقْتَتَلوا»[5] إذ تحت كلِّ واحدٍ أفرادٌ كثيرةٌ وقد رُوْعي لفظُ التثنية في قوله بعدُ: «يُرْسَلُ عليكما» فلا تبعدُ قراءةُ زيدٍ.

---

(١) البيت لجرير وصدره:

ولمَّا اتَّقى القَيْنُ العِراقِيُّ باسْتِه

وهو في ديوانه ٤٦٤، واللسان (فرغ)، والقين العراقي: البُعيث.

(٢) رواه مسلم بلفظ قريب: ٤٤ كتاب فضائل الصحابة، ورقم الحديث ٢٤٠٨، ١٨٧٣/٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٩٦/١.

(٤) البحر ١٩٤/٨.

(٥) الآية ٩ من الحجرات.

آ. (٣٥) قوله: ﴿شُواظٌ﴾: قرأ[١] ابن كثير بكسر الشين. والباقون بضمِّها، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ. والشُّواظُ: قيل: اللَّهَبُ معه دُخانٌ. وقيل: بل هو اللهبُ الخالِصُ. وقيل: اللَّهَبُ الأحمرُ. وقيل: هو الدخانُ الخارجُ مِن اللهَب. وقال رؤبة[٢]:

٤١٧٨ـ ونـارَ حَـرْبٍ تُسْعِـرُ الشُّـواظـا

وقال حسان[٣]:

٤١٧٩ـ هَجَـوتُـكَ فـاخْتَضَعْـتَ لهـا بـذُلٍّ
بقـافِيَـةٍ تَـأَجَّـجُ كـالشُّـواظِ

و «يُرْسَلُ» مبنيٌّ للمفعولِ؛ وهو قراءةُ العامَّةِ. وزيد[٤] بن علي «نُرْسِلُ» بالنونِ، «شواظاً ونُحاساً» بالنصب. و «مِنْ نار» صفةٌ لشواظ أو متعلِّقٌ بـ «يُرْسَلُ».

---

(١) السبعة ٦٢١، والتيسير ٢٠٦، والنشر ٢/ ٣٨١، والحجة ٦٩٣، والبحر ٨/ ١٩٥، والقرطبي ١٧/ ١٧١.

(٢) قبله:

إنَّ لهم مِنْ وَقْعِنا أَقْياظا

وليس في ديوانه، وهو في اللسان (شوظ) ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٤، وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٣ منسوباً للعجاج.

(٣) ديوانه ١/ ١٥٣، وروايته فيه:

مُجَلَّلَةً تُعَمِّمُكُمْ شَناراً مُضَرَّمَةً تَأَجَّجُ كالشُّواظِ

وهو في القرطبي ١٧/ ١٧١.

(٤) البحر ٨/ ١٩٥.

قوله: «ونُحاس» قرأ[1] ابنُ كثير وأبو عمروٍ بجرِّه عطفاً على «نارٍ»، والباقون برفعِه عطفاً على «شُواظ». والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروفُ، يذيبه اللَّهُ تعالى ويُعَذِّبهم به. وقيل: الدخان الذي لا لَهَبَ معه. قال الخليل[2]: وهو معروفٌ في كلامِ العرب، وأنشد للأعشى[3]:

٤١٨٠ـ يُضــيْءُ كضَــوْءِ ســراجِ السَّلِيْـ
ـطِ لـم يَجْعَـلِ اللَّـهُ فيـه نُحـاسـا

وتُضَمُّ نونُه وتُكْسَرُ، وبالكسرِ قرأ[4] مجاهد وطلحة والكلبي. وقرأ ابن جندب[5] «ونَحْسٌ» كقولِه: «في يومِ نَحْس»[6] وابن أبي بكرة[7] وابن أبي إسحاق «ونَحُسٌّ» بضم الحاء والسين مشددةً من قوله: «إذ تَحُسُّونهم»[8] أي: ونقتلُ بالعذاب. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً «ونَحِّسٍ» بضمِّ الحاء وفتحِها وكسرِها، وجرِّ السين. والحسن والقاضي[9]

(١) السبعة ٦٢١، والنشر ٢/ ٣٨١، والبحر ٨/ ١٩٥، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ١٧١، والحجة ٦٩٣.

(٢) انظر: اللسان (نحس).

(٣) ليس للأعشى وإنما هو للنابغة الجعدي، ديوانه ٧٥، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٥، واللسان (نحس)، ومعاني الفراء ٣/ ١١٧، والقرطبي ١٧/ ١٧٢. والسليط: الزيت أو دهن السمسم.

(٤) انظر في قراءاته: القرطبي ١٧/ ١٧٢، والمحتسب ٢/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ١٩٥.

(٥) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.

(٦) الآية ١٩ من القمر.

(٧) وهو عبد الرحمن بن أبي بكرة وتقدمت ترجمته.

(٨) الآية ١٥٢ من آل عمران.

(٩) لعله القاضي إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة، روى عن قالون، وروى عنه ابن مجاهد. توفي سنة ٢٨٢. انظر: طبقات القراء ١/ ١٦٢.

«ونُحُسٍ» بضمتين وجرِّ السين. وتقدَّمَتْ قراءةُ زيدٍ «ونُحاساً» بالنصبِ لِعَطْفِه على «شواظاً» في قراءته.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فإذا انْشَقَّتْ﴾: جوابُه مقدرٌ أي: رأيت هَوْلاً عظيماً، أو كان ما كان.

قوله: «وَرْدَةً» أي: مثلَ وَرْدَةٍ. فقيل: هي الزهرة المعروفة التي تُشَمُّ، شَبَّهها بها في الحُمْرة، وأنشد[١]:

٤١٨١ــ فلو كُنْتُ وَرْداً لَوْنُه لعَشِقْنَني
ولكنَّ ربي شانَني بسَواديا

وقيل: هي من لَوْنِ الفَرَسِ الوَرْد، وإنما أُنِّثَ لكونِ السماءِ مؤنثةً. وقال الفراء[٢]: «أراد لونَ الفرسِ الوَرْدِ، يكون في الربيع إلى الصفرة، وفي الشتاء إلى الحُمْرة، وفي اشتدادِ البَرْدِ إلى الغُبْرة، فشبَّه تلوُّنَ السماءِ بتلَوُّنِ الوَرْدَةِ من الخيل». وقرأ[٣] عبيد بن عمير «وَرْدَةٌ» بالرفع. قال الزمخشري[٤]: «بمعنى: فَحَصَلَتْ سماءٌ وردةٌ، وهو من الكلام الذي يُسَمَّى التجريدَ، كقوله[٥]:

٤١٨٢ــ فَلَئِنْ بَقِيْتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَزْوةٍ
تَحْوِي الغنائمَ أو يموتُ كريمُ

---

(١) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس وهو في ديوانه ٢٦، والماوردي ٤/ ١٥٥.

(٢) معاني القرآن له ٣/ ١١٧.

(٣) البحر ٨/ ١٩٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٤٨.

(٥) البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي وهو في الكشاف ٤/ ٤٨، والحماسة ١/ ٣٦٨.

قوله: «كالدِّهان» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ نعتاً لوردة، وأَنْ يكونَ حالاً من اسم «كانت». وفي «الدِّهان» قولان، أحدُهما: أنه جمعُ دُهْن نحو: قُرْط وقِراط، ورُمْح ورِماح، وهو في معنى قوله: «تكون السماءُ كالمُهْل»[1].

وهو دُرْدِيُّ الزَّيْتِ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ، فقال الزمخشري[2]: «اسمُ ما يُدْهَنُ به كالجِزام[3] والإِدام وأنشد[4]:

٤١٨٣ـ كأنَّهما مَزادَتا مُتَعَجِّلٍ
فَرِيَّانِ لَمَّا تُدْهَنا بِدِهانِ

[٨٣٤/أ] / وقال غيرُه: هو الأديمُ الأحمرُ، وأنشد للأعشى[5]:

٤١٨٤ـ وأَجْرَدَ مِنْ كِرامِ الخَيْلِ طِرْفٍ
كأنَّ على شَواكِلِه دِهانا

أي: أديماً أحمرَ، وهذا يَحْتمل أنْ يكونَ جمعاً. ويؤيِّده ما أنشده منذرُ بنُ سعيد[6]:

---

(١) الآية ٨ من المعارج.

(٢) الكشاف ٤/٤٨.

(٣) الجزام: صرام النخل.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح شواهد الكشاف ٤/٥٥٩. والفَرِيُّ: الكبير الواسع. شَبَّه عينيه من كثرة البكاء بقربتين غير مدهونتين خَرْزُهما متعجل فلم يُحْكم خرزهما فهما يذرفان ماء.

(٥) ديوانه ١٨٧. الطرف: الكريم من الخيل. الشاكلة: الخصر، فهذا الجواد كأنه قد طُلي بدِهان.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٥/٣٤٠.

٤١٨٥ـ يَبِعْنَ الدِّهانَ الحُمْرَ كلَّ عَشِيَّةٍ
بموسِمِ بَدْرٍ أو بسُوْقِ عُكاظِ

فقوله «الحُمْرَ» يؤيِّدُ كونَه جمعاً، وقد يُقال: هو كقولِهم: «أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيْضُ»، إلاَّ أنَّه خِلافُ الأصلِ. وقيل: شُبِّهَتْ بالدِّهانِ، وهو الزَّيْتُ لذَوْبِها ودَوَرانِها. وقيل: لبَرِيقِها.

آ. (٣٩) قوله: ﴿فيَوْمئذٍ﴾: التنوينُ عِوَضٌ من الجملةِ، أي: فيومَ إذ انشَقَّت السَّماءُ. والفاء في «فيومئذٍ» جوابُ الشرط. وقيل: هو محذوفٌ، أي: فإذا انشَقَّتِ السماءُ رَأَيْتَ أَمْراً مَهُوْلاً، ونحو ذلك. والهاءُ في «ذَنْبه» [تعودُ على أحد المذكورِيْن][1]. وضميرُ الآخرِ مقدرٌ، أي: ولا يُسْأَل عن ذنبِه جانٌّ أيضاً. وناصبُ الظرفِ «لا يُسأَلُ» و «لا» غيرُ مانعةٍ. وقد تقدَّم خلافُ الناسِ فيها في الفاتحة. وتقَدَّمَتْ قراءة «جَأَنّ»[2] بالهمز فيها أيضاً.

آ. (٤١) وقرأ حماد بن أبي سليمان[3] «بسِيْمائِهم» بالمدِّ. وتقدَّم الكلامُ على ذلك في آخر البقرة[4].

قوله: «فيُؤْخَذُ بالنَّواصي» «يُؤْخَذُ» متعدٍّ، ومع ذلك تَعَدَّىٰ بالباء؛

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٢) وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: المحتسب ٢/٣٠٥، والشواذ ١٥٠، والقرطبي ١٧/١٨١، والبحر ٨/١٩٥.

(٣) البحر ٨/١٩٦، وحماد بن أبي سليمان، مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. روى عنه سفيان الثوري توفي سنة ١٢٠. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٢٨.

(٤) الدر ٢/٦٢٢.

لأنه ضُمِّنَ معنى يُسْحَبُ، قاله الشيخ[1]. وسحب إنما يُعَدَّىٰ بـ «علىٰ» قال تعالى: «يُسْحَبُون في النارِ على وجوههم»[2] فكان يَنْبغي أَنْ يقولَ: ضُمِّنَ معنى يُدَعُّوْن، أي: : يُدْفَعون. وقال مكي[3]: «إنما يُقال: أَخَذْتُ الناصِيةَ وأخَذْتُ بالناصية. ولو قلت: أَخَذْتُ الدابَّةَ بالناصيةِ لم يَجُزْ. وحُكي عن العرب: أَخَذْتُ الخِطامَ، وأَخَذْتُ بالخِطام بمعنى. وقد قيل: إنَّ تقديرَه: فيُؤْخَذُ كلُّ واحدٍ بالنَّواصي، وليس بصوابٍ، لأنه لا يَتَعَدَّىٰ إلى مفعولَيْنِ أحدُهما بالباء، لِما ذكَرْنا. وقد يجوز أَنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أحدُهما بحرفِ جرّ غيرِ الباء نحو: أَخَذْتُ ثوباً من زيد.

فهذا المعنى غيرُ الأولِ، فلا يَحْسُن مع الباء مفعولٌ آخرُ، إلاَّ أَنْ تجعلَها بمعنىٰ: مِنْ أَجْل، فيجوزُ أن تقولَ: أَخَذْتُ زيداً بعمروٍ، أي: مِنْ أجلِه وبذنبِه» انتهىٰ. وفيما قاله نَظَرٌ، لأنك تقولُ: أَخَذْتُ الثوبَ بدرهمٍ، فقد تعدَّى بغير «مِنْ» أيضاً بغير المعنى الذي ذكره.

وأل في النواصي والأقدام ليسَتْ عِوَضاً مِنْ ضمير عند البَصْريين[4] فالتقدير: بالنواصي منهم، وهي عند الكوفيين عِوَضٌ. والنَّاصِيَةُ: مُقَدَّمُ الرأسِ. وقد تقدَّم هذا مستوفى في هود[5]. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «مالكم لا تَنْصُون مَيِّتَكم»[6]، أي: لا تَمُدُّون ناصِيته[7]. والنَّصِيُّ

---

(١) البحر ٨/١٩٦.

(٢) الآية ٤٨ من القمر.

(٣) إعراب المشكل ٢/٣٤٥.

(٤) انظر: المغني ٧٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٣٤٤.

(٦) انظر: اللسان (نصا) والنهاية ٥/٦٨ حين سُئلت عن الميت يُسَرَّحُ رأسُه.

(٧) الأصل: ناصيتكم والتصحيح من (ش).

مَرْعى طيب. وقولهم: «فلانٌ ناصيةُ القوم» يُحتمل أن يكونَ من هذا، يَعْنون أنه طيب مُنْتَفَعٌ به، أو مثلَ قولِهم: هو رأسُ القوم.

آ. (٤٣ ـ ٤٤) قوله: ﴿هذه جهنمُ﴾: أي: يُقال لهم و «آن» بمعنى: حار متناهٍ في الحرارة، وهو منقوصٌ كقاضٍ يُقال: أنىٰ يَأْني فهو آن كقَضى يَقْضي فهو قاضٍ. وقد تَقَدَّمَ في الأحزاب[1]. والعامَّةُ يَطوفون مِنْ طاف. وعلي بن أبي طالب[2] رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن «يُطافُون» مبنياً للمفعول، مِنْ أطافهم غيرُهم. والأعمش وطلحة وابن مقسم «يُطَوِّفُون» بضمِّ الياء وفتح الطاءِ وكسرِ الواوِ مشددةً، أي: يُطَوِّفُون أنفسَهم. وقرأت فرقةٌ[3] «يَطَّوَّفون» بتشديد الطاء والواو. والأصلُ: يتطَوَّفون.

آ. (٤٦) قوله: ﴿مَقامَ ربِّه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً، وأَنْ يكونَ مكاناً. فإنْ كان مصدراً، فيُحْتمل أَنْ يكونَ مضافاً لفاعِله، أي: قيامَ ربِّه عليه وحِفْظَه لأعمالِه مِنْ قولِه: «أفَمَنْ هو قائمٌ على كلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ»[4] ويُرْوَىٰ هذا المعنى عن مجاهد، وأن يكونَ مضافاً لمفعولِه. والمعنى: القيام بحقوق الله فلا يُضَيِّعُها. وإنْ كان مكاناً فالإِضافةُ بأَدْنىٰ مُلابسة لَمَّا كان الناسُ يقومون بين يَدَي اللهِ تعالى للحساب في عَرَصات[5] القيامة. قيل: فيه مَقامُ الله. والظاهرُ أن الجنَّتَيْن لخائفٍ واحدٍ. وقيل:

(١) انظر إعرابه للآية ٥٣.

(٢) انظر في قراءاته: الشواذ ١٤٩، والبحر ١٩٦/٨، والإتحاف ٥١١/٢.

(٣) وهي قراءة الشنبوذي.

(٤) الآية ٣٣ من الرعد.

(٥) ج عَرْصة وهي: الساحة.

جنةٌ لخائفِ الناسِ، وأُخرى لخائفِ الجنِّ، فيكون من بابِ التوزيعِ. وقيل «مَقام» هنا مُقْحَمٌ[1] والتقدير: ولِمَنْ خاف ربَّه وأنشد[2]:

٤١٨٦ـ .... ونَفَيْتُ عنه
مَقَامَ الذِّئْبِ كالرَّجُلِ اللعينِ

أي: نَفَيْتُ الذئبَ، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الاسمِ ليسَتْ بالسهلة.

آ. (٤٨) قوله: ﴿ذَوَاتَا﴾: صفةٌ لـ جَنَّتان، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هما ذواتا. وفي تثنية «ذات» لغتان: الردُّ إلى الأصلِ، فإنَّ أصلَها «ذَوَيَة» فالعينُ واوٌ، واللامُ ياءٌ، لأنَّها مؤنثةُ ذو. والثانية: التثنيةُ على اللفظِ فيُقال: ذاتا.

والأَفْنان: فيه وجهان، أحدُهما: أنه جمعُ فَنَن كطَلَل وهو الغُصْنُ. قال النابغة الذبياني[3]:

٤١٨٧ـ بكاءَ حمامةٍ تَدْعو هَديلاً
مُفَجَّعَةٍ على فَنَنٍ تُغَنِّي

وقال آخر[4]:

٤١٨٨ـ رُبَّ وَرْقاءَ هَتُوفٍ بالضُّحى
ذاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ

---

(١) مثل هذا اللفظ لا يناسب الأدب مع القرآن الكريم.
(٢) تقدم برقم ٦٠٧.
(٣) ديوانه ١٩٧.
(٤) لم أقف عليه.

وقال آخر[١]:

٤١٨٩ـ . . . .
علــى كــلِّ أفنــانِ العِضــاهِ تَــرُوْقُ

والثاني: أنه جمعُ فَنّ كدَنّ[٢]، وإليه أشار ابنُ عباس. والمعنى: ذواتا أنواعٍ وأشكالٍ. وأنشدوا[٣]:

٤١٩٠ـ ومِــنْ كــلِّ أفنــانِ اللَّــذاذَةِ والصِّبــا
لَهَــوْتُ بــه والعيــشُ أخضــرُ نــاضِــرُ

إلاَّ أنَّ الكثيرَ في «فَنّ» أَنْ يُجْمع على «فُنون».

آ. (٥٤) قوله: ﴿مُتَّكِئين﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «مَنَ» في قولِه: «ولِمَنْ خافَ»، وإنَّما جُمِعَ حَمْلاً على معنى «مَنْ» بعد الإِفراد حَمْلاً على لفظها. وقيل: حالٌ عامِلُها محذوفٌ أي: يَتَنَعَّمون مُتَّكئين. وقيلِ: منصوبٌ على الاختصاصِ. والعامَّةُ على «فُرُش» بضمَّتين. وأبو حيوة[٤] بضمةٍ وسكونٍ وهي تخفيفٌ منها./ [٨٣٤/ب]

قوله: «بَطائِنُها مِنْ إسْتَبْرَقٍ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً. والظاهر أنَّها صفةٌ لـ «فُرُش». و «مِنْ إستبرق» قد تَقَدَّم الكلام في الاستبرق وما قيل فيه في سورة الكهف[٥]. وقال أبو البقاء[٦] هنا: «أَصلُ

---

(١) تقدم برقم ٧٨.
(٢) الدن: وعاء الخمر.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شرح شواهد الكشاف ٤/ ٤٢٣، والبحر ٨/ ١٨٥.
(٤) القرطبي ١٧/ ١٧٩، والبحر ٨/ ١٩٧.
(٥) انظر: الدر المصون ٧/ ٤٨٤.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٥٢.

الكلمةِ فِعْلٌ على اسْتَفْعَلَ فلمَّا سُمِّي به قُطِعَتْ همزتُه. وقيل: هو أعجميٌّ. وقرِيء[1] بحَذْفِ الهمزةِ وكسر النونِ، وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الأسماءِ بل في المصادرِ والأفعال». انتهىٰ. أمَّا قولُه «وهو سهوٌ لأن ذلك لا يكون» إلى آخرِه، يَعْني أنَّ حَذْفَ الهمزةِ في الدَّرْجِ لا يكونُ إلاَّ في الأفْعال والمصادرِ، وأمَّا الأسماءُ فلا تُحْذَفُ هَمَزاتُها لأنَّها هَمَزات قَطْعٍ. وهذا الكلامُ أحقُّ بأن يكونَ سَهْواً؛ لأنَّا أولاً لا نُسَلِّمُ أنَّ هذه القراءةَ مِنْ حَذْفِ همزةِ القطعِ إجراءً لها مُجْرىٰ همزةِ الوَصْلِ. وإنَّما ذلك مِنْ بابِ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكن قبلَها، وحركةُ الهمزةِ كانَتْ كسرةً فحركةُ النونِ حركةُ نَقْلٍ لا حركةُ التقاءِ ساكنين. ثم قولُه: «إلاَّ في الأفعال والمصادرِ» ليس هذا الحصرُ بصحيح اتفاقاً لوجودِ ذلك في أسماءٍ عشرةٍ ليسَتْ بمصادرَ، ذكرْتُها في أولِ هذا الموضوع[2].

قوله: «وجَنَىٰ الجَنَّتَيْن دانٍ» مبتدأٌ وخبرٌ. ودانٍ أصلهُ دانِوٌ مثلَ غازٍ، فأُعِلَّ كإعلالِه[3]. وقرأ[4] عيسى بن عمر «وجَنِيَ» بكسر النون. وتوجيهُها: أن يكونَ أمالَ الفتحة لأجلِ الألف، ثم حذف الألف لالتقاءِ السَّاكنين، وأبقىٰ إمالة النون فَظُنَّتْ كسرةً. وقُرِيء «وجِنَىٰ» بكسر الجيم، وهي لغة. والجَنىٰ: ما يُقْطَفُ من الثمار. وهو فَعَل بمعنى مَفْعُول كالقَبَض[5] والنَقَص.

---

(١) وهي قراءة أبي جعفر وورش وآخرين. انظر: الإتحاف ٢/ ٥١٢، والنشر ١/ ٤٠٨، والمحتسب ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٢١.

(٣) وقعت الواو لاماً وانكسر ما قبلها فقلبت ياء فأصبح دانيُ. استثقلت الضمة على الياء فحذفت.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ١٩٧، والقرطبي ١٧/ ١٨٠، والشواذ ١٥٠.

(٥) القَبَضُ: ما جُمع من الغنائم. انظر: اللسان (قبض).

آ. (٥٦) قوله: ﴿فيهِنَّ قاصِراتُ﴾: اختُلِفَ في هذا الضمير، فقيل: يعود على الجنات، فيقال: كيف تَقَدَّمَ تثنيةٌ ثم أُتِي بضمير جَمْع؟

فالجوابُ: أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان على قولٍ، وله شواهدُ قد تقدَّم أكثرُها. وإمَّا أن يقالَ: عائدٌ على الجنات المدلولِ عليها بالجنتيْن، وإمَّا أَنْ يقالَ: إنَّ كل فردٍ فردٍ له جنتان فصَحَّ أنها جناتٌ كثيرة، وإمَّا أنَّ الجنةَ تشتمل على مجالسَ وقصورٍ ومنازلَ فأطلقَ على كلِّ واحدٍ منها جنة. وقيل: يعودُ على الفُرُش. وهذا قولٌ حَسَنٌ قليلُ الكُلْفَةِ.

وقال الزمخشري[١]: «فيهِنَّ: في هذه الآلاءِ المعدودة من الجنَّتَيْن والعينَيْن والفاكهةِ والفُرُشِ والجَنَىٰ». قال الشيخ[٢]: «وفيه بُعْدٌ» وكان قد اسْتَحْسَن الوجهَ الذي قبله[٣]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الاستعمالَ أَنْ يُقال: على الفِراش كذا، ولا يقال: في الفِراش كذا إلَّا بتكلُّف؛ فلذلك جَمَعَ الزمخشريُّ مع الفُرُش غيرَها حتى صَحَّ له أَنْ يقولَ: «فيهن» بحرف الظرفيَّة، ولأن الحقيقةَ أنَّ الفُرُشَ يكون الإنسانُ عليها؛ لأنه مُستَعْلٍ عليها. وأمَّا كونُه فيها فلا يقال إلَّا بمجازٍ. وقال الفراء[٤]: «كلُّ موضع في الجنةِ جنةٌ، فلذلك صَحَّ أَنْ يُقالَ: فيهِنَّ. والقاصِراتُ: الحابساتُ الطرفِ، أي: أعينُهُنَّ عن غيرِ أَزْواجهن. ومعناه: قَصَرْنَ ألحاظَهُنَّ على أزواجِهِنَّ. قال امرؤ القيس[٥]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٤٩.

(٢) البحر ٨/ ١٩٨.

(٣) وهو عود الضمير على الفرش.

(٤) لم يرد في «معاني القرآن».

(٥) تقدم برقم ١٥٨٥.

٤١٩١ـ مِن القاصِراتِ الطَّرْفِ لو دَبَّ مُحْوِلٌ
مِن الذَّرِّ فوق الإتْبِ منها لأثَّرا

وقاصراتُ الطرفِ: مِنْ إضافةِ اسمِ الفاعلِ لمنصوبِه تخفيفاً إذ يقال: قَصَرَ طَرْفَه على كذا. وحُذِف متعلَّقُ القَصْرِ للعلم به، أي: على أزواجِهِنَّ، كما تقدَّم تقريرُه. وقيل: المعنى: قاصراتٌ طَرْفَ غيرِهن عليهنَّ، أي: إذا رآهن أحدٌ لم يتجاوَزْ طرفُه إلى غيرِهنَّ.

قوله: «لم يَطْمِثْهِنَّ» هذه الجملةُ يجوز أَنْ تكونَ نعتاً لقاصِرات؛ لأن إضافتَها لفظيةٌ، كقولِه «هذا عارضٌ مُمْطِرُنا»[1] و [وقوله][2]:

٤١٩٢ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم
....

وأَنْ تكونَ حالاً لتخصُّصِ النكرةِ بالإضافة. واخْتُلِفَ في هذا الحرفِ والذي بعدَه عن الكسائيِّ[3]: فنُقِل عنه أنَّه كان يُخَيِّرُ ـ في ضَمِّ أيِّهما[4] شاءَ ـ القارىءَ. ونَقَل عنه الدُّوريُّ ضمَّ الأولِ فقط ونَقَل عنه أبو الحارث ضمَّ الثاني فقط، وهما لغتان. يُقال: طَمَثَها يَطْمِثُها ويَطْمُثُها إذا جامَعَها. وأصلُ الطَّمْثِ: الجماعُ المؤدِّي إلى خروجِ دمِ البِكْرِ، ثم أُطْلِقَ على كلِّ جِماعٍ: طَمْثٌ، وإنْ لم يَكُنْ معه دمٌ. وقيل: الطَمْثُ دَمُ الحَيْضِ أو دمُ الجِماع. وقيل: الطَمْثُ المَسُّ الخاص. وقرأ الجحدري «يَطْمَثْهُنَّ» بفتح

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٢) تقدم برقم ١٨١٠.
(٣) السبعة ٦٢١، والنشر ٢/ ٣٨١، والبحر ٨/ ١٩٨، والحجة ٦٩٤، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ١٨١.
(٤) الموضع الثاني في الآية ٧٤.

الميم في الحرفَيْن، وهو شاذٌ إذ ليسَتْ عينُه ولا لامُه حرفَ حَلْقٍ. والضميرُ في «قبلَهُمْ» عائدٌ على الأزواجِ الدالِّ عليهم قولُه «قاصراتُ الطَّرْفِ» أو الدالُّ عليه «مُتَّكئين».

آ. (٥٨) قوله: ﴿كأَنَّهُنَّ الياقوتُ﴾: هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكون نعتاً لقاصِرات، وأن تكونَ حالاً منها. ولم يَذْكُرْ مكيٌّ[١] غيرَه. والمَرْجان تقدَّم ما هو؟[٢] والياقوتُ: جوهرٌ نفيسٌ. يُقال: إن النارَ لم تُؤَثِّرْ فيه، ولذلك قال الحريري[٣]:

٤١٩٣ـ وطالما أُصْلِيَ الياقوتُ جَمْرَ غَضَا
ثم انْطفا الجمرُ والياقوتُ ياقوتُ

أي: باقٍ على حالِه لم يتأثَّرْ بها. ووجهُ التشبيهِ كما قال الحَسَنُ: في صفاءِ الياقوتِ/ وبياضِ المَرْجان. وهذا على القول بأنه أبيضُ وقد [٨٣٥/أ] تقدَّم، وقيل: الوجهُ في[٤]... ونفاسَتِهما ولذلك سَمَّوْا بمَرْجانة ودُرَّة وشبهِ ذلك.

آ. (٦٠) وقرأ ابن أبي إسحاق[٥] «إلاَّ الحِسانُ»، أي: إلاَّ الحُوْرُ الحِسان.

آ. (٦٢) قوله: ﴿ومِنْ دُوْنِهما﴾: أي: مِنْ دونِ تَيْنَكَ

(١) إعراب المشكل ٢/٣٤٦.
(٢) انظر: الورقة ٨٣٣ (أ).
(٣) البيت في البحر ٨/١٨٦.
(٤) كلمة لم أتبيَّنْها.
(٥) الشواذ ١٥٠، والبحر ٨/١٩٨.

الجَنَّتَيْنِ المتقدِّمتين: جَنَّتان في المنزلةِ وحُسْنِ المنظرِ. وهذا على الظاهر مِنْ أنَّ الأُوْلَيَيْنِ أفضلُ من الأُخْرَيَيْنِ. وقيل بالعكس، ورَجَّحه الزمخشري[1].

آ. (٦٦) والنَّضْخُ: فوق النَّضْح بالحاءِ، لأنَّ النَّضْحَ بالحاءِ: الرَّشُّ والرَّشْحُ، والنَّضْخُ بالخاء: فَوَرانُ الماء. والادْهِيْمامُ: السَّوادُ وشدةُ الخضرةِ، جُعِلا مُدْهامَّتَيْن لشدَّة رِيِّهما، وهذا مُشاهَدٌ بالنظر، ولذلك قالوا: «سوادُ العراق» لكثرةِ شَجَره وزروعِه.

آ. (٦٨) قوله: ﴿ونَخْلٌ ورُمَّانٌ﴾: استدلَّ بعضُهم بها على أنهما ليسا من الفاكهة لاقتضاءِ العطفِ المغايرة. فلو حَلَفَ: «لا يأكلُ فاكهةً» لم يَحْنَثْ بأَكْلِهما. وبعضُهم يقول: هو من باب ذِكْر الخاص بعد العام تفصيلاً له كقولِه: «وملائكتِه»[2] ثم قال: «وجبريلَ وميكَال» وهو تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ فاكهة ليس عامَّاً؛ لأنه نكرةٌ في سياقِ الإِثْبات، وإنما هو مُطْلَقٌ، ولكنْ لَمَّا كان صادقاً على النخل والرمَّان قيل فيه ذلك.

آ. (٧٠) قوله: ﴿خَيْراتٌ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه جمعُ «خَيْرَة». بزِنةِ فَعْلَة بسكونِ العين. يقال: امرأةٌ خَيْرَةٌ وأخرى شَرَّةٌ. والثاني: أنه جمعُ خَيْرة المخففة مِنْ خَيِّرة. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ[3] ابن مقسم واليزيدي وبكر بن حبيب «خَيِّرات» تشديد الياء. وقرأ أبو عمرو[4] «خَيَرات» بفتح الياء جمع «خَيْرَة» وهي شاذَّةٌ؛ لأنَّ العينَ

(١) الكشاف ٤/ ٥٠.

(٢) الآية ٩٧ من البقرة.

(٣) انظر في قراءاتها: المحرر ١٥/ ٣٤٩، والقرطبي ١٧/ ١٨٧، والبحر ٨/ ١٩٨.

(٤) في رواية عنه.

معتلةٌ، إلاَّ أن بني هُذَيلٍ تُعامِله معاملةَ الصحيحِ فيقولون: جَوَزات وبَيَضات وأُنْشِد[1]:

٤١٩٤ـ أخو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّبُ
رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوْحُ

آ. (٧٢) ومَقْصورات، أي: مَحْبوسات، ومنه «القَصْر» لأنه يَحْبِسُ مَنْ فيه، ومنه قولُ النحاة «المقصور» لأنه حُبِس عن المدِّ أو حُبس عن الإعراب، أو حُبِس الإعرابُ فيه، والنساء تُمْدَحُ بملازَمَتِهِنَّ البيوتَ كما قال [أبو] قيس بن الأسلت[2]:

٤١٩٥ـ وتكْسَلُ عن جيرانِها فيَزُرْنَها
وتَعْتَلُّ عن إتْيانِهِنَّ فتُعْذَرُ

ويقال: امرأةٌ مَقْصورة وقَصيرة وقَصورة، بمعنىً واحد. قال كثير عزة[3]:

٤١٩٦ـ وأنتِ التي حَبَّبْتِ كلَّ قصيرةٍ
إليَّ ولم تَعْلَمْ بذاك القَصائرُ
عَنَيْتُ قصيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ
قِصارَ الخُطا شَرُّ النساءِ البَحاتِرُ

والخِيام: جمعُ خَيْمة وهي تكونُ مِنْ نَمَّام وسائرِ الحَشيش، فإنْ

---

(١) تقدم برقم ٣٤٤٣.

(٢) المحرر ١٥/٣٤٩، والبحر ٨/١٩٩.

(٣) ديوانه ٣٦٩، واللسان (قصر). وقصيرات الحجال: النساء المقصورات في الخدر. والبحاتر: ج بحتر وهو القصير.

كانَتْ مِنْ شَعْرٍ فلا يُقال لها: خَيْمةٌ بل بَيْتٌ. وقال جرير[١]:

٤١٩٧ـ متى كان الخيامُ بذي طُلوحٍ
سُقِيتِ الغَيْثَ أيتها الخيامُ

آ. (٧٦) **قوله: ﴿رَفْرَف﴾**: الرَّفْرَفُ جمع رَفْرَفَة فهو اسمُ جنسٍ. وقيل: بل هو اسمُ جمعٍ، نقلهما معاً مكيٌّ[٢]، وهي ما تَدَلَّىٰ من الأسِرَّة مِنْ عالي الثياب. وقال الجوهريُّ[٣]: «ثيابٌ خُضْرٌ يُتَّخَذُ منها المجالِسُ[٤]، الواحدةُ رَفْرَفة» واشتقاقُه مِنْ رَفَّ الطائرُ: أي: ارتفع في الهواء. ورَفْرَفَ بجناحَيْه: إذا نَشَرهما للطيران ورَفْرَفُ السَّحابِ هُبوبُه، ويَدُلُّ على كونه جمعاً وصفُه بالجمع. وقال الراغب[٥]: «رفيفُ الشجر: انتشارُ أغصانِه. ورَفَّ الطائرُ: نَشَرَ جناحَه يَرِفُّ بالكسرِ. ورَفَّ فَرْخَه يَرُفُّه بالضم تَفَقَّده، ثم اسْتُعير للتفقُّدِ. ومنه «ماله حافٌّ ولا رافٌّ»، أي: مالَه مَنْ يَحُفُّه ويتفقَّدُه. والرَّفْرَفُ: المنتشِرُ من الأوراقِ. وقولُه «على رَفْرَفٍ خُضْرٍ»: ضَرْبٌ من الثياب مُشَبَّه بالرياض. وقيل: الرَّفْرَفُ طرفُ الفُسْطاطِ والخِباءِ الواقعِ على الأرض دونَ الأَطْنابِ والأوتادِ. وذكر الحسن أنه المَخادُّ» انتهى. وقال ابن جُبير: «رياضُ الجنَّة، مِنْ رَفَّ البيتُ إذا تَنَعَّمَ وحَسُن. وعن ابن عُيَيْنة هي الزَّرابِيُّ. ونُعِت هنا بخُضْر لأنَّ اسمَ الجنس يُنْعَتُ بالجمعِ كقولِه: «والنخلَ باسِقاتٍ»[٦] وبالمفردِ. وحَسَّنَ جَمْعَه هنا

(١) ديوانه ٥١٢.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٤٧.
(٣) الصحاح (رفف) ٤/١٣٦٦.
(٤) الصحاح: «المحابس».
(٥) المفردات ١٩٩.
(٦) الآية ١٠ من ق.

جَمْعُ حِسان. وقرأ العامَّةُ «رَفْرَفٍ» وقرأ[1] عثمان بن عفان ونصر ابن عاصم وعاصم والجحدري والفرقبي وغيرهم «رَفارِفَ خُضْرٍ» بالجمع وسكونِ الضاد. وعنهم أيضاً «خُضُرٍ» بضم الضاد وهو إتباعٌ للخاء. وقيل: هي لغةٌ في جمع أَفْعَلَ الصفةِ. وأُنْشد لطرفة[2]:

٤١٩٨ـ أيها الفتيانُ في مَجْلِسِنا

جَرِّدُوْا منها وِراداً وشُقُرْ

وقال آخر[3]:

٤١٩٩ـ وما انْتَمَيْتُ إلى خُوْرٍ ولا كُسُف

ولا لئامٍ غداةَ الرَّوْع أَوْزاعِ

وقرؤوا[4] «عباقِرِيَّ» بكسر القاف وفتحِها وتشديدِ الياءِ مفتوحةً/ [٨٣٥/ب] على مَنْعِ الصرفِ. وهي مُشْكِلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءَيْ النسَبِ، وكأنَّ هذا القارِىءَ تَوَهَّمَ كَوْنَها في مَفاعِل فمنعَها من الصرفِ. وقد رَوَىٰ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وجماعةٍ «وعباقِرِيٍّ» منوناً ابنُ خالويه[5] ورُوِي عن عاصمٍ «رَفارِفٍ» بالصرف. وقد يُقال في مَنْ مَنَعَ «عباقِرِيَّ»: إنَّه لما جاوزَ «رفارِفَ» الممتنعَ امتنع مُشاكلةً. وفي مَنْ صَرَفَ رفارِفَ:

---

(١) القرطبي ١٧/ ١٩١، والإتحاف ٢/ ٥١٣، والبحر ٨/ ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٥.

(٢) ديوانه ٦٩، والبحر ٨/ ١٩٩، جَرِّدوا: ألقوا عنها جلالها.

(٣) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٨/ ١٩٩. والخوَّار من الرماح: ما ليس بصلب، والخُور من النساء الفاسدات ضعيفات العقول. وكسف الرجل: إذا نكَّس طَرْفَه. والأوزاع: الجماعات المتفرقة.

(٤) الإتحاف ٢/ ٥١٣، والبحر ٨/ ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٠٥.

(٥) الشواذ ١٥٠.

إنَّه لما جاوَزَ عباقِريَّاً المنصرفَ صَرَفَه للتناسُب كـ «سَلاسلاً وأَغْلالاً»[1] كما سيأتي.

وقرأ أبو محمد المروزي[2] وكان نَحْوياً «خَضَّارٍ»[3] كضَرَّاب بالتشديد. وأَفْعَلُ وفَعَّالٌ لا يُعْرَفُ.

والجمهورُ «وعَبْقَرِيٍّ» منسوب إلى عَبْقَر، تَزْعُم العربُ أنه بلدُ الجن فكلُّ ما عَظَّموه وتعجَّبوا منه قالوا: هذا عَبقريٌّ. وفي الحديث[4]: «فلم أَرَ عَبْقَرِيَّاً يَفْري فَرِيَّه» والمرادُ به هنا قيل: البُسُط التي فيها صُوَرٌ وتماثيلُ. وقيل: هي الزَّرابِيُّ. وقيل: الطَّنافِسُ. وقيل: الدِّيباج. وعَبْقريّ جمع عَبْقَرِيَّة، يعني فيكونُ اسمَ جنسٍ، كما تقدَّم في رَفْرف. وقيل: هو واحدٌ دالٌّ على الجمع، ولذلك وُصِفَ بحسان.

آ. (٧٨) قوله: ﴿ذي الجَلالِ﴾: قرأ[5] ابن عامر «ذو الجَلال» بالواو، وجَعَله تابعاً للاسم، وهكذا هي مرسومةٌ في مصحف الشاميين. والباقون بالياء صفةً للرَّبِّ، فإنه هو الموصوفُ بذلك، وأَجْمَعوا على الواوِ في الأول إلاَّ مَنْ ذكَرْتُه فيما تقدَّم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الرحمن]

---

(١) الآية ٤ من الإنسان وهي مِنْ قراءة نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) أوردها في الشواذ والبحر غير ضبط، وأثبتنا ضبط المؤلف لها.

(٤) رواه البخاري. انظر: ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر (الفتح ٧/٤١) وابن حنبل ٢/٣٩.

(٥) السبعة ٦٢١، والحجة ٦٩٤، والبحر ٨/١٩٩، والنشر ٢/٣٨٢، والتيسير ٢٠٧.

سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا وَقَعتْ﴾: فيها أوجهٌ أحدها: أنها ظرفٌ مَحْضٌ ليس فيه معنى الشرط والعامل فيها «ليس». والثاني: أنَّ العاملَ فيها اذْكُر مقدراً. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: بم انتصبت «إذا»؟ قلت: بليس، كقولك: «يومَ الجمعة ليس لي شُغْلٌ» ثم قال: «أو بإضمارِ اذكُرْ». قال الشيخ[2]: «ولا يقول هذا نَحْوِيٌّ، ولا مَنْ شدا شيئاً مِنْ صناعةِ النحوِ». قال: «لأن «لَيْسَ» مثل «ما» النافية، فلا حَدَثَ فيها، فكيف يعملُ في الظرف مِنْ غير حَدَثٍ؟ وتَسْمِيتُها فِعْلاً مجازٌ. فإنَّ حَدَّ الفعل غير مُنْطَبِقٍ عليها»، وكَثَّرَ الشيخُ عليه من هذا المعنىٰ. ثم قال: «وأما المثال الذي نَظَّر به فالظرف ليس معمولاً لـ «ليس» بل للخبر، وتقَدَّمَ معمولُ خبرِها[3] عليها، وهي مسألةُ خلاف» انتهى. قلت: الظروفُ تعملُ فيها روائحُ الأفعالِ. ومعنى كلامِ الزمخشريِّ: أنَّ النفي المفهومَ مِنْ «ليس» هو العاملُ في «إذا» كأنه قيل: ينفي كَذِبُ وقوعِها إذا

(١) الكشاف ٤/ ٥١.
(٢) البحر ٨/ ٢٠٣.
(٣) وهو «يومَ».

وَقَعَتْ. ويدلُّ على ما قُلْتُه قولُ أبي البقاء[1]: «والثاني ظرفٌ لِما دَلَّ عليه«ليس لوَقْعتها كاذبةٌ»، أي: إذا وقعت لم تكذبْ» فإنْ قيل فَلْيَجُزْ ذلك في «ما» النافية أيضاً، فالجواب: أنَّ الفعلَ أقربُ إلى الدلالةِ على الحَدَثِ من الحرفِ.

الثالث: أنَّها شرطيةٌ. وجوابُها مقدرٌ، أي: إذا وقعَتْ كان كيتَ وكيتَ، وهو العاملُ فيها. والرابع: أنها شرطيةٌ، والعاملُ فيها الفعلُ الذي بعدَها ويليها، وهو اختيارُ الشيخ[2]، وتبَع في ذلك مكيّاً[3]. قال مكي: «والعاملُ فيها «وَقَعَتْ» لأنها[4] قد يُجازىٰ بها، فعَمِل فيها الفعلُ الذي بعدها كما يَعْمل في «ما» و «مَنْ» اللتَيْن للشرط في قولك: ما تفعَلْ أفعَلْ، ومَنْ تُكرِمْ أُكْرِمْ»، ثم ذكر كلاماً كثيراً. الخامس: أنها مبتدأٌ، و «إذا رُجَّتْ» خبرُها، وهذا على قولِنا: إنها تَتَصرَّفُ، وقد مَضَىٰ القولُ فيه مُحرَّراً، إلاَّ أن هذا الوجهَ إنما جَوَّزه الشيخُ، جمالُ الدين ابن مالك وابن جني[5] وأبو الفضل الرازي على قراءةِ مَنْ نصب[6] «خافضةً رافعةً» على الحالِ. وحكاه بعضُهم عن الأخفش، ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب.

السادس: أنه ظرفٌ لـ «خافضة» أو «رافعة»، قاله أبو البقاء[7]، أي:

---

(١) الإملاء ٢/٢٥٣.
(٢) البحر ٨/٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٣) إعراب المشكل ٢/٣٤٨.
(٤) أي «إذا».
(٥) انظر: المغني ١٢٨.
(٦) سوف يشير إلى هذه القراءة بعد قليل.
(٧) الإملاء ٢/٢٥٣.

إذا وَقَعَتْ خَفَضَتْ ورفعَتْ. السابع: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «رُجَّتْ» «وإذا» الثانيةُ على هذا إمَّا بدلٌ من الأولى أو تكريرٌ لها. الثامن: أنَّ العاملَ فيه ما دلَّ عليه قوله: «فأصحابُ المَيْمَنَةِ»، أي: إذا وَقَعَتْ باتَتْ أحوالُ الناسِ فيها. التاسع: أنَّ جوابَ الشرطِ قولُه: «فأصحابُ المَيمنةِ» إلى آخره.

و «لِوَقْعَتِها» خبرٌ مقدمٌ و «كاذبة» اسم مؤخرٌ. و «كاذبة» يجوزُ أَنْ يكونَ اسم فاعل وهو الظاهرُ، وهو صفةٌ لمحذوف، فقَدَّره الزمخشريُّ[1]: «نفسٌ كاذبةٌ، أي: إنه ذلك اليومَ لا يَكْذِبُ على الله أحدٌ، ولا يُكَذِّبُ بيوم القيامةِ أحد» ثم قال: «واللامُ مثلُها في قولِه «قَدَّمت لحياتي»[2] إذ ليس لها نفسٌ تُكَذِّبها وتقول: لم تكوني كما لها نفوسٌ كثيرةٌ يُكَذِّبْنَها اليومَ يَقُلْنَ لها: لم[3] تكوني، أو هو مِنْ قولهم: كَذَّبَتْ فلاناً نفسُه في الخطر العظيم إذا شَجَّعَتْهُ على مباشرته وقالَتْ له: إنَّك تُطيقه وما فوقه فَتَعَرَّضْ له، ولا تبال به على معنى أنها وقعةٌ لا تُطاقُ شدةً وفظاعةً، وأنْ لا نفس حينئذٍ تُحدِّث صاحبَها بما تُحَدِّثه به عند عظائمِ الأمورِ، وتزيِّن له احتمالها وإطاقتها؛ لأنهم يومئذٍ أضعفُ مِنْ ذلك وأذلُّ. ألا ترى إلى قولِه تعالى «كالفَراش المَبْثوث»[4] والفَراشُ مَثَلٌ في الضعف» وقَدَّره ابن عطية[5]: «حالٌ كاذبةٌ» قال: «وَيحْتمل الكلامُ على هذا معنيين، أحدهما: كاذبة، أي: مكذوبة فيما أَخْبر به عنها فسَمَّاها كاذبةً لهذا، كما تقول: هذه قصةٌ كاذبةٌ، أي: مكذوبٌ فيها. والثاني[6]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٥١.

(٢) الآية ٢٤ من الفجر.

(٣) الكشاف: «لن».

(٤) الآية ٤ من القارعة.

(٥) المحرر ١٥/ ٣٥٥.

(٦) قال: والثاني حالة كاذبة أي.

[٨٣٦/أ] أي: / لا يَمْضي وقوعُها كقولك: فلانٌ إذا حَلَّ لم يكذِبْ. والثاني: أن كاذبة مصدرٌ بمعنى التكذيب نحو: خائنة الأعين. قال الزمخشري[١]: «مِنْ قولِك حَمَلَ فلانٌ على قِرْنِه فما كَذَبَ، أي: فما جَبُنَ ولا تَثَبَّط. وحقيقتهُ فما كَذَّب نفسَه فيما حَدَّثَتْه به من إطاقتِه له وإقدامِه عليه وأنشد لزهير[٢]:

٤٢٠٠ـ لَيْـثٌ بعَثَّـرَ يَصْطـادُ الـرجـالَ إذا
مـا الليـثُ كَـذَّب عـن أقـرانِـه صَـدَقـا

أي: إذا وَقَعَتْ لم يكن لها رَجْعَةٌ ولا ارْتدادٌ»، انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

ثم لك في هذه الجملةِ وجهان، أحدُهما: أنها لا محلَّ لها من الإِعرابِ: إمَّا لأنَّها ابتدائيةٌ ولا سيما على رَأْيِ الزمخشري، حيث جَعَلَ الظرفَ مُتَعَلِّقاً بها وإمَّا لأنَّها اعتراضيةٌ بين الشرطِ وجوابِه المحذوفِ. والثاني: أنَّ مَحَلَّها النصبُ على الحال، قاله ابن عطية[٣]، ولم يُبَيِّن صاحب الحال ماذا؟ وهو واضحٌ إذا لم يكُنْ هنا إلَّا الواقعةُ، وقد صَرَّحَ أبو الفضل بذلك.

وقرأ العامَّةُ برفعِ «خافضةٌ رافعةٌ» على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هي خافضةٌ قوماً إلى النار ورافعةٌ آخرين إلى الجنةِ، فالمفعولُ محذوفٌ لفَهْمِ المعنى، أو يكونُ المعنى: أنَّها ذاتُ خَفْضٍ ورَفْعٍ كقوله: «يُحْيِـي

---

(١) الكشاف ٤/٥١.
(٢) تقدم برقم ١٦٨٤.
(٣) ليس في محرره إشارة إلى ذلك.

ويُمِيت»[1] «وكُلوا واشْرَبوا»[2] وقرأ[3] زيد بن علي وعيسى والحسن وأبو حيوة وابن مقسم واليزيدي بنصبهما على الحالِ، ويُروى عن الكسائيِّ أنه قال: «لولا أنَّ اليزيديَّ سَبَقَني إليه لقَرَأْتُ به» انتهى. ولا أظنُّ مثلَ هذا يَصِحُّ عن مثل هذا. واخْتُلف في ذي الحال، فقال أبو البقاء[4]: «من الضمير في «كاذبة» أو في «وَقَعَتْ»، وإصلاحُه أن يقولَ: أو فاعل «وقعَتْ» إذ لا ضميرَ في «وقعَتْ». وقال ابن عطية[5] وأبو الفضل مِنْ «الواقعة»، ثم قَرَّرا مجيءَ الحالِ متعددةً من ذي حالٍ واحدةٍ كما تجيءُ الأخبارُ متعددةً. وقد بَيَّنْتُ لك هذا فيما تقدَّم فاستغْنَيْت عن كلامِهما. قال أبو الفضل: «وإذا جُعِلَتْ هذه كلُّها أحوالاً كان العامل في «إذا وَقَعَتْ» محذوفاً يَدُلُّ عليه الفحوىٰ، أي: إذا وقعتْ يُحاسَبون.

آ. (٤) قوله: ﴿إذا رُجَّت﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذا» الأولى، أو تأكيداً لها أو خبراً لها على أنها مبتدأةٌ كما تقدَّم تحريرُ هذا جميعِه، وأَنْ يكونَ شرطاً، والعامل فيها: إمَّا مقدَّرٌ وإمَّا فِعْلُها الذي يليها كما تقدَّم في نظيرتِها. وقال الزمخشري[6]: «ويجوز أَنْ تنتصِب بخافضة رافعة، أي: تَخْفِضُ وترفعُ وقتَ رَجِّ الأرض وبَسِّ الجبالِ، لأنه عند ذلك

---

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٣) المحتسب ٢/٣٠٧، والقرطبي ١٧/١٩٦، والبحر ٨/٢٠٣، والإتحاف ٢/٥١٤، والشواذ ١٥٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٥٣.

(٥) عبارته في المحرر ١٥/ ٣٥٦ «على الحال بعد الحال التي هي لوقعتها كاذبة ولك أن تتابع الأحوال».

(٦) الكشاف ٤/٥٢.

ينخفضُ ما هو مرتفعٌ ويرتفعُ ما هو منخفضٌ». قال الشيخ[1]: «ولا يجوزُ أَنْ تنتصِبَ بهما معاً بل بأحدِهما، لأنه لا يجتمعُ مؤثِّران على أثرٍ واحد».
قلت: معنى كلامِه أنَّ كلاً منهما متسلِّطٌ عليه من جهة المعنى، وتكونُ المسألة من التنازع، وحينئذٍ تكون العبارةُ صحيحةً إذ يَصْدُقُ أنَّ كلاً منهما عاملٌ فيه، وإن كان على التعاقُب.

والرَّجُّ: التحريكُ الشديدُ بمعنى زُلزلت. وبُسَّت الجبالُ: سُيِّرت مِنْ قولهم: بَسَّ الغنمَ، أي: ساقَها أو بمعنى فُتِّتَتْ كقوله: «يَنْسِفُها ربي نَسْفاً»[2] يدلُّ عليه «فكانت هباءً مُنْبَثّاً». وقرأ[3] زيد بن علي «رَجَّتْ» و «بَسَّتْ» مبنيين للفاعل على أنَّ رجَّ وبَسَّ يكونان لازمَيْن ومُتَعَدِّيَيْن، أي: أُزِيحت وذهَبَتْ. وقرأ[4] النخعي «مُنْبَتّاً» بنقطتين مِنْ فوق، أي: متقطعاً من البَتِّ. ومعنى الآية يَنْبو عنه.

آ. (٨) قوله: ﴿فأصحاب المَيْمنة ما أصحاب الميمنة﴾: «أصحاب» الأولى مبتدأ، و «ما» استفهامٌ فيه تعظيمٌ مبتدأٌ ثانٍ، و «أصحاب» الثاني خبرهُ والجملةُ خبرُ الأولِ، وتكرارُ المبتدأ هنا بلفظِه مُغْنٍ عن الضمير ومثلُه «الحاقَّة ما الحاقَّة»[5] «القارعةُ ما القارعةُ»[6] ولا يكون ذلك إلاَّ في مواضع التعظيم. وهنا سؤالٌ: وهو أنَّ «ما » نكرةٌ وما بعده معرفةٌ، فكان ينبغي أَنْ يقال «ما » خبر مقدمٌ، «وأصحاب» الثاني

---

(١) البحر ٨/ ٢٠٤.
(٢) الآية ١٠٥ من طه.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٤.
(٤) القرطبي١٧/ ١٩٧، والبحر ٨/ ٢٠٤.
(٥) الآية ١ ـ ٢ من الحاقة.
(٦) الآية١ ـ ٢ من القارعة.

وشبهُه مبتدأً؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء من النكرةِ. وهذا السؤال واردٌ على سيبويه من مثل هذا، وفي قولك: «كم مالُك» و «مَرَرْتُ برجل خيرٌ منه أبوه»[1]، فإنه يُعْرِبُ ما الاستفهامية و «كم» و «أَفْعَل» مبتدأ، وما بعدها خبرُها. والجوابُ: أنه كَثُرَ وقوعُ النكرةِ[2] خبراً عن هذه الأشياء كثرةً متزايدةً، فاطَّردَ البابُ ليجريَ على سَنَنٍ واحدٍ. هكذا أجابوا، وهذ لا ينهضُ مانعاً مِنْ جوازِ أَنْ تكونَ «ما » و «كم» وأفعلُ خبراً مقدماً. ولو قيل به لم يكنْ خطأً بل أقربُ إلى الصواب.

والمَيْمَنَةُ: مَفْعَلَةٌ من لفظِ اليُمْن وكذلك المَشْأَمَة من اليدِ الشُّؤمىٰ وهي الشِمالُ لتشاؤمِ العربِ بها، أو من الشُّؤْم.

آ. (١٠) قوله: ﴿والسَّابقون السَّابقون﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنهما مبتدأٌ وخبرٌ. وفي ذلك تأويلان، أحدهما: أنه بمعنى السابقون، هم الذين اشْتُهِرَتْ حالُهم بذلك كقولِهم: أنت أنت، والناسُ الناسُ، وقولِه[3]:

٤٢٠١ـ أنــا أبــو النجــمِ وشِعْــري شِعْــري

وهذا يُقَال في تعظيمِ الأمرِ وتفخيمِهِ، وهو مذهبُ سُيبويه[4].

التأويل الثاني: أنَّ مُتَعلَّقَ السَّبْقَتَيْنِ مختلفٌ، إذ التقدير: والسابقونَ

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) كذا في الأصل و « ش ». ولعله سهو، والصواب «المعرفة».

(٣) تقدم برقم ١٧٦٨.

(٤) الكتاب ١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢.

[٨٣٦/ب] إلى الإيمانِ السابقونَ إلى الجنة، / أو السابقونَ إلى طاعةِ اللَّهِ السابقون إلى رحمتِه، أو السابقون إلى الخيرِ السابقون إلى الجنة.

الوجه الثاني: أَنْ يكونَ «السابقون» الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظيّاً، و «أولئك المقرَّبون» جملةٌ ابتدائيةٌ في موضوع خبرِ الأولِ، والرابطُ اسمُ الإشارةِ، كقولِه تعالى: «ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ»[1] في قراءة مَنْ قرأ برفع «لباسُ» في أحد الأُوجه.

الثالث: أَنْ يكونَ «السابقون» نعتاً للأول، والخبرُ الجملةُ المذكورةُ. وهذا ينبغي أَنْ لا يُعَرَّجَ عليه، كيف يُوْصَفُ الشيءُ بلفظِه وأيُّ فائدةٍ في ذلك؟ والأقربُ عندي ــ إنْ وَرَدَتْ هذه العبارةُ مِمَّن يُعتبر ــ أَنْ يكون سَمَّىٰ التأكيدَ صفةً، وقد فعل سيبويه[2] قريباً من هذا.

الرابع: أَنْ يكونَ الوقفُ على قولِه «والسابقون» ويكونَ قولُه «السابقون، أولئك المقرَّبون» ابتداءً وخبراً، وهذا يقتضي أن يُعْطَفَ «والسابقون» على ما قبلَه، لكنْ لا يليق عَطْفُه على ما قبلَه ويليه، وإنما يليقُ عطفُه على «أصحابُ المَيْمنة» كأنه قيل: وأصحابُ الميمنة ما أصحابُ الميمنة، والسابقون، أي: ما السابقون تعظيماً لهم، فيكون شركاءَ لأصحابِ الميمنة في التعظيم، ويكون قولُه على هذا «وأصحابُ المَشْأَمَةِ، ما أصحابُ المشأمة» اعتراضاً بين المتعاطفَيْن. وفي هذا الوجهِ تكلُّفٌ كثير جداً.

آ. (١٢) قوله: ﴿في جناتِ النعيم﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبراً

---

(١) الآية ٢٦ من الأعراف وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة. انظر: السبعة ٢٨٠.

(٢) الكتاب ٣٠١/١.

ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «المقرَّبون» وأَنْ يكونَ متعلقاً به، أي: قَرُبوا إلى رحمةِ الله في جنات، ويَبْعُدُ أن تكون «في» بمعنى «إلى».

وقرأ[1] طلحة «في جنة» بالإِفراد.

آ. (١٢) قوله: ﴿ثُلَّةٌ﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم. ويجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ خبرُه مضمرٌ، أي: منهم ثُلَّةٌ، أي: من السابقين يعني: أن التقسيمَ وقع في السابقين، وأَنْ يكونَ مبتدأً خبرهُ «في جنات النعيم» أو قولُه «على سُرُر» فهذه أربعةُ أوجهٍ.

والثُّلَّة: الجماعةُ من الناس. وقيَّدها الزمخشريُّ بالكثيرة وأنشد[2]:

٤٢٠٢ـ وجاءَتْ إليهم ثُلَّةٌ خِنْدِفِيَّةٌ
بجيشٍ كتَيَّارٍ مِنْ البحرِ مُزْبِدِ

ولم يُقَيِّدْها غيرُه، بل صَرَّح بأنها الجماعة قلَّت أو كَثُرَتْ. وقال الراغب[3]: «الثُّلَّةُ قطعةٌ مجتمعةٌ من الصوف، ولذلك قيل للغنم[4]: ثَلَّة. قلت: يعني بفتح الثاء، ومنه قولُه[5]:

٤٢٠٣ـ أَمْرَعَتِ الأرضُ لَوَ انَّ مالا
لَوْ أن نُوْقاً لك أو جِمالا
أو ثَلَّةً مِنْ غنمٍ إمَّا لا

---

(١) البحر ٨/٢٠٥.

(٢) الكشاف ٤/٥٢. والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/٢٠٠، وشرح شواهد الكشاف ٤/٢٨٩. والتيار: الموج. ومزبد: كثير الزبد.

(٣) المفردات ٨١.

(٤) في مطبوعة الراغب: «للمقيم» وهو تحريف.

(٥) لم ترد الأبيات في مطبوعة الراغب وهي في اللسان «مرع»، وعمدة الحفاظ ٨١ وأمرعت الأرض: أعشبت.

انتهى. ثم قال الراغب: «ولاعتبار الاجتماع قيل: «ثُلَّة من الأوَّلين، وثُلَّة من الآخِرين[1] »، أي: جماعة وثَلَّلْتُ كذا: تناوَلْتُ ثُلَّةَ منه. وثَلَّ عرشَه: أسقطَ ثُلَّة منه. والثَّلَلُ: قِصَرُ الأسنانِ لسُقوط ثُلَّةٍ منها. وأثَلَّ فَمُه سَقَطَتْ أسنانُه. وتَثَلَّلَتِ الرَّكِيَّةُ: تَهَدَّمَتْ» انتهى. فقد أطلق أنها الجماعة من غيرِ قَيْدٍ بقِلَّة ولا كثرةٍ، والكثرةُ التي فهمها الزمخشريُّ قد تكونُ من السِّياق. و «مِنَ الأوَّلِين» صفةٌ لثُلَّة، وكذلك «مِنَ الآخِرين» صفةٌ لقليل.

آ. (١٥) وقرأ[2] زيد بن علي وأبو السَّمَّال «سُرَر» بفتح الراء الأولى وقد تقدَّم أنها لغةٌ لبعضِ كلبٍ وتميم. والمَوْضونة: المَنْسوجة وأصلُه مِنْ: وضَّنْتُ الشيءَ، أي: رَكَّبْتُ بعضَه على بعض. ومنه قيل للدِّرْع: مَوْضونة لتراكُبِ حِلَقِها. قال الأعشى[3]:

٤٢٠٤ـ ومِن نَسْجِ داودَ مَوْضُونَةً ... تسيرُ مع الحيِّ عِيْراً فَعِيْرا

ومنه أيضاً «وَضِين الناقة، وهو حِزامُها لتراكُبِ طاقاته قال الراجز[4]:

٤٢٠٥ـ إليك تَعْدُو قلِقاً وضِيْنُها ... مُعْتَرِضاً في بَطْنِها جنينُها

مُخالفاً دينَ النَّصارى دينُها

---

(١) الآية ٤٠ من الواقعة.

(٢) البحر ٨/ ٢٠٥.

(٣) ديوانة ٩٩، واللسان «وضن»، ومجاز القرآن ٢/ ٢٤٨.

(٤) لم أهتد إلى قائلها. وهي في مجاز القرآن ٢/ ٢٤٩، واللسان «وضن».

وقال الراغب[1]: «الوَضْنُ: نَسْيجُ الدِّرعِ. ويُسْتعار لكل نَسْجٍ مُحْكَم»، فجعله أصلاً في نَسْج الدَّرْع. قال الشاعر[2]:

٤٢٠٦ـ تقولُ وقد دَرَأْتُ لها وَضِيْني
أهذا دينُه أبداً ودِيني

أي: حِزامي.

آ. (١٦) قوله: ﴿مُتَّكئين، مُتقابلين﴾: حالان من الضمير في «على سُرُر» ويجوز أَنْ تكونَ حالاً متداخلةً، فيكون «متقابلين» حالاً من ضمير «متّكئين».

آ. (١٧) قوله: ﴿يَطوف﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، وأنْ يكون استئنافاً.

آ. (١٨) و «بأكْواب» متعلقٌ بـ «يَطُوف». والأباريق: / جمع [٨٣٧/أ] إبْريق، وهو مِنْ آنيةِ الخَمْر قال[3]:

٤٢٠٧ـ أَفْنى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهَ الأباريقِ

وقال عدي بن زيد[4]:

٤٢٠٨ـ وتداعَوا إلى الصَّبوحِ فجاءتْ
قَيْنَةٌ في يمينِها إبْريقُ

وقال آخر[5]:

---

(١) المفردات ٥٢٦.
(٢) تقدم برقم ٥٦.
(٣) تقدم برقم ١٣٦٠.
(٤) ديوان ٧٨ واللسان «برق».
(٥) البيت لعلقمة بن عبدة وهو في اللسان «برق»، والفِدام: مِصفاة الإبريق.

٤٢٠٩ـ كـأن إبْـريقَهـم ظبـيٌ علـى شَـرَفٍ
مُفَـدَّمٍ بسَبـا الكَتَّـانِ مَلْثُـومُ

ووزنُه إفْعيل لاشتقاقِه مِنْ البَريق والإبريقُ ما له خُرطومٌ. قال بعضهم: وأُذُنٌ. وتقدَّم تفسيرُ الأكواب[١].

آ. (١٩) قوله: ﴿لا يُصَدَّعُون﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفة أخبر عنهم بذلك، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «عليهم[٢]» ومعنىٰ لا يُصَدَّعون عنها أي: بسببها. قال الزمخشري[٣]: «وحقيقتُه: لا يَصْدُرُ صُداعُهم عنها» والصُّداع: هو الداءُ المعروفُ الذي يَلْحَقُ الإنسانَ في رأسِه، والخمر تؤثِّر فيه. قال علقمة بن عبدة في وصف الخمر[٤]:

٤٢١٠ـ تَشْفي الصُّداعَ ولا يُؤْذِيك صالبُها
ولا يخالِطُها في الرأس تدويمُ

ولما قرأت هذا الديوان على الشيخ أثير الدين أبي حيان[٥] رحمه الله قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقال لي: لَمَّا قرأتُه على الشيخ أبي جعفر ابن الزبير[٦] قال لي: هذه صفةُ خمر الجنة. وقيل: لا يُصَدَّعون: لا يُفَرَّقون[٧] كما يتفرَّق الشَّربُ عن الشَّراب للعوارض

(١) انظر إعرابه للآية ٧١ من الزخرف.
(٢) في الآية ١٧ «يطوف عليهم».
(٣) الكشاف ٤/٥٣ ـ ٥٤.
(٤) تقدم برقم ١٠٩.
(٥) وهو شيخه صاحب «البحر المحيط».
(٦) انظر: البحر ٨/٢٠٥.
(٧) كذا في الأصل وفي الكشاف: «لا يتفرقون» (٤/٥٤).

الدنيوية. ومِنْ مجيء تَصَدَّعَ بمعنىٰ تَفَرَّق قولُه: «فتصدَّع السحابُ عن المدينة»[1]، أي: تفرَّق. ويُرَجِّحه قراءةُ مجاهد[2] «لا يَصَّدَّعون» بفتح الياءِ وتشديد الصادِ. والأصلُ: يَتَصَدَّعون، أي: يتفرَّقون كقوله تعالى: «يومئذٍ يَصَّدَّعُون»[3]. وحكى الزمخشري[4] قراءةً وهي «لا يُصَدِّعون» بضم الياء وتخفيفِ الصادِ وكسرِ الدالِ مشددةً. قال: أي لا يُصَدِّعُ بعضُهم بعضاً، أي: لا يُفَرِّقُونهم. وتقدَّم الخلافُ بين السبعة في «يُنْزِفون[5]» وتفسيرُ ذلك.

وقرأ ابن أبي إسحاق[6] بفتح الياء وكسر الزاي مِنْ نَزَفَ البِئْرُ، أي: اسْتُقِيَ ما فيها. والمعنىٰ: لا تَنْفَدُ خمرُهم. قال الشيخ[7]: «وابن أبي إسحاق أيضاً، وعبد الله[8] والجحدريُّ والأعمش وطلحة وعيسى، بضمِّ الياء وكسر الزاي أي: لا يَفْنىٰ لهم شراب». قلت: وهذا عجيبٌ منه فإنَّه قد تقدَّم في الصافات[9] أن الكوفيين يَقْرَؤون في الواقعة بكسر الزاي، وقد نقل هو هذه القراءة في قصيدته[10].

---

(١) انظر: البحر ٨/ ٢٠٥.

(٢) انظر في قراءاتها البحر ٨/ ٢٠٥.

(٣) الآية ٤٣ من الروم.

(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «يُنْزِفون» والباقون «يُنْزَفون». انظر: النشر ٢/ ٣٥٧، والتيسير ٢٠٧، وانظر إعرابه للآية ٤٧ مِنْ الصافات.

(٦) المحتسب ٢/ ٣٠٨، والبحر ٨/ ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠٣.

(٧) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٨) بعده في البحر: «والسلمي».

(٩) الآية ٤٧.

(١٠) وهي المسماة «عقد اللآلىء في القراءات» على وزن الشاطبية وقافيتها. انظر: البغية ١/ ٢٨٢.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وفاكهةٍ﴾: العامَّةُ على جَرِّ «فاكهة ولحم» نَسَقاً على «أكواب» أي: يطوفون عليهم بهذه الأشياء: المأكول والمشروبِ والمتفكَّهِ به، وهذا كمالُ العِيشةِ الراضيةِ. وقرأ[1] زيد بن علي وأبو عبد الرحمن برفعهما، على الابتداء، والخبرُ مقدَّرٌ أي: ولهم كذا.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وحُورٌ﴾ قرأ[2] الأخَوان بجرِّ «حور عين». والباقون برفعِهما. والنخعيُّ: «وحِيرٍ عينٍ» بقلب الواو ياءً وجرِّهما، وأُبَيٌّ وعبد الله «حُوْراً عيناً» بنصبهما. فأمَّا الجرُّ فمن أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على «جنات النعيم»[3] كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحمٍ وحورٍ، قاله الزمخشري[4]. قال الشيخ[5]: «وهذا فيه بُعْدٌ وتفكيكُ كلامٍ مرتبطٍ بعضُه ببعض، وهو فَهْمُ أعجمي». قلت: والذي ذهب إليه معنى حسنٌ جداً، وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: وفي مقاربة حور، وهذا هو الذي عناه الزمخشري. وقد صرَّح غيرُه بتقدير هذا المضاف. الثاني: أنه معطوفٌ على «بأكواب» وذلك بتجوُّزٍ في قوله: «يطُوفُ» إذ معناه: يُنَعَّموْن فيها بأكواب وبكذا وبحُور، قاله الزمخشري[6]. الثالث: أنه معطوفٌ عليه حقيقةً، وأن الوِلْدانَ يَطُوفون عليهم بالحور أيضاً، فإن فيه لذةً لهم، طافُوا عليهم بالمأكولِ والمشروبِ والمُتَفَكَّهِ بعد المنكوحِ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب. ولا التفات إلى قولِ

---

(١) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٢، والتيسير ٢٠٧، والنشر ٢/ ٣٨٣، والبحر ٨/ ٢٠٦، والحجة ٦٩٥، والقرطبي ١٧/ ٢٠٤.

(٣) الآية ١٢.

(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٦) الكشاف ٤/ ٥٤.

أبـي البقـاء[1]: «عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى؛ لأنَّ الحـوَر لا يُطاف بها».

وأمَّا الرفعُ فمِنْ أوجهٍ أيضاً، أحدُها: عطفاً على «ولْدانٌ»، أي: إنَّ الحورَ يَطُفْنَ عليهم بذلك، كما الوَلائدُ في الدنيا. وقال أبو البقاء[2]: «أي: يَطُفْنَ عليهم للتنعُّمِ لا للخدمة» قلت: / وهو للخدمةِ أبْلَغُ؛ لأنهم [٨٣٧/ب] إذا خدمهم مثلُ أولئك، فما الظنُّ بالمَوْطوءات؟ الثاني: أَنْ يُعطفَ على الضمير المستكنِّ في «مُتَّكِئين» وسَوَّغ ذلك الفصلُ بما بينهما. الثالث: أَنْ يُعْطفَ على مبتدأ وخبر حُذِفا معاً تقديرُه: لهم هذا كلُّه وحورٌ عين، قاله الشيخ[3]، وفيه نظر؛ لأنَّه إنما عُطِف على المبتدأ وحدَهُ، وذلك الخبرُ له ولِما عُطِف هو عليه.

الرابع: أَنْ يكونَ مبتدأً، خبرُه مضمرٌ تقديرُه: ولهم، أو فيها، أو ثَمَّ حورٌ. وقال الزمخشري[4] «على وفيها حُوْرٌ كبيت الكتاب[5]:

٤٢١١ـ . . . .

إلاَّ رَواكـــدَ جَمْـــرُهُـــنَّ هَبـــاءُ

الخامس: أن يكونَ خبراً لمبتدأ مضمر، أي: نساؤهم حورٌ، قاله

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٣) البحر ٨/ ٢٠٦.

(٤) الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وصدره: بادَتْ وغَيَّرَ آيَهُنَّ مع البلىٰ. وبعده:

ومُشَجَّـجٌ أمَّـا سـواءُ قَـذالِـه   فبَـدا وغَيَّـر سـارَه المَعْـزاءُ

وهمـا فـي الكتـاب ١/ ٨٨. وبـادت: بليـت والآي: ج آيـة، وهـي العـلامـة. والرواكد: الأثافي، والجمر هباء لقدمه. والمشجج: الوتد، والقذال: أعلاه. =

أبو البقاء[1]. وأمَّا النصبُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْل، أي: يُعْطَوْن، أو يَرِثُون حُوْراً، والثاني: أن يكونَ محمولاً على معنىً: يَطوف عليهم؛ لأن معناه يُعْطَوْن كذا وكذا فعطف عليه هذا. وقال مكي[2]: «ويجوز النصبُ على أَنْ يُحْمَلَ أيضاً على المعنى؛ لأنَّ معنى يَطوفُ وِلْدانٌ بكذا وكذا يُعْطَوْن كذا وكذا، ثم عطف حوراً على معناه» فكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً.

وأمَّا قراءةُ «وحِيْرٍ» فلمجاورتها «عين» ولأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، ونظيرهُ في التغيير للمجاورة: «أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث»[3] بضم دال «حَدُث» لأجل «قَدُم» وإذا أُفْرِد منه فَتَحْتَ دالَه فقط، وقوله عليه السلام[4]: «وربِّ السموات ومَنْ أَظْلَلْنَ وربِّ الشياطين ومَنْ أَضْلَلْنَ» وقوله عليه السلام[5]: «أيتكنَّ صاحبةُ الجمل الأَرْبَب تَنْبَحُها كلابُ الحَوْءَب» فَكَّ «الأَرْبَب» لأجل «الحَوْءَب».

وقرأ قتادة «وحورُ عينٍ» بالرفع والإضافة لـ «عين» وابن مقسم بالنصب والإضافةِ وقد تقدَّم توجيهُ الرفع والنصب. وأمَّا الإضافةُ فمِنْ

= وساره: سائره، أي: جميعه والمَعْزاء: الأرض الغليظة. والشاهد رفع مشجج على المعنى، أي: كأنه قال وبها رواكد ومشجج.

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥١.

(٣) انظر: الصحاح واللسان «حدث» وفي اللسان: «وفي حديث ابن مسعود أنه سلَّم عليه وهو يصلي قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدُث» يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة».

(٤) رواه الترمذي في الدعوات «التحفة» ٩/ ٥٠٦. والأصل: أضلُّوا أو أضَلَّتْ، لأنه جمع تكسير عاقل يُراد به مَحْض الذكور.

(٥) النهاية ١/ ٤٥٦. والحوءب: منزل بين مكة والبصرة.

إضافة الموصوف لصفته مؤولاً. وقرأ عكرمةُ «وحَوْراءَ عَيْناءَ» بإفرادِهما علىٰ إرادةِ الجنس. وهذه القراءةُ تحتمل وجهَيْن: أحدهما: أَنْ تكونَ نصباً كقراءة أُبَيّ وعبد الله، وأن تكونَ جرّاً، كقراءة الأخوَيْن؛ لأن هذين الاسمَيْن لا ينصرفان فهما محتملان للوجهَيْن. وتقدَّم الكلام في اشتقاق العِين[1].

آ. (٢٣ ـ ٢٤): و «كأمثال» صفةٌ أو حالٌ. و «جزاءً» مفعول من أجله، أو مصدر، أي: يُجْزَوْن جزاءً.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إلاَّ قِيلاً﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ وهذا واضحٌ؛ لأنه لم يندَرِجْ تحت اللَّغْو والتأثيم. والثاني: أنه متصلٌ وفيه بُعْدٌ، وكأن هذا رأىٰ أن الأصلَ لا يَسْمعون فيها كلاماً فاندرَج عنده فيه. وقال مكي[2]: «وقيل: منصوبٌ بيَسْمعون» وكأنه أرادَ هذا القول.

قوله: «سلاماً سلاماً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «قيلاً»أي: لا يسمعُون فيها إلاَّ سلاماً سلاماً. الثاني: أنه نعتٌ لقِيلا. الثالث: أنه منصوبٌ بنفس «قيلاً» أي: إلاَّ أَنْ يقولوا: سلاماً سلاماً، هو قولُ الزجَّاج[3]. الرابع: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ذلك الفعلُ مَحْكِيٌّ بـ «قيلاً» تقديره: إلاَّ قيلاً اسْلَموا سَلاماً.

وقُرِىء[4] «سَلامٌ» بالرفع قال الزمخشري[5]: «على الحكاية». قال

---

(١) انظر إعراب للآية ٤٨ من الصافات.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٢.

(٣) معاني القرآن له ٥/ ١١٢.

(٤) لم أجد مَنْ أشار إليها غير الزمخشري في الكشاف ٤/ ٥٤.

(٥) الكشاف ٤/ ٥٤.

مكي[1]: «ويجوزُ في الكلام الرفعُ على معنى: سلامٌ عليكم، ابتداءٌ وخبرٌ» وكأنه لم يَعْرِفْها قراءةً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مَخْضودٍ﴾: المخضودُ: الذي قُطِع شَوْكُه، مِنْ خَضَدْتُه أي: قَطَعْتُه. وقيل المُوْقَرُ من الحَمْل حتى لا يَتَبَيَّن ساقُه وتَنْثَنِيَ أغصانُه مِنْ خَضَدْت الغصنَ أي ثنيْتُه. قال أمية بن أبي الصلت[2]:

٤٢١٢ـ إن الحَدائقَ في الجِنانِ ظليلةٌ
فيها الكواعِبُ سِدْرُها مَخْضُوْدُ

والطَّلْحُ: جمع الطلحةُ وهي العظيمةُ من العِضاه. وقيل هي أم غَيْلان. قال مجاهد: ولكنَّ ثمرَها أَحْلى من العسل. وقيل: هو المَوْزُ. ومعنى مَنْضود أي: متراكبٌ. وفي التفسير: لا يُرى له ساقٌ مِنْ كثرةِ ثمرِه. وقرأ[3] علي رضي الله عنه وعبد الله وجعفر بن محمد «وطَلْع» بالعين، ولمَّا قرأها علي رضي الله عنه قال: وما شَأْنُ الطَّلْح؟ واستدلَّ بقولِه: «لها طَلْعٌ نضيد»[4] فقيل له: أَنُحَوِّلُها؟ فقال: آيُ القرآنِ لا تُهاجُ اليومَ ولا تُحَوَّلُ. ويُرْوى عن ابن عباس مثلُه. ومَسْكوب: أي مَصْبُوبٌ بكثرةٍ. وقُرِىءَ[5] برفع «فاكهة» أي: وهناك، أولهم، أو فيها، أو ثَمَّ فاكهة.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لا مَقْطوعةٍ﴾: فيه وجهان، أظهرهُما: أنه

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٢.

(٢) ديوانه ٣٧٧.

(٣) البحر ٨/ ٢٠٦، والقرطبي ١٧/ ٢٠٨.

(٤) الآية ١٠ من قٓ، وانظر: القرطبي ١٧/ ٢٠٨.

(٥) البحر ٨/ ٢٠٧.

نعتٌ لفاكهة «ولا» للنفي، كقولك: «مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصير» ولذلك لزم تكرارُها. والثاني: هو معطوفٌ على فاكهة، / و «لا» عاطفةٌ [٨٣٨/أ] قاله أبو البقاء[١]. وحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ موصوفٍ أي: لا فاكهةٍ مقطوعةٍ؛ لئلا تُعْطَفَ الصفةُ على موصوفِها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وفُرُشٍ﴾: العامَّةُ على ضمِّ الراء جمع فِراش. وأبو حيوة[٢] بسكونها وهي مخففةٌ من المشهورة. والفُرُشُ قيل: هي القماشُ المعهودُ. ومرفوعة على الأَسِرَّة. وقيل: هي كنايةٌ عن النساءِ، كما كُنِي عنهنَّ باللِّباس، قاله أبو عبيدة[٣] وغيرُه. قالوا: ولذلك أعاد الضميرَ عليهنَّ في قوله: «إنَّا أنشأناهنَّ». وأجاب غيرُهم: بأنه عائدٌ على النساءِ الدالِّ عليهنَّ الفُرُشُ. وقيل: يعودُ على «حُور» المتقدمة. وعن الأخفش[٤]: هُنَّ ضميرٌ لمَنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، يعني يدلُّ عليه السِّياقُ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿عُرُباً﴾: جمع عَروب كصَبور وصُبُر. والعَرُوْب: المتحبِّبة إلى بَعْلِها. وقيل: الحسناءُ. وقيل: المُحْسِنة لكلامها. وقرأ[٥] حمزة وأبو بكر بسكونِ الراء، وهذا كرسُل ورُسْل،

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٠٧.

(٣) لم يَرِد في مجازه، مع أنه أعاد الضمير في «أنشأناهن» إلى النساء، ولكن يعني بالنساء الحور العين كما قال. (المجاز ٢/ ٢٥١).

(٤) معاني القرآن له ٢/ ٤٩١.

(٥) السبعة ٦٢٢، والحجة ٦٩٦، والنشر ٢/ ٢١٦، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١١، والبحر ٨/ ٢٠٧. وهذه القراءة رُوِيَت عن نافع وأبي عمرو، وفصَّل في هذا الخلاف صاحب السبعة.

وفُرُش وفُرْش. وقال ابن عباس: «هي العواتِقُ». وأنشد للبيد[1]:

٤٢١٣ـ وفـي الخُـدورِ عَـروبٌ غيـرُ فـاحِشـةٍ
رَيَّـا الـرَّوادِفِ يَعْشـىٰ دونَهـا البصَـرُ

قوله: «أَتْرابا» جمع تِرْب وهو المساوي لك في سِنِّك؛ لأنَّه يَمَسُّ جِلْدَهما الترابُ في وقتٍ واحد، وهو آكد في الائتلافِ، وهو من الأسماءِ التي لا تتعرَّفُ بالإِضافةِ لأنه في معنى الصفةِ، إذ معناه: مُساويك، ومثلُه «خِدْنُك» لأنَّه في معنى صاحبك.

آ. (٣٨) قـولـه: ﴿لأصحـاب اليميـن﴾: فـي هـذه الـلام وجهان؛ أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بـ«أَنْشَأْنَاهُنَّ» أي: لأجل. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ«أَتْراباً» كقولك: هذا تِرْبٌ لهذا أي: مُساوٍ له.

آ. (٤٣) واليَحْموم وزنه فَيْعول. قال أبو البقاء[2]: «مِن الحِمَم أو الحَميم» واليَحْموم قيل: هو الدُّخان الأسود البهيم. وقيل: وادٍ في جهنم. وقيل: اسمٌ من أسمائها، والأولُ أظهرُ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿لا باردٍ ولا كريم﴾: صفتان للظلِّ كقولِه: «من يَحْموم». وفيه أنه قد قَدَّم غيرَ الصريحة على الصريحة، فالأَوْلَىٰ أن يُجْعَلَ صفةً ليَحْموم، وإن كان السياقُ يُرْشِدُ إلى الأول.

وقرأ[3] ابنُ أبـي عبلة «لا باردٌ ولا كريمٌ» برفعهما أي: هو لا باردٌ كقوله[4]:

---

(١) ديوانه ٦١. ريَّا الروادف: ضخمة العجيزةِ. يَعْشَىٰ: يكلُّ البصر من نورها.
(٢) الإِملاء ٢/ ٢٥٤.
(٣) البحر ٨/ ٢٠٩.
(٤) تقدم برقم ٣٢٤٩.

٤٢١٤ـ ....
فـــأَبِيْـــتُ لا حَـــرِجٌ ولا مَحْـــرومُ

آ. (٤٦) قوله: ﴿الحِنْث﴾: هو في أصلِ كلامهم العِدْلُ الثقيل، وسُمِّي به الذنبُ والإثم لثقلِهما، قاله الخطابي: وفلانٌ حَنَثَ في يمينه أي: لم يَفِ بها؛ لأنه يَأْثَمُ غالباً، ويُعَبَّرُ بالحِنْث عن البلوغ ومنه «لم يَبْلُغوا الحِنْثَ»[1] وإنما قيل ذلك لأنَّ الإنسانَ عند بلوغِه إياه يُؤَاخذ بالحِنْث أي بالذنب. وتَحَنَّثَ فلانٌ أي: جانَبَ الحِنْثَ. وفي الحديث: «كان يَتَحَنَّثُ بغار حراء»[2] أي يتعبَّد لمجانبته الإثمَ نحو: تَحَرَّجَ فـ تَفَعَّلَ في هذه كلِّها للسَلْب.

آ. (٤٧) قوله: ﴿أإذا مِتْنا﴾: قد تقدَّم تقرير هذا كلِّه في الصافات[3]. وتقدَّم الكلامُ على الاستفهامَيْن في سورة الرعد[4] فأغنى ذلك عن إعادةِ كلِّ ذلك ولله الحمد.

آ. (٥٢) قوله: ﴿مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوم﴾: فيه أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية، والثانية للبيان أي: مُبْتَدِئون الأكلَ من شجرٍ هو زَقُّوم. الثاني: أَنْ تكونَ «مِنْ» الثانيةُ صفةً لشجر، فتتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: مستقرٍ. والثالث: أَنْ تكونَ«مِنْ» الأولىٰ مزيدةً أي:

---

(١) رواه البخاري ٣٥ باب: هل يُجعل للنساء يوم على حِدَة في العلم، ٣ كتاب العلم، الفتح ١/ ٢٣٧. من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه» ١ كتاب بدء الوحي(الفتح ١/ ٢٢).

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٧/ ١٧.

لآكلون شجراً، و «مِنْ» الثانيةُ على ما تقدَّم فيها من الوجهَيْن. الرابع: عكسُ هذا، وهو أَنْ تكونَ الثانيةُ مزيدةً أي: لآكلون زَقُّوماً، و «مِنْ» الأُولى للابتداء، أو في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «زَقُّوم» أي: كائناً مِنْ شجرٍ، ولو تأخَّر لكان صفةً. الخامس: أنَّ «مِنْ شجر» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: لآكلون شيئاً مِنْ شجرٍ، «ومِنْ زَقُّوم» على هذا نعتٌ لشجر، أو لشيء المحذوفِ. السادس: أنَّ الأولى للتبعيض، والثانية بدلٌ منها، والضميرُ في «منها» عائدٌ على الشجر. وفي «عليه» للشجر أيضاً، وقد تقدَّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسم الجنس وتأنيثُه، وأنهما لغتان. وقيل: في «عليه» عائدةٌ على الزقوم. وقال أبو البقاء[1]: «للمأكول». وقال ابن عطية[2]: «للمأكول أو الأكل». انتهى وفي قوله: «الأكل» بُعْدٌ. وقال الزمخشري[3]: «وأنَّثَ ضميرَ الشجر على المعنى، وذكَّره على اللفظ في «منها» و «عليه». ومَنْ قرأ[4] «مِنْ شجرةٍ من زَقُّوم» فقد جعل الضميرين[5] للشجرةِ، وإنما ذكَّر الثاني على تأويلِ الزَّقُّوم لأنه تفسيرُها»[6].

آ. (٥٤) قوله: ﴿شُرْبَ الهِيْمِ﴾: قرأ[7] نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٢) المحرر ١٥/ ٣٧٦.
(٣) الكشاف ٤/ ٥٥.
(٤) قراءة عبد الله. انظر: الفراء ٣/ ١٢٧، والبحر ٨/ ٢١٠.
(٥) في «منها» و «عليه».
(٦) وقال: «وهي في معناه».
(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٣، والنشر ٢/ ٣٨٣، والحجة ٦٩٦، والبحر ٨/ ٢١٠، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١٤.

بضم الشين، وباقي السبعة بفتحِها، ومجاهد وأبو عثمان النهدي بكسرِها فقيل: الثلاثُ لغاتٌ في مصدر شَرِب، والمقيسُ منها إنما هو المفتوحُ. وقيل: المصدرُ هو المفتوحُ والمضموم والمكسورُ اسمان لِمَا يُشْرَبُ كالرِّعْي والطِّحْن./ وقال الكسائي: يُقالُ شرِبْتُ شُرباً وشَرْباً. ويروى قولُ [٨٣٨/ب] جعفر[1]: «أيامُ مِنىً أيامُ أكلٍ وشُرْبٍ وبِعال» بفتح الشين. والشَّرْب في غيرِ هذا اسمٌ للجماعة الشاربين قال[2]:

٤٢١٥ـ كأنَّه خارِجٌ من جَنْبِ صَفحَتِه
سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عند مُفْتَأَدِ

والمعنى: مثلَ شُرْبِ الهِيم. والهِيْمُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه جَمْعُ أَهْيَم أو هَيْماء، وهو الجَمَلُ والناقةُ التي أصابها الهُيامُ وهو داءٌ مُعْطِشٌ تشرب الإِبلُ منه إلى أن تموتَ أو تَسْقُمُ سُقْماً شديداً، والأصلُ: هُيْم بضمِّ الهاءِ كأَحْمر وحُمْر، وحَمْراء وحُمْر، فقُلِبت الضمةُ كسرةً لتصِحَّ الياءُ، وذلك نحو: بِيْض في أبيض[3]. وأُنْشد لذي الرمة[4]:

٤٢١٦ـ فأصبَحْتُ كالهَيْماءِ لا الماءُ مُبْرِدٌ
صَداها ولا يَقْضي عليها هُيامُها

الثاني: أنه جمع هائِم وهائِمة من الهُيام أيضاً، إلاَّ أنَّ جَمْعَ فاعِل

---

(١) رواه مسلم بلفظ «أيام التشريق». انظر: ١٣ كتاب الصيام برقم ١١٤١، ٢/ ٨٠٠.

(٢) البيت للنابغة. وهو في ديوانه ١١، والسفود: حديدة ذات شُعَب يُشوى به اللحم. والمفتأدُ: المُشتوىٰ.

(٣) انظر: الممتع ٤٥٨.

(٤) ديوانه ١٠٠٠ وضبطها بضم الهاء، والكشاف ٤/ ٥٦، والصدى: العطش.

وفاعِلة على فُعْل قليلٌ نادرٌ نحو: بازِل وبُزْل وعائِذ وعُوْذ ومنه: العُوْذُ المَطافيل[1]. وقيل: هو من الهُيام وهو الذَّهابُ؛ لأنَّ الجملَ إذا أصابه ذلك هامَ على وَجْهِه. الثالث: أنه جمع هَيام بفتح الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسكِ الذي لا يُرْوَىٰ من الماء أصلاً، فيكونُ مثلَ سَحاب وسُحُب بضمتين، ثم خُفِّف بإسكان عينه ثم كُسِرَتْ فاؤه لتصِحَّ الياء، كما فُعِلَ بالذي قبله. الرابع: أنَّه جمعُ «هُيام» بضم الهاء وهو الرَّمْل غيرُ المتماسكِ أيضاً لغةً في «الهَيام» بالفتح، حكاها ثعلب، إلاَّ أن المشهورَ الفتحُ ثم جُمع على فُعْل نحو: قُراد وقُرْد[2]، ثم خُفِّفَ وكُسِرَتْ فاؤُه لتصِحَّ الياء والمعنى: أنَّه يُصيبهم من الجوع ما يُلجئُهم إلى أَكْلِ الزَّقُّوم، ومن العطشِ ما يَضْطرُّهم إلى شُرْب الحميم مثلَ شُرْبِ الهِيْم. وقال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: كيف صَحَّ عَطْفُ الشاربين على الشاربين، وهما لذواتٍ واحدةٍ، وصفتان متفقتان، فكان عطفاً للشيء على نفسِه؟ قلت: لَيْستا بمتفقتَيْن من حيث إنَّ كونَهم شاربين ـ على ما هو عليه مِنْ تناهي الحرارة وقَطْع الأمعاء ـ أمرٌ عجيبٌ، وشُرْبُهم له على ذلك كما تَشْرَب الهِيم أمرٌ عجيب أيضاً، فكانتا صفتَيْن مختلفتَيْن» انتهى يعني قولَه: «فشاربون عليه من الحميم، فشاربون» وهو سؤالٌ حسنٌ، وجوابُه مثلُه.

وأجاب بعضُهم عنه بجواب آخر: وهو أنَّ قولَه: «فشاربون شُرْبَ الهيم» تفسيرٌ للشُرْب قبلَه، ألا ترىٰ أنَّ ما قبلَه يَصْلُح أن يكونَ مثلَ شُرْبِ الهيمِ ومثلَ شُرْبِ غيرِها ففَسَّره بأنه مثلُ شُرْبِ هؤلاء البهائم أو الرِّمالِ.

---

(١) العوذ المطافيل: النوق القريبات العهد بالنتاج فتسير مع أولادها.
(٢) القراد: دويبة تَعَضُّ الإبل.
(٣) الكشاف ٤/٥٦.

وفي ذلك فائدتان، إحداهما: التنبيهُ على كثرةِ شُرْبهم منه والثاني: عَدَمُ جَدْوَىٰ الشُّرْب، وأن المشروبَ لا يَنْجَعُ فيهم كما لا يَنْجَعُ في الهِيْم على التفسيرَين.

وقال الشيخ[1]: «والفاءُ تقتضي التعقيبَ في الشُّرْبَيْنِ، وأنهم أولاً لمَّا عَطِشوا شَرِبوا من الحميم، ظَنّاً منهم أنه يُسَكِّنُ عَطَشَهُم، فازداد[2] العطشُ بحرارةِ الحميمِ، فشربوا بعده شُرْباً لا يقع بعدَه رِيٌّ أبداً. وهو مِثْلُ شُرْبِ الهيم فهما شُرْبان مِنَ الحَميم لا شُرْبٌ واحدٌ، اختلفَتْ صفتاه فَعَطف. والمشروبُ مِنْه في «فشاربون شُرْبَ الهِيْم» محذوفٌ لفَهْمِ المعنى تقديرُه: فشاربون منه» انتهى. والظاهرُ أنه شُرْبٌ واحدٌ بل الذي نعتقدُ هذا فقط، وكيف يُناسِبُ أَنْ تكونَ زيادتُهم العطشَ بشُرْبِه مقتضيةً لشُرْبِهم منه ثانياً؟

آ. (٥٦) وقرأ العامَّةُ «نُزُلُهم» بضمتين. ورُوي عن أبي عمروٍ[3] من طُرُق، وعن نافعٍ وابنِ محيصنٍ بضمةٍ وسكونٍ، وهو تخفيفٌ. وقد تقدَّم[4] أن النُّزُلَ ما يُعَدُّ للضيفِ. وقيل: هو أولُ ما يأكلُه فسُمِّي به هذا تهكُّماً بمَنْ أُعِدَّ له، وهو في المعنى كقولِ أبي السعر الضَّبِّي[5]:

٤٢١٧ـ وكُنَّـا إذا الجبَّـارُ أَنْـزَلَ جَيْشَـه
جَعَلْنَـا القَنـا والمُـرْهَفـاتِ لـه نُـزْلا

---

(١) البحر ٨/ ٢١٠.

(٢) الأصل: «فازدادوا» والتصحيح من (ش) والبحر.

(٣) في رواية هارون واليزيدي. انظر: الشواذ ١٥١، والبحر ٨/ ٢١٠، والسبعة ٦٢٣، والقرطبي ١٧/ ٢١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٤٦.

(٥) تقدم برقم ١٥٢٢.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فلولا تُصَدِّقُون﴾: تحضيضٌ. ومتعلَّقُ التصديقِ محذوفٌ تقديرُه: فلولا تُصَدِّقُون بخَلْقِنا.

آ. (٥٨) وقوله: ﴿أفَرَأَيْتُمْ﴾: هي بمعنىٰ أَخْبِرْني. ومفعولُها الأولُ «ما تُمْنُوْن»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ. وقد تقدَّم تقريرُ هذا[١].

[٨٣٩/أ] آ. (٥٩) و ﴿أأنتم﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أنه فاعل/ فعلٍ مقدرٍ أي: أتخلقونه، فلَمَّا حُذِفَ الفعل لدلالةِ[٢] ما بعدَه عليه انفصل الضميرُ، وهذا من بابِ الاشتغال. والثاني: أنَّ «أنتم» مبتدأٌ، والجملةُ بعده خبرُه. والأولُ أرجحُ لأجلِ أداةِ الاستفهام.

وقوله: «أم» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها منقطعةٌ؛ لأن بعدها جملةً، وهي إنما تَعْطِفُ المفرداتِ. والثاني: أنها متصلةٌ. وأجابوا عن وقوعِ الجملةِ بعدها: بأنَّ مجيءَ الخبرِ بعد «نحن» أُتي به على سبيلِ التوكيدِ إذ لو قال: «أم نحنُ» لاكتُفِيَ به دونَ الخبرِ. ونظيرُ[٣] ذلك جوابُ مَنْ قال: [مَنْ][٤] في الدار؟ زيدٌ في الدار، أو زيدٌ فيها، ولو اقْتُصِر على «زيد» لكان كافياً. قلت: ويؤيِّد كونَها متصلة أنَّ الكلامَ يَقْتَضي تأويلَه: أيُّ الأمرَيْن واقعٌ؟ وإذا صَلَحَ ذلك كانت متصلةً إذ الجملةُ بتأويلِ المفردِ.

ومفعولُ «الخالقون» محذوفٌ لفَهْم المعنى أي: الخالِقوه.

وقرأ العامَّةُ «تُمْنُوْن»[٥] بضمِّ التاء مِنْ أَمْنَىٰ يُمْني. وابن عباس

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.
(٢) قوله «لدلالة» غير واضح في الأصل.
(٣) انظر: البحر ٨/ ٢١١.
(٤) زيادة يقتضيها السياق من البحر.
(٥) عاد إلى الآية ٥٨.

وأبو السَّمَّال[1] بفتحِها مِنْ مَنَىٰ يَمْنِي. وقال الزمخشري[2]: يقال: «أَمْنَىٰ النُّطْفَةَ ومَناها. قال اللَّهُ تعالى: «مِنْ نُطْفَةٍ إذا تُمْنَىٰ»[3] انتهى. فظاهرُ هذا أنه استشهادٌ للثلاثي، وليس فيه دليلٌ له؛ إذ يُقال من الرباعي أيضاً «تُمْنَىٰ»[4] كقولك: «أنت تُكْرَم» وهو مِنْ أَكْرَم.

آ. (٦٠) وقرأ[5] ابن كثير «قَدَرْنا» بتخفيفِ الدال. والباقون بالتشديد هنا، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ في التقدير الذي هو القضاءُ.

آ. (٦١) قوله: ﴿على أَنْ نُبَدِّلَ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مَسْبوقين» وهو الظاهرُ، ولم يَسْبِقْنا أحدٌ على تبديلِنا أمثالَكم أي: يُعْجِزْنا يُقال: سبقَه على كذا أي: أَعْجَزه عنه وغَلَبه عليه. والثاني: أنه متعلِّقٌ بقوله: «قَدَّرْنا» أي: قَدَّرْنا بينكم على أَنْ نُبَدِّلَ أي: نُمَوِّت طائفةً ونَخْلُقَها طائفةً أخرى، قال معناه الطبري[6]. فعلى هذا يكون قولُه: «وما نحن بمَسبوقين» معترضاً، وهو اعتراضٌ حسنٌ.

ويجوز في «أمثالَكم» وجهان، أحدهما: أنه جمعُ «مِثْل» بكسر الميم وسكون الثاء، أي: نحن قادرون على أن نُعْدِمَكم ونَخْلُقَ قوماً

---

(١) البحر ٨/٢١١، والقرطبي ١٧/٢١٦.
(٢) الكشاف ٤/٥٦.
(٣) الآية ٤٦ من النجم.
(٤) لأن الأصل تُؤَمْنَىٰ حذفت همزة أفعل قياساً على حذفها من المضارع المتكلم طرداً للباب.
(٥) السبعة ٦٢٣، والنشر ٢/٣٨٣، والبحر ٨/٢١١، والتيسير ٢٠٧، والحجة ٦٩٦، والقرطبي ١٧/٢١٦.
(٦) تفسير الطبري ٢٧/١٩٧.

آخرين أمثالَكم، ويؤيِّده: «إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم أيها الناسُ ويَأْتِ بآخرين»[1]. والثاني: أنه جمع «مَثَل» بفتحتين، وهو الصفةُ أي: نُغَيِّرُ صفاتِكم التي أنتم عليها خَلْقاً وخُلُقاً، ونُنْشِئُكم في صفاتٍ غيرِها.

آ. (٦٢) وتقدَّم قراءتا «النشأة» في العنكبوت[2].

آ. (٦٣) **قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُم﴾**: وما بعده قد تَقَدَّم نظيرُه[3]. وأُتي هنا بجواب «لو» مقروناً باللام وهو الأكثرُ؛ لأنه مُثْبَتٌ وحُذف في قولِه: «جَعَلْناه أُجاجاً» لأنَّ المِنَّةَ بالمأكولِ أعظمُ منها بالمشروب.

وقرأ[4] طلحة «تَذْكُرُون» بسكون الذال وضمِّ الكاف.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿فظَلْتُمْ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ أعني فتحَ الظاء مع لامٍ واحدة. وقد تقدَّم الكلامُ عليها مستوفى في طه[5]. وأبو حيوة[6] وأبو بكرٍ في روايةٍ بكسرِ الظاء. وعبد الله والجحدريُّ «فظَلِلْتُمْ» على الأصل بلامَيْن، أُولاهما مكسورةٌ. ورُوي عن الجحدري فتحُها، وهي لغةٌ أيضاً.

والعامةُ «تَفَكَّهون» بالهاء، ومعناه: تَنْدَمون، وحقيقتُه: تُلْقُون الفُكاهةَ عن أَنْفسِكم، ولا تُلْقَى الفُكاهةُ إلاَّ من الخِزْيِ فهو من بابِ:

---

(١) الآية ١٣٣ من النساء.

(٢) راجع إعرابه للآية ٢٠ حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو «النشاءة» والآخرون «النَّشْأَة» السبعة ٤٩٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٦١٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥١٦، والنشر ٢/ ٢٦٦، والبحر ٨/ ٢١١.

(٥) انظر إعرابه للآية ٩٧.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥١٦، والقرطبي ١٧/ ٢١٩، والبحر ٨/ ٢١١.

تَحَرَّج وتَأَثَّم وتَحَوَّب[1]. وقيل: تَفَكَّهون: تَعْجَبون. وقيل: تَلاومون. وقيل: تتَفَجَّعون، وهذا تفسيرٌ باللازم.

وقرأ[2] أبو حرام العكلي «تَفكَّنون» بالنون مثل تَتَنَدَّمون. قال ابن خالويه[3]: «تَفكَّهَ تَعَجَّب، وتَفَكَّن تندَّمَ». وفي الحديث[4]: «مَثَلُ العالِمِ مَثَلُ الحَمَّة يَأْتيها البُعَداء ويترُكها القُرَباء. فبيناهُمْ إذ غار ماؤها فانتفع بها قومٌ وبقي قومٌ يَتَفَكَّنون» أي: يَتَنَدَّمون.

آ. (٦٦) قوله: ﴿إنَّا لمُغْرَمُون﴾: قرأ[5] أبو بكر «أإنا» بالاستفهام وهو على أصلِه في تحقيقِ الهمزتَيْن وعَدَمِ إدْخال ألفٍ بينهما والباقون بالخبر. وقبلَ هذه الجملةِ قولٌ مقدرٌ على كلتا القراءتين، وذلك في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديرُه: فَظَلْتُم تَفَكَّهون قائلين أو تقولون: إنا لمُغْرَمون أي: لَمُلْزَمون غَرامةَ ما أَنْفَقْنا أو مُهْلَكون لهلاكِ رِزْقِنا، من الغَرام وهو الهلاكُ. قاله الزمخشري[6]. ومن الغَرام بمعنى الهَلاك قولُه[7]:

٤٢١٨ـ إن يُعَذِّبْ يَكُنْ غَراماً وإنْ يُعْـ
ـطِ جَزيلاً فإنَّه لا يُبالي

(١) الحُوْب: الإثم.
(٢) الشواذ ١٥١، والبحر ٨/ ٢١٢. ولم أقف على أبي حرام العكلي.
(٣) الشواذ ١٥١.
(٤) انظر: غريب الحديث للهروي ٤/ ٤٩٠، والنهاية ٣/ ٤٦٦، ١/ ٤٤٥. والحَمَّة: عين ماء حار يستشفي بها المرضى.
(٥) السبعة ٦٢٤، والنشر ١/ ٣٧٢، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢١٩، والحجة ٦٩٧، والبحر ٨/ ٢١٢.
(٦) الكشاف ٤/ ٥٧.
(٧) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٩.

[٨٣٩/ب] آ. (٦٩ ـ ٧٠) قوله: ﴿لو نَشاءُ جَعَلْنَاه أُجاجاً﴾: / قد تقدَّم عدمُ دخولِ اللامِ في جواب «لو» هذه. وقال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: لِمَ أُدخِلَتِ اللامُ في جواب «لو» في قوله: «لَجَعَلْناه حُطاماً»[2] ونُزِعَتْ منه ههنا؟ قلت: إنَّ «لو» لمَّا كانَتْ داخلةً على جملتَيْن، مُعَلَّقةٍ ثانيتُهما بالأولى تعليقَ الجزاءِ بالشرط، ولم تكن مُخَلِّصةً للشرط كـ «إنْ» ولا عاملةً مثلَها، وإنما سَرَىٰ فيها معنى الشرطِ اتفاقاً، من حيث إفادتُها في مضمونَيْ جملتَيْها أنَّ الثاني امتنع لامتناع الأولِ، افتقرَتْ في جوابِها إلى ما يَنْصَبُ عَلَماً على هذا التعليقِ، فزِيْدَتْ هذه اللامُ لتكونَ عَلَماً على ذلك، فإذا حُذِفَتْ بعدما صارَتْ عَلَماً مشهوراً مكانُه فلأِنَّ الشيءَ إذا عُلِمَ وشُهِر مَوْقِعُه وصار مَأْلوفاً ومَأْنوساً به لم يُبالَ بإسقاطِه عن اللفظِ، استغناءً بمعرفةِ السامع. ألا ترى إلى ما يُحْكىٰ عن رؤبةَ أنه كان يقول: «خير» لمَنْ يقولُ له: كيف أصبحْتَ؟ فَحَذَفَ الجارَّ لِعِلْمِ كلِّ أحدٍ بمكانِه وتَساوي حالَيْ إثباتِه وحَذْفِه لشُهْرةِ أَمْرِه. وناهِيك بقولِ أوس[3]:

٤٢١٩ـ حتى إذا الكَلاَّبُ قال لها
كاليومِ مَطْلوباً ولا طَلَبا

فحذفَ «لم أَرَ» فإذن حَذْفُها اختصارٌ لفظي، وهي ثابتةٌ في المعنى، فاستوى الموضعان بلا فرقٍ بينهما. على أن تَقَدُّمَ ذِكْرِها والمسافةُ قصيرةٌ مُغْنٍ عن ذِكْرِها ثانيةً. ويجوزُ أَنْ يُقال: إنَّ هذه اللاَم مفيدةٌ معنى التوكيدِ لا مَحالةَ، فأُدْخِلَتْ في آيةِ المطعوم دونَ آيةِ المَشْروبِ، للدلالةِ على أنَّ

---

(١) الكشاف ٤/٥٧.
(٢) الآية ٦٥.
(٣) تقدم برقم ٢٥١٣.

أَمْرَ المطعومِ مُقَدَّمٌ على أَمْرِ المشروبِ، وأنَّ الوعيدَ بفَقْدِهِ أشدُّ وأصعبُ من قِبَلِ أنَّ المشروبَ إنما يُحتاجُ إليه تَبَعاً للمطعوم، ألا ترىٰ أنك إنما تَسْقي ضيفَك بعدما تُطْعِمُهُ، ولو عَكَسْتَ قَعَدْتَ تحت قولِ أبـي العلاءِ[1]:

٤٢٢٠ـ إذا سُقِيَــتْ ضُيــوفُ النــاس مَحْضــاً
سَقَــوْا أضيــافَهــم شَبِمــاً زُلالا

وسُقِي بعضُ العرب فقال: أنا لا أَشْرَبُ إلاَّ على ثميلة[2]، ولهذا قُدِّمَتْ آيةُ المطعومِ على آيةِ المشروب» انتهى.

قال الشيخ[3]: «وقد طوَّل الزمخشريُّ» فلم يَذْكُرْ هذا الكلامَ الحسنَ، ثم ذَكَر بعض كلامِه، وواخَذَه في قولِه: «إنَّ الثاني امتنع لامتناع الأول» وجعلها عبارةَ بعضِ ضعفاءِ المُعْرِبين، ثم ذكر عبارةَ سيبويه[4]، وهي: حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وذكر أنَّ قولَ مَنْ قال: «امتناع لامتناع» فاسدٌ بقولك: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، يعني أنه لا يَلْزَمُ مِن امتناع الإنسانية امتناعُ الحيوانية. ومِثْلُ هذه الإيراداتِ سهلةٌ وإذا تَبعَ الرجلُ[5] الناسَ في عبارتهم لا[6] عليه. على أنها عبارةُ المتقدِّمين من النحاة، نَصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ.

وقوله: «مِنْ المُزْنِ» المُزْنُ: السحاب وهو اسم جنس واحدُه مُزْنة. قال الشاعر[7]:

---

(١) سقط الزند ١/ ٨٤.

(٢) الثميلة: البقية من الطعام والشراب تبقى في البطن.

(٣) البحر ٨/ ٢١٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) الأصحُّ: «فلا عليه».

(٧) تقدم برقم ٢٨٣.

٤٢٢١ـ فــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا
ولا أرضَ أَبْقَـــلَ إبْقـــالَهـــا

وقال الآخر(١):

٤٢٢٢ـ ونحـن كمـاءِ المُـزْنِ مـا فـي نِصـابِنـا
كَهـــامٌ ولا فينـــا يُعَـــدُّ بخيـــلُ

آ. (٧١) قوله: ﴿تُورُوْن﴾: مِنْ أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ أي: قَدَحْتَه فاستخرجتَ نارَه، ووَرِي الزَّنْدُ يَرِي أي: خَرَجَتْ نارُه. وأصلُ تُورُوْن تُوْرِيُون(٢).

آ. (٧٣) قوله: ﴿للمُقْوِين﴾: يُقال: أَقْوَىٰ الرجلُ: إذا حلَّ في الأرض القِواءِ، وهي القَفْرُ، كأَصْحَرَ: دَخَلَ في الصحراء. وأَقْوَتِ الدار: خَلَتْ، مِنْ ذلك لأنها تصير قَفْراً. قال النابغة(٣):

٤٢٢٣ـ يــا دارَمَيَّــةَ بــالعَلْيــاءِ فــالسَّنَــدِ
أَقْــوَتْ وطــال عليهــا ســالــفُ الأَبَــدِ

آ. (٧٥) قوله: ﴿فلا أُقْسِمُ﴾: قرأه العامَّةُ «فلا»، لامَ ألفٍ، وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها حرفُ نفيٍ، وأنَّ المنفيَّ بها محذوفٌ، وهو كلامُ الكافرِ الجاحدِ تقديرُه: فلا حُجَّةَ لِما يقولُ الكافرُ، ثم ابتدأ قَسَماً بما ذَكَر، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين والنَّحْويين. وضُعِّفَ هذا: بأنَّ

(١) البيت للسموءل وهو في الحماسة ٨١/١. والكهام: البطيء الثقيل الكليل.
(٢) أصله تُؤَوْرِيُوْن حذفت الهمزة، ثم أعلَّ بحذف الياء ووزنه تُفْعون. انظر: معجم المفردات الإعلال والإبدال ٤٨٦.
(٣) تقدم برقم ١٢١٩.

فيه حَذْفَ اسمِ «لا» وخبرِها. قال الشيخ[1]: «ولا يجوز» ولا ينبغي[2]؛ فإن القائلَ بذلك مثلُ سعيدِ بنِ جُبير تلميذِ حَبْر القرآنِ وبحرِه عبدِ اللَّهِ ابن عباس رضي الله عنهما، ويَبْعُدُ أَنْ يقولَه سعيدٌ إلاَّ بتوقيف.

الثاني: أنها زائدةٌ للتوكيدِ، مِثْلُها في قولِه تعالى: «لئلا يَعْلَمَ»[3] والتقدير: فأُقْسِمُ، وليَعْلَمَ، وكقولِه[4]:

٤٢٢٤ـ . . . .
فـلا وأَبِـــي أعـــدائِهـــا لاأَخُـــوْنُهـــا

الثالث: أنَّها لامُ الابتداءِ. والأصلُ: فَلأُقْسِمُ فأُشْبِعَتْ الفتحةُ فتولَّد منها ألفٌ، كقولِه[5]:

٤٢٢٥ـ أَعـــوذُ بـــاللَّـــهِ مـــن العَقْـــرابِ

قـالـه الشيـخُ[6]، واستشهـدَ بقـراءةِ هشـام «أَفْئِيْدَة»[7]. قلـت: وهـذا ضعيفٌ جـداً، واستنـد أيضـاً لقـراءةِ[8] الحسـن وعيسـى/ «فَـلأُقْسِـمُ» بـلامٍ [٨٤٠/أ] واحدةٍ. قلت: وفي هذه القراءةِ تخريجان أحدُهما: أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ،

---

(١) البحر ٨/ ٢١٣.
(٢) أي لا ينبغي الأخذ بهذا التضعيف.
(٣) الآية ٢٩ من الحديد.
(٤) لم أهتد إلى تمامه وقائله وهو في المحرر ١٥/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢١٣.
(٥) تقدم برقم ١٤٦٢.
(٦) البحر ٨/ ٢١٣.
(٧) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر ٧/ ١١٢.
(٨) المحتسب ٢/ ٣٠٩، والبحر ٨/ ٢١٣، والقرطبي ١٧/ ١٢٣.

وبعدَها مبتدأٌ محذوفٌ، والفعلُ خبرُه، فلمَّا حُذِفَ المبتدأُ اتصلَتْ اللامُ بخبرِه وتقديرُه: فلأنا أُقْسِمُ نحو: لَزيدٌ منطلقٌ، قاله الزمخشري[1] وابن جني[2]. والثاني: أنها لامُ القسمِ دخَلَتْ على الفعل الحالي. ويجوزُ أَنْ يكونَ القسم جواباً للقسمِ كقوله: «ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا»[3] فنفسُ «لَيَحْلِفُنَّ» قسمٌ جوابُه «إنْ أرَدْنا» وهو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، كذلك هذا، وهو قولُ الكوفيين: يُجيزون أَنْ يُقْسَم على فعلِ الحالِ. والبصريُّون يَأْبَوْنه ويُخَرِّجون ما يُوهِم ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملةٍ اسمية. ومنع الزمخشري[4] أن تكونَ لامَ القسمِ قال: «لأمرَيْن، أحدهما: أنَّ حَقَّها أَنْ تُقْرَنَ بالنونِ المؤكدةِ، والإِخلالُ بها ضعيفٌ قبيحٌ. والثاني: أنَّ لأفعلَنَّ في جواب القسم للاستقبالِ، وفعلُ القسمِ يجب أَنْ يكونَ للحال» وهذا كما تقدَّم أنه يرى مذهبَ البَصْريين، ومعنى قولِه: «وفعلُ القَسَمِ يجبُ أنْ يكونَ للحال» يعني أنَّ فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ والإِنشاءُ حالٌ. وأمَّا قولُه: «أَنْ يُقْرن بها النونُ» هذا مذهبُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون التعاقبَ بين اللامِ والنونِ نحو: واللَّهِ لأَضْرِبُ زيداً كقولِه[5]:

٤٢٢٦ـ لَئِن تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسعُ

واللَّهِ اضربَنَّ زيداً كقولِه[6]:

---

(١) الكشاف ٤/٥٨.
(٢) المحتسب ٢/٣٠٩.
(٣) الآية ١٠٧ من التوبة.
(٤) الكشاف ٤/٥٨.
(٥) تقدم برقم ٦٦٣.
(٦) تمامه:

=

٤٢٢٧ـ وقتيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ ....

....

وقد تقدَّم قريبٌ من هذه الآية في قوله تعالى: «فلا وربِّك لا يُؤْمنون حتى يُحَكِّموك»[١] ولكن هناك ما لا يُمْكن القولُ به هنا كما أنَّ هنا ما لا يمكن القولُ به هناك، وسيأتي قريبٌ منه في القيامةِ في قراءةِ ابن كثير «لأُقْسِمُ بيوم القيامة»[٢].

وقرأ العامَّة «بمواقِع» جمعاً، والأَخَوان[٣] «بموقع» مفرداً بمعنى الجمع لأنَّه مصدرٌ فوُحِّدَ. ومواقعُها: مَساقِطُها ومَغارِبُها. وقيل: سُقوطُها يوم تَنْكَدِرُ. وقيل: النجومُ للقرآن، ويؤيِّدُه «وإنَّه لَقَسَمٌ»، و«إنَّه لقرآنٌ كريم» والمُقْسَمُ عليه قولُه: «إنه لقرآنٌ كريمٌ» وعلى هذا فيكونُ في الكلام اعتراضان، أحدُهما: الاعتراضُ بقوله: «وإنه لَقَسَمٌ» بين القسمِ والمُقْسَم عليه، والثاني: الاعتراضُ بقوله: «لو تعلمون» بين الصفةِ والموصوفِ. وأبى ابنُ عطية[٤] أَنْ يُجْعَلَ قولُه: «وإنَّه لَقَسَمٌ» اعتراضاً فقال: «وإنه لَقَسَمٌ» تأكيدٌ للأمرِ وتنبيهُ المُقْسَم به، وليس هذا باعتراضٍ بين الكلامَيْن،

= .... فإنه فَـرْغٌ وإنَّ أخاكُمُ لم يُثْأَرِ

وهو لعامر بن الطفيل في المفضليات ٣٦٤، والأصمعيات ٢٥٢، والخزانة ٤/ ٢١٦، وشرح الشافية الكافية ٨٣٨. وقتيل مرة: أخوه. فرغ: هدر وباطل.

(١) الآية ٦٥ من النساء.

(٢) الآية ١ من القيامة. وانظر: السبعة ٦٦١.

(٣) السبعة ٦٢٤، والبحر ٨/ ٢١٣، والنشر ٢/ ٣٨٣، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/ ٢٢٤، والحجة ٦٩٧.

(٤) المحرر ١٥/ ٣٨٥.

بل هذا معنَى قُصِدَ التَّهَمُّمُ به، وإنما الاعتراضُ قولُه: «لو تعلمون».
قلت: وكونُه تأكيداً ومُنَبِّهاً على تعظيمِ المُقْسَمِ به لا يُنافي الاعتراضَ بل هذا معنى الاعتراضِ وفائدتُه.

آ. (٧٩) قوله: ﴿لا يمَسُّه﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ فالضمةُ في «لا يَمَسُّه» ضمةُ إعرابٍ، وعلى هذا القولِ ففي الجملةِ وجهان، أحدهما: أنَّ محلَّها الجرُّ صفةً لـ «كتاب» والمرادُ بـ «كتاب»: إمَّا اللوحُ المحفوظُ، والمُطهَّرون حينئذٍ الملائكةُ أو المرادُ به المصاحف، والمرادُ بالمُطهَّرين المكلَّفون كلُّهم. والثاني: أن محلَّها الرفعُ صفةً لقرآن، والمرادُ بالمطهَّرين الملائكةُ فقط أي: لا يَطَّلع عليه أو لا يَمَسُّ لَوْحَه. لا بُدَّ من أحد هَذَيْن التجوُّزَيْن؛ لأن نسبةَ المسِّ إلى المعاني حقيقةً متعذِّرٌ. ويؤيِّد كونَ هذه نفياً قراءةُ عبد الله[1] «ما يَمَسُّه» بـ «ما» النافيةِ.

والثاني من الوجهين الأوَّلَيْن: أنها ناهيةٌ، والفعلُ بعدها مجزومٌ؛ لأنه لو فُكَّ عن الإِدغامِ لظهر ذلك فيه كقولِه: «لم يَمْسَسْهم سوءٌ»[2] ولكنه أُدْغم، ولَمَّا أُدْغِم حُرِّك آخرُه بالضمِّ لأجلِ هاء ضميرِ المذكرِ الغائبِ، ولم يَحْفَظْ سيبويه[3] في نحوِ هذا إلاَّ الضمَّ. وفي الحديث[4]: «إنَّا

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٥/ ٣٨٨.

(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.

(٣) مذهب سيبويه أنه يحرك بحركة أقرب حرف إليه. قال: «ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِل حركته كحركة أقرب المتحركات منه وذلك قولك لم يَرُدُّ، ولم يرتَدَّ، ولم يَفِرِّ» الكتاب ١/ ٣٤٠.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٤/ ٣٨، (٢٨ كتاب جزاء الصيد، ٦ باب إذا أهدي للمحرم). وروايته بفتح الدال.

لم نَرُدُّه عليك إلاَّ أننا حُرُمٌ» وإن كان القياسُ يَقْتضي جوازَ فَتْحِه تخفيفاً، وبهذا الذي ذكرْتُه يظهر فسادُ رَدِّ / مَنْ رَدَّ: بأنَّ هذا لو كان نَهْياً لكان [٨٤٠/ب] يُقال: «لا يَمَسَّه» بالفتح؛ لأنه خَفي عليه جوازُ ضَمِّ ما قبل الهاءِ في هذا النحوِ، لا سيما على رأيِ سيبويه فإنه لا يُجيز غيرَه. وقد ضَعَّفَ ابنُ عطية[1] كونَه نهياً: بأنه إذا كان خبراً فهو في موضعِ الصفةِ، وقولُه بعد ذلك «تنْزيلٌ» صفةٌ فإذا جعلناه[2] نَهْياً كان أجنبياً معترضاً بين الصفاتِ وذلك لا يَحْسُن في رَصْفِ الكلامِ فتدبَّرْه. وفي حرف ابن مسعود «ما يمسُّه» انتهى.

وليس فيما ذكرَه ضَعْفٌ لهذا القول؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ «تنزيل» صفةٌ، بل هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو تنزيلٌ فلا يَلْزَم ما ذَكرَه من الاعتراضِ. ولَئِنْ سَلَّمْنَا أنه صفةٌ فـ «لا يَمَسُّه» صفةٌ أيضاً، فيُعْترض علينا: بأنه طلبٌ. فيُجاب: بأنه على إضمارِ القولِ أي: مقولٌ فيه: لا يمسُّه، كما قالوا ذلك في قوله[3]: «فتنةً لا تصيبَنَّ» على أنَّ «لا تصيبنَّ» نَهْيٌ وهو كقوله[4]:

٤٢٢٨ـ جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّْ

وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنفال[5]، وهذه المسألةُ يتعلَّقُ بها خلافُ

---

(١) المحرر ١٥/٣٨٨.

(٢) الأصل «جعلنا»، والتصحيح من ابن عطية.

(٣) الآية ٢٥ من الأنفال.

(٤) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٥٨٩.

العلماء في مَسِّ المُحْدِث المصحفَ، وهو مبنيٌّ على هذا، وسيأتي تحقيقُه[1] بأشبعَ مِنْ هذا في كتاب «أحكام القرآن» إن شاء الله تعالى إتمامَه.

وقرأ العامَّةُ «المُطَهَّرون» بتخفيف الطاء وتشديد الهاء مفتوحةً اسمَ مفعول، وعن سلمان الفارسي[2] كذلك، إلاَّ أنه بكسرِ الهاء اسمَ فاعلٍ أي: المُطَهِّرون أنفسَهم، فحذف مفعولَه. ونافع وأبو عمروٍ في رواية عنهما وعيسى بسكون الطاء وفتح الهاء خفيفة اسم مَفعول من أطهر[3]. وزيد والحسن وعبد الله بن عون وسلمان أيضاً «المُطَّهِّرُوْن» بتشديدِ[4] الطاءِ والهاءِ المكسورةِ، وأصلُه المتطهِّرون فأُدْغِم. وقد قُرِىءَ بهذا الأصلِ أيضاً.

آ. (٨٠) وقرِىء[5] «تنزيلاً» بالنصب على أنه حال من النكرة[6]. وجاز ذلك لتخصُّصِها بالصفةِ، أو أَنْ يكونَ مصدراً لعاملٍ مقدر أي: نُزِّل تنزيلاً، وغَلَب التنزيلُ على القرآن.

و «من رَبِّ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ به على الأول[7] لا الثاني؛ لأن المؤكِّد لا يعملُ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له، وأمَّا على قراءةِ «تنزيل» بالرفعِ فيجوز الوجهان[8].

---

(١) انظر أقوال العلماء في المحرر الوجيز ١٥/ ٣٨٦.

(٢) انظر في قراءاته: الشواذ ١٥١، والبحر ٨/ ٢١٤.

(٣) «المُطْهَرون».

(٤) الأصل «بشد» والتصحيح من (ش).

(٥) البحر ٨/ ٢٥١.

(٦) وهي «كتاب».

(٧) أي على وجه الحال.

(٨) أي أن تعلقه بتنزيل أو بصفة منه.

آ. (٨١) **قوله: ﴿أفبهذا﴾**: متعلِّقٌ بالخبر، وجازَ تقديمُه على المبتدأ؛ لأنَّ عامله يجوزُ فيه ذلك. والأصل: أفأنتم مُدْهِنون بهذا الحديث وهو القرآنُ. ومعنى «مُدْهِنون»: مُتهاوِنون كمن يُدْهِنُ في الأمر أي: يُلَيِّنُ جانبَه ولا يتصلَّب فيه تهاوُناً به يقال: أَدْهَن فلانٌ أي: لايَنَ وهاوَدَ فيما لا يُحْمَلُ عند المُدْهَنِ. قال الشاعر[1]:

٤٢٢٩ـ الحَزْمُ والقُوَّةُ خيرٌ من الْـ
إدْهانِ والفَهَّةِ والهاعِ

وقال الراغب[2]: «والإدهانُ في الأصل مثلُ التدهين لكن جُعِل عبارةً عن المُداراة والمُلاينة وتَرْكِ الجدِّ، كما جُعِل التقريدُ وهو نَزْعُ القُراد[3]، عبارةً عن ذلك».

آ. (٨٢) **قوله: ﴿وتَجْعلون رِزْقَكم﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه على التهكُّم بهم؛ لأنهم وَضَعوا الشيءَ غيرَ موضعِه كقولك: «شتَمني حيث أَحْسَنْتُ إليه» أي: عَكَسَ قضيةَ الإحسانِ ومنه[4]:

٤٢٣٠ـ كأن شُكْرَ القَوْمِ عند المِنَنِ
كيُّ الصَحيحاتِ وفَقْءُ الأعينِ

أي: شُكْرَ رِزْقِكم تكذيبَكم. الثاني: أنَّ ثَمَّ مضافَيْنِ محذوفَيْنِ،

---

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت من قصيدته في المفضليات ٢٨٥، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٨، والفهة: العِيُّ. والهاع: شدة الحرص.

(٢) المفردات ١٧٣.

(٣) أي: عن البعير.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٢١٥، والمحرر ١٥/ ٣٨٩.

أي: بَدَل شُكْرِ رِزْقِكم لِيَصِحَّ المعنى قاله جمال الدين بن مالك[1]، وقد تقدَّم لك في قولِه: «فكان قابَ قوسَيْن»[2] أكثرُ من هذا. الثالث: أنَّ الرِّزْقَ هو الشُّكْرُ في لغةِ أزدِ شنوءة: ما رَزَقَ فلانٌ فلاناً أي: ما شكره، فعلى هذا لا حَذْفَ البتةَ، ويُؤَيِّدُهُ قراءةُ[3] علي بنِ أبي طالب وتلميذِه عبد الله بن عباس رضي الله عنهم[4] «وتَجْعَلون شُكْرَكم» مكانَ «رِزْقَكم».

وقرأ العامَّةُ «تُكَذِّبون» من التكذيب. وعلي[5] رضي الله عنه وعاصمٌ في رواية المفضل عنه «تَكْذِبون» مخففاً من الكَذِب.

آ. (٨٣) قوله: ﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ﴾: ترتيبُ الآيةِ / الكريمة: فلولا تَرْجِعُونها ــ أي النفسَ ــ إذا بلغت الحلقومَ إنْ كنتم غيرَ مَدِيْنين. و «فلولا» الثانيةُ مكررةٌ للتوكيدِ. قاله الزمخشريُّ[6]. [٨٤١/أ]

قلت: فيكونُ التقدير: فلولا فلولا تَرْجِعونها، من باب التوكيد اللفظي، وتكون «إذا بَلَغَت» ظرفاً لـ «تَرْجِعونها» مقدَّماً عليه؛ إذ لا مانعَ مِنْه، أي: فلولا تَرْجِعون النفسَ في وقتِ بُلوغها الحلقومَ. وقوله: «وأنتم حينئذٍ تَنْظُرون» جملةٌ حالية مِنْ فاعل بَلَغَتْ، والتنوينُ في «حينئذٍ» عِوَضٌ من الجملة المضافِ إليها «إذا»، أي: إذا بلغَتْ الحلقومَ خلافاً للأخفش حيث زعمَ أن التنوينَ للصَّرْفِ والكسرَ للإعرابِ، وقد مضى تحقيقُه[7].

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧١.
(٢) الآية ٩ من النجم.
(٣) سقطت التاء سهواً من الأصل.
(٤) المحتسب ٢/٣١٠، والقرطبي ١٧/٢٢٨، والبحر ٨/٢١٥.
(٥) السبعة ٦٢٤، والقرطبي ١٧/٢٣٠، والبحر ٨/٢١٥.
(٦) الكشاف ٤/٩٥.
(٧) انظر: الدر المصون ١/٢٤٨.

آ. (٨٤) وقرأ العامَّةُ بفتحِ نونِ «حينئذٍ» لأنَّه منصوبٌ على الظرفِ ناصبُه «تَنْظُرون». وعيسى[١] بكسرها، وهي مُشْكِلَةٌ لا تَبْعُدُ عن الغَلَطِ عليه، وخُرِّجَتْ على الإِتباع لحركة الهمزة. ولا غَرْوَ في ذلك فليسَتْ بأبعدَ من قراءةِ «الحمدِ لله»[٢] بكسر الدال لتلازُمِ المتضايفَيْنِ ولكثرةِ دَوْرِهما على الخصوص.

آ. (٨٥) قوله: ﴿ونحنُ أَقْرَبُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: تَنْظُرون في هذه الحالِ التي تَخْفَىٰ عليكم، وأن تكونَ مستأنفةً، فتكونَ اعتراضاً، والاستدراكُ ظاهرٌ. والبَصَرُ: يجوز أَنْ يكونَ من البصيرة، وأَنْ يكونَ من البَصَرِ أي: لا تَنْظُرون أعوانَ مَلَكِ الموتِ.

آ. (٨٦) و ﴿إنْ كُنْتُمْ﴾: شرطٌ جوابُه محذوفٌ عند البَصْريين لدلالةِ «فلولا» عليه أو مقدَّمٌ عند مَنْ يرىٰ ذلك، كما تقدَّمَ تقريرُه. والحُلْقُوْمُ[٣]: مَجْرى الطعامِ. و «مَدِيْنين» أي: مَسُوسين، أو محاسَبين، أو مجازِين. وقد تقدَّم ذلك أولَ الفاتحة[٤] ولله الحمدُ. وهذا ما تلخص في الآية الكريمة محرَّراً. وقال أبو البقاء[٥]: «وتَرْجِعونها جوابُ «لولا» الأولى، وأغنى ذلك عن جوابِ الثانية وقيل عكسُ ذلك. وقيل: لولا الثانيةُ تكريرٌ» انتهىٰ. وتسميةُ مثلِ هذا جواباً ليس بصحيح البتَّة؛ لأنَّ هذه تحضيضيةٌ لا جوابَ لها، إنما الجوابُ للامتناعيةِ لوجودِ نحو: «ولولا فَضْلُ الله»[٦].

---

(١) البحر ٨/ ٢١٥، والمحرر ١٥/ ٣٩٠.
(٢) الآية ١ من الفاتحة. وانظر في هذه القراءة الدر ١/ ٤١.
(٣) عاد إلى الآية ٨٣.
(٤) انظر: الدر ١/ ٥٣.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٤.
(٦) الآية ٨٣ من النساء.

وقال ابن عطية[1]: «وقولُه: «تَرْجِعونها» سَدَّ مَسَدَّ الأجوبةِ والبياناتِ التي تَقْتَضيها التَّحْضيضاتُ، و «إذا» مِنْ قولِه: «فلولا إذا» و «إنْ» المكررة، وحَمَلَ بعضُ القولِ بعضاً إيجازاً واقتضاباً» انتهى. فجعل «إذا» شرطيةً. وقولُه: «الأجوبة» يعني لـ «إذا» ولـ «إنْ» ولـ «إنْ» في قولِه: «إنْ كنتم غيرَ مَدينين»، «إنْ كنتم صادقين». والبياناتُ يعني الأفعالَ التي حَضَّض عليها، وهي عبارةٌ قَلِقَةٌ، ولذلك فَسَّرْتُها.

قال الشيخ[2]: «وإذا ليسَتْ شرطاً؛ بل ظرفاً[3] يعمل فيها «تَرْجعونها» المحذوفُ بعد «لولا» لدلالةِ «تَرْجِعونها» في التحضيض الثاني عليه، فجاء التحضيضُ الأولُ مقيَّداً بوقتِ بلوغِ الحُلْقومِ. وجاء التحضيضُ الثاني مُعَلَّقاً على انتفاء مَرْبُوْبيَّتهم وهم لا يَقْدرون على رَجْعِها إذ مَرْبُوبِيَّتُهم موجودةٌ، فهم مقْهورون لا قُدْرَةَ لهم» انتهى. فجعل «تَرْجِعونها» المذكورَ لـ «لولا» الثانية، وهو دالٌّ على محذوفٍ بعد الأولى، وهو أحدُ الأقوالِ التي نَقَلها أبو البقاء[4] فيما تقدم.

آ. (٨٧) قوله: ﴿إنْ كنتم صادقين﴾: شرطٌ آخرُ، وليس هذا من اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ نحو: «إنْ ركبتِ إنْ لَبِسْتِ فأنتِ طالق» حتى يجيءَ فيه ما قَدَّمْتُه في هذه المسألةِ؛ لأنَّ المرادَ هنا: إنْ وُجِد الشرطان كيف كانا فهلا رَجَعْتُمْ بنفس الميتِ.

قوله: «فأمَّا إنْ كان» قد تقدَّم[5] الكلامُ في «أمَّا» في أولِ هذا

---

(١) المحرر ١٥/٣٩١.

(٢) البحر ٨/٢١٥.

(٣) الأَوْلى أن يقول: «بل ظرف» أي: بل هي ظرف كما ورد في «البحر».

(٤) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٢٦.

الموضوعِ مستوفىً ولله الحمدُ. وهنا أمرٌ زائدٌ[1] وهو وقوعُ شرطٍ آخرَ بعدها. واختلف النحاةُ في الجوابِ المذكورِ بعدها: هل هو لـ «أمَّا» أو لـ «إنْ»، وجوابُ الأخرى محذوفٌ لدلالةِ المنطوقِ عليه، أو الجوابُ لهما معاً؟ ثلاثةُ أقوالٍ، الأولُ لسيبويه[2] والثاني للفارسيِّ في أحدِ قولَيْه، وله قولٌ آخرُ كسيبويهِ، والثالث للأخفش، وهذا كما تقدَّم في الجوابِ بعد الشرطَيْن المتوارِدَيْن. وقال مكي[3]: «ومعنى «أمَّا» عند أبي إسحاقَ الخروجُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ، أي: دَعْ ما كُنَّا فيه وخُذْ في غيره». قلت: وعلى هذا فيكونُ الجوابُ لـ «إنْ» فقط لأنَّ «أمَّا» ليسَتْ شرطاً. ورجَّح بعضُهم أنَّ الجوابَ لـ «أمَّا»؛ لأنَّ[4] «إنْ» كَثُرَ حَذْفُ جوابِها/ منفردةً، [٨٤١/ب] فادِّعاءُ ذلك[5] مع شرطٍ آخرَ أَوْلَىٰ. والضميرُ في «كان» و «كان» للمتوفَّىٰ لدلالةِ قولِه: «فلولا تَرْجِعُونَها».

آ. (٨٩) والرَّوْحُ: الاستراحةُ، وقد تقدَّم ذلك في يوسف[6]. وقرأ[7] ابن عباس وعائشة والحسن وقتادة في جماعةٍ كثيرة بضمِّ الراءِ، وتُرْوَىٰ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال الحسن: الرَّوْحُ: الرحمةُ؛ لأنها كالحياة للمرحومِ. وعنه أيضاً: رُوْحُه تَخْرُج في رَيْحان. وقد تقدَّم

---

(١) الأصل «زائدة» وهو سهو.

(٢) الكتاب ١/ ٤٤٢.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٥.

(٤) سقطت اللام من «لأنَّ» في الأصل، والتصويب من (ش).

(٥) أي حذف الجواب.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٤٩.

(٧) الإتحاف ٢/ ٥١٧، والبحر ٨/ ٢١٥، والنشر ٢/ ٢٨٣، والقرطبي ١٧/ ٢٣٢، والمحتسب ٢/ ٣١٠.

الكلامُ على «رَيْحان»[1] والخلافُ فيه وكيفيةُ تصريفِه في السورةِ قبلها.

و [قوله]: «فرَوْحٌ» مبتدأٌ، خبرُه مقدَّر قبلَه أي: فله رَوْحٌ. ويجوزُ أَنْ يُقَدَّر بعدَه لاعتمادِه على فاءِ الجزاءِ.

آ. (٩١) قوله: ﴿فَسَلامٌ لكَ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. و«مِنْ أصحاب». قال الزمخشري[2]: «فسلامٌ لك يا صاحبَ اليمين من إخوانك أصحابِ اليمينِ، أي: يُسَلِّمون عليك». وقال ابن جرير[3]: «معناه فسلامٌ لكَ أنت مِنْ أصحابِ». وهذا يَحْتمل أَنْ يكونَ كقولِ الزمخشريِّ، ويكونَ «أنت» تأكيداً للكافِ في «لك»، ويَحْتمل أَنْ يكونَ أراد أنَّ «أنت» مبتدأٌ و «من أصحابِ» خبرُه، ويؤيِّدُ هذا ما حكاه قومٌ مِنْ أنَّ المعنى: فيُقال لهم: سلامٌ لك إنَّك من أصحاب اليمين. وأولُ هذه الأقوالِ هو الواضحُ البيِّن؛ ولذلك لم يُعَرِّجْ أبو القاسمِ على غيرِه.

آ. (٩٤) قوله: ﴿وتَصْلِيَةُ﴾: عطفٌ على «فَنُزُل» أي: فله نُزُلٌ وتَصْلِيَةٌ. وقرأ[4] أبو عمروٍ في روايةِ اللُّؤْلؤي عنه وأحمد بن موسىٰ والمنقري بجرِّ التاءِ عَطْفاً على «مِنْ حميمٍ».

آ. (٩٥) قوله: ﴿حَقَّ اليقين﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه. والثاني: أنه من باب إضافةِ المترادفَيْن على سبيلِ المبالغةِ. وسهَّلَ ذلك تخالُفُ لفظِهما. وإذا كانوا فعلوا ذلك في

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من الرحمن.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٧/ ٢١٣.

(٤) القرطبي ١٧/ ٢٣٤، والبحر ٨/ ٢١٦.

اللفظِ الواحدِ فقالوا: صوابُ الصوابِ، ونفس النفس، مبالغةً فَلأَنْ يَفْعلوه عند اختلافِ اللفظِ أَوْلَىٰ.

آ. (٩٦) **قوله: ﴿باسم ربِّك﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: فسَبِّحْ مُلْتَبِساً باسمِ ربك على سبيلِ التبرُّكِ كقوله: «ونحن نُسَبِّحُ بحمدِك»[1]، وأَنْ تكونَ للتعديةِ، على أنَّ «سَبِّح» يتعدَّىٰ بنفسه تارةً كقوله: «سَبِّحِ اسمَ ربِّك»[2] وبحرفِ الجرِّ تارةً كهذه الآيةِ، وادعاءُ زيادتها خلافُ الأصلِ.

و «العظيم» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للاسم، وأَنْ يكونَ لربك؛ لأنَّ كلاً منهما مجرورٌ. وقد وُصِفَ كلٌّ منهما في قوله: «تبارَكَ اسم ربِّك ذو الجَلال»[3] و «ذي الجلال». ولتغايُرِ المتضايفَيْن في الإِعراب ظهر الفرقُ في الوصف.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الواقعة]

---

(١) الآية ٣٠ من البقرة.

(٢) الآية ١ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٨ من الرحمن. وقراءة «ذو» لابن عامر. انظر: السبعة ٦٢١.

سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿لله﴾**: يجوزُ في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ كهي في «نَصَحْتُ لزيدٍ» و «شكرْتُ له» إذ يقال: سَبَّحْت الله تعالى. قال تعالى: «ويُسَبِّحونه وله يَسْجدون»[١]. والثاني: أَنْ تكونَ للتعليلِ، أي: أَحْدَثَ التسبيحَ لأجلِ الله تعالى.

آ. (٢) **قوله: ﴿لهُ مُلْكُ﴾**: جملةٌ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

قوله: «يُحْيي ويُميت» يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها لا مَحَلَّ لها كالتي قبلها. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو له مُلك. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «له» فالعامل فيها الاستقرارُ، ولم يُذْكَرْ مفعولا الإحياءِ والإماتةِ؛ إذ الغَرَضُ ذِكْرُ الفعلَيْنِ فقط.

آ. (٣) **قوله: ﴿هو الأولُ والآخِر﴾**: قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلتَ: ما معنى الواوِ؟ قلت: الواوُ الأولى معناها الدلالةُ على أنه الجامعُ بين الصفتَيْن الأوَّليَّةِ والآخِريَّةِ، والثالثةُ على أنه الجامعُ بين

---

(١) الآية ٢٠٦ من الأعراف.

(٢) الكشاف ٤/٦١.

الظهورِ والخَفاءِ، وأمَّا الوُسْطى فعلى أنه الجامعُ بين مجموع الصفَتَيْن الأُوْلَيَيْن ومجموعِ الصفَتَيْن الأُخْرَيين»[1].

آ. (٥) قوله: ﴿تُرْجَعُ الأمورُ﴾: قد تقدَّم في البقرة[2] أن الأخَوَين وابنَ عامر يقرؤون بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول في جميع القرآن. وقال الشيخ[3] هنا: «وقرأ الجمهور «تُرْجَعُ» مبنياً للمفعول. والحسن وابن أبي إسحاق والأعرج مبنياً للفاعل» وهذا عجيبٌ منه، وقد وقع له مِثْلُ ذلك كما نَبَّهْتُ عليه. / [٨٤٢/أ]

وقوله: «يَعْلَمُ ما يَلِجُ» قد تقدَّم مثلُه في سورة سبأ[4].

آ. (٨) قوله: ﴿ومالكم لا تؤمنون﴾: مبتدأ وخبرٌ، وحالٌ، أي: أيُّ شيءٍ استقر لكم غيرَ مؤمنين؟

وقوله: «والرسولُ يَدْعوكم» جملةٌ حاليةٌ من «يُؤْمِنون». قال الزمخشري[5]: «فهما حالان متداخلان[6] و«لِتُؤْمنوا» متعلِّقٌ بـ«يَدْعو»، أي: يدعوكم للإِيمان كقولك: دَعَوْتُه لكذا. ويجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ للعلةِ، أي: يدعوكم إلى الجنةِ وغفرانِ اللهِ لأجلِ الإِيمانِ. وفيه بُعْدٌ.

قوله: «وقد أَخَذَ» حالٌ أيضاً. وقرأ العامَّةُ «أَخَذَ» مبنياً للفاعلِ،

---

(١) قال: «فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية».

(٢) في الآية ٢١٠. وانظر: الدر المصون ٢/ ٣٦٥.

(٣) البحر ٨/ ٢١٧.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢ من سبأ.

(٥) الكشاف ٤/ ٦٢.

(٦) الكشاف: «متداخلتان» وهو أفصح.

وهو اللهُ تعالى لتقدُّم ذِكْرِه. وأبو عمرو[1] «أُخِذ» مبنياً للمفعول، حُذِفَ الفاعلُ للعِلْم به. و «ميثاقَكم» منصوبٌ في قراءة العامةِ، مرفوعٌ في قراءة أبـي عمـروٍ. و «إنْ كنتـم» جـوابُـه محـذوفٌ تقـديـرُه: فمـا يَمْنَعُكـم مـن الإيمانِ. وقيل: تقديرُه: إنْ كنتم مؤمنين لموجِبٍ ما، فهذا هو الموجِبُ. وقدَّره ابنُ عطية[2]: «إنْ كنتم مؤمنين فأنتم في رتبةٍ شريفةٍ». وقد تقدَّمَتْ قـراءتـا «يُنَزِّل» تخفيفاً وتشـديـداً فـي البقـرة[3]. وزيـد بن علـي[4] «أَنْـزَلَ» ماضياً.

آ. (١٠) قـولـه: ﴿أَنْ لا تُنْفِـقُـوا﴾ كقـولـه «ومـا لنـا أَنْ لا نقـاتِـلَ»[5] فـالأصـلُ: فـي أن لا تُنْفِقُوا، فلمَّا حُذِف حرفُ الجرِّ جَرىٰ الخـلافُ المشهـورُ. وأبـو الحسـن[6] يـرى زيـادتَهـا كمـا تقـدَّم تقـريـرُه فـي البقرة[7].

قوله: «ولله ميراثُ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل الاستقرار ومفعولِه، أي: وأيُّ شيءٍ يمنعُكم من الإنفاقِ في سبيلِ اللهِ والحالُ أنَّ ميراثَ السمواتِ والأرضِ له، فهذه حالٌ منافيةٌ لبُخْلِكم.

قـولـه: «لا يَسْتَـوي مِنْكـم مَـنْ أَنْفـق» فـي فـاعـل «يَسْتـوي» وجهـان،

---

(١) السبعـة ٦٢٥، والبحـر ٨/٢١٨، والتيسيـر ٢٠٨، والقـرطبـي ١٧/٢٣٨، والحجة ٦٩٧، والنشر ٢/٣٨٤.
(٢) المحرر ١٥/٤٠٣.
(٣) انظر: الدر ١/٥١١.
(٤) البحر ٨/٢١٨.
(٥) الآية ٢٤٦ من البقرة.
(٦) معاني القرآن له ١/١٨٠.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/٥١٧.

أظهرُهما: أنه مِنْ أَنْفَق، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حذفِ معطوفٍ يتمُّ به الكلامُ، فقدَّره الزمخشري[1]: «لا يَسْتوي منكم مَنْ أنفقَ قبلَ فتح مكةَ وقوةِ الإِسلام ومَنْ أنفق مِنْ بعدِ الفتح، فَحَذَفَ لوضوحِ الدلالة» وقَدَّره أبو البقاء[2] «ومَنْ لم يُنْفِق» قال: «ودلَّ على المحذوفِ قولُه: «مَن أَنْفَقَ من قبلِ الفتح» والأول أحسنُ لأنَّ السِّياقَ إنما جيء بالآية ليُفرِّق بين المُنْفِقِين في زمانَيْنِ. والثاني: أنَّ فاعلَه ضميرٌ يعود على الإِنفاقِ، أي: لا يَسْتوي جنسُ الإِنفاقِ إذ منه ما وَقَعَ قبل الفتح، ومنه ما وَقَع بعدَه، فهذان النوعان متفاوتان. وعلى هذا فتكون «مَنْ» مبتدأ و «أولئك» مبتدأً ثانٍ و «أَعظَمُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ «مَنْ» وهذا ينبغي أن لا يجوزَ البتةَ، وكأنَّ هذا المُعْرِبَ غَفَلَ عن قولِه: «منكم» ولو أعربَ هذا القائلُ «منكم» خبراً مقدماً، و «مَنْ» مبتدأ مؤخراً. والتقدير: مِنْكم مَنْ أنفق من قبلِ الفتحِ، ومنكم مَنْ لم يُنْفِقْ قبلَه ولم يقاتِلْ، وحُذِف هذا لدلالةِ الكلامِ عليه لكان سديداً، ولكنه سها عن لفظةِ «منكم».

قوله: «وكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنىٰ» قراءةُ العامَّةِ بالنصبِ على أنه مفعولٌ مقدمٌ، وهي مرسومةٌ في مصاحِفِهم «وكلاًّ» بألفٍ، وابنُ عامر[3] برفعِه، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه ارتفعَ على الابتداءِ، والجملة بعدَه خبرٌ، والعائدُ محذوفٌ، أي: وعده اللهُ. ومثلُه[4]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٦٢.

(٢) الإِملاء ٢/ ٢٥٥.

(٣) السبعة ٦٢٥، والنشر ٢/ ٣٨٤، والقرطبي ١٧/ ٢٤١، والبحر ٨/ ٢١٩، والتيسير ٢٠٨، والحجة ٦٩٨.

(٤) تقدم برقم ١٧٣٩.

٤٢٣١ـ قــد أصبحَــتْ أمُّ الخِيــار تَــدَّعِــي
علــيَّ ذَنْبــاً كلُّــه لــم أَصْنَــعِ

برفع «كلُّه»، أي: لم أَصْنَعْه. والبصريُّون لا يُجيزون هذا إلاَّ في شعرٍ كقولِه(١):

٤٢٣٢ـ وخــالِــدٌ يَحْمَــدُ ســاداتُنــا
بــالحــقِّ لا يُحْمَــدُ بــالبــاطــلِ

وقد نقل ابن مالك(٢) الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز ذلك إنْ كان المبتدأ «كلاًّ» أو ما أشبهَها في الافتقار والعمومِ، وهذا لم أَرَه لغيره. وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ ذلك في سورة المائدةِ عند قولِه: «أفحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغون»(٣) ولم يُرْوَ قولُه: «كلُّه لم أصنَع» إلاَّ بالرفعِ مع إمكانِ أَنْ ينصبَه فيقول: «كلَّه لم أصنعِ» مفعولاً مقدَّماً. قال أهل البيان: لأنه قصد عمومَ السلبِ لا سَلْبَ العمومِ، فإن الأولَ أبلغُ، وجعلوا من ذلك قولَه عليه السلام: «كل ذلك لم يكنْ»(٤) ولو قال: «لم يكن كلُّ ذلك» لكان سَلْباً للعُموم، والمقصودُ عمومُ السَّلْب.

والثاني: أن يكونَ «كل» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، و «وَعَدَ اللهُ الحُسنى» صفةٌ لما قبله، والعائدُ محذوف، أي: وأولئك كلٌّ وعدَه اللهُ الحسنىٰ. فإن قيل: الحذفُ موجودٌ أيضاً وقد عُدْتم لِما فَرَرْتُم منه. فالجوابُ: أنَّ

---

(١) تقدم برقم ٦٨٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل له ١/٣١٢.

(٣) الآية ٥٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/٢٩٦.

(٤) رواه البخاري في الفتح: الصلاة ١/٥٦٦، ومسلم: المساجد ١/٤٠٣، وأبو داود: الصلاة ١/٦١٧.

حَذْفَ العائدِ من الصفة كثيرٌ بخلاف حَذْفِه من الخبرِ. ومِنْ حَذْفِه من الصفة قولُه[1]:

٤٢٣٣ـ ومــا أَدْري أغَيَّــرهــم تَنــاءٍ ... وطــولُ العَهْــدِ أم مــالٌ أصــابــوا

أي أصابوه، ومثله كثيرٌ. وهي في مصاحفِ الشامِ مرسومةٌ «وكلٌ» بدون ألف، فقد وافق كلٌّ مصحفَه. و «الحُسْنى» مفعولٌ ثانٍ، والأولُ محذوفٌ على قراءةِ الرفعِ، وأمَّا النصبُ فالأولُ مقدَّمٌ/ على عامِله. [٨٤٢/ب]

آ. (١١) قوله: ﴿مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ﴾: قد تقدَّم بحمدِ الله هذا وما بعده مستوفىً، واختلافُ القرَّاءِ فيه في سورةِ البقرة[2]. وقال ابن عطية[3] هنا: «الرفعُ على العطفِ أو القطعِ والاستئنافِ». وقرأ عاصم[4] «فيضاعِفَه» بالنصب بالفاء على جواب الاستفهام. وفي ذلك قَلَقٌ، قال أبو علي[5]: «لأنَّ السؤالَ لم يقَعْ عن القَرْضِ، وإنما وقع عن فاعلِ القَرْضِ، وإنما تَنْصِبُ الفاءُ فعلاً مردوداً على فعلٍ مُسْتَفْهَمٍ عنه، لكن هذه الفِرْقَةَ حَمَلَتْ ذلك على المعنى، كأنَّ قولَه «مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ» بمنزلةِ قولِه أيقرِضُ اللَّهَ أحدٌ» انتهى. وهذا الذي قالَه أبو علي ممنوعٌ، ألا ترى أنه يُنْصَبُ بعد الفاءِ في جواب الاستفهام بالأسماءِ، وإن لم يتقدَّمْ فعلٌ

---

(١) تقدم برقم ٤٣٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.
(٣) المحرر ١٥/٤٠٦.
(٤) السبعة ٦٢٥، والتيسير ٨١، والقرطبي ١٧/٢٤٣، والنشر ٢/٢٢٨، والحجة ٦٩٩، والبحر ٨/٢١٩.
(٥) الحجة (خ) ٤/٣٦٨.

نحو: «أين بيتُك فأزورَك» ومثلُ ذلك: «مَنْ يَدْعوني فأستجيبَ له»[1] و«متى تسير فأرافِقك» و«كيف تكونُ فأَصْحَبَك». فالاستفهام إنما وقع عن ذاتِ الداعي وعن ظرفِ الزمان وعن الحال، لا عن الفعل. وقد حكى ابنُ كيسانَ عن العرب: أين ذَهَبَ زيدٌ فنَتْبَعَه، ومَنْ أبوك فنُكْرِمَه.

آ. (١٢) **قوله: ﴿يومَ ترىٰ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ للاستقرار العاملِ في «لهم أجرٌ»، أي: استقرَّ لهم أجرٌ في ذلك اليوم. الثاني: أنه مضمرٌ، أي: اذكرْ فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه يُؤْجَرون يومَ ترىٰ فهو ظرفٌ على أصلِه. الرابع: أنَّ العاملَ فيه «يَسْعىٰ»، أي: يَسْعى نورُ المؤمنين والمؤمناتِ يومَ تراهم، هذا أصلُه. الخامس: أنَّ العاملَ فيه «فيضاعفَه» قالهما أبو البقاء[2].

قوله: «يَسْعىٰ» حالٌ، لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّة، وهذا إذا لم يَجْعَلْه عاملاً في «يوم» و«بينَ أيديهم» ظرفٌ للسَّعْي. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «نورُهم».

قوله: «وبأَيْمانهم»، أي: وفي جهةِ أيمانهم. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني بفتح الهمزةِ جمع يَمين. وقيل: الباءُ بمعنى «عن»، أي: عن جميعِ جهاتِهم، وإنما خَصَّ الأَيمانَ لأنها أشرفُ الجهاتِ. وقرأ[3] أبو حيوة وسهلُ بن شعيب بكسرِها. وهذا المصدرُ معطوفٌ على الظرفِ قبلَه.

---

(١) قطعة من حديث رواه البخاري ١٤٠ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ١٩ كتاب التهجد، الفتح ٣/ ٣٦.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٥.

(٣) الشواذ ١٥٢، والمحتسب ٢/ ٣١١، والبحر ٨/ ٢٢١، والقرطبي ١٧/ ٢٤٣.

والباءُ سببيةٌ، أي: يسعى كائناً وكائناً بسبب إيمانهم. وقال أبو البقاء[1] تقديرُه: وبإيمانِهم استحقُّوه، أو بإيمانهم يُقال لهم: بُشْراكم.

قوله: «بُشْراكم» مبتدأٌ، و «اليومَ» ظرفٌ. و «جناتٌ» خبرهُ على حذفِ مضافٍ، أي: دخولُ جناتٍ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مقدر، وهو العاملُ في الظرفِ كما تقدَّم. وقال مكي[2]: «وأجاز الفراءُ[3] نصبَ «جنات» على الحال ويكون «اليومَ» خبرَ «بُشْراكم» قال: وكونُ «جنات» حالاً لا معنى له؛ إذ ليس فيها معنى فِعْل. وأجاز أَنْ يكونَ «بُشْراكم» في موضع نصبٍ على: يُبَشِّرونهم بالبُشرىٰ، وتُنْصَبُ «جنات» بالبُشْرى. وكلُّه بعيدٌ لأنه لا يُفْصَلُ بين الصلةِ والموصولِ باليوم» انتهى. وعجيبٌ من الفراء كيف يَصْدُرُ عنه ما لا يُتَعَقَّل، ولا يجوزُ صناعةً، كيف تكون «جنات» حالاً وماذا صاحبُ الحال؟

آ. (١٣) وقوله: ﴿يومَ يقولُ﴾: بدلٌ مِنْ «يومَ ترىٰ» أو معمولٌ لـ «اذْكُر». وقال ابن عطية[4]: «ويظهرُ لي أنَّ العاملَ فيه «ذلك هو الفوز العظيم» ويجيء معنى الفوز أفخم، كأنه يقول: إن المؤمنين يفوزون بالرحمةِ يومَ يَعْتري المنافقين كذا وكذا؛ لأنَّ ظهورَ المرءِ يومَ خمولِ عَدُوِّه ومُضادِّه أبدعُ وأفخمُ». قال الشيخ[5]: «وظاهرُ كلامِه وتقديرِه أنَّ «يومَ» معمولٌ للفوز. وهو لا يجوزُ، لأنه مصدرٌ قد وُصِفَ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٥.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٨.
(٣) معاني القرآن ٣/ ١٣٢.
(٤) المحرر ١٥/ ٤٠٦.
(٥) البحر ٨/ ٢٢١.

قبلَ أَخْذِ متعلَّقاته فلا يجوزُ إعمالُه، فلو أُعْمِل وصفُه[1] لجاز، أي: الذي عَظُمَ قَدْرُه يومَ». قلت: وهذا الذي قاله ابنُ عطية صَرَّح به مكي[2] فقال: «ويومَ ظرفٌ العاملُ فيه ذلك الفوزُ، أو هو بدلٌ من «اليوم» الأول».

قوله: «خالدين»[3] نصبٌ على الحالِ العاملُ فيها المضافُ المحذوف إذ التقديرُ: بُشْراكم دخولُكم جناتٍ خالدين فيها، فحذف الفاعلَ وهو ضميرُ المخاطبِ، وأُضيف المصدرُ لمفعولِه فصار: دخولُ جنات، ثم حُذِف المضافُ وقام المضافُ إليه مَقَامَه في الإِعراب، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «بُشْراكم» هو العاملَ فيها؛ لأنه مصدرٌ قد أُخْبر عنه قبل ذِكْرِ متعلَّقاتِه، فيلزَمُ الفصلُ بأجنبي. وظاهرُ كلامِ مكي[4] أنه عاملٌ في الحالِ فإنَّه قال: «خالدين نصبٌ على الحالِ من الكاف والميم» والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحِبها فَلَزِمَ أَنْ يكونَ «بُشْراكم» هو العاملَ، وفيه ما تقدَّمَ من الفصلِ بينَ المصدرِ ومعمولِه.

قوله: «للذين آمنوا» اللامُ للتبليغ. و «انْظُرونا» قراءةُ العامَّةِ «انظرونا» أَمْراً من النظر. وحمزة[5] «أَنْظِرونا» بقطع الهمزة وكَسْر الظاء من الإِنْظار بمعنىٰ الانتظار، أي: انتظرونا لِنَلْحَقَ بكم فنستضيْءَ بنورِكم. والقراءةُ الأولى يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى هذه إذ يقال: نَظَره بمعنى انتظره، وذلك أنه يُسْرَعُ بالخُلَّصِ إلى الجنَّة على نُجُبٍ[6]، فيقول المنافقون:

(١) وهو العظيم.
(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٩.
(٣) عاد إلى الآية ١٢.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٥٨.
(٥) السبعة ٦٢٥، والحجة ٦٩٩، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢١، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/ ٢٤٥.
(٦) النجيبة من الإبل: خيارها.

انتظرونا لأنَّا مُشاة لا نَسْتطيع لُحوقَكم. ويجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ النظر وهو الإِبصارُ لأنَّهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوهِهِم فيضيءُ لهم المكانُ، وهذا أليقُ بقولِه «نَقْتَبِسْ مِنْ نورِكم» قال معناه الزمخشري[1]. إلاَّ أنَّ الشيخ[2] قال: إنَّ النظرَ بمعنىٰ الإِبْصار لا يتعدَّى بنفسِه إلاَّ في الشعر، إنما يتعدَّى بـ «إلىٰ»/[3]. [٨٤٣/أ]

قوله: «وراءَكم» فيه وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ بـ ارْجِعوا على معنى[4]: ارْجِعوا إلى الموقفِ، إلى حيث أُعْطِينا هذا النورَ فالتمِسوه هناك ممَّنْ نقتبس[5]، أو ارْجِعوا إلى الدنيا فالتمِسوا نوراً بتحصيلِ سببِه وهو الإِيمانُ، أو فارْجِعوا خائبين وتَنَحَّوْا عنا فالتمسُوا نوراً آخرَ، فلا سبيلَ لكم إلى هذا النورِ. والثاني: أنَّ «وراءكم» اسمٌ للفعلِ فيه ضميرُ فاعلٍ، أي: ارْجِعوا ارْجعوا، قاله أبو البقاء[6]، ومنع أَنْ يكونَ ظَرْفاً لـ ارْجِعوا قال: لقلةِ فائدتِه لأنَّ الرجوعَ لا يكونُ إلاَّ إلى وراء. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ الفائدةَ جليلةٌ كما تقدَّم شَرْحُها.

قوله: «فضُرِب بينَهم بسورٍ» العامَّةُ على بنائِه للمفعول. والقائمُ مَقامَ الفاعلِ يجوزُ أَنْ يكونَ «بسورٍ» وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ الظرفَ. وقال مكي[7]: «الباءُ مزيدةٌ، أي: ضُرِب سورٌ» ثم قال: «والباءُ متعلِّقةٌ

---

(١) الكشاف ٤/٦٣.

(٢) البحر ٨/٢٢١.

(٣) سقطت هذه الورقة من الأصل، وأثبتناها من (ش).

(٤) انظر: الكشاف ٤/٦٣.

(٥) الكشاف: «فمن ثم يقتبس».

(٦) الإملاء ٢/٢٥٥.

(٧) إعراب المشكل ٢/٣٥٩.

بالمصدر، أي: ضرباً بسُور» وهذا متناقضٌ، إلاَّ أَنْ يكونَ قد غُلِط عليه من النُّسَّاخ، والأصل «أو الباءُ متعلقةٌ بالمصدر»، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الظرفُ. وعلى الجملةِ هو ضعيفٌ.

والسُّور: البناءُ المحيطُ. وتقدَّمَ اشتقاقُه أولَ البقرةِ[1].

قوله: «له بابٌ» مبتدأ وخبرٌ في موضع جرٌ صفةً لـ سُوْر.

قوله: «باطنُه فيه الرحمةُ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ في موضع جرٌ صفةً ثانيةً لـ «سُوْر»، ويجوز أن تكونَ في موضع رفعٍ صفةً لـ «بابٌ»، وهو أَوْلَىٰ لقُرْبِه. والضميرُ إنما يعود على الأَقْرب إلاَّ بقرينةٍ.

وقرأ[2] زيد بن علي وعبيد بن عمير «فَضَرَبَ» مبنياً للفاعل وهو اللهُ أو المَلَكَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿يُنَادُونهم﴾: يجوزُ أَن يكونَ حالاً من الضميرِ في «بَيْنهم» قاله أبو البقاء[3]، وهو ضعيفٌ لمجيءِ الحالِ من المضافِ إليه في غيرِ المواضعِ المستثناةِ، وأَنْ تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهرُ.

قوله: «ألم نكُنْ» يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ، وأَنْ يكونَ منصوباً بقولٍ مقدرٍ.

قوله: «الغَرور» قراءةُ العامَّة بفتح الغَيْن، وهو صفةٌ على فَعول،

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢٠٠.

(٢) البحر ٨/ ٢٢١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٥٦ ومن المعروف أن أبا البقاء يتوسَّع في الحال من المضاف إليه.

والمرادُ به الشيطانُ. وقرأ[1] سماك بن حرب «الغُرور» بالضم، وهو مصدرٌ، وتقدَّم نظيرُه[2].

آ. (١٥) قوله: ﴿فاليومَ﴾: منصوبٌ بـ «يُؤْخَذُ». ولا يُبالَىٰ بـ «لا» النافيةِ، وهو قولُ الجمهورِ. وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوع آخرَ الفاتحةِ أنَّ فيها ثلاثةَ أقوالٍ[3]. وقرأ[4] ابن عامر «تُؤْخَذُ» بالتأنيثِ للفظِ الفِدْية. والباقون بالياء مِنْ تحت؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ وللفَصْلِ.

قوله: «هي مَوْلاكم» يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً، أي: وِلايتكم، أي: ذاتُ وِلايتكم. وأَنْ يكونَ مكاناً، أي: مكانَ ولايتكم، وأَنْ يكونَ بمعنىٰ أَوْلَىٰ بكم، كقولك: هو مَوْلاه. وبئس المصيرُ، أي: هي.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾: فاعلُ «يَأْنِ»، أي: ألم يَقْرُبْ خشوعُ قلوبِهم. واللامُ قال أبو البقاء[5]: «للتبيين» فعلى هذا تتعلَّق بمحذوفٍ، أي: أَعْني الذينَ، ولا حاجةَ إليه. والعامة «أَلَمْ». والحسن[6] وأبو السَّمَّال «أَلَمَّا» وقد عَرَفْتَ الفرقَ بين الحرفين ممَّا تقدَّم. والعامَّةُ أيضاً «يَأْنِ» مضارعَ أَنَىٰ، أي: حان وقَرُبَ مثل: رمىٰ يَرْمي. والحسن[7] «يَئِنْ» مضارع آن بمعنى حانَ أيضاً مثل: باع يبيع.

---

(١) المحتسب ٢/ ٣١١، والبحر ٨/ ٢٢٢، والقرطبي ١٧/ ٢٤٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.

(٣) انظر: الدر ١/ ٧٢.

(٤) السبعة ٦٢٦، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/ ٢٤٧، والحجة ٧٠٠، والبحر ٨/ ٢٢٢، والنشر ٢/ ٣٨٤.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٦.

(٦) المحتسب ٢/ ٣١٢، والبحر ٨/ ٢٢٢، والقرطبي ١٧/ ٢٤٨.

(٧) البحر ٨/ ٢٢٢.

قوله: «وما نَزَل» قرأ نافع وحفص «نَزَل» مخففاً مبنياً للفاعلِ. وباقي السبعةِ[1] كذلك إلاَّ أنه مشدَّدٌ. والجحدري وأبو جعفر والأعمش وأبو عمروٍ في روايةٍ «نُزِّلَ» مشدَّداً مبنياً للمفعولِ. وعبد الله «أَنْزَل» مبنياً للفاعلِ هو الله تعالى. و «ما» في «ما نَزَلَ» مخففاً يتعيَّنُ أَنْ تكونَ اسميةً. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً؛ لئلا يَخْلو الفعلُ من الفاعل، وما عداها يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي. فإنْ قلتَ: وقراءةُ الجحدريِّ ومَنْ معه ينبغي أَنْ تكونَ فيها اسميةً، لئلا يخلوَ الفعلُ مِنْ مرفوعٍ. فالجواب: أنَّ الجارَّ وهو قولُه «من الحق» يقوم مَقامَ الفاعل.

والعامَّةُ على الغيبة في «ولا يَكونوا». جَرْياً على ما تقدَّم. وأبو حيوة[2] وابنُ أبي عبلة بالتاء مِنْ فوقُ على سبيل الالتفات. ثم هذا يُحْتمل أَنْ يكونَ منصوباً عطفاً على «تَخْشَعَ» كما في قراءةِ الغَيْبة وأَنْ يكونَ نهياً، فتكونَ «لا» ناهيةً والفعلُ مجزومٌ بها. ويجوزُ أَنْ يكونَ نهياً في قراءة الغَيْبة أيضاً، ويكونُ ذلك انتقالاً إلى نهيِ أولئك المؤمنين عن كونِهم مُشْبِهين لمَنْ تَقَدَّمهم نحو: لا يَقُمْ زيدٌ.

قوله: «الأمَدُ» العامَّةُ على تخفيف الدال بمعنى العامَّة كقولك: أَمَدُ فلانٍ، أي: غايتُه. وابن كثير[3] في روايةٍ بتشديدِها وهو الزمنُ الطويلُ.

آ. (١٨) قوله: ﴿المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات﴾: خَفَّفَ الصاد

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٦، والبحر ٨/ ٢٢٣، والتيسير ٢٠٨، والنشر ٢/ ٣٨٤، والحجة ٧٠٠.

(٢) النشر ٢/ ٣٨٤، الإتحاف ٢/ ٥٢٢، والبحر ٨/ ٢٢٣، والقرطبي ١٧/ ٢٤٩.

(٣) البحر ٨/ ٢٢٣.

منها ابنُ كثير[1] وأبو بكر، وثَقَّلها باقي السبعة. فقراءةُ ابنِ كثيرٍ من التصديق، أي: صَدَّقوا رسولَ الله صل الله عليه وسلم فيما جاء به كقولِه تعالى: «والذي جاء بالصِّدْقِ وصَدَّق[2] به»، وقراءةُ الباقين من الصدقة وهو مناسبٌ لقولِه «وأَقْرَضوا» والأصل: المُتَصَدِّقين والمُتصدِّقات فَأَدْغَمَ، وبها قرأ أُبَـيٌّ. وقد يُرَجَّحُ الأولُ. بأنَّ الإقراضَ مُغْنٍ عن ذِكْرِ الصدقة.

قوله «وأَقْرِضوا» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على اسم الفاعلِ في «المُصَّدِّقين» لأنَّه لمَّا وقع صلةً لأل حَلَّ مَحَلَّ الفعلِ، فكَأَنَّه قيل: إن الذين صَدَّقوا وأَقْرَضوا، وعليه جمهورُ المُعربين. وإليه ذهب الفارِسيُّ والزمخشري[3] وأبو البقاء[4]. وهو فاسدٌ لأنه يَلْزَمُ الفصلُ بين أَبْعاضِ الصلة بأجنبـي. ألا ترىٰ أنَّ «المُصَّدِّقات» عطفٌ على «المصَّدِّقين» قبل تمام الصلةِ، ولا يجوز أن يكونَ عطفاً عل المُصَّدِّقاتِ لتغايُرِ الضمائرِ تذكيراً وتأنيثاً.

الثاني: أنه معترضٌ بين اسم «إنَّ» وخبرها وهو «يُضاعَفُ». قال أبو البقاء[5]: «وإنما قيل ذلك لئلاَّ يُعْطفَ الماضي على اسم الفاعل» ولا أَدْري ما هذا المانعُ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ متى وقع صلةً لأل صَلَحَ للأزمنةِ الثلاثة، ولو مَنَع بما ذكَرْتُه من الفصلِ بالأجنبي لأصابَ، ولكن خَفي عليه كما خَفي على مَنْ هو أكبرُ منه: الفارسيُّ والزمخشريُّ.

---

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٦٢٦، والحجة ٧٠١، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٣، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/ ٢٥٢.

(٢) الآية ٣٣ من الزمر.

(٣) الكشاف ٤/ ٦٥.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٦.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٥٦.

الثالث: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ لدلالةِ الأول عليه كأنه قيل: والذين أَقْرضوا كقوله[1]:

٤٢٣٤ـ أَمَـنْ يَهْجُـو رسـولَ اللّـهِ مِنْكُـمْ
ويَمْـدَحُـه ويَنْصُـرُه سَـواءُ

أي: ومَنْ ينصُرُه واختاره الشيخ[2]: وهذا قد عَرَفْتَ ما فيه في أوائلِ هذا التصنيفِ[3].

قوله «يُضاعَفُ لهم» القائم مقامَ الفاعلِ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنَّه الجارُّ بعده. والثاني: أنَّه ضميرُ التصديقِ، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: ثوابُ التصديق.

آ. (١٩) **قوله: ﴿والذين آمنوا﴾**: [مبتدأ] و «أولئك» مبتدأ ثان و «هم» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأ ثالثاً و «الصِّدِّيقون» خبرُه، وهو مع خبرِه خبرُ الثاني، والثاني وخبرُهُ خبر الأول. ويجوزُ أَنْ يكون «هم» فصلاً فأولئك وخبرُه خبرُ الأول.

قوله «والشهداءُ» يجوز فيه وجهان: أنه معطوفٌ على ما قبلَه، ويكون الوقفُ على الشهداء تاماً. أخبر عن الذين آمنوا أنهم صِدِّيقون شهداءُ. فإنْ قيل: الشهداءُ مخصوصون بأوصافٍ أُخَرَ زائدةٍ على ذلك كالسبعَةِ المذكورين. أجيب[4]: بأنَّ تَخْصِيصَهم بالذِّكْر لشَرَفِهم على غيرِهم لا للحَصْر.

(١) تقدم برقم ٧٩٠.
(٢) البحر ٨/ ٢٢٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٠٣.
(٤) انظر: المحرر ١٥/ ٤١٩، والبحر ٨/ ٢٢٣.

والثاني: أنه مبتدأٌ، وفي خبرِه وجهان، أحدهما: أنه الظرفُ بعده. والثاني: أنه قولهُ «لهم أَجْرهُم» إمَّا الجملةُ، وإمَّا الجارُّ وحدَه، والمرفوع فاعلٌ به. والوقفُ لا يَخْفَىٰ على ما ذكَرْتُه من الإعراب.

والصِّدِّيقُ: مثالُ مبالغةٍ، ولا يجيءُ إلاَّ من ثلاثيٍ غالباً. قال بعضُهم: وقد جاء «مِسِّيك» مِنْ أَمْسَك. وهو غَلَطٌ لأنه يقال: مَسَك ثلاثياً فمِسِّيك منه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وتَفاخُرٌ بينكم﴾: العامَّةُ على تنوين «تَفاخُرٌ» موصوفٌ بالظرفِ أو عاملٌ فيه، والسُّلميُّ[١] أضافه إليه.

قوله «كمَثَل غَيْثٍ» يجوزُ أنَّ يكونَ في موضع نصبٍ حالاً من الضمير في «لَعِبٌ» لأنه بمعنى الوصفِ، وأَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ذلك كمثَل. وجَوَّزَ ابن عطية[٢] أَنْ يكونَ في موضعِ رفع صفةً لِما تقدَّم. ولم يُبَيِّنْه مكي[٣] فقال: «نعت لـ تَفاخُر». وفيه نظرٌ لتخصيصه له مِنْ بين ما تقدَّم. وجَوَّزَ أَنْ يكون خبراً بعد خبر للحياة الدنيا.

وقُرِىء[٤] «مُصْفارّاً» مِنْ اصفارَّ وهي أبلغُ مِنْ اصْفَرَّ.

قوله: «وفي الآخرةِ» خبرٌ مقدمٌ وما بعده مبتدأ. أخبر أنَّ في الآخرةِ عذاباً شديداً، ومغفرةً منه ورضواناً، وهذا معنىً حسنٌ، وهو أنه قابل

---

(١) البحر ٨/ ٢٢٤.
(٢) المحرر ١٥/ ٤٢٢.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٠.
(٤) البحر ٨/ ٢٢٤.

العذابَ بشيئين: بالمغفرة والرضوان فهو من باب «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَين»[1].

آ. (٢١) قوله: ﴿عَرضُها كعَرْضِ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. والجملةُ صفةٌ لجنة وكذلك «أُعِدَّتْ». ويجوزُ أَنْ يكونَ «أُعِدَّتْ» مستأنفةً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ مُصيبةٍ﴾: فاعلُ «أصاب». و «مِنْ» مزيدةٌ لوجودِ / الشرطين[2]. وذَكَّر فعلَها لأنَّ التأنيث مجازيٌّ. [٨٤٤/أ]

قوله «في الأرض» يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ أصاب، وأَنْ يتعلَّقَ بنفس «مصيبةٍ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمصيبة وعلى هذا فيَصْلُح أَنْ يُحْكَمَ على موضِعه بالجرِّ نظراً إلى لفظِ موصوفِه وبالرفع نظراً إلى مَحَلِّه، إذ هو فاعلٌ. والمُصيبة غَلَبَتْ في الشر. وقيل: المرادُ بها جميعُ الحوادثِ مِنْ خيرٍ وشرٍ، وعلى الأول يُقال: لِمَ ذُكِرَتْ دون الخير؟ وأجيب: بأنه إنَّما خَصَّصها بالذِّكْرِ لأنها أهمُّ على البشر.

قوله «إلاَّ في كتاب» حال مِنْ «مصيبة»، وجاز ذلك وإنْ كانت نكرةً لتخصُّصِها: إمَّا بالعملِ أو بالصفةِ، أي: إلاَّ مكتوبةً.

قوله «مِنْ قَبْلِ» نعتٌ لـ كتاب، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ به قاله أبو البقاء[3]؛ لأنه هنا اسمٌ للمكتوبِ، وليس بمصدرٍ. والضمير في «نَبْرَأَها» الظاهرُ عَوْدُه على المصيبة. وقيل: على الأنفس. وقيل: على الأرض أو على جميع ذلك، قاله المهدويُّ، وهو حسنٌ.

---

(١) رواه مالك في الموطأ: باب الترغيب في الجهاد ٢/٤٤٦. وانظر: الدر المنثور٦/٣٦٤.

(٢) وهما: سَبْقُها بنفي، ودخولها على نكرة.

(٣) الإملاء ٢/٢٥٦.

آ. (٢٣) قوله: ﴿لكيلا﴾: هذه اللامُ متعلقةٌ بقوله «ما أصابَ»، أي: أَخبَرْناكم بذلك لكيلاَ يَحْصُلَ لكم الحزنُ المُقْنِط أو الفرحُ المُطْغي، فأمَّا دون ذلك فالإنسانُ غيرُ مؤاخذٍ به. و «كي» هنا ناصبةٌ بنفسِها فهي مصدريةٌ فقط لدخولِ لامِ الجرِّ عليها، وقرأ[١] أبو عمرو «بما أتاكم» مقصوراً من الإِتْيان، أي: بما جاءكم. وباقي السبعة «آتاكم» ممدوداً من الإِيتاء أي: بما أعطاكم اللَّهُ إياه. وقرأ عبد الله «أُوْتيتم».

آ. (٢٤) قوله: ﴿الذين يَبْخَلون﴾: قد تقدَّم مثلُ هذا في سورة النساء[٢]، وتكلمتُ عليه بما يَكْفي، فلا معنىً لإِعادته.

قوله «فإنَّ الله هو الغنيُّ» قرأ[٣] نافع وابن عامر «فإن الله الغنيُّ» بإسقاطِ «هو» وهو ساقطٌ في مصاحف المدينةِ والشام. والباقون بإثباتِه وهو ثابتٌ في مصاحفِهم، فقد وافق كلٌّ مصحَفه. قال أبو علي[٤]: «مَنْ أثبت «هو» يَحْسُنْ أَنْ يكونَ فصلاً، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ ابتداءً؛ لأنَّ الابتداءَ لا يَسُوغ حَذْفُه» يعني أنه تُرَجِّحُ فصليَّتُه بحذفه في القراءةِ الأخرى، إذ لو كان مبتدأً لضَعُف حَذْفُه، لا سيما إذا صَلَحَ ما بعده أَنْ يكونَ خبراً لِما قبله، ألا تراك لو قلت: «إنَّ زيداً هو القائمُ» لم يَحْسُنْ

---

(١) السبعة ٦٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٥، والقرطبي ١٧/ ٢٥٨، والحجة ٧٠١، والتيسير ٢٠٨.

(٢) انظر الدر المصون ٣/ ٦٧٦.

(٣) السبعة ٦٢٧، والنشر ٢/ ٣٨٤، والبحر ٨/ ٢٢٦، والقرطبي ١٧/ ٢٦٠، والحجة ٧٠٢، والتيسير ٢٠٨.

(٤) الحجة (خ) ٤/ ٣٧٤.

حَذْفُ «هو» لصلاحيةِ «القائمُ» خبراً لـ «إنَّ» وهذا كما قالوا في الصلة: إنه يُحْذَفُ العائدُ المرفوعُ بالابتداء بشروطٍ منها: أن لا يكونَ ما بعدَه صالحاً للصلة نحو: «جاء الذي هو في الدار» أو «هو قائم أبوه» لعدمِ الدلالة. إلاَّ أنَّ للمنازِعِ أن ينازِعَ أبا علي ويقول: لا ألتزم تركيب إحدىٰ القراءتين على الأخرى، وكم مِنْ قراءتَيْنِ تغاير معناهما كقراءتَيْ: «والله أعلَمُ بما وضعتُ»[1] و «وضَعَتْ»، إلاَّ أنَّ توافُقَ القراءتَيْن في معنىً واحدٍ أَوْلىٰ، هذا ما لا نزاعَ فيه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فيه بأسٌ شديدٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ من «الحديد».

قوله: «معهم» حالٌ مقدرة، أي: صائراً معهم، وإنَّما احتَجْنا إلى ذلك لأنَّ الرسلَ لم يُنْزَلوا، ومقتضى الكلامِ أن يَصْحبوا الكتابَ في النزولِ. وأمَّا الزمخشريُّ[2] فإنه فَسَّرَ الرسلَ بالملائكةِ الذين يَجيئون بالوحيِ إلى الأنبياءِ فالمعيَّةُ متحققةٌ.

قوله: «وليعلَمَ» عطفٌ على قولِه «ليقومَ الناسُ»، أي: لقد أَرْسَلْنا رُسُلَنا وفَعَلْنا كيتَ وكيتَ ليقومَ الناسُ وليعلَمَ اللَّهُ. وقال الشيخ[3]: «علةٌ لإنزالِ الكتابِ والميزانِ والحديدِ»، والأول أظهرُ لأنَّ نصرةَ اللَّهِ ورسلِه مناسبة للإرسال.

قوله «ورُسُلَه» عطفٌ على مفعولِ «يَنْصُرُه»، أي: وينصُرُ رسُلَه. قال

---

(١) الآية ٣٦ من آل عمران. قرأ أبو بكر وابن عامر: وضعتُ، والباقون بالإسكان. السبعة ٢٠٤.

(٢) الكشاف ٤/٦٦.

(٣) البحر ٨/٢٢٧.

أبو البقاء[1]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «مَنْ» لئلا يُفْصَلَ به بين الجارِّ وهو «بالغَيْب» وبينَ ما يتعلَّق به وهو «يَنْصُرُ». قلت: وجَعْلُه العلةَ ما ذكرَه مِنْ الفصلِ بين الجارِّ وما يتعلَّق به مَنْ يُوْهِمُ أَنَّ معناه صحيحٌ لولا هذا المانعُ، وليسَ كذلك إذ يصيرُ التقديرُ: وليعلمَ اللَّهُ مَنْ ينصرُه بالغيبِ. ولِيَعْلَمَ رَسُلَه. وهذا معنىً لا يَصِحُّ البتة فلا حاجةَ إلى ذِكْرِ ذلك. و «بالغيب» حالٌ وقد تقدم مثلُه أولَ البقرة[2].

آ. (٢٦) قوله: ﴿فمنهم مُهْتَدٍ﴾: الضميرُ يجوزُ عَوْدُه على الذُّرِّيَّة، وهو أَوْلَىٰ لتقدُّم ذِكْرِه لفظاً. وقيل: يعودُ على المُرْسَل إليهم لدلالة «أَرْسَلْنا» والمرسلين عليهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿الإنجيلَ﴾: قد تقدَّم[3] أنَّ الحسنَ قرأه بفتح الهمزة في أول آل عمران. قال الزمخشري[4]: «أَمْرُه أهونُ/ مِنْ أَمْرِ البِرْطيل[5] والسِّكِّين[6] فيمن رَواهما بفتح الفاء لأنَّ الكلمةَ أعجمية لا يلزَمُ فيها حِفْظُ أبنية العرب». وقال أبو الفتح[7]: «هو مثالٌ لا نظيرَ له». [٨٤٤/ب]

قوله: «ورَهْبانيَّةً ابْتَدعوها» في انتصابِها وجهان، أحدهما: أنها

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٩٢.

(٣) انظر: الدر ٣/ ٢٠.

(٤) الكشاف ٤/ ٦٧.

(٥) البرطيل: الرشوة أو حجر الرحى.

(٦) في مطبوعة الكشّاف: «السِّكِّينة» وهي لغة في «السِّكِّين».

(٧) المحتسب ٢/ ٣١٣.

معطوفةٌ على «رأْفَةً ورحمةً». و «جَعَلَ» إمَّا بمعنى خَلق أو بمعنى صيَّر، و «ابْتدعوها» على هذا صفةٌ لـ «رَهْبانية» وإنما خُصَّتْ بذِكر الابتداعِ لأنَّ الرأفةَ والرحمةَ في القلب أمرُ غريزةٍ لا تَكَسُّبَ للإنسانِ فيها بخلافِ الرهبانية فإنها أفعالُ البدن، وللإنسانِ فيها تكسُّبٌ. إلاَّ أنَّ أبا البقاء[1] منعَ هذا الوجهَ بأنَّ ما جعله اللَّهُ لا يَبْتدعونه. وجوابُه ما تَقَدَّم: مِنْ أنَّه لَمَّا كانت مكتسبةً صَحَّ ذلك فيها. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ عليها، وابتدعوها نعتٌ له. والمعنى: فَرَضَ عليهم لزومَ رهبانيةٍ ابتدعوها، ولهذا قال: «ما كَتَبْناها عليهم إلاَّ ابتغاءَ رضوانِ الله»».

والوجه الثاني: أنه منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ وتكون المسألةُ من الاشتغالِ. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ[2] وأبو البقاء[3] وجماعةٌ إلاَّ أنَّ هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنَّهم يقولون: ما كانَ مِنْ فِعْلِ الإنسانِ فهو مخلوقٌ له، فالرحمةُ والرأفة لَمَّا كانتْ من فِعْلِ اللَّهِ تعالى نَسَبَ خَلْقَهما إليه. والرَّهْبانِيَّة لَمَّا لم تكنْ من فِعْلِ اللَّهِ تعالى بل مِنْ فعل العبدِ يَسْتَقِلُّ بفعلِها نَسَب ابتداعَها إليه، وللردِّ عليهم موضعٌ آخرُ هو أليقُ به من هذا الموضعِ، وسأبَيِّنُه إنْ شاء الله في «الأحكام».

ورَدَّ الشيخُ[4] عليهم هذا الإعرابَ من حيث الصناعةُ وذلك أنَّه مِنْ حَقِّ اسمِ المُشْتَغَلِ عنه أن يَصْلُح للرفع بالابتداءِ و «رهبانيةً» نكرةٌ لا مُسَوِّغ للابتداء بها، فلا يصلُحُ نصبُها على الاشتغال. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٧.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٧ تقديره: وابتدعوا.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٥٧.

(٤) البحر ٨/ ٢٢٨.

أولاً اشتراطَ ذلك، ويَدُلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ[1] «سورةً أنزَلْناها» بالنصب على الاشتغالِ كما قَدَّمْتُ تحقيقه في موضعه. ولئِنْ سَلَّمْنا ذلك فثَمَّ مُسَوِّغٌ وهو العطفُ. ومِنْ ذلك قولُه[2]:

٤٢٣٥ـ عنـدي اصْطِبـارٌ وشكْـوى عنـد قـاتلتي
فهـل بـأعجـبَ مِـنْ هـذا امـرؤٌ سَمِعـا

وقوله[3]:

٤٢٣٦ـ تَعَشَّـىٰ ونجـمٌ قـد أضـاء فَمُـذْ بـدا
مُحَيَّـاكَ أَخْفَـىٰ ضـوْءُه كـلَّ شـارقِ

ذكر ذلك الشيخُ جمال الدين بن مالك[4]. وقرأ[5] الحسن «رَآفة» بزنة فَعالة. والرَّهْبانيةُ منسوبةٌ إلى الرَّهْبان فهو فَعْلان مِنْ رَهِب كقولِهم: «الخَشْيان» مِنْ خَشِي. وقد تقدَّم معنى هذه المادةِ في المائدة مستوفى[6]. وقُرِىء[7] بضمِّ الراء. قال الزمخشري[8]: «كأنَّها نِسْبةٌ إلى الرُّهْبان وهو جمعُ راهبٍ كراكبٍ ورُكْبان». قال الشيخ[9]: «والأَوْلَىٰ أَنْ يكونَ منسوباً

---

(١) الآية ١ من النور. وهي قراءة مجاهد وعيسى وآخرين. البحر ٦/ ٤٢٧.
(٢) تقدم برقم ١٦٧٧.
(٣) تقدم برقم ١٤٧٣ وقوله «تعشَّ» كذا في الأصل ومعناه قصد، والمشهور «سَرَيْنا» والواو فيه ليست للعطف بل هي للحال.
(٤) انظر: شرح التسهيل له ١/ ٢٩١ واستشهد بالبيت الأول فحسب.
(٥) الإتحاف ٢/ ٥٢٣، والنشر ٢/ ٢٣٠، والبحر ٨/ ٢٢٨، .
(٦) انظر: الدر المصون ٤/ ٣٩١.
(٧) البحر ٨/ ٢٢٨، والقرطبي ١٧/ ٢٦٣.
(٨) الكشاف ٤/ ٦٧.
(٩) البحر ٨/ ٢٢٨.

إلى رَهْبان يعني بالفتح وغُيِّر؛ لأنَّ النسبَ بابُ تغيير، ولو كان منسوباً لرُهبان الجمع لرُدَّ إلى مفردِه[1]، إلاَّ إنْ كان قد صار كالعَلَم فإنه يُنْسَبُ إليه كالأنْصار».

قوله: «ما كَتَبْناها» صفةٌ لـ «رَهْبانيةً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ استئناف إخبارٍ بذلك.

قوله: «إلاَّ ابتغاءَ رضوانِ الله» فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصلٌ ممَّا هو مفعولٌ من أجلِه. والمعنى: ما كَتَبْناها عليهم لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ لابتغاءِ مَرْضاتِ اللَّهِ، ويكون «كتب» بمعنى قضىٰ، فصار: كَتَبْناها عليهم ابتغاءَ مرضاةِ اللَّهِ، وهذا قولُ مجاهد. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري[2]: ـ ولم يذكُرْ غيرَه ـ، أي: ولكنهم ابْتَدعوها. وإلى هذا ذهبَ قتادةُ وجماعةٌ، قالوا: معناه لم يَفْرِضْها عليهم ولكنهم ابتدعوها. الثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ المنصوبِ في «كَتَبْنَاها» قاله مكيٌّ[3] وهو مُشْكِلٌ: كيف يكونُ بدلاً، وليس هو الأولَ ولا بعضَه ولا مشتملاً عليه؟ وقد يُقال: إنه بدلُ اشتمالٍ، لأن الرهبانيةَ الخالصةَ المَرْعِيَّةَ حَقَّ الرِّعاية قد يكون فيها ابتغاءَ رضوانِ اللَّهِ، ويصير نظيرَ قولِك «الجاريةُ ما أحببتها إلاَّ أدبَها» فإلاَّ أدبَها بدلٌ من الضمير في «أَحْبَبْتُها» بدلُ اشتمالٍ. وهذا نهايةُ التمحُّلِ لصحةِ هذا القولِ واللَّهُ أعلمُ.

والضميرُ المرفوعُ في «رَعَوْها» عائدٌ على مَنْ تَقَدَّمَ. والمعنىٰ: أنهم لم يَدُوموا كلُّهم على رعايتها، وإنْ كان وُجِدَ هذا في بعضِهم. وقيل:

(١) فيقال: راهبية.

(٢) الكشاف ٤/ ٦٧.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦١.

يعودُ على الملوكِ الذين حاربوهم. وقيل: على أحلافِهم. و «حَقَّ» نصبٌ على المصدر.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لئلا يَعْلَمَ﴾: هذه اللامُ متعلقةٌ بمعنى الجملة الطلبية المتضمنةِ لمعنى الشرطِ، إذ التقدير: إنْ تتقوا اللَّهَ وآمنتم برسلِه يُؤْتِكم كذا وكذا، لئلا يعلمَ. وفي « لا » هذه وجهان، أحدهما: / [٨٤٥/أ] وهو المشهورُ عند النحاةِ والمفسِّرين والمُعْرِبين أنها مزيدةٌ كهي في «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ»[١]، و «أنهم إليهم لا يرجعون»[٢] على خِلافٍ في هاتين الآيتين. والتقدير: أَعْلَمَكم اللَّهُ بذلك، ليعلمَ أهلُ الكتابِ عدمَ قدرتِهم على شيءٍ مِنْ فضلِ اللَّهِ وثبوتَ أنَّ الفَضْل بيدِ الله، وهذا واضح بَيِّنٌ، وليس فيه إلاَّ زيادةُ ما ثبَتَتْ زيادتُه شائِعاً ذائعاً.

والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ. والمعنى لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ عَجْزَ المؤمنين، نقل ذلك أبو البقاء[٣] وهذا لفظُهُ، وكان قد قال قبلَ ذلك: « لا » زائدة والمعنى: ليعلَم أهلُ الكتابِ عَجْزَهم» وهذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ المؤمنين عاجزون أيضاً عن شيءٍ مِنْ فضل اللَّهِ وكيف يعملُ هذا القائلُ بقولِه «وأنَّ الفضلَ بيدِ الله»؛ فإنه معطوفٌ على مفعولِ العِلْمِ المنفيِّ فيصيرُ التقدير: ولئلا يعلمَ أهلُ الكتاب أنَّ الفضلَ بيد الله؟ هذا لا يستقيمُ نَفْيُ العِلْمِ به البتة، فلا جرم كان قولاً مُطَّرحاً ذكَرْتُه تنبيهاً على فسادِه.

وقراءةُ العامَّةِ «لئلا» بكسر لام كي وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ مخففةٌ.

---

(١) الآية ١٢ من الأعراف.
(٢) الآية ٣١ من يس.
(٣) الإملاء ٢/٢٥٧.

وورش[1] يُبْدِلها ياءً مَحْضَةً[2] وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو: مِيَة وفِيَة، في: مئة وفئة. ويدلُّ على زيادتِها قراءةُ عبد الله وابن عباس وعكرمةَ والجحدري وعبد الله بن سلمة «لِيَعْلَم» بإسقاطِها، وقراءةُ حطان ابن عبد الله[3] «لأنْ يعلمَ» بإظهار «أَنْ». والجحدري أيضاً والحسن «لِيَنَّعْلَمَ» وأصلُها كالتي قبلها لأنْ يعلم، فأبدل الهمزةَ ياءً لانفتاحِها بعد كسرة، وقد تقدم أنه قياسٌ كقراءة ورش «لِيَلاَّ» ثم أَدْغَمَ النون في الياء. قال الشيخ[4]: «بغير غُنَّة كقراءة خلف «أَنْ يَضْرِبَ»[5] بغيرِ غُنَّة» انتهى. فصار اللفظ لِيَنَّعْلَمَ. وقوله: «بغير غنَّة» ليس عَدَمُ الغنَّةِ شرطاً في صحة هذه المسألةِ، بل جاء على سبيل الاتفاقِ ولو أَدْغَمَ بُغنَّةٍ لجاز ذلك فسقوطُها في هذه القراءاتِ يؤيِّد زيادتها في المشهورةِ.

وقرأ الحسن أيضاً فيما رَوَىٰ عنه أبو بكر ابن مجاهد «لَيْلا يَعْلَمَ» بلام مفتوحةٍ وياءٍ ساكنةٍ كاسم المرأة ورفعِ الفعلِ بعدها. وتخريجُها: على أنَّ أصلَها: لأَنْ لا ،على أنها لامُ الجرِّ ولكنْ فُتِحَتْ على لغةٍ معروفة، وأنشدوا[6]:

٤٢٣٧ـ أُريـــدُ لأَنْســـىٰ ذِكْـــرَهـــا . . .

. . . .

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٢٤، والبحر ٨/ ٢٢٩، والقرطبي ١٧/ ٢٦٨، والمحتسب ٢/ ٣١٣، والشواذ ١٥٣.

(٢) لِيَلاَّ.

(٣) حطان بن عبد الله الرقاشي قرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ عليه الحسن البصري توفي سنة نيف وسبعين. طبقات القراء ١/ ٢٥٤.

(٤) البحر ٨/ ٢٢٩.

(٥) الآية ٢٦ من البقرة.

(٦) تقدم برقم ٨٥٠.

بفتح اللام، وحُذِفَت الهمزةُ اعتباطاً، وأُدْغمت النونُ في اللام فاجتمع ثلاثة أمثالٍ فثَقُلَ النطقُ به فأبدلَ الوسطَ ياءً تخفيفاً، فصار اللفظُ «لَيْلا» ـ كما ترىٰ ـ ورُفِع الفعل؛ لأنَّ «أَنْ» هي المخففةُ لا الناصبةُ، واسمُها على ما تقرَّر ضميرُ الشأنِ، وفُصِل بينها وبين الفعلِ الذي هو خبرُها بحرفِ النفي.

وقرأ الحسن أيضاً ـ فيما روى عنه قطرب ـ «لِيْلا» بلام مكسورة وياءٍ ساكنةٍ ورفع الفعل، وهي كالتي قبلها في التخريج. غايةُ ما في الباب أنه جاء بلامٍ مكسورةٍ كما في اللغة الشهيرة. ورُوي عن ابن عباس «لكي يعلَمَ»، و «كي يعلم» وعن عبد الله «لكيلا» وهذه كلُّها مخالِفةٌ للسوادِ الأعظمِ ولسوادِ المصحف.

وقرأ العامَّةُ «أَنْ لا يَقْدِرُون» بثبوت النون على أنَّ «أَنْ» هي المخففة وعبد الله[1] بحَذْفِها على أَنَّ «أَنْ» هي الناصبة وهذا شاذٌّ جداً؛ لأنَّ العِلْمَ لا تقع بعده الناصبةُ.

وقوله: «يُؤْتيه مَنْ يشاء»الظاهرُ أنه مستأنف. وقيل: هو خبرٌ ثانٍ عن الفضل. وقيل: هو الخبرُ وحدَه، والجارُّ قبله حالٌ وهي حالٌ لازِمةٌ؛ لأنَّ كونَه بيدِ الله تعالى لا ينتقِلُ البتة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحديد]

---

(١) البحر ٨/ ٢٢٩.

سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قد سَمِعَ﴾: «قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري[١]: «لأنه عليه السلام والمجادِلَةَ كانا يتوقعان أن يَسمعَ الله مجادلتَها وشكواها، ويُنَزِّلَ في ذلك ما يُفَرِّجُ عنها. وإظهارُ الدالِ عند السينِ قراءةُ الجماعة إلاَّ أبا عمروٍ[٢] والأخوين. ويُنْقَلُ عن الكسائي أنه قال: «مَنْ بَيَّنَ الدالَ عند السين فلسانُه أعجميٌّ وليس بعربي» وهذا غيرُ مُعَرَّجٍ عليه. و «في زَوْجِها» أي في شأنِه من ظِهارِه إياها.

قوله: «وتَشْتكي إلى الله» يجوزُ فيه وجهان، أظهرُهما: أنها عطفٌ على «تُجادِلُك» فهي صلةٌ أيضاً. والثاني: أنَّها في موضع نصبٍ على الحالِ أي: تجادِلُك شاكيةً حالَها إلى اللَّهِ، وكذا الجملةُ مِنْ قولِه: «والله يَسْمَعُ تَحاوُرَكما» والحاليةُ فيها أَبْعَدُ. / [٨٤٥/ب]

آ. (٢) قوله: ﴿الذين يُظاهِرُون﴾: قد تقدَّم الخلافُ في «يُظاهِرون» في سورةِ الأحزاب[٣] وكذا في «اللائي»[٤] فأَغْنَىٰ عن إعادتِه

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٠.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٢٥، والنشر ٢/ ٤٠٣، والقرطبي ١٧/ ٢٧٢، والبحر ٨/ ٢٣٢.

(٣) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

(٤) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

هنا وأُبـي[١] هنا «يَتَظاهَرُون» وعنه أيضاً «يَتَظَهَّرُوْن». وفي «الذين» وجهان، أحدهما: أنه مبتدأٌ، وخبرُه قولُه: «ما هُنَّ أمَّهاتِهم». والثاني: أنَّه منصوبٌ بـ «بصير» على مذهبِ سيبويهِ[٢] في جوازِ إعمالِ فَعيل، قاله مكي[٣]، يعني أنَّ سيبويه يُعْمل فعيلاً من أمثلةِ المبالغةِ، وهو مذهبٌ مَطْعونٌ فيه على سيبويهِ؛ لأنه استدلَّ على إعمالِه بقولِ الشاعر[٤]:

٤٢٣٨ـ حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ
باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

ورُدَّ عليه: بأنَّ «مَوْهِناً» ظرفُ زمانٍ، والظروفُ تعملُ فيها روائحُ الأفعالِ. وللكلامِ في المسألةِ موضعٌ هو أليقُ به مِنْ هنا ولكنَّ المعنى يَأْبى ما قاله مكيٌّ.

وقرأ العامَّةُ «أمَّهاتِهم» بالنصب على اللغة الحجازية الفصحى كقولِه: «ما هذا بَشَراً»[٥] وعاصم[٦] في روايةٍ[٧] بالرفعِ على اللغةِ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٣٢، والسبعة ٦٢٨، والنشر ٢/ ٣٨٥، والحجة ٧٠٣، والتيسير ٢٠٨.

(٢) الكتاب ١/ ٥٨ ـ ٥٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٢.

(٤) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة. وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٩٨، والكتاب ١/ ٥٨، واللسان (شأي). وشآها: ساقها وأزعجها من موضعها. والموهن: وقت من الليل. وكليل أي: إن البرق ضعيف الهبوب. والعَمِل: كثير العمل فالحمار والأتن نظرت إلى بَرْق مُنْبىء بالغيث فطربت للبرق وانساقت إليه في أماكنه واستمر البرق في لمعانه.

(٥) الآية ٣١ من يوسف.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٨، والبحر ٨/ ٢٣٢، والقرطبي ١٧/ ٢٧٩.

(٧) في رواية المفضل.

التميميةِ، وإنْ كانَتْ هي القياسَ لعدمِ اختصاصِ الحرفِ[1]. وقرأ عبدُ الله «بأمَّهاتهم» بزيادة الباءِ، وهي تحتمل اللغتين. وقال الزمخشري[2]: «وزيادةُ الباء في لغة مَنْ ينصِبُ». قلت: هذا هو مذهبُ أبي علي، يرى أنَّ الباءَ لا تُزاد إلاَّ إذا كانَتْ «ما» عاملةً فلا تُزاد في التميمية ولا في الحجازيةِ إذا مَنَعَ مِنْ عملها مانعٌ نحو: «ما إنْ زيدٌ بقائمٍ». وهذا مردودٌ بقولِ الفرزدق وهو تميمي[3]:

٤٢٣٩ـ لَعَمْـرُكَ مـا مَعْـنٌ بتـارِكِ حقِّـه
ولا مُنْسِـيءٌ مَعْـنٌ ولا مُتَيَسِّـرُ

وبقول الآخر[4]:

٤٢٤٠ـ لَعَمْـرُكَ مـا إنْ أبـو مـالـكٍ
بـواهٍ ولا بضعيـفٍ قِـواهْ

فزادها مع «ما» الواقع بعدها «إنْ».

قوله: «مُنْكَراً من القولِ وزُوْراً» نعتان لمصدر محذوف أي: قولاً منكراً، وزوراً[5] أي: كذباً وبُهْتاناً قاله مكي[6] وفيه نظرٌ؛ إذ يصيرُ

---

(١) أي لأن الحرف المختص عادة بالأسماء نحو إنَّ، أو بالأفعال نحو لن، هو الذي يعمل: أما «ما» فلا تختص فالقياس أن لا تعمل.

(٢) الكشاف ٢/ ٧٠.

(٣) تقدم برقم ١٧٠.

(٤) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/ ٢٩، والهمع ١/ ١٢٧، والدرر ١/ ١٠٠.

(٥) المشكل: «وقولاً زوراً».

(٦) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

التقدير: ليقولون قولاً منكراً من القول، فيصير قولُه «من القول» لا فائدةَ فيه. والأَوْلَىٰ أَنْ يُقال: نعتان لمفعولٍ محذوفٍ لفهم المعنى أي: ليقولونَ شيئاً مُنْكراً من القولِ لتفيدَ الصفةُ غيرَ ما أفاده الموصوفُ.

آ. (٣) قوله: ﴿والذين يُظاهِرُون﴾: مبتدأٌ. وقولُه: «فتحريرُ رقبةٍ» مبتدأٌ، وخبرُه مقدرٌ أي: فعليهم. أو فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فيلزَمُهم تحريرُ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: فالواجبُ عليهم تحريرُ. وعلى التقادير الثلاثةِ فالجملةُ خبرُ المبتدأ، ودخلَتِ الفاءُ لِما تضَمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرط.

قوله: «لِمَا قالوا» في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنَّها متعلقةٌ بـ «يعودون». وفيه معانٍ، أحدُها: والذين مِنْ عادتِهم أنهم كانوا يقولون هذا القولَ في الجاهليةِ، ثم يعودُون لمثلِه في الإسلام. الثاني: ثم يتداركون ما قالوا؛ لأن المتدارِكَ للأمرِ عائدٌ إليه ومنه: «عادَ غيثٌ على ماأفسَد»[1] أي: تداركه بالإصلاح. والمعنى: أنَّ تدارُكَ هذا القولِ وتلافيَه، بأَنْ يكفِّر حتى ترجعَ حالُهما كما كانت قبل الظِّهار. الثالث: أَنْ يُرادَ بما قالوا ما حَرَّموه على أنفسِهم بلفظِ الظِّهار، تنزيلاً للقولِ منزلةَ المقولِ فيه نحو ما ذُكِر في قولِه تعالى: «ونَرِثُه ما يَقول»[2] والمعنى: ثم يريدون العَوْدَ للتَّماسِّ، قال ذلك الزمخشريُّ[3]. قلت: وهذا الثالثُ هو معنى ما رُوِي عن مالك والحسن والزهري: ثم يعودون للوَطْء أي: يعودون لِما قالوا إنهم لا يعودون إليه، فإذا ظاهَرَ ثم وَطِىء لَزِمَتْه الكفارةُ

---

(١) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٨.

(٢) الآية ٨٠ من مريم.

(٣) الكشاف ٤/٧٠ ـ ٧١.

عند هؤلاء. الرابع: «لما قالوا» أي: يقولونه ثانياً فلو قال: «أنتِ عليَّ كظهر أمِّي» مرةً واحدةً لم يَلْزَمْه كفَّارةٌ؛ لأنه لم يَعُدْ لِما قال. وهذا منقولٌ عن بُكَيْر بنِ عبد الله الأشجِّ[1] وأبي حنيفةَ وأبي العالية والفراء[2] في آخرين، وهو مذهبُ الفقهاءِ الظاهريين. الخامس: أن المعنى: أَنْ يَعْزِمَ على إمساكِها فلا يُطَلِّقَها بعد الظِّهار، حتى يمضيَ زمنٌ يمكنُ أَنْ يطلِّقَها فيه، فهذا هو العوْدَ لِما قال، وهو مذهبُ الشافعيِّ ومالك وأبي حنيفةَ أيضاً. وقال: / العَوْدُ هنا ليس تكريرَ القولِ، بل بمعنى العَزْمِ على الوَطْءِ. [٨٤٦/أ]

وقال مكي[3]: «اللامُ متعلقةٌ بـ «يعودون» أي: يعودون لوَطْءِ المقولِ فيه الظهارُ، وهُنَّ الأزواجُ، فـ «ما» والفعلُ مصدرٌ أي: لمقولِهم، والمصدرُ في موضعِ المفعولِ به نحو: «هذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير» أي: مَضْرُوبُه، فيصير معنى «لقولهم» للمقولِ فيه الظِّهارُ أي: لوَطْئِه». قلت: وهذا معنى قولِ الزمخشريِّ في الوجه الثالث الذي تَقَدَّم تقريرُه عن الحسنِ والزهري ومالك، إلاَّ أنَّ مكيّاً قَيَّد ذلك بكونِ «ما» مصدريةً حتى يقعَ المصدرُ المؤوَّلُ موضعَ اسمِ مفعول.

وفيه نظرٌ؛ إذ يجوز ذلك، وإنْ كانت «ما» غيرَ مصدرية، لكونها بمعنى الذي أو نكرةً موصوفةً، بل جَعْلُها غيرَ مصدريةٍ أَوْلَىٰ؛ لأن المصدرَ المؤولَ فرعُ المصدرِ الصريحِ، إذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به

---

(١) بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو عبد الله القرشي، من صغار التابعين. روى عنه يزيد بن أبي حبيب. قال عنه أحمد بن حنبل: ثقة صالح. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٦/ ١٧٠.

(٢) معاني القرآن له ٣/ ١٣٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

ووَضْعُ المصدرِ موضعَ اسم المفعولِ خلافُ الأصلِ، فيلزمُ الخروجُ عن الأصل بشيئين: بالمصدرِ المؤولِ ثم وقوعِه موقعَ اسمِ المفعول، والمحفوظُ من لسانِهم إنما هو وَضْعُ المصدرِ الصريح موضعَ المفعولِ لا المصدرِ المؤولِ فاعرِفْه. لا يُقال: إنَّ جَعْلَها غيرَ مصدريةٍ يُخْوِجُ إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ ليصِحَّ المعنى به أي: يعودون لوَطْءِ التي ظاهَرَ منها، أو امرأةٍ ظاهَرَ منها، أو يعودون لإمساكِها، والأصلُ عدمُ الحذفِ؛ لأن هذا مشتركُ الإلزامِ لنا ولكم، فإنكم تقولون أيضاً: لا بُدَّ مِنْ تقديرِ مضافٍ أي: يعودون لوَطْءٍ أو لإمساكِ المقولِ فيه الظِّهارُ. ويدل على جوازِ كَوْنِ «ما» في هذا الوجهِ غيرَ مصدريةٍ ما أشار إليه أبو البقاء[1]، فإنه قال: «يتعلَّقُ بـ «يعودون» بمعنى: يعودون للمقول فيه. هذا إنْ جَعَلْتَ «ما» مصدريةً، ويجوز أَنْ تجعلَها بمعنىٰ الذي ونكرةً موصوفةً».

الثاني: أنَّ اللامَ تتعلَّقُ بـ «تحرير». وفي الكلامَ تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقدير: والذين يُظاهرون مِنْ نِسائِهم فعليهم تحريرُ رقبةٍ؛ لِما نَطقوا به من الظِّهار ثم يعودُون للوَطْءِ بعد ذلك. وهذا ما نقله مكيٌّ[2] وغيرُه عن أبي الحسن الأخفش[3]. قال الشيخ[4]: «وليس بشيءٍ لأنه يُفْسِدُ نَظْمَ الآية». وفيه نظرٌ. لا نُسَلِّم فسادَ النظمِ مع دلالةِ المعنى على التقديم والتأخير، ولكنْ نُسَلِّم أنَّ ادعاءَ التقديمِ والتأخيرِ لا حاجةَ إليه؛ لأنه خلافُ الأصل.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٥٧.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

(٣) مذهبه في «معاني القرآن» غير ذلك فقد علقها بـ يعودون قال: «ثم يعودون لما قالوا أن لا نفعله فيفعلونه، هذا الظهار». معاني القرآن ٢/ ٤٩٦.

(٤) البحر ٨/ ٢٣٣.

الثالث: أن اللامَ بمعنى «إلى». الرابع: أنها بمعنى «في» نَقَلهما أبو البقاء[1]، وهما ضعيفان جداً، ومع ذلك فهي متعلِّقَةٌ بـ«يَعُودون». الخامس: أنها متعلِّقةٌ بـ«يقولون». قال مكي[2]: «وقال قتادةُ: ثم يعودون لِما قالوا من التحريمِ فيُحِلُّونه، فاللامُ على هذا تتعلَّقُ بـ يقولون»[3]. قلتُ: ولا أدري ما هذا الذي قاله مكي، وكيف فَهِم تعلُّقَها بـ«يقولون» على تفسيرِ قتادةَ، بل تفسيرُ قتادةَ نصٌّ في تعلُّقِها بـ«يَعودون»، وليس لتعلُّقِها بـ«يقولون» وجهٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿فصيامُ﴾ و«فإطعامُ» كقولِه: «فتحريرُ»[4] في ثلاثة الأوجهِ المتقدمةِ. و«مِنْ قبلِ» متعلِّقٌ بالفعل أو الاستقرارِ المتقدِّمِ أي: فيلزَمُه تحريرُ أو صيام، أو فعليه كذا مِنْ قبلِ تَماسِّهما. والضميرُ في «يتماسَّا» للمُظاهِرِ والمُظاهَرِ منها لدلالةِ ما تقدَّم عليهما.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَ يَبْعَثُهم﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«عذابٌ مُهينٌ». الثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. فقدَّره أبو البقاء[5] «يُهانون أو يُعَذَّبون[6]، أو استقرَّ لهم ذلك يومَ يَبْعَثهم». وقَدَّره الزمخشري[7] بـ اذْكُرْ قال: «تعظيماً لليوم». الثالث: أنه منصوبٌ

---

(١) الإملاء ٢/٢٥٧.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٤.
(٣) في مطبوعة مكي: «متعلقة بـ يعودون»وعلى هذا فلا محلَّ لإشكال المؤلف.
(٤) الآية ٣ قبلها.
(٥) الإملاء ٢/٢٥٧.
(٦) الإملاء: «واستقر».
(٧) الكشاف ٤/٧٣.

بـ «لهم»، قاله الزمخشري[1]. أي: بالاستقرار الذي تَضَمَّنه لوقوعِه خبراً. الرابع: أنه منصوبٌ بـ «أَحْصاه» قاله أبو البقاء[2]. وفيه قَلَقٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «أَحْصاه» يعود على ما عَمِلوا.

آ. (٧) قوله: ﴿ما يَكُون مِنْ نَجْوى﴾: «يكونُ» تامةٌ و «من نَجْوىٰ» فاعلُها. و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. ونجوىٰ في الأصل مصدرٌ فيجوزُ أَنْ يكونَ باقياً على أصلِه، ويكون مضافاً لفاعِله، أي: ما يوجَدُ مِنْ تناجي ثلاثةٍ. ويجوز أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ ذوي نَجْوىٰ. ويجوزُ أَنْ يكونَ أطلق على الأشخاصِ المتناجينِ مبالغةً، فعلىٰ هذَيْن الوجهَيْن ينخفضُ «ثلاثة» على أحدِ وجْهَين: إمَّا البدلِ مِنْ ذوي المحذوفة، وإمَّا الوصفِ لها على التقدير الثاني، وإمَّا البدلِ أو الصفةِ لـ «نَجْوَىٰ» على التقدير الثالث.

وقرأ[3] ابن أبي عبلة «ثلاثةً» و «خمسةً» نصباً على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ مع رافعِه، تقديرُه: يتناجَوْن ثلاثةً، وحُذف لدلالةِ «نجوىٰ» عليه. والثاني: أنه الضميرُ المستكِنُّ / في «نجوىٰ» إذا جَعَلْناها بمعنىٰ المتناجِين، قاله الزمخشريُّ[4]. قال مكي[5]: «ويجوز في الكلام رَفْعُ «ثلاثة» علىٰ البدل مِنْ موضع «نَجْوىٰ»، لأنَّ موضعَها رفعٌ و «مِنْ» زائدةٌ، ولو نصَبْتَ «ثلاثة» على الحال من الضمير

[٨٤٦/ب]

(١) الكشاف ٤/ ٧٣.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٥٧.
(٣) القرطبي ١٧/ ٢٨٩، والبحر ٨/ ٢٣٥.
(٤) الكشاف ٤/ ٧٣.
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٤.

المرفوع[1] إذا جَعَلْتَ «نجوىٰ» بمعنى المتناجين جازَ في الكلام». قلت: أمَّا الرفعُ فلم يُقْرَأْ به فيما عَلِمْتُ، وهو جائزٌ في غير القرآن كما قال. وأمَّا النصبُ فقد عَرَفْتَ مَنْ قرأ به فكأنَّه لم يَطَّلِعْ عليه.

قوله: «إلاَّ هو رابِعُهم» «إلاَّ هو خامسُهم» «إلاَّ هو معهم» كلُّ هذه الجملِ بعد «إلاَّ» في موضعِ نصبٍ على الحالِ أي: ما يوجَدُ شَيْءٌ من هذه الأشياءِ إلاَّ في حالٍ مِنْ هذه الأحوالِ، فالاستثناءُ مفرَّغٌ من الأحوال العامة[2].

وقرأ أبو جعفر: «ما تكونُ» بتاءِ التأنيث لتأنيث النجوىٰ. قال أبو الفضل: إلاَّ أنَّ الأكثرَ في هذا البابِ التذكيرُ على ما في العامة؛ لأنه مُسْنَدٌ إلى «مِنْ نجوىٰ»، وهو اسمُ جنسٍ مذكرٌ.

قوله: «ولا أكثرَ» العامَّةُ على الجرِّ عطفاً على لفظ «نجوى». وقرأ[3] الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وأبو حيوة ويعقوبُ «ولا أكثرُ» بالرفع. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على موضع «نَجْوىٰ» لأنه مرفوعٌ، و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. فإن كان مصدراً كان على حَذْفِ مضافٍ كما تقدَّم أي: مِنْ ذوي نجوى، وإن كان بمعنى المتناجِين فلا حاجةَ إلى ذلك. والثاني: أن يكونَ «أَدْنى» مبتدأ، و «إلاَّ هو معهم» خبرُه، فيكون «ولا أكثرُ» عطفاً علىٰ المبتدأ، وحينئذ يكون «ولا أَدْنَىٰ» من باب عطفِ الجملِ لا المفرداتِ.

---

(١) قال: «في نجوىٰ».

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٥، والبحر ٨/ ٢٣٤، والقرطبي ١٧/ ٢٧٩، والمحتسب ٢/ ٣١٥.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٢٦، والنشر ٢/ ٣٨٥، والبحر ٨/ ٢٣٥، والقرطبي ١٧/ ٢٩٠.

وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً ومجاهد والخليل «ولا أكبرُ» بالباء الموحدة والرفعِ على ما تقدَّم. وزيد بن علي[1] «يُنْبِهِمْ» مِنْ أَنْبأ؛ إلاَّ أنه حذف الهمزةَ وكسرَ الهاءَ، وقُرِىء كذلك، إلاَّ أنَّه بإثباتِ الهمزةِ وضمِّ الهاءِ. والعامَّةُ بالتشديد مِنْ نَبَّأ.

آ. (٨) قوله: ﴿ويتناجَوْن﴾: قرأ[2] حمزة «يَنْتَجُوْنَ» من الانتجاء من النجوى. والباقون «يتناجَوْن» من التناجي مِن النجوىٰ أيضاً. قال أبو علي[3]: «والافتعال والتفاعُلُ يجريان مَجْرىً واحداً، ومِنْ ثَمَّ صَحَّحوا: ازدَوَجُوا واعْتَوَرَوا لَمَّا كانا في معنى: تزاوَجُوا وتعاوَنوا[4]. وجاء «حتى إذا ادَّاركوا» و «ادَّركوا»[5] قلت: ويؤيِّد قراءةَ العامة الإجماعُ على «تناجَيْتُمْ» و «فلا تَتَناجوا»، «وتناجَوْا»[6]، فهذه مِن التفاعُل لا غيرُ، إلاَّ ما روي عن عبد الله أنه قرأ «إذا انْتَجَيْتُم فلا تَنْتَجُوا». ونقل الشيخُ[7] عن الكوفيين والأعمش «فلا تَنْتَجُوا» كقراءةِ عبدِ الله. وأصل تَنْتَجُون: تَنْتَجِيُوْن». ويتَناجَوْن يتناجَيُون فاسْتُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَت، فالتقىٰ ساكنان فحذفت الياءُ لالتقائِهما. أو نقول: تحرَّك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله فَقُلِبَ ألفاً، فالتقى ساكنان فحذِف أوَّلهما وبقيت الفتحةُ دالةً على الألف.

---

(١) البحر ٨/ ٢٣٥.
(٢) السبعة ٦٢٨، والنشر ٢/ ٣٨٥، والحجة ٧٠٤، والبحر ٨/ ٢٣٦، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٧/ ٢٩١.
(٣) لم أجدْ هذا النصَّ في «الحجة» في النسخة المخطوطة.
(٤) انظر: الممتع ٤٧٣.
(٥) الآية ٣٨ من الأعراف. وادَّركوا قراءة حميد. انظر: الدرر ٥/ ٣١٤.
(٦) الآية ٩.
(٧) البحر ٨/ ٢٣٦.

[وقرأ][1] أبو حيوة «بالعِدْوان» بكسرِ العين[2].

آ. (١٠) وقد تقدَّم قراءتا «ليحزنَ» بالضم والفتح في آل عمران[3]. وقُرِىء[4] بفتح الياءِ والزاي على أنه مسندٌ إلى الموصولِ بعده فيكونُ فاعلاً.

وقوله: «ليس بضارِّهم» يجوزُ أَنْ يكونَ اسمُ «ليس» ضميراً عائداً على الشيطان، وأَنْ يكونَ عائداً على الحزنِ المفهومِ مِنْ «ليحزنَ» قاله الزمخشري[5]. والأولُ أَوْلَىٰ للتصريحِ بما يعود عليه. [وقرأ] الضحاك[6] «ومعصيات» جمعاً.

قوله: «لولا يُعَذِّبُنا»[7] هذه الجملةُ التحضيضيةُ في موضع نصبٍ بالقول.

آ. (١١) وقرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو بكرٍ[8] بخلافٍ عنه بضم شين «انشُزوا» في الحرفَيْن، والباقون بكسرِها، وهما لغتان بمعنىً واحد. يُقال: نَشَزَ أي ارتفع يَنْشِز ويَنْشُزُ كعَرَش يَعْرِش ويَعْرُش[9]،

(١) زيادة من (ش).
(٢) البحر ٨/ ٢٣٦.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٩٤.
(٤) البحر ٨/ ٢٣٦.
(٥) الكشاف ٤/ ٧٥.
(٦) القرطبي ١٧/ ٢٩١، والبحر ٨/ ٢٣٦.
(٧) عاد إلى الآية ٨.
(٨) السبعة ٦٢٩، والحجة ٧٠٥، والتيسير ٢٠٩، والبحر ٨/ ٢٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٥، والقرطبي ١٧/ ٢٩٩.
(٩) عرش الكرم: عمل له عَرْشاً.

وعَكَفَ يَعْكِف ويَعْكُف. وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة في البقرة[1].

قوله: «في المجالس» قرأ[2] عاصم «المجالس» جمعاً اعتباراً بأنَّ لكلِّ واحدٍ منهم مجلساً. والباقون بالإِفراد، إذ المرادُ مجلسُ الرسولِ ﷺ، وهو أحسنُ مِنْ كونِه واحداً أريد به الجمعُ. وقُرِىء «في المجلَس» بفتح اللام وهو المصدرُ أي: تَفَسَّحوا في جلوسِكم ولا تتضايَقوا. وقرأ[3] الحسن وداود بن أبي هند وعيسى وقتادة «تَفاسَحُوا» والفُسْحَةُ: السَّعَةُ. وفَسَح له أي: وسَّعَ له.

قوله: «والذين أُوْتُوا» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «الذين آمنوا» فهو مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأن الذين أُوْتوا العلمَ بعضُ المؤمنين منهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ «والذين أُوْتُوا» مِنْ عطفِ الصفاتِ أي: تكونُ الصفاتُ لذاتٍ واحدةٍ، كأنه قيل: يرفعُ الله المؤمنين العلماءَ. و «دَرَجاتٍ» مفعولٌ ثانٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على نحوِ ذلك في الأنعام. وقال ابنُ عباس: تمَّ الكلامُ عند قولِه «منكم» وينتصِبُ «الذين أُوْتُوا» بفعلٍ مضمرٍ أي: ويَخُصُّ الذين أوتوا العلمَ بدرجات / ، أو ويرْفعُهم درجاتٍ. [٨٤٧/أ]

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإذْ لم تَفْعَلُوا﴾** في «إذْ» هذه ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها على بابِها من المُضِيِّ. والمعنى: أنكم تركتم ذلك فيما مضىٰ فتداركوه بإقامةِ الصلاةِ، قاله أبو البقاء[4]. الثاني: أنَّها بمعنىٰ «إذا»

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٥٦٧.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٩، والنشر ٢/ ٣٨٥، والبحر ٨/ ٢٣٦، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٧/ ٢٩٧، والحجة ٧٠٤.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٢٧، والقرطبي ١٧/ ٢٩٧، والمحتسب ٢/ ٣١٥، والبحر ٨/ ٢٣٦.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٨.

كقولِه: «إذ الأغلال»[1] وقد تقدَّم الكلامُ فيه. الثالث: أنها بمعنىٰ «إنْ» الشرطيةِ وهو قريبٌ مِمَّا قبلَه، إلَّا أنَّ الفرقَ بين «إنْ» و «إذا» معروفٌ. ورُوِي عن أبـي عمرو[2] «خبيرٌ بما يَعملون» بالياءِ مِنْ تحتُ. والمشهورُ عنه بتاءِ الخطاب كالجماعة.

آ. (١٤) قوله: ﴿ما هم منكم ولا منهم﴾: يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإِعراب. أخبر عنهم بأنهم ليسوا من المؤمنين الخُلَّصِ، ولا من الكافرين الخلَّصِ، بـل كقـولِـه: «مُـذَبْـذَبِيـن بيـن ذلـك، لا إلـى هـؤلاء ولا إلـى هـؤلاء»[3]. فـالضميـرُ فـي «مـا هـم» عـائـدٌ علـى الـذيـن تَـوَلَّـوا، وهـم المنـافقـون. وفـي «منهم» عائدٌ علىٰ اليهود أي: الكافرين الخُلَّص. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «تَوَلَّوا» والمعنى: على ما تقدَّم أيضاً. والثالث: أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ «قوماً»، فعلىٰ هذا يكون الضميرُ في «ما هم» عائداً على «قوماً»، وهم اليهودُ. والضميرُ في «منهم» عائدٌ على الذين تَوَلَّوا يعني: اليهودُ ليسوا منكم أيها المؤمنون، ولا من المنافقين، ومع ذلك تولَّاهم المنافقون، قاله ابن عطية[4]. إلَّا أنَّ فيه تنافُرَ الضمائرِ؛ فإن الضميرَ في «ويَحْلِفون» عائدٌ على الذين تَوَلَّوْا، فعلى الوجهين الأوَّلَيْن تتحد الضمائرُ لعَوْدِها على الذين تَوَلَّوا، وعلى الثالث تختلفُ كما عَرَفْتَ تحقيقَه.

قوله: «وهم يَعْلمون» جملةٌ حاليةٌ أي: يعلمون أنه كذِبٌ فيَمينُهم يمينٌ غموسٌ لا عُذْرَ لهم فيها.

---

(١) الآية ٧١ من غافر.

(٢) الشواذ ١٥٤. وهي رواية عباس عنه.

(٣) الآية ١٤٣ من النساء.

(٤) المحرر ١٥/ ٤٥٤.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَيْمانَهم جُنَّةً﴾: مفعولان لـ «اتَّخذوا». وقرأ العامَّةُ «أَيْمانَهم» بفتحِ الهمزةِ جمع يمين. والحسن[1] بكسرِها مصدراً. وقوله: «لن تغني عنهم» قد تقدَّمَ في آل عمران[2].

آ. (١٩) قوله: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾: جاءَ به على الأصلِ، وهو فصيحٌ استعمالاً، وإنْ شَذَّ قياساً[3]. وقد أَخْرجه عمرُ رضيَ اللَّهُ عنه على القياسِ فقرأ «استحاذ»[4] كاستقام، وتقدَّمَتْ هذه المادةُ في سورةِ النساءِ عند قولِه: «ألم نَسْتَحْوِذْ»[5].

آ. (٢١) قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ﴾: يجوز أَنْ يكونَ «كَتَبَ» جرىٰ مجْرَىٰ القَسَم فأُجيبَ بما يُجاب به. وقال أبو البقاء[6]: «وقيل: هي جوابُ «كَتَبَ» لأنَّه بمعنىٰ قال». وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ «قال» لا يَقْتضِي جواباً فصوابُه ما قَدَّمْتُه. ويجوزُ أَن يكون «لأَغْلِبَنَّ» جوابَ قسمٍ مقدرٍ، وليس بظاهر.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُوادُّون﴾: هو المفعولُ الثاني لـ «تَجِدُ». ويجُوز أَنْ تكونَ المتعديةَ لواحدٍ بمعنى صادَفَ ولقي، فيكون «يوادُّون» حالاً أو صفةً لـ «قوماً». والواوُ في «ولو كانوا» حاليةٌ وتقدم تحريرُه غيرَ

---

(١) القرطبي ١٧/ ٣٠٤، والبحر ٨/ ٢٣٨، والمحتسب ٢/ ٣١٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٤.
(٣) انظر: الممتع ٢/ ٤٨٢.
(٤) البحر ٨/ ٢٣٨.
(٥) الآية ١٤١ من النساء. وانظر: الدر ٤/ ١٢٤.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٥٨.

مرة[1]. وقدَّم أولاً الآباءَ لأنهم تجبُ طاعتُهم على أبنائِهم، ثم ثَنَّى بالأبناءِ لأنهم أَعْلَقُ بالقلوب وهم حَبَّاتُها[2]:

٤٢٤١ـ فــإنمــا أَوْلادُنــا بَيْنَنــا أكبــادُنــا تَمْشِــي علــى الأرضِ

الأبياتُ المشهورة في الحماسةِ، ثَلَّثَ بالإِخوان لأنهم هم الناصرُون بمنزلة العَضُدِ من الذِّراع. قال[3]:

٤٢٤٢ـ أخــاك أخــاك إنَّ مِــنْ لا أخــا لــه كســاعٍ إلــى الهَيْجــا بغيــرِ ســلاحِ

وإنَّ ابـنَ عـمِّ المَـرْءِ فـاعْلَـمْ جناحُـه وهــل ينهَــضُ البــازي بغيــر جَنــاحِ؟

ثم رَبَّع بالعشيرةِ، لأنَّ بها يسْتغاثُ، وعليها يُعْتمد. قال[4]:

٤٢٤٣ـ لا يَسْــألــون أخــاهــم حيــن يَنْــدُبُهُــم فــي النــائبــاتِ علــى مــا قــال بُــرْهــانــا

وقرأ[5] أبو رجاء «عشيراتِهم» بالجمع، كما قرأها أبو بكر في التوبة[6] كذلك. وقرأ العامَّةُ «كَتَبَ» مبنياً للفاعل وهو اللَّهُ تعالى،

---

(١) انظر: الدر ٢/٤١٧، ٣/٣٠٧.

(٢) البيت لحِطَّان بن المُعَلَّىٰ، وهو في الحماسة ١/١٦٦.

(٣) البيتان لمسكين الدارمي، وهما في ديوانه ٢٩، والكتاب ١/١٢٩، والخصائص ٢/ ٤٨٠، والخزانة ١/ ٤٦٥، ويُنسبان لإبراهيم بن هرمة.

(٤) البيت لقريط بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.

(٥) البحر ٨/٢٣٩، والقرطبي ١٧/٣٠٨.

(٦) انظر: الدر ٦/ ٣٤.

«الإيمانَ» نصباً وأبو حيوة[1] وعاصمٌ في رواية المفضل «كُتِبَ» مبنياً للمفعول، «الإيمانُ» رفعٌ به. والضميرُ في «منه» للَّهِ تعالى. وقيل: يعودُ على الإيمان؛ لأنه رُوحٌ يَحْيا به المؤمنون في الدارَيْنِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المجادلة]

(١) البحر ٨/ ٢٣٩، والسبعة ٦٣٠، والقرطبي ١٧/ ٣٠٨.



سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿مِن أهل الكتاب﴾**: «مِنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ للبيانِ، فتتعلَّق بمحذوفٍ، أي: أعني من أهل الكتاب. والثاني: أنها حالٌ من «الذين كفروا».

قوله: «مِنْ ديارِهم» متعلق بـ «أَخْرَجَ» ومعناها ابتداءُ الغايةِ. وصَحَّتْ إضافةُ الديارِ إليهم لأنهم أَنْشَؤُوها.

قوله: «لأولِ الحَشْرِ» هذه / اللامُ تتعلقُ بـ «أَخْرَجَ» وهي لامُ التوقيتِ [٨٤٧/ب] كقولِه: «لِدُلُوكِ الشمسِ»[١]، أي: عند أول الحشر. قال الزمخشري[٢]: «وهي اللامُ في قولِه تعالى: «يا ليتني قَدَّمْتُ لحياتي»[٣] وقولِك «جئتُ لوَقْتِ كذا». قلت: سيأتي الكلامُ على هذه اللامِ في الفجرِ، إنْ شاءَ الله تعالى.

قوله: «مانِعَتُهم حُصونُهم» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ «حصونُهم» مبتدأً، و «مانِعَتُهم» خبرٌ مقدمٌ. والجملةُ خبر «أنهم» لا يُقَال: لم لا يُقال: «مانِعَتُهم» مبتدأً؛ لأنه معرفةٌ و «حصونُهم» خبرُه. ولا حاجةَ

---

(١) الآية ٧٨ من الأسراء.

(٢) الكشاف ٤/ ٨٠.

(٣) الآية ٢٤ من الفجر.

لتقديمٍ ولا تأخيرٍ؛ لأنَّ القصدَ الإِخبارُ عن الحصون، ولأنَّ الإِضافةَ غيرُ مَحْضَةٍ[1]، فهي نكرةٌ. والثاني: أَنْ يكونَ «مانِعَتُهم» خبرَ «أنهم» و «حصونُهم» فاعلٌ به. نحو: إنَّ زيداً قائمٌ أبوه، وإنَّ عَمْراً قائمةٌ جاريتُه. وجعله الشيخ[2] أَوْلىٰ؛ لأنَّ في نحو: قائمٌ زيد ـ علىٰ أَنْ يكونَ خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً ـ خلافاً والكوفيون يمنعونَه فمحلُّ الوِفاق أَوْلىٰ.

وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بين قولِك «وظنُّوا أنَّ حصونَهم تمنعُهم، أو مانِعَتُهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: [في][4] تقديمِ الخبرِ على المبتدأ دليلٌ على فَرْطِ وُثوقِهم بحَصانتِها ومَنْعِها إياهم، وفي تصييرِ ضميرِهم اسماً لـ «أنَّ» وإسناد الجملةِ إليه دليلٌ على اعتقادِهم في أنفسِهم أنَّهم في عِزَّةٍ ومَنَعَة لا يُبالىٰ معها بأحد يَتَعرَّضُ لَهم، وليس ذلك في قولك «حُصُونهم تَمْنعهم» انتهى. وهذا الذي ذكره إنما يَتأتَّىٰ على الإِعرابِ الأولِ، وقد تقدَّم أنه مَرْجوحٌ، وتَسَلَّطَ الظنُّ هنا على «أنَّ» المشددةِ، والقاعدةُ أنه لا يعملُ فيها ولا في المخففةِ منها إلاَّ فعلُ عِلْمٍ ويقينٍ، إجراءً له مُجْرى اليقين لشدَّتِه وقوتِه وأنَّه بمنزلةِ العلم.

قوله: «يُخْرِبُون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً للإِخبار به، وأن يكونَ حالاً مِنْ ضميرِ «قلوبِهم» وليس بذاك. وقرأ[5] أبو عمرو «يُخَرِّبون»

---

(١) في «مانعتهم».

(٢) البحر ٨/ ٢٤٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٨٠.

(٤) من الكشاف.

(٥) السبعة ٦٣٢، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ١٨/ ٤، والحجة ٧٠٥، والنشر ٢/ ٣٨٦، والبحر ٨/ ٢٤٣.

بالتشديد وباقيهم بالتخفيفِ وهما بمعنىً واحدٍ؛ لأن خرَّب عَدَّاه أبو عمروٍ بالتضعيف، وهم بالهمزة. وعن أبـي عمروٍ أنه فَرَّق بمعنىً آخرَ فقال: «خرَّب بالتشديد: هَدَم وأَفْسد، وأَخْرَبَ بالهمزة: تَرَكَ الموضعَ خراباً وذهَب عنه. واختار الهذليُّ[1] قراءةَ أبـي عمروٍ لأجل التكثير. ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُخْرِبون» تفسيراً للرعب فلا مَحَلَّ له أيضاً.

آ. (٣) **قوله: ﴿الجَلاءَ﴾**: العامَّةُ على مَدِّه وهو الإِخراجُ. أَجْلَيْتُ القومَ إجلاءً، وجلا هو جلاءً. وقال الماوردي[2]: «الجَلاءُ أخصُّ من الخروجِ؛ لأنه لا يُقال إلاَّ لجماعةٍ، والإِخراجُ يكون للجماعةِ والواحد» وقال غيرُه: الفرقُ بينهما أنَّ الجلاءَ ما كان مع الأهلِ والولدِ بخلاف الإِخراجِ فإنه لا يَسْتلزِمُ ذلك.

وقرأ[3] الحسن وعلي ابنا صالح «الجَلا» بألفٍ فقط. وطلحة مهموزاً من غيرِ ألفٍ كالنبأ. وقرأ طلحة[4] «ومَنْ يُشاقِقْ» بالفكِّ كالمتفق عليه في الأنفال[5].

آ. (٥) **قوله: ﴿ما قَطَعْتُمْ﴾**: «ما» شرطيةٌ في موضع نصب بـ «قَطَعْتم» و «مِنْ لينةٍ» بيانٌ له. و «فبإذنِ اللهِ» جزاء الشرطِ. ولا بُدَّ مِنْ

---

(١) الكامل له (خ) ٢٤٢.

(٢) تفسيره ٤/٢٠٨، والقول التالي للماوردي أيضاً.

(٣) انظر في قراءاته: الإتحاف ٢/٥٣٠، والبحر ٨/٢٤٤. والحسن بن صالح أبو محمد الواسطي. عرض على أبـي عون والجَمَّال وروى عنه عبد الله بن الحسين. طبقات القراء ١/٢١٦.

(٤) البحر ٨/٢٤٤، والقرطبي ١٨/٦.

(٥) الآية ١٣ «ومَنْ يشاقِقِ اللهَ...».

حذفٍ، أي: فقَطْعُها بإذنِ الله، فيكون «بإذنِ الله» الخبرَ لذلك المبتدأ.
واللينةُ فيها خلافٌ كثير، قيل: هي النخلةُ مطلقاً، وأُنْشِد[1]:

٤٢٤٤ـ كأن قُتودي فوقها عُشُّ طائرٍ
على لِيْنَةٍ سَوْقاءَ تَهْفو جُنوبها

وقال آخر[2]:

٤٢٤٥ـ طِراقُ الخوافِي واقعٌ فوقَ لِينة
نَدَىٰ لَيْلِهِ في ريشه يَتَرَقْرَقُ

وقيل: هي النخلة ما لم تكن عجوةً. وقيل: ما لم تكن عَجْوةً ولا بَرْنِيَّة[3]. وقيل: هي النخلةُ الكريمة. وقيل: ما تَمْرُها لُوْنٌ[4]، وهو نوعٌ من التمر، قال سفيان: هو شديدُ الصُّفْرة يَشِفُّ عن نواةٍ. وقيل: هي العَجْوة. وقيل: هي الفُسْلان[5] وأنشد[6]:

٤٢٤٦ـ غَرَسوا لينةً بمَجرى مَعِيْنِ
ثم حُفَّ النخيلُ بالآجامِ

---

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٩٩. القتود: عيدان الرحل، أي: إن الناقة طويلة يصغر الرَّحْل عليها وسوقاء: طويلة الساق. تهفو: تميل. جنوبها: جوانبها.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٨٨ برواية «رِبْعَة» بدل «لينة». وطراق: بعضه على بعض. والخوافي: ما دون القوادم من جناح الطائر. يترقرق: يجيء ويذهب.

(٣) البَرْني: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة.

(٤) الُّلون: مفرُده لِيْنة، وهو ضَربٌ من النخل ليس بعجوة.

(٥) الفسلان: ج فسيلة.

(٦) البيت في القرطبي ٩/١٨، والماوردي ٢٠٩/٤.

وقال آخر[1]:

٤٢٤٧ـ قد جَفاني الأَحْبابُ حين تَغَنَّوا
بفراقِ الأحبابِ مِنْ فوقِ لِيْنَهْ

وقيل هي أغصان الشجر للينِها.

وفي عين «لِينة» قولان، أحدهما: أنها واوٌ لأنه من اللون، وإنما قُلِبَتْ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها كدِيْمة وقيمة. الثاني: أنها ياءٌ لأنها من اللِّين. وجَمْعُ اللِّينة لِيْن لأنه من بابِ اسم الجنس كتَمْرة وتَمْر. وقد كُسِّر على «لِيان» وهو شاذٌّ؛ لأنَّ تكسيرَ ما يُفَرَّقُ بتاءِ التأنيث شاذٌّ كرُطَبَة ورُطَب وأَرْطاب. وأُنْشد[2]:

٤٢٤٨ـ وسالفةٌ كسَحُوْقِ اللِّيا
ن أَضْرَمَ فيه الغَوِيُّ السُّعُرْ

/ والضميرُ في «تَرَكْتموها» عائدٌ على معنى «ما» وقرأ[3] عبدُ الله [٨٤٨/أ] والأعمش وزيدُ بن علي «قُوَّماً» على وزنِ ضُرَّب؛ جمعَ «قائم» مراعاةً لمعنى «ما» فإنه جمعٌ. وقُرِىءَ «قائماً» مفرداً مذكراً. وقُرِىء[4] «أُصُلِها» بغير واو. وفيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ «أَصْلٍ» نحو: رَهْن ورُهُن. والثاني: أن يكونَ حَذَفَ الواوَ استثقالاً لها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/٩.

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٦٥ واللسان (لون).
والسالفة: العنق. والسحوق: الطويلة. وفي الديوان «اللُّبان» بالباء وهو ضَرْبٌ من الشجر. والغويُّ: الغاوي. والسعر: ج سعير هو شدَّة الوقود. وأراد أنها شقراء.

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/ ١٠، والبحر ٨/ ٢٤٤.

(٤) القرطبي ١٨/ ١٠، والبحر ٨/ ٢٤٤.

قوله: «ولِيُخْزِيَ» اللامُ متعلقةٌ بمحذوفٍ، أي: ولِيُخزِيَ أَذِنَ في قَطْعِها، أو ليُسِرَّ المؤمنين ويُعِزَّهم ولِيُخْزِيَ.

آ. (٦) قوله: ﴿فما أَوْجَفْتُمْ﴾: الفاءُ جوابُ الشرطِ، أو زائدةٌ، على أنها موصولةٌ مضمَّنَةٌ معنىٰ الشرط. و «ما» نافيةٌ. والإيجافُ: حَمْلُ البعيرِ على السيرِ السريع يقال: وَجَفَ البعير يَجِفُ وَجْفاً ووَجِيْفاً ووَجَفاناً. وأَوْجفْتُه أنا إيجافاً. قال العَجَّاج[1]:

٤٢٤٩ـ ناجٍ طواه الأَيْنُ مِمَّا وَجَفا

وقال نُصَيب[2]:

٤٢٥٠ـ ألا رُبَّ رَكْبٍ قد قَطَعْتُ وجيفَهم
إليك ولولا أنت لم تُوجِفِ الرَّكْبُ

قوله: «من خيلٍ» «مِنْ» زائدةٌ، أي: خَيْلاً. والرِّكاب: الإِبلُ.

آ. (٧) قوله: ﴿ما أفاء الله﴾: قال الزمخشري[3]: «لم يُدْخِلِ العاطفَ على هذه الجملةِ لأنها بيانٌ للأولى، فهي منها غيرُ أجنبيةٍ».

---

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/ ٢٣٢، والكتاب ١/ ١٨٠. وهو في وصف بعير أضمره السير حتى اعوجَّ من الهزال كما يرجع البدر بمرور الليالي هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والأين: الإعياء. والوجيف سير سريعٌ. وبعده:
طَيَّ الليالي زُلفاً فَزُلَفا سماوَةَ الهلالِ حتى احْقَوْقَفا
(٢) ليس في ديوانه. وهو في تفسير الماوردي ٤/ ٢١٠، والبحر ٨/ ٢٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٨٢.

قوله: «يكونَ دُوْلَةً» قرأ[1] هشام «تكون» بالتاء والياء[2] «دُوْلَةٌ» بالرفع فقط، والباقون بالياء مِنْ تحتُ ونصب دُوْلَةً. فأمَّا الرفعُ فعلىٰ أنَّ «كان» التامَّةُ. وأمَّا التذكيرُ والتأنيثُ فواضحان لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. وأمَّا النصبُ فعلى أنها الناقصةُ. واسمُها ضميرٌ عائدٌ على الفَيْءِ، والتذكيرُ واجبٌ لتذكيرِ المرفوع. و «دُولة» خبرها. وقيل: عائد على «ما» اعتباراً بلفظِها. وقرأ العامَّةُ «دُوْلة» بضم الدال. وعلي[3] بن أبـي طالب والسُّلميُّ بفتحِها. فقيل: هما بمعنىً وهما ما يَدُول للإنسان، أي: يدور من الجِدِّ والعَناء والغَلَبة. وقال الحُذَّاقُ من البصريين والكسائيُّ: الدَّوْلة بالفتح: من المُلك بضم الميم، وبالضم من المِلْكِ بكسرِها، أو بالضمِّ في المال، وبالفتح في النُّصْرة وهذا يَرُدُّه القراءة المرويَّةُ عن علي والسلمي؛ فإنَّ النصرةَ غيرُ مرادةٌ هنا قطعاً. و «كيلا» علةٌ لقولِه: «فللَّهِ وللرسول»، أي: استقرارُه لكذا لهذه العلَّةِ.

آ. (٨) **قوله: ﴿للفقراءِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «لذي القُرْبـىٰ» قاله أبو البقاء[4] والزمخشري[5]. قال أبو البقاء: «قيل هو بدلٌ مِنْ «لذي القُربـىٰ» وما بعده». وقال الزمخشري: «بدلٌ مِنْ قوله «ولذي القُربـىٰ» وما عُطِف عليه. والذي مَنَعَ الإبدالَ مِنْ «لله وللرسول»

---

(١) التيسير ٢٠٩، والنشر ٢/ ٣٨٦، والقرطبي ١٨/ ١٦، والبحر ٨/ ٢٤٥، الإتحاف ٢/ ٥٣٠، والمحتسب ٢/ ٣١٦.

(٢) الجمَّال والداجوني عنه بالتذكير، وأكثر طرق الحلواني عنه بالتأنيث. انظر: الإتحاف ٢/ ٥٣٠.

(٣) البحر ٨/ ٢٤٥، والقرطبي ١٨/ ١٦.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٨.

(٥) الكشاف ٣/ ٨٣.

والمعطوفِ عليهما وإنْ كان المعنى لرسول الله أن اللهَ عزَّ وجلَّ أخرجَ رسوله من الفقراءِ في قولِه: «ويَنْصُرُون اللهَ ورسولَه» وأنه تعالى يترفَّعُ برسوله عن تسميته بالفقير، وأنَّ الإبدالَ على ظاهرِ اللفظ من خلافِ الواجب في تعظيمِ اللهِ عزَّ وجلَّ» يعني لو قيل: بأنَّه بَدَلٌ مِنْ «لله» وما بعدَه لَزِمَ فيه ما ذُكِرَ: مِنْ أنَّ البدلَ على ظاهرِ اللفظِ يكونُ من الجلالةِ فيُقال: «للفقراء» بدلٌ مِنْ «لله» ومِنْ «رسولِه» وهو قبيحٌ لفظاً، وإن كان المعنىٰ علىٰ خلافِ هذا الظاهرِ، كما قال: إن معناه لرسولِ الله، وإنما ذُكر اللهُ عزَّ وجلَّ تفخيماً، وإلاَّ فاللهُ تعالى غنيٌّ عن الفَيْءِ وغيره، وإنما جعله بدلاً مِنْ «لذي القُربىٰ» لأنه حنفيٌّ، والحنفية يشترطون الفقرَ في إعطاءِ ذوي القُربىٰ مِنَ الفَيْءِ.

الثاني: أنه بيانٌ لقولِه «والمساكين وابنِ السبيل» وكُرِّرتْ لامُ الجر لَمَّا كانت الأُولى مجرورةً باللام؛ ليُبَيِّنَ أنَّ البدلَ إنما هو منها، قاله ابنُ عطية[1]، وهي عبارةٌ قَلِقَةٌ جداً. الثالث: أن «للفقراء» خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: ولكنَّ الفَيْءَ للفقراء. وقيل: تقديرُه: ولكن يكونُ «للفقراء». وقيل: تقديرُه: اعجَبوا للفقراء.

قوله: «يَبْتَغُون» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً. وفي صاحبِها قولان، أحدهما: للفقراء. والثاني: واو «أُخْرِجوا» قالهما مكي[2].

آ. (٩) قوله: ﴿والذين تبوَّؤوا﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على الفقراء، فيكونُ مجروراً، ويكونُ من عَطْفِ

---

(١) المحرر ١٥/٤٦٨.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٧.

المفـرداتِ، ويكـون «يُحبُّـون» حـالاً. والثـانـي: أَنْ يكـونَ مبتـدأ، خبـُره «يُحِبُّون»، ويكون حينئذٍ مِنْ عطفِ الجُمل.

قـولـه: «والإيمـانَ» فيـه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنـه ضُمِّـنَ «تَبَـوَّؤوا» معنـى لـزِمـوا، فيَصِـحُّ عَطْـفُ الإيمـان عليـه؛ إذ الإيمـانُ لا يُتَبَـوَّأ. والثـانـي: أنـه منصـوبٌ بمقـدرٍ، أي: واعتقـدوا، أو وأَلِفـوا، أو وأَحَبُّـوا. الثـالـث: أن يُتَجَوَّز في الإيمان فيُجْعَلَ لاختلاطِه بهم وثباتِهم عليه كالمكانِ المُحيطِ بهم، فكأنَّهم نَزَلوه، وعلى هذا فيكونُ جَمَعَ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمـةٍ واحـدةٍ، وفيـه خـلافٌ مشهـورٌ. الـرابـع: أَنْ يكـونَ الأصـلُ: / دارَ [٨٤٨/ب] الهجرة ودارَ الإيمـان، فـأقـامَ لامَ التعريفِ في الـدار مُقـام المضـافِ إليـه، وحَذَفَ المضافَ مِنْ دار الإيمان، ووَضَعَ المضافَ إليه مَقامه. الخامسُ: أَنْ يكونَ سَمَّىٰ المدينة لأنَّها دارُ الهجرة ومكانُ ظهورِ الإيمان بالإيمان، قال هذين الوجهَيْن الزمخشريُّ[(١)]، وليس فيه إلاَّ قيامُ أل مَقامَ المضافِ إليه، وهو مَحَلُّ نَظَر، وإنما يُعْرَفُ الخلافُ: هل تقوم أل مَقامَ الضميرِ المضـافِ إليـه؟ الكـوفيـون[(٢)] يُجيـزونـه كقـولـه تعـالـى: «فـإنَّ الجنـةَ هـي المأْوىٰ»[(٣)]، أي: مَأْواه، والبصريون يمنعونه ويقولون: الضميرُ محذوفٌ، أي: المَأْوىٰ له وقد تقدَّمَ تحريرُ هذا. أمَّا كونُها عِوَضاً من المضاف إليه فلا نَعْرِفُ فيه خلافاً.

السادس: أنَّه منصوبٌ على المفعولِ معه، أي: مع الإيمان معاً، قاله ابن عطية[(٤)]، وقال: «وبهذا الاقترانِ يَصِحُّ معنى قولِه «مِنْ قبلهم»

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٣.

(٢) انظر: المغني ٧٧.

(٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٤) المحرر ١٥/ ٤٦٩.

فتأمَّلْه» قلت: وقد شَرَطوا في المفعول معه أنَّه يجوز[1] عَطْفُه على ما قبلَه حتى جَعَلوا قولَه «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكم وشركاءكم»[2] مِنْ بابِ إضمار الفعل لأنَّه لا يُقال: أجمعتُ شركائي إنما يقال جَمَعْتُ، وقد تقدَّم القولُ في ذلك ــ ولله الحمد ــ مشبعاً[3].

قوله: «حاجةً مِمَّا أُوْتُوا» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الحاجةَ هنا على بابِها من الاحتياج، إلاَّ أنها واقعةٌ مَوْقِعَ المحتاجِ إليه، والمعنَى: ولا يجدون طَلَبَ محتاجٍ إليه ممَّا أُوْتي المهاجرون من الفيء وغيرِه، والمُحتاج إليه يُسَمَّى حاجةً تقول: خُذْ منه حاجتَك، وأعطاه مِنْ مالِه حاجتَه، قاله الزمخشري[4]. فعلى هذا يكون الضميرُ الأول للجائين مِنْ بعدِ المهاجرين، وفي «أُوْتوا» للمهاجرين. والثاني: أنَّ الحاجةَ هنا مِن الحَسَدِ، قاله بعضُهم، والضميران على ما تقدَّم قبلُ. وقال أبو البقاء[5]: مَسَّ حاجةٍ، أي: إنه حُذِف المضافُ للعلم به، وعلى هذا فالضميران للذين تبوَّؤوا الدارَ والإيمان.

قوله: «ولو كان بهم» واوُ الحال وقد تقدَّم الكلامُ عليها[6].

---

(١) كذا في الأصل. والصواب «لا يجوز» قال ابن مالك في الكافية الشافية ٢/٦٩٣، والنصب إن لم يَجُز العطف يجب. وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية.
(٢) الآية ٧١ من سورة يونس.
(٣) انظر: الدر المصون ٦/٢٤٠.
(٤) الكشاف ٤/٨٤ قال: «يعني أن نفوسهم لم تتبع ما أعطوا ولم تطمح إلى شيءٍ منه يُحتاج إليه».
(٥) الإملاء ٢/٢٥٩.
(٦) انظر: الدر ٢/٤١٧، ٣/٣٠٧.

والخَصاصَةُ: الحاجةُ، وأصلُها مِنْ خَصاصِ البيت، وهي فُروجهُ، وحالُ الفقير يتخَلَّلُها النَّقْصُ، فاسْتُعير لها ذلك.

قوله: «ومَنْ يُوْقَ» العامَّةُ على سكون الواو وتخفيفِ القافِ مِنْ الوِقاية. وابنُ أبي عبلة[1] وأبو حيوة بفتح الواو وشدِّ القافِ. والعامَّةُ بضمِّ الشينِ مِنْ «شُحَّ» وابنُ أبي عبلة[2] وابنُ عمر بكسرها.

آ. (١٠) **قوله: ﴿والذين جاؤُوا﴾**: يحتمل الوجهَيْن المتقدمَيْن في «الذين» قبلَه، فإن كان معطوفاً على المهاجرين فـ«يقولون» حالٌ كـ«يُحِبُّون» أو مستأنف، وإنْ كان مبتدأً فـ«يقولون» خبرُه.

آ. (١١) **قوله: ﴿لإِخوانِهم﴾**: اللامُ هنا للتبليغ فقط بخلافِ قولِه: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا» فإنَّها تحتملُ ذلك وتحتمل العلةَ، وقوله: «ولا نُطيعُ فيكم»، أي: في قتالِكم، أو في خِذْلانكم.

وقوله: «وإنْ قُوْتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكم» أُجيب القسمُ المقدرُ لأنَّ قبل «إنْ» لاماً[3] موطِّئة حُذِفَتْ للعِلْم بمكانِها، فإنَّ الأكثرَ الإِتيانُ بها. ومثلُه قولُه: «وإنْ لم يَنْتَهوا عَمَّا يقولون لَيَمَسَّنَ»[4] وقد تقدَّم.

آ. (١٢) **قوله: ﴿لَئِنْ أُخْرِجوا لا يَخْرُجون﴾**: إلى آخره أُجيب القسمُ لسَبْقِه، ولذلك رُفِعَتِ الأفعالُ ولم تُجْزَمْ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه، ولذلك كان فِعلُ الشرطِ ماضياً. وقال

---

(١) الشواذ ١٥٤، والكشاف ٤/ ٨٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٤٧.

(٣) الأصل «لام» وهو سهو.

(٤) الآية ٧٣ من المائدة.

أبو البقاء[1]: «قولُه: «لا يَنْصُرُوْنَهم» لَمَّا كان الشرطُ ماضياً تُرِك جَزْمُ الجوابِ» انتهى. وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ «لا يَنْصُرونهم» ليس جواباً للشرطِ، بل هو جوابٌ للقسم، وجواب الشرطِ محذوفٌ كما تقدَّمَ تقريرُه، وكأنه توهَّم أنه من بابِ قوله[2]:

٤٢٥١ـ وإن أتـاه خليـلٌ يـومَ مَسْـألَـةٍ
يقـولُ لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

وقد سبق أبا البقاء ابنُ عطية[3] إلى ما يُوْهِم شيئاً من ذلك، ولكنه صرَّح بأنه جوابُ القسم، وقال: «جاءت الأفعالُ غير مجزومةٍ في «لا يَخْرجون» ولا «يَنْصُرون» لأنها راجعةٌ على حكم القسم لا على حكمِ الشرط. وفي هذا نظرٌ» وقوله: «وفي هذا نظر» مُوْهِمٌ أنه جاء على خلافِ ما يقتضيه القياسُ، وليس كذلك، بل جاء على ما يَقْتضيه القياسُ. وفي هذه الضمائرِ قولان، أحدهما: أنها كلَّها للمنافقين. والثاني: أنها مختلفةٌ، بعضُها لهؤلاء وبعضُها لهؤلاء.

آ. (١٣) قوله: ﴿لأنتم أشدُّ رهبةً﴾: «رهبةً» مصدرٌ مِنْ رُهِبَ المبنيِّ للمفعولِ، فالرهبةُ واقعةٌ من المنافقين لا مِنْ المخاطبين، كأنه قيل: لأنتم أشدُّ مرهوبيَّةً في صدورِهم من اللهِ فالمخاطبون مَرهوبون، وهو كقولِ كعبِ بن زهير ـ رضي الله عنه ـ في مَدْح رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم[4]:

---

(١) الإملاء ٢/٢٥٩.
(٢) تقدم برقم ١٢٣١.
(٣) المحرر ١٥/٤٧٣.
(٤) ديوانه ٢١، وجمهرة أشعار العرب ٢/٧٩٧. والغيل: الشجر الملتفُّ. مخدره: مكان خدوره، أي: إقامته.

٤٢٥٢ـ فَلَهْوَ أَخْوَفُ عندي إذ أُكَلِّمُهُ
وقيل: إنك محبوسٌ ومقتولُ
مِنْ ضَيْغَمٍ بثَراءِ الأرضِ مُخْدَرُه
ببَطْنِ عَثَّرَ غِيْلٌ دونَه غِيْلُ

و«رَهْبَةً» تمييز.

آ. (١٤) قوله: ﴿جميعاً﴾: حالٌ و «إلاَّ في قُرَىً» متعلقٌ بـ «يُقاتِلونكم».

وقوله: «جُدُر» قرأ[1] ابنُ كثير وأبو عمرو «جدار» بالإفرادِ. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه أرادَ به السُّوْرَ، والسُّوْرُ الواحد يَعُمُّ الجميعَ من المقاتِلةِ ويَسْتُرهم. والثاني: أنه واحدٌ في معنى الجمع لدلالة السِّياقِ عليه. والثالث: أنَّ كلَّ فِرْقة منهم وراءَ جدار، لا أنَّهم كلَّهم وراءَ جدار. والباقون قَرَؤُوا جُدُر بضمتين / اعتباراً بأنَّ كلَّ فِرْقةٍ وراءَ جِدار، فجُمِعَ لذلك. وقرأ الحسن وأبو رجاء وابن وثاب والأعمش، ويُرْوى عن ابن كثير وعاصمٍ بضمةٍ وسكونٍ، وهي تخفيفُ الأُولى. وقرأ ابن كثير أيضاً في رواية هارونَ عنه، وهي قراءةُ كثيرٍ من المكيين «جَدْرٍ» بفتحة وسكون فقيل: هي لغةٌ في الجِدار. وقال ابن عطية[2]: «معناه أصلُ بنيانٍ كالسُّور ونحوه» قال[3]: «ويُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ جَدْر النخيل، أي: أو مِنْ [٨٤٩/أ]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٢، والبحر ٨/ ٢٤٩، والتيسير ٢٠٩، والحجة ٧٠٥، والنشر ٢/ ٣٨٦، والقرطبي ١٨/ ٣٥، والشواذ ١٥٤، والمحرر ١٥/ ٤٧٤.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٧٤.

(٣) قال هذا بعد أن نقل قراءة جُدْر.

وراءِ نخيلهم. وقُرِىء «جَدَر» بفتحتين حكاها الزمخشريُّ[١]، وهي لغةٌ في الجِدار أيضاً.

قوله: «بينَهم» متعلِّقٌ بشديد و «جميعاً» مفعولٌ ثانٍ، أي: مجتمعين و «قلوبُهم شَتَّى» جملةٌ حاليةٌ أو مستأنفةٌ للإِخبار بذلك. والعامَّةُ على «شتى» بلا تنوينٍ لأنَّها ألفُ تأنيثٍ. ومِنْ كلامهم: «شتى تَؤُوب الحَلَبَةُ»[٢]، أي: متفرِّقين. وقال آخر[٣]:

٤٢٥٣ـ إلى اللهِ أَشْكو فِتْنَةً شَقَّتِ العِصا
هي اليومَ شَتَّى وهي أَمْسِ جميعُ

وقرأ[٤] مبشر بن عبيد «شتىً» منونة، كأنه جعلها ألفَ الإِلحاق.

آ. (١٥) قوله: ﴿كَمَثَلِ الذين﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: مثلُهم مثلُ هؤلاء. و «قريباً» فيه وجهان، أحدهما: أنَّه منصوبٌ بالتشبيه المتقدم، أي: يُشَبِّهونهم في زمنٍ قريب سيقع لا يتأخر، ثم بَيَّنَ ذلك بقوله: «ذاقُوا وَبالَ أَمْرِهم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «ذاقوا»، أي: ذاقوه في زمنٍ قريب سيقع ولم يتأخَّرْ. وانتصابُه في وجهَيْه على ظرف الزمان. وقوله: «كمثل الشيطان»[٥] كالبيان لقولِه: «كمثل الذين مِنْ قبلِهم».

آ. (١٧) قوله: ﴿فكان عاقبتَهما﴾: العامَّةُ على نصب

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٥.
(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في الماوردي ٤/ ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٣٦.
(٤) البحر ٨/ ٢٤٩.
(٥) في الآية ١٦.

«عاقبَتَهُما» بجَعْلِه خبراً، والاسمُ «أنَّ» وما في حَيِّزها؛ لأنَّ الاسمَ أَعْرَفُ مِنْ «عاقبَتَهُما». وقد تقدَّم تحريرُ هذا في آل عمران[1] والأنعام[2]. وقرأ[3] الحسن وعمرو بن عبيد وابن أرقم[4] برفعِها على جَعْلِها اسماً، و «أنَّ» وما في حَيِّزها خبراً كقراءةِ «ثم لم تكنْ فتنتُهم إلاَّ أَنْ قالوا»[5].

قوله: «خالدَيْن» العامَّةُ على نَصْبِه حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ لوقوعِه خبراً. وعبد الله[6] وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة برفعِه خبراً، والظرفُ مُلْغَى فيتعلَّق بالخبر، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرفِ وأُعيد معه ضميرُ ما دَلَّ عليه كقولِه: «ففي الجنة خالِدين فيها»[7] وهذا على مذهب سيبويه[8] فإنه يُجيز إلغاءَ الظرفِ وإنْ أُكِّدَ، والكوفيون يَمْنَعونَه وهذا حُجَّةٌ عليهم. وقد يُجيبون: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الظرفَ في هذه القراءةِ مُلْغَىٰ، بل نجعلُه خبراً لـ «أنَّ» وخالدان خبرٌ ثانٍ، وهو مُحْتمِلٌ لِما قالوه إلاَّ أنَّ الظاهرَ خلافُه.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وَلْتَنْظُرْ﴾**: العامَّةُ على سكونِ لامِ الأمرِ. وأبو حيوة[9] ويحيى بنُ الحارث بكسرِها على الأصل. والحسنُ بكسرها

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٣٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٧٢.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٣١، والبحر ٨/ ٢٥٠، والقرطبي ١٨/ ٤٢، والشواذ ١٥٤.

(٤) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف مجمع على ضعفه. انظر: طبقات القراء ١/ ٣١٢.

(٥) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة قنبل وابن عامر وحفص. انظر: السبعة ٢٥٤.

(٦) الإتحاف ٢/ ٥٣١، والبحر ٨/ ٢٥٠، والقرطبي ١٨/ ٤٢.

(٧) الآية ١٠٨ من هود.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٩) البحر ٨/ ٢٥٠، والمحرر ١٥/ ٤٧٧.

ونصبِ الفعل، جَعَلَها لامَ كي، ويكونُ المُعَلَّلُ مقدراً، أي: ولْتنظر نفسٌ حَذَّركم وأَعْلمكم. وتنكيرُ النفسِ والغدِ: قال الزمخشري[1]: «أمَّا تَنْكيرُ النفسِ فلاستقلالِ الأنفسِ[2] النواظرِ فيما قَدَّمْنَ للآخرةِ، كأنه قيل: فلتنظرْ نفسٌ واحدةٌ. وأمَّا تنكيرُ الغد فلتعظيمِه وإبهامِ أَمْرِه كأنه قيل: لِغدٍ لا يُعْرَفُ كُنْهُهُ لعِظَمِه».

وقوله: «واتقوا الله» تأكيدٌ. وقيل: كُرِّر لتغايُرِ متعلَّق التَّقْوَيَيْنِ فمتعلَّقُ الأولى أداءُ الفرائضِ لاقترانِه بالعمل، والثانيةِ تَرْكُ المعاصي لاقترانِه بالتهديدِ والوعيدِ، قال معناه الزمخشري[3].

آ. (١٩) قوله: ﴿ولا تكونوا﴾: العامَّةُ على الخطابِ. وأبو حيوة[4] بالغَيْبة على الالتفاتِ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أصحابُ الجنةِ هم الفائزون﴾: كالتفسير لنفي تساوِيْهما. و «هم» يجوزُ أَنْ يكونَ فَصْلاً، وأَنْ يكونَ مبتدأ، فعلى الأول الإِخبارُ بمفردٍ، وعلى الثاني بجملةٍ.

آ. (٢١) قوله: ﴿خاشعاً﴾: حالٌ؛ لأن الرؤيةَ بَصَرية. وقرأ[5] طلحة «مُصَّدِّعاً» بإدغام التاء في الصاد.

وأبو ذر وأبو السَّمَّال[6] «القَدُّوس» بفتح القاف. وقرأ العامَّةُ

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٦.

(٢) مطبوعة الكشاف: «فاستقلال للأنفس».

(٣) الكشاف ٤/ ٨٦.

(٤) البحر ٨/ ٢٥٠.

(٥) البحر ٨/ ٢٥.

(٦) المحتسب ٢/ ٣١٧، والقرطبي ١٨/ ٤٥، والبحر ٨/ ٢٥١.

«المُؤْمِنُ» بكسر الميم اسمَ فاعل مِنْ آمَن بمعنى أَمَّن[1]. وأبو جعفر[2] محمد بن الحسين ـ وقيل ابن القعقاع ـ : بفتحها. فقال الزمخشري[3]: «بمعنى المُؤْمَنِ به على حَذْفِ حرف الجر، كما تقول في قومَ موسى مِنْ قولِه «واختار موسى قومَه»[4] المختارون». وقال أبو حاتم: «لا يجوزُ ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان «المؤمَنُ به» وكان جارّاً، لكن المؤمَنَ المطلقَ بلا حرفِ جر / يكون مَنْ كان خائفاً فأُمِّنَ» [٨٤٩/ب] فقد رَدَّ ما قاله الزمخشريُّ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿الجبَّارُ﴾: اسْتَدَلَّ به مَنْ يقول: إن أمثلةَ المبالغةِ تأتي من المزيدِ على الثلاثةِ، فإنه مِنْ أَجْبَرَه على كذا، أي: قهره. قال الفراء[5]: «ولم أسمع فعَّالاً مِنْ أَفْعلَ إلاَّ في جَبَّار وَدَّراك مِنْ أدرك» انتهى. واسْتُدْرِك عليه: أَسْأَر فهو سَأَّر. وقيل: هو من الجَبْر وهو الإِصلاحُ. وقيل: مِنْ قولِهم نَخْلَةٌ جَبَّارة، إذا لم تَنَلْها الجُناةُ. قال امرؤ القيس[6]:

٤٢٥٤ـ سَوامِقُ جَبَّارٍ أثيثٍ فُروعُه
وعالَيْنَ قِنْواناً مِن البُسْرِ أَحْمرا

---

(١) من معانيها: يُؤَمِّنُ أولياءه من عذابه ويؤمِّن عباده من ظلمه، والمصدِّق لرسله بإظهار معجزاته عليهم ومصدِّق المؤمنين ما وعدهم به من الثواب ومصدق الكافرين ما أوعده من العقاب، والذي وحَّد نفسه... انظر: القرطبي ١٨/٤٦. وقال الزمخشري (٤/٨٧): «واهب الأمن».

(٢) البحر ٤/٨٧، والشواذ ١٥٤.

(٣) الكشاف ٤/٨٧.

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٥) معاني القرآن ٣/٨١.

(٦) تقدم برقم ٣١٢.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿المُصَوِّرُ﴾**: العامَّةُ على كسرِ الواوِ ورفعِ الراءِ: إمَّا صفةً، وإمَّا خبراً. وقرأ[١] أمير المؤمنين علي بن أبـي طالب والحسن وابن السَّمَيْفَع وحاطب بن أبـي بَلْتعة[٢] بفتح الواو ونصب الراء. وتخريجُها: على أن يكونَ منصوباً بالباري والمُصَوَّر هو الإنسانُ: إمَّا آدمُ، وإمَّا هو وبنوه. وعلى هذه القراءةِ يَحْرُم الوقفُ على «المصوَّر» بل يجب الوصلُ ليظهرَ النصبُ في الراء، وإلاَّ فقد يُتَوَهَّمُ منه في الوقفِ ما لا يجوزُ. ورُوي عن أمير المؤمنين أيضاً فَتْحُ الواوِ وجَرُّ الراءِ. وهي كالأُولى في المعنى، إلاَّ أنه أضاف اسمَ الفاعل لمعمولِه تخفيفاً نحو: الضاربُ الرجلِ. والوقف على المصوَّر في هذه القراءةِ أيضاً حرامٌ. وقد نَبَّه عليه بعضُهم. وقال مكي[٣]: «ويجوز نصبُه في الكلام، ولا بُدَّ مِنْ فتح الواوِ، فتنصبُه بالباري، أي: هو اللهُ الخالقُ المصوَّر، يعني آدمَ عليه السلام وبنيه» انتهى. قلت: قد قُرِىء بذلك كما تقدَّم، وكأنه لم يَطَّلِعْ عليه. وقال أيضاً: «ولا يجوز نصبُه مع كسرِ الواوِ، ويُرْوىٰ عن علي رضي الله عنه»[٤] يعني أنه إذا كُسِرَت الواوُ كان من صفاتِ اللهِ تعالى، وحينئذٍ لا يَسْتقيم نصبُه عنده؛ لأنَّ نَصْبَه باسمِ الفاعلِ قبلَه. وقولُه: «ويُروى»، أي[٥]: كسرُ الواوِ ونصبُ الراء. وإذا صَحَّ هذا عن أمير

---

(١) البحر ٨/ ٢٥١، والمحرر ٨/ ٤٨١.

(٢) عمرو بن عُمَيْر المكي. شهد بدراً، وكان رسولَ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المقوقس صاحب مصر توفي سنة ٣٠. انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٣، وأسد الغابة ١/ ٤٣١.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٩.

(٤) نص مكي: «أنه قرأ بفتح الواو وكسر الراء على التشبيه بالحسن الوجه». وواضحٌ أن السمين لم يُكمل نصَّ مكي.

(٥) تبين من الحاشية السابقة أنه لا صحة لهذا التفسير.

المؤمنين فيتخرَّج على أنه من القطع. كأنه قيل: أَمْدَحُ المصوِّر كقولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمد» بنصب أهلَ، وقراءةِ مَنْ قرأ «لله ربَّ العالمين»[1] بنصبِ «ربَّ» قال مكي[2]: «والمصوِّر: مُفَعِّل مِنْ صَوَّر يُصَوِّرُ، ولا يحسُنُ أَنْ يكونَ مِنْ صار يَصير؛ لأنه يلزمُ منه أَنْ يقال: المُصَيِّر بالياء» ومثلُ هذا من الواضحات ولا يقبله المعنى أيضاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحشر]

(١) الآية ١ من الفاتحة وهي قراءة زيد بن علي. انظر: الدر المصون ١/٤٥.
(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٨.

سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَدُوِّي وعَدُوَّكم أولياءَ﴾: هذان مفعولا الاتخاذ. والعدوُّ لَمَّا كان بزنةِ المصادِر وقعَ على الواحدِ فما فوقَه، وأضاف العدوَّ لنفسه تعالى تغليظاً في جُرْمِهم.

قوله: «تُلْقُون» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه تفسيرٌ لموالاتِهم إياهم. الثاني: أنه استئنافُ إخبارٍ بذلك فلا يكون للجملة على هذين الوجهَيْن محلٌّ من الإعراب. الثالث: أنها حالٌ مِنْ فاعل «تَتَّخِذوا» أي: لا تتخذوا مُلْقِين المودةَ. الرابع: أنها صفة لـ «أولياءَ». قال الزمخشري[1]: «فإن قلتَ: إذا جَعَلْتَه صفةً لأولياء، وقد جَرَىٰ على غير مَنْ هوله، فأين الضميرُ البارزُ، وهو قولُك: تُلْقُون إليهم أنتم بالمودة؟ قلت: ذاك إنما اشترطوه في الأسماءِ دونَ الأفعالِ لو قيل: أولياءَ مُلْقِين إليهم بالمودَّة على الوصف لَما كان بُدٌّ مِن الضميرِ البارزِ» قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مستوفاةً، وفيها كلامٌ لمكي وغيرِه. إلاَّ أن الشيخَ[2] اعترضَ على كونِها صفةً أو حالاً بأنهم نُهُوا عن اتخاذِهم أولياءَ مطلقاً في قولِه: «لا تتخذوا اليهودَ والنصارى أولياءَ»[3] والتقييدُ بالحالِ والوصفِ يُوهم

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٩.

(٢) البحر ٨/ ٢٥٢.

(٣) الآية ٥١ من المائدة.

جوازَ اتِّخاذهم أولياءَ إذا انتفىٰ الحالُ أو الوصفُ. ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه معلومٌ من القواعدِ الشرعيةِ فلا مفهومَ لهما البتةَ. وقال الفراء(١): «تُلْقون من صلةِ أولياء»(٢) وهذا على أصولِهم مِنْ أنَّ النكرةَ تُوْصَلُ كغيرها من الموصولات.

قوله: «بالمودَّة» في الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به كقولِه: «ولا تُلْقُوا بأيدِيكم»(٣). والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ والمفعولُ محذوفٌ، ويكون معنى الباءِ السببَ. كأنه قيل: تُلْقُوْن إليهم أسرارَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأخبارَه بسبب المودةِ التي بينكم. / والثالث: أنها متعلقةٌ بالمصدرِ الدالِّ عليه «تُلْقُون» أي: إلقاؤُهم بالمودَّةِ، نقله الحوفيُّ عن البصريين، وجَعَلَ القولَ بزيادةِ الباءِ قولَ الكوفيين(٤). إلاَّ أن هذا الذي نَقَله عن البصريين لا يُوافقُ أصولَهم؛ إذ يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو لا يجوزُ عندَهم. وأيضاً فإنَّ فيه حَذْفَ الجملةِ برأسِها، فإنَّ «إلقاءَهم» مبتدأ و «بالمودة» متعلقٌ به، والخبرُ أيضاً محذوفٌ. وهذا إجحافٌ.

[٨٥٠/أ]

قوله: «وقد كفروا» فيه أوجهٌ: الاستئناف، والحالُ مِنْ فاعلِ «تتَّخذوا» والحالُ مِنْ فاعلِ «تُلْقُون» أي: لا تتولَّوْهم ولا توادُّوهم وهذه حالُهم. والعامَّةُ «بما» بالباء، والجحدري(٥) وعاصمٌ في روايةٍ «لِما» باللام

(١) معاني القرآن ٣/ ١٤٩.
(٢) قال: «كقولك: لا تتخذَنَّه رجلاً تلقي إليه كل ما عندك».
وقال أبو حيان ٨/ ٢٥٢: «وعند البصريين لا توصل بل توصف».
(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.
(٤) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٣/ ١٤٧.
(٥) البحر ٨/ ٢٥٣، والقرطبي ١٨/ ٥٣.

أي: لأجلِ ما جاءكم، فعلىٰ هذا الشيءِ المكفورِ غيرُ مذكور، تقديره: كفروا باللَّهِ ورسولِه.

قوله: «يُخْرِجون الرسولَ» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ تفسيراً لكُفْرِهم، فلا مَحَلَّ له على هذَيْن، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «كفروا».

قوله: «وإيَّاكم» عطفٌ على الرسول. وقُدِّم عليهم تَشريفاً له. وقد استَدَلَّ به مَنْ يُجَوِّزُ انفصالَ الضميرِ مع القدرةِ على اتصالِه، إذ كان يجوز أَنْ يُقال: يُخْرجونكم والرسولَ، فيجوز: «يُخْرجون إياكم والرَّسولَ» في غيرِ القرآنِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حالةَ تقديمِ الرسولِ دلالةٌ على شَرَفِه. لا نُسَلِّمُ أنه يُقْدَرُ على اتِّصاله. وقد تقدَّم لك الكلامُ على هذه الآيةِ عند قولِه تعالى: «ولقد وَصَّيْنا الذين أُوْتوا الكتابَ مِنْ قَبلِكم وإياكم» في سورةِ النساء[1] فعليك باعتباره.

قوله: «أَنْ تُؤْمنوا» مفعولٌ له. وناصبُه: «يُخْرِجون» أي: يُخْرجونكم لإِيمانِكم أو كراهةَ إيمانِكم.

قوله: «إنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ» جوابُه محذوفٌ عند الجمهور لتقدُّمِ «لا تتَّخذوا»، ومقدم وهو «لا تتخذوا» عند الكوفيين ومَنْ تابعهم. وقد تقدَّم تحريرُه. وقال الزمخشري[2]: و «إنْ كنتم خَرَجْتُمْ» متعلِّقٌ بـ «لا تتَّخذوا». يعني: لا تتولَّوْا أعدائي إنْ كنتم أوليائي. وقولُ النحويين في مثلِه: هو شرطٌ، جوابُه محذوفٌ لدلالةِ ما قبله عليه» انتهى. يريد أنَّه

(١) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/ ١١١.

(٢) الكشاف ٤/ ٨٩.

متعلِّقٌ به من حيث المعنى. وأمَّا من حيث الإعراب فكما قال جمهورُ النَّحْويين.

قوله: «جهاداً وابتغاءَ» يجوزُ أَنْ يُنْصَبا على المفعول له أي: خَرَجْتُمْ لأجلِ هذَيْن، أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: تُجاهِدون، وتبتَغُون، أو على أنهما في موضع الحال.

قوله: «تُسِرُّون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، ولم يذكُر الزمخشريُّ[1] غيرَه، وأن يكونَ حالاً ثانية مِنْ ما انتصب عنه «تُلْقُون» حالاً، وأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تُلْقُون»، قاله ابن عطية[2]. ويُشْبه أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ لأنَّ إلقاءَ المودةِ يكون سرًّا وجَهْراً، فَأَبْدَل منه هذا للبيانِ بأيِّ نوعٍ وقع الإلقاء، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: أنتم تُسِرُّون، قاله ابن عطية[3]، ولا يَخْرجُ عن معنى الاستئناف. وقال أبو البقاء[4]: «هو توكيدٌ لـ «تُلْقُون» بتكريرِ معناه» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإلقاءَ أعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ سِرًّا أو جَهْراً.

وقوله: «بالمودَّة» الكلامُ في الباء هنا كالكلامِ عليها بعد «تُلْقُون»[5].

قوله: «وأنا أَعْلَمُ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل «تُسِرُّون» أي: وأيُّ طائلٍ لكم في إسْراركم وقد عَلِمتم أن الإسرارَ والإعلان سيَّانِ في علمي؟ و «أعلمُ» يجوز أن يكونَ أفعلَ تفضيل وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ فعلاً

---

(١) الكشاف ٤/ ٨٩.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٨٤.

(٣) المحرر ١٥/ ٤٨٤.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٥٩.

(٥) في أول الآية: «تُلْقون إليهم بالمودة».

مضارعاً. قال ابن عطية[1]: «وعُدِّي بالباء لأنك تقول: علمتُ بكذا».

قوله: «ومن يَفْعَلْه» في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على الإسرار؛ لأنه أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على الاتخاذ، قاله ابنُ عطية[2].

قوله: «سوَاء السبيل» يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على الظَّرْفِ إنْ قلنا: «ضَلَّ» قاصرٌ، وأَنْ يكونَ مفعولاً به إنْ قلنا: هو متعدٌ.

آ. (٢) **قوله: ﴿ووَدُّوا لو تكفرون﴾**: في «وَدُّوا» وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على جواب الشرطِ وهو قوله: «يكونوا» و «يَبْسُطوا»، قاله الزمخشري[3]. ثم رتَّب عليه سؤالاً وجواباً فقال: «فإنْ قلتَ: كيف أورَدَ جوابَ الشرط مضارعاً مثلَه ثم قال: «وَدُّوا» بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإنْ كان يجري في باب الشرط مَجْرى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتةً، كأنه قيل: ووَدُّوا قبل كلِّ شيءٍ كُفْرَكم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يُلْحِقوا بكم مَضارَّ الدنيا والآخرةِ جميعاً». والثاني: أنه معطوفٌ على جملةِ الشرط والجزاء، ويكون تعالى قد أخبر بخبَرَيْن: بما تَضَمَّنَتْه الجملةُ الشرطيةُ، وبودادتهم كُفْرَ المؤمنين. وجعل الشيخُ[4] هذا راجحاً، وأسقط به سؤالَ الزمخشريِّ وجوابَه فقال: «وكان الزمخشريُّ فَهِمَ مِنْ قولِه: «وَوَدُّوا» أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ. والذي يظهرُ أنه ليس معطوفاً عليه لأنَّ / ودادتَهم كفرَهم ليسَتْ [٨٥٠/ب]

---

(١) المحرر ١٥/ ٤٨٥.

(٢) المحرر ١٥/ ٤٨٥.

(٣) الكشاف ٤/ ٩٠.

(٤) البحر ٨/ ٢٥٣.

مترتبةً على الظفر بهم والتسليطِ عليهم، بل هم وادُّون كفرَهم على كلِّ حالٍ، سواءٌ ظَفِروا بهم أم لم يظفروا بهم» انتهى.

قلت: والظاهرُ أنه عطفٌ على الجواب. وقوله: هم وادُّون ذلك مُطلقاً مُسَلَّمٌ، ولكن ودادتَهم له عند الظفرِ والتسليطِ أقربُ وأطمعُ لهم فيه.

وقوله: «لو تكفرون» يجوزُ أَنْ تكونَ لما سيقعُ لوقوع [غيرِه]، وأَنْ تكونَ المصدريةَ عند مَنْ يرىٰ ذلك، وقد تقدَّم تحريرهما في البقرة[1].

آ. (٣) قوله: ﴿يومَ القيامةِ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّقَ بما قبلَه أي: لن ينفعَكم يومَ القيامة فَيُوقَفُ عليه ويُبْتدأ «يَفْصِلُ بينكم». والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بما بعده أي: يَفْصِلُ بينكم يومَ القيامة، فيوقف على «أولادكم» ويُبتدأ «يوم القيامة».

والقُرَّاء[2] في «يَفْصِلُ» بينكم على أربعِ مراتبَ، الأولى: لابن عامر بضم الياءِ وفتح الفاءِ والصادُ مثقَّلةٌ. الثانية: كذلك إلَّا أنَّه بكسرِ الصاد للأخوَيْن. الثالثة: بفتح الياء وسكونِ الفاءِ وكسرِ الصاد مخففةً لعاصم. الرابعة: بضمِّ الياء وسكونِ الفاءِ وفتح الصادِ مخففةً للباقين، وهم نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمروٍ هذا في السَبعة. وقرأ ابنُ أبي عبلةٍ وأبو حيوةَ بضم الياء وسكون الفاء وكسر الصادِ مخففةً، مِنْ أَفْصَلَ. وأبو حيوة أيضاً «نُفْصِلُ» بضمِّ النونِ مِنْ أَفْصَلَ. والنخعيُّ وطلحة «نُفَصِّلُ» بضم النون

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/١٣.

(٢) السبعة ٦٣٣، والبحر ٨/٢٥٤، والتيسير ٢١٠، والقرطبي ١٨/٥٥، والحجة ٧٠٦، والنشر ٢/٣٨٧، والشواذ ١٥٥، والمحرر ١٥/٤٨٦.

وفتح الفاء وكسر الصاد مشددةً. وقرأ أيضاً وزيد بن علي «نَفْصِلُ» بفتح النون وسكون الفاء وكسرِ الصاد مخففةً. فهذه أربعٌ فصارت ثمانِ قراءاتٍ.

فمَنْ بناه للمفعولِ فالقائمُ مقام الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ أي: يُفْصَل الفصلُ أو الظرف، وبُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَينكم»[1] في أحدِ الأوجه، أو الظرفُ وهو باقٍ على نصبِه كقولك: «جُلس عندَكَ».

آ. (٤) قوله: ﴿في إبراهيمَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «أُسْوة» تقول: «لي أُسْوَة في فلان». وقد منع أبو البقاء[2] أَنْ يتعلَّقَ بها. قال: «لأنها قد وُصِفَتْ» وهذا لا يُبالىٰ به لأنه يُغتفر في الظرفِ ما لا يُغتَفر في غيره. الثاني: أنه متعلق بحسنة تعلُّقَ الظرفِ بالعامل. الثالث: أنَّه نعتٌ ثانٍ لأُسْوَة. الرابع: أنه حالٌ من الضمير المستترِ في «حسنةٌ». الخامس: أن يكونَ خبرَ كان، و «لكم» تبيينٌ. وقد تقدَّم لك قراءتا «أسْوة» في الأحزاب[3]، والكلامُ على مادتِها.

قوله: «إذ قالوا» فيه وجهان،: أحدهما: أنَّه خبرُ كان. والثاني: أنه متعلقٌ بخبرها، قالهما أبو البقاء[4]. ومَنْ جَوَّزَ في «كان» أَنْ تعملَ في الظرف عَلَّقه بها.

قوله: «بُرَآءُ» هذه قراءةُ العامَّةِ بضمِّ الباءِ وفتح الراءِ وألفٍ بين

(١) الآية ٩٤ من الأنعام.
(٢) الإملاء ٢/٢٥٩.
(٣) انظر إعرابه للآية ٢١.
(٤) الإملاء ٢/٢٥٩.

همزتَيْن، جمعَ بريء، نحو: كُرَماء في جمع كريم. وَعيسى[1] الهمذاني بكسرِ الباء وهمزةٍ واحدةٍ بعد ألف[2] نحو: كرام في جمع كريم. وعيسى أيضاً، وأبو جعفر، بضم الباءِ وهمزةٍ بعد ألف[3]. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه جمعُ بَرِيْء أيضاً، والأصلُ كسرُ الباءِ، وإنما أبدل من الكسرةِ ضمةً، كـ رُخال[4] ورُباب[5] قاله الزمخشري[6]. الثاني: أنه جمعٌ أيضاً لـ بَرِيء، وأصلُه برَآء كالقراءةِ المشهورة، إلاَّ أنه حَذَفَ الهمزة الأولى تخفيفاً، قاله أبو البقاء[7]. الثالث: أنه اسمُ جمعٍ لـ بريء نحو: تُؤَام وظُؤَار اسْمَيْ جمعٍ لِتَوْءَم وظِئْر. وقرأ عيسى أيضاً: «بَراء» بفتح الباء. وهمزة بعد ألف كالتي في الزخرف[8]، وصَحَّ ذلك لأنه مصدرٌ والمصدرُ يقع على الجمع كوقوعِه على الواحد. قال الزمخشري[9]: «والبَراء والبراءةُ كالظَّماء والظَّماءة». وقال مكي[10]: «وأجاز أبو عمرٍو وعيسى ابن عمر «بِراء» بكسر الباء جعله ككريم وكِرام. وأجاز الفراء[11] «بَراء» بفتح

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٣٤، والبحر ٨/ ٢٥٤، والقرطبي ١٨/ ٥٦، والمحتسب ٢/ ٣١٩.

(٢) «بِراء».

(٣) بُراء.

(٤) رُخال: مفرده رِخْل، وهو الأنثى من أولاد الضأن.

(٥) رُباب: مفرده رُبَّى وهو الشاة.

(٦) الكشاف ٤/ ٩١.

(٧) الإملاء ٢/ ٢٥٩.

(٨) «إنني براءٌ ممَّا تعبدون» الآية ٢٦.

(٩) الكشاف ٤/ ٩١.

(١٠) إعراب المشكل ٢/ ٣٧١.

(١١) أشار الفراء ـ حسبما ضبطه المحقق ـ إلى ضم الباء وكسرها. انظر: معاني القرآن ٣/ ١٥٠.

الباء» ثم قال: «وبَراء في الأصلِ مصدرٌ» كأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً منقولةً.

قوله: «إلاَّ قولَ إبراهيمَ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه استثناءٌ متصلٌ مِنْ قولِه: «في إبراهيم» ولكنْ لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ ليصِحَّ الكلامُ، تقديرُه: في مقالات إبراهيم/ إلاَّ قولَه كيت وكيت. الثاني: أنه مستثنى مِنْ «أسوةٌ [٨٥١/أ] حسنةٌ» وجاز ذلك لأن القولَ أيضاً من جملة الأُسْوة؛ لأن الأسوةَ الاقتداءُ بالشخص في أقوالِه وأفعالِه، فكأنه قيل لكم: فيه أُسْوة في جميع أحوالِه من قَوْلٍ وفِعْلٍ إلاَّ قولَه كذا. وهذا عندي واضحٌ غيرُ مُحْوِجٍ إلى تقديرِ مضافٍ وغيرُ مُخْرِجٍ الاستثناءِ من الاتصالِ الذي هو أصلُه إلى الانقطاع، ولذلك لم يذكُر الزمخشريُّ غيرَه قال[١]: «فإنْ قلتَ مِمَّ استثنى قَولَه: «إلاَّ قولَ إبراهيمَ»؟ قلت مِنْ قولِه: «أُسْوَةٌ حسنةٌ» لأنه أرادَ بالأُسوةِ الحسنةِ قولهم الذي حَقَّ عليهم أَنْ يَأْتَسُوا به ويتخذوه سنةً يَسْتَنُّون بها. فإنْ قلت: فإنْ كانَ قولُه: «لأستغفرَنَّ لك» مستثنى من القولِ الذي هو أُسْوَةٌ حسنةٌ فما بالُ قولِه: «وما أَمْلِكُ لكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شيءٍ»، وهو غيرُ حقيقٍ بالاستثناء. ألا ترىٰ إلى قولِه: «قل فَمَنْ يملكُ لكم من اللَّهِ شيئاً؟»[٢] قلت: أرادَ استثناءَ جملةِ قولِه لأبيه، والقصدُ إلى موعدِ الاستغفارِ له وما بعده مبنيٌّ عليه وتابعٌ له. كأنه قال: أنا أستغفر لك وما في طاقتي إلاَّ الاستغفارُ». الثالث: قال ابن عطية[٣]: «ويحتمل أن يكون الاستثناءُ من التبرُّؤِ والقطيعة التي ذُكِرت أي: لم تُبْقِ صلةً إلاَّ كذا». الرابع: أنه استثناءٌ

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٠ ـ ٩١.
(٢) الآية ١١ من الفتح.
(٣) المحرر ١٥/ ٤٨٨.

منقطع أي: لكنْ قولُ إبراهيم. وهذا بناءً مِنْ قائليه على أنَّ القولَ لم يَنْدَرِجْ تحت قولِه: «أُسْوة» وهو ممنوعٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿ربَّنا﴾: يجوز أنْ يكونَ مِنْ مقولِ إبراهيمَ والذين معه فهو من جملةِ الأُسْوَةِ الحسنةِ، وفَصَلَ بينهما بالاستثناءِ ويجوز أَنْ يكونَ منقطعاً ممَّا قبله على إضمارِ قولٍ، وهو تعليمٌ من الله تعالى لعبادِه كأنَّه قال لهم: قولوا ربَّنا عليك تَوَكَّلْنا. والأولُ أظهرُ.

آ. (٦) قوله: ﴿لِمَنْ كان يَرْجو﴾: بدلٌ من الضمير في «لكم» بدلُ بعضٍ مِنْ كل. وقد تقدَّم مثلُه في الأحزاب[1]. والضميرُ في «فيهم» عائدٌ على إبراهيم ومَنْ معه وكُرِّرَتْ الأُسْوةُ تأكيداً.

آ. (٨ ـ ٩) قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوْهم، أَنْ تَوَلَّوْهم﴾: بدلان من «الذين» قبلَهما بدلُ اشتمالٍ. والمعنى: لا يَنهاكم اللَّهُ تعالى عن مَبَرَّةِ هؤلاء، إنما يَنْهاكم عن تَوَلِّي هؤلاء.

آ. (١٠) قوله: ﴿ولا هم يَحِلُّون لهُنَّ﴾: قيل: هو تأكيد للأول لتلازُمِهما. وقيل: أراد استمرارَ الحكم بينهم فيما يَسْتقبِلُ، كما هو في الحال ما داموا مشركين وهُنَّ مؤمناتٌ. وقوله: «المؤمنات» تسميةٌ للشيء بما يقارِبُه ويُشارِفُه أو في الظاهر. وقُرِىء[2] «مُهاجراتٌ» بالرفع وخُرِّجَتْ على البدلِ. والجملةُ مِنْ قولِه: «اللَّهُ أعلمُ بإيمانهنَّ» فائدتُها: بيانُ أنَّه لا سبيلَ لكم إلى ما تطمئنُّ به النفس ويُثلج الصدرَ من الإحاطة

---

(١) الآية ٢١.

(٢) البحر ٢٥٦/٨.

بحقيقةِ إيمانهنَّ، فإنَّ ذلك ممَّا استأثر اللَّهُ به. قاله الزمخشري[1]: وسُمِّي الظنُّ الغالِبُ في قولِه: «عَلِمْتُموهُنَّ» عِلْماً لما بينهما من القُرْب، كما يقع الظنُّ موقعَه. وتقدَّم ذلك في البقرة.

وقوله: «أَنْ تَنْكِحُوْهُنَّ» أي: في أَنْ. وقوله: «إذا آتَيْتُمُوهُنَّ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً مَحْضاً، وأَنْ يكونَ شرطاً، جوابُه مقدَّرٌ أي: فلا جُناحَ عليكم.

قوله: «ولا تُمْسِكوا» قرأ[2] أبو عمرو في آخرين بضم التاء وفتح الميم وشدِّ السين، وباقي السبعة بتخفيفها مِنْ مَسَّك وأَمْسَك بمعنىً واحد. يقال: أَمْسَكْتُ الحَبْل إمساكاً ومَسَّكْتُه تَمْسيكاً. وفي التشديد مبالغةٌ، والمخفَّفُ صالحٌ لها أيضاً. وقرأ الحسن وابنُ أبي ليلى وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ في روايةٍ عنهما «تَمَسَّكُوا» بالفتح في الجميعِ وتشديدِ السينِ. والأصلُ: تَتَمسَّكوا بتاءين، فحُذِفَتْ إحداهما. وعن الحسن أيضاً «تَمْسِكوا» مضارع مَسَكَ ثلاثياً. والعِصَمُ: جمع عِصْمة، والكوافر: جمع كافرة كضَوارب في ضاربة. ويُحكى عن الكَرْخِيِّ[3] الفقيهِ المعتزليِّ أنه قال: الكوافِرُ يشملُ الرجالَ والنساءَ. قال الفارسي: / [٨٥١/ب] «فقلت له: النَّحْويون لا يَرَوْن هذا إلاَّ في النساءِ جمعَ «كافرة» فقال: أليس يُقال: طائفة كافرة، وفِرْقَةٌ كافرة. قال أبو علي: فبُهِتُّ وقلتُ: هذا

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٤، والحجة ٧٠٧، والبحر ٨/ ٢٥٧، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٣٨٧، والقرطبي ١٨/ ٦٥.

(٣) محمد بن أحمد، أبو علي الكَرْخي رأس المعتزلة وداعيتهم. توفي سنة ٤٧٨. انظر: سير الأعلام ١٨/ ٤٨٩.

تأييدٌ إلهيٌّ» قلت: وإنما أُعْجِبَ بقولِه لكونِه معتزليًّا مثلَه. والحقُّ أنه لا يجوز «كافِرة» وصفاً للرجال، إلاَّ أن يكونَ الموصوفُ مذكوراً نحو: هذه طائفة كافرة، أو في قوةِ المذكور. أمَّا أنه يقال: «كافرة» باعتبارِ الطائفة غير المذكورة، ولا في قوةِ المذكورة بل لمجردِ الاحتمالِ، ويُجمع جَمْعَ فاعِلة، فهذا لا يجوزُ. وقولُ الفارسي: «لا يَرَوْنَ هذا إلاَّ في النساء» صحيحٌ ولكنه الغالِبُ. وقد يُجْمَعُ فاعِل وصفُ المذكرِ العاقلِ على فواعِل وهو محفوظٌ نحو: فوارِس ونواكِس.

قوله: «يَحْكُمُ بينكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنفٌ لا محلَّ له. والثاني: أنه حالٌ مِنْ «حُكْمُ». والراجعُ: إمَّا مستترٌ أي: يحكم هو أي: الحكم على المبالغةِ، وإمَّا محذوفٌ أي: يحكمُه. وهو الظاهرُ.

آ. (١١) **قوله: ﴿شيءٌ مِنْ أزواجِكم﴾**: يجوز أَنْ يتعلَّقَ «مِنْ أزواجِكم» بـ «فاتكم» أي: مِنْ جهةِ أزواجِكم. ويُراد بالشيء المَهْرُ الذي غُرِّمَه الزوجُ؛ لأنَّ التفسيرَ وَرَدَ: أنَّ الرجلَ المسلمَ إذا فَرَّتْ زوجتُه إلى الكفار أَمَرَ اللَّهُ تعالىٰ المؤمنين أَنْ يُعْطُوْه ما غُرِّمَه، وفَعَله النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مع جمعٍ مِن الصحابة، مذكورون[1] في التفسير، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوف علىٰ أنَّه صفةٌ لشيء، ثم يجوز في «شيء» أَنْ يُرادَ به ما تقدَّم من المُهورِ، ولكن على هذا لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ مُهورِ أزواجِكم ليتطابقَ الموصوفُ وصفتُه، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بشيء النساءُ أي: شيءٌ من النساء أي: نوعٌ وصنفٌ منهنَّ، وهو ظاهرٌ، وصَفَه بقولِه: «مِن أزواجِكم».

---

(١) على تقدير: هم مذكورون، والأقرب «مذكورين» على الصفة لجمع.

وقد صرَّح الزمخشري[١] بذلك فإنه قال: «وإنْ سبقكم وانفلَت منكم شيءٌ مِنْ أزواجكم، أحدٌ منهن إلى الكفار وفي قراءة ابنِ مسعود[٢] «أحد» فهذا تصريحٌ بأنَّ المرادَ بشيء النساءُ الفارَّاتُ. ثم قال[٣]: «فإنْ قلتَ: هل لإيقاعِ «شيء» في هذا الموقع فائدةٌ؟ قلت: نعم الفائدةُ فيه: أن لا يُغادِرَ شيئاً من هذا الجنسِ، وإنْ قَلَّ وحَقُر، غيرَ مُعَوَّضٍ منه، تَغْليظاً في هذا الحكمِ وتشديداً فيه» ولولا نَصُّهُ على أنَّ المرادَ بـ «شيء» «أحد» كما تقدَّم لكان قولُه[٤]: «أن لا يغادِرَ شيئاً من هذا الجنس وإن قَلَّ وحَقُر» ظاهراً في أنَّ المرادَ بـ «شيء» المَهْرُ؛ لأنه يُوْصَفُ بالقلة والحَقارة وصفاً شائعاً. وقوله: «تغليظاً وتشديداً» فيه نظرٌ؛ لأنَّ المسلمين ليس [لهم][٥] تَسَبُّبٌ في فِرار النساءِ إلى الكفار، حتى يُغَلَّظَ عليهم الحكمُ بذلك. وعَدَّى «فات» بـ «إلى» لأنه ضُمِّن معنى الفِرار والذَّهابِ والسَّبْقِ ونحوِ ذلك.

قوله: «فعاقَبْتُمْ» عطفٌ على «فاتكم». وقرأ العامَّةُ «عاقَبْتُم» وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه من العقوبة. قال الزجاج[٦]: «فعاقبْتُمْ: فأَصَبْتُموهم في القتالِ بعقوبةٍ حتىٰ غَنِمْتُم». والثاني: أنه من العُقْبة وهي النَّوْبَةُ، شبَّه ما حَكَم به على المسلمين والكافرين مِنْ أداءِ هؤلاء مهورَ نساءِ أولئك تارةً، وأولئك مهورَ نساءِ هؤلاء أخرى، بأَمْرٍ يتعاقبون فيه كما يُتعاقَبُ في

(١) الكشاف ٤/ ٩٤.
(٢) معاني القرآن، للفراء ٣/ ١٥١.
(٣) الكشاف ٤/ ٩٤.
(٤) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف.
(٥) زيادة من (ش).
(٦) معاني القرآن ٥/ ١٦٠.

الرُّكوب وغيرِه، ومعناه: فجاءَتْ عُقْبَتُكم مِنْ أداء المَهْر» انتهى[1].

وقرأ[2] مجاهدٌ والأعرجُ والزهريُّ وأبو حيوةَ وعكرمةُ وحميدٌ بشَدِّ القاف، دونَ ألفٍ، ففَسَّرها الزمخشريُّ[3] على أصلِه بعَقَّبه إذا قفَاه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتعاقِبَيْنِ يَقْفي صاحبه وكذلك «عَقَبْتُم» بالتخفيف يقال: «عَقَبه يَعْقُبُه» انتهى. قلت: والذي قرأه بالتخفيف وفتحِ القافِ النخعيُّ وابن وثاب والزهري والأعرج أيضاً، وبالتخفيف وكسرِ القافِ مَسْروقٌ والزهريُّ والنخعي أيضاً.

وقرأ مجاهد «أَعْقَبْتُمْ». قال الزمخشريُّ[4] معناه: «دَخَلْتُم في العُقْبة».

وأمَّا الزجَّاجُ[5] ففَسَّر القراءاتِ الباقيةَ: فكانت العُقْبىٰ لكم أي: كانت الغلبةُ لكم حتى غَنِمْتُم. والظاهرُ أنه كما قال الزمخشريُّ مِن المعاقبة بمعنى المناوَبة. يقال: عاقَبَ الرجلُ صاحبَه في كذا أي: جاء فِعْلُ كلِّ واحد منهما بعَقِبِ فِعْلِ الآخرِ ويُقال: أَعْقَبَ أيضاً، وأُنشِد[6]:

---

(١) اقتبس المؤلف هذا النص من الكشاف ٤/ ٩٤ مع أنه لم ينصَّ عليه.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣١٩، والإتحاف ٢/ ٥٣٥، والبحر ٨/ ٢٥٧، والقرطبي ١٨/ ٦٩، والشواذ ١٥٥.

(٣) الكشاف ٤/ ٩٤.

(٤) الكشاف ٤/ ٩٤.

(٥) معاني القرآن ٥/ ١٦٠.

(٦) البيت للكميت وهو في اللسان (عقب). وحاردت الإبل: انقطعت ألبانها أو قلَّت. والنكد: التي ماتت أولادها. والجلاد: الغلاظ الجلود القصار الشعور. وعقبة القدر: ما التزق بأسفلها.

٤٢٥٥ـ وحـارَدَتِ النُّكْـدُ الجِـلادُ ولـم يكُـنْ
لعُقْبَـةِ قِـدْرِ المُسْتعيـريـنَ مُعقِـبُ

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبَـايِعْنَكَ﴾: حالٌ. وشيئاً مصدرٌ أي: شيئاً من الإِشراك. وقرأ[1] علي والسُّلمي والحسن «يُقَتِّلْن» بالتشديد و «يَفْتَرِيْنَه» صفةٌ لبُهتان، أو حالٌ مِنْ فاعل «يَأْتين».

آ. (١٣) وقوله: ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾: صفةٌ لـ «قَوْماً» وكذلك «قد يَئِسُوا».

قوله: «من الآخرة» «مِنْ» لابتداء الغاية أي: إنهم لا يُوقنون بالآخرةِ البتةَ. و «من أصحاب القبور» فيه وجهان، أحدُهما: أنها لابتداء الغايةِ أيضاً، كالأولى، والمعنىٰ: أنهم لا يُوقنون ببَعْثِ الموتى البتَةَ، فيَأْسُهم من الآخرةِ كيأسِهم مِنْ مَوْتاهم لاعتقادِهم عَدَم بَعْثِهم. والثاني: أنَّها لبيانِ الجنس، يعني / أنَّ الكفارَ هم أصحابُ القبورِ. والمعنى: أن هؤلاء [٨٥٢/أ] يئسوا من الآخرة كما يَئِس الكفارُ، الذين هم أصحابُ القبور، مِنْ خيرِ الآخرة، فيكون متعلَّقُ «يَئِس» الثاني محذوفاً. وقرأ[2] ابنُ أبي الزناد «الكافرُ» بالإِفراد. والله أعلمُ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الممتحنة]

---

(١) البحر ٨/٢٥٨.
(٢) البحر ٨/٢٥٩.



ســورة الصــف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) **قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتاً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ مِنْ باب نِعْم وبِئْسَ، فيكون في «كَبُرَ» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعدَه. «وأَنْ تقولوا» هو المخصوصُ بالذمِّ فيجيء فيه الخلافُ المشهورُ: هل رَفْعُه بالابتداء، وخبرُه الجملة مقدمةً عليه، أو خبرُه محذوفٌ، أو هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، كما تقدَّم تحريرُه. وهذه قاعدةٌ مُطَّردةٌ: كلُّ فعلٍ يجوز التعجبُ منه يجوزُ أَنْ يُبْنَىٰ على فَعُلَ بضم العين ويَجْري مَجْرىٰ نِعْم وبئس في جميعِ الأحكام. والثاني: أنه من أمثلةِ التعجبِ. وقد عدَّه ابنُ عصفور[1] في التعجبِ المبوبِ له في النحو فقال: «صيغة ما أفْعَلَه وأَفْعِلْ به ولَفَعُل نحو: لَرَمُوَ الرجل». وإليه نحا الزمخشري[2] فقال: «هذا مِنْ أفصحِ كلامٍ وأبلغِه في معناه. قَصَدَ في «كَبُرَ» التعجبَ من غير لفظه كقوله[3]:

(١) شرح الجمل له ١/ ٥٧١.

(٢) الكشاف ٤/ ٩٧.

(٣) تمامه:

وجـارةُ جَسَّـاسٍ أَبَـأْنـا بنـابِهـا كُلَيْباً ....

وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٥٦١. وجساس: قاتل كليب. وأبأنا: قابلنا من البواء وهو التساوي في القصاص. والناب: الناقة ومعناه: ما أغلى ناباً بواؤها كليب.

٤٢٥٦ـ . . . .

. . . . غلَتْ نابُ كُلَيْبٌ بَواؤُها

ثم قال: «وأَسْند إلى «أَنْ تقولوا» ونَصَبَ «مَقْتاً» على تفسيره دلالةً على أنَّ قولَهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خالِصٌ لا شَوْبَ فيه». الثالث: أنَّ كَبُرَ ليس للتعجبِ ولا للذَّمِّ، بل هو مُسْنَدٌ إلى «أَنْ تقولوا» و «مَقْتاً» تمييزٌ محولٌ من الفاعلية، والأصل: كَبُرَ مَقْتُ أَنْ يقولوا أي: مَقْتُ قَوْلِكم. ويجوز أن يكونَ الفاعلُ مضمراً عائداً على المصدرِ المفهومِ مِنْ قولِه: «لِم تقولونَ» أي: كَبُرَ هو أي: القولُ مَقْتاً، و «أَنْ تقولوا» على هذا: إما بدلٌ من ذلك الضميرِ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أن تقولوا. وقرأ[١] زيد بن علي «يُقَاتَلونَ» بفتح التاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وقُرِيء «يُقَتَّلون» بالتشديد.

آ. (٤) **قوله: ﴿صَفًّا﴾**: نصبٌ على الحال أي: صافِّين، أو مَصْفُوفين.

قوله: «كأنَّهم» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً ثانيةً مِنْ فاعل «يُقَاتِلون»، وأَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «صَفَّاً» فتكونَ حالاً متداخلةً، قاله الزمخشريُّ[٢]، وأن يكونَ نعتاً لصَفًّا، قاله الحوفيُّ: وعاد الضميرُ على «صَفًّا» جمعاً لأنه جمعٌ في المعنى كقولِه: «وإنْ طائِفتان مِن المؤمنين اقْتَتَلُوا»[٣] والمَرْصُوصُ قيل: المتلائمُ الأجزاءِ المُسْتَويها. وقيل: المعقود

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٦١.
(٢) الكشاف ٤/ ٩٧.
(٣) الآية من ٩ من الحجرات.

بالرَّصاص. وقيل: هو من التضامِّ، مِنْ تراصِّ الأسنان. وقال الراعي[1]:

٤٢٥٧ـ ما لَقِيَ البيضُ من الحُرْقوصِ
يَفْتَحُ بابَ المُغْلَقِ المَرْصوصِ

الحُرْقوص: دُوَيبَّةٌ تُولَعُ بالنساءِ الأبْكار.

آ. (٥) قوله: و ﴿قد تعلمون﴾: جملةٌ حالية.

آ. (٦) قوله: ﴿مُصَدِّقاً﴾: حالٌ وكذلك «مُبَشِّراً» والعاملُ «رسول» لأنَّه بمعنى المُرْسَل. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ بِمَ انتصَبَ مُصَدِّقاً مُبَشِّراً، أبما في الرسول مِنْ معنىٰ الإرسال أم بإليكم؟ قلت: بمعنى الإرسال؛ لأنَّ «إليكم» صلةٌ للرسول، فلا يجوزُ أن تعملَ شيئاً، لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تعملُ بأنفسِها، ولكنْ بما فيها مِنْ معنى الفعل، فإذا وقعَتْ صِلاتٍ لم تتضمَّنْ معنى فعلٍ فمِنْ أين تعملُ» انتهى. يعني بقوله: «صلات» أنها متعلقةٌ برسول صلةً له، أي: متصلٌ معناها به، لا الصلةُ الصناعيةُ. و «يأتي مِنْ بعدي» و «اسمُه أحمدُ» جملتان في موضعِ جرٍّ نعتاً لرسول أو «اسمهُ أحمدُ» في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعل «يَأْتي» أو تكونُ الأولى نعتاً، والثانيةُ حالاً. وكونُهما حالَيْن ضعيفٌ لإتيانِهما من النكرة، وإنْ كان سيبويه[3] يُجَوِّزه. و «أحمدُ» يَحْتمل النقلَ من الفعل المضارع، أو من أفعلِ التفضيل، والظاهرُ الثاني، وعلى كلا الوجهَين فمنعُه من الصَرفِ للعلميةِ والوزنِ الغالبِ، إلاَّ أنه على الأول يمتنعُ معرفةً

---

(١) ليس في ديوانه. وهو في اللسان (حرقص) منسوباً لأعرابية، والبحر ٨/ ٢٦٠.

(٢) الكشاف ٤/ ٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، ٢٤٣،

وينصرف نكرةً، وعلى الثاني يمتنع تعريفاً وتنكيراً، لأنه تَخْلُفُ العلميةَ الصفةُ. وإذا نُكِّر بعد كونِه عَلَماً جَرَىٰ فيه خلافُ سيبويه[1] والأخفشِ، وهي مسألةٌ مشهورة بين النحاة. وأنشد حسان رضي الله عنه يمدح النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وصَرَفَه[2]:

٤٢٥٨ـ صلَّــى الإلــهُ ومَــنْ يَحُــفُّ بعــرشِــه
والطيبــونَ علــى المبــاركِ أحمــدِ

«أحمد» بدل أو بيان للمبارك.

قوله: «هذا سِحْرٌ» قد تقدَّم خلافُ القراء فيها في المائدة[3].

وقال الشيخ[4] هنا: «وقرأ الجمهور «سِحْرٌ» وعبد الله وطلحة والأعمش وابن وثاب «ساحر»، وترك ذِكْرَ الأخوَيْن.

آ. (٧) قوله: ﴿وهو يُدْعَىٰ إلى الإسلام﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «افترى»، وهذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[5] طلحة «يَدَّعي» بفتح الياء والدال مشددة مبنياً للفاعل، وفيها تأويلان، أحدهما ـ قاله الزمخشري[6] ـ وهو أن يكونَ يَفْتَعِل بمعنى يَفْعَلُ نحو: لَمَسَه والتمَسه. والضميران أعني «هو» والمستتر في «يَدَّعي» لله تعالى، وحينئذٍ تكون القراءتان / بمعنى واحدٍ، كأنَّه قيل: واللَّهُ يدعو إلى الإسلام. وفي [٨٥٢/ب]

(١) انظر: الكتاب ٢/٥.
(٢) ديوانه ٢٧٠، والبحر ٨/٢٦٢.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/٤٩٧.
(٤) البحر ٨/٢٦٢.
(٥) القرطبي ١٨/٨٤، والمحتسب ٢/٣٢١، والبحر ٨/٢٦٢.
(٦) الكشاف ٤/٩٩.

القراءة الأولى يكون الضميران عائدَيْن على «مَنْ». والثاني: أنه مِنْ ادَّعىٰ كذا دَعْوَى، ولكنه لَمَّا ضُمِّن «يَدَّعي» معنى يَنْتَمي وينتسبُ عُدِّي بـ «إلى» وإلاَّ فهو متعدٍّ بنفسه، وعلى هذا الوجهِ فالضميران لـ «مَنْ» أيضاً، كما هي في القراءةِ المشهورة.

وعن طلحة أيضاً «يُدَّعىٰ» مشددَ الدال مبنياً للمفعول. وخَرَّجَها الزمخشريُّ[1] على ما تقدَّم مِنْ: ادَّعاه ودَعاه بمعنًىٰ نحو: لَمَسه والتمسه. والضميران عائدان على «مَنْ» عكسَ ما تقدَّم عنده في تخريج القراءة الأولى فإنَّ الضميرَيْن لله تعالى، كما تقدَّم تحريرُه.

آ. (٨) **قوله: ﴿لِيُطْفِئوا﴾**: في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدُها: أنها مزيدةٌ في مفعولِ الإرادةِ. قال الزمخشريُّ[2]: «أصلُه: يُريدون أَنْ يُطْفِئوا، كما جاء في سورة التوبة[3]. وكأنَّ هذه اللامَ زِيْدَتْ مع فعل الإرادة توكيداً له لِما فيها من معنىٰ الإرادة في قولِك: «جِئتُ لأكرمَك» كما زِيْدَت اللامُ في «لا أبالك» تأكيداً لمعنىٰ الإضافةِ في «لا أباك». وقال ابن عطية[4]: «واللامُ في «لِيُطْفِئوا» لامٌ مؤكِّدة دخلَتْ على المفعول لأنَّ التقديرَ: يُريدون أَنْ يُطْفئوا. وأكثر ما تَلْزَمُ هذه اللامُ المفعولَ إذا تقدَّمَ. تقول: «لزيدٍ ضَرَبْتُ، ولِرؤيتِك قصَدْتُ» انتهى. وهذا ليس مذهبَ سيبويه وجمهورِ الناس[5]. ثم قولُ أبي محمد[6]: «وأكثرُ ما تَلْزَمُ» إلى آخره

---

(١) الكشاف ٤/ ٩٩.

(٢) الكشاف ٤/ ٩٩.

(٣) الآية ٣٢.

(٤) المحرر ١٥/ ٥٠٧.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٧٥، والدر المصون ٣/ ٦٦٠.

(٦) أي ابن عطية.

ليس بظاهرٍ لأنه لا قولَ بلزومِها البتةَ، بل هي جائزةُ الزيادةِ، وليس الأكثرُ أيضاً زيادتَها جوازاً، بل الأكثرُ عَدَمُها.

الثاني: أنَّها لامُ العلة والمفعولُ محذوفٌ أي: يُريدون إبطالَ القرآنِ أو دَفْعَ الإِسلام أو هلاكَ الرسولِ عليه السلام لِيُطْفِئوا.

الثالث: أنها بمعنىٰ «أَنْ» الناصبةِ، وأنها ناصبةٌ للفعل بنفسِها. قال الفراء[١]: «العربُ تجعلُ لامَ كي في موضع «أَنْ» في أرادَ وأمر» وإليه ذهب الكسائيُّ أيضاً. وقد تقدَّم لك نحوٌ مِنْ هذا في قوله: «يُريد اللَّهُ ليبيِّنَ لكم» في سورة النساء[٢].

قوله: «مُتِمُّ نُوْرِه» قرأ[٣] الأخَوان وحفص وابن كثير بإضافة «مُتِمُّ» لـ «نورِه» والباقون بتنوينه ونصبِ «نورَه» فالإِضافةُ تخفيفٌ، والتنوينُ هو الأصلُ. والشيخُ ينازِعُ في كونِه الأصلَ وقد تقدَّم. وقوله: «واللَّهُ متمُّ» جملةٌ حالية مِنْ فاعلِ «يريدون» أو «يُطفئوا» وقوله: «ولو كَرِه» حالٌ من هذه الحالِ فهما متداخلان. وجوابُ «لو» محذوفٌ أي: أتَمَّه وأظهَره، وكذلك «ولو كره المُشْرِكون».

آ. (١٠) **قوله: ﴿تُنْجيكم﴾**: الجملةُ صفةٌ لـ «تجارة». وقرأ[٤] ابن عامر «تُنَجِّيكم» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. مِنْ أَنْجىٰ، وهما بمعنىً واحدٍ؛ لأن التضعيفَ والهمزةَ مُعَدِّيان.

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٢٦١.

(٢) الآية ٢٦.

(٣) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٧، والبحر ٨/ ٢٦٣، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٣٨٧، والقرطبي ١٨/ ٨٥.

(٤) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٨، والبحر ٨/ ٢٦٣، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢/ ٢٥٩، والقرطبي١٨/ ٨٧.

آ. (١١) **قوله: ﴿تُؤْمِنون﴾**: لا محلَّ له لأنه تفسير لتجارة. ويجوز أَنْ يكونَ محلُّها الرفعَ خبراً لمبتدأ مضمرٍ أي: تلك التجارةُ تؤمنون، والخبرُ نفسُ المبتدأ فلا حاجةَ إلى رابطٍ، وأَنْ تكونَ منصوبةَ المحلِّ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني تؤمنون. وجاز ذلك على تقديرِ «أَنْ» وفيه تَعَسُّفٌ. والعامَّةُ على «تُؤْمنون» خبراً لفظاً ثابتَ النون. وعبد الله[١] «آمِنوا» و «جاهِدوا» أمرَيْن. وزيد بن علي «تؤمنوا» و «تجاهِدوا» بحذف نونِ الرفع. فأمَّا قراءةُ العامَّة فالخبرُ بمعنى الأمرِ يَدُلُّ عليه القراءاتان الشاذَّتان؛ فإن قراءةَ زيدِ بنِ علي على حَذْفِ لام الأمر أي: لِتؤمنوا ولتجاهِدوا كقوله[٢]:

٤٢٥٩ـ محمدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ

. . . .

وقوله: «قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا»[٣] في وجهٍ أي: لِتَفْدِ، وليقيموا، ولذلك جُزِمَ الفعلُ في جوابِه في قوله: «يَغْفِرْ» وكذلك قولُهم[٤]: «اتقى اللَّهَ امرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» تقديرُه: ليتقِ اللَّهَ. وقال الأخفش[٥]: «إنَّ «تؤمنون» عطفُ بيان لتجارة» وهذا لا يُتَخَيَّلُ إلاَّ بتأويل أن يكونَ الأصلُ: أنْ تؤمنوا فلمَّا حَذَفَ «أن» ارتفع الفعلُ كقوله[٦]:

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/٨٧، والبحر ٨/٢٦٣، والشواذ ١٥٦.
(٢) تقدم برقم ٢٢٨٩.
(٣) الآية ٣١ من إبراهيم.
(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٢.
(٥) لم يرد هذا الإعراب في كتابه معاني القرآن».
(٦) تقدم برقم ٥٢١.

٤٢٦٠ـ ألا أيُّهـذا الـزَّاجِـريْ أَحْضُـرُ الـوغَـى

. . . .

الأصل: أن أَحْضُرَ. وكأنه قيل: هل أدلُّكم على تجارة مُنْجية: إيمانٍ وجهاد. وهو معنى حسنٌ لولا ما فيه من التأويل. وعلى هذا فيجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ تجارة. وقال الفراء[1]: «هو مجزومٌ على جوابِ الاستفهام وهو قولُه: «هل أدلُّكم» واختلف الناسُ في تصحيح هذا القولِ: فبعضُهم / غلَّطه. قال الزجاج[2]: «ليسُوا إذا دَلَّهم على ما ينفعهم يَغْفِرُ لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا»[3] يعني أنه ليس مرتَّباً على مجرد الاستفهام ولا على مجرَّدِ الدلالة. وقال المهدوي: «إنما يَصِحُّ حَمْلاً على المعنىٰ: وهو أَنْ يكونَ «يؤمنون» ويُجاهدون عطفَ بيان على قولِه: «هل أدلُّكم» كأنَّ التجارةَ لم يُدْرَ ما هي؟ فبُيِّنَتْ بالإيمان والجهاد، فهي هما في المعنى فكأنه قيل: هل تُـؤْمنـون وتجاهدون؟ قال: فإنْ لم تقدِّر هذا التقديرَ لم يَصِحَّ؛ لأنه يَصيرُ: إنْ دُلِلْتُمْ يَغْفِرْ لكم. والغُفْرانُ إنما يجبُ بالقَبولِ والإيمانِ لا بالدَّلالةِ. وقال الزمخشري قريباً[4] منه أيضاً. وقال أيضاً: «إنَّ «تُؤْمنون» استئنافٌ، كأنهم قالوا: كيف نعملُ؟ فقال: تؤْمنون». وقال ابن عطية[5]: «تُؤْمنون فعلٌ مرفوعٌ، تقديرُه: ذلك

[٨٥٣/أ]

---

(١) لم يذكر مسألة الجزم في معاني القرآن (١٥٤/٣) وإنما أجاز تقدير «أنْ» وطرحها: «تقول للرجل: هل لك في خير تقوم بنا إلى المسجد فنصلي وإن قلت: «أن نقوم إلى المسجد» كان صواباً».

(٢) معاني القرآن له ١٦٦/٥.

(٣) قال: «إنما هو جواب «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم».

(٤) الكشاف ٩٩/٤ ـ ١٠٠.

(٥) المحرر ٥٠٩/١٥.

أنَّـه تُـؤْمنـون»، فجعلـه خبراً لـ «أَنَّ»، وهـي ومـا فـي حَيِّزهـا خبرٌ لمبتـدأ محـذوفٍ. وهـذا محمـولٌ علـى تفسيرِ المعنىٰ لا تفسيرِ الإعـرابِ، فـإنَّـه لا حاجةَ إليه.

آ. (١٢) **قـولـه: ﴿يَغْفِرْ﴾**: فيـه أوجهٌ، أحدُهـا: أنـه مجزومٌ على جوابِ الخبرِ بمعنىٰ الأمر، كما تقدَّم تقريرُه. والثاني: أنه مجزومٌ علـى جـواب الاستفهـامِ، كمـا قـالـه الفراءُ، وتقـدَّم تـأويلُـه. الثـالـث: أنـه مجزومٌ بشرطٍ مقدَّرٍ أي: إنْ تُؤْمنوا يَغْفِرْ لكم.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وأُخْرى﴾**: فيها خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها في موضِع رفعٍ على الابتداءِ، وخبرُها مقدَّر أي: ولكم أو ثَمَّ، أو عنده خَصْلَةٌ أخرى، أو مَثُوْبَةٌ أخرىٰ. و «تُحِبُّونها» نعتٌ لها. الثاني: أن الخبرَ جملةٌ حُذِفَ مبتدَؤُهـا تقـديـرُه: هـي نصـرٌ، والجملـةُ خبـرُ «أُخْرى»، قـالـه أبو البقاء[١]، وفيه بُعْدٌ كثيرٌ؛ لأنه تقديرٌ لا حاجةَ إليه. والثالث: أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ للدلالةِ عليه بالسِّياق، أي: ويُعْطِكُمْ، أو يَمْنَحْكم مَثوبةً أخرى. و «تُحبونها» نعتٌ لها أيضاً.

والـرابـع: أنهـا منصـوبـةٌ بفعـلٍ مضمـرٍ يُفَسِّـره «تُحبُّـونهـا» فيكـونُ مـن الاشتغـالِ، وحينئـذٍ لا يكـون «تُحِبُّـونهـا» نعتـاً؛ لأنـه مفسِّرٌ للعـامـلِ قبلـه. الخامس: أنها مجرورةٌ عطفاً على «تجارة». وضُعِّفَ هذا: بأنها ليسَتْ مِمَّـا دَلَّ عليـه، إنمـا هـي ثـوابٌ مِـنْ عنـدِ الله. وهـذا الـوجـهُ منقـولٌ عـن الأخفش[٢].

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٦١.

(٢) معاني القرآن ٤٩٩ وعبارته «يقول: وتجارةٍ أخرى» وضبطت في المطبوعة بالضم ولعله سهو.

قـولـه: «نَصْـرٌ مـن اللَّـهِ» خبـرُ مبتـدأ مضمـرٍ أي: «تلـك النعمـةُ ـ أو الخَلَّةُ الأُخْـرى ـ نَصْـرٌ. و «مـن الله» نعتٌ لـه، أو متعلِّقٌ بـه، أي: ابتداؤه منه. ورَفْعُ «نصرٌ وفَتْحٌ» قراءةُ العامَّةِ، ونَصَبَ[١] ابنُ أبـي عبلةَ الثلاثةَ. وفيه أوجهٌ، ذكرها الزمخشريُّ[٢]، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الاختصـاصِ. الثـانـي: أن ينتصِبْنَ على المصـدريَّة أي: يُنْصَـرون نَصْـراً، ويُفتح لهـم فتحـاً قـريبـاً. الثـالـث: أن ينتَصِبْنَ على البدلِ مِـنْ «أُخْـرى» و «أُخْرى» منصوبٌ بمقدَّرٍ كما تقدَّم أي: يَغْفِرْ لكم، ويُدْخِلْكم جناتٍ، ويؤْتِكم أُخْرى، ثم أبدل منها «نَصْراً وفَتْحاً قريباً».

آ. (١٤) قـولـه: ﴿أنصـارَ الله﴾: قـرأ[٣] نـافـع وابـن كثيـر وأبو عمرو «أنصاراً» منوناً، «لله» جارَّاً ومجروراً. والباقون «أنصارَ» غيرَ منونٍ بل مضافاً للجلالة الكريمة، والرسمُ يحتمل القراءتَيْن معاً. واللامُ يُحْتمـل أَنْ تكـونَ مـزيـدةً فـي المفعـولِ للتقـويـة لكـونِ العـامـلِ فَـرْعـاً، إذ الأصلُ: أنصاراً اللَّهَ، وأَنْ تكون غيرَ مزيدةٍ، ويكونَ الجارُّ والمجرورُ نعتاً لـ «أَنْصاراً» والأولُ أظهرُ. وأمَّا قراءةُ الإِضافةِ ففرعُ الأصلِ المذكورِ. ويـؤيِّـدُ قـراءةَ الإِضـافـةِ الإِجمـاعُ عليهـا فـي قـولـه: «نحـن أنصـارُ اللَّـه»[٤]. ولم يُتَصَوَّرْ جَرَيانُ الخلافِ هنا لأنه مرسومٌ بالألفِ.

قوله: «كما قال عيسىٰ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الكافَ في موضع

---

(١) البحر ٨/ ٢٦٤.

(٢) الكشاف ٤/ ١٠١.

(٣) السبعـة ٦٣٥، والنشـر ٢/ ٣٨٧، والقـرطبـي ١٨/ ٨٩، والحجـة ٧٠٨، والتيسير ٢١٠، والبحر ٨/ ٢٦٤.

(٤) الآية ١٤ من الصف.

نصبٍ على إضمارِ القولِ أي: قُلْنا لهم ذلك، كما قال عيسى. الثاني: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: كونوا كَوْناً، قاله مكي[1] وفيه نظرٌ؛ إذ لا يُؤْمَرُون[2] بأن يكونوا كَوْناً. الثالث: أنه كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظِه، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال[3]: «فإنْ قلتَ ما وجهُ صحةِ التشبيهِ، وظاهرُه تشبيهُ كونِهم أنصاراً بقولِ عيسى صلوات الله عليه مَنْ أنصاري؟ قلت: التشبيهُ محمولٌ على المعنى، وعليه يَصِحُّ، والمرادُ: كونوا أنصارَ الله كما كان الحواريُّون / أنصارَ عيسى، حين قال لهم: «مَنْ أَنْصاري إلى الله»». [٨٥٣/ب]

وتقدَّم في آل عمران[4] تَعَدِّي «أَنْصَاري» بـ «إلى»، واختلافُ الناسِ في ذلك. وقال الزمخشري[5] هنا: «فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قولِه: «مَنْ أنصاري إلى الله»؟ قلت: يجبُ أَنْ يكونَ معناه مطابقاً لجوابِ الحواريين: نحن أنصارُ الله. والذي يطابِقُه أَنْ يكونَ المعنى: مَنْ جُنْدِيٌّ متوجِّهاً إلى نصرةِ الله؟ وإضافةُ «أَنْصاري» خلافُ إضافةِ «أنصار الله»؛ فإنَّ معنى «نحن أنصارُ الله»: نحن الذين يَنْصُرون الله، ومعنىٰ «مَنْ أنصاري»: مَنْ الأنصارُ الذين يختصُّون بي، ويكونون معي في نُصْرَةِ اللَّهِ. ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ معناه مَنْ يَنْصُرني مع الله؛ لأنه لا يطابِقُ الجوابَ. والدليل عليه قراءةُ مَنْ قرأ «أنصارَ الله» انتهى. قلت: يعني أنَّ بعضَهم يَدَّعي أنَّ «إلى» بمعنى

---

(١) لم يرد في إعراب المشكل.

(٢) الأصل: «لا يؤمروا» ولعله سهو.

(٣) الكشاف ٤/١٠١.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٢٠٧.

(٥) الكشاف ٤/١٠١.

مع[1] أي: مَنْ أنصاري مع الله؟ وقولُه: «قراءةُ مَنْ قرأ أنصارَ الله» أي: لو كانت بمعنى «مع» لَما صَحَّ سُقوطُها في هذه القراءةِ. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ كلَّ قراءةٍ لها معنىً يَخُصُّها، إلاَّ أن الأَوْلَىٰ توافُقُ القراءتَيْن.

قوله: «فأيَّدْنا الذين آمنوا على عَدُوِّهم» مِنْ إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمرِ فيهما، تَنْبيهاً على عداوةِ الكافرِ للمؤمن؛ إذ الأَصلُ: فأيَّدْناهم عليهم، أي: أيَّدْنا المؤمنين على الكافرين من الطائفتَيْن المذكورتَيْن.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الصف]

(١) نسب صاحب المغني ١٠٤ هذا القول إلى الكوفيين وجماعة من البصريين.

ســورة الجمعـة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿المَلِكِ﴾: هذه قراءةُ العامَّة أعني جرَّ «الملِكِ» وما بعده نعتاً له والبدلُ ضعيفٌ لاشتقاقِها. وقرأ[١] أبو وائل ومسلمة ابن محارب ورؤبةُ بالرفعِ على إضمار مبتدأ مُقْتَضٍ للمدح. قال الزمخشريُّ[٢]: «ولو قُرِىء بالنصب على قولهم «الحمدُ الله أهلَ الحَمْد» لكان وجهاً». وقرأ[٣] زيد بن علي «القَدُّوس» بفتح القاف. وتقدَّم الكلامُ عليه[٤] وعلى الأمِّيِّ والأمِّيِّين[٥] جَمْعِه. و «يَتْلُو» وما بعده صفاتٌ لرسول.

آ. (٣) قوله: ﴿وآخَرِين﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مجرورٌ عطفاً على الأمِّيِّنَ، أي: وبَعَثَ في آخرين من الأمِّيِّنَ. و «لَمَّا يَلْحقوا بهم» صفةٌ لـ «آخرين» قبلُ[٦]. والثاني: أنه منصوبٌ عَطْفاً على الضمير المنصوبِ في «يُعَلِّمُهم»، أي: ويُعَلِّمُ آخرين لم يَلْحقوا بهم وسيَلْحقون، وكلُّ مَنْ يَعْلَم شريعةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم إلى آخرِ

---

(١) البحر ٨/٢٦٦، والشواذ ١٥٦، والقرطبي ١٨/٩١.

(٢) الكشاف ٤/١٠٢.

(٣) البحر ٨/٢٦٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الحشر.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٤٥.

(٦) لعله يعني قبل الجار والمجرور «منهم».

الزمان فرسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُعَلِّمه بالقوة؛ لأنه أصلُ ذلك الخيرِ العظيمِ والفَضْلِ الجَسيمِ.

آ. (٥) قوله: ﴿حُمِّلوا التوراةَ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[١] زيد بن علي ويحيى بن يعمر «حَمَلوا» مخففاً مبنياً للفاعل.

قوله «كمَثَلِ الحِمار» هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ عبدُ الله[٢] «حِمارٍ» منكَّراً. وهو في قوة قراءةِ الباقين؛ لأنَّ المراد بالحمارِ الجنسُ. ولهذا وُصِفَ بالجملةِ بعده كما سيأتي. وقرأ[٣] المأمون ابن هارون الرشيد «يُحَمَّلُ» مشدَّداً مبنياً للمفعول. والجملة مِنْ «يَحْمِلُ» أو «يُحَمَّلُ» فيها وجهان، أحدُهما: ــ وهو المشهورُ ــ أنَّها في موضع الحال من «الحمار» والثاني: أنَّها في موضع الصفةِ للحمار لجريانِه مَجْرى النكرة؛ إذ المُراد به الجنسُ. قال الزمخشري[٤]: «أو الجرُّ على الوصفِ؛ لأنَّ الحمارَ كاللئيمِ في قوله[٥]:

٤٢٦١ــ ولَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني

. . . .

وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وأنَّ منه عند بعضِهم «وآيَةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ»[٦] وأنَّ «نَسْلَخُ» نعتٌ لـ الليل. والجمهورُ يَجْعَلونه حالاً للتعريف

(١) البحر ٨/ ٢٦٦.

(٢) البحر ٨/ ٢٦٦، والشواذ ١٥٦.

(٣) البحر ٨/ ٢٦٦، المحرر ١٦/ ٩. والمأمون هو الخليفة عبد الله بن هارون الرشيد، عالِمٌ فصيح، توفي سنة ٢١٨. انظر: سير الأعلام ١٠/ ٢٧٢.

(٤) الكشاف ٤/ ١٠٣.

(٥) تقدم برقم ٦٩٧.

(٦) الآية ٣٧ من يس. وانظر: الدر المصون ٢/ ٢٦٨.

اللفظي. وأمَّا على قراءةِ عبد الله[1] فالجملةُ وصفٌ فقط، ولا يمتنعُ أَنْ تكونَ حالاً عند سيبويه[2].

والأَسْفار: جمعُ سِفْرٍ، وهو الكتابُ المجتمعُ الأوراقِ.

قوله «بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ» فيه أوجهٌ، أحدها: ـ وهو الظاهرُ المشهور ـ أنَّ «مَثَلُ القوم» فاعلُ «بِئْس». والمخصوصُ بالذَّمِّ الموصولُ بعده فَيُشْكِلُ؛ لأنه / لا بُدَّ مِنْ تصادُقِ فاعلِ نِعْم وبِئْسَ والمخصوصِ، [٨٥٤/أ] وهنا المَثَلُ ليس القومَ[3] المكذِّبين. والجواب: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: بِئْسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كَذَّبوا. الثاني: أنَّ «الذين» صفةٌ للقوم فيكونُ مجرورَ المحلِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ لِفَهْمِ المعنىٰ تقديره: بِئْس مَثَلُ القومِ المكذِّبين مَثَلُ هؤلاء، وهو قريبٌ من الأَولِ. الثالث: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، وأنَّ مَثَلَ القومِ هو المخصوصُ بالذِّم، تقديرُهُ: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القوم، ويكونُ الموصولُ نعتاً للقوم أيضاً، وإليه يَنْحو كلامُ ابنِ عطيةَ، فإنه قال[4]: «والتقديرُ: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القومِ. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه لا يُحْذَفُ الفاعلُ عند البَصْريين، إلاَّ في مواضعَ ثلاثةٍ[5]، ليس هذا منها، اللهم إلاَّ أَنْ يقولَ بقولِ الكوفيين. الرابع: أَنْ يكونَ التمييزُ محذوفاً، والفاعل المُفَسَّرُ به مستترٌ تقديرُه: بئس مَثَلاً مَثَلُ القوم، وإليه يَنْحو كلامُ الزمخشريِّ[6] فإنه قال: «بِئْسَ مَثَلاً مَثَلُ القوم» فيكونُ الفاعلُ

(١) «حمار».

(٢) لأن سيبويه يجيز الحال من النكرة. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) الأصل «القوم الذين» بإقحام «الذين».

(٤) لم يرد نص ابن عطية هذا في مطبوعة «المحرر».

(٥) انظر: الارتشاف ٢/١٨٢.

(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

مستتراً، مُفَسَّرٌ بـ «مَثَلاً» و «مَثَلُ القومِ» هو المخصوصُ بالذمِّ والموصولُ صفةٌ له، وحُذِف التمييزُ، وهذا لا يُجيزه سيبويهِ وأصحابُه البتةَ، نَصُّوا على امتناعِ حَذْفِ التمييزِ[١]، وكيف يُحْذَفُ وهو مُبَيِّنٌ؟

آ. (٦) قوله: ﴿أنَّكم أولياءُ﴾: سادٌّ مَسَدَّ المفعولَيْنِ، أو المفعولِ، على الخلافِ[٢]. و«لله» متعلِّقٌ بـ «أَوْلياء» أو بمحذوف نعتاً لـ أولياء و «مِنْ دونِ الناس» كذلك.

وقوله «فتَمَنَّوُا الموتَ» جوابُ الشرطِ. والعامَّةُ بضمِّ الواوِ، وهو الأصلُ في واو الضميرِ. وابن السَّمَيْقع[٣] وابن يعمر وابن أبي إسحاق بكسرها، وهو أصلُ التقاءِ الساكنين. وابن السَّميفع أيضاً بفتحها، وهذا طَلَبٌ للتخفيف، وتقدَّم نحوُه في قولِه «اشْتَروا الضلالة»[٤] وحكى الكسائيُّ إبدالَ الواوِ همزةً.

آ. (٧) قوله: ﴿ولا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾: وقال في البقرة[٥] «ولن يتمنَّوْه» قال الزمخشري[٦]: «لا فرقَ بين «لا» و «لن» في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما نفيٌ للمستقبل، إلاَّ أنَّ في «لن» تأكيداً وتشديداً ليس في «لا»، فأتىٰ مرةً بلفظ التأكيد «ولن يتمنَّوْه»، ومرةً بغير لفظِه «ولا يتمنَّوْنه». قال

(١) قال في الارتشاف ٢/٢٨٦: «ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه».
(٢) انظر الدر ١/٢٢٨.
(٣) انظر في قراءاته: الشواذ ١٥٦، والبحر ٨/٢٦٧، والإتحاف ٢/٥٣٨.
(٤) الآية ١٦ من البقرة وانظر: الدر المصون ١/١٥١.
(٥) الآية ٩٥.
(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

الشيخ[1]: «وهذا رجوعٌ منه عن مذهبِه: وهو أنَّ «لن» تَقْتَضي النفي على التأبيد إلى مذهبِ الجماعة وهو أنَّها لا تَقْتَضيه» قلت: وليس فيه رجوعٌ، غايةُ ما فيه أنه سكَتَ عنه، وتشريكُه بين «لا» و «لن» في نفي المستقبل لا يَنْفي اختصاصَ «لن» بمعنى آخرَ. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا بأشبعَ منه هنا في البقرة[2].

آ. (٨) **قوله: ﴿فإنه مُلاقيكم﴾**: في الفاءِ وجهان أحدُهما: أنها داخلةٌ لِما تَضَمَّنه الاسمُ مِنْ معنى الشرطِ، وحُكْمُ الموصوفِ بالموصول حكمُ الموصولِ في ذلك. والثاني: أنَّها مزيدةٌ مَحْضَةٌ لا للتضمين المذكور. وأفسدَ هؤلاء القولَ الأول بوجهَيْن[3]، أحدُهما أنَّ ذلك إنَّما يجوز إذا كان المبتدأُ أو اسمُ «إنَّ» موصولاً، واسمُ «إنَّ» هنا ليس بموصولٍ، بل موصوفٌ[4] بالموصول. والثاني: أنَّ الفِرارَ مِنْ الموتِ لا يُنْجَي منه، فلم يُشْبِهِ الشرطَ، يعني أنه متحققٌ فلم يُشْبه الشرطَ الذي هو مِنْ شأنِه الاحتمالُ.

وأُجيب عن الأول: بأنَّ الموصوفَ مع صفتِه كالشيءِ الواحدِ، ولأن «الذي» لا يكونَ إلاَّ صفةً. فإذا لم يُذْكَرِ الموصوفُ دخلَتِ الفاءُ، والموصوفُ مرادٌ، فكذلك إذا صَرَّح بها. وعن الثاني: بأنَّ خَلْقاً كثيراً يَظُنُّونَ أنَّ الفِرارَ مِنْ أسبابِ الموتِ يُنَجِّيهم إلى وقتٍ آخر. وجَوزَّ مكي[5]

(١) البحر ٨/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الدر ٢/ ٩.

(٣) انظر: الإملاء ٢/ ٢٦١.

(٤) الأصل: «موصوفاً».

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٣٧٧.

أَنْ يكونَ الخبرُ قولَه «الذي تَفِرُّون منه»، وتكون الفاءُ جوابَ الجملة. قال: «كما تقول: زيدٌ منطلقٌ فقُمْ إليه» وفيه نظر؛ لأنه لا تَرَتُّبَ بين قولِه: «إن الموت الذي تَفِرُّون» وبين قولِه: «فإنَّه مُلاقيكم» فليس نظيراً لِما مَثَّله.

وقرأ[1] زيد بن علي «إنه» دونَ فاء وفيها أوجه، أحدُها: أنَّه مستأنفٌ، وحينئذٍ يكونُ الخبرُ نفسَ الموصولِ كأنه قيلَ: إنَّ الموتَ هو الشيءُ الذي تَفِرُّونَ منه، قاله الزمخشري[2]. الثاني: أنَّ الخبرَ الجملةُ: «إنَّه مُلاقيكم». وحينئذٍ يكونُ الموصولُ نعتاً للموت. الثالث: أَنْ يكونَ «إنَّه» تأكيداً[3]؛ لأنَّ الموتَ لَمَّا طال الكلامُ أُكِّدَ الحرفُ توكيداً لفظيّاً، وقد عَرَفْتَ أنه لا يُؤَكَّدُ كذلك إلاَّ بإعادةِ ما دَخَلَ عليه. أو بإعادةِ ضميرِه، فأُكِّد بإعادةِ ضميرِ ما دَخَلَتْ عليه «إنَّ» وحينئذٍ يكون الموصولُ نعتاً للموتِ، و «مُلاقِيكم» خبرُه كأنَّه قيل: إنَّ الموتَ إنَّه مُلاقيكم.

آ. (٩) **قوله: ﴿مِنْ يومِ الجمعة﴾**: «مِنْ» هذه بيانٌ لـ «إذا» وتفسيرٌ لها قاله الزمخشريُّ[4]. وقال أبو البقاء[5]: إنَّها بمعنىٰ «في»، أي: في يوم. وقرأ العامَّةُ «الجمعة» بضمَّتَيْن. وقرأ[6] ابن الزبير وزيدابن علي وأبو حيوة وأبو عمروٍ في روايةٍ بسكونِ الميم. فقيل: هي لغةٌ في الأولى وسُكِّنَتْ تخفيفاً، وهي لغةُ تميم. وقيل: / هو مصدرٌ بمعنى [٨٥٤/ب]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٦٧، معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١٠٤.
(٣) الأصل: «تأكيد».
(٤) الكشاف ٤/ ١٠٤.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٣٨، والقرطبي ١٨/ ٩٧، والبحر ٨/ ٢٦٧.

الاجتماع. وقيل: لَمَّا كان بمعنى الفعل صار كرجل هُزْأَة، أي: يُهْزَأ[1] به، فلمَّا كان في الجمعة معنى التجمُّع أُسْكِن؛ لأنه مفعولٌ به في المعنى، أو يُشْبهُه فصارَ كهُزْأَة الذي يُهْزأ به. قاله مكي[2]، وكذا قال أبو البقاء[3]: «هو بمعنى المُجْتَمَع فيه مثلَ: رجل ضُحْكَة، أي: يُضْحك منه» وقال مكي[4]: «يجوزُ إسكان الميم استخفافاً. وقيل: هي لغةٌ». قلت: قد تقدَّم أنها قراءةٌ، وأنها لغةُ تميم. وقال الشيخ[5]: «ولغةٌ بفتحِها لم يُقْرَأ بها» قلت: قد نقلها قراءةً أبو البقاء[6] فقال: «ويقرأ بفتح الميم بمعنىٰ الفاعِل، أي: يومَ المكان الجامع. مثلَ: رجلٌ ضُحْكَة، أي: كثيرُ الضَّحِك» وقال مكي قريباً منه، فإنه قال[7]: «وفيه لغةٌ ثالثةٌ بفتح الميم على نسبةِ الفعل إليها، كأنَّها تَجْمع الناسَ كما يُقال: رجلٌ لُحَنَة، إذا كان يُلَحِّن الناس، وقُرَأَة، إذا كان يُقْرِىءُ الناس»، ونقلها قراءةً أيضاً الزمخشري[8]، إلاَّ أنه جعلَ الجُمْعَةَ بالسكون هو الأصلَ، وبالمضموم مخفَّفاً منه فقال: «يوم الجُمعة: يوم الفوجِ المجموعِ كقولهم: ضُحْكَة للمضحوك منه. ويومُ الجُمعة بفتح الميم: يومُ الوقتِ الجامعِ كقولهم: ضُحَكة ولُعَبة، ويومُ الجُمُعة تثقيلٌ للجُمْعَة كما قيل: عُسُرة في عُسْرة

---

(1) قوله يهزأ غير واضح في الأصل.
(2) إعراب المشكل ٢/ ٣٧٨.
(3) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(4) إعراب المشكل ٢/ ٣٧٨.
(5) البحر ٨/ ٢٦٧.
(6) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(7) إعراب المشكل ٢/ ٣٧٨.
(8) الكشاف ٤/ ١٠٤.

وقُرِىء بهن جميعاً» وتقديرُهُ: يوم الوقتِ الجامع أحسنُ من تقدير أبي البقاءِ: يوم المكانِ الجامعِ؛ لأنَّ نسبةَ الجمعِ إلى الظرفَيْن مجازٌ فالأَوْلىٰ إبقاؤُه زماناً على حالِه.

آ. (١١) قوله: ﴿انْفَضُّوا إليها﴾: أعاد الضمير على التجارة دونَ اللهو؛ لأنها الأهمُّ في السبب. قال ابن عطية[١]: «وقال: إليها ولم يقل: إليهما تَهَمُّماً بالأهمِّ، إذ كانَتْ هي سببَ اللهوِ ولم يكن اللهوُ. سبَبَها. وتأمَّلْ أنْ قُدِّمتْ التجارةُ على اللهو في الرؤية؛ لأنها أهمُّ وأُخِّرت مع التفضيل[٢]، لتقعَ النفسُ أولاً على الأَبْيَن» انتهى. وفي قولِه «لم يَقُلْ «إليهما» ثم أَجابَ بما ذكَرَ نَظَرٌ لا يَخْفَىٰ؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو» لا يُثَنَّىٰ معه الضميرُ ولا الخبرُ ولا الحالُ ولا الوصفُ؛ لأنها لأحدِ الشيئَيْن، ولذلك تأوَّل الناسُ «إنْ يكُنْ غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أَوْلىٰ بهما[٣]» كما قَدَّمتهُ في موضعِه، وإنما الجوابُ عنه: أنه وَحَّدَ الضميرَ لأنَّ العطفَ بـ «أو» وإنما جيْءَ بضميرِ التجارة دونَ ضمير اللهوِ وإن كان جائزاً لِما ذكَره ابنُ عطيةَ مِنْ الجوابِ، وهو الاهتمام كما قاله غيرُ واحدٍ. وقد قال الزمخشريُّ[٤] قريباً ممَّا قاله ابنُ عطية فإنه قال: «كيف قال: إليها، وقد ذكرَ شيئَيْن؟ قلت: تقديرُه: إذا رأوا تجارةً انفَضُّوا إليها أو لَهْواً انفَضُّوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكورِ عليه، وكذلك قراءةُ مَنْ قرأ «انفَضُّوا إليه» انتهى. فقوله: قلتُ تقديرُه إلى آخره، يُشْعِرُ بأنَّه كان حقُّ الكلام أَنْ

---

(١) المحرر ١٦/١٤.

(٢) فقال: ﴿خيرٌ من اللهو ومن التجارة﴾.

(٣) الآية ١٣٥ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١٥.

(٤) الكشاف ٤/١٠٦.

يُثَنَّىٰ الضمير، ولكنه حُذِف. وفيه ما قَدَّمتُه لك: مِنْ أنَّ المانعَ مِنْ ذَلك أمرٌ صناعيٌ وهو العطفُ بـ «أو».

وقرأ[1] ابن أبـي عبلةَ «إليه» أعاد الضميرَ إلى اللهو وقد نَصَّ على جوازِ ذلك الأخفش[2] سَماعاً من العرب نحو: «إذا جاءك زيد أو هند فأَكْرِمه» وإن شئْتَ «فأَكرِمْها». وقرأ بعضُهم «إليهما» بالتثنية. وتخريجُها كتخريجِ «إنْ يكُنْ غنياً أو فقيراً[3]» وقد تقدَّم تحريرُه[4].

قوله: «وتركوك» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «انفَضُّوا» و «قد» مقدرةٌ عند بعضِهم وقولِه «ما عند اللَّهِ خيرٌ» «ما» موصولَةٌ مبتدأ، و «خيرٌ» خبرُها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجمعة]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٢٦٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٥٧.
(٢) لم يرد هذا النص في معاني القرآن.
(٣) الآية ١٣٥ من النساء.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/١١٥.

سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إذا جاءك﴾: شرطٌ. قيل: جوابُه قالوا. وقيل: محذوفٌ. و «قالوا» حالٌ، أي: جاؤوك قائلين كيتَ وكيتَ، فلا تقبَلْ منهم. وقيل: الجوابُ «اتَّخذوا أَيْمانَهم جُنَّةً» وهو بعيدٌ، و «قالوا» أيضاً حالٌ.

قوله: «قالوا نَشْهَدُ» جرىٰ مَجْرىٰ القسمِ كفعل العِلْم واليقين، ولذلك تُلُقِّيَتْ بما يُتَلَقَّىٰ به القسمُ في قوله: «إنَّك لَرسولُ الله» وفي قوله[1]:

٤٢٦٢ـ ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي
إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وقد تقدَّم خلافُ الناسِ في الصدق والكذبِ واستدلالُهم بهذه الآيةِ، والجوابُ عنها، أولَ البقرة.

قوله: «والله يعلمُ» جملةٌ معترضةٌ بين قوله: «نَشْهد إنك لَرسولُ» وبين قولِه: «والله يَشْهد» لفائدةٍ، قال الزمخشري[2]: «لو قال: قالوا نشهد

(١) تقدم برقم ٢٨١٠.
(٢) الكشاف ٤/١٠٧.

إنَّك لرسول الله، والله يَشْهد إنَّهم لكاذبون، لكان يُوْهِم أنَّ قولَهم هذا كذبٌ، فوَسَّط بينهما قولَه: «والله يَعْلَمُ إنَّك لَرسولُه» ليُميط هذا الإِبْهام».

آ. (٢) **قوله: ﴿اتَّخذوا﴾**: قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط، ويجوز أَنْ يكون مستأنفاً، جيْءَ به لبيانِ كذبِهم وحَلْفِهم عليه، أي: إنَّ الحاملَ لهم على الإِيمان / اتِّقاؤهم بها عن أنفسِهم. والعامَّةُ [٨٥٥/أ] على فتح الهمزة جمعَ «يمين» والحسن[١] بكسرِها مصدراً. وتقدَّم مثله في المجادلة[٢]. والجُنَّةُ: التُّرْسُ ونحوُه، وكلُّ ما يَقيك سوءاً. ومن كلامِ الفصحاء: «جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ» وقال أعشى همدان[٣]:

٤٢٦٣ـ إذا أنـتَ لـم تجعـلْ لِعـرْضِـكَ جُنَّـةً ... مِـن المـالِ سـار الـذَّمُّ كـلَّ مَسِيْـرِ

قوله: «ساء ما كانوا» يجوز أن تكونَ الجاريةَ مَجْرَىٰ بئْسَ، وأَنْ تكونَ على بابها، والأولُ أظهرُ، وقد تقدَّم حكمُ كلٍ منهما[٤] ولله الحمد، وقوله: «فطُبِعَ» هذه قراءةُ العامَّة أعني بناءَه للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ بعدَه. وزيد بن علي[٥] «وطَبَعَ» مبنياً للفاعل. وفي الفاعلِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى، ويَدُلُّ عليه قراءةُ الأعمشِ، وقراءتُه هو في روايةٍ عنه «فَطَبَعَ اللهُ» مُصَرَّحاً بالجلالةِ. والثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المفهومِ مِمَّا قبلَه، أي: فطَبَعَ هو، أي: تَلْعابُهم بالدين.

---

(١) الإتحاف ٢/ ٥٣٩، والمحتسب ٢/ ٣٢٢، والبحر ٨/ ٢٧١.

(٢) الآية ١٦.

(٣) تفسير الماوردي ٤/ ٢٤١، والبحر ٨/ ٢٧١.

(٤) انظر: الدر ٣/ ٦٣٨.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/ ١٢٤، والبحر ٨/ ٢٧٢.

آ. (٤) قوله: ﴿تَسْمَعْ﴾: العامَّةُ بالخطاب، و «لِقولهم» متعلِّقٌ به وضُمِّنَ «تَسْمَعْ» معنى تُصْغي وتميلُ، فلذلك عُدِّيَ باللام. وقيل: بل هي مزيدةٌ، أي: تسمعُ قولَهم. وليس بشيءٍ؛ لنَصاعةِ معنى الأول. وقرأ[١] عطيةُ العَوْفيُّ وعكرمةُ بالياء مِنْ تحت مبنياً للمفعول، والقائم مَقامَ الفاعلِ الجارُّ لأجلِ التضمينِ المتقدِّمِ. ومَنْ اعتقد زيادةَ اللامِ أولاً لم يَجُزْ أَنْ يعتقدَها هنا، أي: تَسمعْ قَوْلَهم؛ لأنَّ اللامَ لا تُزادُ في الفاعلِ ولا فيما أشبهه.

قوله: «كأنَّهم خُشُبٌ» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها مستأنفةٌ. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم كأنَّهم، قالهما الزمخشري[٢]. والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في «قولِهم» قاله أبو البقاء[٣]. وقرأ[٤] أبو عمروٍ والكسائيُّ وقنبلٌ «خُشْب» بضمٍ وسكونٍ، وباقي السبعةِ بضمتين. وقرأ السعيدان: ابنُ جبير وابنُ المسيَّب بفتحتين، ونسبها الزمخشريُّ[٥] لابن عباس ولم يذكُرْ غيرَه. فأمَّا القراءةُ بضمتَيْن فقيل: يجوزُ أَنْ تكونَ جمع خشَبَة نحو: ثَمَرَة وثُمُر، قاله الزمخشريُّ[٦]، وفيه نظرٌ؛ لأن هذه الصيغةَ محفوظةٌ في فَعَلَة لا تَنْقاس نحو: ثَمَرَة وثُمُر. ونقل الفاسيُّ عن الزبيدي

---

(١) البحر ٨/ ٢٧٢، والشواذ ١٥٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٦، والنشر ٢/ ٢١٦، والبحر ٨/ ٢٧٢، والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/ ١٢٥، والحجة ٧٠٩.

(٥) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٦) الكشاف ٤/ ١٠٩.

أنه جمعُ خَشْباء، وأَحْسَبُه غَلِطَ عليه لأنه قد يكون قال «خُشْب» بالسكون جمع خَشْباء نحو: حَمْراء وحُمْر؛ لأنَّ فَعْلاء الصفةَ لا تُجْمع على فُعُل بضمتين بل بضمةٍ وسكونٍ. وقوله «الزبيدي» تصحيفٌ: إمَّا منه وإمَّا من الناسخِ، إنما هو اليزيديُّ تلميذُ أبي عمرو بن العلاء، نقل ذلك الزمخشري[1]. وقال أبو البقاء[2]: «وخُشْب بالضمِّ والإِسكان جمعُ خَشَب مثل: أَسَد وأُسْد» انتهى. فهذا يُوهم أنه يقال: أُسُد بضمتين وليس كذلك[3].

وأمَّا القراءةُ بضمةٍ وسكونٍ فقيل: هي تخفيفُ الأُولى. وقيل: هي جمعُ خَشْباء وهي الخَشَبةُ التي نُخِر جَوْفُها، أي: فُرِّغَ، شُبِّهوا بها لفراغِ بَواطِنِهم مِمَّا يُنْتَفَعُ به. وقيل: هي جمعُ خَشَبة نحو بَدَنَة وبُدْن، قاله الزمخشري[4].

وأمَّا القراءةُ بفتحتَيْن فهو اسمُ جنسٍ، وأُنِّثَتْ صفتُه كقولِه: «نخلٍ خاوية»[5] وهو أحدُ الجائزَيْن.

وقوله: «مُسَنَّدَة» تنبيهٌ على أنها لا يُنْتَفَعُ بها، كما يُنتفع بِالخَشَبِ في سَقْفٍ وغيرِه، أو شبهوا بالأصنامِ؛ لأنهم كانوا يُسْنِدونها إلى الحِيطان.

قوله: «يَحْسَبونَ كُلَّ صيحةٍ عليهم» فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٢.

(٣) لا غبار على كلام أبي البقاء فهو يُخَرِّج قراءة «خُشْب» فيرى أنها جمع خَشَب مثل أَسَد وأُسْد ومن جموع أَسَد: أُسُد كما في معاجم اللغة: الصحاح واللسان.

(٤) الكشاف ٤/ ١٠٩.

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

«عليهم» هو المفعولُ الثاني للحُسْبان، أي: واقعةً وكائنةً عليهم، ويكون قولُه: «هم العدوُّ» جملةً مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك. والثاني: أَنْ يكونَ «عليهم» متعلقاً بصيحة، و «هم العدوُّ» الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني للحُسبان. قال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «هم العدوُّ» هو المفعولَ الثاني، كما لو طَرَحْتَ الضميرَ. فإنْ قلتَ: فحقُّه أن يُقالَ: هي العدو قلت: منظورٌ فيه إلى الخبر، كما ذُكِر في قوله: «هذا ربي»[2]، وأَنْ يُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ على «يَحْسَبُون كلَّ أهلِ صيحةٍ» انتهى. وفي الثاني بُعْدٌ بعيدٌ.

قوله: «أَنَّىٰ يُؤْفَكون» «أنَّىٰ» بمعنى كيف. وقال ابن عطية[3]: ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ «أنّى» ظرفاً لـ «قاتَلَهم» كأنَّه قال: قاتلهم اللهُ كيف انصَرفوا، أو صُرِفوا؟ فلا يكونُ في القولِ استفهامٌ على هذا» انتهىٰ. وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ «أنَّىٰ» إنما هي بمعنى كيف، أو بمعنىٰ أين الشرطيةِ أو الاستفهاميةِ، وعلىٰ التقادير الثلاثةِ فلا تَتَمَحَّضُ للظرفِ فلا يعملُ فيها ما قبلَها البتةَ، كما لا تعمل في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ.

آ. (٥) **قوله: ﴿يَسْتَغْفِرْ لكم رسولُ الله﴾**: هذه المسألةُ عَدَّها النحاةُ من الإعمالِ، وذلك أنَّ «تعالَوا» يطلبُ «رسولُ الله» مجروراً بـ إلى، أي: تعالَوا إلى رسولِ الله، و «يَسْتغفر» يَطْلبه فاعلاً، فأعمل الثاني، ولذلك رفعَه، وحَذَف من الأول؛ إذ التقدير: تعالَوْا إليه، ولو أَعْمل الأولَ لقيل: إلى رسولِ الله / يَسْتغفر، فيُضمر في «يَسْتغفر» [٨٥٥/ب]

(١) الكشاف ٤/١٠٩.

(٢) الآية ٧٧ من الأنعام.

(٣) المحرر ١٦/١٨.

فاعلٌ ويمكن أَنْ يقال: لَيستْ هذه من الإعمال في شيء لأنَّ قولَه: «تعالَوْا» أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنَّظر إلى مُقْبَلٍ عليه.

قوله: «لَوَّوْا» هذا جوابُ «إذا». وقرأ[1] نافع «لَوَوْا» مخففاً، والباقون مشدَّداً على التكثير و «يَصُدُّون» حال لأنَّ الرؤيةَ بَصَريَّةٌ، وكذا قولُه «وهم مُسْتكبرون» حالٌ أيضاً: إمَّا من صاحب الحالِ الأولى، وإمَّا مِنْ فاعل «يَصُدُّون» فتكونُ متداخلةً. وأتى بـ «يَصُدُّون» مضارعاً دلالةً على التجدُّدِ والاستمرار. وقرِىء[2] «يَصِدُّون» بالكسر وقد تقدَّمتا في الزخرف[3].

آ. (٦) **قوله: ﴿اسْتَغْفَرْتَ﴾**: قراءةُ العامَّةُ بهمزةٍ مفتوحةٍ مِنْ غير مَدّ، وهي همزةُ التسويةِ التي أصلُها الاستفهامُ. وقرأ[4] يزيد ابن القعقاع «آسْتَغْفَرْت». بهمزةٍ ثم ألفٍ، فاختلف الناس في تأويلِها، فقال الزمخشري[5]: «إشْباعاً لهمزة الاستفهام للإظهارِ والبيانِ، لا قَلْباً لهمزة الوصل كما في «آلسحرُ»[6] و «آللهُ»[7] يعني أنه أشبع فتحةَ همزةِ التسويةِ فتولَّد منها ألفٌ، وقَصْدُه بذلِك إظهارُ الهمزةِ وبيانُها، لا أنه قَلَبَ الوصل

---

(١) السبعة ٦٣٦، والنشر ٢/ ٣٨٨، والقرطبي ١٨/ ١٢٧، والحجة ٧٠٩، والبحر ٨/ ٢٧٣.

(٢) البحر ٨/ ٢٧٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٧ من الزخرف.

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٨٨، الإتحاف ٢/ ٥٤٠، والمحتسب ٢/ ٣٢٢، والبحر ٨/ ٢٧٣.

(٥) الكشاف ٤/ ١١١.

(٦) الآية ٨١ من يونس وهي قراءة أبي عمرو. انظر: الدر ٦/ ٢٤٩.

(٧) الآية ٥٩ من يونس.

ألفاً كما قَلَبها في قولِه: «آلسحرُ» «آللهُ أَذِنَ لكم» لأنَّ هذه الهمزةَ للوَصْلَ، فهي تَسْقُط في الدَّرْج. وأيضاً فهي مكسورةٌ فلا يَلْتبسُ معها الاستفهامُ بالخبر: بخلاف «آلسحر» و «آلله». وقال آخرون: هي عِوَضٌ من همزةِ الوصلِ. كما في «آلذَّكَرَيْن»[1] وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ هذه مكسورةٌ فكيف تُبْدَلُ ألفاً؟ وأيضاً فإنما قَلَبْناها هناك ألفاً ولم نحذِفْها، وإن كان حَذْفُها مُسْتحقاً، لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر، وهنا لا لَبْسَ.

وقال ابن عطية[2]: «قرأ أبو جعفر ـ يعني يزيد بن القعقاع ـ «آستغفرْتَ» بمَدَّة على الهمزةِ. وهي ألفُ التسوية. وقرأ أيضاً بوَصْلِ الألف دون همز على الخبر، وفي هذا كلِّه ضَعْفٌ؛ لأنه في الأولى أثبت هَمزةَ الوصلِ، وقد أغنتْ عنها همزةُ الاستفهام، وفي الثانية حَذَفَ همزةَ الاستفهام، وهو يُريدها، وهذا ممَّا لا يُسْتعملُ إلاَّ في الشعرِ». قلت: أمَّا قراءتُه «استغفرْتَ» بوَصْلِ الهمزة فرُوِيَتْ أيضاً عن أبي عمروٍ، إلاَّ أنه هو يضُمُّ ميم «عليهم» عند وَصْلِه الهمزةَ؛ لأن أصلَها الضمُّ، وأبو عمروٍ يكسِرُها على أصلِ التقاء الساكنين. وأمَّا قولُه: «وهذا ممَّا لا يُسْتعمل إلاَّ في شعرٍ» فإنْ أراد بهذا مَدَّ هذه الهمزةِ في هذا المكانِ فصحيحٌ، بل لا نجده أيضاً، وإنْ أرادَ حَذَفَ همزةَ الاستفهامِ فليس بصحيحٍ لأنَّه يجوزُ حَذْفُها إجماعاً قبل «أم» نثراً ونَظْماً، وأمَّا دونَ «أم» ففيه خلافٌ، والأخفشُ[3] يُجَوِّزُهُ ويجعلُ منه «وتلك نعمةٌ»[4] وقولَه[5]:

---

(١) الآية ١٤٣ من الأنعام.

(٢) المحرر ١٦/ ٢١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٢٦.

(٤) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٥) تقدم برقم ٣٣٩. والأصل «كقول الآخر» وليست مناسبة.

٤٢٦٤ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِباً مني وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقول الآخر[١]:

٤٢٦٥ـ أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأَنْ
أُورَثَ ذَوْداً شصائِصاً نَبْلا

وأمَّا قبل «أم» فكثير كقولِه[٢]:

٤٢٦٦ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإنْ كنتُ داريا
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

وقد مَرَّتْ هذه المسألةُ مستوفاةً[٣] ولله الحمدُ.

آ. (٧) **قوله: ﴿يَنْفَضُّوا﴾**: قرأ العامَّةُ من الانْفِضاض وهو التفرُّقُ. وقرأ[٤] الفضل بن عيسى الرقاشي «يُنْفِضُوا» مِنْ أَنْفَضَ القومُ: فَنِيَ زادُهم. ويقال: نَفَضَ الرجلُ وعاءَه من الزاد، فأَنْفَضَ، فيتعدَّى دونَ الهمزةِ ولا يتعدَّىٰ معها، فهو من بابِ: كَبَبْتُه فأَكَبَّ. قال الزمخشري[٥]: «وحقيقتُه: حانَ لهم أَنْ يَنْفُضُوا مَزاوِدَهُم».

آ. (٨) **قوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ﴾**: قراءةُ العامَّةُ بضمِّ الياءِ وكسرِ الراءِ، مُسْنَداً إلى «الأعزُّ»، و «الأذلَّ» مفعولٌ به، والأعزُّ بعض

---

(١) تقدم برقم ٣٤٠.
(٢) تقدم برقم ٣٤١.
(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢٥٨.
(٤) البحر ٨/ ٢٧٤، والشواذ ١٥٧.
(٥) الكشاف ٤/ ١١١.

المنافقين على زعمه. وقرأ[1] الحسن وابن أبي عبلة والمسيبيُّ «لَنُخْرِجَنَّ» بنون العظمة وبنصبِ «الأعَزَّ» على المفعول به ونصبِ الأذلّ على الحالِ، وبه استشهد مَنْ جَوَّز تعريفَها. والجمهورُ جَعلوا أل مزيدةً على حَدِّ[2]:

٤٢٦٧ـ فَأَرْسَلَها العِراكَ ....

....

وادخلوا الأَوَّلَ فالأوَّلَ. وجَوَّز أبو البقاء[3] أَنْ يكونَ منصوباً على المفعول به، وناصبُه حالٌ محذوفةٌ، أي: مُشْبِهاً الأذلَّ. وقد خَرَّجَه الزمخشريُّ[4] على حَذْفِ مضافٍ، أي: خروجَ الأذلِّ، أو إخراجَ الأذَلِّ، يعني بحسَبِ القراءتَيْن: مِنْ خَرَجَ وأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصبُ على المصدرِ لا على الحالِ. ونَقَلَ الدانيُّ عن الحسن أيضاً / «لنَخْرُجَنَّ» بفتح [٨٥٦/أ] نونِ العظمة وضمِّ الراء ونصبِ «الأعزَّ» على الاختصاصِ كقولهم: «نحن العربَ أَقْرىٰ الناسِ للضيفِ»، و «الأذلَّ» نصبٌ على الحالِ أيضاً، قاله الشيخ[5]، وفيه نظرٌ كيف يُخْبرون عن أنفسِهم بأنهم يَخْرُجون في حالِ الذُّلِّ مع قولهم الأعزّ، أي: أخصُّ الأعزَّ، ويَعْنُون بالأعزِّ أنفسَهم؟ وقد حكى هذه القراءةَ أيضاً أبو حاتمٍ، وحكى الكسائي والفراء[6] أنَّ قوماً قرؤوا «لَيَخْرُجَنَّ» بفتح الياء وضم الراء ورفع «الأعزُّ» فاعلاً ونصب الأول

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٤٠، والبحر ٨/ ٢٧٤، والمحرر ١٦/ ٢٢.
(٢) تقدم برقم ٣١١٥.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٢.
(٤) الكشاف ٤/ ١١١.
(٥) البحر ٨/ ٢٧٤.
(٦) لم ترد في كتابه «معاني القرآن».

حالاً وهي واضحةٌ. وقُرِىء[1] لَيُخْرَجَنَّ بالياء مبنياً للمفعول «الأعزُّ» قائماً مَقام الفاعلِ، «الأذلَّ» حالٌ أيضاً.

آ. (١٠) قوله: ﴿وأكُنْ﴾: قرأ[2] أبو عمروٍ «وأكونَ» بنصب الفعل عطفاً على «فأصَّدَّقَ» و «فأصَّدَّقَ» منصوبٌ على جوابِ التمني في قوله: «لولا أَخَّرْتني» والباقون «وأكُنْ» مجزوماً، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنين. واختلفت عبارات الناسِ في ذلك، فقال الزمخشري[3]: «عطفاً على محلِّ «فأصَّدَّقَ» كأنه قيل: إنْ أخَّرْتَني أصَّدَّقْ وأكنْ». وقال ابنُ عطية[4]: «عطفاً على الموضع؛ لأنَّ التقديرَ: إنْ أخَّرْتني أصَّدَّقْ وأكن، هذا مذهب أبي علي الفارسي[5]: فأمَّا ما حكاه سيبويه[6] عن الخليلِ فهو غيرُ هذا وهو أنه جزمٌ على توهُّمِ الشرطِ الذي يَدُلُّ عليه التمني، ولا موضعَ هنا لأن الشرطَ ليسَ بظاهرٍ، وإنما يُعْطَفُ على الموضع حيث يَظْهَرُ الشرطُ كقوله: «مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم»[7] فمَنْ جَزَمَ عَطَفه على موضع «فلا هادِيَ له» لأنه لو وقع موقعَه فِعْلٌ لانجزم» انتهى. وهذا الذي نَقَله عن سيبويهِ هو المشهورُ عند النَّحويين. ونَظَّر سيبويه ذلك بقول زهير[8]:

---

(١) حكاها الفراء في المعاني ٣/ ١٦٠.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٨، والبحر ٨/ ٢٧٥، والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/ ١٣١، والحجة ٧١٠.

(٣) الكشاف ٤/ ١١٢.

(٤) المحرر ١٦/ ٢٣.

(٥) الحجة (خ) ٤/ ٣٨٦، وتقديره فيه: «إن تؤخرني أصدقْ».

(٦) الكتاب ١/ ٤٥٢.

(٧) الآية ١٨٦ من الأعراف وانظر: الدر المصون ٥/ ٥٢٧.

(٨) تقدم برقم ١٧٠٩.

٤٢٦٨ـ بَـدالـيَ أنـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَـىٰ
ولا سـابـقٍ شيئـاً إذا كـان جـائيـا

فخفضَ «ولا سابقٍ» عطفاً على «مُدْرِكَ» الذي هو خبر ليس على توهُّم زيادةِ الباء فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباء المزيدة، وهو عكسُ الآيةِ الكريمةِ؛ لأنه في الآية جُزِمَ على توهُّم سقوط الفاء، وهنا خُفِضَ على تَوَهُّمِ وجودِ الباءِ، ولكنَّ الجامعَ توهُّمُ ما يَقْتضي جوازَ ذلك، ولكني لا أُحِبُّ هذا اللفظَ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزِم على التوهُّم، لقُبْحه لفظاً. وقال أبو عبيد: «رأيتهُ في مصحف عثمان «وأكُنْ» بغير واوٍ. وقد فَرَّق الشيخ[1] بين العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهُّمِ بشيءٍ فقال: «الفرقُ بينهما: أنَّ العاملَ في العطف على الموضع موجودٌ، وأثرُه[2] مفقودٌ، والعاملُ في العطفِ على التوهُّمِ مفقودٌ، وأثرُه موجودٌ» انتهى. قلت: مثالُ الأول: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» فهذا من العطفِ على الموضع، فالعاملُ وهو «ضارب» موجودٌ، وأثرُه وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني ما نحن فيه؛ فإنَّ العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثُره موجودٌ. وأَصْرَحُ منه بيتُ زهير فإنَّ الباءَ مفقودةٌ وأثُرها موجودٌ، ولكن أثرَها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآية الكريمة. ومن ذلك بيتُ امرىء القيس[3]:

٤٢٦٩ـ فظَـلَّ طُهـاةُ اللحـمِ مِـنْ بيـنِ مُنْضِـجٍ
صَفيـفِ شِـواءٍ أو قَـديـرٍ مُعَجَّـلِ

(١) البحر ٨/ ٢٧٥.
(٢) البحر: «ومؤثره».
(٣) تقدم برقم ١٣٥٥.

فإنهم جعلوه مِن العطفِ على التوهُّم؛ وذلك: أنه توهَّم أنه أضاف «منضج» إلى «صَفيف»، وهو لو أضافَه إليه لَجَرَّه فعطفَ «قدير» على «صفيف» بالجرِّ تَوَهماً لجرِّه بالإضافة. / [٨٥٦/ب]

وقرأ عبيد بن عمير «وأكونُ» برفع الفعل على الاستئناف، أي: وأنا أكونُ، وهذا عِدَةٌ منه بالصَّلاح.

آ. (١١) وقرأ أبو بكر[1] «بما يعملون» بالغَيْبة، والباقون بالخطاب، وهما واضحتان. وقرأ[2] أُبَي وعبد الله وابن جبير «فأَتَصَدَّقَ» وهي أصلُ قراءةِ العامةِ ولكنْ أُدْغِمَتْ التاءُ في الصاد.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المنافقين]

---

(١) القرطبي ١٨/ ١٣١، والحجة ٧١١، والسبعة ٦٣٧، والنشر ٢/ ٣٨٨، والبحر ٨/ ٢٧٥، والتيسير ٢١١.

(٢) البحر ٨/ ٢٧٥.

سورة التغابن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿له المُلْكُ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وقدَّمَ الخبر ليفيد اختصاصَ المُلْكِ والحمدِ بالله، إذ المُلْكُ والحمدُ لله حقيقةٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿صُوَرَكم﴾: قرأه العامَّةُ بضم الصادِ، وهو القياسُ في فُعْلَة. وقرأ[1] زيدُ بن علي والأعمش وأبو زيد بكسرِها، وليس بقياسٍ، وهو عكسُ «لُحَى» بالضمِّ، والقياسُ لِحىً[2] بالكسر.

آ. (٤) قوله: ﴿ما تُسِرُّون وما تُعْلِنون﴾: العامَّةُ على الخطابِ في الحرفَيْن. ورُوِي[3] عن أبي عمروٍ وعاصمٍ بياء الغَيْبةِ، فتحتملُ الالتفاتَ وتحتملُ الإِخبارَ عن الغائبين.

آ. (٦) قوله: ﴿بأنه﴾: الهاءُ للشأنِ والحديثِ، و «كانَتْ تأتيهم رسلُهم» خبرُها و «استغنىٰ» بمعنى المجرَّد. وقال الزمخشري[4]: «ظَهَر غِناه فالسين ليسَتْ للطلبِ».

---

(١) البحر ٨/ ٢٧٧، والإتحاف ٢/ ٥٤٢.
(٢) جمعُ اللِّحْية: لِحىً ولُحىً.
(٣) البحر ٨/ ٢٧٧.
(٤) الكشاف ٤/ ١١٤.

قوله: «أَبَشَرٌ يَهْدُوننا» يجوزُ أَنْ يرتفعَ على الفاعلية، ويكونَ من الاشتغال، وهو الأرجحُ لأنَّ الأداةَ تطلبُ الفعلَ، وأن يكونَ مبتدأً وخبراً. وجُمع الضميرُ في «يَهْدوننا» إذ البشرُ اسمُ جنسٍ.

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لن يُبْعَثوا﴾: «أنْ» مخففةٌ، لا ناصبةٌ لئلا يَدْخُلَ ناصبٌ على مثلِه، و «أنْ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْنِ للزعمِ أو المفعول. و «بلى» إيجابٌ للنفي، و «لَتُبْعَثُنَّ». جوابُ قسم مقدرٍ.

آ. (٩) قوله: ﴿يومَ يَجْمَعُكم﴾: منصوبٌ بقولِه: «لَتُنَبَّؤُنَّ» عند النحاس[١] وبـ «خَبيرٌ» عند الحوفي، وبـ «اذكُر» مضمراً عند الزمخشري[٢]، فيكون مفعولاً به، وبما دَلَّ عليه الكلامُ، أي: تتفاوتون يومَ يجمعُكم، قاله أبو البقاء[٣]. والعامَّةُ بفتح الياءِ وضمِّ العين. ورُوِي[٤] سكونُها وإشمامُها عن أبي عمروٍ[٥]. وهذا منقولٌ عنه في الراء نحو «يَنْصُرْكم»[٦] وبابِه كما تقدَّم في البقرة[٧]. وقرأ[٨] يعقوب وسلام وزيد بن علي والشعبي «نجمعكم» بنونِ العظمة.

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٤٤٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١١٥.
(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٤) السبعة ٦٣٨، والبحر ٨/ ٢٧٨.
(٥) رواية عبيد وعلي بن نصر عنه الإسكان وإشمام الضم، ورواية عباس عنه بالإسكان. انظر: السبعة ٦٣٨.
(٦) الآية ٢٠ من الملك وانظر: الإتحاف ٢/ ٥٥١.
(٧) انظر: الدر المصون ١/ ٣٦٣.
(٨) الإتحاف ٢/ ٥٤٢، والنشر ٢/ ٣٨٨، والقرطبي ١٨/ ١٣٦، والبحر ٨/ ٢٧٨.

والتَّغابُنُ: تفاعُلٌ من الغَبْن في البيعِ والشراءِ على الاستعارة وهو أَخْذُ الشيءِ بدون قيمتِه. وقيل: الغَبْنُ: الإِخفاءُ ومنه: غَبْنُ البيعِ لاستخفائِه. والتفاعُل هنا من واحدٍ لا من اثنين ويقال: غَبَنْتُ الثوبَ وخَبَنْتُه، أي: أَخَذْتُ ما طالَ منه عن مقدارِك فهو نقصٌ وإخفاءٌ. وفي التفسير: هو أن يكتسبَ الرجلُ مالاً مِنْ غيرِ وجهه، فَيَرِثَه غيرُه فيعملَ فيه بطاعةِ اللهِ، فيَدْخلَ الأولُ النارَ والثاني الجنةَ بذلك المالِ، فذلك هو الغَبْنُ البيِّنُ.

آ. (١١) قوله: ﴿يَهْدِ قلبَه﴾: بالياءِ مجزوماً جواباً للشرط قراءةُ العامَّة. وابن جبير[(١)] وابن هرمز وطلحة والأزرق بالنون والضحاك وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن «يُهْدَ» مبنياً للمفعولِ «قلبُه» قائم مقامَ الفاعلِ. ومالك بن دينار وعمرو بن دينار «يَهْدَأْ» بهمزة ساكنة، «قلبُه» فاعلٌ به بمعنى يطمئنُّ ويَسْكُن. وعمرو بن فائد «يَهْدا» بألفٍ مبدلة من الهمزة كالتي قبلَها، ولم يَحْذِفْها نظراً إلى الأصل وهي أفصح اللغتين. وعكرمة ومالك بن دينار أيضاً يَهْدَ بحذفِ هذه الألفِ إجراءً لها مُجرىٰ الألفِ الأصليةِ كقولِ زهير[(٢)]:

٤٢٧٠ـ جَريءٌ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه
سريعاً وإنْ لا يُبْدَ بالظلمِ يُظْلَمِ

وقد تقدَّم إعرابُ ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدها.

---

(١) انظر في قراءاته: البحر ٨/٢٧٩، والقرطبي ١٨/١٣٩، والمحتسب ٢/٣٢٣، والشواذ ١٥٧.

(٢) تقدم برقم ٣٥٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿خيراً لأنفسِكم﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: ـ وهو قولُ سيبويه[١] ـ أنه مفعولٌ بفعل مقدرٍ، أي: وَأْتُوا خيراً كقولِه: «انتَهوا خيراً لكم»[٢]. الثاني: تقديرُه: يكنِ الإِنفاقُ خيراً، فهو خبرُ كان المضمرة، وهو قولُ أبي عبيد. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، وهو قولُ الكسائيِّ والفراء[٣]، أي: إنفاقاً خيراً. الرابع: أنه حالٌ وهو قولُ الكوفيين. الخامس: أنه مفعولٌ بقولِه: «أَنْفِقوا»، أي: أَنْفقوا مالاً خيراً. وقد تقدَّم الخلافُ في قراءةِ «يُضاعِفْه»[٤] و «يُوْقَ شُحَّ نفسِه»[٥].

[تمَّت بعونه تعالى سورة التغابن]

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٢) الآية ١٧١ من النساء.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٩٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الحديد.

(٥) انظر إعرابه للآية ٩ من الحشر.

سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿إذا طَلَّقْتُمْ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خطابٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً كقوله[1]:

٤٢٧١ــ فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سواكُمُ
وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

/ الثاني: أنه خطابٌ له ولأمَّته والتقدير: يا أيها النبيُّ وأمَّتَه إذا طلَّقْتُمْ فحذف المعطوفَ لدلالةِ ما بعده عليه، كقوله[2]: [٨٥٧/أ]

٤٢٧٢ــ . . . .
إذا حَذَفَتْه رِجْلُها . . . .

أي، ويَدُها، وتقدَّم هذا في سورة النحل عند «تَقيكمُ الحرَّ»[3]. الثالث: أنه خطابٌ لأمَّتِه فقط بعد ندائِه عليه السلام، وهو مِنْ تلوينِ الخطابِ خاطبَ أمتَه بعد أَنْ خاطبه. الرابع: أنَّه على إضمارِ قول، أي: يا أيها النبيُّ قُلْ لأمتك: إذا طلَّقْتُم. الخامس: قال الزمخشري[4]:

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.
(٢) تقدم برقم ٦٨٨.
(٣) الآية ٨١ من النحل. وانظر: الدر المصون ٧/ ٢٧٦.
(٤) الكشاف ٤/ ١١٧.

«خصَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بالنداء وعَمَّ بالخطابِ؛ لأنَّ النبيَّ إمامُ أمَّتِه وقُدْوَتُهم، كما يُقال لرئيسِ القومِ وكبيرِهم: يا فلانُ افعلوا كيتَ وكيتَ اعتباراً بتقدُّمِه وإظهاراً لترؤُّسه» في كلامٍ حسنٍ، وهذا هو معنىٰ القولِ الثالثِ الذي قَدَّمْتُه.

وقوله: «إذا طَلَّقْتُمْ»، أي: إذا أَرَدْتُمْ كقوله: «إذا قُمْتُمْ إلى الصلاةِ»[1] «فإذا قَرأْتَ القرآن[2]» وتقدَّم تحقيقُ ذلك[3].

قوله: «لِعِدَّتِهِنَّ» قال الزمخشري[4]: «مُسْتَقْبِلاتٍ لِعِدَّتهن، كقولِك: «أتيتُه لِلَيْلَةٍ بَقِيَتْ من المحرَّم»، أي: مُسْتقبلاً لها، وفي قراءةِ[5] رسولِ الله صلى الله عليه وسلم «في قُبُل عِدَّتِهِنَّ» انتهىٰ. وناقشه الشيخ[6] في تقديره الحالَ التي تَعَلَّق بها الجارُّ كوناً خاصاً. وقال: «الجارُّ إذا وقع حالاً إنما يتعلَّق بكونٍ مطلقٍ» وفي مناقَشَتِه نظرٌ لأنَّ الزمخشري لم يَجْعَل الجارَّ حالاً بل جَعَلَه متعلِّقاً بمحذوف دَلَّ عليه معنىٰ الكلام. وقال أبو البقاء[7]: «لِعِدَّتِهِنَّ، أي: عند أول ما يُعْتَدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُل الطُّهْر» وهذا منه تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعرابٍ. وقال الشيخ[8]: «هو على

---

(١) الآية ٦ من المائدة.

(٢) الآية ٩٨ من النحل.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٧.

(٤) الكشاف ٤/ ١١٧.

(٥) المحتسب ٢/ ٣٢٣، والكشاف ٤/ ١١٨، قال أبو حيان (٨/ ٢٨١): «على سبيل التفسير».

(٦) البحر ٨/ ٢٨١.

(٧) الإملاء ٢/ ٢٦٣.

(٨) البحر ٨/ ٢٨١.

حَذْفِ مضاف، أي: لاستقبالِ عِدَّتِهن، واللامُ للتوقيت نحو: لَقِيْتُه لِلَيْلَةٍ بَقِيْتَ مِنْ شهرِ كذا» انتهى. فعلى هذا تتعلَّقُ اللامُ بـ «طَلِّقُوهن».

قولِه: «لعلَّ اللَّهَ» هذه الجملةُ مستأنفةٌ لا تعلُّقَ لها بما قبلَها؛ لأنَّ النحاةَ لم يَعُدُّوها في المُعلِّقات. وقد جَعَلَها الشيخ[1]. مِمَّا يَنْبغي أَنْ يُعَدَّ فيهنَّ، وقَرَّر ذلك في قوله: «وإنْ أدْري لعلة فتنةٌ لكم»[2] فهناك يُطْلَبُ تحريرُه.

آ. (٢) وقرأ العامَّةُ: ﴿أَجَلَهُنَّ﴾: لأنَّ الأجلَ ـ من حيث هو ـ واحدٌ وإنْ اختلفَتْ أنواعُهُ بالنسبةِ إلى المعتدَّات. والضحاك[3] وابن سيرين «آجالَهُنَّ» جمعَ تكسير، اعتباراً بأنَّ أَجَلَ هذه غيرُ أجلِ تَيْكَ.

آ. (٣) قوله: ﴿بالغُ أَمْرِه﴾: قرأ[4] حفص «بالغُ» مِنْ غير تنوين، «أمرِه» مضافٌ إليه على التخفيفِ. والباقون بالتنوينِ والنصبِ وهو الأصلُ خلافاً للشيخ. وقرأ ابن أبي عبلة وداود بن أبي هند وأبو عمروٍ في روايةٍ «بالغٌ أمرُه» بتنوين «بالغٌ» ورفع «أَمْرُه» وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ «بالغٌ» خبراً مقدماً، و «أمْرُه» مبتدأٌ مؤخرٌ. والجملة خبرُ «إنَّ». والثاني: أَنْ يكونَ «بالغٌ» خبرَ «إنَّ» و «أَمْرُه» فاعلٌ به. وقرأ المفضَّلُ «بالغاً» بالنصب، «أَمْرُه» بالرفع. وفيه وجهان، أظهرهما: وهو تخريج

---

(١) البحر ٦/ ٣٤٥.

(٢) الآية ١١١ من الأنبياء.

(٣) البحر ٨/ ٢٨٢.

(٤) انظر في أوجه قراءاتها: القرطبي ١٨/ ١٦١، والسبعة ٦٣٩، والبحر ٨/ ٢٨٣، والتيسير ٢١١، والنشر ٢/ ٣٨٨، والحجة ٧١٢.

الزمخشريّ[1] أَنْ يكونَ «بالغاً» نصباً على الحال، و «قد جعل اللَّهُ» هو خبرُ «إنَّ» تقديرُه: إن اللَّهَ قد جعل لكلِّ شيءٍ قَدْراً بالغاً أَمْرُه. والثاني: أَنْ يكونَ على لغةِ مَنْ ينْصِبُ الاسمَ والخبرَ بها، كقولِه[2]:

٤٢٧٣ــ ....

.... إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدا

ويكون «قد جَعَل» مستأنفاً كما في القراءةِ الشهيرةِ. ومَنْ رفع «أَمْرُه» فمفعولُ «بالغ» محذوفٌ تقديره: ما شاء. وجناح[3] بن حبيش «قَدَرا» بفتح الدال.

آ. (٤) **قوله: ﴿والـلائي يَئِسْنَ﴾**: قد تقدَّم الخلافُ فيه، وأبو عمروٍ[4] يقرأ هنا «واللايْ يَئِسْنَ» بالإِظهار، وقاعدتُه في مثلِه الإِدغامُ، إلاَّ أنَّ الياء لَمَّا كانَتْ عنده عارضةً لكونِها بدلاً مِنْ همزةٍ، فكأنه لم يجتمعْ مِثلان. وأيضاً فإنَّ سكونَها عارضٌ، فكأنَّ ياء «اللاي» محرَّكةٌ، والحرف ما دام متحركاً لا يُدْغَمُ في غيرِه/ وقرأ[5] «يَئِسْنَ» فعلاً ماضياً، وقُرِيء[6] «يَيْئَسْنَ» مضارعاً. و«مِنْ المحيض مِنْ نسائكم» «مِنْ» الأولى لا بتداءِ الغاية، وهي متعلِّقةٌ بالفعل قبلَها، والثانيةُ للبيان، متعلِّقةٌ بمحذوف و «اللائي» مبتدأ، و «فعِدَّتُهُنَّ» مبتدأ ثانٍ، «وثلاثةُ أشهر» خبرُه، [٨٥٧/ب]

---

(١) الكشاف ٤/ ١٢١.
(٢) تقدم برقم ١٨٣٨.
(٣) البحر ٨/ ٢٨٣.
(٤) انظر في أوجه قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٤٥، والتيسير ١٧٨، والنشر ١/ ٤٠٤.
(٥) أي: الجماعة.
(٦) البحر ٨/ ٢٨٤.

والجملةُ خبرُ الأولِ، والشرطُ معترضٌ، وجوابُه محذوف. ويجوزُ أَنْ يكونَ «إنِ ارْتَبْتُم» جوابُه «فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ»، والجملةُ الشرطيةُ خبرُ المبتدأِ، ومتعلَّقُ الارتيابِ محذوفٌ فقيل: تقديرُه: إنِ ارْتَبْتُمْ في أنها يَئِسَتْ أم لا لإمكانِ ظهورِ حَمْلٍ. وإن كان انقطعَ دَمُها. وقيل: إنِ ارتَبْتُمْ في دَمِ البالغاتِ مَبْلَغَ اليأس: أهو دَمُ حيضٍ أم استحاضةٍ؟ وإذا كان هذا عِدَّةَ المرتابِ فيها فغيرُ المرتابِ فيها أَوْلَىٰ. وأغربُ ما قيل: إنَّ «إنْ ارتَبْتُمْ» بمعنى تَيَقَّنْتُم فهو من الأضداد.

قوله: «واللائي لم يَحِضْنَ» مبتدأٌ، خبرُه محذوفٌ. فقدَّروه جملةً كالأول، أي: فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهرٍ أيضاً، والأَوْلَىٰ أن يقدَّرَ مفرداً، أي: فكذلك، أو مِثْلهنَّ ولو قيل: بأنَّه معطوفٌ على «اللائي يَئِسْنَ» عَطْفَ المفرداتِ، وأخبر عن الجميع بقولِه «فعِدَّتُهنَّ» لكان وجهاً حسناً. وأكثرُ ما فيه توسُّطُ الخبرِ بين المبتدأ وما عُطِف عليه، وهذا ظاهرُ قولِ الشيخ[1]: «واللائي لم يَحِضْنَ» معطوفٌ على قولِه «واللائي يَئِسْن» فإعرابُه مبتدأ كإعراب «واللائي».

قوله: «وأُولات الأَحْمال» مبتدأ و «أَجَلُهُنَّ» مبتدأ ثانٍ و «أن يَضَعْن» خبره والجملة خبر الأول، أي: وَضْع حَمْلهن. ويجوز أَنْ يكونَ «أَجلُهنَّ» بدلَ اشتمال مِنْ أُولات و «أنْ يضعن» خبرَ المبتدأ. والعامَّةُ على إفرادِ «حَمْلهنَّ» والضحاك[2] «آجالُهُنَّ» جمع تكسير.

آ. (٥) **قوله: ﴿ويُعْظِمْ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ مضارعَ أَعْظَمَ،

---

(١) البحر ٨/ ٢٨٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٨٤، والمحرر ١٦/ ٤١، والشواذ ١٥٨.

وابن مقسم[1] «يُعَظِّمْ» بالتشديد مضارعَ عَظَّم مشدداً. والأعمش «نُعْظِم» مضارعَ أَعْظم، وهو التفاتٌ مِنْ غَيْبةٍ إلى تكلُّمٍ.

آ. (٦) قوله: ﴿مِنْ حيثُ سَكَنْتُم﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «مِنْ» للتبعيض. قال الزمخشري[2]: «مُبَعَّضُها محذوفٌ معناه: أَسْكنوهنَّ مكاناً مِنْ حيث سَكَنْتُمْ، أي: بعضَ مكانِ سُكْناكم، كقولِه تعالى[3]: «يَغُضُّوا مِنْ أبصارِهم»، أي: بعضَ أبصارِهم. قال قتادة: «إن لم يكنْ إلاَّ بيتٌ واحدٌ أَسْكنها في بعضِ جوانبه». والثاني: أنها لابتداء الغاية قاله الحوفي وأبو البقاء[4]. قال أبو البقاء: «والمعنى: تَسَبَّبُوا إلى[5] إسكانِهِنَّ من الوجه الذي تُسْكِنون أنفسَكم. ودلَّ عليه قولُه مِنْ وُجْدِكم، والوُجْدُ: الغِنى».

قوله: «مِنْ وُجْدِكم» فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ مِنْ قولِه «مِنْ حيثُ» بتكريرِ العاملِ، وإليه ذهب أبو البقاء[6] كأنه قيل: أَسْكنوهن مِنْ سَعَتكم. والثاني: أنه عطف بيان لقوله «من حيث سكنتم»، وإليه ذهب الزمخشري[7]، فإنه قال بعد أن أعربَ «مِنْ حيث» تبعيضيةً كما تقدَّم: «فإن قلتَ: وقولُه «مِنْ وُجْدِكم»؟ قلت: هو عطفُ بيانٍ لقولِه: «مِنْ حيثُ سَكَنْتُمْ» ومُفَسِّرٌ له كأنه قيل: أَسْكِنوهنَّ مكاناً مِنْ مَساكنكم مِمَّا تُطيقونه.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٨٤، والشواذ ١٥٨.
(٢) الكشاف ٤/ ١٢١.
(٣) الآية ٣٠ من النور.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٥) الإملاء: «في».
(٦) الإملاء ٢/ ٢٦٣.
(٧) الكشاف ٤/ ١٢١.

والوُجْدُ الوُسْع والطاقَةُ». وناقشه الشيخ(١): بأنَّه لم يُعْهَدْ في عطفِ البيان إعادةُ العاملِ، إنما عُهد هذا في البدلِ، ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً. والعامَّةُ «وُجْدِكم» بضمِّ الواو، والحسن(٢) والأعرج وأبو حيوةَ بفتحِها، والفياضُ بن غزوان وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرِها، وهي لغاتٌ بمعنىً. والوَجْدُ بفتح الواو: الحُزْنُ أيضاً، والحُبُّ، والغَضَب.

قوله: «وَأْتَمِروا» افْتَعِلوا مِنْ الأَمْر يقال: ايتَمَرَ القومُ وتآمروا، أي: أمَرَ بعضُهم بعضاً. وقال الكسائيُّ: ائتمروا: تَشاوروا وتلا قولَه تعالىٰ: «إنَّ الملأَ يَأْتَمِرُون بك»(٣) وأنشد قولَ امرِئِ القيس(٤):

٤٢٧٤ــ . . . .

ويَعْـدُوْ علـى المَـرْءِ مـا يـأْتَمِـرْ

/ قوله: «فَسَتُرْضِعُ» قيل: هو خبرٌ في معنى الأَمْر. والضمير في «له» للأبِ كقولِه: «فإن أَرْضَعْن لكم»، والمفعولُ محذوفٌ للعِلْمِ به، أي: فسترضعُ الولدَ لوالدِه امرأةٌ أخرى. والظاهرُ أنه خبرٌ على بابِه. [٨٥٨/أ]

آ. (٧) **قوله: ﴿لِيُنْفِقْ﴾** هذه قراءةُ العامَّةِ، أعني كَسْرَ اللامِ وجزمَ المضارعِ بِها. وحكىٰ أبو معاذ القارىء(٥) «لِيُنْفِقَ» بنصب الفعل على أنها لامُ كي نَصَبَ الفعلَ بعدَها بإضمار «أَنْ» ويتعلَّقُ الحرفُ حينئذٍ

---

(١) البحر ٨/ ٢٨٥.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ٣٨٨، والإتحاف ٢/ ٥٤٥، والبحر ٨/ ٢٨٥، والقرطبي ١٨/ ١٦٨، والشواذ ١٥٨.

(٣) الآية ٢٠ من القصص.

(٤) تقدم برقم ١٨٤٢.

(٥) البحر ٨/ ٢٨٥، والشواذ ١٥٨.

بمحذوفٍ، أي: شَرَعْنا ذلك لِيُنْفِقَ. وقرأ العامَّة «قُدِر» مخففاً. وابن أبي عبلة[1] «قَدَّر» مشدداً.

آ. (٨) قوله: ﴿عَتَتْ عن أَمْرِ رَبِّها﴾: ضُمِّن معنى أَعْرَضَ، كأنه قيل: أَعْرَضَتْ بسببِ عُتُوِّها. وقولِه «فحاسَبْناها» إلى آخره كلُّه في الآخرة، وأتى به على لفظِ المُضِيِّ لتحقُّقِه. وقيل: العذاب في الدنيا فيكونُ على حقيقتِه و«أعدَّ الله» تكريرٌ للوعيدِ وتوكيداً. وجَوَّزَ الزمخشري[2] أَنْ يكونَ «عَتَتْ» وما عُطِفَ عليه صفةً لـ «قريةٍ» ويكونُ الخبرُ لـ «كأيِّنْ» الجملةَ مِنْ قولِه «أعدَّ اللَّهُ» فعلى الأول يكونُ الخبرُ «عَتَتْ» وما عُطِف عليه.

آ. (١٠) قوله: ﴿الذين آمنوا﴾: منصوبٌ بإضمار أَعْني بياناً للمنادي، أو يكون عطفَ بيان للمنادِي أو نعتاً له، ويَضْعُفُ كونُه بدلاً لعدمِ حُلولِه محلَّ المبدلِ منه.

آ. (١١) قوله: ﴿رسولاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها ـ وإليه ذهب الزجَّاج[3] والفارسي ـ أنه منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ قبلَه[4]؛ لأنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدري وفعلٍ، كأنه قيل: أن ذَكَرَ رسولاً، والمصدرُ المنوَّنُ عاملٌ كقولِه تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَة يتيماً»[5] وقولِه[6]:

---

(١) البحر ٨/٢٨٦، والكشاف ٤/١٢٣.

(٢) الكشاف ٤/١٢٣.

(٣) معاني القرآن ٥/١٨٨.

(٤) وهو قوله «ذِكْراً».

(٥) الآية ١٤ من البلد.

(٦) تقدم برقم ١٥٧٤. والأصل «وقول الآخر» ولعلها غير مناسبة.

٤٢٧٥ـ بضَــرْبٍ بــالسيــوفِ رؤوسَ قَــوْمٍ
أَزَلْنــا هــامَهُــنَّ عــن المَقيــلِ

الثاني: أنَّه جُعِل نفسُ الذِّكْرِ مبالغةً فأُبْدِل منه. الثالث: أنَّه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنْ الأول تقديرُه: أنزل ذا ذكرٍ رسولاً. الرابع: كذلك، إلاَّ أنَّ «رسولاً» نعت[1] لذلك المحذوف. الخامس: أنه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنْ الثاني، أي: ذِكْراً ذِكْرَ رسول. السادس: أَنْ يكونَ «رسولاً» نعتاً لـ ذِكْراً على حَذْفِ مضاف، أي: ذِكْراً ذا رسولٍ، فـ «ذا رسول» نعتٌ لذِكْر. السابع: أَنْ يكونَ «رسولاً» بمعنى رسالة، فيكونَ «رسولاً» بدلاً صريحاً مِنْ غير تأويل، أو بياناً عند مَنْ يرى جَرَيانه في النكراتِ كالفارسيِّ، إلاَّ أنَّ هذا يُبْعِدُه قولُه: «يَتْلُو عليكم»، لأنَّ الرسالةَ لا تَتْلو إلاَّ بمجازٍ، الثامن: أَنْ يكونَ «رسولاً» منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: أرسل رسولاً لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه. التاسع: أَنْ يكونَ منصوباً على الإِغراء، أي: اتبعوا والزَمُوا رسولاً هذه صفتُه.

واختلف الناس في «رسولاً» هل هو النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أو القرآنُ نفسُه، أو جبريلُ؟ قال الزمخشري[2]: «هو جبريلُ عليه السلام، أُبْدِل مِنْ «ذِكْراً» لأنه وُصِف بتلاوةِ آياتِ اللَّهِ، فكأنَّ إنزالَه في معنى إنزالِ الذِّكْرِ فصَحَّ إبدالُه منه». قال الشيخ[3]: «ولا يَصِحُّ لتبايُنِ المدلولَيْنِ بالحقيقة، ولكونِه لا يكونَ بدلَ بعضٍ ولا بدلَ اشتمال» انتهى. وهذا الذي قاله الزمخشريُّ سبقه إليه الكلبيُّ. وأمَّا اعتراضُه عليه فغيرُ لازمٍ لأنه

(١) الأصل «نعتاً» وهو سهو.
(٢) الكشاف ٤/ ١٢٣.
(٣) البحر ٨/ ٢٨٦.

إذا[١] بُوْلِغَ فيه حتى جُعِل نفسَ الذِّكْر كما تقدَّم بيانُه. وقُرِىء[٢] «رسولٌ» على إضمار مبتدأ، أي: هو رسول.

قوله: «لِيُخْرِجَ» متعلِّقٌ إمَّا بـ «أَنْزَل»، وإمَّا بـ «يَتْلو» وفاعِلُ يُخْرِج: إمَّا ضميرُ الباري تعالى المنَزِّل، أو ضميرُ الرسولِ، أو الذِّكرِ، و «مَنْ يُؤْمِنْ» هذا أحدُ المواضعِ التي رُوْعي فيها اللفظُ أولاً، ثم المعنى ثانياً، ثم اللفظُ آخِراً، وقد تقدَّم ذلك في المائِدة. وقد تأوَّلَ بعضُهم هذه الآية [وقال: ليس قولُه «خالدين» فيه ضميرٌ عائدٌ على «مَنْ» إنما يعود على مفعولِ «يُدْخِلْه»، و «خالدين» حالٌ منه، والعاملُ فيها «يُدْخِلْه» لا فِعْلُ الشرطِ].[٣] هذه عبارةُ الشيخِ، وفيها نظرٌ؛ لأنَّ «خالدين» حالٌ مِنْ مفعول «يُدْخِلْه» عند القائلين بالقول الأول، وكأنَّ إصلاحَ العبارة أَنْ يقالَ: حالٌ مِنْ مفعولِ «يُدْخِلْه» الثاني، وهو «جناتٍ» والخلودُ في الحقيقةِ لأصحابِها، وكان ينبغي على رأي البصريين أن يقال: خالدين هم فيها، لجريان الوصفِ على غير مَنْ هو له.

قوله: «قد أَحْسَنَ اللَّهُ» حالٌ ثانيةٌ، أو حال مِنْ الضمير في «خالدين» فتكونُ متداخلةً. / [٨٥٨/ب]

آ. (١٢) **قوله: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾**: العامَّةُ بالنصب، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على «سَبْعَ سمواتٍ» قاله الزمخشري[٤]. واعترض

---

(١) لعل «إذا» هنا مقحمة، أو يكون جوابها محذوفاً تقديره: جاز.

(٢) البحر ٨/ ٢٨٧.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر بوضوح بسبب التصوير أثبتناه من (ش).

(٤) الكشاف ٤/ ١٢٤.

الشيخُ[1] بلزومِ الفَصْـلِ بين حرفِ العطفِ، وهو على حرفٍ واحدٍ، وبين المعطوفِ بالجارِّ والمجرورِ، وهو مختصٌّ بالضرورةِ عند أبـي عليّ.
قلت: وهذا نظيرُ قولِه: «آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً[2]» عند ابنِ مالك[3]، وقد تقدَّم تحريرُ هذا الخلافِ في البقرة[4] والنساء[5] وهود[6] عند قولِه: «وإذا حَكَمْتُمْ بين الناس[7]»، «ومِنْ وراءِ إسحقَ يعقوبَ[8]».

والثاني: أنه منصوبٌ بمقدَّر بعد الواوِ، أي: وخَلَق مثلَهُنَّ من الأرضِ. واختلف الناس في المِثْلِيَّة، فقيل: مِثْلُها في العدد. وقيل: في بعض الأوصاف فإنَّ المِثْلِيَّةَ تَصْدُقُ بذلك، والأول هو المشهورُ. وقرأ[9] عاصم في رواية «مثلُهُنَّ» بالرفع على الابتداء والجارُّ قبلَه خبرُه.

قوله «يَتَنَزَّل» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ نعتاً لِما قبله، وقاله أبو البقاء[10]. وقرأ[11] أبو عمرٍو في روايةٍ وعيسى «يُنَزِّل» بالتشديد،

---

(1) البحر ٨/ ٢٨٧.
(2) الآية ٢٠١ من البقرة.
(3) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٤.
(4) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٤٢.
(5) انظر: الدر المصون ٤/ ١٠.
(6) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٥٦.
(7) الآية ٥٨ من النساء.
(8) الآية ٧١ من هود.
(9) البحر ٨/ ٢٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٥، والشواذ ١٥٨.
(10) الإملاء ٢/ ٢٦٤.
(11) البحر ٨/ ٢٨٧.

أي: الله، «الأمر» مفعولٌ به، والضميرُ في «بينهنَّ» عائد على السموات والأرضين عند الجمهور، أو على السموات والأرض عند مَنْ يقولُ: إنها أرضٌ واحدة.

قـولـه: «لِتعلمـوا» متعلـقٌ بـ «خَلَـقَ» أو بـ «يتنزَّل» والعـامَّةُ «لتعلَمـوا» خطاباً، وبعضُـهم[1] بياء الغَيْبة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطلاق]

(١) البحر ٨/ ٢٨٧.

ســورة التحريــم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبْتَغي﴾: يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعل «تُحَرِّم» أي: لِمَ تُحَرِّمُ مُبْتَغياً به مَرْضاتَ أزواجِك. ويجوز أَنْ يكون تفسيراً لـ تُحَرِّمُ، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً، فهو جوابٌ للسؤال. و «مَرْضاة» اسمُ مصدرٍ، وهو الرِّضا، وأصلُه مَرْضَوَة، وقد تَقَدَّم ذلك[1] والمصدرُ هنا مضافٌ: إمَّا للمفعولِ أو للفاعل أي: أن تُرْضِيَ أنت أزواجَك، أو أَنْ يَرْضَيْنَ.

آ. (٢) قوله: ﴿تَحِلَّةَ﴾: مصدر تَحَلَّل مضعَّفاً وهي نحو: تَكْرِمَة، وهذان ليسا مقيسَيْن؛ فإنَّ قياسَ مصدرِ فَعَّل: التفعيل، إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ، فأما المعتلُّ اللام نحو: زَكَّىٰ، والمهموزُها نحو: نَبَّأ فمصدرُهما تَفْعِلة نحو: تَزْكية وتَنْبِئة، على أنه قد جاء التفعيلُ كاملاً في المعتلِّ نحو قولِه[2]:

٤٢٧٦ـ بـاتَـتْ تُنَـزِّي دَلْـوَهـا تَنْـزِيَّـا

---

(١) انظر: الدر ٢/ ٣٥٧.

(٢) تقدم برقم ١٦٣١.

وأصلُها تَحْلِلَة كتكْرِمة فأُدغِمَتْ، وانتصابُها على المفعول به.

آ. (٣) **قوله**: ﴿وإذ أسَرَّ﴾: العاملُ فيه اذكُرْ، فهو مفعولٌ به لا ظرفٌ.

قوله: «فلمَّا نَبَّأَتْ به» أصلُ نَبَّأَ وأنبأ وأخبر وخبَّر وحَدَّث أَنْ يتعدَّىٰ لاثنين إلى الأول بنفسِها، والثاني بحرف الجر، وقد يُحْذَفُ الجارُّ تخفيفاً، وقد يُحْذَفُ الأول للدلالة عليه. وقد جاءت الاستعمالاتُ الثلاثةُ في هذه الآياتِ، فقولُه: «فلَمَّا نَبَّأَتْ به» تعدَّىٰ لاثنين حُذِفَ أوَّلُهما، والثاني مجرورٌ بالباء، أي: نَبَّأت به غيرَها، وقوله: «فلَمَّا نَبَّأها به» ذكرهما، وقولُه: «مَنْ أنبأكَ هذا» ذَكَرهما وحَذَفَ الجارَّ.

قوله: «عَرَّفَ بعضَه» قرأ[1] الكسائي بتخفيف الراء، والباقون بتثقيلِها. فالتثقيلُ يكون المفعولُ الأول معه محذوفاً أي: عَرَّفها بعضَه أي: وقَّفها عليه على سبيل الغَيْبِ، وأعرضَ عن بعضٍ تكرُّماً منه وحِلْماً. وأمَّا التخفيفُ فمعناه: جازَىٰ على بعضِه، وأعرضَ عن بعضٍ. وفي التفسير: أنَّه أسَرَّ إلى حفصةَ شيئاً فحدَّثَتْ به غيرَها فطلَّقَها، مجازاةً على بعضِه، ولم يُؤَاخِذْها بالباقي، وهو من قبيل قولِه: «وما تفعلوا مِنْ خيرٍ يَعْلَمْه اللَّهُ»[2] أي: يُجازيكم عليه، وقولِه: «أولئك الذين يَعْلَمُ اللَّهُ ما في قلوبِهم»[3] وإنما اضْطُررنا إلى هذا التأويلِ لأنَّ اللَّهَ تعالى أَطْلَعَهُ على

---

(١) السبعة ٦٤٠، والنشر ٢/٣٨٨، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/١٨٧، والحجة ٧١٣، والبحر ٨/٢٩٠.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٣) الآية ٦٣ من النساء.

جميعِ ما أنبأَتْ به غيرَها لقولِه تعالى: «وأظهره الله عليه». وقرأ[1] عكرمة «عَرَّاف» بألفٍ بعد الراء، وخُرِّجَتْ على الإشباعِ كقولِه[2]:

٤٢٧٧ـ .... من العَقْـرابِ
الشـــائــــلاتِ عُقَـــدَ الأذْنَـــابِ

وقيل: هي لغةٌ يمانيةٌ، يقولون: «عَرَافَ زيدٌ عمراً» أي: عَرَفه. وإذا ضُمِّنت هذه الأفعالُ الخمسةُ معنىٰ أَعْلَم تعدَّتْ لثلاثةٍ. وقال الفارسي: «تَعدَّتْ بالهمزةِ أو التضعيف، وهو غَلَطٌ؛ إذ يقتضي ذلك أنها قبل التضعيفِ والهمزةِ كانَتْ متعدِّيةً لاثنين، فاكتَسَبَتْ بالهمزةِ أو التضعيفِ ثالثاً، والأمرُ ليس كذلك اتفاقاً.

آ. (٤) قوله: ﴿إنْ تَتُوبا﴾: شرطٌ وفي جوابِه وجهان، أحدهما: هو قولُه «فقد صَغَتْ» والمعنى: إن تتوبا فقد وُجِدَ منكم ما يُوْجِبُ التوبةَ، وهو مَيْلُ قلوبِكما عن الواجبِ في مخالفةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في حُبِّ ما يُحِبُّه وكراهةِ / ما يكرهه. وصَغَتْ: [٨٥٩/أ] مالَتْ، ويَدُلُّ له قراءةُ ابنِ مسعودٍ[3] «فقد راغَتْ». والثاني: أن الجوابَ محذوفٌ تقديرُه: فذلك واجبٌ عليكما، أو فتابَ اللَّهُ عليكما، قاله أبو البقاء[4]. وقال: «ودَلَّ على المحذوفِ فقد صَغَتْ؛ لأنَّ إصغاءَ القلبِ إلى ذلك ذنبٌ». وهذا الذي قاله لا حاجةَ إليه، وكأنَّه زَعَمَ أنَّ مَيْلَ القلبِ ذنبٌ فكيف يَحْسُنُ أَنْ يكونَ جواباً؟ وغَفَلَ عن المعنىٰ الذي ذكرْتُه في

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٠، والشواذ ١٥٨.

(٢) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٣) البحر ٨/ ٢٩٠.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٤.

صحةِ كَوْنِه جواباً. و «قلوبُكما» مِنْ أفصحِ الكلامِ حيث أوقع الجمعَ موقعَ المثنىٰ، استثقالاً لمجيءِ تثنيتَيْن لو قيل: قلباكما. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في آيةِ السَّرِقةِ في المائدة[1]، وشروطُ المسألةِ وما اختلف الناس فيه.

ومِنْ مجيءِ التثنيةِ قولُه[2]:

٤٢٧٨ـ فتخالَسا نَفْسَيْهما بنوافِذٍ
كنوافِذِ العُبْطِ التي لا تُرْقَعُ

والأحسنُ في هذا البابِ الجمعُ، ثم الإفرادُ، ثم التثنيةُ، وقال ابن عصفور[3]: «لا يجوز الإفراد إلاَّ في ضرورة كقوله[4]:

٤٢٧٩ـ حمامةَ بَطْنِ الواديَيْنِ تَرَنَّمي
سَقاكِ مِن الغُرِّ الغوادِي مَطيرُها

وتبعه الشيخُ[5]، وغلَّط ابنَ مالك[6] في كونِه جَعَلَه أحسن من التثنيةِ. وليس بغلطٍ للعلة التي ذكرها، وهي كراهةُ توالي تثنيتَيْن مع أَمْنِ اللَّبْس.

---

(١) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/ ٢٦٢.

(٢) البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/ ٢٠، وجمهرة أشعار العرب ٦٩٧، واللسان (خلس) والأصل «لم ترقع» والقصيدة مرفوعة. تخالسا: أي: يخلس أحدهما من الآخر الطعنة. والنوافذ: ج نافذة وهي الطعنة التي تنفذ. والعبط: ج عبيط وهو شق الجلد الصحيح ونحر البعير. يقول: إن كلاًّ من هذين البطلين قد اختلس نفس صاحبه بطعنات نافذة تشبه في اتساعها شقوقاً في ثياب جدد.

(٣) المقرب ٢/ ١٢٨.

(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٥) البحر ٨/ ٢٩١.

(٦) انظر: شرح التسهيل له ١/ ١٠٧.

وقوله: «إنْ تَتوبا» فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطابِ، والمرادُ أُمَّا المؤمنين بنتا الشيخَيْن عائشةُ وحفصةُ رضي الله عنهما وعن أبوَيْهما.

قوله: «وإن تَظاهَرا» أصلُه تتظاهرا فأَدْغَمَ، وهذه قراءة العامَّةِ، وعكرمةُ[1] «تتظاهرا» على الأصل، والحسن وأبو رجاء ونافع وعاصم في روايةٍ عنهما بتشديد الظاء والهاء دون ألف وأبو عمروٍ في روايةٍ «تظاهرا» بتخفيف الطاء والهاء[2]، حَذَفَ إحدى التاءَيْن وكلُّها بمعنًىٰ المعاونة مِن الظهر لأنه أقوىٰ أعضاءِ الإنسانِ وأجلُّها.

قوله: «هو مَوْلاه» يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» فصلاً، و «مَوْلاه» الخبرَ، وأن يكونَ مبتدأً، و «مَوْلاه» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ».

قوله: «وجبريلُ» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على اسمِ الله تعالى ورُفِعَ نظراً إلى محلِّ اسمِها، وذلكَ بعد استكمالِها خبرَها، وقد عَرَفْتَ مذاهبَ الناسِ فيه، ويكونَ «جبريلُ» وما بعده داخلَيْن في الولايةِ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ويكونَ جبريلُ ظهيراً له بدخولِه في عمومِ الملائكةِ، ويكونَ «الملائكة» مبتدأً و «ظهيرٌ» خبرَه، وأُفْرِدَ لأنه بزنةِ فَعيل. ويجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ تمَّ عند قولِه: «مَوْلاه» ويكونُ «جبريل» مبتدأ، وما بعده عَطْفٌ عليه. و «ظهيرٌ» خبرُ الجميع، فتختصُّ الولايةُ بالله، ويكون «جبريل» قد ذُكر في المعاونةِ مرَّتين: مرةً بالتنصيصِ عليه، ومرةً بدخولِه في عموم الملائكةِ، وهذا عكس ما في البقرة مِنْ قوله[3]:

---

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢١٨، والحجة ٧١٤، والبحر ٨/٢٩١، والشواذ ١٥٨.

(٢) هذه القراءة بهذه الصفة هي قراءة الجمهور لعله يعني ما ذكره ابن خالويه عن أبي عمرو برواية عبد الوارث «تَظَّهَّرا».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

«مَنْ كان عَدُوًّا لله وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ» فإنه ذكر الخاصَّ بعد العامِّ تشريفاً له، وهنا ذُكِر العامُّ بعد الخاصِّ، ولم يَذْكُرِ الناسُ إلاَّ القسمَ الأول.

وقوله: «وصالحُ المؤمنين» الظاهرُ أنه مفردٌ، ولذلك كُتب بالحاء دونَ واوِ الجمع. وجَوَّزوا أن يكونَ جمعاً بالواو والنون، حُذِفَتْ النونُ للإضافة، وكُتِبَ دون واوٍ اعتباراً بلفظه لأنَّ الواوَ ساقطةٌ لالتقاء الساكنين نحو: «ويَمْحُ اللَّهُ الباطلَ»[1] و «يَدْعُ الداعِ»[2] «سَنَدْعُ الزبانية»[3] إلى غيرِ ذلك، ومثل هذا ما جاء في الحديثِ: «أهلُ القرآن أهلُ الله وخاصَّتُه»[4] قالوا: يجوز أن يكونَ مفرداً، وأن يكونَ جمعاً كقوله: «شَغَلَتْنَا أموالُنا وأهلونا»[5] وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنين لفظاً، فإذا كُتِب هذا فالأحسنُ أَنْ يُكتبَ بالواوِ لهذا الغرضِ، وليس ثَمَّ ضرورةٌ لحَذْفِها كما مَرَّ في مرسوم الخط.

وجَوَّزَ أبو البقاء[6] في «جبريلُ» أن يكونَ معطوفاً على الضمير في «مَوْلاه» يعني المستتَر، وحينئذ يكون الفصلُ بالضميرِ المجرورِ كافياً في تجويزِ العطفِ عليه. وجوَّز أيضاً أَنْ يكونَ مبتدأ و «صالحُ» عطفٌ عليه. والخبرُ محذوفٌ أي: مَواليه.

آ. (٥) قوله: ﴿إنْ طَلَّقَكُنَّ﴾: شرطٌ معترضٌ بين اسم عَسَىٰ

---

(١) الآية ٢٤ من الشورى.
(٢) الآية ٦ من القمر.
(٣) الآية ١٨ من العلق.
(٤) رواه ابن ماجة: المقدمة ١٦ (١/ ٧٨)، وابن حنبل ٣/ ١٢٨.
(٥) الآية ١١ من الفتح.
(٦) الإملاء ٢/ ٢٦٤.

وخبرِها، وجوابُه محذوفٌ أو متقدمٌ/ أي: إنْ طَلَّقَكُنَّ فعسَىٰ. وأدغم [٨٥٩/ب] أبو عمروٍ[١] القافَ في الكاف على رأيِ بعضِهم قال: «وهو أَوْلَى مِنْ «يَرْزُقكم»[٢] ونحوِه لِثِقَلِ التأنيث».

«مُسْلماتٍ» إلى آخره: إمَّا نعتٌ أو حالٌ أو منصوبٌ على الاختصاص، وتقدَّمَتْ قراءتا «يُبْدِلَه»[٣] تخفيفاً وتشديداً في الكهف. وقرأ[٤] عمرو بن فائد «سَيِّحاتٍ»، وإنما وُسِّطَتِ الواوُ بين «ثَيِّبات وأَبْكاراً» لتنافي الوصفَيْن دون سائر الصفات. وثَيِّبات ونحوه لا ينقاسُ لأنه اسمُ جنسٍ مؤنثٍ فلا يُقال: نساء خَوْدات[٥]، ولا رأيت عِيْنات.

والثَّيِّبُ: وزنُها فَيْعل مِن ثاب يثوب أي: رَجَعَ كأنها ثابَتْ بعد زوالِ عُذْرَتِها، وأصلها ثَيْوِب كسَيِّد ومَيِّت، أصلُهما سَيْوِد ومَيْوِت فأُعِلَّ الإعلالَ المشهورَ.

آ. (٦) **قوله: ﴿قُوا أنفسَكم﴾**: أمرٌ من الوِقايةِ فوزنُه «عُوا» لأن الفاءَ حُذِفَتْ لوقوعِها في المضارع بين ياءٍ وكسرةٍ، وهذا محمولٌ عليه، واللامُ حُذِفَتْ حَمْلاً له على المجزوم، بيانه أنَّ أصلَه اِوْقِيُوا كاضْرِبوا فحُذِفَتِ الواوُ التي هي فاءٌ لِما تقدَّمَ، واستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياء

---

(١) في رواية عباس. انظر: الإتحاف ٥٤٨، والبحر ٨/ ٢٩١، والسبعة ٦٤٠، والنشر ١/ ٢٨٦.

(٢) الآية ٣١ من يونس.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٥٣٨.

(٤) البحر ٨/ ٢٩٢.

(٥) الخَوْد: الشابة الناعمة الحسنة الخلق. وجمعها خُوْد وخَوْدات، ففي ما قاله المؤلف نظر.

فحُذِفَتْ، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الياءُ وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصِحَّ. وهذا تعليلُ البَصْريين. ونقل مكيٌّ[١] عن الكوفيين: أنَّ الحذفَ عندهم فرقاً بين المتعدي والقاصر فحُذِفت الواوُ التي هي فاءٌ في يَقي ويَعِدُ لتعدِّيهما، ولم تُحْذَفْ من يَوْجَل لقُصوره. قال: «ويَرِدُ عليهم نحو: يَرِمُ[٢] فإنه قاصرٌ ومع ذلك فقد حذفوا فاءَه». قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ يَوْجَل لم تَقَعْ فيه الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ لا ظاهرةٍ ولا مضمرةٍ. فقلت: «ولا مضمرة» تحرُّزاً مِنْ يَضَعُ ويَسَعُ ويَهَبُ[٣].

و «ناراً» مفعولٌ ثانٍ. و «وَقودها الناسُ» صفةٌ لـ «ناراً» وكذلك «عليها ملائكةٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ وحدَه عليها و «ملائكةٌ» فاعلٌ به. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً لتخصُّصِها بالصفة الأولى وكذلك «لا يَعْصُوْن اللَّهَ».

وقرأ[٤] بعضُهم «وأَهْلوكم» وخُرِّجَتْ على العطفِ على الضمير المرفوع بـ «قُوا» وجَوَّزَ ذلك الفصلُ بالمفعولِ. قال الزمخشري[٥] ـ بعد ذِكْرِه القراءةَ وتخريجَها ـ: «فإنْ قلتَ: أليس التقديرُ: قُوا أنفسَكم، ولْيَقِ أَهْلوكم أنفسكم؟[٦] قلت: لا. ولكن المعطوفَ في التقديرِ مقارنٌ للواو، و «أنفسَكم» واقعٌ بعده كأنَّه قيل: قُوا أنتم وأهلوكم أنفسَكم لمَّا جَمَعْتَ

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٣٨٩.
(٢) ويَتِّقُ.
(٣) قالوا: إن فتح هذه الأفعال بسبب حرف الحلق.
(٤) البحر ٨/ ٢٩٢.
(٥) الكشاف ٤/ ١٢٨.
(٦) الكشاف: «أنفسهم».

مع المخاطبِ الغائبَ غَلَّبْته [عليه][1] فجعَلْتَ ضميرَهما معاً على لفظِ المخاطبِ». وتقدَّم الخلافُ في واو «وَقود»[2] ضماً وفتحاً في البقرة.

قوله: «ما أمَرَهم» يجوز أَنْ تكونَ «ما» بمعنىٰ الذي، والعائدُ محذوفٌ أي ما أَمَرَهموه، والأصلُ: به. لا يُقال: كيف حَذَفَ العائدَ المجرورَ ولم يَجُرَّ الموصولَ بمثله؟ لأنه يَطَّردُ حَذْفُ هذا الحرفِ فلم يُحْذَفْ إلاَّ منصوباً، وأن تكونَ مصدريةً، ويكونَ مَحَلُّها بدلاً من اسمِ الله بدلَ اشتمالٍ، كأنه قيل: لا يَعْصُون أَمْرَه.

وقوله: «ويَفْعلون» قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: أليسَتْ الجملتان في معنى واحدٍ؟ قلت: لا؛ لأن الأولى معناها: أنهم يتقبَّلون أوامرَه ويلتزمونها، والثانيةَ معناها: أنهم يُؤَدُّون ما يؤمرون به، لا يتثاقلون عنه ولا يَتَوانَوْن فيه».

آ. (٨) **قوله: ﴿نَصوحاً﴾**: قرأ الجمهور بفتحِ النونِ، وهي صيغةُ مبالغةٍ، أسند النصحَ إليها مجازاً، وهي مِنْ نَصَح الثوبَ أي: خاطه، وكأنَّ التائبَ يُرَقِّع ما خرقه بالمعصية. وقيل: مِنْ قولِهم: «عسلٌ ناصِح» أي خالص. وأبو بكر[4] بضم النون وهو مصدرٌ لـ نَصَحَ يقال: نَصَحَ نُصْحاً ونُصوحاً نحو: كَفَرَ كُفْراً وكُفوراً، وشَكَر شُكراً وشُكوراً. وفي انتصابِه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ له أي: لأجلِ النصحِ الحاصلِ

---

(١) من الكشاف.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٢٠٥.

(٣) الكشاف ٤/١٢٩.

(٤) السبعة ٦٤١، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/١٩٩، والبحر ٨/٢٩٣، والنشر ٢/٣٨٨، والحجة ٧١٤.

نفعُه عليكم. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: ينصحُهم نُصْحاً. الثالث: أنه صفةٌ لها: إمَّا على المبالغةِ على أنها نفسُ المصدرِ أو على حَذْفِ مضافٍ أي ذاتَ نَصوحٍ.

وقرأ[1] زيد بن علي «تَوْباً» دونَ تاءٍ.

قوله: «ويُدْخِلَكم» قراءةُ العامةِ بالنصبِ عطفاً على «يُكَفِّر» وابنُ أبي عبلة[2] بسكون الراء، فاحتمل أَنْ يكونَ من إجراء المنفصل مُجْرَىٰ المتصل، فسَكَنَتِ الكسرةُ؛ لأنه يُتَخيل من مجموع «يُكَفِّرَ عنكم» مثل: نِطَع[3] وقِمَع[4] فيقال فيهما: نِطْع وقِمْع. ويُحتمل أَنْ يكونَ عطفاً على محلِّ «عسى أَنْ يُكَفِّر» كأنه قيل: تُوبوا يُوْجِبْ تكفيرَ سيئاتِكم ويُدْخِلْكم، قاله الزمخشري[5]، يعني أنَّ «عسىٰ» في محلِّ جزم جواباً للأمر؛ لأنه لو وقع[6] موقعَها مضارع لا نجزم كما مَثَّل به الزمخشري. وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ «عسىٰ» جوابٌ[7]، ولا تقع جواباً لأنها للإنشاء[8].

قوله: «يومَ لا يُخْزِي» منصوبٌ بـ «يُدْخلكم» أو بإضمار اذكُرْ.

[٨٦٠/أ] قوله: «والذين آمنوا» يجوز فيه وجهان أحدُهما: / أن يكونَ

(١) البحر ٨/ ٢٩٣.
(٢) البحر ٨/ ٢٩٣، والقرطبي ١٨/ ٢٠٠.
(٣) النِّطْع والنِّطَع: ما ظهر من غار الفم الأعلى.
(٤) القِمْع والقِمَع: ما يوضع في فم السِّقاء والزِّق ثم يُصَبُّ فيه الماء.
(٥) الكشاف ٤/ ١٣٠.
(٦) الأصل «أقع».
(٧) الأصل «جواباً» وهو سهو.
(٨) عبارة الزمخشري على المحل المعنوي وليس نفس اللفظ.

مَنْسوقاً على النبيِّ [أي][1]: ولا يُخْزي الذين آمنوا. فعلى هذا يكون «نُورُهم يسعى» مستأنفاً أو حالاً[2]. والثاني: أن يكونَ مبتدأ، وخبره «نورُهم يَسْعى» و «يقولون» خبرٌ ثانٍ أو حال. وتقدَّم إعرابُ مثلِ هذه الجملِ في الحديد فعليك باعتبارِه. وتقدَّمَ إعرابُ ما بعدَها في براءة.

وقرأ أبو حَيْوَةَ وسهل الفهمي[3] «وبإيمانهم» بكسر الهمزة، وتقدَّم ذلك في الحديد[4].

آ. (١٠) **قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً﴾**: إلى آخره قد تَقَدَّم الكلامُ على «ضَرَبَ» مع المثل[5]. وهل هي بمعنى صَيَّر أم لا؟ وكيف ينتصِبُ ما بعدها؟ في سورةِ النحلِ فأغنى ذلك عن إعادتِه هنا.

قوله: «كانتا تحت عَبْدَيْنِ» جملةٌ مستأنفة كأنها مفسِّرةٌ لضَرْبِ المَثَلِ، ولم يأتِ بضميرِها، فيُقال: تحتَهما أي: تحتَ نوحٍ ولوطٍ، لِما قُصِدَ مِنْ تَشْريفِهما بهذه الأوصافِ الشريفةِ[6]:

٤٢٨٠ـ لا تَدْعُني إلاَّ بـ «يا عبدَها»
فإنَّه أشرفُ أسمائي

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) الأصل «حال» وهو سهو.

(٣) هذا القارىء هو سهل بن شعيب وتقدمت ترجمته، وقوله الفهمي قد يَرِدُ بالنهمي أو البهمي. وورد في الأصل «أبو سهل» وهو سهو.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٢. وانظر في تخريج هذا الموضع: المحتسب ٢/ ٣٢٤، والبحر ٨/ ٢٩٤.

(٥) انظر: الدرر ٧/ ٩٩، والموضع في إبراهيم.

(٦) تقدم برقم ٢٧١.

وليصِفَهما بأجلِّ الصفاتِ وهو الصَّلاحُ.

قوله: «فلم يُغْنِيا» العامَّةُ بالياء مِنْ تحتُ أي: لم يُغْنِ نوحٌ ولوطٌ عن امرأتيهما شيئاً مِنْ الإغناءِ مِنْ عذابِ الله.

وقرأ[1] مبشر بن عبيد «تُغْنِيا» بالتاءِ مِنْ فوقُ أي: فلم تُغْنِ المرأتان عن أنفسِهما. وفيها إشكالٌ: إذ يلزمُ من ذلك تعدِّي فعل المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصل في غيرِ المواضعِ المستثناةِ[2] وجوابُه: أنَّ «عَنْ» هنا اسم كهي في قوله[3]:

٤٢٨١ـ دَعْ عنك نَهْباً صِيْحَ في حَجَراتِهِ

....

وقد تقدَّم لك هذا والاعتراضُ عليه بقوله: «وهُزِّي إليك»[4] «واضمُمْ إليك جناحَك»[5] وما أُجيب به ثَمَّة.

آ. (١١) **قوله: ﴿إذ قالَتْ﴾**: منصوبٌ بـ «ضَرَبَ» وإنْ تأخر ظهورُ الضَّرْبِ، ويجوز أَنْ ينتصِبَ بالمَثَل.

قوله: «عندَك» يجوز تعلُّقُه بـ ابنِ، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «بيتاً»، كان نعتَه، فلما قُدِّم نُصِبَ حالاً. و «في الجنة»: إمَّا متعلِّقٌ بـ «ابْنِ» وإمَّا بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ بيتاً.

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٤، والمحرر ١٦/ ٥٧.
(٢) انظر المسألة في: الدر المصون ٧/ ٥٨٥، ٥/ ٢٨٣.
(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.
(٤) الآية ٢٥ من مريم.
(٥) الآية ٢٢ من طه.

آ. (١٢) قوله: ﴿ومريمَ﴾: عطفٌ على «امرأةَ فرعونَ» ضَرَب الله تعالى المَثَل للكافرين بامرأتَيْن وللمؤمنين بامرأتَيْن. وقال أبو البقاء[١]: «ومريم أي: واذكر مريمَ. وقيل: ومَثَل مريمَ» انتهى. وهذا لا حاجةَ إليه مع ظهور المعنىٰ الذي ذكرْتُه.

وقرأ العامَّةُ «ابنةَ» بنصب التاء. وأيوب السُّخْتياني[٢] بسكون الهاء وَصْلاً، أَجْرى الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ. والعامَّةُ أيضاً «فَنَفَخْنا فيه» أي: في الفَرْج. وعبد الله[٣] «فيها» أي: في الجُملة. وتقدَّم في الأنبياء مثله[٤].

والعامَّةُ أيضاً «وصَدَّقَتْ» بتشديد الدال. ويعقوبُ[٥] وقتادةُ وأبو مجلز وعاصمٌ في روايةٍ بتخفيفِها أي: صَدَقَتْ فيما أخبرَتْ به من أمرِ عيسى عليه السلام. والعامَّة على «بكلمات» جمعاً. والحسن[٦] ومجاهد والجحدري «بكلمة» بالإِفراد. فقيل: المرادُ بها عيسى لأنه كلمة الله. وتقدَّم الخلافُ في كتابة «وكتبه» في أواخر البقرة[٧]. وقرأ[٨] أبو رجاء «وكُتْبِه» بسكون التاء وهو تخفيفٌ حسنٌ، ورُوي عنه «وكَتْبِه» بفتح الكاف. قال أبو الفضل: مصدرٌ وُضِع مَوْضِعَ الاسمِ يعني: ومكتوبه.

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٦٥.
(٢) البحر ٨/ ٢٩٥.
(٣) البحر ٨/ ٢٩٥.
(٤) انظر إعرابه للآية ٩١.
(٥) القرطبي ١٨/ ٢٠٤، والبحر ٨/ ٢٩٥.
(٦) القرطبي ١٨/ ٢٠٤، والبحر ٨/ ٢٩٥.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٢.
(٨) المحتسب ٢/ ٣٢٤، والبحر ٨/ ٢٩٥، والقرطبي ١٨/ ٢٠٤.

قوله: «من القانتين» يجوزُ في «مِن» وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية. والثاني: أنها للتبعيضِ، وقد ذكرهما الزمخشريُّ[1] فقال: «ومِنْ للتبعيض. ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداء الغاية، على أنَّها وُلِدَتْ من القانتين؛ لأنها من أعقابِ هارونَ أخي موسى عليهما السلام». قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِم قيل: «من القانتين» على التذكير؟ قلت: لأنَّ القُنوتَ صفةٌ تَشْمل مَنْ قَنَتَتْ من القبيلَيْن، فغلَّب ذكورَه على إناثِه».

[تمَّت بعونه تعالى سورة التحريم]

(١) الكشاف ٤/ ١٣٢.
(٢) الكشاف ٤/ ١٣٢.

ســورة المــلك

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿ليبلُوَكم﴾**: متعلِّقٌ بـ «خَلَقَ» وقوله: «أيُّكم أحسنُ» قد تقدَّم مثلُه في أول هود[١]. وقال الزمخشري[٢] هنا: «فإنْ قلتَ: مِن أين تعلَّقَ قولُه: «أيُّكم أحسنُ عملاً» بفعلِ البَلْوى؟ قلت: من حيث إنَّه تضمَّن معنى العلمِ، فكأنه قيل: ليُعْلمَكم أيُّكم أحسنُ عملاً. وإذا قلتَ: عَلِمْتُه: أزيدٌ أحسن عملاً أم هو؟ كانت هذه الجملةُ واقعةً موقعَ الثاني مِنْ مفعولَيْه، كما تقول: عَلِمْتُه هو أحسن عملاً. فإنْ قلتَ: أتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلت: لا، إنما / التعليقُ: أَنْ يقعَ بعده ما يَسُدُّ مَسَدَّ [٨٦٠/ب] المفعولَيْن جميعاً، كقولك: عَلِمْتُ أيُّهما عمروٌ، وعلِمْتُ أزيدٌ منطلق؟. ألا ترىٰ أنه لا فَصْلَ بعد سَبْقِ أحدِ المفعولَيْن بين أَنْ يقَع ما بعده مُصَدَّراً بحرف الاستفهامِ وغيرَ مصدَّرٍ به. ولو كان تعليقاً لافترقَتِ الحالتان كما افترقتا في قولِك: عَلِمْتُ أزيد منطلِقٌ، وعلمْتُ زيداً منطلقاً».

قلت: وهذا الذي مَنَعَ تسميتَه تعليقاً سَمَّاه به غيرُه، ويجعلون تلك الجملةَ في محلِّ ذلك الاسمِ الذي يتعدَّىٰ إليه ذلك الفعلُ، فيقولون في «عَرَفْت أيُّهم منطلقٌ»: إنَّ الجملةَ الاستفهاميةَ في محلِّ نصبٍ لسَدِّها مَسَدَّ

---

(١) الآية ٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٣٤.

مفعولِ «عَرَفْتُ» وفي «نَظَرْتُ أيُّهم منطلقٌ»: إن الجملةَ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ «نظر» يتعدَّى به.

آ. (٣) قوله: ﴿الذي خَلَقَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تابعاً للعزيز الغفور نعتاً أو بياناً أو بدلاً، وأَنْ يكونَ منقطِعاً عنه خبرَ مبتدأ، أو مفعولَ فعلٍ مقدرٍ.

قوله: «طِباقاً» صفةٌ لـ «سبعَ»؛ وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جمعُ طَبَق نحو: جَبَل وجِبال. والثاني: أنه جمعُ طَبَقة نحو: رَقَبة ورِقاب. والثالث: أنه مصدرُ طابَقَ يقال: طابقَ مُطابقة وطِباقاً. ثم: إمَّا أَنْ يجعلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذاتَ طباق، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: طُوْبِقَتْ طباقاً مِنْ قولِهم: طابَقَ النعلَ أي: جعله طبقةً فوق أخرىٰ.

قوله: «مِنْ تفاوُت» هو مفعولُ «تَرَىٰ» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه. وقرأ[١] الأَخَوان «تَفَوُّتِ» بتشديدِ الواوِ دون ألفٍ. والباقون بتخفيفها بعد ألفٍ، وهما لغتان بمعنىً واحدٍ كالتعهُّد والتعاهد، والتظهُّر والتظاهُر. وحكى أبو زيد «تفاوَتَ الشيءُ تفاوُتاً بضم الواو وفتْحِها وكسرِها، والقياسُ الضمّ كالتقابُل، والفتحُ والكسرُ شاذان. والتفاوُت: عدمُ التناسُبِ؛ لأنَّ بعضَ الأجزاءِ يَفُوت الآخَرَ. وهذه الجملةُ المنفيةُ صفةٌ مُشايعةٌ لقولِه: «طباقاً» وأصلُها: ما ترى فيهنَّ، فوضَع مكانَ الضميرِ قوله: «خَلْقِ الرحمن» تعظيماً لخلقِهنَّ وتنبيهاً علىٰ سببِ سلامَتِهن، وهو أنه خَلْقُ الرحمن، قاله

---

(١) السبعة ٦٤٤، والنشر ٢/٣٨٩، والبحر ٨/٢٩٨، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/٢٠٨، والحجة ٧١٥.

الزمخشريُّ[1]، وظاهر هذا: أنها صفةٌ لـ «طباقاً»، وقام الظاهرُ فيها مَقامَ المضمرِ، وهذا إنما نعرِفُه في خبرِ المبتدأ، وفي الصلةِ، على خلافٍ فيهما وتفصيلٍ.

وقال الشيخ[2]: «الظاهرُ أنه مستأنَفٌ» وليس بظاهرٍ لانفلاتِ الكلامِ بعضِه من بعض.

و «خَلْق» مصدرٌ مضافٌ لفاعِله، والمفعولُ محذوفٌ أي: في خَلْقِ الرحمنِ السمواتِ، أو كلَّ مخلوقٍ، وهو أَوْلىٰ ليعُمَّ، وإن كان السياقُ مُرْشِداً للأول.

قوله: «فارْجِعِ» مُتَسَبِّبٌ عن قولِه: «ما تَرَىٰ» و «كرَّتَيْن» نصبٌ على المصدرِ كمرَّتَيْن، وهو مثنىٰ لا يُراد به حقيقتُه، بل التكثيرُ، بدليلِ قولِه: «ينقلِبْ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسيرٌ» أي: مُزْدجراً وهو كليلٌ، وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتَيْن ولا ثلاثٍ، وإنما المعنى كرَّات، وهذا كقولهم: لَبَّيْك وسَعْديك وحنانَيْك ودَواليك وهذاذَيْك[3] لا يُريدون بهذه التثنيةِ شَفْعَ الواحدِ، إنما يريدون التكثيرَ أي: إجابةً لك بعد أخرى، وإلاَّ تناقَضَ الغرضُ، والتثنيةُ تفيدُ التكثيرَ لقرينةٍ كما يُفيده أصلُها، وهو العطفُ لقرينةٍ كقولِه[4]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٣٤.

(٢) البحر ٨/ ٢٩٨.

(٣) هذا ذيك: الأمر بأن يقطع أمر القوم.

(٤) عجزه:

مَيْتا وأبعدَهم مِنْ مَنْزِل الذَّام

وهو لعصام بن عبيد الزماني أو همام الرقاشي، وهو في الحماسة ١/ ٥٦٠، والخزانة ٣/ ٣٤٥، والارتشاف ١/ ٢٥٤، والمقرب ٢/ ٤١.

٤٢٨٢ـ لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أكرَمَهم

. . . .

أي: قبور كثيرة ليتمَّ المَدْحُ. وقال ابن عطية[١]: «كَرَّتَيْن معناه مَرَّتَين، ونصبُها على المصدرِ». وقيل: الأُولىٰ ليُرى حُسْنُها واستواؤُها، والثانية لتُبْصَرَ كواكبُها في سَيْرِها وانتهائِها، وهذا تظاهُرٌ يُفْهِمُ التثنية فقط.

قوله: «هل ترىٰ مِنْ فُطور» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ مُعَلِّقَةً لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه «فارْجِعِ البصر» أي: فارْجِعِ البصرَ فانظر: هل ترى، وأَنْ يكونَ «فارجعِ البصر» مضمَّناً معنىٰ انظر؛ لأنه بمعناه، فيكونُ هو المعلِّق. وأدغَم أبو عمرو[٢] لامَ «هل» في التاء هنا، وفي الحاقة[٣] وأَظْهرها الباقون، وهو المشهورُ في اللغة.

والفُطور: الصُّدوع والشُّقوق قال[٤]:

٤٢٨٣ـ شَقَقْتُ القلبَ ثم ذَرَرْتُ فيه
هواكِ فَلِيْطَ فالتأَمَ الفُطورُ

آ. (٤) قوله: ﴿ينقلِبْ﴾: العامَّةُ بجزمِه على جوابِ الأمر، والكسائي[٥] / في روايةٍ برفعِه، وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ حالاً مقدرة. والثاني: أنه على حذفِ الفاءِ أي: فينقلِبُ. وخاسِئاً: حال [٨٦١/أ]

---

(١) المحرر ١٦/ ٦١.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٥٠، والنشر ٢/ ٧.

(٣) الآية ٨.

(٤) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، الفقيه، وهو في الحماسة ٢/ ١٠٥، واللسان (فطر). ولِيط: التصق.

(٥) البحر ٨/ ٢٩٩.

وقوله: «وهو حسيرٌ» حال: إمَّا مِنْ صاحبِ الأولى، وإمَّا من الضمير المستتر في الحالِ قبلَها، فتكونُ متداخلةً. وقد تقدَّم مادتا «خاسئاً»[(١)] و «حسير»[(٢)] في المؤمنين[(٣)] والأنبياء[(٤)].

آ. (٥) **قوله**: ﴿الدنيا﴾: [يعني][(٥)] منكم؛ لأنَّها فُعْلَى تأنيثُ أَفْعَلِ التفضيلِ. و «جَعَلْناها» يجوزُ في الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه عائدٌ على «مَصابيحَ» وهو الظاهر. قيل: وكيفيةُ الرَّجْم: أَنْ يُؤْخَذَ نارٌ من ضوءِ الكوكبِ، يُرْمىٰ به الشيطانُ والكوكبُ في مكانِه لا يُرْجَمُ به. والثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على السماء والمعنى: منها، لأنَّ السماءَ ذاتَها ليست للرُّجوم، قاله الشيخ[(٦)]. وفيه نظرٌ لعدمِ ظهورِ عَوْدِ الضميرِ على السماءِ. والرُّجوم: جمعُ رَجْم وهو مصدرٌ في الأصل، أُطْلِقَ على المَرْجوم به كضَرْبِ الأميرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ باقياً على مصدريتِه، ويُقَدَّرُ مُضافٌ أي: ذاتُ رُجوم. وجَمْعُ المصدرِ باعتبارِ أنواعِه، فعلى الأولِ يتعلَّقُ قولُه: «للشياطين» بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ رُجوماً، وعلى الثاني لا تعلُّقَ له لأنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعول به، وفيه دلالةٌ حينئذٍ على إعمالِ المصدرِ منوناً مجموعاً. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له أيضاً كالأولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقيل: الرُّجومُ هنا: الظنونُ والشياطينُ شياطينُ الإنْسِ، كما قال[(٧)]:

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٤١٥.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٢١.
(٣) الآية ١٠٨ ووردت المادة قبلاً.
(٤) الآية ١٩ ووردت المادة قبلاً.
(٥) زيادة من (ش).
(٦) البحر ٨/ ٢٩٩.
(٧) تقدم برقم ٥.

ـ٤٢٨٤ . . . .
ومـا هـو عنهـا بـالحـديـثِ المُـرَجَّـمِ

آ. (٦) قـولـه: ﴿ولـلـذيـن كفـروا﴾: خبرٌ مقدَّمٌ في قـراءةِ العامَّةِ، و«عذابُ جهنَم» مبتدَؤُه. وفي قراءةِ[1] الحسن والضحاك والأعرج بنصبِه متعلِّقٌ بـ «أَعْتَدْنا» عطفاً على «لهم»، و «عذابَ جهنَم» عطفٌ على «عذابَ السعير» فعطَفَ منصوباً على منصوب، ومجروراً على مجرورٍ، وأعاد الخافضَ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ضميرٌ. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: وبئسَ المصيرُ مَصيرُهم، أو عذابُ جهنم، أو عذابُ السعير.

آ. (٧) قـولـه: ﴿لهـا﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شهيقاً» لأنه في الأصلِ صفتُه. ويجوزُ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: سمعوا لأهلها. «وهي تفور» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٨) قوله: ﴿تَمَيَّزُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ بتاءٍ واحدةٍ مخففةٍ. والأصلُ: تتميَّزُ بتاءَيْن وبها[2] قرأ طلحةُ والبزيُّ عن ابنِ كثير بتشديدها، أدغم إحدىٰ التاءَيْن في الأخرى، وهي قراءةٌ حسنةٌ لعدم التقاء ساكنين، بخلافِ قراءتِه «إذ تَلَقَّوْنه»[3] و «ناراً تَلَظَّى»[4] وبابِه. وأبو عمرو[5] يُدْغِمُ الدالَ في التاءِ على أصلِه في المتقاربَيْنِ. وقرأ الضحاك «تمايَزُ» والأصل:

---

(١) البحر ٨/ ٢٩٩، والمحرر ١٦/ ٦٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٢٩٩، والإتحاف ٢/ ٥٥٠، والنشر ٢/ ٢٣٢، والمحرر ١٦/ ٦٣.

(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢/ ٢٩٤.

(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٢/ ٦١٤.

(٥) البحر ٨/ ٢٩٩.

تتمايَزُ بتاءَيْن فَحَذَف إحداهما. وزيد بن علي «تَميْزُ» مِنْ ماز، وهذا كلُّهُ استعارةٌ مِنْ قولِهم: تميَّز فلان من الغيظِ أي: انفصلَ بعضُه من بعض من الغيظ فـ«مِنْ» سببيَّةٌ أي: بسببِ الغَيْظِ. ومثلُه [قولُ الراجزِ][1] في وصف كَلْبٍ اشتدَّ عَدْوُه[2]:

٤٢٨٥ـ يكــادُ أَنْ يخــرجَ مِــنْ إهــابِــهْ

قوله: «كلما أُلْقِي» قد تقدَّم الكلامُ على «كلما»[3] وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ ضميرِ جهنَّم.

آ. (٩) **قوله: ﴿بلىٰ قد جاءَنا نذيرٌ﴾**: فيه دليلٌ على جوازِ الجمعِ بين حرفِ الجوابِ ونفسِ الجملةِ المجابِ بها، إذ لو قالوا: بلى لَفُهِمَ المعنى، ولكنهم أظهروه تَحَسُّراً وزيادةً في تَغَمُّمِهم على تفريطِهِم في قبولِ قولِ النذيرِ ولِيَعْطِفوا عليه قولهم: «فكذَّبْنا» إلى آخره.

وقوله: «إنْ أنتم إلاَّ في ضلالٍ» ظاهرُه أنه مِنْ مقولِ الكفارِ للنذير. وجوَّزَ الزمخشريُّ[4] أَنْ يكونَ مِنْ كلامِ الرسلِ للكفرةِ، وحكاه الكفرةُ للخَزَنَةِ أي: قالوا لنا هذا فلم نَقْبَلْه.

---

(١) زيادة من (ش).

(٢) البيت لأبي نواس وقبله:

تـراه في الحُـضْـر إذا هـاهـا بـه

وهو في ديوانه ٢٤٩، والحيوان ٢/ ٩٧، والمحرر ١٦/ ٩٣. والحُضْر: شدة العَدْوِ. وهاها به: زجره.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ١٨٠.

(٤) الكشاف ٤/ ١٣٦.

آ. (١١) وقوله: ﴿بِذَنْبِهِم﴾: وحدَه لأنه مصدرٌ في الأصلِ، ولم يَقْصِدِ التنويعَ بخلافِ «بذنوبهم»[١] في مواضعَ.

قوله: «فسُحْقاً» فيه وجهان أحدُهما: أنَّه منصوبٌ على المفعولِ به أي: ألزَمَهم اللَّهُ سُحْقاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ على المصدرِ تقديرُه: سَحَقَهم اللَّهُ سُحْقاً، فناب المصدرُ عن عامِله في الدُّعاءِ نحو: جَدْعاً له وعَقْراً، فلا يجوزُ إظهارُ عامِلِه. / واختلف النحاة: هل هو مصدرٌ لفعلٍ ثلاثيّ أم لفعلٍ رباعي فجاء على حَذْفِ الزوائدِ؟ فذهب الفارسيُّ[٢] والزجَّاجُ[٣] إلى أنه مصدرُ أسْحَقَه اللَّهُ أي: أبعَدَه. قال الفارسي: «فكان القياسُ إسْحاقاً، فجاء المصدرُ على الحَذْفِ كقوله[٤]: [٨٦١/ب]

٤٢٨٦ـ فإن أَهْلِكْ فذلك كان قَدْري
....

أي تقديري. والظاهرُ أنه لا يُحتاج لذلك؛ لأنه سُمِع: سَحَقه اللَّهُ ثلاثياً. وفيه قولُ الشاعر[٥]:

٤٢٨٧ـ يجولُ بأطرافِ البلادِ مُغَرِّباً
وتَسْحَقُه ريحُ الصَّبا كلَّ مَسْحَقِ

والذي يظهرُ أنَّ الزجَّاج والفارسيَّ إنما قالا ذلك فيمَنْ يقولُ مِن العربِ أَسْحقه الله سُحْقاً.

---

(١) الآية ١١ من آل عمران.
(٢) الحجة (خ) ٤/ ٣٩٨.
(٣) معاني القرآن له ٥/ ١٩٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في الحجة ٤/ ٣٩٨، والبحر ٨/ ٣٠٠.
(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٧١.

وقرأ العامَّةُ بضمةٍ وسكونٍ، والكسائيُّ[1] في آخرَين بضمتين، وهما لغتان. والأحسنُ أَنْ يكونَ المثقَّلُ أصلاً للخفيفِ. و [قوله][2] «لأصحاب» بيانٌ كـ «هَيْتَ لك»[3] وسَقْياً لك. وقال مكي[4]: «والرفعُ يجوز في الكلامِ على الابتداء» أي: لو قيل: «فَسُحْقٌ» جاز لا على أنه تلاوةٌ بل من حيث الصناعةُ، إلاَّ أنَّ ابنَ عطيةَ قد قال ما يُضَعِّفُه، فإنه قال[5]: «فسُحْقاً نصباً على جهةِ الدعاءِ عليهم، وجازَ ذلك فيه وهو مِنْ قِبل اللَّهِ تعالى من حيثُ هذا القولُ، فيهم مستقرٌ أَوَّلاً[6]، ووجودُه لم يَقَعْ، ولا يَقَعُ إلاَّ في الآخِرة، فكأنه لذلك في حَيِّز المتوقَّع الذي يُدَّعَىٰ فيه كما تقول: «سُحْقاً لزيدٍ، وبُعْداً له» والنصبُ في هذا كلِّه بإضمار فعلٍ، وأما ما وَقَعَ وثَبَتَ فالوجهُ فيه الرفعُ، كما قال تعالى: «وَيْلٌ للمطفِّفين»[7] و «سَلامٌ عليكم»[8] وغيرُ هذا مِن الأمثلة» انتهى. فضعَّفَ الرفعَ كما ترى لأنه لم يَقَعْ بل هو متوقَّعٌ في الآخرةِ.

آ. (١٢) قوله: ﴿لهم مغفرةٌ﴾: الأحسنُ أَنْ يكونَ الخبر «لهم» و «مغفرةٌ» فاعلٌ به؛ لأن الخبرَ المفرد أصلٌ، والجارُّ من قبيل المفرداتِ أو أقربُ إليها.

---

(١) السبعة ٦٤٤، والتيسير ٢١٢، والبحر ٨/ ٣٠٠، والنشر ٢/ ٢١٧، والحجة ٧١٦، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/ ٢١٣.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٢٣ من يوسف.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٣٩٢.

(٥) المحرر ١٦/ ٦٥.

(٦) المحرر: أزلاً.

(٧) الآية ١ من المطففين.

(٨) الآية ٢٤ من الرعد.

آ. (١٤) قوله: ﴿مَنْ خَلَقَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه فاعلُ «يَعْلَمُ» والمفعول محذوفٌ تقديرُه: ألا يعلم الخالقُ خَلْقَه، وهذا هو الذي عليه جمهورُ الناسِ وبه بدأ الزمخشريُّ[١]. والثاني: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يعود على الباري سبحانه وتعالى، و «مَنْ» مفعولٌ به أي: ألا يعلمُ اللَّهُ مَنْ خَلَقَه. قال الشيخ[٢]: «والظاهر أن «مَنْ» مفعولٌ، والمعنى: أينتفي علمُه بمَنْ خَلَقَه، وهو الذي لَطَفَ عِلْمُه ودَقَّ» ثم قال: «وأجاز بعضُ النَّحْويين أَنْ يكون «مَنْ» فاعلاً والمفعولُ محذوفٌ، كأنه قال: ألا يعلَم الخالقُ سِرَّكم وجهرَكم، وهو استفهامٌ، معناه الإِنكار». قلت: وهذا الوجهُ الذي جَعَلَه هو الظاهر يَعْزِيه[٣] الناسُ لأهلِ الزَّيْغ والبِدَع الدافِعين لعمومِ الخَلْق لله تعالى.

وقد أَطْنَبَ مكي[٤] في ذلك، وأنكر على القائلِ به ونسبه إلى ما ذكرْتُ فقال: «وقد قال بعضُ أهلِ الزَّيْغ: إن «مَنْ» في موضع نصبٍ اسمٌ للمُسِرِّين والجاهرين لِيُخْرِجَ الكلامُ عن عمومِه ويُدْفَعَ عمومُ الخَلْقِ عن الله تعالى، ولو كان كما زعم لقال: ألا يعلمُ ما خلق لأنه إنما تقدَّم ذِكْرُ ما تُكِنُّ الصدورُ فهو في موضع «ما» ولو أَتَتْ «ما» في موضعِ «مَنْ» لكان فيه أيضاً بيانُ العموم: أنَّ اللَّهَ خالقُ كلِّ شيءٍ مِنْ أقوال الخلقِ أَسَرُّوها أو أظهرُوها خيراً كانَتْ أو شرًّا، ويُقَوِّي ذلك «إنَّه عليمٌ بذات الصُّدور»، ولم يقلْ: عليمٌ بالمُسِرِّين والمجاهرين وتكون «ما» في موضع

---

(١) الكشاف ٤/١٣٧.

(٢) البحر ٨/٣٠٠.

(٣) لغةٌ في العَزْو. يقال: عَزَوْتُه وعَزَيْتُه. انظر: اللسان (عزا).

(٤) إعراب المشكل ٢/٣٩٢.

نصب، وإنما يُخْرِجُ الآيةَ مِنْ هذا العموم إذا جَعَلْتَ «مَنْ»[1] في موضعِ نصبٍ اسماً للأُناسِ المخاطبين قَبْلَ هذه الآيةِ، وقوله: «بذات الصدورِ» يمنعُ مِنْ ذلك» انتهى. ولا أَدْري كيف يَلْزَمُ ما قاله مكيٌّ بالإعرابِ الذي ذكره والمعنى الذي أبداه؟ وقد قال بهذا القولِ أعني الإعرابَ الثاني جماعةٌ من المحققين ولم يُبالوا بما ذكرَه لعَدَمِ إفهامِ الآية إياه.

وقال الزمخشري[2] بعد كلامٍ ذكرَه: «ثم أنكر ألاَّ يُحيط علماً بالمُضْمَر والمُسَرِّ والمُجْهَرِ مَنْ خلق الأشياء، وحالُه أنه / اللطيفُ الخبيرُ [٨٦٢/أ] المتوصِّلُ عِلْمُه إلى ما ظَهَر وما بَطَن. ويجوز أَنْ يكون «مَنْ خَلَقَ» منصوباً بمعنى: ألا يعلَمُ مَخْلوقَه، وهذه حالُه» ثم قال: «فإنْ قلتَ: قَدَّرْتَ في «ألا يَعْلَمُ» مفعولاً على معنى: ألا يعلمُ ذلك المذكورَ مِمَّا أُضْمِر في القلب وأُظْهِر باللسان مَنْ خلق؟ فهلا جَعَلْتَه مثلَ قولِهم: «هو يُعْطي ويمنع»، وهلا كان المعنى: ألا يكونُ عالماً مَنْ هو خالقٌ لأن الخالقَ لا يَصِحُّ إلاَّ مع العِلْم؟ قلت: أَبَتْ ذلك الحالُ التي هي قولُه: «وهو اللطيفُ الخبيرُ» لأنَّك لو قلتَ: ألا يكون عالماً مَنْ هو خالقٌ وهو اللطيفُ الخبيرُ لم يكن معنى صحيحاً؛ لأنَّ «ألا يَعْلَمُ» معتمِدٌ على الحالِ والشيءُ لا يُوَقَّتُ بنفسِه، فلا يقال: «ألا يعلَمُ وهو عالمٌ، ولكن ألا يعلم كذا، وهو عالمٌ بكلِّ شيءٍ».

آ. (١٥) **قوله: ﴿ذَلولاً﴾**: مفعولٌ ثانٍ، أو حالٌ. وذَلول فَعُول للمبالغةِ مِنْ ذَلَّ يَذِلُّ فهو ذالٌّ كقوله: دابَّةٌ ذَلولٌ بيِّنَةُ الذُّلِّ بالكسرِ،

---

(١) الأصل «ما» والتصحيح من مكي.

(٢) الكشاف ٤/ ١٣٧.

ورجلٌ ذَلُولٌ بَيِّنُ الذُّلِّ بالضم. وقال ابن عطية[١]: «ذلول فَعُول بمعنىٰ مَفْعول أي: مَذْلولة، فهي كـ رَكوب وحَلوب». قال الشيخ[٢]: «وليس بمعنىٰ مَفْعول لأنَّ فِعْلَه قاصِرٌ، وإنما يُعَدَّى بالهمزةِ كقوله تعالى: «وتُذِلُّ مَنْ تشاء»[٣] أو بالتضعيفِ كقوله: «وذلَّلْناها لهم»[٤]، وقولُه: «أي مَذْلولة» يظهر أنَّه خطأٌ». انتهى يعني: حيث استعمل اسمَ المفعولِ تامًّا مِنْ فِعْلٍ قاصرٍ، وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

قوله: «مَناكِبِها» استعارةٌ حسنة جداً. وقال الزمخشري[٥]: «مَثَلٌ لِفَرْطِ التذليل ومجاوَزَتِه الغايةَ؛ لأن المَنْكِبَيْن وملتقاهما من الغارِبِ[٦] أرقُّ شيءٍ مِن البعير وأَنْبأه عن أَنْ يطأَه الراكبُ بقدمِه ويَعْتمد عليه، فإذا جعلها في الذُّلِّ بحيث يُمشَىٰ في مناكبها لم يَتْرُكْ»[٧].

آ. (١٦) قوله: ﴿أَأَمِنتُمْ﴾: قد تقدَّم اختلافُ القراءِ في الهمزَتَيْن المفتوحتين نحو «أأنْذَرْتَهم»[٨] تحقيقاً وتخفيفاً وإدخالِ ألفٍ بينهما وعَدَمِه في البقرة، وأن قُنْبلاً يَقرأ هنا بإبدالِ الهمزة الأولى واواً

(١) المحرر ١٦/٦٦.
(٢) البحر ٨/٣٠٠ ــ ٣٠١.
(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.
(٤) الآية ٧٢ من يس.
(٥) الكشاف ٤/١٣٨.
(٦) الغارب: ما بين السنام والعنق.
(٧) هذه اللفظة مشروحة في حاشية الكشاف بقوله: «أي لم يترك بقية من التذليل».
(٨) الآية ٦ من البقرة. وانظر الدر المصون ١/١٠٩. وانظر في قراءات هذه الآية: السبعة ٦٤٤، والبحر ٨/٣٠٢، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/٢١٦، والحجة ٧١٦، والنشر ١/٣٦٣.

في الوصل. فيقول: «وإليه النُّشورُ وأَمِنتُمْ» وهو على أصلِه مِنْ تسهيلِ الثانيةِ بينَ بينَ وعَدَمِ ألفٍ بينهما، وأمّا إذا ابتدأ فيُحقِّق الأولى ويُسَهِّلُ الثانيةَ بينَ بينَ على ما تقدَّم، ولم يُبْدل الأولى واواً لزوالِ مُوجِبه وهو انضمامُ ما قبلها وهي مفتوحةٌ نحو: مُوَجَّل ويُواخِذُكم، وهذا قد مضىٰ في سورة الأعراف عند قولِه: «قال فرعونُ آمنتم»[1] وإنما أَعَدْتُه بياناً وتذكيراً.

قوله: «مَنْ في السماءِ» مفعولُ «أَمِنتُم»، وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ أي: أمِنتُمْ خالقَ مَنْ في السموات. وقيل: «في» بمعنى على أي: على السماء، وإنما احتاج القائلُ بهذَيْن إلى ذلك لأنه اعتقد أن «مَنْ» واقعةٌ على الباري تعالى وهو الظاهرُ، وثَبَتَ بالدليل القطعيِّ أنه ليس بمتحيِّزٍ لئلا يلزَمَ التجسيمُ[2]. ولا حاجةَ إلى ذلك فإن «مَنْ» هنا المرادُ بها الملائكةُ[3] سكانُ السماء، وهم الذين يَتَوَلَّوْن الرحمة والنِّقْمة. وقيل: خُوطبوا بذلك على اعتقادِهم، فإنَّ القومَ كانوا مُجَسِّمة مشبِّهَةً، والذي تقدَّم أحسنُ.

وقولـه: «أَنْ يَخسِفَ» و «أَنْ يرسلَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنهما بدلان مِنْ «مَنْ في السماء» بَدَلُ اشتمال، أي: أَمِنتُمْ خَسْفَه وإرسالَه، كذا قاله أبو البقاء[4]. والثاني: أَنْ يكونَ على حَذْفِ «مِنْ» أي: أَمِنتُم مِنَ

---

(١) الآية ١٢٣. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٢٠.

(٢) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر».

(٣) وهو رأي ابن بحر. ومذهب ابن عباس أنه الله تعالى. انظر: الماوردي ٤/ ٢٧٤. وتقدير خالق مَنْ في السماء هو تقدير القرطبي ١٨/ ٢١٦.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٦.

الخَسْفِ والإرسالِ، والأولُ أظهرُ. وقد تقدَّم[1] أنَّ «نذير» «ونكير» مصدران بمعنى الإِنكار والإِنذار. وأثبت[2] ورش ياء «نَذيري» وَقْفاً وحَذَفَها وَصْلاً، وحَذَفَها الباقون في الحالَيْن.

آ. (١٩) قوله: ﴿صافَّاتٍ﴾: يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِن «الطير» وأَنْ يكونَ حالاً مِن ضمير «فوقَهم» إذا جَعَلْناه حالاً فتكونُ متداخِلةً. و «فوقَهم» ظرفٌ لصافَّات على الأولى أو لـ «يَرَوْا».

قوله: «ويَقْبِضْنَ» عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ لأنَّه بمعناه أي: وقابضاتٍ، فالفعلُ هنا مؤولٌ بالاسمِ عكسَ قولِه: «إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات وأَقْرَضُوا»[3] فإن الاسمَ هناك مؤولٌ بالفعلِ. وقد تقدَّم الاعتراضُ على ذلك. وقولُ أبي البقاء[4]: «معطوفٌ على اسم الفاعل، حَمْلاً على المعنىٰ أي: يَصْفِفْنَ ويَقْبِضْنَ أي: صافَّاتٍ وقابِضاتٍ» لا حاجةَ إلى تقديره: يَصْفِفْنَ ويَقْبِضْنَ؛ لأن الموضعَ للاسمِ فلا نُؤَوِّلُه بالفعل. وقال الشيخ[5]: «وعَطَفَ الفعلَ على الاسم / لمَّا كان في معناه، ومثلُه قولُه تعالى: «فالمُغيراتِ صُبْحاً فأَثَرْن»[6] عطفَ الفعلَ على الاسمِ لمَّا كان المعنى: فاللاتي أَغَرْن فأَثَرْنَ، ومثلُ هذا العطفِ فصيحٌ وكذا عكسُه، إلاَّ عند السهيليِّ فإنه قبيحٌ نحو قوله[7]: [٨٦٢/ب]

(١) انظر إعرابه للآية ٤٤ من الحج.
(٢) الإتحاف ٢/ ٥٥١، والتيسير ٢١٣، والنشر ٢/ ٣٨٩.
(٣) الآية ١٨ من الحديد.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٦.
(٥) البحر ٨/ ٣٠٢.
(٦) الآية ٣ ـ ٤ من العاديات.
(٧) تقدم برقم ١٢٨٩.

٤٢٨٨ـ باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باترٍ
يَقْصِدُ في أسْوُقِها وجائِرُ

أي: قاصدٌ في أَسْوُقِها وجائر» انتهى، هو مثلُه في عطفِ الفعلِ على اسمٍ، إلاَّ أنَّ الاسمَ فيه مؤولٌ بالفعلِ عكسَ هذه الآيةِ. ومفعولُ «يَقْبِضْنَ» محذوفٌ أي: ويَقْبِضنِ أجنحتَهُنَّ، قاله أبو البقاء[1] ولم يُقَدِّرْ لـ «صافَّاتٍ» مفعولاً كأنه زَعَمَ أنَّ الاصطفافَ في أنفسِها أي: مصطفَّةً. والظاهرُ أنَّ المعنى: صافَّاتٍ أجنحتَها وقابضَتَها، فالصَّفُّ والقَبْضُ منها لأجنحتِها.

وكذلك قال الزمخشريُّ[2]: «صافَّاتٍ باسِطاتٍ أجنحتَهن» ثم قال: «فإنْ قلتَ لِمَ قال: ويقبضْنَ ولم يَقُلْ: وقابضاتٍ؟ قلت: لأنَّ الطيرانَ هو صَفُّ الأجنحةِ؛ لأنَّ الطيرانَ في الهواءِ كالسِّباحةِ في الماءِ، والأصلُ في السباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها، وأمَّا القَبْضُ فطارِىءٌ على البَسْطِ للاستظهارِ به على التحرُّكِ، فجيء بما هو طارِىءٌ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعلِ على معنىٰ أنَّهن صافاتٌ، ويكونُ منهنَّ القَبْضُ تارةً بعد تارةً، كما يكون من السَّابح».

قوله: «ما يُمْسِكُهُنَّ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «يَقْبِضْنَ» قاله أبو البقاء[3]، والأولُ هو الظاهرُ. وقرأ الزهري[4] بتشديدِ السينِ.

---

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.
(٢) الكشاف ٤/١٣٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٦٦.
(٤) البحر ٨/٣٠٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَمَّنْ﴾: العامَّةُ بتشديد الميمِ على إدغامِ ميم «أم» في ميم «مَنْ»، و «أم» بمعنىٰ بل؛ لأنَّ بعدها اسمَ استفهامٍ، وهو مبتدأٌ، خبرُه اسمُ الإشارة. وقرأ طلحة[١] بتخفيفِ الأولِ وتثقيل الثاني قال أبو الفضل: «معناه أهذا الذي هو جندٌ لكم أم الذي يَرْزُقكم». و «يَنْصُرُكم» صفةٌ لجند.

آ. (٢١) قوله: ﴿إنْ أَمْسَكَ﴾: شرطٌ جوابُه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: فَمَنْ يَرْزُقكم غيرُه؟ وقدَّر الزمخشريُّ[٢] شرطاً بعد قولِه: «أمَّن هذا الذي هو جندٌ لكم، تقديرُه: إنْ أَرْسَلَ عليكم عذابَه. ولا حاجةَ له صناعةً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُكِبّاً﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «يَمْشي». و «أَكَبَّ» مطاوعُ كَبَّه يقال: كَبَبْتُه فأَكَبَّ. قال الزمخشري[٣]: «هو من الغرائبِ والشواذ ونحوُه: قَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فأَقْشَع، ولا شيءَ من بناءِ أَفْعلَ مطاوعاً، ولا يُتْقِنُ نحوَ هذا إلاَّ حَمَلَةُ كتابِ سيبويهِ، وإنما أَكَبَّ، مِنْ بابِ أَنْفَضَ وأَلام، ومعناه: دَخَلَ في الكَبِّ وصار ذا كبٍّ، وكذلك أَقْشَعَ السحابُ: دَخَلَ في القَشْعِ، ومطاوعُ كَبَّ وقَشَع انكبَّ وانْقَشَعَ».

قال الشيخ»[٤]: «ومُكِبًّا» حالٌ مِنْ «أكبَّ» وهو لا يتعدَّىٰ، وكَبَّ متعدٍ قال تعالى: «فكُبَّتْ وجوهُهم في النار»[٥] والهمزةُ للدخولِ في الشيءِ

---

(١) البحر ٨/ ٣٠٣.

(٢) الكشاف ٤/ ١٣٩.

(٣) الكشاف ٤/ ١٣٩.

(٤) البحر ٨/ ٣٠٣.

(٥) الآية ٩٠ من النمل.

أو للصيرورةِ ومطاوعُ كَبَّ: انْكَبَّ. تقول: كَبَبْتُه فانكَبَّ. قال الزمخشري: «ولا شيءَ مِنْ بناءِ أَفْعَل» إلى قوله: كتاب سيبويه» انتهى، وهذا الرجلُ كثيرُ التبجُّح بكتاب سيبويهِ، وكم مِنْ نَصٍّ في كتابِ سيبويه عَمي بَصَرُه وبصيرتُه عنه، حتى إن الإمامَ أبا الحجاج يوسفَ بن معزوزٍ[1] صَنَّف كتاباً، يذكر فيه ما غَلِطَ الزمخشريُّ فيه وما جَهِله من كتاب سيبويه». انتهى ما قاله الشيخُ.

وانظر إلى هذا الرجلِ: كيف أَخَذَ كلامَه الذي أَسْلَفْتُه عنه، طَرَّزَ به عبارتَه حرفاً بحرف، ثم أخذ يُنْحي عليه بإساءةِ الأدب، جزاءَ ما لَقَّنه تِلك الكلماتِ الرائعةَ وجعله يقول: إن مطاوِعَ كَبَّ انْكَبَّ لا أَكَبَّ وإن الهمزةَ في أَكَبَّ للصيرورةِ، أو للدخولِ في الشيء، وبالله لو بَقِي دهرَه غيرَ مُلَقَّنٍ إياها لما قالها أبداً، ثم أخذ يذكُر عن إنسانٍ مع أبي القاسم كالسُّها[2] مع القمر أنَّه غَلَّطه في نصوصِ كتابِ سيبويه، اللَّهُ أعلمُ بصحتِها. [قال الشاعر:][3]

٤٢٨٩ـ وكم مِنْ عائبٍ قولاً صحيحاً
وآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقيمِ

وعلى تقديرِ التسليمِ فالفاضلُ مَنْ عُدَّتْ سَقَطاتُه.

(١) يوسف بن معزوز القيسي، متقدم في علم العربية، أخذ عن ابن ملكون والسهيلي، له: شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصله. قال السيوطي: «وتآليفه مفيدة حسنة وإن كان في أغراضه حدة» توفي سنة ٦٢٥. انظر: البغية ٢/٣٦٢.

(٢) السُّها: كوكب صغير خفي الضوء.

(٣) تقدم برقم ٣٩١٢.

وقوله: «أَمَّن يَمْشي» هو المعادِلُ لـ «أفَمَنْ يَمْشي مُكِبًّا». وقال أبو البقاء[١]: «و «أَهْدَىٰ» خبرُ «مَنْ يمشي»، وخبرُ «مَنْ» الثانيةِ محذوفٌ» يعني: أنَّ الأصلَ: أمَّنْ يمشي سويّاً أهدى، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ قولَه: «أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ» لا يُحتاج فيه من حيث الصناعةُ إلى حَذْفِ الخبرِ، بل تقولُ: هو معطوفٌ على «زيد» عَطْفَ المفرداتِ، ووحَّد الخبرَ لأنَّ «أم» لأحدِ الشيئين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿قليلاً﴾: نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ كما هو رَأْيُ سيبويه[٢] و «ما» مزيدةٌ أي: تَشْكرون قليلاً. والجملةُ من «تَشْكرون»: إمَّا مستأنفةٌ، وهو الظاهرُ، وإمَّا حالٌ مقدرةٌ لأنهم حالَ الجَعْلِ غيرُ شاكرين. والمرادُ بالقِلَّة / العَدَمُ أو حقيقتُها. [٨٦٣/أ]

آ. (٢٧) قوله: ﴿رَأَوْه﴾: أي: الموعودَ أو العذابَ زُلْفَةً أي: قريباً، فهو حالٌ ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: ذا زُلْفَةٍ، أو جُعِل نفسَ الزُّلْفَةِ مبالغةً. وقيل: «زُلْفَةً» تقديرُه: مكاناً ذا زُلْفَةٍ فينتصِبُ انتصابَ المصدرِ.

قوله: «سِيْئَتْ» الأصلُ: ساء أي: أحزنَ وجوهَهم العذابُ ورؤيتُه، ثم بُنِي للمفعول. و «ساء» هنا ليسَتْ المرادِفَةَ لـ «بِئْسَ» كما عَرَفْتَه فيما تقدَّم غيرَ مرةٍ[٣]. وأَشَمَّ كسرةَ السينِ الضمَّ نافعٌ[٤] وابنُ عامرٍ والكسائيُّ،

---

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/١١٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦٧٩.

(٤) الإتحاف ٢/٥٥١، والنشر ٢/٢٠٨، والقرطبي ١٨/٢٢٠، والبحر ٨/٣٠٣، والتيسير ١٢٥.

كما فعلوا ذلك في «سِيْء بهم»[1] في هود، وقد تقدَّم، والباقون بإخلاصِ الكسرِ، وقد تقدَّم في أولِ البقرةِ تحقيقُ هذا وتصريفُه، وأنَّ فيه لغاتٍ، عند قوله: «وإذا قِيل لهم»[2].

قوله: «تَدَّعُوْن» العامَّةُ على تشديدِ الدالِ مفتوحةً. فقيل: من الدَّعْوىٰ أي: تَدَّعُون أنه لا جنةَ ولا نارَ، قاله الحسن. وقيل: من الدعاءِ أي: تَطْلبونه وتستعجلونه. وقرأ[3] الحسن وقتادة وأبو رجاء والضحاك ويعقوبُ وأبو زيدٍ وابنُ أبي عبلةَ ونافعٌ في روايةِ الأصمعيِّ بسكونِ الدالِ، وهي مؤيِّدَةٌ للقولِ: إنَّها من الدعاء في قراءةِ العامَّة.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿آمَنَّا به وعليه توكَّلْنا﴾**: تقدَّم: لِمَ أُخِّر متعلَّقُ الإيمانِ، وقُدِّمَ مُتَعَلَّقُ التوكلِ؟ وأنَّ التقديمَ يُفيدُ الاختصاصَ. وقرأ[4] الكسائيُّ «فسيَعْلمون» بياءِ الغَيْبة نظراً إلى قولِه: «الكافرين». والباقون بالخطاب: إمَّا على الوعيدِ، وإمَّا على الالتفاتِ من الغَيْبة المرادةِ في قراءةِ الكسائيِّ.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿غَوْراً﴾**: خبرُ «أصبح» وجَوَّز أبو البقاء[5] أَنْ

---

(١) الآية ٧٧ من هود. وانظر: النشر ٢/٢٠٨.

(٢) الآية ١١ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٣) المحتسب ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٥٥٢، والنشر ٢/٣٨٩، والقرطبي ١٨/٢٢١، والبحر ٨/٣٠٤.

(٤) السبعة ٦٤٤، والحجة ٧١٦، والنشر ٢/٣٨٩، والتيسير ٢١٢، والبحر ٨/٣٠٤، والقرطبي ١٨/٢٢١.

(٥) الإملاء ٢/٢٦٦.

يكونَ حالاً على تمامِ «أصبح»، ولكنه استبعدَه، وحكى أنه قُرِىء «غُؤْوْراً» بضم الغينِ وهمزةٍ مضمومةٍ، ثم واوٍ ساكنةٍ على فُعُول، وجَعَلَ الهمزةَ منقلبةً عن واوٍ مضمومةٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الملك]

سورة ن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ ن ﴾: كقوله: «ص والقرآن»[١] وجوابُ القسمِ الجملةُ المنفيةُ بعدَها. وزعم قومٌ أنه اسمٌ لحُوتٍ وأنه واحد النِّينان. وقومٌ أنه اسمُ الدَّواةِ، وقومٌ أنه اسمٌ لوحٍ مكتوبٍ فيه. قال الزمخشري[٢]: «وأمَّا قولُهم هو الدَّواةُ فما أدري: أهو وَضْعٌ لغويٌّ أم[٣] شرعيٌّ، ولا يَخْلو إذا كان اسماً للدَّواةِ مِنْ أنْ يكونَ جنساً أو عَلَماً، فإن كان جنساً فأين الإِعرابُ والتنوينُ؟ وإن كان عَلَماً فأين الإِعراب؟ وأيهما كان فلا بُدَّ له مِنْ مَوْقِعٍ في تأليفِ الكلام؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَه مُقْسَماً به وَجَبَ إنْ كان جنساً أَنْ تَجُرَّه وتُنَوِّنَه، ويكونُ القَسَم بدَواة مُنَكَّرةٍ مجهولةٍ، كأنه قيل: ودَواةٍ والقلم، وإنْ كان عَلَمَاً أَنْ تَصْرِفَه وتَجرَّه، أو لا تصرِفه وتفتحَه للعلميَّةِ والتأنيثِ، وكذلك التفسيرُ بالحوتِ: إمَّا أَنْ يُرادَ به نونٌ من النينانِ، أو يُجْعَلَ عَلَماً للبَهموتِ الذي يَزْعُمون، والتفسيرُ باللَّوْح مِنْ نورٍ أو ذَهَبٍ والنهرِ في الجنةِ نحوُ ذلكَ». وهذا الذي أَوْرَده أبو القاسم مِنْ محاسِنِ علمِ الإِعرابِ، وقَلَّ مَنْ يُتْقِنُه.

---

(١) الآية ١ من سورة ص.

(٢) الكشاف ٤/١٤٠ ـ ١٤١.

(٣) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف.

وقرأ العامَّةُ: « ن » ساكنَ النونِ كنظائرِه. وأدغم[1] ابنُ عامر والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ بلا خلافٍ، وورش بخلافٍ عنه النونَ في الواو، وأظهرها الباقون، ونُقِلُ عَمَّنْ أدغمَ الغُنَّةُ وعَدَمُها. وقرأ ابن عباس والحسن وأبو السَّمَّال وابنُ أبي إسحاق بكسرِ النونِ وسعيد بن جبير وعيسى بخلافٍ عنه بفتحِها، فالأُولى على التقاءِ الساكنين. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً على القَسَم، حَذَفَ حرفَ الجرِّ وبقي عملُه كقولِهم: «اللَّهِ لأفعلَنَّ» لوجهَيْن، أحدهما: أنَّه مختصٌّ بالجلالةِ المعظَّمة، نادرٌ فيما عداها. والثاني: أنه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ. ولا يَحْسُنُ أَنْ يُقال: هو ممنوعُ الصَّرْفِ اعتباراً بتأنيث السورة، لأنه كان ينبغي أَنْ لا يَظْهَرَ فيه الجرُّ بالكسرة البتةَ.

وأمَّا الفتحُ[2] فيحتمل ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ بناءً، وأُوْثِر على الأصلِ للخفَّةِ كأينَ وكيفَ. الثاني: أَنْ يكونَ مجروراً بحرف القسم المقدَّرِ / على لغةٍ ضعيفة. وقد تقدَّم ذلك في قراءةِ «فالحقِّ والحقِّ[3]» بجرِّ «الحقِّ»، ومُنِعَتِ الصَّرْفَ، اعتبارٌ[4] بالسورة، والثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، أي: اقرؤوا نونَ، ثم ابتدأ قَسَماً بقولِه «والقلمِ»، أو يكونَ منصوباً بعد حَذْفِ حرفِ القسم كقولِه[5]: [٨٦٣/ب]

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/ ١٨، والبحر ٨/ ٣٠٧، والقرطبي ١٨/ ٢٢٣، والتيسير ١٨٣.

(٢) أي فتح « ن » فيقرأ: نونَ.

(٣) الآية ٨٤ من ص وهي قراءة الحسن وعيسى انظر: البحر ٧/ ٤١١.

(٤) أي: وهذا، أو وهو.

(٥) تقدم برقم ٩٣.

٤٢٩٠ـ ....

فـــذاكَ أمـــانـــةَ اللَّـــهِ الثَّـــريـــدُ

ومُنِعَ الصَّرْفَ لِما تقدَّم، وهذا أحسنُ لعَطْفِ «والقلمِ» على مَحَلِّه.

قوله: «وما يَسْطُرون» «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو حرفية، أي: والذي يَسْطُرونه مِنَ الكُتُب، وهم: الكُتَّابُ أو الحَفَظَةُ من الملائكة وسَطْرِهم. والضميرُ عائدٌ على مَنْ يُسَطِّرُ لدلالةِ السياقِ عليه. ولذِكْرِ الآلةِ المُكْتَتَبِ بها. وقال الزمخشري[١]: «يجوزُ أَنْ يُرادَ بالقلمِ أصحابُه، فيكون الضميرُ في «يَسْطُرون»لهم» يعني فيصيرُ كقولِه: «أو كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاه[٢] » تقديرُه: أو كذي ظُلُماتٍ، فالضميرُ في «يَغْشاه» يعود على «ذي» المحذوف.

آ. (٢) **قوله: ﴿بنعمةِ ربِّك﴾**: قد تقدَّم نظيرُ هذا في الطور في قولِه «فذكِّرْ فما أنتَ بنعمةِ ربِّك بكاهِنٍ[٣] » وتقدَّم تحقيقُه. إلاَّ أن الزمخشريَّ[٤] قال هنا: «فإنْ قلتَ: بِمَ تتعلَّقُ الباءُ في «بنعمة ربك» وما محلُّه؟ قلت: تتعلَّق بمجنون منفياً، كما تتعلَّقُ بعاقل مثبتاً كقولك: «أنت بنعمةِ اللَّهِ عاقلٌ»، مستوياً في ذلك الإثباتُ والنفيُ استواءَهما في قولِك: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً» و «ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً» تُعْمِلُ الفعلَ منفياً ومثبتاً إعمالاً واحداً. ومحلُّه النصبُ على الحالِ، كأنه قال: ما أنت مجنونٌ مُنْعِماً عليكَ بذلك، ولم تَمْنَع الباءُ أَنْ يعملَ «مجنون» فيما قبلَه لأنها زائدةٌ لتأكيدِ النفي».

---

(١) الكشاف ٤/١٤١.
(٢) الآية ٤٠ من النور.
(٣) الآية ٢٩ من الطور.
(٤) الكشاف ٤/١٤١.

قال الشيخ[1]: «وما ذهب إليه الزمخشريُّ مِنْ أنَّ الباءَ تتعلَّقُ بمجنون، وأنه في موضعِ الحالِ يحتاج إلى تأمُّلٍ، وذلك أنَّه إذا تَسَلَّطَ النفي على محكومٍ به، وذلك له معمولٌ، ففي ذلك طريقان، أحدهما: أنَّ النفيَ تَسَلَّطَ على ذلك المعمولِ فقط، والآخر: أَنْ يُسَلَّط النفيُ على المحكوم به، فينتفيَ مَعمولُه لانتفائه. بيان ذلك: تقولُ: «ما زيدٌ قائمٌ مُسْرِعاً» فالمتبادَرُ إلى الذهن أنَّه مُنْتَفٍ إسراعُه دونَ قيامِه فيكونُ قد قامَ غيرَ مُسْرِعٍ. والوجهُ الآخَرُ: أنَّه انتفَىٰ قيامُه فانتفىٰ إسراعُه، أي: لا قيامَ فلا إسراعَ. وهذا الذي قَرَّرْناه لا يتأتَّىٰ معه قولُ الزمخشريِّ بوجهٍ، بل يؤديِّ إلى ما لا يجوزُ النطقُ به في حَقِّ المعصوم» انتهى.

واختار الشيخ[2] أنْ يكونَ «بنعمة» قَسَماً مُعْتَرِضاً به بين المحكوم عليه والحُكم على سبيلِ التأكيدِ والتشديدِ والمبالغةِ في انتفاءِ الوصفِ الذمَّيم. وقال ابن عطية[3]: «بنعمةِ ربِّك» اعتراضٌ كما تقول للإنسان: «أنت بحمد اللَّهِ فاضلٌ» قال[4]: «ولم يُبَيِّنْ ما تتعلَّقُ به الباءُ في «بنعمة»». قلت: والذي تتعلَّق به الباءُ في هذا النحو معنى مضمونِ الجملةِ نفياً وإثباتاً، كأنه قيل: انتفى عنك ذلك بحمد اللَّهِ، والباءُ سببيةٌ، وثَبَتَ لك الفَضْلُ بحمدِ اللَّهِ تعالىٰ، وأمَّا المثالُ الذي ذكرَه فالباءُ تتعلَّق فيه بلفظِ «فاضل». وقد نحا صاحب «المنتخب» إلى هذا فقال: «المعنى: انتفىٰ عنك الجنونُ بنعمةِ ربك. وقيل: معناه: ما أنت بمجنونٍ، والنعمة لربِّك،

---

(١) البحر ٨/٣٠٨.

(٢) البحر ٨/٣٠٧.

(٣) المحرر ١٦/ ٧٤.

(٤) «قال» هنا مقحمة.

كقولِهم: «سبحانَك اللهمَّ وبحمدِك»، أي: والحمدُ لله. ومنه قولُ لبيدٍ[1]:

٤٢٩١ـ وأُفْرِدْتُ في الدنيا بفَقْدِ عشيرتي
وفارقني جارٌ بأَرْبَدَ نافِعُ

أي: وهو أَرْبَدُ». وهذا ليس بتفسير إعرابٍ بل تفسيرُ معنى.

آ. (٦) قوله: ﴿بأَيِّكم المَفْتون﴾: فيه أربع أوجه، أحدُها: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: أيُّكم المَفْتون فزِيدَتْ كزيادتِها، في نحو: بحَسْبك زيدٌ، وإلى هذا ذهب قتادةُ وأبو عبيدة[2] معمرُ بن المثنى، إلاَّ أنَّه ضعيفٌ مِنْ حيث إنَّ الباءَ لا تُزاد في المبتدأ إلاَّ في «حَسْبُك» فقط. الثاني: أنَّ الباءَ بمعنى «في»، فهي ظرفيةٌ، كقولك: «زيدٌ بالبصرة»، أي: فيها، والمعنى: في أيِّ فرقةٍ وطائفةٍ منكم المفتونُ. وإليه ذهب مجاهدٌ والفراء[3]، وتؤيِّدُه قراءةُ[4] ابن أبي عبلةَ «في أيِّكم». الثالث: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ، أي: بأيكم فَتْنُ المَفْتونِ فَحُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقامَه، وإليه ذهب الأخفش[5]، وتكونُ الباءُ سببيَّةً. والرابع أنَّ «المفتون» مصدرٌ جاء على مَفْعول كالمَعْقول والميسور والتقدير: بأيكم الفُتون. فعلى القول الأولِ يكونُ الكلامُ تامَّاً

(١) ديوانه ١٦٨ وروايته فيه:
وقد كنتُ في أكنافِ جارِ مَضِنَّةٍ
وجار مضنة: جار يُضَنُّ به. وأربد: الجار الذي فقده وهو أخوه.
(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤.
(٣) معاني القرآن له ٣/ ١٧٣.
(٤) البحر ٨/ ٣٠٩.
(٥) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٥٠٥ أن الباء زائدة.

[٨٦٤/أ] عند قولِه «ويُبْصِرون» ويُبْتَدأُ قولُه «بأيِّكم المَفْتون» وعلى الأوجهِ بعدَه / تكونُ الباءُ متعلِّقَةً بما قبلَها، ولا يُوْقَفُ على «يُبْصِرون» وعلى الأوجُهِ الأُوَلِ الثلاثةِ يكونُ «المفتون» اسمَ مفعولٍ على أصلِه، وعلى الوجهِ الرابعِ يكونُ مصدراً. وينبغي أَنْ يُقالَ: إنَّ الكلامَ إنما يَتِمُّ على قولِه «المفتون» سواءً قيل بأنَّ الباءَ مزيدةٌ أم لا؛ لأنَّ قولَه «فَسَتُبْصِرُ ويُبْصِرون» مُعَلَّقٌ بالاستفهامِ بعدَه؛ لأنه فِعْلٌ بمعنىٰ الرؤية، والرؤيةُ البصريةُ تُعَلَّقُ على الصحيح بدليلِ قولِهم[1]: «أما ترىٰ أيُّ بَرْقٍ ههنا»، فكذلك الإِبصارُ لأنه هو الرؤيةُ بالعينِ. فعلى القولِ بزيادةِ الباءِ تكونُ الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نَصْبٍ لأنها واقعةٌ موقعَ مفعولِ الإِبصارِ.

آ. (٩) قوله: ﴿فَيُدْهِنون﴾: المشهورُ في قراءةِ الناس ومصاحفِهم «فيُدْهِنون» بثبوتِ نونِ الرفع. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه عطفٌ على «تُدْهِنُ» فيكونُ داخلاً في حَيِّزِ «لو». والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرٍ، أي: فهم يُدْهِنون. وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِم رُفِعَ «فَيُدْهِنون» ولم يُنْصَبْ بإضمارِ «أَنْ» وهو جوابُ التمني؟ قلت: قد عُدِل به إلى طريقٍ آخر: وهو أنْ جُعِل خبرَ مبتدأ محذوف، أي: فهم يُدْهِنون كقوله[3]: «فمَنْ يُؤْمِنْ بربِّه فلا يَخاف بَخْساً» على معنى: وَدُّوا لو تُدْهِنُ فهم يُدْهِنون حينئذٍ، أو وَدُّوا إدهانَك فهم الآن يُدْهِنون لطَمَعِهم في إدْهانِك. قال سيبويه[4]: «وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهِنوا» انتهى.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٩.
(٢) الكشاف ٤/ ١٤٢.
(٣) الآية ١٣ من الجن.
(٤) الكتاب ١/ ٤٢٢، وهارون بن موسى الأزدي البصري، روى عن أبي عمرو ابن =

وفي نصبه على ما وُجد في بعضِ المصاحِف وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على التوهُّمِ، كأنَّه تَوَهَّم أَنْ نَطَقَ بـ «أَنْ» فَنَصَبَ الفعلَ على هذا التوهُّم، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدرية «لو» وفيه خلافٌ مرَّ محققاً في البقرة[1]. والثاني: أنه نُصِبَ على جواب التمني المفهوم مِنْ «وَدَّ» والظاهرُ أنَّ «لو» هنا حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوعِ غيرِه، وأن جوابَها محذوفٌ، ومفعولُ الوَدادةِ أيضاً محذوفٌ تقديرُه: وَدُّوا إدهانَك، فحُذِفَ «إدْهانَك» لدلالةِ «لو» وما بعدها عليه. وتقديرُ الجوابِ لسُرُّوا بذلك.

آ. (١٠ ـ ١١) **قوله: ﴿مَهِينٍ هَمَّازٍ﴾**: تقدَّم تفسيرُ مهين في الزخرف[2]. والهمَّازُ: مثالُ مبالغةٍ مِنَ الهَمْزِ وهو في اللغةِ الضَّرْبُ طعناً باليدِ والعَصا ونحوِها، واسْتُعير للعَيَّاب الذي يَعيب على الناسِ كأنه يَضْرِبُهم. والنَّميم قيل: مصدرٌ كالنميمة. وقيل: هو جَمْعُها، أي: اسمُ جنسٍ كتمرة وتَمر. وهو نَقْلُ الكلامِ الذي يسوء سامعَه ويُحَرِّشُ بين الناسِ. وقال الزمخشري[3]: «والنميمُ والنَّميمة السِّعايةُ وأنشدني بعضُ العرب[4]:

٤٢٩٢ ـ تَشَبَّبي تَشَبُّبَ النَّميمهْ تَمْشي بها زَهْراً إلى تميمهْ

= العلاء وابن إسحاق والخليل. وروى عنه شعبة ووكيع. توفي قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٨.

(١) الدر المصون ٢/١٣.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.

(٣) الكشاف ٤/١٤٢.

(٤) لا يُعرف قائله وهو في الكشاف ٤/١٤٢ وتميمة: قبيلة تميم. وزهر: اسم نمامة. والقريب في زهر أن تكون فاعلاً ولكن روايتها بالنصب.

والمَشَّاء: مثالُ مبالغةٍ مِنْ المَشْيِ، أي: يُكْثِرُ السِّعايةَ بين الناس.

والعُتُلُّ: الذي يَعْتِلُ الناسَ، أي: يَحْملهم ويَجُرُّهم إلى ما يَكْرهون مِنْ حبسٍ وضَرْبٍ. ومنه «خُذُوه فاعْتِلوه[1]». وقيل: العُتُلُّ: الشديد الخُصومة. وقال أبو عبيدة[2]: «هو الفاحِشُ اللئيم، وأنشد[3]:

٤٢٩٣ـ بعُتُلٍّ مِنْ الرِّجالِ زَنيمِ
غيرِ ذي نَجْدةٍ وغيرِ كريمِ

وقيل: الغليظُ الجافي. ويقال: عَتَلْتُه وعَتَنْتُه باللام والنونِ، نَقَله يعقوب[4]. والزنيم: الدَّعِيُّ يُنْسَبُ إلى قومٍ ليس منهم. قال حسان[5]:

٤٢٩٤ـ زَنيمٌ تَداعاه الرجالُ زيادةً
كما زِيْدَ في عَرْضِ الأديمِ الأكارِعُ

وقال أيضاً[6]:

٤٢٩٥ـ وأنتَ زَنيمٌ نِيْطَ في آل هاشم
كما نِيْطَ خلفَ الرَّاكبِ القَدَحُ الفَرْدُ

---

(١) الآية ٤٧ من الدخان.

(٢) عبارة مجاز القرآن ٢/ ٢٦٥: الزنيم: المعلق في القوم منهم.

(٣) لم يرد في مجاز القرآن، ولا يُعرف قائله، وهو في القرطبي ١٨/ ٢٣٣، والبحر ٨/ ٣٠٥.

(٤) ليس في إصلاح المنطق.

(٥) ديوانه ٤٩١، ونسبه في اللسان «زنم» إلى الخطيم التميمي ـ وهو جاهلي ـ، والمحرر ١٦/ ٧٩.

(٦) ديوانه ٣٩٨، ومجاز القرآن ٢/ ٢٦٥، والمفردات ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٣٤، والمحرر ١٦/ ٧٩، ونيط: أُخِّر. يقول له: أنت زنيم مؤخر في آل هاشم كما يؤخِّر الراكبُ القدحَ خلفه.

وأصلُه[1] مِنَ الزَّنَمَةِ: وهي ما بقي مِنْ جلْدِ الماعز مُعَلَّقاً في حِلَقِها يُتْرَكُ عند القَطْع فاستعير للدَّعِيِّ لأنه كالمُعَلَّق بما ليس منه. وقرأ[2] الحسنُ «عُتُلٌّ» بالرفع على: هو عُتُلٌّ. وحقُّه أَنْ يُقْرَأَ ما بعدَه بالرفع أيضاً، لأنهم قالوا في القَطْع: إنه يبدأ بالإِتباع ثم بالقطع مِنْ غير عكسٍ. وقوله «بعد ذلك»، أي: بعدما وَصَفْناه به. قال ابن عطية[3]: «فهذا الترتيبُ إنما هو في قولِ الواصفِ لا في حصولِ تلك الصفاتِ في الموصوفِ، وإلاَّ فكونُه عُتُلاً هو قبل/كونِه صاحبَ خير يمنعُه» وقال الزمخشري[4]: «بعد [٨٦٤/ب] ذلك، بعد ما عُدَّ له مِنَ المثالبِ والنقائصِ»، ثم قال: «جَعَلَ جفاءَه ودَعْوَتَه أشدَّ مُعايَبَةً؛ لأنه إذا غَلُظَ وجفا طَبْعُه قسَا قلبُه واجْتَرَأَ على كلِّ معصيةٍ».

آ. (١٤) **قوله: ﴿أَنْ كانَ﴾**: العامَّةُ على فتح همزةِ «أنْ» ثم اختلفوا بعدُ: فقرأ[5] ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكر بالاستفهام، وباقي السبعةِ بالخبر. والقارئون بالاستفهامِ على أصولِهم: مِنْ تحقيقٍ وتسهيلٍ وإدخالِ ألفٍ بين الهمزتَيْنِ وعدمِه. ولا بُدَّ مِنْ بيانِه لك تَسهيلاً للأمر عليك فأقول وبالله التوفيق: قرأ حمزةُ وأبو بكرٍ بتحقيق الهمزتَيْن وعدم إدْخالِ ألفٍ بينهما، وهذا وهو أصلُهما.

وقرأ ابنُ ذكوانَ بتسهيلِ الثانيةِ وعدمِ إدخال ألفٍ، وهشامٌ بالتسهيلِ

---

(١) انظر الصحاح واللسان «زنم».

(٢) الإِتحاف ٢/ ٥٥٤، والبحر ٨/ ٣١٠.

(٣) المحرر ١٦/ ٧٨.

(٤) الكشاف ٤/ ١٤٢.

(٥) السبعة ٦٤٦، والنشر ١/ ٣٦٧، والتيسير ٢١٣، والقرطبي ١٨/ ٣٣٦، والحجة ٧١٧، والبحر ٨/ ٣١٠، والشواذ ١٥٩.

المذكور، إلاَّ أنَّه أدخل ألفاً بينهما فقد خالَفَ كلٌّ منهما أصلَه: أمَّا ابنُ ذكوان فإنه يُحَقِّقُ الهمزتَيْنِ فقد سَهَّل الثانية هنا. وأمَّا هشامٌ: فإنَّ أصلَه أن يُجْري في الثانية مِنْ هذا النحوِ وجهَيْنِ: التحقيقَ كرفيقِه، والتسهيلَ. وقد التزَمَ التسهيلَ هنا. وأمَّا إدخالُ الألفِ فإنه فيه على أصلِه كما تقدَّم أول البقرة[1].

وقرأ نافع في رواية الزبيدي[2] عنه: «إنْ كان» بكسر الهمزة على الشرط.

فأمَّا قراءةُ «أَنْ كان» بالفتحِ على الخبرِ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنها «أنْ» المصدريةُ في موضع المفعولِ له مجرورةٌ بلامٍ مقدرة. واللامُ متعلِّقةٌ بفعلِ النهي، أي: ولا تُطِعْ مَنْ هذه صفاتُه؛ لأَنْ كان مُتَمَوِّلاً وصاحبَ بنين. الثاني: أنها متعلقةٌ بـ«عُتُلّ»، وإن كان قد وُصِفَ، قاله الفارسي، وهذا لا يجوزُ عند البصريين، وكأن الفارسيَّ اغتفَره في الجارِّ. الثالث: أنْ يتعلَّق بـ«زنيم» ولا سيما عند مَنْ يُفَسِّره بقبيحِ الأفعالِ. الرابع: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوف يَدُلُّ عليه ما بعدَه مِنْ الجملةِ الشرطيةِ، تقديره: لكونِه متموِّلاً مُسْتَظْهِراً بالبنين كَذَّب بآياتِنا، قاله الزمخشري[3]، قال: «ولا يَعْمَلُ فيه «قال» الذي هو جوابُ «إذا» لأنَّ ما بعد الشرطِ لا يعملُ فيما قبلَه، ولكن ما دَلَّتْ عليه الجملةُ مِنْ معنى التكذيب». وقال مكي[4] ـ وتبعه أبو البقاء[5] ـ: «لا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ «تُتْلى» لأنَّ

(١) انظر: الدر المصون ١/١١٠.
(٢) كذا في الأصل، وفي البحر: «اليزيدي»، وفي شواذ ابن خالوية «الزهري»..
(٣) الكشاف ٤/١٤٣.
(٤) الكشف ٢/٣٣١.
(٥) الإملاء ٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧.

ما بعد «إذا» لا يعملُ فيما قبلها؛ لأنه «إذا» تُضاف إلى الجمل، ولا يعملُ المضافُ إليه فيما قبل المضاف» انتهى. وهذا يُوهِمُ أنَّ المانعَ من ذلك ما ذكره فقط، والمانعُ أمرٌ معنويٌّ، حتى لو فُقِدَ هذا المانعُ الذي ذكره لامتنعَ مِنْ جهةِ المعنىٰ: وهو أنه لا يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّلَ تلاوةَ آياتِ اللَّهِ عليه بكونِه ذا مالٍ وبنين.

وأمَّا قراءةُ «أَأَنْ كان» على الاستفهام، ففيها وجهان، أحدُهما: أَنْ يتعلَّقَ بمقدَّر يَدُلُّ عليه ما قبلَه، أي: أَتُطيعه لأَنْ كان أو أتكونُ طواعيةً لأَنْ كان. والثاني: أنْ يتعلَّقَ بمقدَّرٍ يَدُلُّ عليه ما بعده أي: لِأَنْ كان كذا كَذَّبَ وجَحَدَ.

وأمَّا قراءةُ إنْ بالكسر فعلى الشرطِ، وجوابُه مقدرٌ. تقديره: إن كان كذا يَكْفُرْ ويَجْحَدْ. دَلَّ عليه ما بعده. وقال الزمخشري[1]: «والشرطُ للمخاطبِ، أي: لا تُطِعْ كلَّ حَلاَّفٍ شارطاً يسارَه، لأنه إذا أطاع الكافرَ لِغناهُ فكأنه اشترط في الطاعة الغنىٰ، ونحوُ صرفِ الشرطِ للمخاطب صَرْفُ الترجِّي إليه في قولِه: «لعله يَتَذَكَّرُ»[2]». وجَعَله الشيخُ[3] مِنْ دخولِ شرطٍ على شرطٍ، يعني إنْ وإذا؛ إلاَّ أنه قال: «ليسا من الشروط المترتبةِ الوقوعِ[4]، وجعله نظيرَ قولِ ابنِ دريدٍ[5]:

٤٢٩٦ـ فإنْ عَثَرْتُ بعدَها إنْ وَأَلَتْ نفسيَ مِنْ هاتا فقولا لا لَعا

(١) الكشاف ٤/ ١٤٣.

(٢) الآية ٤٤ من طه.

(٣) البحر ٨/ ٣١٠.

(٤) قال: «فالمتأخر لفظاً هو المتقدم والمتقدم لفظاً هو شرط في الثاني».

(٥) شرح مقصورته للتبريزي ٥٢. وألت: نَجَتْ وخَلَصت. ولالعا: لا تَنْعَشْ.

قال: «لأنَّ الحامِلَ على تدبُّرِ آياتِ اللهِ كونُه ذا مالٍ وبنين، وهو مشغولُ القلبِ بذلك غافلٌ عن النظرِ قد استولَتْ عليه الدنيا وأَبْطَرَتْه.

وقرأ[1] الحسن بالاستفهام وهو استفهامُ تَقْرِيعٍ وتوبيخٍ على قوله: القرآنُ أساطيرُ الأوَّلين لَمَّا تُلِيَتْ عليه آياتُ الله.

آ. (١٦) قوله: ﴿سَنَسِمُه﴾: أي: نجعل له سِمَةً، أي: علامة يُعْرَفُ بها. قال جرير[2]:

٤٢٩٧ـ لَمَّا وَضَعْتُ على الفرزدقِ مِيْسَمي
وعلى البَعيثِ جَدَعْتُ أَنْفَ الأخطلِ

[٨٦٥/أ] / والخُرْطُومُ: الأَنْفُ، وهو هنا عبارةٌ عن الوجهِ كلِّه من [باب][3] التعبيرِ عن الكلِّ بالجزءِ؛ لأنه أظهرُ ما فيه وأَعلاه. والخُرْطوم أيضاً: الخمرُ وكأنه استعارةٌ لها؛ لأنَّ الشنتمَرِيَّ قال: «هي الخمرُ أول ما تَخْرُجُ من الدَّنِّ»، فجُعِلَتْ كالأنفِ؛ لأنه أولُ ما يَبْدُو مِنْ الوجهِ، فليسَتْ الخرطومُ الخمرَ مطلقاً. ومِنْ مجيءِ الخُرْطومِ بمعنى الخمرِ قولُ علقمةَ ابنِ عبدة[4]:

٤٢٩٨ـ قد أَشْهَدُ الشَّرْبَ، فيهم مُزْهِرٌ زَئِمٌ
والقومُ تصرَعُهمْ صَهْباءُ خُرْطومُ

---

(١) الشواذ ١٥٩، والبحر ٨/ ٣١١. وفي الأصل «الحسن بن ابرى» ولعل «ابن ابرى» مقحم فقد اكتفى صاحبا الشواذ والبحر بالحسن. ولم أقف على علم بهذه الكنية.

(٢) ديوانه ٤٤٣، تأويل المشكل لابن قتيبة ١٥٦.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البحر ٨/ ٣٠٥. والزئم من الزَّأْمَة وهي شدة الأكل والشرب. والمزهر: النيِّر.

وأنشد النضر بن شميل[1]:

٤٢٩٩ـ تَظَلُّ يومَك في لهو وفي لَعِبِ
وأنتَ بالليل شَرَّابُ الخَراطيمِ

قال النَّضرُ: «والخُرطومُ في الآية: هي الخَمْرُ، والمرادُ: سَنَحُدُّه على شُربِها. وقد استبعدَ الناسُ هذا التفسيرَ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مُصْبِحِين﴾: هذا حالٌ مِنْ فاعلِ «لَيَصْرِمُنَّها» وهو مِنْ «أصبح» التامَّةِ، أي: داخلين في الصَّباح. كقوله تعالى: «وإنكم لتمرُّون عليهم مُصْبِحين»[2] وقولِهم[3]: «إذا سَمِعْتَ بسُرَىٰ القَيْنِ فاعلَمْ أنه مُصْبِحٌ». والكاف في «كما» في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: بَلَوْناهم ابتلاءً كما بَلَوْنا. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. و «إذ» منصوبةٌ بـ «بَلَوْنا» و «لَيَصْرِمُنُّها» جوابٌ للقسم، وجاء على خلافِ مَنْطوقِهم، ولو جاء عليه لقيل: لَنَصْرِمُنَّها بنونِ التكلم.

آ. (١٨) وقوله: ﴿ولا يَسْتَثْنُون﴾: هذه مستأنفةٌ. ويَضْعُفُ كونُها حالاً من حيث إنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» كالمثبتِ في عَدَم دخولِ الواوِ عليه، وإضمارُ مبتدأ قبلَه، كقولِهم: «قمتُ وأَصُكُّ عينَه» مُسْتغنى عنه. ومعنىٰ «لا يَسْتَثْنُون» لا يَثْنون عزمَهم على الحِرْمانِ، وقيل: لا يقولون: إن شاءَ الله. وسُمِّي استثناءً، وهو شرطٌ؛ لأنَّ معنى «لأَخْرُجَنَّ إنْ شاءَ الله» «ولا أخرجُ إلاَّأَنْ يشاءَ اللهُ» واحدٌ، قاله الزمخشري[4].

---

(١) البيت للأعرج المعني، وهو في القرطبي ١٨/٣٣٨، والبحر ٨/٣٠٥.

(٢) الآية ١٣٧ من الصافات.

(٣) مجمع الأمثال ١/٤١، واللسان (قين).

(٤) الكشاف ٤/١٤٤.

آ. (١٩) قولـه: ﴿طـائفٌ﴾: أي: هَـلاكٌ، أو بـلاءٌ، طـائفٌ. والطائفُ غَلَبَ في الشرّ. قال الفراء[1]: «هو الأمرُ الذي يأتي ليلاً. وَرُدَّ عليه بقولِه: «إذا مَسَّهم طائفٌ من الشيطان»[2]، وذلك لا يختصُّ بلَيْلٍ ولا نهارٍ. وقرأ[3] النخعي «طَيْفٌ». وقد تقدَّم في الأعراف[4] الكلامُ على هذين الوصفَيْن. و «منْ رَبِّك» يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «طاف»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ طائف. والصِّرامُ: جُذاذُ النخلِ. وأصلُ المادةِ الدلالةُ على القَطْعِ، ومنه الصُّرْمُ والصَّرْمُ بالضم والفتح، وهو القَطيعةُ. قال امرؤُ القيس[5]:

٤٣٠٠ـ أفـاطـمُ مَـهْـلاً بـعـضَ هـذا الـتـدلُّـلِ
وإن كُنْتِ قـد أَزْمَعْتِ صَـرْمـي فـأَجْمِلـي

ومنه الصَّريمةُ، وهي قطعةٌ مُنْصَرِمةٌ عن الرمل. قال[6]:

٤٣٠١ـ وبـالصَّـرِيْـمَـةِ منـهـم مَـنْـزِلٌ خَـلِـقٌ
عـافٍ تَـغَـيَّـر إلاَّ الـنـؤيُ والـوَتِـدُ

والصَّارم: القاطِعُ الماضي، وناقة مُصَرَّمَةٌ، أي: انقطع لبنُها. وانْصَرَمَ الشهرُ والسَّنَةُ، أي: قَرُبَ انفصالُهما. وأَصْرَمَ: ساءَتْ حالُه، كأنه انقطعَ سَعْدُه. وقوله «كالصريم» قيل: هي الأشجارُ المُنْصَرِمُ حَمْلُها.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٧٥.
(٢) الآية ٢٠١ من سورة الأعراف.
(٣) البحر ٨/٣١٢، الشواذ ١٦٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٥٤٥.
(٥) ديوانه ١٢، وهو من معلقته.
(٦) تقدم برقم ٥٨٢.

وقيل: كالليلِ لأنه يُقال له الصَّريمُ لسَوادِه. والصَّريمُ أيضاً: النهارُ. وقيل: الصبحُ، فهو من الأضدادِ[1]. وقال شَمِر: الصَّريم الليلُ، والصَّريم النهار؛ لانصرامِ هذا عن ذاك وذاك عن هذا. وقيل: هو الرَّمادُ بلغة خُزَيْمَةَ، قاله ابنُ عباس. وقيل: الصَّريمُ رَمْلَةٌ معروفةٌ باليمن لا تُنْبِتُ شيئاً. وفي التفسير: أنَّ جَنَّتَهم صارت كذلك. ويُرْوَى أنها اقْتُلِعَتْ ووُضِعتْ[2] حيث الطائفُ اليوم؛ ولذلك سُمِّي به «الطائفُ» الذي هو بالحجازِ اليومَ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿أَنِ اغْدُوا﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ المصدريَّةَ، أي: تنادَوْا بهذا الكلامِ، وأَنْ تكونَ المفسِّرة؛ لأنَّه تقدَّمها ما هو بمعنى القولِ. قال الزمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: هلا قيل: اغْدُوا إلى حَرْثِكم وما معنى «على»؟ قلت: لَمَّا كان الغُدُوُّ إليه لِيَصْرِمُوه ويَقْطعوه كان غُدُوّاً عليه، كما تقول: غدا عليهم العدوُّ. ويجوزُ أن يُضَمَّنَ الغُدُوُّ معنى الإقبالِ كقولِهم: «يُغْدَىٰ عليهم بالجَفْنَةِ[4] ويُراحُ» انتهى. فجعل «غدا» متعدياً في الأصل بـ«إلى» فاحتاج إلى تأويل تعدِّيه بـ«علىٰ». وفيه نظرٌ لورود تَعَدِّيه بـ«على» في غير موضع كقوله[5]:

٤٣٠٢ـ وقد أَغْدُو على ثُبَةٍ كِرامٍ
نَشاوىٰ واجِدين لِما نشاءُ

---

(١) ذكره الأنباري في كتابه الأضداد ٨٤.

(٢) الأصل «وضعت» وما أثبتناه من (ش).

(٣) الكشاف ٤/ ١٤٤.

(٤) الجفنة: القِدْر الكبير.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٧٢، واللسان (ثبا). والثبة: الجماعة.

[٨٦٥/ب] / وإذا كانوا قد عَدَّوْا مرادِفَه بـ«على» فَلْيُعَدُّوه بها، ومرادِفُهُ «بَكَرَ» تقول: بَكَرْتُ عليه، وغَدَوْتُ عليه بمعنىً واحدٍ. قال[1]:

٤٣٠٣ـ بَكَــرْتُ عليــه غُــدْوَةً فَــرَأَيْتُــه
قُعُــوداً لَــديــهِ بــالصَّــريــمِ عَــواذِلُــهْ

و «إنْ كُنْتُمْ صارِمين» جوابُه محذوفٌ، أي: فاغدُوْا. وصارمين: قاطعين جاذِّين. وقيل: ماضِين في العَزْمِ، مِنْ قولِك: سيفٌ صارِمٌ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿وهم يَتَخافَتُون﴾**: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «انطلَقُوا».

آ. (٢٤) **قـولـه: ﴿أَنْ لا يَـدْخُلَنَّهـا﴾**: يجـوزُ أَنْ تكـونَ المصدريَّةَ، أي: يتخافَتُون بهذا الكلامِ، أي: يقولُه بعضُهم لبعضٍ، وأَنْ تكونَ المفسِّرَةَ. وقرأ[2] عبد الله وابنُ أبـي عبلةَ «لا يَدْخُلُها» بإسقاطِ «أَنْ» إمَّا على إضمارِ القولِ، كما هو مذهبُ البَصْريين، وإمَّا على إجراءِ «يتخافتون» مُجراه كما هو قولُ الكوفيين.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿على حَرْدٍ قادرين﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ «قادرين» حالاً من فاعل «غَدَوْا». و «على حَرْدٍ» متعلِّقٌ به، وأَن يكونَ «على حَرْدٍ» هو الحالَ، و «قادرين»: إمَّا حالٌ ثانيةٌ، وإمَّا حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ الأولى.

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٠، واللسان (صرم).
(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٥، والبحر ٨/ ٣١٢.

والحَرْدُ فيه أقوال كثيرة، قيل: الغضبُ والحَنَقُ. وأُنْشد للأشهب ابن رُمَيْلة[1]:

٤٣٠٤ـ أُسُــوْدُ شَــرىً لاقَــتْ أُسُــودَ خَفِيَّــةٍ
تَســاقَــوْا علــى حَــرْدٍ دمــاءَ الأســاوِدِ

قيل: ومثلُه قولُ الآخرِ[2]:

٤٣٠٥ـ إذا جِيــادُ الخيــلِ جــاءت تَــرْدي
مملــــوءَةً مِــــنْ غَضَــــبٍ وحَــــرْدِ

عَطَفَ لَمَّا تغايرَ اللفظان كقوله[3]:

٤٣٠٦ـ ....
وأَلْفــىٰ قــولَهــا كَــذِبــاً ومَيْنــا

وقيل: المَنْعُ. مِنْ حارَدَتِ الإبلُ: قَلَّ لَبَنُها، والسَّنَةُ: قَلَّ مَطَرُها، قاله أبو عبيد والقُتبيُّ[4]. ويقال: حَرِدَ بالكسر يَحْرَدُ حَرْداً، وقد تُفْتح فيقال: حَرَداً، فهو حَرْدانُ وحارِدٌ. يقال: أسدٌ حارِدٌ، ولُيوث حَوارِدُ. وقيل: الحَرْدُ والحَرَدُ الانفرادُ. يُقال: حَرَدَ بالفتح، يَحْرُد بالضم، حُروداً وحَرْداً وحَرَداً: انعزل، ومنه كوكبٌ حارِدٌ، أي: منفردٌ. قال الأصمعي: «هي لغةُ هُذَيْل». وقيل: الحَرْدُ القَصْدُ. يقال: حَرَد يَحْرِدُ حَرْدَك، أي: قَصَدَ قَصْدَك، ومنه[5]:

---

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٨٠، والبحر ٨/ ٣٠٥، واللسان (حرد).
(٢) البيت للأعرج المعني. وهو في اللسان (حرد)، والقرطبي ١٨/ ٢٤٣.
(٣) تقدم برقم ٤٦٥.
(٤) تفسير غريب القرآن له ٤٧٩.
(٥) تقدم برقم ٢٨. وواضح أن للفعل أكثر من ضبط في الماضي والمضارع. انظر: اللسان (حرد).

ـ٤٣٠٧ ....

يَحْـــرِدُ حَـــرْدَ الجنَّـــةِ المُغِلَّـــهْ

وقد فُسِّرت الآيةُ الكريمةُ بجميعِ ما ذَكَرْتُ. وقيل: الحَرْدُ اسمُ جنَّتِهم بعينِها، قاله السُّدي. وقيل: اسم قَرْيتِهم، قاله الأزهري[1]. وفيهما بُعْدٌ بعيدٌ. و «قادرين»: إمَّا مِن القُدْرَةِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا مِن التقديرِ وهو التضييقُ، أي: مُضَيِّقين على المساكينِ. وفي التفسيرِ قصةٌ توضِّحُ ما ذكرْتُ[2].

آ. (٣٣) قوله: ﴿كذلك العذابُ﴾: مبتدأٌ، وخبرُه مقدم، أي: مثلُ ذلك العذابِ عذابُ الدنيا، وأمَّا عذابُ الآخرةِ فأكبرُ منها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿عند ربِّهم﴾: يجوز أَنْ يكونَ منصوباً بالاستقرار، وأن يكونَ حالاً مِنْ «جَنَّات».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إنَّ لكم فيه﴾: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها معمولةٌ لـ «تَدْرُسون»، أي: تدرسون في الكتابِ أنَّ لكم ما تختارونه، فلمَّا دخلت اللامُ كُسِرت الهمزةُ. والثاني: أَنْ تكونَ على الحكايةِ للمدروسِ كما هو، كقوله[3]: «وتَرَكْنا عليه في الآخِرين سَلامٌ على نوحٍ في العالمين» قالهما الزمخشري[4]، وفي الفرقِ بين الوجهين عُسْرٌ قال: «وتَخَيَّر الشيءَ واختاره: أَخَذَ خيرَه كتنخَّله

---

(١) تهذيب اللغة ٤/ ٤١٤.

(٢) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٤٠.

(٣) الآية ٧٩ من الصافات.

(٤) الكشاف ٤/ ١٤٦.

وانتخَلَه أَخَذَ منخولَه». والثالث: أنها على الاستئنافِ على معنى: إنْ كان لكم كتابٌ فلكم فيه مُتَخَيَّرٌ. وقرأ[1] طلحةُ والضحاك «أنَّ لكم» بفتح الهمزةِ، وهو منصوبٌ بـ «تَدْرُسُون»، إلاَّ أنَّ فيه زيادةَ لامِ التأكيدِ، وهي نظيرُ قراءة «إلاَّ أنَّهم لَيأكلون»[2] بالفتح. وقرأ الأعرج «أإنَّ لكم» في الموضعين بالاستفهام.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿بالِغةٌ﴾**: العامَّةُ على رفعِها نعتاً لـ «أَيْمانٌ» و «إلى يوم» متعلِّق بما تَعَلَّقَ به «لكم» من الاستقرار، أي: ثابتةٌ لكم إلى يومٍ، أو ببالغة، أي: تَبْلُغُ إلى ذلك اليومِ وتنتهي إليه.

وقرأ[3] زيد بن علي والحسن بنصبِها فقيل: على الحال من «أيمان» لأنها تخصَّصَتْ بالعملِ أو بالوصفِ. وقيل: من الضمير في «علينا» إنْ جَعَلْناه صفةً لـ «أَيْمان».

وقوله: «إنَّ لكم لَما تَحْكُمون» جوابُ القسمِ في قوله: «أَيْمان» لأنها بمعنى أقسام. و «أيُّهم» معلَّقٌ لِسَلْهُمْ و «بذلك» متعلق بـ «زعيمٌ»، أي: ضمينٌ وكفيل. وقد تقدَّم أنَّ «سأَلَ» يُعَلَّقُ لكونِه سبباً في العِلم. وأصلُه أن يتعدَّى بـ عن أو بالباء، كقولِه: «فاسْأَلْ به خبيراً»[4]. [وقولِه:][5]

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧.

(٢) الآية ٢٠ من الفرقان. انظر: البحر ٦/ ٤٩٠.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٥٥، والمحتسب ٢/ ٣٢٥، والبحر ٨/ ٣١٥، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧.

(٤) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٥) تقدم برقم ١٠.

٤٣٠٨ـ فإنْ تَسْألوني بالنساء ....

....

فالجملةُ في موضعِ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافضِ، كما عَرَفْت تقريرَه غيرَ مرةٍ. وقرأ[1] عبد الله: «أم لهم شِركٌ، فليَأتوا بشِرْكِهم». بلفظِ المصدرِ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يومَ يُكْشَفُ﴾: منصوبٌ بقولِه «فَلْيَأْتُوا» أو بإضمار اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به أو بمحذوفٍ، وهو ظرفٌ، أي: يومَ يُكْشَف يكونُ كَيْتَ وكَيْتَ، أو بخاشعة، قاله أبو البقاء[2]. وفيه بُعْدٌ و «عن ساقٍ» قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، وابنُ مسعود[3] وابن أبي عبلة «يَكْشِفُ» بالياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للفاعلِ وهو اللهُ. وقرأ ابنُ عباس وعبد الله أيضاً «نكشِفُ» بكسر النون. وعن ابن عباس «تَكْشِفُ» بالتاء من فوق مبنياً للفاعلِ، أي: الشدَّةُ والساعةُ. وعنه كذلك أيضاً مبنياً للمفعول وهي/ [٨٦٦/أ] مُشْكِلَةٌ؛ لأنَّ التأنيثَ لا معنىٰ له هنا، إلاَّ أَنْ يُقالَ: إن المفعولَ[4] مستترٌ، أي: تُكْشَفُ هي، أي: الشِّدَّةُ.

قوله: «عن ساقٍ»، أي: تكْشِفُ عن ساقِها؛ ولذلك قال الزمخشري[5]: «وتكشِفُ بالتاء مبنياً للفاعلِ والمفعولِ جميعاً. والفعلُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٧.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٧.

(٣) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ٣١٦، والقرطبي ١٨/ ٢٤٧، والإتحاف ٢/ ٥٥٥، والمحتسب ٢/ ٣٢٦.

(٤) أي نائب الفاعل.

(٥) الكشاف ٤/ ١٤٧.

للساعةِ، أو للحال، أي: تَشْتَدُّ الحالُ أو الساعةُ». وقُرِىء «يُكْشِفُ» بضمِّ الياء أو التاء وكسرِ الشين، مِنْ «أَكْشَفَ» إذا دَخَلَ في الكَشْفِ. وأَكْشَفَ الرجلُ: إذا انقلَبَتْ شَفَتُهُ العليا لانكشافِ ما تحتَها. وكَشْفُ الساقِ كنايةٌ عن الشِّدَّةِ، لا يَمْتري في ذلك مَنْ ذاق طعمَ الكلامِ، وسَمعَ قولَ العربِ في نَظْمِها ونثرِها[1]. قال الراجزُ[2]:

٤٣٠٩ـ عَجِبْتُ مِنْ نفسي ومِن إشفاقِها
ومِنْ طِرادي الطيرَ عن أَرْزاقِها

في سَنَةٍ قد كَشَفَتْ عن ساقِها
حمراءَ تَبْرِي اللحمَ عَنْ عُراقها

وقال حاتم الطائي[3]:

٤٣١٠ـ أخو الحربِ إنْ عَضَّتْ به الحربُ عَضَّها
وإن شَمَّرَتْ عن ساقِها الحربُ شَمَّرا

وقال آخر[4]:

٤٣١١ـ كَشَفَتْ لهم عن ساقِها
وبدا من الشَّرِّ الصُّراحُ

---

(١) أخرج البخاري عن أبي سعيد عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: «يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى مَنْ كان يسجد في الدنيا رئاء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» كتاب التفسير الفتح ٨/ ٥٣١.

(٢) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في القرطبي ١٨/ ٢٤٧، والماوردي ٤/ ٢٨٦، واللسان (عرق)، والمحرر ١٦/ ٨٧، والعُراق: العظم بغير لحم.

(٣) ديوانه ٥٠، والكشاف ٤/ ١٤٦.

(٤) البيت لسعد بن مالك، وهو في الحماسة ١/ ٢٦٥، واللسان (سوق)، والمحرر ١٦/ ٨٧ وفي الأصل «البوارح» ولا يستقيم الوزن.

وقال آخر[1]:

٤٣١٢ـ قـد شَمَّـرَتْ عـن سـاقِهـا فَشُـدُّوا
وجَـدَّت الحـربُ بكـم فَجُـدُّوا

وقال آخر[2]:

٤٣١٣ـ صبـراً أُمـامُ إنَّـه شـرٌّ بـاقِ
وقـامَـتِ الحـربُ بنـا علـى سـاقِ

قال الزمخشري[3]: «الكَشْفُ عن الساق والإبداء عن الخِدام[4] مَثَلٌ في شدةِ الأمرِ وصُعوبةِ الخَطْبِ. وأصلُه في الرَّوْعِ والهزيمةِ وتشميرِ المُخَدَّرات عن سُوْقِهِنَّ في الحرب، وإبداءِ خِدامِهِنَّ عند ذلك.

وقال ابن قيس الرقياتِ[5]:

٤٣١٤ـ تُـذْهِـلُ الشيـخَ عـن بنيـه وتُبْـدي
عـن خِـدام العَقِيلـةُ العَـذْراءُ

انتهى وما أحسنَ ما أَبْدَىٰ أبو القاسمِ وجهَ علاقةِ هذا المجازِ فللَّه دَرُّه. وما أَوْرَدَه أهلُ التفسير فإنَّه مؤولٌ وكذلك حديثُ ابنِ مسعود[6]

---

(١) تقدم برقم ٤٠٦٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/٣١٦.

(٣) الكشاف ٤/١٤٦.

(٤) الخَدَمة: الخلخال. ج خِدام وخَدَم.

(٥) ديوانه ٩٦. والعقيلة: السيدة المخدَّرة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن مندة عن ابن مسعود في الآية قال: «يكشف عن ساقه تبارك وتعالى». انظر: فتح القدير ٥/٢٧٨ قال: «وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء».

ونحوه. قال الزمخشري[1]: «ومَنْ أَحَسَّ بمضارٌ فَقْدِ هذا العِلْمِ عَلِمَ مقدارَ عِظَمِ منافعِه» انتهى. ويعني عِلْمَ البيان.

آ. (٤٣) قوله: ﴿خاشعةً﴾: حالٌ مِنْ مرفوع «يُدْعَوْن» و «أبصارُهم» فاعلٌ به ونَسَب الخشوعَ للأبصارِ، وإنْ كانت الأعضاءُ كلُّها كذلك لظهورِ أَثَرِه فيها.

وقوله: «وهم سالمون» حالٌ مِنْ مرفوع «يُدْعَوْن» الثانيةِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ومَنْ يُكَذِّبُ﴾: منصوب: إمَّا نَسَقاً على الياء، وإمَّا على المفعولِ معه وهو مرجوحٌ لإمكانِ النَّسَقِ مِنْ غيرِ ضعفٍ. وما بعدها تقدَّم إعرابُ مِثْلِه.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إذ نادَىٰ﴾ «إذ» منصوبٌ بمضافٍ محذوفٍ، أي: ولا تكُنْ حالُك كحالِه، أو قصتُك كقصتِه، في وقتِ ندائِه. ويَدُلُّ على المحذوفِ أنَّ الذواتِ لا يَنْصَبُّ عليها النهيُ، إنما ينصَبُّ على أحوالِهاوصفاتِها.

قوله: «وهو مَكْظومٌ» جملةٌ حاليةٌ من الضمير في «نادىٰ» والمَكْظومُ: المُمْتَلِىءُ حُزْناً وغَيْظاً. قال ذو الرمة[2]:

٤٣١٥ـ وأنتَ مِنْ حُبِّ مَيٍّ مُضْمِرٌ حُزْناً
عاني الفُؤادِ قريحُ القلبِ مكظومُ

وتقدَّمت مادتُه في آل عمران[3].

---

(١) الكشاف ٤/١٤٧.

(٢) ليس في ديوانه وهو في المحرر ١٦/ ٩٠، والبحر ٨/ ٣١٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٩٥.

آ. (٤٩) قوله: ﴿تداركه﴾: قرأ[١] أُبي وعبدُ الله وابنُ عباس «تداركَتْه» بتاء التأنيث لأجلِ اللفظِ به، والحسنُ وابنُ هرمز والأعمش «تَدَّارَكُه» بتشديدِ الدالِ وخُرِّجَتْ على أنَّ الأصلَ «تتداركُه» بتاءَيْن مضارعاً فأدغم[٢]، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ الساكنَ الأولَ غيرُ حرفِ لينٍ وهي كقراءة البزي «إذْ تَّلَقَّوْنه»[٣] و «ناراً تَّلَظَّىٰ»[٤] وهذا على حكايةِ الحالِ؛ لأنَّ القصةَ ماضيةٌ فإيقاعُ المضارعِ هنا للحكاية.

آ. (٥١) قوله: ﴿لَيُزْلِقُونك﴾: قرأها[٥] نافعٌ بفتح الياءِ، والباقون بضمِّها. فأمَّا قراءةُ الجماعةِ فمِنْ أَزْلَقَه، أي: أَزَلَّ رِجْلَه، فالتعديةُ بالهمزةِ مِنْ زَلَق يَزْلِقُ. وأمَّا قراءةُ نافع فالتعديةُ بالحركةِ يقال: زَلِقَ بالكسر وزَلَقْتُه بالفتح. ونظيرُه: شَتِرَتْ عَيْنُه[٦] بالكسرِ، وشَتَرَها اللهُ بالفتح، وقد تقدَّم لذلك أخواتٌ. وقيل: زَلَقه وأَزْلَقه بمعنى واحدٍ. ومعنى الآية في الاصابةِ بالعينِ. وفي التفسير قصةٌ[٧]. والباءُ: إمَّا للتعديةِ كالداخلةِ على الآلةِ، أي: جعلوا أبصارهم كالآلةِ المُزْلِقَةِ لك، كعَمِلْتُ بالقَدوم، وإمَّا للسببيةِ، أي: بسبب عيونهم. / [٨٦٦/ب]

(١) انظر في قراءاته: الإتحاف ٢/ ٥٥٥، والقرطبي ١٨/ ٢٥٣، والمحتسب ٢/ ٣٢٦، والبحر ٨/ ٣١٧.
(٢) أي: بعد قلب التاء دالاً.
(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢/ ٢٩٤.
(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٢/ ٦١٤.
(٥) السبعة ٦٤٧، والنشر ٢/ ٣٨٩، والبحر ٨/ ٣١٧، والتيسير ٢١٣، والحجة ٧١٨، والقرطبي ١٨/ ٢٥٥.
(٦) شترت عينه: انقلب جفن عينه.
(٧) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٥٦.

قوله: «لَمَّا سَمِعوا الذِّكْرَ» مَنْ جَعَلها ظرفيةً[1] جَعَلها منصوبةً بـ «يُزْلِقُونك»، ومَنْ جعلها حرفاً جَعَل جوابَها محذوفاً للدلالةِ، أي: لَمَّا سَمِعوا الذِّكْرَ كادوا يُزْلِقونك، ومَنْ جَوَّزَ تقديمَ الجوابِ قال: هو هنا متقدِّمٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة نَ]

(١) يرى الجمهور أنها حرف، ويرى الفارسي أنها ظرف. انظر: الإيضاح العضدي ٣١٩، والدر المصون ١/ ١٥٩.

سـورة الحاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قـولـه: ﴿الحـاقَّـةُ﴾: مبتـدأٌ و «مـا» مبتـدأٌ ثـانٍ، و «الحـاقَّـةُ» خبـرُه، والجملـةُ خبـرُ الأولِ، وقـد تَقَـدَّم تحـريـرُ هـذا فـي الواقعة[١]. وهناك سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مثلُه فعليك باعتبارِه. والحاقَّةُ فيها وجهـان، أحـدهمـا: أنَّـه وصـفٌ اسـمُ فـاعـلٍ بمعنـى: أنهـا تُبْدِي حقـائـق الأشيـاءِ. وقيـل: لأنَّ الأمـرَ يَحِـقُّ فيهـا فهـي مـن بـاب: ليـلٌ نـائـمٌ ونهـارٌ صائمٌ. وقيل: مِنْ حَقَّ الشيءُ: ثَبَتَ فهي ثابتةٌ كائنةٌ. وقيل: لأنَّها تَحُقُّ كـلَّ مُحـاقٍّ فـي ديـنِ اللَّـهِ، أي: تَغْلِبُه. مِنْ حـاقَقْتُـه فحقَقْتُـه أحُقُّـه، أي: غَلَبْتُه. والثاني: أنها مصدرٌ كالعاقبةِ والعافيةِ.

آ. (٢) قوله: ﴿ما الحاقَّةُ﴾: في موضعِ نصبٍ على إسقاطِ الخـافـض؛ لأنَّ أَدْرَىٰ بـالهمـزةِ، ويتعـدَّىٰ لاثنيـنِ، الأَولُ بنفسـه. والثـانـي: بالباءِ، قال تعالى: «ولا أَدْراكم به[٢]» فلَمَّا وَقَعَتْ جملةُ الاستفهامِ مُعَلِّقَةً لها كانَتْ في موضوعِ المفعولِ الثاني، ودونَ الهمزة تَتَعْدَّىٰ لواحدٍ بالباء نحو: دَرَيْتُ بكذا، ويكونَ بمعنىٰ عَلِمَ فيتعدَّىٰ لاثنين.

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٧.

(٢) الآية ١٦ من يونس.

آ. (٥) **قوله: ﴿فأُهْلِكوا﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[1] زيدُ ابن علي «فَهَلَكوا» مبنياً للفاعلِ مِنْ هَلَكَ ثلاثياً.

قوله: «بالطَّاغية»، أي: بالصيحةِ المتجاوزةِ للحدِّ. وقيل: بالفَعْلةِ الطاغيةِ. وقيل: بالرجلِ الطاغيةِ، وهو عاقِرُ الناقةِ، والهاء للمبالغةِ، فالطاغيةُ على هذه الأوجه صفةٌ. وقيل: الطاغيةُ مصدرٌ ويُوَضِّحُه «كَذَّبَتْ ثمودُ بطَغْواها[2]» والباءُ للسببيةِ على الأقوالِ كلِّها، إلاَّ القولَ الأولَ فإنها فيه للاستعانةِ كـ «عَمِلْتُ بالقَدُوم»

آ. (٧) **قوله: ﴿حُسُوماً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ ينتصِبَ نعتاً لِما قبلها. والثاني: أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مِنْ لفظِها، أي: تَحْسِمُهم حُسوماً. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على الحالِ، أي: ذاتَ حُسوم. الرابع: أَنْ يكونَ مفعولاً له، ويَتَّضِحُ ذلك بقول الزمخشري[3]: «الحُسوم: لا يَخْلو مِنْ أَنْ يكونَ جمعَ حاسِم كشاهِد وشُهود، أو مصدراً كالشُّكور والكُفور. فإنْ كانَتْ جمعاً فمعنىٰ قوله «حُسوماً»: نَحِسات حَسَمَتْ كلَّ خيرٍ، واستأصَلَتْ كلَّ بركةٍ، أو متتابعةً هبوبَ الريح، ما خَفَتَتْ ساعةً، تمثيلاً لتتابُعِها بتتابُعِ فِعْلِ الحاسمِ في إعادة الكيِّ على الدَّاء كَرَّةً بعد أخرى حتى يَنْحَسِمَ. وإن كان مصدراً: فإمَّا أَنْ ينتصِبَ بفعلِه مضمراً، أي: تَحْسِم حُسُوماً، بمعنى: تَسْتأصِلُ استئصالاً، أو يكونُ صفةً كقولك: ذاتَ حُسومٍ، أو يكونُ مفعولاً له، أي: سَخَّرها عليهم للاستئصالِ. وقال عبد العزيز بن زُرارة الكلابي[4]:

---

(١) البحر ٨/٣٢١.

(٢) الآية ١١ من الشمس.

(٣) الكشاف ٤/١٥٠.

(٤) شواهد الكشاف ٤/٥٤٣، وتفسير القرطبي ١٨/٢٥٩. وعبد العزيز بن زرارة =

٤٣١٦ـ ففـــرَّق بيـــن بَيْنِهُـــمُ زمـــانٌ
تتـــابَـــعَ فيـــه أعـــوامٌ حُســـومُ

انتهى. وقال المبرد[١]: الحُسوم: الفَصْلُ حَسَمْتُ الشيء من الشيء فَصَلْتُه منه ومنه الحُسام. وقال الشاعر[٢]:

٤٣١٧ـ فـــأرسَلْـــتَ ريحـــاً دَبُـــوراً عقيمـــاً
فـــدارَتْ عليهـــمْ فكـــانَـــتْ حُسُـــومـــاً

وقال الليث: «هي الشُّؤْمُ. يقال: هذه ليالي الحُسومِ، أي: تَحْسِم الخيرَ عن أهلِها. وعندي أنَّ هذين القولَيْن يَرْجِعان إلى القول الأول؛ لأنَّ الفصلَ قَطْعٌ، وكذلك الشُّؤْمُ لأنَّه يقطعُ الخيرَ. والجملةُ مِنْ قولِه «سَخَّرها» يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «ريح»، وأَنْ تكونَ حالاً منها لتخصُّصها بالصفةِ، أو من الضميرِ في «عاتية»، وأَنْ تكون مستأنفةً.

قوله: «فيها صَرْعىٰ» صَرْعَىٰ حالٌ، جمعُ صَريع نحو: قتيل وقَتْلىٰ، وجريح وجَرْحى. والضمير في «فيها» للأيام والليالي، أو للبيوت، أو للرِيح، أظهرُها الأولُ لقُرْبِه، ولأنَّه مذكورٌ.

وقوله: «كأنَّهم أعجازُ نَخْلٍ» حالٌ من القوم، أو مستأنفةٌ. وقرأ[٣] أبو نهيك «أَعْجُزُ» على أَفْعُل نحو: ضَبُع وأَضْبُع. وقُرِىء[٤] «نخيل» حكاه الأخفشُ، وقد تقدَّم أنَّ اسم الجنس يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، واختير هنا تأنيثهُ

= الكلابي قائد لمعاوية في قتال الروم، استشهد في معركة معهم سنة ٥٠. انظر: الأعلام ٤/ ١٧.

(١) انظر: القرطبي ١٨/ ٢٥٩، والماوردي ٤/ ٢٩٢.

(٢) لم أهتد إلى قائله. وهو في الماوردي ٤/ ٢٩٢.

(٣) البحر ٨/ ٣٢١.

(٤) البحر ٨/ ٣٢١، والشواذ ١٦٠.

للفواصلِ، كما اخْتِير تذكيرُه لها في سورةِ القمر[1] كما تقدَّم التنبيهُ عليه.

آ. (٨) قوله: ﴿فهل تَرَى﴾: أدغم[2] اللامَ في التاءِ أبو عمروٍ وحدَه، وتقدم في الملك[3]. و «مِنْ باقية» مفعولُه و «مِنْ» مزيدةٌ، والتاءُ في «باقية» قيل: للمبالغةِ، أي: مِنْ باقٍ، والأحسنُ أَنْ تكونَ صفةً لفرقةٍ أو طائفة ونحو ذلك.

آ. (٩) قوله: ﴿ومَنْ قَبْلَه﴾: قرأ[4] بكسرِ القافِ وفتحِ الباء[5] أبو عمروٍ والكسائي، أي: ومَنْ هو في جهتِه، ويؤيِّدُه قراءةُ أبي موسى و «مَنْ تِلْقَاءَه» وقرأه أُبَيٌّ «ومَنْ تبعه»[6]، والباقون بالفتحِ والسكونِ على أنَّه ظرفٌ، أي: ومَنْ تقدَّمه.

[٨٦٧/أ] قوله: «بالخاطِئَة» إمَّا أَنْ يكونَ صفةً / ، أي: بالفَعْلَةِ أو الفَعَلات الخاطئة، وإمَّا أن يكون مصدراً كالخَطَأ فيكون كالعافية والكاذبة.

آ. (١١) قوله: ﴿في الجارِية﴾: غَلَبَ استعمالُ «الجارية» في السفينة كقولِه[7]:

---

(١) الآية ٢٠ «كأنهم أعجاز نخل منقعر».

(٢) النشر ٢/ ٧، والإتحاف ٢/ ٥٥٧.

(٣) الآية ٣ «هل ترى من فطور».

(٤) انظر في قراءاتها: والسبعة ٦٤٨، والنشر ٢/ ٣٨٩، والقرطبي ١٨/ ٢٦١، والحجة ٧١٨، والتيسير ٢١٣، والبحر ٨/ ٣٢١.

(٥) «ومَنْ قِبَلَه».

(٦) المشهور عن أُبَـي «ومَنْ معه».

(٧) لا يُعرف قائله وتمامه، وهو في البحر ٨/ ٣٢٢.

٤٣١٨ـ تِسْعُـونَ جـاريـةً فـي بطـنِ جـاريـةِ

. . . .

وهو من الألغاز، قال تعالىٰ: «ومِنْ آياتِه الجواري»[١].

آ. (١٢) **قوله: ﴿وتَعِيَها﴾**: العامَّة على كسرِ العينِ وتخفيفِ الياءِ، وهو مضارعُ وَعَىٰ منصوبٌ عطفاً على «لِنَجْعَلَها». وابن مصرف[٢] وأبو عمروٍ في رواية هارونَ عنه وقنبلَ[٣] بإسكانها[٤] تشبيهاً له بـ «رَحْم» و «شَهْد»، وإنْ لم يكُنْ منه، ولكنْ صارَ في اللفظِ بمنزلة فَعِل الحلقيِّ العينِ. ورُوِيَ عن حمزةَ إخفاءُ الكسرةِ. ورُوِي عن عاصم وحمزةَ أيضاً تشديدُ الياءِ[٥]. وهو غَلَطٌ عليهما، وإنما سَمِعهما الراوي يُبَيِّنان حركةَ الياءِ فظنَّها شَدَّةً. وقيل: أَجْرَيا الوصلَ مُجْرَىٰ الوقفِ فَضَعَّفا الحرفَ. وهذا لا ينبغي أَنْ يُلْتَفَتَ إليه. ورُوِيَ عن حمزةَ أيضاً وموسى بن عبد الله العبسيِّ[٦] «وتَعِيْها» بسكونِ الياءِ، وفيها وجهان: الاستئنافُ والعطفُ على المنصوبِ، وإنما سَكَّنا الياءَ استثقالاً للحركةِ على حرفِ العلةِ كقراءةِ «تُطْعِمُون أهالِيْكم»[٧] وقد مَرَّ.

---

(١) الآية٣٢ من الشورىٰ.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٤٨، والقرطبي ١٨/٢٦٣، والبحر ٨/٣٢٢، والإتحاف ٢/٥٥٧، والشواذ ١٦١، والمحرر ١٦/٩٦.

(٣) رواية أبي ربيعة عن قنبل، والحلواني عن ابن كثير انظر: السبعة ٦٤٨.

(٤) «وتَعْيها».

(٥) «وتَعِيَّها».

(٦) لم أقف على ترجمته. وترجم ابن الجزري في طبقاته لعبيد الله بن موسى العبسي، وكذلك تهذيب الكمال.

(٧) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤/٤٠٧.

آ. (١٣) قوله: ﴿واحدةٌ﴾: تأكيدٌ ونَفْخَةٌ مصدرٌ قام مقامَ الفاعلِ. وقال ابن عطية[١]: «لَمَّا نُعِتَ صَحَّ رَفْعُهُ» انتهى. ولو لم يُنْعَت لصَحَّ رفعُه لأنه مصدرٌ مختصٌ لدلالتِه على الوَحْدة، والممنوعُ عند البصريين إنما هو إقامةُ المبهمِ نحو: ضُرِب ضَرْبٌ. والعامَّةُ على الرفع فيهما، وقرأ[٢] أبو السَّمَّال بنصبِهما كأنه أقام الجارَّ مُقامَ الفاعلِ، فترك المصدرَ على أصله، ولم يؤنِّثِ الفعلَ وهو «نُفِخَ» لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، وحَسَّنه الفَصْلُ.

آ. (١٤) [قوله:] ﴿وحُمِلَتِ الأرضُ﴾: قرأه العامَّةُ بتخفيف الميمِ، أي: وحَمَلَتْها الريحُ أو الملائكةُ أو القُدرة ثم بُني. وقرأ[٣] ابنُ عامرٍ في روايةٍ والأعمش وابن أبي عبلة وابن مقسم بتشديدِها، فجازَ أَنْ يكونَ التشديدُ للتكثير، فلم يُكْسِبِ الفعلَ مفعولاً آخرَ، وجازَ أَنْ يكونَ للتعدية، فيُكْسِبَه مفعولاً آخرَ، فيُحْتمل أَنْ يكونَ الثاني محذوفاً، والأولُ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ تقديرُه: وحُمِّلَتِ الأرضُ والجبالُ ريحاً تُفَتِّتُها؛ لقوله «فَقُل يَنْسِفُها ربي نَسْفاً»[٤]. وقيل: التقدير حُمِّلَتا ملائكةً. ويُحْتَمَل أَنْ يكونَ الأولُ هو المحذوفَ، والثاني هو القائمُ مقامَ الفاعلِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَدُكَّتا﴾: أي: الأرضُ والجبالُ؛ لأنَّ المرادَ الشيئان المتقدِّمان، كقوله: «وإنْ طائفتان مِنْ المؤمنين اقتتلوا[٥]».

---

(١) المحرر ١٦/ ٩٧.

(٢) القرطبي ١٨/ ٢٦٤، والبحر ٨/ ٣٢٣.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٥٧، المحتسب ٢/ ٣٢٨، والبحر ٨/ ٣٢٣، القرطبي ١٨/ ٢٦٥.

(٤) الآية ١٠٥ من طه.

(٥) الآية ٩ من الحجرات.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فيَوْمَئِذٍ﴾**: منصوبٌ بـ «وَقَعَتْ». و «وقعتِ الواقعةُ» لا بُدَّ فيه مِنْ تأويلٍ: وهو أَنْ تكونَ «الواقعةُ» صارَتْ عَلَماً بالغَلَبة على القيامة أو الواقعةِ العظيمة، وإلاَّ فـ «قام القائم» لا يجوزُ، إذ لا فائدةَ فيه، وتقدَّم هذا في قوله «إذا وقعت الواقعة[1]». والتنوين في «يومئذٍ» للعوضِ مِنْ الجملةِ، تقديره: يوم إذ نُفِخَ في الصُّور.

آ. (١٧) **قوله: ﴿على أَرْجائِها﴾**: خبرُ المبتدأ. والضميرُ للسماء. وقيل: للأرض. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين قولِه «والمَلَكُ» وبين أنْ يقال: والملائكة؟ قلت: المَلَكُ أَعَمُّ مِنْ الملائكةِ؛ ألا ترىٰ أنَّ قولَك «ما مِنْ مَلَكٍ إلاَّ وهو شاهِدٌ» أعمُّ من قولِك: «ما مِنْ ملائكة» انتهى. قال الشيخ[3]: «ولا يَظْهر أنَّ المَلَكَ أَعَمُّ مِنْ الملائكة؛ لأنَّ المفردَ المحلَّىٰ بالألف واللام [الجنسية][4] قُصاراه أَنْ يكونَ مُراداً به الجمعُ المُحلَّىٰ [بهما][5] ولذلك صَحَّ الاستثناءُ منه، فقصاراه أن يكونَ كالجمعِ المُحَلَّىٰ بهما، وأمَّا دَعْواه أنه أَعَمُّ منه بقوله: «ألا ترى إلى آخره» فليس دليلاً على دَعْواه؛ لأنَّ «مِنْ مَلَكٍ» نكرةٌ مفردةٌ في سياقِ النفيِ قد دَخَلَتْ عليها «مِنْ» المُخَلِّصةُ للاستغراق. فَشَمَلَتْ كلَّ مَلَكٍ، فاندرج تحتها الجمعُ لوجود الفردِ فيه، فانتفى كلُّ فردٍ بخلافِ «مِنْ ملائكة» فإنَّ «مِنْ» دَخَلَتْ على جمعٍ مُنَكَّرٍ، فَعَمَّ في كلِّ جمعٍ جمعٍ من الملائكة، ولا يلزَمُ مِنْ ذلك انتفاءُ كلِّ فردٍ مِنْ الملائكة. لو قلت:

---

(١) الآية ١ من الواقعة.

(٢) الكشاف ٤/ ١٥١.

(٣) البحر ٨/ ٣٢٣.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) زيادة من البحر.

«ما في الدارِ مِنْ رجال» جاز أَنْ يكونَ فيها واحدٌ؛ لأنَّ النفيَ إنما انسحب على جمعٍ، ولا يَلْزَمُ مِنْ انتفاءِ الجمعِ أَنْ ينتفيَ المفرد، والمَلَكُ في الآية ليس في سياقِ نفيٍ دَخَلَتْ عليه «مِنْ» وإنما جيء به مفرداً لأنه أخَفُّ، ولأنَّ قولَه «على أَرْجائِها» يَدُلُّ على الجَمْعِ؛ لأنَّ الواحدَ بما هو واحدٌ لا يمكنُ أَنْ يكونَ «على أرجائها» في وقتٍ واحدٍ، بل في أوقاتٍ. والمرادُ ـ واللَّهُ أعلَمُ ـ أنَّ الملائكةَ على أرجائها، لا أنه مَلَكٌ / واحدٌ ينتقِلُ على أرجائها في أوقات». [٨٦٧/ب]

قلت: الزمخشريُّ مَنْزَعُه في هذا ما قدَّمْتُه عنه في أواخرِ سورةِ البقرة عند قوله «وكُتبِه ورسُلِه»[1] فليُراجَعْ ثمة. وأمَّا قولُ الشيخ: «ما [في الدار][2] مِنْ رجال، إنَّ النفي مَنسَحِبٌ على رُتَبِ الجمعِ» ففيه خلافٌ للناسِ ونَظَرٌ. والتحقيقُ ما ذكره. والضمير في «فوقهم» يجوزُ أَنْ يعودَ على المَلَك؛ لأنه بمعنى الجمع كما تقدَّم، وأَنْ يعودَ على الحامِلينَ الثمانيةِ. وقيل: يعود على جمع العالَمِ، أي: إن الملائكةَ تحملُ عَرْشَ اللَّهِ تعالىٰ فوق العالَم كلِّه.

قوله: «ثمانيةٌ» أَبْهم اللَّهُ تعالىٰ هذا العددَ، فلم يَذْكُرْ له تمييزاً فقيل: تقديرُه ثمانية أشخاصٍ. وقيل: ثمانيةُ صُنوفٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿يومئذٍ تُعْرَضُون﴾: «تُعْرَضُون» هو جوابُ «إذا» مِنْ قولِه «فإذا نُفِخَ»، قاله الشيخ[3]. وفيه نظرٌ، بل جوابُها ما تقدَّم مِنْ قولِه «وقَعَتِ الواقعةُ» و «تُعْرَضُون» على هذا مستأنفٌ.

---

(١) الآية ٢٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٢.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) البحر ٨/ ٣٢٤.

قوله: «لا تَخْفَىٰ» قرأ[1] الأخَوان بالياءِ مِنْ تحتُ؛ لأن التأنيث مجازيٌّ، وللفصل أيضاً، وهما على أصلِهما في إمالةِ الألفِ. والباقون «لا تَخْفَىٰ» بالتاءِ مِنْ فوقُ للتأنيثِ اللفظيِّ، والفتحُ وهو الأصلُ.

قوله[2]: «واهِية»، أي: ضعيفة. يقال: وَهَى الشيءُ يَهِي وَهْياً، أي: ضَعُف ووهَىٰ السِّقاءُ: انخرق. قال[3]:

٤٣١٩ـ خَلِّ سبيلَ مَنْ وَهَىٰ سِقاؤُهُ
ومَنْ هُرِيْقَ بالفَلاةِ ماؤُه

وقوله[4]: «أرجائِها»، أي: جوانُبها ونواحيها. واحِدُها: رَجا بالقصر، يُكتب بالألف عكسَ رمىٰ، لقولهم رَجَوان قال[5]:

٤٣٢٠ـ فلا يُرْمَىٰ بِيَ الرَّجَوانِ أنّي
أَقَلُّ القومِ، مَنْ يُغْني مكاني

وقال الآخر[6]:

٤٣٢١ـ كأَنْ لم تَرَيْ قبلي أسيراً مُقَيَّداً
ولا رجلاً يُرْمىٰ به الرَّجَوانِ

---

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٨/ ٣٢٤، والتيسير ٢١٣، والقرطبي ١٨/ ٢٦٨، والحجة ٧١٨، والنشر ٢/ ٣٨٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٦.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «وهىٰ»، والقرطبي ١٨/ ٢٦٥، والبحر ٨/ ٣١٩.

(٤) الآية ١٧.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «رجا». القرطبي ١٨/ ٢٦٥، والبحر ٨/ ٣١٩.

(٦) نسبه في اللسان إلى المرادي «رجا»، وهو في المحرر ١٦/ ٩٨، والبحر ٨/ ٣١٩.

آ. (١٩) **قوله: ﴿هاؤُمُ﴾**: أي: خُذُوا. وفيها لغاتٌ، وذلك أنَّها تكونُ فِعْلاً صريحاً، وتكونُ اسمَ فعلٍ، ومعناها في الحالَيْنِ خُذْ. فإن كانَتْ اسمَ فعلٍ وهي المذكورةُ في الآيةِ الكريمةِ ففيها لغتان: المدُّ والقَصْرُ تقول: ها درهماً يا زيدُ، وهاءَ درهماً. ويكونان كذلك في الأحوالِ كلِّها مِنْ إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وتتصلُ بهما كافُ الخطابِ اتصالَها باسمِ الإشارةِ، فتُطابِقُ مخاطَبَك بحسب الواقع، مطابقَتَها وهي ضميرُهُ[1]، نحو: هاكَ هاءكَ، هاكِ هاءَكِ إلى آخرِه، وتَخْلُفُ كافَ الخطابِ همزةُ «هاء» مُصَرَّفةً تَصَرُّفَ كافِ الخطابِ، فتقول: هاءَ يا زيدُ، وهاءِ يا هندُ، هاؤُما، هاؤُم، هاؤُنَّ، وهي لغةُ القرآن.

وإذا كانت فِعْلاً صريحاً لاتصالِ الضمائر البارزةِ المرفوعةِ بها كان فيها ثلاثُ لغاتٍ، إحداها: أَنْ تكونَ مثلَ: عاطىٰ يُعاطي. فيُقال: هاءِ يا زيدُ، هائِي يا هندُ، هائِيا يا زيدان، أو يا هندان، هاؤُوا يا زيدون، هائِيْنَ يا هنداتُ. الثانية: أَنْ تكونَ مثلَ «هَبْ» فتقول: هَأْ، هَئِي، هَآ، هَؤُوا، هَأْنَ. مثلَ: هَبْ، هَبِي، هَبا، هَبُوا، هَبْنَ.

الثالثة: أَنْ يكونَ مثلَ: خَفْ أمراً مِنَ الخوفِ فيقال: هَأْ، هائي، هاءا، هاؤوا، هَأْنَ، مثلَ: خَفْ، خافِي، خافا، خافُوا، خَفْنَ.

واختُلِفَ في مَدْلولِها: فالمشهورُ أنَّها بمعنى خُذوا. وقيل: معناها: تعالوا، فيتعدَّىٰ بـ«إلى». وقيل: هي كلمةٌ وُضِعَتْ لإجابةِ الداعي عند الفرحِ والنشاطِ. وفي الحديث: أنه ناداه أعرابيٌّ بصوتٍ عالٍ، فجاوبَه

---

(١) أي: كمطابقة الإشارة حال كون الإشارة ضمير الخطاب.

النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: هاؤُم بصَوْلةِ صَوْتِه. ومِنْ كوْنِها بمعنى «خُذْ» الحديثُ في الرِّبا[1]: «إلاَّ هاءَ وهاء» أي: يقول كلُّ واحدٍ من المتبايعَيْن: خذ. وقيل معناها اقصِدوا. وزعم هؤلاء أنها مركبةٌ مِنْ ها التنبيه وأمُوا من الأَمِّ، وهو القَصْدُ فصَيَّره التخفيفُ والاستعمالُ إلى هاؤم. وقيل الميم ضميرُ جماعةِ الذكورِ. وزَعَم القُتَبيُّ[2] أنَّ الهمزةَ بدلٌ من الكافِ، فإنْ عَنَىٰ أنَّها تَحُلُّ مَحَلَّها فصحيحٌ. وإنْ عَنَىٰ البدَل الصناعيَّ فليس بصحيحٍ.

وقوله: «هاؤُمْ» يطلبُ مفعولاً يتعدَّى إليه بنفسِه، إنْ كان بمعنىٰ خُذْ أو اقْصِدْ، وبـ «إلىٰ» إنْ كان بمعنى تعالَوا، و «اقْرؤُوا» يَطْلُبُه أيضاً فقد تنازَعا في «كتابِيَهْ» وأعملَ الثاني للحَذْفِ من الأولِ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في سورة الكهفِ[3] وفي غيرِها. والهاءُ في «كتابِيَهْ وحِسابِيَهْ وسُلْطانِيَهْ ومالِيَهْ» للسَّكْت، وكان حقُّها أَنْ تُحْذَفَ وَصْلاً، وتَثْبُتَ وَقْفاً، وإنما أُجْرِيَ الوَصْلُ مُجْرَىٰ الوقفِ، أو وُصِلَ بنيَّة الوقفِ في «كتابِيَهْ وحِسابِيَهْ» اتفاقاً فأَثْبَتَ الهاء، وكذلك في «مالِيه وسُلْطانِيَهْ»، و «ما هِيَهْ» في «القارعةِ»[4] عند القُرَّاءِ كلِّهم إلاَّ حمزةَ رحمه الله[5] فإنه حَذَفَ الهاءَ مِنْ هذه الكَلِمِ الثلاثِ وَصْلاً وأَثْبَتها وقفاً؛ لأنَّها في الوقفِ يُحْتاج إليها لتحصينِ حركةِ الموقوفِ عليه، وفي الوصلِ يُسْتَغْنَىٰ عنها. فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ يَفْعَلْ ذلك في «كِتَابِيَهْ / وحسابِيَهْ» فالجوابُ: أنه جَمْعٌ بين اللغتين، [٨٦٨/أ]

---

(١) نص الحديث: «الذهب بالوَرِق ربا إلاَّ هاءَ وهاءَ» رواه البخاري ٣٤ كتاب البيوع، ٥٤ باب ما يذكر في بيع الطعام. الفتح ٤٠٨/٤.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٤٨٤.

(٣) انظر: الدر ٥٤٩/٧.

(٤) الآية ١٠.

(٥) انظر: الإتحاف ٦٢٥/٢.

هذا في القراءاتِ السبعِ. وقرأ[١] ابنُ محيصن بحَذْفِها في الكَلِم كلِّها وَصْلاً ووَقْفاً، إلاَّ في «القارعة»، فإنه لم يَتَحَقَّقْ عنه فيها نَقْلٌ. وقرأ الأعمشُ وابنُ أبي إسحاق بحَذْفِها فيهنَّ وَصْلاً، وإثباتِها وَقْفاً. وابن محيصن يُسَكِّنُ الياءَ في الكَلِمِ المذكورةِ وَصْلاً. والحقُّ أنها قراءةٌ صحيحةٌ أعني ثبوتَ هاءِ السكتِ وَصْلاً، لثبوتِها في خَطِّ المصحفِ الكريمِ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قولِ الزهراوي: «إنَّ إثباتَها في الوصلِ لَحْنٌ، لا أعلَمُ أحداً يُجيزه». وقد تقدَّم الكلامُ على هاءِ السكتِ في البقرة[٢] والأنعام بأشبعَ مِنْ هذا فعليك باعتبارِه.

آ. (٢١) **قوله: ﴿راضيةٍ﴾**: فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه على المجازِ، جُعِلَتِ العِيشةُ راضيةً لمحَلِّها وحُصولِها في مُسْتحقِّيها، أو أنها لا حالَ أكملُ مِنْ حالِها. الثاني: أنَّه على النَّسَبِ أي: ذاتِ رِضا نحو: لابِن وتامِر. الثالث: أنها ممَّا جاء فيه فاعِل بمعنىٰ مَفْعول نحو: «مِنْ ماءٍ دافِق»[٣] أي: مَدْفوق، كما جاء مَفْعول بمعنىٰ فاعِل كقولِه: «حجاباً مَسْتوراً»[٤] أي: ساتِراً، وقد تقدَّم ذلك.

آ. (٢٣) والقُطوف: جمعُ قِطْفٍ، وهو فِعْل بمعنىٰ مَفْعول كالرِّعْي والذِّبْح وهو ما يَجْتَنيه الجاني مِن الثمار.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿كُلوا﴾**: أي: يُقال لهم: كُلوا. و «هَنيئاً»

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/٦٢٥، والقرطبي ١٨/٢٦٩، والنشر ٢/١٤٢، والبحر ٨/٣٢٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٦٣.

(٣) الآية ٦ من الطارق.

(٤) الآية ٤٥ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/٣٦٢.

قد تقدَّم في أولِ النساء[1]. وجَوَّز الزمخشريُّ[2] فيه هنا أن ينتصِبَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكْلاً هَنيئاً، وشُرْباً هنيئاً، وأَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بعاملٍ مِنْ لفظِه مقدرٍ أي: هَنِئْتُمْ بذلك هَنيئاً. و «بما أَسْلَفْتُم» الباءُ سببيةٌ، و «ما» مصدريةٌ أو اسميةٌ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿ما أَغْنَىٰ﴾: يجوز أَنْ يكونَ نفياً، وأَنْ يكونَ استفهامَ توبيخٍ لنفسِه.

آ. (٣٠) وقوله: ﴿خُذُوه﴾ كقولِه: «كُلوا»[3] في إضمارِ القولِ. وقوله: «ثم الجحيمَ صَلُّوه» تقديمُ المفعولِ يُفيد الاختصاصَ عند بعضهم؛ ولذلك قال الزمخشري[4]: «ثم لا تَصْلُوه إلاَّ الجحيمَ». قال الشيخ[5]: «وليس ما قاله مَذْهَباً لسيبويه ولا لحُذَّاقِ النحاة». قلت: قد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مُتْقَنَةً، وأنَّ كلامَ النحاةِ لا يأبىٰ ما قاله.

آ. (٣٢) قوله: ﴿ذَرْعُها سَبْعون﴾: في محلِّ جر صفةً لـ «سِلْسِلَةٍ» و «في سِلْسِلَة» متعلِّقٌ بـ «اسْلُكوه» والفاءُ لا تَمْنع من ذلك. والذِّراعُ مؤنثٌ، ولذلك يُجْمَعُ على أَفْعُل وسَقَطَتْ التاءُ مِنْ عددِه قال[6]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٧٦.
(٢) الكشاف ٤/ ١٥٣.
(٣) في الآية ٢٤.
(٤) الكشاف ٤/ ١٥٣.
(٥) البحر ٨/ ٣٢٥.
(٦) البيت لحميد الأرقط. وهو في الكتاب ٢/ ٣٠٨، والخصائص ٢/ ٣٠٧، واللسان (رمى)، والعيني ٤/ ٥٠٤. والفرع: غير المشقوقة.

٤٣٢٢ـ أَزمـي عليهـا وهـي فَـرْعُ أَجْمَـعُ
وهـي ثـلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَـعُ

وزعم بعضُهم أنَّ في قولِه: «في سِلْسلة» «فاسلكوه» قلباً، قال: لأنه نُقِلَ في التفسيرِ أنَّ السِّلسلةَ تَدْخُل مِنْ فيه، وتخرجُ مِنْ دُبُرِه، فهي المَسْلُوْكة فيه، لا هو مَسْلوكٌ فيها. والظاهرُ أنه لا يُحتاج إلى ذلك لأنه رُوي أنَّها لطولِها تُجْعَلُ في عنقِه وتَلتَوي عليه، حتى تُحيطَ به مِنْ جميعِ جهاتِه، فهو المَسْلوكُ فيها لإحاطتِها به.

وقال الزمخشري[1]: «والمعنىٰ في تقديم السِّلسلةِ على السَّلْك مثلُه في تقديمِ الجحيمِ علىٰ التَّصْليةِ أي: لا تَسْلُكوه إلاَّ في هذه السلسلةِ. و «ثُمَّ» للدلالةِ علىٰ التفاوُتِ لِما بين الغَلِّ والتَّصْليةِ بالجَحيم، وما قبلَها، وبينَ السَّلْكِ في السِّلسلة لا على تراخي المُدَّة». ونازعه الشيخُ في إفادةِ التقديمِ الاختصاصَ كعادتِه، وجوابُه ما تقدَّم، ونازَعه أيضاً في أنَّ «ثُمَّ» للدلالة على تراخي الرتبة. وقال[2]: «يمكنُ التراخي الزماني: بأَنْ يَصْلَىٰ بعد أن يُسْلَكَ، ويُسْلَكَ بعد أَنْ يُؤْخَذَ ويُغَلَّ بمهلةٍ بين هذه الأشياءِ». انتهى. وفيه نظرٌ: من حيث إن التوعُّدَ بتوالي العذابِ آكَدُ وأقطعُ مِنْ التوعُّدِ بتَفْريقه.

آ. (٣٤) **قوله: ﴿ولا يَحُضُّ﴾**: الحَضُّ: البَعْثُ على الفعلِ والحِرْصُ على وقوعِه، ومنه حروفُ التحضيضِ المُبَوَّبُ لها في النحوِ؛ لأنه يُطْلَبُ بها وقوعُ الفعلِ وإيجادُه.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿فليس له اليومَ ههنا حميمٌ﴾**: في خبرِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٤.

(٢) البحر ٨/ ٣٢٦.

«ليس» وجهان، أحدهما: «له»، والثاني: «ههنا»، وأيُّهما كان خبراً تعلَّق به الآخَرُ، أو كان حالاً مِنْ «حميمٌ». ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «اليومَ» خبراً البتة لأنه زمانٌ، والمُخْبَرُ عنه جثةٌ. ومنع المهدويُّ أَنْ يكونَ «ههنا» خبراً، ولم يَذْكُرِ المانعَ. وقد ذكره القرطبي[1] فقال: «لأنه يَصيرُ المعنى: ليس ههنا طعامٌ إلاَّ مِنْ غسْلين / ولا يَصِحُّ ذلك لأنَّ ثَمَّ طعاماً [٨٦٨/ب] غيرَه». انتهى. وفي هذا نظر؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أولاً أنَّ ثَمَّ طعاماً غيرَه. فإنْ أَوْرَدَ قولَه: «ليس لهم طعامٌ إلاَّ مِنْ ضَرِيْعٍ»[2] فهذا طعامٌ آخرُ غيرُ الغِسْلين. فالجوابُ: أنَّ بعضَهم ذهب إلى أن الغِسْلينَ هو الضَّريعُ بعينِه فسمَّاه في آيةٍ غِسْليناً، وفي أخرىٰ ضَريعاً. ولَئِنْ سَلَّمْنا أنهما طعامان فالحَصْرُ باعتبارِ الآكلين. يعني أنَّ هذا الآكلَ انحصَر طعامُه في الغِسْلِيْنِ، فلا يُنافي أَنْ يكونَ في النار طعامٌ آخر. وإذا قُلْنا: إنَّ «له» الخبر، وإن «اليوم» و«ههنا» متعلِّقان بما تعلَّقَ هو به فلا إشكال. وكذلك إذا جَعَلْنا «ههنا» هو الخبرَ، وعَلَّقْنا به الجارَّ والظرفَ ولا يَضُرُّ كونُ العاملِ معنوياً للاتساع في الظروفِ وحروف الجرِّ.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿إلاَّ مِنْ غِسْلين﴾**: صفةٌ لـ«طعامٌ» دَخَلَ الحصرُ على الصفةِ، كقولك: «ليس عندي رجلٌ إلاَّ من بني تميم» والمرادُ بالحميم الصديقُ، فعلى هذا الصفةُ مختصَّةٌ بالطعامِ أي: ليس له صديق ينفعُه ولا طعامٌ إلاَّ مِنْ كذا. وقيل: التقديرُ: ليس له حميمٌ إلاَّ مِنْ غِسْلين ولا طعامٌ، قاله أبو البقاء[3]، فجعل «مِنْ غِسْلين» صفةً للحميم،

(١) تفسيره ١٨/ ٢٧٤.

(٢) الآية ٦ من الغاشية.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٦٨.

كأنَّه أرادَ به الشيءَ الذي يُحَمُّ به البدنُ مِن صديدِ النارِ. ثم قال: «وقيل[1]: من الطعامِ والشرابِ؛ لأنَّ الجميعَ يُطْعَمُ بدليل قولِه: «ومَنْ لم يَطْعَمْه»[2] فعلى هذا يكونُ «إلاَّ من غِسْلين» صفةً لـ «حميم» ولـ «طعام»، والمرادُ بالحَميم ما يُشْرَبُ. والظاهرُ أنَّ خبرَ «ليس» هو قوله: «مِنْ غِسْلين» إذا أُرِيْد بالحميم ما يُشْرَبُ أي: ليس له شرابٌ ولا طعامٌ إلاَّ غِسْليناً. أمَّا إذا أُريد بالحميمِ الصديقُ فلا يتأتَّىٰ ذلك. وعلى هذا الذي ذكَرْتُه فيُسْألُ عمَّا يُعَلَّقُ به الجارُّ والظرفان؟ والجوابُ: أنها تتعلَّقُ بما تعلَّقَ به الخبرُ، أو يُجْعَلُ «له» أو «ههنا» حالاً مِنْ «حميم»، ويتعلَّقُ «اليوم» بما تَعَلَّق به الحالُ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «اليومَ» حالاً مِنْ «حميم»، و «له» و «ههنا» متعلِّقان بما تعلَّق به الحالُ؛ لأنه ظرفُ زمانٍ، وصاحبُ الحالِ جثةٌ. وهذا الموضِعُ موضِعٌ حَسَنٌ مفيدٌ فتأمَّلْه.

والغِسْلِين: فِعْلِيْن مِن الغُسالةِ، فنونُه وياؤُه زائدتان. قال أهلُ اللغة: هو ما يَجْري من الجِراح إذا غُسِلَتْ. وفي التفسير: هو صَديدُ أهلِ النار. وقيل: شجرٌ يأكلونه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لا يَأْكُلُه إلاَّ الخاطِئُون﴾: صفةٌ لـ «غِسْلين». والعامَّةُ يَهْمِزُون «الخاطِئُون» وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ خَطِىءَ يَخْطأ، إذا فَعَلَ غيرَ الصوابِ متعمِّداً، والمُخْطِىءُ مَنْ يفعلُه غيرَ متعمِّدٍ.

وقرأ[3] الزُّهريُّ والعَتَكِيُّ وطلحة والحسن «الخاطِيُون» بياءٍ مضمومةٍ

---

(١) أي الاستثناء.

(٢) «إن الله مبتليكم بنَهر فَمَنْ شرب منه فليس مني ومن لم يَطْعَمْه فإنه مني». الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٢٩، والبحر ٨/ ٣٢٧، والقرطبي ١٨/ ٢٧٤، والشواذ ١٦١.

بدلَ الهمزة. وقد تقدَّم مثلُه في «مُسْتَهْزِيُون»[1] أولَ هذا الموضوع. وقرأ نافعٌ في روايةٍ، وشيخُه[2] وشَيْبَةُ بطاءٍ مضمومةٍ دونَ همزٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه كقراءةِ الجماعةِ، إلاَّ أنه خُفِّفَ بالحَذْفِ. والثاني: أنه اسمُ فاعلٍ مِن خَطا يخطو إذا اتَّبع خطواتِ غيرِه، فيكونُ مِنْ قولِه: «لا تَتَّبعوا خُطُواتِ الشيطان»[3] قاله الزمخشري[4]، وقد مَرَّ في أول هذا الموضوع أنَّ نافعاً يَقْرأ «الصابِيِينَ»[5] بدونِ همزٍ، وتقدَّم ما نَقَلَ الناسُ فيها، وعن ابن عباس: ما الخاطُون كلُّنا نَخْطُو. ورَوىٰ عنه أبو الأسودِ الدؤليُّ: «ما الخاطُون، إنما هو الخاطِئُون وما الصابُون، إنما هو الصابِئُون».

آ. (٣٨) وقوله: ﴿فلا أُقسِمُ﴾: قد تقدَّم مثلُه في آخرِ الواقعة[6]، وأَشْبَعْتُ القولَ ثَمَّةَ إلاَّ أنَّه قيل ههنا: إنَّ «لا» نافيةٌ لفعلِ القسم، وكأنَّه قيل: لا أَحْتاجُ أَنْ أُقْسِمَ على هذا؛ لأنه حقٌّ ظاهرٌ مُسْتَغْنٍ عن القسمِ، ولو قيل به في الواقعة لكان حَسَناً.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إنه لَقَوْلٌ﴾: هو جوابُ القسمِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿وما هو بقولٍ﴾: معطوفٌ على الجوابِ فهو جواب. أَقْسَمَ على شيئين، أحدُهما مُثْبَتٌ، والآخرُ منفيٌّ وهو من البلاغةِ الرائعة.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ١٤٧.
(٢) وهو أبو جعفر.
(٣) الآية ٢١ من النور.
(٤) الكشاف ٤/ ١٥٤.
(٥) الآية ٦٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/ ٤٠٧. وفي الأصل «الصابيون» وهو سهو.
(٦) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

قوله: «قليلاً ما تُؤْمِنون» «قليلاً ما تَذَكَّرون» انتصبَ «قليلاً» في الموضعَيْنِ نعتاً لمصدرٍ أو زمانٍ محذوفٍ أي: إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً. والناصب تُؤْمِنون وتَذَكَّرون، و «ما» مزيدةٌ/ للتوكيدِ. وقال ابنُ عطيةَ[1]: [٨٦٩/أ] «ونُصِبَ «قليلاً» بفعلٍ مضمرٍ، يَدُلُّ عليه «تُؤْمنون». وما يُحتمل أَنْ تكونَ نافيةً فيَنْتَفِيَ إيمانُهم البتةَ، ويُحتمل أَنْ تكونَ مصدريةً، ويتصفَ بالقلَّةِ، فهو الإِيمانُ اللغويُّ؛ لأنَّهم قد صَدَّقوا بأشياءَ يسيرةٍ، لا تُغْني عنهم شيئاً؛ إذ كانوا يُصَدِّقون بأنَّ الخيرَ والصِّلةَ والعفافَ الذي يأمرُ به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم هو حقٌّ وصوابٌ». قال الشيخ[2]: أمَّا قولُه: «قليلاً» نُصِبَ بفعلٍ إلى آخره فلا يَصِحُّ؛ لأن ذلك الفعلَ الدالَّ عليه «تُؤْمنون»: إمَّا أن تكونَ «ما» نافيةً [أو مصدريةً][3] كما ذَهَب إليه. فإنْ كانَتْ نافيةً فذلك الفعلُ المضمرُ الدالُّ عليه «تُؤْمِنون» المنفيُّ بـ«ما» يكونُ منفيًّا، فيكون التقدير: ما تُؤْمِنون قليلاً ما تؤمنون، والفعلُ المنفيُّ بـ«ما» لا يجوزُ حَذْفُه ولا حَذْفُ «ما»، لا يجوز: «زيداً ما أَضْرِبُه» على تقدير: ما أضربُ زيداً ما أَضْرِبُه. وإنْ كانَتْ مصدريةً كانَتْ: إمَّا في موضع رفعٍ بـ«قليلاً» على الفاعلية أي: قليلاً إيمانُكم، ويبقى «قليلاً» لا يتقدَّمه مَا يَعْتمد عليه حتى يعملَ، ولا ناصبَ له، وإمَّا في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ فيكونُ مبتدأً لا خبرَ له، لأنَّ ما قبلَه منصوبٌ».

قلت: لا يريدُ ابنُ عطيةَ بدلالةِ «تُؤْمنون» على الفعلِ المحذوفِ الدلالةَ المذكورةَ في بابِ الاشتغالِ، حتى يكونَ العاملُ الظاهر مفسِّراً

---

(١) المحرر ١٦/١٠٤.

(٢) البحر ٨/٣٢٨.

(٣) من البحر.

للعاملِ المضمرِ، بل يريدُ مجرَّدَ الدلالةِ اللفظيةِ، فليس ما أوردَه الشيخُ عليه مِنْ تمثيلِه بقولِه: «زيداً ما أَضْرِبُه» أي: ما أضربُ زيداً ما أضربه بواردٍ.

وأمَّا الردُّ الثاني[1] فظاهرٌ. وقد تقدَّم لابنِ عطيةَ هذا القولُ في أول سورةِ الأعراف وتكلَّمْتُ معه ثَمَّة[2]. وقال الزمخشريُّ[3]: «والقلَّةُ في معنىٰ العَدَمِ أي: لا تُؤْمنون ولا تَذَكَّرون البتة». قال الشيخ[4]: «ولا يُرادُ بـ «قليلاً» هنا النفيُ المَحْض، كما زعم، وذلك لا يكونُ إلَّا في «أَقَلَّ» نحو: «أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ» وفي «قَلَّ» نحو: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلَّا زيدٌ» وقد يُستعمل في قليل وقليلة، أمَّا إذا كانا مرفوعَيْنِ، نحوُ ما جَوَّزوا في قولِه[5]:

٤٣٢٣ـ . . . .

قليـــلٌ بهـــا الأصـــواتُ إلَّا بُغـــامُهـــا

أمَّا إذا كان منصوباً نحو: «قليلاً ضَرَبْتُ» أو «قليلاً ما ضَرَبْتُ» على أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً فإنَّ ذلك لا يجوزُ؛ لأنَّه في «قليلاً ضربْتُ» منصوبٌ بـ «ضربْتُ». ولم تَستعمل العربُ «قليلاً» إذا انتصَبَ بالفعلِ نفياً، بل مقابلاً لكثير، وأمَّا في «قليلاً ما ضربْتُ» على أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً فتحتاج إلى رفع «قليل» لأنَّ «ما» المصدريةَ في موضعِ رفع على الابتداء» انتهىٰ ما رَدَّ به، وهو مجردُ دَعْوىٰ.

---

(١) على تقدير «ما» المصدرية.

(٢) «قليلاً ما تَذَكَّرون» الآية ٣. وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٤٦.

(٣) الكشاف ٤/ ١٥٤.

(٤) البحر ٨/ ٣٢٨.

(٥) تقدم برقم ٥٧٨.

وقرأ[١] ابن كثير وابن عامر بخلافٍ عن ابن ذكوان بالغَيْبة في «يؤمنون» و «يَذَّكَّرون» حَمْلاً على قولِه: «الخاطِئون»، والباقون بالخطاب حَمْلاً على «بما تُبْصِرون وما لا تُبْصرون». وأُبَيٌّ «تتذكَّرون» بتاءين.

آ. (٤٣) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: هذه قراءةُ العامَّة، أعني الرفعَ على إضمارِ مبتدأ، أي: هو تنزيلٌ، وتقدَّم مثلُه[٢]. وأبو السَّمَّال[٣] «تَنْزيلاً» بالنصبِ على إضمارِ فعل أي: نَزَّل تنزيلاً.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ولو تَقَوَّل﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. تَفَعَّل من القولِ مبنيًّا للفاعلِ. وقال الزمخشري[٤]: «التقوُّلُ افتعالُ القولِ؛ لأن فيه تكلُّفاً من المُفْتَعِل». وقرأ[٥] بعضُهم «تُقُوِّل» مبنياً للمفعول. فإن كان هذا القارىءُ رفع «بعضُ الأقاويل» فذاك، وإلاَّ فالقائمُ مَقامَ الفاعلِ الجارُّ، وهذا عند مَنْ يرىٰ قيامَ غيرِ المفعول به مع وجوده[٦]. وقرأ ذكوان[٧] وابنه محمد «يقولُ» مضارعُ «قال». والأقاويلُ: جمعُ أقوالٍ، وأقوالٌ جمع قَوْل، فهو نظير «أبابيت» جمعُ أَبْيات جمعُ بَيْت. وقال الزمخشري[٨]:

---

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٨/ ٣٢٩، والنشر ٢/ ٣٩٠، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤.

(٢) الآية ٢ من السجدة، ٥ من يس.

(٣) البحر ٨/ ٣٢٩.

(٤) الكشاف ٤/ ١٥٤ ــ ١٥٥.

(٥) القرطبي ١٨/ ٢٧٥، والبحر ٨/ ٣٢٩.

(٦) وهم الأخفش والكوفيون. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨.

(٧) لم يتضح لي أمر هذين الرجلين. راجع مثل هذه الأسماء في تهذيب الكمال ١/ ٣٩٦، ٣/ ١١٩٦.

(٨) الكشاف ٤/ ١٥٥.

«وسَمَّىٰ الأقوالَ المتقوَّلَةَ أقاويلَ تصغيراً لها وتحقيراً، كقولك: أعاجيب، وأضاحيك، كأنها جمع أُفْعُولة من القَوْل».

آ. (٤٥) **قوله: ﴿باليمين﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ على أصلِها غيرَ مزيدةٍ والمعنى: لأَخَذْناه بقوةٍ مِنَّا، فالباءُ حاليةٌ، والحالُ من الفاعلِ، وتكون في حكم الزائدةِ. واليمينُ هنا مَجازٌ عن القوةِ والغَلَبة، وأَنْ تكونَ مزيدةً[1]، والمعنى: لأَخَذْنا منه يمينَه، والمرادُ باليمين الجارِحَةُ، كما يُفْعَلُ بالمقتول صَبْراً يُؤْخَذُ بيمينِه، ويُضرب بالسيفِ في جيده مواجهةً، وهو أشَدُّ عليه. والوتينُ نِياطُ القلبِ، إذا انقطعَ ماتَ صاحبُه. وقال الكلبي: «هو عِرْقٌ بين العِلْباء والحُلْقوم، وهما عِلْباوان، بينهما العِرْقُ، والعِلْباءُ: / عَصَبُ العُنُق». وقيل: عِرْقٌ غليظٌ تصادِفُه شَفْرة الناحِرِ. قال [٨٦٩/ب] الشمّاخ[2]:

٤٣٢٤ـ إذا بَلَّغْتِنــــي وحَمـلْـــتِ رَحْلِـــي
عَــرابــةَ فــاشْــرَقــي بــدمِ الــوتيــنِ

آ. (٤٧) **قوله: ﴿حاجِزين﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه نعتٌ لـ «أحد» على اللفظِ، وإنما جُمِع على المعنىٰ؛ لأنَّ «أحداً» يَعُمُّ في سياقِ النفي كسائرِ النكراتِ الواقعة في سياقِ النفي، قاله الزمخشريُّ[3] والحوفيُّ، وعلى هذا فيكون «منكم» خبراً للمبتدأ، والمبتدأ «مِنْ أحدٍ»

---

(١) قوله: «مزيدة» غير واضح في نسخة الأصل.

(٢) ديوانه ٣٢٣، ومجاز القرآن ٢/٢٦٨، والخزانة ٢/٢٢٢. وشرق: غص. يقول: إذا بلغتني هذا الممدوح فلن أبالي بهلكتك.

(٣) الكشاف ٤/١٥٥.

زِيْدَتْ فيه «مِنْ» لوجود شرطَيْها. وضَعَّفه الشيخُ[1]: بأنَّ النفيَ يتسَلَّطُ على[2] كَيْنونتِه منكم، والمعنى إنما هو على نفي الحَجْزِ عَمَّا يُراد به. والثاني: أَنْ يكونَ خبراً لـ «ما» الحجازية و «مِنْ أحد» اسمُها، وإنما جُمِعَ الخبرُ لِما تقدَّم، و «منكم» على هذا حالٌ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ «أحد» أو يتعلَّقُ بـ «حاجِزين». ولا يَضُرُّ ذلك؛ لكونِ معمولِ الخبرِ جارًّا، ولو كان مفعولاً صريحاً لامتنع. لا يجوز: «ما طعامَك زيدٌ آكلاً» أو يتعلَّقُ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان. و «عنه» متعلِّقٌ بـ «حاجزين» على القولَيْن، والضميرُ للمتقوِّلِ أو للقَتْلِ المدلولِ عليه بقولِه: «لأَخَذْنا»، «لَقَطَعْنا».

آ. (٤٨) **قوله:** ﴿**وإنه لَتذكـرةٌ**﴾: أي: القرآن، وكذلك «إنه لحَسْرة». وقيل: إنَّ التكذيبَ[3] به، لدلالةِ «مكذِّبين» على المصدرِ دلالةَ السَّفيه عليه في قولِه[4]:

٤٣٢٥ـ إذا نُهِـــي السَّفيـــهُ جَـــرىٰ إليـــه

وخـــالَـــفَ والسَّفيـــهُ إلـــى خِـــلافِ

أي إلى السَّفَهِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الحاقة]

---

(١) البحر ٨/ ٣٢٩.

(٢) البحر: «على الخبر وهو كينونته منكم فلا يتسلط على الحجز، وإذا كان حاجزين خبراً تسلط النفي عليه وصار المعنى: ما أحد منكم يحجزه عَمَّا يريد به».

(٣) أي إن الضمير في «إنه» يعود على التكذيب.

(٤) تقدم برقم ١٣٨٧.

ســورة المعــارج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿سأل﴾**: قرأ[١] نافع وابنُ عامر بألفٍ مَحْضَةٍ. والباقون بهمزةٍ مُحَقَّقةٍ، وهي الأصلُ، وهي اللغةُ الفاشيةُ. ثم لك في «سأل» وجهان أحدُهما: أنْ يكونَ قد ضُمِّنَ معنى دعا؛ فلذلك تعدَّىٰ بالباء، كما تقول: دعوت بكذا. والمعنىٰ: دعا داعٍ بعذابٍ. والثاني: أَنْ يكونَ على أصلِه. والباءُ بمعنى عن، كقوله[٢]:

٤٣٢٦ـ فإن تَسْألوني بالنساء ....

....

«فاسْأل بن خبيرا»[٣]، وقد تقدَّم تحقيقُه. والأولُ أَوْلَىٰ؛ لأن التجوُّزَ في الفعل أَوْلَىٰ منه في الحرف لقوتِه.

وأمّا القراءةُ بالألفِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها بمعنى قراءةِ الهمزة، وإنما خُفِّفَتْ بقَلْبِها ألفاً، وليس بقياسِ تخفيفِ مِثلها، بل قياسُ تخفيفِها جَعْلُها بينَ بينَ. والباءُ على هذا الوجهِ كما في الوجهِ الذي

---

(١) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والبحر ٨/ ٣٣٢، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤، والقرطبي ١٨/ ٢٧٨.

(٢) تقدم برقم ١٠.

(٣) الآية ٥٩ من الفرقان.

تقدَّم. الثاني: أنها مِنْ سال يَسال مثلُ خاف يَخاف. وعينُ الكلمةِ واوٌ. قال الزمخشري[1]: «وهي لغةُ قريش يقولون: سِلْتَ تَسالُ، وهما يتسايلان». قال الشيخ[2]: «وينبغي أَنْ يُتَثَبَّتَ في قوله: إنها لغةُ قريشٍ، لأنَّ ما جاء في القرآنِ من باب السؤالِ هو مهموزٌ، أو أصلُه الهمزُ، كقراءةِ مَنْ قرأ «وسَلُوا اللهُ مِنْ فضلِه»[3] إذ لا جائزٌ أَنْ يكونَ مِنْ «سال» التي عينُها واوٌ، إذ كان يكون ذلك «وسَالوا اللهَ» مثلَ «خافوا»، فيَبْعُدُ أن يجيءَ ذلك كلُّه على لغةِ غيرِ قريشٍ، وهم الذين نَزَل القرآنُ بلغتِهم إلاَّ يسيراً، فيه لغةُ غيرِهم. ثم في كلامِ الزمخشريِّ «وهما يتسايَلان» بالياء، وهو وهمٌ من النسَّاخ، إنما الصوابُ: يتساوَلان بالواو، لأنه صَرَّحَ أولاً أنه من السُّوال يعني بالواوِ الصريحةِ، وقد حكىٰ أبو زيدٍ عن العربِ: «هما يتساولان». الثالث: أنَّها مِنْ السَّيَلان. والمعنى: سالَ وادٍ في جهنم بعذابٍ، فالعينُ ياءٌ، ويؤيِّدُه قراءةُ ابن عباس «سالَ سَيْلٌ». قال الزمخشريُّ[4]: «والسَّيْلُ مصدرٌ في معنى السائلِ كالغَوْر بمعنىٰ الغائر. والمعنى: اندفع عليهم وادي عذابٍ» انتهى. والظاهرُ الوجهُ الأولُ لثبوتِ ذلك لغةً مشهورةً قال[5]:

٤٣٢٧ـ سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٦.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٢.

(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي قراءة ابن كثير والكسائي. انظر: الدرالمصون ٣/ ٦٦٦.

(٤) الكشاف ٤/ ١٥٦.

(٥) تقدم برقم ٥٠٤.

وقرأ أُبَـيٌّ وعبد الله «سال سالٌ» مثلَ «مال» وتخريجُها: أنَّ الأصلَ «سائلٌ» فحُذِفَتْ عينُ الكلمةِ وهي الهمزةُ، واللامُ محلُّ الإعرابِ وهذا كما قيـل: «هـذا شـاكٌ» في شـائِكِ السِّلاح وقـد تقـدَّم الكـلامُ علـى مـادةِ السؤالِ في أول البقرة[1]، / فعليك باعتبارِه. [٨٧٠/أ]

والبـاءُ تتعلَّـق بـ «سـال» مـن السَّيَلان تعلُّقَهـا بـ «سـال المـاءُ بزيـدٍ». وجَعَـلَ بعضُـهم البـاءَ متعلقـةً بمصـدرٍ دَلَّ عليه فِعْـلُ السـؤال، كـأنه قيـل: مـا سـؤالُهـم؟ فقيـل: سـؤالُهـم بعـذابٍ، كـذا حكـاهُ الشيـخ[2] عـن الإمـام فخر الـدين[3]، ولـم يَعْتَرِضْـه. وهـذا عَجَـبٌ؛ فإنَّ قـولَـه أولاً «إنه متعلِّقٌ بمصدرٍ دَلَّ عليه فِعْلُ السؤال» يُنافي تقديرَه بقولِه: «سؤالُهم بعذاب»؛ لأنَّ البـاءَ فـي هـذا التـركيـبِ المقـدَّرِ تتعلَّـق بمحـذوفٍ لأنهـا خبـرُ المبتـدأ، لا بالسؤال.

وقال الزمخشري[4]: «وعن قتادةَ: سأل سائلٌ عن عذابِ الله بمَنْ يَنْزِلُ وعلى مَنْ يقعُ؟ فَنَزَلَتْ، و «سأَل» على هذا الوجهِ مُضَمَّنٌ معنى عُنِيَ واهتمَّ».

آ. (٢) قوله: ﴿للكافرين﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بـ «سـأل» مضمَّنـاً معنـىٰ «دَعـا» كمـا تقـدَّم، أي: دعـا لهـم بعـذابٍ واقـع. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «واقعٍ» واللامُ للعلةِ، أي: نازلٌ لأجلِهم. الثالث: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً ثانيةً لـ «عذابٍ»، أي: كائنٍ للكافرين. الرابع: أَنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) البحر ٨/٣٣٢.

(٣) في البحر «أبو عبد الله الرازي».

(٤) الكشاف ٤/١٥٦.

يكونَ جواباً للسائلِ، فيكونَ خبرَ[1] مبتدأ مضمرٍ، أي: هو للكافرين.
الخامس: أَنْ تكونَ اللامُ بمعنى على، أي: واقعٍ على الكافرين، ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ[2] «على الكافرين»، وعلى هذا فهي متعلِّقةٌ بـ «واقعٍ» لا على الوجهِ الذي تقدَّم قبلَه.

وقال الزمخشريُّ[3]: «فإنْ قلتَ: بم يتصِلُ قولُه «للكافرين»؟ قلت: هو على القولِ الأولِ[4] متصلٌ بعذاب صفةً له، أي: بعذابٍ واقعٍ كائنٍ للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذابٍ واقعٍ، أو بواقع، أي: بعذابٍ نازلٍ لأَجْلِهم. وعلى الثاني[5]: هو كلامٌ مبتدأٌ، جواباً للسائل، أي: هو للكافرين» انتهى.

قال الشيخ[6]: «وقال الزمخشريُّ: «أو بالفعلِ، أي: دعا للكافرين، ثم قال: وعلى الثاني ـ وهو ثاني ما ذَكَرَ في توجيهِه للكافرين ـ قال[7]: هو كلامٌ مبتدأٌ جواباً للسائلِ، أي: هو للكافرين. وكان قد قَرَّر أنَّ «سَأَلَ» ضُمِّن معنى «دَعا» فعُدِّيَ تعديتَه، كأنه قال: دعا داعٍ بعذابٍ، مِنْ قولِك: دعا بكذا إذا استدعاه وطَلَبه، ومنه قولُه تعالى: «يَدْعُون فيها بكلِّ فاكهةٍ»[8] انتهى[9] فعلى ما قَرَّره أنه متعلِّقٌ بـ «دعا» يعني بـ «سأل»،

---

(١) الأصل «خبراً» وهو سهو.
(٢) البحر ٨/ ٣٣٢.
(٣) الكشاف ٤/ ١٥٦.
(٤) أي: على أن يضمَّنَ «سأل» معنى دعا.
(٥) أي: على أن يضمَّنَ «سأل» معنى عُني واهتم.
(٦) البحر ٨/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣.
(٧) أي الزمخشري.
(٨) الآية ٥٥ من سورة الدخان.
(٩) أي انتهى كلام الزمخشري ويتابع أبو حيان كلامه.

فكيف يكونُ كلاماً مبتدأ جواباً للسائلِ، أي: هو للكافرين؟ هذا لا يَصِحُّ».

هذا كلامُ الشيخِ برُمَّتِه، وقد غَلِط على أبي القاسمِ في فَهْمِه عنه قولَه: «وعلى الثاني إلى آخره» فمِنْ ثَمَّ جاء التَّخْبيطُ الذي ذكرَه. والزمخشريُّ إنما عنىٰ بالثاني قولَه: «وعن قتادةَ سأل سائلٌ عن عذابِ الله على مَنْ يَنْزِلُ وبمَنْ يقع، فنزلَتْ، وسأَلَ على هذا الوجهِ مُضَمَّنٌ معنىٰ عُنِيَ واهتم» فهذا هو الوجهُ الثاني المقابِلُ للوجهِ الأولِ: وهو أنَّ «سأَلَ» مضمَّنٌ معنىٰ «دعا»، ولا أدري كيف تَخَبَّط[1] على الشيخِ حتى وقع فيما وَقَعَ، ونَسَبَ الزمخشريَّ إلى الغَلَطِ، وأنه أخذ قولَ قتادةَ والحسنِ وأفسَده؟ والترتيبُ الذي رتَّبه الزمخشريُّ في تعلُّقِ اللامِ مِنْ أحسنِ ما يكونُ صناعةً ومعنىٰ.

قوله: «ليس له دافِعٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً آخر لـ «عذابٍ»، وأَنْ يكونَ مستأنفاً، والأولُ أظهرُ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «عذاب» لتخصُّصه: إمَّا بالعملِ، وإمَّا بالصفة، وأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «للكافرين» إنْ جَعَلْناه نعتاً لـ«عذابٍ».

آ. (٣) **قوله: ﴿مِنَ اللهِ﴾**: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «دافعٌ» بمعنىٰ: ليس له دافعٌ مِنْ جهته إذا جاء وقتُه، وأَنْ يتعلَّقَ بـ «واقع» وبه بَدَأَ الزمخشريُّ[2]، أي: واقعٌ من عندِه. وقال أبو البقاء[3]: «ولم يَمْنَعِ النفيُ من ذلك؛ لأنَّ «ليس» فعلٌ»، كأنه استشعرَ أنَّ ما قبلَ النفيِ لاَ يعملُ فيما بعدَه، فأجاب: بأنَّ النفيَ لَمَّا كان فِعْلاً ساغ ذلك.

---

(١) «على» هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ٤/١٥٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٨.

وقال الشيخ[1]: «والأجودُ أَنْ يكونَ «من الله» متعلقاً بـ «واقعٍ»، و «ليس له دافعٌ» جملةُ اعتراضٍ بين العاملِ ومعمولِه» انتهى. وهذا إنما يأتي على القولِ بأنَّ الجملةَ مستأنفةٌ، لا صفةٌ لـ «عذاب» وهو غيرُ الظاهرِ، كما تقدَّم لأَخْذِ الكلامِ بعضِه بحُجْزَةِ بعضٍ[2].

قوله: «ذي» صفةٌ لـ «الله». والعامَّةُ «تَعْرُجُ» بالتاء «مِنْ فوقُ. والكسائيُّ[3] بالياءِ مِنْ تحتُ وهما كقراءتَيْ «فناداه الملائكةُ»، و «فنادته»[4] و «توفَّاه» و «تَوَفَّتْه»[5]. وأدغم[6] أبو عمروٍ الجيمَ في التاءِ[7]، واسْتَضْعَفَها بعضُهم: من حيث إنَّ مَخْرَجَ الجيمَ بعيدٌ / مِنْ مَخْرَجِ التاءِ. وأُجيب عن ذلك: بأنَّها قريبةٌ من الشينِ؛ لأنَّ النَّفَس الذي في الشينِ يُقَرِّبُها مِنْ مَخْرَجِ التاءِ، والجيمُ تُدْغَمُ في الشين لِما بينهما من التقاربِ في المَخْرَجِ والصفةِ، كما تقدَّم في «أَخْرَجَ شَطْأَه»[8] فَحُمِل الإدغامُ في التاءِ على الإدغام في الشينِ؛ لِما بينَ الشينِ والتاءِ من التقاربِ. وأُجيب أيضاً: بأنَّ الإدغامَ يكونُ لمجرَّدِ الصفاتِ، وإنْ لم يتقارَبَا في المَخْرَجِ، والجيمُ تُشارِكُ التاءَ في الاستفالِ والانفتاحِ والشِّدَّةِ. وتقدَّم الكلامُ على المعارجِ في الزخرف[9].

[٨٧٠/ب]

---

(١) البحر ٨/ ٣٣٣.

(٢) أي: فيصبح متناسقاً متكاملاً.

(٣) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والقرطبي ١٨/ ٢٨١، والبحر ٨/ ٣٣٣، والتيسير ٢١٤، والحجة ٧٢١.

(٤) الآية ٣٩ من آل عمران. قرأ الأخوان «فناداه» انظر: الدر ٣/ ١٥٠.

(٥) الآية ٦١ من الأنعام. قرأ حمزة «توفَّاه» الدر ٤/ ٦٦٧.

(٦) انظر: الإقناع في القراءات لابن الباذش ١/ ٢٠٨.

(٧) «المعارجِ تَعْرُجُ».

(٨) الآية ٢٩ من الفتح.

(٩) انظر إعرابه للآية ٣٣.

آ. (٤) **قوله: ﴿والرُّوحُ﴾**: مِنْ بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، إنْ أُريد بالروح جبريلُ عليه السلام، أَو مَلَكٌ آخرُ مِنْ جنسِهم، وأُخِّر هنا، وقُدِّم في قولِه: «يومَ يقومُ الروحُ والملائكةُ صَفّاً»[1] لأنَّ المَقامَ هنا يَقْتَضي تَقَدُّمَ الجمعِ على الواحدِ من حيث إنه مَقامُ تَخْويفٍ وتهويلٍ. و «كان مِقْدارُه» صفةٌ لـ «يوم»، والجملةُ مِنْ «تَعْرُجُ» مستأنفةٌ.

قوله: «في يومٍ» فيه وجهان، أظهرُهما: تَعلُّقُه بـ «تَعْرُجُ». والثاني: أنه يتعلَّقُ بـ «دافعٌ» وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قولِه «تَعْرُجُ الملائكةُ» معترضةٌ، والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عَوْدُه على الله تعالى. قيل: يعودُ على المكانِ لدلالةِ الحالِ والسياقِ عليه. والضميرُ في «يَرَوْنه» و «نَراه» لليومِ إنْ أُريد به يومُ القيامة. وقيل: للعذاب.

آ. (٨) **قوله: ﴿يومَ تكونُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ «قريباً»، وهذا ـ إذا كان الضميرُ في «نراه» للعذاب ـ ظاهرٌ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «واقع»، أي: يقعُ يومَ يكونُ. الثالث: [أن يتعلَّقَ][2] بمحذوفٍ مقدَّرٍ بعده، أي: يومَ يكونُ كان كيتَ وكيتَ. الرابع: أنه بدلٌ من الضميرِ في «نَراه» إذا كان عائداً على يومِ القيامة. الخامس: أنه بدلٌ مِنْ «في يومٍ» فيمَنْ عَلَّق بـ «واقع». قاله الزمخشريُّ[3]، وإنما قال فيمَنْ عَلَّقَهُ بـ «واقع» لأنه إذا عُلِّق بـ «تَعْرُج» كما تقدَّم في أحدِ الوجهَيْن استحال أَنْ يُبْدَلَ عنه هذا؛ لأنَّ عُروجَ الملائكةِ ليس هو في هذا اليومِ الذي تكونُ السماءُ فيه كالمُهْلِ والجِبالُ

---

(١) الآية ٣٨ من النبأ.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الكشاف ٤/١٥٧.

كالعِهْنِ، ويَشْتَغِلُ كلُّ حميمٍ عن حميمِه. قال الشيخ[1]: «ولا يجوزُ هذا» يعني إبداله مِنْ «في يوم». قال: «لأنَّ في يوم» وإنْ كان في موضعِ نصبٍ لا يُبْدَلُ منه منصوبٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا[2] ليس بزائدٍ ولا محكومٍ له بحكمِ الزائدِ كـ «رُبَّ»، وإنما يجوزُ مراعاةُ الموضعِ في حرفِ الجرِّ الزائدِ كقولِه[3]:

٤٣٢٨ـ أبَنِـــي لُبَيْنَـــىٰ لَسْتُمـــا بِيَـــدٍ
إلَّا يَـــداً ليسَـــتْ لهـــا عَضُـــدُ

وكذلك لا يجوزُ «مَرَرْتُ بزيدٍ الخياطَ» على موضع «بزيدٍ» ولا «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً» ولا «غَضِبْتُ على زيد وجعفراً» ولا «مَرَرْتُ بعمروٍ أخاك» على مراعاةِ الموضع». قلت: قد تقدَّم أنَّ قراءةَ «فامْسَحوا برؤوسِكم وأرجلَكم»[4] من هذا البابِ فيمَنْ نصبَ الأرجلَ فليكُنْ هذا مثلَه، وقد تقدَّم فلا نُعيده[5].

ثم قال الشيخ[6]: «فإنْ قلتَ: الحركةُ في «يومَ تكون» حركةُ بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ فهو مجرورٌ مثلُ «في يومٍ» قلت: لا يجوزُ بِناؤُه على

---

(١) البحر ٨/ ٣٣٤.
(٢) عبارته: «لأن مثل هذا ليس من المواضع التي تراعى في التوابع لأن حرف الجر فيها ليس...».
(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١، والكتاب ١/ ٣٦٢، وابن يعيش ٢/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٤٢١. وقد يُنسب لطرفة وليس في ديوانه. والشاعر يعيرهم بأنهم أبناء أمة.
(٤) الآية ٦ من المائدة.
(٥) انظر: الدر المصون ٤/ ٢١٠.
(٦) البحر ٨/ ٣٣٤.

مذهبِ البَصْريين؛ لأنه أُضيفَ إلى مُعْرَبٍ، لكنه يجوزُ على مذهب الكوفيين[1]، فيتمشَّى كلامُ الزمخشريِّ على مذهبِهم إنْ كان استَحْضَره وقَصَده». انتهى. قولُه: «إنْ كان استَحْضره» فيه تحامُلٌ على الرجلِ. وأيُّ كبيرِ أَمرٍ في هذا حتى لا يَسْتَحْضِرَ مثلَ هذا؟ والتبجُّحُ بمثلِ هذا لا يليق ببعضِ الطلبةِ، فإنها من الخلافِيَّاتِ المشهورة شُهْرَةً[2]:

٤٣٢٩ـ قِفا نَبْكِ ....

....

وتقدَّم الكلامُ على المُهْل في الدخان[3]. وأمَّا العِهْنُ فقيل: الصوفُ مطلقاً. وقيل: بقَيْدِ كونِه أحمر. وقيل: بِقَيْدِ كونه مَصْبوغاً. وقيل: بقَيْدِ كونِه مَصْبوغاً ألواناً، وهذا أَلْيَقُ بالتشبيه؛ لأنَّ الجبالَ متلوِّنةٌ، كما قال تعالى: «جُدَدٌ بِيْضٌ وحُمْرٌ»[4].

آ. (٩) **قوله: ﴿ولا يَسْأَلُ حميمٌ﴾**: قرأ العامَّةُ «يَسْأَلُ» مبنياً للفاعل. والمفعولُ الثاني محذوفٌ فقيل: تقديرُه لا يَسْأَلُه نَصْرَهُ ولا شفاعتَه لعِلْمِه أنَّ ذلك مفقودٌ. وقيل: لا يَسْأله شيئاً مِنْ حَمْل أَوْزارِه. وقيل: «حميماً» منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أي: عن حميمٍ لشُغْلِه عنه. وقرأ[5] أبو جعفر وأبو حيوة وشيبةُ وابنُ كثير[6] في روايةٍ «يُسْأَل»

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، والارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٢) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) الآية ٢٧ من فاطر.

(٥) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٩٠، والحجة ٧٢٢، والقرطبي ١٨/ ٢٨٥، والبحر ٨/ ٣٣٤.

(٦) في رواية مضر عن البزي عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠.

مبنياً للمفعول. فقيل: «حميماً» مفعولٌ ثانٍ، لا على إسقاطِ حرفٍ، والمعنىٰ: لا يُسألُ إحضارَه. وقيل: بل هو على إسقاطِ «عن»، أي: عن حميم.

آ. (١١) قوله: ﴿يُبَصَّرُونهم﴾: عُدِّي بالتضعيفِ إلى ثانٍ وقام الأولُ مَقامَ الفاعلِ. وفي محلِّ هذه الجملةِ وجهان، / أحدُهما: [٨٧١/أ] أنَّها في موضعِ الصفةِ لحَميم. والثاني: أنها مستأنفةٌ. قال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: ما موقعُ «يُبَصَّرُوْنهم»؟ قلت: هو كلامٌ مستأنفٌ، كأنَّه لَمَّا قال: لا يَسْأل حَميمٌ حَميماً قيل: لعلَّه لا يُبَصَّرُه. فقيل: يُبَصَّرُونهم». ثم قال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «يُبَصَّرُونهم» صفةً، أي: حميماً مُبَصَّرين مُعَرَّفين إياهم» انتهى. وإنما جُمِع الضميران في «يُبَصَّرُونهم» وهما للحميمَيْن حَمْلاً على معنى العمومِ لأنهما نكرتان في سياقِ نَفْيٍ. وقرأ[٢] قتادةُ «يُبْصِرُونهم» مبنياً للفاعل مِنْ أَبْصَرَ، أي: يُبْصِرُ المؤمنُ الكافرَ في النار. وتقدَّمَتْ القراءةُ في «يومئذٍ»[٣] فتحاً وجَرَّاً في هود. والعامَّةُ على إضافة «عذاب» لـ «يَوْمِئذ»، وأبو حيوةَ[٤] بتنوينِ العذاب، ونَصْبِ «يَوْمَئِذٍ» على الظرف. وقال الشيخ[٥] هنا: «الجمهورُ بكسرِها، أي: ميم يومِئذ، والأعرج[٦] وأبو حيوة بفتحِها» انتهى. وقد تقدَّم أنَّ الفتح قراءةُ نافعٍ والكسائيِّ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٧.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٤، والشواذ ١٦١.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٤٩.

(٤) الشواذ ١٦١.

(٥) البحر ٨/ ٣٣٤.

(٦) التيسير ٢١٤، والنشر ٢/ ٢٨٩، والحجة ٧٢٣، والإتحاف ٢/ ٥٦١.

آ. (١٣) قوله: ﴿وفَصِيْلَتِه﴾: قال ثعلب: «الفَصِيلةُ: الآباء الأَدْنَوْن». وقال أبو عبيدة[١]: «الفَخِذُ». وقيل: عشيرتُه الأقربون. وقد تقدَّم ذِكْر ذلك عند قوله: «شعوباً وقبائلَ»[٢]. و «تُؤْويه» لم يُبْدِلْه السوسيُّ عن أبي عمروٍ[٣] قالوا: لأنَّه يُؤَدِّي إلى لفظٍ هو أثقلُ منه، والإِبدالُ للتخفيفِ. وقرأ[٤] الزُّهريُّ «تُؤْوِيْهُ» و «تُنْجِيْهُ» بضمِّ هاءِ الكنايةِ، وهو الأصلُ و «ثم يُنْجِيه» عطفٌ على «يَفْتدي» فهو داخِلٌ في حَيِّز «لو» وتقدَّمَ الكلامُ[٥] فيها: هل هي مصدريةٌ أم شرطيةٌ في الماضي؟ ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوفٌ، أي: يَوَدُّ النجاةَ. وقيل: إنها هنا بمعنى «إنْ»، وليس بشيءٍ. وفاعلُ «يُنْجِيه»: إمَّا ضميرُ الافتداءِ الدالُّ عليه «يَفْتدي»، أو ضميرُ مَنْ تقدَّم ذِكْرُهم، وهو قولُه «ومَنْ في الأرضِ». و «مَنْ [في الأرض]» مجرورٌ عطفاً على «بنيه» وما بعدَه، أي: يَوَدُّ الافتداءَ بـ «مَن في الأرض» أيضاً. و «جميعاً» إمَّا حالٌ، وإمَّا تأكيدٌ، ووُحِّد باعتبارِ اللفظِ. و «كَلاَّ» رَدْعٌ وزَجْرٌ عن اعتقادِ ذلك.

آ. (١٥) قوله: ﴿إنَّها لَظَىٰ، نَزَّاعةً﴾: في الضميرِ ثلاثةُ أوجُهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ النار، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدلالةِ لفظِ «عذاب» عليها. والثاني: أنه ضميرُ القصةِ. الثالث: أنه ضميرٌ مبهمٌ يُتَرْجِمُ عنه

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٦٩.

(٢) الآية ١٣ من الحجرات.

(٣) أبدل أبو جعفر الهمزة واواً ساكنة فجمع بين الواوين بلا إدغام. الإتحاف ٢/ ٥٦١.

(٤) البحر ٨/ ٣٣٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ١٣.

الخبرُ، قاله الزمخشري[1]. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في قوله تعالى[2]: «إن هي إلاَّ حياتُنا الدُّنيا». فعلىٰ الأولِ يجوزُ في «لَظَى نَزَّاعةٌ»[3] أوجهٌ: أَنْ يكونَ «لَظىٰ» خبرَ «إنَّ»، أي: إنَّ النارَ لَظى، و «نَزَّاعةٌ» خبرٌ ثانٍ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نَزَّاعةٌ، أو يكونُ «لَظَىٰ» بدلاً من الضميرِ المنصوبِ، و «نَزَّاعةٌ» خبرُ إنَّ، وعلى الثاني يكونُ «لَظى نَزَّاعةٌ» جملةً من مبتدأ وخبرٍ، في محلِّ الرفع خبراً لـ «إنَّ» مفسِّرةً لضمير القصة، وكذا على الوجهِ الثالثِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «نَزَّاعةٌ» صفةً لـ «لَظىٰ» إذا لم تجعَلْها عَلَماً؛ بل بمعنى اللَّهَبِ، وإنما أُنِّث النعتُ فقيل: «نَزَّاعةٌ» لأنَّ اللهَبَ بمعنى النار، قاله الزمخشريُّ[4] وفيه نظرٌ لأنَّ «لظى» ممنوعةٌ من الصَّرْفِ اتفاقاً.

قال الشيخ[5] بعد حكايته الثالثَ عن الزمخشري: «ولا أدري ما هذا المضمرُ الذي تَرْجَمَ عنه الخبرُ؟ وليس هذا من المواضعِ التي يُفَسِّرُ فيها المفردُ الضميرَ، ولولا أنه ذَكَرَ بعد هذا «أو ضمير القصة» لَحَمَلْتُ كلامَه عليه». قلت: متى جعله ضميراً مُبْهماً لَزِمَ أَنْ يكونَ مفسَّراً بمفرد، وهو إمَّا «لظى»، على أَنْ يكونَ «نزاعةٌ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، وإمَّا «نزاعةٌ» على أَنْ يكونَ «لظىٰ» بدلاً من الضميرِ، وهذا أقربُ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «لظىٰ نَزَّاعةٌ» مبتدأ وخبراً، والجملةُ خبرٌ لـ «إنَّ» على أَنْ يكونَ الضميرُ مبهماً لئلا يَتَّحِدَ القولان، أعني هذا القولَ وقولَ إنها ضميرُ القصة، ولم يُعْهَدْ ضميرٌ مُفَسَّرٌ بجملةٍ إلاَّ ضميرُ الشأنِ والقصةِ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٥٨.

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام. وانظر: الدر ٤/ ٥٩٣.

(٣) على قراءة الرفع.

(٤) الكشاف ٤/ ١٥٨.

(٥) البحر ٨/ ٣٣٤.

وقراءةُ الرفعِ في «نَزَّاعَةٌ» هي قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[1] حفص وأبو حيوة والزعفرانيُّ واليزيديُّ وابنُ مقسم «نَزَّاعَةً» بالنصب. وفيها وجهان، أحدُهما: أَنْ ينتصبَ على الحالِ. وفي صاحِبِها أوجهٌ، أحدُها: أنه الضميرُ المُسْتكِنُّ في «لَظَىٰ» لأنَّها، وإنْ كانَتْ عَلَماً، فهي جارِيَةٌ مَجْرَىٰ المشتقات كالحارثِ والعَبَّاس، وذلك لأنها بمعنىٰ التَّلَظِّي، وإذا عَمِلَ العَلَمُ الصريحُ والكُنْيَةُ في الظروف فلأَنْ يعملَ العَلَمُ الجاري مَجْرىٰ المشتقاتِ في الأحوالِ أَوْلَىٰ وأَحْرىٰ. ومِنْ مجيء ذلك قولُه[2]:

٤٣٣٠ـ أنـا أبـو المِنْهـالِ بعـضَ الأَحْيـانْ

ضَمَّنه معنى «أنا المشهورُ في بعض الأحيان». الثاني: أنه فاعلُ «تَدْعو» وقُدِّمَتْ حالُه عليه، أي: تدعو / حالَ كونِها نَزَّاعةً. ويجوز أَنْ [٨٧١/ب] تكونَ هذه الحالُ مؤكِّدةً، لأنَّ «لظىٰ» هذا شأنُها، وهو معروفٌ مِنْ أمرِها، وأَنْ تكونَ منتقِلَةً؛ لأنه أمرٌ توقيفيٌّ. الثالث: أنه محذوفٌ هو والعاملُ، تقديرُه: تتلَظَّىٰ نَزَّاعَةً. ودَلَّ عليه «لَظَىٰ».

الثاني من الوجهَيْن الأَوَّلَيْن: أنَّها منصوبةٌ على الاختصاصِ. وعَبَّر عنه الزمخشريُّ[3] بالتَّهْويل، كما عَبَّر عن وجهِ رَفْعِها على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، والتقدير: أعني نَزَّاعةً، وأخصُّها. وقد مَنَعَ المبرِّدُ نصبَ «نَزَّاعة» قال: «لأنَّ الحالَ إنما يكونُ فيما يجوزُ أَنْ يكونَ وأَنْ لا يكونَ، و «لَظَىٰ»

---

(١) السبعة ٦٥١، والنشر ٢/ ٣٩٠، والقرطبي ١٨/ ٢٨٧، والتيسير ٢١٤، والبحر ٨/ ٣٣٤، والحجة ٧٢٣.

(٢) تقدم برقم ١٨٦٣.

(٣) الكشاف ٤/ ١٥٨.

لا تكونُ إلاَّ نَزَّاعةً، قاله عنه مكي[1]، ورَدَّ عليه بقولِه تعالىٰ: «وهو الحقُّ مُصَدِّقاً»[2]، «وهذا صراطُ ربِّكَ مستقيماً»[3] قال: «فالحقُّ لا يكونُ إلاَّ مصدِّقاً، وصراطُ ربِّكَ لا يكونُ إلاَّ مُسْتقيماً». قلت: المبردُ بنى الأمرَ على الحالِ المبيِّنة، وليس ذلك بلازم؛ إذ قد وَرَدَتِ الحالُ مؤكِّدةً، كما أورده مكيٌّ وإنْ كان خلافَ الأصلِ.

واللَّظىٰ في الأصلِ: اللَّهَبُ. ونُقل عَلَماً لجهنمَ، ولذلك مُنِعَ من الصَّرْفِ. والشَّوَىٰ: الأطرافُ جمع شَواة كنَوىٰ ونَواة. وقيل: الشَّوىٰ: الأعضاءُ التي ليسَتْ بمَقْتَل، ومنه: رماه فأَشْواه، أي: لم يُصِبْ مَقْتَلَه. وقيل: الشَّوى: جمعُ شَواة، وهي جِلْدَةُ الرأسِ، وأُنْشد للأعشىٰ[4]:

٤٣٣١ـ قـــالـــت قُتَيْلَـــةُ مـــالَـــهُ قـــد جُلِّلَـــتْ شَيْبـــاً شَـــواتُـــهْ

وقيل: هو جِلْدُ الإِنسانِ. والشَّوىٰ أيضاً: رُذالُ المالِ، والشيءُ اليسيرُ. و «تَدْعُو» يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لإِنَّ، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو حالٌ[5] من «لَظى»، أو مِنْ «نَزَّاعة» على القراءَتَيْن فيها؛ لأنها تتحمَّلُ ضميراً.

آ. (١٩) قوله: ﴿هَلُوعا﴾: حالٌ مقدرةٌ. والهَلَعُ مُفَسَّر بما

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٧.
(٢) الآية ٩١ من البقرة.
(٣) الآية ١٢٦ من الأنعام.
(٤) ليس في ديوانه. وهو في مجاز القرآن ٢/ ٢٦٩، واللسان شوى، والقرطبي ١٨/ ٢٨٨، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٢١.
(٥) أي: أو هو حال.

بعده، وهو قولُه: «إذا» و«إذا». قال ثعلب: «سألني محمد بنُ عبد الله ابن طاهر[1] ما الهَلَعُ؟ فقلت: قد فسَّره اللهُ، ولا يكون أَبْيَنَ مِنْ تفسيرِه، وهو الذي إذا نالَه شرٌّ أظهرَ شِدَّةَ الجَزَعِ، وإذا ناله خيرٌ بَخِلَ به ومَنَعَه الناس» انتهى. وأصلُه في اللغةِ ـ على ما قال أبو عبيد ـ أَشَدُّ الحِرْصِ وأسْوَأُ الجَزَع. وقيل: هو الفَزَعُ والاضطرابُ السريعُ عند مَسِّ المكروهِ، والمَنْعُ السريعُ عند مَسِّ الخيرِ، مِنْ قولِهم: ناقةٌ هِلْواع، أي: سريعةُ السَّيْرِ.

آ. (٢٠ ـ ٢١) قوله: ﴿جَزُوْعاً﴾: و«مَنوعاً» فيهما ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنهما منصوبان على الحال من الضمير في «هلُوعا» وهو العاملُ فيهما، والتقدير: هَلُوعاً حالَ كونِه جَزُوعاً وقتَ مَسِّ الشرِّ، ومنوعاً وقتَ مسِّ الخيرِ. والظرفان معمولان لهاتَيْنِ الحالَيْنِ. وعَبَّر أبو البقاء[2] عن هذا الوجهِ بعبارةٍ مُوْهِمَةٍ، وهو يريدُ ما ذكَرْتُه فقال: «جَزوعاً حالٌ أخرى، والعاملُ فيها هَلُوعا». فقولُه: «أخرىٰ» يُوهِم أنها حالٌ ثانية وليسَتْ متداخِلَةً، لولا قولُه: «والعاملُ فيها هَلُوعا». الثاني: أَنْ يكونا خبَرَيْن لـ كان ـ أو صار ـ مضمرةً، أي: إذا مَسَّه الشرُّ كان ـ أو صار ـ جزوعا، وإذا مَسَّه الخيرُ كان ـ أو صار ـ منوعاً قاله مكي[3]. وعلى هذا فإذا شرطيةٌ، وعلى الأولِ ظرفٌ مَحْضٌ، العاملُ فيه ما بعدَه، كما تقدَّم. الثالث: أنهما نعتٌ لـ «هَلُوعا» قاله مكي[4]. إلاَّ أنَّه

(١) أبو العباس محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي الأديب الأمير، ولي بغداد أيام المتوكل. توفي سنة ٢٥٣. انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٩٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٦٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٨.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٨.

قال: «وفيه بُعْدٌ؛ لأنك تَنْوي به التقديمَ قبل[1] «إذا». انتهى. وهذا الاستبعادُ ليس بشيءٍ، فإنه غايةُ ما فيه تقديمُ الظرفِ على عامِلِه، وإنما المحذورُ تقديمُ معمولِ النعتِ على المنعوتِ.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿إلَّا المُصَلِّين﴾**: استثناءٌ من «الإِنسان» إذ المرادُ به الجنسُ. ومثلُه[2]: «إنَّ الإِنسانَ لَفي خُسْرٍ، إلَّا الذين آمنوا».

وقرأ حفص[3]: «بشهاداتِهم» جمعاً، اعتباراً بتعدُّدِ الأنواعِ. والباقون بالإِفرادِ، إذ المرادُ الجنسُ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿عِزِيْن﴾**: حالٌ من «للذين كفروا» وقيل: حالٌ من الضمير في «مُهْطِعين»، فتكون حالاً متداخلةً. و «عن اليمين» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «عِزِين» لأنه بمعنىٰ متفرِّقين، قاله أبو البقاء[4]، وأَنْ يتعلَّقَ بمُهْطِعين، أي: مُسْرِعِين عن هاتَيْن الجهتَين، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ، أي: كائنين عن اليمين، قاله أبو البقاء[5]. وعِزِيْن جمعُ «عِزَة» والعِزَةُ: الجماعة، قال مكي[6]: «وإنما جُمِع بالواوِ / والنونِ لأنه مؤنثٌ لا يَعْقِلُ؛ ليكونَ ذلك عِوَضاً مِمَّا حُذِفَ منه. قيل: إنَّ أصلَه [٨٧٢/أ]

---

(١) الأصل «بعد» وهو سهو والتصحيح من إعراب المشكل لأن التقدير: هلوعاً جزوعاً إذا، فهي قبل إذا.

(٢) الآيات ٢ ـ ٣ من العصر.

(٣) السبعة ٦٥١، والحجة ٧٢٤، والنشر ٢/ ٣٩١، والبحر ٨/ ٣٣٥، والقرطبي ١٨/ ٢٩٢، والتيسير ٢١٤.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٦٩.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٦٩.

(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٩.

عِزْهَة، كما أنَّ أصلَ سَنَةَ سَنْهَة ثم حُذِفَتِ الهاءُ»[1] انتهىٰ. قوله: «لا يَعْقِلُ» سهوٌ لأنَّ الاعتبارَ بالمدلولِ، ومدلولُه بلا شك عقلاءُ.

واختلفوا في لام «عِزَة» على ثلاثةِ أقوالٍ، أحدُها: أنَّها واوٌ مِنْ عَزَوْتُه أَعْزُوْه، أي: نَسَبْتُه؛ وذلك أنَّ المنسوبَ مضمومٌ إلى المنسوبِ إليه، كما أنَّ كلَّ جماعةٍ مضمومٌ بعضُها إلى بعضٍ. الثاني: أنَّها ياءٌ، إذ يُقال: عَزَيْتُه بالياء، أَعْزِيْهِ بمعنى: عَزَوْته، فعلىٰ هذا في لامِها لغتان. الثالث: أنها هاءٌ، ويُجْمَعُ تكسيراً على عِزَىً نحو: كِسْرة[2] وكِسَر، واسْتُغْنِي بهذا التكسيرِ عن جمعِها بالألفِ والتاءِ، فلم يقولوا: عِزات كما لم يقولوا في شَفَة وأَمَة: شِفات ولا إمات استغناءً بشِفاهٍ وإماءٍ، وقد كَثُرَ ورودُه مجموعاً بالواوِ والنون. قال الراعي[3]:

٤٣٣٢ـ أخليفةَ الرحمنِ إنَّ عَشيرتي
أَمسَوْا سَوامُهُمُ عِزِيْنَ فُلُوْلا

وقال الكميت[4]:

٤٣٣٣ـ ونحن وجَنْدَلٌ باغٍ تَرَكْنا
كتائبَ جَنْدَلٍ شَتَّى عِزِيْنا

---

(١) قال: «فجُعِل جمعه بالواو والنون عوضاً من الحذف».

(٢) حسب الأصل: عِزْوَةٌ وعِزْهَةٌ.

(٣) ديوانه ٥٥، وروايته «أمسىٰ» وكذا في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٠، ورواية المؤلف على لغة أكلوني البراغيث. والسوام: الإبل الراعية.

(٤) القرطبي ١٨/ ٢٩٣، واللسان (عزا) والكشاف ٤/ ١٦٠. وجملة جندل باغ حالية.

وقال عنترة[1]:

٤٣٣٤ـ وقِرنٍ قد تَرَكْتُ لِذي وَلِيٍّ
عليه الطيرُ كالعُصَبِ العِزِيْنِ

وقال آخر[2]:

٤٣٣٥ـ ترانا عنده والليلُ داجٍ
على أبوابِه حِلَقاً عِزِيْنا

وقال آخر[3]:

٤٣٣٦ـ فلما أَنْ أَتَيْنَ على أُضاخٍ
تَرَكْنَ حَصاه أَشْتاتاً عِزينا

والعِزَةُ لغةً: الجماعةُ في تَفْرِقَةً. هذا قولُ أبي عبيدة[4]. وقال الأصمعيُّ: «العِزُون: الأصناف. يقال: في الدار عِزُون، أي: أصناف» وقال غيرُه: الجماعةُ اليسيرةُ كالثلاثةِ والأربعةِ. وقال الراغب[5]: «وقيل: هو مِنْ قولِهم: عَزِيَ عَزاءً فهو عَزٍ إذا صَبَرَ، وتَعَزَّىٰ: تَصَبَّر، فكأنها اسمٌ للجماعة التي يتأسَّىٰ بعضُهم ببعض.

---

(١) ديوانه ٢٩٥ برواية:

وقِرْنٍ قد تركتُ لدى مَكَرٍّ عليه سبَائِبٌ كالأُرْجُوانِ

والقرطبي ١٨/ ٢٩٤.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، والماوردي ٤/ ٣٠٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٣، واللسان (عزا). وأضاخ: اسم جبل أو موضع كما في اللسان (أضخ).

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٥) المفردات ٣٣٤.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿أَنْ يُدْخَلَ﴾**: العامَّةُ على بنائِه للمفعول. وزيدُ بن علي[١] والحسن وابن يعمر وأبو رجاء وعاصمٌ ـ في روايةٍ ـ[٢] على بنائِه للفاعلِ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿فلا أُقْسِمُ﴾**: قد تقدَّم غيرَ مرةٍ[٣]. وقرأ جماعة[٤] «فلأُقْسِمُ» دون ألفٍ. والعامَّةُ على جمعِ المَشارق والمغارب. والجحدريُّ[٥] وابنُ محيصن بإفرادِهما.

و «إنَّا لَقادِرون» جوابُ القسمِ. وقرأ العامَّةُ «يُلاقُوا»، وأبو جعفر[٦] وابن محيصن «يَلْقَوْا» مضارع لَقِيَ.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿يوم يَخْرُجون﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يَوْمَهم» أو منصوباً بإضمار أَعني. ويجوزُ ـ على رَأْيِ الكوفيين[٧] ـ أن يكون خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، وبُنِي على الفتحِ، وإنْ أُضيفَ إلى مُعْربٍ، أي: هو يومَ يَخْرُجون، كقولِه: «هذا يومَ يَنْفَعُ»[٨] وقد مَرَّ الكلامُ فيه مُشْبعاً[٩]. والعامَّةُ علىٰ بناءِ «يَخْرُجون» للفاعلِ، ورُوِي عن عاصمٍ[١٠]

---

(١) السبعة ٦٥١، والقرطبي ١٨/ ٢٩٤، والبحر ٨/ ٣٣٦.

(٢) في رواية المفضل كما في السبعة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

(٤) البحر ٨/ ٣٣٦.

(٥) الإتحاف ٢/ ٥٦٢، والقرطبي ١٨/ ٢٩٥، والبحر ٨/ ٣٣٦.

(٦) الإتحاف ٢/ ٥٦٢، والقرطبي ١٨/ ٢٩٦، والبحر ٨/ ٣٣٦، والنشر ٢/ ٣٧٠، والشواذ ١٦١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥. الارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٨) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة نافع.

(٩) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(١٠) الشواذ ١٦١، والبحر ٨/ ٣٣٦، والقرطبي ١٨/ ٢٩٦.

بناؤُه للمفعولِ.

قوله: «سِراعاً» حالٌ مِنْ فاعل «يَخْرُجون» جمعَ سريع كظِراف في ظَريف. و «كأنَّهم» حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ فتكونُ متداخلةً.

قوله: «إلىٰ نُصُبٍ» متعلِّقٌ بالخبرِ. والعامَّةُ على «نَصْبٍ» بالفتح والإسكان، وابنُ عامر[1] وحفصٌ بضمتين، وأبو عمران الجوني ومجاهد بفتحتَيْن، والحسنُ وقتادةُ بضمةٍ وسكون. فالأُولى[2] هو اسمٌ مفردٌ بمعنىٰ العَلَم المنصوبِ الذي يُسْرِعُ الشخصُ نحوَه. وقال أبو عمروٍ: «هو شَبَكَةُ الصائدِ يُسْرِع إليها عند وقوعِ الصيدِ فيها مخافةَ انفلاتِه». وأمَّا الثانيةُ[3] فتحتمل ثلاثةَ أوجهٍ. أحدها: / أنه اسمٌ مفردٌ بمعنىٰ الصَّنَمِ المنصوبِ للعبادة، وأنشد للأعشىٰ[4]: [٨٧٢/ب]

٤٣٣٧ـ وذا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَعْبُدَنَّه
لعاقبةٍ واللَّهَ ربَّك فاعْبُدَا

الثاني: أنه جمعُ نِصاب ككُتُب في كِتاب. الثالث: أنه جمعُ نَصْبٍ نحو: رَهْن في رُهُن، وسَقْف في سُقُف، وهذا قولُ أبي الحسن. وجَمْعُ الجمعِ أَنْصاب. وأمَّا الثالثةُ[5] فَفَعَل بمعنىٰ مَفْعول، أي: مَنْصوب كالقَبَضِ والنَّقَضِ. والرابعةُ[6] تخفيفٌ من الثانية.

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥١، والنشر ٢/٣٩١، والحجة ٧٢٥، والقرطبي ١٨/٢٩٦، والتيسير ٢١٤، والبحر ٨/٣٣٦.

(٢) «نَصْب».

(٣) «نُصُب».

(٤) تقدم برقم ١٦٩٤ برواية قريبة.

(٥) «نَصَب».

(٦) «نُصْب».

ويُـوْفِضـونَ، أي: يُسْـرعـون. وقيـل: يَسْتَبْقُـون. وقيـل: يَسْعَـوْن. وقيل: يَنْطَلقون. وهي متقاربةٌ. وأنشد[1].

٤٣٣٨ـ فـــوارِسُ ذُبْيـــانَ تحـــت الحَـــدِيْـ
ـــدِ كـالجِـنِّ تُـوْفِـضُ مِـنْ عَبْقَـرِ

وقال آخر[2]:

٤٣٣٩ـ لأنعتَـــنْ نَعـــامـــةً مِيفـــاضـــا
خَـرْجـاءَ [تَغْـدُو] تَطْلُـبُ الإضـاضـا

أي مُسْرِعة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿خاشِعَةً﴾: حالٌ: إمَّا مِنْ فاعلِ «يُوْفِضون»، وهو أقربُ أو مِنْ فاعل «يَخْرُجون»، وفيه بُعْدٌ منه، وفيه تعدُّدُ الحالِ لذي حالٍ واحدة وفيه الخلافُ. و «أبْصارُهم» فاعلٌ. وقراءةُ العامَّةِ على تنوينِ «ذِلَّةٌ» والابتداءُ بـ «ذلك اليومُ»، وخبرُه «الذي كانوا». وقرأ[3] يعقوب والتمار بإضافة «ذِلَّةُ» إلى «ذلك» وجَرِّ «اليوم» لأنه صفةٌ[4] لـ «ذلك». و «الذي» نعتٌ لـ «اليوم». و «تَرْهَقُهُمْ»: يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافاً، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «يُوْفِضون»، أو «يَخْرُجون»، ولم يَذْكُرْ مكيٌّ[5] غيرَه.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المعارج]

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٨/ ٢٩٧. وعبقر: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (وفض) والمحرر ١٦/ ١١٩، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٢٤، والإضاض: الملجأ. والخرجاء: في لونها سواد وبياض.
(٣) البحر ٨/ ٣٣٦.
(٤) الصواب بدل أو عطف بيان.
(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٠٩.

سـورة نوح عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَنْ أَنْذِرْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المفسِّرَةَ، وأَنْ تكونَ المصدريةَ أي: أَرْسَلْناه بالإنذار. وقال الزمخشري[1]: «والمعنىٰ: أَرْسَلْناه بأَنْ قُلْنا له: أَنْذِرْ أي: أَرْسَلْناه بالأمرِ بالإِنذارِ» انتهى. وهذا الذي قَدَّره حسنٌ جداً، وهو جوابٌ عن سؤالٍ قدَّمْتُه في هذا الموضوع: وهو أنَّ قولَهم: «إنَّ «أَنْ» المصدريةَ يجوزُ أَنْ تتوصَّلَ بالأمرِ» مُشْكِلٌ؛ لأنه يَنْسَبِكُ منها وممَّا بعدَها مصدرٌ، وحينئذٍ فتفوتُ الدلالةُ على الأمرِ. ألا ترىٰ أنك إذا قَدَّرْتَ [في] كَتَبْتُ إليه بأَنْ قُمْ: كَتَبْتُ إليه القيامَ، تفوتُ الدلالةُ على الأمرِ حالَ التصريحِ بالأمر، فينبغي أَنْ يُقَدَّرَ ـ كما قاله الزمخشريُّ ـ أي: كتبتُ إليه بأَنْ قلتُ له: قُمْ، أي: كتبتُ إليه بالأمرِ بالقيام.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنِ اعْبُدوا﴾: إمَّا أَنْ تكونَ تفسيريةً لـ «نذير»، أو مصدريةً، والكلامُ فيها كما تقدَّم في أختها.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ ذنوبِكم﴾: في «مِنْ» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها تبعيضيةٌ. والثاني: أنها لابتداءِ الغايةِ. والثالث: أنها لبيانِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦١.

الجنسِ وهو مردودٌ لعَدَمِ تَقَدُّمِ ما تبيِّنُه. الرابع: أنها مزيدةٌ. قال ابن عطية[1]: «وهو مذهبٌ كوفيٌّ» قلت: ليس مذهبُهم ذلك؛ لأنهم يَشْتَرِطون تنكيرَ مَجْرورِها ولا يَشْترطون غيرَه[2]. والأخفشُ[3] لا يَشْترطُ شيئاً، فزيادتُها هنا ماشٍ على قولِه، لا على قولِهم.

قوله: «ويُؤَخِّرْكم إلى أَجَل» قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: كيف قال: «ويُؤَخِّرْكم» مع إخبارِه بامتناعِ تأخيرِه؟ قلت: قضى اللَّهُ أنَّ قوم نوحٍ إنْ آمنوا عَمَّرَهم ألفَ سنةٍ، وإن بَقُوا على كُفْرِهم أَهْلكهم على رأس تسعمئة. فقيل لهم: إن آمنتم أُخِّرْتم إلى الأجلِ الأطولِ، ثم أخبرهم أنَّه إذا جاء ذلك الأجلُ الأمَدُّ لا يُؤَخَّرُ» انتهى. وقد تَعَلَّق بهذه الآيةِ مَنْ يقولُ بالأَجَلَيْنِ. وتقدَّم جوابُه. وقوله: «لو كُنْتُمْ تعلمون» جوابُها محذوفٌ أي: لبادَرْتُمْ إلى ما أَمَرَكم به.

آ. (٧) **قوله: ﴿لِتَغْفِرَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ، والمدعُوُّ إليه محذوفٌ أي: دَعَوْتُهم للإِيمانِ بك لأجلِ مغفرتِك لهم، وأَنْ تكونَ لامُ التعديةِ ويكونُ قد عبَّر عن السببِ بالمُسَبَّبِ الذي هو جَعْلُهم. والأصلُ: دَعَوْتُهم للتَّوْبةِ التي هي سَبَبٌ في الغُفْران. و «جعلوا» هو العاملُ في «كلما» وهو خبر «إنِّي».

قوله[5]: «ليلاً ونهاراً» ظرفان لـ «دَعَوْت» والمرادُ الإِخبارُ باتصالِ

---

(١) المحرر ١٦/١٢١.

(٢) وهو أن تسبق بنفي أو استفهام أو نهي.

(٣) انظر أمثلة على مذهبه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٥٤.

(٤) الكشاف ٤/١٦١.

(٥) عاد إلى الآية ٥.

الدعاءِ، وأنه / لا يَفْتُرُ عن ذلك. و «إلاَّ فِراراً» مفعولٌ ثانٍ وهو استثناءٌ [٨٧٣/أ] مُفَرَّغٌ.

آ. (٨) قوله: ﴿جِهاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً من المعنى؛ لأنَّ الدعاءَ يكونُ جِهاراً وغيرَه، فهو من باب: قَعَدَ القُرْفُصاءَ، وأَنْ يكونَ المرادُ بـ «دَعَوْتُهم»: جاهَرْتُهم، وأَنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: دعاءً جِهاراً، وأَنْ يكونَ مصدراً في موضعِ الحالِ أي: مُجَاهِراً، أو ذا جِهارٍ، أو جُعِل نفسَ المصدرِ مبالغةً. قال الزمخشريُّ[١]: «فإنْ قلتَ: ذَكَرَ أنَّه دعاهم ليلاً ونهاراً، ثم دعاهم جِهاراً، ثم دعاهم في السِّرِّ والعَلَنِ فيجب أَنْ تكونَ ثلاثَ دَعَوات مختلفات حتى يَصِحَّ العطفُ» قلت: قد فَعَلَ عليه السلام كما يَفْعَلُ الذي يَأْمُرُ بالمعروفِ ويَنْهىٰ عن المنكر في الابتداءِ بالأَهْوَنِ، والترقِّي في الأشَدِّ فالأشَدِّ، فافتتح في المناصحةِ بالسِّرِّ، فلمَّا لم يَقْبلوا ثَنَّىٰ بالمجاهرة، فلمَّا لم يَقْبلوا ثَلَّثَ بالجَمْعِ بين الإِسرار والإِعلان. ومعنى «ثم» الدلالةُ على تباعُدِ الأحوالِ، لأنَّ الجِهارَ أغلظُ من الإِسرارِ، والجمعُ بين الأمرَيْن أغلظُ مِنْ إفرادِ أحدِهما». قال الشيخ[٢]: «وتكرَّرَ كثيراً له أنَّ «ثُمَّ» للاستبعادِ ولا نَعْلَمُه لغيرِه». قلت: هذا القول بعدما سَمِعْتَ من ألفاظِ الزمخشريِّ تحامُلٌ عليه.

آ. (١١) قوله: ﴿مِدْراراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «السماء»، ولم يؤنَّثْ لأنَّ مِفْعالاً لا يُؤَنَّثُ. تقول: امرأةٌ مِئْناثٌ ومِذْكار، ولا يُؤَنَّثُ بالتاءِ إلاَّ نادراً، وحينئذٍ يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ فتقول:

(١) الكشاف ٤/ ١٦٢.

(٢) البحر ٨/ ٣٣٩.

رجلٌ مِجْذامَةٌ[١] ومِطْرابَةٌ[٢]، وامرأة مِجْذامَةٌ ومِطْرابَةٌ، وأَنْ تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إرسالاً مِدْراراً. وتقدَّم الكلامُ عليه في الأنعام[٣].

آ. (١٣) قوله: ﴿وَقاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به على معانٍ، منها: ما لكم لا تَأْمُلُونَ له تَوْقيراً أي: تعظيماً. قال الزمخشري[٤]: «والمعنى: ما لكم لا تكونون على حال تأمُلُون فيها تعظيمَ اللَّهِ إياكم في دارِ الثواب؟ و «لله» بيانٌ للمُوَقَّرِ، ولو تأخَّر لكان صلةً»[٥] انتهى. أي: لو تأخَّر «لله» عن «وَقارا» لكان متعلِّقاً به، فيكونُ التوقيرُ منهم للَّهِ تعالى، وهو عكسُ المعنى الذي قصده. ومنها[٦]: لا تخافون للَّهِ حِلْماً وتَرْكَ معاجلةٍ بالعقابِ فتؤمنوا. ومنها: لا تخافون لله عظمةً. وعلى الأولِ[٧] يكون الرجاءُ على بابه، وقد تقدَّم أنَّ استعمالَه بمعنى الخوفِ مجازٌ أو مشتركٌ. وأن[٨] يكونَ حالاً مِنْ فاعل «تَرْجُون» أي: موقِّرين اللَّهَ تعالى، أي: تُعَظِّمونه، فـ «للَّهِ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «وَقارا»، أو تكون اللامُ زائدةً في المفعول به، وحَسَّنه هنا أمران: كَوْنُ العاملِ فَرْعاً، وكونُ المعمولِ مقدَّماً، و «لا تَرْجُون» حالٌ. وتقدَّم نظيرُه في المائدة.

---

(١) رجل مِجْذام ومِجْذامة: قاطع للأمور، وقاطع لهواه، وقاطع للمودة. اللسان(جذم).

(٢) رجل طروب ومِطْراب ومِطْرابة: كثير الطرب. انظر: اللسان طرب.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٥٤١.

(٤) الكشاف ٤/١٦٣.

(٥) الكشاف: «صلة للوَقار».

(٦) من المعاني الواردة في تفسير الآية.

(٧) وهو المعنى الذي ساقه الزمخشري.

(٨) معطوف على الإعراب الذي ذكره أول إعرابه للآية.

آ. (١٤) قوله: ﴿وقد خَلَقَكُمْ﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَرْجُون». والأَطْوارُ: الأحوالُ المختلفةُ. قال الشاعر[1]:

٤٣٤٠ـ فـإنْ أفـاقَ فقـد طـارَتْ عَمَـايَتُـه
والمَـرْءُ يُخْلَـقُ طَـوْراً بعـد أطـوارِ

وانتصابُه على الحالِ أي: مُتَنَقِّلين من حالٍ إلى حالٍ، أو مختلِفين مِنْ بينِ مُسِيْءٍ ومُحْسِنٍ، وصالحٍ وطالحٍ.

آ. (١٥) قوله: ﴿طِباقاً﴾: تقدَّم الكلامُ عليه في سورة المُلْك[2]. وقال مكي[3]: «وأجاز الفراء[4] في غيرِ القرآنِ جَرَّ «طباق» على النعت لـ «سموات»، يعني أنه يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للعددِ تارةً وللمعدودِ أخرىٰ.

آ. (١٦) قوله: ﴿فيهِنَّ﴾: أي: في السمواتِ، والقمرُ إنما هو في سماءٍ واحدةٍ منهنَّ. قيل: هو في السماءِ الدنيا، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأن بين السمواتِ ملابَسةً فصَحَّ ذلك. وتقولُ: «زيدٌ في المدينةِ» وإنما هو في زاويةٍ من زواياها.

وقوله: «وجَعَلَ الشمسَ سِراجاً» يُحتمل أَنْ يكونَ التقديرُ: وجعل الشمسَ فيهِنَّ، كما تقدَّم. والشمس قيل: في الرابعةِ. وقيل: في الخامسةِ. وقيل: في الشتاءِ في الرابعة، وفي الصيف في السابعةِ. واللَّهُ أعلمُ: أيُّ ذلك صحيحٌ.

---

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢٣٤.
(٢) انظر إعرابه للآية ٣.
(٣) مشكل الإعراب ٢/ ٤١١.
(٤) معاني القرآن ٣/ ١٨٨.

آ. (١٧) قوله: ﴿نباتا﴾: إمَّا أَنْ يكونَ مصدراً لـ أَنْبَتَ على حَذْفِ الزوائِد، ويُسَمَّىٰ اسمَ / مصدرٍ، وإمَّا بـ «نَبَتُّمْ» مقدَّراً أي: فَنَبَتُّمْ نباتاً فيكونُ منصوباً بالمُطاوِعِ المقدَّرِ. قال الزمخشري[١]: «أو نُصِبَ بـ «أَنْبَتَكم» لتضمُّنِه معنىٰ نَبَتُّمْ» قال الشيخ[٢]: «ولا أَعْقِلُ معنى هذا الوجهِ الثاني»[٣]. قلت: هذا الوجهُ هو الذي قدَّمْتُه: وهو أنه منصوبٌ بـ «أَنْبَتَكم» على حَذْفِ الزوائد. ومعنى قولِه: «لتضمُّنِه معنى نَبَتُّمْ» أي: إنه مُشتملٌ عليه، غايةُ ما فيه أنه حُذِفت زوائدُه، والإِنباتُ هنا استعارةٌ بليغةٌ. [٨٧٣/ب]

آ. (٢٠) قوله: ﴿سُبُلاً فِجاجاً﴾ وفي الأنبياء[٤] تقدَّم الفِجاجُ لِتَناسُبِ الفواصِلِ هنا. وقد تقدَّم نَحْوٌ مِنْ هذا.

آ. (٢١) قوله: ﴿ووَلَدِهِ﴾: قد تقدَّم خِلافُ القُراء[٥] في «وَلَدِهِ» وتقدَّم أنهما لغتان كبُخْل وبَخَل. قال أبو حاتم: يمكن أَنْ يكونَ المضمومُ جمعَ المفتوحِ كخَشَبٍ وخُشْبٍ. وأنشد لحسَّانَ رضي الله عنه[٦]:

٤٣٤١ـ يا بِكْرَ آمنةَ المباركَ وِلْدُها
مِنْ وُلْدِ مُحْصَنَةٍ بسَعْدِ الأَسْعُدِ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦٣.
(٢) البحر ٨/ ٣٤٠.
(٣) الأول: قال الزمخشري: المعنى أنبتكم فنبتُّم.
(٤) «وجَعَلْنا فيها فجاجاً سبلاً» الآية ٣١.
(٥) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.
(٦) ديوانه ١/ ٢٦٩، والبحر ٨/ ٣٤١، والمحرر ١٦/ ١٢٦.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿ومَكَرُوا﴾**: عطفٌ على صلةِ «مَنْ» وإنما جُمِعَ الضميرُ حَمْلاً على المعنىٰ، بعد حَمْلِه على لفظِها في «لم يَزِدْه مالُه ووَلَدُه»، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً إخباراً عن الكفارِ.

قوله: «كُبَّاراً» العامَّةُ على ضَمِّ الكافِ وتشديدِ الباء، وهو بناءُ مبالغةٍ أبلغُ مِنْ «كُبار» بالضمِّ والتخفيف. قال عيسى: هي لغةٌ يمانيةٌ، وأنشد[1]:

٤٣٤٢ـ والمــرءُ يُلْحِقُــه بفِتيــان النَّــدىٰ
خُلُــقُ الكــريــمِ وليــس بــالــوُضَّــاء

وقول الآخر[2]:

٤٣٤٣ـ بَيْضــاءُ تصطــادُ القلــوبَ وتَسْتَبــي
بــالحســنِ قلــبَ المسلــمِ القُــرَّاء

يقال: رجلٌ طُوَّالٌ وحُمَّالٌ وحُسَّانٌ. وقرأ[3] عيسى وأبو السمال وابن محيصن بالضمِّ والتخفيف، وهو بناءُ مبالغةٍ أيضاً دونَ الأولِ، وقرأ زيدُ بنُ علي وابن محيصن أيضاً بكسر الكاف وتخفيفِ الباء. قال أبو بكر[4]: هو جمعُ «كبير»، كأنه جعل «مَكْراً» مكانَ «ذنوب»

(١) البيت لأبي صَدَقَةَ الدُّبَيْري وهو في اللسان (وضأ)، والمحرر ١٦/١٢٦، والبحر ٨/٣٤١.

(٢) البيت أيضاً لأبي صَدَقَةَ الدُّبيري، وهو في اللسان (قرأ)، والبحر ٨/٣٤١، ورجل قراء: ناسك.

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٨/٣٠٧، والبحر ٨/٣٤١، والإتحاف ٢/٥٦٤، والشواذ ١٦٢.

(٤) وهو ابن الأنباري، وورد قوله في البحر ٨/٣٤١.

أو «أفاعيل» يعني فلذلك وصفَه بالجمع.

آ. (٢٣) قوله: ﴿ولا تَـذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعاً﴾: يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ عَطْفِ الخاص على العام إنْ قيل: إنَّ هذه الأسماءَ لأصنامٍ، وأن لا يكونَ إنْ قيل: إنها أسماءُ رجالٍ صالحينَ على ما ذُكر في التفسير. وقرأ[1] نافع «وُدًّا» بضم الواوِ، والباقون بفتحها، وأُنْشِدَ بالوَجْهَيْن قولُ الشاعر[2]:

٤٣٤٤ـ حَيَّاكَ وَدٌّ فإنَّا لا يَحِلُّ لنا
لَهْوُ النساءِ وإنَّ الدين قد عزما

وقول الآخر[3]:

٤٣٤٥ـ فحيَّاكِ وَدٌّ مِنْ هُداكِ لِفِتْيَةٍ
وخُوْصٍ بأعلىٰ ذي فُضالةَ مُنْجِدِ

قوله: «ولا يَغُوْثَ ويَعُوْقَ» قرأهما العامَّةُ بغير تنوين. فإن كانا عربيَّيْن فالمنعُ من الصَّرْف للعلميَّةِ والوزن[4]، وإن كانا أعجميَّيْن فللعلميَّةِ والعُجْمة. وقرأ[5] الأعمش: «ولا يَغُوْثاً ويَعُوْقاً» مصروفَيْن. قال ابن عطية[6]: «وذلك وهمٌ: لأنَّ التعريفَ لازمٌ ووزنَ الفعل» انتهى.

---

(١) السبعة ٦٥٣، والبحر ٨/ ٣٤٢، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٨/ ٣٠٩، والحجة ٧٢٦، والنشر ٢/ ٣٩١.
(٢) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٠٦.
(٣) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٤٨، والمحرر ١٦/ ١٢٧، واللسان (هجد) والبحر ٨/ ٣٤٢. والخوص: الإبل الغائرة العيون.
(٤) أي وزن الفعل.
(٥) الإتحاف ٢/ ٥٦٤، والبحر ٨/ ٣٤٢، والمحرر ١٦/ ١٢٧.
(٦) المحرر ١٦/ ١٢٧.

وليس بوهمٍ لأمرَيْن، أحدهما: أنه صَرَفَهما للتناسُب، إذ قبله اسمان منصرفان، وبعده اسمٌ منصرفٌ، كما صُرِفَ «سلاسل»[1]. والثاني: أنه جاء على لغةِ مَنْ يَصْرِفُ غيرَ المنصرِف مطلقاً، وهي لغةٌ حكاها الكسائيُّ.

ونقل أبو الفضل[2] الصَّرْفَ فيهما عن الأشهبِ العُقَيْليِّ ثم قال: «جَعَلَهما فَعُولاً؛ فلذلك صرفهما، فأمَّا في العامَّة فإنهما صفتان من الغَوْث والعَوْق». قلت: وهذا كلامٌ مُشْكِلٌ. أمَّا قولُه: «فَعُولاً» فليس بصحيحٍ، إذ مادةُ «يغث» و «يعق»[3] مفقودةٌ. وأمَّا قولُه: «صفتان من الغَوْث والعَوْق» فليس في الصفاتِ ولا في الأسماءِ «يَفْعُل» والصحيحُ ما قَدَّمْتُه. وقال الزمخشري[4]: «وهذه قراءةٌ مُشْكِلة؛ لأنهما إنْ كانا عربيَّيْنِ أو أعجميَّيْنِ ففيهما مَنْعُ الصَّرْفِ[5]، ولعله قَصَدَ الازدواجَ فصرَفهما، لمصادفتِه أخواتِهما منصرفاتٍ: وَدَّاً وسُواعاً ونَسْراً». قال الشيخ[6]: «كأنه لم يَطَّلِعْ على أنَّ صَرْفَ ما لا ينصرفُ لغةٌ».

آ. (٢٤) قوله: ﴿وقد أَضَلُّوا﴾: أي: الرؤساءُ أو الأصنامُ، / وجَمَعَهم جَمْعَ العقلاءِ معاملةً لهم معاملةَ العقلاء. [٨٧٤/أ]

---

(١) «إنَّا أعتَدْنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً». الآية ٤ من الإنسان، وهي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.

(٢) وهو أبو الفضل الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات». انظر: البحر ٨/ ٣٤٢.

(٣) أي اللتان ياؤهما أصليتان.

(٤) الكشاف ٤/ ١٦٤.

(٥) قال: «إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة».

(٦) البحر ٨/ ٣٤٢.

قولـه: «ولا تَزِدْ» عطفٌ على قولِه: «رَبِّ إنَّهم عَصَوْني»[1] على حكايةِ كلامِ نوحٍ بعدَ «قال» وبعد الواوِ النائبةِ عنه، أي: قال: إنهم عَصَوْني، وقال: لا تَزِدْ، أي: قال هذَيْن القولَيْن، فهما في محلِّ النصب، قاله الزمخشريُّ[2]. قال: «كقولك: قال زيدٌ: نوديَ للصلاة وصَلِّ في المسجدِ، تحكي قولَيْه معطوفاً أحدُهما على صاحبه». وقال الشيخ[3]: «ولا تَزِدْ» معطوفٌ على «قد أَضَلُّوا» لأنها محكيَّةٌ بـ «قال» مضمرةً، ولا يُشْترط التناسُبُ في الجملِ المتعاطفةِ، بل تَعْطِفُ خبراً على طلبٍ، وبالعكس، خلافاً لمَنْ اشترطه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهم﴾: «ما» مزيدةٌ بين الجارِّ ومجرورِه توكيداً. ومَنْ لم يَرَ زيادتَها جَعَلها نكرةً، وجَعَلَ «خطيئاتِهم» بدلاً، وفيه تعسُّفٌ. وتقدَّم الخلافُ في قراءةِ «خَطِيْئاتِهم» في الأعراف[4]. وقرأ[5] أبو رجاء «خَطِيَّاتهم» جمعَ سلامةٍ، إلاَّ أنَّه أَدْغَمَ الياءَ في الياءِ المنقلبةِ عن الهمزةِ. والجحدريُّ ـ وتُرْوى عن أُبَيّ ـ «خطيئتِهم» بالإِفراد والهمز. وقرأ عبد الله «مِنْ خطيئاتِهم ما أُغْرِقوا» فجعلَ «ما» المزيدةَ بين الفعلِ وما يتعلَّق به. و «مِنْ» للسببيَّةِ تتعلَّقُ بـ «أُغْرِقوا». وقال ابن عطية[6]: «لابتداء الغاية»، وليس بواضح. وقرأ العامَّةُ «أُغرِقوا» مِنْ

---

(١) الآية ٢١.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٤.
(٣) البحر ٨/ ٣٤٢.
(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٤٩٠.
(٥) انظر في قراءاتها الشاذة: القرطبي ١٨/ ٣١٠، والبحر ٨/ ٣٤٣، والشواذ ١٦٢، والمحرر ١٦/ ١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٨١.
(٦) المحرر ١٦/ ١٢٨.

أَغْرق. وزيد بن علي[1] «غُرِّقوا» بالتشديدِ، وكلاهما للنَّقْلِ. تقول: أغرَقْتُ زيداً في الماء، وغَرَّقْتُه فيه.

قوله: «فأُدْخِلوا» يجوز أَنْ يكونَ من التعبيرِ عن المستقبلِ بالماضي، لتحقُّقِ وقوعِه، نحو: «أتىٰ أمرُ اللَّهِ»[2]، وأَنْ يكونَ على بابِه، والمرادُ عَرْضُهم علىٰ النار في قبورِهم، كقولِه في آلِ فرعونَ: «النارُ يُعْرَضُون عليها غُدُوّاً وعَشِيّاً»[3].

آ. (٢٦) **قوله: ﴿دَيَّاراً﴾**: قال الزمخشري[4]: «دَيَّار من الأسماءِ المستعملةِ في النفيِ العامِّ. يقال: «ما بالدار دَيَّارٌ ودَيُّورٌ»، كقَيَّام وقَيُّوم. وهو فَيْعال من الدُّور أو مِن الدار. أصلُه دَيْوار ففُعِل به ما يُفْعَلُ بأصلِ سَيِّد ومَيِّت، ولو كان فَعَّالاً لكان دَوَّاراً» انتهى. يعني أنه كان ينبغي أَنْ تَصِحَّ واوُه ولا تُقْلَبَ ياءً. وهذا نظيرُ ما تقدَّم له من البحثِ في «متحيِّز»، وأنَّ أصلَه مُتَحَيْوِز مُتَفَيْعِل، لا مُتَفَعِّل، إذ كان يلزمُ أَنْ يكونَ مُتَحَوِّزاً، لأنه من الحَوْز. ويقال أيضاً. فيه دَوَّار نحو: قَيَّام وقَوَّام.

وقال مكي[5]: «وأصلُه دَيْوار، ثم أَدْغَموا الواوَ في الياءِ مثلَ «مَيِّت» أصلُه مَيْوِت، ثم أَدْغموا الثاني في الأولِ. ويجوز أَنْ يكونَ أَبْدلوا من الواوِ ياءً، ثم أدغموا الياءَ الأولى في الثانية». قلت: قولُه: «أدغموا الثاني في الأول» هذا لا يجوزُ؛ إذ القاعدةُ المستقرةُ في المتقاربَيْنِ قَلْبُ

---

(١) البحر ٨/٣٤٣.

(٢) الآية ١ من النحل.

(٣) الآية ٤٦ من غافر.

(٤) الكشاف ٤/١٦٥.

(٥) إعراب المشكل ٢/٤١٢.

الأولِ للثاني، ولا يجوزُ العكسُ إلاَّ شذوذاً، أو لضرورةٍ صناعيةٍ. أمَّا الشذوذُ فكقراءةِ: «وإذَّكَرَ»[1] بالذالِ المعجمةِ و «فهل مِنْ مُذَّكِر»[2] بالمعجمةِ أيضاً. وقد مَضَىٰ تحقيقُه. وأمَّا الضرورةُ الصناعيةُ فنحو: «امدحْ هِلالاً» بقَلْبِ الهاءِ حاءً؛ لئلا يُدْغَمَ الأقوىٰ في الأضعفِ، وهذا يَعْرِفُه مَنْ عانى التصريفَ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿رَبِّ اغفرْ لي ولوالديَّ﴾: العامَّةُ على فتحِ الدال على أنه تثنيةُ «والِد» يريد أبوَيْه. وقرأ[3] الحسن بن علي رضي الله عنهما ويحيى بن يعمر والنخعي «ولوَلَدَيَّ» تثنيةَ «وَلَد» يعني ابنَيْه ساماً وحاماً. وقرأ ابن جبير والجحدريُّ «ولوالِدِيْ» بكسر الدال يعني أباه، فيجوزُ أن يكونَ أرادَ أباه الأقربَ الذي وَلَدَه، وخصَّه بالذِّكْر لأنه أشرفُ من الأم، وأَنْ يريدَ جميعَ مَنْ وَلَدَه مِنْ لَدُنْ آدمَ عليه السلام إلى مَنْ وَلَده. و «مؤمناً» حالٌ و «تَباراً» مفعولٌ ثانٍ، والاستثناءُ مفرغٌ. والتبار: الهَلاكُ، وأصلُه من التكسُّر والتفتُّتِ. وقد تقدَّم تحقيق ذلك ولِلَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ. / [٨٧٤/ب]

[تمَّت بعونه تعالى سورة نوح]

---

(١) الآية ٤٥ من يوسف، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر ٦/ ٥٠٧.

(٢) الآية ١٥ من القمر، وهي قراءة قتادة. انظر: البحر ٨/ ١٧٨.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبي ١٨/ ٣١٤، والبحر ٨/ ٣٤٣، والمحرر ١٦/ ١٢٩.

سـورة الجـن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿أُوْحيَ﴾**: هذه قراءةُ العامةِ أعني كونَها مِنْ أَوْحَىٰ رباعياً. وقرأ[١] العَتكِيُّ عن أبي عمروٍ وابنُ أبي عبلة وأبو إياس[٢] «وُحِيَ» ثلاثياً، وهما لغتان، يقال: وحىٰ إليه كذا، وأَوْحاه إليه بمعنى واحدٍ. وأُنْشِد للعجاج[٣]:

٤٣٤٦ـ وَحَىٰ لها القرارَ فاسْتَقَرَّت

وقرأ زيدُ بن علي والكسائيُّ في روايةٍ وابنُ أبي عبلةَ أيضاً «أُحِي» بهمزةٍ مضمومة لا واوَ بعدها. وخُرِّجَتْ على أنَّ الهمزةَ بدلٌ من الواوِ المضمومةِ نحو: «أُعِدَ» في «وُعِدَ» فهذه فَرْعُ قراءةِ «وُحِيَ» ثلاثياً. قال الزمخشري[٤]: «وهو من القَلْبِ المطلقِ جوازُه في كلِّ واوٍ مضمومةٍ، وقد أطلقَه المازنيُّ[٥] في المكسورةِ أيضاً كإشاح وإسادة و «إعاءِ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٣٤٦، والشواذ ١٦٢، والمحتسب ٢/٣٣١، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٩٠.

(٢) وهو هارون بن علي الكوفي، ولد الكسائي. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٦.

(٣) بعده: وشَدَّها بالرَّاسياتِ الثُّبَّتِ، وهو في ديوانه ١/٤٠٨، واللسان «وحىٰ».

(٤) الكشاف ٤/١٦٦.

(٥) انظر مذهب المازني في المنصف ١/٢٢٨.

أخيه»[1]، قال الشيخ[2]: «وليس كما ذَكَر، بل في ذلك تفصيلٌ: وذلك أنَّ الواوَ المضمومةَ قد تكونُ أولاً وحَشْواً وآخِراً، ولكلٍ منها أحكام. وفي بعضِ ذلك خلافٌ وتفصيلٌ مذكورٌ في النحو». قلت: قد تقدَّم القولُ في ذلك مُشْبَعَاً في أولِ هذا الموضوعِ ولله الحمدُ. ثم قال الشيخ:[3] ـ بعد أن حكىٰ عنه ما قَدَّمْتُه عن المازني ـ «وهذا تكثيرٌ وتبجُّحٌ. وكان يَذْكُرُ ذلك في سورة يوسف عند قوله «وعاءِ أخيه»[4]. وعن المازنيِّ في ذلك قولان، أحدُهما: القياسُ كما ذكر، والثاني: قَصْرُ ذلك على السَّماع»[5]. قلت: لم يَبْرَحِ العلماءُ يَذْكرون النظيرَ مع نظيرِه، ولَمَّا ذَكَرَ قَلْبَ الهمزةِ باطِّرادٍ عند الجميعِ ذَكَرَ قَلْبَها بخلافٍ.

قوله: «أنَّه استَمَعَ» هذا هو القائمُ مَقَامَ الفاعل؛ لأنَّه هو المفعولُ الصريحُ، وعند الكوفيين والأخفش[6] يجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مَقامَه الجارَّ والمجرورَ، فيكونَ هذا باقياً على نصبِه. والتقدير: أُوْحي إليَّ استماعَ نَفَرٍ. و «مِنْ الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَرٌ». ووَصْفُ القرآنِ بعَجَب: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا عَجَبٍ، وإمَّا بمعنى اسم الفاعلِ، أي: مُعْجِب. و «يَهْدِي» صفةٌ أخرىٰ.

آ. (٢) **وقرأ العامَّةُ: ﴿الرُّشْدِ﴾**: بضمة وسكونٍ.

---

(١) الآية ٧٦ من يوسف على قراءةِ سعيد بن جبير. انظر: الدر ٦/ ٥٣٢.
(٢) البحر ٨/ ٣٤٦.
(٣) البحر ٨/ ٣٤٦.
(٤) الآية ٧٦ من يوسف.
(٥) انظر: الممتع ٣٣٢.
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨.

وابن عمر[1] بضمِّهما، وعنه أيضاً فَتْحُهما، وتَقَدَّم هذا في الأعراف[2].

آ. (٣) قوله: ﴿وأنَّه تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا﴾: قرأ الأخَوان[3] وابن عامر وحفص بفتح «أنَّ» وما عُطِف عليها بالواو في اثنتي عشرة كلمةً، والباقون بالكسرة. وقرأ ابنُ عامر وأبو بكرٍ «وإنه لَمَّا قام» بالكسرة، والباقون بالفتح، واتفقوا على الفتحِ في قوله[4] «وأنَّ المساجدَ للَّهِ» وتلخيص هذا: أن «أنَّ» المشددةَ في هذه السورةِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٍ ليس معه واوُ العطفِ، فهذا لا خلاف بين القُرَّاءِ في فتحِه أو كسرِه. على حسبِ ما جاءَتْ به التلاوةُ واقْتَضَتْه العربيةُ، كقولِه[5]: «قُلْ أُوحِي إليَّ أنَّه اسْتمع» لا خلافَ في فتحِه لوقوعِه موقعَ المصدرِ وكقولِه: «إنَّا سَمِعْنا قرآناً»[6] لا خلافَ في كسرِه لأنه محكيٌّ بالقول.

القسم الثاني أَنْ يقترنَ بالواوِ، وهو أربعَ عشرةَ كلمةً، إحداها: لا خلاف في فتحِها وهي: قولُه تعالىٰ «وأن المساجدَ للَّهِ»[7] ــ وهذا هو القسم الثالث ــ والثانية: «وأنه لَمَّا قام»[8] كَسَرَها ابنُ عامرٍ وأبو بكر، وفتحها الباقون. والاثنتا عشرةَ الباقيةُ: فَتَحها الأخوان وابن عامرٍ

---

(١) البحر ٨/٣٤٧. والقارىء عيسى بن عمر.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

(٣) السبعة ٦٥٦، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٩/٧، والنشر ٢/٣٩١، والحجة ٧٢٧، والبحر ٨/٣٤٧.

(٤) الآية ١٨.

(٥) الآية ١.

(٦) الآية ١.

(٧) الآية ١٨.

(٨) الآية ١٩.

وحفص، وكسرها الباقون، كما تقدَّم تحريرُ ذلك كلِّه. والاثنتا عشرةَ هي قولُه: «وأنَّه تعالىٰ جَدُّ ربنا»[1]، «و أنه كان يقول»[2] «و أنَّا ظَنَنَّا»[3] «و أنه كان رجال»[4] «و أنهم ظَنُّوا»[5] «و أنَّا لَمَسْنا»[6] «و أنَّا كُنَّا»[7] «وأنَّا لا نَدْري»[8] «و أنَّا مِنَّا الصالحون»[9] «و أنَّا ظننَّا»[10] «و أنَّا لَمَّا سَمِعْنا»[11] «وأنَّا مِنَّا المُسْلمون»[12]. وإذا عَرَفْتَ ضَبْطَها من حيث القراءاتُ فالتفتْ إلىٰ توجيهِ ذلك.

[٨٧٥/أ] وقد اختلف الناسُ / في ذلك فقال أبو حاتم في الفتح: «هو معطوفٌ على مرفوعِ «أُوْحِيَ» فتكونُ كلُّها في موضعِ رفعٍ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه». وهذا الذي قاله قد رَدَّه الناسُ عليه: مِنْ حيث إنَّ أكثرَها لا يَصِحُّ دخولُه تحت معمولِ «أُوْحِي» ألا ترىٰ أنه لو قيل: أُوحي إليَّ أنَّا لَمَسْنا السماءَ، وأنَّا كُنَّا، وأنَّا لا نَدْري، وأنَّا منَّا الصالحون، وأنَّا لَمَّا سَمِعْنا، وأنَّا مِنَّا المسلمون لم يَسْتَقِمْ معناه. وقال مكي[13]: «وعَطْفُ «أنَّ» على

---

(١) الآية ٣.

(٢) الآية ٤.

(٣) الآية ٥.

(٤) الآية ٦.

(٥) الآية ٧.

(٦) الآية ٨.

(٧) الآية ٩.

(٨) الآية ١٠.

(٩) الآية ١١.

(١٠) الآية ١٢.

(١١) الآية ١٣.

(١٢) الآية ١٤.

(١٣) إعراب المشكل ٢/ ٤١٣.

«آمَنَّا به»[١] أتَمُّ في المعنى مِنْ العطفِ على «أنَّه استمعَ» لأنك لو عَطَفْتَ «وأنَّا ظَنَنَّا»[٢] «وأنَّا لَمَّا سَمِعْنا»[٣] «وأنَّه كان رجالٌ مِنْ الإنس»[٤] «وأنَّا لَمَسْنا»[٥]، وشِبْهَ ذلك على «أنَّه استمع»[٦] لم يَجُزْ؛ لأنَّه ليس مِمَّا أُوْحِيَ إليه، إنما هو أمرٌ أو خبر، وأنه عن أنفسهم[٧]، والكسرُ في هذا أَبْيَنُ، وعليه جماعة مِنْ القُراءِ.

الثاني[٨]: أنَّ الفتحَ في ذلك عَطْفٌ على مَحَلِّ «به» مِنْ «آمَنَّا به»[٩]. قال الزمخشري[١٠]: «كأنه قال: صَدَّقْناه وصَدَّقْناه أنه تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا، وأنَّه كان يقولُ سفيهُنا، وكذلك البواقي»، إلاَّ أنَّ مكيًا[١١] ضَعَّفَ هذا الوجهَ فقال: والفتحُ في ذلك على الحَمْلِ على معنىٰ «آمَنَّا به» وفيه بُعْدٌ في المعنىٰ؛ لأنهم لم يُخْبِروا أنهم آمنوا بأنَّهم لَمَّا سَمِعوا الهدىٰ آمنوا به، ولم يُخْبِروا أنهم آمنوا أنه كان رجالٌ، إنما حكىٰ اللَّهُ عنهم أنهم قالوا ذلك مُخْبِرين به عن أنفسِهم لأصحابِهم، فالكسرُ أَوْلىٰ بذلك» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ؛ فإنَّ المعنىٰ على ذلك صحيحٌ.

---

(١) الآية ٢.
(٢) الآية ٥.
(٣) الآية ١٣.
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ٨.
(٦) الآية ١.
(٧) مكي: «أمرٌ أخبروا به عن أنفسِهم» وهو أنسب.
(٨) الأول ما ذكره أبو حاتم في الفتح.
(٩) الآية ٢.
(١٠) الكشاف ٤/ ١٦٦.
(١١) إعراب المشكل ٢/ ٤١٤.

وقد سَبَقَ الزمخشريَّ إلى هذا التخريجِ الفَرَّاءُ[١] والزجَّاجُ[٢]. إلاَّ أنَّ الفَـرَّاء استشعـر إشكـالاً وانفصـل عنـه، فـإنـه قـال: «فُتِحَتْ «أنَّ» لـوقـوع الإيمانِ عليها، وأنت تجدُ الإيمانَ يَحْسُنُ في بعضِ ما فُتِحَ دونَ بعضٍ، فلا يُمْنَعُ من إمضائِهِنَّ على الفتح، فإنه يَحْسُنُ فيه ما يُوْجِبُ فَتْحَ «أنَّ» نحو: صَدَقْنا وشَهِدْنا، كما قالت العربُ[٣]:

٤٣٤٧ـ ....

وزَجَّجْـــنَ الحـــواجـــبَ والعُيـــونـــا

فنصَبَ «العيونَ» لإتباعِها الحواجبَ، وهي لا تُزَجَّجُ. إنما تُكَحَّلُ، فأضمر لها الكُحْلَ» انتهى. فأشار إلى شيءٍ مِمَّا ذكرَه مكيٌّ وأجاب عنه. وقال الزجَّاج: «لكنَّ وجهَه أَنْ يكونَ محمولاً على معنىٰ «آمنَّا به»؛ لأنَّ معنىٰ «آمَنَّا به» صَدَّقْناه وعَلِمْناه، فيكون المعنى: صَدَّقْنا أنه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا».

الثالث[٤]: أنه معطوفٌ على الهاء في «به»[٥]، أي: آمنَّا به وبأنه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا، وبأنه كان يقولُ، إلى آخره، وهو مذهب الكوفيين[٦]. وهو وإن كان قوياً من حيث المعنىٰ إلاَّ أنَّه ممنوعٌ مِنْ حيث الصناعةُ، لِما عَرَفْتَ مِنْ أنَّه لا يُعْطَفُ علىٰ الضميرِ المجرورِ إلاَّ بإعادةِ الجارِّ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذَيْن القولَيْن مستوفىً في سورةِ البقرة عند قولِه: «وكُفْرٌ به

---

(١) معاني القرآن ٣/ ١٩١.

(٢) معاني القرآن ٥/ ٢٣٤.

(٣) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٤) أي: في: تخريج الفتح.

(٥) الآية ٢.

(٦) أي بالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

والمسجدِ الحرام»[1] على أنَّ مكِّيّاً[2] قد قَوَّىٰ هذا لمَدْرَكٍ آخرَ وهو حَسَنٌ جداً، قال رحمه الله: «وهو ـ يعني العطفَ علىٰ الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارِّ ـ في «أنَّ» أجوَدُ منه في غيرها، لكثرةِ حَذْفِ حرفِ الجرِّ مع «أنَّ».

ووجهُ الكسرِ العطفُ على قوله: «إنَّا سَمِعْنا»[3] فيكون الجميعُ معمولاً للقولِ، أي: فقالوا: إنَّا سَمِعْنا، وقالوا: إنَّه تعالىٰ جَدُّ ربِّنا إلى آخرِه. وقال بعضُهم: الجملتان مِنْ قولِه تعالىٰ: «و أنَّه كان رجالٌ»[4] «و أنَّهم ظَنُّوا»[5] معترضتان بين قولِ الجنِّ، وهما مِنْ كلامِ الباري تعالىٰ، والظاهرُ أنَّهما مِنْ كلامِهم، قاله بعضُهم لبعضٍ. ووجهُ الكسرِ والفتحِ في قولِه: «و أنَّه لَمَّا قام عبدُ الله»[6] ما تقدَّم. ووَجْهُ إجماعِهم على فتح «و أنَّ المساجد»[7] وجهان، أحدُهما: أنَّه معطوفٌ علىٰ «أنَّه استمع»[8] فيكونُ مُوْحىٰ أيضاً. والثاني: أنه على حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وذلك الحرفُ متعلِّقٌ بفعل النهيِ، أي: فلا تَدْعوا مع اللَّهِ أحداً؛ لأنَّ المساجدَ للَّهِ، ذكرهما أبو البقاء[9].

---

(١) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٣٩٣.
(٢) إعراب المشكل.
(٣) الآية ١، وقوله «إنا سمعنا» معمول «قالوا».
(٤) الآية ٦.
(٥) الآية ٧.
(٦) الآية ١٩.
(٧) الآية ١٨.
(٨) الآية ١.
(٩) الإملاء ٢/٢٧٠.

قال الزمخشري[1]: «أنه استمع» بالفتح؛ لأنَّه فاعلُ «أُوْحِي» و «إنَّا سَمِعْنـا»[2] بـالكسرِ؛ لأنَّـه مبتـدأٌ مَحْكِـيٌّ بعـد القـولِ، ثـم تحمـلُ عليهمـا البواقي، فما كان مِنَ الوحي فُتِحَ، وما كان مِنْ قَوْل الجنِّ كُسِرَ، وكلُّهُنَّ مِنْ قولِهم إلاَّ/ الثِّنْتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ وهما: «و أنَّ المساجدَ»[3] «و أنَّه لَمَّا قام عبد الله»[4]. ومَنْ فتح كلَّهن فعَطْفاً على مَحَلِّ الجارِّ والمجرور في «آمَنَّا به»[5]، أي: صَدَّقْناه، وصَدَّقْنا أنه». [٨٧٥/ب]

وقرأ العامَّةُ: «جَدُّ رَبِّنا» بالفتح مضافاً لـ «رَبِّنا»، والمرادُ به هنا العظمةُ. وقيل: قُدْرتُه وأمرُه. وقيل: ذِكْرُه. والجَدُّ أيضاً: الحَظُّ، ومنه قـولُـه عليـه السـلام: «ولا يَنْفَعُ ذا الجَـدِّ منـك الجَـدُّ»[6] والجَـدُّ أيضـاً: أبو الأبِ، والجِدُّ بالكسرِ ضِدُّ التَّواني في الأمر.

وقرأ[7] عكرمةُ بضمِّ باءِ «رَبُّنا» وتنوينِ «جَدٌّ» علىٰ أَنْ يكون «ربُّنا» بدلاً مِنْ «جَدٌّ»، والجَدُّ: العظيم. كأنه قيل: وأنَّه تعالىٰ عظيمٌ ربُّنا، فأبدل المعرفـة مـن النكـرةِ، وعنـه أيضـاً «جَـدّاً» منصـوبـاً منـوّنـاً، «رَبُّـنـا» مـرفـوعٌ. ووجْهُ ذلك أَنْ ينتصِبَ «جَدّاً» على التمييز، «ورَبُّنا» فاعلٌ بـ «تعالىٰ» وهو

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦٦.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ١٨.

(٤) الآية ١٩.

(٥) الآية ٢.

(٦) مـن دعـاء مـأثـور رواه البخـاري. الأذان «الفتـح» ٢/ ٣٢٥. مسلـم: الصلاة ١/ ٤١٤، وأحمد ٣/ ٨٧.

(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٣٢، والقرطبـي ١٩/ ٩، والبحر ٨/ ٣٤٧، والشواذ ١٦٢، والمحرر ١٦/ ١٣٢.

المنقولُ مِنْ الفاعليةِ، إذ التقديرُ: تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا، ثم صار تعالىٰ ربُّنا جَدَّاً، أي: عَظَمةً نحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، أي: عَرَقُ زيدٍ. وعنه أيضاً وعن قتادةَ كذلك، إلاَّ أنَّه بكسرِ الجيم، وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، و «رَبُّنا» فاعلٌ بـ «تعالىٰ» والتقدير: تعالىٰ ربُّنا تعالِياً جِدَّاً، أي: حقاً لا باطلاً. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ، أي: تعالىٰ ربُّنا حقيقةً ومتمكِّناً قاله ابنُ عطية[1].

وقرأ حميد بن قيس «جُدُّ ربِّنا» بضم الجيم مضافاً لـ «ربِّنا» وهو بمعنىٰ العظيم، حكاه سيبويه[2]، وهو في الأصل من إضافةِ الصفةِ لموصوفِها؛ إذ الأصلُ: ربُّنا العظيمُ نحو: «جَرْدُ قَطِيفة»[3] الأصل قطيفة جَرْدٌ، وهو مُؤَول عند البَصْريين[4] وقرأ ابن السَّمَيْفَع «جَدَىٰ رَبِّنا» بألفٍ بعد الدال مضافاً لـ «ربِّنا». والجَدىٰ والجَدْوىٰ: النَّفْعُ والعَطاء، أي: تعالىٰ عَطاءُ ربِّنا ونَفْعُه.

والهاءُ في «أنَّه استمعَ» «وأنَّه تعالىٰ» وما بعد ذلك ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وما بعده خبرُ «أنَّ» وقوله «ما اتَّخَذَ صاحبةً» مستأنَفٌ فيه تقريرٌ لتعالِي جَدِّه.

آ. (٤) **قوله: ﴿سَفِيْهُنا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ كان، «ويقول» الخبرُ، ولو كان مثلُ هذه الجملةِ غيرَ واقعةٍ خبراً لـ «كان» لامتنع تقديمُ الخبرِ حينئذٍ نحو: سفيهُنا يقول، لو قلت: «يقولُ سفيهُنا»

---

(١) المحرر ١٦/١٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣١٥.

(٣) أي قطيفة بالية.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

على التقديمِ والتأخيرِ لم يَجُزْ. والفرقُ: أنه في غيرِ بابِ «كان» يُلْبَسُ بالفعلِ والفاعلِ، وفي باب «كان» يُؤْمَنُ ذلك. والثاني: أنَّ «سَفيهُنا» فاعلُ «يقولُ» والجملةُ خبرُ «كان» واسمُها ضميرُ الأمرِ مستترٌ فيها. وقد تقدَّم هذا في قولِه: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ وقومُه»[١]. وقوله «شَطَطاً» تقدَّم مثلُه في الكهف[٢].

آ. (٥) **قوله: ﴿ظَنَنَّا أَنْ لَنْ﴾**: مخففةٌ، واسمُها مضمرٌ، والجملةُ المنفيةُ خبرُها، والفاصلُ هنا حَرْفُ النفيِ. و «كَذِباً» مفعولٌ به، أو نعتُ مصدرٍ محذوفٍ. وقرأ[٣] الحسنُ والجحدريُّ وأبو عبد الرحمن[٤] ويعقوبُ «تَقَوَّلَ» بفتح القافِ والواوِ المشدَّدةِ، وهو مضارع «تَقوَّلَ»، أي: كَذَّب. والأصلُ تَتَقَوَّل، فحذف إحدىٰ التاءَيْن نحو: «تَذَكَّرون»[٥]. وانتصب «كَذِباً» في هذه القراءةِ على المصدرِ؛ لأنَّ التقوُّلَ كَذِبٌ نحو قولِهم: قعدْتُ جُلوساً.

آ. (٦) **قوله: ﴿من الإنسِ﴾**: صفةٌ لرجال، وكذلك قولُه «من الجنِّ».

آ. (٧) **قوله: ﴿أَنْ لن يَبْعَثَ﴾**: كقولِه: «أَنْ لَنْ تقولَ»[٦] وأَنْ

---

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٩.
(٢) الآية ١٤. وانظر: الدر ٧/ ٤٥٣.
(٣) الإتحاف ٢/ ٥٦٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والبحر ٨/ ٣٤٨، والقرطبي ١٩/ ١٠.
(٤) في البحر: «عبد الرحمن بن أبي بكرة». وأبو عبد الرحمن هو السلمي، وكلاهما تقدمت ترجمته.
(٥) الآية ١٥٢ من الأنعام.
(٦) الآية ٥.

ومافي حَيِّزِها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ الظَّنِّ، والمسألةُ من بابِ الإعمال لأنَّ «ظنُّوا» يَطْلُبُ مفعولَيْن، و «ظَنَنْتُم» كذلك، وهو من إعمال الثاني للحذفِ مِنْ الأولِ، والضمير في «أنهم ظَنُّوا» لـلإِنسِ، وفي «ظَنَنْتُم» للجنِّ، ويجوزُ العكسُ. وبكلٍ قد قيل.

آ. (٨) قوله: ﴿فوَجَدْناها﴾: فيها وجهان، أظهرُهما: أنَّها متعدِّيَةٌ لواحدٍ؛ لأنَّ معناها أصَبْنا، وصادَفْنا، وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قوله «مُلِئَتْ» في موضعِ نصبٍ على الحال. والثاني: أنَّها متعدِّيةٌ لاثنينِ، فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني.

«وحَرَساً» منصوبٌ على التمييزِ نحو: «امتلأ الإِناءُ ماءً». والحَرَسُ اسمُ جمعٍ[١] لـ حارِس نحو: خَدَم لخادِمٍ، وغَيَب / لغائِب، ويُجْمَعُ تكسيراً على أَحْراس، كقولِ امرئِ القيس[٢]: [٨٧٦/أ]

٤٣٤٨ـ تجـاوَزْتُ أَحْـراسـاً وأهـوالَ مَعْشَـرٍ
علـيَّ حِـراصٍ لـو يُشِـرُّون مَقْتلـي

والحارس: الحافظُ الرقيبُ، والمصدرُ الحِراسةُ. و «شديداً» صفةٌ لـ حَرَس على اللفظِ، كقوله[٣]:

٤٣٤٩ـ أخشـى رُجَيْـلاً ورُكَيْبـاً عـادِيـاً

(١) اسم الجمع هنا ما دلَّ على جمع وله واحدٌ من لفظه ولم يكن على وزنٍ مِنْ أوزان الجموع. انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٤/٤.

(٢) من معلقته، في ديوانه ١٣. يُشرون: يُظهرون ويُروى «يُسِرون» أي يكتمون مقتلي.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢٤.

ولو جاءَ على المعنى لقيل: شِداداً بالجمع.

وقوله: «وشُهُبا» جمعُ شِهاب كـ كتاب وكُتُب. وهل المرادُ النجومُ أو الحَرَسُ أنفسُهم؟ وإنما عَطَفَ بعضَ الصفاتِ على بعضٍ عند تغايُرِ اللفظِ كقولِه[1]:

٤٣٥٠ـ ....

.... أتىٰ مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

وقرأ[2] الأعرج «مُلِيَتْ» بياءٍ صريحةٍ دونَ همزةٍ. ومقاعِد جمعُ مَقْعَد اسمَ مكان.

آ. (٩) قوله: ﴿الآنَ﴾: هو ظرفٌ حاليٌّ. واستعير هنا للاستقبال كقوله[3]:

٤٣٥١ـ .... ولكنْ

سأسْعىٰ الآن إذ بلغَتْ أناها

فاقترنَ بحرفِ التنفيس، وقد تقدَّم هذا في البقرة عند قوله«فالآنَ باشِرُوْهُنَّ»[4] ورَصَداً: إمَّا مفعولٌ له، وإمَّا صفة لشِهاباً، أي: ذا رَصَد. وجعل الزمخشريُّ[5] الرَّصَد اسمَ جمعٍ كَحَرَس، فقال: «والرَّصدُ: اسمُ جَمْعٍ للراصِد كـ حَرَس على معنى: ذوي شِهابٍ راصِدين بالرَّجْم، وهم الملائكةُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للشِّهاب، بمعنىٰ الراصِد، أو كقولِه[6]:

---

(١) تقدم برقم ٤٦٦.

(٢) الإتحاف ٢/٥٦٦، والبحر ٨/٣٤٩، والنشر ١/٣٩٦.

(٣) تقدم برقم ٣٩٩٧.

(٤) الآية ١٨٧، وانظر: الدر المصون ١/٤٣١، ٢/٢٩٥.

(٥) الكشاف ٤/١٦٨.

(٦) تقدم برقم ٣٣٠٧.

٤٣٥٢ــ . . . .
. . . . وَمِعَىً جِياعاً

آ. (١٠) قوله: ﴿أَشَرٌّ أُرِيْدَ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحسنُهما: الرفعُ بفعلٍ مضمرٍ على الاشتغالِ، وإنما كان أحسنَ لتقدُّمِ طالبِ الفعلِ، وهو أداةُ الاستفهامِ. والثاني: الرفعُ على الابتداءِ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: يتعيَّنُ هنا الرفعُ بإضمارِ فعلٍ لِمَدْرِكٍ آخر: وهو أنَّه قد عُطِفَ بـ «أم» فِعْلٌ[1]، فإذا أَضْمَرْنا الفعلَ رافِعاً كُنَّا قد عَطَفْنا جملةً فعليةً على مِثْلِها بخلافِ رفعِه بالابتداءِ، فإنَّه حينئذٍ يُخْرِجُ «أم» عن كونِها عاطفةً إلى كونِها منقطعةً، إلاَّ بتأويلٍ بعيدٍ: وهو أنَّ الأصلَ: أشرٌّ أُريد بهم أم خيرٌ، فوَضَعَ قولَه «أم أراد بهم» موضعَ «خيرٌ» وقولَه «أشرٌ» سادٌّ مَسَدَّ مفعولَيْ «ندري» بمعنى أنه مُعَلِّقٌ له، وراعىٰ معنى «مَنْ» في قولِه «بهم ربُّهم» فجَمَعَ.

آ. (١١) قوله: ﴿ومِنّا دُوْنَ ذلك﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ «دونَ» بمعنىٰ «غير»، أي: ومِنَّا غيرُ الصالحين، وهو مبتدأٌ، وإنما فُتِحَ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، كقوله: «لقد تَقَطَّع بَيْنَكم»[2] فيمَنْ نَصَبَ على أحدِ الأقوالِ، وإلى هذا نحا الأخفشُ. والثاني: أنَّ «دونَ» على بابِها من الظرفية، وأنها صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: ومنا فريقٌ ــ أو فوجٌ ــ دونَ ذلك وحَذْفُ الموصوفِ مع «مِنْ» التبعيضيَّةِ يَكْثُرُ كقولِهم: منا ظَعَنَ ومنَّا أقام، أي: مِنَّا فريقٌ. والمعنىٰ: ومِنَّا صالحون دونَ أولئك في الصَّلاح.

---

(١) وهو الفعل أراد «أم أراد بهم».

(٢) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨ وهي قراءة حفص ونافع والكسائي.

قـولـه: «كُنَّا طـرائـقَ» فيـه أوجـهٌ، أحـدُهـا: أنَّ التقـديـرَ: كنَّا ذوي طرائقَ، أي: ذوي مذاهبَ مختلفةٍ. الثاني: أنَّ التقدير: كُنَّا في اختلاف أحوالِنا مثلَ الطرائقِ المختلفةِ. الثالث: أنَّ التقدير: كُنَّا في طرائقَ مختلفةٍ كقولِه[1]:

٤٣٥٣ـ . . . .

كمـــا عَسَـــلَ الطـــريـــقَ الثَّعْلَـــبُ

الرابع: أنَّ التقديرَ: كانَتْ طرائقُنا قِدَداً، على حَذْفِ المضاف الذي هو الطرائقُ، وإقامةِ الضميرِ المضافِ إليه مُقامَه، قاله الزمخشري[2]، فقد جَعَلَ في ثلاثة أوجهٍ مضافاً محذوفاً؛ لأنَّه قَدَّرَ في الأول: ذوي، وفي الثاني: مِثْلَ، وفي الثالث: طرائقنا. ورَدَّ عليه الشيخ[3] قولَه: كُنَّا في طرائق كقولِه:

. . . .

كمـــا عَسَـــلَ الطـــريـــقَ الثعلـــبُ

بأنَّ هذا لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ أو نُدورٍ، فلا يُخَرَّج القرآن عليه، يعني تَعَدِّيَ الفعلِ بنفسِه إلى ظرفِ المكانِ المختصِّ.

والقِدَدُ: جمعُ قِدَّة، والمرادُ بها الطريقة، وأصلُها السيرةُ يقال: قِدَّةُ فـلانٍ حسنةٌ أي: سِيرتُـه وهـو مِـنْ قَـدَّ السَّيْـرَ أي: قَطَعَـه علـى استـواءٍ / [٨٧٦/ب] فاسْتُعير للسِّيرةِ المعتدلةِ قال[4]:

---

(١) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٢) الكشاف ٤/ ١٦٩ وتقديره: «كانت طرائقنا طرائق قِدداً».

(٣) البحر ٨/ ٣٥٠.

(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ٨٩، والقرطبي ١٩/ ١٥، والبحر ٨/ ٣٤٤.

٤٣٥٤ـ القـابِـضُ البـاسِـطُ الهـادِيْ بطـاعتِـه
فـي فِتْنَـة النـاسِ إذ أهـواؤُهـم قِـدَدُ

وقال آخر(١):

٤٣٥٥ـ جَمَعْـتَ بـالـرأيِ مِنهـم كـلَّ رافضـةٍ
إذ هـم طـرائـقُ فـي أهـوائِهـم قِـدَدُ

آ. (١٢) قوله: ﴿في الأرض﴾: حالٌ، وكذلك «هَرَباً» مصدرٌ في موضع الحال تقديرُه: لن نُعْجِزه كائنين في الأرض أينما كُنَّا فيها، ولن نُعْجزه هاربين منها إلى السماءِ.

آ. (١٣) قوله: ﴿فلا يَخافُ﴾: أي: فهو لا يخافُ، أي فهو غيرُ خائف؛ ولأنَّ الكلامَ في تقديرِ مبتدأٍ وخبرٍ، دَخَلَتِ الفاءُ، ولولا ذلك لقيلَ: لا يَخَفْ، قاله الزمخشري(٢)، ثم قال: «فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في رفعِ الفعلِ وتقديرِ مبتدأ قبلَه، حتى يقعَ خبراً له، ووجوبِ إدخالِ الفاءِ، وكان كلُّ ذلك مستغنىً عنه بأَنْ يُقَالَ لا يَخَفْ؟ قلت: الفائدةُ أنه إذا فَعَلَ ذلك فكأنَّه قيل: فهو لا يَخافُ، فكان دالاًّ على تحقيقِ أنَّ المؤمِنَ ناجٍ لا مَحالةَ، وأنه هو المختصُّ بذلك دونَ غيره». قلت: سببُ ذلك أنَّ الجملةَ تكونُ اسميةً حينئذٍ، والاسميةُ أدلُّ على التحقيقِ والثبوتِ من الفعليَّةِ. وقرأ(٣) ابن وثاب والأعمش «فلا يَخَفْ» بالجزمِ، وفيها وجهان، أحدُهما: ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ(٤) غيرَه أنَّ «لا» ناهيةٌ، والفاءُ حينئذٍ

---

(١) البيت للكميت، وهو في البحر ٨/ ٣٤٤، والمحرر ١٦/ ١٣٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٦٩.
(٣) البحر ٨/ ٣٥٠، والقرطبي ١٩/ ١٧، والمحرر ١٦/ ١٣٧.
(٤) الكشاف ٤/ ١٦٩.

واجبةٌ. والثاني: أنها نافيةٌ، والفاءُ حينئذٍ زائدةٍ، وهذا ضعيفٌ.

وقوله: «بَخْساً» فيه حَذْفُ مضافٍ أي: جزاءُ بَخْسٍ، كذا قدَّره الزمخشريُّ[1]، وهو مُسْتَغْنَىٰ عنه. وقرأ[2] ابن وثاب «بَخَساً» بفتح الخاء.

آ. (١٤) قوله: ﴿القاسِطون﴾: قد تقدَّم في أول النساء[3]: أنَّ قَسَط الثلاثيَّ بمعنى جار، وأَقْسَط الرباعيَّ بمعنى عَدَل، وأنَّ الحَجَّاجَ قال لسعيد بن جبير: ما تقولُ فِيّ قال: إنك قاسِطٌ عادِلٌ. فقال الحاضرون: ما أحسنَ ما قال!! فقال: يا جهلةُ جَعَلني جائراً كافراً، وتلا «وأمَّا القاسِطون فكانوا لجهَنَم حَطَباً»[4] «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»[5].

قوله: «تَحَرَّوا رَشَداً» أي: قَصَدوا ذلك، وطَلَبوه باجتهادٍ، ومنه: التحرِّي في الشيءِ. قال الراغب[6]: «حَرَىٰ الشيءَ يَحْريه أي: قَصَدَ حَراه أي جانبَه، وتَحَرَّاه كذلك، وحَرَىٰ الشيءُ يَحْرِي: نَقَصَ، كأنه لَزِمَ الحَرَىٰ ولم يَمْتَدَّ قال[7]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٦٩.
(٢) الشواذ ١٦٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٦٠.
(٤) الآية ١٥ من الجن.
(٥) الآية ١ من الأنعام.
(٦) المفردات ١١٥.
(٧) البيت لسلمى بن عوية الضبـي، وصدره:

حتى كأني خاتل قنصا

وهو في مجالس ثعلب ١/ ٢٤٦، والفائق ١/ ٢٧٥، والمفردات ١١٥.

٤٣٥٦ـ . . . .

والمَـــرْءُ بعـــد تَمـــامِـــه يَحْـــرِي

ويقال: رَماه الله بأفعىٰ حارِيةٍ أي: [ناقصةٍ][1] شديدةٍ» انتهى، وكأنَّ أصلَه مِنْ قولِهم: هو حَرٍ بكذا أي: حَقيقٌ به قَمِنٌ. و «رَشَداً» مفعولٌ به. والعامَّةُ «رَشَداً» بفتحتين. والأعرج[2] بضمةٍ وسكونٍ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وأَنْ لو استقامُوا﴾: «أنْ» هي المخففةُ. وقد تقدَّم أنه يُكتفى بـ «لو» فاصلةً بين «أَنْ» الخفيفةِ وخبرِها، إذا كان جملةً فعليةً في سورة سبأ[3]. وقال أبو البقاء[4] هنا: و «لو» عوضٌ كالسين وسوف. وقيل: «لو»[5] بمعنى «إنْ» و «أنْ»[6] بمعنى اللامِ، وليسَتْ بلازمةٍ كقوله: «لَئِنْ لم تَنْتَهِ»[7] وقال في موضعٍ آخرَ: «وإنْ لم يَنْتَهوا»[8] ذكره ابن فَضَّال[9] في «البرهان». قلت: هذا شاذٌّ لا يُلتفت إليه البتَةَ؛ لأنه خلافُ النَّحْوِيين. وقرأ العامَّةُ بكسر واو «لو» على الأصلِ. وابن[10] وثاب والأعمشُ بضمِّها تشبيهاً بواوِ الضمير، وقد تقدم تحقيقُه في البقرة.

---

(١) زيادة من المفردات.

(٢) البحر ٨/ ٣٥٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٤.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٠.

(٥) في لو استقاموا.

(٦) في أن لو.

(٧) الآية ١٦ من الشعراء.

(٨) الآية ٧٣ من المائدة.

(٩) علي بن فَضَّال أبو الحسن المجاشعي له البرهان في التفسير، توفي سنة ٤٧٩. البغية ٢/ ١٨٣.

(١٠) المحتسب ٢/ ٣٣٣، والقرطبي ١٩/ ١٨، والبحر ٨/ ٣٥٢.

وقوله: «غَدَقاً» الغَدَقُ بفتح الدال وكسرِها: لغتان في الماءِ الغزيرِ، ومنه الغَيْداقُ: الماءُ الكثيرُ، وللرجلِ الكثيرِ العَدْوِ، والكثيرِ النطقِ. ويقال: غَدِقَتْ عينُه تَغْدَقُ أي: هَطَلَ دَمْعُها غَدَقاً. وقرأ العامَّةُ «غَدَقاً» بفتحتَيْن. وعاصم[1] ـ فيما رَوَىٰ عنه الأعشىٰ ـ بفتحِ الغينِ وكَسْرِ الدالِ، وتقدَّم أنهما لغتان.

آ. (١٧) قوله: ﴿يَسْلُكْهُ﴾: الكوفيون[2] بياءِ الغَيْبَة، وهي واضحةٌ، لإِعادةِ الضميرِ على الربِّ تعالى. وباقي السبعةِ بنونِ العظمة على الالتفات، هذا كما تقدَّم في قولِه: «سبحانَ الذي أَسْرى»[3] ثم قال: «بارَكْنا حولَه لِنُرِيَه مِنْ آياتنا». وقرأ ابن جندب «نُسْلِكْه» بنونٍ مضمومة مِنْ أَسْلَكه. وبعضُهم بالياء مِنْ تحتُ مضمومةً، وهما لغتان. يُقال: سَلَكه وأسلكه. وأُنْشِدَ[4]:

٣٤٥٧ـ حتى إذا أَسْلَكوهم في قُتائِدَةٍ

. . . .

[٨٧٧/أ] وسَلَكَ وأَسْلك يجوزُ فيهما أَنْ يكونا ضُمِّنا معنى / الإِدخالِ فكذلك يتعدَّيان لاثنين. ويجُوز أَنْ يقالَ: يتعدَّيان إلى أحدِ المفعولَيْن بإسقاطِ الخافضِ، كقولِه: «واختار موسى قومَه»[5]، فالمعنى: يُدْخِلْه عذاباً،

---

(١) الشواذ ١٦٣، والكشاف ٤/ ١٧٠.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والبحر ٨/ ٣٥٢، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٩/ ١٩، والحجة ٧٢٩.

(٣) الآية ١ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/ ٣٠٧.

(٤) تقدم برقم ٢٩٣٦.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

أو يَسْلُكْـه فـي عـذاب، هـذا إذا قلنـا: إنَّ «صَعَـداً» مصـدرٌ. قـال الزمخشري[1]: «يقال: صَعِدَ صَعَداً وصُعوداً، فوصف به العذاب؛ لأنه يَتَصَعَّدُ المُعَذَّب أي يَعْلُوه ويَغْلِبُه، فلا يُطيقه. ومنه قولُ عمرَ رضي الله عنه[2]: «ما تَصَعَّدني شيءٌ ما تَصَعَّدَتْني خطبةُ النكاحِ» يريد: ما شقَّ عليَّ ولا غَلَبَني». وأمَّا إذا جَعَلْناه اسماً لصَخْرةٍ في جهنمَ، كما قاله ابنُ عباسٍ وغيرُه، فيجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ «صَعَداً» مفعولاً به أي: يَسْلُكْه في هذا الموضع، ويكون «عذاباً» مفعولاً مِنْ أَجْلِه. والثاني: أَنْ يكونَ «عذاباً» مفعولاً ثانياً، كما تَقَدَّم، و «صَعَداً» بدلاً مِنْ عذاب، ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ صَعَدٍ.

و «صَعَداً» بفتحتَيْن هو قراءةُ العامَّة. وقرأ[3] ابن عباس والحسنُ بضمِّ الصاد وفتح العين، وهو صفةٌ تقتضي المبالغة كـ حُطَمٍ[4] ولُبَدٍ، وقُرِىءَ بضمَّتين وهو وصفٌ أيضاً كـ جُنُب[5] وشُلُل.

آ. (١٨) قوله: ﴿وأنَّ المساجدَ﴾: قد تقدَّم أنَّ السبعةَ أجمعَتْ على الفتح، وأنَّ فيه وجهَيْنِ: حَذْفَ الجارِّ ويتعلَّقُ بقولِه: «فلا تَدْعُوا» وهو رأيُ الخليلِ، وجَعَله كقولِه: «لإيلافِ قُرَيْشٍ»[6] فإنَّه

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٠.

(٢) انظر: النهاية ٣/ ٣٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٥٢، والمحرر ١٦/ ١٣٩.

(٤) الحطم: الأكول، والعنيف.

(٥) الجنب: البعيد والقريب.

(٦) الآية ١ من قريش.

متعلِّقٌ بقولِه: «فَلْيَعْبُدوا»[1]، وكقولِه: «وأنَّ هذه أمَّتُكم»[2] أي: ولأنَّ. والثاني: أنَّه عطفٌ على «أنَّه استمع» فيكون مُوْحَىٰ. وقرأ[3] ابن هرمز. وطلحة «وإنَّ المساجدَ» بالكسرِ، وهو مُحْتَمِلٌ للاستئنافِ وللتعليلِ، فيكونُ في المعنى كتقديرِ الخليلِ. والمساجد قيل: هي جَمْعُ «مَسْجِد» بالكسر وهو مَوْضِعُ السجُودِ، وتَقَدَّم أنَّ قياسَه الفتحُ. وقيل: هو جمع مَسْجَد بالفتح مُراداً به الآرابُ[4] الواردةُ في الحديث[5]: الجبهةُ والأنفُ والركبتانِ واليدانِ والقَدَمان. وقيل: بل جمعُ مَسْجَد، وهو مصدرٌ بمعنىٰ السُّجود، ويكون الجمعُ لاختلافِ الأنواعِ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿يَدْعُوه﴾**: في موضع الحالِ أي: داعياً، أي: مُوَحِّداً له.

قوله: «لِبَداً» قرأ[6] هشام بضمِّ اللامِ، والباقون بكسرِها. فالأولى: جمعُ لُبْدَة بضمِّ اللامِ نحو: غُرْفة وغُرَف. وقيل: بل هو اسمٌ مفردٌ صفةٌ من الصفاتِ نحو: «حُطَم»، وعليه قولُه تعالىٰ: «مالاً لُبَدا»[7]. وأمَّا

---

(١) الآية ٢ من قريش.

(٢) الآية ٥٢ من «المؤمنون» وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. السبعة ٤٤٦.

(٣) البحر ٨/ ٣٥٢.

(٤) الإرْب: العضو، جمع آراب.

(٥) رواه ابن ماجه برقم ٨٨٥ في كتاب إقامة الصلاة ١٩، ١/ ٢٨٦، وأحمد ١/ ٢٠٦.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٢، والقرطبي ١٩/ ٢٤، والبحر ٨/ ٣٥٣، والحجة ٧٢٩، والتيسير ٢١٥، والمحتسب ٢/ ٣٣٤، والشواذ ١٦٣.

(٧) الآية ٦ من البلد.

الثانيةُ[1]: فجمعُ «لِبْدَة» بالكسر نحو: قِرْبَة وقِرَب. واللِّبْدَة واللُّبْدة: الشيءُ المتلبِّدُ أي: المتراكبُ بعضُه على بعضٍ، ومنه لِبْدَة الأسد كقوله[2]:

٤٣٥٨ــ . . . .

لـه لِبْـدَةٌ أظفـارُه لـم تُقَلَّـم

ومنه «اللِّبْدُ» لتَلَبُّدِ بعضِه فوق بعض، ولُبَدٌ[3]: اسمُ نَسْرِ لُقمانَ ابنِ عادٍ، عاش مِئَتي سنةٍ حتى قالوا: «طال الأمَدُ على لُبَدٍ» والمعنى: كادَتِ الجِنُّ يكونون عليه جماعاتٍ متراكمةً مُزْدَحِمِيْن عليه كاللُّبَدِ[4].

وقرأ الحسنُ والجحدريُّ «لُبُداً» بضمتين، ورواها جماعةٌ عن أبي عمروٍ، وهي تحتملُ وجهَيْنِ، أحدُهما: أَنْ يكونَ جمعَ لَبْد نحو: «رُهُن» جمعَ «رَهْن». والثاني: أنَّه جمعُ «لَبُود» نحو: صَبورُ وصُبُر، وهو بناءُ مبالغةٍ أيضاً. وقرأ ابن مُحَيْصن بضمةٍ وسكونٍ، فيجوزُ أَنْ تكونَ هذه مخففةً من القراءةِ التي قبلها، ويجوزُ أن تكونَ وَصْفاً برأسِه. وقرأ الحسن والجحدريُّ أيضاً «لُبَّداً» بضم اللام وتشديد الباء، وهو جمعُ «لابِد» كساجِد وسُجَّد، وراكع ورُكَّع. وقرأ أبو رجاء بكسرِ / اللامِ وتشديدِ الباءِ [٨٧٧/ب] وهي غريبةٌ جداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو﴾: قرأ[5] عاصمٌ وحمزةُ

---

(١) «لِبَدَاً».

(٢) تقدم برقم ١٢٧٩.

(٣) في اللسان (لبد) ولُبَدٌ ينصرف لأنه ليس بمعدول.

(٤) اللُّبَدُ من الرجال: اللازم لرَحْلِه لا يفارقه، أو تضبط: كاللُّبَدِ.

(٥) السبعة ٦٥٧، والنشر ٢/ ٣٩٢، والحجة ٧٢٩، والقرطبي ١٩/ ٢٥، والتيسير ١٢٥، والبحر ٨/ ٣٥٣.

«قُلْ» بلفظِ الأمرِ التفاتاً أي: قُلْ يا محمدُ. والباقون «قال» إخباراً عن عبدِ الله وهو محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال الجحدري: وهي في المصحفِ كذلك، وقد تقدَّمَ لذلك نظائرُ في «قل سبحان ربي»[1] آخرَ الإسراء، وكذا في أولِ الأنبياءِ[2]، وآخر «المؤمنون»[3].

آ. (٢١) قوله: ﴿ضَرًّا ولا رَشَداً﴾: قرأ[4] الأعرجُ «رُشُداً» بضمتَيْنِ. وجعل الضَّرَّ عبارةً عن الغَيِّ؛ لأنَّ الضَرَّ سببٌ عن الغَيِّ وثمرتُه، فأقام المسبَّبَ مُقامَ سببِه. والأصلُ: لا أَمْلِكُ غَيّاً ولا رَشَدا، فذكر الأهمَّ. وقيل: بل في الكلامِ حَذْفان، والأصل: لا أَمْلِكُ لكم ضَرّاً ولا نَفْعاً ولا غَيّاً ولا رَشَداً، فحذفَ مِنْ كلِّ واحدٍ ما يَدُلُّ مقابِلُه عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُلْتَحَداً﴾: مفعولُ «أَجِدُ» لأنَّها بمعنىٰ: أُصيبُ وأَلْقَىٰ. والمُلْتَحَدُ هنا: المَسْلَكُ والمَذْهَبُ قال[5]:

٤٣٥٩ـ يا لَهْفَ نفسي ولَهْفي غيرُ مُجْدِيَةٍ
عَنِّي وما مِنْ قضاءِ الله مُلْتَحَدُ

أي: مَهْرَبٌ ومَذْهَبٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إلاَّ بلاغاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه استثناءٌ

---

(١) الآية ٩٣ من الإسراء. انظر: السبعة ٣٨٥.
(٢) الآية ٤. انظر: السبعة ٤٢٨.
(٣) الآية ١١٢، ١١٤. انظر: السبعة ٤٤٩.
(٤) البحر ٨/٣٥٣. ونقل في الشواذ ١٦٣ قراءة رُشْدا.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٧، والماوردي ٤/٣٢٨، والبحر ٨/٣٥٣.

منقطعٌ. أي: لكنْ إنْ بَلَّغْتُ عن اللَّهِ رَحِمني؛ لأنَّ البلاغَ من الله لا يكونُ داخلاً تحت قولِه: «ولن أَجِدَ مِنْ دونِه مُلْتَحَداً»، لأنه لا يكونُ مِنْ دونِ اللَّهِ، بل يكونُ من اللَّهِ وبإعانتِه وتوفيقِه. الثاني: أنه متصلٌ. وتأويلُه: أنَّ الإِجارةَ مستعارةٌ للبلاغِ، إذ هو سببُها، وسببُ رحمتِه تعالى، والمعنىٰ: لن أجِدَ سبباً أميلُ إليه وأعتصمُ به، إلاَّ أَنْ أُبَلِّغَ وأُطيعَ، فيُجيرَني. وإذا كان متصلاً جاز نصبُه من وجهين، أحدهما: وهو الأرجح أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «مُلْتحداً»؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ. والثاني: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ، وإلى البدليةِ ذهب أبو إسحاق[1]. الثالث: أنه مستثنىٰ مِنْ قولِه: «لا أَمْلِكُ لكم ضَرًّا» قال قتادة: أي لا أَمْلِكُ لكم إلاَّ بلاغاً إليكم.

وقرَّره الزمخشريُّ[2] فقال: «أي: لا أَمْلِكُ إلاَّ بلاغاً من اللَّهِ، و «قل: إنِّي لن يُجيرَني» جملةٌ معترضةٌ اعترضَ بها لتأكيدِ نَفْيِ الاستطاعة». قال الشيخ[3]: «وفيه بُعْدٌ لطولِ الفَصْلِ بينهما». قلت: وأين الطولُ وقد وقع الفَصْلُ بأكثرَ مِنْ هذا؟ وعلى هذا فالاستثناءُ منقطعٌ. الرابع: أنَّ الكلامَ ليس استثناءً بل شرطاً[4]. والأصل: إنْ لا فأدغم فـ «إنْ» شرطيةٌ، وفعلُها محذوفٌ لدلالةِ مصدرِه والكلامِ الأولِ عليه، و «لا» نافيةٌ والتقدير: إن لا أُبَلِّغْ بلاغاً من اللَّهِ فلن يُجيرَني منه أحدٌ. وجَعَلوا هذا كقولِ الشاعر[5]:

---

(١) وهو الزجَّاج في معاني القرآن ٥/ ٢٣٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧١.

(٣) البحر ٨/ ٣٥٤.

(٤) الأنسب أن يقول: «بل شرط» أي: بل هو شرط.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٢.

٤٣٦٠ـ فطَلِّقْهـــا فَلَسْـــتَ لهـــا بكُــــفْءٍ
وإلاَّ يَعْـــلُ مَفْـــرِقَـــكَ الحُســـامُ

أي: وإنْ لا تُطَلِّقْها يَعْلُ، حَذَفَ الشرطَ وأبقى الجوابَ. وفي هذا الوجهِ ضَعْفٌ من وجهَيْن، أحدهما: أنَّ حَذْفَ الشرطِ دونَ أداتِه قليلٌ جداً. والثاني: أنَّه حُذِفَ الجزآن معاً أعني الشرطَ والجزاءَ، فيكونُ كقولِه[1]:

٤٣٦١ـ قـالَـتْ بنـاتُ العَـمِّ يـا سَلْمـىٰ وإنْ
كـان فقيـراً مُعْـدَمـاً قـالـت: وإنْ

أي: قالَتْ: وإنْ كان فقيراً فقد رَضِيْتُه. وقد يُقال: إنَّ الجوابَ: إمَّا مذكورٌ عند من يرىٰ جوازَ تقديمِه، وإمَّا في قوةِ المنطوق به لدلالةِ ما قبلَه عليه.

قوله: «مِنَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ «مِنْ» بمعنى عَنْ؛ لأنَّ بَلِّغ يتعدَّى بها، ومنه قولُه عليه السلام: «ألا بَلِّغوا عني»[2]. والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «بلاغ». قال الزمخشري[3]: «مِن» ليسَتْ صلةً للتبليغ، إنما هي بمنزلةِ «مِنْ» في قوله: «براءَةٌ من الله»[4] بمعنىٰ: بلاغاً كائناً من الله».

قوله: «ورِسالاتِه» فيه وجهان، أحدُهما: أنها منصوبةٌ نَسَقاً على

---

(١) تقدم برقم ٢٧٠.
(٢) رواه البخاري ٦٠ كتاب الأنبياء، ٥٠ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، الفتح ٦/ ٥٧٢.
(٣) الكشاف ٤/ ١٧٢.
(٤) الآية ١ من التوبة.

«بـلاغـاً» كـأنـه قيـل: لا أَمْلِـكُ لكـم إلاَّ التبليـغَ والـرسـالاتِ، ولـم يَقُـلِ الزمخشريُّ[1] غيرَه. والثاني: أنها مجرورةٌ نَسَقاً على الجلالةِ أي: إلاَّ بلاغاً / عن اللَّهِ وعن رسالاتِه، كذا قَدَّره الشيخُ[2]. وجَعَلَه هو الظاهرَ. [٨٧٨/أ] وتجوَّز في جَعْلِه «مِنْ» بمعنىٰ عن، والتجوُّزُ في الحروفِ رأيٌ كوفيٌّ، ومع ذلك فغيرُ منقاسٍ عندَهم.

قوله: «فإنَّ له نارَ» العامَّة على كسرِها، جَعَلوها جملةً مستقلة بعد فاءِ الجزاءِ. وقرأ[3] طلحةُ بفَتْحِها، على أنَّها مع ما في حَيِّزها في تأويلِ مصـدرٍ واقـعٍ خبـراً لمبتـدأ مضمـرٍ تقـديـرُه: فجـزاؤهُ أنَّ لـه نـارَ جهنـمَ، أو فحُكْمُه: أنَّ له نارَ جهنَم. قال ابن خالويه[4]: «سَمِعْتُ ابنَ مجاهدٍ يقـول: لـم يَقْـرَأْ بـه أحـدٌ، وهـو لحـنٌ؛ لأنـه بعـد فـاءِ الشـرط». قـال: «وسمعـتُ ابـنَ الأنبـاريَّ يقـول: هـو صـوابٌ ومعنـاه: فجزاؤُه أنَّ لـه نـارَ جهنم». قلت: ابنُ مجاهدٍ وإنْ كان إماماً في القراءاتِ، إلاَّ أنَّه خَفِيَ عليه وجهُها، وهو عجيبٌ جداً. كيف غَفَلَ عن قراءتَيْ «فأنَّه غفورٌ رحيم»[5] في الأنعـام، لا جـرم أنَّ ابـنَ الأنبـاريِّ اسْتَصْـوَبَ القـراءةَ لِطُـولِ بـاعِـه فـي العربية.

قوله: «خالدِينَ» حالٌ من الهاء في «له»، والعاملُ الاستقرارُ الذي تَعَلَّقَ به هذا الجارُّ، وحَمَلَ على معنىٰ «مَنْ» فلذلك جَمَعَ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧١.

(٢) البحر ٨/ ٣٥٤ تقديره: إلاَّ أن أبلِّغ عن الله وعن رسالاته.

(٣) الشواذ ١٦٣، والبحر ٨/ ٣٥٤.

(٤) الشواذ ١٦٣.

(٥) الآية ٥٤ من الأنعام والفتح قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: الدر ٤/ ٦٥٠.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿حتى إذا﴾**: قال الزمخشري[١]: «فإنْ قُلْتَ: بِمَ تَعَلَّق «حتى» وجُعِلَ ما بعدَه غاية له؟ قلت: بقولِه: «يكونون عليه لِبَداً»[٢] على أنهم يتظاهرون عليه بالعَداوةِ ويَسْتَضْعِفون أنصارَه، ويَسْتَقِلُّون عَددَه، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون مِنْ يوم بدرٍ، وإظهارِ اللَّهِ عليهم، أو مِنْ يومِ القيامةِ فسَيَعْلمونَ حينئذٍ مَنْ أَضْعَفُ ناصِراً. قال: «ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ دَلَّتْ عليه الحالُ: مِن استضعافِ الكفارِ واستقلالِهم لعددِه، كأنه [قال:] لا يزالون على ما هم عليه، حتى إذا رَأَوْا ما يُوْعَدون قال المشركون: متى هذا الموعودُ؟ إنكاراً له. فقال: قُلْ إنه كائنٌ لا ريبَ فيه. قال الشيخ[٣]: «قولُه: بِمَ تَعَلَّق؟ إن عَنَىٰ تعلُّقَ حرفِ الجرِّ فليس بصحيحٍ لأنَّها حرفُ ابتداءٍ فما بعدها ليس في موضعِ جرٍ خلافاً للزجَّاج وابنِ دُرُسْتَوَيْه فإنهما زعما أنها إذا كانَتْ حرفَ ابتداءٍ فالجملةُ الابتدائيةُ بعدها في موضع جرٍّ. وإنْ عَنَىٰ بالتعلُّقِ اتصالَ ما بعدَها بما قبلَها وكونَ ما بعدَها غايةً لِما قبلَها فهو صحيحٌ. وأمَّا تقديرُه أنها تتعلَّقُ بقولِه: «يكونون عليه لِبَداً» فهو بعيدٌ جداً لطولِ الفَصْلِ بينهما بالجملِ الكثيرةِ. وقدَّر بعضُهم ذلك المحذوفَ المُغَيَّا، فقال: تقديرُه: دَعْهم حتى إذا. وقال التبريزي: «جازَ أَنْ تكونَ غايةً لمحذوفٍ» ولم يُبَيِّن ما هو؟ وقال الشيخ[٤]: «والذي يَظْهَرُ أنها غايةٌ لِما تَضَمَّنَتْه الجملةُ التي قبلَها مِن الحُكْمِ بكينونةِ النارِ لهم. كأنَّه قيل: إنَّ العاصِيَ يُحْكَمُ له بكَيْنونةِ النارِ، والحُكْمُ بذلك هو وعيدٌ، حتى إذا رَأَوْا ما حَكَم بكينونتِه لهم فسَيَعْلمون».

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٢.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البحر ٨/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٤) البحر ٨/ ٣٥٥.

قوله: «مَنْ أَضْعَفُ» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً فترتفعَ بالابتداء، و «أضعفُ» خبرُه. والجملةُ في موضعِ نصبٍ سادَّةً مَسَدَّ المفعولَيْن لأنها مُعَلِّقَةٌ للعلم قبلَها، وأَنْ تكونَ موصولةً، و «أَضْعَفُ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ. أي: هو أَضْعَفُ. والجملةُ صلةٌ وعائدٌ. وحَسَّنَ الحَذْفَ طولُ الصلةِ بالتمييزِ. والموصولُ مفعولٌ للعِلْم بمعنى العِرْفان.

آ. (٢٥) قوله: ﴿أَقَرِيبٌ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ و «ما تُوعَدون» [مبتدأ][1]. ويجوز أن يكون «قريبٌ» مبتدأً لاعتماده على الاستفهام. و «ما تُوعَدون» فاعلٌ به أي: أقربُ الذي تُوْعَدون، نحو: أقائمٌ أبواك. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، فالعائدُ محذوفٌ، وأَنْ تكونَ مصدريةً فلا عائدَ/ و «أم»: الظاهرُ أنها متصلةٌ. وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ [٨٧٨/ب] ما معنى «أم يَجْعَلُ له ربي أَمداً» والأمدُ يكونُ قريباً وبعيداً؟ ألا ترىٰ إلى قوله: «تَوَدُّ لو أنَّ بينها وبينهَ أَمَداً بعيداً»[3] قلت: كان النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يَسْتَقْرِبُ المَوْعِدَ فكأنه قال: ما أَدْري أهو حالٌ متوقَّعٌ في كلِّ ساعةٍ أم مُؤَجَّلٌ ضُرِبَتْ له غايةٌ».

آ. (٢٦) قوله: ﴿عالِمُ الغَيْبِ﴾: العامَّةُ على رفعِهِ: إمَّا بدلاً مِنْ «ربي»، وإمَّا بياناً له، وإمَّا خبراً لمبتدأ مضمرٍ أي: هو عالِمُ. وقُرِيء[4] بالنصبِ على المدحِ. وقرأ السُّدِّي «عَلِمَ الغيبَ» فعلاً ماضياً ناصباً للغيب.

---

(١) زيادة من (ش).
(٢) الكشاف ٤/ ١٧٢.
(٣) الآية ٣٠ من آل عمران.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٥٥، والشواذ ١٦٣.

قوله: «فلا يُظْهِرُ» العامَّةُ على كونِه مِنْ أَظْهر. و «أَحَداً» مفعولٌ به. وقرأ[1] الحسن «يَظْهَرُ» بفتحِ الياءِ والهاءِ، مِنْ ظَهَر ثلاثياً، «أَحَدٌ» فاعلٌ به.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿إلاَّ مَنْ ارتَضَىٰ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منقطعاً أي: لكن مَنْ ارتضاه فإنه يُظْهِرُه على ما يشاءُ مِنْ غَيْبِه بالوَحْيِ. وقولُه: «مِنْ رسولٍ» بيانٌ للمُرْتَضِيْنَ.

وقوله: «فإنَّه يَسْلُكُ» بيانٌ لذلك. وقيل: هو متصلٌ. و «رَصَداً» قد تقدَّم الكلامُ عليه[2]. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً متضمِّنَةً معنىٰ الشرط. وقوله: «فإنَّه» خبرُ المبتدأ على القولَيْنِ. وهو من الاستثناءِ المنقطعِ أيضاً، أي: لكن. والمعنى: لكنْ مَنْ ارتضاه من الرُّسُلِ فإنه يَجْعَلُ له ملائكةً رَصَداً يَحْفظونه.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿لِيَعْلَمَ﴾**: متعلقٌ بـ «يَسْلُكُ». والعامَّةُ على بنائه للفاعلِ. وفيه خلافٌ أي: لِيَعْلَمَ محمدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: لِيَعْلَمَ أي: لِيَظْهَرَ عِلْمُه للناس. وقيل: لِيَعْلَمَ إبليسُ. وقيل: لِيَعْلَمَ المشركون. وقيل: لِيَعْلَمَ الملائكةُ، وهما ضعيفان لإِفرادِ الضمير. والضميرُ في «أَبْلَغُوا» عائدٌ على «مَنْ» مِنْ قولِه: «مَنْ ارتَضَىٰ» راعىٰ لفظَها أولاً، فأفردَ في قولِه: «مِنْ بينِ يدَيْهِ ومِنْ خَلْفِه»، ومعناها ثانياً فَجَمَعَ في قولِه: «أَبْلَغُوا» إلى آخرِه.

---

(١) البحر ٨/ ٣٥٥.

(٢) الآية ٩.

وقرأ[١] ابنُ عباس وزيدُ بن علي «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول. وقرأ ابن أبي عبلةَ والزُّهْري «لِيُعْلِمَ» بضمِّ الياءِ وكسرِ اللامِ أي: لِيُعْلِمَ اللَّهُ ورسولَه بذلك. وقرأ[٢] أبو حيوة «رسالة» بالإِفرادِ، والمرادُ الجمعُ. وابن أبي عبلة «وأُحِيْط وأُحْصِيَ» مبنيين للمفعول، «كلُّ» رفعٌ بأُحْصِي.

قوله: «عَدَداً» يجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً منقولاً من المفعولِ به. والأصل: أحصىٰ عددَ كلِّ شيءٍ كقولِه تعالىٰ: «وفجَّرْنا الأرضَ عيوناً»[٣] أي: عيونَ الأرض، على خلافٍ سَبَقَ في ذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على المصدرِ من المعنى؛ لأنَّ «أحصَىٰ» بمعنى عَدَّ، فكأنه قيل: وعَدَّ كلَّ شيءٍ عَدَداً، ويكون التقديرُ: وأحصىٰ كلَّ شيءٍ إحصاءً، فَيُرَدُّ المصدرُ إلى الفعل، والفعلُ إلى المصدر. ومَنَعَ مكي[٤] كونَه مصدراً للإِظهار فقال: «عَدَداً» نَصْبٌ على البيانِ[٥]، ولو كان مصدراً لأدغم»[٦] قلت: يعني: أنَّ قياسَه أَنْ يكونَ على فَعْل بسكونِ العين، لكنه غيرُ لازمٍ فجاء مصدرُه بفتح العينِ. ولمَّا كان «لِيَعْلَمَ» مضمَّناً معنى: قد عَلِمَ ذلك، جازَ عَطْفُ «وأحاط» على ذلك المقدَّرِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الجن]

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٦٧، والبحر ٨/ ٣٥٧، والقرطبي ١٩/ ٣٠، والنشر ٢/ ٣٩٢.

(٢) البحر ٨/ ٣٥٧.

(٣) الآية ١٢ من القمر.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤١٧.

(٥) أي على التمييز.

(٦) المصدرُ عَدٌّ.

سـورة المزَّمِّـل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿المُـزَّمِّل﴾: أصلُه المتزَمِّلُ، فأُدْغِمَت التاءُ في الزاي يقال: تَزَمَّلَ يتزَمَّلُ تَزَمُّلاً. فإذا أُريد الإِدغامُ اجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ[1]، وبهذا الأصلِ[2] قرأ أُبَيُّ بن كعب. وقرأ عكرمةُ «المُزَمِّل» بتخفيفِ الزاي وتشديدِ الميمِ، اسمَ فاعلٍ، وعلىٰ هذا فيكونُ فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ أصلَه المُزْتَمِلُ على مُفْتَعِل فأُبْدِلَتِ التاءُ ميماً وأُدْغِمَتْ، قاله أبو البقاء[3]، وهو ضعيفٌ. والثاني: أنَّه اسمُ فاعلٍ مِنْ زَمَّل مشدداً، وعلى هذا فيكون المفعولُ محذوفاً، أي: المُزَمِّل جِسْمَه. وقُرِىء كذلك، إلاَّ أنَّه بفتحِ الميمِ اسمَ مفعولٍ منه، أي: المُلَفَّف. والتَّزَمُّلُ: التَّلَفُّفُ. يقال: تَزَمَّلَ زيدٌ بكساءٍ، أي: التفَّ به قال ذو الرِّمة[4]:

٤٣٦٢ـ وكـائِـنْ تَخَطَّـتْ نـاقتـي مِـنْ مَفـازةٍ
ومِـنْ نـائـمٍ عـن ليلِهـا مُتَـزَمِّـلِ

---

(١) ازَّمّل. قلبت التاء زاياً وأدغمت الزاي في الزاي فسكن أول المثلين.

(٢) المُتَزَمِّل. وانظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٣٦٠، والقرطبي ١٩/ ٣١، والمحتسب ٢/ ٣٣٥، والشواذ ١٦٣.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٤) ديوانه ٣/ ١٤٨٧. وكائن أي: كم، أي: كم من نائم عن ليل تلك المفازة وغافل عنها غير عارف بها.

وقال امرؤ القَيس[1]:

٤٣٦٣ـ كــأنَّ ثبيــراً فــي أفــانيــنِ وَدْقِــه
كبيــرُ أُنــاسٍ فــي بِجــادٍ مُــزَمَّــلِ

وهو كقراءةِ بعضِهم المتقدِّمةِ. وفي التفسير: أنه نُودي بذلك لالتفافِه في كِساء.

آ. (٢) قوله: ﴿قُمِ الليلَ﴾: العامَّةُ على كسرِ الميمِ لالتقاءِ السَّاكنَيْن. وأبو السَّمَّال[2] بضمها إتباعاً لحركةِ القاف. وقُرِيء بفَتحِها طَلَباً للخِفَّةِ. قال أبو الفتح[3]: «الغَرَضُ الهَرَبُ من التقاءِ الساكنَيْن، فبأيِّ حركةٍ حُرِّك الأولُ حَصَلَ الغَرَضُ». قلت: إلَّا أنَّ الأصلَ الكسرُ[4] لدليلٍ ذكره النحويون. و «الليلَ» ظرفٌ للقيامِ، وإن استغرقه الحَدَثُ الواقعُ فيه. هذا قولُ البصريين، وأمَّا الكوفيُّون فيجعلون هذا النوعَ مفعولاً به. / [٨٧٩/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿إلَّا قليلاً نِصْفَه﴾: للناس في هذا كلامٌ كثيرٌ، واستدلالٌ على جوازِ استثناءِ الأكثرِ والنصفِ، واعتراضاتٌ وأجوبةٌ عنها. وها أنا أذكرُ ذلك مُحَرِّراً له بعون اللهِ تعالىٰ.

اعلم أنَّ في هذه الآيةِ ثمانيةَ أوجهٍ أحدُها: أنَّ «نصفَه» بدلٌ من «الليلَ» بدلُ بعضٍ من كلٍ. و «إلَّا قليلاً» استثناءٌ من النصفِ كأنه قيل: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ. والضميرُ في «مِنْه» و «عليه» عائدٌ على النصفِ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٠٣.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٣٣٥، والبحر ٨/ ٣٦٠، والقرطبي ١٩/ ٣٣.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٣٥.

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٣٤٢، وشرح الشافية ٢/ ٢٣٥.

والمعنى: التخييرُ بين أمرَيْنِ: بينَ أَنْ يقومَ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ على البَتِّ، وبين أَنْ يَخْتارَ أحدَ الأمرَيْن، وهما: النُّقْصانُ من النصفِ والزيادةُ عليه، قاله الزمخشريُّ[1]. وقد ناقَشَه الشيخ[2]: بأنه يَلْزَمُه تكرارٌ في اللفظِ؛ إذ يَصيرِ التقديرُ: قُم نِصفَ الليلِ إلاَّ قليلاً مِنْ نِصْفِ الليل، أو انقُصْ مِنْ نصفِ الليل. قال: «وهذا تركيبٌ يُنَزَّهُ القرآنُ عنه». قلت: الوجهُ فيه إشكالٌ، لا من هذه الحيثية فإنَّ الأمرَ فيها سهلٌ، بل لمعنىً آخرَ [سأَذْكرهُ قريباً إنْ شاء الله][3].

وقد جعل أبو البقاءِ[4] هذا الوجهَ مرجوحاً فإنه قال: «والثاني هو بدلٌ مِنْ قليلاً ـ يعني النصف ـ[5] قال: «وهو أَشبهُ بظاهرِ الآية لأنه قال: «أو انقُصْ منه أو زِدْ عليه»، والهاءُ فيهما للنِّصْفِ. فلو كان الاستثناءُ من النصف لصار التقديرُ: قُم نصفَ الليل إلاَّ قليلاً أو انقُصْ منه قليلاً، والقليلُ المستثنىٰ غيرُ مقدَّر، فالنقصانُ منه لا يُعْقَلُ». قلت: الجوابُ عنه: أنَّ بعضَهم قد عَيَّنَ هذا القليلَ: فعن الكلبيِّ ومقاتلٍ: هو الثلثُ، فلم يكن القليلُ غيرَ مقدَّرٍ. ثم إنَّ في قولِه تناقضاً لأنه قال: «والقليلُ المستثنىٰ غيرُ مقدَّرٍ، فالنقصانُ منه [لا يُعْقَل»][6] فأعاد الضميرَ على القليل، وفي الأولِ أعادَه على النصفِ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٢) البحر ٨/ ٣٦١.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٥) أي: إن إعراب «نصفه» بدل من «قليلاً».

(٦) من (ش) وأبـي البقاء.

ولقائلٍ أن يقولَ: قد يَنْقَدحُ هذا الوجهُ بإشكالٍ قويٍّ: وهو أنَّه يَلْزَمُ منه تكرارُ المعنىٰ الواحدِ: وذلك أنَّ قولَه «قُمْ نِصْفَ الليلِ إلاَّ قليلاً» بمعنىٰ: انقُصْ مِنْ نصفِ الليل؛ لأنَّ ذلك القليل هو بمعنى النقصانِ، وأنت إذا قلت: قُمْ نصفَ الليلِ إلاَّ القليلَ مِن النصفِ، وقُمْ نصفَ الليل، أو انقُصْ من النصفِ، وجدتَهما بمعنىً. وفيه دقةٌ فتأمَّلْه، ولم يَذْكرِ الحوفيُّ غيرَ هذا الوجهِ المتقدِّمِ، فقد عَرَفْتَ ما فيه.

ومِمَّنْ ذَهَبَ إليه أبو إسحاقَ[1] فإنه قال: «نصفَه» بدلٌ من «الليل»[2] و «إلاَّ قليلاً» استثناءٌ من النصفِ. والضميرُ في «منه» و «عليه» عائدٌ للنصف. المعنى: قُمْ نصفَ الليل أو انقُصْ من النصفِ قليلاً إلى الثلثِ، أو زِدْ عليه قليلاً إلى الثلثَيْن، فكأنَّه قال: قُمْ ثلثَيْ الليلِ أو نصفَه أوثلثَه». قلت: والتقديراتُ التي يُبْرزونها ظاهرةٌ حسنةٌ، إلاَّ أنَّ التركيبَ لا يُساعِدُ عليها، لِما عَرَفْتَ من الإشكال الذي ذكَرْتُه لك آنفاً.

الثاني: أَنْ يكونَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً»، وإليه ذهب الزمخشريُّ[3] وأبو البقاء[4] وابنُ عطية[5]. قال الزمخشريُّ: «وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً»، وكان تخييراً بين ثلاثٍ: بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه، وبين قيامِ الزائدِ عليه، وإنما

---

(١) معاني القرآن ٥/ ٢٣٩. وتصَّرف في النص.

(٢) قال: «كما تقول: ضربت زيداً رأسه».

(٣) الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٥) المحرر ١٦/ ١٤٥.

وَصَفَ النصفَ بالقِلَّةِ بالنسبة إلى الكلِّ». قلت: وهذا هو الذي جعله أبو البقاء أَشْبَهَ مِنْ جَعْلِه بدلاً من «الليل» كما تقدَّمَ.

إلَّا أنَّ الشيخ[1] اعترض هذا فقال: «وإذا كان «نصفَه» بدلاً مِنْ «إلَّا قليلاً» فالضميرُ في «نصفَه»: إمَّا أَنْ يعودَ على المبدلِ منه أو على المستثنىٰ منه، وهو «الليلَ»، لا جائِزٌ أَنْ يعودَ على المبدلِ منه؛ لأنه يَصيرُ استثناءَ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ؛ إذ التقديرُ: إلَّا قليلاً نصفَ القليل، وهذا لا يَصِحُّ له معنىً البتةَ، وإن عاد الضميرُ على الليل فلا فائدةَ في الاستثناءِ من «الليل»، إذ كان يكونُ أَخْصَرَ وأوضحَ وأَبْعَدَ عن الإلباس[2]: قُمِ الليلَ نصفَه. وقد أَبْطَلْنا قولَ مَنْ قال: «إلَّا قليلاً» استثناءٌ من البدلِ، وهو «نصفَه»، وأنَّ التقديرَ: قُمِ الليلَ نصفَه إلَّا قليلاً منه، أي: من النصفِ. وأيضاً: ففي دَعْوىٰ أنَّ «نصفَه» بدلٌ مِنْ «إلَّا قليلاً»، والضميرُ في «نصفَه» عائدٌ على «الليل»، إطلاقُ القليلِ على النصفِ، ويَلْزَمُ أيضاً أَنْ يصيرَ التقديرُ: إلَّا نصفَه فلا تَقُمْه / ، أو انقُصْ من النصفِ الذي لا تقومه[3] وهذا معنىً لا يَصِحُّ وليس المرادَ من الآيةِ قطعاً». [٨٧٩/ب]

قلت: نقولُ بجواز عَوْدِه على كلٍ منهما، ولا يَلْزَمُ محذورٌ. أمَّا ما ذكره: مِنْ أنه يكونُ استثناءَ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ فممنوعٌ، بل هو استثناءُ معلومٍ مِنْ معلومٍ، لأنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ القليل قَدْرٌ معيَّنٌ وهو الثلثُ،

---

(١) البحر ٨/ ٣٦١.

(٢) البحر: «أن يكون التركيب».

(٣) الأصل «لا تقمه» والتصحيح من البحر وقال بعدها: «أو زد عليه النصف الذي لا تقومه».

والليل، فليس بمجهولٍ. وأيضاً فاستثناءُ المُبْهَمِ قد وَرَدَ. قال تعالى: «ما فعلوه إلاَّ قليلاً منهم»[1] وقال تعالى: «فشَرِبوا منه إلاَّ قليلاً منهم»[2] وكان حقُّه أَنْ يقولَ: لأنه بدلُ مجهولٍ مِنْ مجهولٍ. وأمَّا ما ذكره مِنْ أنَّ أَخْصَرَ منه وأَوْضَحَ كيتَ وكيت: أمَّا الأخصرُ فمُسَلَّمٌ. وأمَّا أنه مُلْبِس فممنوعٌ، وإنما عَدَلَ عن اللفظِ الذي ذكَرَه لأنه أَبْلَغ.

وبهذا الوجهِ اسْتَدَلَّ مَنْ قال بجوازِ استثناءِ النصفِ والأكثرِ. ووجهُ الدلالةِ على الأولِ: أنَّه جَعَلَ «قليلاً» مستثنىً من «الليل»، ثم فَسَّر ذلك القليلَ بالنصفِ فكأنه قيل: قُمِ الليلَ إلاَّ نصفَه. ووَجْهُ الدلالةِ على الثاني[3]: أنَّه عَطَفَ «أو زِدْ عليه» على «انقُصْ منه» فيكونُ قد استثنى الزائدَ على النصفِ؛ لأنَّ الضميرَ في «مِنْه»، وفي «عليه» عائدٌ على النصفِ. وهو استدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الكثرةَ إنما جاءَتْ بالعطفِ، وهو نظيرُ أَنْ تقول: «له عندي عشرةٌ إلاَّ خمسةً ودرهماً ودرهماً» فالزيادةُ على النصفِ بطريقِ العطفِ لا بطريقِ أن الاستثناءِ أخرجَ الأكثرَ بنفسِه.

الثالث: أنَّ «نصفَه» بدلٌ من «الليلَ» أيضاً كما تقدَّم في الوجه الأولِ، إلاَّ أنَّ الضميرَ في «منه» و «عليه» عائدٌ على الأقلِّ من النصف. وإليه ذهب الزمخشري[4] فإنه قال: «وإنْ شِئْتَ قلت: لَمَّا كان معنى «قُمِ الليلَ إلاَّ قليلاً نصفَه» إذا أَبْدَلْتَ النصفَ من «الليل»: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليل، رَجَعَ الضميرُ في «منه» و «عليه» إلى الأقلِّ من النصفِ، فكأنه

---

(١) الآية ٦٦ من النساء وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٣٥.
(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(٣) وهو الأكثر.
(٤) الكشاف ٤/ ١٧٥.

قيل: قُمْ أقلَّ مِنْ نصفِ الليلِ أو قُمْ أنقصَ مِنْ ذلك الأقلِّ أو أزيدَ مِنْه قليلاً، فيكون التخييرُ فيما وراءَ النصفِ بينه وبينَ الثُّلُثِ».

الرابع: أَنْ يكونَ «نصفَه» بدلاً مِنْ «قليلاً» كما تقدَّمَ، إلاَّ أنَّك تجعلُ القليلَ الثاني رُبْعَ الليلِ. وقد أوضح الزمخشريُّ[1] هذا أيضاً فقال: «ويجوزُ إذا أَبْدَلْتَ «نصفَه» مِنْ «قليلاً» وفَسَّرْتَه به أَنْ تجعلَ «قليلاً» الثاني بمعنىٰ نصفِ النصفِ، بمعنى الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفَه، وتجعلَ المزيدَ على هذا القليل ــ أعني الربعَ ــ نصفَ الربع، كأنه قيل: أو زِدْ عليه قليلاً نصفَه. ويجوزُ أَنْ تجعلَ الزيادةَ لكونِها مُطْلَقَةً تتمَّةَ الثلثِ فيكون تخييراً بين النصفِ والثلثِ والرُّبُع» انتهى. وهذه الأوجهُ التي حَكَيْتُها عن أبي القاسم مِمَّا يَشْهدُ له باتِّساعِ عِلْمِه في كتاب الله. ولَمَّا اتسَعَتْ عبارتُه على الشيخ قال[2]: «وما أوسعَ خيالَ هذا الرجلِ!! فإنه يُجَوِّزُ ما يَقْرُبُ وما يَبْعُدُ». قلت: وما ضَرَّ الشيخَ لو قال: وما أوسعَ عِلْمَ هذا الرجلِ!!

الخامس: أَنْ يكونَ «إلاَّ قليلاً» استثناءً مِن القيامِ، فتجعلَ الليلَ اسم جنسٍ ثم قال: «إلاَّ قليلاً، أي: إلاَّ اللياليَ التي تترُكُ قيامَها عند العُذْرِ البيِّنِ ونحوِه. وهذا النَّظر يَحْسُنُ مع القولِ بالنَّدْبِ، قاله ابنُ عطية[3]، احتمالاً مِنْ عندِه. وفي عبارته: «التي تُخِلُّ بقيامِها» فأَبْدَلْتُها: «التي تَتْرُكُ قيامَها». وفي الجملة فهذا خلافُ الظاهرِ، وتأويلٌ بعيدٌ.

السادس: قال الأخفش[4]: «إنَّ الأصل: قُم الليلَ إلاَّ قليلاً

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٢) البحر ٨/ ٣٦٢.

(٣) المحرر ١٦/ ١٤٦.

(٤) معاني القرآن له ٥١٢.

أو نصفَه، قال: «كقولك: «أَعْطِه درهماً درهَمَيْن ثلاثةً»، أي: أو درهمَيْن أو ثلاثةً». وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن فيه حَذْفَ حرفِ العطفِ، وهو ممنوعٌ لم يَرِدْ منه إلاَّ شَيْءٌ شاذٌّ يمكن تأويلُه كقولِهم: «أكلْتُ لحماً سَمَكاً تَمْراً» وقول الآخر[1]:

٤٣٦٤ـ كيف أَصْبَحْتَ كيف أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ

أي: لحماً وسمكاً وتمراً، وكذا كيف أصبَحْتَ وكيف أمسَيْتَ. وقد خَرَّجَ الناس هذا على بَدَلِ البَداء.

السابع: قال التبريزيُّ: «الأمرُ بالقيام والتخييرُ في الزيادةِ والنقصان، وقعَ على الثلثَيْن مِنْ آخرِ الليلِ؛ لأنَّ الثلثَ الأولَ وقتُ العَتَمَةِ، والاستثناءُ واردٌ على المأمورِ به، فكأنه قال: قُمْ ثُلُثي الليلِ إلاَّ قليلاً، أي: ما دونَ نصفِه، أو زِدْ عليه، أي: على الثلثَيْنِ، فكان التخيير في الزيادةِ والنقصانِ واقعاً على الثلثَيْن» وهو كلامٌ غريبٌ لا يَظْهَرُ من هذا التركيبِ.

[٨٨٠/أ] الثامن: أنَّ «نصفَه» منصوبٌ على إضمارِ فِعْلٍ / ، أي: قُمْ نصفَه، حكاه مكيٌّ[2] عن غيرِه، فإنَّه قال: «نصفَه بدلٌ من «الليل» وقيل: انتصبَ على إضمارِ: قُمْ نصفَه». قلت: وهذا في التحقيقِ هو وجهُ البدلِ الذي ذكرَه أولاً؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ.

آ. (٥) قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي﴾: هذه الجملةُ مستأنفةٌ. وقال

---

(١) تقدم برقم ١٢٨٥.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤١٨.

الزمخشري[1]: «وهذه الآيةُ اعتراضٌ». ثم قال: «وأراد بهذا الاعتراضِ أنَّ ما كُلِّفَهُ مِنْ قيامِ الليلِ مِنْ جُملةِ التكاليفِ الثقيلةِ الصعبةِ التي وَرَدَ بها القرآنُ؛ لأنَّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحةِ والهدوءِ، فلا بُدَّ لِمَنْ أحياه مِنْ مُضادَّةٍ لطَبْعِه ومجاهدةٍ لنَفْسِه». انتهى. يعني بالاعتراضِ من حيث المعنىٰ لا من حيث الصناعةُ؛ وذلك أنَّ قولَه: «إنَّ ناشئةَ الليلِ هي أشدُّ» مطابِقٌ لقولِه: «قُمِ الليلَ» فكأنه شابَهَ الاعتراضَ من حيث دُخولُه بين هذَيْن المتناسِبَيْن.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾: في الناشئةِ أوجهٌ، أحدها: أنها صفةٌ لمحذوفٍ، أي: النفسَ الناشئةَ بالليلِ التي تَنْشَأُ مِنْ مَضْجَعِها، للعبادة، أي: تَنْهَضُ وترتفعُ. مِنْ نَشَأَتِ السحابةُ: إذا ارتفعَتْ. ونَشَأَ مِنْ مكانِه ونَشَز: إذا نَهَضَ قال[2]:

٤٣٦٥ــ نَشَأْنا إلى خُوصٍ بَرَىٰ نَيَّها السُّرىٰ
وأَشْرَف منها مُشْرِفاتِ القَماحِدِ

والثاني: أنَّها مصدرٌ بمعنى قيامِ الليل، على أنها مصدرٌ مِنْ نَشَأَ: إذا قام ونَهَضَ، فتكونُ كالعافية، قالهما الزمخشري[3].

الثالث: أنها بلغةِ الحبشةِ، نَشَأَ الرجلُ: أي قامَ من الليل. قال الشيخ[4]: «فعلى هذا هي جمعُ ناشِىء، أي: قائِم». قلت: يعني أنها صفةٌ.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٤/ ٣٨٩، والبحر ٨/ ٣٦٣، والخوص: ج خوصاء وهي الناقة المرتفعة، الضخمة الأسفل. النَّيُّ: الشحم. السرىٰ: سير الليل. والقماحد: ج القَمَحْدُوَة وهو مؤخر القَذال أو أعلاه.

(٣) الكشاف ٤/ ١٧٦.

(٤) البحر ٨/ ٣٦٢.

لشيٍ يُفْهِمُ الجَمْعَ، أي: طائفةً أو فِرْقةً ناشئةً، وإلاَّ ففاعلٌ لا يُجْمَعُ على فاعِلة.

الرابع: أنَّ «ناشئة الليل» ساعاتُه؛ لأنها تَنْشَأ شيئاً بعد شيء[1]. وقَيَّدها ابنُ عباس والحسنُ بما كان بعد العِشاء، وما كان قبلَها فليسَ بناشئةٍ. وخَصَّصَتْها عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ بمعنىً آخرَ: وهو أَنْ يكونَ بعد النومِ، فلو لم يتقدَّمْها نومٌ لم تكُنْ ناشئةً.

قوله: «وَطْئاً» قرأ[2] أبو عمروٍ وابنُ عامر بكسرِ الواو وفتح الطاءِ بعدَها ألفٌ[3]. والباقون بفتح الواو وسكون الطاء. وقرأ قتادةُ وشبلٌ عن أهل مكة «وِطْئاً». وظاهرُ كلامِ أبـي البقاءِ[4] يُؤْذِنُ أنه قُرِىء بفتحِ الواو مع المدِّ[5] فإنه قال: «وِطاء ـ بكسرِ الواو ـ بمعنىٰ: مُواطَأَة، وبفتحها اسمٌ للمصدر، و «وَطْئاً» على فَعْل، وهو مصدرٌ وَطِىءَ» فالوِطاءُ مصدرُ واطَأَ كقِتال مصدرِ قاتَل. والمعنى: أنها أشدُّ مواطَأَةً، أي: يُواطِىءُ قلبُها لسانَها، إنْ أَرَدْتَ النفسَ، أو يُواطىء فيها قَلْبُ القائمِ لسانَه، إنْ أَرَدْتَ القيامَ أو العبادةَ أو الساعاتِ، أو أشدُّ موافقةً لِما يُراد من الخُشوعِ والإِخلاصِ. والوَطْءُ ـ بالفتح أو الكسرِ ـ على معنى: أشدُّ ثَباتَ قَدَمٍ وأَبْعدُ مِن الزَّلَلِ، أو أثقلُ وأغلظُ مِنْ صلاةِ النهارِ على المصلِّي، من قوله

---

(١) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٢٧٣.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٦٣، والتيسير ٢١٦، والحجة ٧٣٠، والقرطبي ١٩/ ٤٠، والشواذ ١٦٤، والإتحاف ٢/ ٥٦٩.

(٣) «وِطاءً».

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٥) وهي قراءة ابن محيصن كما في الإتحاف ٢/ ٥٦٩، والشواذ ١٦٤.

عليه السلام: «اللهم اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرَ»[1] وعلى كلٍّ تقدير فانتصابُه على التمييز.

قوله: «وأَقْوَمُ» حكى الزمخشري[2]: أنَّ أَنَساً قرأ «وأَصْوَبُ قِيلاً» فقيل له: يا أبا حمزةَ إنما هي: وأقومُ!! «فقال: «إنَّ أَقْوَمَ وأَصْوَبَ وأَهْيَأَ واحدٌ» وأنَّ أبا سرار الغَنَوِيَّ قرأ «فحاسُوا[3] خلالَ الديارِ» بالحاءِ المهملةِ فقيل له: هي بالجيم. فقال: حاسُوا وجاسُوا واحدٌ». قلت: له غَرَضٌ في هاتَيْن الحكايَتَيْن، وهو جوازُ قراءةِ القرآنِ بالمعنىٰ، وليس في هذا دليلٌ؛ لأنه تفسيرُ معنىً. وأيضاً فما بَيْنَ أيدينا قرآنٌ متواترٌ، وهذه الحكايةُ آحادٌ. وقد تقدَّم أنَّ أبا الدرداءِ كان يُقرِىءُ رجالاً «إنَّ شجرةَ الزَّقُّوم طعامُ الأثيمِ»[4] فجعل الرجلُ يقول: اليتيم. فلمَّا تَبَرَّم به قال: طعامُ الفاجرِ يا هذا. فاستَدَلَّ به على ذلك مَنْ يَرَىٰ جوازَه. وليس فيه دليلٌ؛ لأنَّ مقصودَ/ أبي الدرداءِ بيانُ المعنىٰ، فجاء بلفظٍ مبينٍ. [٨٨٠/ب]

آ. (٧) قوله: ﴿سَبْحاً﴾: العامَّةُ على الحاء المهملة وهو مصدرُ سَبَحَ، وهو استعارةٌ، استعارَ للتصرُّفِ في الحوائجِ السِّباحةَ في الماءِ، وهي البُعْدُ فيه. وقرأ[5] يحيى بن يعمر وعكرمة وابنُ أبي عبلة «سَبْخاً» بالخاء المعجمةِ. واختلفوا في تفسيرِها، فقال الزمخشريُّ[6]:

---

(١) رواه البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب يهوى بالتكبير حين يسجد. الفتح ٢/ ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٦.

(٣) الآية ٥ من الإسراء وانظر: الدر المصون ٧/ ٣١٤.

(٤) الآية ٤٤ من الدخان.

(٥) البحر ٨/ ٣٦٣، والقرطبي ١٩/ ٤٢، والشواذ ١٦٤.

(٦) الكشاف ٤/ ١٧٦.

«استعارةً مِنْ سَبْخِ الصُّوفِ: وهو نَفْشُه ونَشْرُ أجزائِه لانتشارِ الهَمِّ وتفرُّقِ القلبِ بالشواغل. وقيل: التَّسْبيخُ: التخفيفُ، حكىٰ الأصمعيُّ: سَبَخَ الله عَنَك الحُمَّىٰ، أي: خَفَّفَها عنك. قال الشاعر[1]:

٤٣٦٦ـ فَسَبِّـخْ عليـكَ الهَـمَّ واعلـمْ بـأنَّـه
إذا قَـدَّرَ الـرحمـنُ شيئـاً فكـائِـنُ

أي: خَفِّفْ. ومنه «لا تُسَبِّخي بدُعائِك»[2]، أي: لا تُخَفِّفي. وقيل: التَّسْبيخ: المَدُّ. يقال: سَبِّخي قُطْنَكِ، أي: مُدِّيه، والسَّبيخة: قطعة من القطن. والجمعُ سبائِخُ. قال الأخطل[3] يصف صائِداً وكلاباً:

٤٣٦٧ـ فـأَرْسَلـوهُـنَّ يُـذْرِيْـنَ الترابَ كمـا
يُـذْرِيْ سبـائـخَ قُطْـنٍ نَـدْفُ أوتـارِ

وقال أبو الفضل الرازي: «وقرأ ابن يعمرَ وعكرمة «سَبْخاً» بالخاء معجمةً وقالا: معناه نَوْماً، أي: يَنامُ بالنهار ليَسْتعينَ به على قيام الليل. وقد تحتمِلُ هذه القراءةُ غيرَ هذا المعنىٰ، لكنهما فَسَّراها فلا تَجاوُزَ عنه». قلت: في هذا نظرٌ؛ لأنهما غايةُ ما في البابِ أنَّهما نقلا هذه القراءةَ، وظَهَرَ لهما تفسيرُها بما ذكرا، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذلك أنَّه لا يجوزُ غيرُ ما ذَكَرا مِنْ تفسيرِ اللفظة.

آ. (٨) **قوله: ﴿تَبْتِيْلا﴾**: مصدرٌ على غير الصدرِ وهو واقعٌ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (سبخ)، والقرطبي ١٩/ ٤٣.

(٢) رواه أحمد عن عائشة قالت: سرق سارق، فدعت عليه فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لا تُسَبِّخي عنه. المسند ٦/ ٤٥. وانظر: النهاية ٢/ ٣٣٢.

(٣) ديوانه ١/ ١٦٦، واللسان (سبخ) والقرطبي ١٩/ ٤٣. يذرين: يُثِرن.

موقعَ التَّبَتُّل؛ لأنَّ مصدرَ تَفَعَّل: تَفَعُّل نحو: تَصَرَّفَ تَصَرُّفاً، وتكرَّمَ تكرُّماً. وأمَّا التفعيلُ فمصدرُ فَعَّل نحو: صَرَّف تَصْرِيفاً. ومثلُه قولُ الشاعر[1]:

٤٣٦٧ـ وقـد تَطَـوَّيْـتُ انْطِـواءَ الحِضْـبِ

فأوقعَ الانفعالَ مَوْقعَ التَّفَعُّل. قال الزمخشري[2]: «لأنَّ معنىٰ تَبَتَّل: بَتَّلَ نفسَه، فجيْءَ به على معناه مراعاةً لحَقِّ الفواصِل». والتبتُّل: الانقطاعُ. ومنه «امرأة بتولٌ»، أي: انقطَعَتْ عن النِّكاحِ، وبَتَلْتُ الحَبْلَ: قَطَعْتُه. قال الليث: البَتْلُ: تمييزُ الشيءِ من الشيءِ. وقالوا: «طَلْقَةٌ بَتْلَةٌ»، و «هِبَةٌ بَتْلَةٌ» يعنونَ انقطاعها عن صاحبِها، فالتبتيلُ تَرْكُ النِّكاحِ، والزهدُ فيه. والمرادُ به في الآيةِ الكريمة الانقطاعُ إلى عبادةِ اللهِ تعالى دونَ تَرْكِ النكاح. وفي الحديث[3]: «أنَّه نَهَىٰ عن التبتُّل»، أي: الانقطاع عن النِّكاح، ومنه سُمِّي الراهبُ «مُتَبَتِّلاً» لانقطاعِه عن النكاحِ. قال امرؤ القيس[4]:

٤٣٦٨ـ تُضِـيْءُ الظـلامَ بـالعَشِـيِّ كـأنَّهـا
منـارةُ مُمْسَـىٰ راهِـبٍ مُتَبَتِّـلِ

آ. (٩) **قوله: ﴿رَبُّ المشرق﴾**: قرأ[5] الأخَوان وأبو بكر

---

(١) تقدم برقم ١٢٢٧. والأصل «قول الآخر» وفيها نظر.

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٧.

(٣) رواه أحمد في المسند ٥/ ١٧.

(٤) ديوانه ١٧. ومُمسىٰ: وقت إمساء الراهبِ.

(٥) السبعة ٦٥٨، والحجة ٧٣١، والقرطبي ١٩/ ٤٥، والبحر ٨/ ٣٦٣، والتيسير ٢١٦، والنشر ٢/ ٣٩٣.

وابن عامر بجرِّ «ربِّ المشرق» على النعت لـ «ربِّك» أو البدلِ منه أو البيانِ له. وقال الزمخشري[1]: «وعن ابن عباس على القَسَم بإضمارِ حرفِ القسمِ كقولك: «اللَّهِ لأفعلَنَّ»، وجوابُه «لا إله إلاَّ هو» كما تقول: «واللَّهِ لا أحَدَ في الدار إلاَّ زيدٌ» قال الشيخ[2]: «لعلَّ هذا التخريجَ لا يَصِحُّ عن ابن عباس؛ لأنَّ فيه إضمارَ الجارِّ، ولا يُجيزه البصريون إلاَّ مع لفظِ الجلالةِ المعظمةِ خاصةً، ولأنَّ الجملةَ المنفيَّةَ في جوابِ القسم إذا كانَتْ اسميةً فإنما تُنْفَىٰ بـ «ما» وحدَها، ولا تُنْفَىٰ بـ «لا» إلاَّ الجملةُ المصدرةُ بمضارعٍ كثيراً، أو بماضٍ في معناه قليلاً، نحو قوله[3]:

٤٣٦٩ـ رِدُوا فــواللَّــهِ لا ذُدْنــاكُــمُ أبــداً
مــا دام فــي مــائِنــا وِرْدٌ لــوُرَّادِ

والزمخشريُّ أورد ذلك على سبيلِ التجويزِ والتسليمِ، والذي ذكره النحويُّون هو نفيُها بـ «ما» كقوله[4]:

٤٣٧٠ـ لَعَمْــرُك مــا سَعْــدٌ بخُلَّــةِ آثِــمٍ
ولا نَــأْنَــأٍ يــومَ الحِفــاظِ ولا حَصِــرْ

قلت: قد أطلقَ الشيخ جمالُ الدين بن مالك[5] أنَّ الجملةَ المنفيَّةَ سواءً كانَتْ اسميةً أم فعليةً تُتَلَقَّى بـ «ما» أو «لا» أو «إنْ» بمعنىٰ «ما»، وهذا هو الظاهر.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٧.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٤.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/ ٩، والدرر ١/ ٤.
(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١١٢، واللسان (نأنأ). النأنأ: الضعيف المقصِّر. الخُلَّة: المودة. والحَصِرُ: الضيِّق الصَّدْر.
(٥) شرح التسهيل له ٣/ ٢٠٦.

وباقي السبعةِ برفعِه[١] على الابتداءِ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه: «لا إله إلاَّ هو» أو على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هو رَبُّ. وهذا أحسنُ لارتباطِ الكلامِ بعضِه ببعضٍ. / وقرأ زيدُ بن عليٍّ «رَبَّ» بالنصبِ على المدحِ. وقرأ العامَّةُ «المَشْرِقِ والمغربِ» موحَّدتَيْن. وعبدُ الله[٢] وابن عباس «المشارقِ والمغارِبِ» ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ «ربَّ» في قراءةِ زيد مِنْ وجهَيْنِ آخرَيْنِ، أحدُهما: أنَّه بدلٌ مِنْ «اسمَ ربِّك» أو بيانٌ له، أو نعتٌ له، قاله أبو البقاء[٣]، وهذا يَجِيْءُ على أن الاسمَ هو المُسَمَّىٰ. والثاني: أنه منصوبٌ على الاشتغالِ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: فاتَّخِذْ ربَّ المشرِقِ فاتَّخِذْه، وما بينهما اعتراضٌ. [٨٨١/أ]

آ. (١١) **قوله: ﴿والمُكَذِّبِيْن﴾**: يجوزُ نصبُه على المعيَّةِ، وهو الظاهرُ، ويجوزُ على النَّسَقِ، وهو أوفقُ للصِّناعةِ[٤].

قوله: «أُوْلي النَّعْمة» نعتٌ للمكذِّبين. والنَّعْمَةُ بالفتح: التنعُّم، وبالكسرِ: الإنعام، وبالضمِّ: المَسَرَّةُ. يقال: نُعْمُ ونُعْمَةُ عَيْنٍ[٥].

قوله: «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ، أي: تَمْهيلاً، أو لظرفِ زمانٍ محذوفٍ، أي: زماناً قليلاً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿أَنْكالاً﴾**: جمعُ نِكْلٍ. وفيه قولان، أشهرُهما: أنه القَيْدُ. وقيل: الغُلُّ، والأولُ أَعْرَفُ. وقالت الخنساء[٦]:

---

(١) أي: رفع «رَبُّ المشرقَيْنِ».

(٢) البحر ٨/ ٣٦٣.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٧١.

(٤) لأن النسق مقدم على المعية حال جوازهما.

(٥) انظر: الصحاح (نعم).

(٦) ديوانها ٩٢، والقرطبي ١٩/ ٤٦، والبحر ٨/ ٣٦٤.

٤٣٧١ـ دَعــــاكَ فَقَطَّعْـــــتَ أنكـــالَـــهُ
وقـــد كُـــنَّ مِـــنْ قبـــلُ لا تُقْطَـعُ

آ. (١٣) قوله: ﴿ذا غُصَّةٍ﴾: الغُصَّةُ: الشَّجَىٰ، وهو ما يَنْشَبُ في الحَلْقِ فلا يَنْساغُ. ويُقال: غَصَصْتَ بالكسرِ، فأنتَ غاصٌّ وغَصَّانُ قال[١]:

٤٣٧٢ـ لـــو بغيـــرِ المـــاءِ حَلْقـــي شَـــرِقٌ
كنـــتُ كـالغَصَّـانِ بـالمـاءِ اعتصـاري

آ. (١٤) قوله: ﴿يومَ تَرْجُفُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ «ذَرْني»، وفيه بُعْدٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بالاستقرارِ المتعلِّقِ به «لَدَيْنا». والثالث: أنه صفةٌ لـ «عذاباً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: عذاباً واقعاً يومَ تَرْجُفُ. والرابع: أنه منصوبٌ بـ «أليم». والعامَّةُ «تَرْجُفُ» بفتح التاءِ وضمِّ الجيمِ مبنياً للفاعلِ. وزيدُ بن علي[٢] يقرؤُه مبنياً للمفعولِ مِنْ أَرْجَفَها[٣].

قوله: «مَهِيْلاً» أصلُه مَهْيُول كمَضْروب، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ فنُقِلَتْ إلى الساكنِ قبلَها، وهو الهاءُ، فالتقىٰ ساكنان. فاختلف النحاةُ في العمل في ذلك[٤]: فسيبويه وأتباعُه حذفوا الواوَ، وكانَتْ أَوْلىٰ بالحَذْفِ؛

---

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) البحر ٨/ ٣٦٤.

(٣) تحتمل هذه القراءة أن تكون من فعل وأفعل؛ لأن المبني للمجهول منهما واحد.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٣، الممتع ٤٥٧، شرح الشافية ٣/ ١٤٧، والأصول ٣/ ٢٨٤، والمنصف ١/ ٢٨٧.

لأنها زائدةٌ، وإنْ كانَتْ القاعدةُ أنَّ ما يُحْذَفُ لالتقاءِ الساكنَيْن الأولُ، ثم كَسَرُوا الهاءَ لتَصِحَّ الياءُ، ووزنُه حينئذٍ مَفِعْل. والكسائيُّ والفراء والأخفش حذفوا الياءَ؛ لأنَّ القاعدةَ في التقاءِ الساكنَيْنِ إذا احْتِيج إلى حَذْفِ أحدِهما حُذِف الأولُ وكان ينبغي على قولِهم أَنْ يُقال: فيه: مَهُوْل، إلاَّ أنَّهم كَسَروا الهاءَ لأجلِ الياءِ التي كانَتْ، فقُلِبت الواوُ ياءً، ووزنُه حينئذٍ مَفُوْلاً على الأصلِ، ومَفِيلاً بعد القلب.

قال مكي[1]: «وقد أجازوا كلُّهم أَنْ يأتيَ على أصلِه في الكلامِ فتقول: مَهْيُوْل ومَبْيُوْع، وما أشبه ذلك مِنْ ذواتِ الياءِ. فإنْ كان مِنْ ذواتِ الواوِ لم يَجُزْ أَنْ يأتيَ على أصلِه عند البصريين، وأجازه الكوفيون نحو: مَقْوُوْل ومَصْوُوْغ، وأجازوا كلُّهم مَهُوْل ومَبُوْع على لغةِ مَنْ قال: بُوع المتاعُ، وقُول القولُ، ويكونُ الاختلافُ في المحذوفِ منه على ما تقدَّم». قلت: التتميمُ في مَبْيُوع ومَهْيُوْل وبابِه لغةُ تميم، والحَذْفُ لغةُ سائِرِ العربِ. ويُقال: هِلْتُ الترابَ أَهيلُه هَيْلاً فهو مَهِيل. وفيه لغةٌ: أَهَلْتُه ـ رباعياً ـ إهالةً فهو مُهال نحو: أَبَعْتُه إباعَةً فهو مُباعٌ.

والكثيبُ: ما اجتمع من الرَّمْل / والجمعُ في القلَّة: أَكْثِبَة، وفي الكثرة: كُثْبان وكُثُب، كرَغِيف وأَرْغِفَة ورُغْفان ورُغُفُ. قال ذو الرمة[2]: [٨٨١/ب]

٤٣٧٣ـ فقلـــت لهـــا: لا إنَّ أهلـــيَ جيـــرةٌ
لأكثبـــةِ الـــدَّهْنـــا جميعـــاً ومـــاليـــا

والمَهيلُ: ما انهالَ تحت القَدَمِ، أي: انصَبَّ، مِنْ هِلْتُ الترابَ،

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤١٩.
(٢) ديوانه ٢/ ١٣١٢.

أي: طَرَحْتُه. قال الزمخشري[١]: «مِنْ كَثَبْتُ الشيءَ إذا جَمَعْتَه، ومنه الكُثْبَةُ من اللبن[٢]. قالت الضائنة[٣]: أُجَزُّ جُفالاً وأُحْلَبُ كُثَباً عِجالاً».

آ. (١٦) قوله: ﴿فعصىٰ فرعون الرسولَ﴾: إنما عَرَّفه لتقدُّمِ ذِكْرِه، وهذه أل العهديةُ، والعربُ إذا قَدَّمَتْ اسماً ثم حَكَتْ عنه ثانياً أَتَوْا به مُعَرَّفاً بأل، أو أَتَوْا بضميرِه لئلا يُلْبَسَ بغيرِه نحو: «رأيتُ رجلاً فأكرَمْت الرجلَ» أو فأكْرَمْتُه، ولو قُلْتَ: «فأكرَمْتُ رجلاً» لَتَوَهَّمَ أنه غيرُ الأولِ، وسيأتي تحقيقُ هذا عند قولِه تعالى: «إنَّ مع العُسْرِ يُسْراً»[٤] وقولِه عليه السلام: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْن»[٥].

آ. (١٧) قوله: ﴿يوماً﴾: منصوبٌ إمَّا بـ«تَتَّقُون» على سبيلِ المفعولِ به تجوُّزاً. وقال الزمخشري[٦]: «يوماً» مفعولٌ به، أي: فكيف تَقُوْنَ أنفسَكم يومَ القيامةِ وهَوْلَه إنْ بَقِيْتُمْ على الكفرِ؟». وناقشه الشيخُ[٧] فقال: «وتَتَّقون مضارعُ اتَّقىٰ، واتَّقى ليس بمعنى وَقَى حتى يُفَسِّرَه به، واتَّقىٰ يتعدَّى إلى واحدٍ، ووَقَىٰ يتعدَّىٰ إلى اثنين. قال تعالى: «ووقاهم عذابَ الجحيم»[٨]. ولذلك قَدَّره الزمخشريُّ بـ تَقُون أنفسَكم، لكنه ليس «تتَّقون» بمعنىٰ يَقُوْن، فلا يُعَدَّىٰ تَعْدِيَتَه» انتهىٰ.

---

(١) الكشاف ٤/١٧٧.

(٢) أي القليل منه.

(٣) في بعض ما تضعه على ألسنة البهائم. انظر: اللسان (كثب). والضائنة: أنثى الضأن وهو ذو الصوف من الغنم. والجُفال: ما يجزُّ من الصوف.

(٤) الآية ٦ من الشرح.

(٥) رواه مالك في الموطأ. انظر: ٢١ كتاب الجهاد ٦، ٢/٤٤٦.

(٦) الكشاف ٤/١٧٨.

(٧) البحر ٨/٣٦٥.

(٨) الآية ٥٦ من الدخان.

ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الظرفِ، أي: فكيف لكم بالتقوىٰ يومَ القيامة، إنْ كَفَرْتُمْ في الدنيا؟ قاله الزمخشريُّ[1]. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ مفعولاً به بـ «كَفَرْتُمْ» إذا جُعِل «كَفَرْتُمْ» بمعنى جَحَدْتُم، أي: فكيف تَتَّقون اللَّهَ وتَخْشَوْنه إنْ جَحَدْتُمْ يومَ القيامةِ؟ ولا يجوزُ أن ينتصِبَ ظرفاً؛ لأنهم لا يكفرون ذلك اليومَ؛ بل يُؤْمِنون لا محالةَ. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على إسقاطِ الجارِّ، أي: إن كفرتُمْ بيومِ القيامةِ. والعامَّةُ على تنوين «يوماً» وجَعْلِ الجملةِ بعده نعتاً له. والعائدُ محذوفٌ، أي: يَجْعل الوِلْدانَ فيه. قاله أبو البقاء[2] ولم يتعرَّضْ للفاعلِ في «يَجْعَلُ»، وهو على هذا ضميرُ الباري تعالى، أي: يوماً يجعلُ اللَّهُ فيه. وأحسنُ مِنْ هذا أَنْ يُجْعَلَ العائدُ مضمراً في «يَجْعَلُ» هو فاعلَه، وتكون نسبةُ الجَعْلِ إلى اليومِ من بابِ المبالغةِ، أي: نفسُ اليوم يَجْعَلُ الوِلْدانَ شِيْبا.

وقرأ[3] زيدُ بنُ عليّ «يومَ يَجْعَلُ» بإضافةِ الظرفِ للجملة. والفاعلُ على هذا هو ضميرُ الباري تعالىٰ. والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير فـ «شِيْباً» مفعولٌ ثانٍ، وهو جمعُ أَشْيَب. وأصلُ الشينِ الضمُّ فكُسِرَتْ لتصِحَّ الياءُ نحو: أحمر وحُمْر. قال الشاعر[4]:

٤٣٧٤ـ مِنَّا الذي هُوَ ما إنْ طُرَّ شارِبُه
والعانِسُون ومنا المُرْدُ والشِّيْبُ

---

(١) الكشاف ٤/١٧٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٢.

(٣) البحر ٨/٣٦٥.

(٤) البيت لأبي قيس بن رفاعة، وهو في المغني ٤٠٠، وأمالي الشجري ٢/٢٣٨، والعيني ١/١٦٧، والهمع ١/٤٥، والدرر ١/١٩، واللسان (عنس) و «إنْ» في البيت زائدة، و «ما» نافية. والعانس شذَّ إطلاقها على المذكر والأشهر استعمالها في المؤنث. وانظر في إعراب البيت: المغني ٤٠١.

وقال آخر[1]:

٤٣٧٥ـ ....

لَعِبْنَ بنا شِيْباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا

آ. (١٨) قوله: ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ به﴾: صفةٌ أخرىٰ، أي: مُتَشَقِّقة بسبب هَوْلِه. وإنما لم تُؤَنَّثِ الصفةُ لأحدِ وجوهٍ منها: تأويلُها بمعنى السَّقْفِ. ومنها: أنها على النَّسَبِ أي: ذات انفطارٍ نحو: مُرْضِعٍ وحائضٍ. ومنها: أنها تُذَكَّر وتؤنَّثُ. أنشد الفراء[2]:

٤٣٧٦ـ ولو رَفَعَ السَّماء إليه قوماً
لَحِقْنا بالسَّماءِ وبالسَّحابِ

ومنها: أنَّها اسمُ جنسٍ يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بالتاءِ فيقال: سَماءة [٨٨٢/أ] وقد تقدَّم أنَّ في اسمِ / الجنسِ التذكيرَ والتأنيثَ؛ ولهذا قال الفارسي: «هو كقولِه: «جَرادٌ مُنْتَشِرٌ»[3] و «الشجرِ الأخضرِ»[4] و «أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ»[5] يعني فجاء على أحد الجائزَيْن. والباءُ فيه سببيَّةٌ كما تقدَّم. وجَوَّز الزمخشريُّ[6] أَنْ تكونَ للاستعانةِ، فإنه قال: «والباءُ في «به» مِثْلُها في قولِك: «فَطَرْتُ العُوْدَ بالقَدُومِ فانْفَطر به».

قوله: «وَعْدُه» يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ لله تعالىٰ، وإنْ لم يَجْرِ له

---

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.
(٢) تقدم برقم ٢٣١. وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٩٩.
(٣) الآية ٧ من القمر.
(٤) الآية ٨٠ من يس.
(٥) الآية ٢٠ من القمر.
(٦) الكشاف ٤/ ١٧٨.

ذِكْرٌ للعِلْمِ به، فيكونُ المصدرُ مضافاً لفاعِله. ويجوزُ أَنْ يكونَ لليومِ، فيكونَ مضافاً لمفعولِه. والفاعلُ ـ وهو اللَّهُ تعالى ـ مُقَدَّرٌ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿مِنْ ثُلُثَيِ الليل﴾**: العامَّةُ على ضَمِّ اللامِ، وهو الأصلُ كالرُّبُعِ والسُّدُسِ. وقرأ هشام[1] بإسكانِها تخفيفاً.

قوله: «ونِصْفَه وثُلُثَه» قرأ[2] الكوفيون وابن كثير بنصبِهما، والباقون بجرِّهما. وفي الجرِّ إشكالٌ كما سيأتي. فالنصبُ نَسَقٌ على «أَدْنىٰ» لأنه بمعنىٰ: وَقْتٌ أَدْنىٰ، أي: أقربُ. اسْتُعير الدنُوُّ لقُرْبِ المسافةِ في الزمانِ وهذا مطابقٌ لِما في أولِ السورةِ من التقسيمِ: وذلك أنَّه إذا قام أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ الليلِ صَدَقَ عليه أنه قام الليلَ إلاَّ قليلاً؛ لأنَّ الزمانَ الذي لم يَقُمْ فيه يكون الثلث وشيئاً من الثلثَيْن، فيَصْدُقُ عليه قولُه: «إلاَّ قليلاً». وأمَّا قولُه «ونِصْفَه» فهو مطابقٌ لقولِه أولاً «نِصْفَه» وأمَّا قولُه: «وثُلُثَه» فإنَّ قولَه: «أو انْقُصْ منه» قد ينتهي النَّقْصُ في القليل إلى أن يكونَ الوقتُ ثلثي الليلِ. وأمَّا قولُه: «أو زِدْ عليه» فإنَّه إذا زاد على النصفِ قليلاً كان الوقتُ أقلَّ مِنَ الثلثَيْن، فيكونُ قد طابق أدْنىٰ مِنْ ثلثي الليل، ويكون قولُه تعالى: «نصفَه أو انْقُصْ منه قليلاً» شَرْحاً لمُبْهَمِ ما دَلَّ عليه قولُه: «قُم الليلَ إلاَّ قليلاً». وعلى قراءةِ النصبِ فَسَّر الحسنُ «تُحْصُوه» بمعنى تُطيقوه.

وأمَّا قراءةُ الجرِّ فمعناها: أنه قيامٌ مُخْتَلِفٌ: مرةً أدنىٰ من الثلثين،

---

(١) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٢١٧، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦، والبحر ٨/٣٦٦.

(٢) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٣٩٣، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦، والبحر ٨/٣٦٦، والحجة ٧٣١.

ومرةً أَدْنىٰ من النصفِ، ومرةً أَدْنى من الثلثِ؛ وذلك لتعذُّرِ معرفةِ البشرِ بمقدارِ الزمانِ مع عُذْرِ النومِ. وقد أوضح هذا كلَّه الزمخشريُّ[1] فقال: «وقُرِىء نصفَه وثلثَه بالنصبِ على أنك تقومُ أقلَّ من الثلثين، وتقومُ النصفَ والثلثَ وهذا مطابِقٌ لِما مَرَّ في أولِ السورةِ من التخيير: بين قيامِ النصفِ بتمامِه، وبين قيامِ الناقصِ منه، وهو الثلثُ، وبين قيامِ الزائدِ عليه، وهو الأَدْنَىٰ من الثلثَيْن. وقُرِىء بالجرِّ، أي: تقومُ أقلَّ من الثلثَيْن وأقلَّ من النصفِ والثلثِ، وهو مطابقٌ للتخييرِ بين النِّصْفِ ـ وهو أَدْنىٰ من الثلثين ـ والثلثِ ـ وهو أَدْنىٰ من النصفِ ـ والرُّبُعِ ـ وهو أدنىٰ من الثلث ـ وهو الوجهُ الأخيرُ» انتهى. يعني بالوجهِ الأخيرِ ما قَدَّمه أولَ السورة من التأويلات.

وقال أبو عبد الله الفاسي: «وفي قراءةِ النصب إشكالٌ، إلاَّ أَنْ يُقَدَّر: نصفَه تارةً، وثلثَه تارةً، وأقلَّ من النصفِ والثلثِ تارةً، فيَصِحَّ المعنى».

قوله: «وطائفةٌ» رُفع بالعطفِ على الضميرِ في «يقومُ»، وجَوَّزَ ذلك الفصلُ بالظرفِ وما عُطِفَ عليه.

قوله: «واللَّهُ يُقَدِّرُ الليلَ». قال الزمخشري[2]: «وتقديمُ اسمِه عزَّ وجلَّ مبتدأً مبنيّاً عليه «يُقَدِّرُ» هو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقديرِ»[3]. ونازعه الشيخُ[4] في ذلك فقال[5]: «لو قيل: «زيدٌ يحفظُ

---

(١) الكشاف ٤/١٧٨.

(٢) الكشاف ٤/١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) قال: «والمعنى إنكم لا تقدرون عليه».

(٤) البحر ٨/٣٦٧.

(٥) قال: «إنما استفيد الاختصاص من سياق الكلام لا من تقديم المبتدأ».

القرآن» لم يَدُلَّ ذلك على اختصاصِه». وجَعَلَ الاختصاصَ في الآيةِ مفهوماً من السِّياقِ لا ممَّا ذكره.

قوله: «أَنْ لَنْ» و «أَنْ سيكونُ» كلاهما مخففةٌ من الثقيلة، والفاصلُ النفيُ وحرفُ التنفيسِ.

قوله: «وآخرون» / عطفٌ على «مَرْضَى»، أي: عَلِم أَنْ سيوجَدُ منكم قومٌ مَرْضىٰ وقومٌ آخرون مسافرون. فـ «يَضْرِبون» نعتٌ لـ «آخرون»، وكذلك «يَبْتَغون». ويجوزُ أَنْ يكونَ «يَبْتَغون» حالاً مِنْ فاعل «يَضْرِبون»، و «آخرون» عطفٌ على «آخرون» و «يقاتِلون» صفتُه. [٨٨٢/ب]

قوله: «هو خيراً» العامَّةُ على نصب الخير، مفعولاً ثانياً. وهو: إمَّا تأكيدٌ للمفعولِ الأولِ أو فَصْلٌ. وجَوَّزَ أبو البقاء[1] أن يكونَ بدلاً، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه كان يَلْزَمُ أن يطابقَ ما قبلَه في الإعرابِ فيقال: إياه. وقرأ[2] أبو السَّمَّال وابن السَّمَيْفَع «خيرٌ» على أن يكونَ «هو» مبتدأً، و «خيرٌ» خبرُه. والجملةُ مفعولٌ ثانٍ لـ «تَجِدوه». قال أبو زيد[3]: «هي لغةُ تميم، يرفعون ما بعد الفصل» وأنشد سيبويه[4]:

٤٣٧٧ـ تَحِنُّ إلى ليلىٰ وأنتَ تركتَها
وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ

والقوافي مرفوعةٌ. ويُرْوَىٰ «أَقْدَرا» بالنصب. قال الزمخشري[5]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٢.
(٢) البحر ٨/ ٣٦٧، والشواذ ١٦٤.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥، والهمع ١/ ٢٤١.
(٤) تقدم برقم ١٨٥٧. وانظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.
(٥) الكشاف ٤/ ١٧٩.

و «هو فضْلٌ» وجاز وإنْ لم يَقَعْ بينَ معرفتَيْن لأنَّ «أَفْعَلَ مِنْ» أشْبَهَ في امتناعِه من حرفِ التعريف المعرفةَ». قلت: هذا هو المشهورُ. وبعضُهم يُجَوِّزه في غيرِ أفعلَ من النكراتِ[1].

[تمَّت بعونه تعالى سورة المزمل]

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٦٨.

سورة المدثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْمُدَّثِّر﴾: العامَّةُ على تشديدِ الدالِ وكسرِ الثاءِ، اسمَ فاعلٍ من تَدَثَّر. وأصلُه المُتَدَثِّر، فأُدْغِم كالمُزَّمِّل. وفي حرفِ أُبَيّ[١] «المُتَدثِّرُ» على الأصلِ المُشارِ إليه. وقرأ عكرمةُ بتخفيفِ الدالِ اسمَ فاعلٍ، مِنْ دَثَّر بالتشديد، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: المُدَثِّر نفسَه كما تقدَّمَ في «المُزَمِّل». وعنه أيضاً فَتْحُ الثاءِ لأنه اسمُ مفعولٍ. قال الزمخشري[٢]: «مِنْ دَثَّره. يُقال: دُثِّرْتُ هذا الأمرَ، وعُصِبَ بك كما قال في المُزَمَّل»[٣] انتهى. ومعنىٰ «تَدَثَّر» لَبِسَ الدِّثارَ، وهو الثوبُ الذي فوق الشِّعار، والشِّعارُ ما يلي الجسَدَ. وفي الحديث: «الأَنْصارُ شِعارٌ والناسُ دِثارٌ»[٤] وسيفٌ داثِرٌ: بعيد العَهْدِ بالصِّقال. ومنه: قيل للمنزلِ الدارسِ: «داثِر» لِذَهابِ أعلامِه. وفلانٌ دَثْرُ المالِ أي: حَسَنُ القيام به.

آ. (٢) قوله: ﴿قُمْ﴾: إمَّا أَنْ يكونَ من القيامِ المعهودِ، وإمَّا مِنْ قام بمعنىٰ: الأَخْذِ في القيام، كقولِه[٥]:

---

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٩/ ٥٩، والبحر ٨/ ٣٧٠، والمحتسب ٢/ ٢٣٥.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٠.

(٣) قرأ عكرمة «المُزَمَّل». انظر: البحر ٨/ ٣٦٠.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي. الفتح ٨/ ٤٧.

(٥) تقدم برقم ٩٤.

٤٣٧٨ـ فقــام يَــذُوْدُ النــاسَ عنهــا بسَيْفِــه

....

وقول الآخر[١]:

٤٣٧٩ـ علـــى مـــا قـــام يَشْتِمُنـــي لَئِيـــمٌ

....

في أحدِ القولَيْنِ. والقولُ الآخرَ: أن «قام» مزيدةٌ وفي جَعْلِها بمعنى الأخذ في القيامِ نظرٌ؛ لأنه حينئذٍ يَصيرُ مِنْ أخوات «عَسَىٰ» فلا بُدَّ له مِنْ خبرٍ يكونُ فعلاً مضارعاً مجرَّداً مِنْ «أَنْ».

قولـه: «فأَنْذِرْ» مفعولُـه محذوفٌ. أي: أنذِرْ قومَك عذابَ اللَّهِ. والأحسنُ أَنْ لا يُقَدَّرَ له مفعولٌ أي: أَوْقِعْ الإِنذارَ.

آ. (٣) **قوله: ﴿وربَّك فكَبِّر﴾**: قَدَّم المفعولَ وكذا ما بعده إيذاناً بالاختصاص عندَ مَنْ يرىٰ ذلك، أو للاهتمامِ به. قال الزمخشري[٢]: «واختُصَّ «ربَّك» بالتكبير» ثم قال: ودَخَلَتِ الفاءُ لمعنى الشرطِ. كأنه قيل: وما كان فلا تَدَعْ تكبيرَه». قلت: قد تقدَّم الكلامُ في مثلِ هذه الفاءِ عند قولِه: «وإيَّايَ فارهبونِ»[٣] أولَ البقرة. قال الشيخ[٤]: «وهو قريبٌ مِمَّا قَدَّره النحاةُ في قولِك: «زيداً فاضْرِبْ» قالوا: تقديرُه: تنبَّهْ فاضرِبْ زيداً. والفاءُ هي جوابُ الأمرِ. وهذا الأمرُ: إمَّا مُضَمَّنٌ معنى الشرط، وإمَّا الشرطُ محذوفٌ على الخلافِ الذي فيه عند النحاة».

---

(١) تقدم برقم ٦١٦.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٠.

(٣) الآية ٤٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/ ٣١٤.

(٤) البحر ٨/ ٣٧١.

آ. (٥) وقرأ[١] حفص «والرُّجْزَ» بضمِّ الراء، والباقون بكسرِها. فقيل: لغتان بمعنىً. وعن أبـي عبيدةَ: «الضمُّ أفشَىٰ اللغتَيْن، وأكثرُهما». وقال مجاهد: «هو بالضمِّ اسمُ صَنَمٍ، ويُعزَى للحسنِ البصري أيضاً، وبالكسر اسمٌ للعذابِ. وعلى تقديرِ كونِه العذابَ فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: اهجُرْ أسبابَ العذابِ المؤدِّيةِ إليه، أو لإقامةِ المُسَبَّبِ مُقامَ سببِه، وهو مجازٌ شائع.

آ. (٦) قوله: ﴿ولا تَمْنُنْ﴾: العامَّةُ على فَكِّ الإدغام. والحسن[٢] وأبو السَّمَّال بالإدغام. قد تَقَدَّم أنَّ المجزومَ / والموقوفَ من [٨٨٣/أ] هذا النوعِ يجوزُ فيهما الوجهانِ، وقد تقدَّم تحقيقُه في المائدة عندَ «مَنْ يَرْتَدَّ منكم»[٣]. والمشهور أنه من المَنِّ، وهو الاعتدادُ على المُعْطي بما أعطاه. وقيل: «لا تَضْعُفْ» مِنْ قولِهم: حبلٌ مَنينٌ أي: ضعيفٌ.

قوله: «تَسْتَكْثِرُ» العامَّةُ على رفعِه، وفيه وجهان، أحدهما: أنه في موضعِ الحالِ أي: لا تَمْنُنْ مُسْتَكْثِراً ما أعطَيْتَ. وقيل: معناه: لِتَأْخُذْ أكثرَ مِمَّا أَعْطَيْتَ. والثاني: أنَّه على حَذْفِ «أَنْ» يعني أنَّ الأصلَ: ولا تَمْنُنْ أَنْ تستكثرَ، فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ كقولِه[٤]:

٤٣٨٠ـ ألا أيُّهذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوغَىٰ
. . . .

---

(١) السبعة ٦٥٩، والحجة ٧٣٣، والبحر ٨/ ٣٧١، والنشر ٢/ ٣٩٣، والحجة ٧٣٣، والتيسير ٢١٦.
(٢) البحر ٨/ ٣٧١، والقرطبي ١٩/ ٦٨.
(٣) الآية ٥٤ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٣٠٦.
(٤) تقدم برقم ٥٢١.

في إحدىٰ الروايَتَيْنِ، قاله الزمخشري[1]، ولم يُبَيِّنْ: ما محلُّ «أَنْ» وما في حَيِّزِها. وفيه وجهان، أظهرهما ـ وهو الذي يُريده ـ هو أنَّها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلافِ[2] فيها بعد حَذْفِ حرف الجر، وهو هنا لامُ العلة تقديرُه: ولا تَمْنُنْ لأَنْ تَسْتَكْثِرَ. والثاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ فقط مفعولاً بها أي: لا تَضْعُفْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ من الخير، قاله مكي[3]، وقد تَقَدَّم لك أنَّ «تَمْنُنْ» بمعنىٰ تَضْعُف، وهو قولُ مجاهدٍ، إلاَّ أنَّ الشيخَ[4] قال بعد كلامِ الزمخشريِّ: «وهذا لا يجوزُ أن يُحملَ القرآنُ عليه؛ لأنَّ ذلك لا يجوزُ إلاَّ في الشعرِ، ولنا مَنْدوحة عنه مع صحةِ معنىٰ الحالِ» قلت: قد سبقه مكيٌّ وغيرُه إلى هذا. وأيضاً فقولُه: «في الشعر» ممنوعٌ؛ هؤلاء الكوفيون يُجيزون ذلك وأيضاً فقد قرأ[5] الحسن والأعمش «تَسْتَكْثِرَ» نصباً، وهو على إضمار «أَنْ» كقولهم: «مُرْهُ يَحْفِرَها» وأَبْلَغُ مِنْ ذلك التصريحُ بأنْ في قراءةِ عبد الله: «ولا تَمْنُنْ أَنْ تستكثرَ».

وقرأ الحسنُ أيضاً وابنُ أبي عبلة «تستكثِرْ» جزماً، وفيه ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أَنْ يكونَ بدلاً من الفعلِ قبله، كقولِه تعالىٰ: «يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ»[6] فـ «يُضاعَفْ» بدلٌ مِنْ «يَلْقَ» وكقولِه[7]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨١.

(٢) يرى سيبويه أن المحلَّ هو الجر، ويرى الخليل النصب. انظر: الدر المصون ١/ ٢١١.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٢٣.

(٤) البحر ٨/ ٣٧٢.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٣٧، والإتحاف ٢/ ٥٧١، والبحر ٨/ ٣٧٢، والقرطبي ١٩/ ٦٩.

(٦) الآية ٦٩ من الفرقان.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٣٨١ــ مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

ويكونُ من المَنِّ الذي في قولِه: «لا تُبْطِلوا صَدَقاتِكم بالمَنِّ والأذىٰ»[1] الثاني: أن يُشَبَّه (ثِرْوَ) بـ«عَضُد» فيُسَكَّنَ تخفيفاً، قاله الزمخشري[2]، يعني أنه تَأْخُذُ من مجموعِ «تَسْتكثر» ومن الكلمةِ بعده وهو الواوُ ما يكون فيه شبيهاً بـ«عَضُد». ألا ترى أنه قال: «أنْ يُشَبَّه ثِرْوَ» فأخذ بعضَ «تَسْتكثر» وهو الثاءُ والراءُ وحرفَ العطفِ مِنْ قولِه: «ولربِّك فاصبِرْ». وهذا كما قالوا في قولِ امرِىء القيس[3]:

٤٣٨٢ــ فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ
إثماً من الله ولا واغِلِ

بتسكين «أَشْرَبْ»: إنهم أخذوا من الكلمتين (رَبْغ)[4] كـعَضُد، ثم سُكِّن. وقد تقدَّم في سورةِ يوسف في قراءة قنبل «مَنْ يَتَّقي»[5] بثبوت الياءِ أنَّ «مَنْ» موصولةٌ، فاعْتُرِض بجزم «يَصْبِرْ» فأجيب: بأنه شبه (بِرُف)[6] أخذوا الباءَ والراءَ مِنْ «يَصْبر»، والفاءَ مِنْ «فإنَّ» وهذه نظيرُ تيْكَ سواءً. الوجه الثالث أَنْ يُعْتَبَرَ حالُ الوقفِ ويُجْرَىٰ الوصلُ مُجْراه، قاله الزمخشريُّ[7] أيضاً، يعني أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، أو أُجْري

---

(١) الآية ٢٦٤ من البقرة.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨١.
(٣) تقدم برقم ٤٧٠.
(٤) مِنْ: «أشرب غير».
(٥) الآية ٩٠ من يوسف. وانظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.
(٦) مِنْ: «يصبر فإن».
(٧) الكشاف ٤/ ١٨١.

الوصلُ مُجْرىٰ الوقف. قال الشيخ[1]: «وهذان لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ عليهما مع وجودِ أرجحَ منهما، وهو البدل». قلت: الحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، كيف يُعْدَلُ إلى هذَيْن الوجهَيْن مع ظهورِ البدلِ معنىً وصحةً وصناعةً؟

آ. (٧) قوله: ﴿ولربِّك فاصبِرْ﴾: التقديمُ على ما تَقَدَّم، وحَسَّنه كونُه رأسَ فاصلةٍ مُؤاخياً لِما تقدَّمه. و «لربِّك» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ لامَ العلةِ أي: لوجهِ ربِّك فاصبِرْ على أذىٰ الكفارِ وعلى عبادةِ ربِّك، وعن كلِّ ما لا يَليقُ، فترُك المصبورُ عليه والمصبورُ عنه للعلمِ بهما. والأحسنُ أَنْ لا يُقَدَّرَ شيءٌ خاصٌّ بل شيءٌ عامٌّ. والثاني: أَنْ يُضَمَّنَ «اصْبِرْ» معنى: اذْعَنْ لربِّك وسَلِّمْ له أمرَك صابراً، كقوله: «فاصبِرْ لحُكمِ ربِّك»[2].

آ. (٨ ـ ٩) قوله: ﴿فإذا نُقِرَ﴾: قال الزمخشريُّ[3]: «والفاءُ / في قولِه: «فإذا نُقِرَ» للتسبيب، كأنه قيل: اصبِرْ على أذاهم، فبينَ أيديهم يومٌ عَسيرٌ يَلْقَوْن فيه [عاقبةَ][4] أذاهم، وتَلْقَىٰ فيه عاقبةَ صبرِك عليه. والفاء في «فذلك» للجزاء». قلت: يعني أنَّ الفاءَ في «فذلك» جزاءٌ للشرطِ في قولِه: «فإذا نُقِرَ». وفي العامل في «إذا» أوجهٌ، أحدُها: أنَّها متعلِّقةٌ بـ «أَنْذِرْ» أي: أَنْذِرْهم إذا نُقِر في النَّاقور، قاله الحوفيُّ. وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ الفاءَ تمنعُ مِنْ ذلك، ولو أرادَ تفسيرَ المعنىٰ لكان سهلاً، لكنه في مَعْرِضِ تفسيرِ الإعراب لا تفسيرِ المعنى.

[٨٨٣/ب]

---

(١) البحر ٨/ ٣٧٢.
(٢) الآية ٤٨ من القلم.
(٣) الكشاف ٤/ ١٨١.
(٤) من الكشاف.

الثاني: أن ينتصِبَ بما دَلَّ عليه قولُه: «فذلك يومٌ عسيرٌ». قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلت: بم انتصَبَ «إذا»، وكيفَ صَحَّ أَنْ يقعَ «يومئذٍ» ظرفاً لـ «يومٌ عَسيرٌ»؟ قلت: انتصَبَ «إذا» بما دَلَّ عليه الجزاءُ؛ لأنَّ المعنىٰ: فإذا نُقِر في النَّاقور عَسُرَ الأمرُ على الكافرين. والذي أجاز وقوعَ يومئذٍ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» أنَّ المعنىٰ: فذلك يومَ[2] النَّقْرِ وقوعُ يومٍ عسيرٍ؛ لأنَّ يومَ القيامةِ يقعُ ويأتي حين يُنْقَرُ في الناقور» انتهى. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيه نفسُ «عَسير»؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبلَ موصوفِها عند البصريين؛ ولذلك رُدَّ على الزمخشريِّ قولُه: إنَّ في أنفسِهم» متعلِّق بـ «بليغاً» في قولِه تعالى في سورةِ النساءِ «وقُلْ لهم في أنفسِهم قَوْلاً بليغاً»[3]. والكوفيون يُجَوِّزون ذلك وتقدَّم تحريرُه[4].

الثالث: أَنْ ينتصِبَ بما دَلَّ عليه «فذلك» لأنه إشارةٌ إلى النَّقْر، قاله أبو البقاء[5]. ثم قال: «ويومَئِذٍ بدلٌ مِنْ «إذا» و «ذلك مبتدأٌ» والخبرُ «يومٌ عسيرٌ» أي: نُقِر يوم. الرابع: أَنْ يكونَ «إذا» مبتدأً، و «فذلك» خبرُه. والفاءُ مزيدةٌ فيه، وهو رأيُ الأخفشِ[6].

وأمَّا «يومَئِذٍ» ففيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إذا» وقد تقدَّم ذلك في الوجهِ الثالث. والثاني: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» كما تقدَّم

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨١.

(٢) الكشاف: وقت.

(٣) الآية ٦٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ١٦، والكشاف ١/ ٥٣٧.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٧٢.

(٦) لم يشر الأخفش هنا إلى كون «إذا» مبتدأ. ومن المعروف أنه يجيز زيادة الفاء في الخبر، انظر أمثلة على ذلك في معانيه ١٢٤ ـ ١٢٥، ٢٢٢.

في الوجهِ الثاني. الثالث: أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «ذلك» لأنَّه مُشارٌ به إلى النَّقْر. الرابع: أنَّه بدلٌ مِنْ «فذلك»، ولكنه مبنيٌّ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ. الخامس: أَنْ يكونَ مبتدأً «ويومٌ عسيرٌ» خبرَه، والجملةُ خبرَ «فذلك».

آ. (١٠) قوله: ﴿على الكافرين﴾: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّق بـ «عسير». الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ عسير. الثالث: أنه في موضع نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «عسير». الرابع: أن يتعلَّقَ بـ «يَسير» أي: غيرُ يسيرٍ على الكافرين، قاله أبو البقاء[1]، إلاَّ أنَّ فيه تقديمَ معمولِ المضافِ إليه على المضافِ، وهو ممنوعٌ، وقد جَوَّز ذلك بعضُهم إذا كان المضاف «غيرَ» بمعنى النفي كقولِه[2]:

٤٣٨٣ـ إنَّ امـرَأً خَصَّنـي عمْـداً مَـوَدَّتَـه
على التنـائـي لَعِنْـدي غيـرُ مَكْفـورِ

وتقدَّم تحريرُ هذا آخرَ الفاتحةِ مُشْبَعاً، فعليكَ باعتبارِه ثَمَّة.

الخامس: أن يتعلَّق بما دَلَّ عليه «غيرُ يسير» أي: لا يَسْهُلُ على الكافرين. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ فما فائدةُ قولِه: «غيرُ يسير» و «عَسير» مُغْنٍ عنه؟ قلت: لَمَّا قال «على الكافرين» فقَصَرَ العُسْرَ عليهم قال: «غيرُ يَسير» لِيُؤْذَنَ بأنه لا يكونُ عليهم كما يكون على المؤمنين يَسيراً هَيِّناً ليجمعَ بين وعيدِ الكافرين وزيادةِ غَيْظهم وتبشير المؤمنين

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) تقدم برقم ٨١.
(٣) الكشاف ٤/ ١٨١.

وتَسْليتِهم. ويجوز أن يُراد: عسيرٌ لا يُرْجَىٰ أن يَرْجِعَ يسيراً، كما يُرْجى تيسيرُ العسيرِ من أمورِ الدنيا».

وقوله: «نُقِر في الناقورِ» أي صُوِّتَ يقال: نَقَرْتُ الرجلَ إذا صَوَّتَّ له بلسانِك وذلك بأَنْ تُلْصِقَ لسانَك بنُقْرَة حَنَكِك. ونَقَرْتُ الرجلَ: إذا خَصَصْتَه بالدعوة، كأنك نَقَرْتَ له بلسانِك مُشيراً إليه، وتلك الدعوةُ يقال لها النَّقَرىٰ، وهي ضدُّ الدعوةِ الجَفَلَىٰ. قال الشاعر[1]:

٤٣٨٤ـ نحن في المَشْتاةِ نَدْعُو الجَفَلَىٰ
لا تَرَىٰ الآدِبَ فينا يَنْتَقِرْ

/ وقال امرؤ القيس[2]: [٨٨٤/أ]

٤٣٨٥ـ أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النُّقُرْ

يريد: «النَّقْرُ»[3] أي: الصوتُ. وقال أيضاً[4]:

٤٣٨٦ـ أُخَفِّضُه بالنَّقْرِ لَمَّا عَلَوْتُه
ويَرْفَعُ طَرْفاً غيرَ جافٍ غَضِيضِ

والنَّاقُور: فاعُوْل منه كالجاسوسِ مِنَ التَجَسُّسِ، وهو الشيءُ

---

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦٥. والجفلىٰ: العامة.

(٢) تقدم برقم ٣٨٠. ونسبته لامرىء القيس فيها نظر. لأنه لعبد الله بن ماوِيَّة الطائي أو فدكى بن عبد الله المنقري.

(٣) قال في اللسان (نقر) أراد النَّقْر، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف وهي لغة لبعض العرب تقول: «هذا بكُرْ».

(٤) ديوانه ٧٥. يصف فرسه، فقد أبدى شدة الحركة والنشاط فجعلت أسكنه بهذا الصوت، وهو لا يجفو نظره عن شخص ولا يغضُّه عنه.

المُصَوِّتُ فيه: وفي التفسير: إنَّه الصُّورُ الذي يَنْفَخُ فيه المَلَكُ. والنَّقْرُ أيضاً: قَرْعُ الشيءِ الصُّلْبِ. والمِنْقارُ: الحَديدةُ التي يُنْقَرُ بها. ونَقَرْتُ عنه: بَحَثْتُ عن أخبارِه، استعارةً من ذلك. ونَقَرْتُه: أَعَبْتُه، ومنه قولُ امرأةٍ لزَوْجِها[1]: «مُرَّ بي على بني نَظَرٍ، ولا تَمرَّ بي على بناتِ نَقَرٍ» أرادت ببني نَظَرِ الرجالُ؛ لأنهم ينظرون إليها، وببنات نَقَرِ النساءَ لأنهنَّ يُعِبْنها ويَنْقُرْنَ عن أحوالِها.

آ. (١١) **قوله: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ﴾**: كقولِه: «والمكذِّبِيْن»[2] في الوجهَيْنِ المتقدمَيْنِ في السورةِ قبلها.

قولِه: «وحيداً» فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الياء في «ذَرْني» أي: ذَرْنِي وَحْدي معه فأنا أَكْفِيْكَ في الانتقامِ منه. الثاني: أنه حالٌ مِنَ التاء في «خَلَقْتُ» أي: خَلَقْتُه وَحْدي لم يُشْرِكْني في خَلْقِه أحدٌ، فأنا أَمْلِكُه. الثالث: أنَّه حالٌ مِنْ «مَنْ». الرابع: أنه حالٌ من عائدِ المحذوفِ أي: خَلَقْتُه وحيداً. الخامس: أن ينتصِبَ على الذمِّ. و «وحيد» كان لَقَباً للوليدِ بن المُغِيرة. ومعنى «وحيداً»: ذليلاً قليلاً. وقيل: كان يَزْعُمُ أنه وحيدٌ في فَضْلِه ومالِه. وليس في ذلك ما يَقْتَضي صِدْقَ مقالتِه؛ لأنَّ هذا لَقَبٌ له شُهِر به، وقد يُلَقَّبُ الإنسانُ بما لا يَتَّصِفُ به، وإذا كان لَقَباً تَعَيَّنَ نصبُه على الذمِّ.

آ. (١٦) **قوله: ﴿إِنَّه كان لآياتِنا عَنِيداً﴾**: استئنافٌ، جوابٌ لسائلٍ سأل: لِمَ لا يزدادُ مالاً؟ وما بالُه رُدِعَ عن طَمعِه في ذلك؟ فأُجيب بقولِه: «إنه كان لآياتنا عنيداً».

---

(١) اللسان (نقر) وروايته: «بني نَظَرَى، وبنات نَقَرَى».

(٢) الآية ١١ من المزمِّل: «وذَرْني والمكذِّبين».

آ. (١٨) **قوله: ﴿إنه فكَّر﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ استئنافَ تعليلٍ لقولِه «سَأُرْهِقُه». ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «إنه كان لآياتِنا عنيداً».

آ. (٢٢) **قوله: ﴿ثم عَبَسَ﴾**: يُقال: عَبَسَ يَعْبِسُ عَبْساً وعُبُوساً أي: قَطَّبَ وجهَه. والعَبَسُ: ما يَبِسَ في أذنابِ الإبلِ من البعر والبَوْل. قال أبو النجم[1]:

٤٣٨٧ـ كـأن فـي أَذْنـابِهِـنَّ الشُّـوَّلِ ... مِـنْ عَبَـسِ الصَّيْـفِ قُـرونَ الأُيَّـلِ

قوله «وَبَسَر» يُقال: بَسَرَ يَبْسُر بَسْراً وبُسُوراً: إذا قَبَضَ ما بين عَيْنَيْه كراهةً للشَيْءِ، واسْوَدَّ وجهُه مِنْه. يقال: وَجْهٌ باسِرٌ أي: مُنْقَبِضٌ أسودُ. قال[2]:

٤٣٨٨ـ صَبَحْنـا تميمـاً غَـداةَ الجِفـارِ ... بشَهْبـاءَ مَلْمـومَـةٍ بـاسِـرَةْ

وأهل اليمن يقولون: بَسَرَ المَرْكَبُ وأَبْسَر: إذا وَقَفَ. وأَبْسَرْنا أي: صِرْنا إلى البُسُور. وقال الراغب[3]: «البَسْرُ: الاستعجالُ بالشيء قبل أوانِه نحو: بَسَرَ الرجلُ الحاجةَ: طَلَبَها في غيرِ أوانِها، وبَسَرَ الفَحْلُ الناقةَ: ضَرَبها قبل الضَّبَعَةِ[4]. وماء بَسْرٌ: مُتناوَلٌ مِنْ غَدِيره قبلَ سُكونه، ومنه قيل للذي لم يُدْرَك من التَّمر: بُسْر. وقولُه تعالى: «ثم عَبَسَ وبَسَر» أي:

---

(١) ديوانه ١٩١، واللسان (عبس) والبحر ٣٦٨/٨.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٧٥/١٩، والبحر ٣٦٨/٨. والجفار: اسم موضع.

(٣) المفردات ٤٦.

(٤) الضبعة: شدة شهوة الفحل للناقة.

أظهرَ العُبوس قبل أَوانِه، وفي غيرِ وقتِه. فإنْ قيلَ: فقولُه عَزَّ وجَلَّ: «وجوهٌ يومَئذٍ باسِرَة»[1] ليس يَفْعلون ذلك قبلَ الوقتِ. وقد قلت: إنَّ ذلك يُقال فيما كانَ قبلَ وَقْتِه. قلتُ: إنَّ ذلك إشارةٌ إلى حالِهم قبلَ الانتهاءِ بهم إلى النارِ فخُصَّ لفظُ البُسْرِ تنبيهاً أنَّ ذلك مع ما ينالهم مِنْ بُعْدٍ يَجْري مَجْرىٰ التكلُّفِ، ومَجْرى ما يُفْعَلُ قبلَ وَقْتِه. ويَدُلُّ على ذلك قولُه: «تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بها فاقِرَةٌ»[2] انتهى كلامُ الراغب.

وقد عُطِفَ في هذه الجملِ بحروفٍ مختلفةٍ ولكلٍ منها مناسَبَةٌ. أمَّا ما عُطِفَ بـ «ثُمَّ» فلأنَّ بين الأفعالِ مهلةً، وثانياً لأنَّ بين النَّظَر والعُبوس وبين العُبوسِ والإِدْبار تراخياً. قال الزمخشري[3] / : و «ثُمَّ نظر» عَطْفٌ [٨٨٤/ب] على «فَكَّر وقَدَّر» والدعاءُ اعتراضٌ بينهما». قلت: يعني بالدعاءِ قولَه: «فقُتِلَ». ثم قال: «فإنْ قُلْتَ ما معنى «ثم» الداخلةِ على تكريرِ الدعاء؟ قلت: الدلالة على أنَّ الكرَّة الثانية أَبْلَغُ من الأولى، ونحوُه قولُه[4]:

٤٣٨٩ـ ألا يا اسْلَمي ثُـمَّ اسْلَمي ثُمَّـت اسْلَمي

. . . .

فإنْ قلت: فما معنى[5] المتوسِّطةِ بين الأفعالِ التي بعدها؟ قلت: للدلالة على أنه تأنَّى في التأمُّل، وتمهَّل، وكان بين الأفعالِ المتناسِقةِ تراخٍ وبُعْدٌ. فإن قلت: فلِمَ قال: «فقال» بالفاءِ بعد عطفِ ما قبلَه بـ ثم؟

(١) الآية ٢٤ من القيامة.

(٢) الآية ٢٥ من القيامة.

(٣) الكشاف ٤/ ١٨٣.

(٤) تقدم برقم ٣٥٦١.

(٥) الأصل: «فمعنى» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.

قلت: لأنَّ الكلمةَ لَمَّا خَطَرَتْ ببالِه بعد التطلُّب لِم يتمالَكْ أَنْ نَطقَ بها مِنْ غيرِ تَثَبُّتٍ. فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَتَوَسَّطْ حرفُ العطفِ بين الجملتَيْن؟ قلت: لأنَّ الأخرىٰ جَرَتْ مِن الأولى مَجْرىٰ التوكيدِ من المؤكَّد.

آ. (٢٦) قوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾: هذا بدلٌ مِنْ قولِه: «سَأُرْهِقُهُ صَعوداً» قاله الزمخشري[١]. فإنْ كان المرادُ بالصَّعودِ المشقةَ فالبدلُ واضحٌ، وإنْ كان المرادُ صخرةً في جهنَم، كما جاء في بعض التفاسير، فيَعْسُرُ البدلُ، ويكون فيه شَبَهٌ مِنْ بَدَلِ الاشتمالِ؛ لأنَّ جهنمَ مُشْتَمِلةٌ على تلك الصخرةِ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لا تُبْقِي﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال[٢]، والعامل فيها معنى التعظيمِ، قاله أبو البقاء[٣]، يعني أنَّ الاستفهامَ في قولِه ما سَقَرُ؟ للتعظيم فالمعنى: استعظموا سَقَرَ في هذه الحال. ومفعول «تُبْقي» و «تَذَرُ» محذوفٌ، أي: لا تُبْقي ما أُلْقِي فيها، ولا تَذَرُهُ، بل تُهْلِكُه. وقيل: تقديرُه لا تُبْقي على مَنْ أُلْقِي فيها، ولا تَذَرُ غايةَ العذابِ إلاَّ وَصَلَتْه إليه. والثاني: أنها مستأنفةٌ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لَوَّاحَةٌ﴾: قرأ العامَّةُ بالرفع خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هي لَوَّاحَةٌ. وهذه مُقَوِّيَةٌ للاستئنافِ في «لا تُبْقي». وقرأ[٤] الحسن وابنُ أبي عبلة وزيدُ بن علي وعطيةُ العَوْفي بنَصْبِها على الحال،

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٣.

(٢) من «سقر».

(٣) الإملاء ٢/ ٢٧٣.

(٤) البحر ٨/ ٣٧٥، والقرطبي ١٩/ ٧٧، والشواذ ١٦٤.

وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها حالٌ مِنْ «سقرُ» والعاملُ معنى التعظيمِ كما تقدَّم. والثاني: أنها حالٌ مِنْ «لا تُبْقي». والثالث: مِنْ «لا تذرُ». وجَعَلَ الزمخشري[1] نَصْبَها على الاختصاصِ للتهويل، وجعلها الشيخ[2] حالاً مؤكدة قال: «لأنَّ النارَ التي لا تُبْقي ولا تَذَرُ لا تكونُ إلاَّ مُغَيِّرةً للإبشارِ» «ولَوَّاحَةٌ» بناءُ مبالغةٍ، وفيها معنيان، أحدهما: مِنْ لاح يَلُوح، أي: ظهر، أي: إنها تظهر للبَشَرِ وهم الناسُ، وإليه ذهب الحسن وابن كَيْسان. والثاني: ـ وإليه ذهبَ جمهورُ الناس ـ أنها مِنْ لوَّحه، أي: غَيَّره وسَوَّده. قال الشاعر[3]:

٤٣٩٠ـ وتعجَبُ هندٌ أَنْ رَأَتْنِيَ شاحباً
تقولُ: لَشَيءٌ لوَّحَتْه السَّمائِمُ

ويقال: لاحَه يَلُوْحه: إذا غَيَّر حِلْيَتَيْه، وأُنْشِد[4]:

٤٣٩١ـ تقولُ: ما لاحكَ يا مسافِرُ
يا بنةَ عمِّي لاحَني الهواجِرُ

وقيل: اللَّوحُ شِدَّةُ العَطَشِ. يقال: لاحَه العطشَ ولَوَّحَه، أي: غَيَّره، وأُنْشِد[5]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٣.
(٢) البحر ٣٧٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨١، والبحر ٨/ ٣٦٨.
والسمائم: (ج) سموم وهي الريح الحارة.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ١٨٣، والقرطبي ١٩/ ٨١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٥، والبحر ٨/ ٣٦٨. والهواجر: ج هاجرة وهي شدة الحر في منتصف النهار.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨١، والبحر ٨/ ٣٦٩. والرهام: (ج) رِهمة وهي المطرة الضعيفة.

٤٣٩٢ـ سَقَتْني على لَوْحٍ مِنَ الماءِ شَرْبَةً
سَقاها به اللَّهُ الرِّهامَ الغَواديا

واللُّوْحُ بالضمِّ: الهواءُ بين السماءِ والأرضِ، والبَشَرُ: إمَّا جَمْعُ بَشَرَة، أي: مُغَيِّرة للجُلود، [وإمَّا المُرادُ به الإنْسُ][1] واللامُ في «للبَشَرِ» مُقَوِّيَةٌ كهي في «للرؤيا تَعْبُرون»[2]، وقراءةُ النصبِ في «لَوَّاحَةً» مقوِّيَةٌ لكونِ «لا تُبْقي» في محلِّ الحالِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿عليها تِسْعَةَ عَشَرَ﴾: هذه الجملةُ فيها وجهان ـ أعني: الحاليةَ والاستئنافَ ـ وفي هذه الكلمةِ قراءاتٌ شاذةٌ[3]، وتوجيهاتٌ تُشاكِلُها. وقرأ أبو جعفر وطلحةُ «تسعَةَ عْشَر» بسكون العين[4] مِنْ «عَشر» تخفيفاً لتوالي خمس حركاتٍ مِنْ جنسٍ واحدٍ / وهذه كقراءةِ [٨٨٥/أ] «أَحَدَ عْشَرَ كوكباً»[5]، وقد تقدَّمَتْ.

وقرأ أنسٌ وابنُ عباس «تسعةُ» بضمِّ التاء، «عَشَرَ» بالفتح، وهذه حركةُ بناءٍ، ولا يجوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ كونُها إعراباً؛ إذا لو كانَتْ للإعرابِ لَجُعِلَتْ في الاسمِ الأخيرِ لِتَنَزُّلِ الكلمتَيْن منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ، وإنما عُدِل إلى الضمة كراهةَ توالي خمسِ حركاتٍ. وعن المهدويِّ: «مَنْ قرأ «تسعةُ عَشَر» فكأنه من التداخُلِ كأنه أرادَ العطفَ فتركَ التركيبَ ورَفَعَ هاءَ

---

(١) هذه الزيادة من (ش).

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٣) انظر: المحتسب ٢/٣٣٨، والبحر ٨/٣٧٥، والشواذ ١٦٥، والقرطبي ١٩/٨١.

(٤) أثبت ابن خالويه في شواذه ١٦٥. همزة وصل «تسعةَ آعْشَرَ».

(٥) الآية ٤ من يوسف وهي قراءة الحسن. الدر المصون ٦/٤٣٦.

التأنيث، ثم راجَعَ البناءَ وأسكنَ» انتهى. فَجَعَلَ الحركةَ للإعرابِ. ويعني بقولِه «أسكنَ»، أي: أسكنَ راءَ «عشر» فإنه في هذه القراءة كذلك[1].

وعن أنسٍ أيضاً «تسعةُ أَعْشُرَ» بضم «تسعةُ» وأَعْشُرَ بهمزةٍ مفتوحةٍ ثم عينٍ ساكنةٍ ثم شين مضمومة. وفيها وجهان، قال أبو الفضل: «يجوزُ أَنْ يكونَ جَمعَ العَشَرةَ على أَعْشُر ثم أجراه مُجْرى تسعة عشر». وقال الزمخشري[2]: «جمع عَشير، مثل يَمين وأَيْمُن. وعن أنسٍ أيضاً «تسعَةُ وَعْشُرَ» بضم التاءِ وسكونِ العينِ وضمِّ الشين وواوٍ مفتوحةٍ بدلَ الهمزةِ. وتخريجُها كتخريجِ ما قبلَها، إلاَّ أنَّه قَلَبَ الهمزةَ واواً مبالغةً في التخفيفِ، والضمةُ كما تقدَّم للبناءِ لا للإعرابِ. ونقل المهدويُّ أنه قُرِيءَ[3] «تسعةُ وَعَشَرْ» قال: «فجاء به على الأصلِ قبلَ التركيبِ وعَطَفَ «عشراً على تسعة» وحَذَفَ التنوينَ لكثرةِ الاستعمالِ، وسَكَّنَ الراءَ مِنْ عشر على نيةِ الوقفِ.

وقرأ سليمان بن قتة بضمِّ التاءِ، وهمزةٍ مفتوحةٍ، وسكونِ العينِ، وضم الشين وجرِّ الراءِ مِنْ أَعْشُرٍ، والضمةُ على هذا ضمةُ إعرابٍ، لأنه أضاف الاسمَ لِما بعده، فأعربَهما إعرابَ المتضايفَيْنِ، وهي لغةٌ لبعضِ العربِ يَفُكُّون تركيبَ الأعدادِ ويُعْرِبُونهما كالمتضايفَيْنِ كقول الراجز[4]:

٤٣٩٣ـ كُلِّفَ مِنْ عَنائِه وشِقْوَتِهْ
بنتَ ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

---

(١) ولكن المؤلف سبق أن ضبط الراء بالفتح.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٤.

(٣) وهي قراءةٌ مرويّة عن أنس.

(٤) تقدم برقم ٣٤٣٠.

قال أبو الفضل: «ويُخْبَرُ على هذه القراءةِ ـ وهي قراءةُ مَنْ قرأ «أَعْشُر» مبنياً أو معرباً من حيث هو جمعٌ ـ أنَّ الملائكةَ الذين هم على سَقَرَ تسعون مَلَكاً.

آ. (٣١) قوله: ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾: مفعولٌ ثانٍ على حذفِ مضافٍ، أي: إلَّا سببَ فتنةٍ، و «للذين» صفةٌ لـ «فِتْنة» وليسَتْ «فتنةً» مفعولاً له.

قوله: «لِيَسْتَيْقِنَ الذين» متعلِّقٌ بـ «جَعَلْنا» لا بـ «فتنة». وقيل: بفعلٍ مضمرٍ، أي: فَعَلْنا ذلك ليسْتَيْقِنَ. وللزمخشري[1] هنا كلامٌ متعلِّقٌ بالإعرابِ ليجُرَّه إلى غرضِه مِنْ الاعتزال.

قوله: «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ أو حالٍ منه على ما عُرِفَ غيرَ مرةٍ. و «ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم مِنْ الإِضلالِ والهدىٰ، أي: مثلَ ذلك الإِضلالِ والهدى يُضِلُّ ويَهْدي. و «مثلاً» تمييزٌ أو حالٌ. وتسميةُ هذا مثلاً على سبيل الاستعارةِ لغرابتِه.

قوله: «جنودَ ربِّك» مفعولٌ واجبُ التقديمِ لحَصْرِ فاعلِه، ولعَوْدِ الضميرِ على ما اتَّصل بالمفعول.

قوله: «وما هي» يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «سقر» ، أي: وما سَقَرُ إلَّا تذكرةٌ. وأَنْ يعودَ على الآياتِ المذكورةِ فيها، أو النارِ لتقدُّمِها أو الجنودِ، أو نارِ الدنيا، وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ أو العُدَّة. و «للبشر» مفعولٌ بـ «ذِكْرىٰ» واللامُ فيه مزيدةٌ.

آ. (٣٣ ـ ٣٤) قوله: ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾: قرأ[2] نافعٌ وحمزةُ

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٤.

(٢) السبعة ٦٥٩، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٧٨، والتيسير ٢١٦، والقرطبي ١٩/ ٨٤، والحجة ٧٣٣.

وحفصٌ «إذْ» ظرفاً لِما مضىٰ مِنْ الزمانِ، «أَدْبَرَ» بزنةِ أَكْرَمَ. والباقون «إذا» ظرفاً لِما يُسْتقبل، «دَبَرَ» بزنةِ ضَرَبَ، والرسمُ محتملٌ لكلتَيْهما[1]، فالصورةُ الخطيَّةُ لا تختلفُ. واختار أبو عبيد قراءةَ «إذا» قال: لأنَّ بعدَه «إذا أَسْفَرَ» قال: «وكذلك هي في حرفِ عبدِ الله» قلت: يعني أنَّه مكتوبٌ بألفَيْنِ بعد الذالِ أحدُهما ألفُ «إذا» والأخرى همزةُ «أَدْبَرَ». واختار ابنُ عباس أيضاً «إذا»[2] ويُحْكىٰ عنه أنَّه لَمَّا سَمِعَ «أَدْبَرَ»[3] قال: «إنما يُدْبِر ظهرُ البعير».

[٨٨٥/ب] واختلفوا: هل دَبَر وأَدْبَر، بمعنىٰ أم لا؟ فقيل: هما بمعنىً واحدٍ / يقال: دَبَر الليلُ والنهارُ وأَدْبَرَ، وقَبَلَ وأَقْبل. ومنه قولُهم «أمسٌ الدابرُ» فهذا مِنْ دَبَرَ، وأمسٌ المُدْبِر قال[4]:

٤٣٩٤ـ .... ذهبوا كأمسِ الدابِرِ

وأمَّا أَدْبَرَ الراكبُ وأَقْبل فرباعيٌّ لا غيرُ. هذا قولُ الفراء[5] والزجاج[6]. وقال يونس: «دَبَرَ انقضىٰ، وأَدْبَرَ تَوَلَّىٰ ففرَّق بينهما. وقال الزمخشري[7]: «ودَبَرَ بمعنى أَدْبَرَ كقَبَلَ بمعنى أَقْبَلَ. قيل: ومنه صاروا كأمسِ الدابرِ، وقيل: هو من دَبَرَ الليلُ النهارَ إذا خَلَفَه».

---

(١) الأصل: «لكلتاهما».

(٢) «إذا دبر».

(٣) الأصل «دبر» وهو سهو والتصحيح من الفراء ٣/ ٢٠٤.

(٤) في اللسان «دبر» لصخر بن عمرو الشريد السُّلمي:

ولقد قَتَلْتُكُمُ ثُناءَ ومَوْحَداً وتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أمسِ الدابِرِ

(٥) معاني القرآن ٤/ ٢٠٤.

(٦) معاني القرآن ٥/ ٢٤٨.

(٧) الكشاف ٤/ ١٨٦.

وقرأ العامَّةُ «أَسْفَرَ» بالألف، وعيسى بنُ الفضل[1] وابن السَّمَيْفَع «سَفَرَ» ثلاثياً. والمعنى: طَرَحَ الظلمةَ عن وجهِه، على وجهِ الاستعارةِ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿إنَّها﴾: أي: إنَّ النارَ. وقيل: إنَّ قيامَ الساعةِ كذا حكاه الشيخ[2]، وفيه شيئان: عَوْدُه على غير مذكورٍ، وكونُ المضافِ اكتسَبَ تأنيثاً. وقيل: إن النِّذارة. وقيل: هيَ ضميرُ القصةِ. وقرأ العامَّةُ «لإِحْدىٰ» بهمزةٍ مفتوحةٍ، وأصلُها واوٌ، من الوَحْدَة. وقرأ[3] نصرُ بنُ عاصمٍ وابنُ محيصن، ـ وتُرْوىٰ عن ابنِ كثيرٍ ـ «لَحْدَىٰ» بحذفِ الهمزةِ، وهذا من الشُّذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه. وتوجيهُه: أَنْ يكونَ أَبْدلها ألفاً، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنَيْن، وقياسُ تخفيفِ مثلِ هذه بينها وبين الألفِ. ومعنى «إِحْدَىٰ الكُبَرِ»، أي: إِحْدَىٰ الدَّواهي قال[4]:

٤٣٩٥ـ يا بنَ المُعَلَّىٰ نَزَلَتْ إحدىٰ الكُبَرْ
داهيةُ الدهرِ وصَمَّاءُ الغِيَرْ

ومثلُه: هو أَحَدُ الرجالِ و [هي][5] إحدى النساءِ لِمَنْ يَسْتعظمونه. والكُبَرُ: جمعُ كُبْرىٰ كالفُضَل جمع فُضْلى. وقال ابن عطية[6]: «جمع كبيرة» وأظنُّه وهماً عليه. وفي هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنها جوابُ القسمِ في قوله: «والقمرِ». والثاني: أنها تعليلٌ لـ «كَلَّا» والقسمُ معترضٌ

(١) القرطبي ١٩/ ٨٤، والبحر ٨/ ٣٧٨، ولم أقف على ترجمة عيسى بن الفضل.
(٢) البحر ٨/ ٣٧٨.
(٣) السبعة ٦٥٩، والبحر ٨/ ٣٧٨، والقرطبي ١٩/ ٨٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٨٥، والماوردي ٤/ ٣٥١، والبحر ٨/ ٣٧٨. وغير الدهر: أحداثه المتغيرة.
(٥) زيادة من (ش).
(٦) المحرر ١٦/ ١٦٤.

للتوكيدِ، قاله الزمخشري[١]. قلت: وحينئذٍ فيحتاجُ إلى تقديرِ جوابٍ، وفيه تكَلُّفٌ وخروجٌ عن الظاهر.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿نذيراً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه تمييزٌ عن «إحدىٰ»، كمَّا ضُمِّنَتْ معنى التعظيم، كأنه قيل: أعظم الكُبَر إنذاراً، فـ «نذير» بمعنى الإنذارِ كالنَّكير بمعنىٰ الإنكار، ومثلُه «هي إحدى النساءِ عَفافاً». الثاني: أنه مصدرٌ بمعنى الإنذار أيضاً، ولكنه نُصِب بفعلٍ مقدَّرٍ، قاله الفراء[٢]. الثالث: أنه فعيلٌ بمعنى مُفْعِل، وهو حالٌ من الضميرِ في «إنَّها» قاله الزجاج[٣]. الرابع: أنه حالٌ من الضمير في «إحدى» لتأوُّلها بمعنىٰ العظيم. الخامس: أنَّه حالٌ من فاعلِ «قم»[٤] أولَ السورةِ. السادس: أنَّه مصدرٌ منصوبٌ بـ أَنْذِرْ أولَ السورةِ. السابع: هو حالٌ مِنْ «الكُبَر». الثامن: حالٌ من ضميرِ الكُبَر. التاسع: هو حالٌ مِنْ «لإحدىٰ»، قاله ابن عطية[٥]. العاشر: أنَّه منصوبٌ بإضمار أَعْني. الحادي عشر: أنَّه منصوبٌ بـ ادْعُ مُقَدَّراً؛ إذ المُراد به اللَّهُ تعالىٰ. الثاني عشر: أنَّه منصوبٌ بـ نادِ أو بـ بَلِّغ؛ إذ المرادُ به الرسولُ صلى الله عليه وسلم. الثالثَ عشرَ: أنه منصوبٌ بما دَلَّتْ عليه الجملةُ، تقديره: عَظُمْتَ نذيراً. الرابعَ عشرَ: هو حالٌ من الضميرِ في «الكُبَرِ». الخامسَ عشرَ: أنها حالٌ مِنْ «هو» في قولِه وما يعلَمُ جنودَ ربِّك إلاَّ هو. السادسَ عشرَ: أنها مفعولٌ مِنْ أجلِه،

(١) الكشاف ٤/ ١٨٦.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٠٥.
(٣) معاني القرآن ٥/ ٢٤٩.
(٤) الآية ٢.
(٥) المحرر ١٦/ ١٦٥.

الناصبُ لها ما في «الكُبَر» مِنْ معنى الفعل. قال أبو البقاء[1]: «أو إنَّها لإِحدىٰ الكُبر لإِنذارِ البشر» فظاهرُ هذا أنه مفعولٌ مِنْ أجلِه. وفيه بُعْدٌ وإذا جُعِلَتْ حالاً مِنْ مؤنثٍ فإنَّما لم تُؤَنَّثْ لأنَّها بمعنىٰ ذاتِ إنذارٍ على معنىٰ النَّسَب. قال معناه أبو جعفر[2].

والنصبُ قراءةُ العامَّةِ، وابن أبـي عبلة[3] وأُبَـيُّ بنُ كعبٍ بالرفع. فإنْ كان المرادُ النارَ جاز لك وجهان: أَنْ يكونَ خبراً بعد خبر، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هي نذيرٌ، والتذكيرُ لِما تقدَّم مِنْ معنىٰ النَّسَبِ، وإنْ كان المرادُ الباريَ تعالىٰ أو رسولَه عليه السلام كان على خبر مبتدأ مضمرٍ ، أي: هو نذيرٌ. «وللبشر» إمَّا صفةٌ. وإمَّا مفعولٌ لنذير، واللامُ مزيدةٌ لتقويةِ العامل.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لِمَنْ شاءَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ من «للبشر» بإعادة العامل كقولِه: «لِمَنْ يَكْفُرُ بالرحمنِ لِبيوتِهم»[4] و «للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمن»[5]. وأَنْ يتقدَّمَ مفعولُ «شاء»، أي: نذيرٌ لمَنْ شاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ، وفيه ذُكِرَ مفعولُ «شاء» وقد تقدَّم أنَّه لا يُذْكَرُ إلاَّ إذا كان فيه غَرابةٌ. والثاني: وإليه نحا الزمخشري[6] ـ وبه بدأ ـ أَنْ يكونَ «لِمَنْ شاءَ» خبراً مقدَّماً، و «أَنْ يتقدَّم» مبتدأ مؤخراً قال: «كقولِك: لِمَنْ توضَّأَ أَنْ يُصَلِّي، ومعناه مطلقٌ لمَنْ شاء التقدُّمَ أو التأخُّرَ أَنْ يتقدَّم

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣/ ٥٤٨.
(٣) القرطبي ١٩/ ٨٦، والبحر ٨/ ٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠١.
(٤) الآية ٣٣ من الزخرف.
(٥) الآية ٧٥ من الأعراف.
(٦) الكشاف ٤/ ١٨٦.

أو يتأخَّرَ» انتهى. فقولـه «التقدُّمَ والتأخُّرَ» هو مفعولُ «شاء» المقدَّرِ، وقولُه «أَنْ يتقدَّمَ» هو المبتدأ. قال الشيخ(١): «وهو معنىً لا يتبادَرُ الذِّهْنُ إليه وفيه حَذْفٌ».

آ. (٣٨) قوله: ﴿رَهِينَةٌ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّ «رهينة» بمعنى «رَهْن» كالشتيمة بمعنى الشَّتْم. قال الزمخشري(٢): «ليسَتْ بتأنيثِ «رهين» في قوله «كلُّ امرىء» / لتَأنيثِ النفسِ؛ لأنَّه لو قُصِدَتِ الصفةُ [٨٨٦/أ] لقيل: «رهِين»؛ لأنَّ فَعيلاً بمعنىٰ مَفْعول يَسْتوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وإنما هي اسمٌ بمعنى الرَّهْن كالشَّتيمة بمعنى الشَّتْم، كأنَّه قيل: كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهْنٌ، ومنه بيتُ الحماسة(٣):

٤٣٩٦ـ أبعدَ الذي بالنَّعْفِ نَعْفِ كُوَيْكِبِ
رَهينةِ رَمْسٍ ذي تُرابٍ وجَنْدلِ

كأنه قال: رَهْنِ رَمْسٍ. الثاني: أنَّ الهاءَ للمبالغةِ. والثالث: أنَّ التأنيثَ لأجلِ اللفظ. واختار الشيخُ(٤) أنَّها بمعنى مَفْعول وأنها كالنَّطيحة. قال: «ويَدُلُّ على ذلك: أنَّه لَمَّا كان خبراً عن المذكر كان بغيرِ هاءٍ، قال تعالىٰ: «كل امرىءٍ بما كَسَبَ رهينٌ»(٥) فأنت ترىٰ حيث كان خبراً عن

---

(١) البحر ٨/ ٣٧٩.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٦.
(٣) البيت لمِسْوَر بن زيادة الحارثي ـ إسلامي عاش زمن معاوية ـ وهو في الحماسة ١/ ١٣٩ وبعده:
أُذَكَّرُ بالبُقيا على مَنْ أصابني   وبُقْيايَ أني جاهدٌ غيرُ مُؤتَلِ
(٤) البحر ٨/ ٣٧٩.
(٥) الآية ٢١ من الطور.

المذكرِ أتىٰ بغيرِ تاءٍ، وحيث كان خبراً عن المؤنثِ أتى بالتاء. فأمَّا الذي[1] في البيت فأُنِّث على معنىٰ النفس»

آ. (٣٩) **قوله: ﴿إلاَّ أصحابَ اليمن﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنها استثناءٌ متصلٌ؛ إذ المرادُ بهم المسلمون الخالِصون الصالحون. والثاني: أنه منقطعٌ؛ إذ المرادُ بهم الأطفالُ أو الملائكةُ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿في جناتٍ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هم في جناتٍ، وأن يكونَ حالاً مِنْ «أصحابَ اليمين»، وأَنْ يكونَ حالاً من فاعل «يَتَساءلون» ذكرهما أبو البقاء[2]. ويجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «يتساءلون» وهو أظهرُ من الحاليةِ مِنْ فاعِله. و «يتساءلون» يجوزُ أَنْ يكونَ على بابِه، أي: يَسْألون غيرَهم، نحو: دَعَوْتُه وتَداعيْتُه.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿لم نَكُ من المُصَلِّين﴾**: هذا هو الدالُّ على فاعلِ سَلَكَنا كذا الواقعِ جواباً لقولِ المؤمنين لهم: ما سلككم؟ التقدير: سَلَكَنا عدمُ صَلاتِنا وكذا وكذا. وقال أبو البقاء[3]: «هذه الجملةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الفاعلِ وهو جوابُ ما سَلَككم» ومرادُه ما قَدَّمْتُه، وإنْ كانَ في عبارتِه عُسْرٌ.

وأدغم[4] أبو عمروٍ «سَلَككم» وهو نظيرُ «مناسِكَكم»[5] وقد تقدَّم

---

(١) الأصل: «التي» والتصحيح من البحر.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٣.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٧٣. .

(٤) انظر: الإقناع في القراءات السبع ١/ ٢٢٢.

(٥) الآية ٢٠٠ من البقرة.

ذلك في البقرة[1]. وقوله «ما سَلَكَكُم» يجوزُ أَنْ يكونَ على إضمار القولِ، وذلك القولُ في موضع الحال، أي: يتساءَلون عنهم، قائلين لهم: ما سلككم؟ وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف طابَقَ قولُه «ما سلككُمْ» وهو سؤالُ المجرمين قولَه «يتساءَلون عن المجرمين» وهو سؤالٌ عنهم، وإنما كان يتطابق ذلك لو قيل: يتساءلون المجرمين ما سلككم؟ قلت: قولُه «ما سلككم» ليس ببيانٍ للتساؤلِ عنهم، وإنما هي حكايةُ قولِ المسؤولين عنهم؛ لأن المسؤولين يُلْقُون إلى السَّائلين ما جرىٰ بينهم وبين المجرمين فيقولون: قلنا لهم ما سلككم؟

آ. (٤٨) قوله: ﴿فما تَنْفَعُهم شفاعةُ﴾: كقوله[3]:

٤٣٩٧ــ علــى لاحِــبٍ لا يُهْتَــدَىٰ بمنــارِه

. . . .

في أحدِ وجهَيْه[4]، أي: لا شفاعةَ لهم، فلا انتفاعَ بها، وليس المرادُ أنَّ ثَمَّ شفاعةً غيرَ نافعةٍ كقولِه: «ولا يَشْفَعون إلاَّ لِمَنِ ارتَضَىٰ»[5]

آ. (٤٩) قوله: ﴿مُعْرِضين﴾: حالٌ من الضمير في الجارِّ الواقع خبراً عن «ما» الاستفهاميةِ، وقد تقدَّم أنَّ مِثْلَ هذه الحالِ تُسَمَّىٰ حالاً لازِمَةً وقد تقدَّم فيها بحثٌ حسنٌ. «وعن التذكرة» متعلِّقٌ به.

آ. (٥٠) قوله: ﴿كأنهم﴾ هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٣٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٧.
(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٢٣.
(٥) الآية ٢٨ من الأنبياء.

من الضمير في الجارِّ، وتكون بدلاً مِنْ «مُعْرِضِيْنَ» قاله أبو البقاء[(١)]، يعني أنَّها كالمشتملة عليها، وأَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «مُعْرِضِين» فتكونَ حالاً متداخلةً.

وقرأ العامَّةُ «حُمُرٌ» بضمِّ الميم، والأعمش[(٢)] بإسكانِها. وقرأ[(٣)] نافعٌ وابنُ عامر بفتح الفاء مِنْ «مُسْتَنْفَرة» على أنه اسمُ مفعولٍ، أي: نَفَّرها القُنَّاص. والباقون بالكسرِ بمعنى: نافِرة. يُقال: استنفر ونَفَر بمعنى نحو: عَجِب واستعجب، وسخِر واسْتَسْخر. قال الشاعر[(٤)]:

٤٣٩٨ـ أَمْسِكْ حِمارَكَ إنَّه مُسْتَنْفِرُ ... في إثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدْنَ لغُرَّبِ

وقال الزمخشري[(٥)]: «كأنها تطلُبُ النِّفار مِنْ نفوسِها في جَمْعِها له وحَمْلِها عليه» انتهى. فأبقىٰ السينَ على بابِها من الطَّلَبِ، وهو معنى حسن.

ورجَّحَ بعضُهم الكسرَ لقولِه «فَرَّتْ» للتناسُبِ. وحكىٰ محمدُ ابنُ سَلاَّم[(٦)] قال[(٧)]: «سألتُ أبا سَوَّار الغَنَوِيَّ وكان عربياً فصيحاً، فقلت:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.

(٢) البحر ٨/ ٣٨٠.

(٣) السبعة ٦٦٠، والنشر ٢/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٨٠، والتيسير ٢١٦، والقرطبي ١٩/ ٨٩، والحجة ٧٣٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٦، واللسان «نفر»، والقرطبي ١٩/ ٨٩. وغُرَّب: جبل لكلب دون الشام.

(٥) الكشاف ٤/ ١٨٧.

(٦) محمد بن سلاَّم الجمحي، إمام في الأدب من أهل البصرة له طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٣٢. انظر: إرشاد الأريب ٧/ ١٣، وتاريخ بغداد ٥/ ٣٢٧.

(٧) انظر: البحر ٨/ ٣٨٠.

[٨٨٦/ب] كأنهم / حُمُرٌ ماذا؟ فقال: مُسْتَنْفَرَة طَرَدَها قَسْورة. فقلت: إنما هو «فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرة» فقال: أفرَّتْ؟ قلت: نعم. قال: «فمُسْتَنْفِرة إذن» انتهى. يعني أنها مع قولِه «طَرَدها» تُناسِبُ الفتحَ لأنَّها اسمُ مفعولٍ فلما أُخْبر بأنَّ التلاوةَ «فَرَّتْ مِنْ قَسْورة» رَجَعَ إلى الكسرِ للتناسُبِ، إلاَّ أنَّ[1] بمثلِ هذه الحكاية لا تُرَدُّ القراءةُ المتواترةُ.

والقَسْوَرَةُ: قيل: الصائِدُ. وقيل: ظلمةُ الليل. وقيل: الأسد، ومنه قولُ الشاعر[2]:

٤٣٩٩ــ مُضَمَّـــــرٌ تَحْـــذَرُه الأبطـــالُ
كـــأنـــه القَسْـــوَرَةُ الـــرِّئْبـــالُ

أي: الأسد، إلاَّ أنَّ ابن عباس أنكرَه، وقال: لا أعرفُ القَسْوَرَةَ: الأسدَ في لغة العرب، وإنما القَسْوَرَةُ: عَصَبُ الرجال، وأنشد[3]:

٤٤٠٠ــ يــا بنــتُ، كُــونــي خَيْــرَةً لخَيِّــرَهْ
أخــوالُهــا الجِــنُّ وأهــلُ القَسْــوَرَهْ

وقيل: هم الرُّماةُ، وأنشدوا للبيد بن ربيعة[4]:

٤٤٠١ــ إذا مــا هَتَفْنــا هَتْفَــةً فــي نَــدِيِّنــا
أتــانــا الــرجــالُ العــانِــدون القســاوِرُ

---

(١) اسم أنَّ هنا ضمير الشأن.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٣٦٩، والمحرر ١٦/ ١٦٨. والرئبال من أسماء الأسد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٩٠، والبحر ٨/ ٢٩٦.

(٤) من زيادات ديوانه ٣٥١ وفيه «الصائدون» بدلاً من «العاندون»، وهو في البحر ٨/ ٣٦٩، والمحرر ١٦/ ١٦٨.

والجملةُ مِنْ قولِه «فَرَّتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «حُمُر» مثلَ «مُسْتَنْفرة»، وأنْ تكونَ حالاً، قاله أبو البقاء[1].

آ. (٥٢) **قوله: ﴿مُنَشَّرة﴾**: العامَّةُ على التشديد مِنْ «نَشَّره» بالتضعيف. وابن جبير[2] «مُنْشَرَة» بالتخفيف. ونَشَر وأَنْشَرَ مثل: نَزَل وأَنْزَل. والعامَّةُ أيضاً على ضَمِّ الحاءِ مِنْ «صُحُف»، وابن جبير[3] على تسكينها. قال الشيخ[4]: «والمحفوظ في الصحيفة والثوب نَشَرَ مخففاً ثلاثياً» قلت: وهذا مردودٌ بالقرآن المتواتر. وقال أبو البقاء[5] في قراءةِ ابن جُبير: «مِنْ أَنْشَرْتُ: إمَّا بمعنى أَمَرَ بنَشْرِها مثل: «أَلْحَمْتُك عِرْضَ فلانٍ»، أو بمعنى مَنْشورة مثل: أَحْمَدْتُ الرجلَ أو بمعنى: أَنْشَر اللَّهُ الميِّتَ، أي: أحياه، فكأنه أحيا ما فيها بذِكْرِه.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿وما يَذْكُرون﴾**: قرأ[6] نافعٌ بالخطاب، وهو التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، والباقون بالغَيْبة حَملاً على ما تقدَّم مِنْ قولِه «كلُّ امرئٍ منهم»[7] ولم يُؤْثِروا الالتفاتَ، والهاءُ في «إنَّه» للقرآن أو للوعيد.

قوله: «إلاَّ أَنْ يشاءَ» بمعنىٰ: إلاَّ وقتَ مشيئتِه لا على أنَّ «أنْ» تنوبُ عن الزمانِ بل على حَذْفِ مضاف.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المدثر]

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٢) والبحر ٨/ ٣٨١، القرطبي ١٩/ ٩٠.
(٣) المحتسب ٢/ ٣٤٠، والبحر ٨/ ٣٨١.
(٤) البحر ٨/ ٣٨١.
(٥) الإملاء ٢/ ٢٧٣.
(٦) السبعة ٦٦٠، والقرطبي ١٩/ ٩٠، والبحر ٨/ ٣٨١، والتيسير ٢١٦، والحجة ٧٣٥، والنشر ٢/ ٣٩٣.
(٧) الآية ٥٢.

ســـورة القـيامـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لا أُقْسِمُ﴾: العامَّةُ على «لا» النافيةِ. واختلفوا حينئذٍ فيها على أوجهٍ، أحدُها: أنها نافيةٌ لكلامٍ متقدِّمٍ، كأنَّ الكفارَ ذَكروا شيئاً. فقيل لهم: لا، ثم ابتدأ اللَّهُ تعالى قَسَماً. الثاني: أنها مزيدةٌ. قال الزمخشري[١]: «وقالوا إنها مزيدةٌ، مِثْلُها في: «لئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتابِ»[٢] وفي قولِه[٣]:

٤٤٠٢ـ فـي بِئْـرِ لاحُـورٍ سَـرَىٰ ومـا شَعَـرْ

واعترضوا عليه: بأنها إنما تُزاد في وسط الكلام لا في أولِه. وأجابوا: بأنَّ القرآنَ في حُكْمِ سورةٍ واحدةٍ متصلٍ بعضُه ببعضٍ. والاعتراضُ صحيحٌ؛ لأنها لم تقعْ مزيدةً إلاَّ في وسط الكلامِ، لكن الجوابَ غيرُ سديدٍ. ألا ترىٰ إلى امرىء القيسِ كيف زادَها في مستهلِّ قصيدتِه؟ قلت: يعني قولَه[٤]:

---

(١) الكشاف ٤/ ١٨٩.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٨، وابن يعيش ٨/ ١٣٦، والخزانة ٢/ ٩٥، والخصائص ٢/ ٤٧٧. والحور: النقص.

(٤) ديوانه ١٥٤ وتمامه: =

٤٤٠٣ـ لا وأبيـــكِ ابنـــةَ العــــامــــرِيْ

يِ ....

كما سيأتي، وهذا الوجهُ والاعتراضُ عليه والجوابُ نقله مكي[١] وغيرُه. الوجه الثالث: قال الزمخشري[٢]: «إدخالُ» «لا» النافيةِ على فعلِ القسمِ مستفيضٌ في كلامِهم وأشعارِهم. قال امرؤ القيس:

ـ لا وأبيـــك ابنـــةَ العـــامـــرِيْ

يِ لا يَـــدَّعِـــي القـــومُ أنِّـــي أفِـــرّْ

وقال غُوَيَّةُ بن سُلْميٍّ[٣]:

٤٤٠٤ـ ألا نـــادَتْ أُمـــامـــةُ بـــاحْتمـــالِ

لِتَحْـــزُنَنـــي فـــلابِـــك مـــا أُبـــالـــي

وفائدتُها توكيدُ القسم» ثم قال ـ بعد أَنْ حكى وجهَ الزيادةِ والاعتراضَ والجوابَ كما تقدَّمَ ـ: «والوَجهُ أَنْ يُقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنه لا يُقْسِمُ بالشيءِ إلاَّ إعظاماً له يَدُلُّكَ عليه قولُه تعالى: «فلا أُقْسِم بمواقع النجومِ، وإنَّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ»[٤] فكأنه بإدخالِ حرفِ النفي يقول: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظامٍ، يعني أنه يَسْتَأْهِلُ فوق ذلك. وقيل: إنَّ «لا» نفيٌ لكلامٍ وَرَدَ قبل ذلك» انتهى.

= لا يـدَّعـي الـقـومُ أنـي أفِـرّْ

وحذف حركةً من التفعيلة الأولى، ورواية المغني ٣٢٩ «فلا».

(١) إعراب المشكل ٢/٤٢٨.

(٢) الكشاف ٤/١٨٩.

(٣) البيت في الحماسة ١/٤٩٧، ورصف المباني ١٤٦، والخصائص ٢/١٩، واللسان طلل، وابن يعيش ٩/١٠١، والاحتمال: الارتحال.

(٤) الآيتان ٧٥ ـ ٧٦ من الواقعة.

فقولُه: «والوجهُ أَنْ يُقال» إلى قولِه: «يعني أنه يستأهِلُ فوق ذلك» تقريرٌ لقولِه: «إدخالُ «لا» النافيةِ على فعلِ / القسمِ مستفيضٌ» إلى آخره. [٨٨٧/أ] وحاصلُ كلامِه يَرْجِعُ إلى أنَّها نافيةٌ، وأنَّ النفيَ مُتَسَلِّطٌ على فعل القسمِ بالمعنى الذي شَرَحَه، وليس فيه مَنْعٌ لفظاً ولا معنىً ثم قال: فإن قلتَ: قولُه تعالى: «فلا وربِّك لا يُؤْمنون»[1] والأبياتُ التي أَنْشَدْتُها المُقْسَمُ عليه فيها منفيٌّ، فهلا زَعَمْتَ أنَّ «لا» التي قبلَ القسمِ زِيْدَتْ موطئةً للنفيِ بعدَه ومؤكِّدةً له، وقَدَّرْتَ المقسم عليه المحذوفَ ههنا منفيَّاً، كقولِك: لا أُقْسم بيومِ القيامةِ لا تُتركون سُدى؟ قلت: لو قَصَروا الأمرَ على النفيِ دونَ الإثباتِ لكان لهذا القول مَساغٌ، ولكنه لم يُقْصَرْ. ألا ترىٰ كيف لُقِيَ «لا أُقْسم بهذا البلدِ»[2] بقولِه: «لقد خَلَقْنا الإنسانَ» وكذلك قولُه: «فلا أُقْسِمُ بمواقعِ النجومِ»[3] بقوله: «إنَّه لَقرآنٌ كريمٌ» وهذا من محاسنِ كلامِه فتأمَّلْه. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا النحوِ في سورة النساءِ[4]، وفي آخر الواقعة[5]، ولكنْ هنا مزيدُ هذه الفوائدِ.

وقرأ[6] قنبل والبزي بخلافٍ عنه «لَأُقْسِمُ بيوم» بلامٍ بعدَها همزةٌ دونَ ألفٍ. وفيها أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، تقديرُه: واللَّهِ لَأُقْسِمُ، والفعلُ للحالِ؛ فلذلك لم تأْتِ نونُ التوكيدِ، وهذا مذهبُ

---

(١) الآية ٦٥ من النساء.

(٢) الآية ١ من البلد.

(٣) الآية ٧٥ من الواقعة.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ١٩.

(٥) انظر إعرابه للآية ٧٥.

(٦) السبعة ٦٦١، والنشر ٢/ ٢٨٢، والحجة ٧٣٥، والقرطبي ١٩/ ٩٢، والبحر ٨/ ٣٨٤، والتيسير ٢١٦.

الكوفيين. وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أَنْ يقعَ فعلُ الحالِ جواباً للقسم، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك جُعِل الفعل خبراً لمبتدأ مضمرٍ، فيعودُ الجوابُ جملةً اسميةً قُدِّرَ أحدُ جزأَيْها، وهذا عند بعضِهم من ذلك، التقديرُ: واللَّهِ لأنا أُقْسِمُ. الثاني: أنه فعلٌ مستقبلٌ، وإنما لم يُؤْتَ بنونِ التوكيدِ؛ لأنَّ أفعالَ اللَّهِ حقٌّ وصدقٌ فهي غنية عن التأكيدِ بخلاف أفعالِ غيره. على أنَّ سيبويهِ[1] حكى حَذْفَ النونِ إلاَّ أنَّه قليلٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك مِنْ غير قلةٍ إذ مِنْ مذهبهم جوازُ تعاقُبِ اللامِ والنونِ فمِنْ حَذْفِ اللامِ قولُ الشاعر[2]:

٤٤٠٥ـ وقتيـلِ مَـرَّةَ أَثْـأَرَنَّ فـإنَّـه
فَـرْغٌ وإنَّ أخـاكـم لـم يُثْـأَرِ

أي: لأَثْأَرَنَّ. ومِنْ حَذْفِ النونِ ـ وهو نظيرُ الآيةِ ـ قولُه[3]:

٤٤٠٦ـ لَئِنْ تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بيوتُكُمْ
لَيَعْلَـمُ ربـي أنَّ بيتـيَ واسـعُ

الثالث: أنها لامُ الابتداءِ، وليسَتْ بلامِ القسمِ. قال أبو البقاء[4]: «نحو: وإنَّ ربَّك لَيَحْكُمُ»[5] والمعروفُ أنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُل على المضارع إلاَّ في خبر «إنَّ» نحو: «وإنَّ ربَّك لَيحكم» وهذه الآيةُ نظيرُ الآيةِ التي في يونس «ولأَدْراكم به»[6] فإنهما قرآها. بقصر الألف،

---

(١) لم أقف على هذه الحكاية في كتابه وإنما نصوصه تفيد وجوب النون. الكتاب ١/ ٤٥٥.
(٢) تقدم برقم ١٤٨٠.
(٣) تقدم برقم ٦٦٣.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.
(٥) الآية ١٢٤ من النحل.
(٦) الآية ١٦ من يونس. وانظر: الدر المصون ٦/ ١٦٤.

والكلامُ فيها قد تقدَّم. ولم يُخْتَلَفْ في قولِه: «ولا أُقْسِم» أنه بألفٍ بعد «لا»؛ لأنه لم يُرْسَمْ إلاَّ كذا، بخلاف الأولِ فإنه رُسِمَ بدون ألفٍ بعد «لا»، وكذلك في قولِه: «لا أُقْسِم بهذا البَلَد» لم يُختلَفْ فيه أنَّه بألفٍ بعد «لا».

وجوابُ القسمِ محذوفٌ تقديرُه: لتُبْعَثُنَّ، دلَّ عليه قولُه: «أيحسَبُ الإِنسانُ». وقيل: الجوابُ أَيَحْسَبُ. وقيل: هو «بلى قادِرين» ويُرْوَىٰ عن الحسن البصري. وقيل: المعنى على نَفْيِ القسم، والمعنى: إني لا أُقْسِم على شيء، ولكن أسألُك: أيحسَبُ الإنسانُ. وهذه الأقوالُ شاذَّةٌ مُنْكَرةٌ لا تَصِحُّ عن قائليها لخروجِها عن لسانِ العرب، وإنما ذكرْتُها للتنبيهِ على ضَعْفِها كعادتي.

آ. (٣) **قوله: ﴿أَنْ لَنْ﴾**: هذه هي المخففةُ، وحكمُها معروفٌ ممَّا تقدَّم في المائدةِ وغيرِها. و «لن» وما في حَيِّزها في موضع الخبرِ[1]، والفاصلُ هنا حرفُ النفيِ، وهي وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْ «حَسِبَ» أو مفعولِه على الخلافِ. والعامَّةُ على «نجمعُ» بنونِ العظمة / [٨٨٧/ب] و «عظامَه» نصبٌ مفعولاً به. وقتادة[2] «تُجْمع» بتاءٍ مِنْ فوقُ مضمومةٍ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، «عظامُه» رفعٌ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

آ. (٤) **قوله: ﴿بلىٰ﴾** إيجابٌ لِما بعد النفيِ المنسَحِب عليه الاستفهامُ. والعامَّة على نصبِ «قادِرين». وفيه قولان، أشهرُهما: أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدَّرِ المدلولِ عليه بحرفِ الجواب، أي: بلى نجمعُها قادرِين، والثاني: أنه منصوبٌ على خبرِ

---

(١) أي خبر أنْ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن.

(٢) البحر ٨/ ٣٨٥.

«كان» مضمرةً أي: بلى كُنَّا قادرين في الابتداءِ، وهذا ليس بواضح. وقرأ[1] ابن أبي عبلة وابن السَّمَيْفَع «قادرون» رفعاً على خبر ابتداءٍ مضمر أي: بلى نحن قادرون.

آ. (٥) **قوله: ﴿بل يُريد﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ «بلىٰ» لمجردِ الإِضراب الانتقالي مِنْ غيرِ عطفٍ، أَضْرَبَ عن الكلامِ الأولِ وأخذ في آخرَ. والثاني: أنها عاطفةٌ. قال الزمخشريُّ[2]: «بل يريد» عطفٌ على «أَيَحْسَبُ» فيجوز أَنْ يكونَ مثلَه استفهاماً، وأن يكونَ إيجاباً على أَنْ يَضرِبَ عن مُسْتَفْهَمٍ عنه إلى آخرَ، أو يَضْرِبَ عن مستفهمٍ عنه إلى مُوْجَبٍ». قال الشيخ[3] بعد ما حَكَىٰ عن الزمخشري: «وهذه التقاديرُ الثلاثةُ متكلفةٌ لا تظهر». قلت: وليس هنا إلاَّ تقديران.

ومفعولُ «يريد» محذوفٌ يَدُلُّ عليه التعليلُ في قوله: «لِيَفْجُرَ أمامَه» والتقدير: يريد شَهَواتِه ومعاصِيَه ليمضيَ فيها أبداً دائماً و «أمامَه» منصوبٌ على الظرفِ، وأصلُه مكانٌ فاستُعير هذا للزمان. والضميرُ في «أمامَه» الظاهر عَوْدُه على الإِنسان. وقال ابن عباس: «يعودُ على يوم القيامة بمعنى: أنه يريد شهواتِه ليَفْجُرَ في تكذيبِه بالبعث بين يَدَيْ يومِ القيامة».

آ. (٦) **قوله: ﴿يَسْأَلُ﴾**: هذه جملةٌ مستأنفةٌ. وقال أبو البقاء[4]: «تفسيرٌ لِيَفْجُرَ» فيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مستأنفاً مُفَسِّراً، وأَنْ يكونَ

---

(١) البحر ٨/ ٣٨٥، والقرطبي ١٩/ ٩٢.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٠.

(٣) البحر ٨/ ٣٨٥.

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.

بدلاً من الجملةِ قبلَها؛ لأنَّ التفسيرَ يكون بالاستئنافِ وبالبدلِ، إلاَّ أنَّ الثاني منع منه رَفْعُ الفعلِ، ولو كان بدلاً لنُصِبَ. وقد يُقال: إنه أبدلَ الجملةَ من الجملةِ لا خصوصيةَ الفعلِ من الفعلِ وحدَه. وفيه بحثٌ وتقدَّم نظيرُ هذا في الذاريات وغيرها.

آ. (٧) قوله: ﴿بَرِقَ﴾: قرأ[١] نافِع «بَرَقَ» بفتح الراء، والباقون بالكسرِ فقيل: لغتان في التحيُّرِ والدَّهْشة. وقيل: بَرِقَ بالكسر تَحَيَّر فَزِعاً. قال الزمخشري[٢]: «وأصلُه مِنْ بَرِقَ الرجلُ: إذا نَظَر إلى البَرْقِ فَدُهِشَ بَصَرُه». قال غيرُه: كما يقال: أَسِدَ وبَقِرَ، إذا رأى أُسْداً وبَقَراً كثيرةً فتحيَّر من ذلك. قال ذو الرمَّة[٣]:

٤٤٠٧ـ ولو أنَّ لُقْمانَ الحكيمَ تَعَرَّضَتْ
لعينَيْهِ مَيٌّ سافِراً كاد يَبْرِقُ

وقال الأعشى[٤]:

٤٤٠٨ـ وكنتُ أَرَىٰ في وجهِ مَيَّةَ لَمْحَةً
فأَبْرَقُ مغشِيَّاً عليَّ مكانيا

وأنشد الفراء[٥]:

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦١، والحجة ٧٣٦، والبحر ٨/ ٣٨٥، والتيسير ٢١٦، والشواذ ١٦٥، والنشر ٢/ ٣٩٣، والقرطبي ١٩/ ٩٥.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٠.

(٣) ديوانه ٤٦١، واللسان (برق).

(٤) ليس في ديوانه وإنما هو لذي الرمَّة في ديوانه ١٣٠٨، وهو في البحر ٨/ ٣٨٢، والماوردي ٤/ ٣٥٨.

(٥) معاني القرآن له ٣/ ٢٠٩، والبيت لطرفة في ديوانه ١٨٢، واللسان (برق). والكلوم: الجروح.

٤٤٠٩ـ فنَفْسَكَ فانْعَ ولا تَنْعَني
وداوِ الكُلومَ ولا تَبْرَقِ

وبَرَق بالفتح مِن البريق أي: لَمَعَ من شدةِ شخوصه. وقرأ أبو السَّمَّال «بَلَقَ» باللام. قال أهلُ اللغة إلاَّ الفراء: معناه فَتَحَ. يقال: بَلَقْتُ البابَ وأَبْلَقْتُه أي: فتحتُه وفَرَجْتُه. وقال الفراء[1]: «بمعنى أَغْلَقْتُه». قال ثعلب: «أخطأَ الفراءُ في ذلك» ثم يجوز أَنْ يكونَ «بَلَقَ» غيرَ مادةِ بَرَقَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مادةً واحدةً، أُبْدِل فيها حرفٌ مِنْ آخرَ، وقد جاء إبدالُ اللامِ من الراءِ في أحرف، قالوا: نَثَرَ كِنانته ونَثَلَها. وقالوا: وَجِلَ ووَجِرَ، فيمكن أن يكونَ هذا منه، ويؤيِّدُه أَنَّ بَرَقَ قد أتى بمعنى: شَقَّ عيْنَيْه وفتَحَها، قاله أبو عبيدة[2]. وأنشد[3]:

٤٤١٠ـ لَمَّا أتاني مِنْ عُمَيْرٍ راغباً
أَعْطَيْتُه عِيساً صِهاباً فبرَقْ

أي: ففتح عينيْه، فهذا مناسِبٌ لـ «بَلَقَ» في المعنى.

آ. (٨) قوله: ﴿وخَسَفَ﴾: العامةُ على بنائِه للفاعلِ. وأبو حيوة[4] وابن أبي عبلة ويزيد بن قطيب «خُسِفَ» مبنياً للمفعول؛ وهذا لأن خَسَفَ يُستعمل لازماً ومتعدياً يقال: خَسَفَ القمرُ وخَسَفه الله، وقد اشْتُهر أن الخُسوفَ للقمرِ والكُسوفَ للشمسِ. وقال بعضهم: بل

---

(١) لم يشر إليها في معاني القرآن وعدَّها في اللسان (بلق) من الأضداد.
(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٧.
(٣) نسبه في المجاز للكلاَّبي وهو في القرطبي ١٩/ ٩٥. والعيسُ الصهاب: الإبل التي خالط بياضها حمرة.
(٤) البحر ٨/ ٣٨٦، والقرطبي ١٩/ ٩٦.

يكونان فيهما، يُقال: خَسَفَتِ الشمسُ وكَسَفَتْ، وخَسَفَ القمرُ وكَسَفَ. وتأيَّد بعضُهم بالحديث[1]: «إنَّ الشمسَ والقمرَ/ آيتان مِنْ آياتِ اللَّهِ [٨٨٨/أ] لا يُخْسَفان لموتِ أحدٍ». فاستعملَ الخُسُوْفَ فيهما. وعندي فيه نَظَرٌ؛ لاحتمالِ التغليبِ وهل هما بمعنًى واحدٍ أم لا؟ فقال أبو عبيدٍ وجماعةٌ: هما بمعنىً واحدٍ. وقال ابن أبي أويس[2]: «الخُسوفُ ذهابُ كلِّ ضَوْئِهما، والكُسوفُ ذهابُ بَعْضِه».

آ. (٩ ـ ١٠) قوله: ﴿وجُمِع الشمسُ والقمرُ﴾: لم تَلْحَقْ علامةُ تأنيثٍ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. وقيل: لتغليبِ التذكيرِ. وفيه نظرٌ؛ لو قلت: «قام هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ عند الجمهورِ من العربِ. وقال الكسائيُّ: «حُمِل على معنىٰ: جُمِعَ «النَّيِّران». و «يقولُ الإِنسانُ» جوابُ «إذا» مِنْ قوله: «فإذا بَرِق البصرُ». و «أينَ المفرُّ» منصوبُ المحلِّ بالقولِ. والمَفَرُّ: مصدرٌ بمعنى الفِرار. وهذه هي القراءةُ المشهورة.

وقرأ[3] الحَسَنان ابنا علي رضي الله عنهم وابنُ عباس والحسن ابن زيد[4] في آخرين بفتح الميمِ وكسرِ الفاءِ، وهو اسمُ مكانِ الفرارِ أي: أين

---

(١) رواه البخاري في كتاب الكسوف، ٢ باب الصدقة في الكسوف، والفتح ٢/ ٦١٥.

(٢) إسماعيل بن أبي أويس، هو عبد الله بن عبد الله الحافظ، المدني، قرأ على نافع. وحدَّث عنه البخاري ومسلم. توفي سنة ٢٢٦. انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩١، طبقات القراء ١/ ١٦٢.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٤١، الإتحاف ٢/ ٥٧٤، والبحر ٨/ ٣٨٦، والقرطبي ١٩/ ٩٧.

(٤) الحسن بن زيد من أولاد علي رضي الله عنه توفي سنة ٢٧٠. انظر: سير الأعلام ١٣/ ١٣٦.

مكانُ الفِرار؟ وجَوَّزَ الزمخشريُّ[1] أَنْ يكونَ مصدراً. قال: «كالمَرْجِعِ. وقرأ الحسنُ عكسَ هذا أي: بكسرِ الميمِ وفَتْح الفاءِ، وهو الرجلُ الكثيرُ الفِرارِ، وهذا كقولِ امرىءِ القَيْسِ يَصِف جَوادَه[2]:

٤٤١١ـ مِكَّـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِـرٍ معـاً كجُلْمـودِ صَخْـرٍ حَطَّـهُ السيـلُ مِـنْ عَـلِ

وأكثرُ استعمالِ هذا الوزنِ في الآلاتِ.

آ. (١١) قوله: ﴿كلا لا وَزَرَ﴾: تقدَّم الكلامُ في «كلا»[3] وخبرُ «لا» محذوفٌ أي لا وَزَرَ لـه. وهـل هـذه الجملـةُ مَحْكِيَّـةٌ بقـولِ الإِنسـان فتكـونُ منصـوبةَ المحـلِّ، أو هي مستـأنفةٌ إخبـاراً من الله تعـالى بذلك؟ والوَزَرُ: المَلْجأ مِنْ حِصْنٍ أو جَبَلٍ أو سلاحٍ. قال[4]:

٤٤١٢ـ لَعَمْـرُكَ مـا للفتـى مِـنْ وَزَرْ مِـنَ المـوتِ يُـدْرِكُـه والكِبَـرْ

آ. (١٢) قـولـه: ﴿المُسْتَقَـرُّ﴾: مبتـدأٌ، خبـرُه الجـارُّ قبلَـه. ويجوزُ أَنْ يكـونَ مصـدراً بمعنى الاستقرارِ، وأَنْ يكونَ مكانَ الاستقرارِ. «ويومَئِذٍ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، ولا ينْتَصِبُ بمُسْتقر؛ لأنَّه إنْ كان مصدراً فلتقدُّمِه عليه، وإنْ كان مكاناً فلا عَمَلَ له البتةَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بَصيرةٌ﴾: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدُها: أنَّها

---

(١) الكشاف ٤/١٩١.

(٢) من معلقته في ديوانه ١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٩٧، والبحر ٨/٣٨٢.

خبرٌ عن «الإنسانُ» و «على نفسِه» متعلِّقٌ بـ «بَصيرةٌ» والمعنى: بل الإنسانُ بَصيرةٌ على نفسِه، وعلى هذا فلأيِّ شيءٍ أُنِّث الخبرُ؟ وقد اختلف النَّحْويون في ذلك، فقال بعضهم: الهاءُ فيه للمبالغةِ. وقال الأخفش[1]: «هو كقولِك: فلانٌ عِبْرَةٌ وحُجَّةٌ». وقيل: المرادُ بالإنسان الجوارِحُ، فكأنَّه قال: بل جوارِحُه بصيرة أي: شاهدةٌ. والثاني: أنها مبتدأٌ، و «على نفسِه» خبرُها. والجملةُ خبرٌ عن «الإنسانُ»، وعلى هذا ففيها تأويلاتٌ أحدُها: أنْ يكونَ «بصيرةٌ» صفةً لمحذوفٍ أي: عينٌ بصيرةٌ، قاله الفراء[2]. وأنشد[3]:

٤٤١٣ـ كأن على ذي العقْل عَيْناً بَصيرةً
بمَقْعَدِه أو مَنْظَرٍ هو ناظِرُهْ
يُحاذِرُ حتى يَحْسَبَ الناسَ كلَّهمْ
من الخوف لا تَخْفَى عليهمْ سرائِرُهْ

الثاني: أنَّ المعنىٰ: جوارح بَصيرة. الثالث: أنَّ المعنى: ملائكةٌ بصيرة، والتاءُ على هذا للتأنيثِ. وقال الزمخشري[4]: «بَصيرة: حُجَّةٌ بَيِّنة، وُصِفَتْ بالبِصارة على المجازِ كما وُصِفَتْ الآياتُ بالإبصار في قولِه: «فلَمَّا جاءَتْهُمْ آياتُنا مُبْصِرَةً»[5]. قلت: هذا إذا لم تَجْعَلِ الحُجَّة عبارةً عن الإنسانِ، أو تَجْعَلْ دخولَ التاءِ للمبالغةِ. أمَّا إذا كانَتْ للمبالغةِ

(١) معاني القرآن له ٢/ ٥١٧.
(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢١١.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الفراء ٣/ ٢١١، والقرطبي ١٩/ ١٠٠، واللسان (بصر).
(٤) الكشاف ٤/ ١٩١.
(٥) الآية ١٣ من النمل.

فنسبةُ الإبصارِ إليها حقيقةٌ. الثالث من الأوجه السابقة: أَنْ يكونَ الخبرُ الجارَّ والمجرورَ، و «بصيرةٌ» فاعلٌ به، وهو أرجحُ مِمَّا قبلَه لأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الإفرادُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿ولو أَلْقَىٰ﴾: هذه الجملةُ حاليةٌ. وقد تقدَّم نظيرُها غيرَ مرةٍ[١]. والمعاذير / : جمع مَعْذِرة على غيرِ قياس، كمَلاقيح [٨٨٨/ب] ومَذاكير جمع لَقْحَة وذَكَر. وللنَّحويين في مثلِ هذا قولان، أحدهما: أنه جمعٌ لملفوظٍ به، وهو لَقْحَة وذَكَر. والثاني: أنه جمعٌ لغيرِ ملفوظٍ به بل لمقدرٍ أي: مَلْقَحَة ومِذْكار. وقال الزمخشري[٢]: «فإن قلتَ: أليسَ قياسُ المَعْذِرَة أَنْ يُجْمَعَ معاذِرَ لا معاذير؟ قلت: المعاذيرُ ليسَتْ بجمع مَعْذِرة، بل اسمُ جمعٍ لها، ونحوُه: المَناكير في المُنْكر». قال الشيخ[٣]: «وليسَ هذا البناءُ من أبنيةِ أسماءِ الجُموع، وإنما هو مِنْ أبنيةِ جموعِ التكسيرِ» انتهى، وهو صحيحٌ. وقيل: مَعاذير: جمعُ مِعْذار، وهو السِّتْرُ، فالمعنى: ولو أرخى سُتورَه. والمعاذِيْرُ: السُّتور بلغةِ اليمن، قاله الضحاك والسُّدِّي وأُنشد علىٰ ذلك[٤]:

٤٤١٤ـ ولكنَّهـا ضَنَّـتْ بمَنْـزِلِ سـاعـةٍ
علينـا وأَطَّـتَ فـوقَهـا بـالمعَـاذِرِ

وقد حَذَفَ الياءَ من «المعاذير» ضرورةً. وقال الزمخشري[٥]: «فإنْ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٤١٧.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩١.

(٣) البحر ٨/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ١٠٠، والبحر ٨/ ٣٨٧، والماوردي ٤/ ٣٦٠، وأطَّت بالمعاذر: اعتذرت.

(٥) الكشاف ٤/ ١٩١.

صَحَّ ـ يعني أنَّ المعاذير السُّتور ـ فلأنَّه يَمْنَعُ رؤيةَ المُحْتَجِبِ كما تَمْنَعُ المعذرةُ عقوبةَ المُذْنِبِ». قلت: هذا القولُ منه يُحتمل أَنْ يكونَ بياناً للمعنىٰ الجامع بين كَوْنِ المعاذيرِ السُّتورَ، أو الاعتذاراتِ، وأَنْ يكونَ بياناً للعلاقةِ المُسَوِّغةِ في التجوُّز.

آ. (١٧) **قوله: ﴿وقُرْآنَه﴾**: أي: قراءَتَه، فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. وأمَّا الفاعلُ فمحذوف. والأصلُ: وقراءَتَك إياه، والقرآن: مصدرٌ بمعنى القراءة. قال حَسَّان رضي الله عنه[1]:

٤٤١٥ـ ....

يُقَطِّـعُ الليـلَ تَسْبيحـاً وقُـرآنـاً

وقال ابن عطية[2]: «قال[3] أبو العالية: «إنَّ علينا جَمْعَه وقَرَانَه. فإذا قَرَتَه فاتَّبِعْ قَرانَه» بفتح القافِ والراء والتاءِ، مِنْ غيرِ همزٍ ولا ألفٍ»[4]. قلت: ولم يَذْكُرْ توجيهاً. فأمَّا توجيهُ قولِه: «جَمْعَه وقَرانَه»، وقوله: «فاتَّبِعْ قَرانَه» فواضحٌ مِمَّا تقدَّمَ في قراءةِ ابن كثير في البقرة[5]، وأنه هل هو نَقْلٌ، أو مِنْ مادةِ قَرَن، وتحقيقُ القولَيْن مذكورٌ ثَمَّةَ فعليك بالالتفاتِ إليه. وأمَّا قولُه: «بفتحِ القافِ والراءِ والتاء» فيعني في قولِه: «فإذا قَرَتَه» يُشير إلى أنه قُرِىء شاذاً هكذا، وتوجيهُها: أنَّ

---

(١) تقدم برقم ٨٤٧.

(٢) المحرر ١٦/١٧٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤/٥٧٤، والبحر ٨/٣٨٧.

(٣) في ابن عطية: «قرأ».

(٤) أي: في «قرأته».

(٥) انظر: الدر المصون ٢/ ٢٨٠.

الأصلَ: «قَرَأْتَه» فعلاً ماضياً مُسْنداً لضمير المخاطبِ أي: فإذا أَرَدْتَ قراءتَه، ثم أبدلَ الهمزةَ ألفاً لسكونِها بعد فتحةٍ، ثم حَذَفَ الألفَ تخفيفاً كقولِهم: «ولو تَرَ ما الصبيانَ» أي: ولو تَرَى الصبيانَ و «ما» مزيدة، فصار اللفظُ «قَرَتَه» كما ترى.

آ. (٢٠) قوله: ﴿بل تُحِبُّون﴾: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمروٍ و «يُحِبُّون» و «يَذَرون» بياءِ الغَيْبَة حملاً على لفظِ الإِنسانِ المذكور. أولاً؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، والباقون بالخطابِ فيهما: إمَّا خِطاباً لكفارِ قريشٍ، وإمَّا التفاتاً عن الإِخبار عن الجنسِ المتقدِّم والإِقبالِ عليه بالخطاب.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضِرَةٌ﴾: فيه أوجهٌ أحدُها: أَنْ يكون «وجوهٌ» مبتدأً، و «ناضِرةٌ» نعتٌ له، و «يومَئذٍ» منصوبٌ بـ «ناضِرة» و «ناظرةٌ» خبرُه، و «إلى ربِّها» متعلِّقٌ بالخبرِ، والمعنىٰ: أنَّ الوجوهَ الحسنة يومَ القيامة ناظرةٌ إلى اللَّهِ تعالى، وهذا معنىً صحيحٌ وتخريجٌ سَهْلٌ. والنَّاضرَةُ: من النُّضْرَةِ وهي: التنعُّمُ، ومنه غُصْنٌ ناضِر. الثاني: أَنْ يكونَ «وجوهٌ» مبتدأً أيضاً، و «ناضِرَةٌ» خبرُه، و «يومَئذٍ» منصوبٌ بالخبرِ كما تقدَّم. وسَوَّغَ الابتداءَ هنا بالنكرةِ كَوْنُ الموضعِ موضعَ تفصيلٍ كقولِه[٢]:

٤٤١٦ـ ....

فثـوبٌ لَبِسْـتُ وثـوبٌ أَجُـرّْ

---

(١) السبعة ٦٦١، والبحر ٣٨٨/٨، والنشر ٣٩٣/٢، والقرطبي ١٠٧/١٩، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٦.

(٢) تقدم برقم ١٦٧٨.

ويكون «ناظرةٌ» نعتاً لوجوه، أو خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ. و «إلى ربِّها» متعلقٌ بـ «ناظرة» كما تقدَّم. وقال ابنُ عطية[1]: «وابتدأ بالنكرة / لأنها تخصَّصَتْ بقوله «يومئذٍ». وقال أبو البقاء[2]: «وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لحصول الفائدةِ». قلت: أمَّا قولُ ابنِ عطيَّةَ ففيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَه: «تخصَّصَتْ بقولِه: «يومئذٍ» هذا التخصيصُ: إمَّا لكونِها عاملةً فيه، وهو مُحالٌ؛ لأنها جامدةٌ، وإمَّا لأنَّها موصوفةٌ به وهو مُحال أيضاً؛ لأنَّ الجُثَثَ لا تُوْصَفُ بالزمان كما لا يُخْبَرُ به عنها. وأمَّا قولُ أبي البقاءِ فإنْ أرادَ بحصولِ الفائدةِ ما قدَّمْتُه من التفصيل فصحيحٌ، وإنْ عَنَىٰ ما عناه ابنُ عطيةَ فليس بصحيحٍ لِما عَرَفْتَه. [٨٨٩/أ]

الثالث: أَنْ يكونَ «وجوهٌ» مبتدأً، و «يومئذٍ» خبرَه، قاله أبو البقاء[3]. وهذا غَلَطٌ مَحْضٌ من حيث المعنى، ومِنْ حيثُ الصناعةُ. أمَّا المعنىٰ فلا فائدةَ في الإِخبارِ عنها بذلك. وأمَّا الصناعةُ فلأنَّه لا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الجُثَثِ، وإنْ وَرَدَ ما ظاهرهُ ذلك تُؤُوِّل نحو: «الليلةَ الهلالُ».

الرابع: أَنْ يكونَ «وجوهٌ» مبتدأً و «ناضرةٌ» خبرَه، و «إلى ربِّها ناظرةٌ» جملةً في موضعِ خبرٍ ثانٍ، قاله ابن عطية[4]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يَنْعَقِدُ منهما كلامٌ، إذ الظاهرُ تعلُّقُ «إلى» بـ «ناظرة»، اللهمَّ إلاَّ أَنْ يعنيَ أنَّ «ناظرةٌ» خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ، أي: هي ناظرةٌ إلى ربِّها، وهذه الجملةُ خبرٌ ثانٍ. وفيه تَعَسُّفٌ.

---

(١) المحرر ١٦/١٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٤.

(٣) لم يقل أبو البقاء هذا وإنما قال: إن الخبر ناضرة أو الخبر محذوف، أي: ثَمَّ وجوه» الإملاء ٢/٢٧٤.

(٤) المحرر ١٦/١٧٧.

الخامس: أَنْ يكونَ الخبرُ لوجوه مقدراً، أي: وجوهٌ يومئذٍ ثَمَّ، و «ناضرةٌ» صفةٌ، وكذلك «ناظرةٌ»، قاله أبو البقاء[1]. وهو بعيدٌ لعدمِ الحاجةِ إلى ذلك. ولا أدري ما الذي حَمَلهم على هذا مع ظهورِ الوجهِ الأولِ وخُلُوصِه من هذه التعسُّفاتِ؟ وكونُ «إلى» حرفَ جرّ، و «ربِّها» مجروراً بها هو المتبادَرُ للذِّهْنِ. وقد خَرَّجه بعضُ المعتزلةِ: على أَنْ تكونَ «إلى» اسماً مفرداً بمعنى النِّعْمَةِ مضافاً إلى الرَّبِّ، ويُجمع على «آلاء» نحو: «فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تُكَذِّبان»[2] وقد تقدَّم أنَّ فيه لغاتٍ أربعاً، و «ربِّها» خفضٌ بالإضافةِ، و «إلى» مفعولٌ مقدمٌ ناصبُه «ناظرةٌ» بمعنى مُنْتَظِرة. والتقدير: وجوهٌ ناضِرَةٌ منتظرةٌ نعمةَ ربِّها. وهذا فِرارٌ من إثباتِ النظر للَّهِ تعالى على مُعْتَقَدِهم.

والزمخشريُّ[3] تمحَّل لمذهب المعتزلة بطريق أخرىٰ من جهةِ الصناعةِ النحويةِ فقال ــ بعد أن جَعَلَ التقديمِ في «إلى ربها» مُؤْذِناً بالاختصاص ــ «والذي يَصِحُّ معه أَنْ يكونَ مِنْ قولِ الناسِ: «أنا إلى فلانٍ ناظرٌ ما يَصْنَعُ بي» يريد معنى التوقعِ والرجاءِ. ومنه قولُ القائل[4]:

٤٤١٧ــ وإذا نَظَرْتُ إليكَ مِنْ مَلِكٍ
والبحرُ دونَكَ زِدْتَني نِعَما

وسمعتُ سَرَوِيَّةً[5] مُسْتجديَةً بمكة وقت الظهرِ حين يُغْلِقُ الناسُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٤.
(٢) الآية ١٣ من سورة الرحمن.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ١٩٢ يقول: إذا رجوت عطاءك، والبحر أقل جوداً منك، زدتني عطاءً.
(٥) السروية: النسبة إلى بلدةٍ بطبرستان يقال لها: سارية. انظر: القاموس (سري).

أبوابَهم ويَأْوُوْن إلى مقايِلهم تقول: «عُيَيْنتي ناظِرَةٌ إلى اللَّهِ وإليكم» والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمةَ والكرامةَ إلاَّ مِنْ ربِّهم» قلت: وهذا كالحَوْمِ على قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ «ناظرة» بمعنى مُنْتظرة. إلاَّ أنَّ مكيّاً[1] قد رَدَّ هذا القولَ فقال: «ودخولُ «إلى» مع النظر يَدُلُّ على أنه نَظَرُ العَيْنِ، وليس من الانتظار، ولو كان من الانتظارِ لم تَدْخُلْ معه «إلى»؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: انتظرتُ إلى زيدٍ، وتقول: نظرْتُ إلى زيد، فـ «إلى» تَصْحَبُ نظرَ العينِ ولا تصحَبُ نَظَرَ الانتظار، فَمَنْ قال: إن «ناظرة» بمعنى مُنتظرة فقد أخطأ في المعنى وفي الإِعراب، ووَضَعَ الكلامَ في غيرِ موضعِه».

والنُّضْرَةُ: طَراوةُ البَشَرةِ وجمالُها، وذلك مِنْ أثرِ النُّعمةِ يُقال: نَضِر وَجْهُه فهو / ناضِرٌ. وقال بعضهم: مُسَلَّمٌ أنه مِنْ نَظَرِ العينِ، إلاَّ أنَّ ذلك [٨٨٩/ ب] على حَذْفِ مضافٍ، أي: ثوابَ ربِّها، ونحوُه. قال مكي[2]: «لو جاز هذا لجازَ: نَظَرْتُ إلى زيد، أي: إلى عطاءِ زيدٍ. وفي هذا نَقْضٌ لكلامِ العربِ وتَخْليطٌ في المعاني». ونَضَره الله ونَضَّره مخففاً ومثقلاً، أي: حَسَّنه ونَعَّمه، وفي الحديث[3]: «نضرَ اللَّهُ امرأً سَمع مقالتي فوَعَاها، فأدَّاها كما سَمِعَها» يُرْوَىٰ بالوجهَيْنِ. وقيل للذهب: «نُضار» من ذلك. ويُقال له: النَّضْرُ أيضاً، وأخضرُ ناضِرٌ، كـ أسودُ حالكٌ، وقَدَحٌ نُضارٌ ونُضارٍ، يُرْوَىٰ بالإِتباعِ والإِضافة.

والعامَّةُ على «ناضِرَة» بألفٍ. وقرأ[4] زيدُ بن علي «نَضِرَة» بدونِها، كفَرِحَ فهو فَرِحٌ.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٣١.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٢.

(٣) رواه ابن ماجة في المقدمة ١٨، باب من بلَّغ علماً، ١/ ٨٤.

(٤) البحر ٨/ ٣٨٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿فاقِرة﴾**: هي الداهيةُ العظيمةُ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تكسِرُ فَقَارَ الظَّهْرِ. قال النابغة[١]:

٤٤١٨ـ أَبَـــىٰ لِـــيَ قَبْـــرٌ لا يـــزالُ مُقـــابِلـــيْ
وضَـــرْبَـــةُ فَـــأْسٍ فـــوقَ رَأْســـيَ فـــاقِـــرَهْ

أي: داهِيَةٌ مُؤَثِّرَةٌ، ومنه سُمِّي الفقيرُ لانكسارِ فَقارِه من القُلِّ[٢]، وقد تقدَّم في البقرة[٣].

آ. (٢٦) **قوله: ﴿التراقِيَ﴾**: مفعولُ «بَلَغَتْ»، والفاعلُ مضمرٌ [يعود] على النفسِ، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، كقولِ حاتم[٤]:

٤٤١٩ـ أمـــاوِيَّ مـــا يُغْنِـــي الثَّـــراءُ عـــن الفتـــىٰ
إذا حَشْـــرَجَـــتْ يـــومـــاً وضـــاقَ بهـــا الصـــدرُ

أي: حَشْرَجَتِ النفسُ. وقيل في البيت: إنَّ الدالَّ على النفس ذِكْرُ جُمْلَةِ ما اشتملَ عليها، وهو الغِنىٰ، فكذلك هنا ذِكْرُ الإِنسانِ دالٌّ على النفسِ. والتَّراقِي: جمع تَرْقُوَة، أصلُها تَراقِوُ، قُلِبَتْ واوُها ياءً لانكسار ما قبلَها. والتَّرْقُوَة إحدىٰ عِظامِ الصدرِ، كذا قال الشيخ[٥]، والمعروفُ غيرُ ذلك. قال الزمخشري[٦]: «ولكلِّ إنسانٍ تَرْقُوَتان» فعلى هذا تكونُ

---

(١) الديوان ٢١٠.

(٢) القُلُّ: القِلَّة.

(٣) انظر: الدر ٢/ ٦١٧.

(٤) تقدم برقم ٢٨١٤.

(٥) البحر ٨/ ٣٨٢.

(٦) لم ترد هذه الجملة في «الكشاف» وإنما فيه «التراقي: العظام المكتنفة لثغرة النحر عن يمين وشمال» الكشاف ٤/ ١٩٣.

مِنْ باب: غليظِ الحواجب وعريضِ المناكب. والتراقِي: موضِعُ الحَشْرَجَةِ. قال[1]:

٤٤٢٠ـ ورُبَّ عظيمةٍ دافَعْتُ عنها
وقد بلغَتْ نفوسُهُمُ التراقِيْ

وقال الراغب[2]: «التَّرْقُوَةُ عَظْمٌ وُصِلَ ما بين ثُغْرَةِ النحرِ والعاتِق» انتهى. وقال الزمخشري[3]: «العِظامُ المكتنِفةُ لثُغْرَةِ النَّحْرِ عن يمينٍ وشِمالٍ» ووزنها فَعْلُوة، فالتاءُ أصلٌ والواوُ زائدةٌ، يَدُلُّ عليه إدخالُ أهل اللغةِ إياها في مادة «تَرَق». وقال أبو البقاء[4]: «والتراقي: جمع تَرْقُوَة» وهي فَعْلُوة، وليست تَفْعُلَة، إذ ليس في الكلام «رقو»[5]، وقُرِىء[6] «التراقي» بسكونِ الياء، وهي كقراءةِ زيدٍ «تُطْعِمون أهالِيْكم»[7] وقد تقدَّم توجيهُها.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿مَنْ راقٍ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ. وهذه الجملةُ هي القائمةُ مَقامَ الفاعلِ، وأصولُ البَصْريين تَقْتَضي أَنْ لا تكونَ؛ لأنَّ الفاعلَ عندهم لا يكونُ جملةً؛ بل القائمُ مَقامَه ضميرُ المصدرِ، وقد تقدَّمَ تحقيقُ هذا أولَ البقرة[8]، وهذا الاستفهامُ يجوزُ أن يكونَ على بابِه، وأَنْ يكونَ

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في البحر ٨/ ٣٨٢.
(٢) المفردات ٧٤.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٣.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٤.
(٥) في الأصل «ترق» وهو تحريف. وهناك رقو ولكن على معنى آخر كما في اللسان (رقا).
(٦) لم أقف على هذه القراءة.
(٧) الآية ٨٩ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/ ٤٠٧.
(٨) انظر: الدر المصون ١/ ١٣٦.

استبعاداً وإنكاراً. وراقٍ اسمُ فاعلٍ: إمَّا من رَقَىٰ يَرْقَىٰ من الرُقية وهو كلامٌ مُعَدٌّ للاستشفاء، يُرْقَى به المريضُ لِيُشْفَى. وفي الحديث[1]: «وما أدراكَ أنها رُقْيَةٌ»؟ يعني الفاتحةَ وهو مِنْ أسمائِها، وإمَّا مِنْ رَقِيَ يَرْقَىٰ، من الرُّقيِّ وهو الصعودُ، أي: إنَّ الملائكةَ لِكراهتِها في رُوْحِه تقول: مَنْ يَصْعَد بهذه الروح؟ يقال: رَقَىٰ بالفتح من الرُّقْيَة، وبالكسرِ من الرُّقِيِّ. ووقف[2] حفَص على نون «مَنْ» سكتةً لطيفةً، وتقدَّم هذا في أولِ الكهف[3] وتحقيقُه. وذكرَ سيبويه[4] إنَّ النونَ تُدْغَمُ في الراءِ وجوباً بغُنَّةٍ وبغيرِها نحو: مَنْ راشِدٌ.

والعاملُ في «إذا بلغَت» معنى[5] قولِه: «إلى ربِّك يومئذٍ المَساقُ»، أي: إذا بلغَتِ الحُلْقومَ رُفِعَتْ إلى الله» ويكونُ قولُه: «وقيل: مَنْ راقٍ» معطوفاً على «بَلَغَت».

والمَساقُ: مَفْعَل من السَّوْقِ وهو اسمُ مصدرٍ.

آ. (٣١) قوله: ﴿فلا صَدَّقَ﴾: «لا» هنا دَخَلَتْ على الماضي، وهو مُسْتفيضٌ في كلامِهم بمعنى: لم يُصَدِّق ولم يُصَلِّ. قال[6]:

---

(١) رواه البخاري ٣٧ كتاب الإجارة، ١٦ باب يُعطى في الرقية. الفتح ٤/٥٢٩.

(٢) السبعة ٦٦١، والبحر ٨/٣٨٩، والقرطبي ١٩/١١٢، والحجة ٧٣٧.

(٣) «عوجاً، قيما» الآيتان ١ ــ ٢، وقف حفص على عوجا، ويسكت سكتة لطيفة. انظر: الدر المصون ٧/٤٣٤.

(٤) الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) قوله: «معنى» خبر «والعامل».

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت، وهو في أمالي =

٤٤٢١ـ إنْ تَغْفِـــرِ اللهـــمَّ تَغْفِـــرْ جَمَّـــا
وأيُّ عبـــــدٍ لـــــكَ لا ألَمَّـــــا

وقال آخر[١]:

٤٤٢٢ـ وأيُّ خَميـــسٍ لا أَفَـــأْنـــا نِهـــابَـــه
وأسيـــافُنـــا مِـــنْ كَبْشِـــه تَقْطُـــر الـــدِّمـــا

واستدلَّ بعضُهم أيضاً على ذلك بقولِ امرِىء القيس[٢]:

٤٤٢٣ـ كـــأنَّ دِثـــاراً حَلَّقَـــتْ بلَبُـــوْنِـــه
عُقَـــابُ تَنُـــوفَـــى لا عُقَـــابُ القـــواعِـــلِ

/ فقوله: «لا عُقابُ» عطفٌ على «عُقابُ تَنُوفَى» وهو مرفوعٌ [٨٩٠/أ] بحلَّقَتْ، وفي البيتَيْنِ الأوَّلَيْنِ غُنْيَةٌ عن هذا.

وقال مكي[٣]: «لا» الثانيةُ نفيٌ، وليسَتْ بعاطفةٍ، ومعناه: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ». قلت: كيف يُتَوَهَّمُ العطفُ حتى يَنْفِيَه؟ وجعل الزمخشريُّ[٤] «فلا صَدَّقَ ولا صَلَّىٰ» عطفاً على الجملة مِنْ قولِه: «يَسْأَلُ

= الشجري ١/ ١٤٤، والإنصاف ٧٦، والمغني ٣٢١، والخزانة ٢/ ٧٦، واللسان لمم.

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٩٥ ومجاز القرآن ٢/ ٢٧٨، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٨، والبحر ٨/ ٣٩٠، والمحرر ١٦/ ١٨٠. وأفأنا: جعلناه فيئاً، أي: غنيمة.

(٢) ديوانه ٩٤. ودثار: راعي إبله. اللبون: ذوات اللبن. تنوفى: جبل وكذلك القواعل.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٢.

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٣.

أيَّانَ يومُ القيامةِ» قال: «وهو معطوفٌ على قوله: «يَسْأل أيَّانَ»، أي: لا يُؤْمِنُ بالبعثِ فلا صَدَّقَ بالرسول والقرآن»، واستبعده الشيخ[1].

آ. (٣٢) قوله: ﴿ولكنْ كَذَّبَ﴾: الاستدراكُ هنا واضحٌ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ التصدُّقِ والصلاةِ التكذيبُ والتولِّي؛ لأنَّ كثيراً من المسلمين كذلك، فاسْتَدْرَكَ ذلك: بأنَّ سببَه التكذيبُ والتولِّي، ولهذا يَضْعُفُ أَنْ يُحْمَلَ نَفْيُ التصديقِ على نَفْيِ تصديقِ الرسولِ؛ لئلا يَلْزَمَ التكرارُ، فتقعَ «لكنْ» بين متوافقَيْن، وهو لا يجوزُ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَتَمَطَّى﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «ذَهَبَ»، وقد يجوز أَنْ يكونَ بمعنى: شرع في التمطي، كقوله[2]:

٤٤٢٤ـ فقامَ يَذُوْدُ الناسُ عنها . . . .

. . . .

وتمطَّى فيه قولان، أحدُهما[3]: أنَّه مِنْ المَطا، والمطا: الظهرُ، ومعناه: يَتَبَخْتَرُ، أي: يَمُدُّ مَطاه ويَلْويه تَبَخْتُراً في مِشْيته. والثاني[4]: أنَّ أصلَه: يَتَمَطَّطُ، مِنْ تَمَطَّط، أي: تَمَدَّد، ومعناه: أنَّه يتمدَّدُ في مِشْيَتِه

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٠.

(٢) تقدم برقم ٩٤.

(٣) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٣/ ٢١٢، فأصله على هذا: يتمَطَّوُ وقعت الواو لاماً فوق الثالثة فقلبت ياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ووزنه يتفعَّل.

(٤) وهو قول الزمخشري في كشافه ٢/ ٤١٧، فالأصل يتمطَّط اجتمع ثلاث حروف من جنس واحد فقلبت الطاء ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٧٠.

تَبَخْتُراً، ومِنْ لازِمِ التبختُرِ ذلك، فهو يَقْرُبُ مِنْ معنى الأول ويفارِقُه في مادتِه؛ إذ مادةُ المَطا: م ط و، ومادةُ الثاني: م ط ط، وإنما أُبْدِلَتِ الطاءُ الثالثةُ ياءً كراهةَ احتمالِ الأمثالِ نحو: تَظَنَّيْت وقَصَّيْتُ أظفاري، وقوله[1]:

٤٤٢٥ـ تَقَضِّيَ البازِيْ إذا البازِيْ كَسَرْ

والمُطَيْطاء: التَّبَخْتُرُ ومَدُّ اليَديْن في المَشْيِ، والمَطيطة: الماء الخاثِرُ أسفلَ الحوضِ؛ لأنه يتمطَّطُ، أي: يمتَدُّ فيه.

آ. (٣٤) وتقدَّم الكلامُ على قوله: «أَوْلَىٰ لك فأَوْلَىٰ» في آخر سورة القتال[2] مُشبعاً، وإنما كُرِّرَ هنا مبالغةً في التهديد والوعيد. وقالت الخنساء[3]:

٤٤٢٦ـ هَمَمْتُ بنفسِيَ كلَّ الهموم
فأَوْلَى لنفسِيَ أَوْلَى لها

وقال أبو البقاء[4] هنا: «وزنُ أَوْلَىٰ فيه قولان، أحدُهما: فَعْلَىٰ، والألفُ فيه للإِلحاقِ لا للتأنيثِ. والثاني: هو أَفْعَلُ، وهو على القولَيْن هنا [عَلَم][5] ولذلك لم يُنَوَّنْ، ويَدُلُّ عليه ما حكى أبو زيدٍ في

---

(١) تقدم برقم ٥١٩.
(٢) انظر إعرابه للآية ٢٠ من سورة القتال (محمد صلَّى الله عليه وسلم).
(٣) ديوانها ١٢١، واللسان (ولي)، والمحرر ١٦/١٨١.
(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٥.
(٥) زيادة من الإملاء. والعلمية هنا للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد. القرطبي ١٩/١١٦.

«النوادر»[1]: «هي أَوْلاةُ» بالتاءِ غيرَ مَصْروفٍ، فعلىٰ هذا يكونُ «أَوْلىٰ» مبتدأً، و «لك» الخبرُ. والثاني: أَنْ يكونَ اسماً للفعل مبنياً ومعناه: وَلِيَكَ شَرٌّ بعد شَرّ، و «لكَ» تبيينٌ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿سُدَى﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «يُتْرَكُ» ومعناه: مُهْمَلاً يقال: إبلٌ سُدَى، أي: مُهْملة. قال الشاعر[2]:

٤٤٢٧ـ وأُقْسِمُ بالله جَهْدَ اليمينِ ... ما خَلَقَ اللَّهُ شيئاً سُدَى

أي: مُهْملاً. وأَسْدَيْتُ حاجتي، أي: ضيَّعْتُها. ومعنى «أَسْدَى إليه معروفاً»، أي: جعله بمنزلةِ الضَّائع عند المُسْدى إليه لا يذكره ولا يَمُنُّ به عليه[3].

آ. (٣٧) قوله: ﴿ألم يَكُ نُطْفَةً﴾: العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحتُ في «يك» رجوعاً للإنسان. والحسن[4] بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ إليه توبيخاً له.

قوله: «يُمْنَىٰ» قرأ[5] حفص «يُمْنى» بالياء مِنْ تحتُ، وفيه وجهان:

---

(١) النوادر ٢٦٠.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الماوردي ٤/ ٣٦٤، والبحر ٨/ ٣٨٢، والقرطبي ١٩/ ١١٦.

(٣) لعل هذا التوجيه بعيد، الأقرب منه أن تكون من أسدى، أي: نسج فأسدى إليه معروفاً، أي: نسج وعمل وصنع.

(٤) البحر ٨/ ٣٩١.

(٥) السبعة ٦٦٢، والنشر ٢/ ٣٩٤، والبحر ٨/ ٣٩١، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٧، والقرطبي ١٩/ ١١٧.

أحدُهما: أنَّ الضميرَ عائدٌ على المنيِّ، أي: يُصَبُّ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ جر. والثاني: أنه يعودُ للنُّطفةِ؛ لأنَّ تأنيثَها مجازيٌّ، ولأنَّها في معنى الماءِ، قاله أبو البقاء[1]، وهذا إنما يتمشَّىٰ على قولِ ابنِ كيسان. وأمَّا النحاةُ فيجعلونه ضرورةً كقوله[2]:

٤٤٢٨ـ ....

ولا أرضَ أبْقَـــلَ إبْقـــالَهـــا

وقرأ الباقون «تُمْنَىٰ» بالتاءِ مِنْ فوقُ على أنَّ الضميرَ للنُّطفة. فعلى هذه القراءةِ وعلى الوجهِ المذكورِ قبلَها تكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ؛ لأنها صفةٌ لمنصوبٍ. / [٨٩٠/ب]

آ. (٣٩) قوله: ﴿الذكَرَ والأنثىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونا بَدَلَيْنِ مِنْ «الزَّوْجَيْن»، وأَنْ يكونا منصوبَيْن بإضمارِ «أعني» على القطع، والأصلُ عَدَمُه. وقرأ العامَّةُ «الزوجَيْن»، وزيدُ بن علي[3] «الزوجان» على لغة مَنْ يُجْري المثنى إجراءَ المقصورِ، وقد تقدَّم تحقيقُه في طه[4]، ومَنْ تُنْسَبُ إليه هذه اللغةُ، والاستشهادُ على ذلك.

آ. (٤٠) وقرأ العامَّةُ أيضاً «بقادرٍ» اسمَ فاعلٍ مجروراً بباءٍ زائدةٍ في خبرِ «ليس». وزيدُ بن علي[5] «يَقْدِرُ» فعلاً مضارعاً. والعامَّةُ على

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٥.
(٢) تقدم برقم ٢٨٣.
(٣) البحر ٨/ ٣٩١.
(٤) انظر إعرابه للآية ٦٣ من طه.
(٥) البحر ٨/ ٣٩١.

نصب «يُحْيِيَ» بـ «أَنْ» لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ على حرفِ العلةِ. وقرأ[1] طلحةُ بن سليمان والفياض بن غزوان بسكونها: فإمَّا أَنْ يكونَ خَفَّفَ حرفَ العلةِ بحَذْفِ حركةِ الإعرابِ، وإمَّا أَنْ يكونَ أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ.

وجمهورُ الناسِ على وجوبِ فَكِّ الإدغامِ. قال أبو البقاء[2]: «لئلا يُجْمَعَ بين ساكنَيْن لفظاً أو تقديراً». قلت: يعني أنَّ الحاءَ ساكنةٌ، فلو أدْغَمْنا لسَكَنَّا الياءَ الأولى أيضاً للإدغام فيَلْتقي ساكنان لفظاً، وهو مُتَعَذَّرُ النطقِ، فهذان ساكنان لفظاً. وأمَّا قولُه: «تقديراً» فإنَّ بعضَ الناس جوَّز الإدغامَ في ذلك، وقراءتُه «أَنْ يُحِيَّ» وذلك أنه لَمَّا أراد الإدغامَ نَقَلَ حركةَ الياءِ الأولى إلى الحاء، وأدغمها، فالتقى ساكنان: الحاءُ ـ لأنها ساكنةٌ في التقدير قبل النقلِ إليها ـ والياءُ؛ لأنَّ حركتَها نُقِلَتْ مِنْ عليها إلى الحاءِ، واستشهد الفراءُ[3] لهذه القراءةِ: بقوله[4]:

٤٤٢٩ـ .... تَمْشِي لسُدَّةِ بيتها فتُعِيُّ

---

(١) انظر: المحتسب ٢/٣٤٢، والبحر ٨/٣٩١، والشواذ ١٦٥.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٥.

(٣) معاني القرآن ٣/٢١٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وكأنها بين النساء سبيكةٌ

وهو في الفراء ٣/٢١٣، والمحتسب ٢/٢٦٩، والمنصف ٢/٢٠٦، والهمع ١/٥٣، والدرر ١/٣١، واللسان (عيي)، وروايات إنشاد الشاهد كثيرة، وما أثبتناه هو مقصود الفراء من تشبيه البيت بهذه القراءة الشاذة. والفعل مضارع أعيا فهو يُعْيِي.

وأمَّا أهلُ البصرةِ فلا يُدْغِمونه البتةَ، قالوا: لأنَّ حركةَ الياءِ عارضةٌ؛ إذ هي للإعرابِ. وقال مكي[1]: «وقد أجمعوا على عَدَمِ الإدغامِ في حالِ الرفع. فأمَّا في حالِ النصبِ فقد أجازه الفراءُ لأجلِ تحرُّك الياء الثانيةِ، وهو لا يجوزُ عند البَصْريين؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ» قلت: ادعاؤُه الإجماعَ مردودٌ بالبيتِ الذي قَدَّمْتُ إنشاده عن الفراءِ، وهو قوله: «فَتَُعِيُّ» فهذا مرفوعٌ وقد أُدْغِمَ. ولا يَبْعُدُ ذلك؛ لأنَّه لَمَّا أُدْغِم ظهرَتْ تلك الحركةُ لسكونِ ما قبل الياءِ بالإدغام.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القيامة]

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٣.

سورة الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هل أتىٰ﴾: في «هل» هذه وجهان، أحدُهما: أنَّها على بابِها من الاستفهامِ المَحْضِ، أي: هو مِمَّنْ يُسْأَلُ عنه لغرابتِه: أأتىٰ عليه حينٌ من الدهرِ لم يكنْ كذا، فإنه يكونُ الجوابُ: أتىٰ عليه ذلك، وهو بالحالِ المذكورةِ، كذا قاله الشيخ[١]، وهو مدخولٌ كما ستعرِفُه قريباً. وقال مكي[٢] في تقرير كونها على بابِها من الاستفهام: «والأحسنُ أَنْ تكونَ على بابِها للاستفهام الذي معناه التقريرُ، وإنما هو تقرير لمَنْ أنكر البعثَ، فلا بُدَّ أَنْ يقولَ: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسانَ فيه. فيقال له: مَنْ أَحْدَثَه بعد أن لم يكُنْ وكَوَّنه بعد عَدَمِه كيف يمتنع عليه بَعْثُه وإحياؤه بعد مَوْتِه؟ وهو معنى قولِه: «ولقد عَلِمْتُم النَّشْأَةَ الأولىٰ فلولا تَذَكَّرون»[٣]، أي: فهلاَّ تَذَكَّرون فتعلَمون أنَّ مَنْ أَنْشأ شيئاً ـ بعد أن لم يكُنْ ـ قادرٌ على إعادتِه بعد مَوْتِه وعَدَمِه» انتهىٰ. فقد جَعَلها لاستفهامِ التقريرِ لالاستفهامِ المَحْضِ، وهذا هو الذي يجبُ أَنْ يكونَ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَرِدُ مِنَ الباري تعالىٰ إلاَّ على هذا النحوِ

(١) البحر ٨/ ٣٩٣.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٤.

(٣) الآية ٦٢ من الواقعة

وما أشبهه. والثاني: أنها بمعنى «قد» قال الزمخشري[1]: «هل بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة. والأصل: أهل بدليل قولِه[2]:

٤٤٣٠ـ سـائِـلْ فـوارسَ يَـرْبـوعٍ بشَـدَّتِنـا
أهَـلْ رأَوْنـا بـوادي القُـفِّ ذي الأَكَـمِ

فالمعنى: أقد أتىٰ، على التقريرِ والتقريبِ جميعاً، أي: أتىٰ على الإنسان قبلَ زمانٍ قريبٍ حينٌ من الدهرِ لم يكنْ فيه شيئاً مذكوراً، أي: كان شيئاً مَنْسِيّاً غيرَ مذكور» انتهى. فقولُه: «على التقريرِ» يعني المفهومَ من الاستفهامِ، وهو الذي فهم مكيٌّ مِنْ نفسِ «هل». وقوله: «والتقريب» يعني المفهومَ مِنْ «قد» التي وقع مَوْقِعَها «هل». ومعنى قولِه «في الاستفهام خاصةً» أنَّ «هل» لا تكونُ بمعنى «قد» إلاَّ ومعها استفهامٌ / [٨٩١/أ] لفظاً كالبيتِ المتقدِّم، أو تقديراً كالآية الكريمةِ. فلو قلتَ: «هل جاء زيدٌ» تعني: قد جاء[3]، من غيرِ استفهامٍ لم يَجُزْ، وغيرُه جَعَلَها بمعنى «قد» من غيرِ هذا القيدِ. وبعضُهم لا يُجيزه البتةَ، ويَتَأَوَّل البيتَ: على أنَّه مِمَّا جُمِعَ فيه بين حرفَيْ معنىً للتأكيدِ، وحَسَّن ذلك اختلافُ لفظِهما كقولِ الشاعِرِ[4]:

٤٤٣١ـ فـأَصْبَحْـنَ لا يَسْـأَلْنَنـي عَـنْ بِمـا بـه
. . . .

---

(١) الكشاف ٤/ ١٩٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.

(٣) الأصل «قام» وهو سهو، والتصحيح من (ش).

(٤) تقدم برقم ٩١٦.

فالباءُ بمعنى «عن»، وهي مؤكِّدةٌ لها. وإذا كانوا قد أكَّدوا مع اتفاقِ اللفظِ كقولِه[1]:

٤٤٣٢ـ فَــلا واللَّــهِ لا يُلْفَــىٰ لِمــا بــي
ولا لِلِمــــا بهـــمْ أبـــداً دَواءُ

فَلأنْ يُؤَكِّدوا مع اختلافِه أَحْرىٰ. ولم يَذْكُرِ الزمخشريُّ غيرَ كونِها بمعنىٰ «قد»[2]، وبقي على الزمخشريِّ قيدٌ آخر: وهو أَنْ يقولَ: في الجملِ الفعليةِ؛ لأنَّه متىٰ دخلَتْ «هل» على جملةٍ اسميةٍ استحالَ كونُها بمعنىٰ «قد» لأنَّ «قد» مختصَّةٌ بالأفعالِ. وعندي أنَّ هذا لا يَرِدُ؛ لأنَّه تقرَّر أنَّ «قد» لا تباشِرُ الأسماءَ.

قوله: «لم يَكُنْ» في هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنَّها في موضعِ نصبٍ على الحالِ من «الإنسان»، أي: هل أتىٰ عليه حينٌ في هذه الحالةِ. والثاني: أنها في موضعِ رفعٍ نعتاً لـ «حينٌ» بعد نعتٍ. وعلى هذا فالعائدُ محذوفٌ تقديرُه: حينٌ لم يَكُنْ فيه شيئاً مذكوراً، والأول أظهرُ لفظاً ومعنىً.

آ. (٢) **قوله: ﴿أَمْشاجٍ﴾**: نعتٌ لـ «نُطْفة» ووَقَعَ الجمعُ صفةً لمفردٍ؛ لأنَّه في معنى الجمع، كقولِه تعالىٰ: «رَفْرَفٍ خُضْرٍ»[3] أو جُعِل كلُّ جزءٍ من النُّطفةِ نُطفةً، فاعتبر ذلك فوُصِفَ بالجمع، وقال الزمخشري[4]: «أَمْشاج كبُرْمَةٍ أَعْشار[5]، وبُرْدٍ أَكْياشٌ[6] وهي ألفاظٌ

---

(١) تقدم برقم ١٣٨٣.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٤.

(٣) الآية ٧٦ من الرحمن.

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٤.

(٥) برمة أعشار: إذا انكسرت قطعاً قطعاً.

(٦) الأكياش: ضرب من برود اليمن. انظر: الكتاب ٢/ ١٧.

مفردةٌ غيرُ جموعٍ؛ ولذلك تقع صفاتٍ للأفرادِ» ويقال: نُطْفَةٌ مَشَجٌ، قال الشماخ[1]:

٤٤٣٣ـ طَوَتْ أَحْشاءَ مُرْتِجَةٍ لِوَقْتٍ
علَى مَشَجٍ سُلالَتُه مَهِينُ

ولا يَصِح «أَمْشاج» أَنْ يكونَ تكسيراً له[2]، بل هما مِثْلان في الإفرادِ لوصف المفرد بهما». فقد مَنَعَ أَنْ يكونَ أَمْشاجاً جمعَ «مِشْج» بالكسر. قال الشيخ[3]: «وقوله مخالفٌ لنصِّ سيبويهِ والنَّحْويين على أَنْ أَفعالاً لا يكون مفرداً. قال سيبويه[4]: «وليس في الكلامِ «أَفْعال» إلاَّ أَنْ يُكَسَّرَ عليه اسماً للجميع، وما وَرَدَ مِنْ وصفِ المفردِ بأَفْعال تأَوَّلوه» انتهى. قلت: هو لم يَجْعل أَفْعالاً مفرداً، إنما قال: يُوْصف به المفردُ[5]، يعني بالتأويلِ الذي ذَكَرْتُه مِنْ أَنَّهم جَعَلُوا كلَّ قِطعةٍ من البُرْمَة بُرْمَةً، وكلَّ قطعةٍ من البُرْد بُرْداً، فوصفوهما بالجمع. وقال الشيخ[6]: «الأَمْشاج:

(١) ديوانه ٣٢٨، ومرتجة مِنْ رتج إذا أغلق. والوقت وقت الولادة. يصف أنثى قبلت ماء الفحل وحملت منه. وضبط مشج بفتحتين، وعند السمين أنها مِشْج وهو يتابع في هذا أبا حيان ولم أره في معاجم اللغة، وفي مطبوعة الكشاف من غير ضبط، والذي منعه الزمخشري هو اعتقاد تكسير المفرد وإنما اللفظان عنده مفردان.

(٢) أي: لـ مِشْج.

(٣) البحر ٨/ ٣٩٤.

(٤) تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن بناء أفعال وأوجه استعماله ولكنه أقرَّ أنه يكون للواحد قال: «وأمَّا أفعال فقد يقع للواحد» وضرب مثالاً على ذلك بأكياش وأنعام. انظر: الكتاب ٢/ ١٧.

(٥) انظر صدر عبارة الزمخشري.

(٦) البحر ٨/ ٣٩١.

الأخلاط، واحدُها مَشَج بفتحتين، أو مِشْج[1] كعِدْل وأَعْدال أو مَشِيج كشريف وأَشْراف، قاله ابنُ الأعرابي. وقال رؤبة[2]:

٤٤٣٤ـ يَطْـرَحْـن كـلَّ مُعْجَـلٍ نَشَّـاجِ
لـم يُكْـسَ جِلْـداً مِـنْ دمٍ أَمْشـاجِ

وقال الهذلي[3]:

٤٤٣٥ـ كـأن الـرِّيْـشَ والفُـوْقَيْـنِ منهـا
خِـلافَ النَّصْـلِ سِيْـطَ بـه مَشِيْـجُ

وقال الشماخ[4]:

٤٤٣٦ ـ طَـوَتْ أحشاءَ مُرْتِجَةٍ ....
....

البيـت. ويقـال: «مَشَـج يَمْشُـجُ مَشْجـاً إذا خَلَـط، ومَشيـج كخليـط ومَمْشـوج كمخلـوط» انتهى. فجوَّزَ أَنْ يكونَ جَمْعاً لـ مِشْج كعِدْل، وقد تقدَّم أنَّ الـزمخشريَّ[5]: مَنَعَ ذلك. وقـال الزمخشـريُّ: «ومَشَجَه ومَـزَجَه بمعنىً، والمعنى: مِنْ نُطْفة امتزَجَ فيها الماءان.

---

(١) لم أقف على هذا الضبط في معاجم اللغة التي نصت على: المَشْج والمَشِج والمَشَج والمَشيج.
(٢) ديوانه ٣٢.
(٣) البيت لعمرو بن الداخل، وهو في ديوان الهذليين ٣/ ١٠٤، واللسان «مشج»، والقرطبي ١٩/ ١١٨. ويقول: كأن السهم خلط بدم لما خرج من الرمية، فقد دمي الريش والفوقان.
(٤) تقدم برقم ٤٤٣٣.
(٥) الكشـاف ٤/ ١٩٤ والـزمخشـري لـم يمنـع هـذا اللفـظ بعينـه ـ ولـم أجـده فـي المعاجم ـ وإنما منع اعتقاد تكسير المفرد.

قوله: «نَبْتَليه» يجوزُ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها حالٌ مِنْ فاعل «خَلَقْنا»، أي: خَلَقْناه حالَ كونِنا مُبْتَلِين له. والثاني: أنَّها حالٌ من «الإنسان»، وصَحَّ ذلك لأنَّ في الجملة ضميرَيْن كلٌّ منهما يعودُ على ذي الحال. ثم هذه الحالُ يجوزُ أَنْ تكونَ مقارِنَةً إنْ كان المعنىٰ بـ «نَبْتَليه»: نُصَرِّفُه في بطنِ أمِّه نُطْفَةً ثم عَلَقَةً، وهو قولُ ابن عباس، وأَنْ تكونَ مقدرةً إنْ كان المعنى بـ «نَبْتَليه»: نَخْتَبِره بالتكليفِ؛ لأنَّه وقتَ خَلْقِه غيرُ مكلَّفٍ. وقال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ: ناقلين له مِنْ حالٍ إلى حالٍ، فُسُمِّي ذلك ابتلاءً على طريق الاستعارةِ». قلت: هذا هو معنىٰ قولِ ابنِ عباس المتقدِّمِ. وقال بعضُهم: «في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ. والأصلُ: إنَّا جَعَلْناه سميعاً بصيراً نَبْتَليه، أي: جَعَلْنا / له ذلك للابْتلاءِ» وهذا لا حاجةَ إليه. [٨٩١/ب]

آ. (٣) قوله: ﴿إمَّا شاكراً﴾: «شاكراً» نصبٌ على الحال، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «هَدَيْناه»، أي: هَدَيْناه مُبَيَّناً له كلتا حالتيه. قال أبو البقاء[2]: «وقيل: هي حالٌ مقدرةٌ». قلت: لأنه حَمَلَ الهدايةَ على أولِ البيانِ له، و [هو][3] في ذلك الوقتِ غيرُ مُتَّصِفٍ بإحدىٰ الصفتَيْنِ. والثاني: أنه حالٌ من «السبيل» على المجاز. قال الزمخشري[4]: «ويجوزُ أن يكونا حالَيْن من «السبيل»، أي: عَرَّفْناه السبيلَ إمَّا سبيلاً شاكِراً، وإمَّا سبيلاً كَفُوراً كقوله: «وهَدَيناه النَّجْدَيْنِ»[5] فوصفَ السبيلَ بالشُّكْرِ والكُفر مجازاً.

---

(١) الكشاف ٤/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٥ وليس في المطبوعة غير لفظة: «حالان».

(٣) زيادة من (ش).

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٥.

(٥) الآية ١٠ من البلد.

والعامَّةُ على كسر همزة «إمَّا» وهي المرادِفَةُ لـ «أو» وتقدَّم خلافُ النَّحْويين فيها[1]. ونقل مكيٌّ[2] عن الكوفيين أنها هنا «إنْ» الشرطيةُ زِيْدَتْ بعدها «ما» ثم قال: «وهذا لا يُجيزه البَصْريُّون؛ لأن «إن» الشرطيةَ لا تَدْخُلُ على الأسماءِ، إلاَّ أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ نحو: «وإنْ أحدٌ»[3]، ولا يَصِحُّ إضمارُ الفعلِ هنا؛ لأنه كان يلزَمُ رَفْعُ «شاكراً» وأيضاً فإنَّه لا دليلَ على الفعلِ» انتهى. قلت: لا نُسَلِّمُ أنه يَلْزَمُ رَفْعُ «شاكراً» مع إضمارِ الفعلِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُضْمَرَ فعلٌ يَنْصِبُ «شاكراً» تقديرُه: إن خَلَقْناهُ شاكراً فشكورٌ، وإنْ خَلَقْناه كافراً فكفُوْرٌ[4].

وقرأ[5] أبو السَّمَّال وأبو العجاج[6] بفتحها. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّها العاطفةُ، وإنما لغةُ بعضِهم فَتْحُ همزتها، وأنشدوا على ذلك[7]:

٤٤٣٧ـ يَلْفَحُها أمَّا شمالٌ عَرِيَّةٌ
وأمَّا صَباً جِنْحَ العَشِيِّ هَبوبُ

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/ ٤١٥، ورصف المباني ١٠٠، الأزهية ١٤٨، المغني ٧٩.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٥.

(٣) الآية ٦ من التوبة.

(٤) وأضمر ابن الشجري هنا كان نحو:

قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً

انظر: الأمالي ٢/ ٣٤٦.

(٥) البحر ٨/ ٣٩٤.

(٦) في البحر: «أبو العاج وهو كثير بن عبد الله السلمي شامي ولي البصرة لهشام ابن عبد الملك».

(٧) نسبه في الخزانة ٢/ ٤٣٢ إلى أبي القمقام، وهو في رصف المباني ١٠١، والمقرب ١/ ٢٣١، والهمع ٢/ ١٣٥، والدر ٢/ ١٨٢، وقد حذف الشاعر حركة من التفعيلة الأولى من فعولن.

بفتحِ الهمزةِ. ويجوزُ مع فتحِ الهمزةِ إبدالُ ميمِها الأولى ياءً. قال[1]:

٤٤٣٨ـ . . . .

أَيْمـا إلـى جَنَّـةٍ أَيْمـا إلـى النـارِ

وحَذَفَ الواوَ بينهما. والثاني: أنها أمَّا التفصيليةُ، وجوابُها مقدرٌ. قال الزمخشري[2]: «وهي قراءةٌ حسنةٌ والمعنىٰ: أمَّا شاكِراً فَبِتَوْفِيْقِنا، وأمَّا كفُوراً فبِسُوءِ اختيارِه» انتهى. ولم يذكُرْ غيرَه.

آ. (٤) قوله: ﴿سلاسِلَ﴾: قرأ[3] نافعٌ والكسائيُّ وهشام وأبو بكر بالتنوين، والباقون بغير تنوينٍ، ووقَفَ هؤلاءِ وحمزةُ وقنبلٌ عليه بالألفِ بلا خلافٍ. وابنُ ذكوانَ والبزيُّ وحفصٌ بالألفِ وبدونِها، فعَنْ ثلاثتِهم الخلافُ، والباقون وقَفوا بدون ألفٍ بلا خلافٍ. فقد تَحَصَّل لك من هذا أن القُرَّاءَ على [أربع[4]] مراتبَ: منهم مَنْ يُنَوِّنُ وصْلاً، ويقفُ بالألفِ وَقْفاً بلا خلافٍ وهم نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكر، ومنهم مَنْ لا يُنَوِّنُ ولا يأتي بالألفِ وقفاً بلا خلافٍ، وهما حمزةُ وقنبلٌ، ومنهم مَنْ لم يُنَوِّنْ، ويقف بالألفِ بلا خلافٍ، وهو أبو عمروٍ وحدَه، ومنهم مَنْ لم يُنَوِّنْ، ويقفُ بالألف تارةً وبدونِها أخرى، وهم ابنُ ذكوانَ وحفصٌ والبزيُّ، فهذا نهايةُ الضبطِ في ذلك.

---

(١) تقدم برقم ٢٤٦٦.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٥، وهو يتحدث عن قراءة أبي السمال.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٣، والبحر ٨/ ٣٩٤، والتيسير ٢١٧، والنشر ٢/ ٣٩٤، والإتحاف ٢/ ٥٧٦، والحجة ٧٣٧.

(٤) زيادة من (ش).

فأمَّا التنوينُ في «سلاسل» فذكَرُوا له أوجهاً منها: أنه قَصَد بذلك التناسُبَ؛ لأنَّ ما قبلَه وما بعده منونٌ منصوبٌ. ومنها: أن الكسائيَّ وغيرَه مِنْ أهلِ الكوفةِ حَكَوا عن بعض العربِ أنهم يَصْرِفُون جميعَ ما لا ينصَرِفُ، إلاَّ أفعلَ منك. قال الأخفش: «سَمِعْنا من العربِ مَنْ يَصْرِفُ كلَّ ما لا يَنْصَرِف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرفُ، وتُرِك الصرفُ لعارضٍ فيها، وأنَّ الجمعَ قد جُمِع وإنْ كان قليلاً. قالوا: صواحِب وصواحبات. وفي الحديث[1]: «إنكن لصَواحِبات يوسف». وقال الشاعر[2]:

٤٤٣٩ـ قد جَرَتِ الطيرُ أيامِنينا

....

فجمع «أيامِن» جَمْعَ تصحيحِ المذكر. وأنشدوا[3]:

---

(١) رواه البخاري في ٦٠ كتاب الأنبياء، ١٩ باب قول اللّه تعالىٰ: «لقد كان في يوسف وإخوته». الفتح ٦/ ٤٨١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإملاء ٢/ ٢٧٦، واللسان «يمن»، وبعده:

قالت وكنتُ رجلاً فطيناً هذا لعمرُ الله إسرائينا

وفي اللسان: «قال ابن سيده: «عندي أنه جمع يميناً على أَيْمان ثم جمع أيمان على أيامِين ثم أراد جمعاً آخر فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أكثر من هذا فرجع إلى الجمع بالواو والنون».

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٧٦، والكتاب ٢/ ٢٠٧، وابن يعيش ٥/ ٥٦، والخزانة ١/ ٩٩، وشرح شواهد الشافية ١٤٢. خضع: جمع خَضوع وهو المتواضع. وقال مكي في مشكله ٢/ ٤٣٧: «فحذف النون للإضافة والياء لالتقاء الساكنين فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع والجموع كلها منصرفة فصرف هذا أيضاً على ذلك».

٤٤٤٠ـ وإذا الـرجـالُ رأوا يـزيـدَ رأيتَهُـمْ
خُضُـعَ الـرِّقـابِ نـواكِسـي الأبصـارِ

بكسرِ السينِ مِنْ نواكِس، وبعدَها ياءٌ تَظهرُ خطاً لا لفظاً لذهابِها[١] لالتقاءِ الساكنين، والأصلُ: «نواكِسين» فحُذِفَتِ النونُ للإضافةِ، والياءُ لالتقاءِ الساكنَيْن. وهذا على رواية كسرِ السينِ، والأشهرُ فيها نصبُ السينِ فلمَّا جُمع شابَهَ المفرداتِ فانصَرفَ. ومنها أنه مرسومٌ في إمامِ الحجازِ والكوفةِ بالألفِ، رواه[٢] أبو عبيدٍ، ورواه قالون عن نافعٍ. وروىٰ بعضُهم ذلك عن مصاحفِ البصرةِ أيضاً،

وقال الزمخشريُّ[٣]: «وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ هذه النونُ بدلاً من حرفِ الإطلاقِ ويَجْري الوصل مَجْرىٰ الوقفِ. والثاني: أَنْ يكونَ صاحبُ هذه القراءةِ مِمَّنْ ضَرِيَ[٤] بروايةِ الشِّعْر، ومَرَنَ لسانُه على صَرْفِ ما لا ينصرف». قلت: وفي هذه العبارةِ فَظاظةٌ وغِلْظة، لا سيما على مَشْيَخَةِ[٥] الإسلام وأئمةِ العلماءِ الأعلامِ.

[٨٩٢/أ] ووَقَفَ هؤلاء بالألفِ ظاهراً. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْه / فظاهرٌ؛ لأنَّه على صيغةِ منتهىٰ الجموع. وقولهم: قد جُمِع، نحو: صَواحبات وأيامِنين لا يَقْدَحُ؛ لأنَّ المَحْذورَ جمعُ التكسيرِ، وهذا جمعُ تصحيحٍ، وعَدَمُ وقوفِهم بالألفِ واضحٌ أيضاً. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْ ووقفَ بالألفِ فإتْباعاً

---

(١) الأصل: «لذهبا».
(٢) الأصل: «راه».
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٥، وهو يُخَرِّج قراءة التنوين.
(٤) ضري به: أولع به واعتاده.
(٥) (ج) شَيْخ.

للرَّسمِ الكريمِ كما تقدَّمَ، وأيضاً فإنَّ الرَّوْمَ في المفتوحِ لا يُجَوِّزُه القُرَّاءُ، والقارىءُ قد يُبَيِّنُ الحركةَ في وَقْفِه فأَتَوْا بالألفِ لتَتَبَيَّنَ بها الفتحةُ. ورُوِيَ عن بعضٍ أنه يقول: «رَأَيْتُ عُمَرا» بالألف يعني عُمَرَ بنَ الخطاب. والسَّلاسِلُ: جمع سِلْسلة، وقد تقدَّم الكلامُ فيها[1].

آ. (٦) قوله: ﴿عَيْنًا﴾: في نَصْبِها أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ «كافوراً» لأنَّ ماءَها في بياضِ الكافور، وفي رائحتِه وبَرْدِه. والثاني: أنَّها بدلٌ مِنْ محل «مِنْ كأسٍ»، قاله مكي[2]، ولم يُقَدِّرْ حَذْفَ مضافٍ. وقَدَّر الزمخشريُّ[3] على هذا الوجهِ حَذْفَ مضافٍ. قال: «كأنه قيل: يَشْرَبون خَمْراً خَمْرَ عَيْنٍ» وأمَّا أبو البقاءِ[4] فجعل المضافَ مقدراً على وجهِ البدلِ مِنْ «كافوراً» فقال: «والثاني: بدلٌ مِنْ «كافوراً»، أي: ماءَ عَيْنٍ أو خَمْرَ عَيْنٍ» وهو معنىً حَسَنٌ. الثالث: أنَّها مفعولٌ بـ «يَشْرَبون»، أي: يَشْرَبون عَيْناً مِنْ كأس. الرابع: أنَّ يَنْتصِبَ على الاختصاص. الخامس: بإضمارِ «يَشْربون» يُفَسِّرُه ما بعده، قاله أبو البقاء[5]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الظاهر أنه صفةٌ لعَيْن، فلا يَصِحُّ أَنْ يُفَسِّر. السادس: بإضمار «يُعْطَوْن». السابع: على الحالِ من الضمير في «مِزاجُها»، قاله مكي[6].

والمِزاج: ما يُمْزَجُ به، أي: يُخْلَطُ. يقال: مَزَجَه يَمْزُجه مَزْجاً، أي: خَلَطَهُ يَخْلِطُه خَلْطاً. قال حسان[7]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٧١ من غافر.
(٢) إعراب المشكل ٢/٤٣٧.
(٣) الكشاف ٤/١٩٦.
(٤) الإملاء ٢/٢٧٦.
(٥) الإملاء ٢/٢٧٦.
(٦) إعراب المشكل ٢/٤٣٧.
(٧) تقدم برقم ١٨٢٩.

٤٤٤١ ـ كـأَنَّ سَبِيْئَـةً مِـنْ بيـتِ رَأْسٍ
يكـونُ مِـزاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ

فالمِزاج كالقِوامِ، اسمٌ لما يقام به الشيءُ. والكافورُ: طِيْبٌ معروفٌ، وكأنَّ اشتقاقه من الكَفْرِ وهو السَّتْرُ؛ لأنه يُغَطِّي الأشياءَ برائحتِه. والكافور أيضاً: كِمام الشجرِ التي تُغَطِّي ثمرتَها. ومفعولُ «يَشْربون»: إمَّا محذوفٌ، أي: يعني: يَشْرَبون ماءً أو خمراً مِنْ كأسٍ، وإمَّا مذكورٌ وهو «عَيْناً» كما تقدَّم، وإمَّا «مِنْ كأسٍ» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وهذا يَتَمشَّىٰ عند الكوفيين والأخفش[1].

وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: لِمَ وُصِل فِعْلُ الشُّرْب بحرفِ الابتداءِ أولاً و بحرفِ الإلصاقِ آخراً؟ قلت: لأنَّ الكأسَ مبدأ شُرْبهِ وأولُ غايتِه، وأمَّا العَيْنُ فبها يَمْزُجون شرابَهم، فكأنَّ المعنى: يشْرَبُ عبادُ اللَّهِ بها الخمرَ كما تقول: شَرِبْتُ الماءَ بالعَسل».

قوله: «يَشْرَبُ بها» في الباءِ أوجهٌ، أحدُها: أنَّها مزيدةٌ، أي: يَشْرَبُها، ويَدُلُّ له قراءةُ[3] ابنُ أبي عبلةَ «يَشْرَبُها» مُعَدَّى إلى الضمير بنفسِه. الثاني: أنها بمعنى «مِنْ». الثالث: أنها حاليةٌ، أي: مَمْزوجةٌ بها. الرابع: أنها متعلقَةٌ بـ «يَشْرَبُ». والضميرُ يعودُ على الكأس، أي: يَشْرَبون العَيْنَ بتلك الكأسِ، والباءُ للإلصاق، كما تقدَّم في قولِ الزمخشري. الخامس: أنه على تَضْمين «يَشْرَبُون» معنى: يَلْتَذُّون بها شاربين. السادس: على تَضْمينِه معنى «يَرْوَى»، أي: يَرْوَى بها عبادُ اللَّهِ. وكهذه الآية في بعضِ الأوجهِ قولُ الهُذَلي[4]:

---

(١) حيث لا يشترطون، تقدُّمَ كلام غير موجب.
(٢) الكشاف ٤/١٩٦.
(٣) البحر ٨/٣٩٥، والمحرر ١٦/١٨٥.
(٤) تقدم برقم ٩.

٤٤٤٢ـ شَـرِبْـنَ بمـاءِ البحـرِ ثـم تَـرَفَّعَـتْ
متـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لهـنَّ نَئِيـجُ

فهذه تحتملُ الزيادةَ، وتحتملُ أَنْ تكونَ بمعنى «مِنْ». والجملةُ مِنْ قولِه «يَشْرَبُ بها» في محلِّ نصبِ صفةً لـ «عَيْناً» إنْ جَعَلْنا الضميرَ في «بها» عائداً على «عَيْناً» ولم نجعَلْه مُفَسِّراً لناصبٍ، كما قاله أبو البقاء. وقرأ[1] عبد الله «قافوراً» بالقاف بدلَ الكافِ، وهذا مِنْ التعاقُبِ بين الحرفَيْنِ كقولهم: عربيٌّ قُحٌّ وكُحٌّ. و «يُفَجِّرونها» في موضع الحال.

آ. (٧) قوله: ﴿يُوْفُوْنَ﴾: يجوز أَنْ يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له البتةَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لكان مضمرةً. قال الفراء[2]: «التقديرُ: كانوا يُوْفُوْن بالنَّذْر في الدنيا، وكانوا يخَافون» انتهى. وهذا ما لا حاجةَ إليه. الثالث: أنه جوابٌ لمَنْ قال: ما لهم يُرْزَقون ذلك؟. قال الزمخشري[3]: «يُوْفُوْن» جوابُ مَنْ عَسَىٰ يقول: ما لهم يُرْزَقون ذلك»؟ قال الشيخ[4]: «واستعمل «عَسَىٰ» صلةً لمَنْ وهو لا يجوزُ[5]، وأتى بالمضارع بعد «عَسَىٰ» غيرَ مقرونٍ بـ «أَنْ» / وهو قليلٌ أو في الشعر». [٨٩٢/ب]

قوله: «كان شَرُّه» في موضع نصبِ صفةً لـ «يَوْمٌ». والمُسْتَطِير: المنتشر يُقال: استطار يَسْتَطير اسْتِطارَةً فهو مُسْتَطِير، وهو استفعل من الطَّيران قال الشاعر[6]:

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٥.
(٢) معاني القرآن له ٣/ ٢١٦.
(٣) الكشاف ٤/ ١٩٦.
(٤) البحر ٨/ ٣٩٥.
(٥) لأن صلة الموصول جملة خبرية و «عَسى» إنشاء.
(٦) تقدم برقم ٢٧٤.

٤٤٤٣ـ فبـاتَــتْ وقــد أسْــأَرَتْ فــي الفــؤا
دِصَـــدْعـــاً عـــل نَـــأْيِهـــا مُسْتطيـــرا

وقال الفراء[1]: «المُسْتطير: المُسْتطيل». قلت كأنه يريدُ أنه مِثْلُه في المعنى، لا أنه أَبْدَل من اللامِ راءً. والفجرُ فجران: مستطيلٌ كذَنَبِ السِّرْحان وهو الكاذِبُ، ومُسْتطيرٌ وهو الصادِقُ لانتشارِه في الأُفُق.

آ. (٨) **قوله: ﴿حُبِّه﴾**: حالٌ: إمَّا من الطعامِ، أي: كائنين حلى حُبِّهم الطعامَ، وإمَّا من الفاعلِ. والضمير في «حُبِّه» لله تعالىٰ، أي: على حُبِّ اللَّهِ. وعلى التقديرَيْن فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعول.

آ. (١٠) **قوله: ﴿قَمْطَرِيرا﴾**: القَمْطَرير: الشديدُ. وأصلُه كما قال الزجاج[2]: «مُشْتقٌّ من اقْمَطَرَّت الناقةُ: إذا رفعَتْ ذَنَبها، وجمعَتْ قُطْرَيْها، وزَمَّتْ[3] بأَنْفِها. قال الزمخشري[4]: «فاشتقَّه من القَطْر، وجعل الميمَ مزيدةً. قال أسد بن ناعصة[5]:

٤٤٤٤ـ واصْطَلَيْــتُ الحــروبُ فــي كــلِّ يــومٍ
بــاسِــلِ الشَّـــرِّ قَمْطَــرِيـــرِ الصَّبـــاحِ

قال الشيخ[6]: «واختلف النحاةُ في هذا الوزن، والأكثرُ لا يُثْبِتُ

---

(١) معاني القرآن له ٣/ ٢١٦.
(٢) معاني القرآن له ٥/ ٢٥٩.
(٣) المطبوعة: «ورَمَتْ» والتصحيح من اللسان «قمطر».
(٤) الكشاف ٤/ ١٩٧.
(٥) القرطبي ١٩/ ١٣٦، والبحر ٨/ ٣٩٢، والكشاف ٤/ ١٩٧. وأسد بن ناعصة شاعر جاهلي نصراني.
(٦) البحر ٨/ ٣٩٢.

افْمَعَلَّ في أوزان الأفعالِ» ويقال: اقْمَطَرَّ يَقْمَطِرُّ فهو مُقْمَطِرٌّ، قال الشاعر[1]:

٤٤٤٥ـ تَلْـزُبُ العقـربُ تَـزْبَئِـرُّ
تكسـو استَهـا لحمـاً وتَقْمَطِـرُّ

ويومٌ قَمْطرير وقُماطر بمعنىٰ: شديد. قال الشاعر[2]:

٤٤٤٦ـ فَفِـرُّوا إذا مـا الحـربُ ثـارَ غبـارُهـا
ولَـجَّ بهـا اليـومُ الشـديـدُ القُمـاطِـرُ

وقال الزجَّاج[3]: «القَمْطَرِيْر: الذي يَعْبَسُ حتى يجتمعَ ما بين عينَيْه» انتهى. فعلى هذا استعمالُه في اليومِ مجازاً. وفي بعض كلام الزمخشري[4] أنه جَعَلَه من القَمْط، فعلى هذا تكون الراءان فيه مزيدتَيْن.

آ. (١٢) **قوله: ﴿بما صَبَروا﴾**: «ما» مصدريةٌ. و«جنةً» مفعولٌ ثانٍ أي: جَزاهم جنةً بصَبْرهم. وقدَّر مكي[5] مضافاً فقال: «تقديرُه: دخولَ جنة ولِبْسَ حرير».

آ. (١٣) **قوله: ﴿مُتَّكئين﴾**: حال مِنْ مفعول «جَزاهم».

---

(١) رواية البيت الأول في اللسان «قمطر»:

قد جعَلتْ شَبْوَةُ تَزْبَئِرُّ

وكذا في البحر ٨/ ٣٩٢. ولزب: صَلُب ودخل بعضه في بعض. وازْبأَرَّ للشرِّ: تهيأ. وتقمطرٌ: انتشر وتقبَّض، من الأضداد.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٣٩٢، والقرطبي ١٩/ ١٣٥.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٢٥٩.

(٤) ليس في الكشاف في هذا الموضع إشارة إلى هذا الاشتقاق.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٧.

وقرأ[1] علي رضي الله عنه «وجازاهم» وجوَّز أبو البقاء[2] أَنْ يكونَ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جَنَّةً». وهذا لا يجوزُ عند البَصْريين[3]؛ لأنَّه كان يلزَم بروزُ الضميرِ فيقال: مُتَّكئين هم فيها، لجريانِ الصفةِ على غير مَنْ هي له. وقد مَنَعَ مكي[4] أن يكونَ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جنةً» لِما ذكرْتُه مِنْ عَدَمِ بُروزِ الضميرِ. ومِمَّنْ ذَهَبَ إلى كونِ «مُتَّكئين» صفةً لـ «جَنَّةً» الزَمخشريُّ[5] فإنه قال: «ويجوزُ أَنْ تكونَ «مُتَّكئين» و «لا يَرَوْن» و «دانيةً» كلُّها صفاتٍ لـ «جنةً» وهو مردودٌ بما ذكرْتُه. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «مُتَّكئين» حالاً مِنْ فاعل «صَبَروا»؛ لأنَّ الصَّبْرَ كان في الدنيا واتِّكاءَهم إنما هو في الآخرة، قال معناه مكي[6]. ولقائلٍ أَنْ يقول: إن لم يكنِ المانعُ إلاَّ هذا فاجْعَلْها حالاً مقدرةً؛ لأن مآلهم ـ بسبب صَبْرهم ـ إلى هذه الحالِ. وله نظائرُ.

وقوله[7]: «إنَّما نُطْعِمُكم» إمَّا على إضمارِ القولِ أي: قائلين ذلك. وقرأ[8] أبو جعفر «فَوَقَّاهم» بتشديد القافِ على المبالغةِ.

قوله: «لا يَرَوْنَ فيها» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّها حالٌ ثانيةٌ مِنْ مَفْعولِ «جزاهم». الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المستكنِّ في «مُتَّكئين»،

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٦، والمحرر ١٦/ ١٨٧.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٦.
(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٥٧.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٨.
(٥) الكشاف ٤/ ١٩٨.
(٦) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٨.
(٧) عاد إلى الآية ٩.
(٨) البحر ٨/ ٣٩٦، والمحرر ١٦/ ١٨٧.

فتكونُ حالاً متداخلةً. الثالث: أَنْ تكونَ صفةً لـ جنة كمتّكئين عند مَنْ يرىٰ ذلك وقد تقدَّم أنه قولُ الزمخشريِّ.

والزَّمْهَرير: أشدُّ البردِ. هذا هو المعروفُ. وقال ثعلب: هو القمرُ بلغة طيِّىء وأنشد[1]:

٤٤٤٧ـ في ليلةٍ ظلامُها قد اعتكَرْ
قَطَعْتُها والزَّمْهريرُ ما زَهَرْ

والمعنى: أنَّ الجنةَ لا تحتاجُ إلى شمسٍ ولا إلى قمرٍ ووزنُه فَعْلَلِيل.

آ. (١٤) قوله: ﴿ودانيةً﴾: العامة على نصبِها وفيها أوجهٌ، أحدُها: أنها عطفٌ على محلِّ «لا يَرَوْن». الثاني: أنها معطوفة على «مُتَّكئين»، فيكونُ فيها ما فيها. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ودانيةً عليهم ظلالُها علامَ عُطِف؟ قلت: على الجملةِ التي قبلها، لأنَّها في موضع الحال من المَجْزِيِّيْنَ، وهذه حالٌ مثلُها عنهم، لرجوعِ الضميرِ منها إليهم في «عليهم» إلاَّ أنَّها اسمٌ مفردٌ، وتلك جماعةٌ في حكمِ مفردٍ، تقديره: غيرَ رائين فيها شَمْساً ولا زَمْهريراً ودانية. ودخلت الواوُ للدَّلالة على أن الأمرَيْن مجتمعان لهم. كأنَّه قيل: وجَزاهم / جنةً جامِعِيْنَ فيها: [٨٩٣/أ] بين البُعْدِ عن الحَرِّ والقُرِّ ودُنُوِّ الظِّلالِ عليهم. الثالث: أنها صفةٌ لمحذوفٍ أي: وجنةً دانِيَةً، قاله أبو البقاء[3]. الرابع: أنها صفةٌ لـ «جنةً» الملفوظِ بها، قاله الزجَّاج[4].

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/١٣٨، والبحر ٨/٣٩٢، والكشاف ٤/١٩٧. واعتكر الليل: اشتد ظلامه.

(٢) الكشاف ٤/١٩٧.

(٣) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٤) معاني القرآن ٥/٢٥٩.

وقرأ[1] أبو حيوةَ «ودانِيَةٌ» بالرفع. وفيها وجهان، أظهرهما: أَنْ يكونَ «ظلالُها» مبتدأ و «دانيةٌ» خبرٌ مقدمٌ. والجملةُ في موضعِ الحال. قال الزمخشري[2]: «والمعنىٰ: لا يَرَوْنَ فيها شَمْساً ولا زَمْهريراً، والحالُ أنَّ ظلالَها دانِيَةٌ عليهم». والثاني: أَنْ ترتفعَ «دانيةٌ» بالابتداء، و «ظلالُها» فاعلٌ به، وبها استدلَّ الأخفشُ على جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وإنْ لم يَعْتَمِدْ نحو: «قائمٌ الزيدون»، فإنَّ «دانية» لم يعتمِدْ على شيءٍ مِمَّا ذكره النَّحْويُّون، ومع ذلك فقد رُفِعَتْ «ظلالُها» وهذا لا حُجَّة له فيه؛ لجوازِ أَنْ يكونَ مبتدأً وخبراً مقدَّماً كما تقدَّم.

وقال أبو البقاء[3]: «وحُكِيَ بالجَرِّ أي: في جنَّةٍ دانية. وهو ضعيفٌ؛ لأنه عُطِفَ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ». قلت: يعني أنَّه قُرِىء شاذاً «ودانِيَةٍ» بالجَرِّ على أنها صفةٌ لمحذوفٍ، ويكونُ حينئذٍ نَسَقاً على الضميرِ المجرورِ مِنْ قولِه: «لا يَرَوْنَ فيها» أي: ولا في جنةٍ دانيةٍ. وهو رَأْيُ الكوفيين: حيث يُجَوِّزون العطفَ على الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ؛ ولذلك ضَعَّفَه، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك مُشْبعاً في البقرة[4].

وأمَّا رَفْعُ «ظلالُها» فيجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً و «عليهم» خبرٌ مقدمٌ، ولا يرتفع بـ «دانية»؛ لأنَّ «دنا» يتعدَّىٰ بـ «إلى» لا بـ «على». والثاني: أنها مرفوعةٌ بـ «دانية» على أَنْ تُضَمَّن معنى «مُشْرِفَة» لأنَّ «دنا» و «أَشْرَفَ»

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٣٩٦، والقرطبي ١٩/١٣٩، والشواذ ١٦٦.
(٢) الكشاف ٤/١٩٧ ـ ١٩٨.
(٣) الإملاء ٢/٢٧٦.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٩٤.

يتقاربان، قال معناه أبو البقاء[1]، وهذان الوجهان جاريان في قراءةِ مَنْ نصبَ «دانيةً» أيضاً.

وقرأ الأعمش «ودانياً» بالتذكير للفَصْلِ بين الوَصْفِ وبين مرفوعِه بـ «عليهم»، أو لأنَّ الجمعَ مذكرٌ. وقرأ أُبَيٌّ «ودانٍ عليهم» بالتذكير مرفوعاً، وهي شاهدةٌ لمذهبِ الأخفشِ، حيث يرفع باسمِ الفاعلِ وإنْ لم يَعْتَمِد. ولا جائزٌ أَنْ يُعْرَبا مبتدأً وخبراً مقدَّماً لعدمِ المطابقةِ. وقال مكي[2]: «وقُرِىء «دانياً» ثم قال: «ويجوزُ «ودانيةٌ» بالرفعِ، ويجوزُ «دانٍ» بالرفعِ والتذكيرِ» ولم يُصَرِّح بأنهما قُرِئا، وقد تقدَّم أنهما مقروءٌ بهما فكأنَّه لم يَطَّلِعْ على ذلك.

قوله: «وذُلِّلَتْ» يجوزُ أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ على الحال عطفاً على «دانِيَةً» فيمَنْ نَصَبَها أي: ومُذَلَّلةً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «عليهم» سواءً نَصَبْتَ «دانِيَةً» أو رَفَعْتَها، أم جَرَرْتَها. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً. وأمَّا على قراءةِ رفعِ «ودانيةٌ» فتكونُ جملةً فعليةً عُطِفَتْ على اسميَّةٍ. ويجوز أَنْ تكونَ حالاً كما تقدَّمَ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿بآنِيَةٍ﴾**: هذا هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه هو المفعولُ به في المعنىٰ. ويجوزُ أَنْ يكون «عليهم». وآنِيَة: جمعُ «إناء» والأصلُ: أَأْنِيَة بهمزتَيْنِ الأُولى مزيدةٌ للجمع، والثانيةُ فاءُ الكلمة فقُلِبَتِ الثانية ألفاً وُجوباً، وهذا نظيرُ: كِساءٍ وأَكْسِيَة وغِطاءٍ وأَغْطِيَة، ونظيرُه في الصحيح اللامِ: حِمار وأَحْمِرة. و «مِنْ فضةٍ» نعتٌ لـ «آنية».

---

(١) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٣٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿قوارِيْرَ قوارِيْرَ﴾: اختلف القُراء[1] في هذَيْن الحرفَيْن بالنسبة إلى التنوين وعَدَمِه، وفي الوقوفِ بالألفِ وعَدَمِها كما تقدَّم خلافُهم في «سلاسل»[2]. واعلَمْ أنَّ القُرَّاء فيهما على خمسِ مراتبَ، إحداها: تنوينُهما معاً، والوقفُ عليهما: بالألفِ، لنافعٍ والكسائيِّ وأبي بكر. الثانيةُ: مقابِلَةُ هذه، وهي عَدَمُ تنوينِهما وعَدَمُ الوقفِ عليهما بالألفِ، لحمزةَ وحدَه. الثالثة: عَدَمُ تنوينِهما، والوقفُ عليهما بالألف، لهشامٍ وحدَه. الرابعة: تنوينُ الأولِ دونَ الثاني، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونِها، لابنِ كثيرٍ وحدَه. الخامسةُ: عَدَم تنوينِهما معاً، والوقفُ على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني بدونِها، لأبي عمروٍ وابن ذكوانَ وحفصٍ.

فأمَّا مَنْ نَوَّنَهما فلِما مَرَّ في تنوينِ سلاسل؛ لأنَّهما صيغَةُ منتهىٰ الجمع، ذاك على مَفاعِلٍ، وذا على مَفاعيل. والوقفُ بالألفِ التي هي بدلٌ من التنوين، وفيه موافقةُ المصاحفِ المذكورةِ فإنَّهما مَرْسومان فيها بالألفِ على ما نَقَلَ أبو عبيد. وأمَّا عَدَمُ تنوينِهما وعَدَمُ الوقفِ بالألف فظاهرٌ جداً[3]. وأمَّا مَنْ نَوَّنَ الأولَ دونَ الثاني، فإنَّه / ناسَبَ بين الأولِ وبين رؤوسِ الآيِ. ولم يناسِبْ بينَ الثاني وبين الأولِ. والوجهُ في وَقْفِه على الأولِ بالألفِ وعلى الثاني بغيرِ ألفٍ ظاهرٌ. وقد رَوَىٰ أبو عُبيد أنه كذلك في مصاحِفِ أهلِ البصرة. [٨٩٣/ب]

وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْهما، ووقف على الأولِ بالألفِ، وعلى الثاني

(١) السبعة ٦٦٣، والحجة ٧٣٨، والبحر ٨/ ٣٩٧، والتيسير ٢١٧، والقرطبي ١٩/ ١٢٣، والنشر ٢/ ٣٩٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤.

(٣) لأنهما ممنوعان من التنوين بسبب صيغة منتهى الجموع.

بدونِها؛ فلأنَّ الأولَ رأسُ آيةٍ فناسَبَ بينه وبين رؤوس الآيِ في الوقفِ بالألفِ. وفَرَّق بينه وبين الثاني؛ لأنه ليسَ برأسِ آيةٍ. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْهما ووقف عليهما بالألفِ فلأنَّه ناسَبَ بين الأول وبين رؤوسِ الآيِ وناسَبَ بين الثاني وبين الأولِ. وحَصَل مِمَّا تقدَّم في «سلاسل» وفي هذَيْن الحرفَيْنِ أنَّ القُرَّاءَ منهم مَنْ وافَقَ مصحَفَه، ومنهم مَنْ خالفَه لاتِّباع الأثَرِ. وتقدَّم الكلامُ على «قوارير» في سورةِ النمل[1] ولله الحمدُ.

وقال الزمخشري[2]: «وهذا التنوين بدلٌ مِنْ حرفِ الإِطلاقِ لأنَّه فاصلةٌ، وفي الثاني لإتباعِه الأولَ» يعني أنَّهم يَأْتُون بالتنوينِ بدلاً مِنْ حرفِ الإِطلاق الذي للترنم، كقولِه[3]:

٤٤٤٨ـ يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ

وفي انتصابِ «قوارير» وجهان، أحدُهما ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه خبرُ كان. والثاني: أنها حالٌ، و «كان» تامةٌ أي: كُوِّنَتْ فكانَتْ. قال أبو البقاء[4]: «وحَسُن التكريرُ لِما اتَّصل به مِنْ بيانِ أصلِها، ولولا التكريرُ لم يَحْسُنْ أَنْ يكونَ الأولُ رأسَ آيةٍ لشدَّةِ اتصالِ الصفةِ بالموصوفِ. وقرأ الأعمش «قواريرُ» بالرفع على إضمارِ مبتدأ أي: هي قوارير. و «مِنْ فضة» صفةٌ لـ «قوارير».

---

(١) انظر إعرابه للآية٤٤ من النمل.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٨.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/ ٢١٩، والكتاب ٢/ ٢٩٩، والخصائص ١/ ١٧١، والعيني ١/ ٢٦. الذُّرَّف: ج ذارفة، أي: قاطرة. وبعده:

مِنْ طَلَلٍ أمسىٰ تخالُ المُصْحَفا

(٤) الإملاء ٢/ ٢٧٦.

قوله: «قَدَّروها» صفةٌ لـ «قواريرَ». والواو في «قَدَّروها» فيه وجهان، أحدهما: أنَّه للمُطافِ عليهم. ومعنى تقديرهم إياها: أنهم قَدَّروها في أنفسِهم أَنْ تكونَ على مقاديرَ وأشكالٍ على حَسَبِ شَهَواتِهم، فجاءَتْ كما قَدَّروا. والثاني: أنَّ الواو للطائفين للدلالةِ عليهم، مِنْ قولِه تعالى: «ويُطافُ» والمعنى: أنهم قَدَّروا شرابَها على قَدْر رِيِّ الشَّارِب، وهو ألذُّ الشرابِ لكونِه على مِقْدارِ حاجتِه لا يَفْضُل عنها ولا يَعْجِزُ، قاله الزمخشري[1]. وجَوَّزَ أبو البقاء[2] أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً.

وقرأ[3] عليٌّ وابنُ عباس والسُّلَميُّ والشعبيُّ وزيدُ بن علي وأبو عمروٍ ــ في روايةِ الأصمعيِّ ــ «قُدِّرُوْها» مبنياً للمفعول. وجَعَله الفارِسيُّ[4] مِنْ بابِ المَقْلوبِ قال: «كأنَّ اللفظ: قُدِّروا عليها. وفي المعنىٰ قَلْبٌ؛ لأنَّ حقيقةَ المعنى أن يقال: قُدِّرَتْ عليهم[5]، فهي مثلُ قولِه: «لَتَنُوءُ بالعُصْبة أولي القوة»[6] ومثلُ قولِ العرب: «إذا طَلَعَتِ الجَوْزاءُ أُلْقِيَ[7] العُوْدُ على الحِرْباء». وقال الزمخشري[8]: «ووجهُه أَنْ يكونَ مِنْ قُدِّر منقولاً مِنْ قَدَرَ. تقول: قَدَرْتُ [الشيءَ][9] وقَدَرَنيه فلان،

(١) الكشاف ٤/١٩٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٣) القرطبي ١٩/١٤١، والبحر ٨/٣٩٧، والشواذ ١٦٦.

(٤) الحجة ٤/٤٣٦ (خ).

(٥) قال: «أي: على رِيِّهم».

(٦) الآية ٧٦ مِنَ القصص.

(٧) الحجة: «أَوْفَى» وفي اللسان: «انتصَبَ» قال: «وإنما هو: انتصب الحِرْباء في العُود وذلك أن الحِرْباء ينتصب على الحجارة يستقبل الشمس فإذا زالت زال معها مقابلاً لها».

(٨) الكشاف ٤/١٩٨.

(٩) من الكشاف.

إذا جعلك قادراً له ومعناه: جُعلوا قادرين لها كما شاؤوا، وأُطْلِق لهم أَنْ يُقَدِّروا على حَسَبِ ما اشْتَهَوْا». وقال أبو حاتم: «قُدِّرَتْ الأواني على قَدْرِ رِيِّهم» ففَسَّر بعضُهم قولَ أبي حاتمٍ هذا قال: «فيه حَذْفٌ على حَذْفٍ: وهو أنه كان: «قُدِّرَ على قَدْرِ رِيِّهم إياها» ثم حُذِفَ «على» فصار: «قَدْرُ رِيِّهم» على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ثم حُذِف «قَدْرُ» فصار «رِيُّهم» ما لم يُسَمَّ فاعلُه[1]، فحُذِفَ الرِّيُّ فصارَتِ الواوُ مكانَ الهاءِ والميمِ، لَمَّا حُذِفَ المضافُ مِمَّا قبلَها، وصارَتِ الواوُ مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واتصلَ ضميرُ المفعولِ الثاني في تقديرِ النصبِ بالفعلِ بعدَ الواوِ التي تَحَوَّلَتْ من الهاءِ والميم، حتى أُقيمَتْ مُقامَ الفاعل». قلت: وفي هذا التخريجِ من التكلُّف ما لا يَخْفَىٰ مع عَجْرَفَةِ ألفاظِه.

وقال الشيخ[2]: «والأقربُ في تخريجِ هذه القراءةِ الشاذَّة: «قُدِّرَ رِيُّهم منها تقديراً» فحُذِف المضافُ وهو الرِّيُّ، وأُقيم الضميرُ مُقامَه، فصار التقديرُ: قُدِّروا مِنْها، ثم اتُّسِع في الفعل فحُذِفَتْ «مِنْ» ووصَلَ الفعلُ إلى الضميرِ بنفسِه فصار: «قُدِّرُوْها» فلم يكن فيه إلاَّ حَذْفُ مضافٍ واتِّساعٌ في الفعل»[3]. قلت: وهذا مُنْتَزَعٌ من تفسيرِ كلامِ أبي حاتم.

آ. (١٧) قوله: ﴿زَنْجَبِيلًا﴾: الزَّنجبيل: نَبْتٌ معروفٌ، وسُمِّيَتْ الكأسُ بذلك لوجودِ طَعْم الزَّنْجبيل فيها. والعربُ تَستَلِذُّه. وأنشد الزمخشريُّ[4] للأعشى[5]:

---

(١) أي: قائماً مقامه.

(٢) البحر ٨/ ٣٩٨.

(٣) البحر: في المجرور.

(٤) الكشاف ٤/ ١٩٨.

(٥) ديوانه ٩٣، واللسان (زنجبيل) والأَرْي: العسل وشار العسل: جمعه.

٤٤٤٩ـ كــــأنَّ القُــــرُنْفُـــــلَ والـــــزَّنْجَبِيْـ
ـــــلَ بــاتــا بِفِيْهــا وأَرْيــاً مَشُــورا

[٨٩٤/أ] / وأنشد للمسيَّب بن عَلَس[١]:

٤٤٥٠ـ وكــــأن طَعْـــمَ الـــزَّنْجبيــــلِ بــــه
إذا ذُقْتَــــه وسُـــــلافَــــةَ الخمـــــرِ

و «عَيْناً» فيها من الوجوه ما تقدَّمَ.

آ. (١٨) قوله: ﴿سَلْسَبِيلا﴾: السَّلْسَبِيل: ما سَهُل انحدارُه في الحَلْق. قال الزجاج[٢]: «هو في اللغة صفةٌ لِما كان في غايةِ السَّلاسَة». وقال الزمخشري[٣]: «يقال: شَرابٌ سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ وسَلْسبيل، وقد زِيْدت الباءُ في التركيبِ حتى صارَتِ الكلمةُ خماسيَّةً، ودَلَّتْ على غايةِ السَّلاسَةِ». قال الشيخ[٤]: «فإنْ كان عَنَىٰ أنَّه زِيْدت حقيقةً فليس بجيدٍ؛ لأنَّ الباءَ ليسَتْ من حروف الزيادةِ المعهودةِ في علم النحوِ، وإنْ عَنَىٰ أنها حرفٌ جاء في سِنْخِ[٥] الكلمةِ، وليس في سَلْسَل ولا سَلْسال فَيَصِحُّ، ويكون مما اتَّفَقَ معناه، وكان مختلفاً في المادة». وقال ابن الأعرابي: «لم أسمَعْ السَّلْسبيلَ إلاَّ في القرآنِ». وقال مكي[٦]: «هو اسمٌ أعجميٌّ نكرةٌ، فلذلك صُرِفَ».

---

(١) الكشاف ٤/١٩٨، والمحرر ١٦/١٩٠، والبحر ٨/٣٩٢. وسلافة الخمر: أول ما يخرج من عصرها. والشاعر يصف رضاب محبوبته.

(٢) معاني القرآن ٥/٢٦١.

(٣) الكشاف ٤/١٩٨.

(٤) البحر ٨/٣٩٨.

(٥) السنخ: الأصل.

(٦) إعراب المشكل ٢/٤٣٩.

ووزن سَلْسَبيل: فَعْلَلِيْل مثلَ «دَرْدَبيس»[1]. وقيل: فَعْفَليل؛ لأنَّ الفاءَ مكررةٌ. وقرأ[2] طلحةُ «سَلْسَبيلَ» دونَ تنوينٍ ومُنِعَتْ من الصرف للعلميَّةِ والتأنيث؛ لأنها اسمٌ لعَيْنٍ بعينها، وعلى هذا فكيف صُرِفَتْ في قراءةِ العامَّةِ؟ فيُجاب: بأنَّه سُمِّيَتْ بذلك لا على جهة العَلَمِيَّة بل على جهة الإِطلاقِ المجرَّدِ، أو يكونُ مِنْ بابِ تنوين «سلاسل»[3] و «قوارير»[4] وقد تقدَّمَ. وأغربُ ما قيل في هذا الحرف أنه مركبٌ من كلمَتَيْن: مِنْ فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ ومفعولٍ. والتقدير: سَلْ أنت سَبيلا إليها. قال الزمخشري[5]: «وقد عَزَوْا إلى عليٍّ رضي الله عنه أنَّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها». قال: «وهذا غيرُ مستقيمٍ على ظاهِره، إلاَّ أنْ يُرادَ أنَّ جملةَ قولِ القائلِ «سَلْ سبيلاً» جُعِلَتْ عَلَماً للعين، كما قيل: تأبَّط شَرًّا وذَرَّىٰ حبًّا[6]. وسُمِّيت بذلك لأنه لا يَشْرَبُ منها إلاَّ مَنْ سأل سبيلاً إليها بالعمل الصالح، وهو مع استقامتِه في العربية تكلُّفٌ وابتداعٌ وعَزْوُه إلى مثلِ عليّ عليه السلام أَبْدَعُ. وفي شعرِ بعضِ المُحْدَثين[7]:

٤٤٥١ـ سَلْ سبيلاً فيها إلى راحةِ النَّفْـ ـسِ بِراحٍ كأنَّها سَلْسَبيلُ

---

(١) الدردبيس: العجوز.
(٢) الشواذ ١٦٦، والكشاف ٤/١٩٨.
(٣) الآية ٤ من الإنسان.
(٤) الآية ١٥ من الإنسان.
(٥) الكشاف ٤/١٩٨.
(٦) اسم رجل ورد في الشاهد رقم ١٨٧٦:
كأنه جبهةُ ذَرَّىٰ حَبَّا
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/١٩٩.

قال الشيخ[١] بعد تعجُّبِه مِنْ هذا القول: «وأَعْجَبُ مِنْ ذلك توجيهُ الزمخشريِّ له واشتغالُه بحكايتِه». قلت: ولو تأمَّل ما قاله الزمخشريُّ لم يَلُمْه، ولم يتعجَّبْ منه؛ لأنَّ الزمخشري هو الذي شَنَّعَ على هذا القولِ غاية التشنيع. وقال أبو البقاء[٢]: «والسلسبيلُ كلمةٌ واحدةٌ». وفي قوله: «كلمة واحدة» تلويحٌ وإيماءٌ إلى هذا الوجهِ المذكور.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿ثَمَّ﴾**: هذا ظرفُ مكانٍ وهو مختصٌّ بالبُعْدِ. وفي انتصابِه هنا وجهان، أظهرُهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ. ومفعولُ الرؤيةِ غيرُ مذكورٍ؛ لأنَّ القصد: وإذا صَدَرَتْ منك رؤيةٌ في ذلك المكانِ رَأَيْتَ كيتَ وكيتَ، فـ «رَأَيْتَ» الثاني جوابٌ لـ «إذا». وقال الفراء[٣]: «ثَمَّ» مفعولٌ به لـ «رَأَيْتَ». وقال الفراء أيضاً: «وإذا رَأَيْتَ تقديره: «ما ثَمَّ»، فـ «ما» مفعولٌ فحُذِفَتْ «ما» وقامت «ثَمَّ» مَقام «ما». قال الزمخشري[٤] تابعاً لأبي إسحاق[٥]: «ومَنْ قال: معناه «ما ثَمَّ» فقد أخطأ؛ لأنَّ «ثَمَّ» صلةٌ لـ «ما»، ولا يجوزُ إسقاطُ الموصولِ وتَرْكُ الصلةِ». وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الكوفيين يُجَوِّزُون مثلَ هذا، واستدلُّوا عليه بأبياتٍ وآياتٍ، تقدَّم الكلامُ عليها مُسْتوفى في أوائل هذا الموضوع[٦].

وقال ابن عطية[٧]: «وثَمَّ ظرفٌ. والعاملُ فيه «رَأَيْتَ» أو معناه[٨]،

---

(١) البحر ٨/٣٩٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٣) معاني القرآن ٣/٢١٨.

(٤) الكشاف ٤/١٩٩.

(٥) معاني القرآن له ٥/٢٦١.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٤٧٧.

(٧) المحرر ١٦/١٩١.

(٨) قال بعد ذلك: «وقال الفراء...»، فابن عطية إذاً يذكر وجهين لا وجهاً واحداً، ولكن سقطت من نسخة أبي حيان هذه الجملة.

والتقديرُ: رأيتَ ما ثَمَّ، فحُذِفَتْ ما». قال الشيخ[1]: «وهو فاسِدٌ؛ لأنَّه مِنْ حيثُ جَعَلَه معمولاً لـ «رَأَيْتَ» لا يكونُ صلةً لـ «ما»؛ لأنَّ العاملَ فيه إذ ذاك محذوفٌ أي: ما استقرَّ ثَمَّ». قلت: ويمكنُ أَنْ يُجاب عنه: بأنَّ قولَه: «أو معناه» هو القولُ بأنَّه صلةٌ لموصول، فيكونان وجهَيْن لا وجهاً واحداً، حتى يَلْزَمَهَ الفسادُ، ولولا ذلك لكان قولُه: «أو معناه» لا معنى له. ويعني بمعناه أي: معنىٰ الفعلِ مِنْ حيث الجملةُ، وهو الاستقرارُ المقدَّرُ.

والعامَّةُ على فتح الثاءِ مِنْ «ثَمَّ» كما تقدَّم. وقرأ[2] حميد الأعرج بضمِّها على أنَّها العاطِفَةُ، وتكونُ قد عَطَفَتْ «رأَيْتَ» الثاني على الأول، ويكون فعلُ الجوابِ محذوفاً، ويكونُ فعلُ الجوابِ المحذوفِ هو الناصبَ لقولِه: «نعيماً»، والتقدير: وإذا صَدَرَ منك رؤيةٌ، ثم صَدَرَتْ رؤيةٌ / أخرى رَأَيْتَ نعيماً ومُلْكاً. فَرَأَيْتَ هذا هو الجوابُ. [٨٩٤/ب]

آ. (٢١) قوله: ﴿عالِيَهُمْ﴾: قرأ[3] نافعٌ وحمزةٌ بسكونِ الياءِ وكسرِ الهاء، والباقون بفتح الياءِ وضَمِّ الهاء. لَمَّا سَكَنَتِ الياءُ كُسِرَتْ الهاءُ، ولَمَّا تَحَرَّكَتْ ضُمَّت على ما تَقَرَّرَ في هاءِ الكنايةِ أولَ هذا الموضوعِ. فأمَّا قراءةُ نافعٍ وحمزةَ ففيها أوجهٌ، أظهرُها: أَنْ تكونَ خبراً مقدَّماً. و «ثيابُ» مبتدأ مؤخرٌ. والثاني: أنَّ «عالِيْهم» مبتدأ و «ثيابُ» مرفوعٌ على جهةِ الفاعلية، وإنْ لم يعتمد الوصفُ، وهذا قولُ الأخفشِ.

---

(١) البحر ٨/ ٣٩٩.

(٢) البحر ٨/ ٣٩٩، والمحرر ١٦/ ١٩١.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، والنشر ٢/ ٣٩٦، والحجة ٧٣٩، والبحر ٨/ ٣٩٩، والقرطبي ١٩/ ١٤٥، والتيسير ٢١٨، والشواذ ١٦٦.

والثالث: أنَّ «عالِيْهم» منصوبٌ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، قاله أبو البقاء[١]. وإذا كان منصوباً فسيأتي فيه أوجهٌ، وهي وارِدَة هنا؛ إلاَّ أنَّ تقديرَ الفتحةِ من المنقوصِ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ أو شذوذٍ، وهذه القراءةُ متواترةٌ فلا ينبغي أَنْ يُقَالَ به فيها.

وأمَّا قراءةُ مَنْ نَصَبَ ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه ظرفٌ خبراً مقدماً، و «ثيابٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ كأنه قيل: فوقَهم ثيابٌ. قال أبو البقاء[٢]: «لأنَّ عالِيَهم بمعنى فَوْقَهم. وقال ابن عطية[٣]: «ويجوز في النصبِ أَنْ تكونَ على الظرف لأنَّه بمعنىٰ فوقهم». قال الشيخ[٤]: «وعالٍ وعالية اسمُ فاعلٍ، فيحتاج في [إثبات][٥] كونِهما ظرفَيْن إلى أَنْ يكونَ منقولاً مِنْ كلامِ العرب: عالِيَك أو عاليَتُك ثوبٌ». قلت: قد وَرَدَتْ ألفاظٌ مِنْ صيغةِ أسماءِ الفاعِلِيْن ظروفاً نحو: خارجَ الدار وداخلَها وباطنَها وظاهرَها. تقول: جلَسْتُ خارجَ الدارِ، وكذلك البواقي فكذلك هذا.

الثاني: أنَّه حالٌ من الضمير في «عليهم»[٦]. الثالث: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «حَسِبْتَهم»[٧]. الرابع: أنه حالٌ مِنْ مضافٍ مقدرٍ، أي: رَأَيْتَ أهلَ نعيم ومُلْكٍ كبير عاليَهم. فـ «عاليَهم» حالٌ مِنْ «أهل» المقدرِ. ذكرَ هذه الأَجهَ الثلاثةَ الزمخشريُّ فإنه قال[٨]: «وعاليَهم بالنصبِ على أنَّه حالٌ من

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٧.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٧ ووقع في المطبوعة تحريف.

(٣) المحرر ١٦/ ١٩٢.

(٤) البحر ٨/ ٣٩٩.

(٥) من البحر.

(٦) من قوله «ويَطوفُ عليهم» الآية ١٩.

(٧) في الآية ١٩.

(٨) الكشاف ٤/ ١٩٩.

الضميرِ في «يَطوف عليهم» أو في «حَسِبْتَهم»، أي: يطوفُ عليهم وِلْدانٌ عالياً للمَطوفِ عليهم ثيابٌ، أو حَسِبْتَهم لؤلؤاً عاليَهم ثيابٌ. ويجوزُ أَنْ يراد: [رأيت][1] أهلَ نعيم»[2]. قال الشيخ[3]: «أمَّا أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «حَسِبْتَهم» فإنه لا يعني إلاَّ ضمير المفعول، وهو لا يعودُ إلاَّ على «وِلدانٌ» ولذلك قدَّر «عاليَهم» بقوله: «عالياً لهم»، أي: للوِلْدان. وهذا لا يَصْلُحُ؛ لأنَّ الضمائر الآتية بعد ذلك تَدُلُّ على أنها للمَطوفِ عليهم مِنْ قوله: «وحُلُّوا» و «سَقاهم» و «إنَّ هذا كان لكم جَزاءً» وفَكُّ الضمائر وَجَعْلُ[4] هذا لذا، وهذا لذا، مع عدمِ الاحتياجِ والاضطرارِ إلى ذلك، لا يجوزُ. وأمَّا جَعْلُه حالاً مِنْ محذوفٍ وتقديرُه: أهلَ نعيم فلا حاجةَ إلى ادِّعاء الحَذْفِ مع صحةِ الكلامِ وبراعتِه دونَ تقديرِ ذلك المحذوفِ». قلت: جَعْلُ أحَدِ الضمائر لشيءٍ والآخرِ لشيءٍ آخرَ لا يمنعُ صحةَ ذلك مع ما يميِّزُ عَوْدَ كلٍّ واحدٍ إلى ما يليقُ به، وكذلك تقديرُ المحذوفِ غيرُ ممنوعٍ أيضاً، وإنْ كان الأحسنُ أَنْ تتفقَ الضمائرُ، وأن لا يُقَدَّرَ محذوفٌ، والزمخشريُّ إنما ذَكَرَ ذلك على سبيل التجويزِ، لا على أنَّه أَوْلىٰ أو مساوٍ، فيُرَدُّ عليه بما ذكره.

الخامس: أنه حالٌ مِنْ مفعول «لَقَّاهم». السادس: أنه حال مِنْ مفعول «جَزاهُمْ» ذكرهما مكي[5]. وعلى هذه الأوجهِ التي انتصبَ فيها على الحالِ يرتفعُ به «ثيابُ» على الفاعلية، ولا تَضُرُّ إضافتُه إلى معرفةٍ في

(١) من الكشاف.

(٢) تمام العبارة: «وملكِ عاليَهم ثيابٌ».

(٣) البحر ٨/ ٣٩٩.

(٤) البحر: «يجعل هذا».

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٣٩.

وقوعِه حالاً؛ لأنَّ الإضافةَ لفظيةٌ، كقولِه تعالى: «عارِضٌ مُمْطِرُنا»[1] [وقولِه:][2]

٤٤٥٢ـ يا رُبَّ غابِطِنا ....

....

ولم يؤنَّثْ «عالياً» لأنَّ مرفوعَه غير حقيقيِّ التأنيثِ. السابع: أَنْ ينتصِبَ «عالِيَهم» على الظرفيةِ، ويرتفع «ثيابُ» به على جهة الفاعلية. وهذا ماشٍ على قولِ الأخفش والكوفيين حيث يُعْمِلون الظرفَ وعديلَه وإنْ لم يَعْتمد، كما تقدَّم ذلك في الوصفِ. وإذا رُفِعَ «عالِيَهم» بالابتداء و «ثيابُ» على أنه فاعلٌ به كان مفرداً على بابِه لوقوعِه موقعَ الفعلِ، وإذا جُعِل خبراً مقدَّماً كان مفرداً مُراداً به الجمعُ، فيكونُ كقولِه تعالىٰ: «فقُطِعَ دابِرُ القوم»[3]، أي: أدبار، قاله مكي[4].

وقرأ[5] ابن مسعود وزيد بن علي «عاليتُهم» مؤنثاً بالتاء مرفوعاً. والأعمش وأبان عن عاصم كذلك، إلاَّ أنه منصوبٌ، وقد عَرَفْتَ الرفعَ والنصبَ ممَّا تقدَّم، فلا حاجةَ لإِعادتهما. وقرأَتْ عائشة رضي الله عنها «عَلِيَتْهم» فعلاً ماضياً متصلاً بتاء التأنيث الساكنة، و «ثيابُ» فاعلٌ به، وهي مقوِّيَةٌ للأوجه المذكورة في رفع «ثياب» بالصفةِ في قراءة الباقين كما تقدَّم تفصيلُه.

---

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٢) تقدم برقم ١٨١٠.
(٣) الآية ٤٥ من الأنعام.
(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٠.
(٥) البحر ٨/ ٣٩٩.

وقرأ ابنُ سيرين ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عبلة وخلائق «عليهم»، جارّاً ومجروراً، وإعرابُه كإعرابِ «عاليَهم» ظرفاً في جوازِ كونه خبراً مقدَّماً، أو حالاً ممَّا تقدَّم، وارتفاعُ «ثيابُ» به على التفصيلِ المذكورِ آنفاً.

وقرأ العامَّةُ / «ثيابُ سُنْدُسٍ» بإضافةِ الثيابِ لِما بعدها. وأبو حيوة [٨٩٥/أ] وابنُ أبي عبلةَ «ثيابٌ» منونةً «سندسٌ خضرٌ وإستبرقٌ» برفعِ الجميعِ، فـ «سندسٌ» نعتٌ لـ «ثيابٌ» لأنَّ السُّنْدسَ نوعٌ، و «خُضْرٌ» نعتٌ لـ «سندس»؛ إذ السندسُ يكونُ أخضرَ وغيرَ أخضرَ، كما أنَّ الثيابَ يكونُ سُنْدُساً وغيرَه. و «إستبرقٌ» نَسَقٌ على ما قبلَه، أي: وثياب استبرق.

واعلَمْ أنَّ القرَّاءَ السبعةَ في «خُضْر وإستبرق» على أربع مراتبَ[1]، الأولى: رَفْعُهما، لنافعٍ وحفصٍ فقط. الثانية: خَفْضُهما، للأخوَيْن[2] فقط. الثالثة: رَفْعُ الأولِ وخفضُ الثاني لأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ فقط. الرابعةُ عكسُ الثالثةِ، لابنِ كثيرٍ وأبي بكرٍ فقط. فأمَّا القراءةُ الأولى[3]: فإنَّ رَفْعَ «خُضْرٌ» على النعتِ لـ ثياب، ورَفْعَ «إسْتبرقٌ» نَسَقاً على الثياب، ولكن على حَذْفِ مضافٍ، أي: وثيابُ إستبرقٍ. ومثلُه: «على زيدٍ ثوبُ خَزٍّ وكتَّانٌ» أي: وثوبُ كُتَّانٍ. وأمَّا القراءةُ الثانية[4] فيكونُ جَرُّ «خُضْرٍ» على النعتِ لسُنْدُسٍ. ثم اسْتُشْكِلَ على هذا وَصْفُ المفردِ بالجمعِ فقال

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، والتيسير ٢١٨، والقرطبي ١٤٦/١٩، والحجة ٧٤٠، والبحر ٤٠٠/٨، والنشر ٣٩٦/٢، والمحتسب ٣٤٤/٢، والإتحاف ٥٧٨/٢.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

(٣) خضرٌ وإستبرقٌ.

(٤) خضرٍ وإستبرقٍ.

مكي[1]: «هو اسمٌ للجمع. وقيل: هو جمعُ سُنْدُسَة» كتَمْر وتَمْرة، واسمُ الجنس وَصْفُه بالجمع سائغٌ فصيحٌ. قال تعالى: «ويُنْشِىءُ السَّحابَ الثِّقال»[2]. وإذا كانوا قد وَصَفوا المفردَ المُحَلَّى لكونِه مُراداً به الجنسُ بالجمعِ في قولِهم: «أَهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البيضُ»، وفي التنزيل: «أو الطفلِ الذين»[3] فَلأَنْ يُوْجَدَ ذلك في أسماءِ الجموعِ أو أسماءِ الأجناسِ الفارقِ بينها وبين واحدِها تاءُ التأنيثِ بطريقِ الأَوْلىٰ.

وجَرُّ «إستبرق» نَسَقاً على «سندسٍ» لأنَّ المعنى: ثيابٌ مِنْ سُندسٍ وثيابٌ مِنْ إستبرق.

وأمَّا القراءةُ الثالثةُ[4] فرَفْعُ «خُضْرٌ» نعتاً لـ «ثيابٌ» وجَرُّ «إستبرقٍ» نَسَقاً على «سُنْدُس»، أي: ثيابٌ خضرٌ مِنْ سُندسٍ ومِنْ إستبرقٍ، فعلىٰ هذا يكون الإستبرقُ أيضاً أخضرَ.

وأمَّا القراءةُ الرابعةُ[5] فجَرُّ «خُضْرٍ» على أنه نعتٌ لسُنْدس، ورَفْعُ «إستبرقٌ» على النَّسَقِ على «ثياب» بحَذْفِ مضافٍ، أي: وثيابُ إستبرق. وتقدَّم الكلامُ على مادةِ السُّنْدُس والإستبرق[6] وما قيل فيهما في سورة الكهف.

وقرأ ابنُ مُحيصنٍ «وإستبرقَ» بفتحِ القافِ. ثم اضطرب النَّقْلُ عنه في الهمزة: فبعضُهم يَنْقُل عنه أنه قَطَعها، وبعضهم ينقُلُ عنه أنه وَصَلَها.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٤١.

(٢) الآية ١٢ من الرعد.

(٣) الآية ٣١ من النور.

(٤) خضرٌ وإستبرقٍ.

(٥) خضرٍ وإستبرقٌ.

(٦) انظر الدر المصون ٧/ ٤٨٣.

فقال الزمخشري[1]: «وقُرِىءَ «وإسْتبرقَ» نصباً في موضعِ الجرِّ على مَنْعِ الصرفِ؛ لأنَّه أعجميٌّ وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه نكرةٌ يَدْخُلُهُ حرفُ التعريفِ. تقول: «الإستبرق» إلاَّ أَنْ يَزْعُمَ ابن مُحيصن أنه يُجْعَلُ عَلَماً لهذا الضَّرْبِ من الثيابِ. وقُرِىءَ «وأسْتبرقَ» بوصْلِ الهمزةِ والفتحِ، على أنَّه مُسَمَّى باسْتَفْعل من البَريق، ليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنَّه مُعَرَّب مشهورٌ تعريبُه، وأنَّ أصلَه اسْتَبْرَه[2]. وقال الشيخ[3]: «ودَلَّ قولُه«إلاَّ أَنْ يزعمَ ابنُ محيصن» وقولُه بعدُ: «وقُرىء «واسْتبرق» بوَصْلِ الألفِ والفتح أنَّ قراءةَ ابنِ محيصن هي بقَطْعِ الهمزةِ مع فتحِ القافِ. والمنقولُ عنه في كتبِ القراءاتِ أنَّه قرأ بوَصْلِ الألفِ وفتحِ القافِ». قلت: قد سَبَقَ الزمخشريَّ إلى هذا مكيٌّ[4] فقال: «وقد قرأ ابنُ محيصن بغيرِ صَرْفٍ، وهو وهمٌ إنْ جعلَه اسماً لأنه نكرةٌ منصرفةٌ. وقيل: بل جَعَلَه فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ فهو جائزٌ في اللفظِ، بعيدٌ في المعنى. وقيل: إنَّه في الأصلِ فعلٌ ماضٍ على اسْتَفْعل مِنْ بَرِقَ، فهو عربيٌّ من البريق، فلمَّا سُمِّي به قُطِعَتْ ألفُه؛ لأنه ليس مِنْ أصلِ الأسماءِ أَنْ يدخلَها ألفُ الوصلِ، وإنما دَخَلَتْ في أسماءٍ معتلةٍ مُغَيَّرَةٍ عن أصلِها معدودةٍ لا يُقاسُ عليها» انتهى. فدلَّ قولُه: «قُطِعَتْ ألفُه» / إلى آخرِه أنه قرأ بقطعِ الهمزةِ وفتحِ القافِ. ودلَّ قولُه أولاً: «وقيل: بل جعله فعلاً ماضياً مِنْ بَرِقَ» أنه قرأ بوَصْلِ الألفِ؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُحْكَمَ عليه بالفعليةِ غيرَ منقولٍ إلى الأسماءِ، وبتَرْكِ ألفِه ألفَ قطعِ البتةَ، فهذا جَهْلٌ باللغةِ، فيكونُ قد رُوِي عنه قراءتان: قَطْعُ الألفِ ووَصْلُها. فظهر أنَّ الزمخشريَّ لم ينفَرِدْ بالنقل عن ابنِ محيصن بقَطْعِ الهمزة.

[٨٩٥/ب]

---

(١) الكشاف ٤/١٩٩.
(٢) المعرَّب ١٠٨ وذكر أن أصله إستَفْرَه.
(٣) البحر ٨/٤٠٠.
(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤١.

وقال أبو حاتم في قراءة ابن محيصن: «لا يجوز. والصوابُ أنه اسمُ جنسٍ لا ينبغي أَنْ يَحْمِلَ ضميراً. ويؤيِّد ذلك دخولُ المعرفةِ عليه. والصوابُ قَطْعُ الألفِ وإجراؤُه على قراءةِ الجماعةِ». قال الشيخ[١]: «ونقولُ: إنَّ ابن محيصن قارىءٌ جليلٌ مشهورٌ بمعرفةِ العربيةِ، وقد أَخَذَ عن أكابرِ العلماءِ فيُتَطَلَّبُ لقراءته وَجْهٌ، وذلك أنه يَجْعَلُ استفعل من البريق تقول: بَرِقَ واسْتَبْرَق كعَجِبَ واستعجب، ولمَّا كان قولُه: «خُضْر» يدل على الخُضْرة، وهي لَوْنُ ذلك السُّنْدُس، وكانت الخُضْرَةُ مِمَّا يكونُ فيها لشدتها دُهْمة وغَبَش أخبرَ أنَّ في ذلك بَريقاً وحُسْناً يُزيل غُبْشَتَه فاستبرقَ فعلٌ ماضٍ، والضميرُ فيه عائدٌ على السندس، أو على الأخضرِ الدالِّ عليه «خُضْر». وهذا التخريجُ أَوْلَىٰ مِنْ تَلْحين مَنْ يعرِفُ العربية وتوهيم ضابطٍ ثقةٍ». قلت: هذا هو الذي ذكره مكيٌّ كما حَكَيْتُه عنه، وهذه القراءةُ قد تقدَّمَتْ في سورة الكهف[٢]، وإنما أَعَدْتُ ذلك لزيادةِ هذه الفائدةِ.

قوله: «وحُلُّوا» عطفٌ على «ويَطوف»، عَطَفَ ماضياً لفظاً، مستقبلاً معنىً، وأَبْرَزه بلفظِ الماضي لتحقُّقه. وقال الزمخشري[٣] بعد سؤالٍ وجوابٍ مِنْ حيث المعنىٰ: «وما أحسنَ بالمِعْصَم أَنْ يكونَ فيه سِواران: سِوارٌ مِنْ ذهبٍ وسِوارٌ مِنْ فضةٍ»، فناقَشَه الشيخ[٤] في قوله «بالمِعْصم» فقال: «قولُه بالمِعْصم: إمَّا أَنْ يكونَ مفعولَ «أَحْسن»، و «أَنْ يكونَ»[٥]

(١) البحر ٨/ ٤٠٠.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/ ٤٨٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٠.
(٤) البحر ٨/ ٤٠٠.
(٥) من قول الزمخشري: «أن يكون فيه سواران».

بـدلاً منـه، وأمَّـا «أنْ يكـونَ» مفعـولَ أَحْسـن وقـد فُصِـلَ بينهمـا بـالجـارِّ والمجرور: فإنْ كان الأولَ فلا يجوزُ؛ لأنَّه لم تُعْهَدْ زيادةُ الباءِ في مفعولِ أَفْعَلِ التعجبِ. لا تقول: ما أحسنَ بزيدٍ تريدُ: «ما أحسنَ زيداً». وإن كان الثاني[1] ففي مثلِ هذا الفصل خلافٌ، والمنقولُ عن بعضِهم لا يجوزُ، والمُوَلَّدُ مِنَّا ينبغي إذا تكلَّم أن يَتَحَرَّزَ في كلامِه ممَّا فيه خلافٌ». قلت: وأيُّ غَرَضٍ له في تتبُّع كلامِ هذا الرجل، حتى في هذا الشيءِ اليسيرِ؟ على أنَّ الصحيحَ جوازُه، وهو المسموعُ من العربِ نثراً. قال عمروُابن معديكرب[2]: «للَّهِ دَرُّ بني فلانٍ ما أَشَدَّ في الهيجاءِ لقاءَها، وأَثْبَتَ في المَكْرُماتِ بقاءَها، وأحسنَ في اللَّزَباتِ[3] عطاءَها» والتشاغلُ بغير هذا أَوْلىٰ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِنَّا نحن نَزَّلْنا﴾: يجوزُ أَن يكونَ «نحن» توكيداً لاسم «إنَّ»، وأَنْ يكونَ فَصْلاً و «نَزَّلْنا» على هَذَيْن الوجهَيْن هو خبرُ «إنَّ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ «نحن» مبتدأً و «نَزَّلْنا» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ». وقال مكي[4]: «نحنُ» في موضع نصبٍ على الصفةِ لاسم «إنَّ»، لأنَّ المضمرَ يُوصَفُ بالمضمر؛ إذ هو بمعنى التأكيدِ لا بمعنىٰ التَّحْلية، ولا يُوْصَفُ بالمُظْهَرِ؛ لأنه بمعنىٰ التَّحْلية، والمضمرُ مُسْتَغْنٍ عن التَّحْلية؛ لأنَّه لم يُضْمَرْ إلَّا بعد أن عُرِفَ تَحْلِيَتُه وعينُه فهو محتاجٌ إلى التأكيدِ لتأكُّدِ

---

(١) أي: إنَّ «أن يكـون فيـه» هـو المفعـول وفُصِـل بيـن أحسـن ومفعـولِها بـالجـارِّ والمجرور.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٠ وقال ابن مالك: «لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً».

(٣) اللَّزْبة: الشدة.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٢.

الخبرِ عنه». قلت: وهذه عبارةٌ غريبةٌ جداً؛ كيف يُجْعَلُ المضمرُ موصوفاً بمثلِه؟ ولا نعلمُ خلافاً في عدمِ جوازِ وصفِ المضمرِ إلاَّ ما نُقِل عن الكسائيِّ أنه جوَّزَ وَصْفَ ضميرِ الغائبِ بالمُظْهَرِ. تقول: «مَرَرْتُ به العاقلِ» على أَنْ يكونَ «العاقلِ» نعتاً. أمَّا وَصْفُ ضميرِ غير الغائبِ بضميرٍ آخرَ فلا خلافَ في عَدَمِ جوازِه، ثم كلامُه يَؤُول إلى التأكيدِ فلا حاجةَ إلى العُدول عنه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أو كَفُوراً﴾: في «أو» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها على بابها، وهو قولُ سيبويهِ[١]. قال أبو البقاء[٢]: «وتُفيد في النهي [المنعَ][٣] عن الجميع؛ لأنَّك إذا قلت في الإباحة: «جالِس الحسنَ أو ابنَ سِيرين» كان التقديرُ: جالِسْ أحدَهما. فإذا نهىٰ فقال: «لا تُكَلِّمْ زيداً أو عَمْراً» فالتقدير: لا تُكَلِّمْ أحدَهما، فأيُّهما / كلَّمَهُ كان أحدَهما، [٨٩٦/أ] فيكونُ ممنوعاً منه، فكذلك في الآية، ويَؤُول المعنىٰ: إلى تقديرِ: ولا تُطِعْ منهما آثِماً ولا كفوراً». وقال الزمخشريُّ[٤]: «فإنْ قلتَ: معنىٰ «أو»: ولا تُطِعْ أحدَهما، فهلا جِيْءَ بالواو ليكونَ نَهْياً عن طاعتِهما جميعاً. قلت: لو قيل: «لا تُطِعْهما» لجازَ أَنْ يُطيعَ أحدَهما. وإذا قيل: لا تُطِعْ أحدَهما عُلِم أنَّ الناهيَ عن طاعةِ أحدِهما، عن طاعتِهما جميعاً أَنْهَىٰ، كما إذا نُهِيَ أَنْ يقولَ لأبَويْه: «أفّ» عُلِم أنه مَنْهِيٌّ عن ضَرْبهما على طريقِ الأَوْلَىٰ». الثاني: أنَّها بمعنى «لا»، أي: لا تُطِعْ مَنْ أَثِم

(١) الكتاب ١/ ٤٨٩، ٤٩١.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٧٧.
(٣) من الإملاء.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٠.

ولا مَنْ كَفَر. قال مكي[1]: «وهو قولُ الفراء[2]، وهو بمعنى الإباحة التي ذكَرْنا». الثالث: أنها بمعنىٰ الواو، وقد تقدَّم أنَّ ذلك قولُ الكوفيين[3] وتقدَّمَتْ أدلَّتُهم.

والكَفور، وإنْ كان يَسْتَلْزِمُ الإثمَ، إلاَّ أنه عُطِفَ لأحدِ شيئَيْن: إمَّا أَنْ يكونا شخصَيْن بعينِهما. وفي التفسير: الآثمُ عُتبةُ، والكَفورُ الوليدُ، وإمَّا لِما قاله الزمخشري[4] قال: «فإنْ قلتَ: كانوا كلُّهم كفرةً فما معنى القِسْمَةِ في قولِه آثماً أو كفوراً؟ قلت: معناه لا تُطِعْ منهم راكباً لِما هو إثمٌ داعياً لك إليه، أو فاعلاً لِما هو كفرٌ داعياً لك إليه؛ لأنهم إمَّا أَنْ يَدْعُوْه إلى مساعَدَتِهم على فعلٍ هو إثمٌ أو كفرٌ، أو غيرُ إثمٍ ولا كفرٍ، فنُهي أَنْ يساعدَهم على الاثنين دونَ الثالث».

آ. (٢٦) **قوله: ﴿وسَبِّحْه﴾**: فيه دليلٌ على عَدَمِ ما قال بعضُ أهلِ علمِ المعاني والبيان: إنَّ الجمعَ بين الحاءِ والهاءِ مثلاً يُخْرِجُ الكلمةَ عن فصاحتِها وجَعَلُوا من ذلك قولَ الشاعر[5]:

٤٤٥٣ـ كريمٌ متى أَمْدَحْه أَمْدَحْه والوَرَىٰ
معي وإذا ما لُمْتُه لُمْتُه وَحْدي

البيت لأبي تمام. ويُمكن أَنْ يُفَرَّقَ بين ما أنشدوه وبين الآيةِ الكريمة بأن التكرارَ في البيتِ هو المُخْرِجُ له عن الفصاحة بخلافِ الآيةِ الكريمةِ فإنه لا تَكْرارَ فيها.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٤٢.
(٢) معاني القرآن ٣/٢١٩.
(٣) انظر: المغني ٨٨.
(٤) الكشاف ٤/٢٠٠.
(٥) وهو أبو تمام في ديوانه ٢/١١٦.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿يَوْماً﴾**: مفعولٌ بـ «يَذَرُون» لا ظرفٌ، ووَصْفُه بـالثِّقَلِ على المجازِ؛ لأنه مِنْ صفاتِ الأعيانِ لا المعاني. ووراء هنا بمعنى قُدَّام. قال مكي[١]: «سُمِّي وراء لتوارِيْه عنك» فظاهرُ هذا أنه حقيقةٌ، والصحيحُ أنه اسْتُعير لـ قُدَّام. وقيل: بل هو على بابِه، أي: وراءَ ظهورِهم لا يَعْبَؤُون به. وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿وإذا شِئْنا﴾**: قال الزمخشري[٢]: «وحَقُّه أَنْ يجيءَ بـ «إنْ» لا بـ «إذا» كقولِه: «وإنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قوماً غيرَكم»[٣] «إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم»[٤] يعني أنَّ «إذا» للمحقَّقِ، و «إنْ» للمحتملِ، وهو تعالى لم يَشَأْ ذلك. وجوابُه أنَّ «إذا» قد تقع موقعَ «إنْ» كالعكسِ[٥].

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إلاَّ أَنْ يشاءَ اللَّهُ﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه حالٌ، أي: إلاَّ في حالِ مشيئةِ اللَّهِ، قاله أبو البقاء[٦]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا مقدَّرٌ بالمعرفة. إلاَّ أَنْ يريدَ تفسير المعنى. والثاني: أنه ظرفٌ. قال الزمخشري[٧]: «فإنْ قلت: ما محلُّ «أَنْ يشاء الله»؟ قلت: النصبُ على الظرف، وأصلُه إلاَّ وقتَ مشيئةِ اللَّهِ، وكذلك قرأ ابنُ مسعود[٨] «إلاَّ ما يشاءُ اللَّهُ» لأنَّ «ما» مع الفعلِ كـ «أَنْ». وردَّه الشيخُ[٩]: بأنه لا يقومُ مَقامَ الظرفِ إلاَّ المصدرُ الصريحُ. لو قلت: «أجيئُك أَنْ يَصيحَ الديكُ» أو «ما يصيحُ» لم يَجُزْ». قلت: وقد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك غيرَ مرةٍ.

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٢.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٠١.
(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٤) الآية ١٣٣ من النساء.
(٥) كقوله تعالى: «أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون».
(٦) الإملاء ٢/ ٢٧٧.
(٧) الكشاف ٤/ ٢٠١.
(٨) البحر ٨/ ٤٠١.
(٩) البحر ٨/ ٤٠٢.

وقرأ[1] نافعٌ والكوفيون «تَشاؤُون» خطاباً لسائر الخَلْقِ أو على الالتفاتِ من الغَيْبَة في قولِه: «نحن خَلَقْناهم». والباقون بالغَيْبة جَرْياً على قولِه: «خَلَقْناهم» وما بعدَه.

آ. (٣١) قوله: ﴿والظَّالمين أَعَدَّ لهم﴾: منصوبٌ على الاشتغال بفعلٍ يُفَسِّرُه «أعدَّ لهم» من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ، تقديرُه: وعَذَّبَ الظالمين، ونحوُه: «زيداً مَرَرْتُ به»، أي: جاوَزْتُ ولابَسْتُ. وكان النصبُ هنا مُختاراً لِعَطْف جملةِ الاشتغالِ على جملةٍ فعليةٍ قبلَها، وهي قولُه: «يُدْخِلُ». وقرأ[2] الزبير[3] وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة «والظَّالمون» رَفْعاً على الابتداءِ، وما بعده الخبرُ، وهو مرجوحٌ لعدم المناسبةِ. وقرأ ابنُ مسعودٍ «وللظالمين» بلام الجرِّ. وفيه وجهان، المشهورُ: أَنْ يكونَ «للظَّالمين» متعلِّقاً بـ «أَعَدَّ» بعده / ويكونَ «لهم» تأكيداً. والثاني: ـ وهو ضعيفٌ جداً ـ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ الاشتغال، على أَنْ نُقَدِّر فعلاً مثلَ الظاهرِ، ويُجَرَّ الاسمُ بحرفِ جرٍّ. فنقول: «بزيدٍ مررتُ به»، أي: مررتُ بزيدٍ مررتُ به. والمعروفُ في لغة العربِ مذهبُ الجمهورِ، وهو إضمارُ فِعْلٍ ناصبٍ موافقٍ للفعل الظاهرِ في المعنىٰ. فإنْ وَرَدَ نحوُ «بزيدٍ مَرَرْتُ به» عُدَّ من التوكيدِ، لا من الاشتغالِ. [٨٩٦/ب]

[تمَّت بعونه تعالى سورة الإنسان]

---

(١) السبعة ٦٦٥، والتيسير ٢١٨، والنشر ٢/٣٩٦، والقرطبي ١٩/١٥٢، والبحر ٨/٤٠١، والحجة ٧٤١.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٤٤، والبحر ٨/٤٠٢، والقرطبي ١٩/١٥٣، والشواذ ١٦٦.

(٣) في المظان: ابن الزبير.

سورة والمرسلات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عُرْفاً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ مِنْ أجلِه، أي: لأجلِ العُرْفِ وهو ضِدُّ النُّكْرِ. والمرادُ بالمُرْسَلاتِ: إمَّا الملائكةُ، وإمَّا الأنبياءُ، وإمَّا الرِّياحُ أي: والملائكةُ المُرْسَلاتُ، أو والأنبياء المُرْسَلات، أو والرياحُ المُرْسَلات. والعُرْفُ: المعروفُ والإحسانُ. قال الشاعر[1]:

٤٤٥٤ـ مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جَوازِيَهُ
لا يَذْهَبُ العُرْفُ بينَ اللَّهِ والناسِ

وقد يُقال: كيف جَمَعَ صفةَ المذكرِ العاقلِ بالألفِ والتاءِ، وحقُّه أَنْ يُجْمَعَ بالواوِ والنونِ؟ تقول: الأنبياءُ المُرْسَلونَ، ولا تقولُ: المُرْسَلات. والجوابُ: أنَّ المُرْسَلات جَمْعُ مُرْسَلة، ومُرْسَلة صفةٌ لجماعةٍ من الأنبياء، فالمُرْسَلات جمعُ «مُرْسَلة» الواقعةِ صفةً لجماعة، لا جمعُ «مُرْسَل» المفردِ. الثاني: أَنْ ينتصِبَ على الحالِ بمعنى: متتابعة، مِنْ قولِهم: جاؤوا كعُرْفِ الفَرَس، وهم على فلانٍ كعُرْف الضَّبُع، إذا تألَّبوا عليه. الثالث: أَنْ ينتصِبَ على إسقاطِ الخافضِ أي: المُرْسَلاتِ بالعُرْفِ.

---

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٨٤.

وفيه ضَعْفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على العُرْف في الأعراف[1]. والعامَّةُ على تسكينِ رائِه، وعيسى[2] بضمِّها، وهو على تثقيلِ المخففِ نحو: «بُكُر» في بُكْر. ويُحتمل أَنْ يكونَ هو الأصلَ، والمشهورةُ مخففةٌ منه، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكونا وزنَيْنِ مستقلَّيْن.

آ. (٢) قوله: ﴿عَصْفاً﴾: مصدرٌ مؤكِّدٌ لاسمِ الفاعلِ، والمرادُ بالعاصفات: الرياحُ أو الملائكةُ، شُبِّهَتْ بسُرْعة جَرْيِها في أمرِ الله تعالى بالرياحِ، وكذلك «نَشْراً» و «فَرْقاً» انتصبا على المصدرِ أيضاً.

آ. (٥) قوله: ﴿ذِكْراً﴾: مفعولٌ به، ناصبُه «المُلْقِيات». وقرأ العامَّةُ «فالمُلْقِياتِ» بسكونِ اللامِ وتخفيفِ القافِ اسمَ فاعلٍ. وابن عباس[3] بفتحِ اللامِ وتشديدِ القافِ، من التَّلْقِية، وهي إيصالُ الكلامِ إلى المخاطبِ. ورَوَىٰ عنه المهدويُّ أيضاً فتحَ القافِ اسمَ مفعولٍ أي: مُلْقَيَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تعالىٰ.

آ. (٦) قوله: ﴿عُذْراً أو نُذْراً﴾: فيهما أوجهٌ، أحدُها: أنَّهما بدلانِ مِنْ «ذِكْراً». الثاني: أنهما منصوبان به على المفعوليةِ، وإعمالُ المصدرِ المنوَّنِ جائزٌ. ومنه «أو إطْعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيماً»[4]. الثالث: أنَّهما مفعولان مِنْ أجلِهما، والعاملُ فيه: إمَّا «المُلْقِيات»، وإمَّا «ذِكْراً»؛ لأنَّ كُلاًّ منهما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ مَعْلولاً بأحدِهما، وحينئذٍ يجوزُ

---

(١) مرَّ في الآية ١٩٩، ولكنه لم يتحدث عنها.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٨٠، والبحر ٨/ ٤٠٤.

(٣) انظر في قراءاته: المحتسب ٢/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ٤٠٤، والقرطبي ١٩/ ١٥٦.

(٤) الآية ١٤ من البلد.

في «عُذْراً» و «نُذْراً» وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونا مصدرَيْنِ بسكونِ العينِ كالشُّكر والكُفْر. والثاني: أَنْ يكونا جمعَ عَذِير ونَذِير، المرادِ بهما المصدرُ بمعنى: الإعذارِ والإنذارِ، كالنَّكير بمعنى الإنكار. الرابع: أنَّهما منصوبان على الحالِ من «المُلْقِيات»، أو من الضمير فيها، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونا مصدرَيْنِ واقعَيْنِ مَوْقِعَ الحالِ بالتأويلِ المعروفِ في أمثاله، وأَنْ يكونا جمعَ عذيرٍ ونذيرٍ مُراداً بهما المصدرُ، أو مراداً بهما اسمُ الفاعلِ بمعنىٰ: المُعْذِر والمُنْذِر، أي: مُعْذِرين أو مُنْذِرين.

وقرأ العامَّةُ بسكونِ الذالِ مِنْ «عُذْراً» و «نُذْراً». وقرأ[1] زيدُ ابن ثابت وابن خارجة وطلحةُ بضمِّها والحَرَمِيَّان وابنُ عامر وأبو بكر بسكونِها في «عُذْراً» وضمِّها في «نُذُراً». والسكونُ والضمُّ ـ كما تقدَّمَ ـ في أنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ كلٌّ منهما أصلاً للآخرِ، وأَنْ يكونا أصلَيْنِ، ويجوز في كلٍ من المثقَّلِ والمخفَّفِ أن يكونَ مصدراً، وأَنْ يكونَ جمعاً سَكَنَتْ عينُه تخفيفاً. وقرأ[2] إبراهيم التيمي «عُذْراً ونُذْراً» بواو العطفِ موضعَ «أو»، وهي تدلُّ على أنَّ «أو» بمعنى الواو.

آ. (٧) **قوله: ﴿إنَّ ما تُوْعَدون﴾**: هذا جوابُ القسمِ في قولِه «والمُرْسَلاتِ»، وما بعده معطوفٌ عليه، وليس قَسَماً مستقلاً، لِما تقدَّم في أولِ هذا الموضوع، ولوقوعِ الفاءِ عاطفةً؛ لأنها لا تكونُ للقَسَم. و «ما» موصولةٌ بمعنى الذي ـ هي اسمُ «إنَّ» و «تُوْعَدون» صلتُها،

---

(١) النشر ٢/٢١٧، والحجة ٧٤٢، والقرطبي ١٩/١٥٦، والإتحاف ٢/٥٨٠، والبحر ٨/٤٠٥.

(٢) القرطبي ١٩/١٥٦، والبحر ٨/٤٠٥، وإبراهيم بن يزيد التيمي الكوفي، قرأ على الأعمش. توفي سنة ٩٢. طبقات القراء ١/٢٩.

والعائدُ محذوفٌ أي: إنَّ الذي تُوْعَدُونه. و «لَواقعٌ» خبرُها. وكان مِنْ حَقِّ «إنَّ» أَنْ تُكْتَبَ منفصلةً من «ما» الموصولةِ، ولكنهم كتبوها متصلةً بها.

آ. (٨) قوله: ﴿فإذا النُّجومُ طُمِسَتْ﴾: «النجومُ» مرتفعةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره ما بعده عند البصريين غيرَ الأخفشِ[1]، وبالابتداء عند الكوفيين والأخفشِ. وفي جواب «إذا» قولان: أحدُهما محذوفٌ تقديرُه: / فإذا طُمِسَت النجومُ وَقَعَ ما تُوْعَدون، لدلالةِ قولِه: «إنَّ ما تُوْعَدُوْن لَواقعٌ»، أو بَانَ الأمرُ. والثاني: أنَّه «لأَيِّ يومٍ أُجِّلَتْ» على إضمارِ القولِ، أي: يُقال: لأيِّ يومٍ، فالفعلُ في الحقيقةِ هو الجوابُ. وقيل: الجوابُ: «ويلٌ يومئذٍ» نقله مكي[2]، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه لو كان جواباً لَزِمَتْه الفاءُ لكونِه جملةً اسميةً. [٨٩٧/أ]

آ. (١١) قوله: ﴿أُقِّتَتْ﴾: قرأ[3] أبو عمروٍ «وُقِّتَتْ» بالواوِ، والباقون «أُقِّتَتْ» بهمزةٍ بدلَ الواوِ. قالوا: وهي الأصلُ؛ لأنَّه من الوَقْتِ، والهمزةُ بدلٌ منها؛ لأنَّها مضمومةٌ ضمةً لازِمَةً[4]. وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك في أولِ هذا الموضوع.

---

(١) أشار في معاني القرآن إلى نظيرها وهي إنْ فأجاز أن يكون الاسم بعدها مبتدأً وفاعلاً. معاني القرآن ٣٢٧.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٧.

(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٢/٣٩٦، والتيسير ٢١٨، القرطبي ١٩/١٥٨، والحجة ٧٤٢، والبحر٨/ ٤٠٥.

(٤) انظر: الممتع ٣٣٢.

آ. (١٢) قوله: ﴿لأيِّ يومٍ﴾: متعلِّقٌ بـ «أُجِّلَتْ» وهذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ. أي: يُقال. وهذا القولُ المضمرُ يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً لـ «إذا»، كما تقدَّم، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ مرفوعِ «أُقِّتَتْ» أي: مَقُولاً فيها: لأيِّ يومٍ أُجِّلَتْ.

آ. (١٣) قوله: ﴿لِيَوْمِ الفَصْلِ﴾: بدلٌ مِنْ «لأيِّ يومٍ» بإعادةِ العاملِ. وقيل: بل تتعلَّق بفعلٍ مقدَّرٍ أي: أُجِّلَتْ ليومِ الفَصْل. وقيل: اللامُ بمعنى «إلى» ذكرهما مكيٌّ[1].

آ. (١٥) قوله: ﴿وَيْلٌ﴾: مبتدأٌ، سَوَّغ الابتداءَ به كونُه دعاءً. وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف وقعَتِ النكرةُ مبتدأً في قوله: «وَيْلٌ»؟ قلت: هو في أَصْلِهِ مصدرٌ منصوبٌ سادٌّ مَسَدَّ فِعْلِه، ولكنه عُدِلَ به إلى الرفعِ للدلالةِ على ثباتِ معنى الهلاكِ ودوامِه للمدعُوِّ عليهم. ونحوُه «سَلامٌ عليكم»[3] ويجوز: وَيْلاً له بالنصبِ، ولكن لم يُقْرَأْ به». قلت: هذا الذي ذكره ليس من المُسَوِّغاتِ التي عَدَّها النَّحْويون، وإنما المُسَوِّغُ ما ذكرْتُه لك مِنْ كونه دعاءً. وفائدةُ العدولِ إلى الرفعِ ما ذكره. و «يومئذٍ» ظرفٌ للوَيْل. وجَوَّز أبو البقاء[4] أَنْ يكونَ صفةً لـ «وَيْلٌ» و «للمُكَذِّبين» خبرُه.

---

(١) إعراب المشكل ٢/٤٤٧.

(٢) الكشاف ٤/٢٠٣.

(٣) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢/٢٧٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَلَم نُهْلِكِ﴾: العامَّةُ على ضَمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ «أَهْلَكَ» رباعياً. وقتادة[١] بفتحِه. قال الزمخشري[٢]: «مِنْ هَلَكه بمعنى: أَهْلكه. قال العجَّاج[٣]:

٤٤٥٥ـ ومَهْمَــهٍ هــالــكِ مَــنْ تعــرَّجــا

قلت: فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هالك»، وهو مِنْ هَلَكَ. إلاَّ أنَّ بعضَ الناسِ جَعَلَ هذا دليلاً على إعمالِ الصفةِ المشبهةِ في الموصولِ، وجَعَلَها مِن اللازمِ؛ لأنَّ شرطَ الصفةِ المشبهةِ أَنْ تكونَ مِنْ فِعْلٍ لازم، فعلى هذا لا دليلَ فيه.

آ. (١٧) قوله: ﴿ثم نُتْبِعُهُم﴾: العامَّةُ على رَفْعِ العينِ استئنافاً أي: ثم نحن نُتْبِعُهم، كذا قَدَّره أبو البقاء[٤]. وقال: «وليس بمعطوفٍ؛ لأنَّ العَطْفَ يوجِبُ أَنْ يكونَ المعنى: أَهْلَكْنا الأوَّلِيْن، ثم أَتْبَعْناهم الآخِرين في الهلاكِ. وليس كذلكَ؛ لأنَّ هلاكَ الآخرين لم يَقَعْ بعدُ». قلت: ولا حاجةَ في وجهِ الاستئنافِ إلى تقديرِ مبتدأ قبلَ الفعلِ، بل يُجْعَلُ الفعلُ معطوفاً على مجموعِ الجملةِ من قولِه: «ألم نُهْلِك»، ويَدُلُّ على هذا الاستئنافِ قراءةُ[٥] عبدِ الله «ثم سَنُتْبِعُهم» بسينِ التنفيسِ.

---

(١) البحر ٨/٤٠٥.

(٢) الكشاف ٤/٢٠٣.

(٣) تقدم برقم ٣١٧٤.

(٤) الإملاء ٢/٢٧٨.

(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٦٧، والبحر٨/٤٠٥، والقرطبي ١٩/١٥٩، والمحتسب ٢/٣٤٦،.

وقرأ الأعرجُ والعباسُ عن أبي عمروٍ بتسكينِها[1]. وفيها وجهان، أحدُهما: أنه تسكينٌ للمرفوعِ فهو مستأنف كالمرفوعِ لفظاً. والثاني: أنَّه معطوفٌ[2] على مجزومٍ. والمَعْنِيُّ بالآخِرين حينئذٍ قومُ شُعَيْبٍ ولوطٍ وموسى، وبالأوَّلِيْنَ قومُ نوحٍ وعادٍ وثمودَ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿كذلك نَفْعَلُ﴾**: أي: مثلَ ذلك الفعلِ الشَّنيعِ نَفْعَلُ بكلِّ مَنْ أَجْرَمَ.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿فَقَدَرْنا﴾**: قرأ[3] نافعٌ والكسائيُّ بالتشديد من التقدير، وهو موافِقٌ لقولِه: «مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَه فقدَّره»[4] والباقون بالتخفيف من القُدْرة. ويَدُلُّ عليه قولُه: «فنِعْمَ القادِرون». ويجوز أَنْ يكونَ المعنىٰ على القراءة الأولى: فنِعْمَ القادِرون على تقديرِه، وإن جُعِلت «القادِرون» بمعنى «المُقَدِّرُون» كان جَمْعاً بين اللفظَيْنِ، ومعناهما واحدٌ، ومنه قولُه تعالى: «فَمَهِّلِ الكافرين أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً»[5] وقولُ الأعشى[6]:

٤٤٥٦ـ وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ
مِنَ الحوادِث إلاَّ الشَّيْبَ والصَّلَعَا

---

(١) نُتبِعُهُمْ.

(٢) مطموس في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٢/٣٩٧، والبحر ٨/٤٠٦، والحجة ٧٤٣، والتيسير ٢١٨، والقرطبي ١٩/ ١٦٠.

(٤) الآية ١٩ من عبس.

(٥) الآية ١٧ من الطارق.

(٦) تقدم برقم ٢٦٧٨.

آ. (٢٥) **قوله: ﴿كِفاتاً﴾**: الكِفاتُ: اسمٌ للوِعاءِ الذي يُكْفَتُ فيه أي: يُجْمَعُ، قاله أبو عبيدة(١). يقال: كَفَتَه يَكْفِتُه أي: جَمَعَه وضَمَّه. وفي الحديث «اكْفِتُوا صِبْيانكم»(٢) وقال الصمصامة بن الطِّرِمَّاح(٣):

٤٤٥٧ـ وأنتَ اليومَ فوقَ الأرضِ حَيّاً ... وأنتَ غداً تَضُمُّكَ في كِفاتِ

وقيل: الكِفاتُ اسمٌ لِمَا يَكْفِتُ كالضِّمام والجِماع. يقال: هذا البابُ جِماعُ الأبوابِ. وفي انتصابِه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «نَجْعَلْ» لأنَّها للتصيير. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الحالِ من «الأرضَ»، والمفعولُ الثاني «أحياءً وأمواتاً» بمعنى: ألم نُصَيِّرْها/ [٨٩٧/ب] أحياءً بالنَّبات وأمواتاً بغير نباتٍ أي: بعضُها كذا، وبعضُها كذا. وقيل: كِفاتٌ جمعُ كافِتٍ كصِيامٍ وقِيامٍ في جمعِ صائمٍ وقائمٍ. وقيل: بل هو مصدرٌ كالكتابِ والحسابِ.

آ. (٢٦) **قوله: ﴿أحياءً﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه منصوبٌ بـ كِفات، قاله مكي(٤)، والزمخشريُّ(٥) وبدأ به، بعد أن جَعلَ «كِفاتاً» اسمَ ما يَكْفِتُ كقولِهم: الضِّمام والجِماع، وهذا يمنعُ أَنْ يكونَ «كِفاتاً» ناصباً لـ «أحياءً» لأنه ليس من الأسماءِ العاملةِ، وكذلك إذا جَعَلْناه بمعنى

---

(١) المجاز ٢/ ٢٨١.

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ٥٩، باب ١٦ إذا وقع الذباب. الفتح ٦/ ٤٠٩.

(٣) القرطبي ١٩/ ١٦١، والماوردي ٤/ ٣٨٠.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٧ وعبارته: «أي تكفت الأحياء والأموات، أي: تضمهم أحياء على ظهرها، وأمواتاً على بطنها».

(٥) الكشاف ٤/ ٢٠٣.

الوِعاء، على قول أبـي عبيدةَ، فإنه لا يعملُ أيضاً، وقد نصَّ النحاةُ على أنَّ أسماءَ الأمكنةِ والأزمنةِ والآلات، وإنْ كانَتْ مشتقةً جاريةً على الأفعالِ لا تعملُ، نحو: مَرْمى ومِنْجل، وفي اسم المصدرِ خلافٌ مشهورٌ، ولكنْ إنما يتمشَّىٰ نصبُهما بكِفات على قولِ أبـي البقاء[1]، فإنَّه لم يُجَوِّزْ إلاَّ أَنْ يكونَ جمعاً لاسمِ فاعلٍ، أو مصدراً، وكلاهما من الأسماءِ العاملة.

الـوجـه الثـانـي: أَنْ ينتصِبَ بفعـلٍ مقـدرٍ يَـدُلُّ عليـه «كِفـات» أي: يَكْفِتُهم أحياءً على ظهرِها، وأمواتاً في بَطْنِها، وبه ثَنَّى الزمخشري [2].

الثـالـث: أن يَنْتَصِبـا علـى الحـالِ مـن «الأرضَ» علـى حَـذْفِ مضـافٍ أي: ذاتَ أحياءٍ وأموات.

الـرابـع: أَنْ يَنْتَصِبـا علـى الحـالِ مِـنْ محـذوفٍ أي: تَكْفِتُكـم أحيـاءً وأمواتاً؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّها كِفاتٌ للإنسِ، قاله الزمخشريُّ[3]، وإليه نحا مكيٌّ[4]؛ إلاَّ أنَّه قَدَّره غائباً أي: تَجْمعهم الأرضُ في هاتَيْن الحالتَيْن.

الخامس: أَنْ ينتصِبا مفعولاً ثانياً لـ«نَجْعل» وكِفاتاً حالٌ كما تقدَّم تقريرُه. وتنكيرُ «أحياءً وأمواتاً»: إمَّا للتَّفْخيم أي: تَجْمَعُ أحياءً لا يُقَدَّرُوْن وأمـواتـاً لا يُحْصَـوْن، وإمَّـا للتبعيضِ؛ لأنَّ أَحيـاءَ الإنـسِ وأمـواتَهـم ليسـوا بجميـع الأحيـاءِ ولا الأمـواتِ، وكـذلـك التنكيـرُ فـي «مـاءً فُـراتـاً» يحتمـل المعنيَيْنِ أيضاً: أمَّا التفخيم فواضِحٌ لِعِظَمِ المِنَّةِ به عليهم، وأمَّا التبعيضُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٨، قال: «جمع كافت مثل صائم وصيام، وقيل: هو مصدر مثل كتاب وحساب والتقدير: ذات كَفْت أي جَمْع».

(٢) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٤٧.

فكقوله تعالى: «ونُنَزِّلُ مِن السماءِ مِنْ جبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ»[1] فهذا مُفْهِمٌ للتبعيضِ، والقرآنُ يُفَسِّرُ بعضُه بعضاً.

والشَّامخاتُ: جمعُ «شامخ»، وهو المرتفعُ جداً ومنه: «شَمَخَ بأَنْفِه» إذا تكبَّر، جُعِل كِنايةً عن ذلك كثَنْي العِطْفِ[2] وصَعْر الخَدِّ، وإنْ لم يَحْصُلْ شيءٌ من ذلك.

آ. (٢٩) قوله: ﴿انْطَلِقوا﴾: أي: يُقال لهم ذلك. وقرأ العامَّةُ «انطَلِقوا» الثاني كالأول بصيغةِ الأمرِ على التأكيد. ورُوَيْسٌ[3] عن يعقوب «انطلَقوا» بفتح اللام فعلاً ماضياً على الخبرِ أي: لَمَّا أُمِرُوا امْتَثَلوا ذلك. وهذا موضعُ الفاءِ فكان يَنْبغي أَنْ يكونَ التركيبُ: فانطَلَقوا نحو قولِك: قلت اذهب فذهب، وعَدَمُ الفاءِ هنا ليس بالواضحِ.

آ. (٣١) قوله: ﴿لا ظَليلٍ﴾: صفةٌ لـ ظلٍّ» و «لا» تتوسَّطُ بين الصفةِ والموصوفِ لإفادةِ النفي، وجِيْءَ بالصفةِ الأولى اسماً، وبالثانية فعلاً، دلالةً على نَفْيِ ثبوتِ هذه الصفةِ واستقرارِها للظلِّ، ونَفْيِ التجدُّدِ والحدوثِ للإغْناءِ عن اللهب.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إنَّها﴾: أي: إنَّ جهنَّم؛ لأنَّ السياقَ كلَّه لأجلها. وقرأ العامَّةُ: «بشَرَرٍ» بفتح الشينِ وعَدَمِ الألفِ بين الراءَيْن. وورش[4] يُرَقِّقُ الراءَ الأولى لكسرِ التي بعدها. وقرأ ابن عباس وابن مقسم

---

(١) الآية ٤٣ من النور.

(٢) ثني العطف: الإعراض.

(٣) النشر ٢/٣٩٧، والبحر ٨/٤٠٦، والإتحاف ٢/٥٨١.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٥٨١، والبحر ٨/٤٠٧، والمحرر ١٦/٢٠٢.

بكسرِ الشينِ وألفٍ بين الراءَيْنِ. وعيسى كذلك، إلاَّ أنَّه فتح الشين. فقراءةُ ابنِ عباس[1] يجوزُ أَنْ تكونَ جمعاً لشَرَرَة، وفَعَلة تُجْمَعُ على فِعال نحو: رَقَبة ورِقاب ورَحَبة[2] ورِحاب، وأَنْ تكونَ جمعاً لشَرٍّ، لا يُرادبه أَفْعَلُ التفضيلِ. يقال: رجلٌ شَرٌّ ورجالٌ شِرارٌ، ورجلٌ خيرٌ ورجالٌ خِيار، ويؤنثان فيقال: امرأة شَرَّةٌ، وامرأةٌ خَيْرَةٌ. فإن أُريد بهما التفضيلُ امتنعَ ذلك فيهما، واختصَّا بأحكامٍ مذكورةٍ في كتبِ النحْويين أي: ترمي بشِرارٍ من العذابِ أو بشِرار من الخَلْق.

وأمَّا قراءةُ عيسى[3]/ فهي جمعُ شَرارَةٍ بالألفِ وهي لغةُ تميمٍ. [٨٩٨/أ] والشَّرَرَةُ والشَّرارَة: ما تطايَرَ من النارِ متفرِّقاً.

قوله: «كالقَصْرِ» العامَّةُ على فتحِ القافِ وسكونِ الصادِ، وهو القَصْرُ المعروف، شُبِّهَتْ به في كِبَرِه وعِظَمِه. وابن[4] عباس وتلميذاه ابن جُبَيْر وابنُ جَبْر[5]، والحسن، بفتحِ القافِ والصادِ، وهي جمعُ قَصَرة بالفتح والقَصَرَةُ: أَعْناقُ الإبلِ والنخلِ، وأصولُ الشجرِ. وقرأ ابن جبير والحسن أيضاً بكسرِ القافِ وفتحِ الصاد جمعَ «قَصَرة» يعني بفتحِ القافِ. قال الزمخشريُّ[6]: «كحاجةٍ وحِوَج» وقال الشيخ[7]: «كحَلَقة[8] من الحديدِ

---

(١) شِرار.

(٢) الرَّحَبة: الأرض الواسعة، بسكون الحاء وفتحها.

(٣) «شَرار».

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٤٤٦، والقرطبي ١٩/١٦٤، والبحر ٨/٤٠٧.

(٥) وهو الإمام مجاهد.

(٦) الكشاف ٤/٢٠٤.

(٧) البحر ٨/٤٠٣.

(٨) في ضبط هذه اللفظة قال أبو عبيد ـ كما في اللسان (حلق) ـ «أختار في حَلَقة الحديد فتح اللام ويجوز الجزم، وأختار في حَلْقة القوم الجزم ويجوز التثقيل».

وحِلَق». وقُرِىء «كالقَصِرِ» بفتح القاف وكسرِ الصادِ، ولم أَرَ لها توجيهاً. ويظهرُ أنَّ ذلك مِنْ بابِ الإِتباعِ، والأصلُ: كالقَصْرِ بسكونِ الصادِ، ثم أَتبعَ الصادَ حركةَ الراءِ فكسَرها، وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلك في المشغولِ بحركة نحو: كَتِف وكَبِد، فلأَنْ يَفْعلوه في الخالي منها أَوْلَىٰ. ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك للنقل بمعنى: أنه وَقَفَ على الكلمةِ فَنَقَل كسرةَ الراءِ إلى الساكنِ قبلَها، ثم أَجْرَىٰ الوَصْلَ مُجْرَىٰ الوقفِ، وهو بابٌ شائعٌ عند القُرَّاءِ والنحاة. وقرأ عبدُ الله بضمِّهما. وفيها وجهان، أحدُهما: أنَّه جمعُ قَصْرٍ كرَهْن وَرُهُن، قاله الزمخشريُّ[1]. والثاني: أنَّه مقصورٌ من قُصور كقوله[2]:

٤٤٥٨ـ فيهـــا عيـــايِيْـــلُ أُســـودٍ ونُمُـــرْ

يريد: ونُمور. فقصَر. وكقوله: «النُّجُم» يريد النجوم. وتخريجُ الزمخشريِّ أَوْلَىٰ؛ لأنَّ محلَّ الثاني: إمَّا الضرورةُ، وإمَّا النُّدُور.

آ. (٣٣) قوله: ﴿جِمالَةٌ﴾: قرأ[3] الأخوَان وحَفْصٌ «جِمالَةٌ». والباقون «جِمالات». فالجِمالَةُ فيها وجهان، أحدُهما: أنَّها جمعٌ صريحٌ، والتاءُ لتأنيثِ الجمعِ. يُقال: جَمَلٌ وجِمال وجِمالَة نحو: ذَكَر وذِكار وذِكارة، وحَجَر وحِجارة. والثاني: أنه اسمُ جمعٍ كالذِّكارة والحِجارة،

(١) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٢) تقدم برقم ١٩٣٩.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٦، والبحر ٨/ ٤٠٧، والقرطبي ١٩/ ١٦٥، والتيسير ٢١٨، والحجة ٧٤٤، والنشر ٢/ ٣٩٧، والمحتسب ٢/ ٣٤٧، والشواذ ١٦٧.

قاله أبو البقاء[١]، والأولُ قولُ النُّحاةِ. وأمَّا جِمالات فيجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ «جِمالة» هذه، وأَنْ يكونَ جمعاً لـ جِمال، فيكون جمعَ الجمعِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً لـ جَمَل المفردِ كقولهم: «رِجالات قريش» كذا قالوه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ الأسماءَ الجامدةَ غيرَ العاقلةِ لا تُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ، إلاَّ إذا لم تُكَسَّرْ. فإنْ كُسِّرَتْ لَم تُجْمَعْ. قالوا: ولذلك لُحِّن المتنبيُّ في قولِه[٢]:

٤٤٥٩ـ إذا كانَ بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةٍ
ففي الناسِ بُوْقاتٌ لها وطُبولُ

فجمع «بُوقاً» على «بُوقات» مع قولِهم: «أَبْواق»، فكذلك جِمالات مع قولهم: جَمَل وجِمال. على أنَّ بعضَهم لا يُجيزُ ذلك، ويَجْعَلُ نحو: حَمَّامات وسِجِلاَّت شاذًّا، وإنْ لم يُكَسَّرْ.

وقرأ ابنُ عباس والحسنُ وابن جبير وقتادةُ وأبو رجاء، بخلافٍ عنهم، كذلك، إلاَّ أنَّهم ضَمُّوا الجيمَ[٣] وهي حِبالُ السفنِ. وقيل: قُلوس[٤] الجسورِ، الواحدةِ «جُمْلة» لاشتمالِها علىٰ طاقاتِ الحِبال. وفيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ «جُمالات» جمعَ جُمال، وجُمال جَمْعَ جُمْلة، كذا قال الشيخ[٥]، ويَحْتاجُ في إثباتِ أنَّ جُمالاً بالضمِّ جمعُ جُمْلة بالضمِّ إلى نَقْلٍ. والثاني: أنَّ «جُمالات» جمعُ جُمالة قاله الزمخشري[٦]،

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٨.
(٢) تقدم برقم ٢٨١٠.
(٣) «جُمالات».
(٤) القلس: حبل غليظ من حبال السفن.
(٥) البحر ٨/ ٤٠٧.
(٦) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

وهو ظاهرٌ. وقرأ ابنُ عباس والسُّلَمِيُّ وأبو حيوةَ «جُمالة» بضمِّ الجيم، وهي دالَّةٌ لِما قاله الزمخشريُّ آنِفاً.

قوله: «صُفْرٌ» صفةٌ لجِمالات أو لِجمالة؛ لأنَّه: إمَّا جمعٌ أو اسمُ جمعٍ. والعامَّة على سكونِ الفاءِ جمعَ صَفْراء. والحسنُ بضمِّها، وكأنَّه إتْباعٌ. ووَقَعَ التشبيهُ هنا في غايةِ الفصاحةِ. قال الزمخشريُّ[1]: «وقيل: صُفْرٌ سُوْدٌ تَضْرِبُ إلى الصُّفرة. وفي شعرِ عمرانَ بنِ حِطَّانَ الخارجيِّ[2]:

٤٤٦٠ـ دَعَتْهُـمْ بـأعلَـىٰ صـوتِهـا ورَمَتْهُـمُ
بمثـلِ الجِمـالِ الصفـرِ نَـزَّاعـةِ الشَّـوىٰ

وقال أبو العلاء المعري[3]:

٤٤٦١ـ حمـراءُ ساطِعَـةُ الـذوائـب فـي الـدُّجَـىٰ
تَـرْمـي بكـل شَـرارةٍ كطِـرافِ

[٨٩٨/ب] فشبَّهها/ بالطِّراف، وهو بيت الأُدَم[4] في العِظَمِ والحُمْرَةِ، وكأنه قَصَدَ بخُبْثِهِ أَنْ يزيدَ على تشبيهِ القرآن. ولتبجُّحه بما سُوِّل له مِنْ تَوَهُّم الزيادة جاءَ في صَدْرِ بيتِه بقولِه: «حمراءُ» توطئةً لها ومناداةً عليها، وتَنْبيهاً للسامِعين على مكانِها. ولقد عَمِيَ ـ جمع الله له عَمىٰ الدَّارَيْن ـ عن قولِه عزَّ وجلَّ: «كأنه جِمالةٌ صُفْرٌ» فإنه بمنزلةِ قولِه كبيتٍ أحمر. وعلى أنَّ في

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٠٤، يصف جهنم ودعاءها الكفار إلى قعرها. والشوى: الأطراف أو الجوارح.

(٣) سقط الزند ١٣٠٧، والمعنى أن نيرانهم عظيمة فشرارها على مقدار عظمها.

(٤) بيت من أدم: من بيوت الأعراب.

التشبيهِ بالقَصْر وهو الحِصْنُ تشبيهاً مِنْ جهتَين: مِنْ جهةِ العِظَمِ، ومن جهةِ الطولِ في الهواءِ، وفي التشبيه بالجِمالات ـ وهي القُلُوسُ ـ تشبيهٌ مِنْ ثلاثِ جهاتٍ: الطُّولِ والعِظَمِ والصُّفْرةِ» انتهى. وكان قد قال قبلَ ذلك بقليلٍ: «شُبِّهَتْ بالقُصورِ ثم بالجِمالِ لبيانِ التشبيهِ، ألا ترىٰ أنَّهم يُشَبِّهون الإِبلَ بالأَفْدان» قلت: الأَفْدانُ: القصورُ، وكأنه يُشيرُ إلى قولِ عنترة[1]:

٤٤٦٢ـ فـوقَفْـتُ فيهـا نـاقتـي وكـأنَّهـا
فَـدَنٌ لأَقْضِـيَ حـاجـةَ المُتَلَـوِّمِ

آ. (٣٥) قوله: ﴿هذا يومُ لا يَنْطِقُون﴾: العامَّةُ على رفع «يومُ» خبراً لـ «هذا». وزيد بنُ عليّ[2] والأعرجُ والأعمشُ وأبو حيوةَ وعاصمٌ في بعضِ طرقِه بالفتح. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الفتحةِ فتحةُ بناءٍ وهو خبرٌ لـ «هذا» كما تقدَّم. والثاني: أنَّه منصوبٌ على الظرفِ واقعاً خبراً لـ «هذا» على أَنْ يُشارَ به لِما تقدَّم من الوعيدِ كأنه قيل: هذا العذابُ المذكورُ كائنٌ يومَ لا يَنْطِقون. وقد تقدَّم آخِرَ المائدة ما يُشْبه هذا في قوله: «هذا يومُ يَنْفع»[3] إلاَّ أنَّ النصبَ هناك متواترٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿ولا يُؤْذَنُ﴾: العامَّةُ على عَدَمِ تَسْمِيَةِ الفاعلِ. وحكىٰ الأهوازِيُّ عن زيدِ بن علي[4] «ولا يَأْذَنُ» سَمَّىٰ الفاعلِ، وهو اللَّهُ تعالى. «فيعتذرون» في رفعِه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنفٌ

---

(١) ديوانه ١٨٤، وشرح القصائد السبع ٢٩٧. المتلوِّم: المتمكِّث.
(٢) الإتحاف ٢/ ٥٨٢، والبحر ٨/ ٤٠٧، والقرطبي ١٩/ ١٦٦.
(٣) انظر: الدر ٤/ ٥٢٠.
(٤) البحر ٨/ ٤٠٨.

أي: فهم يَعْتَذِرون. قال أبو البقاء[1]: «ويكون المعنى: أنَّهم لا يَنْطِقُون نُطْقاً ينفَعُهم، أو يَنْطقون في بعضِ المواقفِ ولا يَنْطِقُون في بعضها». والثاني: أنه معطوفٌ على «يُؤْذن» فيكونُ مَنْفِيًّا، ولو نُصِبَ لكان مُتَسَبِّباً عنه». وقال ابن عطية[2]: «ولم يُنْصَبْ في جوابِ النفيِ لتشابُهِ رؤوسِ الآي، والوجهان جائزان». انتهى فقد جَعَل امتناعَ النصبِ مجردَ المناسبةِ اللفظيةِ، وظاهرُ هذا مع قولِه: «والوجهان جائزان» أنهما بمعنىً واحدٍ، وليس كذلك، بل المرفوعُ له معنىً غيرُ معنى المنصوبِ. وإلى مثلِ هذا ذهبَ الأعلمُ فيُرفع الفعلُ، ويكونُ معناه النصبَ. وردَّ عليه ابنُ عصفور.

آ. (٤١) **قوله: ﴿في ظِلالٍ﴾**: هذه قراءةُ العامَّةِ، جمعُ ظِلّ. والأعمش[3] «ظُلَلٍ» جمعُ ظُلَّة. وتقدَّم في يس[4] مثلُه، إلاَّ أنهما متواترتان.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿كُلُوا﴾**: معمولاً[5] لقولٍ، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ أي: كائِنيْن في ظلال، مَقُولاً لهم ذلك، وكذلك «كُلوا وتَمَتَّعوا قليلاً» فإنْ كان ذلك مقولاً لهم في الدنيا فواضحٌ، وإن كان مَقولاً في الآخرة فيكون تذكيراً بحالِهم أي: هم أَحِقَّاءُ بأَنْ يُقالَ لهم في دنياهم كذا. ومثله[6]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٩.

(٢) المحرر ١٦/ ٢٠٣.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٨٢، والبحر ٨/ ٤٠٨، والقرطبي ١٩/ ١٦٧.

(٤) الآية ٥٦.

(٥) حال من فعل مقدر بنحو: جاء.

(٦) البيت من المديد لفاطمة بنت الأحجم الخزاعية، وهو في الكشاف ٤/ ٢٠٥، والحماسة ٤٤٦.

٤٤٦٣ـ إخْـــوَتـــي لا تَبْعَـــدُوا أبـــداً
وبَلَـــىٰ واللَّـــهِ قـــد بَعِـــدُوا

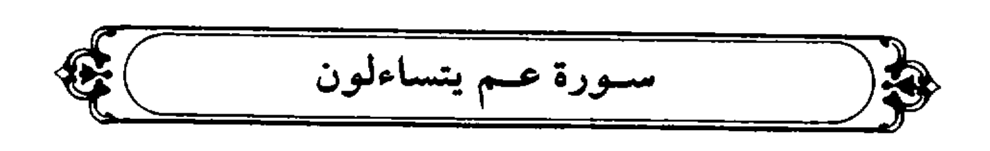
أي: هم أهلٌ أَنْ يُدّعَىٰ لهم بذلك.

آ. (٥٠) **قوله: ﴿فبأيِّ حديثٍ﴾**: متعلقٌ بقولِه: «يُؤمنون» أي: إنْ لم يُؤمنوا بهذا القرآنِ فبأيِّ شيءٍ يُؤمنون؟ والعامَّةُ على الغَيْبة. وقرأ[١] ابن عامر في روايةٍ ويعقوبُ بالخطاب على الالتفات أو على الانتقال.

[تمَّت بعونه تعالى سورة والمرسلات]

---

(١) البحر ٨/٤٠٨.



سورة عم يتساءلون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَمَّ﴾: قد تقدَّم أن البزيَّ[١] يُدخل هاءَ السكتِ عوضاً من ألف «ما» الاستفهاميةِ في الوقف. ونُقِلَ عن ابن كثير أنه يَقرأ «عَمَّه» بالهاء وَصْلاً، أجرىٰ الوصل مُجرىٰ الوقف. وقرأ عبد الله وأُبَيّ وعكرمة «عمَّا» بإثبات الألفِ. وقد تقدَّم أنه يجوزُ ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام. ومنه[٢]:

٤٤٦٤ـ علىٰ ما قامَ يَشْتِمُني لَئيمٌ
كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

/ وتقدم أنَّ الزمخشريَّ جَعَلَ منه «بما غَفَر لى ربِّي» في يس[٣]. [٨٩٩/أ]
و «عَمَّ» فيه قولان، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه متعلِّقٌ بـ «يتساءلون» هذا الظاهرِ. قال أبو إسحاق[٤]: «الكلامُ تامٌّ في قوله: «عَمَّ يتساءلون»،

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٣٤٧، والبحر ٨/ ٤١٠، الإتحاف ٢/ ٥٨٣، والنشر ٢/ ١٣٤.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الآية ٢٧ من يس.

(٤) لم يرد هذا النص في مطبوعة «معاني القرآن» للزجاج، وانظر: البحر ٨/ ٤١١، والمحرر ١٦/ ٢٠٧.

ثم كان مقتضىٰ القول أن يُجيبَ مُجيبٌ، فيقولَ: يتساءلون عن النبأ العظيم، فاقتضىٰ إيجازُ القرآنِ وبلاغتُه أَنْ يبادِرَ المحتَجُّ بالجوابِ الذي تقتضيه الحالُ والمحاورةُ اقتضاباً للحُجَّة، وإسراعاً إلى مَوْضِعِ قَطْعِهم».

والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ ويتعلَّقُ «عن النبأ العظيم» بهذا الفعلِ الظاهرِ. قال الزمخشري[1]: «وعن ابن كثيرٍ أنه قرأ «عَمَّهْ» بهاءِ السَّكْتِ. ولا يَخْلو: إمَّا أَنْ يجريَ الوصلُ مَجْرى الوقفِ، وإمَّا أَنْ يقفَ ويَبْتَدِىءَ «يتساءلون عن النبأ العظيم» على أَنْ يُضْمَرَ «يتساءلون»؛ لأنَّ ما بعده يُفَسِّرُه كشيءٍ يُبْهَمُ ثم يُفَسَّرُ».

آ. (٢) **قوله: ﴿عن النبأ﴾**: يجوزُ فيه ما جازَ في قوله «لأيِّ يوم أُجِّلَتْ[2]» في البدليةِ والتعلُّقِ بفعلٍ مقدَّرٍ. ويَزيد عليه هنا أنَّه يتعلَّقُ بالفعل الظاهرِ، ويتعلَّقُ ما قبلَه بمضمرٍ، كما تقدَّم عن الزمخشريِّ. وقال ابن عطية[3]: «قال أكثرُ النحاة: قوله: «عن النبأ العظيم» متعلِّقٌ بـ «يتساءلون» الظاهرِ، كأنَّه قال: لِمَ يتساءلون عن النبأ»؟ وقوله: «عَمَّ» هو استفهامُ تفخيمٍ وتعظيمٍ.

آ. (٣) **قوله: ﴿الذي هم مُخْتلفون﴾**: «مُخْتلفون» خبرُ «هم» والجارُّ متعلِّقٌ به. والموصولُ يحتملُ الحركاتِ الثلاثَ إتْباعاً وقَطْعاً رفعاً ونصباً.

---

(١) الكشاف ٤/٢٠٦.

(٢) الآية ١٣ من المرسلات.

(٣) المحرر ١٦/٢٠٧.

آ. (٤) قوله: ﴿كلَّا سَيَعْلَمون، ثم كلا سيعلمون﴾: التكرارُ للتوكيد. وقد زَعَمَ الشيخُ جمالُ الدين ابنُ مالك[١] أنَّه مِنْ بابِ التوكيدِ اللفظيِّ. ولا يَضُرُّ توسُّطُ حرفِ العطفِ. والنَّحْوِيُّون يَأْبَوْن هذا. ولا يُسَمُّونه إلَّا عَطْفاً، وإنْ أفادَ التأكيدَ. والعامَّةُ على الغَيْبة في الفعلَيْن. والحسنُ[٢] وابنُ دينار وابن عامر[٣] بخلافٍ عنه بتاءِ الخطاب فيهما. والضحاك: الأولُ كالحسن، والثاني كالعامَّةِ. والغَيْبَةُ والخطابُ واضحان.

آ. (٦) قوله: ﴿مِهاداً﴾: مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الجَعْلَ بمعنى التصييرِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى الخَلْق، فيكونَ «مِهادا» حالاً مقدرة، و «أوتاداً» كذلك ولا بُدَّ مِنْ تأويلِها بمشتق أيضاً، أي: مُثَبِّتاتٍ. وأمَّا «سُباتاً» فالظاهر كونُه مفعولاً ثانياً. و «لباساً» فيه استعارةٌ حسنةٌ وعليه قولُه[٤]:

٤٤٦٥ــ وكم لِظَلامِ الليلِ عندك مِنْ يدٍ ... تُخَبِّرُ أنَّ المانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وقرأ العامَّةُ «مِهاداً»، ومجاهد[٥] وعيسى وبعضُ الكوفيين «مَهْداً»

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٥.

(٢) السبعة ٦٦٨، والبحر ٨/ ٤١١، والمحرر ١٦/ ٢٠٧.

(٣) ابن ذكوان عنه بالتاء، وهشام عنه بالياء.

(٤) البيت للمتنبي. وهو في ديوانه ١/ ١٧٨، والكشاف ٤/ ٢٠٧. وتزعم المانوية أن الخير منسوب إلى النور والشر إلى الظلام، فكذَّبهم أبو الطيب بأن نعمته حَصَلَتْ من الظلام، وبيَّن تلك النعمة بقوله:

وقاك رَدَىٰ الأعداءِ تَسْري إليهم ... وزارك فيه ذو الدلالِ المحجَّبِ

(٥) القرطبي ١٩/ ١٧، والبحر ٨/ ٤١١، والمحرر ١٦/ ٢٠٧.

وقد تقدَّم هاتان القراءاتان في سورة طه[١]، وأنَّ الكوفيين قَرؤوا «مَهْداً» في طه والزخرف[٢] فقط. وتقدَّم الفرقُ بينهما ثَمَّةَ.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وَهَّاجاً﴾**: الوَهَّاجُ: المُضِيءُ المُتلألىءُ، مِنْ قولِهم: وَهَجَ الجَوْهَرُ، أي: تلألأ. ويُقال: وَهِجَ يَوْهَجُ كوَجِلَ يَوْجَلُ، ووَهَجَ يَهِجُ كوَعَدَ يَعِدُ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿مِنَ المُعْصِراتِ﴾**: يجوزُ في «مِنْ» أَنْ تكونَ على بابِها مِن ابتداءِ الغايةِ، وأَنْ تكونَ للسببية. ويَدُلُّ قراءةُ[٣] عبدِ الله بنِ يزيد وعكرمة وقتادة «بالمُعْصِرات» بالباءِ بدلَ «مِنْ» وهذا على خلافٍ في «المُعْصِرات» ما المرادُ بها؟ فقيل: السحاب. يقال: أَعْصَرَتْ السَّحائِبُ[٤]، أي: شارَفَتْ أَنْ تُعْصِرَها الرياحُ فتُمْطِرَ كقولك: «أجَزَّ الزرعُ» إذا حان له أن يُجَزَّ. ومنه «أَعْصَرَتِ الجارِيَةُ» إذا حان لها أَنْ تحيضَ. قاله الزمخشريُّ . وأنشد ابنُ قتيبة[٥] لأبي النجم[٦]:

٤٤٦٦ـ تَمْشي الهُوَيْنَىٰ ساقِطاً خِمارُها
قد أَعْصَرَتْ أو قَدْ دَنَا إعْصارُها

---

(١) الآية ٥٣.

(٢) الآية ١٠.

(٣) القرطبي ١٩/١٧٤، المحتسب ٢/٣٤٧، البحر ٨/٤١١.

(٤) الأصل «السحاب». والمؤلف ينقل عن الكشاف ٤/٢٠٧، والتصحيح منه.

(٥) لم يرد في تفسير الغريب وتأويل المشكل.

(٦) البيت لمنصور بن مرثد الأسدي. وهو في اللسان «عصر»، وليس في ديوان أبي النجم. وفي الأصل «بلا» بدلاً من «ساقطاً» والتصحيح من اللسان وفي رواية «مائلاً».

قلت: ولولا تأويلُ «أَعْصَرَتْ» بذلك لكان ينبغي أَنْ تكونَ المُعْصَرات بفتح الصادِ اسمَ مفعول؛ لأنَّ الرياحَ تُعْصِرُها.

وقال الزمخشري[1]: «وقرأ عكرمةُ «بالمُعْصِرات». وفيه وجهان: أَنْ يُراد الرياحُ التي حانَ لها أَنْ تُعْصِرَ السحابَ، وأَنْ يُرادَ السحائبُ؛ لأنَّه إذا كان الإنزالُ منها فهو بها/ كما تقول: أَعْطى مِنْ يدِه درهماً، وأَعْطى بيدِه. وعن مجاهد: المُعْصِرات: الرياحُ ذواتُ الأعاصيرِ. وعن الحسن وقتادة: هي السمواتُ. وتأويلُه: أنَّ الماءَ يَنْزِلَ من السماءِ إلى السحاب فكأنَّ السمواتِ يَعْصِرْنَ، أي: يَحْمِلْنَ على العَصْر ويُمَكِّنَّ منه. فإنْ قلتَ: فما وَجْهُ مَنْ قرأ «من المُعْصِرات» وفسَّرها بالرياح ذواتِ الأعاصيرِ، والمطرُ لا يَنْزِلُ من الرياح؟ قلت: الرياحُ هي التي تُنْشِىءُ السحابَ وتَدِرُّ أخلافَه[2]، فيَصِحُّ أَنْ تُجْعَلَ مَبْدأً للإنزال. وقد جاء: إنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الرياحَ فتحملُ الماءَ من السماء، فإنْ صَحَّ ذلك فالإنْزالُ منها ظاهرٌ. فإنْ قلت: ذكر ابن كَيْسانَ: أنه جَعَلَ المُعْصِرات بمعنى المُغِيْثات، والعاصِرُ هو المُغيث لا المُعْصِر. يقال: عَصَرَهُ فاعْتَصَرَ. قلت: وَجْهُه أَنْ يُرادَ: اللاتي أَعْصَرْن، أي: حان لها أَنْ تُعْصِرَ، أي: تُغيث». قلت: يعني أنَّ «عَصَرَ» بمعنى الإغاثةِ ثلاثيٌّ، فكيف قيل هنا: مُعْصِرات بهذا المعنى، وهو من الرُّباعي؟ فأجاب عنه بما تقدَّم، يعني أنَّ الهمزةَ بمعنىٰ الدُّخولِ في الشيء. [٨٩٩/ب]

قوله: «ثَجَّاجاً» الثَّجُّ: الانصِبابُ بكثرةٍ وشِدَّةٍ. وفي الحديث[3]:

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٠٧.

(٢) الخِلْف: ضرع الناقة، الجمع أخلاف.

(٣) رواه ابن ماجة في كتاب المناسك ٦.

«أَحَبُّ العملِ إلى اللَّهِ العَجُّ والثَّجُّ». فالعَجُّ: رَفْعُ الصوتِ بالتلبيةِ، والثَّجُّ: إراقةُ دماءِ الهَدْيِ. يقال: ثَجَّ الماءُ بنفسِه، أي: انصَبَّ وثَجَجْتُه أنا، أي: صَبَبْتُه ثَجّاً وثُجوجاً، فيكونُ لازماً ومتعدياً. وقال الشاعر[1]:

٤٤٦٧ـ إذا رَجَفَتْ فيها رَحَىً مُرْجَحِنَّةٌ
تَبَعَّجَ ثَجّاجاً غَزيرَ الحوافِلِ

وقرأ[2] الأعرج «ثَجّاحاً» بالحاءِ المهملةِ أخيراً. وقال الزمخشري[3]: «ومَثاجِحُ الماءِ مَصابُّه، والماءُ يَنْثَجِحُ في الوادي».

آ. (١٦) قوله: ﴿أَلْفافاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه لا واحدَ له. قال الزمخشري[4]: «أَلفافاً: ملتفَّةٌ لا واحدَ له كالأَوْزاع والأَخْيافِ»[5]. والثاني: أنه جمعُ «لِفّ» بكسرِ اللام، فيكونُ نحو: سِرّ وأَسْرار. وأنشد أبو علي الطوسي[6]:

٤٤٦٨ـ جَنَّةٌ لِفٌّ وعَيْشٌ مُغْدِقُ
ونَدامىٰ كلُّهم بِيْضٌ زُهُرْ

وهذا قولُ أكثرِ أهلِ اللغة. الثالث: أنه جمعُ لفيف، قاله الكسائي.

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانة ٦٦، واللسان «رجحن». ومرجحنة: ثقيلة كثيفة الغيم. وتبعَّج: تشقق. الحوافل: السحاب الكثير الماء. ورحىٰ الغيث: معظمه. ورجفت: اضطربت. والشاعر يصف الغيث.

(٢) الشواذ ١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٢.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٨.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٨.

(٥) الأخياف من الناس: الضروب المختلفة الأخلاق والأشكال. وكذلك الأوزاع.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ٢٠٨، والبحر ٨/ ٤١٢.

ومثلُه: شريف وأَشْراف، وشهيد وأشهاد. وقال الشاعر[١]:

٤٤٦٩ـ أحـابِيْـشُ أَلْفـافٌ تبـايَـنَ فَـرْعُهُـمْ
وجِـذْمُهُـمُ عـن نسبـةِ المتعـرِّفِ

الرابع: أنه جمعُ الجمعِ؛ وذلك أنَّ الأصلَ «أَلَفٌ» في المذكر، و «لَفَّاءُ» في المؤنث كأَحمر وحمراء، ثم جُمِعا على لُفّ كحُمْر، ثم جُمع لُفّ على أَلْفاف، إذا صار لُفٌّ بزنة قُفْلٍ فجُمع جَمْعَه، قاله ابن قتيبة[٢]. إلا أن الزمخشري[٣]، قال: «وما أظنُّه واجداً له نظيراً[٤] مِن نحو: خُضْر وأَخْضار، وحُمْر وأَحْمار». قلت كأنّه يَسْتَبْعِدُ هذا القولَ من حيث إن نَظَائِرَه لا تُجْمَعُ على أَفْعال؛ إذ لا يُقال: خُضْر وأَخْضار، ولا حُمْر وأَحْمار، وإن كانا جمعَيْنِ لأَخْضَر وخَضْراء، وأَحْمر وحَمْراء. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ جمعَ الجمعِ لا يَنْقاسُ، ويكفي أَنْ يكونَ له نظيرٌ في المفردات كما رأيتَ مِنْ أنَّ لُفّاً صارَ يضارِعُ قُفْلاً؛ ولهذا امتنعوا مِنْ تكسيرِ مَفاعل ومَفاعيل لعدمِ نظيرٍ في المفرداتِ يُحْمَلان عليه. الخامس: قال الزمخشري[٥]: «ولو قيل: هو جمعُ مُلْتَفَّة بتقدير حَذْفِ الزوائد لكان قولاً وجيهاً». قلت: وفيه تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، وأيضاً فغالبُ عباراتِ النحاة

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٦/٢٠٩، وفيه «المتقرب» بدلاً من «المتعرف».

(٢) تفسير غريب القرآن ٥٠٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٨.

(٤) الأصل «نظير» وهو سهو.

(٥) الكشاف ٤/٢٠٨.

في حَذْف الزوائِد إنما هو في التصغير. تقول: تصغيرُ الترخيم بحذفِ الزوائد، وفي المصادر يقولون: هذا المصدرُ على حَذْفِ الزوائِد[1].

آ. (١٨) قوله: ﴿يوم يُنْفَخُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «يومَ الفَصْل» أو عطفَ بيانٍ له، أو منصوباً بإضمار «أعني» و «أفْواجاً» حالٌ مِنْ فاعل «تأْتون». وتقدَّمَ «فُراتاً»[2]. و «فُتِحَتْ»[3] بالتخفيف والتشديد في الزُّمَر.

آ. (٢٢) قوله: ﴿للطَّاغين﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لِمْرصاداً، وأنْ يكونَ حالاً مِنْ «مآباً» كان صفتَه فلَّما تقدَّم نُصِب على الحال. وعلى هـذَيْـن الـوجهَيْنِ فيتعلَّـق بمحـذوفٍ. ويجـوزُ أَنْ يكـونَ متعلقـاً بنفـسِ «مِرْصاداً» أو بنفسِ «مآباً» لأنه بمعنىٰ مَرْجِع. وقرأ[4] ابن يَعمر وأبو عمرو المنقري «أنَّ جهنمَ» بفتح «أنَّ». قال الزمخشري[5]: «على تعليل قيامِ السَّاعةِ بأنَّ جهنمَ كانت مِرْصاداً للطاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإِقامةِ الجزاءِ». قلت: يعني أنَّه علةٌ لقولِه «يومَ يُنْفَخُ» إلى آخره.

وقرأ[6] أبو عياض «في الصُّوَر»[7] بفتحِ الواو. وتقدَّمَ مثلُه.

---

(١) نحو: حُمَيْد في تصغير أحمد، ونبات مصدر أنبت.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٣ من الفرقان.

(٣) الآية ٧١.

(٤) الشواذ ١٦٧، والبحر ٨/ ٤١٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٦) البحر ٨/ ٤١٢. وأبو عياض لعله عمرو بن الأسود الحمصي، حَدَّثَ عن عمر وابن مسعود، وعنه مجاهد. توفي في خلافة عبد الملك. انظر: سير الأعلام ٤/ ٧٩.

(٧) عاد إلى الآية ١٨.

/آ. (٢٣) قوله: ﴿لا بِثِيْنَ﴾: منصوبٌ على الحالِ من [٩٠٠/أ] الضميرِ المستترِ في «للطَّاغِين» وهي حالٌ مقدرةٌ. وقرأ[١] حمزةُ «لَبِثِيْنَ» دونَ ألفٍ، والباقون «لا بِثين» بها. وضَعَّفَ مكيٌّ[٢] قراءةَ حمزةَ، قال: «ومَنْ قرأ «لبِثين»، شَبَّهه بما هو خِلْقَةٌ في الإنسان نحو: حَذِر وفَرِق، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللُّبْثَ ليس مِمَّا يكونُ خِلْقَةً في الإنسان، وبابُ فَعِل إنما هو لِما يكونُ خِلْقَةً في الإنسانِ، وليس اللُّبْثُ بخِلْقَةٍ». ورَجَّح الزمخشريُّ[٣] قراءةَ حمزةَ فقال: «قُرِىءَ: لا بِثين ولَبِثين. واللَّبِثُ أَقْوىٰ؛ لأنَّ اللابِثَ يُقال لِمَنْ وجِدَ منه اللُّبْثُ، ولا يُقال: لَبِثٌ إلاَّ لمَنْ شأنُه اللُّبْثُ كالذي يَجْثُمُ بالمكانِ، لا يكاد يَنْفَكُّ منه». قلت: وما قاله الزمخشريُّ أَصْوَبُ. وأمَّا قولُ مكيّ: اللُّبْثُ ليس خِلْقَةً فمُسَلَّمٌ؛ لكنه بُوْلِغَ في ذلك فجُعِلَ بمنزلةِ الأشياءِ الخِلْقيَّة.

قوله: «أَحْقاباً» منصوبٌ على الظرفِ، وناصبهُ «لا بثين»، هذا هو المشهورُ. وقيل: هو منصوبٌ بقولِه «لا يَذُوقون» وهذا عند مَنْ يرىٰ تقديمَ معمولِ ما بعد «لا» عليها، وهو أحدُ الأوجه، وقد تقدَّم هذا مستوفىً في أواخر الفاتحة[٤]. وجَوَّز الزمخشريُّ[٥] أَنْ ينتصِبَ على الحالِ، قال: «وفيه وجهٌ آخر: وهو أَنْ يكونَ مِنْ حَقِبَ عامُنا: إذا قَلَّ

---

(١) السبعة ٦٦٨، والتيسير ٢١٩، والنشر ٢/٣٩٧، والحجة ٧٤٥، والبحر ٨/٤١٣، القرطبي ١٩/١٧٨.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٥١.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٩.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٧٤.

(٥) الكشاف ٤/٢٠٩.

مطـرُه وخيـرُه، وحَقِـبَ فـلانٌ: إذا أَخْطَـأَهُ الـرِّزْقُ فهـو حَقِـبٌ، وجمعـهُ أَحْقاب، فينتصِبُ حالاً عنهم بمعنى: لا بثين فيها حَقِبين جَحِدين». وقد تقدَّم الكلامُ على «الحُقُب»، وما قيل فيه في سورة الكهف[1].

آ. (٢٤) قولـه: ﴿لا يَـذُوْقـون﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مستأنفٌ أخبر عنهم بذلك. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «لابثين»، أي: لابِثين غيرَ ذائقين، فهي حالٌ متداخلةٌ. الثالث: أنه صفةٌ لأَحْقاب. قال مكي[2]: «واحتمل الضميرَ لأنه فِعْلٌ، فلم يجبْ إظهارُه، وإنْ كان قد جَرَىٰ صفةً على غير مَنْ هُوَ له، وإنما جاز أَنْ يكونَ نعتاً لـ «أحقاب» لأجْـلِ الضميـرِ العـائـدِ على الأَحْقـاب في «فيهـا» ولـو كـان في مـوضـع «يَـذُوْقـون» اسـمُ فـاعـلٍ لكـان لا بُدَّ مِـنْ إظهـارِ الضميرِ إذا جَعَلْتَه وصفـاً لأَحْقاب». الرابع: أنه تفسيرٌ لقوله «أحقاباً» إذا جَعَلْتَه منصوباً على الحالِ بالتأويلِ الذي تقدَّم ذِكْرُه عن الزمخشريِّ[3] فإنه قال: «وقولُه: لا يَذوقون فيها بَرْداً ولا شَراباً تفسيرٌ له. الخامس: أنه حالٌ أخرىٰ مِنْ «للطَّاغين» كـ «لا بِثين»

آ. (٢٥) قـولـه: ﴿إلاَّ حَميمـاً﴾: يجـوزُ أَنْ يكـونَ استثنـاءً متصـلاً مـن قـولـه «شَـرابـاً» وهـذا واضِـحٌ. والثـانـي: أنَّـه منقطـعٌ. قـال الـزمخشـري[4]: «يعنـي لا يـذُوقـون فيهـا بَـرْداً ولا رَوْحـاً يُنَفِّس عنهـم حَرَّ النارِ، ولا شَراباً يُسَكِّن مِنْ عَطَشِهم، ولكنْ يَذُوقون فيها حميماً وغَسَّاقاً».

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ٥١٩.

(٢) إعراب المشكل ٤/ ٤٥١.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

قلت: ومكيٌّ لَمَّا جَعَلَه منقطعاً جعل البَرْدَ عبارةً عن النومِ، قال[1]: «فإن جَعَلْتَه النومَ كان «حميماً» استثناءً ليس من الأول». وإنما الذي حَمَلَ الزمخشريَّ على الانقطاع مع صِدْقِ اسم الشرابِ على الحميمِ والغَسَّاقِ وَصْفُه له بقولِه «ولا شَراباً يُسَكِّنُ مِنْ عَطَشِهم» فبهذا القَيْدِ صار الحميمُ ليس من جنسِ هذا الشرابِ. وإطلاقُ البَرْدِ على النوم لغةُ هُذَيْلٍ. وأنشد[2]:

٤٤٧٠ـ فإن شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّساءَ سواكُمُ
وإنْ شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

وفي كلامِ بعضِ الأعراب «مَنَعَ البَرْدُ البَرْدَ» قيل: وسُمِّي بذلك لأنه يقطعُ سَوْرةَ العطشِ. والذَّوْقُ على هذين القولين ـ أعني كونَه رَوْحاً يُنَفِّسُ عنهم الحَرَّ، وكونَه النومَ ـ مجازٌ. وأمَّا على قولِ مَنْ جعله اسماً للشرابِ البارِدِ المُسْتَلَذِّ، ويُعْزَىٰ لابنِ عباس، وأنشد قولَ حَسَّانَ رضي الله عنه[3]:

٤٤٧١ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ
بَرْداً يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

وقول الآخر[4]:

٤٤٧٢ـ أَمانِيُّ مِنْ سُعْدَىٰ حِسانٌ كأنَّما
سَقَتْكَ بها سُعْدَىٰ على ظَمَأٍ بَرْدا

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٥١.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٤. وانظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣٠٨.

(٣) تقدم برقم ٣٤٩١، وثمة رواية ثانية «بَرَدىٰ».

(٤) البيت لابن ميادة وهو في ديوانه ٢٤٥، والمحرر ١٦/ ٢١٢، والبحر ٨/ ٤١٤.

فـالـذَّوْقُ حقيقـةٌ، إلاَّ أنـه يَصيـر فيـه تَكْـرارٌ بقـولِـه بعـد ذلـك: «ولا شراباً».

الثالث: أنه بدلٌ مِنْ قولِه «ولا شراباً»، وهو الأحسنُ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ. وتقدَّم خلافُ القُراء في «غَسَّاقاً»[1] تخفيفاً وتثقيلاً، والكلامُ عليه وعلى حميم[2].

[٩٠٠/ب] آ. (٢٦) **قوله: ﴿جزاءً﴾**: منصوبٌ على المصدر/ وعاملُه: إمَّا قولُه «لا يذوقون» إلى آخرِه: لأنَّه في قوةِ: جُوزوا بذلك، وإمَّا محذوفٌ. ووِفاقاً نعتٌ له على المبالغةِ، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا موافقة. وقرأ أبو حيوة[3] وابنُ أبي عبلة بتشديد الفاء مِنْ وفَّقه لكذا.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿كِذَّاباً﴾**: قرأ العامَّةُ كِذَّاباً بتشديدِ الذَّالِ. وكان مِنْ حَقِّ مصدرِ فَعَّل أَنْ يأتيَ على التفعيل نحو: صَرَّف تَصْريفاً. قال الزمخشري[4]: «وفِعَّال في باب فَعَّلَ كلِّه فاشٍ في كلامِ فصحاءَ مِنْ العرب، لا يقولون غيرَه. وسَمِعَني بعضُهم أُفَسِّرُ آية، فقال: «لقد فَسَّرْتَها فِسَّاراً ما سُمِعَ بمثِله». قال غيرُه[5]: وهي لغةُ بعضِ العرب يمانيةٌ، وأنشد[6]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧ من ص.

(٢) وردت في الآية ٧٠ من الأنعام و ٤ من يونس، ولم يتحدث عنها في الدر المصون.

(٣) البحر ٨/ ٤١٤.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٥) وهو قول ابن عطية في المحرر ١٦/ ٢١٣.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٣/ ٢٢٩، واللسان «قضي»، والبحر ٨/ ٤١٤، والمحرر ١٦/ ٢١٤.

٤٤٧٣ـ لقد طالَ ما ثَبَّطْتَني عن صَحابتي
وعن حاجةٍ قِضَّاؤُها مِنْ شِفائِيا

يريد: تَقَضِّيْها. والأصلُ على التَّفْعيل، وإنَّما هو مثلُ: زَكَّى تَزْكِية. وسُمِع[1] بعضُهم يَسْتَفْتي في حَجِّه، فقال: «آلحَلْقُ أَحَبُّ إليك أم القِصَّار» يريد التقصيرَ.

وقرأ[2] علي رضي الله عنه والأعمش وأبو رجاء وعيسىٰ البصرة بالتخفيف، وهو مصدرٌ: إمَّا لهذا الفعل الظاهرِ على حَذْفِ الزوائِد، وإمَّا لفعلٍ مقدَّرٍ كـ «أَنْبَتَكُم من الأرضِ نَباتاً»[3]. قال الزمخشري[4]: وهو مثلُ قولِه: «أَنْبَتَكم من الأرضِ نَباتاً» يعني: وكَذَّبوا بآياتِنا فكَذَبوا كِذاباً، أو تَنْصِبُه بـ «كَذَّبوا»؛ لأنَّه يتضمَّنُ معنى كَذَبوا؛ لأنَّ كلَّ مُكَذِّبٍ بالحقِّ كاذبٌ، وإنْ جَعَلْتَه بمعنى المكاذَبَةِ فمعناه: وكذَّبوا بآياتِنا فكاذَبوا مُكاذَبَةً، أو كَذَّبوا بها مُكاذِبين؛ لأنَّهم إذا كانوا عند المسلمين كاذبين، وكان المسلمون عندهم كاذبين، فبَيْنهم مكاذَبَةٌ، أو لأنهم يتكلَّمون بما هو إفراطٌ في الكذبِ، فِعْلَ مَنْ يغالِبُ في أمرٍ فيَبْلُغُ فيه أقصىٰ جُهْدِه» ، وقال أبو الفضل: «وذلك لغةٌ لليمنِ، وذلك بأَنْ يَجعلوا مصدرَ «كَذَب» مخففاً «كِذاباً» بالتخفيف، مثل: كَتَبَ كِتاباً، فصار المصدرُ هنا مِنْ معنى الفِعْلِ دونَ لفظِه مثلَ: أَعْطَيْته عَطاءً. قلت: أمَّا كَذَبَ كِذاباً بالتخفيف فيهما

---

(١) انظر الرواية في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢٩.
(٢) المحتسب ٢/٣٤٨، والبحر ٨/ ٤١٤، والقرطبي ١٩/ ١٨١.
(٣) الآية ١٧ من نوح.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

فمشهورٌ، ومنه قولُ الأعشى[1]:

٤٤٧٤ـ فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها والمَرْءُ يَنْفَعُه كِذابُه

وقرأ عمر بن عبد العزيز والماجشون «كُذَّاباً» بضمِّ الكاف وشدِّ الذال، وفيها وجهان، أحدُها: أنه جمع كاذِب نحو: ضُرَّاب في ضارب. وانتصابُه على هذا على الحالِ المؤكِّدة، أي: وكَذَّبوا في حالِ كونِهم كاذبين. والثاني: أنَّ الكُذَّاب بمعنى الواحدِ البليغ في الكذب. يقال: رجلٌ كُذَّاب كقولِك: «حُسَّان» فيُجْعَلُ وصفاً لمصدر كَذَّبوا، أي: تكْذيباً كُذَّاباً مُفْرِطاً كَذِبُه، قالهما الزمخشري[2].

آ. (٢٩) قوله: ﴿وكلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناه﴾: العامَّةُ على النصبِ على الاشتغال، وهذا الراجحُ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ. وقرأ[3] أبو السَّمَّال برفعِه على الابتداء وما بعدَه الخبرُ. وهذه الجملةُ مُعْتَرَضٌ بها بين السبب والمُسَبَّب؛ لأنَّ الأصل: وكَذَّبوا بآياتنا كِذَّاباً فذوقوا. فقوله «فذوقوا» مُتَسَبِّبٌ عن تكذيبهم.

قوله: «كتاباً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مصدرٌ مِنْ معنى «أَحْصَيْنا»، أي: إحصاءً. فالتجوُّزُ في نفسِ المصدرِ. الثاني: أنَّه مصدرٌ لـ «أَحْصَيْنا» لأنَّه في معنى «كَتَبْنا» فالتجوُّزُ في نفسِ الفعلِ. قال الزمخشري[4]:

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في مجاز القرآن ٢/ ٢٨٣، والكشاف ٤/ ٢٠٩، والمحرر ١٦/ ٢١٤، واللسان «صدق»، والقرطبي ١٩/ ١٨٤.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٠٩.

(٣) القرطبي ١٩/ ١٨٢، والبحر ٨/ ٤١٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢١٠.

«لالتقاءِ الإِحصاء والكَتْبِ في معنى الضَّبْطِ والتحصيل». الثالث: أَنْ يكونَ منصوباً على الحالِ بمعنى: مكتوباً في اللوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿حدائقَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «مَفازاً» بدلَ اشتمال، أو بدلَ كل مِنْ كل مبالغةً: في أَنْ جُعِلَتْ نفسُ هذه الأشياء مفازاً. ويجوز أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «أَعْني». وقيل: «مَفازاً» بمعنى الفوز فيقدَّرُ مضافٌ، أي: فوزَ حدائق.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وكواعِبَ﴾: الكواعب: جمع كاعِب، وهي مَنْ كَعَبَ ثَدْيُها، أي: استدارَ. قال[1]:

٤٤٧٥ـ وكـان مِجَنِّـي دونَ مَـنْ كَنْـتُ أَتَّقـي
ثـلاثُ شُخـوصٍ كـاعِبـانِ ومُعْصِـرُ

وقال قيس بن عاصم المِنْقَري[2]:

٤٤٧٦ـ وكـم مِـنْ حَصـانٍ قـد حَـوَيْنـا كَـريمـةٍ
ومِنْ كـاعـبٍ لـم تَـدْرِمـا البـؤسُ مُعْصِرِ

والأتراب تقدَّم ذكرُهن[3]:

---

(١) تقدم برقم ٢١٣٥.

(٢) شاعر مخضرم، سيد قومه في الجاهلية وهو ممن حرَّم الخمر على نفسه. قال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا سيد أهل الوبر». انظر في ترجمته: الإصابة ٥/ ٤٨٣. والبيت في القرطبي ١٩/ ١٨٤، والبحر ٨/ ٤٠٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٢ من ص.

آ. (٣٤) قوله: ﴿دِهاقا﴾: صفةٌ لـ كأس. والدِّهاقُ: المَلأى المُتْرَعَةُ. قيل: هو مأخوذٌ مِنْ دَهَقَه، أي: ضَغَطَهُ وشَدَّه بيدِه، كأنه ملأ اليدَ فانضغطَ. قال الشاعر[١]:

٤٤٧٧ـ لأَنْــتِ إلــى الفــؤادِ أحَــبُّ قُــرْبــاً
مِــنَ الصَّــادي إلــى الكــأسِ الــدهــاقِ

[١/٩٠١] / وقيل: الدِّهاقُ: المتابِعة. وأُنْشِد[٢]:

٤٤٧٨ـ أتــانــا عــامِــرٌ يَبْغــي قِــرانــاً
فــأتْــرَعْنــا لــه كــأســاً دِهــاقــا

آ. (٣٥) قـولـه: ﴿ولا كِـذَّابـاً﴾: الكسـائيُّ[٣] بـالتخفيـف. والباقون بالتثقيلِ، وإنما وافق الكسائيُّ الجماعةَ في الأولِ للتصريح بفعلِه المشدَّدِ المقتضي لعدمِ التخفيفِ في «كِذَّابا» وهذا ما تقدَّم في قولِه «فتُفَجِّرَ الأنهارَ»[٤] حيث لم يُخْتَلَفْ فيه، للتصريح معه بفعلِه، بخلافِ الأول. وقال مكيٌّ[٥] «مَنْ شَدَّد جَعَله مصدرَ «كَذَّبَ» زِيْدَتْ فيه الألفُ كما زِيْدَتْ في «إكراماً»، وقولُهم «تَكْذيباً» جعلوا التاءَ عوضاً مِنْ تشديدِ العينِ، والياءَ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ١٨٤، والبحر ٨/ ٤٠٩، والصادي: العطشان.

(٢) البيت لخداش بن زهير، وهو في اللسان «دهق»، والبحر ٨/ ٤٠٩، والقرطبي ١٩/ ١٨٤.

(٣) السبعة ٦٦٩، والنشر ٢/ ٣٩٧، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/ ١٨٤، والحجة ٧٤٦، والبحر ٨/ ٤١٥.

(٤) الآية ٩١ من الإسراء.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٥٢.

بدلاً من الألف، غيَّروا أوَّلَه كما غيَّروا آخره. وأصلُ مصدرِ الرباعيِّ أَنْ يأتيَ على عَدَدِ حروفِ الماضي بزيادة ألفٍ، مع تغييرِ الحركات. وقد قالوا «تَكَلُّماً» فأتىٰ المصدرُ على عددِ حروفِ الماضي بغير زيادةِ ألفٍ؛ لكثرة حروفِه، وضُمَّت اللامُ، ولم تُكْسَرْ لأنَّه ليسَ اسمٌ على تَفَعِّل، ولم تُفْتَحْ لئلا يَشْتَبِهَ بالماضي» وقراءةُ الكسائيِّ «كِذاباً» بالتخفيفِ، جعله مصدرَ: كَذَّب كِذاباً. وقيل: هو مصدرُ «كَذَب» كقولِك: كَتَبَ كِتاباً.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿جَزاءً﴾**: مصدرٌ مؤكِّدٌ منصوبٌ بمعنى: إنَّ للمتقين مَفازاً، كأنه قيل: جازىٰ المتقين بمَفازٍ.

قوله: «عَطاءً» بدلٌ مِنْ «جَزاءً» وهو اسمُ مصدرٍ. قال[1]:

٤٤٧٩ـ .... وبعــدَ عَطــائِــك المِئــةَ الــرِّتــاعــا

وجعله الزمخشريُّ[2] منصوباً بـ«جزاءً» نَصْبَ المفعولِ به. ورَدَّه الشيخُ[3]: بأنَّه جَعَلَ «جزاءً» مصدراً مؤكداً لمضمونِ الجملةِ التي هي «إنَّ للمتقين [مفازاً]». قال: «والمصدرُ المؤكِّد لا يعملُ؛ لأنه لا ينحلُّ لحرفٍ مصدريٍ والفعلِ، ولا نعلَمُ في ذلك خلافاً».

قوله: «حساباً» صفةٌ لـ«عطاءً» والمعنى: كافياً، فهو مصدرٌ أُقيم مُقامَ الوصفِ، أو بُوْلغ فيه، أو على حَذْفِ مضافٍ مِنْ قولِهم: أَحْسَبَني

---

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٠.

(٣) البحر ٨/ ٤١٥.

الشيءُ ، أي: كفاني. وقرأ[١] أبو البرهسم وشُرَيْح بن يزيد الحمصي[٢] بتشديد السينِ مع بقاءِ الحاءِ على كسرِها[٣]. وتخريجُها أنه مصدرٌ مثلُ كِذَّاب، أقيم مُقامَ الوصفِ، أي: عطاءً مُحْسِباً، أي: كافياً. وابن قطيب كذلك إلاَّ أنَّه فتح الحاءَ، قال أبو الفتح[٤]: «بنىٰ فَعَّالاً مِنْ أَفْعَل كدَرَّاك مِنْ أَدْرَك» يعني أنه صفةُ مبالغةٍ، مِنْ أَحْسَبَ بمعنى كافي كذا. وابنُ عباس «حَسَنًا» بالنونِ من الحُسن. وسِراج[٥] «حَسْباً» بفتح الحاء وسكونِ السينِ والباءِ الموحَّدة، أي: عطاءً كافياً، مِنْ قولِك: حَسْبُك كذا، أي: كافيك.

آ. **(٣٧) قوله: ﴿رَبِّ السموات﴾**: قرأ[٦] نافع وابن كثير وأبو عمروٍ برفع «ربُّ السمواتِ» و «الرحمنُ». وابن عامر وعاصم بخفضِها، والأخَوان بخفض الأولِ ورَفْعِ الثاني. فأمَّا رَفْعُهما فيجوزُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ «ربُّ» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو ربُّ. و «الرحمنُ» كذلك، أو مبتدأٌ خبرُه «لا يَمْلِكون». الثاني: أَنْ يُجْعَلَ «ربُّ»

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٣٤٩، البحر ٨/٤١٥، والقرطبي ١٩/١٨٥، والشواذ ١٦٨.

(٢) وهو أبو حيوة المتوفي سنة ٢٠٣ وتقدَّمَتْ ترجمته. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٣) «حِسَّاباً».

(٤) المحتسب ٢/٣٤٩.

(٥) لعله محمد بن إسحاق أبو العباس الثقفي الثقة، وحدَّث عنه البخاري ومسلم، توفي سنة ٣١٣. انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨٨.

(٦) السبعة ٦٦٩، والنشر ٢/٣٩٧، والحجة ٧٤٧، والتيسير ٢١٩، والبحر ٨/٤١٥، القرطبي ١٩/١٨٥.

مبتدأً، و «الرحمنُ» خبرُه، و «لا يَمْلِكون» خبرٌ ثانٍ، أو مستأنفٌ. الثالث: أَنْ يكونَ «ربُّ» مبتدأً أيضاً و «الرحمنُ» نعتُه، و «لا يَمْلِكون» خبرُ «رَبُّ». الرابع: أنْ يكونَ «رَبُّ» مبتدأ، و «الرحمنُ» مبتدأٌ ثانٍ، و «لا يَمْلِكون» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ. وحَصَلَ الرَّبْطُ بتكريرِ المبتدأ بمعناه، وهو رأيُ الأخفش. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لا يَمْلكون» حالاً، وتكونُ لازمةً.

وأمَّا جَرُّهما فعلى البدل، أو البيانِ، أو النعتِ، كلاهما للأول، إلاَّ أنَّ تكريرَ البدلِ فيه نظرٌ، وقد نَبَّهْتُ على ذلك[1] في أواخر هذا الموضوع، آخرِ الفاتحةِ، أو يُجْعَلُ «ربِّ السمواتِ» تابعاً للأولِ، و «الرحمن» تابعاً للثاني على ما تقدَّم. وأمَّا جَرُّ الأولِ فعلى التبعيَّةِ للأولِ، ورفعُ الثاني فعلى الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ الفعليةُ، أو على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، و «لا يَمْلِكون» على ما تقدَّم من الاستئنافِ، أو الخبرِ الثاني، أو الحالِ اللازمةِ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿يومَ تقومُ﴾: منصوبٌ: إمَّا بـ «لا يتكلَّمون» بعدَه، وإمَّا بـ «لا يَمْلِكون» و «صَفَّاً» حالٌ، أي: مُصْطَفِّيْنَ، و «لا يتكلَّمون»: إمَّا حالٌ وإمَّا مستأنفٌ.

قوله: «إلاَّ مَنْ أَذِنَ» يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ واو «يتكلمون»، وهو الأَرْجَحُ لكونِه غيرَ موجَبٍ، وأَنْ يكونَ منصوباً على أصلِ الاستثناء.

آ. (٤٠) قوله: ﴿يومَ يَنْظُرُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ/ بدلاً مِنْ «يومَ» قبلَه، وأنْ يكونَ منصوباً بـ «عذاباً»، أي: العذابُ واقعٌ في ذلك [٩٠١/ب]

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٧٤. وقوله «في أواخر هذا الموضوع» لعله مقحم.

اليوم. وجَوَّزَ أبو البقاء[1] أَنْ يكونَ نعتاً لـ «قريباً»، ولو جعله نعتاً لـ «عذاباً» لكان أَوْلَىٰ. والعامَّةُ بفتح ميم «المَرْءُ»، وهي العالِيةُ. وابنُ أبي إسحاق[2] بضَمِّها وهي لغةٌ: يُتْبِعون الفاءَ اللامَ. وخَطَّأَ أبو حاتمٍ هذه القراءةَ، وليس بصوابٍ لثبوتِها لغةً.

قوله: «ما قَدَّمَتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً مُعلِّقَةً لـ «يَنْظُرُ» على أنَّه من النظر، فتكونُ الجملةُ في موضعِ نصبٍ على إسقاط الخافضِ، وأَنْ تكونَ موصولةً مفعولاً بها، والنظرُ بمعنى الانتظار، أي: ينتظرُ الذي قَدَّمَتْه يداه. والعامَّةُ لا يُدْغِمون تاءَ «كنتُ» في «تُراباً» قالوا: لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ، والإدغامُ يُشْبه الحذفَ. وفي قولِه «ويقولُ الكافرُ» وَضْعُ ظاهرٍ موضعَ مضمرٍ شهادةً عليه بذلك.

[تمَّت بعونه تعالى سورة عم يتساءلون]

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٠.

(٢) البحر ٨/ ٤١٦.

سـورة والنازعـات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿غَرْقاً﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ مصدراً على حَذْفِ الزوائد بمعنى: إغْراقاً، وانتصابُه بما قبلَه لملاقاتِه له في المعنى، وإمَّا[١] على الحالِ، أي: ذواتَ إغْراقٍ. يُقال: أَغْرَقَ في الشيءِ يُغْرِقُ فيه إذا أَوْغَلَ وبَلَغَ أقصىٰ غايتِه. ومنه: أغرقَ النازِعُ في القَوْسِ، أي: بلغَ غايةَ المَدِّ.

آ. (٢ ـ ٤) ونَشْطاً وسَبْحاً وسَبْقاً كلُّها مصادرُ. والنَّشْطُ: الرَّبْطُ، والإِنْشاطُ: الحَلُّ. يقال: نَشَطَ البعيرَ: رَبَطه، وأَنْشَطَه: حَلَّه، ومنه: «كأنما أنشط مِنْ عقال» فالهمزةُ للسَّلْبِ. ونَشِطَ: ذَهَبَ بسُرْعَةٍ. ومنه قيل لبقر الوَحْش: نَواشِط. قال هِمْيان بن قُحافة[٢]:

٤٤٨٠ــ أرىٰ همومي تَنْشِطُ المَناشِطا ... الشَّامَ بي طَوْراً وطَوْراً واسِطا

---

(١) الأنسب للسياق أن يقول: «أو».

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٨٤، واللسان (نشط)، والقرطبي ١٩/ ١٩٢، والمحرر ١٦/ ٢١٩. والشاعر راجز إسلامي من بني عامر. ترجمته في المؤتلف ١٩٧.

ونَشَطْتُ الحَبْلَ أَنْشِطُه أُنْشُوطَة: عَقَدْتُه، وأَنْشَطْتُه مَدَدْتُه، ونَشَط كأَنْشَط. قال الزمخشري[1]: «تُنْشِطُ الأرواحَ، أي: تُخْرِجُها، مِنْ نَشَطَ الدَّلْوَ مِنْ البئرِ إذا أَخْرجَها».

و «أَمْراً» مفعولٌ بالمُدَبِّراتِ. وقيل: حال: تُدَبِّرُهُ مأموراتٍ، وهو بعيدٌ. والمرادُ بهؤلاء: إمَّا طوائِفُ الملائكةِ، وإمَّا طوائِفُ خَيْلِ الغُزاةِ، وإمَّا النجومُ، وإمَّا المنايا، وإمَّا بَقَرُ الوَحْشِ، وما جَرَىٰ مَجْراها لسُرْعَتِها، وإمَّا أرواحُ المؤمنين.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَ تَرْجُفُ﴾: منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، هو جوابُ القسم تقديره: لَتُبْعَثُنَّ، لدلالةِ ما بعدَه عليه، قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف جَعَلْتَ «يومَ تَرْجُفُ» ظرفاً للمُضْمرِ الذي هو لَتُبْعَثُنَّ، ولا يُبْعَثُون عند النَّفْخَةِ الأولىٰ؟ قلت: المعنى: لتُبْعَثُنَّ في الوقتِ الواسعِ الذي تقع فيه النَّفْختان، وهم يُبْعَثُون في بعض ذلك الوقتِ الواسعِ، وهو وقتُ النَّفْخَةِ الأخرى[3]، ودلَّ على ذلك أنَّ قولَه: «تَتْبَعُها الرَّادِفَةُ» جُعِل حالاً عن «الراجفة». وقيل: العامِلُ مقدَّرٌ غيرُ جوابٍ، أي: اذكُرْ يومَ تَرْجُفُ. وفي الجوابِ على هذا أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «إنَّ في ذلك لَعِبْرَة»[4]. واستقبحه أبو بكر بن الأنباريِّ لطولِ الفَصْل. الثاني: أنه قولُه: «هل أَتاك حديثُ موسى»[5] لأنَّ «هل» بمعنىٰ «قد». وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّه كما

---

(١) الكشاف ٤/٢١٢.

(٢) الكشاف ٤/٢١٢.

(٣) كذا في «الكشاف»، وتحتمل في الأصل كذلك وتحتمل «الأُوْلىٰ».

(٤) الآية ٢٦.

(٥) الآية ١٥.

قدَّمْتُ لك في «هل أتى»[1] أنها لا تكونُ بمعنى «قد»، إلاَّ في الاستفهام، على ما قال الزمخشري. الثالث: أنَّ الجواب «تَتْبَعُها»[2] وإنما حُذِفَتِ اللامُ، والأصلُ: لَيَوْمَ تَرْجُفُ الراجفةُ تَتْبَعُها، فحُذِفَتِ اللامُ، ولم تَدْخُلْ نونُ التوكيدِ على «تَتْبَعُها» للفَصْلِ بين اللامِ المقدَّرَةِ وبين الفعلِ المُقْسَمِ عليه بالظرفِ. ومثلُه «لإلى اللَّهِ تُحْشَرون»[3]. وقيل: في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ تَتْبَعُها الرادِفَةُ والنازعاتِ.

وقال أبو حاتم: «هو على التقديم والتأخير كأنه قال: فإذا هُمْ بالسَّاهِرَةِ والنَّازعاتِ». قال ابن الأنباري: «هذا خطأٌ؛ لأنَّ الفاءَ لا يُفْتَتَحُ بها الكلامُ». وقيل: «يومَ» منصوبٌ بما دَلَّ عليه «واجِفَةٌ»، أي: يومَ تَرْجُفُ وَجِفَت. وقيل: بما دَلَّ عليه خاشع، أي: يومَ تَرْجُفُ خَشَعَتْ.

آ. (٧) **قوله: ﴿تَتْبَعُها الرادِفَةُ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِن الراجفة، وأَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٨) **قوله: ﴿قلوبٌ﴾**: مبتدأٌ، و «يومئذٍ» منصوبٌ بـ «واجفةٌ»، وواجفة صفةُ القلوبِ، وهو المُسَوِّغُ للابتداءِ بالنكرةِ و «أَبْصارُها» مبتدأٌ ثانٍ، و «خاشِعة» خبرُه، وهو وخبرُه خبرُ الأولِ. وفي الكلامِ حَذْفُ مُضافٍ تقديرُه: أبصارُ أصحابِ القلوب. وقال ابنُ عطية[4]: «وجاز ذلك، أي: الابتداءُ بقلوب لأنَّها تخصَّصَتْ بقولِه: «يومئذٍ». ورَدَّ

---

(١) الآية ١ من الإنسان.

(٢) الآية ٧.

(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران «ولئن مُتُّمْ أو قُتِلْتُم لإلىٰ اللَّهِ تُحْشَرون».

(٤) المحرر ١٦/ ٢٢٠.

عليه الشيخُ[1]: بأنَّ ظرفَ الزمانِ لا يُخَصِّصُ الجثثَ[2]، يعني لا تُوصف به الجثثُ. والواجفةُ: الخائفةُ. يقال: وَجَفَ يَجِفُ وَجيفاً، وأصلُه اضطرابُ القَلْبِ وقَلَقُه. قال قيسُ بن الخطيم[3]:

٤٤٨١ـ إنَّ بني جَحْجَبَىٰ وأُسْرَتَهُمْ
أكبادُنا مِنْ ورائِهِمْ تَجِفُ

[٩٠٢/أ] / وعن ابن عباس: واجِفَةٌ: خائفةٌ، بلغة هَمْدان[4]. ويُقال: وَجَبَ وَجيباً، بالباءِ الموحدةِ بدلَ الفاءِ.

آ. (١٠) قوله: ﴿في الحافِرَة﴾: الحافِرَة: الطريقةُ التي يَرْجِعُ الإنسانُ فيها من حيث جاء. يقال: رَجَعَ في حافرتِه، وعلى حافرته. ثم يُعَبَّرُ بها عن الرجوعِ بالأحوال مِنْ آخرِ الأمرِ إلى أوَّلِه. قال[5]:

٤٤٨٢ـ أحافِرَةً على صَلَعٍ وشَيْبٍ
معاذَ اللَّهِ مِنْ سَفَهٍ وعارِ

وأصلُه: أنَّ الإنسان إذا رَجَعَ في طريقِه أثَّرَتْ قدماه فيها حَفْراً. وقال الراغب[6]: «وقولُه في الحافرة مَثَلٌ لمَنْ يُرَدُّ مِنْ حيث جاء، أي:

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٠.
(٢) قال: «وإنما تخصصت بقوله واجفة».
(٣) ديوانه ٦٤، والبحر ٨/ ٤٢٠، والمحرر ١٦/ ٢٢٠، وجحجبىٰ: حي من الأنصار. والبيت من المنسرح وصدره في الديوان: إنَّا ولو قَدَّموا التي عَلِموا.
(٤) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (حفر)، والبحر ٨/ ٤١٧، والمحرر ١٦/ ٢٢١.
(٦) المفردات ١٢٤.

أَنَحْيا بعد أن نموتَ؟ وقيل: الحافرةُ: الأرضُ التي [جُعِلَتْ][1] قبورُهم فيها ومعناه: أإنَّا لَمَرْدُودون ونحن في الحافِرة؟ أي: في القبور. وقولُه: «في الحافرة» على هذا في موضعِ الحال. وقيل: رَجَع فلانٌ على حافِرَته[2]، ورَجَع الشيخُ إلى حافرته، أي: هَرِمَ، كقولِه: «ومِنْكم مَنْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ»[3]. وقولُهم[4]: «النَّقْدُ عند الحافِرة» لِما يُباع نَقْداً. وأصلُه في الفرس إذا بِيْع، فيُقال: لا يَزُول حافِرُه أو يُنْقَدَ ثمنُه. والحَفْرُ: تَأَكُّلُ الأسنانِ. وقد حَفَر فُوه، وقد أَحْفَر المُهْرُ للإِثْناءِ والإِرْباع، أي: دنا لأن يكونَ ثَنِيّاً أو رُباعياً» انتهى. والحافِرَةُ قيل: فاعِلَة بمعنىٰ مَفْعُولة. وقيل: على النَّسَب، أي: ذات حَفْرٍ، والمرادُ: الأرضُ. والمعنى: إنَّا لمَرْدُودون في قبورنا أحياءً. وقيل: الحافرة: جَمْعُ حافِر بمعنى القَدَم، أي: نمشي أحياءً على أقدامِنا، ونَطَأُ بها الأرضَ. وقيل: هي أولُ الأمرِ. وتقولُ التجَّار: «النَّقْدُ في الحافِرة»، أي: أوَّلُ السَّوْمِ. وقال الشاعر[5]:

٤٤٨٣ـ آلَيْتُ لا أَنْساكُمُ فاعْلَموا
حتى تُرَدَّ الناسُ في الحافِرَهْ

وقرأ[6] أبو حيوة وابن أبي عبلة «في الحَفِرَة» بدون ألف. فقيل: هما بمعنى. وقيل: هي الأرض التي تَغَيَّرَتْ وأَنْتَنَتْ بموتاها وأجسادِهم،

---

(١) من المفردات.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٠٨.

(٣) الآية ٧٠ من النحل.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٣٣٧.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨/ ٤٢٠، والقرطبي ١٩/ ١٩٧.

(٦) البحر ٨/ ٤٢٠، والقرطبي ١٩/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٣٥٠.

مِنْ قولِهم: حَفِرت أسنانُه، أي: تَأَكَّلَتْ وتَغَيَّرَتْ. وقد تقدَّم خلافُ القراءِ في هذَيْن الاستفهامَيْنِ في سورةِ الرعد[1]. وقوله: «في الحافِرَة» يجوزُ تعلُّقُه بمَرْدُوْدون، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدَّم.

آ. (١١) قوله: ﴿نَخِرَة﴾: قرأ[2] الأخَوان وأبو بكر «ناخِرَة» بألفٍ، والباقون «نَخِرَة» بدونِها وهما كحاذِر وحَذِر، فاعِل لمَنْ صَدرَ منه الفِعْلُ، وفَعِل لِمَنْ كان فيه غَريزةً، أو كالغَريزة. وقيل: ناخِرة ونَخِرة بمعنى بالية. وقيل: ناخِرَة، أي: صارَتِ الريحُ تَنْخِرُ فيها، أي: تُصَوِّتُ، ونَخِرَة، أي: تَنْخِرُ فيها دائماً. وقيل: ناخِرَة: بالِية، ونَخِرَة: متآكلة. وعن أبي عمروٍ: الناخِرة: التي لم تَنْخَرْ بعدُ، والنَّخِرَةُ: البالية. وقيل: الناخِرَةُ: المُصَوِّتَةُ فيها الريحُ، والنَّخِرةُ: الباليةُ التي تَعَفَّنَتْ. قال الزمخشري[3]: «يُقال: نَخِر العظمُ، فهو نَخِرٌ وناخِرٌ، كقولِك: طَمِعَ فهو طَمِعٌ وطامعٌ، وفَعِلٌ أَبْلَغُ مِنْ فاعِل، وقد قُرِىء بهما، وهو البالي الأجوفُ الذي تَمُرُّ فيه الرِّيحُ فيُسْمَعُ له نَخِير». قلت: ومنه قولُه[4]:

٤٤٨٤ـ وأَخْلَيْتُها مِنْ مُخِّها فكأنَّها
قواريرُ في أجوافِها الريحُ تَنْخِرُ

وقال الراجزُ لفَرَسه[5]:

---

(١) انظر: الدر ٧/ ١٧.

(٢) السبعة ٦٧٠، والنشر ٢/ ٣٩٧، والبحر ٨/ ٤٢٠، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/ ١٩٧، والحجة ٧٤٨.

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحرر ١٦/ ٢٢١، والبحر ٨/ ٤١٧.

(٥) نسبه في اللسان (نخر) إلى الهمداني يوم القادسية، وهو في البحر ٨/ ٤١٧. ونجاح: اسم فرسه.

٤٤٨٥ـ أَقْـــدِمْ نَجـــاحُ إنهـــا الأَســـاوِرَهْ
ولا يَهُـــوْلَنَّـــكَ رَحْـــلٌ نـــادِرَهْ
فـــإنمـــا قَضْــرُك تُــرْبُ السَّــاهِــرَهْ
ثــم تعــودُ بعــدهــا فــي الحــافِـرَهْ
مِـنْ بعـدِ مـا كنـتَ عِظامـاً ناخِـرَهْ

ونُخْرَةُ الرِّيْحِ بضمِّ النون: شِدَّةُ هبوبِها، والنُّخْرَةُ أيضاً: مُقَدَّمُ أَنْفِ الفَرَسِ والحمارِ والخِنْزير. يقال: هَشَم نُخْرَتَه، أي: مُقَدَّمَ أَنْفِه. و «إذا» منصوبٌ بمضمرٍ، أي: إذا كُنَّا كذا نُرَدُّ ونُبْعَثُ.

آ. (١٢) **قوله: ﴿تلك﴾**: مبتدأٌ مُشارٌ بها إلى الرَّجْفة والرَّدَّة في الحافِرة. و «كَرَّةٌ» خبرُها. و «خاسِرَةٌ» صفةٌ، أي: ذاتُ خُسْرانٍ، أو أُسْنِدَ إليها الخَسارُ، والمرادُ: أصحابُها، مجازاً. والمعنى: إنْ كان رجوعُنا إلى القيامةِ حَقَّاً فتلك الرَّجْعَةُ رَجْعَةٌ خاسِرَةٌ، وهذا أفادَتْه «إذَنْ» فإنها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند الجمهور. وقيل: قد لا تكونُ جواباً. وعن الحسنِ: إنَّ «خاسرة» بمعنى كاذِبة.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإنَّما هي﴾**: «هي» ضميرُ الكَرَّة، أي: لا تَحْسَبوا تلك الكَرَّةَ صعبةً على اللَّهِ تعالى. وقال الزمخشري[١]: «فإنْ قلتَ: بِمَ تَعَلَّقَ قولُه «فإنما هي»؟ قلت: بمحذوفٍ معناه: لا تَسْتَصْعِبوها، فإنما هي زَجْرَةٌ». قلت: يعني بالتعلُّقِ من حيث المعنى، وهو العطفُ.

آ. (١٤) **قوله: ﴿فإذا هم﴾**: المفاجأةُ والتَّسَبُّبُ هنا واضحان والسَّاهرة قيل: وجهُ الأرضِ، والفَلاةُ، وُصِفَتْ بما يقع فيها، وهو السَّهَرُ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٣.

لأجلِ الخوفِ. وقيل: لأنَّ السَّرابَ يَجْرِي فيها، مِنْ قولِهم: عَيْنٌ ساهرَةٌ. قال الزمخشري[1]: «والسَّاهرةُ: الأرضُ البيضاءُ المستويةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ السَّرابَ يجري فيها، مِنْ قولهم/ عينٌ ساهِرَةٌ جارِيةُ الماءِ، وفي ضِدِّها نائمةٌ. قال الأشعث بن قيس[2]: [٩٠٢/ب]

٤٤٨٦ـ وساهِرَةٍ يُضْحِي السَّرابُ مُجَلِّلاً
لأَقْطارِها قد جُبْتُها مُتَلَثِّما

أو لأنَّ ساكنَها لا ينامُ، خَوْفَ الهَلَكَة» انتهى. وقال أمية[3]:

٤٤٨٧ـ وفيها لَحْمُ ساهِرَةٍ وبَحْرٍ
وما فاهوا لهم فيها مُقيمُ

يريد: لحمُ حيوانِ أرضٍ ساهرةٍ. وقال أبو كبير الهذلي[4]:

٤٤٨٨ـ يَرْتَدْنَ ساهِرَةً كأنَّ جَميمَها
وعَمِيْمَها أسْدافُ ليلٍ مُظْلِمِ

قال الراغب[5]: «هي وَجْهُ الأرضِ. وقيل: أرضُ القيامةِ. وحقيقَتُها

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٣.

(٢) الكشاف ٤/ ٢١٣. ومجللاً: مغطياً.

(٣) ديوانه ٤٧٥، واللسان (سهر).

(٤) ديوان الهذليين ٢/ ١١١، واللسان (سهر). والجميم: النبت الذي لم يتم، والعميم: التام.

(٥) المفردات ٢٤٥.

التي يَكْثُرُ الوَطْءُ بها، كأنَّها سَهِرَتْ مِنْ ذلك، إشارةً إلى نحوِ قولِ الشاعر[١]:

٤٤٨٩ـ ....

تَحَرَّكَ يَقْظانُ الترابِ ونائِمُهْ

والأَسْهَران: عِرْقان في الأنفِ» انتهى. والسَّاهُوْر: غلافُ القَمَرِ الذي يَدْخُل فيه عند كُسوفِه. قال[٢]:

٤٤٩٠ـ ....

أو شُقَّةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ بَطْنِ ساهُوْرِ

أي: هذه المرأةُ بمنزلةِ قطعةِ القمرِ. وقال أميَّةُ[٣]:

٤٤٩١ـ ....

قَمَرٌ وساهُوْرٌ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

---

(١) صدره:

إذا نحن سِرْنا بين شرقٍ ومَغْرِبٍ

وهو لحريث بن عناب الطائي. والبيت في أساس البلاغة (يقظ) والحماسة البصرية ١/٨، والمفردات ٢٤٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وأورد في اللسان (سهر) بيتين فيهما هذا العجز، الصدر الأول:

كأنَّها عِرْقُ سامٍ عند ضاربِهِ

والصدر الثاني:

كأنها بُهْثَةٌ تَرْعَى بأَقْرِبَةٍ

والبيت الأول في القرطبي ١٩/١٩٩. والبهثة: البقرة.

(٣) ليس في ديوانه، وصدره:

لا نَقْصَ فيه غيرَ أنَّ خَبِيئَه

وهو في القرطبي ١٩/١٩٩.

آ. (١٦) قوله: ﴿إذ ناداه﴾: «إذ» منصوبٌ بـ «حديثُ» لا بـ «أتاك» لاختلافِ وقتَيْهما. وتقدَّم الكلامُ في «طُوىً» في طه[1].

آ. (١٧) قوله: ﴿اذْهَبْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ. ويجوزُ أن يكونَ على إضمارِ القولِ. وقيل: هو على حَذْفِ «أَنْ»، أي: أَنْ اذهَبْ. ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله[2]: «أَنْ اذْهَبْ». و «أَنْ» هذه الظاهرةُ أو المقدرةُ يُحتمل أَنْ تكونَ تفسيريةً، وأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: ناداه بكذا.

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلْ لك﴾: خبرُ مبتدأ مضمرٍ. و «إلى أَنْ» متعلقٌ بذلك المبتدأ، وهو حَذْفٌ شائعٌ. والتقدير: هل لك سبيلٌ إلى التزكية ومثله: «هل لك في الخير» يريدون: هل لك رغبةٌ في الخير. وقال الشاعر[3]:

٤٤٩٢ـ فهل لكمُ فيها إليَّ فإنَّني بَصيرٌ بما أَعْيا النِّطاسِيَّ حِذْيَما

وقال أبو البقاء[4]: «لَمَّا كان المعنىٰ: أَدْعوك جاء بـ إلى». وهذا لا يُفيدُ شيئاً في الإعراب. وقرأ[5] نافعٌ وابنُ كثير بتشديدِ الزاي مِنْ

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من طه.

(٢) الكشاف ٤/٢١٣.

(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١١ واللسان (نطس). والنِّطاسِيُّ: الحاذق بالطب والأمور.

(٤) الإملاء ٢/٢٨٠.

(٥) السبعة ٦٧١، والبحر ٨/٤٢١، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩/٢٠١، والحجة ٧٤٩.

«تَزَّكّى» والصادِ مِنْ «تَصَدَّىٰ» في السورةِ تحتها[1]. والأصلُ: تتزكّى وتتصدّى، فالحَرَمِيَّان أدغما، والباقون حَذَفُوا نحو: «تنَزَّلُ»[2]. وتقدَّم الخلافُ في أيِّهما المحذوفةِ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَحشَرَ فنادىٰ﴾: لم يُذْكَرْ مفعولاهما؛ إذ المرادُ فَعَلَ ذلك، أو يكونُ التقدير: فَحَشَرَ قومَه فناداهم. وقوله «فقال» تفسيرٌ للنداء.

آ. (٢٥) قوله: ﴿نَكالَ الآخرةِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً لـ «أَخَذَ»، والتجوُّزُ: إمَّا في الفعل، أي: نَكَّل بالأَخْذِ نكالَ الآخرةِ، وإمَّا في المصدر، أي: أَخَذَه أَخْذَ نكالٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له، أي: لأجل نَكالِه. ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً لتعريفِهِ، وتأويلُه كتأويلِ جَهْدَك وطاقَتَك غيرُ مَقيس. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ، أي: نَكَّل الله به نكالَ الآخرةِ، قاله الزمخشري[3]، وجعله كـ «وَعْدَ اللَّهِ»[4] و «صِبْغَةَ اللَّهِ»[5]. والنَّكالُ: بمنزلةِ التَّنْكيل، كالسَّلام بمعنى التَّسْليم. والآخرةُ والأولى: إمَّا الداران، وإمَّا الكلمتان. فالآخرةُ قولُه: «أنا ربُّكم الأعلى»[6]، والأولى: «ما عَلِمْتُ لكم مِنْ إلهٍ غيري»[7] فحُذِفَ الموصوفُ للعِلْم به.

---

(١) وهي الآية ٦ من سورة عبس التي تتلو هذه السورة. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٢) الآية ٤ من القدر.

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٤.

(٤) الآية ١٢٢ من النساء.

(٥) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٦) الآية ٢٤ من النازعات.

(٧) الآية ٣٨ من القصص.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أمِ السَّماءُ﴾: عطفٌ على «أنتم» وقوله: «بناها» بيانٌ لكيفيةِ خَلْقِه إياها. فالوقفُ على «السماء»، والابتداءُ بما بعدَها. ونظيرُه ما مرَّ في الزخرف[1] «أآلهتنا خيرٌ أم هو».

آ. (٢٨) قوله: ﴿رَفَعَ سَمْكَها﴾: جملةٌ مفسِّرةٌ لكيفيةِ البناءِ. والسَّمْكُ: الارتفاعُ. ومعناه في الآيةِ كما قال الزمخشريُّ[2]: «جَعَلَ مقدارَ ذهابِها في سَمْتِ العُلُوِّ مديداً رفيعاً». وسَمَكْتُ الشيءَ: رَفَعْتُه في الهواءِ. وسَمَك هو، أي: ارتفعَ سُمُوكاً فهو قاصِرٌ ومتعدٍّ. وسَنامٌ سامِكٌ تامِكٌ، أي: عالٍ مرتفعٌ. وسِماكُ البيت ما سَمَكْتُه به. والسِّماك: نجمٌ معروفٌ، وهما[3] اثنان: رامحٌ وأَعْزَلُ. قال الشاعر[4]:

٤٤٩٣ـ إنَّ الـذي سَمَـكَ السمـاءَ بنـى لنـا
بيتـاً دعـائِمُـه أعَـزُّ وأَطْـوَلُ

آ. (٢٩) قوله: ﴿وأَغْطَشَ﴾: أي: أظلم بلغةِ أنْمار[5] وأَشْعر. يقال: غَطِش الليلُ وغَطَّشْتُه أنا، وأَغْطَشْتُه قال[6]:

٤٤٩٤ـ عَقَـرْتُ لهُـمْ نـاقتـي مَـوْهِنـاً
فلَيْلُهُـمُ مُـدْلَهِـمٌّ غَطِـشْ

---

(١) الآية ٥٨ من الزخرف.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٤.
(٣) انظر: اللسان (سمك).
(٤) تقدم برقم ٢٢٩١.
(٥) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١١.
(٦) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٠٤ برواية قريبة، والماوردي ٤/ ٣٩٦.

وليلٌ أغطشُ وليلةٌ غَطْشاءُ. قال الراغب[1]: «وأصلُه من الأَغْطشِ، وهو الذي في عَيْنه عَمَشٌ. ومنه فَلاةٌ غَطْشىٰ لا يُهْتدىٰ فيها. والتغاطُشُ: التَّعامي» انتهى. ويقال: أَغْطشَ الليلُ، قاصراً كأظلم، فأَفْعَلَ فيه متعدٍّ/ [٩٠٣/أ] ولازمٌ.

وقوله: «وأَخْرَجَ ضُحاها» فيه حَذْفٌ، أي: ضُحىٰ شمسِها، أو أضافَ الليلَ والضُّحى لها للملابسةِ التي بينها وبينهما.

آ. (٣٠) قوله: ﴿بعد ذلك﴾: «بعد» على بابِها من التأخيرِ. ولا مُعارَضَةَ بينها وبين آيةِ فُصِّلت[2]؛ لأنَّه خلق الأرضَ غيرَ مَدْحُوَّةٍ، ثم خَلَق السماءَ، ثم دحا الأرضَ. وقولُ أبي عبيدة[3]: «إنها بمعنى قَبْل» مُنْكَرٌ عند العلماءِ. ويقال: دحا يَدْحُو دَحْواً ودَحَىٰ يَدْحي دَحْياً، أي: بَسَط، فهو من ذواتِ الواوِ والياءِ، فيُكتبُ بالألف والياء، ومنه قيل لِعُشِّ النَّعامة: أُدْحُوٌّ، وأُدْحِيٌّ، لانبساطِه في الأرض. وقال أمية[4]:

٤٤٩٥ ـ وبَثَّ الخَلْقَ فيها إذ دَحاها … فهمْ قُطَّانُها حتى التَّنادِي

وقيل: دحىٰ بمعنى سَوَّى. قال زيد بن نُفَيْل[5]:

---

(١) المفردات ٣٦٢.

(٢) الآيات من ٩ ـ ١٢ «خلق الأرض في يومين... ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً... فقضاهن سبع سموات».

(٣) لم يرد قوله هذا في كتابه «مجاز القرآن».

(٤) تقدم برقم ٣٩٣٢.

(٥) اللسان (دحا)، والماوردي ٤/٣٩٦، والقرطبي ١٩/٢٠٥. وزيد بن عمرو ابن نفيل القرشي العدوي، حكيم لم يدرك الإسلام، من الحنفاء الذين كرهوا الأوثان. توفي سنة ١٧ قبل الهجرة. انظر: الخزانة ٣/٩٩.

٤٤٩٦ـ وأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمَتْ
لـه الأرضُ تَحْمِلُ صَخْراً ثقالاً
دَحاها فلَمَّا اسْتَوَتْ شَدَّها
بأَيْدٍ وأَرْسىٰ عليها الجِبالا

والعامَّةُ على نصبِ «الأرض» و «الجبال» على إضمارِ فعلٍ مفسَّرٍ بما بعده، وهو المختارُ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ. ورَفَعَهما(١) الحسنُ وابن أبي عبلة وأبو حيوة وأبو السَّمَّال وعمرُو بن عبيد، على الابتداء، وعيسىٰ برفع «الأرض» فقط.

آ. (٣١) **قوله: ﴿أَخْرَجَ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ تفسيراً. والثاني: أَنْ يكونَ حالاً. قال الزمخشري(٢): «فإنْ قلتَ: فهلاَّ أَدْخَلَ حرفَ العطفِ على «أَخْرَجَ». قلت: فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ «دحاها» بمعنىٰ بَسَطها ومهَّدها للسُّكنىٰ، ثم فَسَّر التمهيدَ بما لا بُدَّ منه في تأتِّي سُكْناها مِنْ تسويةِ أمرِ المَأْكَلِ والمَشْرَبِ وإمكانِ القَرارِ عليها. والثاني: أَنْ يكونَ «أَخْرَجَ» حالاً بإضمار «قد» كقوله: «أو جاؤُوكم حَصِرَتْ صُدورُهم»(٣). قلت: إضمار «قد» هو قولُ الجمهورِ، وخالفَ الكوفيون والأخفش(٤).

آ. (٣٣) **قوله: ﴿مَتاعاً﴾**: العامَّةُ على النصبِ مفعولاً له، أو مصدراً لعاملٍ مقدَّرٍ، أي: مَتَّعكم. والمَرْعَىٰ في الأصل: مكانٌ

---

(١) الإتحاف ٢/ ٥٨٧، والبحر ٨/ ٤٢٣، والقرطبي ١٩/ ٢٠٥.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٥.
(٣) الآية ٩٠ من النساء.
(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٦٤.

أو زمانٌ أو مصدرٌ، وهو هنا مصدرٌ بمعنى المفعولِ، وهو في حق الآدميين استعارةٌ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿فإذا جاءَتْ﴾: في جوابِها أوجهٌ، أحدُها: قولُه: «فأمَّا مَنْ طغى» نحو: «إذا جاءك بنو تميم فأمَّا العاصي فَأَهِنْه، وأمَّا الطائعُ فأكْرِمْهُ». وقيل: محذوفٌ، فقدَّره الزمخشري[١]: فإنَّ الأمرَ كذلك، أي: فإنَّ الجحيمَ مَأْواه. وقدَّره غيرُه انقسم الراؤون قسمين. وقيل: عاينوا أو علموا. وقال أبو البقاء[٢]: «العاملُ فيها جوابُها، وهو معنى قولِه: يومَ يتَذَكَّر الإنسانُ». والطامَّة: الدَّاهِية تَطِمُّ على غيرِها من الدَّواهي لعِظَمِها. والطَّمُّ: الدَّفْنُ. ومنه: طَمَّ السَّيْلُ الرَّكِيَّةَ. وفي المثل[٣]: «جرىٰ الوادي فَطَمَّ على القُرى» والمرادُ بها في القرآن النفخةُ الثانيةُ لأنَّ بها يَحْصُل ذلك.

آ. (٣٥) قوله: ﴿يومَ يَتَذَكَّرُ﴾: بدلٌ مِنُ «إذا»، أو منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: أعني يومَ، أو يومَ يتذكَّرُ يجري كيتَ وكيتَ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وبُرِّزَتِ﴾: العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ مشدداً، و«لِمَنْ يرىٰ» بياء الغيبة. وزيد بن عليّ[٤] وعائشةُ وعكرمةُ مبنياً للفاعلِ مخففاً، و«ترىٰ» بتاءٍ مِنْ فوقُ فجوَّزوا في تاء «ترى» أَنْ تكونَ

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١٥.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٠.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ١٥٩، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٩٧.

(٤) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٩/ ٢٠٧، والبحر ٨/ ٤٢٣، والنشر ٢/ ٣٧، والمحتسب ٢/ ٤٥١.

للتأنيثِ، وفي «ترى» ضمير الجحيم كقوله: «إذا رَأَتْهم مِنْ مكانٍ بعيدٍ»[1]، وأَنْ تكونَ للخطابِ، أي: ترىٰ أنت يا محمدُ. وقرأ عبد الله «لِمَنْ رأى» فعلاً ماضياً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿هي المَأْوَىٰ﴾: إمَّا: هي المَأْوى له، أو هي مَأْواه، وقامَتْ أل مَقامَ الضميرِ، وهو رأيُ الكوفيين[2]. وقد تقدَّم لك تحقيقُ هذا الخلافِ والردُّ على قائلِه بقوله[3]:

٤٤٩٧ـ رَحِيْبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَفيقةٌ
بجَسِّ النَّدامىٰ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

إذا لو كانَتْ أل عِوَضاً من الضمير لَما جُمع بينهما في هذا البيتِ. ولا بُدَّ مِنْ أحدِ هذَيْن التأويلَيْن في الآيةِ الكريمةِ لأجلِ العائدِ من الجملةِ الواقعةِ خبراً إلى المبتدأ. والذي حَسَّن عدمَ ذِكْرِ العائدِ كَوْنُ الكلمةِ وقَعَتْ رأسَ فاصلةٍ. وقال الزمخشري[4]: «والمعنى: فإنَّ الجحيمَ مَأْواه، كما تقولُ للرجل:/ «غُضَّ الطرفَ»[5] وليس الألفُ واللامُ بدلاً من الإِضافةِ، ولكنْ لَمَّا عُلِمَ أنَّ الطاغيَ هو صاحبُ المَأْوىٰ، وأنَّه لا يَغُضُّ الرجلُ طَرْفَ غيره، تُرِكَتِ الإِضافةُ، ودخولُ الألفِ واللامِ في «المَأْوَىٰ» والطَّرْفِ للتعريفِ لأنَّهما معروفان». [٩٠٣/ب]

---

(١) الآية ١٢ من الفرقان.
(٢) انظر: المغني ٥٥، الدر المصون ١/ ٢١٥.
(٣) تقدم برقم ٢٩٦.
(٤) الكشاف ٤/ ٢١٥.
(٥) قال: «تريد طرفك».

قال الشيخ[1]: «وهو كلامٌ لا يَتَحَصَّلُ منه الرابِطُ العائدُ على المبتدأ، إذ قد نَفَىٰ مذهبَ الكوفيين، ولم يُقَدِّر ضميراً كما قَدَّره البصريُّون، فرامَ حصولَ الرابطِ بلا رابطٍ». قلت: قوله[2]: «ولكنْ لَمَّا عُلِمَ» إلى آخره هو عينُ قولِ البصريين، ولا أَدْري كيف خَفِيَ عليه هذا؟

آ. (٤٣) قوله: ﴿فيم أنت﴾: «فيم» خبرٌ مقدمٌ، و «أنت» مبتدأٌ مؤخرٌ و «مِنْ ذِكْراها» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، والمعنى: أنت في أيِّ شيءٍ مِنْ ذِكْراها، أي: ما أنت مِنْ ذكراها لهم وتبيينِ وقتِها في شيءٍ. وقال الزمخشريُّ[3] عن عائشةَ رضي الله عنها: «لم يَزَلْ عليه السلامُ يَذْكُرِ الساعةَ، ويُسْأَلُ عنها حتى نَزَلَتْ». قال: فعلىٰ هذا هو تَعَجُّبٌ مِنْ كثرةِ ذِكْرِه لها، كأنَّه قيل: في أيِّ شُغْلٍ واهتمامٍ أنا مِنْ ذِكْراها والسؤال عنها». وقيل: الوقفُ على قوله: «فيمَ» وهو خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: فيم هذا السؤالُ، ثم يُبْتدأ بقولِه: «أنت مِنْ ذكراها»، أي: إرسالُك وأنت خاتمُ الأنبياءِ، وآخرُ الرسلِ، والمبعوثُ في نَسَمِ[4] الساعةِ، ذِكْرٌ مِنْ ذِكْراها وعلامةٌ مِنْ علاماتِها، فكَفاهم بذلك دليلاً على دُنُوِّها ومشارَفَتِها والاستعدادِ لها، ولا معنىٰ لسؤالِهم عنها، قاله الزمخشري[5]، وهو كلامٌ حسنٌ لولا أنه يُخالِفُ الظاهرَ ومُفَكِّكٌ لنَظْمِ الكلامِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٣.

(٢) أي قول الزمخشري السابق.

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٦.

(٤) نَسَمَ لي خبر أو أثر نَسْماً: تبيَّن.

(٥) الكشاف ٤/ ٢١٦.

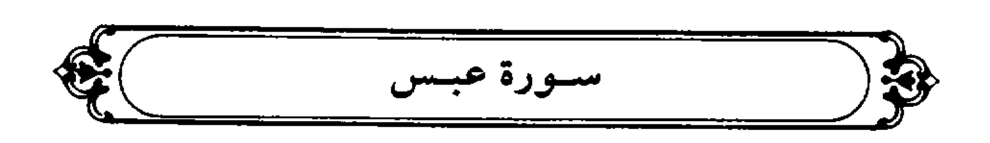
آ. (٤٥) قوله: ﴿مُنْذِرُ مَنْ﴾: العامَّةُ على إضافةِ الصفةِ لِمعمولِها تخفيفاً. وقرأ[١] عمر بن عبد العزيز وأبو جعفر وطلحة وابن محيصن بالتنوين. قال الزمخشريُّ[٢]: «وهو الأصلُ، والإضافةُ تخفيفٌ، وكلاهما يَصْلُحُ للحالِ والاستقبالِ. فإذا أُريد الماضي فليس إلاَّ الإضافةُ كقولِك: هو مُنْذِرُ زيدٍ أمسِ». قال الشيخ[٣]: «قوله: «هو الأصلُ» يعني التنوينَ هو قولٌ قاله غيرُه، ثم اختار الشيخُ أنَّ الأصلَ الإضافةُ. قال: «لأنَّ العملَ إنما هو بالشَّبه، والإضافةُ أصلٌ في الأسماءِ. ثم قال: «وقوله فليس إلاَّ الإضافةُ فيه تفصيلٌ وخِلافٌ مذكورٌ في النحو». قلت: لا يُلْزِمُه أَنْ يَذْكُرَ محلَّ الوفاقِ، بل هذان اللذان ذكرهما مذهبُ جماهيرِ الناسِ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿أو ضُحاها﴾: أي: ضُحىٰ العَشِيَّةِ، أضاف الظرفَ إلى ضميرِ الظرفِ الآخر تجوُّزاً واتِّساعاً، وذَكَرهما لأنهما طرفا النهارِ، وحَسَّن هذه الإضافةَ وقوعُ الكلمةِ فاصلةً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة والنازعات]

---

(١) وهي رواية عباس عن أبي عمرو. وانظر: السبعة ٦٧١، والنشر ٢/ ٣٩٨، والقرطبي ١٩/ ٢١٠، والبحر ٨/ ٤٢٤، والإتحاف ٢/ ٥٨٧.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٦.
(٣) البحر ٨/ ٤٢٤.



بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) **قوله: ﴿أَنْ جاءَه﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجلِه، وناصبُه: إمَّا «تَوَلَّىٰ» وهو قولُ البَصْريين، وإمَّا «عَبَسَ» وهو قولُ الكوفيين. والمختارُ مذهبُ البَصْريين لعَدَمِ الإضمارِ في الثاني، وقد عَرَفْتَ تحقيقَ هذا فيما تقدَّم مِنْ مسائلِ التنازع. والتقدير: لِأَنْ جاءَه الأعمى فَعَلَ هذَيْن الفِعلَيْنِ. والخلافُ في موضع «أَنْ» بعد حَذْفِ الجارِّ مشهورٌ. وقيل: «أَنْ» بمعنى «إذ» نقله مكي[١].

وقرأ[٢] زيدُ بنُ عليّ «عَبَّس» بالتشديد. والعامَّةُ على «أَنْ» بهمزةٍ واحدةٍ. وزيد بن علي[٣] وعيسىٰ وأبو عمران الجوني بهمزتَيْن. وقال الزمخشري[٤]: «وقُرِىء آأَنْ بهمزتين وبألفٍ بينهما، وُقِفَ على «عَبَس وتولَّىٰ» ثم ابْتُدِىء على معنى: أَأَنْ جاءَه الأعمى فَعَل ذلك».

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٥٧ وهو في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦٢٦. ووجها الإعراب في «أن جاءه» المفعول من أجله ونزع الخافض، والثاني هو الصواب.

(٢) البحر ٨/ ٤٢٧.

(٣) انظر في قراءات «أَنْ»: الإتحاف ٢/ ٥٨٨، والمحتسب ٢/ ٣٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢١٤، والبحر ٨/ ٤٢٧، والشواذ ١٦٨.

(٤) الكشاف ٤/ ٢١٨.

آ. (٣) قوله: ﴿لَعَلَّه يَزَّكَّىٰ﴾: الظاهرُ إجراءُ الترجِّي مُجرىٰ الاستفهام لِما بينهما من معنى الطلبِ في التعليق؛ لأنَّ المعنىٰ منصَبٌّ على تَسَلُّطِ الدِّراية على الترجِّي؛ إذ التقدير: لا يَدْري ما هو مترجًّى منه التزكيةُ أو التذكُّرُ. وقيل: الوقفُ على «يَدْري» والابتداءُ بما بعده على معنى: وما يُطْلِعُك على أمرِه وعاقبةِ حالِه، ثم ابتدأ فقال: «لعلَّه يَزَّكَّىٰ».

آ. (٤) قوله: ﴿فتَنْفَعَه﴾: قرأ[١] عاصم بنصبه، والباقون برفعه. فأمَّا نصبُه فعلى جوابِ الترجِّي كقوله: «فأطَّلعَ»[٢] في سورة المؤمن وهو مذهبٌ كوفيٌّ[٣]، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك. وقال ابن عطية[٤]: «في جواب التمني؛ لأنَّ قولَه «أو يَذَّكَّرُ» في حكم قولِه «لعلَّه يزَّكَّى»». قال الشيخ[٥]: «وهذا ليس تمنياً إنما هو تَرَجٍّ». قلت: إنما يريد التمنيَ المفهومَ من الكلام، ويدلُّ له ما قال أبو البقاء[٦]: «وبالنصب على جواب التمنِّي في المعنىٰ» وإلاَّ فالفرقُ بين التمني والترجِّي لا يَجْهَلُه أبو محمد. وقال مكي[٧]: «مَنْ نصبه جَعَلَه جوابَ «لعلَّ» بالفاء لأنه غيرُ موجَبٍ فأشبه التمنيَ والاستفهامَ، وهو[٨] غيرُ معروفٍ عند البصريين».

---

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٢/٣٩٨، والحجة ٧٤٩، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/٢١٤، والبحر ٨/٤٢٧.

(٢) الآية ٣٧ «لعلي أبلغ الأسباب... فأطَّلِعَ» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٣٤.

(٤) المحرر ١٦/٢٣٠.

(٥) البحر ٨/٤٢٧.

(٦) الإملاء ٢/٢٨١.

(٧) إعراب المشكل ٢/٤٥٧.

(٨) قوله «هو» ورد في مكي «والنصب».

وقرأ[1] عاصمٌ في روايةٍ والأعرجُ «أو يَذْكُرُ» بسكونِ الذالِ وتخفيفِ الكافِ مضمومةً مضارعَ ذَكَرَ.

آ. (٦) قوله: ﴿تَصَدَّىٰ﴾ تقدَّمَتْ/ فيه قراءتا[2] التثقيلِ [٩٠٤/أ] والتخفيفِ، ومعناه تتعرَّضُ. يُقال: تَصَدَّىٰ، أي: تَعَرَّضَ وأصلُه تَصَدَّدَ من الصَّدَدِ، وهو ما استقبلك وصار قُبالتَك، فأبدلَ أحدَ الأمثالِ حرفَ علةٍ نحو: تَظَنَّيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفاري و [3]:

٤٤٩٨ـ تَقَضِّيَ البازِيْ ....

قال الشاعر[4]:

٤٤٩٩ـ تَصَدَّىٰ لِوَضَّاحٍ كأنَّ جَبينَه
سِراجُ الدُّجى تُجْبَىٰ إليه الأساوِرُ

وقيل: هو من الصَّدىٰ، وهو الصوتُ المسموعُ في الأماكنِ الخاليةِ والأجرامِ الصُّلبةِ. وقيل: من الصَّدىٰ وهو العطش، والمعنى على التعرض، ويُتَمَحَّلُ لذلك إذا قلنا: أصلُه من الصوت أو العطش.

وقرأ[5] أبو جعفر «تُصَدَّىٰ» بضمِّ التاءِ وتخفيفِ الصادِ، أي:

---

(١) البحر ٨/ ٤٢٧.

(٢) قرأ نافع وابن كثير «تَصَّدَّىٰ». وانظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٢، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/ ٢١٥، والحجة ٧٤٩، والبحر ٨/ ٤٢١، والمحتسب ٢/ ٣٥٢.

(٣) تقدم برقم ٥١٩.

(٤) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٩، والبحر ٨/ ٤٢٥، والقرطبي ١٩/ ٢١٤، وفيه «تُجْبىٰ إليه الأساور» والإسوار قائد الفرس.

(٥) سبق تخريج قراءاتها.

تَصَدِّيك يُحَرِّضُك على إسلامِه. يقال: تَصَدِّي الرجلِ وتَصْدِيَتُه. وقال الزمخشري[1]: «وقُرِيء «تُصَدَّى» بضم التاء، أي: تُعَرَّضُ، ومعناه: يَدْعوك داعٍ إلى التَّصَدِّي له من الحِرْصِ والتهالُكِ على إسلامِه».

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لا يَزَّكَّىٰ﴾: مبتدأ خبرُه عليك، أي: ليس عليك عَدَمُ تَزْكيتِه.

آ. (٨) قوله: ﴿يَسْعىٰ﴾: حالٌ مِنْ فاعل «جاءكَ» وقوله: «وهو يَخْشى» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «يَسْعى»، فهو حالٌ مِنْ حالٍ. وجَعْلُها حالاً ثانية معطوفةً على الأولى ليس بالقويّ.

آ. (١٠) قوله: ﴿تَلَهَّىٰ﴾: أصلُه تَتَلَهَّىٰ مِنْ لَهِيَ يَلْهىٰ بكذا، أي: اشتغل، وليس هو من اللهوِ في شيءٍ. وقال الشيخ[2]: «ويمكنُ أن يكونَ منه؛ لأنَّ ما يُبْنىٰ على فَعِل من ذواتِ الواو تَنْقَلِبُ واوه[3] ياءً لانكسارِ ما قبلَها نحو: شَقِي يَشْقى. فإن كان مصدرُه جاء بالياءِ فيكونُ مِنْ مادةٍ غيرِ مادةِ اللهو». قلت: الناسُ إنما لم يَجْعلوه من اللهو لأَجْلِ أنه مُسْنَدٌ إلى ضمير النبي صلَّى لله عليه وسلَّم، ولا يَليق بمَنْصِبه الكريم أَنْ يَنْسُبَ اللَّهُ تعالى إليه التفعُّلَ من اللهو بخِلاف الاشتغال، فإنه يجوزُ أَنْ يَصْدُرَ منه في بعض الأحيان، ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ غيرُ هذا، وإنما سَقَط الشيخ.

---

(١) الكشاف ٤/٢١٨.

(٢) البحر ٨/٤٢٨.

(٣) الأصل: «تنقلب واواً» والتصحيح من البحر.

وقرأ[1] ابن كثير في روايةِ البزِّي عنه «عَنهو تَّلهَّىٰ» بواوٍ هي صلةٌ لهاءِ الكناية وتشديدِ التاءِ، والأصل تتَلَهَّى فأدغم، وجاز الجَمْعُ بين ساكنَيْن لوجود حرفِ علةٍ وإدغامٍ، وليس لهذه الآيةِ نظيرٌ: وهو أنه إذا لقي صلةَ هاءِ الكناية ساكنٌ آخرُ ثَبَتَتِ الصلةُ بل يجبُ الحَذْفُ. وقرأ أبو جعفر «تُلَهَّىٰ» بضم التاء مبنياً للمفعولِ، أي: يُلْهِيْكَ شأنُ الصَّناديد. وقرأ طلحة «تتَلَهَّى» بتاءَيْن وهي الأصلُ، وعنه بتاءٍ واحدةٍ وسكونِ اللام.

آ. (١١) قوله: ﴿إنها﴾: الضمير للسورةِ أو للآيات.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذَكَرَه﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ لله تعالى؛ لأنه مُنَزِّلُ التذكِرَة، وأن تكونَ للتذكرة، وذكَّر ضميرَها لأنها بمعنى الذِّكْر والوَعْظ.

آ. (١٣) قوله: ﴿في صُحُفٍ﴾: صفةٌ لـ «تَذْكِرة» فقوله «فَمَنْ شاء ذَكَرَه» جملةٌ معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِها. ونحوُها[2]: «فمَنْ شاء اتَّخَذَ إلى ربه سبيلاً» ويجوز أَنْ يكون «في صُحُف» خبراً ثانياً لـ «إنَّها»، والجملةُ معترضةٌ بين الخبرَيْن.

آ. (١٥) قوله: ﴿سَفَرة﴾: جمعُ سافِرٍ وهو الكاتبُ، ومثلُه كاتِب وكَتَبة. وسَفَرْتُ بين القومِ أَسْفِر سِفارة[3]: أَصْلَحْتُ بينهم. قال[4]:

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٥٨٩، والسبعة ٦٧٢، والنشر ٢/٣٩٨، والبحر ٨/٤٢٨، والمحتسب ٢/٣٥٢.

(٢) الآية ٢٩ من الإنسان.

(٣) المصدر سَفْراً وسِفارة وسَفارة.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٦، والقرطبي ١٩/٢١٦، والماوردي ٤/٤٠٠، والبحر ٨/٤٢٥.

٤٥٠٠ـ فما أَدَعُ السِّفارة بين قومي
وما أَسْعى بغِشٍّ إنْ مَشَيْتُ

وأَسْفَرَتِ المرأةُ: كَشَفَتْ نِقابها.

آ. (١٧) قوله: ﴿ما أكفره﴾: إمَّا تعجبٌ، وإمَّا استفهامُ تعجبٍ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿ثم السبيلَ يَسَّره﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ للإنسانِ. والسبيل ظرفٌ، أي: يَسَّر للإنسان الطريقَ، أي: طريق الخيرِ والشرِّ كقوله: «وهَدَيْناه النجدَيْن»[(١)]. وقال أبو البقاء[(٢)]: «ويجوز أن ينتصِبَ بأنه مفعولٌ ثانٍ لـ يَسَّره، والهاء للإنسان، أي: يَسَّره السبيلَ، أي: هداه له». قلت: فلا بُدَّ مِنْ تضمينه معنى أَعْطى حتى يَنْصِبَ اثنين، أو يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ، أي: يَسَّره للسبيل، ولذلك قَدَّره بقوله: هداه له. ويجوزُ أَنْ يكون «السبيل» منصوباً على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ، والضميرُ له، تقديره: ثم يَسَّر السبيلَ يَسَّره، أي: سَهَّله للناس كقوله: «أَعْطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثم هدى»[(٣)]، وتقدَّم مثلُه في قوله: «إنَّا هَدَيْناه السبيلَ»[(٤)].

[٩٠٤/ب] / [(٥)] آ. (٢١) قوله: ﴿فأَقْبَرَه﴾: أي: جَعَلَ له قَبْراً. يُقال:

---

(١) الآية ١٠ من البلد.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٨١.
(٣) الآية ٥٠ من طه.
(٤) الآية ٣ من الإنسان.
(٥) سقط من مخطوطة الأصل عشر ورقات، ثم كُتبت بخط مغاير، فحدث تصحيف وتحريف، لذلك أثبتنا نص نسخة (ش) مع المقابلة على الأصل ونسخة مكتبة عارف حكمت.

قَبَرَه إذا دَفَنَه وأَقْبَره، أي: جَعَلَه[1] بحيث يُقْبَرُ، وجَعَلَ له قبراً، والقابِرُ: الدافنُ بيده. قال الأعشى[2]:

٤٥٠١ــ لــو أَسْنَــدَتْ مَيْتــاً إلــى نَحْــرِهــا
عــاشَ ولــم يُنْقَــلْ إلــى قــابِــرِ

آ. (٢٢) قوله: ﴿شاء﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: شاءَ إنْشارَه. وأَنْشَرَه: جوابُ «إذا». وقرأ[3] شعيبُ بن أبـي حمزة نَشَره ثلاثياً، ونقلها أبو الفضلِ أيضاً وقال: «هما لغتان بمعنى الإِحياء».

آ. (٢٣) قوله: ﴿ما أَمَرَه﴾: «ما» موصولةٌ. قال أبو البقاء[4]: «بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما أمره به». قلت: وفيه نظرٌ من حيث إنَّه قَدَّر العائدَ مجروراً بحرفٍ لم يَجُرَّ الموصولَ: ولا أمره[5] به. فإنْ قلت: «أمرَ» يتعدَّى إليه بحَذْفِ الحرفِ فأُقَدِّرُه غيرَ مجرورٍ. قلت: إذا قَدَّرْتَه غيرَ مجرورٍ: فإمَّا أَنْ تقدِّرَه متصلاً أو منفصلاً، وكلاهما مُشْكِلٌ؛ لِما قَدَّمْتُ في أولِ البقرة عند قوله تعالى: «ومِمَّا رَزَقْناهم يُنْفِقون»[6].

(١) الأصل وش: يجعله.
(٢) ديوانه ١٣٩.
(٣) القرطبي ١٩/٢١٩، والبحر ٨/٤٢٩، والمحرر ١٦/٢٣٣.
(٤) الإملاء ٢/٢٨١.
(٥) الأصل وحكمت: «ولا كفؤه به». وتقدير أبـي البقاء «ما» وليس «لا». وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يدخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به».
(٦) الآية ٣ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٩٥.

آ. (٢٥) قوله: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾: قرأ[١] الكوفيون «أَنَّا» بفتح الهمزة غيرَ ممالةِ الألف. والباقون بالكسر. والحسنُ بن عليّ بالفتح والإمالةِ. فأمَّا القراءةُ الأولى[٢] ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «طعامِه» فتكونُ في محلِّ جر. واستشكل بعضُهم هذا الوجهَ، وَرَدَّه: «بأنه ليس الأولَ فيُبْدَلَ منه؛ لأنَّ الطعامَ ليس صَبَّ الماءِ. ورُدَّ على هذا بوجهَيْن، أحدهما: أنَّه بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ بتأويلٍ: وهو أنَّ المعنىٰ: فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى إنعامِنا في طعامِه فصَحَّ البدلُ، وهذا ليسَ بواضح. والثاني: أنَّه مِنْ بدلِ الاشتمالِ بمعنى: أنَّ صَبَّ الماءِ سببٌ في إخراجِ الطعامِ فهو مشتملٌ عليه بهذا التقدير. وقد نحا مكي[٣] إلى هذا فقال: «لأنَّ هذه الأشياءَ مشتملةٌ على الطعامِ، ومنها يتكوَّنُ؛ لأنَّ معنى «إلى طعامه»: إلى حدوثِ طعامِه كيف يتأتَّى؟ فالاشتمالُ على هذا إنما هو من الثاني على الأولِ؛ لأنَّ الاعتبارَ إنما هو في الأشياءِ التي يتكوَّن منها الطعامُ لا في الطعامِ نفسِه».

والوجه الثاني[٤]: أنَّها على تقديرِ لامِ العلةِ، أي: فلينظُرْ لِأنَّا، ثم حُذِفَ الخافضُ فجرىٰ الخلافُ المشهورُ في محلِّها. والوجهُ الثالث: أنَّها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: هو أنَّا صَبَبْنا، وفيه ذلك النظرُ المتقدِّم؛ لأنَّ الضميرَ إنْ عاد على الطعام فالطعامُ ليس هو نفسَ الصَّبِّ، وإنْ عاد على غيرِه فهو غيرُ معلومٍ، وجوابُه ما تقدَّمَ.

---

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٢/٣٩٨، والحجة ٧٥٠، والبحر ٨/٢٤٩، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي ١٩/٢٢١.

(٢) «أَنَّا».

(٣) إعراب المشكل ٢/٤٥٨.

(٤) من أوجه تخريج قراءة «أَنَّا».

وأمّا القراءةُ الثانيةُ[1] فعلى الاستئنافِ تعديداً لِنِعَمِه عليه. وأمَّا القراءةُ الثالثةُ[2] فهي «أنَّىٰ» التي بمعنى «كيف» وفيها معنى التعجبِ، فهي على هذه القراءةِ كلمةٌ واحدةٌ، وعلى غيرِها كلمتان[3].

آ. (٢٨) قوله: ﴿وقَضْباً﴾: القَضْبُ هنا قيل: الرُّطَبُ لأنه يُقْضَبُ من النخلِ، أي: يُقْطَعُ. ورجَّحه بعضُهم بذِكْرِه بعد قوله: «وعِنَباً» وكثيراً ما يَقْترنان. وقيل[4]: القَتُّ، كذا يُسَمِّيه أهلُ مكة. وقيل: كلُّ ما يُقْضَبُ من البُقولِ لبني آدم. وقيل[5]: هو الرَّطْبَةُ. والمقاضِبُ: الأرضُ التي تُنْبِتُها. قال الراغب[6]: «والقَضيب كالقَضْب[7]، لكنَّ القضيبَ من فروع الشجرِ، والقَضْبَ في البَقْلِ. والقَضْبُ ـ أي: بالفتح ـ قَطْعُ القَضْبِ والقَضيبِ، وعنه عليه السلام[8]: «أنه كان إذا رأىٰ في ثوبٍ تَصْليباً قَضَبَه». وسيفٌ قاضِبٌ وقَضيبٌ، أي: قاطعٌ، فقضيب هنا بمعنى فاعِل، وفي الأولِ بمعنى مَفْعول، وناقة قَضِيب لِما يُؤْخَذُ من بينِ الإبلِ ولم تُرَضْ[9]، وكلُّ ما لم يُهَذَّبْ فهو مقتضَبٌ، ومنه «اقتضابُ الحديثِ»

---

(١) «إنَّا».

(٢) بالفتح وإمالة الألف.

(٣) مِنْ الحرف الناسخ واسمه الضمير.

(٤) انظر: اللسان (قضب).

(٥) وهو قول الفراء في المعاني ٣/ ٢٣٨.

(٦) المفردات ٤٠٦.

(٧) عارف: لا القضب.

(٨) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٢. وفي البخاري عن عائشة: «أن النبيَّ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلَّا نقضه» انظر: الفتح باب: نقض الصور ١٠/ ٣٨٥.

(٩) قال في اللسان (قضب): «واقتضب فلان بَكْراً إذا ركبه لِيُذِلَّه قبل أن يُراض».

لِما لم يُتَرَوَّ فيه ويُهَذَّبْ. وقال الخليل: «القضيب: أغصانُ الشجرِ ليُتَّخَذَ منها قِسِيٌّ/ أو سِهامٌ». [٩٠٥/أ]

آ. (٣٠) قوله: ﴿غُلْباً﴾: جمعُ أَغْلَب وغَلْباء كحُمْر في أَحْمر وحَمْراء. يقال: حديقةٌ غَلْباءُ، أي: غليظةُ الشجرِ ملتفَّته، واغْلَوْلَبَ العُشْبُ، أي: غَلُظَ. وأصلُه في وصفِ الرِّقاب. يقال: رجلٌ أغلبُ، وامرأةٌ غَلْباءُ، أي: غليظا الرَّقَبةِ. قال عمرو بن معدي كرب(١):

٤٥٠٢ـ يَسْعَىٰ بها غُلْبُ الرِّقابِ كأنَّهُمْ
بُزْلٌ كُسِيْنَ مِنَ الكُحَيْلِ جِلالا

والغَلَبَةُ: القَهْرُ(٢)، أن تَنالَ وتُصيبَ غَلَبَةَ رقبتِه، هذا أصله(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿وأَبّاً﴾: الأبُّ للبهائم بمنزلةِ الفاكهةِ للناس. وقيل: هو مُطْلَقُ المَرْعىٰ. قال بعضُهم يمدح النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم(٤):

٤٥٠٣ـ لـه دَعْوَةٌ مَيمونَةٌ ريحُها الصَّبا
بها يُنْبِتُ اللَّهُ الحَصيدةَ والأَبَّا

---

(١) البحر ٨/٤٢٥، والقرطبي ١٩/٢٢٢. والكحيل: ضرب من القطران تطلى به الإبل. والجلال: كساؤها. والبزل: ج بازل وهو ما فُطر نابُه في تاسع سنة.
(٢) الأصل وعارف: «والقهر».
(٣) انظر: المفردات ٣٦٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٢٢. والحصيدة: المزرعة إذا حُصِدت.

وقيل: الأَبُّ يابِسُ الفاكهةِ، وسُمِّي المَرْعى أبّاً لأنه يُؤَمُّ ويُنْتَجَعُ، والأَبُّ والأَمُّ بمعنىً. قال[1]:

٤٥٠٤ـ جِـذْمُنـا قَيْـسٌ ونَجْـدٌ دارُنـا
ولنـا الأَبُّ بِهـا والمَكْـرَعُ

وأبَّ لكذا، أي: تَهَيَّأ، يَؤُبُّ أبّاً وأَبابة وأَباباً. وأبَّ إلى وطنِهِ، إذا نَزَعَ إليه نُزوعاً، تَهَيَّأ لِقَصْدِه، وكذا أبَّ لِسَيْفِه، أي: تهيَّأ لِسَلِّه. وقولُهم: «إبَّانَ ذلك» هو فِعْلان منه، وهو الزمانُ[2] المُهَيَّأُ لفِعْلِه ومجيئِه.

آ. (٣٣) قوله: ﴿الصَّاخَّةُ﴾: الصَّيْحَةُ التي تَصُخُّ الآذانَ، أي: تَصُمُّها لشِدَّةِ وَقْعَتِها. وقيل: هي مأخوذةٌ مِنْ صَخَّه بالحجَرِ، أي: صَكَّه به. وقال الزمخشري[3]: «صَخَّ لحديثِه مثلَ أصاخ فوُصِفَتِ النَّفْخَةُ بالصاخَّة مجازاً؛ لأنَّ الناسَ يَصِخُّون لها». وقال ابن العربي[4]: «الصَّاخَّة: التي تُوْرِثُ الصَّمَمَ، وإنها لَمُسْمِعَةٌ، وهذا مِنْ بديع الفصاحة كقوله[5]:

٤٥٠٥ـ أَصَمَّهُـمْ سِـرُّهُـمْ أَيَّـامَ فُـرْقَتِهِـمْ
فهـل سَمِعْتُـمْ بسِـرٍ يُـوْرِث الصَّمَمـا

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (أبب) والماوردي ٤/٤٠٣، والقرطبي ١٩/٢٢٢. والجذم: الأصل. والمكرع: الماء الصافي.

(٢) في هذا نظر؛ لأن إبَّان كذا مِنْ (أبن) قال في اللسان: «إبَّان كل شيء وقته وحينه». انظر: اللسان (أبن). والمؤلف يسير على هدى الراغب في المفردات في مادة (أبب).

(٣) الكشاف ٤/٢٢٠.

(٤) انظر: القرطبي ١٩/٢٢٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٢٤، والبحر ٨/٤٢٩.

وقـال(١):

٤٥٠٦ـ أَصَـمَّ بـك النّـاعـي وإنْ كـانَ أَسْمَعـا

. . . .

وجوابُ «إذا» محذوفٌ، يَدُلُّ عليه قولُه «لكلِّ امرِئٍ منهم يومئذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه»، أي: التقديرُ: فإذا جاءَتِ الصَّاخةُ اشتغلَ كلُّ أحدٍ بنفسِه.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿يـومَ يَفِـرُّ﴾: بـدلٌ مِنْ «إذا»، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «يُغْنِيْه» عاملاً في «إذا» ولا في «يومَ» لأنه صفةٌ لشَأْن، ولا يتقدَّمُ معمـولُ الصفـةِ علـى مـوصـوفِهـا. والعـامَّـةُ علـى «يُغْنيـه» مـن الإِغنـاء، وابـن محيصـن(٢) والزُّهـريُّ وابـن أبـي عبلـة وحميـد وابـن السَّمَيْفَـع «يَعْنِيـه» بفتح الياء وبالعينِ المهملةِ، مِنْ قولِهم: عَناني الأمرُ، أي: قَصَدني.

آ. (٤٠) قـولـه: ﴿غَبَـرَةٌ﴾: الغَبَـرَةُ: الغُبـارُ، والقَتَـرَةُ: سَـوادٌ كـالـدُّخـان. وقـال أبـو عبيـدة(٣): «القَتَـرُ فـي كـلامِ العـربِ: الغبـارُ جمـعُ القَتَرة». قال الفرزدق(٤):

٤٥٠٧ـ مُتَـــوَّجٌ بـــرِداءِ المُلْـــكِ يَتْبَعُـــه
مَـوْجٌ تـرى فـوقَـه الـرايـاتِ والقَتَـرا

---

(١) البيت لأبـي تمام وهو في ديوانه ٤/ ٩٩، وعجزه:

وأصبـح مَغْنَـىٰ الجُـودِ بعـدك بَلْقَعـا

وهي في رثاء محمد بن حُميد.

(٢) الإتحـاف ٢/ ٥٨٩، والمحتسـب ٢/ ٤٥٣، والقـرطبـي ١٩/ ٢٢٥، والبحـر ٨/ ٤٣٠، والشواذ ١٦٩.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٨٦.

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٣.

قلت: وفي عطفِه على الغَبَرة ما يَرُدُّ هذا[1]، إلاَّ أَنْ يقولَ: لَمَّا اختلفَ اللفظانِ حَسُن العطفُ كقولِه[2]:

٤٥٠٨ـ . . . .

. . . . كَذِباً ومَيْنا

وقوله[3]:

٤٥٠٩ـ . . . .

. . . . النَّأْيُ والبُعْدُ

وهو خلافُ الأصلِ. والعامَّةُ على فتحِ التاءِ مِنْ «قَتَرَة»، وأَسْكنها ابنُ أبي عبلة[4].

[تمَّت بعونه تعالى سورة عبس]

---

(١) هذا وهم فليس ثمة عطف في الآية.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) البحر ٨/ ٤٣٠.

سورة التكوير

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿إذا الشمسُ﴾**: في ارتفاع «الشمس» وجهان، أصحُّهما: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ مقدرٍ مبنيٍّ للمفعول، حُذِف وفَسَّره ما بعده على الاشتغالِ. والرفعُ على هذا الوجهِ ــ أعني إضمارَ الفعل ــ واجبٌ عند البصريين؛ لأنهم لا يُجيزون أَنْ يَلِيَها غيرُه، ويتأوَّلون ما أَوْهَمَ خلافَ ذلك. والثاني: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش[١] لظواهرَ قد جاءَتْ في الشعر، وانتصر له ابنُ مالك[٢] وهناك[٣] أظهَرْتُ معه البحثَ. وقال الزمخشري[٤]: «ارتفاعُ الشمسُ على الابتداءِ أو الفاعليةِ. قلت: بل على الفاعليةِ» ثم ذكرَ نحوَ ما تقدم. ويعني بالفاعليةِ ارتفاعَها بفعلٍ في الجملةِ، وقد مرَّ أنه يُسَمَّىٰ مفعولُ ما لم يُسَمَّ

(١) انظر: الجنىٰ الداني ٣٦٨.

(٢) نقل هذا عنه صاحب الجنىٰ الداني ٣٦٨ وذكر في شرح التسهيل اختصاصها بالجمل الفعلية ٤/ ٨١.

(٣) كذا في النسخ.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٢١.

فاعلُه فاعلاً. وتقدَّم تفسير التكوير في أوّلِ «تنزيلُ»[1]. وارتفاعُ «النجوم» وما بعدَها كما تقدَّم في «الشمس».

آ. (٢) والانْكِدار: الانتشارُ، أي: انصَبَّتْ[2] كما يَنْصَبُّ العُقابُ إذا كُسِرَتْ. قال العَجَّاجُ يصفُ صَقْراً[3]:

٤٥١٠ـ أَبْصَرَ خِرْبانَ الفَلاةِ فانكَدَرْ
تَقَضِّيَ البازيْ إذا البازيْ كَسَرْ

آ. (٤) والعِشار: جمع عُشَراء، وهي الناقةُ التي مَرَّ لِحَمْلِها عشرةُ أشهرٍ، ثم هو اسمُها إلى أَنْ تَضَعَ في تمامِ السنةِ، وكذلك «نِفاس» في جَمْع نُفَساء. وقيل: العِشارُ: السَّحابُ. وعُطِّلت، أي: لا تُمْطر. وقيل: الأرضُ التي تَعَطَّل زَرْعُها. والتَّعْطيل: الإِهمالُ. ومنه قيل للمرأة: «عاطِلٌ» إذا لم يكُنْ عليها حُلِيّ. وتقدَّم/ في «بئرٍ مُعَطَّلةٍ»[4]. وقال امرؤ القيس[5]: [٩٠٥/ب]

٤٥١١ـ وجِيْدٍ كجِيْدِ الرِّئْمِ ليس بفاحِشٍ
إذا هِيَ نَصَّتْهُ ولا بمُعَطَّلِ

---

(١) وهي سورة الزمر، انظر إعرابه للآية ٥.
(٢) وهو تفسير أبي عبيدة في المجاز ٢/ ٢٨٧.
(٣) تقدم برقم ٥١٩
(٤) انظر إعراب للآية ٤٥ من الحج.
(٥) تقدم برقم ٨١١.

وقرأ ابنُ كثير[1] في روايةٍ «عُطِلت» بتخفيفِ الطاءِ. قال الرازي: «هو غَلَطٌ، إنما هو «عَطَلَتْ» بفتحتَيْنْ بمعنى تَعَطَّلَتْ؛ لأنَّ التشديدَ فيه للتعدي. يُقال: عَطَّلْتُ الشيءَ وأَعْطَلْتُه فعَطَلَ».

والوحوش: ما لم يَتَأَنَّسْ من حيوانِ البَرِّ. والوَحْشُ أيضاً: المكانُ الذي لا أُنْسَ فيه، ومنه لَقِيْتُه بوَحْشِ إصْمِتَ[2]، أي: ببلدٍ قَفْر. والوحشُ: الذي يَبيت جوفُه خالياً من الطعام، وجمعُه أَوْحاش، ويُسَمَّىٰ المنسوبُ إلى المكانِ الوَحْشِ: وَحْشِيّ. وعَبَّر بالوَحْشِيِّ عن الجانبِ الذي يُضادُّ الإنسيَّ، والإنسيُّ ما يُقْبَلُ من الإنسان[3]، وعلى هذا وحشيُّ الفَرَس[4] وإنْسِيُّه. وقرأ[5] الحسن وابن ميمون[6] بتشديد الشينِ مِنْ حُشِّرَتْ.

آ. (٦) قوله: ﴿سُجِّرَتْ﴾: قرأ[7] ابن كثير وأبو عمروٍ «سُجِرَتْ» بتخفيف الجيم، والباقون بتثقيلِها على المبالغةِ والتكثيرِ. وتقدَّم[8] اشتقاقُ هذه المادةِ.

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٢، والشواذ ١٦٩.

(٢) انظر: المفردات ٥١٥.

(٣) في المفردات: «ما يُقْبِل منهما على الإنسان».

(٤) في المفردات: «القوس».

(٥) البحر ٨/ ٤٣٢، والشواذ ١٦٩.

(٦) وهو عمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، ولم تُذكر وفاته، انظر: طبقات القراء ١/ ٦٠٣، وترجم الذهبي في سير الأعلام ٤/ ١٥٨ لعمرو بن ميمون الأودي أبي عبد الله، قدم الشام مع معاذ بن جبل، وحدَّث عن عمر وعلي توفي سنة ٧٥.

(٧) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/ ٣٩٨، القرطبي ١٩/ ٢٣١، والتيسير ٢٢٠، والبحر ٨/ ٤٣٢، والحجة ٧٥٠. (٨) انظر إعرابه للآية ٧٢ من غافر، ٦ من الطور.

آ. (٧) قوله: ﴿زُوِّجَتْ﴾: العامَّةُ على تشديد الواوِ مِنْ التزويجِ، ورُوي عن عاصمٍ[١] «زُوْوِجَتْ» على فُوْعِلَتْ. قال الشيخ[٢]: «والمُفَاعَلَةُ تكون بين اثنين» انتهى. قلت: وهي قراءةٌ مُشْكِلَةٌ: لأنه ينبغي أَنْ يُلفَظَ بواوٍ ساكنةٍ ثم أخرى مكسورةٍ. وقد تقدَّمَ لك أنَّه اجتمع مِثْلان، وسَكنَ أوَّلُهما وَجَبَ الإدغام حتى في كلمتين، ففي كلمةٍ واحدةٍ بطريقِ الأَوْلى.

آ. (٨) قوله: ﴿المَوْءُوْدة﴾: هي البنتُ تُدْفَنُ حيةً مِنْ الوَأْدِ، وهو الثِّقَلُ؛ لأنَّها تُثْقَلُ بالترابِ والجَنْدَل. يقال: وَأَدَه يَئِدُهُ كوَعَدَه يَعِدُه. وقال الزمخشري[٣]: «وَأَدَ يَئِدُ، مقلوبٌ مِنْ آد يَؤُوْد إذا أَثْقَلَ. قال اللَّهُ تعالىٰ: «ولا يَؤُوْدُه حِفْظهما»[٤] لأنه إثْقالٌ بالتراب». قال الشيخ[٥]: «ولا يُدَّعىٰ ذلك؛ لأنَّ كلاَّ منهما كاملُ التصرُّفِ في الماضي والأمرِ والمضارعِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وليس فيه شيءٌ مِنْ مُسَوِّغات ادِّعاءِ القَلْبِ. والذي يُعْلَمُ به الأصالةُ مِنْ القَلْب: أَنْ يكونَ أحدُ النَّظْمَيْن فيه حُكْمٌ يَشْهَدُ له بالأصالةِ، والآخرُ ليس كذلك أو كونُه مجرداً من حروف الزيادة والآخر فيه مزيداً، وكونُه أكثرَ تصرفاً والآخر ليس كذلك، أو أكثرَ استعمالاً من الآخرِ، وهذا على ما قُرِّرَ وأُحْكِمَ في علمِ التصريفِ. فالأول: كيَئِس وأَيِسَ. والثاني: كَطَأْمَنْ واطمأنَّ. والثالث:

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٣.

(٢) البحر ٨/ ٤٣٣.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٢.

(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.

(٥) البحر ٨/ ٤٣٣.

كشوايع وشواعِي[1]. والرابع: كلَعَمْري ورَعَمْلي».

وقرأ العامَّةُ: «المَوْءُوْدَة» بهمزةٍ بينَ واوَيْن ساكنتَيْن كالمَوْعودة. وقرأ[2] البزيُّ في روايةٍ[3] بهمزةٍ مضمومةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ. وفيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ كقراءةِ الجماعة ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ قبلها، وحُذِفَتِ الهمزةُ، فصار اللفظُ المَوُوْدَة: واوٌ مضمومةٌ ثم أخرى ساكنةٌ، فقُلبت الواوُ المضمومةُ همزةً نحو: «أُجوه» في وُجوه، فصار اللفظُ كما ترىٰ، ووزنُها الآن المَفُوْلة؛ لأنَّ المحذوفَ عينُ الكلمةِ. والثاني: أَنْ تكونَ الكلمةُ اسمَ مفعولٍ مِنْ آدَه يَؤُوده مثلَ: قاده يَقُوده. والأصلُ: مأْوُودة، مثلَ مَقْوُوْدة، ثم حَذَفَ إحدىٰ الواوين على الخلافِ المشهورِ في الحَذْفِ مِنْ نحوِ: مَقُوْل ومَصُوْن[4] فوزنُها الآن: إمَّا مَفُعْلَة إنْ قلنا: إنَّ المحذوفَ الواوَ الزائدةُ، وإمَّا مَفُوْلة إنْ قُلْنا: إنَّ المحذوفَ عينُ الكلمةِ، وهذا يُظْهِرُ فَضْلَ عِلْمِ التصريفِ.

وقُرِىءَ «المَوُوْدة» بضمِّ الواو الأولى على أنه نَقَل حركةَ الهمزةِ بعد حَذْفِها ولَمَ يَقْلِبَ الواوَ همزةً. وقرأ الأعمش «المَوْدَة» بزنةِ المَوْزَة. وتوجيهُه: أنه حَذَفَ الهمزةَ اعتباطاً، فالتقىٰ ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما،

---

(١) جاءت الخيل شوائِعَ، أي: متفرقة، وعلى القلب: شواعي. انظر: الممتع ٦١٥، واللسان «شيع».

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٩١، البحر ٨/ ٤٣٣.

(٣) «المَؤُوْدَة».

(٤) يحذف سيبويه الثانية دون الأولى مِنْ نحو مَقُول التي أصلها مَقْوُوْل وأصبحت بالنقل مَقُوْوْل، ويحذف الأخفش الساكن الأول. انظر: الكتاب ١/ ٣٤٨، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧، ومعجم مفردات الإعلال ٧٥.

ووزنُها المَفْلَة؛ لأنَّ الهمزةَ عينُ الكلمةِ، وقد حُذِفَتْ. وقال مكي[1]: «بل هو تخفيفٌ قياسِيٌّ؛ وذلك أنَّه لمَّا نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ لم يَهْمِزْها، فاستثقلَ الضمَّةَ عليها، فسَكَّنها، فالتقى ساكنان فحَذَفَ الثاني، وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهرِ، وإنما يظهر في ذلك ما نَقَله القُرَّاء في وقفِ حمزةَ: أنه يقفُ عليها كالمَوْزَة. قالوا: لأجل الخطِّ لأنها رُسِمَتْ كذلك، والرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

والعامَّةُ على «سُئِلت» مبنياً للمفعولِ مضمومَ السين. والحسنُ[2] بكسرِها[3] مِنْ سال يَسال كما تقدَّم. وقرأ أبو جعفر «قُتِّلَتْ»[4] بتشديد التاءِ على التكثيرِ؛ لأنَّ المرادَ اسمُ الجنسِ، فناسبَه التكثيرُ.

وقرأ عليٌّ وابن مسعود وابن عباس «سَأَلَتْ» مبنياً للفاعل، «قُتِلْتُ» بضمِّ التاءِ الأخيرة التي للمتكلم حكايةً لكلامِها. وعن أُبَـيّ وابن مسعود أيضاً وابن يعمرَ «سَأَلَتْ» مبنياً للفاعل، «قُتِلَتْ» بتاءِ التأنيث الساكنةِ كقراءةِ العامة.

آ. (١٠) قوله: ﴿نُشِرَتْ﴾: قرأ[5] الأخَوان وابن كثير

---

(١) انظر: التبصرة له ١٥٨.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٣٣، والإتحاف ٢/ ٥٩١، والقرطبي ١٩/ ٢٣٣، والشواذ ١٦٩.

(٣) سِيْلَتْ.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٥٩٢، والبحر ٨/ ٤٣٣، والقرطبي ١٩/ ٢٣٤، والنشر ٢/ ٣٩٨.

(٥) السبعة ٦٧٢، والحجة ٧٥١، والنشر ٢/ ٣٩٨، والبحر ٨/ ٤٣٤، القرطبي ١٩/ ٢٣٥.

وأبو عمرو بالتثقيل. والباقون بالتخفيف. ونافعٌ[1] وحفصٌ وابنُ ذكوانَ/ [٩٠٦/أ] «سُعِّرَتْ» بالتثقيل، والباقون بالتخفيف.

آ. (١٤) قوله: ﴿عَلِمَتْ﴾: هذا جوابُ «إذا» أولَ السورةِ وما عُطِفَ عليها.

قوله: «كُشِطَتْ»[2]، أي: قُشِرَتْ، مِنْ قولهم: كَشَطَ جِلْدَ الشاةِ، أي: سَلَخَها. وقرأ[3] عبد الله «قُشِطَتْ» بالقاف، وقد تقدَّم أنهما يَتعقبان كثيراً، وأنه قُرِيء «قافوراً»[4] و «كافوراً» في «هل أتىٰ على الإنسان».

آ. (١٥) قوله: ﴿بالخُنَّس﴾: جمعُ خانِس، والخُنُوس: الانقباضُ. يقال: خَنَسَ من القوم وانْخَنَسَ. وفي الحديث[5]: «فانْخَنَسْتُ»، أي: استَخْفَيْتُ. والخَنَسُ: تأخُّرُ الأَنْفِ عن الشَّفَة مع ارتفاع الأَرْنَبَةِ قليلاً. ويقال: رجلٌ أَخْنَسُ وامرأةٌ خَنْساءُ. ومنه الخَنساءُ الشاعرة[6]. والخُنَّسُ في القرآن قيل: كواكبُ سبعةٌ: القمران وزُحَلُ والزهرةُ والمُشْتري والمَرِّيخ وعُطارِد. والكُنَّسُ: الدَّاخلة في الكِناس وهو

---

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/٣٩٨، والتيسير ٢٢٠، والحجة ٧٥١، والقرطبي ١٩/٢٣٥، والبحر ٨/ ٤٣٤.

(٢) عاد إلى الآية ١١.

(٣) القرطبي ١٩/٢٣٥، والبحر ٨/ ٤٣٤.

(٤) وهي الآية ٥ من الإنسان، قراءة ابن مسعود كما في البحر ٣٩٥.

(٥) من حديث رواه البخاري في ٥ من كتاب الغسل، ٢٣ باب عَرَق الجنب. الفتح ١/ ٣٩٠.

(٦) تُماضر بنت عمرو السُّلمية من بني سُليم شاعرة مخضرمة. توفيت سنة ٢٤هـ. خزانة الأدب ١/ ٢٠٨.

بيتُ الوحشِ. والجواري: جمعُ جارية. وقيل: هي بَقَرُ الوحشِ؛ لأنَّ هذه صفتُها وقيل: الظِّباء، قالوا: لأنَّ الخَنَسَ يكون فيها.

آ. (١٧) قوله: ﴿عَسْعَسَ﴾: يقال: عَسْعَسَ وسَعْسَعَ أقبل. قال العَجَّاج[1]:

٤٥١٢ــ حتى إذا الصُّبْحُ لها تَنَفَّسا
وانْجابَ عنها ليلُها وعَسْعَسا

أي[2]: أَدْبَرَ[3]. وقيل[4]: هو لهما على طريق الاشتراك. وقيل: أَدْبَرَ بلغةِ قريشٍ خاصةً. وقيل: أقبل ظلامُه، ويُرَجِّحُه مقابلتُه بقولِه «والصُّبحِ إذا تنفَّسَ» وهذا هو قريبٌ من إدْباره.

آ. (٢٠) قوله: ﴿عند ذي العَرْشِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ «رسولٍ»، وأن يكونَ حالاً مِنْ «مَكين»، وأصلُه الوصفُ، فلمَّا قُدِّمُ نُصِبَ حالاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثَمَّ أَمينٍ﴾: العامَّةُ على فَتْحِ الثاءِ؛ لأنَّه ظرفُ مكانٍ للبعيدِ. والعاملُ فيه «مُطَاعٍ». وأبو البرهسم[5] وأبو جعفر

---

(١) ورد البيت الأول في ديوانه ١/ ١٩٨ ولم يرد الثاني، ومجاز القرآن ٢/ ٢٨٧ منسوباً إلى علقمة بن قُرْط، والقرطبي ١٩/ ٢٣٦، والماوردي ٤/ ٤١١.

(٢) قوله: «أي» في الأصل وعارف «وقيل».

(٣) قال الفراء: «اجتمع المفسرون على أن معنى عسعس: أدبر، وكان بعض أصحابنا يزعم أن عسعس: دنا من أوله وأظلم» معاني الفراء ٢/ ٢٤٢، وأورد الأنباري في الأضداد ٣٢ عسعس من الأضداد: أقبل وأدبر.

(٤) سقط قوله «وقيل» من الأصل..

(٥) البحر ٨/ ٤٣٤.

وأبو حيوة بضمِّها جعلوها عاطفةً، والتراخي هنا في الرتبةِ؛ لأنَّ الثانية أعظمُ من الأولى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِضَنِينٍ﴾: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء بمعنى مُتَّهم، مِنْ ظَنَّ بمعنىٰ اتَّهم فيتعدَّى لواحدٍ. وقيل: معناه بضعيفِ القوةِ عن التبليغ مِنْ قولِهم: «بئرٌ ظَنُوْنٌ»، أي: قليلةُ الماءِ. وفي مصحفِ عبد الله كذلك، والباقون بالضاد بمعنى: ببخيلٍ بما يأتيه من قِبَلِ ربِّه، إلَّا أنَّ الطبريَّ[٢] نَقَلَ أنَّ الضادَ خطوطُ المصاحفِ كلِّها، وليس كذلك لِما مرَّ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها[٣]، وهذا دليلٌ على التمييز بين الحرفين، خِلافاً لمَنْ يقول: إنه لو وقع أحدُهما مَوْقعَ الآخرِ لجاز، لِعُسْرِ معرفتِه. وقد شَنَّعَ الزمخشري[٤] على مَنْ يقول ذلك، وذكر بعضَ المخارج وبعضَ الصفاتِ، بما لا يَليق التطويلُ فيه.

و «على الغيب» متعلقٌ بـ «ظَنِين» أو «بضَنِين».

آ. (٢٦) قوله: ﴿فأينَ تَذْهبون﴾: «أين» منصوبٌ بـ «تَذْهبون» لأنه ظرفٌ مُبْهَمٌ. وقال أبو البقاء[٥]: «أي: إلى أين، فحذف حرفَ الجر كقولك: ذهبتُ الشامَ. ويجوزُ أَنْ يُحْمَلَ على المعنى كأنه قال: أين تؤمنون». يعني أنه على الحذفِ، أو على التضمين. وإليه نحا

---

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٢/ ٣٩٨، والقرطبي ١٩/ ٢٤٢، والبحر ٨/ ٤٣٥، والتيسير ٢٢٠.

(٢) تفسير الطبري ٣٠/ ٨٣.

(٣) في الأصل وعارف «بهما»، وكذا في الكشاف ٤/ ٢٢٥.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٢٥.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٨٢.

مكي[1] أيضاً، ولا حاجة إلى ذلك البتة؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مبهمٌ لا مُخْتَصٌّ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِمَنْ شاء﴾: بدلٌ مِنْ «العالمين» بإعادةِ العاملِ، وعلى هذا فقولُه «أن يَسْتقيمَ» مفعولُ «شاء»، أي: لمَنْ شاء الاستقامة، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لمَنْ شاء» خبراً مقدماً، ومفعول «شاء» محذوفٌ، و «أَنْ يَسْتَقيم» مبتدأ. وقد مَرَّ له نظيرٌ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿إلاَّ أَنْ يَشاءَ﴾: أي: إلاَّ وقتَ مشيئةِ الله، وقال مكي[2]: «وأنْ في موضع خفضٍ بإضمارِ الباءِ، أو في موضعِ نصبٍ بحذفِ الخافضِ» يعني أنَّ الأصلَ: إلاَّ بأَنْ، وحينئذٍ تكونُ للمصاحبة.

[تمَّت بعونه تعالى سورة التكوير]

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٠.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٠.

سورة الانفطار

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فُجِّرَتْ﴾: العامَّةُ على بنائِه للمفعول مثقَّلاً. وقرأ[١] مجاهد مبنياً للفاعل مخففاً، من الفُجور، نظراً إلى قولِه: «بينهما بَرْزَخٌ لا يَبْغِيان»،[٢] فلمَّا زال البَرْزَخُ بَغَيا. وقرأ مجاهد أيضاً والربيع ابن خُثَيْم[٣] والزعفرانيُّ والثوري مبنياً للمفعول مخففاً.

آ. (٤) قوله: ﴿بُعْثِرَت﴾: أي: قُلِبَتْ. يقال: بَعْثَره وبَحْثَرَه بالعين والحاء. قال الزمخشري[٤]: «وهما مركبان من البَعْث والبَحْث مضموماً إليهما راءٌ» يعني: أنهما ممَّا اتَّفق معناهما[٥]؛ لأنَّ[٦] الراءَ مزيدةٌ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٤٣٦، والشواذ ١٧٠.

(٢) الآية ٢٠ من الرحمن.

(٣) الربيع بن خُثيم الثوري الكوفي ـ روى عن أبي أيوب الأنصاري، وعنه الشعبي. توفي سنة ٦٥. انظر: سير الأعلام ٤/٢٥٨.

(٤) الكشاف ٤/٢٢٧.

(٥) الأصل وعارف: معناه.

(٦) الأصل وعارف: «إلاَّ أنَّ» والأوضح للسياق: لا أنَّ.

فيهما إذ ليَسْت مِنْ حروفِ الزيادةِ، وهذا كـ «دَمِث ودِمَثْرٍ[1]»، وسَبِطَ وسِبَطْر. و «عَلِمَتْ» جوابُ «إذا».

آ. (٦) قوله: ﴿ما غَرَّكَ﴾: العامَّةُ على «غَرَّك» ثلاثياً و «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفع بالابتداء. وقرأ[2] ابن جبير والأعمش «ما أَغَرَّك» فاحتمل أَنْ تكونَ استفهاميةً، وأن تكونَ تعجبيةً. ومعنى أغرَّه: أدخله في الغِرَّة أو جعله غارّاً.

آ. (٧) قوله: ﴿الذي خَلَقَك﴾: يحتمل الإتباعَ على البدلِ والبيان والنعتِ، والقطعَ إلى الرفع أو النصبِ.

قوله: «فَعَدَلَكَ» قرأ[3] الكوفيون «عَدَلَك» مخففاً. والباقون/ مثقلاً. [٩٠٦/ب] فالتثقيل بمعنىٰ: جَعَلَكَ متناسِبَ الأطرافِ، فلم يجعَلْ إحدى يَدَيْكَ أو رِجْلَيْكَ أطولَ، ولا إحدى عينَيْك أَوْسَعَ، فهو من التَّعْديلِ. وقراءةُ التخفيفِ تحتمل هذا، أي: عَدَلَ بعضَ أعضائِك ببعضٍ. وتحتمل أَنْ تكونَ من العُدولِ، أي: صَرَفَك إلى ما شاء من الهيئاتِ والأشكالِ والأشباهِ.

آ. (٨) قوله: ﴿في أيِّ صُورَةٍ﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بـ «رَكَّبَكَ» و «ما» مزيدةٌ على هذا، و «شاءَ» صفةٌ لـ «صورةٍ»،

---

(١) مكان دَمِثٌ: ليِّن المَوْطِىء، وأرض دِمَثْر: سهلة.
(٢) المحتسب ٢/ ٣٥٣، والبحر ٨/ ٤٣٦.
(٣) السبعة ٦٧٤، والتيسير ٢٢٠، والحجة ٧٥٣، والبحر ٨/ ٤٣٧، والقرطبي ١٩/ ٢٤٦، والنشر ٢/ ٣٩٩.

ولم يَعْطِفْ «رَكَّبَكَ» على ما قبله بالفاءِ، كما عَطَفَ ما قبلَه بها؛ لأنه بيانٌ لقولِه: «فَعَدَلَكَ». والتقدير: فَعَدَلَكَ: ركَّبك في أيِّ صورةٍ من الصورِ العجيبةِ الحسنةِ التي شاءها. والمعنى: وَضَعَكَ في صورةٍ اقتضَتْها مَشيئتُه: مِنْ حُسْنٍ وقُبْحٍ وطُولٍ وقِصَرٍ وذُكورةٍ وأُنوثةٍ. الثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، أي: رَكَّبك حاصلاً في بعض الصور. الثالث: أنه يتعلَّقُ بعَدَلَكَ، نقله الشيخ[1] عن بعض المتأوِّلين، ولم يَعْتَرِضْ عليه، وهو مُعْتَرَضٌ: بأنَّ في «أيّ» معنى الاستفهام، فلها صدرُ الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدَّمَها؟

وكأنَّ الزمخشري[2] استشعر هذا فقال: «ويكونُ في «أيّ» معنى التعجبِ، أي: فَعَدَلَكَ في أيٍّ[3] صورةٍ عجيبةٍ». وهذا لا يَحْسُنُ أَنْ يكونَ مُجَوِّزاً لِتَقَدُّمِ العاملِ على اسمِ الاستفهامِ، وإنْ دَخَله معنى التعجب. ألا ترىٰ أنَّ كيفَ وأنَّىٰ وإنْ دَخَلهما معنى التعجبِ لا يتقدَّم عاملُهما عليهما. وقد اختلف النحويون في اسم الاستفهام إذا قُصِدَ به الاستثباتُ[4]: هل يجوزُ تقديمُ عاملِه أم لا؟ والصحيح أنه لا يجوزُ، وكذلك لا يجوز أن يتقدَّمَ عاملُ «كم» الخبريةِ عليها لشَبَهِها في اللفظ بالاستفهاميةِ فهذا أَوْلَىٰ، وعلى تعلُّقِها بـ«عَدَلَكَ» تكون «ما» منصوبةً بـ«شاء»، أي: رَكَّبَكَ ما شاءَ من التركيبِ، أي: تركيباً حَسَناً، قاله الزمخشري[5]، فظاهرُه أنها منصوبةٌ على المصدر.

---

(١) البحر ٨/ ٤٣٧ قال: «أي: فعدلك في صورة أي صورة».

(٢) الكشاف ٤/ ٢٢٨ وبدأ كلامه بقوله: «ويجوز أن يتعلق بـ عدلك...».

(٣) سقط قوله «أي» من الكشاف.

(٤) (ش): الاستئناف.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٢٨.

وقال أبو البقاء[1]: «ويجوز أَنْ تكونَ «ما» زائدةً، وأَنْ تكونَ شرطيةً، وعلى الأمرَيْن: الجملةُ نعتٌ لـ «صورة»، والعائدُ محذوفٌ، أي: رَكَّبك عليها. و «في» تتعلَّقُ بـ «رَكَّبك». وقيل: لا موضعَ للجملةِ؛ لأن «في» تتعلَّقُ بأحد الفعلَيْن، والجميعُ كلامٌ واحدٌ، وإنما تقدُّمُ الاستفهامِ على «ما» هو حَقُّه. قوله: «بأحد الفعلَيْنِ» يعني: شاءَ ورَكَّبك. وتَحَصَّل في «ما» ثلاثةُ أوجهٍ: الزيادةُ، وكونُها شرطيَّةً، وحينئذٍ جوابُها محذوفٌ، والنصبُ على المصدريةِ، أي: واقعةٌ موقعَ مصدرٍ.

آ. (٩) والعامَّةُ: «يُكَذِّبُون» خطاباً. والحسن[2] وأبو جعفر وشَيْبَةُ بياء الغَيْبة.

آ. (١٠) قوله: ﴿وإنَّ عليكم﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعل تُكَذِّبون، أي: تُكَذِّبُون والحالةُ هذه، ويجوز أَنْ تكونَ مستأنفةً، أخبرهم بذلك لينزَجِروا.

آ. (١٢) قوله: ﴿يَعْلَمُوْن﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً، وأَنْ يكونَ حالاً من ضمير «كاتبين»، وأَنْ يكونَ نعتاً لـ «جحيم»، وأَنْ يكونَ مستأنفاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿يَصْلَوْنَها﴾: يجوزُ فيه أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعِه خبراً، وأَنْ يكونَ مستأنفاً. وقرأ العامَّةُ

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٢.

(٢) النشر ٢/٣٩٩، والإتحاف ٢/ ٥٩٤، والبحر ٨/ ٤٣٧.

«يَصْلَوْنَها» مخففاً مبنياً للفاعل. وابن مقسم[1] مشدَّداً مبنياً للمفعولِ، وتقدَّم مثلُه.

آ. (١٩) **قوله: ﴿يومَ لا تَمْلِكُ﴾**: قرأ[2] ابن كثير وأبو عمرو برفع «يوم» على أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أي: هو يومُ. وجَوَّز الزمخشري[3] أَنْ يكونَ بدلاً مِمَّا قبلَه، يعني قولَه: «يومَ الدين». وقرأ أبو عمروٍ في روايةٍ «يومٌ» مرفوعاً منوناً على قَطْعِه عن الإضافة، وجَعَلَ الجملةَ نعتاً له، والعائدُ محذوفٌ، أي: لا يَمْلِكُ فيه. وقرأ الباقون «يومَ» بالفتح. وقيل: هي فتحةُ إعرابٍ، ونصبُه بإضمار أعني أو يَتجاوزون، أو بإضمار اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به، وعلى رأي الكوفيين[4] يكون خبراً لمبتدأ مضمر، وإنما بُني لإضافتِه للفعل، وإن كان معرباً، كقولِه «هذا يوم ينفع»[5] وقد تقدَّم.

[تمّت بعونه تعالى سورة الانفطار]

---

(١) البحر ٨/٤٣٧.

(٢) السبعة ٦٧٤، والنشر ٢/٣٩٩، والحجة ٧٥٣، والبحر ٨/٤٣٧، والقرطبي ١٩/٢٤٩، والتيسير ٢٢٠. وفي نسخة عارف «ابن كثير وأبو جعفر».

(٣) الكشاف ٤/٢٢٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠، والارتشاف ٢/٥٥٢.

(٥) الآية ١١٩ من المائدة.

سورة التطفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَيْلٌ﴾: مبتدأٌ، وسَوَّغَ الابتداءَ به كونُه دعاءً. ولو نُصِبَ لجاز. وقال مكي[١]: «والمختارُ في «وَيْل» وشبهِه إذا كان غيرَ مضافٍ الرفعُ. ويجوزُ النصبُ، فإنْ كانَ مضافاً أو مُعَرَّفاً كان الاختيارُ/ [٩٠٧/أ] فيه النصبَ نحو: «وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا»[٢]. و «للمُطَفِّفين» خبرُه.

والمُطَفِّفُ: المُنَقِّصُ. وحقيقتُه: الأَخْذُ في كيلٍ، أو وَزْنٍ، شيئاً طفيفاً، أي: نَزْراً حقيراً، ومنه قولُهم: «دونَ الطَّفيف»، أي: الشيء التافِه لقلَّتِه.

آ. (٢) قوله: ﴿على الناس﴾: فيه أوجهٌ: أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ بـ «اكْتالوا» و «على» و «مِنْ» تَعْتَقِبان هنا. قال الفراء[٣]: «يقال: اكْتَلْتُ على الناس: استَوْفَيْتُ منهم، واكْتَلْتُ منهم: أَخَذْتُ ما عليهم» وقيل:

---

(١) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٢.

(٢) الآية ٦١ من طه.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٤٦. وسقط قول الفراء كله من نسخة الأصل.

«علىٰ» بمعنى «مِنْ». يقال: اكْتَلْتُ عليه ومنه، بمعنىً، والأولُ أوضحُ[1]. وقيل: «على» تتعلَّقُ بـ«يَسْتَوْفُون». قال الزمخشري[2]: «لَمَّا كان اكْتِيالُهم اكتيالاً يَضُرُّهُمْ ويُتَحامَلُ فيه عليهم أبدلَ «على» مكانَ «مِنْ» للدلالة على ذلك. ويجوزُ أن تتعلَّقَ بـ«يَسْتَوْفون»، وقدَّم المفعولَ على الفعل لإِفادةِ الخصوصيةِ، أي: يَسْتَوْفون على الناس خاصةً، فأمَّا أنفسُهم فَيَسْتَوْفون لها» انتهى. وهو حسنٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿كالُوْهم أو وَزَنُوْهم﴾: رُسِمتا في المصحفِ بغير ألفٍ بعد الواوِ في الفعلَيْن، فمِنْ ثَمَّ اختلفَ الناسُ في «هم» على وجهين، أحدُهما: هو ضميرُ نصبٍ، فيكونُ مفعولاً به، ويعودُ على الناس، أي: وإذا كالُوا الناسَ، أو وَزَنوا الناسَ. وعلى هذا فالأصلُ في هذَيْن الفعلَيْن التعدِّي لاثنين، لأحدِهما بنفسِه بلا خِلافٍ، وللآخرِ بحرفِ الجرِّ، ويجوزُ حَذْفُه. وهل كلٌّ منهما أصلٌ بنفسِه، أو أحدُهما أصلٌ للآخر؟ خلافٌ مشهورٌ. والتقدير: وإذا كالوا لهم طعاماً أو وَزَنُوه لهم، فحُذِف الحرفُ[3] والمفعولُ المُسَرَّح[4]. وأنشد الزمخشريُّ[5]:

٤٥١٣ـ ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً
ولقد نَهَيْتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ

---

(١) عارف: «أصح».
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٣) أي: اللام.
(٤) أي: طعاماً.
(٥) الكشاف ٤/ ٢٣٠. والبيت لا يُعْرف قائله. وهو في المقتضب ٤/ ٤٨، والخصائص ٣/ ٥٨، والإنصاف ٣١٩، وابن يعيش ٥/ ٧١.

أي: جَنَيْتُ لك. والثاني: أنه ضميرُ رفعٍ مؤكِّدٍ للواو. والضميرُ عائدٌ على المطففين[1]، ويكونُ على هذا قد حَذَفَ المَكيلَ والمَكيلَ له والموزونَ والموزونَ لهُ. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ رَدَّ هذا، فقال[2]: «ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ ضميراً مرفوعاً للمطفِّفين؛ لأنَّ الكلامَ يَخْرُجُ به إلى نَظْمٍ فاسدٍ، وذلك أنَّ المعنى: إذا أخذوا من الناسِ اسْتَوْفُوا، وإذا أعطَوْهم أَخْسَروا. فإنْ جَعَلْتَ الضميرَ للمطفِّفين انقلبَ إلى قولِك: إذا أخذوا من الناسِ اسْتَوْفَوْا، وإذا تَوَلَّوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أَخْسَروا، وهو كلامٌ مُتَنَافِرٌ؛ لأنَّ الحديثَ واقعٌ في الفعل لا في المباشر».

قال الشيخ[3]: «ولا تنافُرَ فيه بوجهٍ، ولا فرقَ بين أَنْ يؤكَّد الضميرُ أو لا يُؤَكَّد، والحديثُ واقعٌ في الفعل. غايةُ ما في هذا أنَّ متعلقَ الاستيفاء ـ وهو على الناس ـ مذكورٌ، وهو في «كالُوهم أو وَزَنُوهم» محذوفٌ للعلم به؛ لأنَّه من المعلوم أنهم لا يُخْسِرون ذلك لأنفسهم».

قلت: الزمخشريُّ يريدُ أَنْ يُحافظَ على أنَّ المعنى مرتبطٌ بشيئَيْن: إذا أخذوا مِنْ غيرِهم، وإذا أَعْطَوْا غيرَهم، وهذا إنما يَتِمُّ على تقديرِ أَنْ يكونَ الضميرُ منصوباً عائداً على الناس، لا على كونِه ضميرَ رفعٍ عائداً على المطفِّفين، ولا شكَّ أن هذا المعنىٰ الذي ذكَره الزمخشريُّ وأراده أَتَمُّ وأحسنُ مِنْ المعنى الثاني. ورجَّح الأوّلَ سقوطُ الألفِ بعد الواوِ، ولأنه دالٌّ على اتصالِ الضميرِ، إلاَّ أنَّ الزمخشري[4] استدركه[5] فقال: «والتعلُّقُ

(١) أي: كالوا ـ هم ـ، أي: المطففون.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٣) البحر ٨/ ٤٣٩.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٠.
(٥) الأصل وعارف: اشتركه.

في إبطالِه بخطِّ المصحفِ وأنَّ الألفَ التي تُكتب بعد واوِ الجمعِ غيرُ ثابتةٍ فيه، ركيكٌ لأنَّ خَطَّ المصحفِ لم يُراعِ في كثيرٍ منه حَدَّ المصطلحِ عليه في علمِ الخطِّ، على أني رأيْتُ في الكتبِ المخطوطةِ بأيدي الأئمةِ المُتْقِنين هذه الألفَ مرفوضةً لكونِها غيرَ ثابتةٍ في اللفظِ والمعنى جميعاً؛ لأنَّ الواوَ وحدَها مُعْطِيَةٌ معنىٰ الجَمْع، وإنما كُتِبت هذه الألفُ تَفْرِقَةً بين واوِ الجمعِ وغيرِها في نحو قولِك: «هم [لم][1] يَدْعُوا»، و «هو يَدْعُو»، فمَنْ لم يُثْبِتْها قال: المعنى كافٍ في التفرقةِ بينهما، وعن عيسى بنِ عمرَ وحمزةَ أنَّها يرتكبان ذلك، أي: يجعلان الضميرَيْن للمطففين، ويقفان عند الواوَيْن وُقَيْفَةً يُبيِّنان بها ما أرادا».

ولم يَذْكُرْ فعلَ الوزنِ أولاً؛ بل اقتصر على الكيلِ، فقال: «إذا اكْتالوا» ولم يَقُلْ: أو اتَّزَنوا، كما قال ثانياً: أو وَزَنُوهم. قال الزمخشري[2]: «كأنَّ المطفِّفين كانوا لا يأخذون ما يُكال ويُوْزَنُ إلاَّ بالمكاييلِ دون الموازينِ لتمكُّنهم بالاكتيالِ من الاستيفاءِ والسَّرِقَة؛ لأنَّهم يُدَغْدِعُون ويَحْتالون في المَلْء، وإذا أَعْطَوْا/ كالُوا ووزَنوا لتمكُّنِهم من البَخْسِ في النوعَيْن جميعاً». [٩٠٧/ب]

قولُه: «يُخْسِرون» جوابُ «إذا» وهو مُعَدَّىً بالهمزة. يقال: خَسِرَ الرجلُ، وأَخْسَرْتُه أنا، فمفعولُه محذوفٌ، أي: يُخْسِرون الناسَ مَتاعَهم.

آ. (٤) **قوله: ﴿أَلا يَظُنُّ﴾**: الظاهرُ أنَّها «ألا» التحضيضيةُ، حَضَّهم على ذلك، ويكونُ الظنُّ بمعنىٰ اليقين. وقيل: هي لا النافيةُ دخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ.

---

(١) زيادة من الكشاف.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٣١.

آ. (٦) قوله: ﴿يومَ يقومُ﴾: يجوزُ نصبُه بـ «مَبْعُوثون»، قاله الزمخشري[١]، أو بـ يُبْعَثون» مقدَّراً، أو على البدلِ مِنْ محلِّ «يوم»، أو بإضمارِ «أَعْني»، أو هو مرفوعُ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمرٍ، أو مجرورٌ بدلاً من «ليومٍ عظيمٍ»، وإنما بُني في هذَيْن الوجهَيْن على الفتحِ لإضافتِه للفعل، وإن كان مضارعاً، كما هو رأي الكوفيين[٢]، ويَدُلُّ على صحة هذَيْن الوجهين قراءةُ زيدِ بنِ علي[٣] «يومُ يقومُ» بالرفعِ، وما حكاه أبو معاذٍ القارئُ «يومِ» بالجرِّ على ما تقدَّم.

آ. (٧) قوله: ﴿لَفي سِجِّين﴾: اختلفوا في نون «سِجِّين». فقيل: هي أصليةٌ. واشتقاقهُ من السَّجْنِ وهو الحَبْسُ، وهو بناءُ مبالغةٍ، فسِجِّين من السَّجْنِ كسِكِّير من السُّكْر. وقيل: بل هي بدلٌ من اللامِ، والأصلُ: سِجِّيل، مشتقاً من السِّجِلِّ وهو الكتابُ. واختلفوا فيه أيضاً: هل هو اسمُ موضعٍ، أو اسمُ كتابٍ مخصوصٍ؟ وهل هو صفةٌ أو عَلَمٌ منقولٌ مِنْ وصفٍ كحاتِم. وهو مصروفٌ إذ ليس فيه إلاَّ سببٌ واحدٌ وهو العَلَمِيَّةُ، وإذا كان اسمَ مكانٍ، فقوله «كتابٌ مَرْقُوْمٌ»: إمَّا بدلٌ منه، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وهو ضميرٌ يعودُ عليه، وعلى التقديرَيْن فهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو المكانَ فقيل: التقدير: هو مَحَلُّ كتابٍ، ثم حُذِفَ المضافُ. وقيل: التقديرُ: وما أدراك ما كتابُ سِجِّين؟ فالحذفُ: إمَّا مِنْ الأولِ، وإمَّا مِنْ الثاني. وأمَّا إذا قُلْنا: إنه اسمٌ لـ «كتاب» فلا إشكال.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣١.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٥٢، والدر المصون ٤/ ٥٢٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٤٠، والشواذ ١٧٠.

وقال ابن عطية[1]: «مَنْ قال: إنَّ سِجِّيناً موضعٌ فكتابٌ مرفوعٌ، على أنه خبرُ «إنّ» والظرفُ الذي هو «لفي سِجِّين» مُلْغَى، ومَنْ جعله عبارةً عن الخَسارة، فكتابٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، التقدير: هو كتابٌ، ويكونُ هذا الكلامُ مفسِّراً لِسجِّين ما هو؟»انتهىٰ، وهذا لا يَصِحُّ البتة؛ إذ دخولُ اللامِ يُعَيِّنُ كونَه خبراً فلا يكونُ مُلْغىٰ. لا يقال: اللامُ تَدْخُلُ على معمولِ الخبرِ فهذا منه فيكونُ مُلْغى؛ لأنه لو فُرِضَ الخبرُ وهو «كتابٌ» عاملاً أو صفتُه عاملةٌ وهو «مرقوم»[2] لامتنعَ ذلك. أمَّا مَنْعُ عملِ «كتابٌ» فلأنَّه موصوف، والمصدرُ الموصوفُ لا يعمل. وأمَّا امتناعُ عملِ «مرقومٌ» فلأنَّه صفةٌ، ومعمولُ الصفةِ لا يتقدَّمُ على موصوفِها. وأيضاً فاللامُ إنما تدخُلُ على معمولِ الخبر بشرطِه، وهذا ليس معمولاً للخبرِ، فتعيَّنَ أَنْ يكونَ الجارُّ هو الخبرَ، وليس بملغى. وأمَّا قولُه ثانياً «ويكون هذا الكلامُ مفسِّراً لسِجِّين ما هو» فمُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو الخسَارَ الذي جُعِلَ الضميرُ عائداً عليه مُخْبِراً عنه بـ «كتابٌ».

وقال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: قد أخبر الله تعالىٰ عن كتاب الفجار بأنَّه في سِجِّين وفَسَّر سِجِّيناً بـ «كتاب مرقوم» فكأنه قيل: إنَّ كتابَهم في كتابٍ مرقوم فما معناه؟ قلت: «سِجِّين» كتابٌ جامعٌ، هو ديوانُ الشرِّ دَوَّن الله فيه أعمال الشياطين وأعمال الكفَرَةِ والفَسَقَةِ من الجنِّ والإِنس، وهو كتابٌ مَسْطورٌ بَيِّنُ الكِتابةِ، أو مَعْلَمٌ يَعْلَمُ مَنْ رآهُ أنه لا خَيْرَ فيه فالمعنىٰ: أنَّ ما كُتِبَ مِن أعمالِ الفُجَّارِ مُثْبَتٌ في ذلك الديوانِ،

---

(١) المحرر ١٦/٢٥٣.

(٢) الأصل وعارف: مرفوع.

(٣) الكشاف ٤/٢٣١.

ويُسَمَّى سِجِّيلاً فِعِّيلاً من السَّجْلِ وهو الحَبْسُ والتضييق؛ لأنه سببُ الحَبْسِ والتضييق في جهنم» انتهى.

آ. (٩) والرَّقْمُ: الخَطُّ. وقيل: الخَتْمُ بلغة حِمْيَرٍ[١]، والصحيحُ الأولُ. قال[٢]:/ [٩٠٨/أ]

٤٥١٤ـ سأَرْقُمُ في الماءِ القَراحِ إليكُمُ
على بُعْدِكُمْ إنْ كان للماءِ راقِمُ

وتقدَّمت هذه المادةُ في الكهف[٣].

آ. (١١) قوله: ﴿الذين يُكَذِّبون﴾: يجوزُ فيه الإتباعُ نعتاً وبدلاً وبياناً، والقطعُ رفعاً ونصباً.

آ. (١٣) قوله: ﴿إذا﴾: العامَّةُ على الخبر. والحسن[٤] «أإذا» على الاستفهامِ الإنكاريِّ. والعامَّةُ «تُتْلى» بتاءين[٥] مِنْ فوقُ، وأبو حيوة وابن مقسم بالياء مِنْ تحتُ؛ لأن التأنيث مجازيٌّ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بَلْ ران﴾: قد تقدَّم وَقْفُ حفص على «بل» في الكهف[٦]. والرَّيْنُ والرانُ الغِشاوة على القلبِ، كالصَّدَأ على الشيءِ

---

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (رقم) والقرطبي ١٩/ ٢٥٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/ ٤٤٥.
(٤) البحر ٨/ ٤٤١، والإتحاف ٢/ ٥٩٦.
(٥) الإتحاف ٢/ ٢٩٦، والبحر ٨/ ٤٤١، والقرطبي ١٩/ ٢٥٩.
(٦) انظر: السبعة ٦٧٥ وليس لحفص وقف على «بل» في الكهف.

الصقيلِ من سيفٍ ومِرْآة ونحوِهما. قال الشاعر[1]:

٤٥١٥ـ وكم رانَ مِنْ ذنبٍ على قلبِ فاجِرٍ
فتابَ مِنَ الذنبِ الذي ران وانْجَلَىٰ

وأصلُ الرَّيْنِ: الغلبةُ، ومنه: رانَتِ الخمرُ على عقلِ شاربِها. وران الغَشْيُ على عقل المريض. قال[2]:

٤٥١٦ـ .... رانَتْ به الخَمْـ
ـرُ ....

وقال الزمخشري[3]: «يقال: ران عليه الذنبُ وغان، رَيْناً وغَيْناً. والغَيْنُ الغَيْم. ويقال: ران فيه النومُ: رَسَخَ فيه، ورانَتْ به الخمرُ: ذَهَبَتْ به». وحكى أبو زيد[4]: «رِيْنَ بالرَّجل رَيْناً: إذا وقع في أَمْرٍ لم يستطعِ الخروجَ منه». قلت: ويقال: ران راناً ورَيْناً. فجاء مصدرُه مفتوحَ العين وساكنَها. و «ما كانوا» هو الفاعلُ. و «ما» يُحتمل أَنْ تكونَ مصدريةً، وأَنْ تكونَ بمعنىٰ الذي، والعائدُ محذوفٌ. وأُمِيْلَتْ ألفُ «ران» وفُخِّمَتْ،

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٦٠، والماوردي ٤/ ٤٢٠..

(٢) تمامه:

ثم لَمَّا رآه رانَتْ به الخَمْـ ـرُ وأن لا تَرِينَهُ باتِّقاءِ

وهو لأبي زُبَيْد، في اللسان «رين» والقرطبي ١٩/ ٢٦٠، ومجاز القرآن ٢/ ٢٨٩.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٢.

(٤) انظر: اللسان «رين».

فأمالها[1] الأخَوان وأبو بكر وفَخَّمها الباقون، وأُدغِم لامُ «بل» في الراء وأُظْهِرَتْ[2].

آ. (١٥) قوله: ﴿عن ربِّهم﴾: متعلِّقٌ بالخبرِ، وكذلك «يومئذٍ». والتنوينُ عوضٌ من جملةٍ تقديرُها: يومَ إذ يقومُ الناسُ؛ لأنه لم يناسِبْ إلاَّ تقديرُها.

آ. (١٧) قوله: ﴿يُقال﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ القائمُ مقامَ الفاعلِ ما دلَّتْ عليه جملةُ قولِه «هذا الذي كُنتم». ويجوزُ أَنْ يكونَ الجملةَ نفسَها، ويجوزُ أَنْ يكونَ المصدرَ، وقد تقدَّم تحريرُه أولَ البقرة[3].

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفي عِلِّيِّين﴾: هو خبر «إنَّ». وقال ابنُ عطية[4] هنا كما قال هناك، ويُرَدُّ عليه بما تقدَّم. وعِلِّيُّون جمع عِلِّيّ، أو هو اسمُ مكانٍ في أعلى الجنة، وجَرَىٰ مَجْرَىٰ جمع العقلاء فرُفع بالواوِ ونُصِبَ وجُرَّ بالياء مع فوات شرطِ العقل. وقال أبو البقاء[5]: «واحدُهم عِلِّيّ وهو الملك. وقيل: هي صيغةُ الجمع مثلَ عشرين» ثم ذكر نحواً مِمَّا ذَكَرَهُ في «سِجِّين» مِنْ الحَذْفِ المتقدِّم[6]. وقال الزمخشري[7]:

---

(١) انظر: السبعة ٦٧٥، والقرطبي ١٩/ ٢٦١، والنشر ٢/ ٦٠، والحجة ٧٥٤، والبحر ٨/ ٤٤١.

(٢) انظر: السبعة ٦٧٥، والتيسير ١٤٢، والحجة ٧٥٤، والبحر ٨/ ٤٤١.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ١٣٦.

(٤) المحرر ١٦/ ٢٥٦ حيث قال: «الظرف ملغى» وراجع إعرابه للآية ٧.

(٥) الإملاء ٢/ ٢٨٣.

(٦) قال: «وقيل التقدير: ما كتاب عليين».

(٧) الكشاف ٤/ ٢٣٢.

«عِلِّيُّون: عَلَمٌ لديوانِ الخبر الذي دُوِّن فيه كلُّ ما عَمِلَتْه الملائكةُ وصُلَحاءُ الثقلَيْنِ، منقولٌ مِنْ جَمْع «عِلِّيّ» فِعِّيل من العُلُو كـ «سِجِّين» مِنْ السَّجْن»، سُميٌ بذلك: إمَّا لأنه سببُ الارتفاعِ، وإمَّا لأنه مرفوعٌ في السماءِ السابعةِ». قلت: وتلك الأقوالُ الماضيةُ في «سِجِّين» كلُّها عائدةٌ هنا[1].

آ. (٢١) قوله: ﴿يَشْهَدُه﴾: جملةٌ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً ثانيةً، وأَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿تَعْرِفُ﴾: العامَّةُ على إسنادِ الفعلِ إلى المخاطب، أي: تَعْرِفُ أنت يا محمدُ، أو كلُّ مَنْ صَحَّ منه المعرفةُ.

وقرأ[2] أبو جعفر وابن أبي إسحاق وشيبةُ وطلحةُ ويعقوبُ والزعفراني «تُعْرَفُ» مبنياً للمفعول، «نَضْرَةُ» رَفْعٌ على قيامِها مقَامَ الفاعلِ. وعلي بن زيد[3] كذلك إلاَّ أنَّه بالياءِ أسفلَ لأنَّ التأنيثَ مجازي.

[وقوله[4]: «يَنْظرون» حالٌ من الضمير المستكنِّ في الخبر أو مستأنف[5]] [و «على الأرائك» متعلق بـ «يَنْظرون» أو حال من ضميره، أو حال مِنْ ضمير المستكنّ في الخبر[6]].

---

(١) راجع الآية ٧.

(٢) النشر ٢/٣٩٩، والإتحاف ٢/٥٩٧، والبحر ٨/٤٤٢، والقرطبي ١٩/٢٦٤.

(٣) في البحر: زيد بن علي.

(٤) عاد إلى الآية ٢٣.

(٥) ما بين معقوفين سقط من نسخة ش.

(٦) ما بين معقوفين من نسخة عارف.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنْ رَحِيقٍ﴾: الرحيق: الشرابُ الذي لا غِشَّ فيه. وقيل: أجودُ الخمر. وقال حسان[١]:

٤٥١٧ـ ....

بَرَدىٰ يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

آ. (٢٦) قوله: ﴿خِتامُه﴾: قرأ الكسائيُّ[٢] «خاتَمُه» بفتح التاءِ بعد الألف. والباقون بتقديمِها على الألف، فوجهُ قراءةِ الكسائيِّ أنَّه جعله اسماً لِما تُخْتَمُ به الكأسُ بدليلِ قولِه «مَخْتوم»، ثم بيَّنَ الخاتَمَ ما هو؟ ورُوِيَ عن الكسائيِّ أيضاً كَسْرُ التاءِ، فيكونُ كقولِه تعالىٰ: «خاتَمَ النبيين»[٣] والمعنى: خاتَمٌ رائحتُهُ مِسْكٌ، ووجهُ قراءةِ الجماعةِ أنَّ الخِتامَ هو الطينُ الذي يُخْتَمُ به الشيءُ، فجُعِل بَدَلَه المِسْكُ. قال الشاعر[٤]:

٤٥١٨ـ كأنَّ مُشَعْشَعاً مِنْ خَمْرِ بُصْرىٰ

...... البُخْتُ مَسْدودَ الخِتامِ

وقيل: خَلْطُه ومِزاجُه. وقيل: خاتِمتُه، أي: مَقْطَعُ شُرْبِهِ يَجِدُ فيه الإِنسانُ ريحَ المِسْكِ. والتنافُسُ: المغالبة في الشيء النفيسِ. يقال: نَفِسْتُ به نَفاسَةً، أي: بَخِلْتُ به، وأصلُه مِنَ النَّفْس لعِزَّتها.

---

(١) تقدم برقم ٣٤٩١.

(٢) السبعة ٦٧٦، والبحر ٨/ ٤٤٢، والتيسير ٢١١، والحجة ٧٥٤، والنشر ٢/ ٣٩٩، والقرطبي ١٩/ ٢٦٥.

(٣) الآية ٤٠ من الأحزاب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٤٢. وقبل قوله «البخت» لفظة غير واضحة في النسخ، رسمت في البحر «نمته». والبخت: الإبل.

آ. (٢٧) قوله: ﴿مِنْ تَسْنيم﴾: التَّسْنيم اسمٌ لعَيْنٍ في الجنة. قال الزمخشري[١]: «تَسْنِيم عَلَمٌ لعَيْنٍ بعينها، سُمِّيت بالتَّسْنيم الذي هو مصدرُ سَنَمَه: إذا رفعه». قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنه كان مِنْ حَقِّه أن يُمْنَعَ الصرفَ للعَلَمِيَّة والتأنيث، وإنْ كان مجازياً. ولا يَقْدَحُ في ذلك كونُه مذكَّرَ الأصلِ؛ لأنَّ العِبْرَةَ بحالِ العَلَمِيَّةِ. ألا ترى نَصَّهم على أنه لو سُمِّي بزيد امرأةٌ وَجَبَ المَنْعُ، وإن كان في «هِنْد» وجهان. اللهم إلَّا أَنْ تقولَ: ذَهَبَ بها مَذْهَبَ الهِنْد ونحوِه، فيكونَ كواسِط ودابِق.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَيْناً﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه حالٌ، قاله الزجاج[٢]، يعني مِنْ «تَسْنيم» لأنَّه عَلَمٌ لشيءٍ بعينِه، إلَّا أنه يُشْكِل بكونه جامداً. الثاني: أنه منصوبٌ على المدح، قاله الزمخشري[٣]. الثالث: أنها منصوبةٌ بـ يُسْقَوْنَ مقدراً، قاله الأخفش[٤]. وقوله: «يَشْرب» بها، أي: مِنْها، أو الباءُ زائدةٌ، أو ضُمِّن «يَشْربُ» معنى يَرْوي. وتقدَّم هذا مُشْبعاً في سورة الإنسان[٥].

آ. (٢٩) قوله: ﴿من الذين آمنوا﴾: متعلِّقٌ بـ «يَضْحكون»، أي: مِنْ أجلِهم، وقُدِّمَ لأجل الفواصلِ. والتغامُز: الرَّمْزُ بالعينِ والحاجبِ.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣٣.
(٢) معاني القرآن ٥/ ٣٠١.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٣٣.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٥٣٢، وأجاز أيضاً النصب على المدح.
(٥) انظر إعرابه للآية ٦.

آ. (٣١) **قوله: ﴿فاكِهين﴾**: قرأ[1] حفص «فَكِهين» دون ألف. والباقون بها. فقيل: هما بمعنىً. وقيل: فكهين: أَشِرين، وفاكهين: مِنْ التفكُّهِ. وقيل: فكِهين: فَرِحين، وفاكهين ناعمين. وقيل: فاكهين أصحابُ فاكهةٍ ومِزاح.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿وإذا رَأَوْهم﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ المرفوعُ للكفار، والمنصوبُ للمؤمنين، ويجوزُ العكسُ، وكذلك الضميران[2] في «أُرْسِلوا عليهم».

آ. (٣٤) **قوله: ﴿فاليومَ﴾**: منصوبٌ بـ «يَضْحَكون». ولا يَضُرُّ تقديمُه على المبتدأ؛ لأنَّه لو تقدَّم العاملُ هنا لجاز؛ إذا لا لَبْسَ، بخلاف «زيدٌ قام في الدار» لا يجوز: في الدار زيدٌ قام.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿على الأَرائِك يَنْظرون﴾**: كما تقدَّم في نظيره[3].

آ. (٣٦) **قوله: ﴿هل ثُوِّبَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ الاستفهاميةُ معلَّقةً للنظر قبلها، فتكونَ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافض. ويجوز أَنْ تكونَ على إضمارِ القول، أي: يقولون: هل ثُوِّبَ. وثُوِّبَ، أي: جُوْزِيَ. يُقال: ثَوَّبه وأثابه. قال الشاعر[4]:

---

(١) السبعة ٦٧٦، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ١٩/٢٦٧، والنشر ٢/٣٥٤، والبحر ٨/٤٤٣، والحجة ٧٥٥.

(٢) في الأصل: الضمير.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٣.

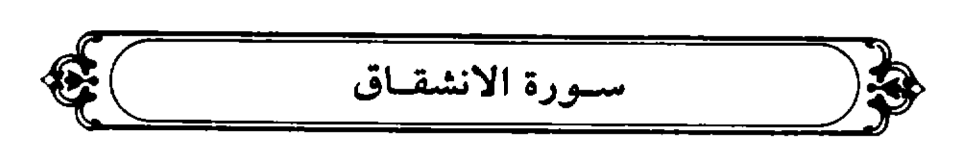
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٤٤٣.

٤٥١٩ـ سَأَجْزِيكَ أو يَجْزِيكَ عني مُثَوِّبٌ
وحَسْبُكَ أَنْ يُثْنَىٰ عليكَ وتُحْمَدَا

وأدغم[1] أبو عمرٍو والكسائيُّ وحمزةُ لامَ «هل» في الثاء. وقوله «ما كانوا» فيه حَذْفٌ، أي: ثوابَ ما كانوا. و «ما» موصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة التطفيف]

(١) السبعة ٦٧٦، والنشر ٢/٦، والبحر ٨/٤٤٣، والإتحاف ٢/٥٩٨.



سورة الانشقاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿إذا السَّماءُ﴾**: كقولِه: «إذا الشمس كُوِّرت»[١] في إضمارِ الفعلِ وعَدَمِه. وفي «إذا» هذه احتمالان، أحدهما: أَنْ تكونَ شرطيةً. والثاني: أَنْ تكونَ غيرَ شرطيةٍ. فعلى الأول في جوابها خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه «أَذِنَتْ»، والواوُ مزيدةٌ. الثاني: أنه «فَمُلاقِيه»، أي: فأنت مُلاقِيْه. وإليه ذهب الأخفش[٢]. الثالث: أنَّه «يا أيُّها الإِنسانُ» على حَذْفِ الفاء. الرابع: أنه «يا أيُّها الإنسانُ» أيضاً، ولكن على إضمارِ القولِ، أي: يقال: يا أيها الإِنسانُ. الخامس: أنه مقدرٌ تقديرُه: بُعِثْتُم. وقيل: تقديرُه: لاقىٰ كلُّ إنسانٍ كَدْحَه. وقيل: هو ما صَرَّح به في سورتَيْ التكوير والانفطار، وهو قولُه: «عَلِمَتْ نفسٌ»[٣] قاله الزمخشري[٤]، وهو حسنٌ.

وعلى الاحتمال الثاني فيها وجهان، أحدُهما: أنها منصوبةٌ مفعولاً

---

(١) الآية ١ من التكوير.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٣٤.

(٣) الآية ١٤ من التكوير، والآية ٥ من الانفطار.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٤.

بها، بإضمار اذكرْ. والثاني: أنها مبتدأٌ، وخبرُها «إذا» الثانية، والواوُ مزيدةٌ، تقديرُه: وقتُ انشقاقِ السماءِ وقتُ مَدِّ الأرض، أي: يقع الأمران في وقتٍ واحد، قاله الأخفشُ[1] أيضاً. والعاملُ فيها إذا كانت ظرفاً عند الجمهور جوابُها: إمَّا الملفوظُ به، وإمَّا المقدَّرُ. وقال مكي[2]: «وقيل: العاملُ «انشَقَّتْ». وقال ابن عطية[3]: «قال بعضُ النحاة: العامل «انْشَقَّتْ»، وأبى ذلك كثيرٌ من أئمتهم؛ لأنَّ «إذا» مضافةٌ إلى «انشَقَّتْ»، ومَنْ يُجِزْ ذلك تَضْعُفْ عنده الإضافةُ ويَقْوىٰ معنى الجزاء.

وقرأ العامَّةُ «انشَقَّتْ» بتاءِ التأنيث ساكنةً، وكذلك ما بعده. وقرأ[4] أبو عمرو في روايةِ عُبَيْد بن عقيل[5] بإشمام الكسر في الوقف خاصة، وفي الوصل بالسكونِ المَحْض. قال أبو الفضل[6]: «وهذا من التغييرات التي تلحق الرويَّ في القوافي. وفي هذا الإشمام بيانُ أنَّ هذه التاءَ من علامةِ تأنيثِ[7] الفعل للإناث، وليسَتْ مِمَّا تنقلب في الأسماءِ، فصار ذلك فارقاً بين الاسمِ والفعل فيمَنْ وقَفَ على ما في الأسماء بالتاءِ، وذلك لغة طيِّىء، وقد حُمِل في المصاحف بعضُ التاءات على ذلك».

---

(١) ذكر الأخفش في معاني القرآن جواز زيادة الواو ص ٤٥٧، ولكنه في هذا الموضع لم يذكر شيئاً.

(٢) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٥.

(٣) المحرر ١٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٤) السبعة ٦٧٧، والبحر ٨/ ٤٤٥.

(٥) عبيد بن عقيل البصري راوٍ ضابط. روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجهضمي توفي سنة ٢٠٧. طبقات القراء ١/ ٤٩٦.

(٦) انظر: البحر ٨/ ٤٤٥.

(٧) البحر: ترتيب.

وقال ابن عطية[١]: «وقرأ أبو عمرو «انشَقَّتْ» يقف على التاء كأنه يُشِمُّها شيئاً من الجرِّ، وكذلك في أخواتها. قال أبو حاتم: «سمعتُ أعرابياً فصيحاً في بلادِ قيسٍ يكسِرُ هذه التاءات». وقال ابن خالَويه[٢]: «انشَقَّت» بكسر التاء عُبَيْد عن أبي عمرو. قلت: كأنه يريدُ إشمامَ الكسرِ، وأنه في الوقفِ دونَ الوصل لأنه مُطْلَقٌ، وغيرُه مقيَّدٌ، والمقيَّدُ يَقْضي على المطلق. وقال الشيخ[٣]: «وذلك أنَّ الفواصلَ تجري مَجْرىٰ القوافي، فكما أن هذه التاءَ تُكسر في القوافي تُكْسَرُ في الفواصل. ومثالُ كسرِها في القوافي قولُ كثيِّر عَزَّةَ[٤]:

٤٥٢٠ـ وما أنا بالدَّاعي لِعَزَّةَ بالرَّدىٰ
ولا شامِتٍ إنْ نَعْلُ عَزَّةَ زلَّتِ

وكذلك باقي القصيدة،/ وإجراءُ الفواصلِ في الوقف مُجْرىٰ القوافي [٩٠٩/أ] مَهْيَعٌ[٥] معروفٌ، كقولِه تعالىٰ: «الظُّنونا»[٦] و «الرسولا»[٧] في الأحزاب، وحَمْلُ الوصلِ على الوقفِ موجودٌ أيضاً.

آ. (٢) **قوله: ﴿وأَذِنَتْ﴾**: عَطْفٌ على «انْشَقَّتْ»، وقد تقدَّم أنه جوابٌ على زيادةِ الواوِ، ومعنىٰ «أَذِنَتْ»، أي: استمعَتْ أَمْرَه. يُقال:

---

(١) المحرر ١٦/ ٢٦٠.
(٢) الشواذ ١٧٠.
(٣) البحر ٨/ ٤٤٥.
(٤) ديوانه ١٠٢.
(٥) المهيع: الطريق البيِّن.
(٦) الآية ١٠ من الأحزاب.
(٧) الآية ٦٦ من الأحزاب.

أَذِنْتُ لك، أي: استمَعْتُ كلامَك. وفي الحديث[1]: «ما أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ إذْنَه لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآن». وقال الشاعر[2]:

٤٥٢١ــ صُمٌّ إذا سَمِعوا خيراً ذُكِرْتُ به
وإن ذُكِرْتُ بسُوْءٍ عندهم أَذِنوا

وقال آخر[3]:

٤٥٢٢ــ إنْ يَأْذَنُوا رِيْبةً طاروا بها فَرَحاً
وما هُمُ أَذِنُوا مِنْ صالحٍ دَفَنوا

وقال الجحَّافُ بنُ حكيم[4]:

٤٥٢٣ــ أَذِنْتُ لكمْ لَمَّا سَمِعْتُ هريرَكُمْ
. . . .

والاستعارةُ المذكورةُ في قولِه تعالىٰ: «قالتا أَتَيْنا طائِعِين»[5] أو الحقيقةُ عائدٌ[6] ههنا.

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد ٩٧، باب قول الله تعالى: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عنده إلاَّ لِمَنْ أَذِنَ له». انظر: الفتح ١٣/٤٥٣.

(٢) نسبه صاحب مجاز القرآن ٢/٢٩١ إلى رؤبة، ونسبه في اللسان (أذن) إلى قَعْنَب بن أم صاحب وهو في معاني القرآن للزجاج ٥/٣٠٣.

(٣) تقدم برقم ١٧١٧.

(٤) الجحاف بن حكيم السلمي شاعر معاصر لعبد الملك، حيث أهدر دمه، ذكره الأخطل في شعره توفي نحواً من سنة ٩٠. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٤٧٩، والأعلام ٢/١١٣. والبيت لم أهتد إلى تمامه، وهو في البحر ٨/٤٤٥.

(٥) الآية ١١ من فصلت.

(٦) أي: الكلام فيها عائد ههنا.

قوله: «وحُقَّتْ» الفاعلُ في الأصلِ هو اللَّهُ تعالى، أي: حَقَّ اللَّهُ عليها ذلك، أي: بسَمْعِه وطاعتِه. يُقال: هو حقيقٌ بكذا وتَحَقَّق به، والمعنى: وحُقَّ لها أَنْ تفعلَ.

آ. (٣) **قوله: ﴿وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾**: كالأولِ، وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «إذا» الأولىٰ على زيادةِ الواوِ.

آ. (٦) **قوله: ﴿كادحٌ﴾**: الكَدْحُ: قال الزمخشري[1]: «جَهْدُ النفسِ [في العمل][2] والكَدُّ فيه، حتى يُؤَثِّر فيها، ومنه كَدَح جِلْدَه إذا خَدَشَه. ومعنى «كادحٌ»، أي: جاهِدٌ إلى لقاءِ ربِّك وهو الموتُ». انتهى.
وقال ابن مقبل[3]:

٤٥٢٤ـ وما الدَّهْرُ إلاَّ تارتان فمِنْهما
أموتُ وأخرىٰ أَبْتغي العيشَ أَكْدَحُ

وقال آخر[4]:

٤٥٢٥ـ ومَضَتْ بَشاشَةُ كلِّ عيشٍ صالحٍ
وبَقِيْتُ أَكْدَحُ للحياةِ وأَنْصَبُ

وقال الراغب[5]: «وقد يُستعمل الكَدْحُ استعمالَ الكَدْمِ بالأسنان. قال الخليل: الكَدْحُ دونَ الكَدْم».

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٢) من الكشاف.
(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٧١، والبحر ٨/ ٤٤٤.
(٥) المفردات ٤٢٦.

قوله: «فمُلاقِيه» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على كادح. والتسبيبُ فيه ظاهرٌ. ويجوز أَنْ يكونَ خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: فأنت مُلاقيه. وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية[1]: «فالفاءُ على هذا عاطفةٌ جملةَ الكلامِ على التي قبلها. والتقدير: فأنت مُلاقيه» يعني بقوله: «على هذا»، أي: على عَوْدِ الضميرِ على كَدْحِك. قال الشيخ[2]: «ولا يَتَعَيَّنُ ما قاله، بل يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَطْفِ المفردات»[3]. والضمير: إمَّا للربِّ، وإمَّا للكَدْح، أي: مُلاقٍ جزاءَ كَدْحِك.

آ. (٩) **قوله: ﴿مَسْروراً﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «يَنْقَلِبُ». وقرأ[4] زيد بن علي «ويُقْلَبُ» مبنياً للمفعول مِنْ قَلَبه ثلاثياً.

آ. (١٢) **قوله: ﴿ويَصْلىٰ﴾**: قرأ[5] أبو عمرو وحمزةُ وعاصمٌ بفتح الياء وسكونِ الصادِ وتخفيفِ اللام، والباقون بالضم والفتح والتثقيل[6]. وقد تقدَّم تخريجُ القراءتَيْن في النساء عند قولِه: «وسيَصْلَوْن سعيرا»[7] وأبو الأشهب ونافع[8] وعاصم[9] وأبو عمرو في روايةٍ عنهم «يُصْلَىٰ» بضمِّ الياء وسكونِ الصاد مِنْ «أَصْلىٰ».

---

(١) المحرر ١٦/ ٢٦٢.
(٢) البحر ٨/ ٤٤٦.
(٣) قال: «معطوفاً على كادح عَطْفَ المفردات».
(٤) البحر ٨/ ٤٤٦.
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٧، والنشر ٢/ ٣٩٩، والحجة ٧٥٦، والبحر ٨/ ٤٤٧، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ١٩/ ٢٧٢.
(٦) «ويُصَلَّى».
(٧) الآية ١٠ من النساء. وانظر: الدر المصون ٣/ ٥٩٥.
(٨) رواية عباس عن خارجة عن نافع.
(٩) رواية عباس عن أبان عن عاصم.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْ لن﴾: هذه «أَنْ» المخففةُ كالتي في أول القيامة[١]، وهي سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولَيْن أو أحدِهما على الخلاف. و «يَحُوْرُ» معناه يَرْجِعُ. يقال: حار يَحُوْرُ حَوْراً. قال لبيد[٢]:

٤٥٢٦ـ وما المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْءُه
يَحُوْرُ رَماداً بعد إذ هو ساطعُ

ويُسْتعمل بمعنى صار فيَرْفع الاسمَ ويَنْصِبُ الخبرَ عند بعضِهم، وبهذا البيتِ يَسْتَدِلُّ قائِلُه. ومَنْ منع نَصَبَ «رماداً» على الحال. وقال الراغب[٣]: «الحَوْرُ التردُّد: إمَّا بالذاتِ وإمَّا بالفكرة[٤]. وقولُه تعالى: «إنَّه ظَنَّ أَنْ لن يَحُوْرَ»، أي: لن يُبْعَثَ. وحار الماءُ في الغَديرِ: تَرَدَّد فيه. وحار في أمْرِه وتَحَيَّر، ومنه «المِحْوَرُ» للعُوْدِ الذي تجري عليه البَكَرة لتردُّدِه. وقيل[٥]: «نعوذُ بالله من الحَوْرِ بعد الكَوْر»، أي: مِنْ التردُّد في الأمر بعد المُضِيِّ فيه، ومحاورةُ الكلام: مراجعتُه».

آ. (١٥) قوله: ﴿بلىٰ﴾: جوابٌ للنفي في «لن»، و «إنَّ» جوابُ قسمٍ مقدرٍ.

آ. (١٦) قوله: ﴿بالشَّفَق﴾: قال الراغب[٦]: «الشَّفَقُ: اختلاطُ ضوءِ النهارِ بسوادِ الليل عند غُروبِ الشمس. والإشفاقُ: عنايةٌ

---

(١) الآية ٣ «أيحسَبُ الإنسانُ أَنْ لن نجمعَ عِظامَه».
(٢) تقدم برقم ٣١٦٠.
(٣) المفردات ١٣٤.
(٤) الراغب: الفكر.
(٥) حديث شريف أخرجه مسلم في الحج برقم ١٣٤٣، وابن ماجة ٢/١٢٧٩.
(٦) المفردات ٢٦٣.

مختلِطَةٌ بخوفٍ؛ لأنَّ المُشفِقَ يحبُّ المُشْفَقَ عليه، ويَخاف ما يلحقُه، فإذا عُدِّيَ بـ «مِنْ» فمعنىٰ الخوفِ فيه أظهرُ، وإذا عُدِّي بـ «على»[1] فمعنىٰ العنايةِ فيه أظهرُ». وقال الزمخشري[2]: «الشَّفَقُ: الحُمْرَةُ التي تُرىٰ في الغرب[3] بعد سقوطِ الشمسِ، وبسقوطِه يخرُجُ وقتُ المغربِ ويَدْخُلُ وقتُ العَتَمَةِ عند عامَّةِ العلماء، إلَّا ما يُرْوىٰ عن أبي حنيفةَ في إحدى الروايتَيْن أنه البياضُ وروى أسدُ بن عمرو أنه رَجَعَ عنه[4]. سُمِّي شَفَقاً لرِقَّته، ومنه الشَّفَقَةُ على الإنسان: رِقَّةُ القلبِ عليه». انتهى. والشَّفَقُ شفقان: الشَّفَقُ الأحمر، والآخر الأبيضُ، والشَّفَق والشَّفَقَةُ اسمان للإشفاقِ. قال الشاعر[5]:

٤٥٢٧ـ تَهْوَىٰ حياتي وأَهْوَىٰ مَوْتَها شَفَقا
والموتُ أكرَمُ نَزَّالٍ على الحُرَمِ

آ. (١٧) قوله: ﴿وما وَسَقَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً، أو نكرةً. ووسَقَ، أي: جَمَعَ. ومنه «الوَسَقُ» لجماعة الآصُعِ وهو ستون صاعاً. والوِسْق بالكسر الاسمُ، وبالفتح المصدرُ. وطعامٌ مَوْسوق، أي: مجموعٌ. ويقال: وَسَقَه فاتَّسق واسْتَوْسَقَ. ونظيرُ

---

(١) المفردات «بـ في».

(٢) الكشاف ٤/ ٢٣٥.

(٣) عارف حكمت: «المغرب».

(٤) انظر: القرطبي ١٩/ ٢٧٥. وأسد بن عمرو أبو المنذر البجلي الكوفي صاحب أبي حنيفة. روى عنه أحمد بن حنبل، ولي القضاء توفي سنة ١٨٨. انظر: تاريخ بغداد ٧/ ١٦.

(٥) البيت لإسحاق بن خلف من حماسيته ١/ ١٦٤، والقرطبي ١٩/ ٢٧٥.

وقوعِ افتعل واستفعل مطاوعَيْن اتَّسَعَ واستَوْسَع. وقيل: وَسَق، أي: عَمِلَ فيه. قال الشاعر[1]:

٤٥٢٨ـ فيَـوْمـاً تـرانـا صـالِحِيْـنَ وتـارةً
تقـومُ بنـا كـالـواسِـق المُتَلَبِّـبِ

وإبل مُسْتَوْسِقَة. قال الراجز[2]:/ [٩٠٩/ب]

٤٥٢٩ـ إنَّ لنـا قَـلائِصـاً حَقـائِقـا
مُسْتَـوْسِقـاتٍ لـو تَجِـدْنَ سـائِقـا

قوله: «إذا اتَّسَقَ»، أي: امتلأ. قال الفراء[3]: «وهو امتلاؤُه واستواؤُه ليالِيَ البدر» وهو افتعلَ من الوَسْقِ وهو الضمُّ والجَمْعُ كما تقدَّم. وأَمْرُ فلانٍ مُتَّسِقٌ، أي: مُجْتَمعٌ على ما يَسُرُّ.

آ. (١٩) قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾: هذا جوابُ القسم. وقرأ[4] الأَخَوان وابن كثير بفتحِ التاءِ على خطابِ الواحد، والباقون بضمِّها على خطاب الجمع. وتقدَّمَ تصريفُ مثلِه. فالقراءةُ الأولى رُوْعي فيها: إمَّا خطابُ الإنسانِ المتقدِّمِ الذِّكْرِ في قوله: «يا أيُّها الإنسانُ»[5]، وإمَّا خطابُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/ ٢٧٧، واللسان (وسق)، والبحر ٨/ ٤٤٧.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٧، واللسان (وسق)، والقرطبي ١٩/ ٢٧٧.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٥١ ولم ينصَّ على غير امتلائه.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٧، والحجة ٧٥٦، والنشر ٢/ ٣٩٩، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٤٧، والقرطبي ١٩/ ٢٧٨.

(٥) الآية ٦.

غيرِه. وقيل: هو خطابٌ للرسول، أي: لتركبَنَّ مع الكفارِ وجهادِهم. وقيل: التاءُ للتأنيثِ والفعلُ مسندٌ لضميرِ السماء، أي: لتركبَنَّ السماءَ حالاً بعد حال: تكون كالمُهْلِ وكالدِّهان، وتَنْفَطر وتَنشَقُّ. وهذا قولُ ابنِ مسعود. والقراءة الثانيةِ رُوْعِي فيها معنىٰ الإنسان إذ المرادُ به الجنسُ.

وقرأ عمر «لَيَرْكَبُنَّ» بياء الغَيْبة وضَمِّ الباء على الإخبار عن الكفار. وقرأ عمر أيضاً وابن عباس بالغَيْبة وفتح الباء، أي: لَيركبَنَّ الإنسانُ. وقيل: ليركبَنَّ القمرُ أحوالاً مِنْ سَرار[1] واستهلال وإبدار. وقرأ عبد الله وابن عباس «لِتِرْكَبنَّ» بكسر حَرْفِ المضارعة وقد تقدَّم تحقيقُه في الفاتحة[2]. وقرأ بعضُهم بفتح حرف المضارعة وكسرِ الباء على إسناد الفعل للنفس، أي: لَتَرْكَبِنَّ أنت يا نفسُ.

قوله: «طَبَقاً» مفعولٌ به، أو حالٌ كما سيأتي بيانُه. والطَّبَقُ: قال الزمخشري[3]: «ما طابَقَ غيرَه. يُقال: ما هذا بطَبَقٍ لذا، أي: لا يطابقُه. ومنه قيل للغِطاء: الطَّبَقُ. وأطباق الثرى: ما تَطابَقَ منه، ثم قيل للحال المطابقةِ لغيرِها: طَبَقٌ. ومنه قولُه تعالى: «طَبَقاً عن طَبَقٍ»، أي: حالاً بعد حال، كلُّ واحدةٍ مطابقةٌ لأختها في الشدَّةِ والهَوْلِ. ويجوز أنْ يكونَ جمعَ «طبقة» وهي المرتبةُ، مِنْ قولهم: هم على طبقاتٍ، ومنه «طبَقات[4] الظهر» لِفقاره، الواحدةُ طبَقَة، على معنى: لَتَرْكَبُنَّ أحوالاً بعد أحوالٍ هي طبقاتٌ في الشدَّة، بعضُها أرفعُ من بعض، وهي الموتُ

(١) سراره: آخر ليلة فيه.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٣) الكشاف ٤/٢٣٦.

(٤) الكشاف: «طبق».

وما بعده من مواطنِ القيامة» انتهى. وقيل: المعنى: لتركبُنَّ هذه الأحوال أمةً بعد أمةٍ. ومنه قولُ العباس فيه عليه السلام[1]:

٤٥٣٠ــ وأنـتَ لَمَّـا وُلِـدْتَ أَشْـرَقَـتِ الْـ
أرضُ وضـاءَتْ بنـورِكَ الطُّـرُقُ
تُنْقَـلُ مِـنْ صـالِـبٍ إلـى رَحِـمٍ
إذا مضـىٰ عـالَـمٌ بـدا طَبَـقُ

يريد: بدا عالَمٌ آخرُ. فعلى هذا التفسير يكون «طبقاً» حالاً لا مفعولاً به. كأنه قيل: متتابِعِين أُمَّةً بعد أُمَّة. وأمَّا قولُ الأقرعِ[2]:

٤٥٣١ــ إنِّي امرُؤٌ قد حَلَبْتُ الدهرَ أَشْطُرَه
وساقَني طبَقاً منه إلى طَبَقِ

فيحتملُ الأمرين، أي: ساقَني مِنْ حالةٍ إلى أخرىٰ، أو ساقني من أمةٍ وناس إلى أمةٍ وناسٍ آخرين، ويكون نصبُ «طَبَقاً» على المعنيَيْن على التشبيه بالظرف، أو الحال، أي: منتقلاً. والطَّبَقُ أيضاً: ما طابقَ الشيءَ، أي: ساواه، ومنه دَلالةُ المطابقةِ. وقال امرؤ القيس[3]:

٤٥٣٢ــ دِيْمَـةٌ هَطْـلاءُ فيهـا وَطَـفٌ
طَبَـقُ الأرضِ تَحَـرَّىٰ وتَـدُرّْ

---

(١) من المنسرح، في المحرر ١٦/٢٥٦، والبحر ٨/٤٤٨.

(٢) الأقرع بن جابس وهو في المحرر ١٦/٢٥٦. قال في اللسان (شطر): «حَلَب فلان الدهر أشْطرَه، أي: خَبَرَ ضروبه تشبيهاً بحَلْب جميعِ أخلافِ الناقة».

(٣) ديوانه ١٤٤. والديمة: المطر الدائم والهطلاء: الغزيرة. والوطف: الدنو من الأرض وهذه السحابة تطبّق الأرض وتعمُّها. وتحرّىٰ: تثبت في المكان، وتدرُّ: يكثر ماؤها.

قوله: «عن طبَق» في «عن» وجهان، أحدُهما: أنها على بابها. والثاني: أنها بمعنى «بَعْدَ». وفي محلِّها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «تَرْكَبُنَّ». والثاني: أنَّها صفةٌ لـ «طَبَقا». قال الزمخشري[(١)]: «فإنْ قلتَ: ما محلُّ «عن طبَق»؟ قلت: النصبُ على أنَّه صفةٌ لـ «طبقاً»، أي: طبقاً مجاوزاً لطبق، أو حالٌ من الضمير في «لتركبُنَّ»، أي: لتركبُنَّ طبقاً مجاوِزِيْن لطبَق أو مجاوزاً أو مجاوزةً على حَسَبِ القراءة».

وقال أبو البقاء[(٢)]: «وعن بمعنى بَعْدَ. والصحيح أنها على بابِها، وهي صفةٌ، أي: طبقاً حاصلاً عن طَبق، أي: حالاً عن حال. وقيل: جيلاً عن جيل» انتهى. يعني الخلافَ المتقدِّمَ في الطبق ما المرادُ به؟ هل هو الحالُ أو الجيلُ أو الأمةُ؟ كما تقدَّم نَقْلُه، وحينئذٍ فلا يُعْرَبُ «طَبَقاً» مفعولاً به بل حالاً، كما تقدَّم، لكنه لم يَذْكُرْ في «طبقاً» غيرَ المفعولِ به. وفيه نظرٌ لِما تقدَّم مِن استحالتِه معنى، إذ يصير التقديرُ: لتركَبُنَّ أمةً بعد أمَّةٍ، فتكون الأمةُ مركوبةً لهم، وإن كان يَصِحُّ على تأويلٍ بعيدٍ جداً وهو حَذْفُ مضافٍ، أي: لَتركبُنَّ سَنَنَ أو طريقةَ طبقٍ بعد طبقٍ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿لا يُؤْمِنون﴾**: حالٌ، وقد تقدَّم مثلُه.

آ. (٢١) **قوله: ﴿وإذا قُرِىءَ﴾**: شرطٌ، و «لا يَسْجُدون» جوابُه. وهذه الجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أيضاً نَسَقاً على ما قبلها، أي: فمالهم إذا قُرِىء عليهم القرآن لا يَسْجُدون؟.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٣٦.

(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُكَذِّبُون﴾: العامَّةُ على ضمِّ الياءِ وفتحِ الكافِ وتشديدِ الدال. والضحَّاك وابنُ أبي عبلة بالفتحِ والإسكانِ والتخفيفِ/. وتقدَّمت هاتان القراءتان أولَ البقرة[1]. [٩١٠/أ]

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُوْعُوْن﴾: هذه هي العامَّةُ مِنْ أَوْعىٰ يُوْعي. وأبو رجاء[2] «يَعُوْن» مِنْ وعىٰ يَعِي.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إلاَّ الذين آمنوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً، وأن يكون منقطعاً. هذا إذا كانت الجملةُ مِنْ قولِه: «لهم أَجْرٌ» مستأنفةً أو حاليةً. أمَّا إذا كان الموصولُ مبتدأً، والجملةُ خبرَه، فالاستثناء وليس مِنْ قبيلِ استثناءِ المفرداتِ، ويكونُ من قسمِ المنقطعِ، أي: لكِن الذين آمنوا لهم كيتَ وكيتَ. وتقدَّم معنى «المَمْنون» في حم السجدة[3].

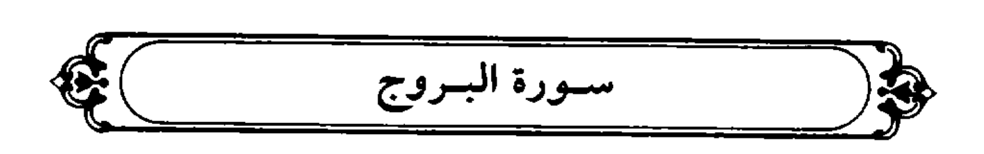
[تمَّت بعونه تعالى سورة الانشقاق]

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣١.

(٢) البحر ٤٤٨/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨.



سورة البروج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٤) قوله: ﴿قُتِلَ﴾: هذا جوابُ القسمِ على المختارِ، وإنما حُذِفَتِ اللامُ، والأصلُ: لَقُتِلَ، كقولِ الشاعر(١):

٤٥٣٣ــ حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجرٍ
لَناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالِ

وإنما حَسُن حَذْفُها للطُّولِ، كما سيأتي إن شاء اللَّهُ تعالى في قولِه: «قد أَفْلَح مَنْ زَكَّاها»(٢). وقيل: تقديرُه: لقد قُتِلَ، فحَذَفَ اللامَ وقد، وعلى هذا فقولُه: «قُتِلَ» خبرٌ لا دُعاءٌ. وقيل: بل هي دعاءٌ فلا يكونُ جواباً .وفي الجواب حينئذٍ أوجهٌ، أحدُها: أنَّه قولُه: «إنَّ الذين فَتَنوا». الثاني: قولُه: «إنَّ بَطْشَ رَبِّك» قاله المبرد. الثالث: أنه مقدرٌ. فقال الزمخشري(٣): ــ ولم يَذْكُرْ غيرَه ــ «هو محذوفٌ يَدُلُّ عليه «قُتِلَ أصحابُ الأُخْدود»، كأنه قيل: أُقْسِمُ بهذه الأشياءِ إنَّ كفَّار قريشٍ مَلْعونون كما لُعِنَ

---

(١) تقدم برقم ٢٢٢٤.
(٢) الآية ٩ من الشمس.
(٣) الكشاف ٤/٢٣٧.

أصحابُ الأُخدودِ» ثم قال: «وقُتِل دعاءٌ عليهم، كقوله: «قُتِل الإنسان»[1]، وقيل: التقدير: لَتُبْعَثُنَّ.

وقرأ[2] الحسن وابن مقسم «قُتِّلَ» بتشديدِ التاءِ مبالغةً أو تكثيراً.
وقوله: «الموعودِ»، أي: الموعود به. قال مكي[3]: «الموعود نعتٌ لليوم. وثَم ضميرٌ محذوفٌ يتمُّ الموعودُ به[4]. ولولا ذلك لَما صَحَّتِ الصفةُ؛ إذ لا ضميرَ يعودُ على الموصوفِ مِنْ صفتِه» انتهى. وكأنَّه يعني أن اليومَ موعودٌ به غيرُه من الناس، فلا بُدَّ مِنْ ضمير يَرْجِعُ إليه، لأنه موعودٌ به لا موعودٌ. وهذا لا يُحتاج إليه؛ إذ يجوزُ أَنْ يكون قد تَجَوَّزَ بأنَّ اليومَ وَعَدَ بكذا فيصِحُّ ذلك، ويكونُ فيه ضميرٌ[5] عائدٌ عليه، كأنَّه قيل: واليومِ الذي وَعَدَ أَنْ يُقْضَىٰ فيه بين الخلائِق.

والأُخْدودُ: الشَّقُّ في الأرضِ. قال الزمخشري[6]: «والأُخْدودُ: الخَدُّ في الأرضِ، وهو الشِّقُّ. ونحوُهما بناءً ومعنىً: الخَقُّ والأُخْقُوق، ومنه[7]: «فساخَتْ قوائمُه في أخاقيقِ جِرْذان» انتهى. فالخَدُّ في الأصلِ مصدرٌ، وقد يقعُ على المفعولِ وهو الشَّقُّ نفسُه، وأمَّا الأخدودُ فاسمٌ له فقط. وقال الراغب[8]: «الخَدُّ والأُخْدُوْدُ شِقٌّ في أرضٍ، مستطيلٌ غائِصٌ.

---

(١) الآية ١٧ من عبس.
(٢) البحر ٨/ ٤٥٠، والإتحاف ٢/ ٦٠١.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.
(٤) مكي: «به تتم الصفة تقديره: الموعود به، ولولا ذلك لَمَّا صَحَّتِ الصفةُ».
(٥) في النسخ «ضميراً عائداً».
(٦) الكشاف ٤/ ٢٣٧.
(٧) حديث شريف. انظر: النهاية ٢/ ٥٧، واللسان (خقق).
(٨) المفردات ١٤٣.

وجمع الأخدود: أخاديدُ. وأصلُ ذلك مِنْ خَدَّيْ الإنسان، وهما ما اكتنفا الأَنْفَ عن اليمينِ والشمالِ، والخَدُّ يُستعار للأرضِ ولغيرها كاستعارةِ الوجهِ، وتخدُّدُ اللحمِ زَوالُه عن وجهِ الجسم»[1] ثم يُعَبَّرُ بالمُتَخَدِّدِ عن المهزول، والخِدادُ مِيْسَمٌ في الخَدِّ. وقال غيره: سُمِّيَ الخَدُّ خَدّاً لأنَّ الدموعَ تَخُدُّ فيه أخاديدَ، أي: مجاريَ.

آ. (٥) قوله: ﴿النارِ﴾: العامَّةُ على جَرِّها، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «الأخدود» بدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ عليها، وحينئذٍ فلا بُدَّ فيه من الضميرِ، فقال البصريون: هو مقدَّرٌ، تقديرُه: النارِ فيه. وقال الكوفيون[2]: أل قائمةٌ مَقامَ الضميرِ، تقديرُه: نارِه[3] ثم حُذِفَ الضميرُ، وعُوِّضَ عنه أل. وتقدَّم البحثُ معهم في ذلك. الثاني: أنه بدلُ كلٍّ مِنْ كل، ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: أُخدودِ النار. الثالث: أنَّ التقديرَ: ذي النار؛ لأنَّ الأخدودَ هو الشَّقُّ في الأرض، حكاه أبو البقاء[4]، وهذا يُفْهِمُ أنَّ النارَ خفضٌ بالإضافةِ لتلك الصفةِ المحذوفةِ، فلمَّا حُذِف المضافُ قام المضافُ إليه مَقامَه في الإعراب، واتَّفَقَ أنَّ المحذوفَ كان مجروراً، وقولُه: «لأنَّ الأُخْدودَ هو الشَّقُّ» تعليلٌ لصحةِ كونِه صاحبَ نارٍ، وهذا ضعيفٌ جداً. الرابع: أنَّ «النار» خفضٌ على الجوارِ، نقله مكيٌّ[5] عن الكوفيين، وهذا

---

(١) هنا تنتهي عبارة الراغب في المطبوعة.

(٢) انظر: المغني ص ٧٧، وإعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.

(٣) في الأصل وعارف حكمت: «ناره فيه».

(٤) الإملاء ٢/ ٢٨٤.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٧.

يقتضي أنَّ «النار» كانت مستحقةً لغيرِ الجرِّ فعدَلَ عنه إلى الجرِّ للجوار. والذي يقتضي الحالَ أنَّه عَدَلَ عن الرفع، ويَدُلُّ على ذلك أنه قد قُرِىء[1] في الشاذِّ «النارُ» رفعاً، والرَفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: قِتْلَتُهم النارُ. وقيل: بل هي مرفوعةٌ على الفاعليةِ تقديرُه: قَتَلَتْهم النارُ، أي: أَحْرَقَتْهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون.

وقرأ العامَّةُ «الوَقود» بفتح الواو، والحسن[2] وأبو رجاء وأبو حيوة وعيسىٰ بضمِّها، وتقدَّمت القراءتان[3] وقولُ الناسِ فيهما في أولِ البقرة.

آ. (٦) قوله: ﴿إذ هم﴾: العاملُ في «إذ» إمَّا «قُتِلَ أصحابُ»، أي: قُتِلوا في هذا الوقتِ. وقيل: «اذكُر» مقدَّراً، فيكونُ مفعولاً به. ومعنى قُعودِهم عليها:/ أي: على ما يَقْرُبُ منها كحافَّتها، ومنه قولُ الأعشى[4]: [٩١٠/ب]

٤٥٣٤ـ ....

وبـاتَ علـى النـارِ النَّـدىٰ والمُحَلَّـقُ

والضميرُ في «هم» يجوزُ أَنْ يكونَ للمؤمنين، وأنْ يكونَ للكافرين.

---

(١) وهي قراءة السلمي وأبي السَّمَّال وآخرين. انظر: القرطبي ١٩/ ٢٨٧، والبحر ٨/ ٤٥٠.

(٢) الإتحاف ٢/ ٦٠١، والبحر ٨/ ٤٥٠، والقرطبي ١٩/ ٢٨٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٢٠٥.

(٤) صدره:

تُشَـبُّ لِمَقْـرُورَيْـنِ يَصْطَلِيـانِهـا

وهو في ديوانه ٢٢٥. والمقرور: مَنْ أصابه البرد. وتُشَبّ: أي النار. والمُحَلَّق: ممدوحه.

آ. (٨) قوله: ﴿وما نَقَموا﴾: العامَّةُ على فتح القافِ، وزيد بن علي[١] وأبو حيوةَ وابنُ أبي عبلة بكسرِها. وقد تقدَّم معنى ذلك في المائدة[٢].

وقوله: «إلاَّ أَنْ يُؤْمِنُوا» كقولِه في المعنى[٣]:

٤٥٣٥ـ ولا عَيْبَ فيها غيرَ شُكْلَةِ عَيْنِها
كذاك عِتاقُ الطيرِ شُكْلٌ عُيونُها

وكقولِ قيس الرقيات[٤]:

٤٥٣٦ـ ما نَقِموا من بني أُمَيَّةَ إلاَّ
أنَّهم يَحْلُمُون إنْ غَضِبوا

يعني: أنهم جعلوا أحسنَ الأشياء قبيحاً. وتقدَّم الكلامُ على محلِّ «أَنْ» أيضاً في سورة المائدة[٥].

وقوله: «أَنْ يُؤْمنوا» أتى بالفعلِ المستقبلِ تنبيهاً على أنَّ التعذيبَ إنما كان لأَجْلِ إيمانِهم في المستقبلِ، ولو كفروا في المستقبلِ لم يُعَذَّبُوا على ما مضى من الإيمان.

آ. (١٠) قوله: ﴿فلهم عذابُ﴾: هو خبرُ «إنَّ الذين» ودخلت الفاءُ لِما تضمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرطِ، ولا يَضُرُّ نَسْخُه بـ «إنَّ»

---

(١) القرطبي ١٩/ ٢٩٤، والبحر ٨/ ٤٥١.

(٢) انظر: الدر ٤/ ٣١٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان (شكل)، والبحر ٨/ ٤٥١. والشكلة: كهيئة الحمرة تكون في بياض العين. وعتاق الطير: الصقور والبزاة.

(٤) تقدم برقم ٢٥١٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/ ٣١٧.

خلافاً للأخفش. وارتفاع «عذابُ» يجوزُ على الفاعليَّةِ بالجارٍّ قبله لوقوعِه خبراً، وهو الأحسنُ، وأَنْ يرتفعَ بالابتداء.

آ. (١٤) قوله: ﴿الوَدُوْدُ﴾: مبالغةٌ في الوُدِّ. قال ابن عباس: «هو المتودِّدُ لعبادِه بالمغفرة»، وعن المبرد: «هو الذي لا وَلَدَ له»، وأنشد[١]:

٤٥٣٧ـ وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفانَةً
ذَلُولَ الجِماحِ لِقاحاً وَدُوْدا

أي: لا ولدَ لها تَحِنُّ إليه. وقيل: هو فَعُول بمعنى مَفْعول كالرَّكوب والحَلُوْب، أي: يَوَدُّه عبادُه الصالحون.

آ. (١٥) قوله: ﴿المَجيدُ﴾: قرأ[٢] الأخَوان بالجرِّ فقيل: نعتاً للعرش. وقيل: نعتاً لـ «ربِّك» في قوله: «إنَّ بَطْشَ ربِّك»[٣]. قال مكي[٤]: «وقيل: لا يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً للعرش؛ لأنه مِنْ صفاتِ اللَّهِ تعالى». والباقون بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبرٍ. وقيل: هو نعتٌ لـ «ذو». واستدلَّ بعضُهم على تعدُّدِ الخبرِ بهذه الآيةِ. ومَنْ مَنَعَ قال: لأنهما في

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٨/ ٤٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢٩٦، واللسان (ودد). والخيفانة: الجرادة شبَّه الناقة بها في خفتها. واللِّقاح: ذواتُ الألبان من النوق، وأحدها: لَقُوْح. وورد صدر البيت لامرىء القيس في ديوانه ١٦٣.

(٢) السبعة ٦٧٨، والحجة ٦٥٧، والبحر ٨/ ٤٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢٩٦، والنشر ٢/ ٣٩٩، والتيسير ٢٢١.

(٣) في الآية ١٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/ ٤٦٨.

معنى خبرٍ واحدٍ، أي: جامعٌ بين هذه الأوصافِ الشريفةِ، أو كلٌّ منها خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿فِرْعَوْنَ وثمودَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «الجنود»، وحينئذٍ فكان ينبغي أَنْ يأتيَ البدلُ مطابقاً للمبدلِ منه في الجمعية فقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: جنودِ فرعون. وقيل: المرادُ فرعونُ وقومُه، واسْتَغْنى بذِكْرِه عن ذِكْرِهم؛ لأنهم أتباعُه. ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمار أعني؛ لأنَّه لَمَّالم يُطابق ما قبلَه وجب قَطْعُه.

آ. (٢١) قوله: ﴿قرآنٌ مَجيد﴾: العامَّةُ على تبعيَّةِ «مَجيد» لـ «قرآن». وقرأ[١] ابن السميفع بإضافةِ «قرآن» لـ «مَجيد» فقيل: على حَذْفِ مضافٍ، أي: قرآنُ ربٍّ مَجيدٍ كقوله[٢]:

٤٥٣٨ـ . . . .
ولكنَّ الغِنىٰ رَبٌّ غفورُ

أي: غنىٰ رَبٍّ غفورٍ. وقيل: بل هو من إضافةِ الموصوف لصفتِه فتتحدُ القراءتان، ولكنْ البصريون لا يُجيزون هذا لئلا يلزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه، ويتأوّلُون ما وَرَدَ[٣].

---

(١) الشواذ ١٧١، والبحر ٨/ ٤٥٢، والقرطبي ١٩/ ٢٩٩.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٧١، والبحر ٨/ ٤٥٢، والإنصاف ٦٤ وصدره:

قليلٌ عَيْبُهُ والعَيْبُ جَمٌّ

والجم: الكثير.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٦.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مَحْفوظٍ﴾: قرأ[١] نافعٌ بالرفع نعتاً لـ «قرآن»، والباقون بالجرِّ نعتاً لـ «لوحٍ». والعامَّةُ على فتح اللام، وقرأ[٢] ابن السَّمَيْفع وابن يعمر بضمِّها. قال الزمخشري[٣]: «يعني اللوحَ فوق السماء السابعة الذي فيه اللوحُ محفوظٌ مِنْ وصولِ الشياطين إليه». وقال أبو الفضل: «اللُّوح: الهواء» وتفسيرُ الزمخشري أمسُّ بالمعنى، وهو الذي أراده ابن خالويه[٤].

[تمَّت بعونه تعالى سورة البروج]

(١) السبعة ٦٧٨، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٥٣، والقرطبي ١٩/ ٢٩٩، والحجة ٦٥٧، والنشر ٢/ ٣٩٩.

(٢) القرطبي ١٩/ ٢٩٩، والبحر ٨/ ٤٥٢، والشواذ ١٧١.

(٣) الكشاف ٤/ ٢٤٠.

(٤) الشواذ ١٧١ ولكن عبارته «هو الهواء».

سورة الطارق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والطَّارِق﴾: الطارقُ في الأصل اسمُ فاعل مِنْ طَرَقَ يَطْرُقُ طُروقاً، أي: جاء ليلاً قال[1]:

٤٥٣٩ـ فمِثْلَكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعاً
فألْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

وأصلُه من الضَّرْبِ. والطارقُ بالحصىٰ الضارِبُ به. قال[2]:

٤٥٤٠ـ لعَمْرُكَ ما تَدْري الضواربُ بالحصىٰ
ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللَّهُ صانعُ

ثم اتُّسِع فقيل لكلِ جاء ليلاً: طارِقٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿إنْ كلُّ نَفْس لَمَّا عليها﴾: قد تقدَّم في سورةِ[3] هود التخفيفُ والتشديدُ في «لَمَّاً». فمَنْ[4] خَفَّفها هنا كانت «إنْ»

---

(١) لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٢.

(٢) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٩٧.

(٤) قرأ أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير بالتخفيف، والباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٦٧٨.

هنا مخففةً من الثقيلة، و «كلٌّ» مبتدأٌ، واللامُ فارقةٌ، و «عليها» خبرٌ مقدَّمٌ و «حافظٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ خبرُ «كل» و «ما» مزيدةٌ بعد اللامِ الفارقةِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «عليها» هو الخبرَ وحدَه، و «حافِظٌ» فاعلٌ به، وهو أحسنُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «كلٌّ» مبتدأً، و «حافظٌ» خبرَه، و «عليها» متعلقٌ به و «ما» مزيدة أيضاً، هذا كلُّه تفريعٌ على قولِ البصريين. وقال الكوفيون: «إنْ هنا نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إلاَّ»[1] إيجاباً بعد النفي، و «ما» مزيدةٌ. وتقدَّم الكلامُ في هذا مُسْتوفى[2].

وأمَّا قراءةُ التشديدِ فإنْ نافيةٌ، و «لَمَّا» بمعنىٰ «إلاَّ»، وتقدَّمَتْ شواهدُ ذلك مستوفاةً في هود. وحكى هارونُ أنه قُرِىءَ هنا «إنَّ» بالتشديدِ، «كلَّ» بالنصب على أنَّه اسمُها، واللامُ هي الداخلةُ في الخبرِ، و «ما» مزيدةٌ و «حافظٌ» خبرُها، وعلى كلِّ تقديرٍ فإنْ وما في حَيِّزِها جوابُ القسمِ سواءً جَعَلها مخففةً أو نافيةً. وقيل: الجوابُ «إنَّه على رَجْعِه»، وما بينهما اعتراضٌ. وفيه بُعْدٌ.

آ. (٦) **قوله: ﴿دافِقٍ﴾**: قيل: فاعِل بمعنى مَفْعول كعكسِه في قولهم: «سيلٌ مُفْعَم»، وقولِه تعالى: «حجاباً مَسْتوراً»[3] على وجهٍ. وقيل: دافق على النسبِ، أي: ذي دَفْقٍ أو انْدِفاق. وقال ابن عطية[4]: «يَصِحُّ أَنْ يَكونَ الماءُ دافقاً؛ لأنَّ بعضَه يَدْفُقُ بعضاً، أي: يدفعه فمنه

---

(١) سمَّاها الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٥٥ لامَ جوابٍ لـ إنْ.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/ ٣٩٧.

(٣) الآية ٤٥ من الإسراء.

(٤) المحرر ١٦/ ٢٧٦.

دافِق، ومنه مَدْفوق» انتهى. والدَّفْقُ: الصَّبُّ/ ففِعْلُه متعدٍّ. وقرأ[1] زيدُابنُ [٩١١/أ] علي «مَدْفُوقٍ» وكأنه فَسَّر المعنىٰ.

آ. (٧) قوله: ﴿والترائِبِ﴾: جمع تَرِيبة، وهي مَوْضِعُ القِلادةِ من عظامِ الصدرِ؛ لأنَّ الولدَ مخلوقٌ مِنْ مائهما، فماءُ الرجل في صُلْبه، والمرأةُ في ترائِبِها، وهو معنى قولِه: «مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ»[2]. وقال الشاعر[3]:

٤٥٤٠ـ مُهَفْهَفَةٌ بيضاءُ غيرُ مُفاضَةٍ
تَرائِبُها مَصْقُولَةٌ كالسَّجَنْجَلِ

وقال[4]:

٤٥٤١ـ والزَّعْفَرانُ على ترائِبِها
شَرِقَتْ به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

وقال أبو عبيدة[5]: «جمع التَّريبة تريب». قال[6].

٤٥٤٢ـ ومِنْ ذَهَبٍ يَذُوْبُ على تَرِيْبٍ
كلَوْنِ العاجِ ليس بذي غُضُونِ

---

(١) البحر ٨/ ٤٥٥.

(٢) الآية ٢ من الإنسان.

(٣) لامرىء القيس من معلقته، في ديوانه ١٥، واللسان (ترب). والمهفهفة: الخفيفة اللحم. والمفاضة: الضخمة البطن. والسجنجل: المرآة.

(٤) البيت للمخبَّل، وهو في اللسان (شرق) و (ترب). واللبة: موضع النحر.

(٥) لم يرد هذا النص في مجازه، واكتفى بمعناها.

(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في اللسان (ترب) ومجاز القرآن ٢/ ٢٩٤، والقرطبي ٢٠/ ٦، والمفضليات ٢٨٩. والغضون: تثني الجلد.

وقيل: الترائبُ: التَّراقي. وقيل: أضلاعُ الرجلِ التي أسفلَ الصُّلْب. وقيل: ما بين المَنْكِبَيْن والصَّدْرِ. وعن ابن عباس: هي أطرافُ المَرْءِ يداه ورِجْلاه وعيناه. وقيل: عُصارةُ القلبِ. قال ابن عطية[1]: «وفي هذه الأقوالِ تَحَكُّمٌ[2] في اللغة».

وقرأ العامَّةُ «يَخْرُجِ» مبنياً للفاعل. وابنُ أبي عبلة[3] وابن مقسم مبنياً للمفعول. وقرأ[4] أيضاً وأهلُ مكة «الصُّلُب» بضم الصاد واللام، واليمانيُّ بفتحهما، وعليه قولُ العَجَّاج[5]:

٤٥٤٣ـ في صَلَبٍ مِثْلِ العِنانِ المُؤْدَمِ

وتَقَدَّمَتْ لغاتُه في سورة النساء[6]. وأَغْرَبُها[7] «صالِب» كقوله[8]:

٤٥٤٤ـ .... مِنْ صالِبٍ إلى رَحِمِ

....

آ. (٨) قوله: ﴿إنه﴾: الضميرُ للخالقِ المدلولِ عليه بقوله: «خُلِقَ» لأنه معلومٌ أَنْ لا خالقَ سواه.

قوله: «على رَجْعِه» في الهاء وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الإنسانِ،

---

(١) المحرر ١٦/٢٧٧.

(٢) المحرر: «على».

(٣) البحر ٨/٤٥٥، والشواذ ١٧١.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٨/ ٤٥٥، والقرطبي ٢٠/٧، والشواذ ١٧١.

(٥) تقدم برقم ١٥٦٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٤٤.

(٧) في الأصل: «وأعرفها» وما أثبتناه من عارف حكمت.

(٨) تقدم برقم ٤٥٣٠.

أي: على بَعْثِه بعد موتِه. والثاني: أنه ضميرُ الماءِ، أي: يُرْجِعُ المنيَّ في الإحليلِ أو الصُّلْبِ.

آ. (٩) قوله: ﴿يومَ تُبْلَىٰ﴾: فيه أوجهٌ. وقد رتَّبها أبو البقاء[١] على الخلافِ في الضمير فقال على القولِ بكونِ الضميرِ للإنسان: «فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه معمولٌ لـ «قادر». إلاَّ أنَّ ابنَ عطية[٢] قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاةِ قال: «وكل هذه الفِرَقِ فَرَّتْ من أَنْ يكونَ العاملُ «لَقَادِرٌ» لئلا يظهرَ من ذلك تخصيصُ القدرةِ بذلك اليومِ وحدَه» ثم قال: «وإذا تُؤُمِّل المعنى وما يَقْتَضِيه فصيحُ كلامِ العربِ جازَ أَنْ يكونَ العاملُ «لَقادر» لأنَّه إذا قَدَرَ على ذلك في هذا الوقتِ كان في غيره أقدرَ بطريق الأَوْلى. الثاني: أن العاملَ مضمرٌ على التبيين، أي: يَرْجِعه يومَ تُبْلى. الثالث: تقديره: اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. وعلى عَوْدِه على الماء يكونُ العاملُ فيه اذكُرْ» انتهى ملخصاً.

وجَوَّزَ بعضُهم أَنْ يكونَ العاملُ فيه «ناصرٍ». وهو فاسدٌ لأنَّ ما بعد «ما» النافيةِ وما بعد الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَهما. وقيل: العامل فيه «رَجْعِه». وهو فاسدٌ لأنه قد فصل بين المصدرِ ومعمولِه بأجنبيّ وهو الخبرُ، وبعضُهم يَغْتَفِرُه في الظرف.

آ. (١١) قوله: ﴿ذاتِ الرَّجْعِ﴾: قيل: هو مصدرٌ بمعنى: رجوعِ الشمس والقمر إليها. وقيل: المطر كقولِه يصفُ سيفاً[٣]:

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٨٥.

(٢) المحرر ١٦/ ٢٧٧.

(٣) عجزه:

مــا ثــاخ فــي مُخْتَفَــلٍ يَخْتلــي =

٤٥٤٥ـ أبيــضُ كــالــرَّجْــعِ رَســوبٌ إذا

....

كما سُمِّي أَوْباً كقوله[1]:

٤٥٤٦ـ رَبَّــاءُ شَمَّــاءُ لا يَــأْوي لِقُلَّتِهــا
إلاَّ السَّحــابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَــلُ

آ. (١٣) **قوله**: ﴿**إنه**﴾: جوابُ القسمِ في قوله: «والسَّماءِ». والهَزْلُ: ضدُّ الجَدِّ والتشميرِ في الأمر. قال الكُميت[2]:

٤٥٤٧ـ ....
يُجَــدُّ بنــافــي كــلِّ يــومٍ ونَهْــزِلُ

والضمير في «إنَّه» للقرآن. وقيل: للكلامِ المتقدِّمِ الدالِّ على البعث والنشور.

آ. (١٧) **قوله**: ﴿**أَمْهِلْهُمْ**﴾: هذه قراءةُ العامَّة، لَمَّا كرَّر الأمرَ

= وهو للمتنخل الهذلي، في ديوانه الهذليين ٢/ ١٢، والمجاز ٢/ ٢٩٤، واللسان (رجع). الرسوب: الذي إذا وقع غَمُض مكانه لسرعة قطعه. وثاخ: ساخ. والمحتفل: معظم الشيء. يختلي: يقطع.

(١) البيت للمتنخل الهذلي، في ديوان الهذليين ٢/ ٣٧، واللسان «أوب». وربَّاء: يُرْبأ فوقها. والقلة: رأسها فلا يعلو هذه الهضبة من طولها إلاَّ السحاب. والسبل: القطر حين يسيل. وشرح الأوب في اللسان بقوله: النحل.

(٢) صدره:

أرانــا علــى حُــبِّ الحيــاةِ وطُــولِهــا

وضُبط في اللسان (هزل) على وجهٍ آخر: «تَجِدُّ»، وهو في القرطبي ٢٠/ ١١.

توكيداً خالَفَ بين اللفظَيْن. وعن ابن عباس[1] «مَهِّلْهُمْ» كالأولِ. والإِمهالُ والتمهيلُ الانتظارُ. يقال: أَمْهَلْتُك كذا، أي: انتظرتُك لِتَفْعَلَه. والمَهْلُ: الرِّفْقُ والتُّؤَدَةُ.

قوله: «رُوَيْداً» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى العامل، وهو تصغيرُ إرْواد على الترخيم. وقيل: بل هو تصغيرُ «رُوْدٍ»، وأنشد[2]:

٤٥٤٨ـ تكـادُ لا تَثْلِـمُ البَطْحـاءُ وَطْـأَتَـه
كـأنَّـه ثَمِـلٌ يَمْشـي علـى رُوْدِ

واعلَمْ أنَّ رُوَيْداً يُستعمل مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعلِه، فيُضاف تارةً كقوله: «فَضَرْبَ الرِّقاب»[3] ولا يُضافُ أخرى نحو: رويداً زيداً [ويُستعمل اسمَ فعلٍ فلا يُنَوَّن، بل يبنىٰ على الفتح نحو: رُوَيْداً زيداً][4] ويقع حالاً نحو: ساروا رُوَيْداً، أي: متمهِّلين، ونعتاً لمصدر محذوف نحو: «ساروا رُوَيْداً»، أي: سَيْراً رويداً. وهذه الأحكامُ لها موضوعٌ هو أَلْيَقُ بها.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الطارق]

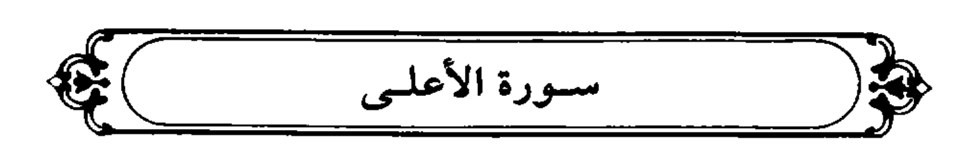
---

(١) المحتسب ٢/ ٣٤٥، والبحر ٨/ ٤٥٦.

(٢) البيت للجموح الظَّفَري وهو في اللسان (رود)، ونَقَل عن أبي عبيد أن تكبير رويد: رَوْد. وثمة أقوال أخرىٰ. والبيت في القرطبي ٢٠/ ١٢.

(٣) الآية ٤ من محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٤) ما بين معقوفين سقط مِنْ (ش).



سـورة الأعلـى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الأعلى﴾: يجوزُ جَرُّه صفةً لـ «ربِّك»، ونصبُه صفةً لاسم. إلاَّ أنَّ هذا يمنعُ أَنْ يكونَ «الذي» صفةً لـ «ربِّك»، بل يتعيَّنُ جَعْلُـه[١] نعتـاً لـ «اسـم»، أو مقطـوعـاً، لئـلا يلـزمَ الفصـلُ بيـن الصفـة والموصوفِ بصفةِ غيرِه؛ إذ يصيرُ التركيبُ مثلَ قولِك: «جاءني غلامُ هندٍ العاقلُ الحسنةِ» فيُفْصَلُ بالعاقل بين «هند» وبين صفتِها[٢]. وتقدَّم الكلامُ في إضافةِ الاسمِ إلى المُسَمىَّ.

آ. (٣) قـولـه: ﴿قَـدَّرَ﴾: قـرأ[٣] الكسـائـيُّ بتخفيـفِ الـدالِ، والباقون بالتشديد. وقد تقدَّمَتْ القراءتان في المرسلات[٤].

---

(١) أي: جعل «الذي».

(٢) فالممنوع أن يكون «الذي» صفة لـ «ربك»، و «الأعلى» صفة لـ «اسم» لئلا يلزمَ المحذور المذكور، ولكنْ ثمة فرق؛ لأن الغلام وهند متغايران، أمَّا الصفتان المذكورتان «الأعلى ـ الذي» فتعودان إلى ذات واحدة.

(٣) السبعة ٦٨٠، والنشر ٢/٣٩٩، والقرطبي ٢٠/١٥، والتيسير ٢٢١، والحجة ٧٥٨ والبحر ٨/٤٥٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ «فَقَدَرْنا» قرأ نافع والكسائي بالتشديد، السبعة ٦٦٦.

آ. (٥) **قوله: ﴿غُثاءً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ، وإمَّا حالٌ. والغُثاء بتشديد الثاء وتخفيفِها ـ وهو الفصيحُ ـ/ ما يُقَدِّمُه السَّيْلُ على جوانبِ الوادي من النباتِ ونحوِه. قال امرؤ القيس[1]: [٩١١/ب]

٤٥٤٩ـ كـــأنَّ ذُرا رأسِ المُجَيْمِـــرِ غُـــدوةً
مِـــن السَّيْـــلِ والغُثَّـــاء فَلْكَـــةُ مِغْـــزَلِ

ورواه الفراءُ «والأَغْثاء» على الجمعِ. وفيه غرابةٌ من حيث جَمَعَ فُعالاً على أفْعال.

قوله: «أَحْوىٰ» فيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه نعتٌ لـ «غُثاء». والثاني: أنه حالٌ من «المَرْعَىٰ». قال أبو البقاء[2]: «قَدَّم بعضَ الصلةِ». قلت: يعني أنَّ الأصلَ أخرجَ المرعىٰ أَحْوىٰ فجعله غثاءً، ولا يُسَمَّىٰ هذا تقديماً لبعضِ الصلةِ. والأَحْوىٰ: أَفْعَلُ مِنْ الحُوَّة وهي سَوادٌ يَضْرِبُ إلى الخُضْرة. قال ذو الرمَّة[3]:

٤٥٥٠ـ لَمْيـــاءُ فـــي شَفَتَيْهـــا حُـــوَّةٌ لَعَـــسٌ
وفـــي اللِّثـــاتِ وفـــي أَنْيـــابِها شَنَـــبُ

وقد تقدَّم لك[4] أنَّ بعضَ النحاةِ اسْتَدَلَّ على وجودِ بدلِ الغَلَطِ بهذا البيت. وقيل: خُضرةٌ عليها سوادٌ. والأَحْوىٰ: الظَّبْيُ؛ لأنَّ في ظهره

---

(١) تقدم برقم ٣٤١٧.
(٢) الإملاء ٢/ ٢٨٥.
(٣) تقدم برقم ٧٢.
(٤) انظر: الدر ١/ ٦٦.

خُطَّتَيْن. قال[1]:

٤٥٥١ـ وفي الحَيِّ أَحْوَىٰ يَنْفُضُ المَرْدَ شادِنٌ
مُظاهِرُ سِمْطَيْ لُؤْلُؤٍ وزَبَرْجَدِ

ويقال: رجلٌ أَحْوَىٰ وامرأةٌ حَوَّاء. وجَمْعُهما حُوٌّ، نحو: أحمر وحمراءُ وحُمْر.

آ. (٦) قوله: ﴿فلا تَنْسَىٰ﴾: قيل: هو نَفْيٌ، أخبر تعالىٰ أنَّ نبيَّه عليه السلام لا يَنْسَىٰ. وقيل: نهيٌ، والألفُ إشباعٌ، وقد تَقَدَّم نحوٌ مِنْ هذا في يوسف[2] وطه. ومنع مكي[3] أَنْ يكونَ نهياً لأنه لا يُنْهَىٰ عمَّا ليس باختيارِه. وهذا غيرُ لازمٍ؛ إذ المعنى: النهيُ عن تعاطي أسبابِ النسيانِ، وهو شائعٌ.

آ. (٧) قوله: ﴿إلَّا ما شاء اللَّهُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه مفرغٌ، أي: إلَّا ما شاءَ الله أن يُنْسِيَكَهُ فإنك تَنْساه. والمرادُ رَفْعُ تلاوتِه. وفي الحديث: «أنه كان يُصبح فينسَىٰ الآياتِ لقولِه: «ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنْسِها[4] »». وقيل: إنَّ المعنىٰ بذلك القِلَّةُ والنُّدْرَةُ، كما رُوِيَ أنه عليه السلام أسقطَ آيةً في صلاتِه، فحسِب أُبَيٌّ أنها نُسِخَتْ، فسأله فقال:

---

(١) البيت لطرفه من معلقته، وهو في ديوانه ٨ وشرح القصائد ١٣٩. والنفض: كل ما سقط مِنْ الورق. والمرد: ثمر الأراك، فهو يتناول منه. والشادن: الظبي الذي كاد يستغني عن أمه. والسمط: الخيط من اللؤلؤ.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٧٠.

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة.

«نَسِيتُها». وقال الزمخشري[١]: «الغَرَضُ نَفْيُ النِّسيان رَأساً، كما يقول الرجل لصاحبه: أنت سَهِيْمي فيما أَمْلِكُ إلاَّ ما شاء اللَّهُ، ولم يَقْصِدْ استثناءَ شيءٍ، وهو مِنْ استعمالِ القلةِّ في معنى النفي» انتهى. وهذا القولُ سبقَه إليه الفراء[٢] ومكي[٣]. قال الفراء وجماعة معه: «هذا الاستثناءُ صلةٌ في الكلام على سنةِ الله تعالىٰ في الاستثناء، وليس [ثم][٤] شيءٌ أُبيح استثناؤُه». قال الشيخ[٥]: «هذا لا يَنْبغي أَنْ يكونَ في كلامِ اللَّهِ تعالىٰ ولا في كلامٍ فصيحٍ، وكذلك القولُ بأنَّ «لا» للنهي[٦]، والألفَ فاصلةٌ» انتهى. وهذا الذي قاله الشيخُ لم يَقْصِدْه القائلُ بكونِه صلةً، أي: زائداً مَحْضاً بل المعنى الذي ذكره، وهو المبالغةُ في نَفْي النسيانِ أو النهي عنه.

وقال مكي[٧]: «وقيل: معنى ذلك، إلاَّ ما شاء الله، وليس يشاءُ اللَّهُ أَنْ يَنْسَىٰ منه شيئاً، فهو بمنزلةِ قولِه في هود في الموضعَيْنِ: خالِدِيْنَ فيها ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ إلاَّ ما شاء ربُّك»[٨] وليس جَلَّ ذِكْرُه تَرَكَ شيئاً من الخلودِ لتقدُّمِ مَشيئتِه بخُلودِهم». وقيل: هو استثناءٌ مِنْ قولِه «فجعله غُثاءً أَحْوى». نقله مكي[٩]. وهذا يَنْبغي أَنْ لا يجوزَ البتة.

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٤٣.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٥٦.
(٣) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.
(٤) من البحر.
(٥) البحر ٨/ ٤٥٩.
(٦) عارف حكمت: «للنفي».
(٧) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.
(٨) الآية ١٠٧.
(٩) إعراب المشكل ٢/ ٤٧١.

قوله: «وما يَخْفَىٰ» «ما» اسميةٌ. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً لئلا يَلْزَمَ خُلُوُّ الفعلِ مِنْ فاعل. ولولا ذلك لكان المصدريةُ أحسنَ لِيُعْطَفَ مصدرٌ مؤولٌ على مثلِه صريحٍ.

آ. (٨) **قوله: ﴿ونُيَسِّرُك﴾**: عَطْفٌ على «سَنُقْرِئُك» فهو داخلٌ في حَيِّزِ التنفيسِ، وما بينهما مِنَ الجملةِ اعتراض.

آ. (٩) **قوله: ﴿إنْ نَفَعَتْ﴾**: «إنْ» شرطيةٌ. وفيه استبعادٌ لتذكُّرِهم. ومنه[1]:

٤٥٥٢ـ لقد أَسْمَعْتَ لو نادَيْتَ حَيَّاً ... ولكنْ لا حياةَ لِمَنْ تُنادي

وقيل: «إنْ» بمعنى إذْ كقولِه: «وأنتم الأَعْلَوْن إن كنتم»[2]. وقيل: هي بمعنى «قد» ذكَرَه ابنُ خالويه[3]، وهو بعيدٌ جداً. وقيل: بعده شيءٌ محذوفٌ تقديرُه: إنْ نَفَعَتِ الذكرى وإن لم تنفَعْ، قاله الفراء[4] والنحاس[5] والجرجاني والزهراوي.

آ. (١١) **قوله: ﴿ويَتَجَنَّبُها﴾**: أي: الذكرى.

آ. (١٣) **قوله: ﴿ثم لا يَموتُ﴾**: «ثم» للتراخي بين الرُّتَبِ في الشدة.

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في ديوانه ٩٩، والمحرر ١٦/٢٨٣، والبحر ٨/٤٥٩.

(٢) الآية ١٣٩ من آل عمران.

(٣) وهو معنى أثبته لها قطرب. انظر: المغني ٣٩.

(٤) لم يذكره في معانيه.

(٥) إعراب القرآن ٣/٦٨١.

آ. (١٦) قوله: ﴿بل تُؤْثِرون﴾: قرأ[١] أبو عمرو بالغيبة، والباقون بالخطاب، وهما واضحتان.

آ. (١٧) قوله: ﴿وأَبْقَىٰ﴾: أي: مِنْ الدنيا.

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفي الصحف﴾: قرأ[٢] أبو عمرو في روايةِ الأعمش وهارونَ بسكون الحاء في الحرفين، وهو واضحٌ أيضاً.

آ. (١٩) قوله: ﴿إبراهيم﴾: قرأ العامَّة[٣] بألفٍ بعد الراء وياءٍ بعد الهاء، وأبو رجاء بحَذْفهما، والهاءُ مفتوحةٌ أو مكسورةٌ فعنه قراءتان. وأبو موسى[٤] وابن الزبير بألفَيْن وكذا في كلِّ القرآنِ، ومالك ابن دينار بألفٍ بعد الراء فقط، والهاءُ مفتوحةٌ، وعبد الرحمن بن أبي بكر «وإبْرَهيم» بحذف الألفِ وكسرِ الهاءِ. وقال ابنُ خالويه[٥]: «وقد جاء «إبْراهُم» يعني بألفٍ وضمِّ الهاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا الاسمِ الكريمِ ولغاتِه مستوفى في البقرة[٦].

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأعلى]

---

(١) السبعة ٦٨٠، والنشر ٢/ ٤٠٠، والتيسير ٢٢١، والبحر ٨/ ٤٦٠، والحجة ٧٥٩، والقرطبي ٢٠/ ٢٣.

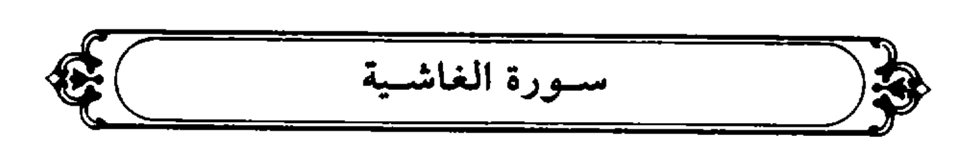
(٢) البحر ٨/ ٤٦٠.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/ ٦٠٤، والنشر ٢/ ٣٧، والبحر ٨/ ٤٦٠، والشواذ ١٧٢.

(٤) الأشعري.

(٥) الشواذ ١٧٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/ ٩٧.



سورة الغاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هل أتاك﴾: هو استفهامٌ على بابِه، ويُسَمِّيه أهلُ البيانِ «التشويق». وقيل:/ بمعنى قد، وقد تقدَّم شَرْحُ هذا في «هل أتىٰ على الإِنسانِ»[1]. [٩١٢/أ]

آ. (٢ ــ ٤) قوله: ﴿وجوهٌ يومَئذٍ﴾: قد تقدَّم نظيرُه في القيامة[2] وفي النازعات[3]. والتنوينُ في «يومئذٍ» عوضٌ مِنْ جملةٍ مدلولٍ عليها باسمِ الفاعلِ من الغاشية تقديره: يومَ إذ غَشِيَتْ الناسَ؛ إذ لا تتقدَّمُ جملةٌ مُصَرَّحٌ بها. و «خاشعة» وما بعدَه صفةٌ، و «تَصْلىٰ» هو الخبرُ. وقرأ[4] أبو عمروٍ وأبو بكر بضمِّ التاء مِنْ «تَصْلَىٰ» على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. والباقون بالفتح على تسميةِ الفاعل. والضمير على كلتا القراءتين للوجوه. وقرأ أبو رجاءٍ بضمِّ التاءِ وفتح الصادِ وتشديدِ اللام[5]. وقد تقدَّم معنى

---

(١) انظر إعرابه للآية ١ من الإنسان.

(٢) في الآية ٢٢.

(٣) في الآية ٨.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨١، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٥٩، والتيسير ١٢١، والقرطبي ٢٠/٢٨، والبحر ٨/ ٤٦٢.

(٥) تُصَلَّىٰ.

ذلك كله في الانشقاق[١] والنساء[٢].

وقرأ[٣] ابنُ كثير في روايةٍ وابنُ محيصن «عاملةً ناصبةً» بالنصب: إمَّا على الحالِ، وإمَّا على الذمِّ.

آ. (٥) قوله: ﴿آنِيَة﴾: صفةٌ لـ «عَيْنٍ»أي: حارَّة، أي: التي حَرُّها مُتناهٍ[٤] في الحرِّ كقولِه: «وبين حَميم آنٍ»[٥]. وأمالها[٦] هشامٌ؛ لأنَّ الألفَ غيرُ منقلبةٍ عن غيرِها، بل هي أصلٌ بنفسِها، وهذا بخلافِ «آنِيَة» في سورة الإنسان،[٧] فإنَّ الألفَ هناك بدلٌ مِنْ همزة، إذ هو جمعُ إناء، فوزنُها هنا فاعِلة، وهناك أَفْعِلَة، فاتَّحد اللفظُ واختلفَ التصريفُ، وهذا مِنْ محاسنِ علمِ التصريف.

آ. (٦) قوله: ﴿ضَرِيع﴾: هو شجرٌ في النار. وقيل: حجارةٌ. وقيل: هو الزَّقُّوم. وقال أبو حنيفة[٨]: «هو الشِّبْرِقُ، وهو مَرْعىٰ سَوْءٍ، لا تَعْقِدُ عليه السائمةُ شَحْماً ولا لَحْماً. قال الهذليُّ[٩]:

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/ ٥٩٥.

(٣) المحتسب ٢/ ٣٥٦، والبحر ٨/ ٤٦٢، والقرطبي ٢٠/ ٢٧.

(٤) الأصل وعارف وحكمت: «أي: انتهى حرها».

(٥) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٦) النشر ٢/ ٦٥، والتيسير ٥٢.

(٧) الآية ١٥ «بآنيةٍ من فضة» والأصل أآنية.

(٨) انظر هذه الأقوال في اللسان «ضرع».

(٩) البيت لقيس بن عَيْزارة الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، واللسان «ضرع» والهَزْم: ما تكسَّر منه. وحرود: لا تكاد تدِرُّ.

٤٥٥٣ـ وحُبِسْنَ في هَزْمِ الضَّريعِ فكلُّها
حَدْبَاءُ دامِيَةُ الضُّلوعِ حَرُوْدُ

وقال أبو ذؤيب[(١)]:

٤٥٥٤ـ رَعَىٰ الشِّبْرِقَ الريَّانَ حتى إذا ذَوَىٰ
وعادَ ضَريعاً نازَعَتْه النَّحائِصُ

وقيل: هو يَبِيس العَرْفَجِ إذا تَحَطَّم. وقال الخليل: «نبتٌ أخضرُ مُنْتِنُ الريح يَرْمي به البحرُ. وقيل: نبتٌ يُشبه العَوْسَج. والضَّراعةُ: الذِّلَّةُ والاستكانةُ مِنْ ذلك.

آ. (٧) قوله: ﴿لا يُسْمِنُ﴾: قال الزمخشري[(٢)]: «مرفوعُ المحلِّ أو مجرورُه على وصفِ طعامٍ أو ضَريع». قال الشيخ[(٣)]: «أمَّا وَصْفُه لـ ضريعٍ، فيصِحُّ؛ لأنه مثبتٌ نفىٰ عنه السِّمَنَ والإِغناءَ من الجوع. وأمَّا رفعُه على وصفِه لطعام فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الطعامَ منفيٌّ و «يُسْمِنُ» منفيٌّ فلا يَصِحُّ تركيبُه؛ لأنه يَصيرُ التقدير: ليس لهم طعامٌ لا يُسْمِنُ ولا يُغني مِنْ جوعٍ إلاَّ مِنْ ضريعٍ، فيصير المعنى: أنَّ لهم طعاماً يُسْمِنُ ويُغْني من جوعٍ إلاَّ مِنْ غيرِ الضَّريع، كما تقول: «ليس لزيدٍ مالٌ لا يُنتفع به إلاَّ مِنْ مال عمروٍ» فمعناه: أنَّ له مالاً يُنتفع به مِنْ غيرِ مالِ عمروٍ». قلت: وهذا لا يَرِدُ لأنه على تقدير تَسْليم القول بالمفهوم مَنَعَ منه مانعٌ وهو السياقُ، وليس كلُّ مفهوم معمولاً به. وأمَّا المثالُ الذي نظَّر به فصحيحٌ، لكنه

(١) ليس في ديوان الهذليين، وهو في الماوردي ٤/ ٤٤٤، والمحرر ١٦/ ٢٨٨، والنحائص: (ج) نحوص وهي الأتان أو التي في بطنها ولد.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٤٦.
(٣) البحر ٨/ ٤٦٣.

لا يمنع منه مانعٌ كالسِّياق في الآيةِ الكريمة. ثم قال الشيخ: «ولو قيل: الجملةُ في موضعِ رفعٍ صفةً للمحذوفِ المقدَّرِ في «إلاَّ مِنْ ضريعٍ» كان صحيحاً؛ لأنه في موضع رفعٍ، على أنَّه بدلٌ من اسم ليس، أي: ليس لهم طعامٌ إلاَّ كائنٌ مِنْ ضَريعٍ، أو إلاَّ طعامٌ مِنْ ضريعٍ غيرِ مُسَمِّنٍ ولا مُغْنٍ مِنْ جوعٍ، وهذا تركيبٌ صحيحٌ ومعنى واضحٌ».

وقال الزمخشري[1] أيضاً: «أو أُريد أَنْ لا طعامَ لهم أصلاً؛ لأنَّ الضَّريعَ ليس بطعامٍ للبهائمِ فضلاً عن الإِنس؛ لأنَّ الطعامَ ما أَشْبَعَ أو أَسْمَنَ، وهو عنهما بمَعْزِلٍ كما تقول: «ليس لفلانٍ ظلٌّ إلاَّ الشمسُ» تريد نَفْيَ الظلِّ على التوكيد». قال الشيخ[2]: «فعلى هذا يكونُ استثناءً منقطعاً، إذ لم يندَرِجْ الكائنُ مِن الضَّريع تحت لفظِ «طعام» إذ ليس بطعامٍ، والظاهرُ الاتصالُ فيه وفي قولِه «ولا طعامٌ إلاَّ مِنْ غِسْلين»[3] قلت: وعلى قولِ الزمخشريِ المتقدمِ لا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ منقطعاً؛ إذ المرادُ نفيُ الشيءِ بدليلِه، أي: إن كان لهم طعامٌ فليس إلاَّ هذا الذي لا يَعُدُّه أحدٌ طعاماً ومثلُه«ليس له ظلٌّ إلاَّ الشمسُ» وقد مضى تحقيقُ هذا عند قولِه: «لا يَذُوقون فيها الموتَ إلاَّ الموتةَ الأولى»[4] وقولِه[5]:

٤٥٥٥ـ ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ

. . . .

ومثلُه كثيرٌ.

---

(١) الكشاف ٤/٢٤٦.

(٢) البحر ٨/٤٦٣.

(٣) الآية ٣٦ من الحاقة.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

(٥) تقدم برقم ١٥٦١.

آ. (١١) قوله: ﴿لا تَسْمَعُ﴾: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمروٍ بالياء/ من تحتُ مضمومةً على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، «لاغِيةٌ» رفعاً لقيامِه [٩١٢/ب] مقامَ الفاعلِ. وقرأ نافع كذلك، إلاَّ أنَّه بالتاء مِنْ فوقُ، والتذكيرُ والتأنيثُ واضحان؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ. وقرأ الباقون بفتح التاءِ مِنْ فوقُ ونصبِ «لاغيةً»، فيجوزُ أَنْ تكونَ التاءُ للخطابِ، أي: لا تَسْمع أنت، وأَنْ تكونَ للتأنيثِ، أي: لا تسمعُ الوجوهُ. وقرأ المفضل والجحدريُّ «لا يَسْمَعُ» بياء الغَيْبَة مفتوحةً، «لاغيةً» نصباً، أي: لا يَسْمَعُ فيها أحدٌ.

ولاغِيَة يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ كلمةٍ على معنى النسبِ، أي: ذات لغوٍ أو على إسنادِ اللَّغوِ إليها مجازاً، وأَنْ تكونَ صفةً لجماعة، أي: جماعة لاغية، وأَنْ تكونَ مصدراً كالعافِية والعاقِبة كقولِه: «لا يَسْمعون فيه لَغْواً ولا تأثيماً»[٢].

آ. (١٥) قوله: ﴿ونَمارقُ﴾: جمع نُمْرُقة، وهي الوِسادةُ. قالت[٣]:

٤٥٥٦ـ نحن بَناتِ طارِقْ ... نَمْشي على النَّمارِقْ

وقال زهير[٤]:

---

(١) السبعة ٦٨١، والبحر ٨/٤٦٣، والقرطبي ٢٠/٣٣، والتيسير ٢٢٢، والحجة ٧٦٠، والنشر ٢/٤٠٠.

(٢) الآية ٢٥ من الواقعة.

(٣) تقدم برقم ٣٦٩٧.

(٤) ليس في ديوانه، والبحر ٨/٤٦١، والقرطبي ٢٠/٣٤.

٤٥٥٧ـ كُهولاً وشُبَّاناً حِسانٌ وجوهُهُم
لهم سُرُرٌ مَصْفوفةٌ ونَمارِقُ

والنُّمْرُقَة بضمِّ النونِ والراءِ وكسرِهما، لغتان أشهرُهما الأولى.

آ. (١٦) قوله: ﴿وزَرابيُّ﴾: جمع زَرِبْية بفتح الزاي وكسرِها لغتان مشهورتان وهي البُسُطُ العِراضُ. وقيل: ما له منها خَمْلَة[١]. ومَبْثوثة: مفرَّقة.

آ. (١٧) قوله: ﴿الإبل﴾: اسمُ جمعٍ واحدُه: بعير وناقة وجمل. وهو مؤنثٌ، ولذلك تَدْخُلُ عليه تاءُ التأنيثِ حالَ تصغيرِه، فيقال: أُبَيْلَة ويُجْمع آبال، واشتقوا مِنْ لفظِه. فقالوا: «تأبَّلَ زيدٌ»، أي: كَثُرَتْ إبلُه، وتَعَجَّبوا مِنْ هذا فقالوا: «ما آبَلَه»، أي: ما أكثرَ إبلَه. وتقدَّم في الأنعام[٢]

قوله: «كيف» منصوبٌ بـ «خُلِقَتْ» على حَدِّ نَصْبِها في قوله «كيف تكفرون»[٣] والجملةُ بدلٌ من «الإبل» بدلُ اشتمالٍ، فتكونُ في محلِّ جرّ، وهي في الحقيقة مُعَلِّقةٌ للنظر، وقد دخلَتْ «إلى» على «كيف» في قولهم: «انظُرْ إلى كيف يصنعُ»، وقد تُبْدَلُ الجملةُ المشتملةُ على استفهامٍ من اسمٍ ليس فيه استفهامٌ كقولِهم: عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو؟ على خلافٍ في هذا مقررٍ في علمِ النحو.

وقرأ العامَّةُ: خُلِقَتْ ورُفِعَتْ ونُصِبَتْ وسُطِحَتْ مبنياً للمفعولِ،

---

(١) الخملة: القطيفة. والخَمْلُ: هُدْب القطيفة.
(٢) انظر: الدر المصون ٥/ ١٩٤.
(٣) الآية ٢٨ من البقرة.

والتاءُ ساكنةٌ للتأنيث. وقرأ[1] أمير المؤمنين وابن أبـي عبلة وأبو حيوة «خَلَقْتُ» وما بعدَه بتاءِ المتكلم مبنياً للفاعل. والعامَّةُ على «سُطِحَتْ» مخففاً، والحسن[2] بتشديدها.

آ. (٢٢) قوله: ﴿بِمُسَيْطِرٍ﴾: العامَّةُ على الصاد، وقنبل[3] في بعضِ طُرُقِه، وهشام بالسين وخلف بإشمامِ الصادِ زاياً بلا خلافٍ، وعن خلَّاد وجهان. وقرأ هارونُ «بمُسَيْطَرٍ» بفتح الطاء[4] اسمَ مفعولٍ؛ لأنَّ «سَيْطَرَ» عندهم متعدّ، يَدُلُّ على ذلك فعلُ مطاوعِه وهو تَسَيْطر[5]، ولم يَجِيءْ اسمُ فاعلٍ على مُفَيْعِل إلاَّ: مُسَيْطِر ومُبَيْقِر ومُهَيْمِن ومُبَيْطِر مِنْ سَيْطَرَ وبَيْقَرَ وهَيْمَنَ وبَيْطَرَ. وقد جاء مُجَيْمِر اسمَ واد، ومُدَيْبِر. قيل: ويمكنُ أَنْ يكونَ أصلُهما «مُجْمِر» و «مُدْبِر» فصُغِّرا. قلت: وقد تقدَّم لك أنَّ بعضَهم جَوَّز «مُهَيْمِناً» مُصَغَّراً، وتَقَدَّم أنه خطأٌ عظيمٌ[6]، وذلك في سورة المائدةِ وغيرها.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ تولىٰ﴾: العامَّةُ على «إلاَّ» حرفَ استثناء، وفيه قولان، أحدهما: أنه منقطعٌ لأنه مستثنىٰ مِنْ ضمير «عليهم». والثاني: أنه متصلٌ لأنه مستثنىٰ مِنْ مفعول «فَذَكِّرْ»، أي: فَذَكِّرْ

---

(١) المحتسب ٢/٣٥٦، البحر ٨/ ٤٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٣٦.

(٢) الشواذ ١٧٢، والبحر ٨/ ٤٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٣٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٢، والتيسير ٢٢٢، والنشر ٢/ ٣٧٨، والبحر ٨/ ٤٦٤.

(٤) في الأصل: «بفتح الصاد» ورسمها بالصاد.

(٥) في (ش) سيطر.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/ ٢٨٨.

عبادي إلاَّ مَنْ تولَّىٰ. وقيل: «مَنْ» في محلِّ خفض بدلاً من ضمير «عليهم»، قاله مكي[1]. ولا يتأتَّىٰ هذا عند الحجازيين، إلاَّ أَنْ يكونَ متصلاً، فإنْ كان منقطعاً جاز عند تميمٍ؛ لأنهم يُجْرُوْنه مُجْرىٰ المتصل، والمتصلُ يُختار فيه الإِتباعُ لأنه غيرُ موجَبٍ. هذا كلُّه إذا لم يُجْعَل «مَنْ تولَّىٰ» شرطاً وما بعده جزاؤُه، فإنْ جَعَلْتَه كذلك كان منقطعاً، وقد تقدَّم تحقيقُه، وعلى القولِ بكونهِ مستثنى مِنْ مفعول «فَذَكِّرْ» المقدرِ تكون جملةُ النفي اعتراضاً.

وقرأ زيد بن علي[2] وزيد بن أسلم وقتادة «ألا» حرفَ استفتاحٍ، وبعده جملةٌ شرطية أو موصولٌ مضمَّنٌ[3] معناه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إيابَهم﴾: العامَّةُ على تخفيفِ الياءِ، مصدرَ آبَ يَؤُوبُ إياباً [والأصلُ: أوَب يَأْوُبُ إواباً][4]، أي: رَجَعَ كـ قام يقوم قياماً. وقرأ[5] شيبة وأبو جعفر بتشديدها. وقد اضطربَتْ فيها أقوالُ التصريفيين، فقيل: هو مصدرٌ لـ أَيَّبَ على وزن فَيْعَل كبَيْطَرَ[6]، يُقالُ منه: أَيَّبَ يُؤَيِّبُ إيَّاباً، والأصلُ/ أَيْوَبَ يؤَيْوِبُ إيْواباً كبَيْطَرَ يُبَيْطِرُ، فاجتَمَعَتْ [٩١٣/أ] الياءُ والواوُ في جميع ذلك، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ، فقُلِبَتْ الواوُ

(١) إعراب المشكل ٢/٤٧٣.

(٢) القرطبي ٢٠/٣٧، والمحتسب ٢/٣٥٧، والبحر ٨/٤٦٥.

(٣) في النسخ: «مضمر» وهو تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ش) وعارف حكمت.

(٥) الإتحاف ٢/٦٠٦، والبحر ٨/٤٦٥، والقرطبي ٢٠/٣٨، المحتسب ٢/٣٥٧، والنشر ٢/٤٠٠.

(٦) بيطر: عالج الدوابَّ.

ياءً، وأُدغِمت الياءُ المزيدةُ فيها، فإيَّاب على هذا فِيْعال. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ بزنةِ فَوْعَل كحَوْقَلَ، والأصل: إوْوَاب بواوَيْن، الأولى زائدةٌ، والثانيةُ عينُ الكلمةِ، فسَكَنَتِ الأولى بعد كسرةٍ، فقُلِبت ياءً، فصار إيْواباً، فاجتمعَتْ ياءٌ وواوٌ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياءِ بعدها، فوزنُه فِيعال كحِيْقال، والأصلُ: حِوْقال. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ على وزن فَعْوَل كجَهْور[1]، والأصلُ: إوْوَاب على وزن فِعْوال، كـ «جِهْوار» الأولى عينُ الكلمةِ، والثانيةُ زائدةٌ، وفُعِل به ما فُعِل بما قبلَه مِنْ القلبِ والإدغام للعللِ المتقدمةِ، وهي مفهومةٌ مِمَّا مَرَّ، فإن قيل: الإدغامُ مانعٌ مِنْ قَلْبِ الواوِ ياءً. قيل إنما يمنعُ إذا كانت الواوُ والياءُ عيناً وقد عَرَفْتَ أنَّ الياءَ في فَيْعَل والواوَ في فَوْعَل وفَعْوَل زائدتان. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّب بزنةِ فَعَّلَ نحو: كِذَّاباً والأصلُ إوَّاب، ثم قُلِبَتِ الواوُ الأولى ياءً لانكسارِ ما قبلَها فقيلَ: إيْواباً[2]. قال الزمخشري[3]: «كدِيْوان في دِوَّان، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ بسَيِّد» يعني أنَّ أصلَه سَيْوِد، فقُلِبت وأُدْغِمت، وإلى هذا نحا أبو الفضل أيضاً.

إلاَّ أن الشيخ[4] قد رَدَّ ما قالاه: بأنهم نَصُّوا: على أنَّ الواوَ الموضوعةَ على الإدغامِ لا تَقْلِبُ الأولى ياءً، وإن انكسَرَ ما قبلها قال:

---

(١) جَهْوَرَ: رفع الصوت.

(٢) ثم اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الكشاف ٤/٢٤٨.

(٤) البحر ٨/ ٤٦٥.

«وَمَثَّلوا بنفس «إوَّاب» مصدرَ أوَّب مشدداً، وباخْرِوَّاط مصدرَ اخْرَوَّط[1].

قال: «وأمَّا تشبيهُ الزمخشريِّ بديوان فليس بجيدٍ؛ لأنَّهم لم يَنْطِقوا بها في الوَضْعِ مُدْغمةً، ولم يقولوا: دِوَّان، ولولا الجَمْعُ على «دَواوين» لم يُعْلَمْ أنَّ أصلَ هذه الياءِ واوٌ، وقد نَصُّوا على شذوذِ «دِيْوان» فلا يُقاسُ عليه غيرُه».

قلت: أمَّا كونُهم لم يَنْطِقوا بدِوَّان فلا يَلْزَمُ منه رَدُّ ما قاله الزمخشريُّ، ونَصَّ النحاةُ على أنَّ أصلَ «دِيْوان» دِوَّان، و «قيراط»: قِرَّاط، بدليلِ الجَمْعِ على دَواوين وقَرارِيط، وكونُه شاذاً لا يَقْدَحُ؛ لأنه لم يَذْكُرْه مَقيساً عليه بل مُنَظِّراً به.

وقد ذهب مكي[2] إلى نحوٍ مِنْ هذا فقال: «وأصلُ الياءِ واوٌ، ولكنْ انقلبَتْ ياءً لانكسارِ ما قبلها، وكان يَلْزَمُ مَنْ شَدَّد أَنْ يقولَ: إوَّابَهم لأنَّه مِنْ الواو، أو[3] يقول: إيوابهم، فيُبْدِلُ مِنْ أول المشدد ياءً كما قالوا: «دِيْوان» والأصلُ: دِوَّان» انتهى. وقيل: هو مصدرٌ لأَأْوَبَ[4] بزنة أَكْرَم مِنْ الأَوْب، والأصلُ: إأْواب كإكْرام، فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الثانيةُ لـ إأْواب ياءً لسكونِها بعد همزةٍ مكسورةٍ فصار اللفظُ إيواباً فاجتمعت الياءُ والواوُ على ما تقدَّم، فقُلِبَ وأُدْغِمَ، ووزنُه إفْعال، وهذا واضحٌ.

وقال ابن عطية[5] في هذا الوجه: «سُهِّلَتِ الهمزةُ وكان الواجبُ في

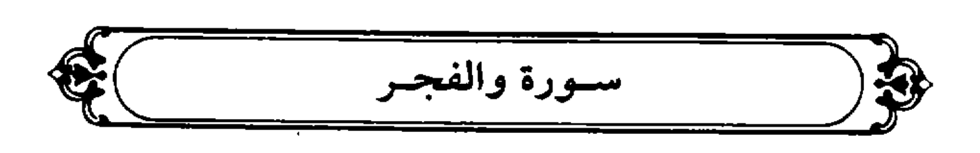
---

(١) اخْرَوَّطَ البعيرُ في سيره: أسرع.
(٢) إعراب المشكل ٢/٤٧٣.
(٣) في الأصل و (ش) (و) وما أثبتناه من المشكل.
(٤) الأصل: «لأوب».
(٥) المحرر ١٦/٢٩١.

الإدغامِ برَدِّها إوَّاباً، لكن اسْتُحْسِنَتْ فيه الياءُ على غير قياس» انتهى.
وهذا ليس بجيدٍ لِما عَرَفْتَ أنَّه لَمَّا قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً فالقياسُ أن يُفْعَلَ ما تقدَّم مِنْ قَلْبِ الواوِ إلى الياءِ مِنْ دونِ عكسٍ، وإنما ذَكَرْتُ هذه الأوجهَ مشروحةً لصعوبتها مع عَدَمِ مَنْ يُمْعِنُ النظرَ مِنْ المُعْرِبين في مثل هذه المواضعِ القَلِقَةِ القليلةِ الاستعمال. وقَدَّم الخبرَ في قولِه «إلينا» و «علينا» مبالغةً في التشديد[1] والوعيدِ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الغاشية]

(١) الأصل: «مبالغة وتشديداً في الوعيد».



سـورة والفجـر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿والفَجْرِ﴾: جوابُ هذا القَسَم قيل: مذكورٌ وهو قولُه «إنَّ ربَّك لَبالمِرْصاد»[1] قاله ابن الأنباري. وقيل: محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه، أي: لَنُجازِيَنَّ كلَّ أحدٍ بما عَمل بدليلِ تعديدِه ما فعلَ بالقرونِ الخاليةِ. وقدَّر الزمخشري[2]: «لَيُعَذِّبَنَّ» قال: «يَدُلُّ عليه «ألم تَرَ»[3] إلى قولِه: / «فصَبَّ»[4]. وقدَّره الشيخ[5] بما دَلَّتْ عليه خاتمةُ السورةِ قبلَه، أي: لَإِيابُهم إلينا وحِسابُهم علينا. [٩١٣/ب]

آ. (٤) وقال مقاتل: «هل هنا في موضع «إنَّ» تقديرُه: إنَّ في ذلك قَسَماً لذي حِجْرٍ، فـ «هل» على هذا في موضع جواب القسم» انتهى. وهذا قولٌ باطلٌ؛ لأنه لا يَصْلُح أَنْ يكونَ مُقْسَماً عليه، على تقديرِ

---

(١) في الآية ١٤.

(٢) الكشاف ٤/٢٤٩.

(٣) الآية ٦

(٤) الآية ١٣.

(٥) البحر ٨/٤٦٨.

تسليم أنَّ التركيبَ هكذا، وإنما ذكَرْتُه للتنبيهِ على سقوطِه. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وصلاةِ الفجر أو وربِّ الفجر.

والعامَّةُ على عَدَمِ التنوينِ في «الفجر» و «الوَتْر» و «يَسْرِ». وأبو الدينار الأعرابي[1] بتنوين الثلاثةِ. قال ابن خالَوَيْه[2]: «هذا ما رُوي عن بعضِ العرب أنه يقفُ على أواخرِ القوافي بالتنوينِ، وإنْ كان فِعلاً، وإنْ كان فيه الألفُ واللامُ. قال الشاعر[3]:

٤٥٥٨ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ
وقُولي إنْ أَصَبْتُ لقد أصابَنْ

يعني بهذا تنوينَ الترنُّم، وهو أنَّ العربيَّ إذا أراد تَرْكَ الترنمِ وهو مَدُّ الصوتِ نَوَّن الكلمةَ، وإنما يكونُ في الرويِّ المطلقِ. وقد عاب بعضُهم قولَ النَّحْويين «تنوين الترنم» وقال: بل ينبغي أَنْ يُسَمُّوه بتنوين تَرْكِ الترنُّم، ولهذا التنوينِ قسيمٌ آخرُ يُسَمَّى «التنوينَ الغالي»، وهو ما يَلْحَقُ الرويَّ المقيَّدَ كقولِه[4]:

٤٥٥٩ـ .... خاوي المخترقْنْ

(١) البحر ٨/ ٤٦٧، والشواذ ١٧٣ ولم أقف على ترجمته.

(٢) الشواذ ١٧٣.

(٣) تقدم برقم ٣٦٧٧.

(٤) البيت لرؤبة، وتمامه:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ

وهو في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢/ ٣٠١، والخصائص ١/ ٢٢٨، والمحتسب ١/ ٨٦، والخزانة ١/ ٣٨.

على أن بعض العروضيين أنكر وجودَه. ولهذين التنوينَيْن [1] أحكامٌ مخالفةٌ لحكمِ التنوينِ حَقَّقْتُها في «شرح التسهيل» ولله الحمد. والحاصلُ أنَّ هذا القارىءَ أَجْرىٰ الفواصلَ مُجْرى القوافي فَفَعَلَ فيها ما يَفْعل فيها. وله نظائرُ مَرَّ منها: «الرسولا»[2] والسَّبيلا»[3] و «الظُّنونا»[4] في الأحزاب. و «المتعالِ[5] في الرعد» و «يَسْر» هنا، كما سأبيِّنُه إن شاء الله تعالى. قال الزمخشري[6]: «فإن قلتَ: فما بالُها [7] مُنَكَّرَة مِنْ بينِ ما أَقْسَمَ به؟ قلت: لأنها ليالٍ مخصوصةٌ مِنْ بينِ جنس الليالي العَشْرِ بعضٌ منها، أو مخصوصةٌ بفضيلةٍ ليسَتْ في غيرها. فإنْ قلتَ: هلاَّ عُرِّفَتْ بلامِ العهدِ لأنها ليالٍ معلومةٌ. قلت: لو قيل ذلك لم تستقلَّ بمعنى الفضيلةِ التي في التنكير، ولأنَّ الأحسنَ أَنْ تكون اللاماتُ متجانِسَةً ليكون الكلامُ أبعدَ من الإلغازِ والتَّعْمِية». قلت: يعني بتجانسِ اللاماتِ[8] أن تكون كلُّها إمَّا للجنسِ، وإمَّا للعهدِ، والفَرَضُ أنَّ الظاهرَ أن اللاماتِ في الفجر وما معه للجنسِ، فلو جيءَ بالليالي معرفةً بلامِ العهدِ لَفاتَ التجانسُ.

آ. (٢) والعامَّةُ على «ليالٍ» بالتنوين، «عَشْرٍ» صفةٍ لها. وقرأ[9]

---

(١) الأصل: ولهذا التنوين.

(٢) الآية ٦٦.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ١٠.

(٥) الآية ٩.

(٦) الكشاف ٤/٢٤٩.

(٧) أي: «ليالٍ عشر».

(٨) (ش): «اللغات» وهو تحريف.

(٩) البحر ٨/٤٦٧، والقرطبي ٢٠/٣٩. ونسبها في الشواذ ١٧٣ إلى ابن عامر.

ابنُ عباس «وليالِ عَشْرٍ» بالإضافةِ. فبعضهم يكتبُ[1] «ليالِ» في هذه القراءةِ دونَ ياءٍ، وبعضُهم قال: «وليالي» بالياء، وهو القياسُ. قيل: والمرادُ: وليالي أيام عشرٍ، وكان مِنْ حَقِّه على هذا أن يُقال: عشرةٍ؛ لأنَّ المعدودَ مذكرٌ. ويُجاب عنه: بأنَّه إذا حُذِف المعدودُ جاز الوجهانِ، ومنه «وأتبعه بسِتٍّ من شوال»[2] وسَمِعَ الكسائي: «صُمْنا من الشهر خمساً».

آ. (٣) قوله: ﴿والوَتْر﴾: قرأ[3] الأخَوان بكسرِ الواو، والباقون بفتحها وهما لغتان كالحِبرْ والحَبْر[4]، والفتحُ لغةُ قريشٍ ومَنْ والاها، والكسرُ لغةُ تميم. وهاتان اللغتان في «الوتر» مقابلَ الشَّفْع. فأمَّا في الوِتْر بمعنى التِّرَة، أي: الذَّحْلُ[5] فبالكسرِ وحدَه، قاله الزمخشري[6]. ونقل الأصمعيُّ فيه اللغتين أيضاً. وقرأ أبو عمروٍ في روايةِ يونسَ عنه بفتح الواو وكسر التاء، فيحتمل أَنْ يكونَ لغةً ثالثة، وأن يكونَ نَقَل كسرةَ الراءِ إلى التاء إجراءً للوصل مُجْرىٰ الوقفِ/ . [٩١٤/أ]

آ. (٤) قوله: ﴿إذا يَسْرِ﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ هو فعلُ القسم، أي: أُقْسِم به وقتَ سُراه. وحَذَفَ ياءَ «يَسْري» وَقْفاً، وأثبتها

---

(١) (ش): قال.

(٢) أبواب الصوم في مسلم ٢/ ٨٢٢، وأبي داود ٢/ ٨١٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٢/ ٤٠٠، والبحر ٨/ ٤٦٧، والتيسير ٢٢٢، والقرطبي ٢٠/ ٤١، والحجة ٧٦١.

(٤) الحبر بفتح الحاء وكسرها: العالم.

(٥) الذَّحْلُ: الحِقد والثأر.

(٦) الكشاف ٤/ ٢٤٩.

وصلاً، نافعٌ[١] وأبو عمروٍ، وأثبتها في الحالَيْنِ ابنُ كثير، وحَذَفَها في الحالين الباقون لسقوطِها في خَطِّ المصحفِ الكريم، وإثباتُها هو الأصلُ لأنها لامُ فعلٍ مضارعٍ مرفوعٍ، وحَذْفُها لموافقةِ المصحفِ وموافقةِ رؤوسِ الآي، وجَرْياً بالفواصلِ مَجْرىٰ القوافي. ومَنْ فَرَّقَ بين حالَتَيْ الوقفِ والوصلِ فلأنَّ الوقفَ محلُّ استراحةٍ. ونَسَبُ السُّرى إلى الليل مجازٌ؛ إذ المرادُ: يُسْرَىٰ فيه، قاله الأخفش[٢]. وقال غيره: المرادُ يَنْقُصُ كقوله: «إذ أدْبَر»[٣]، «إذا عَسْعَس»[٤].

آ. (٥) قوله: ﴿لذي حِجْرٍ﴾: الحِجْرُ: العقل. وتقدَّم الكلامُ عليه[٥].

آ. (٦ ـ ٧) قوله: ﴿بعادٍ إرمَ﴾: قرأ العامَّةُ «بعادٍ» مصروفاً «إرَمَ» بكسرِ الهمزة وفتح الراءِ والميم، فـ «عاد» اسمٌ لرجلٍ في الأصل، ثم أُطْلِقَ على القبيلة أو الحيِّ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه[٦]. وأمَّا «إرَمُ» فقيل: هو اسمُ قبيلةٍ. وقيل: اسمُ مدينةٍ. واخْتُلف في التفسير في تعيينِها. فإن كانَتْ اسمَ قبيلةٍ كانت بدلاً أو عطفَ بيانٍ، أو منصوبةً بإضمارِ «أعني»، وإن كانَتْ اسمَ مدينةٍ فيقلَقُ الإعراب من عاد[٧]،

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والحجة ٧٦١، والقرطبي ٢٠/ ٤٢، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/ ٤٦٨.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «المعاني».

(٣) الآية ٣٣ من المدثر.

(٤) الآية ١٧ من التكوير.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ١٨٠.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٥٨.

(٧) قوله من عاد سقط من الأصل.

وتخريجُه على حَذْفِ مضافٍ، كأنه قيل: بعادِ أهلِ إرمَ، قاله الزمخشري[1]، وهو حَسَنٌ ويَبْعُدُ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «عاد» بدلَ اشتمال إذ لا ضميرَ، وتقديرُه قَلِقٌ. وقد يقال: إنه لَمَّا كان المَعْنِيُّ بعادٍ مدينتَهم؛ لأنَّ إرمَ قائمةٌ مَقامَ ذلك صَحَّ البدلُ. وإرمُ اسمُ جَدِّ عادٍ[2]، / وهو عادُ بنُ عَوَصِ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ. قال زهير[3]: [٩١٤/ب]

٤٥٦٠ـ وآخَرِينَ تَرَىٰ الماذِيَّ عِدَّتَهُمْ
مِنْ نَسْجِ داوُدَ أو ما أَوْرَثَتْ إرَمُ

وقال قيس الرقيات[4]:

٤٥٦١ـ مَجْداً تليداً بناه أوَّلُوه له
أَدْرَكَ عاداً وساماً قبلَه إرَما

وقرأ[5] الحسن «بعادَ» غيرَ مصروفٍ. قال الشيخ[6]: «مُضافاً إلى إرم، فجاز أَنْ يكونَ «إرَمُ» أباً أو جَدّاً أو مدينةً». قلت: يتعيَّنُ أَنْ يكونَ في قراءةِ الحسن غيرَ مضافٍ، بل يكون كما كان منوناً، ويكونُ «إرَمَ»

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٠.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) تقدم برقم ١٨٢٦.

(٤) ديوانه ١٥٥، برواية:
مَجْداً تليداً بناه أوَّلُه أدرك عاداً وقبلها إرَما
والمحرر ١٦/ ٢٩٤، والقرطبي ٢٠/ ٤٥.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٠/ ٤٤، والبحر ٨/ ٤٦٩، والإتحاف ٢/ ٦٠٨، والمحتسب ٢/ ٣٥٩، والشواذ ١٧٣.

(٦) البحر ٨/ ٤٦٩.

بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمارِ أَعْني [ولو كان مضافاً لوجَبَ صَرْفُه][1].
وإنَّما مُنع «عاد» اعتباراً بمعنى القبيلة أو جاء على أحدِ الجائزَيْنِ في «هند» وبابِه. وقرأ الضحاك في روايةٍ «بعادَ إرم» ممنوعَ الصرفِ وفَتْحِ الهمزةِ مِنْ «أَرَمَ». وعنه أيضاً «أرْمَ» بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الراءِ، وهو تخفيفُ «أَرِمَ» بكسرِ الراء، وهي لغةٌ في اسمَ المدينة، وهي قراءةُ ابنِ الزُّبَيْرِ. وعنه في «عاد» مع هذه القراءة الصَّرْفُ وتَرْكُه.

وعنه أيضاً وعن ابن عباس «أَرَمَّ» بفتح الهمزةِ والراءِ، والميمُ مشددةٌ جعلاه فعلاً ماضياً. يقال: «أَرَمَّ العَظْمُ»، أي: بَلِيَ. ورَمَّ أيضاً وأَرَمَّه غيرُه، فأَفْعَلَ يكون لازماً ومتعدياً في هذا. و «ذات» على هذه القراءةِ مجرورةٌ صفةً لـ «عاد»، ويكونُ قد راعىٰ لفظَها تارةً في قولِه: «أرَمَّ»، فلم يُلْحِقْ علامةَ تأنيثٍ، ويكونُ «أرَمَّ» معترضاً بين الصفةِ والموصوفِ، أي: أَرَمَّتْ هي بمعنى: رَمَّتْ وَبلِيَتْ، وهو دعاءٌ عليهم. ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعلُ «أرَمَّ» ضميرَ الباري تعالى، والمفعولُ محذوفٌ، أي: أَرَمَّها اللَّهُ. والجملةُ الدعائيةُ معترضةٌ أيضاً. ومعناها[2] أخرىٰ في «ذات» فأَنَّثَ.
ورُوي عن ابن عباس «ذاتَ» بالنصب على أنها مفعولٌ بـ «أرَمَّ». وفاعلُ «أرَمَّ» ضميرٌ يعودُ على الله تعالىٰ، أي: أرَمَّها اللَّهُ تعالى ويكون «أرمَّ» بدلاً مِنْ «فَعَلَ ربُّكَ» أو تبييناً له.

وقرأ ابن الزبير «بعادِ أَرِمَ» بإضافةِ «عاد» إلى «أرِم» مفتوحَ الهمزةِ مكسورَ الراء، وقد تقدَّم أنه اسمُ المدينة. وقُرِىء «أرِمِ ذاتِ» بإضافة

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) معطوف على «لفظها» والتقدير: ويكون قد راعى معناها.

«أرم» إلى «ذات». ورُوي عن مجاهدٍ «أَرَمَ» بفتحتين مصدرَ أَرِمَ يَأْرَمُ، أي: هَلَكَ، فعلى هذا يكونُ منصوباً بـ «فَعَل ربُّك» نَصْبَ المصدرِ التشبيهيِّ، والتقدير: كيف أهلك ربُّك إهلاكَ ذاتِ العِمادِ؟ وهذا أغربُ الأقوالِ.

و «ذاتِ العِمادِ» إنْ كان صفةً لقبيلةٍ فمعناه: أنهم أصحابُ خيامٍ لها أَعْمِدةٌ يَظْعَنون بها، أو هو كنايةٌ عن طولِ أبدانهم كقولِه[1]:

٤٥٦٢ـ رَفيعُ العِمادِ طَويلُ النِّجا ... دِ ....

قاله ابن عباس، وإنْ كان صفةً للمدينة فمعناه: أنها ذاتُ عُمُدٍ من الحجارة.

آ. (٨) قوله: ﴿التي لم يُخْلَقْ﴾: يجوز أَنْ يكونَ تابعاً، وأَنْ يكونَ مَقْطوعاً رفعاً أو نصباً. والعامَّةُ على «يُخْلَقْ» مبنياً للمفعولِ، «مِثْلُها» مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وعن ابن الزبير[2] «يَخْلُقْ» مبنياً للفاعل «مثلَها» منصوبٌ به. وعنه أيضاً «نَخْلُقْ» بنونِ العظمةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿وثمودَ﴾: قرأ العامَّةُ بمَنْعِ الصرف، وابنُ وثَّاب[3] بصَرْفِه. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشْبعاً[4]. و «الذين»

(١) تمامه:

رفيع العِماد طويلُ النِّجا ... د ساد عشيرتَه أَمْرَدا

ديوان الخنساء (بشرح ثعلب) ١٤٣.

(٢) البحر ٨/ ٤٦٩، والشواذ ١٧٣.

(٣) البحر ٨/ ٤٦٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٦١.

يجوزُ فيه ما تقدَّم في «التي لم يُخْلَقْ». وجابَ الشيءَ يجوبُه قَطَعَه وخَرَقه جَوْباً. وجُبْتُ البلادَ: قطعتُها سَيْراً. قال الشاعر[1]:

٤٥٦٣ـ ولاَ رأَيْـتُ قَلُـوصـاً قبلَهـا حَمَلَـتْ
سِتِّيـن وَسْقـاً ولا جـابَـتْ بهـا بلـداً

قوله: «بالواد» متعلقٌ: إمَّا بـ«جابوا»، أي: فيه، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الصخر»، أو من الفاعِلين. وأثبت[2] ياءَ «الوادي» في الحالَيْن ابنُ كثير وورشٌ، بخلافٍ عن قنبل فرُوي عنه إثباتُها في الحالَيْن، ورُوي عنه إثباتُها في الوصلِ خاصةً، وحذفها الباقون في الحالَيْن، موافقةً لخطِّ المصحفِ ومراعاةً للفواصل كما تقدَّم في «يَسْرِ»[3].

آ. (١١) قوله: ﴿الذين طَغَوْا﴾: يجوزُ فيه ما جاز في «الذين» قبله من الإتباعِ والقطع على الذمِّ.

قوله: «سَوْطَ» هو الآلةُ المعروفةُ. قيل: وسُمِّيَ سَوْطاً لأنه يُساط به اللحمُ عند الضَّرْبِ، أي: يَخْتلط. قال كعب بن زهير[4]:

٤٥٦٤ـ وَيَلُمِّهـا خُلَّـةً قـد سِيْـطَ مِـنْ دمِهـا
فَجْـعٌ ووَلْـعٌ وإخـلافٌ وتبـديـلُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٤٨، والبحر ٨/٤٦٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٢/٤٠٠، والتيسير ٢٢٢، والحجة ٧٦٣.

(٣) الآية ٤ من الفجر.

(٤) تقدم برقم ٣٩.

وقال آخر[1]:

٤٥٦٥ـ أحـارِثُ إنَّـا لـو تُسـاطُ دمـاؤُنـا
تَـزَايَلْـنَ حتـى لا يَمَـسَّ دَمٌ دَمـا

وقيل: هو في الأصلِ مصدرُ ساطه يَسُوْطه سَوْطاً، ثم سُمِّيَتْ به الآلةُ. وقال أبو زيد: «أموالُهم بينهم سَوِيطة»، أي: مختلطةٌ. واستعمالُ الصَّبِّ في السَّوْط استعارةٌ بليغة، وهي شائعةٌ في كلامِهم/. [٩١٥/أ]

آ. (١٤) قوله: ﴿لَبِالمِرْصاد﴾: المِرْصاد كالمَرْصَد، وهو المكانُ يترتَّبُ [فيه][2] الرَّصَدَ جمعَ راصِد كحَرَس، فالمِرْصاد مِفْعال مِنْ رَصَده كمِيْقات مِنْ وَقَتَه، قاله الزمخشري[3]. وجَوَّزَ ابنُ عطية[4] في «المِرْصاد» أَنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ قال: «كأنه قيل: لَبالراصد، فعبَّر ببناء المبالغة». ورَدَّ عليه الشيخ[5]: بأنَّه لو كان كذلك لم تَدْخُلْ عليه الباءُ إذ ليس هو في موضعِ دخولِها لا زائدةً ولا غيرَ زائدةٍ. قلت: قد وَرَدَتْ زيادتُها في خبرِ «إنَّ» كهذه الآيةِ، في قولِ امرىء القيس[6]:

٤٥٦٦ـ ....
فـإنَّـك ممَّـا أَحْـدَثَـتْ بـالمُجَـرِّبِ

---

(١) البيت للمتلمس وهو في ديوانه ١٦ برواية تُشاط، واللسان (شيط) وروى البيت كذلك برواية «تشاط»، والماوردي ٤/٤٥٣، والبحر ٨/٤٦٦.

(٢) زيادة من «الكشاف» حيث ينقل عنه.

(٣) الكشاف ٤/٢٥١.

(٤) المحرر ١٦/٢٩٧.

(٥) البحر ٨/٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ١٧.

إلَّا أنَّ هذا ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه الكلامُ فَضْلاً عن أفصحِه.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فأمَّا الإنسانُ﴾**: مبتدأ، وفي خبرِه وجهان، أحدهما: ـ وهو الصحيحُ ـ أنَّه الجملةُ مِنْ قولِه «فيقولُ» كقولِه: «فأمَّا الذين آمنوا فيعلمون»[1] كما تقدَّم بيانُه، والظرفُ حينئذٍ منصوبٌ بالخبر؛ لأنه في نيةِ التأخيرِ، ولا تمنعُ الفاءُ من ذلك، قاله الزمخشريُّ[2] وغيرُه. والثاني: أنَّ «إذا» شرطيةٌ وجوابُها «فيقول»، وقولُه «فأكْرَمَه» معطوفٌ على «ابتلاه»، والجملةُ الشرطيةُ خبرُ «الإنسان»، قاله أبو البقاء[3]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «إمَّا» تَلْزَمُ الفاءَ في الجملةِ الواقعةِ خبراً عَمَّا بعدها، ولا تُحْذَفُ إلَّا مع قولٍ مضمر، كقولِه تعالى: «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ»[4] كما تقدَّم بيانُه، إلَّا في ضرورةٍ.

قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلتَ بِمَ اتَّصَلَ قولُه «فأمَّا الإنسانُ»؟ قلت: بقولِه: «إنَّ ربَّك لبالمِرْصاد» فكأنَّه قيل: إنَّ اللَّهَ لا يريدُ من الإنسانِ إلَّا الطاعةَ، فأمَّا الإنسانُ فلا يريد ذلك ولا يَهُمُّه إلَّا العاجلةَ» انتهى. يعني بالتعلُّقِ مِنْ حيثُ المعنى، وكيف عُطِفَتْ هذه الجملةُ التفصيليةُ على ما قبلَها مترتبةً عليه؟ وقوله: «لا يريد إلَّا الطاعةَ» على مذهبِه، ومذهبُنا أنَّ اللَّهَ يريد الطاعةَ وغيرَها، ولولا ذلك لم يقعْ، فسُبحان مَنْ لا يُدْخِلُ في مُلْكِه ما لا يُريد. وإصلاحُ العبارةِ أَنْ يقولَ: إنَّ اللَّهَ يريدُ من العبدِ

---

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٦.

(٤) الآية ١٠٦ من آل عمران «فأما الذين اسودَّتْ وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم».

(٥) الكشاف ٤/ ٢٥١.

أو الإنسانِ من غيرِ حَصْرٍ. ثم قال[1]: «فإنْ قُلْتَ: فكيف توازَنَ قولُه: «فأمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربُّه» وقولُه: «وأمَّا إذا ما ابْتلاه»، وحقُّ التوازنِ أنْ يتقابلَ الواقعان بعد «أمَّا» و «أمَّا». تقول: «أمَّا الإنسانُ فكفورٌ، وأمَّا المَلَكُ فشَكورٌ»، «أمَّا إذا أَحْسَنْتَ إلى زيدٍ فهو مُحْسِنٌ إليك، وأمَّا إذا أَسَأْتَ إليه فهو مُسِيْءٌ إليك»؟ قلت: هما متوازنان من حيث إنَّ التقديرَ: وأمَّا هو إذا ما ابتلاه ربُّه وذلك أنَّ قولَه: «فيقولُ ربـي أَكْرَمَنِ» خبرُ المبتدأ الذي هو الإنسانُ. ودخولُ الفاءِ لِما في «أمَّا» مِنْ معنى الشرطِ، والظرفُ المتوسِّطُ بين المبتدأ والخبرِ في نيةِ التأخيرِ، كأنه قال: فأمَّا الإنسانُ فقائِلٌ ربـي أكرمَنِ وقتَ الابتلاءِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ «فيقولُ» الثاني خبرَ المبتدأ واجبٌ تقديرُه».

آ. (١٦) **قوله: ﴿فَقَدَر عليه﴾**: قرأ[2] ابنُ عامرٍ بتشديدِ الدال، والباقون بتخفيفِها، وهما لغتان بمعنىً واحد، ومعناهما التضييقُ. ومن التخفيفِ قولُه: «الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشاء ويَقْدِرُ»[3] «ومَنْ قُدِر عليه رِزْقُه»[4].

قوله: «أَكْرَمَنِ» «أهانَنِ» قرأ[5] نافعٌ بإثباتِ ياءَيْهما وَصْلاً وحَذْفِهما وقفاً، مِنْ غيرِ خلافٍ عنه، والبزيُّ عن ابن كثير يُثْبِتُهما في الحالَيْن،

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٢) البحر ٨/ ٤٧٠، والنشر ٢/ ٤٠٠.

(٣) الآية ٢٦ من الرعد.

(٤) الآية ٧ من الطلاق.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٨/ ٤٧٠، والسبعة ٦٨٤، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٦٤، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والتيسير ٢٢٣.

وأبو عمروٍ اختُلِفَ عنه في الوصلِ فرُوي عنه الإثباتُ والحَذْفُ، والباقون يَحْذفونهما في الحالَيْن، وعلى الحَذْفِ قولُ الشاعر[1]:

٤٥٦٧ـ ومِــن كــاشِــحٍ ظــاهــرٍ غِمْــرُه ... إذا مــا انْتَسَبْــتُ لــه أَنْكَــرَنْ

يريد: أنكرني. وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: هَلاَّ قال: فأهانَه وقَدَرَ عليه رِزْقَه، كما قال: فأكرَمَه ونَعَّمه. قلت: لأنَّ البَسْطَ إكرامٌ من الله تعالى لعبدِه بإنعامِه عليه مُتَفَضِّلاً مِنْ غيرِ سابقةٍ. وأمَّا التقديرُ فليس بإهانةٍ له؛ لأنَّ الإِخلالَ بالتفضُّل لا يكونُ إهانةً[3]، كما إذا أهدىٰ لك زيدٌ هديةً تقول: أكرمني، فإذا لم يَهْدِ لك شيئاً لا يكون مُهيناً لك».

آ. (١٧) قوله: ﴿تُكْرِمون﴾: قرأ[4] أبو عمرو هذا والثلاثةَ بعدَه بياء الغَيْبة حَمْلاً على معنى الإِنسانِ المتقدِّم/ إذ المرادُ به الجنسُ، [٩١٥/ب] والجنسُ في معنى الجَمْعِ، والباقون بالتاء في الجميع خطاباً للإِنسانِ المرادِ به الجنسُ على طريقِ الالتفاتِ. وقرأ[5] الكوفيون «تَحاضُّون»

---

(١) تقدم برقم ١٢٠٩. وصدره المشهور:

ومِنْ شانِىءٍ كاسِفٍ وجهُه

(٢) الكشاف ٤/ ٢٥١.

(٣) تتمة العبارة في الكشاف: «ولكن تركاً للكرامة، وقد يكون المولى مكرماً لعبده ومهيناً له وغير مكرم ولا مهين».

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٧٦٢، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/ ٤٧١.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والتيسير ٢٢٢، والبحر ٨/ ٤٧١، والقرطبي ٢٠/ ٥٢، والحجة ٧٦٣.

والأصلُ: تتحاضُّون، فحذف إحدىٰ التاءَيْن، أي: لا يَحُضُّ بعضُكم بعضاً. ورُوِي عن الكسائي «تُحاضُّون» بضم التاءِ، وهي قراءةُ زيدِ ابن علي وعلقمةَ، أي: تُحاضُّون أنفسَكم. والباقون «تَحُضُّون» مِنْ حَضَّه على كذا، أي: أغْرَاه بِه. ومفعولُه محذوفٌ، أي: لا تَحُضُّون أنفسَكم ولا غيرَها. ويجوز أَنْ لا يُقَدَّرَ، أي: لا تُوْقِعون الحَضَّ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿على طعامِ﴾**: متعلِّقٌ بتحاضُّون. و «طعام» يجوزُ أَنْ يكونَ على أصلِه مِنْ كونِه اسماً للمطعوم. ويكون على حَذْفِ مضافٍ، أي: على بَذْلِ، أو على إعطاءِ طعامٍ، وأَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ بمعنى الإِطعام، كالعطاء بمعنى الإِعطاء، فلا حَذْفَ حينئذٍ. والتاءُ[١] في «التراث» بدلٌ من الواو، لأنه من الوِراثة. ومثلُه: تَوْلَج[٢] وتَوْراة وتُخَمَة، وقد تقدَّم ذلك[٣]. و «لَمَّاً» بمعنى مجموع. يقال: لَممْتُ الشيءَ لَمَّاً، أي: جَمَعْتُه جَمْعاً. قال الحطيئة[٤]:

٤٥٦٨ـ إذا كـان لَمَّـاً يَتْبَـعُ الـذَّمَّ ربُّـه
فـلا قَـدَّس الـرحمنُ تلـك الطَّـواحِنـا

ولَمَمْتُ شَعَثَه من ذلك. قال النابغة[٥]:

٤٥٦٩ـ ولَسْـتَ بمُسْتَبْـقٍ أخـاً لا تَلُمُّـه
علـى شَعَـثٍ، أيُّ الـرِّجـالِ المهـذَّبُ

---

(١) انظر: الممتع ٣٨٣.
(٢) التولج: كناس الوحش.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ١٦.
(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٠/ ٥٣.
(٥) ديوانه ٧٨.

والجَمُّ: الكثيرُ. ومنه «جُمَّةُ الماء». قال زهير[1]:

٤٥٧٠ـ فلمَّــا وَرَدْنَ المــاءَ زُرْقــاً جِمــامُــه

. . . .

ومنه: الجُمَّة للشَّعْر، وقولُهم «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفير»[2] من ذلك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿دَكّاً دَكّاً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ مؤكِّد، و «دكاً» الثاني تأكيدٌ للأول تأكيداً لفظياً، كذا قاله ابنُ عُصفور[3]، وليس المعنى على ذلك. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ والمعنى: مكرَّراً عليه الدَّكُّ كـ عَلَّمْتُه الحِساب باباً باباً، وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشريِّ[4]، وكذلك «صَفّاً صَفّاً» حالٌ أيضاً، أي: مُصْطَفِّين أو ذوي صفوفٍ كثيرة.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿يومَئِذٍ﴾**: منصوبٌ بـ «جِيْءَ» والقائمُ مَقامَ الفاعلِ «بجهنَّمَ». وجَوَّزَ مكي[5] أَنْ يكونَ «يومَئِذٍ» قائماً مَقامَ الفاعلِ. وأمَّا «يومَئذ» الثاني فقيل: بدلٌ مِنْ «إذا دُكَّت»، والعامل فيهما «يتذكَّر»

---

(١) ديوانه ١٣، وشرح القصائد ٢٥١. وعجزه:
وضَعْــنَ عِصِــيَّ الحــاضِــرِ المُتَخَيِّــمِ
وزرقاً: أي صافياً. المتخيم: هو الذي يتخذ خيمة.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٧١.

(٣) انظر شرح الجمل له ١/ ٢٦٢.

(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٣.

(٥) إعراب المشكل ٢/ ٤٧٥.

قاله الزمخشري[1]، وهذا هو مذهبُ سيبويهِ[2]، وهو أنَّ العاملَ في المبدلِ منه عاملٌ في البدلِ، ومذهبُ غيرِه أنَّ البدلَ على نيةِ تَكْرارِ العاملِ. وقيل: إنَّ العاملَ في «إذا دُكَّتْ» «يقولُ»، والعاملُ في «يومئذ» «يتذكَّر» قاله أبو البقاء[3].

قوله: «وأنَّىٰ له الذِّكْرى» «أنَّى» خبرٌ مقدمٌ، و «الذكرى» مبتدأٌ مؤخرٌ، و «له» متعلقٌ بما تَعَلَّق به الظرفُ.

آ. (٢٥ ـ ٢٦) قوله: ﴿لا يُعَذِّبُ﴾: قرأ الكسائي[4] «لا يُعَذَّبُ» و «لا يُوْثَقُ» مبنيين للمفعولِ. والباقون قرؤوهما مبنيَّيْن للفاعل. فأمَّا قراءةُ الكسائي فأُسْنِد الفعلُ فيها إلى «أحد» وحُذِفَ الفاعلُ للعِلْم به وهو اللَّهُ تعالى أو الزَّبانيةُ المُتَوَلُّون العذابَ بأمرِ اللَّهِ تعالىٰ. وأمَّا عذابه ووَثاقه فيجوزُ أَنْ يكونَ المصدران مضافَيْن للفاعلِ والضميرِ للَّهِ تعالىٰ، ومضافَيْنِ للمفعول، والضميرُ للإنسانِ، ويكون «عذاب» واقعاً موقع تَعْذيب. والمعنى: لا يُعَذَّبُ أحدٌ تعذيباً مثلَ تعذيبِ اللَّهِ تعالى هذا الكافرَ، ولا يُوْثَقُ أحدٌ توثيقاً مثلَ إيثاقِ اللَّهِ إياه بالسَّلاسِلِ والأغلالِ، أو لا يُعَذِّبُ أحدٌ مثلَ تعذيبِ الكافرِ، ولا يُوْثَقُ مثلَ إيثاقِه، لكفرِه وعنادِه، فالوَثاق بمعنى الإِيثاق كالعَطاء بمعنىٰ الإِعطاء. إلاَّ أنَّ في إعمالِ اسمِ المصدرِ عملَ مُسَمَّاه خلافاً مضطرباً[5] فنُقِل عن البصريين المنعُ، وعن

---

(١) الكشاف ٤/ ٢٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٨٧.

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/ ٤٠٠، والحجة ٣٦٣، والبحر ٨/ ٤٧٢، والتيسير ٢٢٢، والقرطبي ٢٠/ ٥٦.

(٥) انظر: الإرتشاف ٣/ ١٧٩.

الكوفيين الجوازُ، ونُقل العكسُ عن الفريقَيْن. ومن الإعمال قولُه[1]:

٤٥٧١ـ أكُفْــــراً بعـــــد رَدِّ المــــوتِ عنــــي
وبعــد عَطــائِــكَ المِئَــةَ الــرِّتــاعــا

ومَـنْ مَنَـعَ نَصَـبَ «المِئَـة» بفعـلٍ مضمـر. وأَصْـرَحُ مـن هـذا قـولُ الآخر[2]:

٤٥٧٢ـ . . . .
فــإنَّ كــلامَهــا شفــاءٌ لِمــا بيــا

وقيـل: المعنـى ولا يَحْمِـلُ عـذابَ الإنسـانِ أحـدٌ كقـولـه: «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرى»[3] قاله الزمخشري[4]. وأمَّا قراءةُ الباقين فإنه أَسْنَدَ الفعلَ لفاعِله. / .
[٩١٦/أ]

والضميرُ في «عذابَه» و «وَثاقَه» يُحتمل عَوْدُه على الباري تعالى، بمعنىٰ: أنَّه لا يُعَذِّبُ في الدنيا مثلَ عذابِ اللَّهِ تعالى يومئذٍ أحدٌ، أي: إنَّ عذابَ مَنْ يُعَذِّبُ في الدنيا ليس كعذابِ الله تعالى يومَ القيامةِ، كذا قاله أبو عبد الله[5]، وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْزَمُ أَنْ يكونَ «يومئذٍ» معمولاً للمصدرِ التشبيهيِّ، وهو ممتنعٌ لتقدُّمِه عليه، إلاَّ أن يُقالَ: يُتَوَسَّعُ فيه.

وقيل: المعنى لا يَكِلُ عذابه ولا وَثاقَه لأحدٍ؛ لأنَّ الأمرَ لله وحدَه

---

(١) تقدم برقم ٣١٧.
(٢) تقدم برقم ٢٢٨٨.
(٣) الآية ١٦٤ من الأنعام.
(٤) الكشاف ٤/ ٢٥٤.
(٥) وهو القرطبي في تفسيره ٢٠/ ٥٦.

في ذلك. وقيل: المعنى أنَّه في الشدة والفظاعةِ في حَيِّزٍ لم يُعَذِّبْ أحدٌ قط في الدنيا مثلَه. ورُدَّ هذا: بأنَّ «لا» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ صَيَّرَتْه مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً لم يطابِقْ هذا المعنى، ولا يُطْلَقُ على الماضي إلَّا بمجازٍ بعيدٍ، وبأنَّ «يومَئِذٍ» المرادُ به يومُ القيامة لا دارُ الدنيا. وقيل: المعنى أنَّه لا يُعَذِّبُ أحدٌ في الدنيا مثلَ عذابِ اللَّهِ الكافرَ فيها، إلَّا أن هذا مردودٌ بما رُدَّ به ما قبلَه. ويُحتمل عَوْدُه على الإِنسان بمعنىٰ: لا يُعَذِّبُ أحدٌ من زبانيةِ العذابِ مثلَ ما يُعَذِّبون هذا الكافرَ، أو يكونُ المعنى: لا يَحْمِلُ أحدٌ عذابَ الإِنسانِ كقوله: «ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرىٰ»[١]. وهذه الأوجهُ صَعْبَةُ المَرامِ على طالِبها من غيرِ هذا الموضوعِ لتفرُّقها في غيرِه وعُسْرِ استخراجِها منه.

وقرأ[٢] نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفر وشَيْبَة بخلافٍ عنهما[٣] «وِثاقَه» بكسر الواو.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يا أيتُها﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ «يا أيتُها» بتاءِ التأنيث. وقرأ[٤] زيدُ بن علي «يا أَيُّها» كنداءِ المذكرِ، ولم يُجَوِّز ذلك أحدٌ، إلَّا صاحبَ «البديع»[٥]، وهذه شاهدةٌ له. وله وجه: وهو أنها كما

---

(١) الآية ١٨ من فاطر.

(٢) البحر ٨/ ٤٧٢.

(٣) في البحر «عنهم» وهي أنسب.

(٤) البحر ٨/ ٤٧٢.

(٥) ثمة كتابان في النحو بهذا الاسم: الأول لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦. والثاني لمحمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ١/ ٢٣٦.

لم تطابِقْ صفتَها تثنيةً وجَمْعاً جاز أن لا تطابِقَها تأنيثاً. تقول: يا أيُّها الرجلان يا أيُّها الرجال. و «راضيةً» و «مَرْضيَّةً» حالان، أي: جامعةً بين الوصفَيْن؛ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ أحدِهما الآخرُ.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿في عبادي﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ: في جسد عبادي ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنى: في زُمْرة عبادي. وقرأ[١] ابن عباس وعكرمة وجماعةٌ «في عبدي» والمرادُ الجنسُ، وتَعَدَّىٰ الفعلُ الأولُ[٢] بـ «في» لأنَّ الظرفَ ليس بحقيقي نحو: «دخلت في غِمار الناس»، وتعدَّىٰ الثاني[٣] بنفسِه لأنَّ الظرفيةَ متحققةٌ، كذا قيل، وهذا إنما يتأتَّى على أحدِ الوجهَيْنِ، وهو أنَّ المرادَ بالنفسِ بعضُ المؤمنين، وأنه أَمْرٌ بالدخولِ في زُمْرة عبادِه، وأمَّا إذا كان المرادُ بالنفسِ الروحَ، وأنها مأمورةٌ بدخولِها في الأجساد فالظرفيةُ فيه متحقِّقةٌ أيضاً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة والفجر]

---

(١) المحتسب ٢/ ٣٦٠، والقرطبي ٢٠/ ٥٨، والبحر ٨/ ٤٧٢.
(٢) «فادخلي في عبادي».
(٣) «وادخلي جنَّتي».

فهرس

● ● ●